





علاء الدين

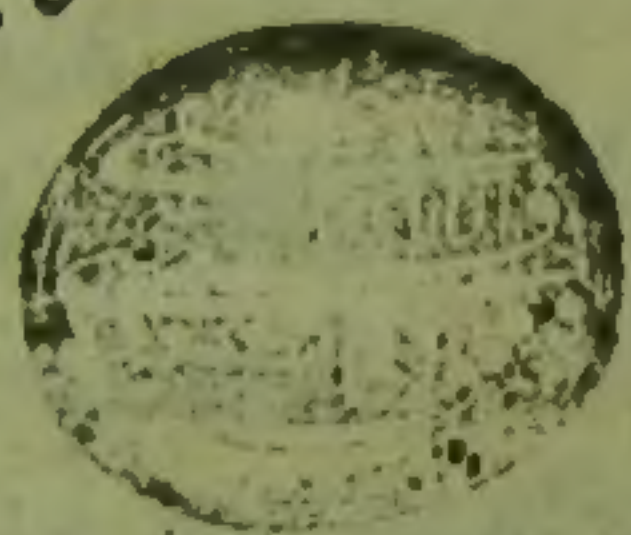
شرح  
عبد الله





الملك لله دخل في حفظ عبده  
الحاج بشير اغاي دار استغاثه  
الشرقيين لنتنم و خين

وما يتوالف ٢٥٩



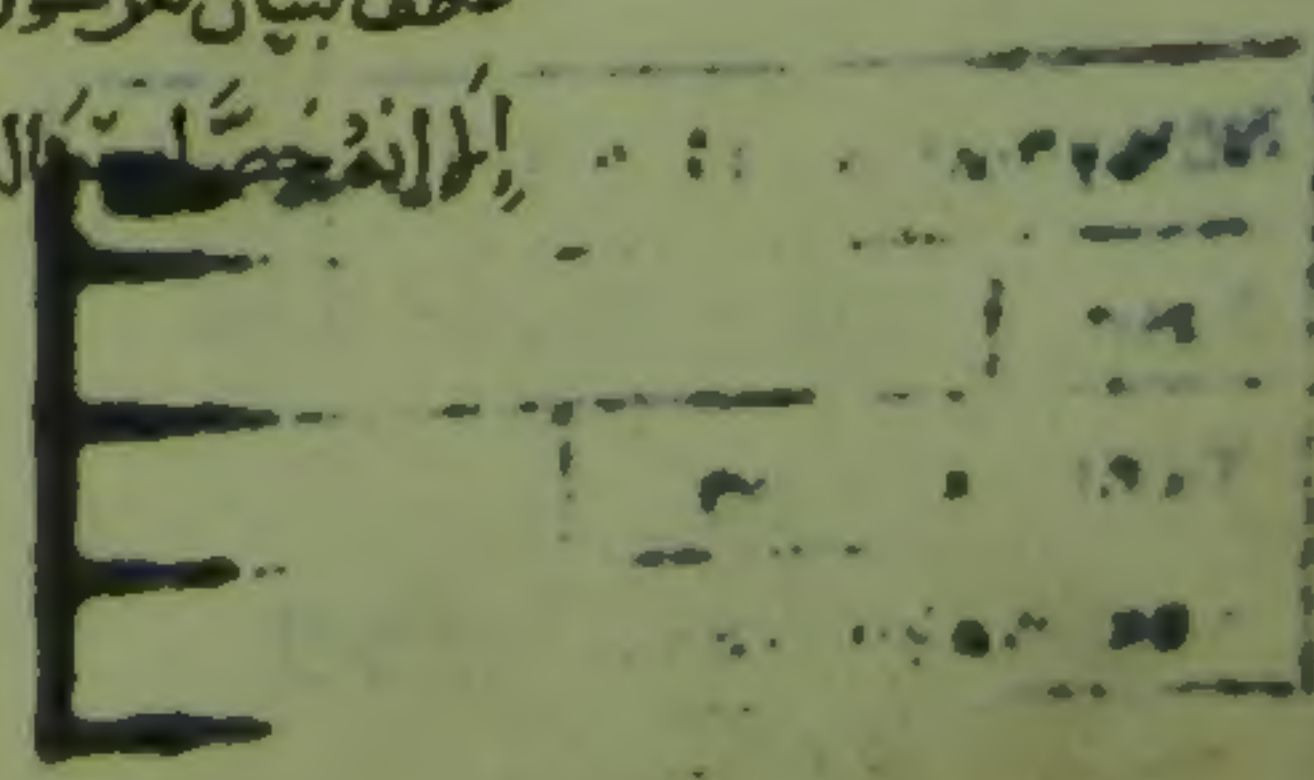
هذه النسخة الجيدة والمجلدة الجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الخزانة  
سحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية  
مفتوح معاقلة المراسد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل  
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو انفا وار السفا الحاج بشير  
وقفه للخير المريد والبر الكثير من هو على كل شئ قد بر  
حرره العفة اليه سبحانه وتعالى محمد بن المصطفى  
ما واثب المحرم من المحرمين  
عوله



Kitap No: 259
Konu: Hacı Beşir Ağa
Yeni: 1900
259

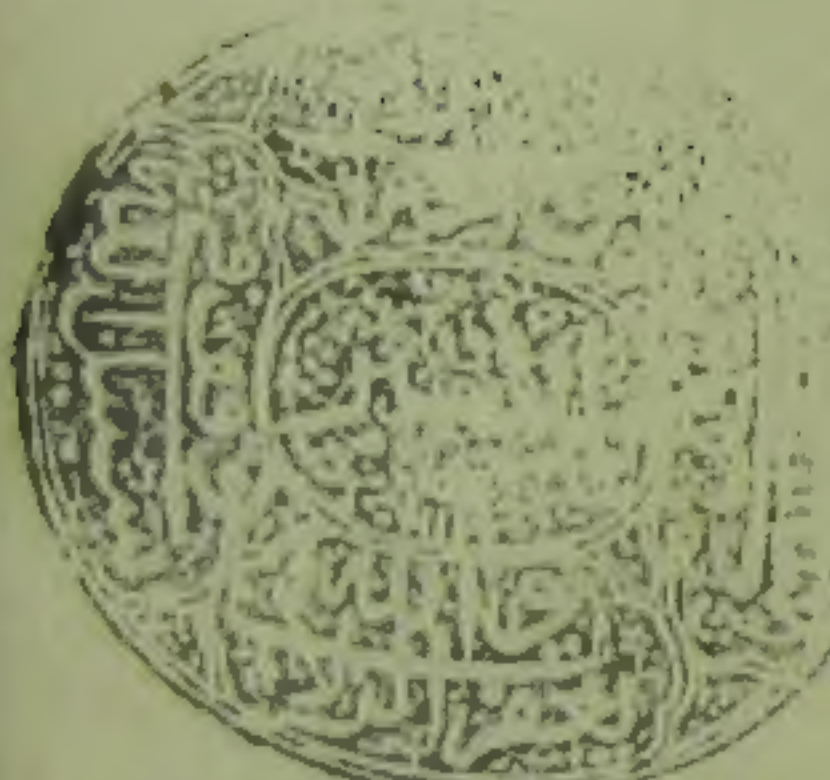


بسم الله الرحمن الرحيم . اللهم اعني على تمام محبة والي  
**الحمد** هو الوصف بالجميل الاختيار بين سوا تعاقب بالفضائل والنوازل  
واللام للجنس والمراد مطلق المسمى من غير ان يتعرض للعقد لان يعتبر فيه  
عدم العقد وهو يفيد الاستغراق بحسب المقام واللام للاختصاص في  
**الله** اي جنى الحمد يختص بالذات المستجمع لجميع الصفات المستحق لجميع  
المحامد الذي اعز العلم اي علم الشرائع والحكام اذ هو المناسب لهذا المقام  
واللام للمعنى او الجنس المحول على اكل افراد بحسب كثرة الاحتياج اليه في  
دار الدنيا ولا يختص به بالذكر بمرارة الاستعمال في **المعصاة** جمع العصب  
وهو الدهر **واعلى حربه** اصحابه في الاساس الحزب المطابقة **والانصار** اي  
انصار العلم واللام للمعنى ولا حاجة لجعله بدل المضاف اليه **والانصار**  
جمع الناصر على خلاف القياس وفي بعض النسخ في **المعصاة** **والصلوة** في الهمز  
اسم من التصلية ثم استعمل بمعنى الدعاء الى الخير وهو من الله سبحانه الرحمة ومن  
الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وهو يعني مشترك لانه مشترك **على**  
**رسوله** اي المرسل واشتهر استعماله بمن له الكتاب من النبيين والنبى اعظم  
ولذا لم يقل على نبيه مع ان الامر بالصلاة ورد بلفظ النبي **المختص** بهذا **الفضل**  
**العظيم** اي فضل العلم اذ بالاختصاص بالانفراد والما دخل على المقصود اي  
الفضل العظيم مقصور عليه لا يتجاوز الى الانبياء عليهم الصلوة والسلام وما  
كان للانبياء من الحكم قد انتسخ بوقايتهم وقد امن ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم  
من النسخ وقوله في المعصاة اشارة اليه فكانه استغنى بوصف العظيم من اراد  
عطف البيان للرسول حيث لم يقل على رسوله محمد **وعلى له** وهو في الاصل الامل  
الى انه مختص بالانفراد في الاشرف والاولى **الحظ** الذين فازوا اي طغروا **منه**



اي من الفضل او من الرسول **بخط** اي نصيب جسم اي عظيم **والعبد**  
**الضعيف الفقير الى الله** **الودود ابو البركات** كنية الشيخ الميرزا الملقب  
بكا فظ الدنيا لمسمى بعبد الله والبركة النماء والزيادة وابو البركات  
ملا بسمها **عبد الله** عطف بيان **ابن احمد** صفة عبد الله وهو ابداني مثل غيره  
المواضع تقع صفة لما قبله مضافا الي ما بعده **بن محمود النسفي** والنسبة  
في هذه المواضع ايضا تقع صفة للمبتدأ **عمر الله له ولوالديه واحسن اليهما**  
**والله** قد مر نفسه في المغفران واخره في الاحسان والناخير وهو الاصل والتقيد  
لغرض استحابة دعاء المغفور لما رأت **المهم** جمع همة وهي الامر الذي اعيى الى العلاج  
**ما يله الى** المصنفات **المختصرات والطباع** مفرد الما انه ذكر في الصلح  
ان الطبع النسخية التي جعل عليها الانسان وجوها طباع **راعية** اي موضوعة  
**عن المصنفات المطولات** **اردت ان الحظ الوافي** والتحقيق تبين  
المراد والمقصود ويستعمل كثيرا في الاختصار لانه حذف الزوائد والكفا  
بالمعاصد **بذكر** بلا بسند ذكر ما عم وقوعه وكثر وجوده **لتكثر فائدة**  
ومع اسم ما استفدت من فادله يفيد اي ثبت **وتوفر فائدة** وقرئ  
او فاه واعطاه على التمام والعايدة من اعاد فلان بحروفه وهو اسم  
للمنفعة العائدة والتوفيق ياباه عن التمام والكمال اشرف من التكثر  
كما ان العائدة لم يتاخر عود الاستماع كما ان العود اجد واشرف من  
العايدة فاقترن كل بقرينه الايقنة وتقدر تكثر العائدة على توفيق العايد  
للتوفيق من المادي الى الامالي **فشرعت فيه** اي اردت فشرعت في التحقيق  
او فيما عم **بعدها** **الحاس** طائفة من اعيان **الفاضل** **والفاضل الاعلى**  
**الذين هم بمنزلة الانسان العاقل والعين للانسان** **ما جمع عين**

م





وأفضل والإضافة بمعنى اللهم أي تخار للفاضل وتختار للاعيان فان قيل  
كيف يستقيم وصف طائفة بأنها مختار جميع للفاضل ثم وصفها بأنها مختار  
جميع للاعيان لما فيه من تفضل الشيء على نفسه قلت ليس معنى افاضل للاعيان  
أنها افاضل كل من انصف بالرجولية ولا يستقيم في المضافة بمعنى الزيادة  
على ما اضيف اليه ان يكون المضاف جزءا للمضاف اليه كما ذكرنا المراد انه افضل  
الجميع وحاصل معناه افضل باقي الرجال صرح بذلك الرضي في شرحه فصيح وصف  
طائفة بأنها بعض اعيان للفاضل ثم وصفها بأنها بعض افاضل جميع للاعيان  
أي بعض باقي للاعيان فوجه المعنى إلى الانصاف بأنها المختار ثم للانصاف بأنها  
مختار المختار كانسان غير لانسان فانه مختار المختار من بدن الانسان مع  
**باني من العوائق** أي شرعت مع ما التصق بي من الحوادث المانعة **وتحيتها**  
**يكسر الدقايق** عطف على شرعت **وهو وان خلا عن المسائل الغويصة**  
يقال غويصة في منطقك اذا جيت بالغويصة أي الصعب **والمسائل المفضلة**  
جميع المفضلة من اعضل المرأشدد **فقد تحلى** أي لم يحل عن الغويصة وان خلا  
عن الغويصة فقد تحلى فعلى هذا تكون الفاعل الجرا وتكون الواو للعطف  
على أصله للشرط لانها في استعمالها الشائع في مثل هذه المواضع مجرود  
التأكيد والمعنى وان تقرر وتحقق انه خلا عن الغويصات وان خرجت عن  
افادة معنى الشرط فجعل للوصل وجعل الواو للحال مع التكلف في ذلك  
الحال وأيضا الفاعل تدخل في خبر المبتدأ الذي الموصول بالفعل والظرف أو  
التكرار الموصوف بهما **بمسائل الغناوي** جمع الفتوى يستعمل استعمال اسما  
للجانب المفردة **والواقعات** أي بالمسائل الواقعة وهي جمع واقعة  
وهي صفة غلبت على الاسم فيجوز ان لا يقد له الموصوف واراد بمسائل

الواقعات ما ذكر في آخر الكتاب في مسائل شي ومي للمسائل التي لم تذكر  
في الوافي **معلما** حال من المستثنى في تحلى **بتلك الملاحظات** تلك الملاحظات التي  
علامات الوافي وهي الحالا في حقيقته رحمه الله والعاللشاف رحمه الله  
والكاف لما لخدمته المأخوذة من اسامي الامة والواو علامة رواية  
من اصحابنا او قياس مرجوح **وزيادة الطال لاطلاقات** **فلسه الموق**  
أي جاعل الاسباب موافقة **للائمام والميسر للاختصار كتاب**  
**الطهارة** اثر المفرد على الجمع لكونه اخص واشمل عند البعض وانما قدم  
الطهارة لانها شرط الصلاة والشرط مقدم على الشروط ثم اختص الطهارة  
بالبدائية من بين سائر الشروط لانها اهم من غيرها ولا ينال تسقط بعد  
من الاعداد غالبا **فرض الوضوء** أي فرض الوضوء او مفروضة والعرض  
في اللغة التقدير وفي الشارع عبارة عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصا  
لانها ثبت بدليل لا شبهة فيه والوضوء في اللغة النضافة وفي الشارع نضافة  
محل مخصوص وهو الاعضاء الاربعة على الوجه المخصوص الذي يثبت  
الشارع **غسل وجهه** أي وجه المتوضي بدلالة لفظ الوضوء عليه  
**وهو من قصاصي شرم** قال الاصمعي رحمه الله قصاصي الشرم حيث  
ينتهي منبته من مقدمه إلى مؤخره وفيه ثلاث لغات ضم العاق وتحتها  
وكسرها والضم اعلا كما في الصحاح **إلى اسفل** **دقم** هذا قبل نبات اللحية  
أما بعده فيسقط غسل ما تحته **والى شحمي الذن** مطلقا سواء بعد  
النبات او قبله وعند أبي يوسف رحمه الله يسقط غسل ما بين العذار  
والذن بعد النبات **ويديه برفقيه** المرفق بكسر الميم وفتح الفاء فيه  
العكس لغة أي فرض الوضوء غسل يديه مع مرفقيه خلافا لرفق رحمه الله



**ورجلية بكعبيه** اي مع كعبيه خلا قال فر ر حمد الله والمراد بالكعب  
 ههنا هو العظم الثاني اي المرتفع لا كما رواه هشام عن محمد ر حمد الله  
 ان المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لان الكعب  
 اسم المفصل ومنه كعب بالرج لا بهم ذكر وان هذا اسم من هشام ولم  
 يرد محمد ر حمد الله تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما اراد في المحرم اذا لم يجد  
 نعلين انه يقطع خفيه اسفل من كعبيه **وفرض الوضوء مع راسه**  
 عندنا مطلقا سواء كان من المقدم او من المؤخر او من الجانبين او  
 لا يسروني رواية ثلاثة اصابع من صغار اصابع اليد وهو الصحيح  
 ويعتبر ذلك القدر طولا او عرضا لاذ في الحواشي تقلا عن الشرع وقال  
 الشافعي ر حمد الله ادني ما ينطلق عليه اسم المسح البعض وقال مالك ر حمد الله  
 مسح كله **ومسح ربع الحية** كما في الراس وقال ابو يوسف ر حمد الله مسح  
 كلها وعنه لا مسح شي منها وايصال الماء الى ما يسترسل من الشعر الذي  
 لا يحجب خلافا للشافعي ر حمد الله وذكر في شرح الجامع الصغير لقاضي خا  
 ر حمد الله ان في اشهر الروايتين عن ابي حنيفة ر حمد الله مسح ما يسترسل  
 البشرة فرض وهو الواضح المختار نص عليه قاضي خا ر حمد الله في شرحه  
 للجامع الصغير **وسنة** اي سنة الوضوء **غسل يديه ثلاثا الى**  
**رسغيه ابتداء** اي في ابتداء الوضوء لكن يتوب عن الغرض كالتأجيل  
 تنوب عن الواجب وعن الغرض **كالتمسيد** والمنقول ان يقول فيه  
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام يعني كما ان التسمية سنة في  
 ابتداء الوضوء كذا غسل يديه الى رسغيه وفي المحيط وفي كون التسمية  
 كلام ففي ظاهر الرواية ما يدل على انه ادب وفي الهداية والامح انما استحبه

وان سماها في الكتاب سنة ثم قيل انه يسمى قبل الاستنجا وقيل بعده والامح  
 انه يسمى قبل الاستنجا قبل كشف العورة وبعده وكيفيته ان ياخذ  
 الا باسما له ويصبي على يمينه ثلاثا ثم يعكسه كذلك وكذا ان كان  
 كثيرا كالخبي ومعه انا صغيرا ولم يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة  
 في الاثنا ويصبي على كفه الايمن ويدخل اصابع يده اليسرى مضمومة  
 ثم يدخل اليمنى في الاثنا ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن بين  
 نجاسة فان كانت فانزالهما على وجه لا ينجس الاثنا فرض **ومنه**  
**السواك** اي استعماله ويكون من شجر مر وعظمه مثل غلط الخرم  
 وطوله مقدار الشبر ولا يقوم الى صنع مقامة حال وجوده فاذا  
 قد يعالج بالاصبع اما وقتة فقد ذكر في كفاية البهيقي ان السواك  
 سنة قبل الوضوء وفي الحقيقة انه سنة حالة المضمضة كذا في  
 شرح السيد للهداية **وسنة غسل فمه ثلاثا** وغسل ارجل  
**انفذه ثلاثا بمياه** جديدة قوله بمياه متعلق بكل واحد وقال الشافعي  
 ر حمد الله ياخذ كفا من الماء بمضمضة ببعضها ويستنشق ببعض  
 الآخر ثم يفعل ثانيا وثالثا كذلك ثم حلا المضمضة استيعاب  
 الماء جميع الغم والمبالغة فيه ان يصل الى راس خلفه وحلا لتنشاق  
 ان يصل الماء الى المرات والمبالغة فيه ان يجاوز المرات كذا في  
 الخلاصة **وسنة تحليل الحية** من جهة الاسفل **واصابه**  
 مطلقا اي اصابع يديه ورجليه وقيل تحليل اصابع الرجل وقيل  
 تحليل الحية سنة عند ابو يوسف ر حمد الله وجاز عند جماهير  
 انه اي لو فعل لا يبدع اي لا ينسب اليه بدعة ثم طريق تحليل

ك  
 في



ان يخلل بخنصره اليسرى فيبدا بخنصر يده اليمنى ويختم بخنصر  
 يده اليسرى كذا في القنية **و سننه ثلث الفل ونينه**  
 والمراد نينه رفع الحدث او باحدة الصلاة وقال الشافعي رحمه الله  
 نينه فرض **و سننه مسح كل راسه مرة واحدة على سبيل**  
**المستيعاب والثلث بياه مختلفة بدعة** وقال الشافعي  
 رحمه الله مسح ثلاثا ياخذ لكل مرة مائتين ومائة ولا يدع اي  
 رحمه الله وكيفيته ان يبل كفيه واصابع يديه ويضع يطون  
 ثلاثه اصابع من كل كف على مقدم الراس ويعزل السبابتين  
 والباقيتين ويجافي الكفين ويجرهما الى مؤخر الراس ثم مسح  
 المؤذنين بباطن الكفين **و سننه مسح اذنيه بيايه** اي بيا  
 الراس وقال الشافعي رحمه الله سننه ولكن بما جدد وعندها  
 بالجديد حسن وكيفيته ان يمسح ظاهر المؤذنين بباطن اليها  
 وباطن المؤذنين بباطن السبابتين حتى يصير ما ساجا ببل لم  
 يصير مستعملا وادخال الاصابع في صماخ المؤذنين ادب وليس سننه  
 هو المشهور كذا في المحيط **و سننه الترتيب المنصوص اي**  
 كما ذكر في النص وهو ان يبدأ اول بوجهه ثم يذراعه ثم يراسه  
 ثم برجله وقال الشافعي رحمه الله فرض **و سننه الوك** اي المولدة  
 وهي ان يغسل العضاء على سبيل التقاق بحيث لا يخف العضو  
 الاول وقال مالك رحمه الله الوك فرض **و مستحبة** اي مستحب الوضوء  
**التيامن** اي البناء باليمين **و مستحبة مسح رقبته** يظهر  
 يديه لان بلله لم يصير مستعملا اعلم انه لم يذكر محمد رحمه الله مسح

فان

الرقبه في المصل والمختار انه مسح وفي المحيط كان الفقهاء  
 رحمه الله يقول انه سننه وبه اخذ كثير من العلماء وفي الخلاصة الفهم  
 انه ادب ومسح الخلق بدعة **و ينقضه خروج نجس بالغ منه**  
 اي من المتوضي مطلقا سواء خرج من السبيلين او غيرها وفيه السيلان  
 شرط عندنا خلافا لغيره رحمه الله وسواء كان الخارج معناه كالدبر والفرج  
 والصدية او غير معناه كدم المستحاضة وعند الشافعي رحمه الله يتار  
 الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء وعند مالك رحمه الله غير المعناد  
 لا ينقضه قوله خروج نجس ليس يجري على عموميه اذ النجس الخارج من  
 القبل او الذكر ليس بناقض **و ينقضه في ما لا طاهر** اي ملائم المتوضي  
 وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلف الخروج منه وقال الشافعي رحمه الله التقي  
 لا ينقض اصلا وقال رحمه الله لا يشترط فيه ملائم **ولو كان التقي**  
**مرة او علما** اي ما علية **او طعاما او ما** مطلقا سواء قام من ساعته  
 او بعد ساعته وقال الحسن رحمه الله لا ينقض اذا قام من ساعته **لا يلغى**  
 عطف على مرة اي لا ينقضه مطلقا سواء اعلما من جوفه او من راسه  
 وسواء ملائم او لا قال ابو يوسف رحمه الله ينقض ان ارتقي من جوفه  
 ملائم **او دما غليظا** عطف على بلغا اي لا ينقضه اذ المخرج  
 بقوة نفسه وان خرج بقوة نفسه ينقضه ولو كان مغلوبا وقال محمد رحمه الله  
 ملائم شرط وان برق مخرج من براقه دم فان عليه البراق لا ينقض  
 وان غلب الدم ينقضه اما اذا استويا فيسقط حييا وكذا الحكم فيما  
 اذا خرج من بين ساقيه دم مخلوط بالبراق ذكره الرازي العياشي رحمه الله  
 في جوامع الفقهاء **والسبب** اي سبب التقي **مستحبة** يعني اذا كان التقي



مُتَّفَقًا وَلَوْ جَمَعَ بِصَدْرِهِ الْفَمُ يَجْعَلُ أَنْ اخْتَارَ السَّبَبَ وَهُوَ الْعَيَانُ مَثَلًا إِنْ  
قَاتَلَا نِيًّا وَتَالَا ثَانِيًّا قَبْلَ سُكُونِ النَّفْسِ مِنَ الْعَيَانِ لِأَوَّلِهِ كَانَ السَّبَبُ مَحْدًا  
فَيَجْعَلُ وَإِنْ قَاتَلَهُ وَكَانَ مُخْتَلَفًا لَا يَجْعَلُ وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ  
وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجْعَلُ أَنْ اخْتَارَ الْمَجْلِسَ سَوَاءً كَانَ السَّبَبُ  
مُخْتَلَفًا أَوْ لَا وَالْمُتَّفَقُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَنْقُضُ **نَوْمُ مَنْطِجٍ**  
الْمَنْطِجُ جَمْعٌ وَضَعُ الْجَنْبِ عَلَى الْأَرْضِ يُقَالُ ضَجَعَ الرَّجُلُ أَيْ وَضَعُ  
جَنْبَهُ عَلَى الْأَرْضِ وَالْمَنْطِجُ مَثَلُهُ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ وَالصَّحَاغِ **وَمَتَو**  
التَّوَالِيكَ عَلَى حِدَى وَرُكْبَةٍ وَمَا فَوْقَ الْغُذَيْنِ كَالْكُفَيْنِ  
الْعُضْدَيْنِ كَذَا فِي الْمَغْرِبِ أَمَّا لَوْ كَانَ بَدْنُهُمَا جَانِبًا نَامَ قَائِمًا  
أَوْ قَاعًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ مُسْتَبِدًّا إِلَى شَيْءٍ لَوَارِثٍ لِسُقُوطِ  
هُوَ عَقُوبٌ عَلَى مَا هُوَ الْمُخَارِقُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ النَّوْمُ يَنْقُضُ لَا  
النَّوْمُ قَاعًا عَمَّا مَعْدَتُهُ مِنَ الْأَرْضِ وَقَالَ مَا كُنَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ  
طَالَ النَّوْمُ قَاعًا نَقَضَ كَذَا فِي شَرْحِ نَظْمِ الْوَاثِقِيِّ وَيَنْقُضُ **أَعَاوُ**  
الْعَشَى **وَيَجُونُ** وَلَمْ يَزَلْ وَالْعَقْلُ **وَسَكْرَتِي** فِي الْحَيْضِ كَرَبْعٍ  
الْمَشَاجِي فِي شَرْحِ الْمَبْسُوطِ أَنْ خَدَّ السَّكَانِ هَهُنَا مَا هُوَ فِي حِدَى السَّكَانِ  
فِي بَابِ الْحَدِّ وَهَكَذَا ذَكَرَ الصَّدْرُ السَّمِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَاقِعَاتِهِ فَإِنَّهُ قَالَ  
إِنْ كَانَ لَا يُعْرِضُ الرَّجُلُ مِنَ الْإِمْرَةِ يَنْقُضُ وَضُوهُ وَهَذَا الْحَدُّ لَيْسَ  
بِلَا زَوِيلٍ إِذَا دَخَلَ فِي مَشْيِهِ تَحُولُ فَهُوَ سَكْرَتِي يَنْقُضُ بِهِ وَضُوهُ  
كَذَا ذَكَرَ تَمِيمُ الْأَمِيَّةِ الْحُلَوَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيَنْقُضُ **خَمَقَةٌ**  
**مَصْلُ بِالْغ** يَعْنِي يَنْقُضُ بِضَدِّهِ الْعَمَقَةُ مِنَ بِالْغِ فِي الصَّلَاةِ  
خَلَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَعَادَ قِيدَ بِالْبَالِغِ لَهَا أَعَادَ رَتَّ حَدَّثَنَا

ك

لَكُمْ بِجَانِبِهِ فَاجْتَنِبْهُ فِي حَالِ الْمَنَاجَاتِ وَفَعَلَ الصَّبِيُّ أَبُو صَفٍ  
بِالْجَنَابَةِ فَيَعْمَلُ فِيهِ بِالْقِيَاسِ وَلِهَذَا لَا يَكُونُ قِمَّةُ النَّائِمِ فِي الصَّلَاةِ  
حَدَّثَنَا عِنْدَ الْبَعْضِ فِي الصَّحِيحِ لَسُقُوطِ مَعْنَى الْجَنَابَةِ بِالنَّوْمِ وَأَمَّا لَمْ  
يَحْتَرِزْ عَنْ قِمَّةِ النَّائِمِ لَكِنَّهُ رَهْ وَالْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ هِيَ ذَاتُ الرُّكُوعِ  
وَالسُّجُودِ لَا يَمَّا لَا تَكُونُ حَدَّثَنَا فِي صَلَاةِ الْجَنَابَةِ وَكَذَا فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ  
وَالْمَرْحُومَةِ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْجَنَابَةِ وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ وَقِيدَ بِالْعَمَقَةِ وَهِيَ مَا  
يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَجِيرَانَهُ احْتِرَازًا عَنِ الضَّحْكِ وَهِيَ مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا  
لَهُ دُونَ جِيرَانِهِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِطَهَارَةٍ وَعَنِ النَّبِيِّ وَهُوَ  
مَلَأَ يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَجِيرَانَهُ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُهَا وَفِي الْحَيْضِ الْعَمَقَةُ  
مِنَ النَّائِمِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ هَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ قَالَ سُدَادُ  
ابْنِ أَوْسٍ إِذَا نَامَ فِي صَلَاتِهِ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا نِمَ قِمَّةً قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
نَفْسُ صَلَاتِهِ وَلَا يَنْقُضُ وَضُوهُ وَهَكَذَا أَفْتَى الْفَقِيهُ عَبْدُ الْوَاحِدِ أَبُو مُحَمَّدٍ  
الْكُوفِيُّ وَقَالَ الْحَاكِمُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَوَضُوهُ جَمِيعًا وَبِهِ اخْتِصَامُ  
الْمُتَأَخِّرِينَ أَحْيَا طَائِفَةً وَالْقِمَّةُ لَا تَبْطُلُ طَهَارَةَ الْمَغْتَسَلِ فِي الصَّبِيِّ  
**وَيَنْقُضُ مَبَاشَرَةً فَاجْتَنِبْهُ** وَهِيَ أَنْ يُبَاشِرَ فَمَا تَجَرَّدَ مِنْ وَانْتَشَرَتْ  
الْبَهْمَةُ لَا فِي فَرْجِهِ فَرْجُهُمَا عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَنْقُضُ **لَا خُرُوجَ**  
**دَوْدَةَ مِنْ جَوْحٍ** عَطْفًا عَلَى خُرُوجِ بَخْسٍ أَيْ لَا يَنْقُضُ خُرُوجَ دَوْدَةَ مِنْ جَوْحٍ  
وَكَذَا إِذَا خَرَجَ عَرَقٌ لَدَى وَمَا الَّذِي يُقَالُ لَهُ بِالْفَارِسِيَّةِ رُسْتُهُ لَا يَنْقُضُ  
وَكَذَا لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ لَا يَنْقُضُ فِي الذَّخِيرَةِ إِنْ كَانَ الْمَاءُ يَسِيلُ مِنَ الْجَوْحِ يَنْقُضُ  
الْوُضُوءَ وَأَمَّا قِيدُ الْخُرُوجِ مِنْ جَوْحٍ لَمْ يَمَّا لَوْ خَرَجَتْ مِنَ الدُّبْرِ تَقْفُ وَالْقَبْلُ لَا  
يَنْقُضُ **سَدَّ كَرْمًا** سَوَاءً كَانَ بَطَاحًا أَوْ بَابًا **وَمَقْشُ إِرَاةٍ**



مطلقا سواء كان بشهوة او بغير شهوة وسواء كان من بشرتها او غيرها  
وقال الشافعي رحمه الله ان مس الذكر بطن الكف او مس بشرة المرأة ينقض وقال  
مالك رحمه الله بشرط الشهوة **وفرض الغسل غسل قدمه وانغسه اي المضمضة**  
**والاستنشاق خلافا للشافعي رحمه الله فانه عنده سنة وغسل يديه لا ذلك**  
اي لا يفرض ذلك البدن في الاغتسال وقال مالك رحمه الله ذلك في الغسل بشرط  
وهي رواية للمالكي عن ابي يوسف رحمه الله ذكره في المحيط **ولا ادخال الماد**  
**الجلدة لا قلف** وهو المعلق الذي لم يحن مطلقا سواء كان جنبيا او لا وهو  
المعلق الذي لم يحن وعن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا اجنب وجب عليه  
غسل ما وراء الجلدة كذا في الذخيرة **وسنة اي سنة الغسل ان يغسل**  
**يديه ابتداء الى راسه وفرجه وخمسة ان كانت على يديه ثم يتوضا**  
اي الوضوء المعروف في الشرع وهو الوضوء للصلاة سواء غسل رجله فانه  
يؤخر غسلها الى وقت الفراغ من افاضة الماء وهذا اذا كان قدماه  
في مستنقع الماء وان كانا على لوح او حجر فلا ثم **يصب من الماء على يديه**  
**ثلاثا** فانه من السنن وكيفيته ان يبدأ بيمينه الى يمين فيفيض الماء عليه  
ثلاثا ثم بيمينه الى يساره ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده كذلك  
**تقضي المرأة صبورة ان يبل اصلها الصغيرة الذوابة من الضفر وهو قتل**  
الشراي لو بليت المرأة في الاغتسال اصل شعرها لم يجب عليها ان تقض صغيرتها  
ولا يجب عليها بلذوائها وهو الصحيح وعن ابي حنيفة رحمه الله انما تبل ذوائها  
ثلاثا مع كل بلة عصرة وقد يقولون ان يبل اصلها لانه ان لم يبل اصلها وجب  
النقض عليها وذكر المرأة لان الرجل اذا ضفر شعر راسه كالعاويك والترك  
يجب يصل الماء الى اثناسه احيانا وفي الذخيرة قال الفقيه ابو جعفر

رحمه الله لو كانت المرأة متقوضة الشعر يجب ايضا له الى اثناسه احيانا  
**وفرغ الغسل عند خروج مني ذي دفق وذي شهوة وانما قال**  
عند مني ولم يقل مني لان سبب وجوب الغسل الصلاة او ارادة ما لا  
يجل مع الجنابة عند عامة المشايخ وقال الشافعي رحمه الله الشهوة ليست  
بشرط حتى لو حمل شيئا فسبقه مني يجب الغسل عنده **عند انفصاله** يتعلق  
بقوله دفق وشهوة اي فرض الغسل عند خروج مني موصوف بالدفق  
والشهوة عند الانفصال عن محله عندهما يدل عليه عبارة المحيط حيث قال  
العبارة عندهما انفصال المني عن مكانه على وجه الدفق والشهوة لا  
لظهوره على وجه الشهوة ايضا كما يعتبر انفصاله وفي المبسوط شرط وجوب  
الغسل خروج المني على وجه الدفق والشهوة عند ابي يوسف وفائده  
تظهر فيما اذا استمتع بالكف فلما انفصل المني عن مكانه بشهوة امسك  
ذكره حتى سكنت او احتلم فامسك ذكره حتى سكنت شهوته فساله منه  
مني واغتسل قبل ان يقول ثم سال منه بقیة المني يجب الغسل عندهما  
رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو بال فاغتسل او نام فاغتسل فخرج  
منه بقیة المني لا يجب الغسل اجازة **وتواري حشفة** اي فرض الغسل  
عند غيبوبة ما فوق الختان **في قبل او ذبر عليها** اي على الفاعل والمفعول وان لم  
ينزل اما غيبوبة الحشفة في الهيمة والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها  
فلا يجب الغسل ما لم ينزل وذكر لا سيما في رحمه الله في الصغيرة يوجب  
الغسل انزل ولم ينزل وانما قيد بالقبل والذبر لانه لو جامع امراته فيما  
دونهما كالسرة والفخذ فتوات الحشفة لم يجب الغسل ما لم ينزل **وفرض**  
الغسل عند انقطاع حيض **ونعاس** على حذف المضاف **لامذي** عطف على



مَنِي أَي لَا يَغْتَسِلُ عِنْدَ خُرُوجِ مَذْيٍ وَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ الْمَلَأَةِ وَالْمَلَأَةِ مَسْتَه  
**وَلَا وَدِي** وَهُوَ بَوْلٌ غَلِيظٌ أَيْضًا يَتَعَقَّبُ الْمَرْقُومَ مِنْهُ **وَلَا عِنْدَ احْتِلَامٍ بِلَا بَلَلٍ**  
 مَطْلَقًا سِوَاكَانِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا الْغُسْلُ احْتِيَاظًا وَبِهِ  
 يَقْنِي بَعْضُ الْمَشَائِخِ وَأَمَّا الْحَامِلَةُ إِذَا تَذَكَّرَتْ لَذَّةَ الْإِزَالِ حَيْثُ الْغُسْلُ مِنْ غَيْرِ بَلَلٍ وَأَمَّا  
 مَنْ اسْتَيْقَظَ فَوَجَدَ عَلَيَّ فَرَأَسَهُ أَوْ تَحْتَهُ بِلَالًا وَهُوَ تَذَكُّرُ الْإِحْتِلَامِ وَتَيَقُّنُ أَنَّهُ مَنِي  
 أَوْ مَذْيٌ أَوْ شَكٌّ فَكُلُّهُ لَكَ وَكَانَ تَيَقُّنُ أَنَّهُ مَذْيٌ وَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ تَذَكَّرْ الْإِحْتِلَامَ  
 وَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَوَجَدَ فِي أَحْلِيلِهِ بِلَالًا وَلَمْ يَذَكَّرْ حُلْمًا إِنْ كَانَ ذِكْرُهُ مُتَشَرًّا  
 قَبْلَ النَّوْمِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ هَذَا إِذَا نَامَ قَائِمًا  
 أَوْ قَاعِلًا أَمَّا إِذَا نَامَ مُضْطَجِعًا وَتَيَقَّنَ أَنَّهُ مَنِي فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ كَذَا فِي الْحَيْضِ  
 وَالذَّخِيرَةِ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ بَكْرٌ وَقَوْمُهَا وَالنَّاسُ عَنْهَا قَالُونَ وَلَوْ أَوَّاقَ الْمُسْكِرَاتِ  
 فَوَجَدَ مَنِيًّا فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ وَإِنْ وَجَدَ مَذْيًا فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ وَكَذَا الْمَغْنَمِيُّ عَلَيْهِ  
 وَإِنْ اسْتَيْقَظَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فَوَجَدَا مَنِيًّا عَلَى الْفَرَشِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَذَكَّرُ  
 لِلْحَلَامِ وَجِبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ احْتِيَاظًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ الْمَنِي طَوِيلًا أَوْ بَيْضًا  
 فَعَلَى الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ مُدَوَّرًا أَوْ أَصْفَرَ فَعَلَى الْمَرْأَةِ **وَسُنُّ الْجُمُعَةِ** أَيُ وَالْغُسْلُ  
 لِمَجْلِسِ الْجُمُعَةِ **وَالْعِيدِ وَالْأَحْرَامِ وَعَرَفَةَ** وَقِيلَ الْغُسْلُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ حُجَّةً  
 وَسُمِّيَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ الْغُسْلُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَسَنًا فِي الْأَصْلِ وَهُوَ مَا لَكَ رَحْمَةُ  
 لَمْ يُوَاجِبْ ثُمَّ هَذَا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعِنْدَ  
 حَسَنِ بْنِ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَطْهِرُهَا إِذَا اغْتَسَلَ لِيَوْمِ  
 ثُمَّ لَحْدَتْ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الْجُمُعَةَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ مَقِيمًا لِلْسَّنَةِ  
 وَعِنْدَ الْحَسَنِ يَكُونُ مَقِيمًا **وَوَجِبَ الْغُسْلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمَيِّتِ** لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ حَقُوقٌ مِمَّا أَنْ تُغَسَّلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقِيلَ غَسَلُهُ

سَنَةِ مَوْتِهِ وَفِي الْوَأْفَى وَالْغُسْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَرَضٌ **وَلَمْ يَأْتِ اسْلَمَ** حَالُ كَوْنِهِ **جَنِبًا**  
 أَيُ وَجِبَ الْغُسْلُ إِذَا اجْتَنَبَ كَأَنَّهُ اسْلَمَ وَفِي التَّرْكِيبِ تَسَاحُجٌ وَزَعَمَ مَنْ قَالَ بَانَ  
 الْجَنَابَةُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ تَوَجُّبًا لِمَا غَسَّالُ بَعْدَ الْمُسْلِمِ لِأَنَّ الْكُفَّارَ غَيْرَ مُخَاطَبٍ بِالشَّرَائِعِ  
 غَيْرَ سَدِيدٍ لَمْ يَدْرُ أَنَّهُ لَوْ اسْلَمَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُخَاطَبِينَ بِهَا فَالْمَغْسَّالُ لَا يَجِبُ بِالْجَنَابَةِ لِقَوْلِهِ أَنَّهُ  
 وَقْتُ وَجُوبِ الْمَغْسَّالِ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِالشَّرَائِعِ وَأَمَّا وَجُوبُهُ بِأَرَادَةِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا  
 وَمَوْعِدُ أَرَادَةِ الصَّلَاةِ جَنِبَتْ مُسْلِمٌ وَلَنْ صِنْفَةٍ لِلْجَنَابَةِ مُسْتَدَامَةً وَاسْتَدَامَتُهَا  
 بَعْدَ الْمُسْلَمِ كَأَنَّهُمَا نَشَأَتَا وَلِهَذَا قُلْنَا أَنَّهُ لَوْ انْقَطَعَ دَمُ الْحَيْضِ قَبْلَ أَنْ تَسْلِمَ ثُمَّ اسْلَمْتَ  
 لَا يَلْزِمُكَ الْمَغْسَّالُ لِأَنَّهُ لَا اسْتَدَامَةَ لِلانْقِطَاعِ حَتَّى يَجْعَلَ دَوَامَهُ كَأَنَّهُ بَدَأَ بِهِ فَلَمْ  
 يُوَجِّدْ سَبَبَ وَجُوبِ الْمَغْسَّالِ فِي حَقِّهَا بَعْدَ الْمُسْلَمِ لِحَقِيقَةِ وَلَا حُكْمًا فَلَا يَلْزِمُ  
 الْمَغْسَّالُ كَذَا فِي الْحَيْضِ **وَالْمَذْيُ** أَيُ وَإِنْ اسْلَمَ وَلَمْ يَكُنْ جَنِبًا فَالْغُسْلُ مُدَوَّبٌ  
**وَيَتَوَضَّأُ بِمَا السَّامِ وَبِمَا الْمَعِينِ وَالْمَيِّتُ وَالْمَيِّتُ وَالْمَيِّتُ وَالْمَيِّتُ** وَيَتَوَضَّأُ  
 اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ وَالرَّائِحَةُ يَعْنِي بِجُوزِ التَّوَضُّعِ بِهَا وَإِنْ غُيِّرَ طَاهِرٌ مَطْلَقًا سِوَاكَانِ  
 مِنْ جَسَدِ الْأَرْضِ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ كَانَ الْمَغْيَرُ مِنْ جَسَدِ الْأَرْضِ  
 بِجُوزِ التَّوَضُّعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ لَا يَجُوزُ بِهِ وَإِنَّمَا قَالَ أَحَدًا وَصَافِيَهُ لِأَنَّهُ إِنْ غُيِّرَ  
 الْمَتْنُ أَوْ الثَّلَاثَةُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ الْمَغْيَرُ شَيْئًا طَاهِرًا لَكِنَّهُ الْمَنْقُولُ عَنْ  
 الْمُسَائِدَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ حَتَّى إِنْ أَوْرَاقَ الشَّجَرِ وَقَدْ خَرِبَتْ تَقَعُ فِي الْحَيْضِ فَتَغْيَرُ  
 مَا وَهَامَ مِنْ جَسَدِ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ ثُمَّ أَنَّهُمْ يَتَوَضَّعُونَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ  
 كَذَا فِي الْهَيَاةِ **أَوْ أُنْتَنَى** أَيُ يَتَوَضَّعُونَ أَنْتَنَى **بِالْمَلَكِ** وَقِيلَ لَيْسَ بِطَاهِرٍ هَذَا  
**بِمَا عَطَفَ عَلَى مَا السَّامِ** يَعْنِي لَا يَتَوَضَّعُ بِمَا تَغْيَرُ بِكَثْرَةِ **الْأَوْرَاقِ** أَيُ بِوُقُوعِهِ  
 لِلْأَوْرَاقِ الْكَثِيرَةِ لِأَنَّهُ يَتَغْيَرُ أَوْ صَافِيَهُ وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُسَائِدَةِ كَمَا ذَكَرْتُ أَنْ يَغْيَرَ  
**أَوْ بِالطَّعْمِ** أَيُ لَا يَتَوَضَّعُ بِمَا تَغْيَرُ بِسَبَبِ الطَّعْمِ بِحُلُوطِ طَاهِرٍ كَمَا الْمَرْقُ وَالْبَابُ وَلَا



وانما يتبع الوضوء بالمطبوخ اذا لم يكن مقصودا للعرض المطبوع من الوضوء  
وموا التطيف كالاشنان والمصابون اذا طبخا بالماء اذا اُغلب ذلك على الماء  
فيصير كالسويق المخلوط **واعترض** عطف على قوله تغير اي لا يتوضأ بما  
اعتصر من شجر كالرياس **او** ذكر العصار اشار الى ان ما يخرج  
من الشجر بلا عصار كاليسيل من الكرم يجوز به الوضوء وهو قول بعض المشايخ  
وفي الخط انه لا يتوضأ به **او غلب عليه غيره** اي لا يجوز بما غلب عليه غير الماء  
مثل الزعفران وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز سوا كان غير مما ليس من جنس  
الارض هالبا او مغلوبا **اجزا** اي من جملة الاجزاء وهي احتراز عن الغلبة  
لونا وهو قول محمد رحمه الله ولا يتوضأ بما اذا لم ساكن وقع فيه **جنس** مطلقا  
سواء تغير احد اوصافه او لا والجنس يفتح الجيم في النجاسة وبكسرهما  
ما لم يكون ظاهرا هذاني اصطلاح الفقهاء اما في اللغة فيقال نجس  
يتنجس فهو نجس ونجس والمراد ههنا الاول **ان لم يكن عشر في غيره**  
اي عشر اذرع في عشرة اذرع وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان كان  
قلبين وهو خمسمية رطل وقال مالك رحمه الله يتوضأ به ما لم يتغير  
احد اوصافه **والمراد** اي وان لم يكن كذلك يعني ان كان عشر في غيره  
**فهو كالجاري** وقد رقامة المشايخ العشر في العشر من الماء الدائم  
بذراع المساحة وقيل بذراع الكعباس توسعة الامر على الناس انه اقصر  
من ذراع المساحة لان ذراع الكعباس سبع مشنات ليس فوق كل  
مشنات سبع قامة وذراع المساحة سبع مشنات فوق كل مشنات  
اصبع قامة كذا ذكر في النهاية وقيل سبع مشنات باصبع قامة  
في المرة السابعة والاصح انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم

والصحيح في الحق ان يكون بحال لا يظهر ما تحته بالاعتراف وقد  
البعض باربعة اصابع مفتوحة ثم هذا اذا كان الحوض مربعا فان  
كان مدورا قيل يعتبر ان يكون حوله الماء ثمانية واربعون ذراعا  
وقيل يعتبر ستة وثلاثون وهو الصحيح وهو مبرهن عليه عند  
الحساب كذا في الذخيرة **وهو اي** الماء الجاري **ما يذهب بفتنه**  
وبالالتفات وقيل الجاري ما لا يتكرر استعماله **فيتوضأ منه اي**  
من ما جار حقيقا او تقدير **ان لم يرا اثره اي** اثر النجاسة بعد  
وقوعه فيه **وهو طعم اولون اوزخ** ثم اذا لم يتنجس كله هل  
يتنجس موضع الوقوع فان كانت مربية يتنجس والا فلا وعندنا  
مشايخ العراق يتنجس فيها **وموت ما لم يده له فيه اي** موت حيوان  
ليس له دهر سائل في الماء الدائم القليل كالبي والدياب والذئب  
**والعقرب والسمك والصفدع** مطلقا ونحوها مما يخرج من اكله  
من سواكن الماء كالحلبي المائي **والسوطان لا يتنجس** خلافا للشافعي  
رحمه الله في غير السمك اما اذا مات في غير الماء مثل الصفدع ومما  
يخرج من اكله من سواكن الماء فلا يحكم بفساده غير الماء وتنجسه  
وهو الاصح وقيل يفسد والصفدع البري والبحري سوا وقيل  
البري يفسد لا البحري اذا كان الحية او الصفدع عظيمة لها  
دهر سائل **الماء وكذا** الوزعة الكبيرة وعند محمد رحمه  
ان الصفدع اذا تغتبت في الماء كره شربه للنجاسة لكن لان  
اجزائه فيه وهو غير مأكول كذا في النهاية **والما المستعمل القرية**  
بان توضي موضعي ناويا تجديد الوضوء **اورفع حدث** بان يتوضأ



حدثني عن أبي محمد رحمه الله لا يكون مستعلا بالبقاة العرية  
 ولو اغتسل طاهر متبرأ لم يصح مستعلا اجتماعا كذا في الكافي **إذا**  
**استقر طرف المستعمل في مكان** وفي الكافي إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا  
 زال عن البدن وقيل الاجتماع في مكان شرط لأن صون الثياب عنه  
 متعذر فتحقق الضرورة **طاهر لا مطهر** بالرفع علي أنه خبر المأ  
 وقال الحسن رحمه الله نجس نجاسة غليظة وهو رواية عن أبي حنيفة  
 رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه  
 نجس نجاسة خفيفة وقال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة  
 رحمه الله وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى طاهر لا مطهر مطلقا سواء  
 كان المستعمل متوضيا أو لم يترك ما كان وهو أحد قول الشافعي أن  
 كان المستعمل متوضيا فطاهر مطهر والظاهر غير مطهر **مسألة**  
**البيراني** ضابطة حكمها أو جوازها **حظ** صورتها جنت النفس  
 في البير للوول نجاسة على بدنه ثم الجيم من النجاسة أي عند أبي  
 حنيفة رحمه الله كلاما نجسان والحال أي كلاما نجسا  
 عند أبي يوسف رحمه الله والطاهر أي كلاما طاهرا  
 عند محمد رحمه الله فرب حروفه على ترتيب الهمزة فالخوف الأول للامام  
 الأول والثاني والثالث والثالث **وكل** **أعاب** هو اسم  
 جلد فيرمد بوع **دبع** **فقد ظهر** والدبغ ما يمنع التئم والفساد  
 ولو تشميسا أو تزيينا وعند الشافعي رحمه الله جلد الكلب لا يطهر  
 بالدباغة وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله كذا قيل لكن ليس  
 في تحصيل الكلب فائدة لأن عنده كل ما لم يؤكل لحمه لا يطهر

يشط الشافعي  
 وعند الشافعي

بالدباغة كذا في النهاية وسروج المنظومة وقال مالك رحمه الله  
 جلد الميتة لا يطهر بالدباغة **الجلد المختبر والدمي** فانه لا يطهر  
 بها الثاني لكرامته والاول لنجاسته وكذا إذا دبح أهل التسمية  
 ما يقبل التطهير ثم الصحيح أن لحمه بعد الذبح يكون نجسا كذا في  
 الأسرار وذكر في الهداية يطهر بعد الذبح لحمه وإن لم يكن مأكولا  
 وهو اختيار بعض المشايخ وقال الشافعي رحمه الله الجلد لا يطهر  
 بالذكاة **وشعر الإنسان** مطلقا سواء كان كثيرا أو لا **وشعر الميتة**  
**وعظمها طاهر** إن قال مالك رحمه الله عظم الميتة نجس وقال الشافعي  
 رحمه الله شعر الإنسان والميتة وعظمها نجسان وفي الذخيرة وفي  
 شعرا دميا عن محمد رحمه الله روايتان في رواية نجس وفيه أخذ امام  
 الهدى شيخ أبو منصور رحمه الله وفي رواية طاهر وفيه أخذ الفقيه  
 أبو جعفر وأبو القاسم الصغار رحمهما الله وعليه هذه الرواية أعتمد  
 الكرخي رحمه الله في كتابه وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمهما  
 الله أن شعر الإنسان أن كان بحيث لو بسط أخذ أكثر من **الدر**  
 لا يجوز صلاته **وتنزع البير** أن أمكن اطلاق لشم المحل على الحال  
 المتباعدة في أخراج جميع الماء **بوتوع نجس** كالغايطة والبول مطلقا  
 سواء كان كثيرا أو قليلا وقال زرارة رحمه الله لا يجسد ما لم يغلب عليه  
 وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن ماؤها في حكم الماء النجس  
**لا** أي لا ينزع **ببعرني ابل** **وعظم** إذا وقع فيه مطلقا سواء كان  
 رطبا أو يابسا أو صيححا أو منكسرا وكذا الروث والخثي وقيل  
 الرطب والمنكسر الروث والخثي مفيد والقياس أن يجسمها



البقرة والمراد بالبقرة والبقرتين مالم يبلغ حدا الكثرة وهو ما يستكثره  
الناظر في الصحيح وقيل ما يأخذ ثلث وجه الماء وقيل بقرة وهذا في  
المغارة وفي يد المص بحسب القليل أيضا أما إذا بقرة الشاة في  
المكلب بقرة أو بقرتين يرحى لبعري شرب اللبن إذا ربيت من سائمة  
ولم يبق لها لون ولا يبقى القليل في المأوى وعن أبي حنيفة رحمه الله  
أن المأوى كالبيدر في حق البقرة والبقرتين ولا أي ولا ينزع بوقوع  
خروج حمار وعصفور خلا فاللشافعي رحمه الله وهو القياس **بول**  
**ما يوكل بحسب** حاسة خفيفة حتى أن وقع في البئر يكون المأوى بحسب  
وينزع المأوى عنه مما وعده محمد رحمه الله طاهر كما كان فلا ينزع  
ولكن إذا غلب على المأوى يخرج من أن يكون طهورا **المأوى** **كن حذرا**  
عطف على بول أي مالم يكون حدا مالم يكون بحسب عند أبي يوسف رحمه  
الله وهو الصحيح وذلك كالقيل القليل والدم البادي غير المتجاوز  
حتى لو أخذ بقطن والغاة في الماء القليل لا يفسده وعند محمد رحمه  
الله بحسب ويفسده **ول يشرب** بول ما يوكل لحمه **أصلا** عند أبي حنيفة  
رحمه الله وعند محمد رحمه الله يشرب للدواوي وغيره لطهارته  
عنه وعند أبي يوسف رحمه الله يشرب للدواوي ولا يجوز  
لغيره ولو أصاب الثوب لا يجسده عند محمد رحمه الله حتى يجوز  
الصلاة فيه وإن امتلأ الثوب منه وعلى قولها يجس الثوب المأوى  
يجوز الصلاة فيه مالم يكن كثيرا فاحشا وهو ربع أدنى ثوب  
وقيل ربع الموضع الذي أصابه كالذيل وعند أبي يوسف  
رحمه الله شرب في شبر وينزع **عشرون دلو** **وسطا بموت**

**نحو فان** وما قارب في الجنة كالعصفور والصقور والسودا  
وسام برص الفار موزجج فان كذا في الصحيح هذا بعد إخراج  
نحو العارة فلو نزع عشرون دلو قبل إخراجها لم يطهر ولا تطهر أيضا  
مأوى الدلو والخير في هوأها خلا والمحمد رحمه الله وهذا إذا لم ينتفع أو  
لم ينتفع فاما إذا انتفع أو تقسح فيأتي حكم قبله لو تلك البئر  
معتبر وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يلوسع صاعا ولو  
نزع بدلو عظيم مرة واحدة مقدار عشرين دلو أجاز وقال صاحب  
القدوري رحمه الله ولو أوجب لي وقال فيرو للحسن رحمه الله  
لا يجوز وإنما قيد بالموت لأنه لو أخرج ما وقع في مأوى لا يجس  
إلا المكلب والخنزير وفي غيرهما تطهر إن أصاب منه الماء وسوا  
نحسب فاما نجس وإن كان سورة مكروهة فاما مكروه وإن  
كان مشكوكا فاما مشكوك ينزع ما البئر كله وإن لم يصب  
منه الماء ينزع شيء منها وعند أبي يوسف رحمه الله نزع  
عشرون إلى ثلاثين في العارة الواحدة وكذلك في المأوى  
فإن كانت حشبا ينزع منها أربعون دلو إلى التسع فإن كانت  
عشا فاجمع ينزع كذا في النهاية نقلا عن الطهيري **وينزع**  
**دلو** **بنحو** أي بموت **نحو حمامة** كالدجاجة والسور هذا على  
طريق الإيجاب والنجس على طريق الاستحباب كذا في الجامع  
الصغير وهو المأوى وقيل ما بين أربعين إلى ستين **وينزع كله**  
**بنحو شاة** في الجنة كالدب والكلب **وانتفاع حيوان**  
أي ينزع كله بانتفاع حيوان أو تفسيده فيه مطلقا صغير

نية

يعون



الحيوان اوكبر وقال محمد رحمه الله لو وقع ذنب فارة وتفسخ نزع كلة  
**وما يتان لو لم يكن نوحا** اي ينزع ما يتادلوان كانت معينة اي جارة  
ولا يمكن نوحا وعند ابي يوسف رحمه الله اخرج مقدار ما كان فيهما من  
الما وطريق معرفته ان يحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها  
ما ينزع منها الي ان يمتلئ ويرسل فيها قصبه ويجعل لمبلغ الماء علامة  
ثم ينزع منها مثلاً عشرة ولا ثم تعاد القصبه فينظر كم انتقص فينزع  
لكل قدر منها عشرة كما روي عن محمد رحمه الله ما يتادلوا الي ثلاثمائة وعند  
ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في مثله ينزع حتي يعلمهم الماء ولم  
يقدر الطلبة بشي كما مودا به وعنده انه اذا نزع منها مائة دلوكفي  
وقيل يؤخذ بقول رجلين لها بصارة في امر الماء وهذا الشبه بالفقه  
كذا في الهداية **وبخسها مذ تلك فارة فان منتفخة جمل وقت**  
**وقوعها** يعني اذا وجد في البئر فارة او نحوها ولم يدرك في وقعت  
وقد انتفخت او تفتحت اعادوا صلاة ثلاثة ايام وليا لها هذا  
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله ليس عليهم عادة شي حتي يتحققوا  
متي وقعت لا حتمال وقوعها في تلك الساعة **والاي** وان لم تكن منتفخة  
او منتفخة بخسها **مذ يوم وليلة** خلافا لها رحمه الله **والعرف**  
**كالسور** اي عرف كل شي يعتبر بسور طهارة ونجاسة وحرمة وكراهية  
ولا ينتقص بركوب الحمار لانه يخص بركوبه صلى الله عليه وسلم  
والسور بقية بقية الماء الذي يتقيه الشارب في الماء او  
الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره قيل والمراد بالسور  
ههنا اللعاب للملازمة بينهما يدل عليه ما ذكر في الهداية لانها

هية

يتولدان من اللحم وانما يتولد منه اللعاب لا السور وليس بشي يظهر  
من الهداية الا ان في عبارة الهداية تسامحا **وسور** اي مطلقا اي  
جنباً كان او حائضاً مسلماً كان او كافراً **وسور** اي مطلقا اي  
ظاهر وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان سور الفرس وما يوكل لحمه  
فيه كسور الحمار وروى عنه انه مكروه كلحمه والصحاح انه طاهر  
عنده كما هو عندنا **وسور** **الكلب** **والخنزير** **وسباع** **التي** **يتم** **بخس** **ومح**  
كلامه سد والتمه والتمه وقال الشافعي رحمه الله طاهر سوى سور  
الكلب والخنزير وقال مالك رحمه الله سورهما طاهرا ايضا وسور  
**المرء** **والدجاجة** **المخلدة** **وسباع** **الطيور** **وسور** **سوا** **ان** **البيوت**  
كلحمه والفارة والوزغة **مكروه** وقال ابو يوسف والشافعي رحمه الله  
سور الهرة طاهر غير مكروه اما لو اكلت الهرة فارة ثم شرب على فمها الماء  
فيتنجس الا اذا امكنت ساعة لغسلها فما بلغا بها ولا سدتا على فمها  
ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله كذا في الهداية وانما قيد على مذهبها  
لان محمد رحمه الله لا يجوز ازالة النجاسة بالما يباع الطاهرات قوله وسباع  
الطيور وهي كالبازي والصقور والشاهين والعقاب وعن ابي يوسف رحمه الله  
انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انما لا قدر على متقارها لبيكوه  
واسمحت له المشايخ كذا في الهداية وانما قيد الدجاجة بما لا يملكها لو كانت  
محبوسة فلم يكره وهي ان تحبس في بيت وتعلق هناك وزاد البعض ان  
يكون داسه وعلفه وماؤه خارج البيت **وسور** **الحمار** **والبعل** **مستلوك** في  
انه مظهر ولا شك في انه طاهر وقيل الشك في طهارته ولا ولا في  
رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه نجس وقال الشافعي رحمه الله هو طاهر

ع



وظهر وقال بعض المشايخ من فرق بين سور الحمار الذكر والذكر فقال  
سور الذكر نجس لانه يتيم بول الحماران فينجس فيه والامتان لا تنس ذلك  
فلا ينجس كذا في بعض الخواشي فان قلت اني ذهب فوكك الولد يتبع الام  
في الحل والحرمه قلت ذلك اذا لم يغلب شهمة بالاب اما اذا غلب شهمة  
بالاب فلا يتوضا به اي بكل واحد من سور الحمار والبعل **ويتم ان قدما**  
مطلقا ولم يجد السور هما **باب** اي المذكورين وهما الوضوء والتيمم **قد مر**  
حتى لو توضا ثم يتيمم جاز بل اتفاق وان عكس جاز عندنا خلافا لفرقة الله  
**جلا في نبينا** يعني ان فقد ما مطلقا ولم يجد لم يبيد التيمم فانه يتوضا  
به ولا يجزئ بينهما ويشتد فيه النية وكان بمنزلة التيمم وهذا عند ابي حنيفة  
رحمه الله وعنه يتيمم ولا يتوضا وهو قول ابي يوسف والشافعي ومالك رحمهم  
وقال محمد رحمه الله يتوضا به ويتيمم ايضا والنبذ المختلف فيه ان يكون حلو  
رقيقا يسيل على الاعضاء كما وان كان غليظا كالسبحان يجوز الوضوء فان غلا  
واشتد يتوضا عنه وهذا يجوز اجماعا هذا اذا كان بياوان طبع اذ في  
طبعه يتوضا به مرارا وطواعه وهذا يجوز فاما ان كان حلو يتوضا  
به كما طبع مع الصابون وان اشتد لانه نجس في ذواته عنه وكان يتوضا  
بما سوي نبذ التمر خلافا للبعض ومرة الخلا في تطهر فيها اذا شرع في الصلاة  
بالتيمم ثم وجد النبذ فعند محمد رحمه الله يمضي فيها واذا فرغ يتوضا به  
ويغيدها وعند ابي يوسف رحمه الله يمضي فيها ولا اعادة وعند ابي حنيفة  
رحمه الله يقطع كذا في النهاية **باب التيمم والمناسبة**  
بين البابين ان الاول اصل والثاني حكم وهذا اخره وهو في اللغة  
العقد وفي الشرع العقد الى الصعيد الطاهر لان له الحدث **بالتيمم**

**مبلا عن** ما مطلقا وهو تلك فرسخ وهو اربعة الاف خطوة ذراع ونصف  
بذراع العامة وهو اربعة وعشرون اصبعًا والفرسخ اثنا عشر الف خطوة وقال  
زفر رحمه الله ان كان بحيث يصل الى الماقبل خروج الوقت لا يتيمم وان كان  
بالعكس يتيمم وان كان الما قريبا منه وعن محمد رحمه الله يجوز التيمم اذا كان  
الما قدرا لميلين وهو اختيار الفقهاء ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
وعن الكرخي انه ان كان في موضع يسمع صوت اهل الما فهو قريب وان كان لا  
يسمع فهو بعيد وبه اخذ الثوري المشايخ كذا في فتاوي قاضي خان وقال الحسن  
رحمه الله اذا كان الما امامه يعتبر بالميلان وان كان يمينه او يساره او خلفه  
قبل واحد وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان بحال لو اشتغل به ذهب  
العاقلة وتغيب عن بصره يكون بعيدا وان كان على العكس فهو قريب كذا في  
المحيط **او مرض** ان خاف اشتداده باستعمال الما او بالتحريك للاستعمال  
اولم يقدر على استعمال الما وعند الشافعي رحمه الله انما يتيمم ان خاف تلف نفسه  
او عضوه وعندنا يتيمم مطلقا سواء كان لحوف المرض او لحوف تلف النفس  
او زيادة في المرض اما اذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده  
من يوضوؤه وييممه فانه لا يصلي عندهما قال الشيخ رحمه الله ما راى ابو بكر رايته  
في الجامع الصغير للكرخي رحمه الله ان مقطوع اليدين والرجلين اذا  
كان بوجه جراحة يصلي بغير طهارة لا يتيمم ولا يعيد وهذا هو الصحيح كذا في  
الفتاوى الطهيرة **او برد** يعني اذا خاف الجنه او المحدث ان اغتسل او  
توضا ان يقتله البرد او يمرضه التيمم مطلقا سواء كان خارج الما او فيه  
وعندنا رحمه الله لا يتيمم فيه **او خوف** سبع **او عذر** بان يكون عند الما  
سبع عذر يمنعه ويخاف على نفسه منه **او خوف عطش** بان يكون



معه ما ونجاف على نفسه او دابة العطش **وقد آله يعني راي الما**  
 وليس معه آله المستسقا **مستوعبا وجهه ويديه** قوله مستوعبا  
 حال عن المستكن في يتيم هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعليه الفتوى  
 وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان المستعاب ليس بشر حتى  
 حتى لو مسح الكثر الذراعين والكف جاز وعليه ظاهر الرواية لا يجوز حتى  
 لم يد من ترع الحاتم والسيار وتخليل الاصابع وعليه الفتوى **مع مرقية**  
 خلافا لرواية حماد كما صرح في الطهارة وعند الشافعي رحمه الله الى الرمي  
 وعند ما ذكر رحمه الله الى نصف الذراع وعن المزهرى رحمه الله الى البطن  
**بض يمين** متعلق بيمين وكان ابي سيرين رحمه الله يقول ثلاث ضربات  
 ضربة في الوجه وضربة في اليدين وضربة بالية فيها وكيفية التيمم ان يضع  
 يمينه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاث اصابع اصغرها ظاهر  
 بين يمينه الى المرفق ثم يمسح باطنها بالها والمسح الى رؤس الاصابع  
 ثم يفعل باليسرى كذلك **ولو كان جنبا او حائضا** يعني يتيم الحنبلي  
 والمحدث والحائض اذا طهرت من الحيض اذا كان ايام حيضها عشرة  
 وان كانت اقل من عشرة لا يجوز كذا في الفتاوى الطهيرة **بطاهر**  
 اي يتيم بطاهر من جنس الارض وهو ما لا يحترق بالنار ولا ينطبع  
 كالتراب والرمال والحجر والنورة والكحل والزرنيخ فيكون جنس الارض  
 مطلقا واحترز به عما ليس من جنس الارض وهو ما يحترق فيصير مادا  
 كالسجر والخضرة ونحوها او ينطبع ويلين كالحديد والرمال والنقد  
 والرجاج اما اذا اعتبر ما ليس من جنس الارض فيجوز التيمم وقال ابو يوسف  
 رحمه الله لا يجوز له بالتراب والرمال وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز له بالتراب

وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله **وان لم يكن عليه اي على جنس الارض**  
 اي عيار تقع حتى لو وضع يده على حجر عيار عليه جاز خلافا لحد رحمه الله  
 وبه اي بالنفع يجوز التيمم **بلا عجز** وعنده ابي يوسف رحمه الله يجوز عند  
 العجز **ناويا** اي يتيم ناويا استباحة الصلوة او قربة لا تادي بلا طهارة  
 وعند زفر بنه ليس بشر **فلما** يعني فلما بطل تيمم كافر للاسلام  
 لم نه مانوي قربة لا تصح بلا طهارة وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبطل  
 تيممه **لا وضوءه** يعني ان يوضا الكافر يريد به الاسلام ثم اسلم فهو  
 متوضي عندهنا خلافا للشافعي رحمه الله **ولا ينقض ردة** يعني  
 ان تيمم مسلم ثم ارتد والعياذ بالله سبحانه ثم اسلم فهو على تيممه وقال  
 زفر يبطل تيممه **بل ينقضه ناقض الوضوء وقدرة ما فضل عن**  
**حاجته فمضى التيمم وترفعه** هذا نتيجة قوله وقدرة ما يعني  
 اذا كان قدرة الماء ناقض التيمم فتمنع التيمم ابتداء وترفعه انما  
 مطلقا سواء كان قدرة في الصلاة او في غيرها وقال الشافعي رحمه الله  
 لا يرفع التيمم اذا قدر على الماء بعد ما شرع في الصلاة وكذا لو كان  
 مرور النائم بين التيممين بالما او وجد التيمم نبيذ التمر لفا التيمم  
 في المسئلتين خلافا لابي يوسف ومحمد رحمه الله **وراجي اما**  
**يوخر الصلاة** اي يستحب لعاده ما لم يلو يرحوه ان يؤخر الصلاة  
 الى آخر الوقت بحيث لا يقع في الوقت المكروه وعنده ابي حنيفة  
 وابي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول ان التاخير  
 واجب عن مالك رحمه الله والمندوب ان يتيمم في وسط الوقت  
**ومع التيمم قبل الوقت** خلافا للشافعي رحمه الله **وصح لفرصة**

ق



واكثر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز المداومة ارض واحد مع ما شأنا  
 من النوافل على وجه التبعية له **وخوف** اي يصح التيمم خوفاً من  
**صلاة جنازة او صلاة عيد** خلافاً للشافعي رحمه الله فيها **ولو كان**  
**الخوف بناءً** كما لو شرع فيها بالوضوء ثم احدث بيمينه عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وقال لا يقيم ويتوضأ ويقيم صلاة ولا خلاف في انه اذا شرع  
 بالتيمم بيمينه وكذا الوضوء بالوضوء ثم احدث وخاف زوال الشمس  
 لو اشتغل بالوضوء بيمينه اتفاقاً فان لم يخف ويرجو ادراك المأموم  
 قبل الفراغ لم يقيم اجماعاً فان لم يبرح فهو موضع الخلاف قوله **خوف**  
 فوت صلاة جنازة يعني عز التقييد بقوله اذا لم يكن وليها لانه اذا  
 كان وليها ليس له خوف الفوت فلهذا تركه **لا** اي لا يصح التيمم  
**لفوت صلاة جمعة وصلاة وقت** اذا كان المأمر بيا منه وقال  
 زفر رحمه الله بيمينه للوقفية **ولم يعد ان صلى به وبشيء المأمر في حله**  
 يعني لو صلى جل المأمر الذي في حله وصلى بالتيمم ثم ذكره فاجرت تلك  
 الصلاة لهذا التيمم ولا يعيد وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد والخلا  
 فيما اذا وضع بنفسه او وضعه غيره باثره ولو وضع غيره وهو لا يعلم  
 جازاً اتفاقاً وقيل الخلاف في ذكره وذكره في الوقت وغيره **سواء يطلب**  
**غلوقة** اي يجب عليه طلب المأمور غلوقة وهي ثلثا ذراع الى  
 اربعماية بذراع الكرياس **ان طر المسافر قربه** **والا** اي وان لم  
 يظن قرب المأمر يجب عليه وقال الشافعي رحمه الله يجب الطلب في كل  
 الاحوال **ويطلبه** اي يجب عليه ان يسأل ولا يعمل بالتيمم من رفقته  
**فان منعه بيمينه** وعن ابي بصير الصغار رحمه الله ان المسافر اذا كان

موضع عز المأمر فام فصل ان يسأل من رفقته وان لم يسأل اجزاه وان  
 كان في موضع لا يعز المأمر لا يجزيه قبل الطلب وكذا اذا لم يكن معه  
 دلو او رشاء يجب ان يسأل من رفقته ولو سأل فقال له انتظر  
 فعند ابي حنيفة رحمه الله ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت  
 الوقت بيمينه ويصلي وعندهما ينتظر وان فات الوقت **وان لم يعط**  
**اليمين مثله** **وله ثمة لا يقيم** **والا** اي وان لم يكن معه ثمة او لا يعط  
 اليمين فاجتث كدنيا ركوز **يقيم** اما لو كان لرفقة ما وطنه برفقة  
 انه ان سأل منه المأمر اعطاه فلا يجوز التيمم واما ان كان عنده انه  
 لا يعطيه المأمر ان سألته فجاز تيممه واما لو شك في اعطائه المأمر  
 فيطلبه وجاد رفقته بالمأمر بعد ما صلاها بالتيمم فيقضي الصلاة ولم  
 تقض الصلوة ان يجلد رفقته بالمأمر قبل شروعه بان سأل المأمر فلم  
 يعطه وجاد به بعد ما ادرك الصلاة بتمامها مع التيمم **ولو كان**  
**اكثره مجروحاً** اي لو كان جرحاً لثوبه منه مجروح **يقيم** **وبعكسه**  
**يغسل** **ولا يجع بينهما** اي ان كان اكثر ثوبه سالمًا واقله مجروحاً  
 فله الغسل فحسب وقال الشافعي رحمه الله يغسل ما امكن وبيمينه  
 في الصورتين وان كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً اختلف  
 المشايخ فيه والاصح انه يقيم ولا يستعمل المأمر في الخلاصة وقيل  
 يغسل ما كان صحيحاً ويمسح على الباقي ان لم يضره وكذا الحكم في الحدث  
 الى انه يعتبر فيه الكراء عضواً الوضوء كذا في المحيط والذخيرة والخلاصة  
**باب المسح على الخفين** مناسبة هذا الباب بيان التيمم  
 انه خلف عن الكل والمسح خلف عن البعض ظاهر وهذا قدم التيمم



وَمَا أَفْضَلَ مِنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ اخْتِذَا بِالْيَسِيرِ وَقِيلَ الْغَسْلُ أَفْضَلُ  
كَذَا فِي الْقِنْيَةِ **صَحَّ الْمَسْحُ وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ بِحَرِّ الْمَرَّةِ** أَي لَا يَصِحُّ لَوْ كَانَ  
**جَبَلًا** لَمْ يَتَيَّأَدَى إِلَّا غَسَّالٌ مَعَ وَجُودِ الْخَفِّ مَلْبُوسًا وَهَذَا الْقَدِيرُ  
يَغْنِي عَنِ التَّقْرِيرِ وَالتَّصْوِيرِ وَقِيلَ صُورَتُهُ رَجُلٌ تَوَضَّأَ وَلَبَسَ الْخَفَّ ثُمَّ  
أَجَبَ قَتِيمًا لِلْجَنَابَةِ ثُمَّ أَحْدَثَ ثُمَّ وَجَدَهَا يَكْفِي لِلْوُضُوءِ وَلَا يَكْفِي لِلْأَعْتَسَا  
فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ وَلَا يَمْسَحُ وَيَتِيمٌ لِلْجَنَابَةِ **أَنَّ لَهَا**  
**عَلَى وَضْءِهَا** ذَاكَ اللَّبْسَ وَإِذَا بَقَا وَهَلَاكَ سَبَبُهُ قَوْلُهُ عَلَى  
وَضْءِهِ احْتِرَازًا عَنِ التَّيْمِيمِ حَتَّى لَوْ تَيَمَّمَ وَلَبَسَ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ  
وَأَمَّا قَيْدُ الْوُضُوءِ بِالنَّامِ لِأَنَّهُ لَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ أَوَّلًا وَلَبَسَ خَفَيْهِ فَأَحْدَثَ  
قَبْلَ انْقِاطِ الْوُضُوءِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ **وَقْتُ الْحَدَثِ** مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَ  
فِيهِ تَوْسِعٌ وَالْمُرَادُ قَبْلَ الْحَدَثِ أَي مُتَّصِلٌ بِهِ لِأَنَّ وَقْتُ الْحَدَثِ  
لَا يَجَامِعُ الطَّهَارَةَ فَكَيْفَ يَكُونُ طَرَفَالَهُ وَنَكْتُهُ التَّوَسُّعُ مُبَالِغَةٌ فِي اتِّصَالِ  
الْوُضُوءِ بِالنَّامِ بِالْحَدَثِ حَتَّى كَمَا نَهَى فِي وَقْتِ وَاحِدٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ  
يُسْتَرْطُ اللَّبْسُ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ حَتَّى إِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ أَوَّلًا وَلَبَسَ خَفَيْهِ  
وَأَحْدَثَ الطَّهَارَةَ ثُمَّ أَحْدَثَ جَارَ لَهُ الْمَسْحُ عِنْدَ مَا خَلَا قَالَهُ **يَوْمًا وَلَيْلَةً**  
أَي مَسْحُ الْمَسْحِ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ **لِلْمَقِيمِ** وَقَالَ مَا لَكَ رَحْمَةُ اللَّهِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلْمَقِيمِ  
**وَمَسْحُ الْمَسْحِ لِلْمَسَافِرِ وَاللَّيَالِي مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ** يَعْنِي  
أَبْدَأَ الْمَرْءُ يَحْتَبِرُ مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ مَقِيمٌ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَبَسَّ  
وَاحْدَتٌ بَعْدَ مَا صَلَّى الظُّهْرَ وَتَوَضَّأَ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ مَسْحٌ فَعِنْدَ مَا مَرَّ  
الْمَسْحُ بِأَقْيَمَةٍ إِلَى الْعَدَا إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي أَحْدَثَ فِيهَا فِي الْيَوْمِ حَتَّى جَارَ لَهُ  
أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي الْعَدَا بِالْمَسْحِ لَا الْعَصْرَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ ابْدَأَ الْمَرْءُ

الشمس  
كل يوم

وَقْتُ الْمَسْحِ وَعِنْدَ مَا لَكَ رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ وَقْتِ اللَّبْسِ **عَلَى طَاهِرٍ مِمَّا مَرَّ**  
أَي مَسْحُ الْمَسْحِ عَلَى طَاهِرٍ الْخَفِّ شَرَفًا عَلَى بَاطِنِهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَا لَكَ  
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى طَاهِرٍ نَهَى عَنْ مَسْحِ الْخَفِّ عَلَيْهِ بَاطِنُهَا سَنَةً وَلَوْلَا لِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ  
أَنْ يَصْنَعَ يَدَ الْيَمَنِ عَلَى طَاهِرٍ الْخَفِّ وَيَدَ الْيُسْخَرِ عَلَى بَاطِنِ الْخَفِّ فَيَمْسَحُ  
كُلَّ رَجُلٍ وَلَوْ مَسَحَ عَلَى مَا يَلِي السَّاقَ أَوْ مَا يَلِي مَقْدَرِ طَاهِرٍ الْخَفِّ يَجُوزُ  
وَلَوْ مَسَحَ عَلَى الْعَقَبِ لَا يَجُوزُ وَلَوْ مَسَحَ عَلَى مَا تَوَقَّى الْكَعْبَيْنِ لَا يَجُوزُ كَذَا  
فِي الْحَيْطِ وَقَالَ عَطَاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمْسَحُ تِلْكَ كَالْغَسْلِ **ثَلَاثَ** أَي بِقَدْرِ  
تِلْكَ **أَصَابِعِ** الْيَدِ طَوْلًا وَعَرْضًا حَتَّى لَوْ مَسَحَ بِقَدْرِ أَصْبَعٍ أَوْ أَصْبَعَيْنِ  
لَا يَجُوزُ فِي الصَّحِيحِ وَعَلَى قِيَاسِ رَوَايَةِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
مَا لَمْ يَمْسَحْ بِمِقْدَارِ الرَّبْعِ وَلَوْ مَسَحَ بِالْأُصْبَعِ وَالسَّابِقَةِ أَنْ كَانَا مُتَوَحِّدَيْنِ  
جَارَيْنِ لَمْ يَذْكُرْ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْمَصْلُوحِ أَنَّ الْقَدِيرَ ثَلَاثَ أَصَابِعِ الْيَدِ  
أَوْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ وَكَانَ الْكَرَّخِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ الْقَدِيرُ ثَلَاثَ أَصَابِعِ  
مِنْ صِفَارِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ أَعْتَبَارًا لِلْحُلِّ الْمَسْحِ وَكَانَ الْفَقِيهَةُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ الْقَدِيرُ ثَلَاثَ أَصَابِعِ الْبَدَنِ أَعْتَبَارًا بِأَلَةِ الْمَسْحِ وَهُوَ  
رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا فِي الْحَيْطِ وَفِي الْكَلَامِ فِي الْكَلَامِ  
فِيهِ كَالْكَلَامِ فِي مَسْحِ الرَّاسِ مِنْ شَرْطِ مَسْحِ الرَّبْعِ شَرْطُ الرَّبْعِ هَهُنَا مِنْ شَرْطِ  
أَي مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ هَهُنَا أَيْضًا وَفِي الْحَرَامَةِ لَوْ مَسَحَ  
بِثَلَاثِ أَصَابِعِ مَوْضِعٍ غَيْرِ مَحْدُودٍ جَارٍ وَفَرْضُهُ مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ  
مِنْ الْيَدِ أَوْ الْأُصْبَعِ فَلَمَّا بَيَّنَّ مِقْدَارَ الْوَاجِبِ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ لِبَيَانِ  
الْكَيْفِيَّةِ عَلَى الرَّجُلِ الْمَسْتَوْنِ فَقَالَ **يَبْدَأُ** أَي يَمْسَحُ حَالُ كَوْنِهِ يَبْدَأُ  
**مِنْ قَبْلِ الْأَصَابِعِ** فَيَضَعُ أَصَابِعَ يَدِ الْيَمَنِ عَلَى مَقْدَرِ خَفِّهِ الْيَمَنِ



ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى ويمد يدها متوجها  
**الى اصل الساق** هكذا روي عن ابن شعبة في قوله رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعن محمد بن حماد انه سئل عن المسح على الخفين  
 فقال ان يضع اصابع يده على مقدم خفيه ويجا في كفيه  
 ويمد يدها الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمد يدها جملة  
 قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله وللحسن تحصيل المسح بجميع  
 اليد ولو بدا من قبل الساق جاز الا انه ترك السنة ولو مسح  
 بروس الاصابع وجا في اصول الاصابع والكف لم يجز الا انه  
 يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدارا الواجب وذلك  
 ثلثة اصابع ولو مسح بظاهر كفيه يجز والمستحب ان  
 يمسح بيده كفيه كذا في المحيط والكا في **والخرق الكبير**  
**يمنعه** مطلقا في اي جانب كان لا قليلا ولا كثيرا  
 والشافعي رحمه الله يمنعه القليل ايضا وقال مالك رحمه الله  
 لا يمنع الكبير ايضا **وموا** اي حد الخرق الكبير **قدر ثلث**  
**اصابع القدم اصغرها** على رواية الزيات وعلى  
 رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله اعتبر ثلث ثلث  
 اصابع اليد ثم الخرق الكبير انما يمنع جوار المسح اذا كان  
 متوجها يركبها تحته فاما اذا كان لا يركبها تحته بان كان الخف  
 ضلعا الا انه اذا ادخل فيه الاصابع يدخل فيها ثلثة اصابع  
 لا يمنع جوار المسح وان كان يبد وافر ثلثة اصابع حالة  
 المشي لا في حالة وضع القدم على الارض يمنع جوار المسح ثم

اختلف مشايخنا في انه اذا كان يبد وافر ثلثة اصابع من  
 كل يمين جوار المسح قال بعضهم يمنع واليه مال شمس الائمة البتة  
 رحمه الله وقال لا يمنع ويشترط ان يبد قدر ثلثة اصابع بكم  
 واليه مال شمس الائمة الحلواني رحمه الله وهو الصحيح ولو ظهر  
 من الخرق الا بتمامه وفي مقدار ثلثة اصابع من غير ما جاز  
 عليها المسح ويعتبر في ذلك نفس الاصابع فالصغير والكبير على  
 السوا قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله سوا كان الخرق في  
 لها الخف او في باطنه او في ناحية العقب فالحكم لا يختلف  
 يعني اذا كان الخرق مقدار ثلثة اصابع من اي جانب كان  
 فذلك يمنع جوار المسح وذكر شمس الائمة الحلواني وشيخ الاسلام  
 المعروف بخوارزمي رحمه الله انه اذا كان المكشوف من قبل  
 العقب اكثر من المستور لا يجوز المسح عليه واذا كان المكشوف  
 اقل من المستور يجوز المسح والمروي عن ابي حنيفة رحمه الله في  
 هذه الصور انه يمسح حتى يبد واكثر من نصف العقب كذا  
 في المحيط **ويجمع** الخروق **في خف** واحد **لا ينفك** يعني لو كان الخرق  
 في مواضع في كل موضع قدرا صبيح او اقل وبالجمع يصير قدرا  
 اصابع **بخلاف** ان كان في خف واحد يجمع ويمنع المسح وان كان  
 في خفين لا يجمع ولا يمنع وكذا لو كان الخرق على الساق لا يمنع جوار  
 المسح وان كان اكثر من ثلث اصابع **بخلاف النجاسة المنفرة**  
 في الخفين فانما يجمع فاذا زاد قدرا لدرهم يمنع جوار الصلاة  
**وبخلاف الانكشاف** اي انكشاف العورة لو كان متفرقا

اصابع الرجل  
 خشي  
 لها

ق



وبالجيم يبلغ ربع عضو مئج جواز الصلوة وينقضه ناقض الوضوء  
**ونزع خف واحد وينقضه مضي المرة ان لم يخف ذهاب**  
**رجليه من البرد** يعني ان انقضت مدة المسح وهو مسافر ونجا  
 ذهاب رجليه من البرد ولو نزع خفيه جاز المسح عليهما وكذا  
 لو مسح عليهما ثم دخل الماء الخف وابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب  
 بطل المسح وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه غسل  
 الرجل الاخرى ذكره في حيرة الفقهاء وعن القتيبي ابي جعفر  
 رحمه الله اذا اصاب الماء اكثر احدي رجليه ينتقض مسح  
 ويكون بمنزلة الغسل وبه قال بعض المشايخ رحمهم الله وقد حكى  
 عن بعض مشايخنا رحمهم الله انهم قالوا لا ينتقض المسح على كل  
 حال وكذا اذا مسح عليهما ثم دخل الماء الخف وابتل من رجلاه  
 قدر ثلاثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه كذا في المحيط **وبعد**  
 اي بعد نزع الخف ومضي المرة يجب **غسل رجليه فقط** اي  
 من غير غسل المعضا الباقية وقال الشافعي رحمه الله في قوله  
 بعيد الوضوء **خروج اكثر القدم من الخف نزع** لنزع الخف  
 كله في الصحيح وعن ابي حنيفة رحمه الله ان زال عقب الرجل او زال  
 اكثر عقب الرجل بطل مسحه وهو قول ابي يوسف رحمه الله وعن محمد  
 رحمه الله ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح مقدار ثلاثة اصابع  
 لم يبطل المسح عليه الاثر المشايخ وان كان صدر القدم في موضعه  
 والعقب يدخل ويجزى لم يبطل مسحه كذا في شرح النظم وهو  
 المختار ولو مسح مقيم مسافرا قبل يوم وليلة مسح ثلاثا

من الميامر والمياي وقال الشافعي رحمه الله لا يمسح اكثر من يوم وليلة  
 وانما قيد بقوله مسح لانه لو لبس وموئيم وسافر قبل ان ينتقض الحائض  
 ومسح يتحول مدته الى مرة السفر اتفاقا وقيد بقوله قبل يوم وليلة  
 لانه لو سافر بعد مضي مرة الإقامة لا يتحول مدته الى مرة السفر لانها  
**ولو اقام مسافرا بعد مسح يوم وليلة نزع** خفيه وغسل رجليه  
**والمرأي وان اقام بعد المسح قبل يوم وليلة يتم يوم وليلة ومسح المسح**  
**على الموق** الشامل على الخف والموق والجرموق بمعنى واحد **ولو ما لبس**  
 فوق الخف وهذا ايضا اذا لبس الجرموق قبل ان يحدث اما اذا احدث  
 ومسح على الخف ولم يمسح ثم لبس الجرموق لا يمسح عليه وقال الشافعي  
 رحمه الله لا يجوز المسح عليه وانما قيدنا الموق بالشامل عليه لانه ان  
 لبس الموق وحده جاز مسحه اتفاقا ولو كان من كرايس لا يمسح الا اذا  
 نغزت النيلة منه الى الخف كذا في شرح النظم وكذا يجوز المسح على الجرموق  
 الواسع الذي يبدو والناظر منه الكعب ولو كان الجرموق واسعا فادخل  
 فيه يده ومسح على الخف لم يجز كما مسح على باطن الخف وكذا اذا فضل  
 من جرموقه او جفده قدر ذلك اصابع فمسح عليه لم يجز كذا في القنية  
**ومسح المسح على الجور بالجلد اي** الذي وضع الجلد على اعلاه واسفله  
**وعلى المنحل** بالتشديد والتحقيق اي الذي وضع على اسفله  
 جلد **وعلى التحين** وهو ان يقوم على الساق من غير ان يمسح بشي  
 ولا ينشف ولا يسقط لا عطف على مسح المسح على الموق **لا على عا**  
**وقلنسوة وبرقع وقفازين** بان مسح الغر على قفازي  
 المتوضي والمسح على الجبيرة وخرقة العرجة ونحو ذلك



كعصاة الغصد **الفصل** اي كفعل ما تحتها حتى لو مسح علي جبينه  
 احدي الرجلين لم يجوز المسح علي خف الرجل الاخرى **ولا يتوقت** هذه  
 المسوح الثلاثة بموت ينقض بمضيه **ويجمع** المسح علي الجبين مع  
**الفصل ويجوز** المسح علي الجبهة **وان شذها** اي الجبهة **لا وضوء** ويجمع  
**علي كل العصاة** تتوا **كان تحتها** اي تحت كل العصاة **جراحة** ولا  
 وقف ابن زياد رحمه الله ان مسح علي اليد كنجار ولا فلا وهو المصح عليه  
 الفتوى هذا اذا كان حل الحرقه وغسل ما تحتها يضره وان كان الحل  
 لا يضر الجرح ولا يضر المسح ايضا فعليه التزاع وغسل ما حول الجراحة  
 والمسح علي الجراحة كذا قسم ابن زياد رحمه الله **فان سقطت** الجبهة  
**عن برء** بطل المسح حتي لو كان في الصلوة **استقبل** **واي** وان  
 سقطت **لا عن برء** بطل المسح فبعضه علي صلاته اما اذا ترك  
 المسح علي الجبهة فقد صح مطلقا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما  
 رحمهما الله ان لم يضره لم يصح **ولا ينقرا** الماسح **الي النية في مسح الخف**  
**والراس** وقال الشافعي رحمه الله يقتل اليها فيما **باب الحيض**  
 مناسبة ايراد هذا الباب عقبا لبواب المتقدمه لانه لما ذكرها  
 حكم الحيض والنفس ولم يذكر حكم امتدادها قين بهذا الباب  
 حكم الامتداد وانما القالبات بالحيض ون النفس مع ان الباب  
 مشتمل عليها لانه اكثر وقوعا من النفس ثم هو في اللغة عيان  
 عن الدم الخارج وفي الشريعة **هو دم** **ينقضه** اي يدفعه **رحم**  
**امراه سليمة** عن داء يخرج دم الاياس والنفس لانه بمنزلة  
 الداء فلا يحتاج الي قيد آخر يخرج دم الاياس والنفس كما قيل وما ذكر

انه احتراز عن المستحاضة لوجده له لان المستحاضة دم العرق  
 فيخرج بقوله ينقضه **رحم** عن **صغر** والعامل فيه محذوف وهو  
 خالية كما في علقتهما تبنا وما بارد اي سقيت وقيل اسم لدم مخصوص  
 وهو ان يكون ممثدا خارجا عن موضع مخصوص وهو القبل الذي  
 موضع الولادة كذا في النهاية **واقله** **ثلاثا** **ايام** ولم يتعوض لذكر  
 ثلاث ليال اما اكتفا بظاهر المذهب واختار الماوردي في الجرح  
 رحمه الله ان الشط ليال تقع في هذه الايام ثلاث ليال حتي لو را  
 الدم عند طلوع البحر يوم السبت وانقطع عند غروب الشمس يوم  
 الاثنين يكون حيضا وقال ابو ثوبان رحمه الله اقله يومان واكثره  
 يوم الثالث وقال الشافعي رحمه الله اقله مؤدد بيوم وليله وقيل  
 ما كد رحمه الله اقله بقدر ما يوجد ولو بساعة **واكثره عشرة**  
 من الايام واللبالي وقال الشافعي رحمه الله اكثره خمسة عشر يوما  
 وعند مالك رحمه الله لا غاية لاكثره **وما نقص عن الثلاثة اورد**  
**علي العشرة** قاله **استحاضة** **وما يسوي البياض** **الحائض** وهو  
 كالحيض الا يبيض يخرج بعد انقطاع الدم **حيض** مطلقا الوان الدم  
 ستة السواد والحمرة والصفرة والخضرة والكدرية والترابية وهي لون  
 خفي يسيرا قل من صفرة وكدرية والترابية النسبة الي التراب معي التراب  
 وقال ابو يوسف رحمه الله لا تكون الكدرية حيضا بعد الدم وقال  
 الشافعي رحمه الله انه قد غلبت محذوم اي طري شديد الحمرة يغرب  
 الي السواد **يبيع** الحيض **تغلا** **وصوما** **وتقصية** اي الصوم **دوا**  
 اي لا تقضي الصلوة والمصح ان قضا الصوم يجب علي التراخي عند اكثر

سف  
 ت

ووطا



المشايخ رحمهم الله وعند أبي بكر الرازي رحمه الله يجب على الفور كذا  
في شرح النظم **ويمنع دخول مسجد** مطلقا سواء كان على وجه العبوة  
أو لا وقال الشافعي رحمه الله يباح دخول المسجد للحائض على وجه العبوة  
**ويمنع الطواف وقرآن ما تحت المزار** وهو ما بين الشرة والركبة  
فيستمتع لما فوق الشرة وتحت الركبة ويحجب عنه ذلك ويكون مع المزار  
وقال محمد رحمه الله يحجب شفا الدمر وله أن يستمتع بما دون الشرة  
بلا زار وكني شفا الدمر عن الفرج وإنما قال والطواف مع أنه إذا منع  
دخول المسجد عن الحائض لا يمكن من الطواف لأنه فيه ليلايتوهم أنه  
لما جاز لها الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج لأن يجوز الطواف أولى  
أو يتوهم جواز دخول المسجد لضرورة الطواف فالذي ذكره **ويمنع**  
**الحيف قراءة القرآن** مطلقا وقال الطحاوي رحمه الله يباح قراءة ما دون  
الآية وقال مالك رحمه الله يجوز للحائض قراءة القرآن دون المنع **ويمنع**  
**مسسه** مطلقا سواء مس تمام القرآن أو سورة منه **الابغلاف** وهو  
الجلد الذي عليه في المصحح وقيل هو المنفصل كالخريطة ونحوها  
والمستعمل بالمصحف منه حتى يدخل في بيعة بلا ذكره ويكره مسسه  
بالكم وهو الصحيح كذا في الهداية وفي المحيط قال بعض مشايخنا رحمهم الله  
يكره للحائض مس المصحف بالكم وعامتهم على أنه لا يكره وفي الجامع الصغير  
للأمام الترمذي رحمه الله وقيل لو مسه بالكم جاز وعن محمد رحمه الله  
روايات كذا في النهاية **ومنع الحديث المسمى** أي مس القرآن لا قرآنه  
**ومنعها** أي القراءة والمس الجنابة **والنفاس** لا قراءة الآيات التي  
على بسبيل الدعية أن كانت بنية الدعية فانه لا يمنع الجنابة

والنفاس وكذا الحيف **وتوطأ الحائض** **بلا غسل بتصرم** أي انقطاع  
**أكثره** أي بعد عشرة أيام واللام بمعنى بعد مثلها في قوله سبحانه وتعالى  
اقم الصلاة لذكرك الشمس أي بعد ذلك كما وقوله عليه الصلاة والسلام  
صوموا الروية أي بعد روية وقال زفر الشافعي رحمه الله لا توطأ  
بلا غسل **ولا قل** إذا انقطع الدم بعد مضي أقل مدة الحيف قبل تمام  
العشرة وهو عادتها لا توطأ **حتى تغتسل أو يمضي عليها أدنى وقت**  
**صلاة** أي يمضي عليها قدر أن تغتسل أو تغتسل أو التيمم بان انقطعت  
في آخر الوقت أو يمضي عليها أدنى وقت صلاة نصير الصلاة ديناً  
في ذمتها كذا في المستصفى وقيدنا بالانقطاع على العادة لأنه لو  
انقطع دون عادتها فأنما تغتسل في آخر الوقت وتصل وتصور ولا  
توطأ ولا تتزوج بزواج آخر ما لم تبلغ عادتها وهي لها حق الاحتياط  
وتقطع الرجعة في المعتدة بمجرد الانقطاع **والطهر المطلق بين الدمين**  
**في المرة** أي مرة الحيف والنفاس **وتفاس** مطلقا عند ما رجمها  
الله وعند محمد رحمه الله الطهر إذا تحلل بين الدمين أو مثلها لم يفصل بينهما  
فإن زاد الطهر عليها فصل والفتوى على مذهبه كذا في المسطور صورة  
الحيف امرأة رأت يوماً ما وعمانية طهر أو يوماً ما ثم انقطع فليس  
شي من ذلك حيفاً عند محمد رحمه الله خلافاً لها وصورة النفاس  
رأت بعد الولادة يوماً ما وعمانية وثلاثين يوماً طهر أو يوماً ما  
فلم يبق نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله وعند ما نفاسها الدم  
المزول **وأقل الطهر خمسة عشر يوماً** وعند مالك رحمه الله الطهر ما وجد  
قل أو كثر **وأحد لكثره** لأنه يمتد إلى ستة وستين **الغالب**



**في زمان الاستمرار** يعني اذا استمر بها الدم واحتيج الى نصب العادة فعند  
 ابي عصمة رحمه الله لا يقدر عليها بشي وعنده عامة العلماء رحمهم الله هو  
 مقدار بيانه مبتداه رات عشرين يوما وسبعة طهرات استمر بها الدم فانها  
 تترك المصاوم من اول الاستمرار مارات وهو عشرين وتصل في ستة وذلك  
 دائما في زمان الاستمرار هذا عند ابي عصمة رحمه الله وعنده عامة العلماء رحمهم  
 تدع من اول الاستمرار عشرين وتصل في عشرين كالو بلغت مستحاضة **ودم**  
**المستحاضة كوعاف** ايم يعني حكم دمها مثل حكم وعاف دايما **لا يمنع صوما**  
**ولا صلاة ولا وطئا** قوله لا يمنع يجوز ان يكون حيفه لقوله وعاف دايما  
 ويجوز ان يكون كلاتا مستأنفا **ولو زاد الدم على الكرايم المحيضة** ايام  
**النفس** ولها عادة اقل من الماكث **فما زاد على عادتها استحاضة** وعنده  
 ما كثره الله ثلاثة ايام من الزيادة على العادة تلحق بايامها ثم ما بعد  
 طهر ولو كانت المرأة **مبتداه** يعني بلغت بالدم واستمر بها الدم **فحيض** من  
 كل ثمر عشرين ايام والباقي استحاضة وقال الشافعي رحمه الله في قول حيضها  
 يوم وليلة وفي قول يعتبر حيضها بنسائس عشرين **وتعافها اربعون**  
 يوما والباقي استحاضة وقال الشافعي رحمه الله ستون يوما وقال ما كثر  
 رحمه الله سبعون يوما **وتوضا المستحاضة ومن به سلس البول**  
 او استطلاق بطن او انقلاب ربح للانفلان خروج السني فلبه اي بعتة  
 او عاف دايما او جرح لا يرقى اي لا يسكن دمه لوقت كل فرض متعلق  
 بتوضا وعنده الشافعي رحمه الله لكل فرض وعنده ما كثر رحمه الله لكل تغل ايضا  
**ويصلون** اي المعذرون به اي بذل الوضوء **فرضا ونفلا** مطلقا سواء  
 كان الفرض واحدا او اكثر خلافا للشافعي وما كثر رحمه الله كما مر آنفا

ويبطل

**ويبطل بخروجه** اي بخروج الوقت **فقط** اي لا بدخوله وعند زفر رحمه  
 يبطل بالدخول لا بالخروج وعند ابي يوسف رحمه الله يبطل بها وفان  
 الخلاف تظهر فيه توضا وقت الفجر يبطل بطلوع الشمس عند علماء المالكية  
 رحمه الله خلافا لغيرهم والله ولو توضا قبل الروايل يصلي الطهر عند ما حرمها  
 خلافا لابي يوسف وزفر رحمه الله **وهذا** اي وحكم المعذور **اذ الم يمض**  
**عليهم وقت فرض الا و ذلك الحديث** يوجد فيه اي في وقت الفرض  
 حتي وانقطع الدم وقتا كاملا لم يكن صاحبه عذرا من وقت الانقطاع  
 هذا شرط تقا العذرة وانما يصير صاحب عذرة اذا لم يجد في وقت صلاة  
 زمانا يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحديث **والنفس** **موت** **موت**  
**الولد** النفس من مصلد نفس المرأة تضم النون وتحتها اذا اولدت  
 فهي نفسا وهي نفسا كذا في المغرب وقوله النفس هو الدم الخارج  
 عقيب الولادة تسمية بالمصدر كالحيف **ود** **والحامل استحاضة** ولو في  
 حال ولادتها وقال الشافعي رحمه الله انها حيض **والسقط** بالحركات الثلاث  
 هو الذي يسقط من بطن امه ميتا **ان طهر بعض خلقه** كعضو من اعضا  
**ولا** لهذه المرأة شرعا حتي يصير به نفسا وتصير المرأة ام ولد له وتنفق  
 العدة به وان لم يظهر شي مرق كذا فلا نفاس ولكن ان امكن جعله حيضا  
 بان تقدمه طهرها جعل حيضا والمرفق استحاضة **واحد اقله** اي النفا  
**والثلاثة اربعون يوما** وعنده الشافعي رحمه الله الكثرة ستون يوما وعنده  
 ما كثره الله سبعون يوما **والزائد على الاربعين استحاضة** **ونفا**  
**التوضي من الاول** وقيل يجب عليها النفاس في الصورة من الولد الثاني  
 بل اتفاق والتوضا اسم للولد اذا كان معه آخر في بطن واحد يقال هها

ث

س

س



تَوَمَّانَ كَمَا يَعَالِي هَازِجَانِ وَتَوَهَّدَ هَا تَوَهَّدَ وَهَازِجٌ حَطَا وَتَعَالَى  
 لِلْأَنبِيَاءِ تَوَمَّةٌ كَذَا فِي الْمَرْبُوعِ مِنَ الْأَوَّلِ إِي النَّفَسِ مِنَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ  
 التَّوَمَيْنِ وَهَازِجَانِ يَتَوَعَّدَانِ بَيْنَهُمَا أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ  
 رَجْمَةَ اللَّهِ مِنَ الْآخِرِ **بَابُ الْجَنَاسِ** وَمَوْجِعٌ يَجْسُ بِطَلْقِ عِلْمِي  
 وَالْحَكِيمِ وَالْحَبِثُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْحَدَّثُ عَلَى الْحَكِيمِ **يُظْهِرُ الْبَدَنَ وَالتَّوْبَ**  
 وَغَيْرُهُ عَنِ الْجَنَاسَةِ **بِالْمَاءِ وَبِالْمَاءِ بِمَزِيلٍ كَالْحَلِّ وَمَا الْوَرْدُ وَخَوَّاهُمَا**  
 إِذَا عَصَرَ نَعَصَرُوا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيُّ رَجَمَهُمُ اللَّهُ لَمْ يَجْرِعْ بَعْدَ الْمَاءِ وَلَا فَوْقَ  
 بَيْنَ التَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْبَدَنِ بَعْدَ الْمَاءِ  
**لَا الدَّهْنَ** عَطْفًا عَلَى الْخَلَاءِ أَيْ تَمَازُجُ مِثْلِ الْخَلِّ لَا مِثْلَ الدَّهْنِ وَاللَّبَنِ وَفِي  
 يُظْهِرُ الْحَفَّ **بِالدَّكِّ** عَلَى الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِ الْمَالِغَةِ **بِجَسَدِي جَرَمٍ** أَيْ لَوْ أَنَّ  
 خَفَهُ أَوْ نَعَلَهُ جَسَدٌ وَجَرَمٌ كَالرُّوْثِ وَالْعَذْرَةَ وَالْدَّمَّ يُظْهِرُ بِالدَّكِّ مُطْلَقًا  
 سَوَاءً كَانَ رَطْبًا أَوْ يَابَسًا وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَجُوزُ الدَّكُّ فِيهَا وَأَجْنِبْهُ رَجَمَهُ  
 يَجُوزُ إِذَا كَانَ يَابَسًا وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ **وَالْمَاءُ** أَيْ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْجَنَاسَةُ  
 إِذَا جَرِمَ كَالْبَوْلِ **يُغْسَلُ** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ رَطْبًا أَوْ يَابَسًا وَسَوَاءً كَانَ غُلُوطًا  
 بَشِيًّا أَوْ لَا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَجَمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ إِذَا رَقِيَ بِهِ رَأَى أَوْ  
 رَمَلَ وَجَفَّ ظَمُرًا بِالدَّكِّ وَيُظْهِرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا **بِنِي يَابَسِي بِالْفَرْكِ** مُطْلَقًا  
 سَوَاءً كَانَ عَلَى النَّوْءِ أَوْ عَلَى الْبَدَنِ وَسَوَاءً كَانَ غُلُوطًا أَوْ رَقِيعًا أَوْ رَوِيًّا عَنْ مُحَمَّدٍ  
 رَجَمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنِيُّ غُلُوطًا فَحَفَّ يُظْهِرُ بِالْفَرْكِ وَإِنْ كَانَ رَقِيعًا لَا يُظْهِرُ  
 بِالْغَسْلِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَمَهُ اللَّهُ إِذَا أَصَابَ الْمَنِيُّ الْبَدَنَ لَا يُظْهِرُ بِالْغَسْلِ  
 وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ **وَالْمَاءُ** أَيْ يَمُوتُ لَمْ يَكُنِ الْمَنِيُّ يَابَسًا إِنْ كَانَ رَطْبًا **يُغْسَلُ**  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَجَمَهُ اللَّهُ الْمَنِيُّ طَاهِرٌ وَيُظْهِرُ **خَوَّاهُمَا السِّيفُ** كَالْمَرَأَةِ وَالسَّكِينِ

**بِالْمَسْحِ** عَلَى الْأَرْضِ وَلَا قَصْلَ بَيْنِ الرُّطْبَةِ وَالْيَابَسِ وَالْعَذْرَةَ وَالْبَوْلَ  
 وَقِيلَ لَهَا بَقِيَّةٌ أَنْ يَمْسَحَهُ بِثَوْبٍ مَبْلُولٍ وَفِي الْمَحِيطِ السِّيفُ وَالسَّكِينُ  
 إِذَا أَصَابَهُ بَوْلًا أَوْ دَمًا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يُظْهِرُ بِالْغَسْلِ وَإِنْ  
 أَصَابَهُ عَذْرَةٌ إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً فَلِذَلِكَ الْجَوَابُ وَإِنْ كَانَتْ يَابَسَةً  
 ظَهَرَتْ بِالْحَبِثِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَمَهُمَا اللَّهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَجَمَهُ لَا يُظْهِرُ بِالْغَسْلِ  
 كَذَا فِي شَرْحِ التَّنْظِيمِ **وَيُظْهِرُ الْأَرْضَ بِالْيَبْسِ** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بِالشَّمْسِ  
 أَوْ بِالظِّلِّ **وَذَهَابُ لَوْ جَارَ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ رِيحُ الْجَنَاسَةِ**  
 وَلَوْ نَهَا بَعْدَ ذَهَابِ نَدْوِهَا كَذَا فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ إِنْ أَصَابَهَا مَا هَادَ  
 بِجَسَدٍ فِي رَوَايَةٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَزُفَرٌ رَجَمَهُمَا اللَّهُ لَا يُظْهِرُ بِالْمَاءِ وَهُوَ الْقِيَاسُ  
**لِلصَّلَاةِ** يَعْنِي يُظْهِرُ الْأَرْضَ الْجَنَسَةَ لِلصَّلَاةِ بِذَهَابِ **بِالْيَبْسِ** **وَعَنِ**  
**قَدْرٍ الدَّرَمِ** وَقَدَرِهِ اخْتِذَا مِنْ مَوْضِعٍ لَا اسْتِحْبَاحَ وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ  
 رَجَمَهُمَا اللَّهُ قَلِيلُ الْجَنَاسَةِ كَثِيرُهَا **كَعَرَضِ الْكَفِّ** وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ أَنْ تَعْرِفَ  
 الْمَاءَ بِالْيَدِ ثُمَّ تَبْسُطَ فَمَا بَقِيَ مِنْهُ فَهُوَ مَقْدَارُ الْكَفِّ **مِنْ جَسَدِي مُغْلَظًا كَالدَّمِ**  
**وَالْحَمْرُ وَخَرُّ الدَّجَاجِ وَبَوْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ** الْحَمَّةُ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ  
 بَوْلًا صَفِيرًا لَمْ يُطْعَمَ أَوْ لَمْ يَطْعَمْ **وَالرُّوْثُ** مُطْلَقًا **وَالْحَبِثُ** عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَعِنْدَ هَاجِنَةَ وَزُفَرٌ رَجَمَهُمَا اللَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَاكُولِ وَغَيْرِهِ فَقَالَ الرُّوْثُ  
 مَا لَا يُؤْكَلُ غُلُوطًا كَبُولُهُ وَرَوَتْ مَا يُؤْكَلُ خَفِيفَةً كَبُولُهُ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ  
 وَلَا يَصْنَعُ وَالْمُخِرَةُ إِنْ أَلْزَمَتْ كُلَّهَا طَاهِرَةٌ عِنْدَ زُفَرٍ رَجَمَهُمَا اللَّهُ  
 لَهُ رَوَايَتَيْنِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَجَمَهُمَا اللَّهُ أَنَّ الرُّوْثَ لَا يَمْنَعُ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَاحْتِشَاءً  
 رَجَعَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ حِينَ قَدَّرَ الرِّيَّ وَفِي الْمَعْنَى وَالْأَرْوَاحُ وَالْمَاءُ  
 كُلُّهَا طَاهِرَةٌ خِلَافَ الرُّفُوفِ وَمَا كَذَبَ وَمَا يَحْتَارُ رَجَمَهُمَا اللَّهُ عَلَى قِيَاسِهِ



رواية محمد بن محمد بن بشار بن ابي عمير جواز الصلاة وان كان كثيرا فاحثا  
مع ان التراب مخلوط بالغبار والروث يختص بدوات الحوافر  
كالخيل والبغال والحمير والبعرة تختص بدوات المظفر كالميل والغنم  
ونحوهما والحنثي يختص بالبقرة وشباهه **وعني مادون ربيع كل**  
**الثوب من جنس مخفف** خلافا لرواية الشافعي رحمه الله ويروي ذلك  
عن ابي حنيفة وعنه رحمه الله ربيع ادي ثوب يجوز فيه الصلوة كما لم يزل  
وقيل ربيع الموضع الذي اصابه كالذيل والذخري وعنه ابي يوسف  
رحمه الله انه شبر في شبراي يكون شبرا طويلا وشبرا عرضا كذا في النمازة  
**كقول ما يوكّل لحمه وبول الفرس وخرق طير يوكّل لحمه** كالصغر  
والباري عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بن حماد الله كلها طاهرة  
وقال شريك بن عبد الله بن عيسى رحمه الله في المبسوط والاصح ان خرما يوكّل  
لحمه من الطيور طاهر عند ابي حنيفة وابي يوسف عنهما اتفاقا لا فرق  
بين ما كول اللحم وغيره في الخرقة ثم خرما يوكّل لحمه من الطيور طاهر فكذا  
خرما يوكّل بول غير اللحم والاصح انه نجس ولكن لا خلاف في المقدار  
**وعني دمر السمك** عن ابي يوسف رحمه الله انه اعتبره اكثر الفاس  
فا اعتبره نجسا **وعني لغا ببول والحمار وبول انتخ** كروث الجوز  
يعني عنى للاحترق التي تنتخ على الحف من البول مطلقا مثل روث المبر  
حتى لا يجب غسلها ويجوز الصلوة معها قيل قوله روث المبر يدل على ان  
الجانب الآخر من المبر يعتبر ولكن ليس كذلك بل لا يعتبر الجانبان وعنه ابي  
يوسف رحمه الله ان انتخ من بوله شيء يري اثره لا بد من غسله ان كان  
اكثر من قدر الدرهم كذا في شرح التلخيص **والنجس المرى عنه** يطهر بزوال عينه

ما يشق

**يشق** ازالة اثره فانه عني وان كان كثيرا وتفسير المسئلة ان يحتاج  
في ازالة التي يثر آخر يعلقه سوى الما كالحرض والصابون فان زال العين  
ولم يثر مرة طهر وقيل يشترط الغسل بعد زوال العين ثلاثا وقيل مرتين  
والصحيح ما ذكرنا **وعنه** اي غير النجس المرى عنه وهو الذي لا يري اثره  
بعد الجفاف يطهر **بالغسل ثلاثا** وقال الشافعي رحمه الله يغسل مرة **والغمر**  
**كل مرة** ويبلغ في المرة الثالثة الحنثي لو غمر بعد ما يغسل منه شيء ويعتبر في كل  
شخص قوته وعن ابي يوسف رحمه الله ان العصر ليس بشرط وفي غير رواية  
للمصنوع يكفي بالعصر مرة **ويطهر بثلاث الجفاف فيما لا ينقص** يعني  
يعني يغسل ثلاث مرات في شيء لا ينقص ويجفف في كل مرة بان يقطع  
التقاطر ولا يشترط اليابس فلو موه سكين بما نجس موه بالما الطاهر  
ثلاثا بثلاث الجفاف وقال محمد بن حماد الله لا يطهر ابد **وشن الاستحجا**  
**بنحو حجر منق** اشارة الى ان المقصود هو التنقية فيفعل على أي  
طريق يحصل المقصود ولا يستباح مع موضع النجس وغسله والمراد  
بنحو الحجر المدر والخرقة والرماد والتراب ونحوها **وما شن فيه عدد**  
وقال الشافعي رحمه الله لا بد من ثلاثة اجزاء وغدا لا يغدر بالمرات الا  
ان يكون موسوما بكسروا او فيقدر بالثلاث او السبع في حقه وقال  
للإمام حواهر زاده رحمه الله العدد عند الشافعي رحمه الله فرض حتى لو  
ترك لا يجوز صلاته والى هذا اشار في الميضاع **وغسله** اي غسل  
موضع الاستحجا بالما ان امكنه بلا كشف عورة **احب** افضل ولا يترك  
حتى لا يصير فاسقا ويغسل الى ان يقع في قلبه انه طهر وقيل الغسل سنة  
في زماننا **ويجب** ان يعرض الغسل ان جاوز النجس المخرج **ويغتيد**



**القدر المانع للصلاة** وهو الكثر من قدر الدرهم **والاستحباب**  
 قيد مكان النجاسة لو كانت أقل بحيث لو وضع هذا إلى موضع الاستحباب  
 يصير أكثر من قدر الدرهم يكفي له استحبابا عند تمام جهتها الوقت  
 محمد رحمه الله يوض غسله **لا يعظم** عظم على قوله بنحو جرح مني يعني يستحب  
 بنحو جرح ولا يستحب يعظم **وروث وطعام ومين** ولو استنجى  
 في هذه الصور جاز ويستحب بيهار سوا كان بالما أو الحجر  
 فان كان المستنجى رجلا يستنجى باوسط أصابعه لا بجميع الأصابع  
 وان كانت امرأة تستنجى برؤس الأصابع عند بعض المساج وعنده  
 البعض هي مثل الرجل كذا في المحيط ولما فرغ من بيان الطهارة والتميم  
 ونحوها شرع في الصلاة فقال **كتاب الصلاة** والمخ أن يبدأ  
 بما لا أن الطهارة شرطها فلهذا قدمت عليها كما مر في أول الطهارة وهي  
 في اللغة الدقا وفي الشرع الإركان المعمودة المخصوصة وسبب وجوبها  
 الوقت لما عرف والسبب مقدم طبعيا فذلك قدمه وضعا وشرعا  
 أولا في بيان أوقات الصلاة فقال **وقت صلاة العجمن** وقت طلوع  
**الصبح الصادق** وهو البياض المعترض في المشرق إذا عبرة بالصبح  
 الكاذب وهو البياض الذي يبدوا طولاً ثم يعقبه الظلم فبالكاذب  
 لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الأكل على الصائم وإنما قدم وقت الفجر  
 وإن كان الواجب تقديم الظل لما أول صلاة فرضت لعدم الخلاف  
 في أوله وآخره بخلاف غيره **الطلع الشمس** الظل أي وقت صلاة الظهر  
 من وقت الزوال إلى بلوغ الظل أي كل شيء مثله **سوى الغي**  
 أي في الزوال قالوا رحمهما الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله آخره

إذا صار ظل كل شيء مثله وهو قول الشافعي رحمه الله والزوال ظهور  
 زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق وقيل طريقا أن تغرب الخبيثة  
 في مكان مستو ويجعل لميل الظل علامة فما دام الظل ينقص فهو قبل  
 الزوال وإن زاد فهو بعد الزوال وإن لم يزد ولا ينقص فهو وقت الزوال  
 وهو الظل إلى الصلابة **وقت صلاة العصر منه** أي وقت العصر من بلوغ  
 الظل مثله **إلى الغروب** قال الحسن بن زياد رحمه الله آخر وقت العصر  
 حين تصفر الشمس وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله أول  
 وقت العصر من بلوغ الظل مثله **وقت صلاة المغرب** بالجواب أيضا عطف  
 على العصر منه أي من غروب الشمس **إلى غروب الشمس** قال الشافعي رحمه الله  
 وقتها مقدار ربع رطل الوضوء والمذان والما قامه وعشر ركعات وقيل  
 مقدار ربع رطل الغلة ركعات **ولما ألبسوا** الذي بعد الحرق وقالوا  
 قول الشافعي رحمه الله ورواية عن أبي حنيفة رحمه الله وهو الحرق **وقت**  
**صلاة العشاء والنوم منه** أي من غروب الشمس **إلى الصبح** وقال  
 الشافعي رحمه الله وقت العشاء إلى ثلث الليل وما ذكر في المختصر وأول  
 وقت النوم بعد العشاء قولها وما ذكر في المتن قول أبي حنيفة رحمه الله  
 ولكن لا يقدم النوم على العشاء **الترتيب** كما تقدم الوقتية على الغاية  
**ومن لم يجد وقتها** أي العشاء والنوم إن كانت بلده إذا غربت الشمس  
 طلع الفجر لم يجبا عليه وفي العناوي الظهيرية بلغنا أنه ورد فتوكل  
 بلا بلغا رفان الفجر يطالع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة  
 على شمس ليلة الخلو في رحمة الله فكتب عليكم وجوب قضاء العشاء ثم  
 ورد بجوارزم على الشيخ الكبير سيف الحق والدين البقال في باقي لعدم



الوجوب فبلغ جوابه الى شمس ليلة الحلواني فارسل من يساله في عامته  
 بجامع خوارزم ما تقول فيمن استقطن الصلوات الخمس واحدة كل  
 يكفر فسأل فاحسب به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين  
 أو رجلاه من الكعبين كم فرائض وضوء فقال ثلاث لغوات محل الرابع  
 فقال فكذا الصلاة الحاشية فبلغ شمس ليلة الحلواني جوابه في خمسة  
 ووافق فيه **وذهب تلخير صلاة الفجر** مطلقا اي في المرفقة كلها  
 لما صيحه يوم اخر الحاج بزدلفة فان هناك التغليس افضل بحيث يقدر  
 على صلاة بقرآن مسنونة وترسل واعادتها واعادة الوضوء قبل طلوع  
 الشمس لو ظهر سهو وفساد وقال الشافعي رحمه الله يستحب التجيل في كل  
 صلاة **وذهب تاخير صلاة ظهر الصيف والعصر** مطلقا اي في كل زمان  
**ما لم تتغير الشمس** والعبارة لتغير الفرض عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما  
 الله لتغير الضو كما قال الضحاوي الحاكم الشهيد رحمهما الله والتاخير الى  
 تغير الشمس كره اما المدا فغير مكروه وقبل المدا امكروه ايضا **وذهب تاخير**  
**العشا الى الثلث** والتاخير الى نصف الليل مباح والى النصف الاخير  
 بلا عذر مكروه وتاخير العصر والعشا اذا لم يكن في الهوا غيم وان كان  
 غيم فيه يجز في الاصح ولا عذرهما يؤخر كما سيأتي ومن اراد حفظ هذا  
 فليحفظ هذا النظم ما فيه عين يوم غير عجلت للتغير في الفضل للارجاء  
**وذهب تاخير الوتر الى آخر الليل** لمن يتق ابي يعقوب **بالانتباه**  
 وان لم يتق به او ترك قبل النور وذهب **تجيل ظهر الشتاء والمغرب**  
 مطلقا اي في كل وقت وذهب **تجيل ما فيه عين يوم غيم** كالعصر  
 والعشا وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يؤخر يوم الغيم ويؤخر فيه

اي يستحب تاخير ما لا عين فيه كالفجر والظهر والمغرب في يوم الغيم  
**ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة عند الطلوع**  
**والاستنوا والغروب الا عصر يومه** اي منع عن الصلوة مطلقا  
 وعنه ابي يوسف رحمه الله يجوز النفل وقت الزوال يوم الجمعة  
 بلا كراهة اعلم ان الطلوع في هذه الاوقات يجوز ويكره ولا يجوز  
 قضا الغرض والواجب الغاية كسجدة تلاوة وجبت بتلاوته  
 في وقت غير مكروه وكوتر فامنع يتناول الكراهة وعدم الجواز  
 وقال الشافعي رحمه الله يجوز الغرائض في هذه الاوقات والنوا  
 بمكة اما لو تلا آية سجدة فيها وسجدها واحضرت جنازة في هذه  
 الاوقات وصلوها بجوز مع الكراهة **ومنع عن التسفل بعد صلاتي**  
**الفجر والعصر** مطلقا وقال الشافعي رحمه الله التسفل بعد الفجر والعصر  
 اذا كان له سبب جائز بلا كراهة وارا ديه ركعتي الطوائف وبحنية  
 المسجد والسنة الموقوفة المندور وما ابتدأ النفل فعنده ايضا  
 مكروه لا اي لا يمنع **عن قضا فائده** بعد صلاة الفجر والعصر  
**ولا في سجدة تلاوة ولا في صلاة جنازة** ومنع عن الصلوة بعد  
**طلوع الفجر الصادق** باكثر من سنة **الفجر** وقضا الغوايت ومنع قبل  
 صلاة **المغرب** بعد الغروب عند التسفل وقال الشافعي ياتي بالسنة  
 وبحنية المسجد ومنع عن الصلاة وقت الخطبة مطلقا سواء كانت سنة  
 او نفلا وقال الشافعي رحمه الله سنة الجمعة وبحنية المسجد **تصلي ومنع عن**  
**الجمع بين صلاتين في وقت بعد** الى في عرفة ومرد لفة وقال  
 الشافعي رحمه الله يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشا بعد السور



والمطرو في التوازل يجوز للمساقر ان يجع بين صلاتين بان يؤخر الاولى  
ويجعل الثانية **باب الاذان** هو في اللغة الاعلام وفي الشرح الاعلام  
على الوجه المخصوص ولما كان الاذان موقوفا على تحقق الوقت احر  
عنه **سنن المقر** اي يترتب التكبير في مشروعه **بلا ترجيع** ولحقني  
في قرأته بالحناء طربفنا وترنم ما خوذ من الحان المعاني كذا في  
المغرب اعلم ان الاذان سنة مؤكدة وهو الصحيح وقيل انه واجب  
وقال الشافعي وما كذا رحمه الله فيه ترجيع والترجيع ان يخفضه  
بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بها صوته **وزيد** اي لما اذن  
**بعد فلاح اذان الفجر الصلاة حينئذ النور مرتين** وخص  
الفجر لانه يؤدى في حال نوم الناس وغفلتهم فخص بزيادة العلم  
كما خص بالتبديل في القراءة لئلا يغفوا عن الجاهة **ولما قامت صلاة** اي  
مثل الاذان ان شئني شئني وقال الشافعي رحمه الله فادري فادري **يزيد** المود  
**بعد فلاح** اي فلاح الإقامة قد قامت الصلاة مرتين **وتنزل**  
فيه اي يفصل في الاذان بين كلماته **وتجدد** اي يوصل المود  
في الإقامة بين كلماتها على سبيل السعة ومما مندوب ان حتى لو ترسل بها  
او حذر فيها او حذر في الاذان وترسل في الإقامة جاز لحصول المقصود  
وهو الاعلام **ويستقبل بها القبلة** ولو ترك الاستقبال جاز وكه  
**ولا ينظم المودن فيها** وينتفت ينشأ **وشمالا** مع ثبات قدميه مكانه  
**بالصلاة والفلاح** اي يلتفت ينشأ عند حي على الصلاة **وشمالا** غشوي  
الفلاح هذا في الاذان لا في الإقامة قوله حي على الصلاة اي يحل اليها وفي  
المغرب حي من اسماء الافعال ومنه حي على الفلاح اي هلم وعجل الي الفوز

ويستدبر

**ويستدبر المودن في صومعته** الصومعة بيت الراهب ما خوذ  
من قوته رجل اصبح اي اصب المودين وكل ما هو منظم فهو منظم  
شئ بيت الراهب بنا لانضمام طرفيها ودقة راسها واراد بها  
بيت الاذان ها هنا وهذه الاستدانة اذا لم يستطع سنة الصلاة  
والفلاح وهو يحول الوجه ينشأ وشمالا مع ثبات قدميه مكانه كما هو  
السنة بان كانت الصومعة متسعة فاما بغير حاجة فلا يفعل ذلك  
**ويجعل** المودن حالة الاذان **اصبعيه في اذنيه** وان لم يفعل فسن  
فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا لان الاذان مودة احسن  
فاذا تركه بقي الاذان حسنا **ويثوب** المودن مطلقا اي في جميع المود  
التثويب العود الى العلم بعد العلم ومواربة قديم وهو الصلاة  
خير من النوم وكان بعد الاذان للفجر الا ان علما الكوفة رحمه الله الحق  
بالاذان ومحدث احديثه علما الكوفة رحمه الله بين الاذان وال  
حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين وتثويب كل بلدة على  
ما تعارفوا به اما بالتبضع او بالصلاة او قامت وقا  
وما استحسنه المتأخرون وهو التثويب في سائر الصلوات لربا  
غفلة الناس وما احديثه ابو يوسف رحمه الله للغير بان يقول  
اسلام عليك يا امير حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة برحمتك  
الله وكذا كل من استغل بمصالح المسلمين كالمغني والعاضي يخص بنوع  
اعلم وكرهه محمد رحمه الله وقال افا لا يثوب من جده حيث خص  
الامراة بالتثويب وقال الشافعي رحمه الله لا يثوب المودن **ويجلس**  
جميع الصلوات **بينها الى صلاة المغرب** فانه يكتفي بالفضل

قائمة  
مت  
د



بالسكينة وهو مقدار ثلث ايات قصار أو آية طويلة أو ثلاث  
 خطوات وقال لا يجلس في المغرب جلسة خفيفة وهو مقدار ما يجلس  
 الحطيت بين الخطبتين **ويؤذن للعاية** مطلقا أي كلما **ويقيم**  
 وقال مالك والساجي رحمه الله يكفي بالقامة **وكذا** يؤذن ويقيم  
**لأولي العوايت وخبر فيه** أي في الأذان **للأبائي** ولو لم يلقه لقامة للباقي  
 وقال مالك رحمه الله يكفي بالقامة الواحدة وعن محمد رحمه الله يقام  
 لما بعدها **ولا يؤذن قبل وقت** مطلقا أي في الجميع وقال أبو يوسف  
 والساجي رحمه الله يجوز للمخبر في النصف الأخير من الليل **وان** اذن  
 قبله **يعاد فيه وكراهة اذان الجنب** باتفاق الروايات واذان  
 المحدث في رواية ولا يكره في ظاهر الرواية **وكراهة اقامته** **واقا**  
**المحدث** ويروى ان اقامته لا تكرر أيضا **وكراهة اذان المرأة والغا**  
**والعايد والسكران** لا أي لا يكره اذان العبد **وولد الزنا والعمي**  
**والعراي** وكراهة تركها **للنساء** **ولا** مطلقا أي لا يكره تركها **للمصل**  
**في بيته** في المبرور قال مالك رحمه الله اذا صلى وحده في الصحرا أو في  
 بيته لا يؤذن ولا يقيم لهما من شعار الجماعة فلا يقام به ورنما  
 وإنما قيد بالمصل لأن الغالب فيه ان يكون له مسجد حيد وإذا أنه  
 واقامة تكفيه فلا يكره له تركها وإن كان بيتا ليس له مسجد  
 حتى كان بمنزلة المفارقة **ونديا لهما** أي للأذان والاقامة **للنساء**  
 والمصلي في بيته خلافا لما كرهه الله **للنساء** أي لا يندب للنساء  
 للأذان والاقامة **باب** **شروط الصلاة** **الشرط** هو  
 ما يتوقف الشيء عليه وليس منه كالطهارة للصلاة **في طهارته**

**بدنه من حدث** وهو النجاسة الحكيمة قبل قدم الحدث على  
 الخشيان قليله غير معنوا عنه بخلاف الجنث وفيه نظر لان في  
 الجنية يجوز ترك المسح مطلقا عند أبي حنيفة رحمه الله مع ان تحتها  
 حدثا بل انما قدم عليه لانه أكثر وقوعا من الخبث **ومن خبث** وهو  
 النجاسة الحقيقية ثم قبل قدمتها لطهارة على سائر الشروط لانها  
 اهم من غيرها اذ لا ينقطع بعذر بخلاف غيرها وفيه نظر لان مقطع  
 اليدين والرجلين اذا كان يوجهه جراحة يصلي بغير طهارة  
 وبغير يمين ولا يعيد أصلا اللهم الا ان يرا من قوله لا ينقطع بعذر  
 أي بعذر غالبها وطهارة **توبه ومكانه** أي مكان المصلي اما اذا كان  
 موضع قدميه وركبتيه طاهرا أو موضع جهنمته وانفه نجسا  
 فعن أبي حنيفة رحمه الله انه ليسجد على انفه ويجوز صلاته خلاقا لهما  
 رحمتهما الله وإن كان موضع انفا نجسا وسائر المواضع طاهرا جاز  
 بلا خلاف ولا يشترط طهارة مكان يديه خلافا للزفر والساجي  
 رحمه الله أما طهارة مكان ركبتيه شرط في ظاهر الأصول وإذا كان  
 موضع أحد القدمين نجسا لا يجوز وإن كان تحت كل قدم راقل من  
 قد رالده ثم طو جمع يصير أكثر من قدمه والدم لا يجوز وقال الطحاوي  
 رحمه الله هذا في الأرض وأما في البساط قيل كذلك وفيه أخذ الفقهاء  
 أبو جعفر رحمه الله وهو المختار وعليه الفتوى **وسفر عورته** **وي**  
**ما تحت سرقته** **إلى تحت كعبته** فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة  
 عورة وقال الساجي رحمه الله بالعكس وروي عنه الخلاف في السرة  
 دون الركبة **ويذكر** المرأة الحرة كل ما عورة إلا وجهها وكعبتيها



**وقد فيها** وروي ان قديمها عورة وفي الهداية يروي انها  
 ليست بعورة ولم يوضح **وكشف ربيع ساقها** يمنع جواز الصلاة  
 وقال العلوي سفد حسان كان المكشوف اكثر من النصف لم يجز  
 صلاتها وان كان اقل من النصف جازت الصلاة خلافا للشافعي رحمه  
 الله تعالى فان عنده قليله وكثيره سواء في النصف كله روايتان  
 في رواية يمنع وفي رواية لا يمنع **وكذا الشعر والبطن والفخذ**  
**والعورة الغليظة** اي حكمها حكم الساق في انكشاف ربيعه مانع  
 عنهما رحمه الله وعندنا يوجب ربه الله انكشاف النصف في رها  
 فكذا ههنا والمراد بالشعر النازل من اللباس وفي رواية ليس بعورة  
 والشعر الذي يوازي اللباس عورة اجماعا وذكر الكرخي رحمه الله  
 انه يعتبر في العورتين قدر الدرهم وفيما عداها الربع والمراد  
 بالعورة الغليظة الدر والذكر والامثليان وقيل الخصيتان  
 تبعان للذكر فيعتبر الكل عضوا واحدا والسجح ان يعتبر كل  
 واحد عضوا على حدة **والامة كالرجل** اي عورة الامة كعورة الرجل  
 ولكن ظهرها وبطنها عورة ايضا وما سوى ذلك ليس بعورة ولو جاز  
 المصلي ثوباً ربيعه طاهر وصلى غاراً لم يجز صلاته **وخبر ان ظهر**  
**اقل من ربه** بين ان يصلي غارياً قاعاً لا بما قد بين ان يصلي فيه  
 قاعاً بركوع وسجود والعريان افضل وقال زفر رحمه الله لزمه ان  
 يصلي فيه بركوع وسجود واما اذا كان كله نجساً فذلك **ولو عدم**  
**ثوباً صلى قاعاً مؤمياً بركوع وسجود** وقال زفر والشافعي رحمه الله  
 يصلي قاعاً بركوع وسجود ولو اى القعود افضل من القيام بركوع

**وسجود** وقال زفر والشافعي رحمه الله القيام بركوع وسجود افضل **والنية**  
**لا فاصل** بين النية والتحرمة بعمل يمنع الاتصال والنية المتقدمة على  
 التكبير كالقائمة عنده اذا لم توجد ما يقطعها وهو عمل لا يليق بالصلاة  
 وعند محمد رحمه الله ان من نوى ما يريد به صلاة الوقت وعرب عنه  
 النية عند الشروع جازت صلاته وفي الرقيات من يخرج من منزله يريد  
 به الصلاة التي كان القوم فيها فلما انتهى اليهم كبر ولم يحضر والنية  
 فهو داخل مع القوم بخلاف ما لو استعمل بعمل ليس من جنس الصلاة  
 ولا تعتبر النية المتأخرة عن التكبير في اظهر الرواية وقال الكرخي  
 رحمه الله يصح ما دام في الشا وقيل يصح اذا تقدم على الركوع  
 وقيل الى ان يرفع راسه من الركوع والنية ارادة الدخول في الصلاة  
**والشرط ان يعلم المصلي بعلية اي صلاة يصلي** وادناه ما لو سئل  
 لم يكن ان يجيب على البدئية وان لم يقدر على ان يجيب لم يأنه  
 لم تجز صلاته ولا عبرة بالذكر باللسان حتى لو قصد اداء الظهور  
 على لسانه العصر يكون سارغاً في الظاهر في العصر فان جمع بينهما فهو  
 حسن وقال الشافعي رحمه الله لا بد من الذكر باللسان **ويكفي مطلق**  
**النية للنفل والسنة والوافع** عند الجمهور وفي المعنى في التراجع  
 لا يكفي مطلق النية ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط  
 نية التراجع او نية سنة الوقت او نية قيام الليل في الشهر وكذلك  
 في سائر السنن لا يكفي نية التطوع او نية مطلق الصلاة عند بعض  
 المتقدمين ولم يقل الشافعي رحمه الله **وللفرض شرط تعينه**  
 اي تعيينه بموضع **كالعصر مثلاً** ولو نوى فرض الوقت يجوز له



في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت ولا يشترط نية اعداد الركعات  
**والمقدي** مطلقا اي في الفرض والنفل **ينوي لما تبعه ايضا** اي ينوي  
 الصلاة وما تبعه امامه ايضا **وللمجازاة ينوي الصلاة لله والدعاء**  
**الميت** بان يقول اللهم اني اريد ان اقبل كل واحد عوا هذا الميت فيسره  
 وتقبله مني كذا في ملبسوط صدره للسلام **واستقبال القبلة** يعني  
 لغو الخاف عطف على قوله والنية **فالمكي فرصة اصابة عينها**  
 اجماعا تفسير لقوله واستقبال القبلة حتى لو صلى مكي في بيته في مكة  
 ينبغي ان يصل بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة  
**والغيره** اي لغو المكي فرصة اصابة عينها في الصحيح انه ليس  
 في وسعة هذا والتكليف بحسب الوسع وقال المرحوم في شروط  
 فرض العائنه اصابة عينها وقاية الخلاف يظهر في اشتراط  
 نية عين الكعبة فعندئذ يشترط وعند غيره لا **والخاف** مطلقا  
 سواء كان من عدو أو وسع أو مرض لا يجد من يحوله الي القبلة أو كان  
 على جنبه في البحر **يعلي الى اي جهة قدروا من استقبلت عليه القبلة**  
**تخري** اي من عجز عن استقبال القبلة ولم يكن عنده من يسأله  
 بالناس لا علم وتراكم الظلم وتصام الغمام لزمه التخرى ولو  
 بدل المجهود في نيل المقصود فكذا اذا استقبلت في المعان أو في  
 مسجد محلة اخرى ولا محراب له اما اذا استقبلت عليه في بيته فلا  
 يتخري **وان اخطأ لم يعد** مطلقا سواء كان استقبال أو استدبر  
 وقال الشافعي رحمه الله بعد ان استدبر فان علم به اي بالخطأ في  
 صلاته **استدرا** الى القبلة وأتم صلاته وكذا لو تحول رايه الى

والفعل  
 م

جهة اخرى توجه اليها **ولو تخري قوم جهات وجعلوا حال امامهم**  
**يجزيهم** اي يكفيهم تلك الصلاة صورته دخل أو قوما في ليلة مظلمة  
 فتخري وصلي الى المشرق وتخري من خلفه وصلي كل واحد منهم الى جهة  
 وكلهم خلف الامام وهو يعلمون ما صنع الامام تجوز صلاة الكل ومن  
 المخالفة غير مانعة لصحة الاقتلا كما في خوف الكعبة فانه لو جعل بعض  
 القوم ظهره الى ظهر الامام حازوا ما قيد بقوله وجعلوا ايمان من علم منهم  
 حال امامه لم تجز صلاة واما قيد ما يكلم خلف الامام لان من تقدم  
 منهم على امامه فسدت صلاته ولما فرغ من الشروط شرع في الركعات  
 فقال **باب صفة الصلاة** الوصف والصفة مصدران كالوصف  
 والصفة والمتكلمون فروقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف  
 والصفة بالموصوف **فرض التحريم** التحريم جعل الشيء محرما وحصلت  
 التكثير الاول بالمالها تحريمها شيئا المباحة قبل الشروع بخلاف  
 سائر التكثيرات **والقيام والقرأة والركوع والسجود والقعود**  
**الاخير قدرا التشهد** وقال مالك رحمه الله القعدة الاخيرة ليست  
 بفريضة قيل القدر الموقوف من القعدة قدرا ما ياتي فيه بالشهادتين  
 والاصح ان الموقوف قدرا ما يمكن فيه من قرأة التشهد الى قوله عبده  
 ورسوله **والخروج** من الصلوة **بصنيعه** اي بفعله مطلقا سواء  
 بلفظ السلام او بغيره وعند الشافعي رحمه الله بلفظ السلام فرض  
 وعندهما رحمة الله ليس الخروج بصنيعه فريضة **وواجب قرأة**  
**العاثحة** وعند مالك رحمه الله هي فرض وفي رواية عن محمد بن حماد  
 ان قرأة العاثحة فريضة **وضم سورة** مع العاثحة وقال مالك رحمه الله



فرض وقال الشافعي **مستحب** **وواجبها تعيين القراءة في الأوليين**  
**ورعاية الترتيب في فعل مكرر** في ركعة واحدة كسجدة حتى لو ترك  
 السجدة الثانية وقام إلى الركعة الثانية لا تفسد صلاته وعليه أن يسجد  
 للسجدة المزروعة ويسجد للسجدة المأثورة على الركوع وترتيب الركوع  
 على السجود فرض وقال في الشافعي رحمه الله الترتيب فرضية **وواجبها**  
**تعديل المراتب** والمراد بتعديل أركان الصلوة تسكين الجوارح في  
 الركوع والسجود والقومة بينهما والقعدة بين السجدين كذا في  
 المغرب وقال أبو يعقوب الشافعي رحمه الله أنه فرض **والقعود الأول**  
 مطلقا سواء كان في الرابعة أو الثالثة أو في الركوع أو في النفل  
 وعند محمد وزفر الشافعي رحمه الله أن القعدة الأولى في الركعة  
 من النفل فرض **وواجبها قراءة التسميد** مطلقا سواء كان في القعدة  
 الأولى أو في الثانية وقال الشافعي رحمه الله قراءة التسميد في الثانية  
 فرض وفي المحيط التسميد في القعدتين واجب ذكر في الهداية وقراءة  
 التسميد في القعدة الأخيرة واجب وهذا البعيد بعيد أن قراءة التسميد  
 في القعدة الأولى ليست بواجبة إذ التخصيص بالذكر في الروايات  
 يدل على نفي ما عداه وذكر في باب سجود السهو ثم ذكر التسميد محتمل  
 القعدة الأولى والثانية والقراءة فيها وكل ذلك واجب **مؤخر** بآ  
 واجب وفيه احتياطي فظاهر الرواية أنه واجب والقياس أن  
 يكون سنة وهو المختار لبعض فكأنما جاز الهداية قال  
 في هذا القول في باب سجود السهو إلى قول الأول **وواجبها لفظ**  
**السلام** وعند الشافعي رحمه الله فرض **وواجبها ثنوت الموت** مطلق

كان في رمضان أو غيرهما وسواء في النصف الأول أو الآخر وعند الشافعي  
 رحمه الله في النصف الأخير من رمضان واجب **وتكبيرات صلاة العيدين**  
 وقيل قنوت الوتر وتكبيرات العيدين سنة كذا في المحيط **وواجبها الجهر**  
**والإسرار** وقيل هما شتان كذا في الحواشي **فما يجهر ويسر فيه** لفظ  
 ونشر الأول بالأول والثاني بالثاني **وسننها رفع اليدين**  
**للجمعة ونشر أصابعه** وجمعه لا عام بالمكبر والثاني قراءة  
 وهو سبحانه اللهم إلى آخره **والنغوذ والتسمية والتأمين سراً**  
 متعلق بكل واحد من المربعة أي كل واحد من المربعة يكون سراً مطلقاً  
 سواء كان في الفرض أو في النفل وسواء كان أماً أو مقدماً أو متوقفاً  
 وسواء كان تكبيراً أو غير تكبير وقال مالك رحمه الله سيد ولما أمر  
 بالعامة بلائها وتعوذوا يقول التأمين أيضاً وهو رواية عن أبي  
 حنيفة رحمه الله وقال مالك رحمه الله التسمية ليست بسنة وقال  
 الشافعي رحمه الله يجزئ بالتسمية والتأمين في الجهرية **وسننها رفع**  
**يمينه على سبيل تحت شترته** وعند مالك رحمه الله يرسل يده  
 أو يسلم أو أن شأ أعظم فالمرسل عنده غزوة والوضع رخصته  
 وعند الشافعي رحمه الله يرفع على صدره وكيفيته الوضع أن يضع باطن  
 كفه اليمن على ظاهر كفه اليسرى ويحلق عليها بالخنصر واليسار على الخنصر  
**وسننها تكبير الركوع** وقيل واجب كذا في الحواشي **والرفع منه** أي رفع  
 الرأس من الركوع وعند الشافعي رحمه الله فرض وفي رواية عن أبي حنيفة  
 رحمه الله رفع الرأس من الركوع والسجود فرض وهو قول محمد رحمه الله والتسميع  
 والتحميد عند الرفع منه **وسننها تسبيح** أي تسبيح الركوع **لأنما** أي تسبيح



فيه ان يقول سبحان ربي العظيم وقال ابو مطيع رحمه الله تسبيح الركوع  
والسجود واجب وقال مالك رحمه الله لا تسبيح في الركوع أصلاً **وسنتها**  
**أخذ ركبتيه بيده وتفرج أصابعه وتكبير السجود وتسبيح**  
**أي تسبيح السجود ثلاثاً** والتسبيح فيه ان يقول سبحان ربي العلو  
مالك رحمه الله انه فرض **وسنتها وضع يديه وركبتيه على الأرض**  
وقال زفر والشافعي رحمهما الله السجود فرض على الأعضاء السبعة  
ومى الوجه واليدان والركبتان والقدمان **وسنتها اقتراس**  
**رجله اليسرى** مطلقاً سواء كان في القعدة الأولى أو المخرجة  
وقال مالك رحمه الله التورك في القعدتين سنة وقال الشافعي  
رحمه الله بقرش في الأولى ويورك في الثانية **وسنتها نصب**  
**أي نصب رجله اليمنى** مطلقاً أي في كل من قعدتي الصلاة خلافاً  
لما كذا الشافعي رحمه الله **وسنتها القومة** بين الركوع والسجود  
**والجلسة** بين السجدين وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الله  
مما فرضان وفي رواية الكرخي رحمه الله مما واجبان **وسنتها الحلة**  
**علي النبي صلى الله عليه وسلم** في القعدة الأخيرة وعند الشافعي رحمه الله  
فرض **وسنتها الدعاء** إذا فرغ من التسبيح والدعاء المومنين والمؤمنات  
ولتفسيده ولو الدية ان كانا مسلمين فالمراد بالدعاء الدعاء الذي  
يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة أي المنقولة ولم يدعو  
بما يشبه كلام الناس كما ينبغي في المتن وفسره بما لا يستحيل سؤاله  
علي الناس نحو اللهم اعطني كذا وزوجني امرأة ولو قال اللهم  
ارزقني فلانة فالاصح انه تفسد وعند الشافعي وما كذا جهتها

الله كلما ساع الدعاء به خارج الصلوة لا يفسد الصلوة نحو  
ان يقول اللهم زوجني فلانة أو نحو ذلك وما فرغ من التواضعات والوا  
والسنت شرع في الأدب حيث قال **وأدبها نظره إلى موضع**  
**سجوده** في حالة القيام أما في الركوع فإلى ظهر قدميه وفي السجود  
إلى أرضه انقبه وفي القعدة إلى جحره ولو لم يفعل لا يأنم هذا في  
المكتوبة وأما في التطوع فالمراسل **وكظم فيه أي يأخذ**  
**التعليق بأسنانه عند التأديب** وإن تعذر عظام بيده فيضع ظهر الكف  
علي الفم **وأخرج كفيه من كفيه عند التكبير** الأول لهذا في حق الرجال  
أما في حق المرأة فيجعل يديها في كفيها وإذا بدأ دفع السؤال **استطاع**  
**والقيام إلى الصلوة حين قيل في الإقامة** حتى على الفلاح وقال زفر  
رحمه الله حين قيل قد قامت الصلوة **وشروع الإمام مذكراً** قد قام  
**الصلوة** في المرة الأولى وقال زفر رحمه الله في المرة الثانية وقال ابو  
رحمه الله يشروع الإمام ما إذا فرغ المؤذن من الإقامة وقال مالك رحمه الله  
يشروع الإمام إذا أقيمت **فصل** هو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى  
الفاعل كرجل عدل أي فاصل بين ما ذكر قبله وبعده ويحتمل ان  
بمعنى المفعول والمعنى هذا مفعول عما قبله فان ذكرت بعده  
في يرفع ويؤمن علي أنه خير مبتدأ مخذوف أي هذا افضل وإن لم تذكر  
يشكك آخره لأنك اذا وقفت على كلمة اسكنت آخره **وإذا أراد**  
**المضلي الدخول في الصلاة** كبر ورفع يديه **هذا** إذا نية وقال مالك  
رحمه الله **هذا** منكبيه وقال مالك رحمه الله هذا رأسه **ولو شغل**  
**المضلي بالتسبيح أو التمهيل** التسبيح ان يقول سبحان الله في التمهيل

جبات

يكون



ان يقول له الله او بالفارسية **ص** مطلقا سواء كان بحسن التكبير  
 او لا وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان كان بحسن التكبير ويعرف  
 ان الشروع يفتح بها ترديد شارقا لم يقوله الله العبد والله العبد  
 والله كبير او الله الكبير وعنده الشافعي رحمه الله لا يصير شارقا  
 له بالله العبد او بالفارسية اي لو شرع بالفارسية بان يقول خدي  
 او بنا محمد اي بزرگ مع مطلقا سواء كان بحسن العربية او لا وعنده  
 رحمه الله لا يصح الا ان كان لا بحسن العربية **لا لو قرأ بها جزءا** اي  
 الشروع بالتسبيح او التهليل او بالفارسية كما صح لو قرأ بالفارسية أصلا  
 حال كونه فاجرا عن العربية وروى عن ابي حنيفة رحمه الله يجوز بالاعتراف  
 أيضا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز القراءة بالفارسية أصلا لكنه  
 ان كان لا بحسن العربية فهو اي يصلي بغير قراءة حتى لو قرأ بالفارسية نفسه  
 عنده كذا في المبسوط **او دعي وسمي باسم لا اله الا الله اغفر لي** اي  
 يجمع التسبيح في الصلاة بهذا القول **وودع** عطف على قوله كبر وقد  
**يحمينه على يساره تحت شتره** خلافا للشافعي مستغنى حال من  
 المستكن في وضع اي قائلا سبحانك اللهم الى آخره وانما سمي بهذا الدعاء  
 به انه يتعقب به للركان وعنده مالك رحمه الله يرسل يديه في جميع  
 الصلوات ثم انه سنة قيام فيه ذكر مسنون طويل عند هجرتهما  
 الله وعنده محمد رحمه الله سنة قيام فيه قراءة فيحمد الله ما رجاها  
 الله في حال الثناء والقنوت وصلاة الجنازة وعنده محمد رحمه الله  
 يرسل فيها ويرسل في القنوت التي بين الركوع والسجود وبين تكبير  
 العيد في اتفاق **وتعود سرا** مطلقا سواء كان اماما او منفردا او قال

مالك رحمه الله لا ياتي الامام بالتعود **للقرأة** اي التعود سبع للقرأة  
 وعنده ابي يوسف رحمه الله سبع للثنا فياتي به المستوفى للمعتمد  
 وعنده ابي يوسف رحمه الله سجدة وتعالى بالعكس **ويجوز** الامام  
 التعود **عن تكبيرات العيد** وعنده ابي يوسف رحمه الله ياتي  
 به قبل تكبيرات العيد **وسمي سرا في اول كل ركعة** فحسب  
 خلافا للشافعي رحمه الله فان عنده يجهز بما يجهز وعن ابي حنيفة  
 رحمه الله سمي في اول الصلاة وقال محمد رحمه الله سمي بين الفاتحة والسورة  
 في كل ركعة اذا كان يخفي بالقرأة وقال مالك رحمه الله لا ياتي الامام  
 بالسمية ايضا **وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور**  
**من الفاتحة ولا من كل سورة** وقال الشافعي رحمه الله هي آية تامة من  
 الفاتحة ومن اول كل سورة **وقرأ الفاتحة وسورة** اي قراءة الفاتحة  
 مع سورة **اولئك آيات فصا داوابة طويلة** وقال مالك رحمه الله  
 لا يجوز الصلاة بدون قراءة الفاتحة وسورة **وامن** اي يقول  
 آمين بالمد والقصر بالتخفيف **الامام والمأمور** خلافا لما كلف الشافعي  
 رحمه الله وهي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله كما هو كبر المصلي للركوع  
**بلاعة** اي بلا اشباع الحركة والهمزة المعرطة والمد العاجز سواء كان  
 في قول الله او في همزة الكبرياء مبطل **وركع ووضع يديه على ركبتيه**  
**وقرح في الركوع اصابعه وبسط ظهرك** حتى لو وضع على ظهرك قدح لا شتر  
**وسوي راسه بغيره** يعني لا ينكسه ولا يرفعه **وسبع فيه** اي في الركوع  
**ثلاثا** مطلقا سواء كان اماما او غير قال مالك رحمه الله لا سبع فيه  
 أصلا وقال سفيان الثوري رحمه الله ينبغي للامام ان يقول حسبا



ثم رفع رأسه وألقى المأمر عند رفع الرأس من الركوع **بالسمع**  
أي بأن يقول سمع الله من حمده فحسب ولم يقول ربنا لك الحمد ولا حمدا  
الله يقول له المأمر سرا وألقى المأمر أي المقدي **بالحمد** وضعة محمد  
ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وهو الأحسن وقال الشافعي  
رحمة الله يأتي بالسمع أيضا وألقى **المؤخر** بها وزوي أبو يوسف  
رحمة الله عن أبي حنيفة رحمة الله يأتي بالسمع لا غير الصحيح منه  
أن يأتي بالتحديد لا غير ذكره في المحيط ثم كبر للسهو **وهو وضع ركبته**  
على الأرض ثم يديه ثم وجهه **بين كفيه** بعكس النواضح يعني إذا أراد  
النواضح يرفع وجهه أولا ثم يديه ووضعها على ركبته ثم يهاض على  
صدور قدميه وفيه إشارة إلى أنه لا يعتمد يديه على الأرض عند  
كما صرح به فيما بعد وقال مالك رحمة الله أنا شافعي يديه أولا ثم  
ركبته وإن شاء عكس **وسجد بانقصة وجهه وكرهه بأحد يديه** مطلقا  
سواء كان بعد راولا أو قال رحمها الله لا يجوز الاكتفاء على المنفرد  
فحينئذ يجوز لا كراهية وهو رواية عن أبي حنيفة رحمة الله وقال  
رحمها الله أن يسجد على الجهة دون المنفرد جاز وبالعكس **أو يكبر**  
عمامة أو فاضل ثوبه وقال الشافعي رحمة الله لا يجوز يكبر وعمامة  
وأبدي صبيحة أي أظهر عضديه في السجود **وجاء في أي بعد** بطنه  
عن فخذيه في السجود ووجه أصابع رجليه نحو القبلة **ويشرفه**  
ثلاثا مطلقا وقيل ينبغي للأمام حسا والمرأة تتحقق وتلتزم  
بفخذيه في السجود ثم رفع رأسه من السجود حال كونه مكبرا قبل  
مقدار الرفع أنه إذا كان إلى السجود أقرب لم يجز وأن كان إلى

الجلوس أقرب جاز إذا زلت جميعته عن الأرض بحيث يجري  
الريح بين جميعته وبين الأرض ثم أعاد جاز عن السجدين **وحسن**  
بين السجدين **مطمينا وكبر للسجدة الثانية وسجد مطمينا وكبر**  
**للنواضح** أي للقيام **لا اعتمد بيديه على الأرض ولا تعود** عند  
رفع الرأس من السجدة الثانية إلى القيام وقال الشافعي رحمة الله يجلس  
جلسة خفيفة ثم ينص معتمدا بيديه عليها **والثانية كالأولى**  
أي الركعة الثانية كالركعة الأولى فيفعل فيها مثل ما فعل في الأولى  
**إلا أنه** أي المصلي فيها **لا يثني** أي لا يقول سبحانك اللهم **ولا يقعد**  
**ولا يرفع يديه إلا في سبع مواضع** عند افتتاح الصلاة وقبوت  
الوتر وكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند  
الموقفين وعند الجمرتين أي الأولى والوسطى ولما كان فيه تطويل  
ضبطه المصنف في **فقد عس سمع** وأراد بالقائمين الافتتاح  
والعاقب العنوت والعين العيدين والسنين الاستسلام للحجر الأسود  
والصفا والمروة والعين الثاني لعرفات والجيم  
الجمرتين وقد نظم الشاعر في قوله  
أرفع يديك لذي التكبير مفعلا **وقائنا وبه العيدان** قد وصفا  
وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا وفي استلام كذا في مروة وصفا  
وقال الشافعي رحمة الله يرفع يديه أيضا عند الركوع وعند رفع  
الرأس منه **وإذا فرغ من سجدة الركعة الثانية أقرن**  
**أجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه** وعند ما كبر  
الله يتورك **ووجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه**



علي قذبه وبسط اصابعه وهي أي المراء **تتورك وقرا المصلي**  
**تسجد بن مسعود رضي الله تعالى عنه** وهو ان يقول التحيات لله  
 والصلوات الي آخره وقال الشافعي رحمه الله السنة تسجد بن عمار  
 رضي الله تعالى عنها وهو ان يقول التحيات لله المباركات والصلوات  
 الي آخره كذا في الكافي **وفيما بعد الركعتين الأولى التي بالقائم**  
 مع غيبة له عن قرائتها كذا في الكافي يعني لو سكنت أو سجد مكانها  
 جاز خلافا للشافعي رحمه الله هذا عندنا في الفرائض ما في النوازل  
 فضم السورة واجب كاسيا في ان شاء الله تعالى وعن أبي حنيفة  
 رحمه الله ان قراءة الفاتحة في الاخرين واجبة حتى لو تركها عامدا  
 كان مشيا وان كان ساجدا يسجد للسجدة **والقعود الثاني في**  
**الصلوة كالاول** يعني انه ما يفتش رجله اليسرى ويجلس عليها  
 وينصب يمينه في القعدة الاولى وكذا في الثانية وقال مالك رحمه الله  
 يتورك في القعودين وقال الشافعي رحمه الله يفتش في الاولى ويتورك  
 في الثانية **وتسجد في القعدة الثانية** وهو واجب عندنا وعند  
 الشافعي رحمه الله فرض **وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم** في القعدة الثانية  
 وهو سنة عندنا وعند الشافعي رحمه الله فرض **ودعا بما يشهد العالم**  
**القران والسنة** نحو اللهم اغفر لي ولوالدي خالصا للشافعي رحمه الله  
 كما مره كالدعاء الذي لا يدعوا بما يشاء به كلام الناس **وسلم مع الإمام**  
 وعندنا رحمه الله بعد وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كالتحريم  
 الذي كما يكبر التكبير الاول مع الإمام وعندنا رحمه الله يكبر بعد  
 عن يمينه أي سلم عن يمينه **وتسارح** حال كونه ناويا القوم والحفظ

وقال مالك رحمه الله سلم تسليمة واحدة تلقا وجهه **وناويا الإمام**  
**في الجانب الايمن** ان كان في الجانب الايمن **او اليسار** ان كان في الجانب  
 اليسار **وناويا فيهما اي** في التسليمين لو كان الإمام محاذيا بان  
 كان المقعد محاذيه **وعنه** أبي يوسف رحمه الله نواه في الاول  
 وعنه محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله نواه فيها  
 وهو المصح **ونوي الإمام بالتسليمين** في المصح وقيل لا ينوي  
 بالاولي وينبغي ان ينوي الحفظ عن يمينه ما كانا نواو عن يسار  
 ما كانا نواو لا ينوي عدد البعينة فصل **وجمرا لما تد بقراءة الفجر**  
**واولي العشاين اي** بقراءة الركعتين الاولى من المغرب والعشا  
 ولو كان الفجر والعشا **قضا** وجمرا بقراءة الجمعة والعيد **وليس**  
**في غيرهما كمن تنقل بالما** رأي يسر في غير هذه الصلوات مطلقا سواء  
 كانت ظهر عرفة او صلاة الاستسقاء او صلاة الكسوف وغيرها وقال  
 مالك رحمه الله يجزئ في الكسوف وعن محمد رحمه الله يجزئ في الاستسقاء  
 وقال ابو يوسف رحمه الله يجزئ في الكسوف وعن محمد رحمه الله روا  
**وجمرا المنفرد فيما يجزئ اي** في صلاة يجزئ فيها **كمن تنقل بالليل** وهذا  
 باتفاق المشايخ في الوقت وان كان بعدد هاتين الوقت قال بعضهم  
 يخاف حتما **ولو ترك المصلي السورة في اولي العشا قراها في**  
**الاخرين خلافا** لابي يوسف رحمه الله مع الفاتحة **جمرا** اعلم ان هذا  
 عن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات في رواية يجزئ بها وهو المصح  
 وفي رواية يخاف بها وفي رواية يجزئ بالسورة ويخاف بالفاتحة  
 وهو اختيار في السلام **ولو ترك المصلي الفاتحة في الاولى** أي



لا يقرأ في الاخرين وقيل يقضى العاتحة **وفرض القراءة في الصلوة آية**  
 مطلقا سواء كانت من العاتحة أو غيرها وقال ثلاث آيات قصار من  
 العاتحة أو غيرها أو آية طويلة وقال الشافعي رحمه الله قراءة العاتحة في  
 كل ركعة فرض وقال مالك رحمه الله العاتحة وضم السورة فرض وهذا  
 اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو قوله تعالى فقتل كيف قد  
 ثم نظروا لو قرأ آية هي كلمة كقوله ما له او حرف كص ون و فاما  
 آيات عند بعض القراء اختلف الساج فيه والاصح انه لا يجوز ولو قرأ  
 آية طويلة في ركعتين كآية الكرسي والمدنية الاصح انه يجوز عند  
**وسنتي في السفر العاتحة ولاي سورة طحا** هذا اذا كان في حالة  
 الضرورة بان كان على عجلة من السير او خائفا من عدو او لص واما  
 في حالة الاختيار فيقرأ في الفجر والظهر نحو سورة البروج وفي العصر والعشا  
 دون ذلك وفي المغرب بالتقصار جدا **وسنتي في الخط طوال المفصل**  
 ومومن السج الساج ومومن سورة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل من الفجر وقيل  
 من كاف الى آخر القرآن وقيل القوال منه الى البروج لو كان فحرا وظهر او أصبح  
 الوقت **واوسطا** ومومن البروج الى لم يكن لو كان **عصرا وعشا وقصرا**  
 وفي من لم يكن الى آخر القرآن لو كان **مغربا وتطال اولى الفجر فقط** أي لطالة  
 القراءة في الركعة الاولى على الثانية في الفجر مسنون اجماعا وفي سائر الصلوات  
 كذلك عنه محمد رحمه الله وعند ما رجم الله بطال ثم يعتبر التطويل من  
 حيث لم يأت اذا كان بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية تقارب  
 مرجح المتي اما اذا كان بين الامرين تفاوت طويلا وقصرا فيعتبر التقارب  
 مرجح الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث

والثلثين

والثلثين الثلثان في الاولى والثلث في الثانية وهذا بيان الاحتياط  
 اما بيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشا لياس به واطالة الثانية على  
 الاولى يكره اجماعا واما يكره التفاوت بثلاث آيات وان كان آية أو  
 آيتين لا يكره **ولم يبين شي من القرآن لصلاة** مطلقا سواء كانت لفجر الجمع  
 او لا يعني كره تعيين سورة لصلاة اريد به سوي العاتحة وقال الشافعي  
 رحمه الله يستحب ان يتخذ سورة السجدة وسورة الدهر لفجر يوم الجمعة  
 وهذا اذا غير سورة لصلاة ويلزم عليه فاما اذا قرأ احيا فلا قبل  
 الملائمة اما تكره اذا لم يعتقد بغير الجواز اما اذا اعتقد الجواز بغيره  
 واما قراءتها لغيرها ليس عليه فلا يكره **ولا يقرأ المومن** مطلقا سواء كانت  
 الصلوات سرية او جهرة وقال مالك رحمه الله يقرأ في السرية لا في الجهرية  
 وقال الشافعي رحمه الله يقرأ العاتحة في الكل بل يسمع وينصت وان قرأ  
**آية الترغيب والترهيب** ايم يسمع المومن ولا يكال الجنة عند الترغيب ولا  
 يتعوذ عن النار عند الترهب وان قرأ الإمام لدلالة المومن عليه فيكون ان  
 للموصل **او خطب** عطف على قراءة **او صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم**  
 لما ان يقرأ الخطيب يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الي آخره فانه يصلي الساج  
 في نفسه وعراي يوسف رحمه الله ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الساج  
 في نفسه **والثاني** أي البعيد الذي لا يسمع الخطبة **كالترغيب** في انه ينصت  
 يقرأ القرآن وقيل يدور الكتاب وللمحوظ السكوت **باب** الإمامة  
 لما فرغ من تعليم اداء الصلوة شرع في الإمامة فقال الجماعة سنة مؤكدة  
 في الصلوات الخمس اما في الجمعة والعيدين فشرط الجواز قوله سنة مؤكدة  
 اي تشبه الواجب في القوة وقال بعض الناس فرضه **والعلم الحق بالامة**



أي أعلم بالفقه وأحكام الشريعة إذا كان يحسن من القراءة ما يجوز به الصلاة  
 وقال أبو يوسف ربه الله لا خلاف في **ثم القوا بعلم القراءة** كالوقوف في  
 موضع الوقوف والوصل في موضع الوصل **ثم القوا بعلم الوقوف** من احتوز  
 عن شبهة الحرام **ثم إلى سن** فإن كانوا سوا ما حسنهم وجهها أي الكون  
 صلاة بالليل **وكبره أمانة العبد والحرابي** أي البدوي وهو  
 منسوب إلى العرب لأنه واحد له فيسب إليه وهو ليس بجمع لعرب  
 أما أن كانها مأمية فهو كغيره وليست تعدية **وكره أمانة**  
**الفاسيق** وقال ما كذب الله لا يجوز الصلاة خلفه **والمتبدع**  
 أي كالذي ينكر الرواية ولكن يقول لا يرى لجلاله وعظمته وكالذي يفضل  
 عليا رضي الله تعالى عنه على غيره وفي الخلاصة يصح المقتدا بأهل  
 الممات الجمية والقدرية والرافضة العالي ومن يقول بخلق  
 القرآن والمستبقة وجملة أن من كان من أهل قبلتنا ولم يصل في هواه  
 حتى لم يحكم بكونه كافرا يجوز الصلاة خلفه ويكره وأراد بالرافضة العالي  
 الذي ينكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه **وكره أمانة ولا عمن ولد النوا**  
**وتطويل الصلاة** أي تطويل الإمام الصلاة بالعموم وأما المتعدي فيطول  
 ما شاء **وكره حوا النساء أن تعلن يقف الإمام وسطهم كالقراءة** أي كما  
 يقف الإمام القراءة وسطهم **ويقف الواحد عن يمينه** أي أن كان مع الإمام  
 واحد فلا يترك عن الإمام في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله أن يصح  
 أصابعه عند عقب الإمام وإن كان المقعد الطويل فوقع سجوده  
 أما الإمام لم يضر وإن صلى في يسار أو خلفه حاز وهو مبني  
 فيها في الأصح **والثنا خلفه** وعن أبي يحيى عن محمد بن عبد الله أنه يتوسلها

وإن كثرت القوم كره قيام الإمام وسطهم **ونصف الرجال ثم النساء**  
**ثم النساء** أي نصف الرجال مقدم على الصبيان ونصف الصبيان مقدم على  
 الحسان ونصف الحسان مقدم على النساء **وان كادته** أي قاربت المصلحة  
**مشتبهة في صلاته مطلقه مشتركة تحريمه** وإذا كان متحدا بالاحتياط  
**فسدت صلاته** وصلاهما جائزة **ان نوي إماما أي شرايط المحاذ**  
**ان تكون المرأة** من أهل الشهوة بأن تكون بالغة أو صبيغة مشتهية  
 حتى لو كانت صبيغة لا تشبه وهي تعقل الصلاة فحادث الرجل لا تقصد  
 صلاته وإن تكون الصلاة مطلقه حتى أن المحاذة في صلاة الجارية  
 لا تقصد لها وإن تكون مشتركة تحريمه وإذا أويغي بالمشتركة تحريمه  
 أن يكون أحدهما بابا تحريمه على تحريمه الآخر أو يكونا بابين تحريمهما على  
 تحريمه للإمام ويغني بالمشتركة إذا أن يكون أحدهما إماما للآخر فيما يؤيد  
 أو يكون لها فيما يؤيد بأنه حقيقة أو تقدير حتى يشمل الشركة بين الإمام  
 والإمام مؤمرا من محاذة المرأة الإمام مفسدة صلاته وحتى لو اقتدى رجل  
 وامرأة بإمام فاحداثا وتوضيا ثم جائي وقد صلى الإمام فقاما ليقتضيا  
 فحادثته فسدت صلاته لأن اللاحق فيما يقتضي كانه خلوا الإمام تقدير  
 ولقد لا يغامر لا يسجد بالسجود لو كان خلفه حقيقة فسدت صلاته  
 بالمحاذة كذا ههنا ولو كانا مسبوقين والمسألة بجاهل لا تقصد  
 صلاته لأن الصلاة وإن اشتركت تحريمه لكونها بابين تحريمهما  
 على تحريمه الإمام حتى لا يصح المقتدا بالسجود ولكنها ليست بمشتركة  
 أو لأنه لا إمام لها فيما يقتضي حقيقة وتقديرا أما حقيقة فظاهر  
 وأما تقدير فلائها ما المزمع المرأة مع الإمام فيما سبق به لأنه لا يتصور



المتابعة فيما مضى فلم يجزى كما خلفه فكانا في حكم المنفردين ولهذا  
 بقا المسبوق وسجد للسجود فظهر من هذه التقدير الحاجة الى قوله  
 حرة وان يكون المكان متحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة  
 على الارض وعلى الحكر والدكان مثل ما ملة الرجل لا تفسد صلاته  
 وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كانا في مكان متحد بان كانا على الارض  
 او الدكان الى ان بينهما اسطوانة او ما اشبهه لا تفسد صلاته  
 وان يكون المأمر ناويا امامة المرأة لانه اذا لم يبطل تفسد صلاته  
 الرجل بل صلاة المرأة تفسد وقال زفر رحمه الله يجوز اقترانهما  
 به وان لم ينو امامتهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المجازاة مطلقا  
 في الجوار وغيره الى الجوز في الجوز والغرب والعشاء ولا يخرج كلهن  
 في الصلوات كلها والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور  
 الفساد وممن كره حضور المسجد الصلاة ولان يكره حضور مخالصة  
 الوضوء خصوصا عند هؤلاء الجبال الذين تخلوا بجليتهم العلم اولى  
 ذكره فخر الاسلام **وفسد اقتران رجل وامرأة او صبي مطلقا** سواء كان  
 في التراجع او النقل المطلق او غيرهما وفيه خلاف الشافعي رحمه الله  
 وقال مشايخ بلخ يصح اقتران البالغ بالصبي في التراجع والسنة المطلقة  
 والوافل وقال مشايخنا لا يصح اقتران البالغ بالصبي في التراجع والسنة  
 المطلقة بخلاف سائر اصحابنا وفي النقل المطلق كذلك عند أبي يوسف  
 رحمه الله وعند محمد رحمه الله يصح والمختار ان لا يصح الاقتران في الصلوات  
 كلها **وفسد اقتران طاهر بعدد ووافي بائني** منسوب الى امير العرب  
 وهي من لم تكن كاتبة ولا فارسية ثم استعير لكل من لا يعرف الكتابة

والقراءة وقيل منسوب الى امه يعني هو كما ولد من امه **ومكتسب**  
 اي لا يس **يعاد وغيره يوم لم يور ومفترض بمقتضى** ومفترض نفرض  
**آخر** بان كان احدهما يصلي الظهر والآخر العصر وقال الشافعي وزفر  
 رحمه الله لا يفسد في الكل **لا اقتران** اعطف على قوله اقتران اي لا يفسد  
 اقتران متوضي بمبنيهم **وعا سئل رجل بما سمع وقايم بقاعد** وقال محمد  
 لا يقتدي المتوضي بمبنيهم وقايم بقاعد ولا يفسد اقتران قاييم **باحب**  
 اي المخني **ومور بميله** اما اذا كان المؤمي المحدثي قاعدا والمأمر  
 مضطجعا فلا يجوز خلافا لفرقهما الله **ومتفصل بمقتضى** وقال مالك  
 رحمه الله لا يجوز اقتران المتفصل بالمفترض **وانظر** بعد ادا الصلاة  
**ان امامه محدث** اما المحدثي مطلقا سواء كان محدثا او جينا به  
 خلافا للشافعي رحمه الله **وان اقتراني وقايم بائني** واستخلف امينا  
**في الحرمين فسدت صلاتهم** مطلقا اما المسألة الاولى فيها خلافا لابي  
 يوسف ومحمد رحمه الله فانها قالا صلاة المأمر ومن لا يقرأ قامة وذكر  
 ابو عبيد الله الجرجاني ان صلاة المأمر انما فسدت عنده اذا علم ان  
 خلفه قاريا اما اذا لم يعلم فلا واما الثانية ففيها خلاف ابي يوسف  
 وزفر رحمه الله فانها قالا لا تفسد صلاتهم **باب الحديث**  
**في الصلاة من سبقه حدث فوضا وبني مطلقا** سواء كان منفردا  
 او لا وسواء كان رجلا او امرأة وعن ابراهيم بن رستم انها لا تبني المرأة  
 وقيل المنفرد يستقبل في الجميع وقال القدوري لا يستنيافا فضل  
**واستخلف** لو كان المحدث **امام** ثم اذا استخلف ينبغي للحليفة  
 ان لا يقوم مقامه قبل خروجه عن المسجد ويؤي ان يكون اماما



كما لو خشي عن القراءة استخلف وعند ما رجعها الله لا يجوز الاستخلاف  
 في الحصر وان خرج المصلي من المسجد بطن الحديث او جن او احم  
 بان نام فيها او اغشى عليه استقبال وان لم يخرج الطان منه يني  
 وان صلى في الصحرا فطن انه احدث قد هب عن مكانه فعلم انه لم  
 يحدث فان كان يصلي بجاعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتي  
 لو انتهى الى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف يني وان جاوزها  
 لم وان تقدم قدومه فالحد السترة فان جاوزها بطلت صلاته  
 وان لم يكن يني يديه سترة فمقدار الصفوف خطفه حتي لو تقدم  
 قدرا ما لو تاخر جاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان اقل  
 لا وان كان منفردا اعتبر موضع سجوده من كل جانب **وان سبقة**  
**حدث بعد التشهد توجها وسلم وان تعذر** اي الحديث بعد التشهد  
 قبل السلام او تكلم المصلي تمت صلاته خلافا للشافعي رحمه الله  
 وبطلت صلاته ان راي ميم ما بعد ما قعد قدر التشهد او تمت  
 مرة مسجدة او نزع خفيه بان كان الخف واسعا يعمل بسبب لانه  
 لتوزع يعمل كثير تمت صلاته بالاتفاق او تعلم اي سورة قيل معنا  
 تذكر وقيل تعلم لا عمل كثير بان قرا آية مرعده مخفلة او وجد عار  
 ثوبا او قدر على الركوع والسجود مومي او تذكر صلاة قايية او  
 استخلف اميا قيل في مسالة الاستخلاف تمت صلاته بالاتفاق  
 لوجود الضع منه وهو الصحيح كذا في الكافي او طلعت الشمس  
 الفجر ودخل وقت العصر في الجمعة علي اختلاف القولين انما قيد  
 بها لان الوقت شرط للصلاة الجمعة بخلاف ما اذا دخل وقت العصر

صلاة الظهر فانما لا تبطل او كان ما سحا على الجبهة وسقطت  
 بجبهته عن ثراونا **لعذر المعذور** بان توفان مستحاضة مع  
 السيلان وشرعت في الظهر وقعدت قدر التشهد فانقطع الدم ودام  
 لم تقطع الى غروب الشمس بعيد الظهر عنده كالموا انقطع في خلال  
 الصلاة بطلت الصلاة عند ابي حنيفة رحمه الله في هذه المسائل وهي  
 اثني عشر وعندهما رحمه الله تمت بناء علي ان الخروج من الصلاة بفعل  
 المصلي فرض عند ابي حنيفة رحمه الله فاعتراض هذه العوارض بعد  
 التشهد قبل التسليم كاعتراض في اثنا الصلاة ولو اعترضت في  
 اثنا ما يفسد ها كذا هنا وعندهما رحمه الله ليست بفرض فاعترا  
 في هذه الحالة كاعتراض بعد التسليم ولو اعترضت بعد لا يفسد  
 الصلاة كذا هنا **ومع اختلاف المسبوق** وهو الذي لم يذكر اول  
 الصلاة امامه والمولى له ان يقدر مذكرا وينفي لهذا المسبوق  
 ان لا يتقدم فلو تقدم في يدي من حيث انتهى اليه امامه فاذا انتهى  
 الي موضع السلام تاخر ويقدر مذكرا كالسليم بهم ثم يقوم وهو في  
 ما بقي عليه فان توجها للمأمر الاول وصلي في بيته ما بقي عليه  
 بعد فراغ الامام الثاني تمت صلاته وقبل فراع تفسد **فلو اتم**  
**المسبوق المستوفى صلاة الامام تفسد بالمنا في الصلاة اي**  
**صلاة المسبوق** هو اذا قصده او حدث متعذرا وتكلم او جرد  
 من المسجد بعد ما قعد قدر التشهد **دون صلاة القوم** وعن  
 ابي يوسف رحمه الله في الاما الي تفسد صلاتهم كما تفسد صلاة  
 المسبوق بغير قية امامه **لدي احتسامه** عند ابي حنيفة رحمه

ص

ج



وَقَالَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَا تَقْسُدُ صَلَاةَ الْمَسْبُوقِ بِمَقْعِدَةِ الْأَمَامِ نَعْدَمَا  
 تَقْدِرُ التَّسْبِيحَ لَا أَيْ لَا تَقْسُدُ صَلَاةَ الْمَسْبُوقِ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ  
 وَكَلَامِهِ وَلَوْ أَحْدَثَ الْمُصَلِّي فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ تَوَضُّعًا وَبَنَى  
 وَأَعَادَهَا أَيْ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ الَّذِي أَحْدَثَ فِيهَا وَلَوْ ذَكَرَ كَوْنَهُ  
 رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا سَجْدَةً فَسَجَدَهَا لَمْ يُعَدَّ بِهَا أَيْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْعَادَةُ  
 وَلَكِنْ الْفَضْلُ أَنْ يُعِيدَهَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَلْفِظُهُ أَعَادَ  
 الرُّكُوعَ وَلَوْ قَالَ لَمْ يُعِدْهُ لَكَانَ أَحْسَنَ وَتَعَيَّنَ **أَلَا مَوْمَرُ الْوَاحِدِ** **الصلوة**  
 أَيْ أَنْ أَحْدَثَ الْأَمَامُ وَلَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ الرَّجُلُ صَارَ أَمَامًا مُطْلَقًا قَدِمَ  
 الْأَمَامُ أَوْ لَا يُؤَيِّدُ أَنْ يَكُونَ أَمَامَ نَفْسِهِ لَوْ لَا فَادَّ تَوَضُّعًا لَمْ يَدْخُلْ  
 مَعَهُ فِي صَلَاتِهِ لِتَحَوُّلِ الْإِمَامَةِ إِلَيْهِ **بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ**  
**وَمَا يَكْرَهُ فِيهَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ التَّكَلُّمُ** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ سَاجِدًا أَوْ  
 مُخْطِئًا أَوْ عَامِدًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَفْسُدُ إِذَا كَانَ نَاسِئًا  
 أَوْ مُخْطِئًا وَيَفْسِدُهَا **الدَّعَاءُ بِأَيْتِهِ كَلَامُنَا** حَقَّ قَوْلُهُ اللَّهُمَّ لَبِئْسَ  
 تَوْبًا وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَفْسُدُ وَيَفْسِدُهَا **الْبُيِّنُ** وَهُوَ  
 أَنْ يَقُولَ **أَوَّ** **وَالْتَأَوُّ** وَلَوْ أَنَّ يَقُولَ **أَوَّ** وَيَفْسِدُهَا **الرَّتْعَانُ**  
**يَكَايَهُ** أَنْ حَصَلَ بِهِ الْحُرُوفُ مِنْ **وَجَعِ** أَوْ **مُصِيبَةٍ** يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ إِنْ كَانَ يَكُنُ الْمَسْمُوعُ عَنْهُ  
 يَقْطَعُ صَلَاتَهُ وَالْأَوْعَى بِمَحْدَرِ اللَّهِ إِنْ كَانَ الْمَرْصُ خَفِيفًا يَقْطَعُ وَإِنْ  
 كَانَ ثَقِيلًا لَا أَيْ يَفْسُدُ لَمْ يَفْسُدْ **وَالْتَأَوُّ** أَوْ **الرَّتْعَانُ** الْبُكَاءُ إِنْ كَانَ  
**مِنْ ذِكْرِ جِبَّةٍ أَوْ نَارٍ** عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ أَهَلَ يَفْسُدُ سَوَاءً كَانَ  
 مِنْ **وَجَعِ** أَوْ **ذِكْرِ جِبَّةٍ أَوْ نَارٍ** وَلَوْ يَفْسُدُ فِيهَا وَلَمْ يَصِلْ عِنْدَهُ أَنْ الْكَلِمَةُ

أَنْ أَشْتَمَلَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ زَائِدَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا لَا يَفْسُدُ خَوَاجٌ وَتَوْفَاقٌ  
 كَانَا أَصْلَيْنِ يَفْسُدُ وَحُرُوفُ الزَّوَايِدِ جَمْعُوهَا فِي تَوَلُّهِهَا الْيَوْمَ  
 تَنْسَاهُ وَيَفْسُدُهَا **التَّخَنُّجُ** لَا عَذْرَ بَانَ لَمْ يَكُنْ مَدْفُوعًا إِلَيْهِ  
 أَيْ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا بَلْ كَانَ لِيَحْسِنَ الصَّوْتُ أَنْ ظَهَرَ بِهِ حُرُوفُ خَوَاجٍ  
 فَالْفَتْحُ وَالضَّمُّ يَفْسُدُ عِنْدَهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ رَبٍّ كَانَ  
 مَدْفُوعًا إِلَيْهِ لِاجْتِمَاعِ الْبِرَاقِ فِي طَعْفِهِ لَا يَفْسُدُ كَالْعَطَاسِ فَإِنَّهُ  
 لَا يَقْطَعُ وَإِنْ حَصَلَ بِهِ كَلِمَةٌ وَفِي مَبْسُوطِ شَيْخِ الْمُسْلِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ  
 كَانَ التَّخَنُّجُ لِيَحْسِنَ الصَّوْتُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ لِصِلَاحِ الْقِرَاءَةِ  
 فَيَصْدُرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَعْشَرٌ وَلِذَلِكَ كَرِهَ الْأَمَامُ الْحَسَنِيُّ إِهْضَارَ جَدِّهِ  
 وَأَمَّا الْجَسَّاسُ أَنْ حَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ وَلَمْ يَكُنْ مَدْفُوعًا إِلَيْهِ يَقْطَعُ  
 عِنْدَهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَإِنْ كَانَ مَدْفُوعًا إِلَيْهِ لَا يَقْطَعُ وَيَفْسُدُهَا  
**جَوَابُ عَائِشَةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ** أَيْ إِنْ عَطَسَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ  
 آخَرٌ فِي صَلَاتِهِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعْسُدُ وَلَوْ قَالَ الْعَائِشَةُ وَالسَّامِعُ الْحَمْدُ  
 لَا تَقْسُدُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ عَرَفَا وَإِنَّمَا قَدْ جَوَابَ عَائِشَةَ لِأَنَّهُ  
 لَوْ قَالَ الْعَائِشَةُ فِي الصَّلَاةِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَخَاطَبَ نَفْسَهُ لَا يَفْسُدُ  
 فِي الْخِلَاصَةِ وَيَفْسُدُهَا **فَيَحْمَدُ عَلَى عَمْرٍَا مَامَةً** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ  
 الْعَمْدُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا هَذَا إِذَا أَرَادَ تَعْلِيمَهُ وَإِنْ أَرَادَ الْقِرَاءَةَ  
 بَدُونَ التَّعْلِيمِ لَا يَفْسُدُ وَإِنْ فَتَحَ عَلَى أَمَامِهِ لَا يَفْسُدُ مَا لَمْ يَرْتَعِدْ  
 جَوَازَ الصَّلَاةِ أَوْ لَمْ يَحْوُلْ إِلَى آيَةٍ أُخْرَى أَمَّا إِذَا قَرَأَ أَوْ حَوَّلَ فَتَحَ  
 عَلَيْهِ تَقْسُدُ صَلَاةَ الْفَاعِ وَالصَّحِيحُ أَنْ تَقْسُدَ بِكُلِّ حَالٍ وَلَا يَنْبَغِي  
 لِلْمُعْتَدِي أَنْ يَفْتَحَ مِنْ سَاعَتِهِ قَرِيبًا يَتَذَكَّرُ مِنْ سَاعَتِهِ وَاللَّامُ



ان يلجئهم الى الفتح بل يرجع ان قرا قدر ما يجوز به الصلاة ولا يتقل  
 الى آية أخرى **وتفسد بها الجواب بلا اله الا الله** ان اي ان اجاب  
 في الصلاة بهذا بان قيل يتوعد به مع الله الهة أخرى فقال لا اله الا  
 الله جوابه تفسد صلاته واما اذا اراد اعلام انه في الصلاة **تفسد**  
 بلا خلاف وعند أبي يوسف رحمه الله لا تفسد سواء اراد به الجواب او لا  
 منه ثناء وعلى هذا الخلاف التحديد والتبيين بان اجاب به من اجبه  
 بما يحبه أو يبغضه **وتفسد بها السلام** مطلقا سواء كان المصلي ناسيا  
 او ساهيا او عامدا كذا في الخلاصة وفي الهداية جعل السلام عاما  
 مفسدا لاساها **وتفسد بها ردة واقتراح العصر او التطوع**  
**لا الظهر بعد ركعة الظهر** اي ان صلى ركعة من الظهر ثم اقتح العصر  
 او التطوع بتكبيره فقد نفى الظهر وتفسير المسئلة ان لا يكون صيا  
 ترتيب فيصع شروعه في العصر فان كان صاحب الترتيب فالمستقل  
 الى العصر مستغنى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله قوله لا الظهر  
 آخره اي لا اقتراح الظهر بعد ما صلى ركعة من الظهر فهي هي وتجوز  
 بلك الركعة وهذا اذا اوى بقلبه حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر  
 بطل الظهر ولا يجزئ بلك الركعة **وتفسد بها قرآنه** اي قرآن المصلي  
 من مصحف مطلقا سواء كان آية او آيتين وقيل اذا قرأ آية لا تفسد  
 وقيل لا تفسد وكرة وهذا اذا أبصر مستههما اما لو وقع بصره على  
 المصحف لا يفسد وعند الشافعي رحمه الله يجزئ به بعد كراهة **وتفسد**  
**اكله وشربه** مطلقا سواء كان عامدا او ناسيا قليلا او كثيرا **ولو**  
**نظر الى الكتاب وفهمه او اكل ما بين يديه او مره مطلقا**

كان رجلا او امرأة **في موضع سجوده لا تفسد** صلاته في المسائل  
 الثلاث **بزن اثم** المار في الثلاثة وقيل على قول محمد رحمه الله تفسد  
 بالنظر وبه اخذ الفقهاء ابو الليث رحمته الله والصحيح انه لا تفسد  
 اجماعا قوله او اكل الى آخره هذا اذا كان اقل من قدر الحصة  
 وان كان قدر الحصة يفسد صومه وصلاة كذا في الخلاصة  
 وزاد في الحاشية وقال بعضهم ان كان ما دون ملي الغم لا تفسد  
 صلاته وتفسد صومه واما قال في موضع سجوده لانه انما يات  
 اذا حر في موضع سجوده في الراح وقيل في موضع يقع بصره لو  
 حيل حشوع وخصوع وقيل حشون ذراعا وقيل بقدر  
 الصفيين وهذا اذا كان موضع الصلوة والمروء متحدا اما  
 اذا كان المصلي على الدكان والمار يمر على الارض والدكان مثل  
 قامة الرجل لا ياتس به وهذا في الصحن فان كان في المسجد تطر  
 ان كان بينهما حائل كاسنان او اسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهما  
 حائل والمسجد صغير كره في اي مكان كان وقيل ثلاثة اذرع  
 وقيل قدر صفيين او ثلاثة والمسجد الكبير كالصحن او قبيل  
 كالمسجد الصغير ولما فرغ من المفسدات شرع في المكروهات  
 حيث قال **وكره عبثه** وهو ما لا غرض فيه شرعا **مؤوبه**  
**ومدنه وكرة قلبه لخصي** **الاسجد مرة** اي ان كان لخصي  
 لا يمكنه من السجود فيسويبه مرة ولا يزيد عليها كذا في المستوط  
 وفي المعني او مرتين **وكرة فرقة الاصابع** اي عمرها او مدنها  
 حتى تصوت **وكرة التحضر** وهو وضع اليد على الخاضعة **وكرة**



**الاتفات** وهو النظر الى اليمن او الشمال والالتفات المكره ان  
 يلوي عنقه حتى يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة فاما لو  
 نظر بوجهه عينه عينه او يسره من غير ان يلوي عنقه فلا يكره **موكره الا**  
 اي الجاوش مثل جالوس الكلب **وافتراش ذراعيه** وهو بسط ذراعيه  
 على الارض في حال السجود هذا في حق الرجل اما المرأة فينبغي ان  
 تقتري ذراعيها كما **مروكره مرد السلام بيده** وانما قيده لانه باللسان  
 مفسد **موكره التربع بلا سدر وعقش شعره** وهو ان يجث على هامته  
 ويشد بحيط او بحرقه او بجمع ليشد وقيل ان يلف ذراعيه حول  
 راسه كما تفعل النساء في بعض الاوقات **موكره كف ثوبه** وهو رفعه  
 من بين يديه او من خلفه عند السجود **موكره سمله** وهو ان يجعل ثوبه  
 على راسه او كتفه ويُرسل اطرافه من جوانبه **واقساما** مطلقا سواء  
 كان في الصلوة او غيرها **موكره تعريض العينين وقيام اللامبالا**  
**سجوده في الطاق** اي كره قيامه في الحراب ولا يابس بقيامه في  
 المسجد وسجوده في الحراب **موكره انفراد الامام على الدكان**  
 والقوم على الارض والدكان مقدر بقامة الرجل وقيد بالذراع  
 وعليه الاعتماد كذا في شرح السيد **موكره عكسه** **موكره في الصلوة**  
**لمس ثوبه بغير تقاض** ويرجع لقوامه وهو ما يصور من ذوات الروح  
 مطلقا سواء كان منقشا او منسوجا **موكره ان يكون فوق راسه**  
 اي في السقف **او يلق بدبه** بان يكون معلقة او موضوعة او  
**بجذابه** بان تكون في حائط القبلة **صورة مرفوعة** على انه  
 اسم تكون **الا ان تكون الصورة صغيرة** بحيث لا تبدد اللطائر

قعا

الا بالنامل **او مقطوع الراس** او غير ذلك **روح كالشجرة**  
 والثمرة والكواكب وخوها **موكره عد الاي والتسبيح** باليد  
 لا باللسان لانه مفسد وبؤس الاصابع والقلب لا يكره كذا  
 في الحيط والخصاصة وقال لا يابس باليد ثم قيل لا خلاف في التطوع  
 انه لا يكره والخلاف في الفرض وقيل كره في الفرض اجماعا والخلاف  
 في النوافل وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وجدت رواية عن  
 اصحابنا انه يكره فيها ولا يكره فيها ولا يكره العدا خارج الصلوة  
 وقيل لم يبدع **لا قتل الحية والعقرب** اي لا يكره قتلها مطلقا  
 سواء كانت جنة او غيرها في الصحيح وقيل يحل قتل الجنية وهي  
 ان تكون سودا او لا يحل قتل غير الجنية وهي اي تكون بيضا  
 وقيل اذا امكنت قتل الحية بضربة فان احتيج الى ضربات يستقبل  
 الصلوة وهذا اذا قتلها من غير مشي ومعالجة فان قتلها مشي  
 ومعالجة كبريا فسدت صلواته وذكر سمس الائمة السرخس  
 الله انه اذا قتلها بعمل كثير لا تقصد صلاته قالوا انما يباح  
 قتلها في الصلوة اذ مرت بين يديه وخاف الاذي منها وان لم  
 يخف يكره **ولا اي لا تترك الصلاة** حال كون المصلي قائما  
**الى ظهر قاعد يتحدث** اي سوا حيث لا يخاف منه الغلط في  
 الصلوة وقيد بانه لانه لو رفع الحديث بحيث يخاف المصلي ان  
 يزل في العراة فحينئذ يكره وقيد بالظهر لانه يكره ان يصلي الى  
 وجهه **ولا يكره الصلاة الى مصحف او سيف معلق** ذكر النعني  
 باعتبار العادة حتى لو كانا موضوعين على شيء لا يكره ايضا

ح



او الي شمع او سراج ولا تتركه الصلوة على بساط فيه قضا ويرى  
 ثم يسجد عليها في الصلوة واطلق الكراهة في الاصل ولما فرغ  
 من الاشياء المذكورة في الصلوة شرع في الاشياء المذكورة خارج الصلوة  
 وقصّل حيث قال **فصل كره استقبال القبلة بالغرج**  
**في الخلا** اي عند العايط والبول وكره استدارتها وقيل لا يكره  
 والاولى ان يستقبل الشمال ويستدير الجنوب محترزا عن استقبال  
 التمرين بالغرج وكره **علق يان المسجد** قالوا هذا في زمانهم ولما  
 في زماننا فلا بأس به في غير اوان الصلوة وكره **الوطي فوقه**  
**والبول والتخلى** وهو التقوط لان سطح المسجد حكم المسجد  
 لو قام على سطحه فقتل بالامام صح ولو وضعه اليه المعتكف لم يفسد  
 اعتكافه ولا يحل للحايض والجنب الوقوف عليه **لا قوف** اي لا يكره  
 الوطي والبول والتقوط فوق **حيث فيه مسجد** والمراد ما اعد للصلوة  
 في البيت بان كان له محراب والتقييد بقوافل تعاقب لجوار الجماعة  
 ودخول الجنب والحايض في مسجد البيت من غير كراهة كذا في  
 الذخيرة **ولا تغسل بالخص** بفتح الخيم وكسر هاء وما الذهب  
 قيل مكره وقيل موقر به واحسن بنا جوزه ولم يستحسنوه  
 وهذا اذا فعل من نفسه اما المتولي فيضمن ولو اجتمعت  
 اموال المسجد وخاف الضياع لا بأس به وقال عمر بن عبد العزيز  
 رحمه الله المساكين اخرج من الاساطين **باب الوتر والنوافل**  
 ولما فرغ من بيان الغرائب والاداء وقضاها شرع في بيان  
 النوافل واخرها لا يشرعت مكملات ومتممات لها انما

مال

جمع

جمع بينهما لان الوتر يناسب النفل من حيث انه زيادة على الوتر  
 كالنفل ولانه نفل عند هما رحمة الله وعند الشافعي رحمة الله  
**الوتر واجب** وقال سنة مؤكدة وعن ابي حنيفة رحمة الله انه  
 فرض عملا وعنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة فاطلق اسم  
 السبب على المسبب **وهو ثلاث ركعات** وقال الشافعي رحمه  
 الله يوتر بركعة **بمسلمة** وفي قول عن الشافعي رحمه الله يوتر  
 بثلاث ركعات بمسلمتين وهو قول مالك رحمه الله **وقنت**  
**المصلي في الثالثة قبل الركوع ايدا بعد ان يكبر** وقال الشافعي  
 رحمه الله يقنت بعد ولا يقنت الا في النصف الاخير من ر **مضا**  
**وقرا المصلي في كل ركعة منه الفاتحة وسورة** اي سورة  
 شأ **ولكن** المروي عنه عليه السلام انه قرأ في الركعة الاولى  
 سبع اسم ربك الم اعلى الى اخرها وفي الثانية قل يا ايها الكافرون  
 الى اخرها وفي الثالثة قل هو الله احد الى اخرها **ولا يقنت**  
**لغير** اي الوتر وقال الشافعي رحمه الله يقنت في صلاة الجهر  
 في الركعة الثانية بعد الركوع **ويبتع الموم قانت الوتر**  
 اي يبتع المقندي الإمام الشافعي رحمه الله في قراءة دعاء  
 القنوت في الوتر وعند محمد رحمه الله لا يبتع بل يؤمن ويل  
 يسكت وذكر الطحاوي رحمه الله ان القوم يرتابونه الى قوله  
 ملحق فاذا دعا فعند ابي يوسف رحمه الله يرتابونه وعن  
 محمد رحمه الله يؤمنون **لا الفجر** اي لا يبتع قانت الفجر بل يسكت  
 عن خلفه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه

ن



يتبعه ثم قيل يغف قايما ولا يقنت وقيل يقنت والاول اظهر  
وقلت المسئلة على جواز الاقتداء بشا في المدة فريضة **والسنة**  
**قبل الفجر وبعد فريضة الظهر وبعد فريضة المغرب وبعد**  
**فريضة العشاء ركعتان** وانما قد مر سنة الفجر منها اقوي  
السنة حتى يكفر جاحدها ولا ينافي منزلة الواجب عند البعض  
**وقبل فريضة الظهر وقبل فريضة الجمعة وبعدتها اربع**  
وقال ابو يوسف سنة بعد صلاة الجمعة ست ركعات  
**وندى الاربع قبل العصر** وخبر محمد بن احمد بن الله بن الاربع  
والركعتين **وندى الاربع قبل العشاء وبعدتها** حتى لو ترك  
لم يستوجب سائة اما لو ترك الركعتين بان لم يصلي أصلا  
يستوجب **وندى الست بعد المغرب** وهذا أصلا للروا  
**وكرة الزيادة على اربع ركعات بتسليم واحدة في نفل**  
**النهار وكرة الزيادة على ثمان ركعات ليلا** اي في نفل  
الليل بتسليم **والافضل فيها اربع** وعندهما في الليل  
مثنى وعند الشافعي رحمه الله فيها مثنى **وطول القيام أحب**  
**من كثرة السجود والقراءة فرض في ركعتي الفرض مطلقا**  
سواء كان ثمانيا او ثلاثيا او باعيا وسواء قرأ في الرابعة  
في الاولين او الآخرين او واحد في الاولين وواحد في الآخرين  
ولكن تعينها في الاولين واجب وعند أبي بكر المصنفان  
ابن عيينه رحمه الله ليس بركن أصلا وعند الحسن رحمه الله في  
ركعة وعند الشافعي رحمه الله في كل الركعات وعند مالك رحمه الله

في ثلاث ركعات **والقراءة فرض في كل ركعات النفل والوتر**  
افرد الوتر بالذكر لانه في الاصح واجب وليس بغرض ولا نفل  
**فليزمن النفل بالشرع ولو عند الغروب والطلوع** حتى  
لو افسده قضاء وعنده الشافعي رحمه الله لا يلزمه القضاء  
بالافساد سواء كان في وقت مكروه او لا وقتا وقال في  
رحمته الله لا يلزمه القضاء ان شرع في وقت مكروه وافسده  
**وقضى ركعتين لو توي في النفل اربعاً وافسده بعد**  
**الفعود الاول** اي ان شرع في اربع ركعات وقضى في  
الاوليين وقضى ثم افسد الآخرين قضى ركعتين **او قبل**  
اي قبل الفعود الاول عندهما رخصتهما الله وعند أبي يوسف  
رحمته الله اربعاً **او لم يقرأ فيهما شيئا** قضى ركعتين خلافا  
لابن يوسف رحمه الله **او قرأ في الاولى وليين** لا غير فعلية قضاء  
لآخرين بالاجماع **او قرأ في الآخرين** لا غير فعلية قضاء  
للوليين بالاجماع **او قرأ في الاولين** ولا يحد في الآخرين  
لا غير فعلية قضاء لآخرين بالاجماع **او قرأ في احدي الآخرين**  
لا غير فعلية قضاء ركعتين عندهما رحمه الله وعند أبي يوسف  
رحمته الله قضاء الاربع وفي الآخرين واحد في الاولين  
لا غير فعلية قضاء الاولين بالاجماع **وقضى اربعاً لو قرأ في**  
**احدي الاولين واحدي الآخرين** لا غير **او قرأ في احدي**  
**الاولين** لا غير وعند محمد بن احمد بن الله قضى الاولين فيهما قرأ  
ثمانية **أو جه ولا يصلي بعد صلاة مثلها** هذا لفظ الحديث



أي يصلي التطوع ويقرا في الركعات كلها ويصلي المكتوبة  
 ويقرا في الركعتين الفاتحة وسورة وفي الأخرين الفاتحة  
 وحدها فمعهها لا يصلي العزم مثل النفل ولا التفل مثل  
 الفرض في الوصف الذي ذكرنا وقيل المراد به للزجر عن  
 تكرار الجماعة في المساجد وهو تأخروا وتأخروا وقيل حكس وقيل  
 لا يعنى ملة أي من الفرائض يسوية **ويتنفل قاعدا مع**  
**قدرة القيام ابتداء** قبل بقدر مرتبة والصحيح أن يقعد  
 كما في التمسيد **وبناي** لو شرع قائما ثم قعد بلا عذر جاز فلا يبي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله وأما قيد بالقادر لانه لو قعد لعذر  
 جاز اتفقا **وراكبا خارج المص** حال كونه **مؤميا إلى أي**  
**جمعة وجمعة دابة** أي يتنفل راكبا خارج المص بلا اشترا  
 قبله ابتداء مطلقا سواء قد ركب على التزل أو لا وسواء كان مسافرا  
 أو مقيما خرج لحاجة وسواء كان على سرجه قدرا أو لا وسواء  
 كان المكنا الذي خرج إليه قريبا أو بعيدا وقيل إن كان  
 في موضع الخلو أو الركا بين قدرا أكثر من قدر الدرهم لم يجز  
 والصحيح أنه يجوز وقيل أن خرج من مصفر فرسخين يتطوع  
 على دابة وعبد محمد رحمهما الله يجوز ويكره عند أبي يوسف  
 رحمه الله يجوز أن يتنفل راكبا في المص أيضا وأما قيد بالنفل  
 لأن الفرض لا يصلي قاعدا إلا ابتداء ولا بنا ولا راكبا بلا عذر وكذا  
 الندور التي وجب قضاؤها وسجدة التلاوة وصلاة الجماعة  
 وأما بالنفل غير سجدة التلاوة لا يجوز قاعدا ولا راكبا

قرا

ن

بلا عذر ويجوز بعد ربان يكون جموعا لم يمكن الركوب لم يعين  
 ولا معين له أو كان شيخا كبيرا لا يمكن الركوب في أحد من يديه  
 أو كان في طين لا يجد على الأرض مكانا يأسا أو كان في البادية  
 على الرحلة والقافلة تسير وكذا العذر بالمطر وخوف العدو  
 والسبع **وبني بنو له** مطلقا سواء كان بعد ما صلى ركعة أو لا  
**لا بعكسه** أي أن افتتح التطوع راكبا ثم نزل بني وأن صلى  
 ركعة نازلا ثم ركب لا يبي بل يستقبل وعن أبي يوسف رحمه الله  
 أنه يستقبل فيها وكذا عن محمد رحمه الله أنه إن نزل بعد ما صلى  
 ركعة وعن زفر رحمه الله أنه يبي فيها **وشن في رمضان عشرون**  
**ركعة** سوى الوتر مطلقا سواء كان للرجل أو النساء وبعض  
 الروافض سنة الرجال دون النساء وقال بعضهم سنة عمر رضي الله عنه  
 وعندنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال مالك رحمه الله سنة  
 ولاتون ركعة **بعشر تسليما بعد العشا** أي وقتها بعد العشا  
 حتى لو صلاها قبل العشا لا يجوز وقال جماعة من مشايخ نيل  
 الليل كله وقتها قبل العشا وبعد **قبل الوتر وبعد** قبل  
 بين العشا والوتر حتى لو صلاها قبل العشا أو بعد الوتر  
 لم يؤدها في وقتها والجمهور على أن وقتها ما بين العشا إلى  
 المجر حتى لو صلاها قبل العشا لم يجز ولو صلاها بعد الوتر  
 يجوز **جماعة** أي سن جماعة على سبيل الكفاية حتى لو ترك  
 أهل مسجد ساءوا ولو أقامتهما البعض فالمختلف عن الجماعة  
 تارك لفصله ولم يكن ميسرا وعن أبي يوسف رحمه الله من



من قد ران يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فلا صلاة في بيته  
 افضل وقال مالك والساجي رخصها الله التفرقة فيها **والحتم** بالجوهر  
 عطف على جماعة **مرة** واحدة قبل غيرها كما يعقل في المغرب قبل كما يعقل  
 في العشاء وفي المحيط اذا ختم في التراويح مرة ثم لم يصلي تراويح  
 بقية الشهر يجوز من غير كراهة لان التراويح ما شرعت لنفسها  
 بل للحتم فيها وقد حصل **جلسة** عطف على عشر تسليمات اي  
 سن عشرون ركعة **جلسة** بعد كل ركعة **بقرها** اي مقدار  
 أربع ركعات وفي الخلاصة والكا في انما مسجدة **وتوترائي**  
 يصلي التوجها **عدي** **فقط** اي لا يوتر بها عدة في يوم  
 الشهر ولا يصلي تطوع جماعة في قيام رمضان وعن شمس  
 الأئمة ان الجماعة انما تكرر اذا كان على سبيل الداعي اما لو  
 اقتدى واحد بواحد او اثنان بمجاور لا يكره واذا اقتدى ثلاثة  
 بواحد احتلوا به وان اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا وفي  
 المغني لا اقتداء بالتوتر خارج رمضان جائز ذكره في التواتر  
 وفي مختصر العدة وري انه لا يجوز قيل معنى عدم الجواز الكراهة  
 لا اصل الجواز **باب** **ادراك الغرضية** والمناسبة بينهما  
 ان اذا الصلاة بالجماعة زيادة على اصل الغرض كما ان النقل  
 زيادة على الغرض **صلى** **منفرد** **ركعة** في مسجد من الظهر ونحوه **فاقيم**  
 ذلك الظهر في ذلك المسجد **بتم** **شفعا** اي يضيف اليها ركعة اخرى  
 وسلم على اسل ركعتين هذا اذا قيد بالسجدة وان لم يقيد الاولى  
 بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام ولو الصحيح وعند الشافعي

رحمه الله يستشهد ويسلم على راس ركعة ويكون نقلا **وتعدي**  
 فرضا بالامام والمراد بالاقامة شروع الإمام في الصلوة لا  
 اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يعيد  
 الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين أصحابنا  
 كذا في النهاية **فلو صلى الامام** من الركعات **بتم** الصلاة هذا اذا  
 قيد الركعة الثالثة بالسجدة وان لم يقيد بالسجدة يقطعها  
**وتعدي** حال كونه **متطوعا** بالامام والتطوع بالجماعة  
 انما يكره اذا كان الإمام والقوم متطوعين اما اذا ادى الامام  
 الغرض والقوم النقل فلا **فان صلى المنفرد ركعة من الغر أو**  
**المغرب فاقم يقطع المصلي وتعدي** بالامام وكذا الوقام  
 الى الثانية ولم يعيدها بسجدة وان قدرها بسجدة مضى  
 فيها ولم يشرع مع الإمام وان يشرع في المغرب يتم **اكره**  
**خروج من مسجد اذن** فيه اي خروج من كان في المسجد وقت  
 المذان **حيث يصلي وان صلى** فرض الوقت ثم اذن لا يكره  
 له الخروج **الا في الظهر والعشاء ان شرع** المؤذن في الاقامة  
 فانه يكره ايضا اما اذا لم يشرع فلا بأس بالخروج **ومن خاف**  
 اي الذي خاف **فوت الغرض مع الإمام ان ادى سنة التيمم**  
 اي اقتدى وتركها **والرأي** وان لم يخف لا يعدي ولا  
 يترك سنة الغرض بل ياتي بها فيقتدي **ولم تقض سنة**  
**الغرض الا تبعا** اي ان فاته سنة الغرض لم يقضها قبل طلوع  
 الشمس باتفاق بيننا خلافا للشافعي رحمه الله ولا بعد ارتقا



عندئذ هما الله وقال محمد رحمه الله لو لم يقض شيء عليه عند  
 رحمهما الله لو قضى كان حسنا وقيل الخلاف محقق ولو قضى  
 كان نفلا عندئذ هما الله وسنة عندئذ هما الله اما سنة  
 العزاد اذ اتممت مع الغرض فتعضى مع الغرض اجماعا الى وقت الزوال  
 مطلقا سواء كان يصلي وحده او جماعة وبعدة لا يقضيهما وقيل  
 يقضيهما تبعا ولا يقضيهما مقصورا اجماعا كذا في الكافي  
**وقضى الى قبل فرض الظهر في وقت قبل شفعه** اي اذا  
 شرع مع الإمام وترك الرابع قبل الظهر يقضي في وقت عند  
 الجمهور وكذا روي عنه ابي حنيفة وصاحبه وقيل لا يقضي  
 ثم قال ابو يوسف يصلي الرابع او لم شفعه وقال محمد رحمه الله  
 بعكسه وذكر الصمد الشهيد الاختلاف على العكس وقيل الاختلاف  
 بناء على انه نفل متبدا او سنة فمن قال انه نفل لا يقدمه عليه  
 ومن قال انه سنة يقدمه عليه فان خرج الوقت لم يقضه حرم  
 ولا تبعا وكذا سائر السنن **ولم يصلي الظهر جماعة بادر**  
**الركعة بل ادر ركعة** والتمحيص به انما في ان المراد انه  
 من ادر ركعة من الصلاة مع الإمام وما ادر ركعة تبعا فلا  
 يقال انه صلاة جماعة بل ادر ركعة فصلها في أصلها ماد كرو  
 الجامع رجل قال عبده حران صلى الظهر جماعة فادر ركعة  
 لم تحت ولو قال عبده حران ادر ركعة الظهر تحت بادر الركعة  
 لان ادر ركعة الشيء ادر ركعة آخره يقال ادر ركعة ايامه اي آخره  
**ويستطوع قبل الغرض ان امن فوت الوقت** مطلقا اي في

كل الاحوال سواء صلى الغرض جماعة او لا وقال الحسن والثوري  
 لا يستطوع ان اتي مسجد اذ صلى فيه قبل المكتوبة ذكره الإمام  
 الترمذي شيء كذا في النهاية **طال** اي وان لم يامن اي لا يستطوع  
 كما ان من لم يامن فوات الغرض مع الإمام ولو اشتغل بالسنة لم  
 يستطوع بل يترك قبل هذا في سنن العصر والعشاء دون الغرض  
 والظهر ثم قالوا لو كان العالم مرجعا للفتوى له ترك سائر  
 السنن المأثورة الفرو وقيل اراد به الكل والاولى ان لا يتركها  
 في كل الاحوال سواء صلى الغرض جماعة او لا **وان ادر ركعة امامه**  
 حال كونه **راكعا فلكل المذكر ووقف حتى رفع الإمام را**  
**لم يدرك تلك الركعة** وقال في نسخة الله صار معه كما حتى  
 لو كان لا جمعا عنده في هذه الركعة فيأتي بما قبل فواع الإمام  
 ولكنه ان صلى قبل فواعه جازوا عما قيد بقوله ووقف له لو كبر  
 ووافقه في الركوع فانه يكون مذكرا لتلك الركعة اتفاقا **ولو**  
**ركع متعدي قبل ان يركع الإمام فادر ركعة امامه** اي في هذه  
 الركوع **صح** ركوعه ولكن كره وقال زفر رحمه الله لا يصح وانما  
 قيد بقوله فادر ركعة لانه لو رفع راسه قبل ان يلحق الإمام لا يجوز  
 اتفاقا ثم المأمور به نوعان اذ اوله تسليم عن الواجب قضا  
 ولموسليم مثل الواجب عنده فلهذا يقال الديون تعضي  
 بامثالها وقد تستعمل اجدي العباراتين في الماضي ولما  
 فرغ من الاداء شرع في القضا فقال **باسم** **قضا الغزاة**  
 ولم يقل قضا المتركات ظنا بالموثني خير لان ظاهر حال



المسلم انه لا يترك الصلوة وانما فاتته من غير قصد لا يستغاله  
 باجر لا بد منه **الترتيب بين العائنة والوقية وبين**  
**العوائت مستحق** اي مفروض عملا لا اعتقادا حتى يجوز  
 اذا الوقية مع تذكر العائنة وكذا يجوز قضا العوائت  
 بترك الترتيب بينهما وقال الشافعي رحمه الله الترتيب سنة  
**وليسقط** الترتيب بين العائنة والوقية **بضييق الوقت**  
**والنسيان** حتى لو نسي العائنة وصلى الوقية ثم تذكرها  
 يعضي العائنة ولم يعد الوقية وعنده ما كذا رحمه الله يسقط  
 الترتيب بها **وصحرونا** اي ويسقط الترتيب بين العائنة  
 وبينها وبين الوقية بصيرورتها **تسا** ودخول الوقت السا  
 مطلقا سواء كانت العائنة قديمة او حديثة فالحديث يسقط  
 اتفاقا وفي القدمه اختلاف المساج وذلك كمن ترك صلاة ثم لم  
 صلى ثم لم يعضي تلك الصلوات حتى ترك صلاة ثم صلى اخرى  
 واذا العائنة الحديثة لم يجز عيها البعض وقيل يجوز وعليه  
 الفتوى وعند محمد رحمه الله اعتبر دخول وقت السابعة سنة وقال  
 رحمه الله الترتيب لزوم في صلاة ثم كان حدا للكره بان يذكر  
 ثم عيها **ولم يعد** الترتيب **يعودها الى العقل** اي يعود  
 العوائت بان قضى بعض العوائت حتى قل بعد ما بقي عند  
 بعض العمل ليعود وللاول اصح **فلو صلى فرضا حال كونه ذاكر**  
**عائنة ولو وتر فسد** فرضه موقوفا اي لو صلى العيص  
 مثلا ذكر انه لم يصلي الظهر فسد عصره ان لم يكن في اخر الوقت

والعبارة لم يصل الوقت عندهما وعند محمد للوقت المستحب  
 حتى لو شاع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت  
 لو اشغل به يقع العصر في الوقت المكروه يقطع العصر  
 ويصلي الظهر ثم يصلي العصر وعنده يضي في العصر ثم يصلي  
 الظهر بعد غروب الشمس فاذا فسدت الفرضة لم تبطل  
 اصل الصلوة بطلها وعنده محمد تبطل كذا ذكره  
 الاختلاف عامة مساجنا وقيل لا خلاف بينهم بانه لا يبطل  
 اصل الصلوة ثم العصر فيفسد فسادا موقوفا عند ابي حنيفة  
 رحمه الله حتى لو صلى بعد ست صلوات او اكثر ولم يعد  
 الظهر عاد الكل جائزا وعندهما يفسد فسادا مائنا لجوارله  
 بحال وقال الشافعي رحمه الله لا يفسد اصلا قوله ولو وتر  
 اي ولو كان المتروك وترافلك عنده خلا فالله **باب**  
**سجود السهو** هذا من قبل اضافة المسبب الى السبب والاصل  
 ان يكون المضاف اليه سببا للمضاف كما في خيار السرط وجا  
 العيب سجدة التلاوة وهذا لان المضافة للاختصاص واقوي  
 الاختصاص اختصاصا بالثبوت ولما كان سجود السهو  
 لا صلاح عاقبات اعطيه قضا العوائت **يجب بعد السلام**  
 من جملة ان كان اما ما ومن جنتين ان كان منفرغا ام طلقا  
 سواء كان بزيادة او نقصان **سجدتان** **بسم الله** والصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في الصحيح وقال الطحاوي  
 يأتي في العودتين وقيل تأتي في العدة قبل السجود عند



وعند محمد في القعدة بعد السجود ثم سجوده واجب في الصحيح  
وقيل سنة وقال الشافعي يسجد قبل السلام والخلافتي  
للأولوية دون الجواز وقال مالك إن كان سهو عن بقية  
فقبل الصلاة وإن كان غير زيادة فبعد الصلاة إن أبي يوسف  
قال له أرايت لو زاد فيه ونقص فحذر من إيراد الضبط  
مذهب فاليأخذ القاف مع القاف والدال مع الدال **وسلم ترك**  
**واجب** متعلق بقوله يجب **وان تكرر ترك الواجب سهو**  
أي يجب سهو **انما** على المقدي لا **سهو** أي سهو المقدي  
عليه حتى لو سهى المقدي لا يلزم الإمام والمقدي السجود  
**فان سهى المصلي عن القعود الأول وهو** أي السامي  
إلى القعود **أقرب** من القيام **عاد** وقعد وتشهد ولا يسجد  
للسهو بهذا القدر من التأخير في المصحح **والإي** وإن لم يلق  
إلى القعود أقرب بل إلى القيام أقرب **لا يعود** إلى القعود  
ويحذر ذلك بالنصف لا أسفل مستويا كان أقرب إليه  
**وسجد السهو** هذا الذي ذكرنا رواية عن أبي يوسف رحمه  
الله وقد استحسن من اختيار رواية وفي ظاهر الرواية  
وهو قولها إن لم يسبق قايما يعود وإن استوى قائما  
**وان سهى عن القعود الأخير عاد** ما لم يسجد للركعة  
الجاءية **وسجد السهو** **وان سجد** في الركعة الجاءية  
**بطل فرضه** مطلقا سواء كان عامدا أو ساهيا وقال  
الشافعي رحمه الله إن كان عامدا بطلت وإن كان ساهيا

**لا يرفع** أي إنما يبطل برفعه الجبهة عند محمد وهو  
المختار للفتوى وعند أبي يوسف يوضع الجبهة وفا  
الخلافتي تظهر فيها إذا وضع جبهة تسبقه الحديث  
فوضع رأسه للوضوء فتوضأ وعند أبي يوسف يمكنه الصلاة  
لبطلانها وعند محمد يبي **وصارت** الركعات الخمس **نفلا**  
عند ما خلافا لمحمد **فيضم** إليها ركعة **ساد** سنة تد يا حي  
لو لم يضم شيء عليه خلافا لرفقانة يضم وعند محمد يضم  
**وان قعد في الركعة الرابعة ثم قام** ولم يعيد الخاتمة  
بالسجود عاد إلى القعود وسلم **وان سجد للخاتمة**  
**ثم فرضه** وضم إليها ركعة **ساد** سنة لتصير الركعتان  
**نفلا وسجد للسهو** مستحسا ما لا قياسا في آخر الصلاة  
ثم عمال يتوابعان عن سنة الظهر إن كان السهو في فرض  
الظهر وقيل يتوابعان وللأول أصح **ولو سجد للسهو في شفع**  
**التطوع** أي لو صلى ركعتين تطوعا وسهى فيهما وسجد  
للسهو فإراد أن يبي عليها آخرتين **لم يبي شفعاً**  
**آخر عليه** ومع هذا الوبي صح لبقا التحريم ولعبد  
سجود السهو في الصحيح وإنما قيد الصلوة بالتطوع  
لان المسافر لو صلى الظهر مثلا ركعتين وسهى فيهما  
وسجد لسهو ثم نوى الإقامة فانه يتم صلاته أربعاً  
ولم يعيد السجدة كذا في الكافي **ولو سلم** أي لو قطع المسافر  
الصلاة **فاقعد** بعد قطعه به **غير** **فان سجد للإمام**

يد

حا

هي



للسجود المقتدا **ص** المقتدا **والم** اي وان لم يسجد **الم**  
 للسجود **اي** يقتدا **وقال** محمد بن محمد الله يصح سجدة **الم**  
 او لا وهو قول زفر **ويسجد السامي للسجود وان سلم**  
**للقطع** اي سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سجد **السجود**  
 وبطلت نية القطع عندهم **وان شك المصلي انه كم صلى**  
 اي اثلاثا ثم اربعاً **اول مرة استأنف** ولم يستأنف  
 بالسلام **اولي** ومعنى اول مرة ان السجود ليس بعادة له  
 لانه لم يسجد في عمرة قط **وان كثر الشك تحري وان وقع**  
 تحريه على شئ اخذ به التحري بدل المجهود لنيل المقصود  
**والم** اي وان لم يقع تحريه على شئ **اخذ الماقل** ويقعد في  
 كل موضع يتوهم انه اخر صلاة **توهم مصلي النظر** انه انما  
 فسلم ثم علم انه صلى ركعتين وهو على مكانه ساكن **انما**  
**وسجد للسجود** وعند محمد لا يمتها وانما قد التوهم بقوله  
 انه انما لم يلوطن انه مسافر وانما مصلي الجمعة فسلم على  
 راس الركعتين فانه تعسّد صلاة ثم للانسان حالان **الهم**  
 والمرضى والمرضى فلما فرغ من الصلوة **في الثانية** فقال  
**يا** صلاة **المرضى** قد يكون المريض حقيقيا ان  
 تعذر عليه القيام بحيث لو قام لسقط **او حكما ان خافا**  
 زيادة المرض به او يجرد وجعا به **صلى قاعدا** تركه وسجد  
 فلما اول تعذر حقيقيا والثاني حكمي فان لحقه نوع من المشقة  
 لم يجوز ترك القيام فان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدّر

حتى لو كان قادرا على التكبير قايما فقط يكبر قايما وكذا لو كان  
 قادرا على بعض القراءة قايما يقوم بقدره كذا في الخلاصة  
**او صلى مؤميا ان تعذر** كل واحد من الركوع والسجود  
**وجعل سجوده** اي ايما سجوده اخفض من ايما الركوع  
**ولا يرفع الي وجهه شيئا يسجد عليه فان فعل اي رفع**  
**شيئا يسجد عليه وهو يخفض راسه** صح باليما لا يوضع  
 الراس على ذلك الشئ **والم** اي وان لم يخفض راسه  
 ولكن يوضع شئ على جبهته لم يجز وان كانت الوسادة موضوعة  
 على الارض وهو يسجد عليها جاز **وان تعذر العود** **او**  
 بالركوع والسجود **مستلقيا** على ظهره جاعلا رجليه الى القبلة  
 وينبغي ان يوضع تحت راسه وسادة حتى يكون شبه القافر  
**او اوجي على جنبه** اي ان اضطر على جنبه ووجهه الى القبلة  
 فامى جاز **والم** اول او لي خلافا للشافعي **والم** اي وان لم  
 يستطع الا يما براسه **اخرت عنه ولم يؤخر بعينه وقلبه**  
**وحاجبه** وقال زفر يؤمى بعينه فان عجز فبقلمه وذكر  
 في التحفة خلافا للشافعي والحسن ايضا فقال الشافعي  
 ينبغي ان يؤمى بقلبه وعينه وقال الحسن بن زياد يؤمى  
 بحاجبيه وقلبه ويُعيد من قدر على الامكان وقوله  
 اخرت اشار الى انه لا يسقط وان كان العجز اكثر من يوم  
 وليلة اذا كان مغيثا وقيل **لاصح** ان عجزه ان زاد على  
 يوم وليلة لا يلزمه العصا وان كان دون ذلك يلزمه



وَأَنْ تَعُذَرَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ لَا الْقِيَامَ أَوْ مَيَّ قَاعِدًا  
 وَكَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَوْ مَيَّ قَائِمًا وَلَوْ مَرَضًا  
 الْمُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ يَتِمُّ بِمَا قَدَّرَ وَرَوَى أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
 يَسْتَقْبِلُ وَالْأَوَّلُ مَوْلَاهُ وَلَوْ صَلَّى الْمَرِيضُ قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيُسْجِدُ  
 فَصَحَّ الْمَرِيضُ فِي الصَّلَاةِ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ قَائِمًا وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَسْتَقْبِلُ  
 وَلَوْ كَانَ مَوْمِنًا لَا أَيْ لَوْ صَلَّى بَعْضُ صَلَاتِهِ بَائِمًا ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ  
 وَالسُّجُودِ لَا يَبْنِي بَلْ يَسْتَأْنِفُ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا وَقَالَ زَيْدُ بْنُ  
 وَلِلْمُتَطَوِّعِ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى شَيْءٍ أَنْ أَعْيَى بِعَيْنِي افْتَحَ الْمَتَطَوِّعُ  
 قَائِمًا ثُمَّ أَعْيَى بِرَأْسٍ بَانَ يَتَكَبَّرُ عَلَى عَصَاةٍ أَوْ حَائِطٍ وَإِنْ كَانَ  
 لِلرَّكْعَةِ غَيْرُ عَذْرٍ يَكْرَهُ وَقِيلَ لِرَأْيِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 وَعِنْدَهُمَا يَكْرَهُ وَإِنْ تَعَدَّ بغير عَذْرٍ يَكْرَهُ الْقَعُودَ بِالْمُتَّفَاقِ  
 وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَهُ وَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَلَوْ صَلَّى فِي ذَلِكَ قَاعِدًا  
 لَا عَذْرَ وَهُوَ دُرَانُ الرَّاسِ وَحُجَّ وَقَالَ لَا تَجُوزُ إِلَّا مِنْ عَذْرٍ يَكْرَهُ  
 التَّوَجُّعَ إِلَى الْقَبْلَةِ عِنْدَ فَتْحِ الصَّلَاةِ وَكَلَامُ دَارِ بْنِ السُّوَيْمِيِّ  
 وَالْخَلْفِ فِي قِيَامِ الْمَرْبُوطَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ مَرْبُوطَةً لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ قَاعِدًا  
 أَحْمَاةً وَقِيلَ جُوزَ عِنْدَهُ فِي حَالِ لَيْلِ الْجَمْعِ وَالرَّسَائِلِ كَانَتْ  
 مُؤْتَقَةً بِالْبَحْرِ فِي حُجَّةِ الْبَحْرِ وَمَيَّ تَضَرُّبُ قَبْلِ جَمْعٍ  
 وَالْأَصَحُّ أَنْ كَانَ الرِّيحُ يَحْرِكُ كَمَا شَدَّ يَدَاهُ كَالسَّائِرَةِ  
 وَأَنْ حَرَكَهَا قَلِيلًا فَهِيَ كَالْوَاقِعَةِ كَذَا كَرِهَ التَّمَرُّسُ وَمَنْ أَعْمَى  
 عَلَيْهِ حُسْنُ صَلَاتِهِ لَوْ دُونَ مَا أَوْجَحَى أَيْ سَتَرَ عَلَيْهِ الْعَقْلَ  
 أَوْ سَلَبَ عَنْهُ الْعَقْلَ حُسْنُ صَلَاتِهِ أَوْ دُونَ مَا قَضَى قَالَ الشَّافِعِيُّ

لا يقضي

لَا يَقْضِي إِذَا أَعْمَى وَجُنَّ عَلَيْهِ وَقَتَّ صَلَاةً كَأَحْمَلٍ وَهُوَ  
 الْقِيَاسُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِ لَا يَقْضِي مُطْلَقًا سَوَاءً  
 كَانَ بِالسَّاعَاتِ أَوْ بِالْأَوْقَاتِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَنْ  
 بِالْأَوْقَاتِ بَانَ تَعَوُّدُ السَّادِسَةِ أَيْضًا لَا يَقْضِي وَعِنْدَهُمَا  
 أَنْ كَثُرَ بِالسَّاعَاتِ لَا يَقْضِي وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَبَيَّنَ فِيمَا  
 إِذَا أَعْمَى عَلَيْهِ وَجُنَّ قَبْلَ الزَّوَالِ وَدَامَ إِلَى مَا بَعْدَ الزَّوَالِ  
 مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي وَافَاقَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتُ الْعَصْرِ لَمْ يَقْضِ  
 عِنْدَهُمَا لِأَنَّهُ مَرَجَحْتُ السَّاعَاتِ أَكْثَرَ مِنْ نَوَافِلِهَا  
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَقْضِي مَا لَمْ يَمُتْ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ حَتَّى تَصِيرَ الصَّلَاةُ  
 مُتْلَا بِأَيِّ سَجْدَةِ التَّلَاوُعِ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَهُمَا  
 أَنْ فِي سَجْدَةِ التَّلَاوُعِ يَسْقُطُ بَعْضُ الرُّكْعَانِ كَالسَّقُوطِ  
 فِي صَلَاةِ الْمَرِيضِ أَعْلَمُ أَنَّ التَّلَاوُعَ سَبَبٌ بِالْجَمَاعِ  
 وَلِهَذَا أَضْيَفَ إِلَيْهَا وَالسَّمَاعُ شَرْطُ لِحَالِ التَّلَاوُعِ فِي حَقِّ  
 السَّامِعِينَ وَعِنْدَ الْبَعْضِ هُوَ السَّبَبُ فِي حَوَالِ السَّامِعِينَ  
 لِقَوْلِ الصَّوَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ السَّجْدَةُ  
 عَلَى مَنْ تَلَاهَا وَعَلَى مَنْ سَمِعَهَا وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ بِحُجَّتِ رُبْعَةٍ  
 عَشْرًا بِالْكَسْرِ وَالْبَسْكَوْنِ ثُمَّ سَجْدَةُ التَّلَاوُعِ وَاحِدَةٌ  
 عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةٌ مُوَكَّرَةٌ مِنْهَا فِي أَوَّلِ الْجُمُعَةِ  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي سُورَةِ الْجُمُعَةِ سَجْدَتَانِ وَمِنْهَا فِي  
 يَسَاوِي وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَجَعَهُ اللَّهُ لَا سَجْدَةَ فِيهَا وَفِي  
 آخِرِ الْأَعْرَافِ فِي الرُّعْدِ وَالْحُلِّ وَبَنَى اسْتِرَائِلُ وَمَرِيْمُ



والفرقان والنمل والم تنزيل وحس السجدة والنجم وإذا السبا  
 انشئت وأقربا شمر ركب وقال مالك لا سجدة في السجدة  
**علي من تلاي** يجب علي من تلاي ولو كان التالي **إما ما** وجب  
 علي من سمع ولو كان السامع **غير قاصد** للسمع أو كان  
 السامع **موقفا** **بتلاوته** أي لا يجب تلاوة الموم حتى لو تلا  
 الموم لم يسجد الإمام والموم مطلقا أي في الصلاة وبعد  
 وقال محمد يسجدوها إذا فرغوا علم أن التلاوة سبب بالإجماع  
 ولهذا اضيف إليها والسمع شرط لعمل التلاوة في حق السامعين  
 وعند البعض هو السبب في حق السامعين لقوله صلى الله  
 عليه وسلم السجدة علي من تلاها وعلي من سمعها والاول أصح  
**ولو سمعها** أي آية السجدة **المصلي من غيره** أي ممن ليس  
 معه في الصلاة **يسجد المصلي بعد الصلاة ولو سجد المصلي**  
**فيها أعادها** أي السجدة لا الصلاة وفي النواذر تقسدت  
 صلاته وقيل هو قول محمد **ولو سمع رجل آية السجدة من إمام**  
**فإنه** أي اقتدي ذلك السامع **قبل أن يسجد** لما لتلك التلاوة  
**يسجد المقدي معه** **وبعد** أي أن دخل في صلاة الإمام  
 بعد ما يسجد الإمام لا يسجد ها المقدي وهذا إذا أدركه  
 في آخر تلك الركعة أما لو أدركه في الركعة الأخرى يسجد ها بعد  
 الفراغ **وإن لم يقعد يسجد ها** وقال مالك لا يسجد ولم تقضي  
 السجدة الصلاة أي التي وجبت في الصلاة **خارجها** والقبلي  
 صلاة بدون التالان تا التانيث تسقط عند النسبة كما

في بصري **ولو تلا خارج الصلاة فسجد له** أي لأجل التلاوة وأعاد  
 هذه الآية فيها أي في الصلاة **سجدة مرة أخرى** في الصلاة ولو  
 قال وتلا فيها كان أولى **وإن لم يسجد أو لا تكفي سجدة واحدة**  
 عن التلاوتين في الصلاة وفي نوادر أبي سليمان يكره سجدة أخرى  
 إذا فرغ من صلاة **كمن كررها** أي آية واحدة **في مجلس واحد** تكفي  
 سجدة واحدة **لا** أي لا تكفي سجدة طحرة أن كرر في مجلسين  
 حيث يجب لكل تلاوة سجدة **وكيفية أن يسجد بشرائط الصلاة**  
 من الوضوء وسر العورة واستقبال القبلة وطهارة المكان وحسن  
**بين تكبيرتين** **بلا رفع يد وتشهد وتسليم** أي من أراد سجدة التلاوة  
 كبر ندبا بلا رفع يد وتشهد وتسليم وسجد ثم كبر ندبا ورفع را  
 كسجدة الصلاة وقال الشافعي يسجد سجدة واحدة بانه قام  
 وكبر أفعلا يديه ناويا ثم يكبر للسجود ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع  
 ويقعد ويتشهد ثم يسلم تسليمين **وكره أن يقرأ سورة**  
**ويذكر** ويترك آية السجدة مطلقا سواء كانت في الصلاة أو  
 غيرها **لا عكسه** أي قراءة آية السجدة وترك ما سواها لا بأس  
 به ثم قيل وجوب السجدة متعلق بالكلمة التي فيها ذكر السجود  
 وعن محمد لا يجب إلا أن يقرأ معها أكثر آية السجدة وقيل كل ما  
 كذا في الجامع للمرتاشي **باب صلاة المسافر والمناكب**  
 بينهما ظاهرة والمصل في المفاعة أن يكون بين اثنين وقد  
 تستعمل في واحد وهذا من قبيل الأول لأن المسافر يخرج من  
 بيته غالبا إلى مع رفيقه والسفر في اللغة موقوف المسافة



المراد قطع مسافة تتغير به الاحكام من جاوز ثبوت مصر  
حال كونه **مريدا سيرا و سطا** وهو سير الى بلد ومشي الى قدام  
**ثلاثة ايام** معناه مريدا سيرا و سطا في ثلاثة ايام **في برا و بحر**  
**او جبل قصر الفرض الرباعي** ويصير فرضه ركعتين وقال الشافعي  
فرضه اربع والقصر خصه وانما قيد بالارادة لانه بدون  
الارادة يكون مسافرا وقيد الرباعي يؤذن بان اقصر في البحر  
والغريب ثم ادنى مدة السفر ثلاثة ايام ولياليها وعند الشافعي  
مقدرب يومين وهو ستة عشر فرسخا وفي قول بيوم و ليلة وعند  
مالك باربعين وكل مريدا اثنا عشر ميلا وعند ابى يوسف مقدرب  
بيومين والكل يوم الثالث وعن ابى حنيفة انه اعتبر ثلاثة مراحل  
وهو قريب من ثلاثة ايام وقيل يعتبر بالغراسح احدى وعشرين فرسخا  
او ثمانية عشر او خمسة عشر لا يعتبر السري الما بالسري الى  
بان كان موضع طريقان احدهما في الماء وهو قطع ثلاثة ايام  
ولياليها اذا كانت الرياح ساكنة والثاني في البر وهو قطع بيوم  
فانه اذا ذهب بطريق الماء رخص وكذا اذا انعكس التقدير بعكس  
الحكم والمعنى في البحر ما يليق بحاله كما في الجبل والفتوى على انه  
ينظر الى السفينة كم تسير في ثلاثة ايام ولياليها عند استواء  
الرياح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادية فيجعل ذلك اصلا فيقصر  
ان قصد ثلاثة ايام وهي على هذا التقدير في البحر والبر كما  
قال ثمانية ايام لان السفر الذي يتغير به الاحكام ليس عية  
ان يقصد مسيرة ثلاثة ايام ولياليها استغيد من قوله عليه

السلام يسبح المسافر ثلاثة ايام وجد له استفادة ان الرخصة نعم  
جنس المسافر من ذلك لا يحصل اذا كان ادنى مدة السفر اقل من  
ثلاثة ايام ولا يطرق الخلاف في كلام صاحب الشرح هذا ما قالوا  
ويروى عليه نكتة ذات جزالة وهي ان الماخوذ من الحديث ان المسافر  
ما دام مسافرا يسبح كذا وان ما صدق عليه انه مسافر مطلقا  
يسبح كذا اول اول لا يستلزم التقدير بثلاثة ايام لجواز ان يقصد  
مسيرة يوم مثلا او يسبح ثلاثة ايام ما لم ينقضي السفر والثاني  
يستلزم الخلاف في كلام صاحب الشريعة ولو قدر اربعة ايام  
لان ما صدق عليه انه مسافر في بعض الاحيان قد لا يسبح ثلاثة  
ايام كذا سمعت عن الشيخ الاستاذ الاول له الماحد **فلو لم** صلاة  
اربعا **وقد تعد في الركعة الثانية** قدر التثنية **ص** والمخربان  
ما قبله ويصير مسافرا في السفن وفي عند الشافعي صلاة تامة  
وكان المراد اربع فرضا له **والا** بعد ان لم يتعد في الثانية قدر **ل** يصح  
خلافا للشافعي **حتى يدخل مصر** شغل بقوله قصر في يوم حتى  
يدخل بيوت مصر هذا استحكام السفر ويعزم على الرجوع  
اليه قبل الاستحكام وسير ثلاثة ايام فانه يتم بالدخول بمجرد  
الغزو قبله فانه لا يقصر ويتم حينئذ وان لم يتوالمقامة او  
**ينوي اقامة نصف شهر ببلد او قرية** والتقييد بهما  
يؤذن بانه لا يصح نية الإقامة في المعارة ولو اقام اذا  
سار ثلاثة ايام ثم نوي الإقامة في غير موضعها لا يصح الا  
اذا لم يسير ثلاثة ايام فصيح وقال مالك والشافعي مدة الإقامة اربعة

فر



ايام **الملكه** ومنى لوني مرة الإقامة بمكة ومنى على الاشتراك  
 لا يصير مقاما الا اذا نوي ان يقيم بالليل في أحدها فان غدر على  
 ان يقيم الليالي في أحدهما فخرج بالتمار الى الموضع الآخر فان  
 دخل اول الموضع الذي غدر على الإقامة فيه بالتمار لم يصير مقاما  
 ثم بالخروج الى الموضع الا لم يصير مسافرا لمن موضع إقامة الممر  
 حيث يبيت فيه لانه انك اذا قلت للسوقي اني تسكن بقول  
 في محلة كذا وهو بالتمار يكون بالسوق ثم التقييد بهما انما في  
 بل المتعبر لونهما اصليين في كل موضعين أحدهما تبع للآخر  
 يجوز وقصر الرباعي **ان نوي اقل منه** اي من نصف الشهر  
 لم ينو الإقامة وبقي سنين في موضع بان غدر على ان يخرج  
 غدا او بعد غده او لا يعرف شيئا **اولوي عسكر ذلك** اي الإقامة  
**بارض الحرب وان حاضرا** اي ان نوي عسكر الإقامة  
 بارض الحرب وان حاضرا قصر وامطلقا وقال ابو يوسف  
 في الامثلة اذا كان العسكر استولوا على الكفار ونزلوا ايسا  
 وكرهمهم واكافهم المسلمين منعة وشوكة فاجعوا على  
 الإقامة خمسة عشر يوما ثم انما الصلاة كذا في المعنى  
 وعند زفر يصح الإقامة ان كانت الشوكة لهم وان كانت  
 الشوكة لغيرهم لا يصح نيتهم **وحاضرا** اهل البقي  
**فجد انما في غير** اي قصر وان حاضرا في دار السلام  
 في غير المصر وحاضروهم في البحر مطلقا سواء كانت الشوكة  
 لهم ولنا وقال زفر يصح في الفصلين **خلاف اهل الاجبية**

اي لا يقصروا اذا كان نية الإقامة من اهل الكلام ولموا اهل  
 الحيا والاحبية وهي جمع الحيا ولموا خيمة شعرا وصف  
 وقيل لا يصح والاصح انهم معيقون **وان اقتدى مسافر**  
**بمقيم في الوقت صح** الاقنذا **وامم** المسافر مطلقا سواء  
 ادركه في الشفع الاول او الثاني خلا لما كان غدا اذا  
 ادركه في الشفع الاخير لا يجاوز شفعه **وبعد** اي لو اقتدى  
 مسافر بمقيم بعد خروج الوقت لا يصح **وبعكسه صح** فيها  
 اي ان اقتدى المقيم بالمسافر صح في الوقت وبعد اذا  
 اتفق الغرضان وان سلم المسافر تيمم المقيم صلاة ثم قيل  
 يقرا المقيم في هاتين الركعتين لانه كما لم يسبوق والاصح  
 انه لا يقرأ ويستحب الا ما اذا سلم ان يقول لهم انتموا  
 صلاةكم فانما قوم شغف **ويبطل الوطن الاصيلي** ولموا  
 تكون الوطن بالاصل او بالتوالي **بمثله** اي بالوطن الاصيلي  
 حتي لو انتقل من وطنه الاصيلي فوطن يبلد آخر باهله  
 وعياله ثم سافر فدخل وطنه الاول قصر **السفر** اي لا  
 يبطل الوطن الاصيلي بالسفر حتي لو سافر من وطنه الى  
 ثم رجع ودخل وطنه الاصيلي يصير مقاما وان لم يولد بها  
**ويبطل وطن الإقامة بمثله** حتي لو سافر من مكي ونوي الإقامة  
 في المدينة ثم سافر منها فنوي الإقامة في الكوفة ثم رجع  
 من الكوفة الى المدينة ودخلها لم يصير مقاما الا بنية  
 جديدة **والسفر** اي يبطل وطن الإقامة به حتي لو سافر

صلي  
 مه  
 مه

فر



مكى من مكة فنوى الإقامة خمسة عشر يوماً في المدينة ثم سافر  
 منها بطل نية الإقامة به حتى لو دخل المدينة لم يصير مقوماً  
 للمدينة جديدة **والأصل** أي يبطل وطن الإقامة به حتى لو  
 سافر مكى من مكة فنوى الإقامة في المدينة ثم رجع من المدينة  
 ودخل مكة ثم سافر منها ثانية ودخل المدينة لم يصير مقوماً إلا  
 بنيتها جديدة **وقاية السفر والحضر تعني كعتين وأربعين**  
 وقية لغو نشر مرتبة الأول بالاول والثاني بالثاني قول الشافعي  
 له رخصته في فائتة السفر أيضاً **والاعتبار فيه** أي في كل واحد من  
 السفر والإقامة وكذا في الحيف والطهر والبلوغ والرسالة **آخر**  
**الوقت** إذا بعد التحريم وقول زفر ما يمكن أن يصلي فيه وكعتين  
 قصر فإن بقى أقل منه أتم عتده والحيف والطهر وأخواتها على هذا  
 وقال الشافعي يعتبر أول الوقت **والمعاصي** أي المشافير لطلب  
 الزنا أو قطع الطريق **كغيره** وقال الشافعي لا رخصة للمعاصي  
**وتعتبر نية الإقامة والسفر من أصل دون التبع**  
 إقامة الأصل يوجب إقامة التبع حتى لو نوى المولى الإقامة ولم  
 يعلم العبد حتى قصر أياً ما علم ففرضي تكلف العتق **كالمرأة** أي  
 التبع مثل المرأة فإنما يتبع للزوج **والعبد** فإنه يتبع للمولى  
**والجند** فإنه يتبع للامير **باب الجمعة** هي مشقة  
 من الاجتماع وهي يسكنون الميم في استعمالها مل اللسان والقرآن  
 يقرآن بصوت الميم والمناسبة بين البابين أن في كل منهما سقوط  
 سطر الصلاة وإنما حذف المضاف في الجمعة والعيد من البين

أحكام الصلاة وأحكام رمي فريضة أعلم أن لوجوبها شرائط  
 وهي في المصلي كما سيأتي وزيادتها شرائط وهي في غير المصلي  
 والوقت بين شرائط الوجوب وشرائط الأداء أما تنقضي الأول  
 يصح الأداء أو لا تنقضي الثاني لا يصح فإذا انقضى شرائط الأداء  
 فقال **شرط أدائها المصير** فلم يجز في القرية خلافاً للشافعي **ومو**  
**كل موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام ويقيم الحدود** وهذا  
 عند الجيوش وهو الصحيح وفي رواية عنه المصير الجامع كل  
 موضع أهلها كبير بحيث لو اجتمعوا في أكبر مساجد بهم لم يسعهم  
**أو مصلاه** عطف على قوله المصير أي يؤدي الجمعة فيها مطلقاً  
 سواء كان بينهما مزارع أو لا لأنه يكون في قنائه وقتاً ملحقاً  
 به وقد روي محمد بن محمد بن علقمة وأبو يوسف يميل أو ميلين  
 وقيل إنما يجوز في قنائه المصير إذا لم يكن بينهما مزارع فعلى هذا  
 لا يجوز إقامة الجمعة بجوار في الجبالة وقد وقعت هذه المسئلة  
 مرة وافتى بعض المفتين بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب  
 فإن أحداً من المفتين لم يقل بعدم جواز صلاة العيد في الجبالة  
 بجوار في المصير المتقدمين ولا من المتأخرين وكما أن المصير قنائه  
 شرط جوار الجمعة فهو شرط جوار صلاة العيد كذلك في المفتي  
**ومني مصر** فجوز إقامة الجمعة فيها عتدها خلافاً لمحمد بن أبي  
 وأما يجوز عتدها الجمعة بمكة إذا كان ثمة أمير مكة أو أمير  
 الحجاز أو الخليفة أما أمير الموسم فليس له إقامة الجمعة **وعرفا**  
 أي عرفات غير مصر **وتؤدي** الجمعة في مصر في مواضع مطلقاً



سواء كان بينهما نهر كبير أو لا قال شمس الجمعة السخبي اختلفت  
 الروايات في اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين فالصحيح  
 من قولنا ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله انه يجوز اقامة الجمعة في  
 مصر واحد في موضعين واكثر من ذلك خلافا للشافعي وعنه  
 ابي يوسف انه يجوز في موضعين لا غير عنه انه لا يجوز في  
 مصر في موضعين الا ان يكون نهر كبير فاصلا وهو ما يجري فيه  
 السفن فحينئذ يكون كل جانب كمصر ثم في كل موضع وقوع  
 الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصر وغيره واقام  
 اهل الجمعة ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة اربع ركعات ويؤدوا  
 بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عمدة فرض  
 الوقت بمقتضى شرط ادايتها **السلطان او نائبه** مطلقا  
 سواء كان قلة السلطنة من الخليفة او كان متعلبا منشورا  
 له وقال الشافعي رحمه الله السلطان والنائب ليسا بشرط ايتها  
 وشرطا ادايتها **وقت الظهر** قبل مجز وجه اي لو خرج الوقت  
 وهو فيها قبل ما تعدد التمسيد يستقبل الظهر تعا خلافا  
 لما كان والشافعي فان عنده اتمها اربعاً وعند مالك يضي على  
 الجمعة وشرطا ادايتها **الخطبة قبلها** حتى لو صلوا بلا خطبة  
 او خطب قبل الوقت لم يجز **وسن خطبتان جلستة** بينهما  
 وقال الشافعي لا بد من خطبتين بينهما جلستة ومقدارها ان  
 يستقر كل عضو منه في موضعه ويحمد في الاولى ويتشهد  
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعط الناس في الثانية كذلك

للامانة يدعو مكا الوعظ كذا جرى التوارث **بطمان قايما**  
 اي بخطب قايما على الطهارة وعند الشافعي وابو يوسف يجوز  
 بدون الطهارة وعند الشافعي لا يجوز الا قايما ايضا **وكفت**  
**تحميدة او تهليله او تسبيحه** اي لو اقتصر على الحمد او  
 سبحان الله او لا اله الا الله جاز وقيل لا يجوز الا اذا كان كلاما  
 بسمي خطبة عادة وقيل اقله قدر التمسيد **وشرطا ادايتها**  
**الجماعة مطلقا** سواء كانت احرارا او عبيدا ومسافرين  
 او مقيمين **وهم ثلاثة** اي ادي الجماعة ثلاثة سوى الامام  
 وقال الشافعي اربعون رجلا احرارا مقيمين سواء وعن  
 ابي يوسف ادناه اثنتان سواء ولم يصح قول ابي يوسف  
 كذا في بعض الحواشي **فان نفوا قبل مجوده بطلت**  
 فاستأنف الظهر فاما ان نفوا بعد ما كبر على الجمعة وان  
 نفوا بعد ما سجد على الجمعة عندهم وقالوا استقبل  
 الظهر اذا نفوا قبل ان يعقد قدر التمسيد **وشرطا ادايتها**  
**المدن العام** وهو ان يفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس  
 بالدخول فيه حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واعلقوا الابواب  
 وجمعوا لم يجز وكذا السلطان اذا اراد ان يصلي الجمعة بعسكره  
 في داره او الجامع فان فتح بابها واذن للناس اذا غاب ما جازت  
 ولا الا ولما فرغ من شروط المد الشريع في شروط الوجوب حيث قال  
**وشرطا وجوبها الإقامة** فلا يجز على المنافر **والزكوة**  
 فلا تجز على المرأة **والصحة** فلا تجز على المريض **والحرية** فلا تجز



علي العبد وسلامة العبدان فلا تجب على المأمور مطلقا سواء كان له  
 قايلا ولا وعندهما اذا اوجده قايلا يلزمه وانما قال سلامة الجنبين  
 واراد به الواحد المناسب بقوله **والرجلين** فلا تجب على المقعد  
 ومن لا جمعة عليه كالمسافر والمريض والعبدان **اذا اهاجأ**  
**عن فرض الوقت** وهو الظهور وهو فرض الوقت لانه المصل  
 وفرض الوقت على الكافة وان كان سبق الكلام يقتضي تفسير  
 لصلاة الجمعة لانه بيان اذا الواجب الذي وجب في هذا الوقت  
 التام مقام فرض الوقت في صحته وفي صيرورته واجبا بعد  
 حضوره ولم يكن واجبا قبله وهو صلاة الجمعة والمصل  
 ان الظاهر يؤدي بالجمعة ويقام صلاة بما مقامه كما في الموعود  
 وله فرق بينهما بعد حضورهما وقال في فرض الوقت صلاة  
 الجمعة **والمسافر والعبد والمريض ان يومه فيها** وقال  
 زفر لا يجوز **وتنقذ الجمعة بهم** حتى لو كان خلفه مسافر  
 وعبد ومريض فمسافعه خلا للشافعي كما مر **من اعذر**  
**له لو صلى الظهر قبلها** اي قبل صلاة الجمعة **كره** وجاز في قول  
 زفر لا يجوز **بان سعى اليها بطل** اي ان ادى الظهر ثم سعى  
 الي الجمعة بطل الظهر المودى مطلقا سواء كان ادرك المأمور  
 فيها او لا وسواء كان معذورا كالمسافر والعبد والمريض وغيرهم  
 او لا وقال ان لم يدرك المأمور لم يبطل وقال زفر لم يبطل ظهر الموعود  
 فان خرج من بيته ولم يأت المأمور فرغ منه لا يبطل اجماعا وان خرج  
 من بيته ولم يأت فيها فقبل ان يصلي اليها فرغ منها بطل عند

ويلزم إعادة الظهر  
 بعد فراغ الامام عن  
 الجمعة

في حنيئة خلا فالحق وان خرج لم يفسد الجمعة لا يبطل اجماعا  
**وكره للمعدور والمسجون اذا اظهر جماعة في المص**  
 مطلقا سواء كان قبل فراغ المأمور او بعده لانها تقضي الى  
 تقليل جماعة الجمعة بخلاف القرية فان ليس فيها جماعة **وقا**  
**ادركها في التمشيد او سجود السهو** **ام جمعة** وقال محمد  
 وزفر والشافعي ان ادركها بان ادركها بعد ما رفع رأسه  
 من الركوع في الركعة الثانية يصلي اربعاً ان لم يركع ظهر  
 محض على قول الشافعي حتى قالوا لو ترك القعدة على اسر الثانية  
 لم يضر وعلى قول محمد جمعة من وجه ظهر من وجه كذا في النهاية  
 وهذا هو الجواب عما قيل على قول محمد انه ان كان ظهراً فكيف  
 يثبت على حرمة الجمعة وان كان جمعة فاني يكون اربعاً وعنده  
 محمد في روية يقعد على راس الركعتين وتقرأ في الركعتين  
 نظراً الى انه جمعة **واذا خرج المأمور من الحجة فلا صلاة**  
**والكلام** مطلقا سواء خطب أو لم يخطب وقال الشافعي ياتي  
 بالسنة وتحيية المسجد ويرد المسلم وقال لا بأس بالكلام اذا  
 خرج المأمور قبل ان يخطب واذا فرغ قبل ان يشتغل بالصلاة  
**ويجب السعي** على من عليه الجمعة اليها **وترك البيع** **بل اذا**  
**المؤول** قال الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر  
 هذا بعد خروج المأمور وقال الحسن المعتبر اذا ان على المنارة  
 والاصح ان كل اذان قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول اذان  
 بعد الزوال مطلقا سواء كان على المنبر او على المنارة والمراد به



المكان المرتفع فان جلس الخطيب على المنبر اذ بين يديه  
 واقف بعد تمام الخطبة ثم لا يجب عليه ان كان في خارج  
 الرضخ في موضع لو خرج واحد من اهل المصير بتنة  
 السفر يباح له القضا اذا انتهى الى ذلك الموضع في  
 ظاهرها روايه وعن ابي خنيفة يجب على من يجي  
 خواجه الى خارج البلد وعن محمد بن سمع المدا ان  
 وعن ابي يوسف ان كان بينه وبين المصير سبع  
 بحه وعن محمد ان كان بينهما ثلاثة اميال يجب  
 ولا لا وهو قول مالك والرضخ ما حول المدينة مما  
 اعد لخواججا **باب صلاة العيدين والعيد**  
 مشتق من عيد اذا جمع وجوه اعياد والعتاس ان يكون  
 اعياد ان اليا منقلبة عن الواو الا انه جمع بالياء  
 ليكون فوقا بينه وبين جمع العوداي الخشب والمناسه  
 بينهما ان الجمعة عيد لقوله صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن  
 في كل شهر ربعة اعياد وخمسة **بج صلاة العيد على**  
**بج عليه الجمعة بشرط** اي بشرط لصلاة العيد  
 ما يشترط لصلاة الجمعة **سوي الخطبة** فانما ليست من  
 شرائط ثم صلاة العيد واجبة عند الجمهور هكذا روي  
 عن ابي خنيفة وذكر في الجامع الصغير عيدان اجتماعا  
 في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة واراد بالاول  
 صلاة العيد وبالثاني صلاة الجمعة وقال شمس الائمة

السرخي

السرخي الى طهرنا سنة ولكن في معالم الدين اخذها هي  
 وتركها ضلالة وقال ابو موسى انما فرض كفاية **وندى**  
 اي مشعب في عيد الفطر ان يطعم ويغتسل **وليس**  
**ويطيط ويكس حسن ثيابه ويؤدي صدقة الفطر**  
 قبل التوجه الى المصلي ثم ان يتوجه الى المصلي حال  
 كونه **غير مكبر** حيرا في طريقه وقال يكره ان ياتي الاصحى  
 وقيل الخلاف في اصل التكبير فحين لا يكره وعندهما  
 يكره وروي الطحاوي عن ابي خنيفة انه يكره في طريق  
 المصلي في عيد الفطر حيرا او لموقوفها كذا في النهاية  
 والخروج الى الحياة سنة وقال بعضهم ليس بسنة  
**وغير منقل قبل** اي يكره التسفل قبل صلاة العيد  
 مطلقا اي في حق الامام والقوم وفي المصلي وغيره  
 عند الجمهور وقيل غير مكروه وقال الشافعي يكره في  
 حق الامام ولا يكره في حق القوم وقيل في المصلي يكره وا  
 على الكراهة في الحياة وغيرها **وقتها من حين ارتفاع**  
**الشمس بعد خروج الوقت** هذا الكراهة الى وقت زوالها  
**وتعبد ركعتين** حال كونه **متديا** اي قايلا سبحان الله  
 الى آخر قيل تكبيرات الرواية **ومع ثلاث تكبيرات في كل**  
**ركعة** اي كل واحد من الركعتين **ويوالي بين الركعتين**  
 بيانه انه يكره لاقتراح ثم يستغفر ثم يكره ثلاثا في كل  
 مرة يرفع يديه ولا يصنعها وعن ابي يوسف لا يرفع

ك

الجمهور



في شيء منها ثم يقول الفاتحة والسورة ثم يكبر للركوع فإذا  
 قام إلى الثانية يقرأ الفاتحة والسورة أو لم يكبر إلى الثانية  
 ثم يكبر للركوع وهو قول بن مسعود وقال علي أربع في  
 كل ركعة في الفطر وفي الأضحية واحدة في كل ركعة وبدأ  
 بالقرآن فيها وقال بن عباس خمس في كل ركعة وبدأ بالتكبير  
 فيها وعنه خمس في الأولى وأربع في الثانية وأخذ الشافعي  
 يقول بن عباس فصارت للصلوات والروايد عنده في  
 عشر في رواية وفي رواية خمسة عشر وفي رواية ستة  
 ثم يسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات  
 وقال الشافعي يقول بين كل تكبيرتين سبحان لله  
 والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ويرفع يديه في  
 الروايد ويخطب الخطيب بعد هذا خطبتين هذا السأ  
 الم فضيلة حتى لو قدمت على الصلاة جاز ولا تعاد الخطبة  
 يعلم الناس فيها أحكام صدقة الفطر ولم تقض أن قال  
 مع الإمام أبي بانه صلى الإمام العيد وفات من شخص فانما  
 لا تقضي وقال الشافعي مرقاة صلاة العيد يصلي وحده كذا  
 في النهاية أما لو فات من الإمام أيضا فاما تؤدى في اليوم  
 الثاني وتؤخر بعد إلى الغدا أي بان غم عليهم الملال فتلا  
 وتحمد عند الإمام به بعد الزوال صلى عيد الفطر من الغد  
 فقط أي وإن حدث عذر منع من الصلاة في اليوم الثاني  
 لم يصليها بعده أو تقول انما قيد به احتراز عن الأضحية

لأننا

لأننا نصلي بعد غدا أيضا وهي أي الأحكام عيد الفطر  
 أحكام الأضحية لكن هنا يؤخر لكل عينا على سبيل  
 الاحتياط حتى لو لم يؤخر لم يكره وبه قال بعض المشايخ  
 وهو المختار وقد نص عليه في الحاشية ولكن هنا يكبر في  
 الطريق جهرا ثم يقطع كما انتهى إلى الجبانية في رواية  
 وهي رواية المبسوط وشرح الطحاوي وفي رواية حتى  
 يشرع الإمام فيها ولكن هنا يعلم الأضحية وتكبير الأضحية  
 في الخطبة وتؤخر صلاة الأضحية بعد ذلك إلى ثلاث أيام  
 ولا نصلي بعد ذلك فلو أخر بلا عذر أسأ والتعريف أي  
 بتسمية الناس بأهل عرفه يوم عرفة ليس بشيء وهو نكر  
 في موضع سياق النفي فيشمل جميع أوصاف العباد من  
 العزف والواجب والسنه والمستحب وخوف وقيل يشتمل  
 ذلك من بعد جرة عرفة وهو التماسع نردى المحجة إلى نما  
 صلوات مرة واحدة الله أكبر إلى آخره وقال الشافعي  
 يقول الله أكبر ثلاث مرات أو خمس مرات أو سبع مرات ولا  
 يراد عليه واجب وأختلف الصحابة رضي الله عنهم في مبدأه  
 فقال شيان الصحابة رضي الله عنهم كان بن عباس وابن عمر  
 يبدأ بعد صلاة الظهر من أول أيام النحر وبه أخذ الشافعي  
 وقال كبارهم كبر وعلى وابن مسعود يبدأ بعد صلاة الفجر  
 من يوم عرفة ولمؤمده هنا وأختلفوا في تحتمه فقال بن  
 مسعود يقطع بعد صلاة العصر من يوم النحر وهي مكان صلوا

يق

ن

ت



وثله اخذ الامام ابو حنيفة ابتداء وانما قال على يقين بعد  
 صلاة العصر من آخر ايام التشريق وهي صلاة وبه اخذ الامامان  
 ابتداء وانما كذا في شرح النظم **بشرط** متعلق بقوله شراي  
 سن التكبير بشرط **اقامة ومصر مكتوبة وجماعة مستحجة**  
 وهي جماعات الرجال فيجب على الرجال المقيمين في الأمصار  
 عقبت المكتوبات بالجماعة فلا يجزى على القوي والمنفرد  
 والمساقر وان صلى جماعة والمرأة وان صلت بجماعة وقال  
 هو على كل من صلى المكتوبة ولو قرويا أو مسافرا أو متودا  
 أو امرأة **وبالوقفة** بالرجل المقيم **يجب التكبير على المرأة**  
**والمسافر باب صلاة الكسوف** يقال كسفت  
 الشمس اذا ذهب ضوؤها واسودت **يصل ركعتين كالنفل**  
 أي بلا اذان واقامة وبركوع واحد في الركعة الواحدة وقال  
 الشافعي بركوعين **أما الجمعة** بالقوم للكسوف **بلا جهر**  
**وخطبة** وقال ابو يوسف جهر وهو سنة وقيل واجبة وتقرأ  
 فيها ما أحب ثم لا يفضل ان يطول القراءة فيها ثم يدعو الامام  
 بعد الصلوة **سبحي بحملى** **سبحوا** الدعاء بعد الصلاة سنة **وال**  
 أي وان لم يحضر امام الجمعة معهم **صلوا** **فرادي** ركعتين أو أربعين  
**كالخسوف** أي كما يصلي في خسوف القمر فادي وان كان معهم  
 امام وقال الشافعي اذا خسف القمر صلى الامام بالناس في المسجد  
 ركعتين وركع في كل ركعة ركوعين وجهر وقال في المبسوط الصلاة  
 في خسوف الشمس وكذا في الظلم والريح والفرع أي

الخوف **باب صلاة الاستسقاء** وهو طلب السقي  
 والمناسبة بين الملبين والباب السابق ان صلاة الكسوف  
 ولا تستسقا تودي بالجمع العظيم كصلاة العيدين لان للا  
 حالتين حالة السرور وحالة الحزن فلما وقع من بيان العباد  
 في حالة السرور شرع في بيانها حالة الحزن **له صلاة الجاهلية**  
 ولا بخطبة **وله دعاء واستغفار** عند أبي حنيفة وهو رواية  
 عن أبي يوسف قال لمحمد وهو رواية عن أبي يوسف يصلي  
 ركعتين جماعة بلا اذان واقامة ويجهر بالقراءة ويخطب كصلاة  
 العيدين لانه ليس فيها تكبيرات **لا قلب ردا** مطلقا سواء  
 كان اماما أو متقدرا وقالوا الشافعي يقلب الامام ردا  
 دون القوم وقال مالك يقلب الامام اذا مضى صدر الخطبة  
 وكذا القوم وصيغة ان كان مرتعا بان كان مضمضة وهو  
 كسما جعل اعلاه اسفله وان كان مذورا أي جبهة جعل  
 الجانبا من على اليسر واليسر على اليمين **ولا حضور**  
**دمي** وقال مالك ان خرجوا لم ينعوا **وانما يخرجون** لا  
 تامة **ايام باب صلاة الخوف** والمناسبة  
 بينهما طاهرة باعتبار دليل الثاني هي مشروعة في زماننا  
 خلافا لابي يوسف **ان اشتد الخوف** قال صاحب النهاية  
 اشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا حيث جعل  
 في التحفة سبب جواز صلاة الخوف بنفسه قرب العدو وغيره  
 ذكر الخلاف ومن عذر ذكر الاستداد وكذا في المبسوط والمحيط



الى هذا كلامه والمنقول من التهمة يقتضي ان يكون الخوف  
 ليس بشرط ايضا وفي مبسوط فخر الاسلام والمراد بالخوف  
 عند البعض حصرة العدو ولا حقيقة الخوف فظهر من قولهم  
 وقوله ان اشتد الخوف صلوا اركبانا ان لفظ اشتد ليس  
 في محله انتهى **من عدا او سيع وقف** من الوقف لا من الوقوف  
**المأمور طائفة** بازاء العدو **ووصل طائفة ركعة** و  
 لو كان **ميسرا** او كان في الفجر **وركعتين** في الرباعي  
 لو كان **مقبلا** **ومضت** **هذه** الطائفة التي صلت مع  
 المأمور الى العدو **وجأت** تلك الطائفة التي لم تصل  
**فصلي** المأمور بهم اي بالطائفة الثانية **ما بقي** اي ركعة  
 لو كانت ثنائية او ركعتين لو كان المأمور مقبلا والصلوة  
 رباعية **وسلم** المأمور خلافا للشافعي **ودعوا** اي الطائفة  
 الثانية **اليهم** اي الى العدو **وجأت** الطائفة الاولى  
**وامتوا** ما بقي وهو ركعة ان كانت ثنائية او ركعتين ان  
 كانت رباعية **بلا قرأة** لا هم لاحقون **وسلم** اي الطائفة  
 الاولى **وتغنوا** ثم جأت الطائفة الاخرى وهي الطائفة  
 الثانية **وامتوا** ما بقي منها وهو ركعة ان كانت ثنائية او  
 ركعتين ان كانت رباعية **بقراءة** لا مسبقون وقال مالك  
 يصلي بالطائفة الاولى ركعة وينتظر اي يستمر المأمور قاعدا  
 بعد ما رفع راسه من السجود وينتظرهم الى مجيئهم فيصلون بهم  
 الركعة الاخرى ثم ينتظر المأمور لتصل الطائفة الاولى الركعة

سار  
 مقبلا

الثانية

الثانية وسلم وتذهب الى العدو وجأت الطائفة الثانية  
 فيصلون بهم الركعة الثانية ثم يسلم ويقومون لقضاء الركعة  
 الاولى وبه اخذ الشافعي انه لا يسلم المأمور حتى يقضي  
 الطائفة الثانية الركعة الاولى ثم يسلم ويسلمون **وصل**  
**المأمور في المغرب** **بالاولى** اي بالطائفة الاولى **بركعتين**  
**وبالثانية ركعة** وبالعكس ففسد صلاة كل من الفريقين  
**ومن قاتل** من الطائفتين قبل اتمام صلاة **بطلت** صلاة خلافا  
 للشافعي وما لك **وان اشتد الخوف** في الابتداء ومعناه ههنا  
 ان لا يدعهم العدو بان يصلوا نازلين بل يلجؤون بهم بالمخارج انتهى  
**صلوا** اركبانا فرادي **بالايماء** الى اي جهة **قدروا** وعرض محمد  
 انهم يصلون بجماعة وهو غير صحيح لعدم الاتحاد بالمكان **ولم تجز**  
 صلاة الخوف **بلا حضور** **عدو** اي بطريق الحقيقة ومقابلتهم  
 فاما اذا كان ببعد منهم فظنوا عدوا كان راوا سوادا او غبارا  
 فصلا صلاة الخوف ثم ظهرا له سوادهم يجوز ان ظهر ذلك  
 لا يجوز صلاتهم **باب الجنازة** لما ذكر صلاة الخوف اعقبتها  
 بالجنازة وان الخوف قد يقضي اليه ولو جمع جنازة والعامة  
 يقولون بالفتح والمعنى الميت على السرير واذ لم يكن عليه الميت  
 فهو سرير ونعش كذا عن الجوهري وقال ابن الاعراب الجنازة بالكسر  
 السرير والفتح الميت وقيل هما القبان وعمر الاصمعي لا يقال بالفتح  
 واما سمي جنازة لانها مجموع مهياة من جنس الشيء فهو يجوز  
 اذا جمع **ولي المحضر القبلة** اي بمهية اي وجه الذي قرب



من الموت الى القبلة على شقه الايمن **ولقن المحتضر الشهادة**  
 وهي ان يقول استشهد ان لا اله الا الله واستشهد ان محمدا عبده ورسوله  
 والتلقين واجب على اخوانه وخلائه وقال الشافعي يلقن بعد الموت  
**فان مات المحتضر شهد لحياه وعفى عنياه ووضع الميت عند**  
 الغسل **على سبعة بحر** ونراصفه مصدر محذوف وهو تجار  
 والتجائر والجار التطيب قوله بحري يدار المحر حواله ثلاثا او  
 خمسا او سبعا **وسفر عورة** الغليظة في ظاهر الرواية وفي التواتر  
 يستمر من الشرة الى الركبة **وجرد ووضي** بلا مضمضة **واستنشأ**  
 خلا الشافعي **وضب عليه ما نقلني** تسدير وهو شجر النبق  
 والمراد ورقة او حرض **وللاي** وان لم يوجد التسدير والحرض  
**فالغراخ** اي لما المذي لا يحتلط به شيء **وعسل راسه وحينه**  
**بالخط** معا والخط خطي العراق وهو مثل الصابون هذا اذا  
 كان له شعر على راسه **وانطخ** وكيفية الغسل ان يضع الميت  
 على بياره **ويغسل حتى يصل الماء الى ما يدع تحت**  
 منه ثم اضطح على عينيه كذلك اي يغسل حتى يصل الماء الى ما يلي  
 تحت منه ثم اجلسه حال كونه **مسند** الله اي يجلسه العالم  
 ويسند الميت الى نفسه **ويسمع بطنه** مسمعا رقيقا حتى لم يبق  
 شيء يسيل منه فيملو وقت الكفائه **وما حرم من غسله** اي ذلك  
 الموضع ولم يؤد غسله **ونشف** الماء الذي على يدين الميت بعد  
 الغسل **بنوب** كما في حال الحياه ثلثا تبسل كفائه **وجعل الخيط**  
 وهو عطر مكررا شاطيئة تخلط لتطيب الموتى خاصة **على راسه**

**والحينة** وجعل الكافور على مساجده جمع مسجد بالفتح وهو  
 جملته وانقذ ونيلاه وركبناه وقدماه **ولا يشرح شعره ولا**  
**الحينة** خلا للشافعي **ولا يقص ظفروه وشعره** مطلقا وقال الشافعي  
 يقص شاربه ويقلم اطفاره وينال شعرة الذي حقه المواله **وكفنه**  
**شبه** اي كفى الرجل من جهة السنة **ازار** وهو من القرب الى القدر  
**ومقيص** خلا للشافعي فيه وهو من اصل العنق بلا جيب وخرص  
 وكمين **ولعاقه** وهي مثل الارار في الطول **وكفنه كفاية ازار**  
**ولعاقه** وضروعة ما يوجد ولف من بياره ثم من بيمينه وكفنه  
 ان يبسط اللعاقه ثم يبسط عليها الارار ثم يوضع الميت عليه ثم  
 يعمق ثم يعطى الارار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم  
 للارار عليه ثم اللعاقه كذلك **وعقد الكفن ان خيف انتشاره**  
 صونا عن الكشف **وكفنه** اي المرة **سنة** ادراع وهو مقيص  
 المراه وعند الشافعي لا ادراع في الاكفان **وازار وخمار** وهو  
 المقنعة **ولعاقه** وخرقة تربط بها فوق ثيابها وكفنها  
 كفاية ازار ولعاقه وخمار وتلبس المرأة الدرع او لا ثم يحول  
 شعرها صغير بين الصغير يسج الشعر وغيره عريضا على  
 صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق **تحت اللعاقه**  
**وتجرا** اي تعطر الاكفان او اي قبل ان يدبج فيها الميت  
**وترايان** ثمار الخمر ثلاثا او خمسا او سبعا الاكفان تجمع  
 كفن وهو اسم لهذه الثياب **انما قال** الاكفان اظرا الى  
 تعدد الثواب **فصل** في الصلوة على الميت **السلطان**



**احق بصلاته** ان حضر و ذكر محمد في كتاب الصلاة امام الحجي اولي  
 من امام الاعظم وعند الشافعي الولي مقدم عليه **وهي وصي**  
**كفاية** فتسقط باقامة البعض عن الباقيين **وسرطان** اي شرط  
 جواز الصلوة عليه **اسلم الميت** فلا يصلي على الكافر وطهارته  
 حتى لو صلى على ميت قبل ان يغسل تعاد الصلاة بعد الغسل  
**العاضي** ان حضر وفي بعض النسخ ان حضر لم يقف المثنى على انه  
 متعلق بالسلطان والعاضي اي ان حضر السلطان والعاضي اي  
 السلطان ثم العاضي ان لم يؤمر السلطان **ثم امام الحجي** ان حضر  
 وهو الذي يصلي الميت عقيبته في حياته **ثم الولي** ان حضر على ترتيب  
 العضات النبوة ثم النبوة ثم العمومة **وله** اي للولي ان ياد  
**لغيره** فان صلى غير الولي والسلطان اي من هو مؤخر عنهما  
 فان صلى العاضي او امام الحجي لا يعيد لانها مقدمة مان عليه  
 في الفتاوي والعتابية **اعاد الولي** ان شاء **ولم يصلي غير**  
**بعده** اي ان صلى الولي لم يجز لغيره ان يصلي بعد خلافا للشافعي  
 وفي الحواشي نقلوا عن الفتاوي العتابية انه اذا صلى العاضي  
 او امام الحجي لا يعيد الولي لانها مقدمة مان عليه فحينئذ يحتاج  
 المثنى الى التاويل **وان دفن بلا لاله** سواء كان قبل الغسل  
 او بعده **صلى على قبره** ما لم يتفلسف وعز الحنفية ومحمد  
 يصلي عليه ثلاثة ايام والصحيح ان هذا ليس بتقدير زمانه  
 يختلف باختلاف الزمان بردا وخرأ والمكان رجا ووصلا  
 وحال الميت سميئا وهذا لا يوجب فيه اكل الراي **وهي** اي الصلوة

اربع تكبيرات ثبنا اي مع ثبنا بعد التكبير الاول وقال الشافعي  
 بقرا الفاتحة عقيب الشا **وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم**  
**بعد التكبير الثانية** ودعا بعد التكبير **الثالثة** والدعا  
 اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وعائيتنا وصغيرنا وكبيرنا  
 وذكرنا واناسنا اللهم رحيمنا فاحية على الاسلام ومن  
 توفيقه منا فتوفه على ايمان **وسليم من بعد التكبير**  
**الرابعة** وليس بعد التكبير الرائعة دعا في طاهر المذهب  
 وقيل يقول اللهم ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
 وقنا برحمتك عذاب القبر وعذاب النار وعند الشافعي يسلم  
 تسليمة واحدة **فلو كبر** الإمام **حسنا** **يتبع** الإمام في الخامسة  
 خلافا للفرق وعز الحنفية يسلم حين اشتغل امامه بالخطا  
 وعنه انه ينتظر سلام الإمام ليستمعوه وهو المختار **ولا يستغفر**  
**لصبي** ويقول في صلاة جنازة الصبي كان الدعاء المعروف  
 هذا الدعاء وهو **اللهم اجله لنا** **فرط** اي اجرا متقدما  
**واجعله لنا فرط** واجرا **ودخر** اي خيرا باقيا **واجعل**  
**لنا شافعا مشفعا** اي مقبولا شفاعة **ويتمتع المنيق**  
**ليكبر مرة** اي لو سبق بتكبير او بتكبيرتين ينتظر حتى يكبر  
 للإمام فيكبر معه فاذا سلم قضى ما بقي قبل ان يرفع الجنازة  
 وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر **لان** كان حاضرا في حالة  
 الخيرية اي لو كان حاضرا فلم يكبر مع الإمام لا ينتظر تكبير الإمام  
 بل يكبر حين اراد اتفاقا **وتقوم** الإمام **للروح** اي لاجل الويل



**والمرأة جذا الصدر** وعن أبي حنيفة انه يقوم من الرجل  
 جذا راسه وفي المرأة جذا وسطها **ولم يصلوا** على الجذارة  
**ركبانا** وفي القياس يجوز **ولا في منبر** اي لا يصلي فيه علي  
 جنازة فانه مكروه وعند الشافعي لا يكره **وهي استعمل اي**  
 رفع صوته بالكاء عند الوادة سمي وغسل **وصلى عليه** **ولا**  
**لا اي وان لم يستعمل** اذ يرج في خرقة تكريما لبني آدم ولم يصلي  
 يصلي عليه **ولا يغسل في رواته** والمحار انه يغسل ولو خرج  
 اكثر الولد حيا ثم مات يصلي عليه **والا فلا** ولا يستعمل الى  
 البطن غير معتبر كذا في القنية **كسبي** **سبي مع احد ابوته**  
 اي لا يصلي عليه **الا ان يسلم احدهما ثم مات الصبي او يسلم**  
**لهما اي الصبي ثم مات او لم يسلم احدهما مع في هذه الصلوة**  
 يغسل ويكفن ويصلي عليه واولاد المسلمين اذا ماتوا في  
 صغرهم كانوا في الجنة والتوقف المروي عن ابي حنيفة مردود  
 على الراوي واما اولاد الكفار اذا ماتوا قبل ان يعقلوا فاما  
 محمد لا يعذب الله تعالى احدا بلا ذنب وقيل هم في الجنة طام  
 المسلمين وعن ابي حنيفة انه توقف فيهم **ويغسل ولي**  
**مسلم الكافر** ولا يصلي عليه واما يغسل غسل التوبة بحسب  
 بلا مراعاة سنة تكفين ووضوء **ويكفنه** اي يلفه في ثوب  
 بلا مراعاة سنة الكفن من العود والكافور علي المساجد  
 ونحو ذلك **ويدهنه** من غير مراعات السنة **ويؤخذ**  
**سريه** اي كيفية الحمل ان يؤخذ سري الميت وهو الجذارة

بمؤلفه

**بقوايمه المربع** بان يأخذ كل قايمة رجل وقال الشافعي السنة  
 ان يحمل رجلان يضع السابق مقدمهما علي اصل عنقه ويأخذ  
 قايمة بيده والثاني يضع مؤخرها علي اعلا صدره ويأخذ  
 قايمة بيده **ويجعل به اي بالسري** **بلا خيب** **ولا جلود قبل**  
**وضعه** عن اعناق الرجال علي الارض **ولا مشي قدما اي**  
 المشي خلفهما احب خلافا للشافعي **وضع مقدمهما علي عينيك**  
 وذلك يعني الميت ايضا ثم يضع مؤخرها علي عينيك ثم يضع  
**مقدمهما علي سيارك** وذلك سيار الميت ايضا ثم يضع مؤخرها  
 علي سيارك **وحجر القبر ويحده** وعادة اهل المدينة الشوق  
 لضعف اراضيهم فينهار الحد وهو قول الشافعي واستعمال الحجر  
 والحشب واتخاذ التابوت وان كان من حديد وكذا اختيار  
 الشوق في بخاري لتعذر الحديد والحديدان يحفر في جانب القبلة  
 من القبر حفره فيوضع فيها الميت والشوق ان يحفر حفره في وسط  
 القبر فيوضع فيها الميت ولا يرفع الصوت بالذكور ولا بقراءة القرآن  
 خلف الجذارة مخالفة لاهل الكتاب ولا بالتكبير ايضا **ويدخل**  
**من قبل القبلة** اي يوضع الجذارة في جانب القبلة من القبر ويحمل  
 منه الميت فيوضع في الحد وعند الشافعي يسلم اي يوضع الجنازة  
 في موضع القبر بحيث يكون راس الميت بارأى موضع قدميه  
 من القبر فقيسالة الواقف الي القبر من جهة راسه كذا في مسند  
 شيخ الاسلام وقفاوي قاضي خان **ويقولوا وضوءه** في الحد  
**بسم الله وعليه** **وسؤال الله** اي بسم الله وضوءه وعليه

نة



رسول الله صلى الله عليه وسلم **ويوجهه الى القبلة** اي يوضع في القبر على  
 جنبه الايمن مستقبل القبلة **وتحل العقدة** التي في الكفن **ويسوي**  
**اللين عليه والقصب** اي يجده ان غير معمولين قيل **لا يكره الاخر**  
 اي ليسوي الآخر **والخشب** وقال مشايخنا لا يكره الاخر  
 والخشب في بلدتنا الضعيف الرامي **ويسجي** اي يعطي بطون قبرها  
 اي قبله لا تبيح جعل اللين على الحد **لا قبره** اي لا يسجي قبره  
 الا اذا كان لضرورة دفع مطر او بها وجع على الداخلين في القبر  
 شامرا البعيد من دفن الا ان يدبر شيئا يقال بالقارسية  
 يشتهر **ولا يربح** القبر خلافا للشافعي **ولا يحضض** اي لا يعمل في  
 القبر بالحيض **ولا يخرج** الميت بعد الدفن **من القبر الا ان يكون**  
**لارض مقصودة** وارض صاحبها لارض اخر لجهه وكذا اذا كان  
 الكفن مقصوبا ولم يرض صاحبها ببدنه وترع ثوبه فانه شق  
 قبره ويترع ثوبه بلا اتفاق في الجامع الصغير للحاكم عبد الحميد اذا  
 دفن بغير كفن لا يلبس القبر اما لو تدكر الرجل انه نسي ثوبا او درهما  
 فيه يلبس ويرفع ذلك وكذا اذا كانت الارض لحدث بالشفعة  
 يلبس فان دفنوا ولم يلبسوا عليهم البراء حتى علموا انه لم يغسل  
 لكنهم سوا اللين لا يلبس ايضا كذا في الخلاصة **باب**  
**التسديد** والمناسية بينهما طاهر وهو فعل بمعنى مفعول  
 لانه مشهود له بالحجة بالنسبة او لان الملايكة يشهدون موته  
 الكرامة او بمعنى فاعل لانه حي عند الله حاضر **هو في الشق من**  
**قوله اهل الحرم** مطلقا اي بأي شيء قتلوه كحدية او غيرها

نحو الحرق والغرق **واهل البغي وقطاع الطريق** بأي شيء  
 قتلوه والواوات بمعنى او او من وجد في معركة والحال انه  
**بها اثر الجراحة** او خرج الدم من عينه او اذنه او من جوفه  
 سائلا وبه اثر الحرق او من قتله **مسلم ظم** او الحال انه لم يجز  
**به دية** اي لم يقع القتل موجبا للدية حتى لو قتل عدا فضا  
 اوليا وق على مال او قتل ابنه فهو شهيد وفي الوقاية الشهيد  
 هو مسلم طاهر بالغ قتل ظم ولم يجبه مال فعلى هذا لا يكون  
 ذات الجنب الحائض والنفساء والصبي شهيدا او اما شرط الجراحة  
 فمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لاميت واما قال ظم  
 لانه لو قتل حتى اجم او قصاص لا يكون شهيدا **افكفن الشهيد** ويجزى  
**عليه بلا غسل** وقال الشافعي لا يغسل عليه ايضا **ويدفن بدمه**  
 اي مع دمه **وثيا به الاما للدين** من جنس الكفن فيترع عنه كالقرو  
 والحشو والقلنسوة والخنف والسلاح **ويراد** حتى يتم الكفن  
**ويغفر** حتى يصير على سنة الكفن **ويغسل** ويغسل عليه **ان قتل**  
**جنبيا او صبيا** او حائضا او نفسا او مقتولا بالمثل خلافا لها  
 في هذه المسائل **او اريت** اي صار طعنا في الشهادة يقال ثوب  
 دثاي خلق **بان اكل او شرب او نام او نذاوي او مضى**  
**وقت صلاة كامل** وهو يعقل وذكره اشارة الى انه اذا زال  
 العقل في هذا الوقت لا يغسل وعمره ان عاين مكانه ثوبا  
 وليله لا يغسل **ونقل من المعركة** اي من المكان الذي خرج فيه  
**حيا** وهذا اذا اخل للداوي فان جرح برجله من بين الصنفين



كلاباؤه الحيوان فليس يرب **اواوصي** وعن محمد لا يكون أثرنا  
 وقيل هذا الاختلاف فيما اذا اوصي بامور الدنيا يغسل اتعاقا وقيل  
 اذا اوصي بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا اوصي  
 بامور الدنيا **او قتل** اي يغسل ان قتل في **المصر ولم يعلم انه**  
**قتل بجديده ظلم** الا اذا عرف انه قتل بجديده علما وعرف  
 قاتله فانه لم يغسل خلافا للشافعي ولما اذا علم انه قتل بجديده  
 ولكن لم يعلم قاتله يغسل لما ان الواجب هناك الدية والقسمه  
 على اهل المحلة هذا اذا وجد في المصر ما اذا وجد في مغارة  
 ليس بقرى بغير ان لا يجب فيه قسامه ولا دية فلا يغسل اذا وجد  
 به اثر القتل كذا في شرح السيد للهداية **او قتل بجدا وقصا**  
**او تعزيرا لبغي وقطع طريق** اي لا يغسل من قتل لبغي او قطع  
 طريقا ولا يصلي عليه وقال الشافعي يغسل ويصلي عليه وانما  
 لا يصلي عليه لبغي اذا اقتلوا في الحرب فاما اذا اقتلوا بعد  
 الحرب او زارها يصلي عليه وكذلك فاطم الطوسي انما يصلي عليه  
 اذا قتل في حاله الحرب فاما اذا اخذهم الامام ثم قتلهم صلى عليهم  
 وكذا اذا قتل بعد الحرب ومشاخنا جعلوا المقتولين بحكم العصية  
 ولما الدوروا ربي والكلاباري حكم اهل البغي في حق هذه الاحكام  
 وكذلك حكم الواقفين الناطقون اليهم اذا اصابتهم حجرة او سكين وما  
 في تلك الحالة لانهم يعينونهم بالصياح ولو اصابهم في تلك الحالة  
 وما تواتر بعد تفرقهم يصلي عليهم وحكي عن علي بن ابي الحسن انه سئل  
 عن قتل بالحجارة حكم العصبية فاجاب بانه يصلي على اهل

بين

كلاباؤه ولا يصلي على اهل دروازه لان في عمدة السلطان كان من  
 اهل دروازه وكان يامر اهل كلاباؤه بالحاربة معهم فكانوا يطلبون  
 فيصلي عليهم وقال ابو يوسف لا يصلي على كل من قتل على متاع  
 ياخذ المكاربون في المصر بالسلاح ومن قتل نفسه خطيا  
 بان ناول رجلا من العدو وليضره فاحطافا صاب بنفسه فاما  
 فانه يغسل ويصلي عليه وهذا بلا خلاف واما من تعذر قتل  
 نفسه بجديده هل يصلي عليه اختلف فيه قيل لا يصلي وقيل  
 يصلي عليه وتقبل بوجه ان تائب في ذلك الوقت كذا في المعنى  
 ولما قرع من الصلاة خارج الكعبة شرع في الصلوة فيها فقال  
**باب الصلاة في الكعبة مع فرض وتغل في ما**  
**في جوف الكعبة خلافا للشافعي** فانه لما كان في العرض وقومها  
 اي مع الصلوة على سطح الكعبة مطلقا سواء كان بين يديه شرفة  
 او لا وقال الشافعي لا يصح الا ان يكون بين يديه شرفة كذا في  
 طولا وغلطا اصبح عرضا **ومن جعل ظهره الى ظهر امامه**  
**في** اي ان صلوا جماعة في الكعبة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر  
 امامه جازا لم يعتقدا امامه مخطيا بخلاف ما لو تحروا في  
 ليلة مظلمة واقفوا بامام لا يصح صلاة من علم انه مخالف لا اماما  
 في الجهة لان عنده ان امامه غير مستقبل الى القبلة ومن  
 جعل ظهره الى وجهه اي وجه الامام لا اقتدا به وفي  
 ميسر شيخ الاسلام يصح **وان حلقوا حولها** اي ان يصلي  
 اماما في المسجد الحرام فخلق الناس حول الكعبة واقفوا به



مع المقدار من **هو اقرب الى ما من امامه ان يكن** المقتردي  
 في جانب اي جانب امام هذا الاحتراز عن مكان اقرب الى الكعبة  
 من الامام وهو في جانب الامام حيث لم يجز لوجود التقدير على الامام  
**كتاب الزكاة** قرن الزكاة بالصلوة تأسيًا بما ذكره الله في آي التوا  
 وما جاء في السنة كقوله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس الحديث  
 فعدوا للصلوة لانها تجب على جميع البالغين العاقلين بخلاف الزكاة  
 وهي طهارة لغة والقدر المخرج من النصاب الحولي الى الفقير شرعا وقيل  
 هي اتياء **وشروط وجوبها** اي يتوهمها في الذمة **العقل** في يوم  
 كائن في سنة فلا تجب على الصبي وقال الشافعي تجب على الصبي المجنون  
 وانما قلنا في يوم كائن في سنة يدخل المجنون الذي افاق يوما في سنة  
 في الصحيح وهو احتراز عن رواية عن ابي يوسف انه يعتبر افاقة اكثر  
 الحول هذا في المجنون العارضي بان جبر بعد البلوغ اما في المصلي بان  
 بلغ مجنونا فعند ابي حنيفة يعتبر ابتداء الحول من وقت افاقة  
 بمنزلة الصبي اذا بلغ **وللمعلم** فلا تجب على الكافر **والحرية** فلا  
 تجب على العبد مطلقا قنا كان او مذبذبا او مهابتا **وملك النصاب**  
 وهي ما يتاد بهم شرعي **حولي** اي حال عليه الحول **فارع غرا الذي**  
 اي لو كان عليه دين يحيط بماله وله مطالب من العباد منع عن ايجاب  
 الزكاة كدبر استهلاكه ممد ولو موطلا وعشره خراج ونفقة قريب  
 وزوجه قضى بها وكذا دبر الزكاة بعد الوجب كان له مطالب من  
 حمة العباد كذا في الجواز وقال الشافعي لا يمنع وان كان ماله اكثر  
 من دينه زكي الفاضل اذا بلغ نصابا **وعز حجة الاصلية** اي حجة

السكنى

السكنى واللباس والركوب والاستعمال والى استخدام فلا تجب  
 في دار السكنى وثياب لبدن واثاث المنزل ودوا للركوب  
 وعبيد الخدمة وسلاح استعمال وكتب العلم هذا القيد مخ  
 عن قوله فارغ عن الدين لان مال المديون ليس بغا مثل  
 بل هي مستحقة لحاجة المصلحة وهو دفع المطالبات والملازمة  
 والحسين في الدنيا والمواحدة في العقبى **تأم** اي نصاب  
**تأم ولو تقدير** بان كان معد اللجأة بغير ثبوتها كالخبر  
 او ثبتها عند حدوث الملك لا خيارا كالعرضة والحوادث  
 المستثناة والموهوبة او معد الاسامة كالحبوات السا  
**وشروط صحة اداها** **بانه مقارنه كالأداء** **اوله** **وما**  
**وجب** **وشروط اداها** **تصدق بملك** اي من تصدق بجميع  
 ماله ولا يوي الزكاة سقط فرضها استحسانا والقياس  
 ان لا يجزئه وانما قيد بملك لانه لو تصدق ببعض النصاب  
 لا يسقط عند ابي يوسف وعند محمد يسقط زكاة ما تصدق  
 ثم يجزى على الفور عند البعض حتى ياتم بالتأخير ورد شهادة  
 وقيل على التراخي **باب صدقة السوايم** ذكر السائمة  
 اشار الى ان المعنى من الابل وغيره ليس بنصاب لان المعنى  
 ليس بسائمة عابدا **هي التي تكتفي بالوعى** اي في المرعى  
**في الكلالسة** وهو ما فوق النصف هذا القيد يشير الى  
 انه لو رعى اقل السنة لا يجب وفي زكاة الابل **جب في ثمن**  
**وعشرين** **ابلايت محاض** وهي التي استكملت سنة

عنه



ودخلت في الثانية وانما سميت بذلك انما صار ذلك ذات محض  
 باخر وهو وجع الولادة وانما قيد بذلك من صفات الواجب  
 المبل للثبوت حتى لا يجوز فيها سوى للثبات ولا يجوز الدخول  
 الربط بين القيمة كذا في تحفة الفقهاء **وفيما دونه في كل عشرين**  
**حب شاة وفي ست وثلاثين ابل** **حب لبون** وهي  
 التي استكملت ستين ودخلت في الثالثة وانما سميت بذلك  
 انما صار ذلك ذات لبون باخر **وفي ست واربعين ابل**  
**حقة بالكسر** وهي التي استملت ثلاثين ودخلت في  
 الرابعة وانما سميت بها لاستحقاق الحمل والركوب **وفي اربعين**  
**وسبعين جذعة** وهي التي استملت اربعين ودخلت في  
 الخامسة وانما سميت بذلك لانه يستوفى منها ما يطلب منها  
 للبضاض وتكلف وحسن اولادها تطيق الجوع يقال جذعت  
 المبل اذا حبستها بلا علف **وفي ست وسبعين ابل**  
**حب لبون وفي احدى وتسعين ابل** **حب حقتان** الى ما  
**وعشرين ثم فيما زاد على مائة وعشرين في كل خمس ابل**  
**شاة مع الحقتين** في مائة وثلاثين حقتان وثلثان وفي  
 مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلث شاة وفي مائة واربعين  
 حقتان واربع شاة **الى مائة وخمس واربعين ابل** وقال  
 الشافعي اذا ارادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث وثلاثون  
 لبون فاذا صار مائة وثلاثين ففيها حقة وثلثان لبون ثم  
 يدار الحساب على الاربعينيات والخمسينيات فيجب في كل

اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة **ففي ابي في مائة**  
**وحسين واربعين** الى مائة وحسين **حب حقتان** و  
**مخاض** وفي مائة وحسين ثلاث حقتان ثم فيما زاد على  
 مائة وخمس وسبعين **حب في كل خمس شاة** فحب في كل مائة  
 وحسين وستين ثلاث حقتان وثلث شاة وفي مائة  
 وسبعين ثلاث حقتان واربع شاة **وفي مائة وخمس**  
**وسبعين ثلاث حقتان** وثلث شاة **وفي مائة وستين**  
 وثمانين وما بينهما معفو او في مائة وستين وثمانين  
 يجب ثلاث حقتان وثلث لبون الى مائة وستين وستين  
 وما بينهما معفو وفي مائة وستين وثلث حقتان اربع  
 حقتان الى مائتين وما بينهما معفو ثم **فقتان**  
**ابدان** تتساق بعد المائتين **وحسين** اي اذا ارادت  
 المبل على ما يتبين تتساق الفريضة حتى اذا ارادت الخمس  
 المائتين كان فيها شاة واربع حقتان فلو ارادت الفريضة  
 عليها كان فيها شاتان واربع حقتان الى احرماذ كوقال  
 الشافعي ان زاد على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون  
 وفي كل خمسين حقة كما تقدم **انفا والبحت كالعرا**  
 جمع البحت وهو الذي تولد من البخر وهو البخر وهو ملسو  
 الى البحت نصر ولما فرغ من زكاة المبل شرع في زكاة البقر  
 حيث قال **وفي ثلاثين بقر** **ببيع** **وتمعة** او تمعة  
 والذكر والمائتين سواء وكذا في العنم فلهذا كان محيرا وانما



العدد ٢

سُمِّيَ بَيْعًا لِمَا يَبْتَاعُ امْرُؤٌ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ  
 لِلتَّجَارَةِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا وَأَمَّا يُعْتَبَرُ أَنْ يَبْلُغَ قِيمَتُهَا مِائَتَيْ مِثْقَلٍ  
 أَوْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ كَذَلِكَ لِلزَّيْلِ وَالْفَنَمِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ  
 لَا يُعْتَبَرُ لَعَدَّةٍ فِيهَا بَلْ قِيمَتُهَا وَفِي الْعِجَافِ أَفْضَلُهَا أَوْ كَوَسْطَانِ  
 كَانَ **وَفِي أَرْبَعِينَ مِثْقَلًا وَفِي مِثْقَلَيْنِ أَوْ مِثْقَلٍ** وَفِي الْعِجَافِ  
 بَعْدَ تَقَابُلٍ يَنْظُرُ إِلَى قِيمَةِ بَيْعِ وَسْطٍ وَإِلَى قِيمَةِ مِثْقَلٍ وَسْطٍ  
 فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْبَيْعِ الْوَسْطِ أَرْبَعِينَ وَقِيمَةُ الْمِثْقَلِ الْوَسْطِ  
 خَمْسِينَ حَتَّى مِثْقَلٍ ثَلَاثِينَ وَبِأَفْضَلِهَا وَرُبْعُ بِلْيَا فِي الْفَضْلِ  
 حَتَّى لَوْ كَانَتْ قِيمَةُ أَفْضَلِهَا ثَلَاثِينَ وَالَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ عِشْرِينَ  
 حَتَّى مِثْقَلٍ ثَلَاثِينَ وَبِأَفْضَلِهَا وَبِأَفْضَلِهَا **وَفِي أَرْبَعِينَ مِثْقَلًا**  
**حَسْبُهَا إِلَى سِتِّينَ مِثْقَلًا** فِي الْوَاحِدِ رُبْعُ مِثْقَلٍ وَفِي اثْنَيْنِ نِصْفُ مِثْقَلٍ  
 وَفِي أَرْبَعِينَ مِثْقَلًا ثَلَاثِينَ فِي الزَّيَادَةِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسِينَ فَيَكُونُ  
 فِيهَا مِثْقَلٌ وَرُبْعُ مِثْقَلٍ وَرُوي عَنْهُ أَنَّ لَأَشْيَ الْوَاحِدِ حَتَّى  
 يَبْلُغَ سِتِّينَ **فِيهَا بَيْعَانِ** أَوْ بَيْعَانِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي  
 يُوسُفَ وَتَحْمِيدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَفِي الْعِجَافِ بَيْعَانِ مِنْ أَفْضَلِهَا أَوْ  
 وَسْطِهَا إِنْ كَانَ وَآخَرُ مِنْ أَفْضَلِهَا **وَفِي سَبْعِينَ مِثْقَلًا** وَفِي  
**وَفِي مِائَتَيْنِ مِثْقَلًا** وَلِي سِتِّينَ مِثْقَلًا أَيْ بَيْعَةً وَفِي مِائَةٍ  
 بَيْعَانِ وَمِثْقَلٍ **فَالْوَسْطُ بَيْعَانِ عَلَى عِشْرِينَ مِثْقَلًا** إِلَى  
**مِثْقَلٍ وَالْحَاوِصُ كَالْبَيْعِ** لِأَنَّ اسْمَ الْبَيْعِ يَتَّوَلَّدُ إِذَا هُوَ بَيْعٌ  
 وَأَمَّا لَمْ يَحْثُ إِذَا خَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلُ لِحْمُ بَعْرَةٍ فَكُلُّ لِحْمٍ جَاهِلٌ بِسَبْعِينَ  
 لَنْ أَوْ هَلْ النَّاسُ لَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ فِي دِيَارِ الْعِلَّةِ وَمَا فَرَّغَ

عشرة

زكاة

زكاة البقر شرع في زكاة الغنم حيث قال **وَفِي أَرْبَعِينَ مِثْقَلًا**  
**سَامِعَةً حَتَّى مِثْقَلٍ وَاحِدَةٍ وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِشْرِينَ**  
**حَتَّى مِثْقَلَيْنِ** وَمِائَتَيْنِ مِثْقَلَيْنِ وَمِثْقَلَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثَ  
**مِثْقَلَيْنِ** وَالَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ مِثْقَلٍ وَفِي أَرْبَعِينَ مِثْقَلًا رُبْعُ  
**مِثْقَلٍ** وَالَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ مِثْقَلٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ مِثْقَلٌ  
 أَيْ بَعْدَ مَا بَلَغَتْ إِلَى أَرْبَعِينَ مِثْقَلًا فِي خَمْسِينَ مِثْقَلًا وَفِي سِتِّينَ  
 سِتِّينَ مِثْقَلًا **وَالْمَعْزُ** وَالْمَوْلِدُ بَيْنَ الْمَطِيِّ وَالنَّحْلَةِ **كَالضَّانِّ**  
 فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ لَا فِي آدَاءِ الْوَلَجِ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْأَمْرِ وَعِنْدَ  
 الشَّافِعِيِّ الْعَبْرَةُ لِلْأَبِّ كَمَا فِي النَّسَبِ **وَيُؤْخَذُ الثَّانِي فِي ذِكَارِهَا**  
**لَا الْجَوْعُ** أَيْ لَا يُؤْخَذُ الْجَوْعُ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ زَكَاةَ الضَّانِّ  
 أَوِ الْمَعْزِ وَرُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْزِ إِلَّا  
 الثَّانِي ظَاهِرًا مِنَ الضَّانِّ فَيُؤْخَذُ الْجَوْعُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ  
 وَتَحْمِيدٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَالثَّانِي مَا يَتِمُّ لَهُ سَنَةٌ وَالْجَوْعُ  
 مَا يَحْتَاجُ عَلَيْهِ كَثْرَةُ السَّنَةِ وَمَا فَرَّغَ مِنْ مَسَائِلِ الْغَنَمِ شَرَعَ فِي  
 مَسَائِلِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْجَدِ حَيْثُ قَالَ **وَلَا سُمِّيَ الْخَيْلُ**  
 مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ الذَّكَورُ وَالْإُنَاثُ فِي السُّوَرِ مَخْلُوقًا أَوْ لَا  
 هَذَا عِنْدَهُمَا وَمَا هُوَ الْخَيْلُ لِلْفَتَوَى وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 إِذَا كَانَتْ الْخَيْلُ سَامِعَةً وَاحْتِلَاطًا ذَكَورًا وَأُنْثَى فَصِيحًا  
 يُعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ سِتُّ مِثْقَلَيْنِ أَوْ يُقَوِّمُهَا وَيُعْطَى رُبْعُ عَشْرِينَ مِثْقَلًا  
 وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ مَا فِي الْإِنَاثِ الْمَعْرُوفَةِ فَفِيهِ زَوَائِدُ وَغَرَابِطُ  
 حَبِيبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الذَّكَورَةِ أَيْضًا وَابْتِئَانِ **وَلَا شَيْءٌ فِي الْبِغَالِ**

مِثْقَلٍ



والخير والجلال جمع حمل وهو ولد الصان في السنة الأولى  
 ولا شيء في **الفصلان** جمع فصل من قولهم فصل الرضيع عن  
 أمه فصلاً وفصلاً وهو الذي فصل من الناقة ولم يمس الحول  
**والعاجيل** جمع عجول والعجل والعجل من أجل الإقبال البعد  
 حين ترضع أمه إلى السنة أشهر وهذا القول الخبيث  
 وهو قول محمد بن محمد الله وكان يقول ولا يجيبها كما يجب في  
 الكبار وهو قول زفر وماك ثم رجح وقال يجب فيها واحدة منها  
 وهو قول أبي يوسف والشافعي إلا أن يكون مع الكبر وإن كان  
 واحداً فإنه يجب وجعل الكل منها كباراً في انعقادها نصاً  
 تبعاً للكبر دون تادية الركة حتى لو كان أربعون حلاً إلا  
 واحدة مسنة تحب شاة وسطاً فكانت المسنة وسطاً  
 أو دونه أخذ كذا في الكافي **والعوامل** أي الموعات  
 للعمل والحمل **والملوكة** وهي التي يعلوها صاحبها نصف  
 الحول أو أكثر أو حال مالك يجب فيها **والفقير** وهو  
 ما بين الصابين قال محمد بن زفر رحمه الله يجب فيها وإنما  
 سمي فقيراً لأنه يجب بذونه لكن إذا وجد في الجيوب تعلق  
 بالملوك وقاية الخلاف تظهر فيما إذا كان لرجل ثمانية شاة  
 فملك بعضها بعد الحول يجب شاة عند ما وعند محمد بن زفر  
 نصف شاة **ولا شيء في المالك بعد الوجب** وكذلك في  
 هلال البعض سقط بقدره وقال الشافعي لا يسقط إذا هلك  
 بعد التمكن في الإمارة **ولو وجب سن** أي ذات سن **ولم يوجب**

في مواشيها **دفع** من وجب عليه إلى المصدق **أعلامها** أي  
 ذات سن **وأخذ** من المصدق **الفضل** أو دفع دونها  
**ورد الفضل** فإن وجدت بنت لبون دفع بنت مخاض  
 وأعطى فضل قيمة بنت لبون إليه **أو دفع القيمة** أي قيمة  
 من وجب عليه وقال الشافعي لا يجوز إذا غير المنصوص هذه  
 الأحكام في البعد كذلك الحكم في المبل أيضاً **ويؤخذ الوسط**  
 أي لا يؤخذ المصدق خياراً للمال لرد الله نظر الجانب الفقير  
 والغني أما إذا امتنع عن أداء الركة فلا يأخذها كرهاً  
 وعند الشافعي يأخذها كرهاً **ويضم مستفاد من جنس نصاً**  
**إليه** أي من كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول ما هو من جنس  
 ضم إليه مطلقاً سواء كان ولداً أو رجلاً أو استفيد بسبب غير  
 مقصود كالإرث والهبه وإن لم يكن من جنسه لا يضم اتفاقاً  
 وقال الشافعي إن كان المستفاد ولداً يضم إلى ما عنده من  
 جنسه قولاً واحداً وإن كان رجلاً فله قولان وإن وجد  
 ذهباً أو فضة من المعدن وأدى خمسة وعنده نصاب من  
 جنسه فله قولان **ولو أخذ الخراج أو العشر أو الركة**  
**بغاة لم يؤخذ آخرها** مطلقاً سواء نوي أو لم ينوي بالبيع  
 التصديق عليهم سقط عنه **ولو عجل** أي إن قدم الركة  
 على الحول **وإن نصاب سنين** صح خلافاً للمالك في التجيل  
 والشافعي في السن **أو لو عجل** من كان له نصاب واحد كالفضة  
 لنصب كالفضة والذهب والقيم صح خلافاً للرأي **باب**



زكاة المال يجب في ما يبي درهم وعشرين ديناراً ربع  
العشر وهو خمسة دراهم في الفضة ونصف مثقال في الذهب  
ولو كان مقدراً ما يبي درهم مقدار عشرين ديناراً **بغير** أي غير  
مضروب من الذهب والفضة **أو حلياً** أي يجب في الحلي مطلقاً  
سواء كان حلي الرجال أو حلي النساء وقال الشافعي لا يجب في حلي النساء  
وخاتم الفضة للرجال **أو آنية** كالبوت من الذهب والفضة  
**ثم في كل خمس حساب** أي إذا أراد على النصاب وبلغ الزايد  
خمس النصاب وهو أربعون درهماً يجب فيه درهم ولا يجب فيما  
دونه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي يجب في الزايد بحساب  
ولو درهماً **والمعبر** بعد بلوغ النصاب **وزنها** أي وزن  
الذهب والفضة **إذا وجوباً** وعند محمد لا نفع للغم أو عند  
زفر تعتبر القيمة حتى لو أدى عن خمسة دراهم جيات وخمسة  
جاز وكره عندهما وعند محمد وزفر لا يجوز ولو أدى الفضل  
ولو أدى أربعة جيدة قيمتها خمسة ردية عن خمسة ردية  
لا يجوز للمعسر أربعة عند الثلاثة زعمهم أنه وعند زفر يجوز عن  
خمس ولو كان له أربع فضة وزنه مائة وخمسين وقيمتها  
مائتين لا يجب اتفاقاً **والمعبر في الدراهم وزن سبعمائة**  
في الزكاة والنصاب وتقدير الديارات والمهر **ولو كان يكون**  
**العشر من أي من الدراهم وزن سبعة مثاقيل وأقل**  
أن الدراهم في المبدأ كانت على ثلاثة أصناف صنف منها  
كل عشر منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال ونصف منها

كل عشر منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخماس مثقال ونصف  
منها كل عشر خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس  
يتصرفون فيها إلى أن استخلف عمر رضي الله عنه فإراد أن يسو  
الخراج فطالبهم بل الكثر والمتسوا منه التحقن فجمع حساب  
زمانه ليتوسطوا بين ما رآه عمر رضي الله عنه ورأته الوعية  
فاستخرجوا له وزن السبعة فأن جمعوا من كل صنف عشرة  
دراهم فصار لكل واحد أو عشرة مثقال ثم أخذوا ثلث ذلك  
وكان سبعة مثاقيل والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشر  
دراهم **وغالب المورق ورق** يكسر إلى المضروب من فضة  
أي أن كانت الغلبة للفضة في الدراهم المضروبة من الفضة  
فهو كالدرهم المضروبة من الفضة الخالصة **لا عسرة** أي أن كانت  
الغلبة للعش أي للنحاس والفضة فهو حكم العوضي يعتبر أن يبلغ  
قيمتها نصاباً ولا بد من نية التجارة فيما كان في سائر العوضي إلا  
إذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصاباً لأنه لا يعتبر في عين الفضة  
القيمة ولا نية التجارة كذا في الهداية **ويجب في عروجه تجارة يكون**  
صفت عروضة نصاب **ورق** وهو ما يبي درهم **أو ذهب** وهو  
عشرون مثقال ربع العشرة قال مالك إذا ما عمار في الحول واحد  
وأن مضى عليها في ملكه أحوال وكذا الخلاف في الدين لو قبضه بعد  
أحوال ونقصان النصاب في أثناء الحول لا يصح أي لا يمنع  
الوجوب أن كما النصاب في طريقه أي في أول الحول وآخره مطلقاً  
سواء كان نصاب السوايم أو الذهب أو الفضة أو مال التجارة



وقال الشافعي كمال نصاب السوايم من ابتداء الحول الى انتمائها  
شرط وفي مال التجار يعتبر الكمال في اخره لا غير كذا في الكافي  
وفي المصنف يعتبر الكمال في آخره **وتضم قيمة العوض التي**  
**للجارية الى الثمن** اي الى الذهب والفضة قيمة وانما قدنا  
العوض للتجارة لا بما اذا لم تكن للتجارة فلا شيء منها وعنده  
مال لا يبلغ نصابا لا يضم العوض لتكميل النصاب فلا زكاة عليه  
**وتضم الذهب الى الفضة** **قيمة** اي من جهة القيمة وقال  
الشافعي لا تضم ثم الضم باعتبار القيمة عند اي حنيفة  
وبما جرت اعدتها حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير  
فمنها مائة درهم بحال الزكاة عنده خلافا لها ولو ملك  
مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة  
دنانير او خمسة عشر دينار او خمسين درهما يضم اجماعا ولا  
يظهر الاختلاف عند تكامل الاخر لانه متى انتقص قيمة  
احدهما يراو قيمة الآخر فيتمكن تكملا ما انتقص قيمته  
فما زاد فنجب الزكاة بلا خلاف وانما يظهر الخلاف حال نقصا  
الجزء **باب** **العائش من نصابه** **المأهول**  
الطريق لياخذ الصدقات اي الزكوات **من التجار** وما من  
التجارة من اللصوص كما ياخذ العائش صدقات الاموال الطاهرة  
ياخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التجار لانها  
تصير طاهرة بالخروج الى العيا في **من قال** من التجار الذي  
يمرون عليه **لم يتم الحول** على المال الذي في يده **او على دين**

هوه

يحيط

يحيط بما لي او قال **اذيت** زكاة هذا المال انا الى الفقير  
في المصنف **اذيت** زكاة هذا المال الى **عائش آخر** وفي تلك  
السنه فاشترى ايضا **وطف صدق** متعلق بالجميع وهو في  
الحال او عطف على قال هذا اذا اخرج البراءة وهو خط الابرا  
وان لم يخرج لا يصدق وفي الجامع الصغير لا يشترط اخراجا  
وهو الصحيح وعطى الى يوسف انه لا يشترط التحليف بالتصدق  
وهو القياس وانما قلنا وفي تلك السنة عائش آخر انه ان لم  
بذلك لا يصدق **لم في السوايم** **في دفعه بنفسه** اي يصدق  
في جميع الصور الى هذه الصور وهي كما اذا قال دفعت انا  
الى الفقير فانه لا يصدق وان حلف قال الشافعي يصدق **وفيها**  
**صدق المسلم** من الصور المذكورة **صدق الذي لا الحربي** في  
شي من ذلك **لم في امره** اي في جارية يقول بي اذ ولي يصدق  
لان كونه حربي لا ينافي الاستيلاء **واخذ اي العائش منا**  
اي من المسلمين **ربع العشر** **واخذ من الذي ضعف** وهو نصف  
**واخذ من الحربي العشر بشرط نصاب** وبشرط اخذهم منا  
هذا الكلام من قبيل اللغ والنشر المرتب فقوله بشرط نصاب  
متعلق بقوله واخذ منا ومن الزمي وقوله واخذهم منا  
يتعلق بقوله ومن الحربي اي ياخذهم منه العشر بشرط اخذهم  
العشر منها حتى لو فرحني بخمسين درهما ومائة درهم  
لم ياخذهم شي لان ياخذ وامنا من مثلها وفي كتاب الزكاة  
لا يؤخذ من القليل وان اخذ وامنا من مثله وان مر بنصاب

ضع



ولم يعلم كم يأخذون منا يؤخذ منه العشرة وان علم انهم يأخذون  
 من ربع عشر ونصف عشر يأخذونهم وان كانوا يأخذون  
 الكل لا تأخذ الكل وان لم يأخذوا منا أصلا فلا تأخذ منهم **ولم يثن**  
**في حول بلا تكود** حتى لو طرأ حرب على عاشر فقتلهم ثم فر مرة أخرى  
 لم يعشروهم حتى يحول الحول وان عشرهم فخرج الى دار الحرب ثم خرج  
 من يومه ذلك عشر ثانيا لانه بالرجوع ينتهي الى امان **وعشرون**  
**لا الخنزير** اي لو مر ذبيحة خنزير بأحد نصف عشر قيمة  
 الخنزير ولم يعشرو الخنزير مطلقا سواء كان منفردا او مع الخنزير  
 في الدار بعشرة هاهنا او امر بها جميعا يجعل الخنزير تبعاً  
 للخنزير وان مر بكل واحد عشر الخنزير دون الخنزير وطريق معرفة  
 قيمة الخنزير الرجوع الى اهل الذمة **ولا ماني بيمه** اي لو مر  
 على العاشر ذي الحجة او مسلم بأقل من مائتي درهم وأخبر بان  
 له في منزله ما يبلغ نصيبا او قد حال عليه الحول لم يأخذ منه شيئا  
**والنصارى** اي لا يؤخذ لو مر ببضاعة **وما مال المصنعة**  
 اي لو مر عليه مال المصنعة (يعني هاهنا) ولو قوتلها **وكسب**  
**المأذون** اي لو مر عليه عبد مأذون بمال فان كان مال المولى  
 لا تأخذ منه وان كان كسبه فلكذلك وفي الجامع الصغير تأخذ  
 ربع العشر عند أبي حنيفة خلافا لها **وثني ان شئ الخوارج**  
 اي ان مر بعاشر الخوارج وعشروا منه ثم مر على عاشر اهل  
 العدل عشر ثانيا لا يعال هذا ماضى ما ذكره قبل من باب  
 صدقة السوايم ومما اذا أخذ العشر بغاه لا يؤخذ أخرى

ابو حنيفة يقول اولاً  
 يعشروها ثم يرجع وقال  
 لا يعشروها

لان التقصير ههنا منه حيث مر عليهم فكان جائزاً فلا  
 يبطل به حق الفقير بخلاف ما اذا غلبت خوارج على بلد وأخذ  
 زكاة سوايهم فلا تلهي عليه لانه لا تقصير منهم وانما التقصير  
 من الامام **باب الزكاة** ومما اعم من المعدن والكنز والمعدن  
 ما خلق الله سبحانه وتعالى في الارض والكنز اسم لما دفن بنوا  
 آدم **خمس معدن نقد** كذهب وفضة **ومعدن نحو حديد**  
 كصغور وفضا في **ارض حراج او عشر** اي لو وجد شيء منها  
 في ارض الحراج او العشر ففيه الخمس واربعة اخماس للواحد  
 وقال مالك والشافعي لا يخمس ولو وجد في ارض مملوكة فاربعة  
 الاخماس لما لك الرقبة وخمس للواحد **ولا في دار** اي لا  
 يؤخذ الخمس من معدن نقد ونحو حديد يوجد في داره خلا  
 لها **ولا في ارضه** وفيها خمسة روايتان في رواية الاول  
 لا يجب كما في الدار وفي رواية الجامع الصغير يجب **وخمسة**  
**كنز** اعلم انه اذا وجد كنز فان كان على ضرب اهل الاسلام  
 كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو كاللقطه وحكمها انه يجب  
 تعريضه ثم التصديق على نفسه ان كان فقيراً او على غيره  
 ان كان غنيا ولو كان على ضرب اهل الجاهلية كما المنقوش  
 عليه الصنم فان وجد في ارض مملوكة لم يملكه بل احد فيه  
 الخمس واربعة اخماس للواحد وان وجد في دار نفسه  
 لو ارضه ففيه الخمس اتفاقا بخلاف المعدن عند أبي حنيفة **وما**  
 اي اربعة اخماسه عند أبي حنيفة ومحمد **المختط** **له** وعند



ابي يوسف الواحد فعلم من هذا التقرير ان قوله وباقيته المختط  
 له يختص بالصورة الواحدة وهي وان وجد في دار نفسه الى  
 الجزه ولا يكون مطلقا كما فهم من المتن والمختط له وهو الذي  
 ملكه للمام هذه البقعة اول الفتح واما سمي به لان المام  
 يخط لكل واحد من العامين ناحية ويقول هذه كذا وان لم يعرف  
 المختط له او ورثته صرف الى قصي ماكد يعرف في المستالم  
 لقيام مقام صاحب الخط في هذه الدار ولو اشبهه الضرب  
 بان لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهليا في ظاهر المذهب  
 وقيل سلاميا في زماننا **وحسن** خلافا لابي يوسف  
**لاركار** الذي في صحرا **دار حرب** اي لو وجد في صحرا دار  
 رجل مستامن لا يحمي انما قيد بالصحرا لانه لو وجد في بيتهم  
 بركة عليهم **ولا في روج** اي لا يحمي في روج وباقيته روج  
**ولولو** وغيره قال ابو يوسف فيها وفي كل حلية يخرج من  
 البحر خمس سواء كان مما سقى كالخطة والنبر والربيب او لا  
 يبقى كالبعول قليلا او كثيرا **باب العشر تجدد**  
**عسل ارض العشر** انما قيد الارض بالعشر لانه لو كان  
 في ارض حراجه لم يكن فيه شيء **ومسقى** سما اي يحسب خارج  
 ارض العشر المسقى من المطر **ويجب** في مسقى **سبح** اي ما  
 لا تباروا لوديه **بلا** اي يجب في هذه الصور بلا شرط  
**نصاب** وبقا في الخارج وعن ابي حنيفة انه يعتبر في ارض  
 العشر القيمة وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب كل قرية

خمسون

خمسون منا وعن محمد خمسة افرق كل فرق ستة وثلاثون  
 رطلا وقال الشافعي لا يجب في العسل شيء وقال ابو يوسف  
 والشافعي لا عشر الا فيما له ثمرة باقية اذا بلغ خمسة او ستون  
 والوسق ستون صاعا كل صاع اربعة امنان اما ما يوجد  
 في الجبال من العسل والتمر فيه العشر وعن ابي يوسف لا يجرى  
**المختط** اي يجب في مسقيات سما المختط **والقصب**  
**والخثيش** والسعف والتبن والمراد بالقصب العصب  
 الفارسي الذي يتخذ منه القلام واما قصب السكر وقصب  
 الدريزة وهو الذي يجعل ذرة ذرة ويلقى في الدوا فيه  
 العشر وهذا اذا لم يقصد مقصبة اما اذا قصد فنجبه  
 العشر **ونصفه** مرفوع معطوف على الضمير المستكن في  
 بحث اي يجب نصف العشر **في مسقى** **عرب** وهو الدلو الوط  
 من مسك الثور **ومسقى** **دالة** وهو جذع عظيم طويل  
 تركب عليه الدار وفي داله معرفة كبيرة **ولا ترفع المون** كاجرة  
 العمال ونفقة البقر وكري الينمار بل يجب العشر ونصفه في  
 كل الخارج لا في الباقي بعد رفع المون وقبل ينظر الى قدر قيمة  
 المون من الخارج فيسلم بلا عشر ثم يعشر الباقي **وضعفه**  
 اي يجب ضعف العشر **في ارض** **عشره** **لتعلي** بالكسوان  
 كان بالفتح جازي وهم قوم من النصارى مطلقا سواء كانت  
 اصلية في حكم التضعيف بان ورثا من ابيه او تداولة  
 لليدي بالنسبة من التعلبي الي التعلبي او كان التضعيف فيه

كب



حاد ثابان كان اشتراها من مسلم هذا قولها وقال محمد ان كانت  
 اصلية تعتبر كذلك وان كانت حادثة لم يثبت الضعيف **وان**  
**اسلم التغلبي وابنا عمه** اي اشتراها من التغلبي **مسلم**  
 خلافا لها في الحادثة ولا يثبت يوسف في الاصلية لذلك **اوابنا**  
**منه دمي** بقى كذلك **ويجب خراج ان اشتري ارضا عشرة**  
**من مسلم** وعزا في يوسف بضعف العشرة فوضع موضع الخراج  
 وعمر محمد بقى عشرة كما كانت وعند مالك يجزى على بيعها **ويجب**  
**عشر ان اخذها** اي ملك الارض العشرة الي اشتراها دمي  
 من مسلم **منه** اي من الذي **مسلم** آخر **بشفعة** اي بسبب شفعة  
**اورد** عطف على اخذ اي ان رد الذي ملك الارض العشرة الي  
 اشتراها من مسلم **علي ابا يع للفساد** **وان جعل مسلم دارا** اي  
 دار خطه وهي التي ملكه الإمام هذه البعثة اول الفقه **بستانا**  
 اي ارضا حولها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار وان كانت  
 الاشجار ملتفة لا يمكن زراعتها فيها فهي كور **فمونة تدور**  
**مع مائة** فان سقى بها العشر يجب فيه العشر وان سقى بها الخراج  
 يجب فيه الخراج وان سقاه بمذمرة وبمذمرة فالعشر  
 اخفى بالمسلم والمكآت على غير عشرين وخارجي اما العشر  
 فما السما والابار والعيون والبحار التي لا تدخل تحت ولاية  
 احد واما الخراجي فما الارض التي سقى الاعاجم وما يزرع  
 في ارض خراجية وغير نظهر فارض خراجية واما ما سقى  
 ودخله والغاة في ارضي عندهما وعشري عند محمد **بخلاف الذي**

والجوسي اي لو جعل دار خطه بستانا يجب الخراج وان سقاه  
 بما العشر **ودار اخرى** اي لا يجب خراج على الذي في دار **كعين**  
**قبري** كما لا يجب في عين قبر ونقط في ارض **عشر ولو كانت**  
**عين قبر ونقط في ارض خراج** يجب الخراج ان كان حرمة  
 على الحال للزراعة ثم يبيع موضع القبر في رواية تتعاضد في روا  
 لا يبيع ولما فرغ من بيان السبب وقدر الواجب شرع في بيان  
 مصارفها فقال **باب** **المصرف** اي مصرف الزكاة  
 والعشر **هو الفقير والمسكين** والفقير الذي لا يسأل لانه  
 يجد قدر ما يكفيه الحال والمسكين الذي يسأل لانه لا يجد  
 شيئا كذا عند ابي حنيفة وعنه علي المحكس **والاول اصح وهو**  
**اسو حال من الفقير** وهو قول عامة السلف وعند الشافعي  
 علي عكس ذلك وعزا في يوسف انها صنف واحد **والعامل**  
 بقدر عمله وان كان غنيا اذا كان غيرها شتم وهو من نصيب  
 الإمام لا يستيف الصدقات والعشر فتعطي ما يستحق  
 وعياله واعوانه **والمكاتب** اي يعان المكاتب علي اذا بدل الكتاب  
 بصرف الصدقة اليه **والمديون** اذا لم يملك نصيبا فاصلا علي  
 دينه **ومنقطع الخرافة** اي المنقطع عن الغداة بسبب الفقر  
 واما جعل صنف براسه وان كان داخل في الفقير لانه  
 بلا استحقاق ارضه واو كي فيكون بالتخصيص والانفراد  
 اخو واخري وللإضافة للتوضيح **وابن السبيل** وهو من كان  
 له في وطنه وموطني مكان لا شيء له فيه **فقد** **مع المكي الزكاة**



الى كلهم او يدفع الى صنف وقال الشافعي لا يجوز ما لم ينف  
 الاصناف السبعة من كل صنف ثلاثة **لا الى ذي** اي لا يدفع  
 الى ذي و ان فقيرا او قال لا يفرق بين الفقير واليسير بشرط وضع غيرها  
 اي يجوز ان يدفع غير الزكاة كصدقة العطر المندوب الى ذي  
 وقال الشافعي لا يجوز ولو روي عن ابي يوسف وناشد  
**وتكفي مبيت وقضاء بينه** اي يدين المبيت ولا شرا في يفتق  
 خلافا لما كان ولا الى صله اي ابيه وابيه وان علا ولا الى فرع  
 اي ولده وولد ولده وان سفل ولا الى زوجته وزوجها  
 وقال يدفع المرأة الى زوجها ان كان فقيرا ولا الى غني **بملك** اي بملك  
 اي لا يدفع الى غني بسبب ملك نصارى مطلقا وقال الشافعي يجوز  
 دفع الزكاة الى غني الغزاة وقال ايضا لا يحل لمن ملك خمسين درهما  
 وفي بعض النسخ ولا الى غني بملك نصابا ولا الى **عبد** اي عبد غني  
**ولا الى طفله** وانما قيد به لانه لو كان كبيرا فقيرا فيجوز دفع  
 الزكاة اليه وان كان نفقة على الاب ولا الى **بني هاشم** وهم آل  
 علي وعباس وجعفر وعقيل وحارث بن عبد المطلب **موالهم**  
 اي لا يدفع الى ممتلئين بني هاشم والقياس ان يملك المولى بالمال  
**ولو دفع الزكاة** **تحر فبان** اي ظهر انه اي المعطي له **عني او**  
**كافرا وابوه** اي اب مزوج عليه الزكاة او **ابنه** وقال ابو  
 يوسف لا يصح هذا اذا تحرى قد دفع في الكبراية انه مصرف  
 اما لو شك فلم يحر او تحرى قد دفع وفي الكبراية انه ليس بمصرف  
 لا يجوز الا اذا علم انه فقير **ولو عبد** اي لو ظهر ان المعطي له

ضل

عبد

عبد المذكي او مكاتبه لا يصح وكون **الاغني** اي يكره ان  
 يدفع الى واحد ما يتي درهم فان دفع جاز خلافا لفرقائه  
 لا يجوز **وتدب** الاغنياء **السؤال** في هذا اليوم وكرهنا  
 اي نقل الزكاة من بلد الى بلد **اي بلدا** اخر **غير قريب** واحوج  
 وانما تعرف صدقة على كل قوم منهم اما لو نقلها الى قريبه او الى  
 قومهم احوج من اهل بلده لا يكره فان فيه عناية لحوالة  
 ودفع الزكاة الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز خلافا لبعض  
**ولا يسأل** اي لا يجوز السؤال **من لم** **توف** **نعمه** **باب**  
**صدقة العطر** من قبيل اضافة الشيء الى شرطه وانما قدمت  
 على الصوم مع انها يجب بعد الامانة عباداة ماله **بجب** خلافا  
 للشافعي فان عنده فرض **على حر** مسلم مطلقا سواء كان صغيرا  
 او كبيرا او قال محمد لا يجب على الصغير وانما قيد بالحر لانه لا يرد  
 على العبد ويجب عن العبد وبالمسلم لانه لا يجب على الكافر  
 ويجب عن الكافر ان كان عبدا **اي نصاب** وقال الشافعي  
 يجب على من يملك موت يومه **فصل** **عن** **مسكنه** حتى لو  
 كان له داران دار يسكنها ودار اخرى لا يسكنها فيؤجرها  
 او لا يؤجرها يعتبر قيمتها في الغنى حتى لو كانت قيمتها  
 ما يتي درهم بحيث عليه صدقة العطر وكذلك لو كانت له  
 دار واحدة يسكنها وفصل غرسكناها **هاشمي** يعتبر الفاضل  
 والي هذا اشار في المحيط كذا في النهاية **وفصل** **عن** **نصاب**  
**وانما** اي متاعه **وقريبه** **وسلاخه** **وعبيده** وهذا لا يشا



يعبر أن يكون مشغولاً بحاجة الأصلية لما يحتاج إليه  
والمراد بالسلاح ما يستعمل للحاجة الدينية ولهذا قالوا أن  
كتب التفسير والفقه والمصنف الواحد لا يكون نصائباً  
وأما كتب الفقه والأدب والطب والتعبير تعتبر نصائباً  
كذا في شرح النظم **عن نفسه** أي يجب عن نفسه **وطفلة الفقير**  
فإن كان للطفل مال يؤدى من ماله وعن محمد يؤدى من مال نفسه  
حتى لو أدى من مال الصغار ضمن **وعن عبده للخدمة** أي يجب  
عن العبد مطلقاً سواء كان مسلماً أو كافراً وقال الشافعي  
لا يجب عن الكافر قوله للخدمة إشارة إلى أنه لا يجوز عن عبده  
للمخارة وعن الشافعي لا يجب عنهم أيضاً **ويجب عن مديته**  
**وأم ولد له لا عز وجمته وولده الكبر** خلافاً للشافعي فهما  
ولا يجب عن مكانة خلافاً لما لا يجب عن عبد أو غيب  
لها أما العبد المشترك ففيه خلافاً للشافعي وأما العبد المشترك  
فبعد ما على كل واحد منهما ما يخصه من الرقود ون الإشغال  
حتى لو كان بينهما خمسة أو عبد يجب على كل واحد منهما الصلة  
عن عبيدين وقيل لا يجب إجماعاً **ويوقف لو مبيعاً بخيار**  
أي لو اشترى عبداً بالخيار ففطرته على من يشتريه الملك له  
معناه إذا مر وقت الفطر والخيار باق وعنده فطره على من له  
الخيار وقال الشافعي على من له الملك وقت الوجوب **نصف**  
مرفوع على أنه فاعل يجب أي يجب نصف **صاع من بر أو ثوب**  
**أو سبوية أو زبيبا** وقال الرزبي كالتعبير وهو رواية

عن أبي حنيفة وقال الشافعي من كل صاع **أو يجب صاع ثمراً أو**  
**شعيراً وهو ثمانية أرطال** كل رطل عشرون استاراً وقال أبو  
يوسف والشافعي خمسة أرطال وذلك رطل **صاع** منصوب على  
الطرف أي يجب نصف صاع **صاع يوم الفطر** وقال الشافعي  
عند غروب الشمس في اليوم الآخر من رمضان **فمن مات قبله**  
الغالب التعريف أي من مات قبل يومه لا يجب صدقة الفطر  
**أو أسلم الكافر بعد أو ولد بعد** أي بعد يومه لا يجب عليه  
صدقة الفطر **وصح** إذا صدقة الفطر **لوقدم** على الوقت  
مطلقاً وعند خلف بن أيوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان  
لا قبله وقيل يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان وقيل  
في العشر الأخير منه وعند الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها أصلاً  
كالصحية **أو أجزأه** أي أخر عن يومه لا يسقط وإن طالت المدة  
وصح المدا بعد وعند الحسن يسقط بمضي يوم الفطر **تخا**  
**الصوم** أما ذكر الصوم بعد الزكاة اقتداً بالنسبة وهو  
في اللغة المساك قال النابغة  
خيل صيام وخيل غير صائمة تحت الحاج وأخرى تعكس الحاج  
أي محسنة عن العلف وغير محسنة وفي الشعر **لو ترك**  
**للأكل والشراب الجملة من الصبح الصادق إلى الغروب**  
**بنية** أي ترك للأكل منية **من أكله** ما كان يكون مسكيناً  
عائلاً بالغاً طاهراً من الحيض والنفساء وقال زفر صوم رمضان  
يتأدى بغير نية من الصحيح المعيم **وصح** صوم رمضان



**وَمَوْفُوضٌ جَلَّةٌ حَالِيَّةٌ أَوْ مُعْتَرِضَةٌ وَصَوْمُ النَّذْرِ الْمُعَيَّنُ كَمَا إِذَا**  
**قَالَ اللَّهُ عَلَى أَنْ أَصُومَ عَرَّةَ رَجَبٍ وَالْخَامِسَ مِنْ رَجَبٍ مِنْ سَنَةٍ كَذَا**  
**وَمَوْفُوضٌ وَصَوْمُ النَّفْلِ بِنِيَّةٍ أَيْ مَعَ هَذَا الصَّوْمِ بِنِيَّةٍ**  
**مِنَ اللَّيْلِ إِلَى مَا قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ** والمراد بنصف النهار نصف  
 النهار الشرعي وهو من طلوع الفجر إلى الضحوة الكبرى وقيل إذا  
 صام رمضان بنية إلى ما قبل الزوال جاز وقال مالك يشترط  
 التبتيت في النفل أيضا وقال الشافعي يشترط في صوم الفرض  
 وفي النفل بنية بعد الزوال **وَصَحَّ صَوْمُهُ مَصَانًا وَالنَّذْرُ**  
**وَالنَّفْلُ بِمَطْلُوقِ النِّيَّةِ** بأن يقول نويت أن أصوم عدا المحسب  
 ولم يتعوض لغرض وغيره وفي أحد قولي الشافعي لا يصح بمطْلُوقِ النِّيَّةِ  
**وَصَحَّ صَوْمُ رَمَضَانَ وَالنَّذْرُ بِنِيَّةٍ النَّفْلُ مَطْلُوقًا** بأن يقول  
 نويت أن أصوم هذا النفل وفي رواية يكون عن النفل وقال  
 مالك إن علم أنه يصوم فحوي النفل لم يكن صائما وإن لم يعلم  
 عن النفل وقال الشافعي لا يصح نية النفل **وَمَا بَقِيَ لِمَنْ يَجْزِيهِ نِيَّةٌ**  
**مُعَيَّنَةٌ مُبَيَّنَةٌ** من التبتيت وما عتبت بأن للمفعول قوله وما بقي  
 أي صوم القضاء والكفارة والنذر الذي هو غير معين لا يصح إلا  
 بالتبتيت ثم قال لا يحل لنا جَبَّ عَلَيْهِ النِّيَّةُ لِكُلِّ يَوْمٍ وَقَالَ مَالِكٌ يَصِحُّ  
 صَوْمُ جَمِيعِ الشُّهُرِ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ **وَيَبْدُتُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَةِ هَلَالِهِ**  
**أَوْ بَعْدَ سَعْيَانِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا** أي إذا غم الهلال الجموع سَعْيَانِ  
 ثَلَاثِينَ ثُمَّ صَامُوا رَمَضَانَ رَوَى هَلَالُ رَمَضَانَ **أَوَّلًا وَلَا يَحْطَأُ**  
**يَوْمَ الشُّكِّ إِلَّا تَطَوُّعًا** والشك ما استوي فيه طرق المعبر والجملة

وذا بان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان  
 فوقع الشك في اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو رمضان  
 وهذه المسئلة على وجوه أحدها أن ينوي صوم رمضان  
 وهو مكروه ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان يجزئه وإن ظهر  
 أنه من شعبان كان تطوعا وإن أفطر لم يقضه والثاني أن  
 ينوي عز واجبا آخر وهو مكروه أيضا إلا أن هذا دون  
 الأول في الكراهة ثم إن ظهر أنه من رمضان يجزئه وإن ظهر أنه  
 من شعبان فقد قيل يكون تطوعا وقيل اجزاه من الذي نواه  
 وهو المصح والثالث أن ينوي التطوع وهو غير مكروه وعند  
 البعض مكروه وقال الشافعي ابتداء بكرة والمختار أن يصوم  
 المفتي بنفسه ونفى العامة بالتلويم أي بالنظر إلى وقت  
 الزوال ثم بالأفطار الرابع أن يرد في أصل النية بأن  
 ينوي أن يصوم عداً إن كان من رمضان ولا يصوم إن كان  
 من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون صائما والخامس أن يرد  
 في وصف النية بأن ينوي أن كان عداً من رمضان يصوم عنه  
 وإن كان من شعبان فعن واجبا آخر وهذا مكروه ثم إن  
 ظهر أنه من رمضان اجزاه وإن ظهر أنه من شعبان لا يجزئه  
 عز واجبا آخر ويكون تطوعا والسادس أن ينوي عز رمضان  
 إن كان عداً منه وعز التطوع إن كان من شعبان وهذا مكروه  
 أيضا ثم إن ظهر أنه من رمضان اجزاه عنه وإن ظهر أنه من شعبان  
 جاز عز النفل كذا في الهداية **وَمَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ أَوْ هَلَال**



الفطر وشهد عبد العاصي **ورد قوله صام أي عليه أن يصوم**  
 خلافا للحسن البصري **فإن افطر الرأي المردود قضى فقط أي**  
 بلا كفارة خلافا للشافعي **وقيل بعله** أي بسبب عيها وعبارا أو  
 نحو ما في السماء بما ينج رؤيته **خبر عدل** أي قبل خبره مطلقا  
 سواء كان محدودا بحد القذف أو غير أي حيفة أنه لا يقبل  
 شهادة المحدود بحد القذف وقال الطحاوي يقبل شهادة  
 الفاسق كذا في المحيط وعند مالك يشترط المشي وكذا عند الشافعي  
 في أحد قوليه **ولو كان المخبر قنا أو أنثى لم رمضان** أو قبله حل  
 صومه رمضان **وقبل خبر حري أو حر وحري للفطر** وفي  
 المتن أنه يقبل في ذلك شهادة الواحد **والإجماع عظيم لها أي**  
 أن لم يكن بالساعة لم يقبل الاستمادة جمع كثير يقع العلم بحرم  
 في هلال رمضان والفطر ثم قيل في حد الكثرة أهل الحلة وعن  
 أبي يوسف حمسون رجلا وعن محمد بن يحيى بن زكريا الخبر من كل  
 جانب فلو جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية أنه لا  
 يقبل وذكر الطحاوي أنه يقبل شهادة الواحد إذا جاء من  
 خارج المصر لعلة الموانع وكذا إذا كان على مكان مرتفع في المصر  
 وروى الحسن بن عرفة حيفة أنه يقبل شهادة رجلين أو رجل  
 وامرأتين وعن خلف بن أيوب أنه قال خمسة يبلغ قليل وعن  
 أبي حفص الكبيسي أنه يعتبر القاف عن محمد أنه قال القلة والكثرة  
 إلى رأي الإمام وقال الشافعي يقبل شهادة الواحد **ولا يصح**  
**كان فطر في ظاهر الرواية** وعن أبي حنيفة أنه كمال رمضان

في

لا يثبت وقال بعضهم  
 لا يثبت

**ولا جبر لا تخيلا فالمطالع أي** إذا رأى الهلال أهل بلده  
 يلزم ذلك أهل بلدة أخرى في ظاهر الرواية مطلقا سواء  
 بين البلدين تفاوت أو لا وقال بعضهم إذا لم يكن بين البلدين  
 تفاوت لم يختلف المطالع وإن كان تفاوت تختلف المطالع  
 ولا يلزم حكم أحد البلدين الأخرى ولا عبرة أيضا برؤية  
 الهلال نهارا قبل الزوال وبعدة وهو ليلة المستقيمة  
 عندهما وعند أبي يوسف إذا كان قبل الزوال فهو ليلة  
 الماضية فيحكم بوجوب الفطر وعن أبي حنيفة في رواية  
 أن كان مجراه أمام الشمس والشمس تلو فهو من الليلة  
 الماضية وإن كان مجراه خلف الشمس فهو من الليلة المستقبلة  
 كذا في الظهيرية **باب ما يفسد الصوم**  
**وما لا يفسده فإن أكل الصائم أو شرب أو جامع**  
 حال كونه ناسيا لم يفسد صومه وهو القياس  
**أو احتكم أو أنزل ينظر** لم يفسد أيضا مطلقا سواء  
 كان مرة أو مرتين وقال مالك إن نظر مرتين وأنزل  
 فسد صومه وإنما قيد بالشرط أنه إذا أنزل بالتحية  
 ونحوه يفسد صومه **أو أدهن** دهن شارب  
 ورأسه إذا طلاه وأدهن على فتيول إذا تولى ذلك يفسد  
 من غير ذكر المفعول حتى لو قيل أدهن رأسه أو شارب  
 فهو خطأ **وأحيى أي لا يفسد أيضا خلافا لما لا**  
**أكل الحي لا يفسد** مطلقا سواء وجد طعمه في حلقه أو لا



وقال مالك ان وجد طعمه في حلقه فسد صومه والافلا  
**او قيل** خلاف لما نزل به او لم يفسد ويبس كل واحد منهما  
 ان امره الى الله وان لم يامن لا يباح بل يكره وباحه الشافعي في الحلق  
**او دخل حلقه غبار او ذباب** لم يفسد في ظاهر الرواية وفي  
 القياس يفسد وهو **ذاكر للصوم** والجملة حالية وهو يشتر  
 الى انه ان كان ناسيا الصوم لا يفسد بالطريق الاول **او اكل**  
**ما ينزل اسنانه** لا يفسد صومه ايضا هذا اذا كان قليلا يبقى  
 بمنزلة انسان عادة فان كان كثيرا يفسد وقال زفر يفسد  
 في الوجهين والخصية وما فوقهما كثيرا وعادونا قليلا وان اخرج  
 واخذ بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه كما روي عن محمد  
 ان الصائم اذا ابتلع سمسمه بمنزلة اسنانه لا يفسد صومه وان  
 اخذ سمسمه ابتداء فابتلعها يفسد صومه وان مضغها لا يفسد  
 لما ان يجد طعمه في حلقه وفي قدر الخصية يجب القضاء دون  
 الكفارة خلافا لروا **او قاء وعاد لم يفسد** حوايل المسرط وتعلق  
 بالجميع اي ان قاء وعاد لم يفسد مطلقا سواء كان ملا الغم او دود  
 وقال ابو يوسف ان عاد وكان ملا الغم يفسد **وان اعاده**  
**عدا او استقا** اي تكلف في القي قضى مطلقا سواء كان ملا  
 الغم او لا في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف لا يفسد فيهما ان  
 كان قليلا فان عاد لم يفسد عنده وان اعاده فكذا في  
 رواية وفي رواية يفسد لكثرة صنعه في الإخراج **وان ابتلع**  
**خصاة او حديد اقصي فقط** اي بالكفارة وقال مالك

لين

جه

بحر

بحل الكفارة ايضا في ابتلاع **ومن جامع او جومع** في احد  
 السبيلين قضى وكفر مطلقا سواء نزل او لم ينزل وسواء  
 جامع في القبل او في الدبر وعراجه خيفة انه ان جامع في  
 الدبر لا كفارة عليها ولها يجب على المرأة ان طاوعته ولا يجب  
 ان كانت مكروهة وفي احد قولي الشافعي لا يجب عليها وفي  
 قول يجب عليها ايضا ويحمل عليها الزوج **او اكل او شرب**  
**عدا او دوا عدا اقصي وكفر** في محل الرض بانه خبر من جامع  
 وقال الشافعي لا كفارة فيها **كفارة الظهار** يعني ان كان  
 يحد رقبة فعليه تحرير فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
 وان عجز اطعم ستين مسكينا خلافا لما لك حيث يقول بالتحير  
 ونفي المتتابع وللشافعي حيث يقول بالتحير **وكفارة بالمرأ**  
**فما دون الفرج** اي يجب القضاء بالكفارة في حق ما دون  
 الفرج مطلقا سواء كان بالتحير او بالدبر وهو رواية عن ابي  
 حنيفة وعنه انه اذا وطئ في الدبر فعليه الكفارة وهو قولها  
 وهو المصحح اعلم انه لا كفارة فيه لعدم اجماع صورة وموادها  
 الفرج في الفرج ويجب القضاء لوجوده معنى **ولا كفارة**  
**بافساد صوم غير رمضان** بل قضاء وان احدث يقال  
 احدث بفساد اي تدوى بالحقنة او استوطى اي صب  
 الدواء في الانف او اقطر في اذنه او دوى جايقة اذنه  
 وهي الحفرة التي تجمع الدماغ اي دوى الجراحة التي بلغت  
 الدماغ بدوا ووصل دوا الجايقة الى جوفه اي بطنه

ل

ل



اوالى دماغه افطر جواب الشرط اي افطر في الصور كلها  
 لكنه يجب القضاء بالكفارة وقال لا يفطر اذا دوى ووصل  
 الى جوفه او دماغه وقوله بدوا متعلق بالجميع وقيد به لانه  
 لو افطر في اذنه الماء دخل لا يفسد وقيل يفسد ولو دخل الدهن  
 يفسد اتفاقا ثم الدوام مطلقا يتناول الرطب واليابس وقيل  
 الخلاف في الرطب واليابس لا يفسدا جماعا **وان افطر في**  
**احليله لا يفسد** عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يفسد  
 وقول محمد مضرب **وكره دوق شي ومضغ بلعذر**  
 اي كره مضغ الخبز بلا عذر اذا كان له منه بد بان يجد ما يطعم  
 صبيها من غير مضغ كالغسل ونحوه ولا بأس اذا لم يجد  
 منه بد **وكره منعه العلك للصائم** مطلقا سواء كان اسود  
 او ابيض وقيل هذا اذا كان ابيض وان كان اسود يفسد ثم  
 قالوا هذا اذا كان العلك ملتصقا اي ممسوقا فاما اذا لم يكن  
 ملتصقا فمضغه حتى صار ملتصقا يفسد **اي لا يكره كحل دهن**  
**سار** بجاز ان يكون كلاما بلفظ المصدّر من كحل عينه  
 كحل دهن راسه دهن اذا اطلاه بالدهن وجاز ان يكون  
 كلاما بلفظ المسموع الكاف والدال ولوروي بالضم كان  
 المعنى ولا بأس باستعمال الكحل قاله من كاذرنا في قوله **وسواء**  
 اي لا يكره استعماله مطلقا سواء كان رطبا خضرا او مبلولا  
 بالما وسواء كان بالعداء او بالعشي وقال مالك يكره الرطب  
 وقال الشافعي يكره بالعشي وقال ابو يوسف يكره المبلول

ولا يكره الرطب الخضر **والقبلة ان امن على نفسه** الجماع والارتال  
 وكره ان لم يامن **فصل في تخاف زيادة المرض الفطري**  
 الفطري ما يتلذذ به وقال الشافعي رحمه الله لا يفطر ولو عجز  
 خوف الهلاك او فوت الموضوء كما في اليتيم قوله زيادة المرض  
 اشارة الى مريض يخاف زيادة المرض بالصوم اما اذا كان صحيحا  
 يخاف المرض فلا يفطر واعلم انه ان خاف على نفسه او ذهاب  
 طرف من اطرافه يفطر بالطريق الاولى وان اصبح صائما وانما  
 تعلم زيادة المرض باجماعه او باخبار طبيب كذا في الخلاصة  
 وفي النصاب باخبار طبيب كذا **والمسافر اي الفطر له هذا**  
 اذا اصبح مسافرا اما اذا اصبح مقيما صائما ثم سافر فلا يكره  
 له الفطر في ذلك اليوم **وصومه اي المسافر احب ان لم يصوم**  
 الصوم وغر الشافعي الفطر افضل بصومه الصوم اولا وعند  
 اصحاب المطواهر لا يجوز الصوم وفي الخلاصة والحاشية انه  
 لو افطر رفيقه والنفقة مشتركة فالافطار افضل **والقضاء**  
 اي لا يجب القضاء في ايام السفر **ان ماتا عليها اي**  
 على السفر والمرضى **ويطعم وليهما لكل يوم كالغفرة اي ان صح**  
 المريض واقام المسافر ولم يصوم ما ماتا لزم ولهما المطعام  
**بوصية** هذا اشارة الى انه ان لم يوص لم يلزمه المطعام للوا  
 وقال الشافعي يلزمهم بلا وصية من كل المال وعند من ثلث المال  
 ان اوصى **وقضيا ما قدر** او ان صح المريض واقام المسافر ثم  
 ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والمقامة وقاية لروم



القضا وجوب الوصية بالاطعام وذكر الطحاوي ان عليا  
 يلزمه قضا جميع الشهر وان صح يوما واحدا وعلي قول محمد  
 القضا بقدر ما صح وليس بصحيح وانما الخلاف في النذر  
 فانه اذا نذر المرء صوم شهر رمضان مات قبل ان يصح  
 يلزمه شي وان صح يوما لزمه ان يقضي كل الشهر عند ما وعده  
 محمد بعد ما يمكن **بلا شرط ولا اي تابع** وله الخياران سابق  
 وان ساء تابع **فان جاز رمضان آخر قدم له اعل القضا**  
 اي ان جاز رمضان الثاني على المكلف الذي لم يصم رمضان الاول  
 ادى الثاني ثم قضى الاول ولا فدية عليه خلافا للشافعي والحاملي  
**والمرضع** الفطر والقضا بالكفارة ولا فدية **ان خافا على**  
**الولد او النفس** قال الشافعي يجب الفدية فيما اذا خاف  
 على الولد والمراد من المرضع الظاهر لا بما لا تمكن من الانتفاع  
 عن الرضاع لو جوبه عليها بقدر الجارة فاما الام فليس عليها  
 للارضاع فان امتنع على الوب استبحار مرضعة اخرى  
 كذا في شرح السيد نقلا عن الزخير **والشيخ الثاني** اي للشيخ  
 الثاني الفطر وهو الذي لا يقدر على الصيام سمي به لقربه  
 الى الفنا ولا نه فليت فدية **وهو اي الشيخ** يفطر ويغدي  
 اي يطعم كل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة نصف صاع  
 من تمر او صاعا من تمر او شعير وقا لما كان لا فدية عليه  
 اي يغدي هو فقط دون الحامل والمرضع خلافا للشافعي كما  
 تقدم انما ونقول معني يغدي فقط انه يجب عليه الفدا

دون القضا فعلى هذا لا يترتب خلافا للشافعي **والمستطوع**  
 الفطر **بغير عذر في رواية** عند أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر  
 أبو بكر الرازي عن أصحابنا انه لا يحل والمتأخرون اختلفوا  
 فيه ويحل بعذر والضيافة عذر فيما روي عن أبي يوسف ومحمد  
 وروي عن أبي حنيفة انه لا يكون عذرا ولا ظهره هو الاول  
 من المذهب انه يفطر ان كان صا حله دعوة لا يباذي بترط  
 الا فطرا لا يفطر ولا يفطر اذا كان قبل الزوال وبعده لا يفطر  
 الا اذا كان عتوقا بالوالدين او باحدهما **ويقضي المستطوع**  
 اذا افطر وعنده الشافعي لا يقضي **ولو بلغ صبي أو أسلم كان**  
 بعد مضى اليوم **أمسك** كل واحد منهما بقية يومه وجوبا وفي  
 رواية استحبنا **ولم يقض شيئا** اي لم يقض هذا اليوم وان  
 افطر فيه خلافا لما لا يمسى وعنده أبي يوسف انه اذا زال  
 الكفر والصبا قبل الزوال يجب القضا ومن العلماء من يقول  
 عليه قضا هذا اليوم والى يوم الماضية كذا في النهاية **ولو نوي**  
**المسافر الفطار ثم قدم مصر ونوا الصوم في وقته** اي  
 وقت النية وهو قبل ان تصافى النهار صح خلافا للشافعي  
 وما لا يقضي ما فات عنه **باعتبار يوم حدث في**  
**ليلة** خلافا لما لا كان كذا اذا نوي الصوم في تلك الليلة  
 قبل الاعتا وفي الكتاب لم يذكر ان المسلم لا يجاوز نية الصوم  
 في ليالي رمضان قوله في ليلة اشار الى ان الحكم لا يختلف  
 بحدوثه في اليوم لانه اذا لم يجب بحدوثه في الليلة مع انما





فيجعل الصوم فلان لا يجب سجود في اليوم اولى ويقضى  
 ما فات عنه **يجنون غير ممتد** اي غير مستغرق للشهر كله بطلان  
 سواء كان اصليا او عارضا قبل هذا اذا بلغ ثقيفا ثم جبر اما  
 اذا بلغ مجنونا ومول الجنون الاصل ثم افاق في بعض الشهر فعن  
 محمد انه ليس عليه قضاء ما مضى وعز ابي يوسف انه يجب عليه  
 قضا ما مضى من الشهر وقال زفر والساجي يسقط القضاء  
 في جنون غير ممتد ايضا ويقضى ما فات عنه **بامسك بلا**  
**نمة صوم وفطر** وقال زفر يادي صوم رمضان بلا نية من  
 الصبح المقيم **ولو قدم مسافر** في بعض النهار او طهرت  
 جارية في بعضه او شجر كالكونه طنة انه ليلا والعجرا طالع  
 او افطر كذلك اي بطنه ليلا **والشمس حية** اي لم تغرب بعد  
 في المغرب حياة الشمس ضوها وبياضها **امسك** جواب الشرط  
 اي امسك كل واحد من المسافر الذي قدم والحائض التي طهرت  
 وغيرهما **يومه وقضى** ولم يكفر كالكلمة بعد اكله ناسيا  
 اي يجب القضاء فقط كما انه ان اكل في رمضان ناسيا وطر ان  
 ذلك فطره فاكل بعده عدا يجب القضاء دون الكفارة وعن  
 ابي حنيفة انه ان بلغه الحديث وعلم بجبل الكفارة ولم يوقها  
**ونامة ومجنونة وطبعا** مجروران معطوفان على الكل اي اذا  
 حو قعت النامة او المجنونة وهي صائمة عليها القضاء دون  
 الكفارة وقال زفر والساجي لا يجب القضاء والمراد بها ان  
 تغيب فلا يستوعب جنونها الشهر فصار كالنوم والاعما **فصل**

من نذر اي من قال على صوم يوم النحر ومول العاشر من ذي الحجة  
 افطر وقضى خلا قال زفر والساجي فانه عندهما لا يقضى **وان**  
**نوي المكلف يمينا** يقضى **وكفر ايضا** وعند ابي يوسف  
 لا يكفر وعند زفر والساجي لا يكفر ايضا وهذه المسئلة على  
 سنة او وجه الاول ان لم يتوשיا والثاني انه نوي الذر فقط  
 والثالث نوي انه نذر وان لا يكون يمينا يكون نذرا بالانفاق  
 والرابع انه نوي اليمين ونوي ان لا يكون نذرا يكون يمينا بالانفاق  
 والخامس انه نوي اليمين ولم ينو النذر يكون يمينا عند ابي يوسف  
 وعندهما يكون نذرا ويمينا **والسكاس** مذكور في المتن  
 والمسئلة معروفة **ولو نذر صوم هذه السنة افطر اياها**  
**من ميمية** اي الاولى ان يفطر فيها فان صامتها خرج عنها وهي  
**يوما العيد واما الشرع** وهي الحادي عشر والثاني عشر  
 والثالث عشر من ذي الحجة **وقضاها** ولا قضا اي لا يجب القضاء  
 ان شرع المكلف فيها اي في هذه الايام الميمية متنفلا  
 ثم افطر وعز ابي يوسف ومحمد انه يجب القضاء اما الوشع  
 في غير متنفلا يلزم امامه ولو افسد قضاءه خلا للساجي  
 كما مر **باب الاعتكاف** افتعال من عكف اذا دام وما  
 كان الصوم شرطا في الاعتكاف اخره عنه **سنة لبث في المسجد**  
**بصوم ونية** اعلم ان الاعتكاف سنة مؤكدة الا انه سنة كفاية  
 كذا سمعت من شيخنا وقيل مستحب ثم الليث ركنه وشرطه  
 ان يكون في مسجد جماعة اي في مسجد تؤدي فيه بعض الصلوات



وروي الحسن عن أبي حنيفة انه قال كل مسجد له امام ومؤذن معلوم  
وتؤدي فيه الصلوات المحسن جماعة وعن أبي يوسف ان المعتكف  
الواجب لا يجوز في مسجد غير جماعة وغير الواجب يجوز في غير ثم  
الصوم شرط لصحة المعتكف الواجب قال الشافعي ليس بشرط  
واختلف الروايات في النفل وروي الحسن عن أبي حنيفة ان الصوم  
شرط لصحة فعله هذا لا يكون اقل من يوم كذا قالوا وفيه نظر  
وفي ظاهر الرواية ليس بشرط وهو قول أبي يوسف ومحمد  
اقله ساعة بلا صوم حتى اذا دخل المسجد بنية للمعتكف فهو  
معتكف ما قام وتارك له اذا خرج **واقله نفلا** اي من جهة  
النفل **ساعة** وهو قول محمد رحمه الله في المنظومة  
ثم اقل للمعتكف النفل • يوم له في استادنا لاجل •  
والكثر الفهار عند الثاني • وساعة في مذهبي الشيباني •  
**والمرأة تعتكف في مسجد بيتها** يريد به الموضع المقدس للصلوة  
هذا بيان لم فضيلة اما لو اعتكف في المسجد فجاء وقال الشافعي  
لا يجوز لها ان تعتكف في مسجد بيتها وعن أبي حنيفة ان سأت  
اعتكفت في مسجد بيتها وان سأت اعتكفت في مسجد جماعة  
كذا في الخلاصة **ولا يخرج** المعتكف الذكر الصحيح الامر ان يندم  
المسجد منه **الحاجة شرعية كالجمعة** وقال الشافعي الخروج  
الي الجمعة مفسد او طبعية اي مما لا بد منه ولا يقضي في  
المسجد كالبول والغائط فان خرج **ساعة بلا عذر** كعبادة  
المرضى وصلاة الجنائز **فسد** قال لا يفسد ما لم يخرج

اكثر من نصف يوم قوله ان خرج فيه إشارة الى انه لو اخرجته اللجان  
كرها لا يفسد وقوله بلا عذر إشارة الى انه لو خرج بعد الرض  
او اللينيان او بان يندم المسجد الى مسجد آخر لا يفسد **واكله**  
**وشربه ونومه ومبايعته** فيه قوله اكله بالرفع على المبدأ  
وفيه خبر ومبايعته اي له انه يبيع ويشترى فيه من غير ان  
يحضر السلعة **ويكره للمعتكف احضار المبيع** في المسجد وكره  
**الصمت** اي صمتا يعتقده الصائم فيه **وكره التكلم** الى  
التكلم **خير** ويحذر بما لا بد له بعد ان لا يكون قايما **وحذر**  
**الوطي** على المعتكف **ودواعيه** كالتس والقبلة وقال الشافعي  
انه لا يحرم **ويطل** للمعتكف **بوطين** في الفرج مطلقا سواء كان  
ليلا او نهارا عامدا او ناسيا انزل اولم ينزل ويقبلته ولم  
يلمزال خلافا للشافعي في قول اما لو جامع فيما دون الفرج ولم  
ينزل فلا يفسد وان كان محرما **ولزمه الليالي ايضا** يعني  
كما يلزمه الايام **ينذر اعتكاف اياما** ونقول كما يلزمه الايام  
ينذر الليالي **ولزمه ليلتان** **ينذر يومين** خلافا لابي حنيفة  
فان عنده لا تدخل الليلة الاولى اذا فوي يومين وتتابع  
فيه خلافا للشافعي الى ان ينوي التعريف في دخل في اعتكاف  
الليل والنهار فابتداء من الليل ثم في نذر اعتكاف يومين  
المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس وفي يومين  
يدخله قبل غروب الشمس يمكث تلك الليلة ويومها والليالي  
ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هاتين في الايام الكثيرة



يدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروبه عند الغروب  
**كتاب الحج** العبادات على ثلاثة أنواع بدنية  
محضة كالصلاة ومالية محضة كالزكاة ومركبة منها فلما  
بين النوعين الأولين شرع في بيان النوع الآخر والحج يقع  
الحا وكسرها لغتان معناها القصد **قال الشافعي**  
• يحجون بيت الزبير فان المزعوم •

اي يقصدونه في الشرح عبارة عن قصد **لوزيان** مكان  
مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فوض مرة  
**علي الغور** عند ابي يوسف وموافاق الروايتين عن ابي حنيفة  
وعند محمد وموافاق الروايتين عنه على التراخي وهو قول الشافعي  
لانه يسعه التأخير بشرط ان لا يقوته بالموت فاذا اخرج  
مات اثم في التأخير فان قلت كيف يعلم الموت قلت يعلم بالضعف  
والتهرم **بشرط** اي فرض بشرط **حرية** فلا تجب على العبد وان  
اذن المولى **وبلوع** فلا تجب على الصبي **وعقل** فلا تجب على المجنون  
**وصحة** للحج فلا تجب على المأخوذ والمرتد والمعتق ومقطوع  
الرجل وان ملكوا الزاد والراحلة فهذا في ظاهر الرواية عن  
عمر ابي حنيفة وموافاق رواية عنها وفي ظاهر رواية ابي حنيفة  
على هؤلاء اذ املكوها وموافاق رواية الحسن عن ابي حنيفة وموافاق  
قول الشافعي وقايدة الخلائق تظهر فيما اذا املكوها فانه لا يجب  
عليهم الاحتجاج بما لهم عنده خلافا لها **وشروط** **قدرة** زاد  
وزاجلة **فضلت** صفة قدرة عن مسكنة وعالم بدله منه

من الثياب والغبر والسلاح **وقدرة** **نفقة** مدرة **ذهابه**  
**وايابه** راجلا ما شيا مطلقا وقال مالك يجب الحج على من له قدرة  
على المشي **وقدرة** نفقة **عياله** واواحدة الصغار مدرة ذهابه  
وايابه قوله ونفقة مدرة ذهابه وايامه وحياله تفسير الزاد  
والراحلة وليس من شرط الوجوب على من له قدرة ومن حوله الزاد  
ولو زاد الشرط الآخر وهو الاسلام كان اولى **وشروط** **امن** **يق**  
فان كان في الغالب لسلامة يجب الحج وان كان الغالب للحوادث  
والقطع لا ولو كان بنية وبين مكة بحر فلو كثر الطريق  
**وشروط** مرافقة **زوج** او **محم** **لا امرأة** في مدرة **سفر** اي لا  
يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين مكة مسير  
سفر مطلقا شابة كانت او عجوزا الا بزوج او محرم وقال  
الشافعي يجوز لها الحج اذا خرجت برفقة ومعهما شاة ثياب  
ولما قيد مدة السفر لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر  
بلا محرم او زوج ولو وجدت محرما ليس لزومها المنع من حجة  
للاسلام خلافا للشافعي والمحم من شرط حمل له كما حمله المرأة  
رحم او رضاع او مصاهرة وشرط فيه ان يكون ما مؤامرا ولا  
بالعاهر كان او عبدا كما ذكرنا كان او مسلما ولو كان فاسقا  
او مجوسيا او صبييا او مجنونا لا يعتبر لان العرض لا يحصل  
بالفاسق والمجوسي ولا ياتي من الصبي والمجنون الحفظ  
ونفقة المحرم عليها **فلما** **جرم** **صبي** هذا تعريض على ما حرر  
من الشروط او عبدا **فبلغ** الصبي **واعتق** العبد **فمضى** اي



التي بافعال الحج ولم يجزء الحرام للحجة المفروضة **لم يجز**  
**قرضه** خلافا للشافعي فان جدد الصبي الحرام قبل الوقوف  
 بعرفة صح وجاز عن حجة الاسلام لانه في هذا الحال من اهل  
 اللزوم اما العبدان جدد الحرام فلم يجز عنه ومما فرغ من  
 الشرائط شرع في المواقيت حيث قال **ومواقيت الحرام**  
**دواخل الحليفة** لاهل المدينة وهي جمع ميعات ومواالوقت  
 المحدود فاستعمل المكان ومنه مواقيت الحج لمواضع الحرام  
**وداخر عرف** لاهل العراق موضع منه الى مكة مسيرة ثلاثة  
 ايام **وجحفة** لاهل الشام و**قرن** لاهل نجد وهو جبل وبلم  
 لاهل اليمن موضع منه الى مكة فرسخان **لا يهل** اي المواقيت  
 تكون لاهل هذه المملكة **ولمن مر بها** من غيراتها بمن  
 اراد الحج والعمرة **وصح** **تعد** اي الحرام **عليها** اي على  
 المواقيت **لا عكسه** اي لا يصح باخيرة عنها **ولداخلها** اي  
 ميعات داخل المواقيت **الحل** للحج والعمرة **وللمكي** اي ميعات  
 المكي **الحرم للحج** والحرم نحو الى مكة وهو من جانب الشرق ستة  
 اميال ومن الجانب الثاني اثني عشر ميلا ويقال ثلاثة اميال  
 ومواالصح ومن الجانب الثالث ثلاثة عشر ميلا ومن الجانب  
 الرابع اربعة وعشرون ميلا والحرم كله كموضع واحد فيحرم  
 من اي موضع شا **وللمكي الحل للعمرة** وهي اسم من العتاروا  
 القصد الى مكان عام ثم غلب استعماله في زيارة البيت محرما  
 بافعال مخصوصة وانما سميت به لان عمارة البيت بها **باب**

**باب الاحرام فاذا اردت ان تحرم فتوصنا بالحرم**  
**والغسل احب** اي افضل **واللبس انت ازارا ورذا**  
**جديدين او غسيلين** اي مغسولين لكن الاول افضل  
**وتطيب انت مطلقا** اي باي طيب شئت سوا كان تبقى  
 عينه بعد الاحرام بان تلتطخ راسك بالغالية او المسك او لم  
 يتبق عن محذاته يطيب بطيب لا يبقى عينه بعد الاحرام  
**وملي ركعتين وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبل**  
**مني ولت اي قل ليبيك** الى اخره **دبر** اي عقب **صلا** حال  
 كونك تنوي انت **بما الحج** وهي ترجع الى التلبية التي دللتها  
 بقوله **ولت ليبيك اللهم ليبيك ليبيك** **لا شريك لك** التثنية  
 للتكرير وانتصاه بفعل مضمر معناه الباطل بعد  
 التباي لروما الطاعتك بعد لزوم من الباطل مكان  
 اذا اقام **ليبيك الحمد والنعمة لك والملك لا شريك**  
**لك** قوله ان الحمد بكسر الهمزة وموقول القراء وقال الكسائي  
 الفتح احسن ومعناه لان الحمد او بان الحمد وعز ابن سماعة  
 قلت الحمد حاجت اليك قال الكسائي لا ابتداء والفتح للبناء  
 والابتداء اوي من البناء **وزد** **فمن** **ولا تنقص** انت في التلبية  
 لما روي عن ابن عمر انه كان يقول ليبيك وسعديك والخير كله في يد  
 وعز ابن مسعود انه كان يقول ليبيك بعد التراب **فاذا**  
**لبيت** او سقت الهدى حال كونك **ناويا** الحج **فقد احرمت**  
 وقال الشافعي يصير محرما بالنية **فانق** **الرفق** اي الجماع

يك



وقيل الكلام الفاحش ان ابن عباس يقول انما يكون الكلام  
 الفاحش رقتا بحضرة النساء واتق **الفشوق** اي المعاري  
**والجدال** وهو ان يجادل المرء مع الرفقاء والخدم والمكارين  
 او مجادلة المشركين بتقديم وقت الحج وتأخير واتق **قتل**  
**الصياد** اي المصيد **والشارع** اليه **والدلالة** عليه  
 اي الصيد والشارع تقتضي الحضرة والدلالة تقتضي  
 الغيبة وهو الفرق بينهما واتق لبس القميص والسر او تل  
**والعمامة** **والقلنسوة** **والقباء** **والخفين** **ان لا تجرد**  
 اي واتق الخفين لئلا لا **النجدين** **فاقطعهما** **اسفل**  
**من الكعبين** اي المفصلين للذين وسط القدمين عند  
 معقد شراك النعل وهو سيرها الذي على ظهر القدم وهو  
 المراد هنا بالكعب وانما خص هذه الاشياء بالذكر ولم  
 يقل اتق لبس المخيط مع انه يشمل الجميع وفيه اختصار  
 ايضا اتباعا للحديث **واتق الثوب المصبوغ بوزر**  
 اي للبسة الوردية شي اخر فانه يشبه سحيق الزعران  
 وهو مجلوب من اليمن **اورعمران او عصفر** وقال  
 الشافعي لا بأس بلبس المصفر **اي اتق الثوب المصبوغ**  
 بهذه الاشياء **ان يكون الثوب عسلا لا ينقص النقص**  
 عند الغسل تائرا الصبح وقيل فوحان الطيب عن محمد بن  
 لا يتعدى اثر الصبح الى غيره **وليغوج واتق ستر الرأس**  
 هذا مختص بالرجال اما المرأة فتستر رأسها **وستر الوجه**

وقال

وقال الشافعي يجوز للرجال تغطية الوجه لا الرأس والمرأة  
 تغطي رأسها لا وجهها **واتق غسلها بالخطي ومنه الطيب**  
 والدهن **وخلق شعره وقص شعره وقص ظفره الا**  
**اي لا يتق الى غتسال ودخول الحمام والستطلاك**  
**بالبيت والمحل** وقال مالك يكره ان يستظل بالفسطاط وما  
 اشبهه والمحل يفتح الميم الاول وكسر الثاني او على العكس  
 الهودج الكبير المحاري **واتق شد الهيمان في وسطه**  
 مطلقا سواء كان فيه نفقة او نفقة غيره وقال مالك يكره ان  
 كان فيه نفقة غيره الهيمان فعلا من همل الماء والدمع يهي  
 ضميا اذا سأل وانما سمي به انه يهي بما فيه وقول الحريكي  
 همن بمعنى جعل الشيء في الهيمان على توهم امالة النون  
 كقولهم برهن من الزهقان والوسط بالتحريك اسم لغربابين  
 طرفي الشيء كمرکز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لدخل الداء  
 مثلا **والكرات التلبية متى صليت اي عقب الصلوة**  
**او علوت شرفا** اي كلما علوت مكانا مرتفعاً **او هبط واديا**  
**اولقت ركبا** جمع راكبه ذكره تاء على ان الغالب في الجمع ملاقاة  
 الركب **والكرات التلبية بالاسحار** **رافعا صوتك بها اي**  
 اكثر التلبية في هذه الاحوال حال كونك رافعا صوتك بالتلبية  
 وهي مستحب كذا في المبسوط **وايد ايا المسجد اي اذا دخل**  
 فلا تنزل منزلا ولا تروا حذا فاقصد المسجد الحرم ثم اكثر  
 التلبية **بدخول مكة وكبر وهلل تلقا البيت اي قبل الدبر**

غتسال

يرة

ت



والمعنى الله أكبر من هذه الكعبة المعظمة أي أن رحمتك وحنانك  
وجلالك من الله الأكبر منك ومعنى التميل أن يقول لا اله الا  
الله ترويا عن كل شيء الى الله سبحانه ثم **استقبل الحجر الأسود** حال  
كونك **مكبرا ميملا مسلما** ان قدرت بلا ايد ان تسلم فبديه لان  
عند الزحام لا يسلمه **وطف** من الطواف حال كونك **مضطربا**  
للمضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطنه الى يمنه ويلقيه على كتفه  
الى يسره وهو سنة **ورأى الخطيم** أي خلفه فينبغي لمن يطوف ان  
لا يدخل تلك العرجة في طوافه ولكن يطوف وراءه كما يطوف وراء  
البيت حتى لو دخل العرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز وانما  
سمي به لانه محطو من البيت أي مكشور منه وهو فعل بمعنى  
مفعول وقيل معنى فاعل وسمي ذلك الموضع حجرا ايضا لانه  
حجر من البيت أي منع منه وحضيرة اسم فعل ايضا **أخذ** حال  
بعد حال أي طفعا حال كونك مضطربا وحال كونك أخذ الطواف  
**عن يمينك مما يلي الباب** أي مما يقرب باب الكعبة **سبعة أشواط**  
جمع شوط وهو الدوران من الحجر الأسود اليه **وترمل** من الرمل  
وهو المشي سرعة مع هذه الكعبين وهو مع المضطباع في  
**الثلاث الأول** من الشواط **فقط** وتشي في الباقي على  
هيئته **واستلم الحجر الأسود كلما مررت به ان استطعت**  
استلم الحجر تباولة باليد أو القبلة من السلم بفتح السين  
وكسر اللام وهي الحجر وهو حسن في ظاهر الرواية واختم  
**الطواف به** أي باستلام الحجر وبركعتين في المقام

أي مقام إبراهيم عليه السلام وهو ما ظهر فيه اثر قدميه وهو حجا  
كان يقوم عليها عند نزوله من الابل وركوبه وقت اتيان هاجر  
وولده **او حيث** أي في أي موضع **تيسر له من المسجد** وهي قبة  
عندنا وعند الساجي سنة **للقدر** متعلق بقوله طف وهذا  
الطواف سمي طواف القدوم والتخمة واللقاء وهو سنة لغير  
المكي وقال مالك واجب وانما قال لغير المكي لان القدوم يتحقق  
فيهم دون المكي ثم **أخرج** اذا صليت ركعتين الى الصفا وهو جبل  
واصعد عليه بقدر ما يصير البيت بمراي منك وقم عليه **مستقبلا**  
**البيت** حال كونك مكبرا ميملا **مضطربا على النبي صلى الله عليه وسلم** رافعا  
يديك **داعيا ربك بجاهك** ثم **اهبط** من الصفا ماشيا نحو طروقة  
**ساعيا** أي اذا انتصب قدماك في بطن الوادي تسعي بين الميدين  
**المحضرين** حتى اذا ركب ساقيك وانت تقول رب اغفر  
وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت اعز المكرم حتى اذا خرجت من بطن  
الوادي تسعي على هيئتك حتى صعدت المروة قال المطري هما  
شيئان على شكل الميدين محتويان من نفس جدار المسجد الحرام  
لانها منفصلان عنه وما علامتان لموضع المروة في ممر بطن  
الوادي قوله **المحضرين** بطريق التعليل فان أحدا الميدين اخبر  
ولم اخبر كذا ذكره الامام الاسيحا **وافعل** وقل **عليها**  
أي على المروة بعد الصعود **فعلك** أي مثل فعلك **على الصفا**  
**وطف** بينهما **سبعة اشواط** تبدأ الشوط الأول بالصفا  
وتختم الشوط السابع بالمروة واسعي في بطن الوادي



شوط قيدوك من الصفا الى المروة شوط ورجوعك من المروة  
 الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي انه يطوف بينهما سبعة  
 اشواط من الصفا الى الصفا ومما لا يعتد رجوعه ولا يجعل ذلك  
 شوطا آخر والاصح ما ذكرنا ثم السويج من الصفا والمروة واجب  
 وقال الشافعي ركن ثم اتم بكة حال كونك حراما اي محرما **وطف بالبيت**  
 كلما بدا لك راي ثم اخطب قبل يوم التروية بيوم وهو الساب  
 مروي الحج **وعلم فيها المناسك** اي كيفية الاحرام بالحج وكيفية  
 الخروج الى منى وكيفية التوجه الى عرفات وكيفية النزول بها  
 وفي المبسوط وانما سمي يوم التروية لان الحاج ينزل فيه  
 بمكة وفي المغرب رويت في الامم فكثر فيه فتظرت ومنه يوم  
 التروية وروي ان ابراهيم عليه السلام راي ليلة التروية كان قافا  
 يقول الله يا مريد اع انك هذا فلما اصبح روي في ذلك من الصفا  
 الى المروة امر الله هذا امر من الشيطان فمن ثمة سمي يوم التروية  
 فلما امسى في الليلة الثانية راي مثل ذلك فوقف انه من الله سبحانه  
 فمن ثمة سمي يوم عرفة ثم راي مثله في الليلة الثالثة فهم بمنحروهم  
 اليوم يوم النحر ثم رجع اذهب بواحا **يوم التروية** وهو الثامن  
 مروي الحج من مكة **الى منى** وانما سمي بمكة لان جبرئيل عليه السلام  
 حين فارق آدم عليه السلام قال ما تمني قال اني الجنة فسميت  
 منى لثمنية آدم عليه السلام الجنة بها ثم رجع منه الى عرفات جمع  
 عرفة وهي مكان مرتفع بمكة **بعد صلاة النحر يوم عرفة** ثم  
**اخطب** في هذا اليوم بعرفات وعلم فيها ما يحتاجون اليه في هذا

اليوم ويوم النحر واخطبنا بمكة في اليوم الحادي عشر  
 وهو الثاني من ايام النحر وعلم فيها بقية ما يحتاجون  
 اليه من امور المناسك وعن زفرانده بخطيب يوم التروية  
 بمكة ويوم عرفة بعرفات ويوم النحر بمكة **ثم صلى بعرفات**  
**بعد الزوال الظهر والعصر باذان واقامتين بشرط**  
**الامام والاحرام** اي اذا زالت الشمس يؤذن المؤذن  
 لها بين يدي المنبر فاذا افرغ من الاذان يقيم الامام وبشرط  
 خطبتين قائما يجلس بينهما جلسة خفيفة كما في الجموع  
 واذا افرغ من الخطبة يقيم المؤذن ويصلي الامام بهم الظهر  
 ثم يقيم العصر ولا يؤذن فيصلي الامام بهم العصر ولا يؤذن  
 فيصلي الامام بهم العصر في وقت الظهر ولا يتطوع بين  
 الصلاتين غير سنة الظهر قوله بشرط الامام اي بشرط  
 الامام المكي والاحرام بالحج في الصلاتين للحج بينهما  
 عند اي خفيفة رحدة الله وعندهما احرام الحج لا غير حتى لو  
 صلى الظهر وحده صلى العصر في وقت عيده وقال ارحمها  
 الله يجمع بينهما المنع وقال زفرانده والاحرام شرط في  
 العصر خاصة حتى لو فات الظهر مع الامام فاذا ركع العصر معه  
 لم يجمع بينهما عند اي خفيفة وعند زفرانده يجمع بينهما وكذا  
 الخلف اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالحج وصلى العصر  
 معه لم يجرعده وعند زفرانده يجوز ثم رجع الى الموقف وهو  
 ركن **وقف** متوجها الى الكعبة **بقرب الجبل** اي جبل



الرحمة والعموم معك عقب انفرادهم من الصلوة ولم يخرجوا من  
 الموقف **وعرفات كلها موقف** **الربط عرفه** وهو وادي  
 جذا عرقلت عن يسار الموقف قد راى النبي صلى الله عليه وسلم  
 الشيطان فيها وامر ان لا يقف في ذلك المكان احد لحرال  
 عنه **حامدا** اي يقف حال كونك حامدا **مكبرا** **محملا** **امليا**  
 اي موقفك ساعة بعد ساعة وقال مالك يقطع التلبية  
 كما يقف عرفه **مصليا** على النبي صلى الله عليه وسلم **دا عيا**  
 ربك بحاجتك ثم رجع ما شيا على حيثنك **الى منة** **لغة بعد**  
**الغروب** والمزد لغة مفتوحة من الزلوي وهو القرية  
 وانما سمي بها لان آدم عليه السلام اذ لف فيه الى حوي  
 رضي الله عنها **واثر** **بعر جبل قريح** عن عيين الطريق  
 او يسار موقف فيه لانه مشحون قريح غير منصرف  
 للعلمية والعدل وهو مستور من قريح الشياي ارفع  
**وصلي بالناس العشاين** اي المغرب والعشا في وقت العشا  
**باذان واقامة** وقال زفر والشافعي باذان واقامة  
 تطوع بينهما ولو اشتغل بشي او تطوع اعادة الإقامة وعند  
 زفر بعيد الاذان ايضا ولا يشترط الجماعة بهذا الجمع  
 عند ابي حنيفة **ولم تجز المغرب في الطريق** حتى لو صلى  
 فيه بعيد ما لم يطلع الفجر وقال ابو يوسف يصح وقد ساوا  
 على هذا الخلاف اذ صلى المغرب بعرفات بعد غروب  
 الشمس والتقيد بالطريق تعاقب لانه لو صلاها في وقتها

عرفات او في الطريق لم يجز ثم **صلى الفجر** **يؤتى** اي يلبسنا نطق  
 الليل ثم **وقف** **بمزد لغة** والوقوف بها واجب حتى لو ترك بلا  
 عذر رجب الدم وعند الشافعي ركن **مكبرا** **محملا** **امليا**  
 على النبي صلى الله عليه وسلم **دا عيا** بحاجتك **وهي** كلها **موقف** **الربط**  
**مخسر** كسر السين المهملة وتشديد هاء اسم موضع عرف  
 عن يسار مزد لغة ثم رجع **الى مني بعد ما** **اسفر** جدا قبل  
 طلوع الشمس **فارجر حجرة** وهي الحجرة الصغيرة والجران والجرار  
 جمعة اي اذا اتيت مني فارجر حجرة **العقبة من ثلث الوادي**  
 هذا بيان لافضلية ولورماها من فوق العقبة جاز **بسمع**  
**خصات كحصى الخذف** وهو مقدار النواة ولو رجي باكثر من  
 الخذف جاز وكيفية الرمي ان تضع الحصى على ظهر يمامه اليمنى  
 ويسعين بالمشية ومقدار الرمي ان يكون بيده وبين موضع  
 السقوط خمسة اذرع فصاعدا **وكبر** اي قل اسم الله واته الكبر  
 اللهم اجعل حجنا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيانا مشكورا ولو سمع  
 مكان التكبير جاز **بكل حصاة** اي كبر حال كونك مليا بكل واحد  
 منها او مع كل واحد منها **واقطع التلبية** **باؤها** **والها** **والها** **والها**  
 يقطع التلبية اذ ارجع من عرفات ثم **اذبح** ثم **احلق** بعد الذبح  
**او وقصير** التقصير وهو ان يأخذ راس شعره مقدار اهل  
**والحلق** **الحب** من التقصير ويكتفى بحلق ربع الراس كما في مسج  
 وحلق الكلا فضل **وحل** كل شي من محظورات الاحرام **كل غير**  
**النساء** اي غير لانيان بالنساء مطلقا سواء كان في الفرج او مাদو



وقال الشافعي لا يفسد الحرام الجماع فيما دون الفرج وقال  
 مالك حل كل من هذه المحظورات غير النساء والطيب ثم رجع الى  
**مكة يوم النحر بعد الفجر من يومه ان استطعت او عدا او بعده**  
 اي بعد الغد فطف للركن اي طوف طواف الزيارة ليحصل ركن  
 الحج **سبعة اشواط بلا رمي وسعي بين الميادين الاخير ان**  
**قدمتها والراي وان لم يأت بالرمي والسعي بين الصفا والمروة**  
 عطف طواف القدوم **فحلا** في طواف الزيارة وصلي ركعتين  
 عقيب هذا الطواف **وحل** بعد هذا الطواف **لك النساء**  
 اي اثباتا وكرة **تاخير** اي طواف الزيارة **عن ايام النحر**  
 رجع من مكة الى منى اي عشي فارمائي اذا اتيت فارم الجمار  
**الثلاث في ثاني من ايام النحر بعد الزوال ودوي غراي**  
 انه ان رماه قبل الزوال جاز **باديائلي المسبح** حال من ضمير ارم  
 اي او حال كونك متديا بالجرعة التي بقرب مسجد الحيف سبع حصيات  
 وهو مسجد منى **ثم ياتي بها** اي ثم ايد بالجرعة الاولى وهي الجرعة الاولى  
 وارمها بسبع حصيات **ثم حجر العقبة** فارمها من بطن الوادي  
 بسبع حصيات مكبرا مع حصيات **وقف** حامدا لله سبحانه مكبرا  
 ثم لا مضلها داعيا جاحك دافعا اليد من حذر المنكبين  
 جاعلا باطن الكفين نحو السماء كما هو السنة في الدعية **وقف**  
**عند كل رمي بعد رمي** اي عند الاولى والوسطى لكن الوقوف في  
 الوسطى اكثر من الاولى **ثم عد كذلك** اي ثم ارم الجمار الثلاثة في  
 ثالث النحر بعد الزوال **آخره ثم ارم بعد** وهو الرابع من ايامه

كل

الي

بعد

بعد الزوال **كذلك ان ملك** في منى والا فضل ان تقيم ولك ان تنفر  
 ما لم يطلع الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يحل لك تنفر وقال  
 الشافعي اذا غربت الشمس من اليوم الثالث لا يحل لك التنفر حتى يرمي  
 الجمار الثلاث في اليوم الرابع **ولو رميت الجمار الثلاث في اليوم**  
**الرابع قبل الزوال بعد طلوع الشمس صح** عنده وعند مالك **وكل**  
**رمي بعده رمي فارم ما شيا** هذا ابيان المفضلة اما لورماها  
 كبادا جاز **ولا** اي وان لم يكن بعده رمي فارم **راكبا** فان قبل هذا  
 مخالف للسنة فقد روي انه عليه السلام رمي الجمار كلها راكبا  
 قلنا انما فعله ليكون اظهر للناس حتى يقتدوا به فيما شاهدوا  
 منه **وكرة ان تقدم نعلك** بغتختين متاع المشافر واصل الى  
**مكة وان تقيم بمكة للرعي** وكرة ان لا يبيت بمكة ليالي الرمي  
 ولو بات في غيره عمدا لا يجب عليه شي وقال الشافعي لو ترك البيت  
 بها في ثلاث ليالي يجب دهر **ثم رجع الى المحصب** وهو موضع تعبر  
 مكة يقال له الربيع وفي ارض ذات حصاة **والحصاة** التزول به  
 ثم ذكر في شرح البيهقي البغدادية **لحصاة** نسك وذكر في المبسوط  
 هو سنة عندنا حتى لو ترك يصير مستنسا وقال الشافعي ليس  
 بمسعى **فطف** اي اذا دخلت مكة فطف **للمصدر** **سبعة اشواط**  
 ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع به  
 البيت ويصدر به عنه **وهو واجب** خلا قال الشافعي فان عند  
 ليس بواجب وصلي ركعتين بعد **الاي** الطواف واجبا **اعلى**  
**اعلى مكة** ومن زرا الميقات ومن اتخذ مكة دارا ثم بداله الخروج



ومن كان حايضا او نفسا ومن كان معتبرا من اهل المفاق  
**ثم اشرب من ماء زمزم والزمزم الملتزم** وهو ما بين الحجر  
 الاسود الى الباب فتضع صدرك ووجهك عليه وتلزمه سا  
 تبكي وقبل العتبة ايضا لانها مسبوكة **وتثبت بالشار**  
**والنصق** ذلك بالجدار ان يملك من ذلك ثم تنصرف ما شيا  
 وراك ووجهك الى البيت فبما كيا من حشر على فراق البيت  
 حتى تخرج من المسجد فهذا بيان تمام الحج الذي اراده رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولو اتى بالشرب بعد هذه الاشياء  
 كان اولي لانه يكون بعد هذه الاشياء وهو لا يفهم من طي  
 هذا التركيب **فصل من لم يدخل مكة من الحرم من وقف**  
**بعرفة سقط عنه طواف القدوم** ولا شيء عليه **ومن وقف**  
**بعرفة ساعة من الزوال** اي ما بين الزوال من يومها  
 الى فجر الفجر فقد تم حجه ثم اول وقت بعد الزوال عند ما وقفا  
 ما لك اول وقت من طلوع الشمس قال ايضا لم يجز الا ان يقف  
 في اليوم وجزا من الليل ولو كان الواقف **جاهلا** اي لا يعلم  
 انه عرفات او ناعما او منى **فليه ولو امل** اي احرم بعذر  
 امره **عنه رقيقة** يا غايه او بقوم صح وقال لا يصح الاحرام  
 صورة رجل خرج للحج فاعني عليه قبل الاحرام واحرم عنه  
 رقيقة صح اما لو امر عين بان يحرم عنه اذا اعني عليه او نام  
 فاحرم لما مور عنه فصح اجماعا حتى اذا افاق او انتبه  
 واتى فافعال الحج صح وانما قيد برقيقة لانه لو احرم غيره

هـ

هـ

لا رواية فيه واختلف المشايخ رحمهم الله فيه **والمرأة كالرجل في**  
 جميع ما ذكرنا **غير انها تكشف وجهها لاراسها ولا تبلى حجرا**  
**ولا ترمل ولا تسقى بين الميادين ولا تخلق** ولكن تعصر وتلبس  
 المخطط وما بدا لها من القميص والسراويل والخفين والقفاز  
**ومن قبل بدنة تطوع** او نذرا **او جزا** صيدا بان قتل محرما صيدا  
 ووجبت قيمته فاشترى بما بدنة في سنة اخرى فعلاها  
 وساقها الى مكة **ونحوه** كبذنة الهنقة او العران **وتوجه معها**  
 حال كونه يريد الحج **فقد احرم** وفي احاديثي قول الساجي لا يصير محرما  
 الا باللبسية وهو القياس وصفة التقليد ان يربط على عنق  
 يد منه قطعة نخل او عروة في مزادة والمقصود منها العلامة  
 على كونه هديا **فان بعث بعد التقليد بها** اي بالبدنة ولم يتوجه  
 ثم توجه بعده لا يصير محرما **حتى يلحقها** اي البدنة قال شمس  
 الامة السرخسي في المبسوط اختلف الصحابة في هذه المسئلة على  
 ثلاثة اقوال منهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول  
 اذا اتوجه في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا ادركها وساقها  
 صار محرما واخذنا باليقين من ذلك وقلنا اذا ادركها وساقها  
 صار محرما **الا في بدنة الهنقة** فانه يصير محرما حين يتوجه  
 اذا نوى الاحرام قبل ان يلحقه استحسانا والقياس ان لا يصير  
 محرما حتى يدركها فيستوفى **فان جللها** اي البس البدنة الخ  
**او شعرها** شعرا البدنة اعلامها بشي انما هدي من الشعار  
 وهو العلامة كذا في المغرب وهو بدعة عند أبي حنيفة **او قلده**

ين



شاة لم يكن محرماً والهدنة يقتصر في الشح من الابل والبق  
 مطلقاً سواء عجز عن الابل او لا وقال مالك ان عجز عن الابل فمن  
 البقر وقال الشافعي من الابل خاصة **باب** **القران**  
 مصدر قرن بين الحج والعمرة اذا اجتمع بينهما وهو قران  
 والحرمون النوع اربعة منقر بالحج وهو ان يحرم به من غير الميقات  
 وقبله في اشهر الحج او قبله وذكر الحج بلسانه عند التلبية وقصد  
 بقلبه او لم يذكر بلسانه ونوى بقلبه ومنقر بالعمرة وهو ان  
 يحرم به من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها يذكر العمرة بلسانه  
 عند التلبية وقصد بقلبه ولم يذكر بلسانه ونوى بقلبه وقار  
 وهو ان يحج بينهما في الاخر لم من الميقات وقبله في اشهر الحج او  
 قبلها يذكر الحج والعمرة بلسانه عند التلبية ويقصد بهما ولا  
 يذكرهما بلسانه وينوي بهما بقلبه ومتمتع وهو ان يحرم بالعمرة  
 من الميقات او قبله في اشهر الحج وقبلها ويعتمر في اشهر الحج ويكون  
 الكرتواف في اشهر الحج ويتحلل ويحرم بالحج ويحج من عامه وكل من  
 ان يلبس باعله المأما صححاً ثم القران **هو** **افضل** ولذا قدما  
 على المتمتع وقال الشافعي لو فراد افضل وقال مالك التمتع افضل  
 من القران وهو الحج موقوف على الافراد ثم التمتع وفي رواية عن  
 ابي حنيفة ان الافراد افضل من التمتع ثم لو فراد هذا بيان  
 ترتيب مراتب وليس التفضل في استعمال التمتع **وهو ان**  
**يحل** وهذا ان اهل الحج يرفع صوته بالتلبية بالعمرة  
**واجب من الميقات** ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة

فيسرهما

فيسرنهما لي وتقبلهما مني وان يطوف اي اذا دخل مكة يبدا  
 بطواف العمرة فيطوف سبعة استواط يومين في الثلاثة الاول  
 ويسعى بين الصفا والمروة للحج وهذه افعال العمرة ثم يحج بها  
 بافعالها كما في المفرد فان طاف لها طوافين متعاقبين من غير ان  
 يتحلل بينهما طواف القدوم وسعى سعيين خارجين جاز واستا بتقديم  
 طواف النحر على سعي العمرة وقال مالك القارن يطوف طوافاً  
 واحداً وهو قول الشافعي **واذا رمي الجمر يوم النحر ذبح شاة**  
**وهو واجب** فهذا ذكر القران شكراً لما انعم الله سبحانه حيث وفق  
 لاداء التوسكين **او يذبح من الابل والبقر او شاة** بان ذبحت  
 لسبعة **وصامد العاخر عنه ثلاثة ايام من الحج ولو بمكة** اي صام  
 بعد الغرغ ولو كان بمكة مطلقاً سواء نوى للمقامة او لم ينو في  
 ايام التشريق وقال الشافعي لا يجوز بمكة الا ان ينوي للمقامة  
 فانه حينئذ يجوز فان لم يصم العاخر من الذبح ثلاثة ايام في  
 السابع والثامن من عشر ذي الحجة **الي يوم النحر تعيد الذبح**  
 اي الهدى ولم يحرم الصوم بعده وقال الشافعي يصوم بعد  
 هذه الايام وقال مالك يصوم في ايام النحر **وان ادخل القا**  
**مكة وتوجه الى عرفات ووقف بعرفة فقلبه دمه لرفض**  
**العمرة** وقال الشافعي يصير افضا لها لان عنده طواف العمرة  
 يتحلل فيطواف الحج واما فيد بالوقوف لا بمجرد التوجه يصير  
 افضا لها ما لم يقف بعرفة في الصباح وعند ابي حنيفة يصير  
 افضا لها بالتوجه اليها **وقضاؤها** مرفوع معطوف على

رن

اخرها اي اخر كل ايام الثلاثة  
 عرفة وسبعة ايام من الحج  
 افعال الحج



دماي فعله قضا العرة **باب التمتع والتمتع على وجهين**  
تمتع يسوق الهدي وتمتع لا يسوق الهدي ومعني التمتع التمتع  
باد النسكين اي العرة والحج في سفر واحد من غير ان يلزم بهما  
المال صحيحا واذ بان يرجع الي امله خلا لاعتدما وعند محمد ليس  
من ضرورة صحة الامام كونه حلالا التمتع **وان يحرم بعمرة من المشرك**  
و يدخل مكة فيطوف لها **وليسعي بينهما وماركان ويحلق** وقال  
مالك لا حلق على المعتمر **او يقصر وقد حل منها** هذا اذا لم يسومع  
نفسه هدي التمتع فاما اذا ساق فانه لا يحل عن احرام العرة الا  
بعد الفراغ من الحج **ويقطع التلبية باول الطواف حين استلم**  
الحجر الاسود في اول شوط وقال مالك لما وقع بصره على البنية  
التلبية ويومركه بعد الفراغ من العرة حلالا **ثم يحرم بالحج**  
**يوم التروية من الحرم ويذبح** هذا بيان آخر وقت الاحرام  
اما لو قدمه على هذا اليوم جاز ولو لم افضل كما ينبغي في المتن وانما  
قيد به انه اول يوم يبدأ بافعال الحج فلا يجوز تاخير الاحرام عنه  
**فان عجز عن الذبح فقد مر حكمه** في فصل العرانة انه يصوم  
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع **وان صام ثلاثة ايام**  
**من شوال فاعتمر اي احرم للعمرة لم يحز اي لم يحسب**  
**الثلاثة والتقيد به اتفاقي لان المراد انه ان صام**  
**ثلاثة ايام من شهر الحج فالحكم لا يختلف اذا صام فيها قبل**  
**لاحرام بالعمرة وضع** الصوم عن العاجر ويحسب به لو كانه  
بعد ما احرم بها اي بالعمرة **قتل ان يطوف** وقال الشافعي

لا يصوم

منه

لا يصوم الا بعد الاحرام بالحج **قان اراد التمتع يسوق**  
**الهدي احرم وساق الهدي والسوق افضل** مرفود  
**وقلد بذنه بمزادة او نعل** والتقليد جعل الشيء قلادة  
في المعنوي وهو واجب من التحليل وقال الشافعي بقلدهم يحرم  
**ولا يسهر ولا يكره** وقال يسهر لانه محسن وقال الشافعي  
سنة ولا يسغار ان يضرب بالمضبع في احد جانبي سنام  
البذنه حتى يخرج منه الدم ثم يبلط بذلك سنامها ثم هو  
اليسار عند اي يوشق اليمن عند الشافعي **ولا يتحلل**  
عند الاحرام **بعد افعال عمرته** لانه ساق الهدي مع نفسه  
الا بعد الفراغ من الحج وان لم يسوق الهدي له ان يتحلل  
**ويحرم بالحج يوم التروية** لا يقال ويحرم بالحج يوم التروية  
ما روي بوجه ثم يحرم بالحج يوم التروية لان هذا في صورة  
سوق الهدي بخلافه **والاحرام قبله احب** وعليه  
التمتع **قان حلق يوم التخرج من احرامه ولا تمتع ولا**  
**قران ملكي ومن يلهي اي من كان داخل الميقات كالبيتة**  
**فان عاد التمتع الى بلد بعد فراغه من العرة والحال**  
**انه لم يسوق الهدي يبطل تمتعه ولا يحسب عليه ذمة التمتع**  
وقال الشافعي لا يبطل وعليه ذمة **وان ساق الهدي المسيلة**  
بحالها لا يبطل تمتعه وقال محمد يبطل وانما قيد العود ببلده  
لانه اذا عاد الى غير بلده لا يحلوما ان اقام في ماوي ونوي  
الى قامة خمسة عشر يوما فهو متمتع عنده وعند مالك

ها



متمتعاً وإن لم يتوالى إقامة خمسة عشر يوماً وج من عامه ذلك  
 يكون متمتعاً اتفاقاً **ومن طاف من محرمة العرة** **قل** من أربعة  
 أسواط العرة قبل الشهر الحج ثم دخلت الشهر الحج وانتهى إلى أسواط  
 فيها وج أي أحرم بالحج كان متمتعاً وبالعكس أي من طاف  
 العرة قبل الشهر الحج أربعة أسواط فصاعداً ثم حج من عامه ذلك  
 لم يكن متمتعاً وقال مالك تمام العرة في الشهر الحج معتبر **وهي**  
**سؤال وذو القعدة وعشر ذي الحجة** وقال مالك ذوالحجة كلها  
 وتانيث المدة يشير إلى أن المراد هو الليالي وبه قال البعض  
 وقال أبو بكر الرازي وأبو عبد الله الجرجاني المراد منه الليالي  
 مع الأيام ومرة الخلاف تظهر في أحرم في العاشر من ذي الحجة  
 بحجة أخرى يكره عند البعض لأنه أحرم قبل الشهر الحج وعند  
 لا يكره لأنه محرر في الشهر الحج فإن قيل كيف يكون الشهران وبعض  
 الثالث أشهر قلنا اسم الجمع يشير فيه ما وراء الواحد  
 نزل بعض الشهر بمنزلة كله **وصح للإحرام به قبلها ولكن كره**  
 وقال الشافعي يصير محرماً بالعمرة ولو اعتمر كوفي فيها وقنع  
 منها وحلق وقصر **واقام بملكه أو بهنم وج** من عامه ذلك  
**صح فتعنه** وعند مالك لا يصير متمتعاً إذا أقام ببصرة وهو  
 رواية الطحاوي وقال الخصائص أنه متمتع بلا خلاف **ولو أفسد**  
 وحلق بعد الفراغ منها **فاقام ببصرة وقضى** عمرته العاسدة  
 في الشهر الحج **وج** من عامه ذلك لا يكون متمتعاً عنده وعند مالك  
 لو متمتع أما إذا أقام بملكه ولم يخرج إلى البصرة حتى قضى

عمرته فلم يكن متمتعاً اتفاقاً **المرأى** لا يكون متمتعاً **ان يهود**  
**إلى الله** ثم اعتمر في الشهر الحج وج من عامه ذلك فإنه يكون  
 متمتعاً عندهم **وابنهما من الحج والعمرة أفسد مضي فيه**  
 أي أي يا فعاله كما يأتي بهما لم يفسدوا **يجب دم المتعة**  
 عليه **ولو منع فضحي** ونوي إلى صحة لم يخرج عن دم المتعة  
 ودم المتعة عليه **بأن ولو حاضت عند الإحرام اغتسلت**  
 له وأحرمت **وانت** الجميع **بغير الطواف** فإن طهرت بعد  
 مضي أيام الطواف للزيارة ولا شيء عليها بهذا التاخر  
 وعليها طواف الصدرة طاهرة عنده **ولو حاضت بعد الوقوف**  
 وطواف الزيارة **عند الصدر تركته** وانصرفت منها ولا شيء عليها  
 بتركه **كمن أقام بملكه** لما بين أحكام المحرم من شرع فيما يوجب حنفاً  
**باب الجنايات** جمع جنابة وهو ما يجنب من شر أي  
 يجنبه إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى الثمرة  
 وهو أخذه من الشجر كذا في المغرب وهو مصدر واريد به الحما  
 بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع **بجبتاة أن طيب**  
**محرر بالغ** **عضوا** كالملاكالرأس والساق والفخذ ونحو ذلك  
 أو غسل رأسه بخرط أو اكل طيباً كثيراً بأن يلتزم بالكثرة  
 وعند أبي يوسف ومحمد لا يجب شيء في هذين الصورتين  
 وإنما قيدناه بالبالغ لأن فعل الصبي لا يوصف بالجناية لكونه  
 غير مخاطب وعند الشافعي إذا ارتكب الصبي مخطوئ الإحرام  
 فيلزمه ما يلزم البالغ وقيد بالعضو لأنه لو طيب عضو

ل

صل



او البدن كله نظرا ان طيب في مجلس واحد فكذلك يجب دم واحد وان  
طيب كل عضو في مجلس على حدة يجب لكل عضو سوا طيب العضو  
الثاني بعد ما ذبح الاول او قبله عندئذ وكذا عند محمد فيما  
ذبح الاول وان لم يذبح يجب دم واحد ونص عليه في شرح الطحاوي  
**والا** اي وان طيب اقل من عضو او اكل طيبا قليلا **تصدق**  
مطلقا سوا كان ربعا او اقل منه وقال محمد يجب بعد من الدم  
حتى ان طيب نصف عضو يتصدق بنصف الشاة اي نصف  
قيمتها وقيل وقيل ان طيب ربع العضو يجب الدم ايضا  
وان كادونه يجب الصدقة وان شتم طيبا لم يجب عليه شي **وان خبز**  
**راسه بجنا او ادهن بزيت** مطلقا سوا كان استعمال في الشعر  
او غيره فعليه دم عند ابي حنيفة وقال لا يجب عليه الصدقة وقال  
الشافعي ان استعماله في الشعر يجب عليه الدم والاشي عليه **وان**  
**لبس مخيطا** يوما وان لم يجد غيره وقيد باللبس لانه لو ارتدى  
القميص بان استعماله استعمال الرداء او تزر بالسر او بل بان  
استعماله استعمال الارزاق فلا بأس به **او غطي راسه** بما يغطي  
عادة كالعمامة والقلنسوة اما لو غطي بحوالق فلا شي عليه  
**يوما** كاملا وعزاي يوشف اذا لبس اكثر من نصف يوم يجب الدم  
وقال الشافعي يجب بمجرد اللبس **والا** اي وان لم يلبس مخيطا ولم  
يغطي راسه يوما بل لبس او غطي اقل من يوم **تصدق** وكل صدقة  
في الاحرام غير مقدرة فهو نصف صاع من بر الا ما يجب يقتل  
العملة والجراد فانه يطعم فيها ما شاة **او ان خلق ربع راسه او**

ربع **الحية** وقال مالك لا يجب الدم الا بخلق الكل وقال الشافعي  
يجب بخلق القليل وان خلق ثلاث شعرات وانما خص الربع  
بالذكر وهو كل تغديري ليعلم وجوب الدم في الكل الحقيقي  
بالطريق الاول **والا** اي ان كان اقل من الربع **تصدق كالحالق**  
اي كما يتصدق المحرم الحالق راس غيره مطلقا سوا كان  
الغير محرما او حلالا وقال الشافعي لا شي على الحالق اذا كان المحل  
حلالا ويجب دم على المحلوق مطلقا سوا كان بامره او لا بان  
كان نائما او مكروها وقال الشافعي لا يجب اذا كان بغير امر  
**او ان الحلق رقبته** كلها **او ابطنه** **واحد** ثم ذكر في  
اللبطين التنف في الاصل والحلق في الجامع الصغير قد لانه  
لاحرمه في الحلق وان كانت السنة هو التنف والعمل بالسنة  
**احوا** **او خلق محجمة** بفتح الميم موضع الحجامة وبالكسر فاروة  
الحجارة وقال لا يجب الصدقة **وفي اخذ شاربه حكومة عدل**  
وتفسيره ان ينظر ان كان هذا الماحوذكم يكون من ربع الحمة  
فيجب عليه الطعام بحسابه حتى لو كان مثلا من ربع الحمة  
يجب قيمة ربع الشاة وانما ذكر الاخذ دون الحلق لان السنة  
في الشارب الاخذ دون الحلق وذا بان يعص منه حتى يوازي  
الحرق الماعلى من السقفة العليا وذكر الطحاوي ان حلقه مشبه  
وانما شبي به لانه يقع في الماعدا الشرب كانه شارب معه **وفي**  
اخذ محر من شارب **حلالا** **او قلم اظفار** يجب طعام على المحرم  
ومن اي شئ شاء **وقس** اي يجب شاة ان قص اظفار يديه **او**



لِحِلِّهِ كُلُّهَا بِمَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ قَصٍّ يَدَا أَوْ رِجْلَايَ أَطْفَارِيدٍ  
 أَوْ رِجْلٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِنْ كَانَ قَصٌّ كَلَّا فِي مَجَالِسٍ كَلَّةً  
 عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَهُمَا أَرْبَعَةٌ دَمًا **وَالْأَيُّ** وَإِنْ قَصَّ أَقْلَمَ  
 خَمْسَةً أَطْفَارِيدٍ عَلَيْهِ **تَصَدَّقَ** أَيُّ لِكُلِّ طِفْرِ صَدَقَةٍ وَقَالَ  
 زُقْرِيحٌ لَدَمْ بَقِصٌ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا وَمَوْقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ **أَوَّلًا**  
**كُحْمَةً** أَيُّ كَمَا يَتَصَدَّقُ بِقِصِّ خَمْسَةٍ أَطْفَارِيدٍ **مُتَّفَقَةٌ** مُرِيدٌ  
 وَرِجْلِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ دَمٌ **وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ يَأْخُذُ**  
**طِفْرٌ مِنْكَسَرٌ** وَإِنْ تَطِيبَ عَصُوهَا كَامِلًا **أَوْ لَيْسَ** بِخَطَايَا وَمَا  
**أَوْ حَلَقَ** بَعْدَ رَمْتِهِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَمَوْجُودٌ أَنْ شَاءَ فَرَحٌ  
 فِي الْحَرَمِ شَاءَ **أَوْ تَصَدَّقَ** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ فِي الْحَرَمِ أَوْ فِي غَيْرِهِ  
 وَيَجُوزُ فِيهِ التَّمْلِكُ وَالْإِبَاحَةُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ شَرْطُ فِيهِ التَّمْلِكُ  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجْزِيهِ الطَّعَامُ كُلُّهُ فِي الْحَرَمِ **ثَلَاثَةٌ** أَيُّ يَتَصَدَّقُ  
 ثَلَاثَةً أَصْنُوعٍ مِنْ حَنْطَةٍ **عَلَى سَنَةِ** مَسَاكِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَصِفُ  
 صَاعٍ أَوْ صَاعًا ثَلَاثَةً **أَيَّامُ** وَالتَّابِعُ فِيهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ **فَصَلِّ**  
**وَلَا شَيْءٌ** أَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ بِشَهْوَةٍ قَامَتِي وَجَبَتْ شَاءَ  
 أَنْ قَبِلَ أَوْ لَمْ يَسْ بِشَهْوَةٍ أَوْ جَامِعَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ مُطْلَقًا سَوَاءً  
 أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَفْسُدُ لِلْأَحْرَامِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ  
 إِذَا أَنْزَلَ وَذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَوْ مَسَى بِشَهْوَةٍ قَامَتِي وَذَكَرَ  
 فِي الرَّصْلِ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْإِمْنَانِ فِي الْمَسَى وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُمَا حَتَّى  
 يَكُونَ جَمَاعًا مَرْجُوحًا وَأَمَّا قَيْدُ شَهْوَةٍ لِأَنَّ الْمَسَى يَدُونَهَا  
 لَا عِبْرَةَ بِهَا **أَوْ أَفْسَدَ** أَيُّ يَجِبُ شَاءَ أَنْ أَفْسَدَ **حُجَّةً** بِجَامِعٍ فِي

أَحَدُ السَّيْلِينَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ بَذْنُهُ وَعَنْ  
 أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَفْسُدُ الْجَمَاعُ فِي الدُّبْرِ وَيَقْضَى فِي الْحُجِّ كَمَا يَقْضَى مِنْ بَعْضِ  
**وَيَقْضَى** فِي السَّنَةِ الْآخَرِ **وَلَمْ يَغْتَرَقَا فِيهِ** أَيُّ لَمْ يَغْتَرِقَا فِي قَضَائِهِمَا  
 مَا أَفْسَدَ وَقَالَ زُقْرِيحٌ قَرَأَ إِذَا أَحْرَمَ مَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَغْتَرِقَانِ  
 إِذَا قَرَأَا مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَاقِعُهُمَا فِيهِ وَقَالَ مَا لِكَيْ يَغْتَرِقَا  
 إِذَا خَرَجَا مِنْ بَيْنَهُمَا **وَبَذْنُهُ** **لَوْ بَعْدَهُ** **وَلَا فُسَادٌ** أَيُّ يَجِبُ بَذْنُهُ  
 لَوْ جَامِعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَلَمْ يَفْسُدْ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الرَّمْيِ  
 أَوْ بَعْدَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا جَامَعَ قَبْلَ الرَّمْيِ يَفْسُدُ **أَوْ جَامِعَ** أَيُّ  
 يَجِبُ شَاءَ أَنْ جَامَعَ **بَعْدَ الْحُلُقِ** فَيَذْنُهُ لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ الْحُرَامِ أَمَّا  
 يَكُونُ بِالْحُلُقِ وَالْتِقَاصِ **مَعْنَى** الْمَسْئَلَةِ جَامِعٌ مَعَ الْحُلُقِ قَبْلَ  
 طَوَافِ الزِّيَارَةِ كُلِّهِ أَوْ الْكُتُوبِ أَمَّا لَوْ جَامِعَ بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ  
 كُلِّهِ أَوْ الْكُتُوبِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحُرَامِ وَحَلَّتْ لَهُ الشَّيْءُ  
**أَيْضًا أَوْ فِي الْعَمْرَةِ** أَوْ يَجِبُ شَاءَ أَنْ جَامِعَ فِي الْعَمْرَةِ **قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ**  
**لِلْكَثْرِ مِنَ الْعَمْرَةِ** وَمَا وَارَبَهُ اسْتَوَاطُ فَصَاعِدًا **وَتَفْسُدُ الْعَمْرَةُ**  
 بِمَعْنَى الْعَمَلِ **وَيَجِبُ** الْعَمْرَةُ أَوْ يَجِبُ طَوَافُ الْكَثْرِ مِنَ الْعَمْرَةِ **وَلَا فُسَادٌ**  
 فِيهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَفْسُدُ فِي الْوَحْشِيِّ وَعَلَيْهِ بَذْنُهُ **وَجَامِعَ النَّاسِ**  
 فِي الْحُجِّ وَالْعَمْرَةِ **كَالْعَامِدِ** فِي غَيْرِ الْحُجِّ مِنَ الْحُكْمِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَفْسُدُ  
 جَمَاعُ النَّاسِ وَكَذَا الْخِلَافُ فِي جَمَاعِ الْمَكْرُوهَةِ وَالنَّائِمَةِ **أَوْ طَافَ**  
 أَيُّ يَجِبُ شَاءَ أَنْ طَافَ بِحُصْلِ الرُّكْنِ وَمَوْطُوفَ الرِّبَازِ حَالٌ  
 كَوْنَهُ مُحْدَثًا **وَيَجِبُ بَذْنُهُ** **لَوْ طَافَ** لِلزِّيَارَةِ **جَنَابًا** **وَيُعِيدُ** بِهَذَا  
 الطَّوَافِ عِنْدَهُ نَاوَعًا **عِنْدَ الشَّافِعِيِّ** لَا يُعِيدُ أَصْلًا ثُمَّ قِيلَ عِنْدَنَا الطَّوَافُ



سنة والاصح انهما انما واجبة ويعيد الطواف مادام مكة ولا ذبح عليه  
في الصورتين وهو لا فضل في بعض النسخ عليه ان يعيد ولا يح  
ان يعيد في الحدث ندبا وفي الجناية وجوباً ثم ان اعاده وقد  
طاف فلا ذبح عليه في الصورتين وهو لا فضل ومحمد بن ابي  
عليه وان اعاده بعد ايام الحج وان اعاده بعد ايام الحج وان اعاده  
وقد طاف جنباً في ايام الحج لا شيء عليه وان اعاده بعد ايام الحج  
يجب عليه دم عند أبي حنيفة وعندهما لا يجب شيء وهذا يدل  
على ان المعتد به الطواف الثاني لا الاول لانه لو كان المعتد به  
لم يلزمه الرد للتاخير لانه يؤدي في وقته ولو رجع الى اهله وقد  
جنباً عليه ان يعود ويعيد باحرار يدين لان الطواف الاول  
معتد به في حق التحليل وليس له ان يدخل مكة بغير احرار فليز  
احرار جديداً لدخول مكة وقيل يعود بذلك لاجرامه وان لم يعد  
وبعث بدنة جاز له ان لا يضل ان يعود ولو رجع الى اهله  
وقد طاف محمداً ان عاد وطاف جاز وان نعت بالشاة فله  
الافضل ويجب **سبعة اوطاف** **محمد بن القاسم** وهو سنة  
لكنه صار واحداً بالشروع **والصند** وهو واجب ولكنه اذ  
من طواف الزيادة وعراي حنيفة في طواف الصند محمداً  
بحث الشاة **او ترك** اي يجب الشاة ان ترك **اقل من طواف الركن**  
وهو ثلاثة اسواط فما دونها **ولو ترك اكثر** اي اربعة  
الركن **بقي** **محمد بن عيسى** ابداحي يطوف للزيادة وان  
رجع الى اهله عليه ان يعود بذلك لاجرامه **او ترك** اي يجب

شاة

شاة ان ترك **اكثر طواف الصدر** ويلزمه اعادته مادام مكة  
او طافه اي للصدر **جنباً** ويجب **سبعة** صاع ونصف علي  
ثلاثة مساكين لكل مسكين نصفه **بترك** **اقل** اي طواف الصدر  
او طاف اي يجب تطافاً ان طاف **لكن** **كن** **محمد بن ابي**  
**والصدر طاهر** **في اخر ايام التشريق** فيده الشاة  
الي انه لو طاف في ايام الحج لا يلزمه دم لو وقع طواف  
الزيادة في وقته ولا ياتي التاخير في طواف الصدر  
لانه غير موقت او نقول انما يفيد به ليظهر الجلاء بين هذه  
المسئلة والمسئلة التي بعد وقد بقوله طاهر لانه لو طاف  
محمد بن ابي لم يلزمه دمان عند أبي حنيفة في رواية وفي رواية  
دم وصدة قد هذا اذا كان محمداً اما اذا كان جنباً فيلزمه  
ثلاثة دما عده وعندهما دمان ويجب **دمان اوطاف للركن**  
**جنباً** في ايامه وطاف للصدر طاهر في ايام التشريق وقال  
عليه دم **او طاف** اي يجب شاة ان طاف **لغيره** وسعى لها  
حال كونه محمداً والحال انه لم يعد بها فخرج الى اهله وان عاد  
لا شيء عليه وان اعاد الطواف ولم يعد السعي قبل لا شيء عليه في  
الصحيح وقيل عليه دم **او ترك** ان يجب شاة ان ترك **السعي**  
بين الصفا والمروة ولم يمسد حجه او افان في اي اخرج  
من عرفات قبل **المقام** في المقام وقال الشافعي لا شيء عليه  
او ترك الوقوف بالمندلعه او ترك **ري** **الحجاز** في ايامها  
او ترك **ري** **الحجاز** في يوم واحد وان ترك في احدي

نما



الجمار الثلاثة يجب الصدقة وان تركه في جرة العقبة يوم النحر  
 يجب دم وان ترك حصاة او حصاتين او ثلاثا تصدق لكل حصاة  
 نصف صاع ولو ترك لبنيته بمجي لا يجب دم خلافا للشافعي **او**  
 اخرى يجب شاة ان **اخرا الحلق** حتى مضت ايام النحر عنده **او** اخر  
**طواف الركن** وقيل لا شيء عليه وكذا الخلاف في تقديم نسك على نسك  
 كالقيل قبل الرمي قدح القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح لان القار  
 اذا اتي مني يوم النحر عليه ان يرمي جرة العقبة ثم يذبح هديه ثم يحلق  
 ومن اراد ان يحفظ هذا الترتيب فليحفظ **رذخ او حلق** اي يجب  
 شاة ان حلق **في الجمل** نحو او عمرة والتعبد به اتفاني لان المراد ان  
 حلق في غير الحرم يجب شاة والمقبل ان الحلق يتوقت بالزمان  
 وهو ايام النحر وبالمكان وهو الحرم وعند ابي حنيفة وابي يوسف  
 لا يتوقت بما وعند محمد يتوقت بالمكان دون الزمان وعند زر  
 يتوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في التوقيت في حقا  
 التضمن بالدم اما لا يتوقت في حق التحليل بالاتفاق والتخصير  
 والحلق في العمرة غير موقت بالزمان بالاجماع حتى اذا خرج للمعتمر  
 من الحرم ولم يقصر ورجع الى ابله وقصر لا شيء عليه **يجب ذم** **ن**  
**لو حلق القارن قبل الرزح** وقال ليس عليه الدم القران وما  
 بعضهم دم القران واجب اجماعا ويجوز دم اخر ايضا اجماعا  
 بسبب الجناية على الاحرام **فصل** اعلم ان الصيد هو الحيوان المتبع  
 المشو حش باصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون في البر  
 ومثواه في البر ويجري وهو ما يكون في البر ومثواه في الماء

التوالد هو المقتل والكنينة العهد لك عارض فاعتبر المقتل  
 فالبحري حلال للحلال والمحرم والبري محرم على المحرم اما  
 استثنان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما يبدى بالاد  
 غاليا على ما بينته ان شاء الله تعالى **ان قتل محرم صيدا مطلقا**  
**سواء كان عمدا او ناسيا او مخطيا** وسواء كان صيدا الحلال والمحرم  
**او ذل المحرم عليه من قتله مطلقا** سواء كان محرما او حلالا **فعله**  
**الجزا** وقال ابن عباس لا يجب على العامة والمخيط والعباس  
 ان لا يجب الجزا على الدال وبها اخذ الشافعي وانما يجب الجزا اذا  
 اخذ المدلول الصيد والدال محرم اما اذا حل الدال قبل اخذ  
 فلا جزا عليه وشرط ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد  
 حتى لو علم به لا يجب الجزا على الدال في دلالته وان يصدق المدلول  
 الدال في الدلالة بخي لو كذبه واخذ الصيد بدلالة محرم اخر كان  
 الجزا على الثاني **المؤول وهو اي الجزا قيمة الصيد بتقوم**  
**عدلين** مطلقا سواء كان له نظيرا ولا والمثني احوط والواحد  
 يكفي للتقوم وقيل يعتبر حكومة المثني فلهما بالنسبة في  
**مقتله** اي بتقوم قيمة الصيد في مكان قتله **او في قرب موضع**  
**منه** اذا كان في برية لا يباع فيها الصيد وقال محمد والشافعي  
 الجزا اما شبه الصيد في المنظر كان له تطير من النعم حتى يجب  
 في النعامة بدنة وفي الجمار الوحش يعتبره وفي الطرساة  
 وفي الاربع عناق وفي الربوع جفرة وهي من اولاد المعز  
 ما بلغ اربعة اشهر وراذ الشافعي وزعم ان في الجمار شاة وفيما



لا نظيره كالصنوبر انه يكون مضمونا بالقيمة واذا اوجب القيمة  
كان الجواب له حينئذ كقولها من حيث انه يجب القيمة لان  
يكون الخيار للقاتل فيشتري اي اذا اوجب فيشتري بها  
هديا واذ يجد ان يلوغ القيمة هديا ان شاء او يشتري طعاما  
وتصدق به ان شاء كالنطرة اي يتصدق على كل مسكين نصف  
صاع من بر او دقيقه او سويق او زبيب او صاعا من تمر او  
شعير او صاعا من تمر كل مسكين يوما قوله او صاعا من تمر  
ما يشتري اي ان اختار الصيام يقوم بالمقتول طعاما ثم يصور  
مكان طعام كل مسكين يوما ولو فضل اقل من نصف صاع لصدق  
ان شاء او صاعا من تمر ما بدله وعمره والساق في الخيار الى الحاكمين  
في ذلك فان حكما بالهدى يحجب النظر على ما مر وان حكما بالطعام  
او الصيام فعلى ما قال وان اختار التكفير بالهدى فعليه الدخ في  
الحرم والتصدق بالحبة على الفقير او بالطعام فيجوز في غيره وان  
دخ في الكوفة اجزاء من الطعام ان تصدق بالتمر وان جرحه او  
قطع عصبه او نشف شعره نشف الشعر والرأس ونحوه نزع  
ضمن ما نقص فيقوم الصيد سكران او جرحا فيغير ما بين العيين  
وجب القيمة الكاملة بنصف شية اي الطائر وقطع قوائم كسر  
جناحه فخرج من ان يكون متمقا بجناحه او قوائم وحلته  
وكسر بيضه وخروج فرخ ميت به اي بجملة اللبن والبيض  
والفرخ الحيا ان ظهر من البيض بعد كسره فرخ ميت بهذه الاعفا  
وكذا الوضرب بطن ظبية فطرح جبينها ميتا ثم ماتت يجب

قيمتها

قيمتها بخلاف من ضرب بطن امرأة فالقتل جناية ثم ماتت يجب  
ضمان المصيل لضمان الجنين وان قتل خنزيرا او قردا او دلا بغير  
القيمة خلافا للرؤا فان قتل الضب واليربوع يجب القيمة عند ابي  
حنيفة **ولا شيء يقتل غراب** والمراد به المبع الذي ياكل الخفيف  
ويخلط النخس مع الطاهر في السناول واما في العقق فيجب الجزا  
على المحرم يقتله ويقتل **حداة** بالكسر وقد طائر يصيد الجرد ان جمع  
جرد ولموا الفارة البرية ويقتل ذيب وحية وعرب وفان مطلقا  
سوا كانت الفارة برية او اهلية وعن ابي حنيفة انه لا يجب الجزا بقتل  
السنور ولو بري **ولا شيء يقتل كلب عمور** واما قيد به لانه في قتل غيره جرد  
شيء وعن ابي حنيفة رحمه الله يجب فيه ايضا ويقتل **بغو** من سمى به لانه  
يبعض اللحم **وعمل** مطلقا سواء كان النمل مؤذبا او لا ويكفي للماذي اما  
ما لا يؤذي لا يحل قتله **ولا شيء يقتل برغوث** وقراة فرد بغيره ترجع  
منه القراة **وسلحفاة** وهو حيوان الماء وغيرها من الحشرات كالخنافس  
والورعات **ويقتل قملة** وجرادة **تصدق** بما تاهد الذي ذكره  
في القملة الواحدة اما الثنتين او الثالثة فكيف من حنطة وفي الزيا  
على الثلاث نصف صاع من حنطة وهذا اذا اخذه من يدنه فقتلها  
اما اذا كانت القملة ساقطة على الارض فقتلها فلا شيء عليه كما في الرغو  
وكذا امثل القمل لو القى من يدنه على الارض يجب الجزا ولو القى شيئا  
في الشمس ليقول القمل حرا الشمس فعليه الجزا نصف صاع من حنطة  
اذا كان القمل كثيرا اما لو القى به ولم يقصد به قتل القمل من حر  
الشمس فلا شيء عليه كذا في الجامع الصغير لقاضي خان **ولا يجاوز**

ن

ش



ولا زيادة **عن شاة بقتل السبع** العوا لمعدو وإن كانت قيمته زيادة  
 عنها وقال الشافعي لا شيء عليه بقتله وقال زفر بجب قيمته بالغة ما بلغت  
 وإن صال السبع عليه بقتله **لا شيء عليه بقتله** وقال زفر بجب الجزاء بخلاف  
 المحرم المضطر في حالة المحضة فإنه لو قتل بحب عليه الجزاء وإن اضطر  
 المحرم إلى أكل الميتة وقتل الصيد أكل الميتة ولا يقتله وقال أبو يوسف  
 يقتله وذكرني الميسور عن أبي حنيفة وأبي يوسف يتناول الصيد  
 ويؤذي الجزاء وعنده زفر يتناول الميتة ولا بأس للمحرم بدفع شاة  
 وتغرة وتغير ود جاجة ويطأ أهلي والمراد به البط الذي في المساء  
 والحياض وأما البط الذي يطير فيجب الجزاء بقتله **وعليه الجزاء** أي  
 يجب الجزاء على المحرم بدفع حمام مسرور أي الذي في جلمه ريش  
 وقال مالك لا يجب فيه شيء وبذبح طي مسانيس وأما قديد ما لأن  
 في غيرها يجب الجزاء بالتقاف **ولو ذبح محرم صيداً حرمه وغرمه**  
 بأكله وذبحه بغيره مطلقاً سوا أكله محرم أو لا وقال الشافعي  
 لا يحل للحلال القاتل ويحل لغريمه ولو أكل المحرم الذابح منه غرمه بأكله  
 أي عليه قيمة ما أكل عند أبي حنيفة وعند مالك ليس عليه إلا الشفعار  
 لا محرم آخر أي أن أكل محرم آخر لا شيء عليه عندهم **وحل له أي المحرم**  
**لحم ما صاده خلال** وذبحه مطلقاً سوا صاده لا جله ولا أن لم يبد  
 المحرم عليه ولم يأمره بصيده أي أن لم يأمر المحرم بالحلال بصيده ذلك  
 الصيد وقال مالك أن اصطاد الحلال لأجل المحرم لا يحل له تناوله  
 وأما قديد ما لم يولد أو أمر لا يحل عليه جزاء ويجب بدفع الحلال  
 صيد المحرم قيمة ذلك الصيد يتصدق بها على الفقراء الأصغر

يجب عليه قيمة لا صوم وعنده زفر يادي بالصوم أيضاً وذكرني الميسور  
 لا يجوز الصور بالإجماع **ومن دخل الحرم بصيده أي مع صيده أرسله**  
 أي فعله أن يرسله فيه ما كان في يديه وعنده الشافعي ليس عليه  
 إرساله **فإن باعه بعد ما أدخله فيه فسد ببعده البع** أي ببيع  
 الصيد فعليه أي على البايع الجزاء وهو الضمان **ومن أحرمه والحال**  
**أن في بيته أو قفصه** بالصاكنة المعلقة **صيداً يرسله أي يرسله**  
 إرساله وقال الشافعي يلزمه إرساله قوله أو في قفصه أي لو كان  
 في قفصه صيداً لا يلزمه إرساله مطلقاً سوا كان في يده أو في رجله  
 وقيل إذا كان في يده لزمه إرساله **ولو أخذ خلال صيداً أو أحرمه**  
 بعد ما أخذ وأرسله من يده غير ضمن مرسله قيمته عند أبي حنيفة  
 وعند مالك لا يضمن **ولا يضمن لو أخذ محرم فأسله من يده اتفاقاً**  
**ولو أحرمه وفي يده صيد فأسله ثم وجد بعد ما حل في يده**  
**يسترده منه فإن قتل محرم آخر ضمنا ورجع أخذه على قاتله**  
 أي أن أخذ محرم صيداً فقتله محرم آخر ضمناً كل واحد منهما  
 جزواً تاماً ثم يرجع لأخذ ما ضمن من الجزاء على القاتل وقال زفر  
 لا يرجع أما لو قتل خلال ضمن المحرم ورجع على القاتل عند إطلاقه  
 للشافعي **فإن قطع حشيش الحرم أي ما لا ساق له أو شجراً**  
**في الحرم أي ما له ساق غير مملوك لأحد ولا مما ينبت بالنال**  
**ضمن القاطع قيمة** ويتصدق بها ولا مدخل للصوم في هذه  
 فالخاصل أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها ولا  
 يأكلها جزاء واحدة منها لا يحل قطعها ولا الشفاعة بها بدون الجزاء



اما الثلاث الاول فكل شجر ائتمه الناس وهو من جنس ما ينبت  
 الناس وكل شجر ائتمه الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس  
 وكل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس واما الواجب  
 فكل شجر ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ولو نبت  
 بنفسه ما لا ينبت عادة في ملك رجل بان ينبت في ملكه ام غيلا  
 وهو نوع من العصابة يتعقد عليها الصنع العربي يجب على قاطعه  
 قيمة لما لك وقيمة لحق الشريعي كالوقيل صيدا امهوكا في الحرم  
 الماي ضمن قيمته **لا فيما جف** اي يلبس من شجر الحرم فانه لا يضمن  
 ويحل الاستفاح به **وحرمة رعي حشيش الحرم وقطوعه الى اخر**  
 فانه يجوز قطوعه ورعيه وقال ابو يوسف لا بأس برعي الحشيش  
 وكل شيء من الاشجار المحسنة عنها **علي المفرد به دم فعلى القاتل**  
**دمان** دم الحية ودم لعمرة وقال الشافعي دم واحد **الا**  
**ان تجاوز الميقات** حال كونه غير محرر بالحق والعمرة ثم احرم  
 داخل الميقات به فيلزم دم واحد وقال زفر عليه **دمان ولو**  
**قتل محرمان على سبيل الاشتراك صيد القعد الجزاي**  
 واحد منهما جازا كاملا وقال الشافعي عليهما جزا واحد **ولو قتل**  
**صيد الحرم حلالا** لا يتعدد الجزا بل يجب عليهما جزا واحد  
**وبطل بيع الحرم في الحرم صيدا وشره** صيدا او ما قيدا  
 بالحرم لانه لو باع بعد ما اخرج من الحرم جاز **ومن اخرج**  
**طبيعة الحرم منه** وجب عليه الرد والرسالة فان لم يفعل  
 فولدت بعد الرسالة خارجة **وما تا ضمنها** وكذا اذا ارادت

البدن

البدن او الشعر يجب ضمها بعد الموت فانه ادي جزاها فولدت  
 بعد المولد **الا يضمن الولد** والزيادة بعد موته فاذا ارادت وولدت  
 في بدل المشتري ثم ماتا ضمن البايع لهما قبل التكفير بعد كما قبل  
 البيع **باب مجاوزة الميقات** اي الميقات **مجر**  
**احرام من جاوز الميقات** حال كونه غير محرر ثم عاد حال كونه  
**محررا** ملبيا بطل الدر عند ابي حنيفة وعندهما ان رجع اليه  
 محررا فليس عليه شيء او لم يلب وهذا الخلاف فيما اذا رجع  
 قبل ان يستغل باعمال ما عقدا لا حرمله فان استغل بها  
 ثم عاد الى الميقات لا يسقط الدر أصلا **او جاوز الميقات**  
 بعينه احرام ثم **احرم** داخل الميقات **بعرة** او حج ثم **افسد**  
 العرة او الحج وقضى باحرام عند الميقات بطل الدر جواب  
 الشرط اي سقط وعند زفر لا يسقط في الصورتين **فلو**  
**دخل الكوفي البستان والتقيده** به اتفاق لان المراد به  
 انه لو دخل مكلف ببستان بني عامر لحاجة له بالبستان لا الكو  
 ملة ثم بدد الله ان يدخل مكة **لحاجة له دخول مكة** بلا احرام **ولو**  
 اي ميقات الكوفي الداخل في البستان **البستان** كالبيساني  
 يعني ميقاتا جميع الحل الذي بينهما وبين الحرم ومن دخل مكة  
 بلا احرام ثم حج عما عليه في عامه ذلك صح من دخوله مكة بلا احرام  
 اي ان يدخل كوفي مكة بلا احرام لحاجة له يجب عليه عرفة او حجة ان  
 كانت في وقتها خلافا للشافعي فان رجع الى الميقات فاهل بحج  
 لا سلامه جاز عن حجة الاسلام وعما الزم به دخول مكة وفي القيا

له

مر

س



لا يجوز وهو قول زفر وان تحولت هذه السنة لا تنوب عا لزم  
 بدخول مكة **باب اضافة الاحرام الى الاحرام**  
 احرم وطاف شوطا او شوطين او ثلاثة اشواط لعمرته فاحرم  
 حج رخصته اي عليه ترك الحج وعليه حجة وعمره ودمه لرفضه  
 وقال لا يرفض العمرة ويقضيها ويغضي في الحج وعليه دم لم  
 وانما قيد به لانه لو احرم بالحج بعد ما طاف اربعة اشواط للعمرة  
 يرفض الحج اجماعا وتودي العمرة وقد يعوله طاف لانه لو لم  
 يطف للعمرة اصلا يرفضها اجماعا **فلومضي عليها اي اتمها**  
**المكي صح وعليه دم** لجمع بينهما وعوده جبر للنقصان  
 بارتكاب ما هو المنهي عنه فلم يحل التناول منه فان قلت ليس  
 انه ذكر في الهداية في ميدان هذه المسئلة لان الجمع بينهما  
 في حق المكي غير مشروع قلت اراد به انه غير مشروع كالا كما في حوز  
 الا فاقى في الواقع التناقض بين قوله اولا وبين قوله اخر اذا  
 في المكاني وهو ممنوع لجواز ان يكون الشيء غير مشروع ويكون  
 صحيحا كالصلاة في الارض الملعونة **ومن احرم الحج ثم باخر**  
**اي حج آخر يوم الحرة فان حلق في الحج الاول ثم احرم بالحج الثاني**  
**لزمه الحج الاخر ولا دم عليه والا اي وان لم يحلق بالحج الاول**  
**واخر كالحج الثاني لزمه الحج الاخر وعليه دم قصر** اولا وقال  
 ان قصر فعليه دم وان لم يقصر فلا شيء عليه هذا التفسير بيان  
 لقوله من احرم حج ثم باخر يوم الحرة **ومن قزع من افعال عمرته**  
**لما التقصير فاحرم باخرى اي بعمرة اخرى لزمه دم ومن**

فرضا

احرم

احرم حج ثم احرم بعمرة قبل اتمام الحج لزمه ويصير بذلك  
 قارنا لكنه اسلم انه اخطا السنة لان السنة للقارن ان يحرم  
 بهما معا او يحرم بالعمرة ثم بالحج ثم لو وقف بعرفات قبل ان  
 ياتي بافعالها فقد رخص اي عليه رفض عمرته وان توجه  
 اليها لا يرفض العمرة حتى يقف بها **فلوطاف للحج للحجبة ثم احرم**  
**بعمرة لزمه ومضي عليها** جاز لكن يجب دم عليه وهو دم كفا  
 لا نسك ونسك رخصتها في هذه الصورة واذا رفض عمرته فرضا  
 وان امل الحجاج بان احرموا ورفضوا صوتهم بالتلبية **بعمرة**  
**يوم النحر او ايام التيسر لزمه ولزمه الرفض** واذا رفضها  
 لزمه الدم والقضاء فان مضى عليها والمسئلة بحالها صح  
 ويجب دم كفارة ومن فاته الحج فاحرم بعمرة او حجة رخصتها  
 وعليه دم التحلل وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج حجة وعمره  
**باب الاحصار** وهو لغة الحبس عن الشيء والمنع منه والمحصر  
 ملو الذي اهل بعمرة او حجة ثم منع من الوصول الى البيت لمرض  
 او نحو ذلك **لمن احصر لمريض او خوف عدو او خوف مرض** ان  
 يبعث شاه تدخ عنه فيتحلل بعد الذبح وقال الشافعي  
 الاحصار يكون بالعدو فقط قوله فيتحلل اشارة الى انه لا يخلو  
 عليه ولا تقصير اذ ادخ عنه في الحرم وهو قوتها وان حلق  
 فهو حسن عند ما وقال ابو يوسف عليه ان يحلق وان لم يفعل  
 لا شيء عليه وان لم يجد ما يدخ بقي محرما وعند الشافعي يحل  
 بالصوم بان يقدم شاه وسطا فيصوم لكل مد يوما اعبه

ر



بصومه المتعة قوله ان يبعث يجوز ان يكون متبدا ويكون قوله  
لمن احصر خبره وان يكون فاعل فعل محذوف يتعلق به قوله لمن احصر  
ولو كان المحصر المحصر **قارنا بعبث** ميم دم الحجة ودم الحجة  
**ويؤقف** دم الحصار **بالحر** حتى لا يجوز ان يتحلل الى في  
يوم النحر وعلى المحصر المحصر باج ذبح في عجم وقال الشافعي لا يتو  
ويجوز ذبحه حيث احصر **ايوم النحر** عيدنا وعيد الشافعي لا يجوز  
الما في يوم النحر وعلى المحصر المحصر باج ان يتحلل بحج عليه حجة وعمره  
مطلقا سواء كان فرضا او تطوعا وقال الشافعي ان كان الحج فرضا  
فعله حجة وان كان نفلا لا قضاء عليه وعلى المحصر المعمر حجب قضا  
عمره وقال مالك والشافعي لا يتحقق الاحصار فيها وعلى المحصر  
القارن يجب حجة وعمرتان وقال مالك والشافعي عليه حجة وعمر  
فان بعث المحصر هديا ثم زال الاحصار والمحال انه قد ر علي  
ادراك الهدى **والح** توجه اي لزومه ان يتوجه لاداء الحج ولا  
يتحلل بالهدى والاي وان لم يودر علي ادراكها لا يتوجه بل  
يصار حتى يحل بخبر الهدى **ولا احصار بعد ما وقف بعرفة**  
لانه ثم حجة لكنه بقي محرما الى ان يطوف طواف الزيارة والصدور  
ويحلق ومن منع **تمكة عن الركنين** اي الوقوف وطواف الزيارة  
**فهو محصر** والاي وان لم يمنع عن الركنين وقدر علي احدهما  
لا قبل في هذه الصورة خلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف قال  
ابو يوسف اذا غلب العدو وعلى مكة حتى خالوا بينه وبين البيت  
كان محصرا او هو قول الشافعي والاصح ان يقول اذا كان محصرا

فت

باج فان منع من الوقوف والطواف فهو محصر وان لم يمنع عن احدهما  
لم يكن محصرا **باب الغوات** مصدقات يفوت من قاته  
**الحج** يفوت الوقوف بعرفة اي من احقره من الميقات وقاته  
الوقوف بعرفة سمي طلع فجر يوم النحر فقد قاته الحج **فليتحلل** عن احرام بعرفة  
فيطوف ويسعى بلا احرام جديد لها وقال ابو يوسف احرام للعمرة  
فيتحلل لها وعليه **الحج** من قاتل اي السنة القابلة ببلادهم وقال الشافعي  
عليه لدم ولا فوات لعمره وهي طواف وسعي ويقع العمرة في السنة  
بتمامها ولكن بكثرة اداؤها في خمسة ايام **ويؤقف** مطلقا سواء كان قبل  
الزوال او بعده **ويوم النحر** وايام التشريق وعمره اي يوسف انه لا يكره في يوم  
عرفة قبل الزوال وعيد الشافعي لا يكره في هذه الايام وهي سنة مؤكدة وعيد  
الشافعي فريضة وعمره اي ان حصر كفاية كصلاة الجنابة **باب الحج**  
**عن الغير** اعلم انه يجوز للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صياما او صدقة  
او غيرها عند اكل السنة خلافا للمعتزلة **والعبادات** ثلاثة انواع مالية محضة  
وهي ما تادى بالمال كالزكاة وصدقة الفطر **وبدنية** محضة وهي ما تادى  
بالبدن كالصلاة والصوم **ومركبة** منها كالحج فانه مالي مركبة لانه شرط فيه الاستطاعة  
ووجوب الاجرة بارتكاب محظوراته وبدنية من حيث الطواف والوقوف عن  
من المذهب فحينئذ فريضة ان اصل الحج يقع عن المحجج عنه فرضا كان او نفلا  
وعمره ان الحج يقع عن الحاج والمحجج عنه ثواب النفقة والاول اصح **النيابة**  
تجري في العبادات المالية عند العجز والقدرة وهي الاولى ولم تجز النيابة  
في البدنية بخلاف سواء كان عاجزا او قادرا وهي الثانية وفي المركبة  
تجري عند العجز فقط اي دون القدرة والشرط في النيابة العجز الدائم



**الي وقت الموت** كالزمانه وقطع الرجلين فتيده لانه ان كان العجز  
بعارض يومه ذواله بان كان مريضاً او مسجوناً كان المراد بالثالث  
مرعيان فان استمر به العذر الى الموت تحقق الياس من الادب اليه  
فوقع المؤدي جائزاً وان زال العذر فعليه حجة الاسلام والمؤدي  
تطوع **واما شرط عجز المنوب** **الحج الفرض** **للفضل** **للفضل** **للفضل**  
المستطيع اجماع رجل باله تطوعاً **ومن احرم عن امرية ضمن**  
**النفقة** لا مريد ويقع عنه ان نوي عن احدٍ من امرية فان مضى  
عليه لك صار مخالفاً اجماعاً ويضمن النفقة لها وان عين احدهما  
قبل الطواف والوقوف صح ويقع عنه ويضمن النفقة للثاني  
عندما استخسنا وعنده ابو يوسف وقع ذلك عن نفسه ضمن  
نفقة ما ومو العباس وان اطلق وسكت عند كرا المجموع عنه  
معينا ومبهما ولا يضر فيه وينبغي ان يصح التعيين هنا اجماعاً  
**ودم الاحصار على امران** احصر الناي وقال ابو يوسف  
عليه المامور **ودم القران** **والجناية** **على المامور** **فان مات**  
**المامور به في طريقه** **صح عنه** اي عن الميت الموصي **من منزله**  
وعندهما من حيث مات المامور **بذلك ما بقي** صورته رجل  
اوصى بان يحج عنه ومات وترك اربعة افراد وهم وكان مقدار  
الحج الفدرهم فاخذ الموصي الفاء ودفعها الى الذي يحج فمات  
او سرق في الطريق منه في قول ابو حنيفة يؤخذ ثلثها  
يبقى من التركة بعد التلف وعنده محمد يحج عنه بما بقي من المال  
المدفوع اليه المؤد الجح ان بقي شيء الا مبطلت الوصية وعنده

اي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول وهو ثلثمائة وثلثة  
وثلثون وثلث درهم مع ما بقي من المال المؤد ان بقي والا  
يحج عنه بما بقي من الثلث الاول **ومن امل** بان احرم وتوقع صورته  
بالتلبية **صح عن ابويه** غير معين **فعين** عن احدٍ **ما صح** مطلقاً  
سواء كان قبل الوقوف والطواف وبعدهما ويجعل ثوابه لهما  
**باب الهدي** ومواسم ما يهدي الى مكة للتقرب جمع هدي  
كحدي وجديه **اذناه** **شاة** **واعلاه** **ايل** **وبقر** **وهواي** **الهدي ايل**  
**وبقر** **وعنه** **وما جاز في الضحايا** **باجمع** **صح** وهي الاضحية **جاز في**  
**الهدايا** اي كما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب **التي**  
**منع الجواز** كالعور والعرج وخوما كما ساق في الضحايا ان شاء الله  
تعالى فانه يشترط ههنا **والشاة** **يجوز في كل شيء** من الجبايات وغيرها  
**الا في طواف الركن** حال كونه جنباً **وطي** **بعد الوقوف** **يعرفه**  
فان فيما يجب البدنة **ويؤكل من هدي التطوع والمنفعة**  
**والقران** **فقط** اي لا يجوز لكل من ذم الكفارات والذوا  
وهدي الاحصار **واما يجوز من الدما** **الثلاثة** **لانه** **مستحب** **وقال**  
**الشافعي** **لا يؤكل من ذم المنفعة والقران** **وخص** **ذبح هدي**  
**المنفعة والقران** **ببؤ الخرف** **فقط** **وتذبح** **بقية** **الهدايا** **اي** **وتذبح**  
**شاة** **وقال** **الشافعي** **لا يجوز** **الا في يوم النحر** **ونقول** **معنى** **قوله** **فما**  
**انه** **يختص** **هذه** **الدما** **بمنذ** **اليام** **ولا يتجاوز** **عنها** **فعلى** **هذا** **الا**  
**يترب** **خلاف** **الشافعي** **وخص** **ذبح الكل** **بالحر** **سيوي** **بذل**  
**النذر** **حي** **وقال** **الله** **على** **بدنة** **له** **ان** **يحرها** **حيث** **شأن** **الم**



بنوا ان يجرها بمكة وقال ابو يوسف لا يجرها الى مكة **بفقير**  
 اي يختص بالحرم ولا يختص بفقر الحرم بالتصدق عليه بل هو  
 وغيره سواء وقال الشافعي يختص بفقر الحرم **ولا يجب التعريف**  
**بالهدي** اي بان يذهب بها الى عرفات مع نفسه لتعرف  
 الناس انه هدي ولكنه تعريف هدي الطهارة **نصيب**  
**بجلال** جمع جل وخطامه و هو جبل يجعل في غنم الابل  
 ويثني على نفسه **ولم يجر الجزار منه** اي من الهدي اعلم  
 ان الفضل في الابل النحر وفي البقر والغنم الذبح **والاولى ان**  
 يتولى ذبح الهدي بنفسه ان كان يحسن الذبح **ولا يركبه**  
**بلا ضرر** وقال الشافعي له ان يركبها بلا ضرر **ولا يحلبه** هذا  
 اذا كان قريبا من وقت الذبح اما اذا كان بعيدا منه ويضرك  
 بالبدنة فيحلبها او يتصدق بلبنها ومثله او قيمته ان صرفه  
 الى نفسه **وينضح** بالكسر من ضرب اي يروى مثل ضربة اي  
 ثديه **بالنقاع** اي الماء البارد العذب ليتقلص لبنها **فان**  
**عطب** والمراد القرب الى الهلاك لان النحر بعد حقيقة الهلاك  
 لا يتصور **واجبا** حال من ضمير عطب **او تعيب** عيبا كثيرا ان ذهب  
 اكثر من ثلث الاذن على قول ابي حنيفة والثر من نصف الاذن على  
 قولها **او عثر** معامه بالضم **والمعيب** له يصنع به ما شاؤوا ولو  
 كان الهدي الذي دعي من العطب او عيب حال لونه **تطوعا غيره**  
**وصنع** فعله **بدمه** وضرب به اي بالدم **صحة** اي صحة  
 بناسها او صحة ووجهه وجانبه والمراد بالنعل العلاءة واد

ذلك

ذلك ان يعلم الناس انه هدي فبالله فبقوله **ولم ياكله** اي ان لم يجره  
 ولا يجزى من الغنم والافضل ان يتصدق به ولا يجره جزرا  
 للسياح **ويقلد بدنة التطوع** وبدنة المتعة **والقران** لانه  
 نسك وفي القليل **شهر فقط** اي التقليد من غيرهم ولا  
 يتجاوز الى ذبح الاحصار وودم الجبايات وانما قد يهاكم  
 المشاة تطوعا او ذمة متعة او قران مسايل متفرقة **ولو شهدوا**  
**بوقوفهم** بعرفات **فيل يومه** اي يوم عرفة **تقبل** شهادتهم ولا  
 يجزى بهم الوقوف وقوا بعرفة مرة اخرى **ولو شهدوا بوقوفهم**  
**بعرفة** لا تقبل شهادتهم وجاز الوقوف استحسانا والقياس  
 ان لا يجوز قال شمس البصرة الحلواني رحمه الله ينبغي للمقاضي  
 ان لا يسمع هذه الشهادة في الصورة الاولى ويقول قد حج  
 الناس ولا وقوا في شهادتهم لهم بل فيه دليل للفتنة والفتنة  
 نامة لعن الله من يقطعها وصورة هذه الشهادة ان يشهدوا  
 انهم راوا الهلال في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم  
 العاشر من ذي الحجة وعز الحنفية في الغلط في العيد انهم  
 اذا صلوا العيد وظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يخرجون  
 من المسجد في العيد من غلبة انهم خرجوا في الاحتج دون  
 الغطر وان لم يخرجوا فالصحة ان ذلك يجزىهم وان شهدوا  
 عسبة عرفة بروية الهلال ولا يملكه الوقوف في بقية الليل  
 مع الناس والكره لا تقبل هذه الشهادة **ولو ترك الحرم**  
**الاولى** اي ربهما **في اليوم الثاني** ورعي الوسطى والثا

يقول

لله



أعاد وأرجى لكل بان يري المولى في الباقيين رعاية للثب  
 أو يري المولى فقط أي من غير عادة الباقيين وقال الشافعي  
 لا يجوز ما لم يعد الكل والتعبد باليوم الثاني اتفقت لأن  
 الحكم لا يختلف في الثالث والرابع أما في اليوم الأول فلم يشرع  
 المرحى جرم العقبة **ومن أوجب** على نفسه بان نذر **حجاً**  
**ما شأ على القدر** لا يركب حتى يطوف **الركن** ولو ركب اراق  
 دماً وفي الأصل خير بين الركوب والمشي ثم قيل بعد أيام المشي  
 من جني بخوم وقيل وقيل من بيته فان قيل كيف يجب المشي  
 ولا نظيره في الواجبات قلنا للمكي الفقيه عليه المشي المبرور  
 ان قدر عليه **ولو اشترى مئة حزمة** أو نكح امرأة محرمة بالحب  
**حظها** أي له تحليلها في الحرار بان يهضم شعرها أو يغير  
 طرفها **وجامعها** ولو قال فجاء معها بالغا ليطهرها لاشارة إلا  
 انه يكون بعد التحليل كان أولى وقال زفر ليس لها تحليل  
 بها **كتاب النكاح** لا بدله من المال كما ان الحج لا بد  
 الا على من له المال فتساووا في اللغة الضم ثم يستعمل  
 في الوطئ لوجود الضم فيه وفي العقد لأنه سبب **وهو**  
**عقد يرد على ملك المنفعة قصد** احترازاً عن البيع لأنه عقد  
 يرد على ملك المنفعة ايضاً المراد يرد تبعاً لا قصداً والمنفعة  
 في اللغة كل ما انتفع به واصله النفع الخاص وهو اسم مرشح  
 كما لسلام من سلم منعة الحج ومنعة النكاح ومنعة الطلاق  
 كما مر ذلك لما فيها من النفع كذا في **المغرب وهو سنة** وقال

الشافعي

الشافعي مباح ولا فضل التحلي عند ما هو الا فضل من التحلي  
 لتقل العبادة **وعند النوقان** بالحركات الثلاث **واجب** وهو  
 مصدر لما قد نفسه الى كذا اشتاقت اي عند اشتاق  
 النفس الى النساء وعند الشافعي سنة ثم النكاح ورضع عند  
 اصحابه الطواجر وفرض كفاية عند بعض اصحابنا **وينعقد**  
**بإيجاب وقبول وصنع المعنى** بان يقول نؤجب فيقول  
 تزوجنا **واحدما** عطف على الضمير المرفوع في وضعاً مع  
 عدم التاكيد لاجل الفصل بان يقول زوجتي ويقول زوجك  
**وأما بيع** عقد النكاح **يلفظ النكاح والتمليك** بان يقول  
 انكحك أو تزوجت فقال قبل **وما وضع** أي بيع بما وضع  
**لتمليك العتق في الحال** كالهبة والصدقة والتمليك والبيع  
 قال الأعمش لا ينعقد بالبيع ولا ينعقد بالإجارة خلافاً للأكرخي  
 لانهم لم تقع لتمليك المعين ولفظ الاحلال والرباحة والبراع  
 لان هذه اللفاظ لا توجب ملك المعين ولا يلفظ الوصية لانها  
 توجب الملك مصافاً الى بعد الموت وعند الشافعي لا  
 ينعقد الم بلفظ النكاح والتزوج **عند حزين** أي ينعقد  
 عند حزين **أو حرو حزين عاقلين بالعين مستلزمين** اعلم ان  
 الشهادة شرط فيه وقال مالك ليس بشرط وأما الشرط الاعلا  
 حتى لو اعلوا بحضور الصبيان والحائضين يصح وعند  
 الشافعي لا ينعقد الا عند حزين ثم سماع الشاهدين  
 كالألفاظ قد ير شرط لا نفس الحضور خلافاً للاسيدي

ق



والسعدى وهذا يتعقد بالمفعل والآخر السامع ولا يتعقد  
بالتأييم وهو المصحح خلافا للاسبغياي والسعدى والمراد بالسما  
ع سماعهما معا حتى لو سمعا متعاقدين بان سمع احدهما واعيد  
العقد فسمع الآخر نظر ان اعيد في المجلس يتعقد عند عامة  
العلماء خلافا لابي سميل وابي يوسف وان اعيد في مجلس آخر  
لا يتعقد اجماعا ثم فهم الشاهد من كلام القادر ليس بشرط  
وهو المصحح كذا في الخلاصة حتى لو عقد بالعريضة والشهود  
لم يحسموا العربية جاز وقال بعضهم شرط كذا اروي عن  
وفي الذخيرة ان هذا القول هو الظاهر ثم يتعقد عند  
ولو كانا سيقين او محذوران في العقد او اعميين ذكاه  
الشافعي ايتعقد بهذه الشهود او ابى لعاقدين مطلقا  
سواء كانا ابناء منها او ابنا من غيرهما او ابنا من غير  
ثم لو كان ابنا من غيرهما ان حذفا دعت فشهدوا  
وان كان ابنا بدعي وهي تحذف فشهدوا لا يقبل ولو كان  
ابنا من غيرهما ان ادعت لا يقبل وان حذف يعقل وصح  
مسئل ذميه كانه عند شاهد ذميين وقال محذور  
لا يجوز عندهما وانما قدنا بالكتابة لان كاح غيرها لا يجوز  
ومن امر لجل اي ذلك ان يزوج صغيرته فزوجها الوكيل  
من زيد عند رجل واحد غيره والاب حاضر مع النكاح  
لان الاب يحيل مباشر العقد لا اتحاد المجلس يكون الوكيل  
سفيرا ومعتبر بقى الزوج شاهد اخر فيصح والى اي فان

سما  
محمد

صح

لم يكن حاضرا يصح وقالوا اذا زوج الاب ابنته البالغة بامرها بغير  
ومع الاب شاهد اخر صح وان كانت غائبة لم يصح وانما قيد بالصغير  
لان في البالغة لا يتاخر هذا الا بامرها **فصل في بيان النساء**  
**الحرمان حرمة تزوج امه** وجدته سواء كان من قبل الاب والام  
**وبنته وان بعد تاي** امر الام وان علت وبنت بنته وان سفل  
**وحرمة تزوج اخيه وبنته وبنت اخيه وعمته وحالة مطلقا**  
اي الجحيم سواء في انه لا يرثها او لا يرثها او لا يرثها او لا يرثها  
مطلقا سواء دخل بابنتها او لا وعنده بشر الميراث بان سماع وماله  
وداود وفي احد قول الشافعي لا يثبت الا بال دخول بالبنت  
**وبنتها ان دخل بها** وان لم يدخل بالام حتى حرمت عليه بالطلاق  
او ماتت حل له ان يتزوج بالربيبية وحرمة تزوج امرأه امه  
مطلقا سواء دخل بها او لم يدخل وامرأة **ابنته وان بعد تاي**  
امرأة اب ابنته وان علا وامرأة ابنه وان سفل وحرمة  
تزوج الكل من المذكورات **رضاغا** اي من جملة الرضاع حتى  
ان امرأة لو ارضعت ولدا يحرمه على هذا الولد امرأة زوج  
المرصعة التي تر لبنها منه ويحرم على زوج المرصعة هذا الولد  
ومن الولد ضبط هذه فالحفظ ما انشد بعض الحكماء **فصل**  
از جانب شير ذه هه حويش شونه واز جانب شير حواره زوجا  
وحرمة الجحيم بين الاخيتين مطلقا سواء كانتا حريتين او امتين **نكاحا**  
ووطيا بملك عين قيدته لانه لا يحرم الجحيم مطلقا **فلو تزوج اخيه**  
امته الموطوءة صح النكاح ولكن لم يطا واجدة منها حتى يبيها



أو يزوجها أو يطلق المنكوحه فاذا اتى به حل له وطئ واحدة  
 منها وقال مالك لا يصح النكاح وانما قيد بهما ان لم تكن به  
 موطوءة يطأ المنكوحه قبل بيعها **ولو تزوج اخنتين في عقد**  
**والحال انه لم يدر الاولى** ولم يدخل بواحدة منها **فروى** القاضي  
**بينه وبينهما ولها نصف** المهر من نصف المهر للاختين وانما  
 قيد بقوله لم يدر لانه لو علم الترتيب بينهما فالعقد الاول جائز  
 والثاني فاسد وانما لزم عليه نصف **المهر وحرمة الجمع بين**  
**امرتين انه فرضت ذكرا حرمة النكاح** اي بشرط ان يصور  
 ذلك من كل جانب حتى لا يأتى بان يجمع بين امرأة ويتزوج  
 كان لها من قبل وقال زفر لا يجوز **والزنا او المس أو الزم**  
 مطلقا سواء كان من جانبها او جانبها وسواء حصل في الملك او  
 في غير **بشهوة** متعلق بكل واحد منهما **يوجب حرمة المصا** **هوه**  
 اي يثبت بها حرمان أربع حرمة هي على انا الواطئ وان  
 علو وعلى اولاده وان سفلوا او حرم على الواطئ انما هما  
 وان علون وبناءا وان سفلن وقال الشافعي الزنا والمس  
 والنظر يوجب حرمة المصاهرة ثم المس بشهوة ان يفتش  
 المرأة وان كانت منتشرة ان يزداد انتشارا هو الصحيح  
 وفي الذخيرة وكثير من المشايخ لم يشترطوا انتشارا ففعلوا  
 حد الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشتهي جماعا وهذا اذا  
 كان شافعا فادرا على الجماع وان كان شافعا او غيبنا فحد  
 الشهوة ان يتحرك قلبه بلا شهوة ان لم يكن متحركا قبل ذلك

ويزداد الاشتباه ان كان متحركا وكان الغيبه محمد الرازي  
 لا يعتبر تحرك القلب وانما يعتبر تحرك المرأة وكان لا يغني بغير  
 الحرمة في الشيخ الكبير والعين الذي ماتت شهوة حتى  
 يتحرك عضوه بالملازمة والمعتبر النظر الى العرج الداخل  
 ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكية ولو مسح فانزل لا وجب  
 الحرمة في الصحيح لانه يبين بالزنا انه غير ذاع بالوطئ وعلى  
 هذا ايتان المرأة في الدبر والنظر اليه ووطئ صغيرة لا شهوة  
**وحرمة تزوج اخت** **معهده** مطلقا سواء كانت العدة  
 عرطلا او طلاق رجعي او يمين او ثلاث او نكاح فاسدا وعن  
 وطئ بشبهة او غرقت في امر الولد وقال الشافعي ان كانت  
 العدة عرطلا قاتل يراقتك يجوز وقال لا يجوز نكاح اخت  
 امر الولد في عدتها وحرمة تزوج **امته للسيد وسيدة للعبد**  
**وتزوج المحوسبة** وهي من ذرية لها ولا كتاب **والوثنية**  
 وهي من تغيب الاصنام **وحل** للمسلم **تزوج الكتابية** مطلقا  
 سواء كانت اسرائيلية او غيرها **وتزوج الصابية** ولكن بكراهة  
 وقال لا يجوز له نكاح الصابية وكذا اذا باهم وفي الكشاف  
 الصابية من صبأ اذا خرج من ذرية الجاهل يوم قوم عدلوا عن  
 دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة **وحل** تزوج  
 المرأة **الحرمة** ولو كان المتزوج **حرما** وقال الشافعي لا يجوز  
**وحل** تزوج **الامة** لغيره مطلقا سواء كان يستطيع نكاح الحرمة  
 أولا **ولو كانت كتابية** وقال الشافعي لا يجوز نكاح الامة اذا



اذا استطاع نكاح الحرة وقال ايضا لا يجوز للحر نكاح امة كتابية  
 أصلاً وحل تزوج **الحرة على امة عكسه** اي لا يحل نكاح الامة على  
 الحرة مطلقاً سواء تزوجها حراً وعبد برضا الحرة او بتغير رضاها  
 وقال مالك يجوز نكاح الامة على الحرة برضا الحرة وقال الشافعي  
 يجوز نكاح الامة على الحرة للعبد **ولو في عدة الحرة** اي لا يحل  
 ولو كان تزوج الامة في عدة الحرة مطلقاً سواء كانت عدة طلاق  
 بغير اعدة ذلك او رجعي عدى ابي حنيفة وعندهما يجوز ان  
 كانت العدة عرطلاق بغير اعدة ذلك وان كانت معتدة عن  
 طلاق رجعي لم يجز اتفاقاً وحل تزوج **اربعة** سنة من **الحرائر**  
**والامهات** للحرة وقال الشافعي لا يجوز للحر ان يتزوج الامة  
 واحدة حال عدم طول الحرة على ما مر اتفاقاً وانما قال فقط تعيماً  
 لقول اصحاب الطواغر فانهم يجوزون بحوزة تسع للحر وحل تزوج  
**ثنتين** من **الحرائر** واما للعبد وقال مالك له ان يتزوج  
**اربعة** وحل تزوج **جلبى من زنا** ولكن لا يطأها حتى تضع حملها  
 عندهما وعند ابي يوسف يفسد النكاح **لامرغيم** اي لا يحل  
 تزوج جلبى من غير زنا حتى اذا كان الحمل ثابتاً بالنسب فالنكاح  
 فاسداً جماعاً وحل تزوج **الموطوءة بملك عين** او زنا بان  
 وطئ المولى امته ثم زوجها من غير وليه ويستحب للمولى ان يستبرأ  
 واذا اجاز النكاح فليزوج ان يطأها قبل ان يستبرأ بها وكذا  
 الحكم ان رأى رجل يزوج فتزوجها وحل تزوجها **المضمومة الى**  
**حرمة** بان يجمع بين امرأتين في عقد واحدة واحدة لا يحل

له نكاحاً بان كانت ذات رحم محرمة حل نكاح التي حل نكاحها  
 وبطل نكاح الآخر **جميع المسمى** اي المهر لها اي المضمومة  
 عدى ابي حنيفة وعندهما يلقسم المسمى على مهر مثلها فاما اصحاب  
 التي حل نكاحها يثبت وما اصاب التي بطل نكاحها سقط  
**وبطل نكاح المستعدة** صورتهما بان يقول لامرأة خذي هذه  
 العشرة لا تمتع بك يوماً وقال مالك وجاز **وبطل نكاح الموتى**  
 مطلقاً سواء كان وقتاً طويلاً او لا وصورة ان يتزوج امرأة  
 بثمانين شاهدين عشرة ايام وقال زفر التوقيف باطل  
 والنكاح صحيح وروى الحسن عن ابي حنيفة انها اذا وقتا  
 وقتاً لا يعيشان الى ذلك غالياً يقع والفرق بين التالخين  
 في المفاظ لا في المعنى وحل له وطئ امرأة ادعت عليه انه  
**تزوجها** واما قضا البينة وقضى القاضي بنكاحاً ببينة وحال  
 انه لم يكن تزوجها قبل وعندهما وعند الشافعي لا يسعدان بظاها  
 وهي مسئلة قضت القاضي بثمانين الزور في العقود والفسخ  
 ويصح في باب ادب القاضي **باب المولى** جمع ولى  
 ومولى من الولاية وهي تفيد الحكم الى المغير شيئاً او انى **والاكتفاء**  
 وهي جمع كفوف وهو النظر بعد نكاح حرة مطلقاً سواء كانت  
 بكراً او ثيباً **مكلفة** عاقلة بالغة بلا حضور ولى واذا نهى عن  
 واعلم ان النفاذ اخص من الاعفاء وعن ابي حنيفة في غير  
 ظاهر الرواية لا ينفق المولى وعنده محمد ينفق موقوفاً  
 على اجارة المولى وعنده مالك والشافعي لا ينفق بعبارة



النساء أصلاً سواء زوجت نفسها أو بنتها أو أمها أو توكلت  
 بالنكاح عن الغير بالنكاح عن الغير أو زوجت من غير كفو يصح  
 حتى يثبت حكم الطلاق والملا والظهار والتوارق وغير  
 ذلك قبل التفرق ولكن للأولياء حق الاعتراض وروى الحسن  
 عن أبي حنيفة أن النكاح لا يقع فيه أخذ كثير من مشايخنا قال  
 يمسح الإمامة السرخسي بهذا أقرب إلى الاحتياط وقال القاضي الإمام  
 محمد بن أبي الفتوح على قول الحسن في زماننا **ولا يجبر بكراً بالغة على**  
**النكاح** مطلقاً سواء كان أباً أو جداً أو غيره من الأولياء وقال  
 الشافعي المرن والحد يمكن تزوج البكر البالغة إذا رآها **فإن استأ**  
**أي البكر البالغة الولي الأقرب** بأن قال أريد أن انفك فلا خيراً  
**فسكتت أو ضحك أو زوجها** بدون الاستئذان قبلها **الجزء**  
 بعد التزوج **فسكتت فملا** أي كل واحد منهما إذا نأوا عما قيدا  
 بالأقرب لأنه إن استأذن ولي غيره أو ولي منه لم يكن ذلك رضا حتى  
 تنكح كما ساقى في المتن ثم البكال ليس برضا وقيل هذا إذا كان لها  
 صوت كالوئيل فإما إذا خرج الدمع بلا صوت الوئيل لا يكون رداً  
 وقالوا إن ضحكك كالمشيرة بما سمعت لا يكون رضا وإذا عرو  
 عند المأسرة وكذا إذا سكتت لما نكح كالسعال أو العطاس أو أخذ  
 فملا يكون رضا لم يعتبر في الاستئذان تسمية الزوج على وجه  
 يقع به المعرفة ولا يشترط تسمية المهر وقيل لا بد من تسمية  
 المهر والصحيح أن المزوج إذا كان أباً أو جداً فملا الزوج يكفي  
 وإن كان غيرهما فلا بد من تسمية المهر والزوج قوله أو زوجها أي إن

فيها

يأ

زوج البالغة قبلها المهر فسكتت بعد فملا وإن وعده محمد بن معا  
 إن استأذنها قبل العقد فسكتت فملا رضا وأما إذا بلغها العقد فسكتت  
 لا يكون رضا ثم المهر إن كان فضولاً شرط فيه العدد والعدالة عند  
 أبي حنيفة خلافاً لها ولو كان رشيواً لا يشترط إجماعاً **وإن استأذنها**  
**غير الولي أو ولي غيره أو ولي منه فلا بد من القول** فلا يكون سكوتها رضا  
 كالنكاح وبني من زالت عذرتها وعن الكرخي أن السكوت عند استئذان  
 المأخوذ رضا أما إذا لم تنكح ولكن بلغها العقد ووجد فعل يدل على  
 الرضا فملا كقولكم كملينها نفسها ومطالبتها مهرها ونفقتها  
**ومن زالت بكراً بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تعفيس**  
 مصدر عنست الجارية عنوشا أي صارت عائسة وطال  
 مكثها في منزل أهلها بعد أدراكها حتى خرجت عن أعداد البكر **أو زنا**  
**فهي بكرا** أي في حكم البكر حتى يكفي سكوتها عند الزوج وقال الأئمة  
 بسكوتها وقال الشافعي في جميع هذه الصور لا يكون بكراً **والقول**  
**لها أن أحلفا** أي إذا ادعى الزوج سكوتها في حال إخبارها  
 بالنكاح فعالت رد ذلك فالقول قولها والنكاح بينهما وقال زفر  
 القول قوله **والولي** أي يجوز له **النكاح الصغير والصغيرة**  
 مطلقاً سواء كان عدلاً أو فاسقاً وسواء كان أباً أو غيره من الأولياء  
 وسواء كانت الصغيرة بكراً أو ثيباً وقال مالك ليس لأحد غير الأب  
 تزويجها وقال الشافعي ليس للأب والجد أن كانا عدلين  
 تزويجها **والولي العصبة بترتيب الإرث** أي الترتيب في  
 العصبات في ولاية النكاح كالترتيب في الإرث فلا بعد محجوب

تل



بالمقرب فأقرب الأولياء المبنى ثم ابن المبنى وإن سفل ثم للمبني ثم الخدم  
 ابن للمبني وإن غلب ثم الخدم ثم للمبني ثم الخدم ثم للمبني ثم الخدم  
 ثم للمبني ثم الخدم ثم للمبني ثم الخدم ثم للمبني ثم الخدم  
 المعنى وقال مالك الولي هو المبنى وقال الشافعي المبنى والخدم  
 ولها خيار الفسخ بالبلوغ في غير المبنى والمخدرات المبنى بشرط  
 القضا أي أن زوج الصغيرة أو الصغير غيرهما مطلقا سواء  
 كان العاقل أو المأمر أو غيرهما فلكل واحد منهما بعد البلوغ  
 خيار الفسخ بشرط حكم القضا وهو المصحح وعليه الفتوى وعي  
 أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يثبت الخيار لهما وهذا إذا كانا حاكما  
 أما إذا كان أحدهما غائبا لم يثبت له كذا في المعادي وإنما  
 قيد به لأنه لو زوجهما المبنى أو المخدم لم يثبت الخيار لهما بعد البلوغ  
 وبطل سكوتها أن علمت أي بطل خيارها أن زوج غيرهما الصغير  
 قبلت وقد علمت بالنكاح حال كونها بكرًا فسكتت فهو رضا  
 وإن لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم وتسكت وأما قيد البكر  
 لأنها لو كانت ثيبًا لا يبطل خيارها بالسكوت لا بسكوتها أي لا يبطل  
 خيار الصغير إذا بلغ فسكتت ما لم يرخص بأن يقول رضى ولو  
 كان الرضى دالة بأن يحج منه ما يدل على الرضا كسليم الصدق  
 والنفقة والمجامعة وتوارثا قبل الفسخ أي يرث كل واحد  
 منهما من صاحبه إن مات أحدهما قبل البلوغ أو مات قبل الفسخ  
 النكاح ولا يرث بعد الفسخ ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا  
 محنون على أحد ولا كافر على مسلمة هذا إذا كانت المعصية

وإن لم تكن أي وإن لم توجد عصبة لا قريبة ولا بعيدة ولا  
 نسبية ولا سببية كمولي العنقة قالوا لا ولاية للمبني لا لخدم  
 للمبني ثم الخدم ثم للمبني ثم الخدم ثم للمبني ثم الخدم  
 ثم أولادهم ثم لذوي المرحوم أي ثم العتاق ثم الخوال ثم  
 الخلات ثم بنات المأمر ثم عند أبي حنيفة وهو استحسان  
 وعند ثمالا يثبت هو القياس وهكذا ذوي الحسن عن أبي حنيفة  
 والجمهور على أن أبي يوسف مفرع أبي حنيفة ثم عند عدم الأولياء  
 فالولاية للمحكم أي السلطان والعاقل إذا كان مباد وبما من  
 قبل السلطان وعند محمد إذا لم يكن عصبة فالولاية للزوج  
 وللأبعد أي يجوز للولي الأبعد التزوج بغيبته المقترب  
 القصر وهي ثلاثة أيام وليا لها وقال الشافعي يزوجها السلطان  
 وقال زفر لا يزوجها أحد حتى يحضره قريب والمراد بالعصبة المنع  
 عند صاحب الكتاب واختيار القاضي أبي علي السفي وسعد بن  
 معاذ المروزي وصدر الم سلم البندوي والصدور الشهيد  
 هذا وعليه الفتوى وقال شمس الأمة السرخسي المصحح أنه إذا  
 كان في موضع لو انتظر حضوره واستطلاع رأيه بقوت  
 الكفو الذي حضر الغيبة منقطعة وإن كان لا يقوت فإ  
 لا تكون منقطعة وهو اختيار الفضلي وفران لا يعرفوا  
 موضعه وقيل الغيبة المنقطعة أن تكون في بلد لا تصل  
 إليه القوافل في السنة المارة واجرة وهو اختيار محمد بن سنان  
 والقذور لا يبطل أي ما عقده المبعوث في غيبة الأقرب

فإن

لعينة



بعوده خلافا لفر وولي المجنونة **الابن** مطلقا سواء كان طاريا  
او اصليا اي بلغ مجنونا **الاب** وعند سجد الابن الابن وقال  
زفر اذا طري الجنون لم يحز زوجها **فصل في الكفاة** علم  
**ان الكفاة في النكاح** معتبرة في الرجال والنساء في ستة اشياء  
كأبوين في المتن على سبيل التفصيل وقال مالك وسفيان لا يعتبر  
**من نكحت غير كفوف** غير اذن الولي **فروا** الولي طالم تلد المرأة  
منه ان شاخا خلافا لما لك وسفيان واما اذا اولدت منه فلاحق  
له ولا يكون التفريق بينك له عند القاضي ومالم يعرف القاضي  
حكم الطلاق والارث فأي ثم وذلك العرقه ليست بطلاق ولا مهر لها  
ان لم يدخل بها وان دخل بها فلها المسمى والطلاق هذه المسئلة دليل  
على جوع مهر الى نكاحها في النكاح بغير ولي **ورضى البعض** من الاولياء  
**كالكمل** ولم يكن لمن هو مثله في الولاية ان ينقضه لان يكون اوب  
منه وقال ابو يوسف ان رضى به البعض فالولي الذي هو مثله  
ان لا يرضى **وقضى المهر ونحوه** كالقيام لترتيب زفافها **ورضى**  
**لا الشكوت** اي لو علم الولي بالنكاح وسكت لا يكون رضى وان  
طال مالم تلد **والكفاة تعتبر نسبا** اي من جهة النسب **فقر الكفاة**  
بعضهم لبعض بطن البطن ولا يعتبر التفاضل فيما بين قرينين وعند  
محمد ان يكون نسبا مشهورا كاهل بيت الخلافة **والعرب الكفاة**  
بعضهم لبعض قبيلة بقبيلة وليسوا بكفوف قرينين والعشيرة ما كان  
منزول النضر والعرب من جمعهم ان فوق المنض **وحرية** من جهة المصل  
**واسلامها** من جهة المصل **وابوان** في اي في الحرية والاسلام **كالابا**

في

فمن له اب واحد في الاسلام والحرية لم يكون كفوا لمن له ابوان فيهما  
وعن ابي يوسف انه يكون كفوا **وتعتبر ديانة** عندهما حتى ان  
امرأة من بنات الصالحين لو نكحت فاسقا كان الاوليا حوالا  
وقال محمد لا يعتبر الا ان يحس كرجل يصنع في المسواق ويخرج  
منه ويخرج سكران او يلعب به الصبيان فانه لا يكون كفوا لها  
**وتعتبر مالا** ولو ان يكون مالا للمهر والنفقة وهو المعتبر في  
ظاهر الرواية حتى ان العاجز عنها او عرا حله لا يكون كفوا  
لها وعرف ابي يوسف انه اعتبر القدره على النفقة دون المهر  
وقد ما يتعارفون بحيلة فاما الكفاة في العنا فتعتبر عندهما  
حتى ان امرأة فاقته في يسارها لو تزوجت من بعد على المهر  
والنفقة يرد عقدها وقال ابو يوسف ان كان قادرا على  
ايقار ما تجل لها ويكتسب ما يتفق عليها يوما بيوم فانه يكون  
كفوا وقال سمس الميم السرخسي وصاحب الدخلة فيها المصح ان  
ذلك لا يعتبر **وتعتبر حرفة** والبزار والعطار كفوان والحناف  
لا يكون كفوا لها وقال ابو يوسف لا يعتبر الا ان يحس كالحاكم  
والحائك والدباغ وفي الجاه مع الصنف لا يعتبر الكفاة في الحر  
في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة **ولو نكحت كفوا ونقضت عن**  
**مهر مثلهما** يجوز **للولي ان يعرف** عند القاضي ان لم يلزمها  
يتم به لها مهر مثله وهذه العرقه لا يكون طلاقا لانها ليست من  
قبل الزوج **او ان يتم مهرها** ان التزم عبد ابي حنيفة رحمه الله  
وعند مالك ليس للولي الاعتراض وهذا الوضع انما يقع على قول محمد



المراجع اليه في النكاح بلا ولي فقد صح ذلك عنه وهذه شمادة صادقة  
 عليه لو كان تاويل المسئلة فيما اذا كرهت المرأة والولي على ان يزوجها  
 باقل من مهر مثلها ثم ذال المكره فرضيت المرأة وابي الولي فليس له  
 ذلك عندنا **ولو زوج طفلة غير كفوا وبغير فاجش اي ان تزوج**  
 الرب الصالح ببنه الصغيرة من غير كفوا ولو عبد او نسى عن مهرها  
 او ابنه الصغير غير كفوا ولو امة او زادت في مهر امراته صح ذلك عليها  
 عند الامام وعندهما لا يجوز الزيادة ولا الخط الا بما يتعارف الناس  
 فيه والصح ان اصل النكاح باطل عندهما وانما قيدنا بالصحة لانه لو كان  
 سكران لا يجوز اجماعا وكذا اذا كان الرب سوا اختيار مجانة او  
 فسقا ولم يجز ذلك اي تزوج غير الكفو ولزيادة النقصان **لغير**  
**الرب والجد** اتفاقا **فصل** في الولاية في النكاح وغيره يجوز  
 لان العلم ان يزوج بنت عمه من نفسه اذا كانت لولاية له سواء  
 ان يقول زوجت فلانة من نفسي بحضرة الشهود ثم ان كانت بنت  
 عمه حاضرة في مجلس العقد يراها الشهود لا يحتاج الى تعريفها  
 وفي السراية اذا اقبلت متنقبة زوجت نفسها منك ولا يعرفها  
 الشهود فقالت تزوجت جاز وزاد في الخلاصة وقال وهو  
 المختار والاحياط ان يكشف وجهها او يذكرا باباها وان كانت  
 غائبة ينبغي ان يذكرا اسمها واسم ابها واسم جدتها وان كانت  
 معتقة يذكرا اسمها واسم معتقها واسم ابي المعتق ويجوز **لكل**  
**ان يزوج موكلته من نفسه** اذا كان وكلا يتزوجا من نفسه  
 اما اذا اوكلته بان يزوجها فزوجها من نفسه لا يجوز وقال تفر

والشا فحجلا يجوز فيها وفي احد قولي المشافعي ان كان وليا لها  
 يجوز وان وكلا لا **ونكاح العبد والامة بلا اذن السيد**  
 ان اجاز المولي جاز وان رده بطل وقال مالك يجوز نكاح العبد  
 بغير اذنه **كنكاح الفضولي ولا يتوقف سطر العقد على**  
**قبول نكاح غائب** هنا بيت مسائل ثالث في اخلاف  
 فضولي قال زوجت فلانة من فلان ومما غايبان ولم يعمل  
 منه احدا وقال تزوجت فلانة وهي غائبة او قالت زوجت  
 نفسي من فلان ومما غايب ولم يعمل منه احدا وقال ابو يوسف  
 يتوقف ويتم بلاذن وقال ابو بطل وثالث مما يتوقف  
 على الحادثة اتفاقا عندنا خلافا للمشافعي فضولي قال  
 زوجت فلانة من فلان فقال فضولي آخر زوجتها منه او  
 قال تزوجت فلانة وهي غائبة فقال فضولي آخر زوجتها  
 منك او قالت زوجت نفسي من فلان ومما غايب فقبل منها  
 فضولي آخر **والما مور بنكاح امرأة مخالف بامراتين**  
 بان امر رجل رجلا بان يزوج امرأة فزوج امرأتين في  
 عقد واحد لا يلزم له امر واحدة منهما **لا يامه اي المخا**  
 ويجوز ان امر رجلا بان يزوج امرأة فزوج امة لغيره  
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز وان زوج امة  
 نفسه لا يجوز اجماعا **باب المهر صح النكاح بلا ذكر**  
 وقال مالك لا يبيع **واقله عشرة دراهم** مطلقا سواء كانت مفروقة  
 او غيرها وقال الشافعي ما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان

موقوف

لف



يكون ممرًا فان سَمَّاهَا اي العشرة **او دُونَهَا** كثمانية دراهم مثلا  
**فلما عَشَرَ** دراهم بالوطي **او الموت** مطلقا سواء كان موت الزوج  
 او الزوجة **وبالطلاق قبل الوطي** والخلوة **بين نصف** العشرة  
 خمسة دراهم عند الثلاثة مطلقا سواء سَمَّاهَا عَشْرًا او دُونَهَا  
 وعند زوجة المتعة اذا سَمِيَ اقل منها واما اذا سَمِيَ العشرة  
 فبجب خمسة عند ايضا وان لم يسمها **ونعاهان** تزوج على  
 ان لا مهر لها **فلما مهر مثلها ان وطئ او مات عنها** او ما يتي  
 عنه مطلقا سواء كان الموت قبل الدخول او بعده وقال الشافعي  
 لا يجب شي في الموت قبل الدخول وان دخل بها يجب المهر عند  
 اكثر اصحابه وقال مالك انه انقاه لا يصح **ولها المتعة ان طلقت**  
**قبل الوطي** والمسئلة بحالها فان قيل ينبغي ان ينصف  
 مهر المثل كما سَمِيَ قلنا التنصيف ثبت بالنص في المهر  
 عند العقد وهذا ليس بمهر ورض عنه والمتعة ثلاثة اواب  
 من كسوة مثلها على قدر قدر الرجل ولبس **وعلى ربع** قيم  
**وخمار** اي مقنعة **وملحقة** اي الجلباب قالوا هذا في دارم  
 واما في دارنا فيسعي ان يجزى اكثر من ذلك فيراد على هذا الزار  
 ومكعبه كان الكرخي يقول المعبر في المتعة المشتملة حال  
 الرجل وفي المتعة الواجبة حالها والصحح ان يعتبر حاله ثم  
 هذه المتعة واجبة وقال مالك **متبعة وما فرض بعد العقد**  
**زيد** **ينصف** اي ان تزوجها ولم يسم لها ممرًا ثم تراضيا على  
 تسمية فهي لها ان دخل بها او مات عنها او مات عنه وان طلقت

قبل الدخول بها فلها المتعة وعند ابي يوسف والشافعي نصف  
 هذا المفروض قوله او زيد اي ان زيد في المهر بعد العقد لزمنية  
 الزيادة خلافا للفرق ويسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابي  
 يوسف ينصف **وان خطت من مهرها صح خطها** ولزمتها الباء  
**والخلوة الصحيحة بلا مهر** **احد** مطلقا سواء كان الرجل والمرأة  
**وحين** ونفاس **واحرام** مطلقا سواء كان المحرم رجلا او امرأة  
 وسواء كان المحرم فرضا او نفلا او بعره **ولا صور فرض** مطلقا  
 سواء كان رجلا او امرأة وان كان صاميا تطوعا قيل لا يقع الخلوة  
 كالغرض وقيل لها كل المهر وصور الغرض والمندور كالنطوع  
 وقاية والصاوة كالصور فرضا كوضه ونفلا كنفله **كالوطي ولو**  
 كان الزوج **مجبوبا** او مقطوعا **او عينيا** او **خصيا** فيكون تمام  
 المهر واجبا فقال الشافعي لها نصف المهر والخلوة ليست كالوطي  
 وقال اذا كان محبوبا عليه نصف المهر وان كان معهما ثا لث لا يقع  
 الخلوة ولو كان اعيا او نائما او اُميه الم ان يكون صغيرا لم يعقل  
 والمكان الذي يقع الخلوة فيه ان ياتيا فيه اطلاع غيرهما عليها  
 بلا اذنتها كالبيت والدار بخلاف المسجد والحمام **وجب** عليها  
**العقد** **فيها** اي في جميع هذه المسائل عند صحة الخلوة ونسأ  
 بالموانع المذكورة احتياطاً **وتسقط المتعة لكل مطلقة**  
 يريد به المطلقة بعد الدخول مطلقا سواء كان في نكاح فيه  
 تسمية او لا والمطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية وقال  
 الشافعي يجب المتعة في الصورة الاخيرة **الم المعوضة قبل**

في

دها



**الوطي** اي التي طلعت قبل الدخول في نكاح لم يسم فيه مهر فانه  
 واجب والمفوضة بالكسر الحرة التي قوضت نفسها من غير مهر  
 زوج وبالفتح الحرة التي زوجها ولها بلادتها بلا مهر وامه  
 زوجها مولاها بلا مهر فالحرة بالفتح والكسر والامة بالفتح  
 فقط **ويجب مهر المثل في الشغار** بالشين والغين المعجنتين  
 وموان يزوج الرجل بنته او اخته علي ان يزوجه للخر بتمته  
 او اخته علي ان يكون تضع كل واحد منهما صداقا للآخر والعقد  
 جائز ان ويسمي نكاح الشغار المخلوق من المهر يقال بلفظ شاعرة  
 اي حالية وقال الشافعي يبطل العقد ان ولا يجب مهر وانجهوا  
 انه لو قال زوجتك ابنتي علي ان تزوجني ابتك ولم يقل علي ان  
 يكون تضع كل واحد منهما صداقا للآخر جاز النكاح ولا يكون  
 شغار **ويجب مهر المثل في خدمة زوج حر الامه والزوجه**  
**وفي تعليم العتق** ان لامه بالزوجه وقال محمد لها قيمة خدمته  
 وقال الشافعي يجوز ان يكون مهرها تلك الخدمة وتعليم العتق  
 ولها خدمة لو عتق اي ان تزوج عبد بادن مولاه علي خدمة  
 سنة صح وطها خدمته ولو تزوج امرأة علي الف ولو قبضت  
 الف المهر وهبت له الف المهر المفوضة **فطلعت المرأة**  
**قبل الوطي رجع عليها بالنصف** اي جسمانية فان لم تقبض  
 المرأة **الف** وهبتا او قبضت **النصف** وهبت **الف**  
 وهبت الباقي او وهبت **العرض** المهر قبل القبض او بعده  
 مطلقا سواء كان نصفه او كله وهو خلاف الفقهاء كالتوبة والحيوان

فطلعت

فطلعت في هذه الصور **قبل الوطي لم يرجع عليها بشي** عندي  
 حنيفة رحمه الله وقال اذ فرج الله في المولي بنصفه وفي الثالثة  
 بنصف قيمته وهو القياس وقال في الثانية يرجع بنصف ما  
 قبضت وهو ما يتان وخمسون ولو قبضت اكثر من النصف  
 بان قبضت ستمائة وهبت له الباقي ثم طلعا قبل الدخول  
 بما فوضه يرجع عليها بمائة وعندنا بذلك مائة ولو قبضت  
 اقل من النصف بان قبضت مائتين مثلا لم يرجع عليها بمائة **ولو**  
**نكحها بالف علي ان لا يخرجها من البلدة او علي ان لا يتزوج**  
**عليها امرأة اخري او علي الف ان اقام بها وعلي الف ان**  
**اخرجها من البلدة فان وفي بالشرط فلم يتزوج عليها اخري واذا**  
**بها فلها الم الف والى اي وان لم وفي لم ينع في مهر المثل لا يزداد**  
 علي الم الفين في الصورة الاخيرة لانها رضى بها ولا ينقص عن  
 الم الف لانه رضى بها وعندنا يجب الفان وعندنا في الشرط  
 فاسدان ويكون لها مهر مثلها لا ينقص منها ولا يزداد عليها  
**ولو نكحها علي هذا العبد الذي هو ارفع قيمة او علي هذا**  
**الم الف الذي هو اوكس قيمة او علي هذا الم الف او علي الفين**  
 عند ابي حنيفة رحمه الله **حكم مهر المثل** فان كان مهر مثل الموكس  
 او دونه فلها الموكس الا ان يرضى الزوج بتسليم الم ارفع فان كان  
 مثل الم ارفع او فوقه فلها الم ارفع الا ان يرضى بتسليم الموكس وان  
 كان بينهما فلها مهر مثلها وقالها او كس في ذلك كله اما ان طلعا  
 قبل الدخول بها فلها نصف الموكس ونصف الم الف في ذلك كله اجماعا



ولو قال على هذا العبد أو على ذلك العبد لرفع التوهم لكان أولى  
 ولو نكحها **علي بن رباح** أو أحدهما أو بغير **حجب الوسيط** منها  
 أو قيمته يعني الزوج متخير أن شاء أعطاهما الوسيط وإن شاء  
 أعطاهما قيمة الوسيط وقال الشافعي يجب مهر مثلها ولو نكحها **علي**  
 ثوب غير معين أو حر أو خنزير أو **علي هذا** الذي من الخل  
 فإذا الموهرا أو **علي هذا** الذي من الخنزير أو الموهرا أو **علي هذا**  
 العبد فإذا الموهرا أو **علي هذا** الخنزير أو الموهرا أو **علي هذا** العبد  
**المثل** في هذه الوجوه أما في التوب قبل النكاح وفي الخمر والخنزير  
 فكذلك عندنا وعند مالك النكاح فاسيد وأما وجوب مهر المثل  
 في البواقي فذهب أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد  
 إذا تزوجها على هذا العبد فإذا الموهرا أو **علي هذا** الذي من الخل  
 فإذا أحر حجب قيمة الخمر لو كان عبداً ومثل هذا الذي من الخل وفي  
 وفي عكسها لها المشار إليه وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله  
 ومحمد مع أبي حنيفة رحمه الله فيما إذا تزوجها على هذا العبد فإذا  
 موهرا ومع أبي يوسف فيما إذا تزوجها على هذا الذي من الخل فإذا  
 موهرا فإذا تزوجها على هذا الخنزير أو الموهرا أو **علي هذه** الميثة  
 فإذا هي ركية لها المشار إليه عند محمد وإذا تزوجها على هذا الذي  
 من الخمر فإذا الموهرا أو **علي هذا** الخنزير أو الموهرا أو **علي هذا** الميثة  
 وهو أن الميثة والتمسية إذا اجتمعتا والمشار إليه من خلاف  
 جنس المسمى فالعبرة بالتمسية وإن كان المشار إليه من جنس المسمى  
 لهما اختلافان وضفاً فالعبرة بالاشارة وأما قديماً التوب بغير

معين لأنه إذا كان معيناً بان قال هروي يصح التسمية ويخير  
 الزوج من الوسيط والقيمة وإذا **أحمد** العبد **بني واحد** ماهر  
**مهرها العبد** إذا أساوي عشرة دراهم ولو قلت قيمته لها  
 ذلك إلى تمام العشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف  
 لها العبد وقيمة الخمر لو كان عبداً أو عند محمد وموور وأية  
 عن أبي حنيفة لها العبد وتمام مهر مثلها أكثر من قيمة العبد  
 فإن كان مهر مثلها عشرة دراهم أو قيمة العبد خمسة عشر درهماً  
 لها خمسة دراهم والعبد وإن كان مهر مثلها خمسة عشر درهماً  
 العبد فقط **وفي النكاح الفاسد** إذا فرق القاضي **إنما يحجب**  
**مهر المثل بالوطي ولم يرد مهر المثل على المسمى** إذا كان  
 أقل منه عندنا وعند زرير حجب مهر المثل بالعاما ببلغ وإنما  
 قيد بالوطي لأنه لا يجب قبل الوطي ولا بالخلوة الصحيحة  
**ويثبت النسب** في النكاح الفاسد من وقت النكاح عندهما  
 وعند محمد من وقت الدخول وعليه الفتوى ومرة الاختلاف  
 تظهر فيما إذا جاءت بولد لستة من وقت النكاح وقد كان  
 دخل بها بعد النكاح بشهر يثبت نسب ولدها عندنا وعند  
 لا يثبت **ويثبت العدة** من وقت التفريق عند القاضي وهو الصحيح  
 وعند زرير من آخر الوطيات **ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها**  
 أي بأحوالها وعماتها وبنات عمها لا بقوم أمها كالحالات وبنات  
 الأحوال والمهر إذا كانت الأم من قوم أبيها بان كانت بنت  
 عمه فيثبت مهرها من جهة أمها بنت عم أبيها وقال بنو



ابي ليلى يعتبر باممها وقومها هذا اعم اذا استوبا سنا وحا  
**وملا وبلدا وعصر وعقلا وديانة وبكارة** وهذا  
 في الحرار اما في المما فمهر مثلها قدر ما ترغبت فيها وعند الوزا  
 ثلث قيمتها **فان لم يوجد** من قومها من كانت بمثل حالها في ال  
 المنكورة او وجدت ولكن لم يكن ما كفيها في بلدتها **فان لم يجد**  
 من بلدتها اعتبر وذكر شيخ الاسلام رحمه الله انه يعتبر بمهر امرأة  
 من قومها بما يشاكل المصنف عنده وعندهما باجنبية وقيل بامرأة  
 من قبيلة مثل قبيلة ابيها **وصح ضمان الولي المهر وتطالب**  
**زوجها او اوليها** يعني المرأة بالخيار ان شاءت طالبت زوجها  
 بالصدق بحكم النكاح وان شاءت طالبت وليها بحكم الضمان كما  
 في سائر الكفالات فان اداة الولي يرجع على الزوج ان كان  
 بامر وان ضمن بغير امره لا يرجع **ولها منعة من العطي والخراج**  
**للمهر وان وطئها** اي يجوز للمرأة ان تمنع الزوج عن الدخول بها  
 ومنعه ان يسافر بها لاجل ان تستوفي المهر المثل وليس للزوج  
 ان يمنعها من السفر والخروج من منزله وزيارته لهما حتى  
 يوفيهما المهر المثل وان كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها  
 وله ان يدخل بها في الحال اذا حل للرجل دفع مهرها وقال ابو  
 يوسف رحمه الله ليس له ان يدخل بها حتى يوفيهما مهرها قوله  
 وان وطئها اي لها منعة منها وان وطئها عتيديا في حنفية خلافا  
 لهما والخلاف فيما اذا وطئها طاعة وهي من اهل التسليم حتى  
 لو دخل بها مكرهة او صغيرة او مجنونة لا يستقط حقها في الحبس

حقا  
 اجماعا

واجاموا على هذا الخلاف اذا اخلها بوضاها  
 المستحقا للنفقة اذا امتنع نفسها فعنده لها النفقة وعند  
 لا نفقة لها واذا اوفاهها مهرها تعلما الي حيث شاء وكثيرا من المنا  
 علي انه ليس للزوج ان يسافر بها في زمانا وان اوفاهها المهر  
 لان الغريب يمتهم ولو كان طويل الزيل ولكن يتعلما الي القرى  
 ابن احيى وعليه الفتوى وله ان يتعلما من القرية الي المصر ومن  
 القرية الي القرية **ولو اختلفا في قدر المهر حكم مهر المثل**  
 واعلم ان الاختلاف في المهر لا يخلو اما ان يكون الاختلاف في  
 اصل المسمى اكان اولم يكن او في مقدار المسمى كم كان فان كان  
 الاختلاف في حال الحياة قبل الطلاق في مقدار المهر فان مهر  
 المثل يجعل حكما عند ابي حنيفة ومحمد فان شهد احدهما بالقول  
 قوله مع يمينه فان ادعى الزوج المرافعة للمرأة تدعي الغين  
 ومهر المثل الف او اقل والقول للزوج مع يمينه في انكار الزيا  
 فان قيل اذا اختلف المتبايعين في الثمن وقيمة المبيع تسند  
 لاحدهما لا يعتبر قوله قلنا القيمة لا يمكن اثباتها بمطلق  
 العقد فان مهر المثل يمكن اثباتها بمطلق العقد فافترقا  
 فكل اعطاها الغين على سبيل التسمية ولا خيار للزوج في  
 ان يجعلها ذراهم ودنانير وان حلف اعطاها الفاعلي  
 سبيل التسمية ايضا فان اقامت المرأة البينة قبل يمينها  
 وثبت ان المسمى الف وان اقام الزوج البينة قبلت ايضا  
 وثبت ان المسمى الف ولو اقامت البينة فيبينها اولي وان كان

ما  
 يخ

ن



مهر مثلها الفين او اكثر فالقول قولها مع يمينها فيما انكرت من الخط  
 عن مهر المثل فان نكحت وجب لها الالف فان حلفت لم يثبت  
 الخط ووجب لها الفان الف مسمى بانفاقهما والالف باعتبار  
 مهر المثل ان شاعلا فيخير الزوج في الالف الذي وجب باعتبار  
 مهر المثل ان شاعلا ما دام يبر وان شاعلا ما دامهم وان  
 اقام الزوج البينة على ان المسمى الف قبلت بينته وان  
 اقامت المرأة قبلت ايضا فان اقامت البينة فبينته  
 اولى وقيل بينتها اولى وان كان مهر مثلها الف وخمسماية فان  
 كل واحد منهما يحلف على دعوى صاحبه فيحلف الزوج على  
 دعوى المرأة الزانية على مهر المثل وتحلف المرأة على دعوى  
 الزوج الخطا عن مهر المثل ويجب ان يقع بينهما في البداية  
 بعد درجنان احدهما فان نكل الزوج وجب الفان التسمية  
 وخمسماية باعتبار مهر المثل وايهما اقام البينة قبلت وان  
 اقام البينة قضى بالف وخمسماية وهذا الذي ذكرنا انه  
 يحكم به المثل ثم يخالفان مو قول الرازي وقال الكرخي  
 اولى في الفصول الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وقال شمس الدعوى  
 السرخسي لا يصح قول الكرخي وحكم **المتعة** التي لمثلها **لو**  
**طلعا قبل الوطى** بها بعد الاختلاف او اختلعا بعد الطلاق  
 على قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما فان شددت لاحدهما  
 فالقول له مع يمينه وان كانت بين امرين بان كان اقل مما  
 ادعته واكثر مما ادعاه حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه

وهو جواب كتاب الجامع الكبير واما جواب الجامع الصغير والاصل  
 فان القول قول الزوج في نصف المهر وقال ابو يوسف القول قوله  
 بعد وقبله الم ان ياتي بشي قليل ثم اختلفوا في معنى قوله قال  
 بعضهم ان يدعي ما دون العشرة والمصحح ان مراده ان يدعي  
 شيئا قليلا يعلم انه لا يتزوج مثل تلك المرأة بذكر المهر عادة  
**ولو اختلفا في اصل المسمى** في حال الحياة فانكرا احدهما التسمية  
 والاخر ادعاهما ولم يقع البينة على ما ادعي وحلف منكر التسمية  
**يجب مهر المثل** اجماعا وان كان الاختلاف بعد موت احدهما  
 بان اختلف الحي مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب في حال  
 حياته ما حال قيام النكاح في الاصل والمقدار **وان ماتا** اختلف  
 ورثتهما **ولو كان** الاختلاف حوال التركيب فلو وحيوز ان تكون لو  
 للوصل في **القدر** فالقول **لورثة** عند ابي حنيفة رحمه الله ولا  
 يحكم به المثل وليس في قوله استئنا القليل وجاز ان يستقي  
 القليل عنده وعند ابي يوسف القول قوله ورثة الزوج فيما  
 اقروا به الم ان ياتوا بشي قليل وعند محمد القول قول ورثة  
 المرأة الي تمام مهر مثلها والقول لورثة الزوج في الفضل  
 كما في حال الحياة وان اختلفوا في اصل التسمية بعد موتها  
 فعند ابي حنيفة رحمه الله القول لمن ينكر التسمية ولا يقضي  
 بشي فعندهما يعصى به المثل كما في حال الحياة وعليه القوي  
 واذا مات الزوجان وقد سمى لهما ميرا فاورثتهما ان يأخذوا ذلك  
 من تركته الزوج وان لم يكن سمي ميرا فلا شي لورثتهما عند ابي حنيفة

صل



رحمة الله وعندهما الورثة المسمى في الوجه الأول ومهر المثل  
في الثاني ومن بحث إلى امرأته شيئا فقالت **هو هدية وقال**  
**هو من المهر والقول له مع يمينه في غير الطعام الممنيا للأكل اللحم**  
والخنز فان القول فيه قولها ولا يكون مهر الحال وقيل ما بحث عليه  
الحار والدفع وغيره ما ليس له ان يحسبه من المهر **ولو نكح ذي**  
**دمنة مينة او بغير مهر والحال ان ذاك اي النكاح بغير المهر**  
**جائز عندهم فوطئت او طلقت قبله او مات الذي قبله**  
**عنها او ماتت عنه فلا مهر لها وعندهما مهر المثل ان ماتت عنها**  
او دخل بها والمنعة ان طلعتا قبل الدخول بها وكذلك عندهم  
واما وضع المسئلة فيهما لان في المسلمين بحث مهر المثل اجماعا  
وقيد بالجواز لانهم ان قالوا بوجوب المهر حال ترك التسمية او النفي  
بحث المهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام قوله بغير مهر يحتمل في  
المهر ويحتمل السكوت وقد قيل في المينة والسكوت في المسئلة  
روايتان والوضع ان الكل على الخلاف **وكذا الحريان مئة اي**  
في دار الخردة انكحها الى آخره امرها عند الثلاثة وعندهم  
لها مهر المثل ان ماتت عنها ودخل بها واما قيد بدار الحرب لانها  
لو نكح في دارنا فالأظهر وجوب مهر المثل عند أبي يوسف ومحمد  
**ولو تزوج ذي دمنة خمر عين او خنزير عين فاستلما قبل**  
القبض أو استلما أحدهما قبله لها الخمر والخنزير وفي غير  
المعين من الخمر والخنزير لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير  
وهذه المسائل عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف لها

مهر

مهر المثل في المعين وغير المعين وقال محمد لها القيمة في المعين  
وغير المعين ولو طلعتا قبل الدخول ففي المعين لها نصف المعين  
عند أبي حنيفة رحمه الله وفي غير المعين في الخمر لها نصف القيمة  
وفي الخنزير لها المنعة وعنده محمد لها بعد الطلاق نصف القيمة  
بكل حال وعنده أبي يوسف لها المنعة بكل حال **بارد نكاح**  
**الرقبة يحزاي لم يتعقد نكاح العبد والامة والمكاتب والمكاتب**  
**والمكاتب والمدبرة واما الولد المأذون السيد واجازته**  
وقال مالك يجوز للعبد ان يتزوج بغير اذن مولاه واما الامة  
فلا يجوز اجماعا وكل مهر وجب لامة بعقد او دخول فهو للمولى  
واما المكاتبه ومعتقة البعض فالمهر لها **فلونكع عبد بآذنه**  
فالمهر دين في رقبته ولو طلبت زوجته **بيع في مهرها وسعى المهر**  
**والمكاتب في هذه الصورة فيعطى المهر من كسبها ولو بيع احدتهما**  
**فيه وطلعتا اي اذا تزوج احدتهما بغير اذن مولاه فقال له**  
**طلعتا رجعية فهو اجازة للنكاح الموقوف لطلعتا او فارقتا**  
وقال ابن ابي ليلى طلعتا اجازة **والمأذون لعبدته بالنكاح يتناول**  
**النكاح الفاسد ايضا** عند أبي حنيفة رحمه الله حتى لو قال لعبدته  
تزوج هذه المرأة فتزوجها فاسدا فاسدا او دخل بها فانه يباع  
فيه في الحالة انا قيدنا بالدخول لان قبله في النكاح الفاسد يجب  
المهر كما مر وعنده مالك يتناول الفاسد فلا يباع فيه ويؤخذ منه  
اذا اعتق ولو تزوج المولى عبدا مادونا مديونا امرأة صح  
وهي اسوة للغير ما في مهرها يباع في الكل ويقسم بينهم



وبينها على قدر الحقوق وهذا اذا كان بمهر المثل او اقل منه لانه  
 لو زاد على قدر مهر المثل لم تكن المرأة اسوة للفرع فما زاد بل هو  
 حقها الي استيفاء المهر ما دونهم كذا في النهاية **ومن زوج امته**  
**لا يجب عليه تبويها** يقال بواله وبوأة من لا اي هيا له واداد  
 ههنا ان يخلي بينهما **فتخدمه ويطأ الزوج ان طفر بها فان**  
 بواها معه تبنا فلها النفقة والسكنى والا فلا ولو بواها  
 بتام بدالة ان يستخدمه له ذلك **وله اجبارها اي العبد**  
 والامة دون المكاتب والمكاتب **علي النكاح** ومعنى ان لا يزوج  
 نكاح المولي عليها وان لم يرضيا به وقال الشافعي لا اجبار في العبد  
 ولو رواية اخرى خيفة رجة الله وقال لا يسقط وتعد الوطي  
 لا يسقط اجماعا مع مطلق السيد ينصرف الى العاقل البالغ حتي  
 لو كان صبيا قيل يسقط وقيل لا يسقط كذا في القواعد الجيدة  
**لا يقتل الحرة نفسها قبل عتدها** وعندها رفر والشافعي يسقط  
 واما بعد الوطي لا يسقط اجماعا **والردن في العزل لسيد**  
**الامة** عند ابي حنيفة رجة الله وعندها ايها المولى الى مولاها وانما  
 قيد بالامة لان في الحرة المنكوحة الردن اليها في العزل اجماعا  
 ثم لا اختلاف في جوازها في الامة المحلوكة واما في الامة المنكوحة  
 فالردن في العزل الى المولى وعز ابي يوسف ومحمد ان الردن اليها  
 ثم العزل مومباح **ولو تزوجت باذن سيدها واعتقت امته**  
**او مكاتبته خربت** ير النكاح ونسخه فان اختارت نفسها  
 فلا مهر لاحد فان اختارت زوجها فالمرء لسيدها ولو كان الزوج

حرا وقال الشافعي لا خيار للمكاتبية وقال ايضا لا خيار لها ان كان  
 زوجها حرا **اولون تحت بلا اذن المولى** **فعتق قبل اذن**  
 المولى **فقد النكاح** **بلا خيار** لها وقال زفر لا يتعد **فلوطي زوجها**  
 والمسئلة بحالها قبله اي قبل العتق **فالمهر له** اي للمولى **ولا اي**  
 وان لم يدخل بها حتي اعتقها مولاها فالمرء لها **ومن وطئ امته**  
**ابنه فولدت فادعاه بنت نسبه منه وصارت امرؤ** **ولن**  
 مطلقا سواء ادعي شهته امر لا صدقه الابن فيه امر اذا كان  
 في ملك الابن من وقت العلوق الي حين الدعوى **ويجب عليه**  
**قيمتهما** **فوعر علفت** **لا عرفها** ولو صدق الامة **ولا قيمة**  
**ولدها** وقد ذكر ابن سماعه ان اخر ما استقر عليه قول  
 ابي يوسف ان المجارية لا تصير امرؤ وله ويكون الولد  
 حرا بالقيمة وعليه العقر الابن وقال زفر والشافعي يجب  
 العقر واما قيد بالدعوة لان الاستيلاء لا يتحقق بدون  
 دعوته **ودعوى الجدة كدعوى الاب** حال عدمه اي عدم  
 ولاية الاب بالموت او الورق او الكفر اما عند ثبوت  
 ولايته لا تثبت الولاية للجدة فلا يقع دعوته والدعوى  
 في النسب بالكسري الادعاء وفي الطعاه بالفتح هي  
 الادعاء **ولو زوجها اي الابن امته اباه فولدت له**  
**نصر الامة امرؤ** **ويجب المهر** لانه صحيح النكاح وعند  
 الشافعي لا يصح **لا القيمة** اي قيمة الامة **ولدها**  
 حرا بلا قيمة **حرة تحت عبد** **قالت** **لسيد** **رفجها** **اعتقه**



عني بالف تقديره بعد مني واعتقه نائبا عني **ففعّل** عتق العبد  
**ونسد الكاح** ونسقط المهر ونحلها للمولى ألف ووكوفه للحرة  
وقال زفر لا يفسد **ولو لم تقل بالف** وباقي المسئلة بحالها  
**لا يفسد الكاح والولاء** أي للمعتق عندهما وقال ابو عبد  
الولاءها والكاح فاسد **باب** **نكاح الكافر والمناصة**  
بينهما طاهرة لان الرقابة لا تفرق الا ان الكافر اذ في منه **تزوج**  
كافر بلا شهود او في عدة كافر آخر والحال ان ذاي التزوج  
بعد شهود ونكاح المعتدة في دينهم جائز ثم **اسما** اقر عليه  
وقال زفر الكاح فاسد في الوجهين وقال في الوجه الاول  
كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني كما قال زفر وانما قيد  
بالجواز في دينهم لانهم لو لم يدنيوا جوازه لم يقر عليه في الاسلام  
**ولو كانت الزوجة محرمة فرق بينهما** أي اسلامهما هل هذه  
المحنة تحكم الصحة فيما بينهم أم لا قال بعض اصحابنا انما  
فاسد في حقهم اجماعا وقال القاضي المصنف ابو زيد ومن  
تابعه ان نكاح المحارم صحيح فيما بينكم عند ابو حنيفة وهو  
الصحيح حتى قال لو طلب احدما المعتق من القاضي لم يزوج  
ويقتضي لها بنفقة الكاح اذا طلبت ولا يسقط احصانه  
اذا دخل بها حتى لو اسلم فقد قد انسان حبه قاذفه عنده  
ولو كان الكاح فاسدا يسقط احصانه بالدخول فيه  
وقال ابو بطل في حقهم ولم يتعرض لم يعقد الذمة **ولا ينكح**  
**مرتدا ومرتدة** احدا اي لا مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة ولا مسما

ولا مرتدا ولا كافرا احريبا ولا ذميا **والولد يبيع جبر الابوين**  
**دنيا** فان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك لو اسلم  
احدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه **والجوسي** **شبر**  
**من الكتابي** فيكون الولد تابعا للكتابي والشافعي يخالف في  
ان الولد كتابي حتى لا تحل له بجمعة عنده **ولو اسلم احد الزوجين**  
**اعرض القاضي الاسلام على المخرفان** **اسلم** فهي امرأة **ولا** اي  
وان ابى الاسلام **فرق القاضي بينهما** ولا يتوقف مطلقا سواء  
كان قبل الدخول او بعده وقال الشافعي ان كان قبل الدخول  
وقعت العرقه باسلام احدهما فان كان بعد الدخول يتوقف  
وقوع العرقه بينهما على انقضاء ثلاثة افرام اعلم ان هذه العرقه  
طلاق عند ابو حنيفة وشهد اذا اسلمت المرأة فقط وعنده  
ابي يوسف لا تكون طلاقا اما اذا اسلم الزوج فقط فلا تكون  
العرقه طلاقا اتفاقا والى هذا اشار بقوله **واباؤه طلاق**  
مطلقا سواء كان قبل الدخول او بعده عندهما وعند ابي  
يوسف فسخ وقال الشافعي اباؤه بعد الدخول لا يكون  
طلاقا بل موقوف فالكاحرا **اباؤها** **ولو اسلم احدهما**  
اي في دار الحرب علم يكونا من اهل الكتاب او كانا والمرأة هي التي  
اسلمت فانه يتوقف **ولم ين** المرأة مطلقا سواء دخل بها او لم  
يدخل **حتى تخلف ثلاثا** وقال الشافعي ان كان قبل الدخول  
وقعت العرقه باسلام احدهما في الحال وان كان بعد الدخول  
يتوقف على مصي ثلاثة قرو **ولو اسلم زوج الكتابي** بقي نكاحهما



وثنان الذاريين سبب وقوع الفرقة **سبب السبي** وعند الشافعي  
دون البتة حتى إذا خرج أحد الزوجين النسيان من دار الحرب  
مسما وقعت الميونة بينهما وعند الشافعي لا يقع ولو سبي  
أحد الزوجين تقع الفرقة بينهما اتفاقا عندنا وعند الشافعي  
تقع **وتنكح المرأة المما جرة الحائض** في الحال مطلقا سواء كانت  
مسلمة أو ذميمة **بلاعده** عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا ولو كانا  
العدة إماما كانت حاملا فلا نقول بوجوب العدة عليهما وكلاهما  
لا تنكح ما لم تضع حملها وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
أنه يصح النكاح ولكن لا تقر بها **وارتداد أحدهما فسخ في الحال**  
مطلقا سواء كان قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي لا يقع الفرقة  
بعد الدخول حتى تنقضي المرأة أو قال محمد إن كانت الفرقة من  
قبل الزوج فهي فرقة بطلاق **والموطوءة المهر الكامل والغير**  
**نصفه إن ارتد الرجل والمرأة نكحة** أي تطهر للارتداد فإن فرق  
بينهما بآباء بعد الدخول قلنا وإن كان قبل الدخول فلا مهر  
لها وإن كان بآبائه بعد الدخول فلها جميع المسمى وإن كان قبل  
الدخول فلها نصفه ولو ارتد أمعا أو أسلا معاً لم تبين المرأة  
فهما على مكاهما استخفافاً وفي القياس تقع الفرقة بينهما ولو  
قول روف وبات المرأة **لو أسلا** حال كون كل واحد منهما مسلماً  
لآخر **باب القسم** بالفتح مصدر قسم وبالكسر الضيغ  
ومؤخره **البكر كالنبي** مطلقا سواء كانت الجديرة بكراً أو  
ثيباً وقال الشافعي إن كانت الجديرة بكراً يفضلها بسبع

لئال **والجديرة كانت** مطلقا سواء كانت الجديرة بكراً أو  
ثيباً وقال الشافعي إن كانت الجديرة بكراً يفضلها بسبع لئال  
**والمسلمة كالنكاحية** والمراهقة كالبالغة والعاقلة كالجوهرة  
فيه أي في القسم **والخبر ضعيف** مطلقا سواء كانت  
مسلمة أو ذميمة والمرصنة في القسم كالصحيحة **وساير الزوج**  
**بما شامتهن ولكن الفرقة بينهما أحب** فيسافر عن حرج  
فرعها ولم يحتسب عليه أيام سفره مع التي كانت معه ولكن  
يستقبل العدل بينهما وقال الشافعي الفرقة مستحبة  
**وطها إن ترجع عليه إن وهبت قسمها لغيره كتاب الرضاع**  
**والمناسبة أن الرضاع سبب للحرمة** كما أن النكاح سبب  
للنسب وهو سبب للحرمة جعل في الديوان فتح الوا أصلاً  
والسراغة وجعل الفعل من باب علم أصلاً وكونه من باب  
صرت لغة وهو لغة أهل نجد **لمو في الشرع مص الرضيع**  
**من ثدي الأم دميته في وقت محض** من على حسب ما اختلفوا  
**وحرمة به أي بالرضاع وإن قل في ثلثين شهراً** حرمة المهر  
وقال الشافعي لا تثبت الحرمة إلا بحسب رضعات يكفي  
الصبي بكل واحدة مثلها وقال ثناتان وهو قول الشافعي  
وقال زفر ثلاثة أحوال **الإمراة** وإخيه من الرضاع  
ولا يجوز أن يتزوج أمراة من النسب لأنه في النسب أن  
كانت اختلاًب وأما ولأم فأم الاخت أمه وإن كانت  
اختلاًب فأم الاخت موطوءة **أبيه والإخت أخته** من الرضا



ولا يجوز ذلك من النسب لان اخت ابنه من النسب ان كانت  
منه بان كانا من اب وام او من اب فمهي بنته وان لم تكن  
منه بان كانا من امر فمهي ديبية والربية تحرم بالدخول  
ثم قولنا من الرضاع في الصورة الاولى يجوز انه يكون  
متعلقا بامر وان يكون ياخدة وان يكون بكلية ما وقس  
على هذه الصورة الثانية **زوج مرضعة لبنها تزمنه اب**  
**للرضيع وابنه** اي ابن زوج المرضعة **اخ** للرضيع وان كان  
من امرأة اخرى **وبنته اخت** للرضيع وان كانت من امرأة  
اخرى **وابوه جد وامه جدة واخوه عم له واخنة عمه له**  
**حتى لو كان لرجل امرأتان** وولد تامته فلو صنعت كل واحدة  
صغيرا صار اخوين لرب وان كان احدهما ثني لا يحل النكاح  
بينهما واصله ان لبن القمل يتعلق به التحريم عندنا خلافا  
للساقي **ويحل نكاح اخت اخيه رضاعا** قوله رضا فاجوز  
ان يكون متعلقا بلخت او ياخته او بكلية ما **وتحل اخت اخيه**  
**نسبا** مثل الاخ لا بآذا كانت له اخت من امر حل اخيه من  
ابيه ان يتزوجها **ولا حل بين رضيعي ثدي واحد في وقت**  
**مختص** **وبن مرضعة وولد مرضعتها وولد ولدها**  
**واللبن المحلوط بالطعام لا يحرم** عندنا حنفية مطلقا  
واعلم انه لو كانت المأرق قد مسست اللبن وانضجت الطعام  
حتى تغير فلا يحرم سوا كان اللبن غالبا او مغلويا وان كان  
النار لم تمشه فان كان الطعام غالبا فذلك لا ينافي

حل

وان كان اللبن غالبا فذلك عندنا في حنفية رحمه الله  
وعندنا يثبت به الحرمة وقيل هذا اذا كان لا يتقاطر اللبن  
من الطعام عند اللقمة فاما اذا كان يتقاطر منه اللبن  
فتثبت به الحرمة عنده والصح انه لا تثبت بكل حال عنده  
**وتعتبر الغالب لو كان** **لما ولد واو لبن شاة**  
**وامرأة اخرى** وقال الساق في اذا جعل في جب من الماقد  
ما يحصل به خمس رضعات من اللبن فشربه صبي تثبت به  
الحرمة واختلف في تفسير الغالب عندنا في يوسف ملوان  
يعبر المحلوط لون اللبن وطعمه اما لو عدا احداهما للبن  
غالب وعند محمد هو ان يخرج الخلط اللبن مران يكون  
لبناقوله وامرأة اخرى اي اذا اختلط لبن امرأتين  
يتعلق التحريم باغلبهما عندنا في يوسف وقال محمد وزفر  
يتعلق بهما التحريم وعن الامام روايتان **ولبن البكر الميئة**  
**محرم** فلا يجوز للرضيع نكاح اولادها وارواحها وقار  
الساقي لبن الميئة لا يتعلق به التحريم **لا الاحتقان** من  
اللبن **ولا لبن الوجل والشاة** وعند محمد يثبت بالحقا  
الحرمة وكان محمد بن اسمعيل صاحب الحديث يعني بثبوت  
الحرمة بلبن الشاة فخرج من بخاري بسببه **ولو ارضعت**  
**امرأة صرتمها الصغيرة حرمتا ولا مير للكبيرة** ان لم يطاها  
**واللصغيرة نصفه ويرجع الزوج به** اي ينصف المهر  
الذي اعطى للصغيرة **علي الكبيرة** ان تعدت الكبيرة



**الفساد** وتعدا الفساد انما يكون اذا ارضعتها بلا حاجة  
 وضروية وتعلم بقيام النكاح وتعلم ان الارضاع مفسد  
**والله اعلم** وان لم تتعدا الفساد بان فات شي مما ذكرنا الرجوع  
 به وعرف محمد انه يرجع في الوجهين وهو قول الشافعي  
 ثم القول في ذلك قولها **ويثبت الارضاع بما يثبت به المال**  
 وهو شتمادة رجلين عدلين قاتلين بالغين حري او حبل  
 وامرأتين كذلك وقال مالك بشتمادة امرأة واحدة اذا كانت  
 موصوفة بالعدالة وقال الشافعي يثبت باربعة بنوة  
**كتاب الطلاق** المناسبة ان الطلاق محرر كالرضاع  
 اولان الطلاق مقابل للنكاح وهو اسم بمعنى التطبيق  
 كالسالم والسرار بمعنى التسليم والشرع ومصدر من  
 طلقت المرأة بالضم كالجمال مرسل وبالفتح كالفساد من  
 فسد والتركيب يدل على الجل والخلال **مورفع العبد الثاني**  
**شرعا بالنكاح** تطليقا وتطليقة واحدة في طهر او طي فيه ذكرها  
 حتى تخفى عدها **حسن** وسني من حيث الوقت والعدد وتطليقت  
 مدحولا بها **ولذلك في** تلكا في طهر او طي فيها في كل طهر  
 تطليقة واحدة **حسن** وسني من حيث العدد والوقت وقال  
 مالك لو بدعة ولا يباح الا واحدة ثم قيل الاولى ان يؤخر  
 الا يباع الى آخر وقت الطهر احترازا عن تطويل العدة والمظهر  
 ان يطلقها كما طهرت **وتطليقتا** ثلاثا بكلمات متفرقات  
 في طهر واحد **او بكلمة واحدة** فيه او تسنتين في طهر واحد بكلمة

واحدة او بكلمتين متفرقتين **بدعي** من حيث العدد وسني  
 من حيث الوقت ان خلى الطهر عن الجماع وقال الشافعي يباح  
**وغير الموطوءة تطلق** واحدة او زيادة عليها **السنة ولو كانت**  
**حائضا** وهو ظاهر الرواية وقيل ان السنة في العدد  
 يختص بالموطوءة حتى لو طلق ثلاثا جملة لغبر الموطوءة  
 لا يكون وعند زكريا حال الحيض كذا في الحواشي تعلقا عن  
 الشيخ **وفرق** طلاق الموطوءة للسنة من حيث الوقت والعد  
**علي الشهر** بان طلقها واحدة فاذا مضى شهر آخر طلقها اخرى  
**فمن لا يختص** لصغير او كبر او حمل وعند محمد وزفر لا تطلق  
 الحامل للسنة الواحدة **وصح** **طلاق** اي الصغيرة وال  
 والحامل **بعد الوطى** بلا فصل وهو بدعي من حيث الوقت  
 والعدد ان كان زائدا على الواحدة وعند زفر يفصل بين  
 الجماع والطلاق بشهر في حق المبتسة والصغرة **وطلاق**  
**الموطوءة** حال كونها **حائضا بدعي** من حيث الوقت **فلا يجوز**  
 لدفع البدعة وهو مستحب والاصح انهما واحدة **ويطلقها**  
**ان شاء في طهر مانا** وعن أبي حنيفة رحمه الله انه يطلقها  
 في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها فيه **ولو قال الموطوءة**  
 وهي مزدوات المقرأ **انت طالق ثلاثا للسنة** ولم  
 يتوشها وقع **عند كل طهر طليقة** وان تقع الثلاثة الساعة  
 اي في الحال او عند كل شهر واحدة صححت يمينه وقال  
 زفر لا يقع اذا نوي الثلاث في الحال ولو كانت آيسة



مدخوله بها أو صغيرة مدخولا بها فقال أنت طالق ثلاثا السنة  
وقعت الساعة واحدة وبعد شهر آخر وبعد شهر آخر ثم  
أعلم أن الخلوة كالدخول في حق مراعات السنة واليهائي  
ليس يسي في طاهر الرواية وفي الزيادة أن سني سوا كان  
في حيف أو ظهر ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو كان  
الزوج مكرها على الطلاق أو ما لو أكره على الفرار بالطلاق  
ما قد لا يتعد نص عليه في شرح الطحاوي ولو كان الزوج سكران  
وفي أحد قول الشافعي لا يقع وهو اختيار الكوفي والطحاوي  
ولو شرب من الخمر التي تحذف من الحيوان ومن الغسل أو من  
الشهد فسكر وطلق لا يقع خلافا لمحمد كذا في شرح المحيط ولو شرب  
الخمر فلم يزل عقله بالشرب ولكن صدع وزال عقله بالصدع  
لا يقع طلاقه كزواله بالبهج والدوا إذا لم يعلم فعله قبل الإكل  
وأما إذا علم فعله وأكل يقع الطلاق ولو أكره على الشرب فسب  
حتى سكر فطلق امرأته قال بعض مشايخنا لا يقع وقال بعضهم  
يقع ولو كان آخره يقع بالشارع إذا كان الزوج أو عبدا  
أي يقع طلاق الصبي والمجنون والنايم والسيد على امرأة  
عبد واعتبار بالسنة وقال الشافعي الطلاق يعتبر بحال  
الرجل والخلاف يظهر في حرة تحت عبد أو أمة تحت سحر فطلاق  
الحرة ذلك مطلقا سوا كان زوجها حرا أو عبدا وقال الشافعي  
ثلاث إذا كان زوجها حرا وطلاق المرأة ثنتان مطلقا سوا  
كانت تحت حرا أو عبدا وقال الشافعي ثنتان إذا كانت تحت عبد

**باب الطلاق الصريح** هو اسم لكل كلام مكشوف المراد  
كشف لا سجنة فيه بحيث يسبق الي فهم السامع مرادة وذا إنما  
يكون عند كثرة الاستعمال **لو كانت طالق ومطلقة وطلقتك**  
**ويقع الطلاق** بهذا اللفاظ **واحدة رجعية وإن نوى الإكراه**  
**أو الإبانة** أو لم ينو شيئا وقال الشافعي إن نوى الإكراه واحدة  
يقع ما نوى وبه قال زفر وهو قول أبي حنيفة الأول في نيته  
الثلاث ولو قال أنت مطلقة يسكون الطار لا يكون طلاقا  
لإلزامه **ولو قال أنت الطلاق** أي أنت طلاق كرجل عدل أو  
أنت ذات الطلاق على حذف المضاف **أوانت طالق الطلاق**  
**أوانت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية** سوا كان بلانية  
أو نوى واحدة أو اثنين وعند زفر يقع نيته الثنتين  
ولهذا إذا كانت المنكوح حرة أمدا كانت أمة فتصح نيته  
الثنين **وأما إن نوى** بهذا اللفاظ **ثلاثا فذلك** ولو قال  
أنت طالق الطلاق وقال عنت يعولي طالق واحدة ويعولي  
الطلاق آخر صدق **وإن أضاف الطلاق إلى جملتها** أي جمل  
الملا باني فانت طالق أو إلى ما يعبر عنها أي عن الجمل بالوجه  
والمعنى والزوج **والبدن والحبس والفرج والوجه**  
أو إلى جزو شائع منها كتصونها ونلتها تطلق هذا  
جوابا لنسب وإن أضاف الطلاق إلى البدن والرجل والوجه  
بأن قال يسكر أو رجلك أو دبرك طالق لا تطلق وقال زفر والشافعي  
تطلق وكذا الخلاف في كل جزو معين لا يعبر به عن جميع البدن

تطلق



وكذا العتاق فلا يلا والنظار وكل سبب من اسباب الحرمة  
 على هذا الخلق وما كان من اسباب الحل لا يقع اضافة  
 الى الجزو المعين بلا خلاف ولو قال انت طالق **نصف التطلق**  
**او ثلثها** تقع طلاق واحدة ولو قال طلقك **ثلاثة اضاف**  
**تطلقين** يقع **ثلاث** تليقات ولو قال انت طالق **ثلاثة**  
 اضاف تطلقته قبل يقع **ثلاث** تليقات والصحيح انه يقع  
 تطلقته ولو قال انت طالق **من واحدة** الى ثنتين  
**او ما بين واحدة الى ثنتين** تقع طلاق واحدة ولو قال  
 انت طالق **من واحدة الى ثلاث** او ما بين واحدة الى ثلاث  
 تليقات **ثلاث** وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يقع  
 في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال لا يقع شيء في  
 الاولى وفي الثانية تقع واحدة وهو القياس ولو قال انت طالق  
**واحدة في ثنتين** تقع طلاق واحدة رجعية ان لم هو او نوي  
 البتة والحساب وقال زفر الشافعي يقع ثنتان **وان نوي**  
**من واحدة في ثنتين واحدة وثنتين** اي مع ثنتين  
**فقلت** طلاقات تقع ولو قال انت طالق **ثنتين في ثنتين**  
 تقع **ثنتان** وان نوي البتة والحساب وعند زفر يقع  
 الثلاث ولو قال انت طالق **من هنا الى هناك** تقع واحدة  
 رجعية وقال زفر بآية ولو قال انت طالق **بمكة او في مكة**  
 وفي الدار **يخير** اي واقعة في الحال ولو قصد التعليق  
 ولو قال انت طالق **اذا دخلت مكة** تعليق فلا تطلق مالم

تدخل

تدخله **فصل** في اضافة الطلاق الى الزمان اذا قال  
 انت طالق **غدا او في غد تطلق عند الصبح** الصلوة من الغد  
 ونية العصر تقع في الثاني دون الاول بان قال انت طالق في  
 غد وقال نويت آخر النهار برفي القضا واما لو قال انت  
 طالق غدا فقال نويت آخر النهار لم يصدق في القضا وصحت  
 النية فيما بينه وبين الله تعالى فيها وقال لا يصدق قضا  
 فيها **وفي قوله** انت طالق **اليوم غدا** اليوم **يخير** الاول  
 اي اول الوقتين اللذين تكلم به فيقع في الاول في اليوم  
 غدا العوار في الثاني يقع في الغد وصار قول اليوم لغوا  
 وقوله لامرأة **انت طالق قبل ان تزوجك او امس ونكحها**  
**اليوم لغو** فلا يقع شي وان **نكحها** وبعدة قال انت طالق  
**قبل امس ونكحها** وقع المرن ولو قال انت طالق **مالم اطلقك**  
**ممي لم اطلقك** او ممي مالم اطلقك **سكت** طلقت وفي قوله انت  
 طلق ان لم اطلقك **اذا لم اطلقك** **اذا مالم اطلقك** لا تطلق  
 حتى يموت **احد** ما عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما كما سكت  
 يقع في اذائم اذ مات الزوج يقع الطلاق عليها قبيل موته  
 بساعة فان لم يدخل بها فلا ميراث لها وان دخل بها الميراث  
 وهذا الخلق فيما اذا لم يكن له نية اما اذا نوي الوقت فيقع  
 في الحال ولو نوي الشرط يقع في آخر الامر ولو قال **انت طالق**  
**مالم اطلقك** **انت طالق** **طلعت هذه الطلقة** اي الطلقة الثانية  
 بقوله انت طالق اذا قاله كذا موصولا به والقياس ان يقع



المضاف فيقحان ان كانت موطوءة وهو قول زفر ولو قال  
 انت كذا اي طالق **يوما تزوجك فمكي اليا كخت** وطلقت  
**بجلا في المار باليد** بان قال امرك بيدك يوم تودم فلان فقد مر بها  
 ولم تعد بعد و مدحتي جنى الليل فلا خيار لها وقوله **انا منك طالق**  
**لغو فلا يقع شي وان نوي الطلاق** وقال الشافعي يقع الطلاق  
 اذا نوي **وتبين في البياض والحرام** اي لو قال انا منك بياض او  
 عليك حرام ونوي الطلاق يقع الطلاق قيدتا به لانه اذا لم يكن  
 له نية لا يقع شي وقوله **انت طالق طلعة واحدة او اومع موثي**  
**او مع موثي لغو فلا يقع شي** وقال محمد وهو قول ابو يوسف اذا يقع  
 واحدة رجعية في الصورة الاولى ولو ملكها كلها او شقصها  
 اي بعضها او ملكة كله او شقصه بطل العقد ولو اشترىها  
 لو اشترى الزوج مملوكة وطلتها لم يقع شي دخل بها او لم يدخل  
 ويجب العدة اتفاقا وعند محمد يقع ولو قال امرته وهي امه في  
**طالق ثنتين مع عتي موثي اياك فاعتق الموالي له الرجعة ولو**  
**اعتق عتيها وطلعتاها بحجتي العدي العدة** يكون له الرجعة عند  
 وعند محمد له الرجعة وعدتها ثلاث حيف بالاجماع ولو قال **انت**  
**طالق هكذا او اشار بثلاثة اصابع فهي ثلاث** طلقات وانما قيد  
 بمكة الاند اذا اشار باصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة ولو قال  
**انت طالق باني او انت طالق اخشى الطلاق او طلاق الشيطان**  
 او انت طالق طلاق البدعة او كالجبل او اهدى الطلاق او كالف  
 او مالي البيت او تطلقه شديدا او طويله او عريضة فهي واحدة

البيت او قال انت  
 طالق

بارئ

عن

**بانية ان لم ينو تلاقا** مطلقا سواء دخل بها او لم يدخل وسواء  
 نوي مادونه او لم ينو قال الشافعي ان دخل بها تقع واحدة رجعي  
 في الفصول كلها وعز محمد في قوله طلاق الشيطان يكون رجعيا  
 ولا يثبت المينونة الم بالنية وعن ابو يوسف ومحمد في قوله  
 انت طالق طلعة البدعة لم يكون بانيا الم بالنية وقال ابو  
 في قوله طلاق الجبل يكون رجعيا ومحمد في قوله كالف انه يقع  
 الثالث عند عدم النية وعز ابو يوسف في قوله طويله  
 او عريضة يقع رجعية وان نوي الثالث في هذه الفصول  
 حجت نية **فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير الموطوء**  
 بان قال انت طالق **ثلاثا وقع** وعن الحسن البصري يقع  
 واحدة الم اذا قال وقعت عليك ثلاث تطليقات **وان**  
**فروق الطلاق** بان قال انت طالق ثلاث مرات **بانت المراة**  
**بواحدة** وهي الاولى ولم تقع بالثانية والثالثة **ولو ماتت**  
**المراة بعد الايقاع** اي بعد قوله انت طالق **قبل العدة** ولو  
 ثلاث او ثنتان او واحدة **لغا الايقاع** وهذه المسئلة تقدر  
 ان الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد فلا يقع  
 طلعة واحدة في غير المدحول بها بقوله انت طالق اذا  
 قرن بالثلاث ولا يلغو ذكر الثلاث كما قال الحسن ولهذا  
 اورد هذه المسئلة في هذا الفصل والاختصاص لها  
 بغير المدحول بها **ولو قال انت طالق واحدة واحدة**  
**او قال انت طالق واحدة قبل واحدة** او قال انت طالق واحدة

سف



بَعْدَهَا وَاحِدَةً يَتَع وَاحِدَةً وَعِنْدَ مَا لَتَقَعُ ثَنَانٍ فِي الْوَلَدِ  
 وَضَابِطُهُ فِي هَذَا الْعَارِضِي قَبْلَ مَا هَا وَبَعْدَ مَا هَا رَأَى  
 أَحْكَامَ بَيْتِ طَلَقٍ بِإِنْ وَفِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً بَعْدَ  
 طَحْرَةٍ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَهَا وَاحِدَةً أَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
 وَاحِدَةً مَعَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَهَا وَاحِدَةً يَتَعُ ثَنَانٍ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ  
 فِي قَوْلِهِ مَعَهَا وَاحِدَةً أَنَّهُ يَتَعُ وَاحِدَةً وَلَوْ قَالَ لَأَمْرَةً أَنْ دَخَلَ  
 الدَّارَ فَإِنَّ طَالِقَ طَلَقَ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً فَدَخَلَ يَتَعُ وَاحِدَةً  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ وَعِنْدَ مَا تَقَعُ ثَنَانٍ وَإِنْ أَخْرَجَ  
 الشَّرْطَ بَانَ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً أَنْ دَخَلَ الدَّارَ  
 فَثَنَانٍ بِأَجْزِ الْكَلِمَاتِ مَا اسْتَبْرَأَ  
 وَخَفِيَ مُرَادُهُ وَفِي الْقَوَاوِي الْمَخَانِيَةِ الْكَلِمَاتِ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ  
 وَلَا يَكُونُ مَذْكُورًا نَصًّا لَا تَطْلُقُ بِهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ بِدَلَالَةِ الْحَالِ  
 كَمَذْكَرَةِ الطَّلَاقِ وَهَذِهِ الْحَالَةُ أَذِلُّ عَلَى الطَّلَاقِ مِنَ النِّيَّةِ  
 وَتَطْلُقُ طَلَقًا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً فِي اعْتِدَائِي وَاسْتِبْرَائِي  
 وَأَنْتَ وَاحِدَةً وَقَالَ زَوْجِي يَتَعُ بِهَا الْبَائِرُ كَسَائِرِ الْكَلِمَاتِ وَقَالَ  
 الشَّافِعِيُّ لَا يَتَعُ لَا يَتَعُ بِمَا شَاءَ وَقِيلَ مَا يَتَعُ بِهَا الطَّلَاقُ أَذَا  
 قَالَ وَاحِدَةً بِالنَّصْبِ حَتَّى يَكُونَ نَفْعًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَمَا إِذَا  
 قَالَ وَاحِدَةً بِالرَّفْعِ لَا يَتَعُ شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ وَاحِدَةً  
 يَحْتَاجُ إِلَى النِّيَّةِ وَقَالَ عَامَّةُ مُشَائِخِ أَهْلِ حَقِّهِمْ أَنَّهُ الْكَلَامُ عَلَى الْإِخْلَافِ  
 لِأَنَّ الْعَوَامَّ لَا يَمَيِّزُونَ بَيْنَ وَجُوبِ الْعَرَابِ فَلَا يَجُوزُ بَيْنَا  
 الْحُكْمُ رُجْعٌ إِلَى الْعَامَّةِ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَكُنِ الصَّحِيحُ وَفِي غَيْرِهَا

أَي فِي غَيْرِ هَذِهِ الْإِلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ تَطْلُقُ طَلَقًا وَاحِدًا **بَانِيَةً وَإِنْ نَوَى**  
**ثَنَانٍ** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَتَعُ الرَّجْعِي فِي الْجَمْعِ وَقَالَ الْفَرَّانُ نَوَى ثَنَانٍ  
 يَتَعُ ثَنَانٍ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ حُرَّةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ أَمَةً فَيَتَعُ ثَنَانٍ  
 أَيْضًا عِنْدَنَا وَتَضَعُ نِيَّةَ الثَّلَاثِ حَتَّى إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ يَتَعُ الثَّلَاثَ  
 إِلَّا فِي قَوْلِهِ اخْتَارِي كَمَا سَيَأْتِي وَهِيَ أَيِ الْفَاظِ الْكَلِمَاتِ بَيْنَ  
**بَيِّنَةٍ** بَيِّنَةٍ الْبَيِّنَةِ وَالْبَيِّنَةُ الْقَطْعُ حَرَامٌ خَلِيفَةٌ مِنَ الْخُلُوفِ بَرِيَّةٌ مِنْ  
 الْبَرَاءَةِ جَلَّكَ عَلَى غَارِبِكُ بَيِّنَةٍ عَنِ الْمُتَخَلِّفَةِ لِأَنَّهُمْ إِذَا ارْتَسَلُوا النَّاسَ  
 يَجْعَلُونَ جَلًّا عَلَى غَارِبِكُ وَهُوَ مَا بَيْنَ السَّامِ وَالْعُنُقِ الْحَقِّي  
**بَاهِلِكُ وَهَبِكُ لَهْلِكُ سِرْحَنِكُ** فَارْقَنِكُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ هُمَا  
 صَرْحَانِ لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى النِّيَّةِ أَمَّا بَيْدُكَ اخْتَارِي وَفِي هَذِهِ  
 اللَّفْظِيَّةِ لَا تَطْلُقُ مَا لَمْ تَطْلُقْ نَفْسَهَا لَهَا تَقْوِيضَانِ أَنْتَجَرَةٌ  
 تَعْنِي تَحْرِي أَيِ الْبَيْتِ الْحَارِ اسْتَبْرِي أَغْرِي مِنَ الْغَرَبِ وَقِيلَ  
 أَغْرِي مَكَانَ أَغْرِي مِنَ الْغُرُوبِ وَهُوَ الْبَعْدُ اخْرُجِي إِذَا بَيَّنَّ  
 اسْتَبْرِي أَيِ الْبَيْتِ الْإِزْوَاجِ ثُمَّ الْكَلِمَاتِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ مَا يَصْلُحُ  
 جَوَابًا لِغَيْرِ أَمَّا بَيْدُكَ اخْتَارِي اعْتِدَائِي وَاسْتِبْرَائِي وَأَنْتَ  
 وَاحِدَةً وَأَنْتَ حُرَّةٌ وَكَذَا أَفَارَقْتُكِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكِ وَلَا سَبِيلُ  
 لِي عَلَيْكِ وَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ خَلَا لِي يُوسُفُ فَإِنْ عِنْدَهُ  
 يَصْلُحُ جَوَابًا وَرَدَّ أَوْ مَا يَصْلُحُ جَوَابًا وَرَدَّ الْإِعْزَازَ اخْرُجِي إِذَا بَيَّنَّ  
 أَغْرِي قَوْمِي تَعْنِي اسْتَبْرِي تَحْرِي وَمَا يَصْلُحُ جَوَابًا وَشَتَا خَلِيفَةٌ  
 بَرِيَّةٌ بِطَلَقِ بَائِرٍ حَرَامٌ وَالْحَوَالُ ثَلَاثَةٌ أَحْوَالُ خَالَةِ الْوَلَدِ  
 وَحَالَةُ مَذْكَرَةِ الطَّلَاقِ بَانَ سَالٍ هِيَ طَلَاؤُهَا أَوْ غَيْرُهَا



طلاقها وحالة الغضب ففي حالة الرضى يقع الطلاق وفي  
 للفاظ كلها بالنية والقول قول الزوج في ترك النية مع  
 النية وفي حالة مذكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الأقسام  
 قضاها فيها يجعله حوايا وردها فانه يجعل طلاقا والقسم الثاني  
 لم يرد ان يجعل طلاقا لان الحال لم يصلح للشتم فتعين الجواز  
 في حالة الغضب لم يقع الطلاق في المواقف الثلاثة المرفقا  
 يصلح جوابا لم غير فانه فانه يقع طلاق **ولو قال اعدي**  
 بان قال اعدي اعدي **وتوي بالمول طلاقا وبما**  
**بقي حيصا صدق قضا ولو قال لم انوب لكل شي يكون**  
**القول قوله وان توي بالمول الطلاق وان لم ينوب بما**  
**شيئا اي قال تويت بالمول الطلاق ولم ينوب بما بقي شيئا**  
 او قال تويت بكل الطلاق **فهي ثلاث** طقات ولو قال  
 تويت بالمولي والثانية الطلاق وبالثالثة الحيض او قال  
 تويت بالمولي الطلاق وبالثالثة الحيض ولم انوب الثانية  
 شيئا او قال تويت بالمولي الطلاق وبالثالثة الحيض  
 ولم انوب الثالثة شيئا او قال لم انوب بالمولي والثالثة شيئا  
 وتويت بالثانية الطلاق يقع واحدة وكذلك لو قال لم انوب  
 بالمولي شيئا وتويت بالثانية والثالثة الحيض ولو قال  
 تويت بهن تطليقة واحدة فهي كذا كذا بنية وبما  
 سبحانه وتعالى وما في القضا فهي ثلاث وفي كل موضع  
 يصدق الزوج على نفي النية لقضا وفي سائر الكتابات

انما يصدق اليقين **وتطلق بلسنتي** بامرة اولست لك  
**بزوج او ما انت لي بامرة وما انا لك بزوج ان توي طلاق**  
 وقال لا تطلق وان توي وانما قيد بقوله ان توي لولم ينوب  
 يقع شي بل اتفاق **والصرح يليق الصريح والباين** بان يقال  
 للمخولة بما انت طالق ثم قال انت طالق وهي في العدة او  
 قال لامرأة انت باين ثم قال انت طالق وهي في العدة يقع  
 الثانية ايضا **الباين** بان قال للمخولة بما انت باين ثم قال  
 لها انت باين او حرام وهي في العدة لا يقع الثانية وكذا اذا  
 خالها او لا ثم خالها ثانيا لا يقع الثاني كذا في المحيط **المراد**  
**كان معلما** بان قال لها ان دخلت الدار فانت باين ثم اياه قد دخلت  
 الدار في عدها وقع عليها طلاق آخر وعيد روي يقع ومزاد ضبط هذه  
 المسائل فالحفظ هذا النظم **باب** **تعوي الطلاق قال لها**  
**اخاري حال كونه يتوي به الطلاق فاخارت المرأة في مجلسها**  
**بانت بواحدة والعاشرة ان لا يقع شي وان توي الزوج الطلاق**  
 قيدنا بالنية لانه لو لم يكن له نية لا يقع شي ولم يقع به الزوج **الثاني**  
 وقال ما لا يصح **بان قامت** المحبة عن المجلس قبل الاختيار **اطخذ**  
**في عمل آخر غير الاختيار فطل** التعوي حتى لا يجوز لها ان تطلق  
 نفسها بذلك الامر **ذكر النفس** او التطليقة او **الاختيار** او ما يلو  
 كناية عن ذلك **في احد كلامي** شرط حتى لو قال لها اخاري  
 فقلت اخترت كان باطلا ولو قال اخاري نفسك فقلت  
 اخترت تقع واحدة باينة واعلم ان هذا اذا لم يصدق الزوج



انما اختارت نفسها اما اذا اصدفها فانه يقع الطلاق بصدفها  
 وان خرج الكلام منها بجملة بدون هذه اللفاظ **وان قال لها**  
**اختاري فقلت انما اختارت نفسي واخترت نفسي تطلق طقة**  
 واحدة ان نوي الزوج الطلاق استحسانا او العيا سرائر انما تطلق في  
 الاولى **وان قال لها اختاري اختاري اختاري فقلت اخترت**  
 الطقة الاولى او الوسطى او الاخيرة او قالت اخترت اختارة فذكر  
 وقع الثلاث بلائيه من الزوج عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما تطلق  
 واحدة في غير اخترت اختارة **ولو قالت في جواب قوله اختاري**  
**ستاذكروكم راء الوهم بذكر طلقت نفسي واخترت نفسي بتولية**  
**بواحدة** وذكر في الهداية فهي واحدة بكل الرجعة وهكذا ذكر  
 في الجاهج الكبير **ولو قال لامرأته امرك بيدك في تولية او قال لها**  
**اختاري تولية فاختارت نفسها** بان قالت قد اخترت نفسي  
 طلقت طقة واحدة رجعية **ولو قال لامرأته امرك بيدك حال**  
 كونه ينوي به ثلاثا قالت اخترت نفسي **بواحدة** ووقع  
 قوله بواحدة اي مرة واحدة والتقييد بالبيان في حتى لو قال  
 امرك في كفك او يمينك او شمالك او فمك او لسانك لا يتخلل الحكم وفي  
 قولها طلق نفسي واحدة واخترت نفسي بتولية بان  
**بواحدة** واعلم ان حكم الامر باليد كالحكم في التخيير في حوالا قضا  
 على المجلس وفي انه لا يقع الطلاق فيه بلائيه الا انه اذا نوي ثلاث  
 تليقات هنا **ولو دخل الليل في قوله لامرأته امرك بيدك اليوم**  
 وبعد غد فلا يكون الليل وقتا للاختيار حتى لو اختارت نفسها

وسئل في بعض نسخ الجاهج الصنف  
 والصواب انه لا يملك الرجعة

الليلة لا يقع الطلاق وان ردت المرأة المحقة **الامر في يومها**  
 في هذه المسئلة **بطل امر ذلك اليوم** وكان الامر بتدفعها بعد  
 غد وقال قد بطل الامر اصلا وفي قوله امرك بيدك اليوم  
**وغدا يدخل الليل في ذلك** ويكون وقت الاختيار محدد الى غروب  
 الشمس من الغد **وان ردت المرأة المحقة في يومها في هذه المسئلة**  
**لم ينو الامر في يدها في الغد ايضا** وعند ابي حنيفة رحمه الله  
 انما اذا ردت الامر في اليوم لها ان تختار نفسها غدا وعن ابي يوسف  
 في المال انما اذا قال لامرأته امرك بيدك اليوم وامر بك بيدك  
 غدا انما امرأته حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم حان الغد  
 صار الامر بيدها وهو الصحيح **ولو ملك المرأة بعد التفويض**  
**يوما او اكثر منه ولم تعم اي ولم تأخذ في عمل آخر ايضا او جلست**  
**عنه اي عن القيام او انكبت عن قعود او عكست بان**  
 كانت متكية فقعرت او دعت اباها للمشورة او دعت  
 شهودا للاستهاد او كانت على اية فوقف او نزلت بغير  
 خيارها ثم هذا اذا كانت حاضرة فان كانت غائبة يعتبر  
 مجلس علمها وانما يفيد بقوله ولم تعم لانها اذا قامت او اخذت  
 في عمل خرج الامر من يدها كما مر وفي رواية اذا كانت قاعده قا  
 بطل خيارها ولو كانت قاعده فاضطجعت بطل خيارها عند  
 زفرو هو رواية عرابي يوسف **وان سارت الدابة بعد**  
 التفويض لا يبقى الخيار **والفلك كالبيت** وجرأ به لا يطل خيا  
 ولو قال لها طلق نفسيك ولم ينو او نوي واحدة فطلقت

تكانت

دها



بان قالت طلق نفسي وقوت طلقة رجعية وان طلق ثلاثا  
 فيما اذا قال طلق نفسي وقد نواه وقوت قيدا لثلاث لان الزوج  
 لو نوى ثنتين لا تصح نيته لانه ان تكون المرأة امة وبانت نفسي  
 فيما اذا قال طلق نفسي طلق طلقة رجعية لا باخرت وعزائي  
 حنيفة رحمه الله انه لا يقع بقولها ايت نفسي ولو قال لها نفسيك  
 لا يملك الرجوع عنه وتعيدها الى امر مجلسها حتى لو قامت عن مجلسها او  
 تحولت الى مكان آخر واخذت في عمل آخر خرج الامر من يد هاهنا اذا  
 راد متى شئت فانه يجوز ان تطلق نفسها في المجلس وبعد ولو قال  
 لرجل طلق امرأتي ثم يتعبد بالمجلس فكذلك الرجل ان يطلق في المجلس  
 وبعد وللزوج ان يرجع عنه المأذ اذا اراد ان يثبت يجوز ان يطلق  
 في المجلس كغيره لانه علقه بحنيفة وصار ملكا لا يملك الا فينفذ  
 بالمجلس ليس له رجوع ان يرجع وقال ذفر هذا او المأذ او لو قال  
 لها طلق نفسيك ثلاثا فطلقت طلقة واحدة وقوت واحدة  
 رجعية لا في عكسه اي لو قال لها طلق نفسيك واحدة  
 فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند اي حنيفة وحنيفة الله وعند  
 يقع واحدة ولا في طلق نفسيك ثلاثا ان شئت فطلقت  
 طلقة واحدة ولا في عكسه لا يقع عند اي حنيفة رحمه  
 الله وعند ثمانية يقع واحدة ولو امر رجلا بالباين بان قال  
 لها طلق نفسي واحدة باينة او الرجعي بان قال لها  
 طلق نفسي واحدة رجعية فعكست بان قالت  
 طلق نفسي واحدة رجعية في الاولى او باينة في

الثانية وقع ما امر به ولا عبر بما زادت او نقصت في الوصف  
 ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت حال  
 كونه بنوي الطلاق او قالت شئت ان كان كذا المورد  
 مثل ان تقول شئت ان جاء المطر في جواب قوله انت طالق  
 ان شئت بطل الامر في الصورتين ولم يقع شيء ولو قالت شئت  
 ان كان كذا الشيء مضي اي بابت طلق طلقة رجعية  
 ولو قال لها انت طالق متى شئت او ممتا شئت او اذا  
 شئت او اذا اما شئت فردت الامر بان قالت طلاقا  
 يرتد حتى يجوز لها ان تتابعه وتطلق في زمان شأت  
 ولا يتعبد بالمجلس ولا تطلق اي لا تملك الطلاق المطلقة  
 واحدة وفي قوله انت طالق كلما شئت لها ان تفرق المأذ  
 بان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا ولا يجوز  
 بان تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة فان طلقها ثلاثا  
 لم يقع شيء عند اي حنيفة رحمه الله وعند ثمانية واحدة  
 ولو طلق بعد زوج آخر لم يقع لان التعليق ينصرف  
 الى الملكا القايم دون المستحدث حتى لو طلق ثلاثا  
 وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه فطلقت نفسها لم  
 تطلق وفي قوله لها انت طالق حيث شئت وان شئت  
 لم تطلق حيث شئت الطلاق في مجلسها انما قيد بالمسئلة  
 في المجلس لا بما لو قامت من مجلسها قبل ان تتأفك المسئلة  
 لها في مجلس آخر حتى يقع شيء وفي قوله لها بابت شئت يقع



طلقة رجعية كما قال هذا المال قبل المنيّة وقال أبو يوسف  
 ومحمد لا يقع ما لم تنشأ **فإن شأت واحدة بآية أو لا واحدة**  
 كان الزوج **نواة** أي نوي ما شأت **وقع** أما إذا شأت ثلاثا  
 والزوج نوي واحدة بآية أو شأت واحدة بآية والزوج  
 نوي الثلاث فتقع واحدة رجعية ولم يحضر للزوج نية لم  
 يذكر في الأصل ويجب أن يعتبر مشيقتها فيما شأت حتى لو  
 شأت ثلاثا أو واحدة ثانية ولم ينوي الزوج وقع ما أوعدت  
 بالاتفاق وعند الخصاص يعتبر نية الزوج لا مشيقتها  
**وفي قوله أنت طالق كم شئت وأنت طالق ما شئت**  
 نفسها ما شأت فيه أي في المجلس فإن قامت منه قبل أن تنشأ  
 شيئا بطل الأمر **وإن شأت** للأمر بان قالت لا أشأ **أريد** فليس  
 لها أن تطلق بعد **وفي قوله طالق نفسك من ثلاث ما شئت**  
 أي اختاري من تلك ما شئت **تطلق نفسها ما دون الثلاث**  
 وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله وعند  
 لها أن تطلق نفسها ثلاثا أيضا **ما** التعليق  
**أي يصح** حال كونه في الملك كقوله لنكحني إن زرت فلان فانت  
**طالق** فيقع الطلاق بعد الزيادة أو مضافا إليه أي يصح التعليق  
 حال كونه مضافا إلى الملك أي بسببه مطلقا سواء خص مصر  
 أو قبيلة أو وقتا أو لم يخص وهو قول عمرو قال مالك إن خص  
 مصر أو قبيلة صح والإلا وهو قول ابن أبي ليلى وابن مسعود وعند  
 الشافعي لا يصح أصلا وهو قول ابن عباس **كان نكحت فانت طالق**

ث

منه

فيقع الطلاق بعد أي بعد النكاح ولو قال **أحببتك إن زرت**  
 فانت طالق فنكحتك فزرت لم تطلق هذا نتيجة لما قبله واللفظ  
 الشرط أن إذا أو إذا أما وكل وكلمة **ومني** والشرط العلاء  
 ومنه شرط الساعة أي علامتها فسميت هذه اللفظة بالشرط  
 بالفعل الذي هو شرط الحشا أي علامته لأن الخبر إنما يؤول بماء على  
 خطر المجرى وهو لا فعال لا المستحال استحالة معنى الخط فيها  
**ففيها أن وجد الشرط انتهت اليمين فلا يتحقق الحشا بعد**  
**كلمها** فإن اليمين جري بتطبيقات تلك ولم ينه حتى يستوفي  
 الثلاث لا قضاية عموم الإفعال لا قضاية كل عموم المستأفوا  
 قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق **نكحت** بكل مرة ولو تزوجها  
 بعد زوج آخر وزوال الملك بعد اليمين بان طلقا واحدة أو  
 ثنتين وانقضت عدتها لم يبطل اليمين فإن وجد الشرط في  
 الملك طلقت **واخلت** اليمين **والأمر** أي وإن لم يوجد في الملك  
 بان قال لامرأته إن دخلت الدار فانت طالق فطلق قبل وجو  
 الشرط ومنعت البعد ثم دخلت الدار لا تطلق ولكن **اخلت**  
 اليمين **وإن اختلفا في وجود الشرط** بان قال الشرط لم يوجد  
 وجد قال القول له لأنه منكر **إذا برهنت** أي إذا أقامت المرأة  
 بينة فحيث لا يعتبر قوله **وما لا يعلم** للمنفقة قال القول لها في  
 حقها في حق غيرها **كان حضت** فانت طالق **فلانه** أو أن  
 كنت تحضين فانت طالق **فلانه** فقال حضت أو أحك طلق  
 بي فقط ولم تطلق فلانه ولو قال إن أحببتني فقبلك فزرت

نما

ت



طالق فقلت احب طلق قصا وفيما بينة وبين الله سبحانه وتعالى  
 وان كنت عندكما وعند محمد لا طلق اذا كانت كاذبة فيما بينة  
 وبين الله سبحانه **وبينة الدم بعد ما قال** اذا اجضت فانت طالق  
**لا يقع الطلاق لاحتمال ان ينقطع خمد ونكاحك فان استمر**  
**الدم ثلثا من الحايض واليالي وقع الطلاق من حين رأت الدم حتى**  
 لو لم تكن مدخولا بها فترويحت بزوج آخر بعد الرؤية قبل التماكب  
 ثم تادي بها الدم كان النكاح صحيحا **وفي ان حضت حيضة**  
**يبيع الطالق حين تطهر من الحيض ولم يقع قبل الطهر**  
**وفي ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقه واحدة وان**  
**ولدت انثى فثنتين فولدت ثما والحال انه لم يدر الاول**  
**منها تطلق طلقه واحدة قصا وثنتين تنزها حتى لو**  
 طلعا واحدة قبل ذلك واراد ان يتزوجها قبل زوج آخر  
 فلا حوط ان لا يتزوجها **ومضت العدة بوضع الحمل والمراد**  
**بالسنة الساعده عن مكان الحرمه والمك يشترط اخر الشر**  
 صورتهما قال لها ان كنت ابا عمرو وابا يوسف فانت طالق  
 ثلاثا فطلعت واحدة فانقضت عدتها فكلت ابا عمرو ثم تزو  
 فكلت ابا يوسف فقلت نالها مع الواحد والاول والمسئلة  
 على اربع وجوه اما ان زوجها الشيطان في المك فيقع ما بقي من  
 الثالث اجماعا ايضا او وجد الاول في غير المك والثاني في  
 المك فتطلق عندنا طلاقا زفرو **ويبطل تنجز الثلاث بغير**  
 اي تعليق الثالث على ما يسير اليه اكثر الكتب والاولي ان

يرجع للنزوح حتى يشمل تعليق الثالث وما دونه وصورتها قال  
 لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلعتا نكاحا ثم عدت اليه  
 بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء وقال زفر فريقع ما علقت وانما  
 قيد بالثالث لانه لو نجز ثنتين بعد التعليق لا يبطل التعليق  
 عندهما وعند محمد يطل ما بقي من الطلاق وهو قول زفر والشا  
**ولو علقت الثالث او البائر او العتق بالوطي لم يحجب العتق باللبث**  
 بعد الطلاق او العتق بالبقا وعن ابي يوسف انه اوجب المهر  
 في اللبث ايضا **ولم يصير مراحجا به اي اللبث في الرجعي اذا**  
**اوج ثانيا بعد المخرج فانه يحث العتق فيهما ويصير مراحجا**  
 به بالجماع صورة قال لامرأته اولامته ان جامعك فانت  
 طالق ثلاثا وانت حرة فلما اتى الحثانان لبث ساعة لم يجد  
 عليه العتق وكذا لم يصير مراحجا به اذا كان الطلاق المعلق رجعا  
 عند محمد وعند ابي يوسف يصير مراحجا **ولا تطلق في انكحما**  
**عليك فهي طالق فتمت ما عليها في عدة الطلاق البائر صورة**  
 قال لامرأته ان تزوجت عليك فالي ان تزوج طالق فطلوا امرأته  
 طلاقا بانيان ثم تزوج امرأة اخرى في عدتها لم تطلق هذه المرأة قوله  
 في عدة البائر اشارة الى انه اذا كان في عدة الرجعي يطلق **ولا**  
**تطلق في قوله انت طالق ان شاء الله** حال كونه متصلا به خلا  
 لما كان **وان مات قبل قوله ان شاء الله** وانما قيد بقوله متصلا  
 لانه لو سكنت ثبت حكم الصدر ولا يبطل بان شاء الله وهذا اذا سكر  
 من غير ضرورة اما اذا سكنت سكنته للتنفيس والعطسة



او نحوهما فهو لا يمنع الاتصال وفي قوله انت طالق ثلاثا  
**واحدة يقع ثلثا وفي المثلثين يقع واحدة** وعنه ابي يوسف  
انه لا يقع استثنى الاكثر وفي ظاهر الرواية لا فرق **وفي قوله انت**  
**طالق ثلاثا المثلثا يقع ثلثا** **باب طلاق**  
**المريض** واختلفوا في حد المريض قبل الموت الذي لا يقدر ان يقوم  
بنفسه الا ان يقيم الانسان وقيل هو الذي يكون صاحبا  
فراش وان كان يعوق بنفسه وفي الجامع الصغير الحاشي  
فسر كونه صاحبا فراش ان لا يعوق بجوارحه الا بكلفة ومشفق  
وكان الغالب من حلاله الهلاك والصحيح انه اذا امكنه القيام  
بجوارحه في البيت ولا يملكه القيام خارج البيت لا يكون مرضيا  
مرض الموت والمرأة اذا كانت بحيث لا يمكنها القيام للصعود  
على السطح كانت مريضة والى لو طلقها **رجعيا** اي احرأه حرة  
مسئلة رجعيا بغير رضاها **او بائنا او ثلاثا في مرضه وما**  
**في عدتها ورثت المرأة وبعد ها اي بعد العدة لا ترث مطلقا**  
سواء تزوجت او لا وكذا لا ترث المراه اذا اطلقها قبل الدخول  
وقال مالك ترث امرأة القارب بعد العدة قبل ان تتزوج آخر  
وقال الشافعي لا ترث في البكر وان اباها باقرها او اختلعت  
منه او اختارت نفسها بنفسه ثم ماتت وهي في العدة  
لم ترث وفي قولها طلقني رجعية فطلقها ثلاثا ورثت  
والما قبلها بالرجعية لانها لو قالت طلقني بائنة ولباها لم ترث  
كما تقدمت **وان اباها باقرها في مرضه او تصادقا**

عليها

عليها اي على الابانة في الصحة وعلى معنى العدة اي ان طلقها  
بائنا في مرضه باقرها او ان قال لها في مرضه ان الطلاق البائني  
كان في صحي وقد مضت عدتك فصدقته **فاقرها بدين او**  
**او بغيرها بوصية في الصورين فلها الاقل منه ومن اربها**  
عند ابي حنيفة وعند ثمال يجوز اقراره ووصيته في الثانية  
ثم انه يجب العدة في الاولى وعندها جميع ما اقر واوصي  
في الصورة الاولى **ومن بارز رجلا او قد ليقتل بعود اي قصا**  
**او بجم في الزنا فابائنا عقيب هذه الاشياء ورثت ان ماتت في**  
**ذلك الوجه او قبل وهي في العدة** وعنه ابي حنيفة رحمه الله  
في النوادر فمن خرج للبر لا ياي المباررة لا يكون قارا فلا يرث  
ولو كان محصورا اي ممنوعا في حصن فطلق امرأته بائنا او  
كان مؤزرا للعدو في صف القتال فطلق امرأته بائنا او  
ولو علق طلاقها بفعل شخص اجنب او بمجي الوقت بان قال ان دخل  
فلان الدار واذا اجار ايسر الشمر فانت طالق والحال ان التعليق  
والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه مطلقا سواء كان  
مماله بد منه او لا بد منه **وما اي التعليق والشرط في مرضه**  
**او الشرط في مرضه فقط اي دون التعليق او علق بفعلها**  
والحال انه لا بد لها منه كالحل والشرب وكلم المأثور وصوم العرس  
وصلواته وتماضي الدن والقيام والعود **وما في المرض والشرط**  
فيه دون التعليق **ورثت المرأة في جميع الصور وعندها مهر وزفر**  
**لا ترث في الصورة الاخيرة وفي غيرها اي في غير هذه الوجوه المذكورة**



لا تترك كما اذا اعلو طلاقا بغيرها والعقل بما لها بغيره كالمأرب  
غير مدبون وكما اذا اعلو طلاقا بفعل اجني او بجي الوقت في الصحة  
ووجد الشوط في المرض ولو اياها في مرضه فصح المرضي فمات  
بمرض آخر او اياها فارتدت فاسلمت فمات وهي في العدة  
لم تترك في الصورتين وقال زفر تترك في الصورة الاولى  
وان طاعة بن الزوج في الجماع والمسيئة بجأها او اعى  
اي ان قدف امراته وهو صحيح ولا عن وفوق بينهما او الى حال  
كونه مريضا لم مات وهي في العدة ورثت وقال محمد لا تترك  
الاولى ولو قد فمات في المرض ورثت عندهم جميعا وان الى في صحة  
وبانت به بان التقضت مرة الى في غرضه لا تترك فلما  
ذكر سبب الحرمة ذكر رافعة عقبيه حيث قال **باب الرجعة**  
اسم من رجع رجوعا بكسر الراء ونحوها والفتح افصح واعا سمي  
بما الرد سبب الزوال وهي **استدامة النكاح القائم في العدة**  
وعند الشافعي هي استباحة الوطئ **وتصح الرجعة في العدة**  
**ان لم يطلق ثلثا ولا بانيا** وقد دخل بها وهي في العدة ولو  
كانت لم ترف من **راجعتك** اي تصح به في الحضر و**راجعت**  
**امرأتك** في الحضر والمغيبة وتصح الرجعة بما نوحى  
**حرمة المصاهرة** ولموا الوطئ والقبيل بشهوة  
والمس بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة وقال الشافعي  
لا تصح الرجعة الا بالقول اذا قد ر عليه بان لا يكون اخر ساق  
معتقل اللسان **والاستهاد** **مذهب** اي مستحب **قليل** اي

على الرجعة وقال مالك والشافعي لا يصح الرجعة الا بالاسماء  
**بعد العدة راجعتك** فيها اي لو اخرج بعد مضيتها بان قال  
راجعتك في العدة **فصدقة تصح الرجعة والا** اي وان لم  
تصدقه **تصح الرجعة** وكان القول لها **راجعتك فقال**  
حال كونها **محيية** له قد مضت **عدي** على الفور متصلا بقوله  
فانه لا تصح الرجعة عند اي حنيفة والقول لها وعندهما  
تصح والقول له **وان قال زوج** **الرجعة** كذا **الرجعة** كنت  
**راجعتك** فيها **فصدقة** **وهي** **سدها** وكذا **بمئة** **او** **قوة**  
**للمائة** **مضت** **عدي** **وانكر** اي الزوج والسيد **فالقول** لها  
في الصورتين عند اي حنيفة وعندهما القول قول المولى في المولى  
**وتقطع الرجعة ان طهرت** **المعتدة من الحيض** **الاخر** وهي الثالثة  
التي تنقضي العدة **بما** **العشرة** **اي** **امروا** **ان** **كانت** **تغتسل** **وان**  
طهرت من هذا الحيض **اقل** **من عشرة ايام** **لا** **تقطع الرجعة** **حتى**  
**تغتسل** **او** **يمضي** **عليها** **وقت صلاة** **حتى** **لو** **تجوز** **من** **الوقت** **بعد**  
**الا** **تقطع** **ما** **تتمكن** **من** **الاغتسال** **وتحرم** **للصلوة** **فد** **هو** **كذلك**  
**القدر** **يحكم** **بطلان** **نكاح** **ان** **لا** **ينقطع** **بعض** **موقتها** **او** **تتزوج**  
**ان** **لم** **تقد** **على** **الما** **بعد** **ما** **طهرت** **ون** **العشرة** **وتصلي** **بطلان**  
**سوا** **كانت** **مكتوبة** **او** **تطوعا** **وان** **تيممت** **ولم** **تصلي** **تجوز** **الرجعة**  
**استحسانا** **ولم** **وقولها** **وعند** **محمد** **يقول** **ولم** **تصلي** **تجوز** **الرجعة**  
**ينقطع** **بنفس** **المزوج** **عند** **اي** **حنيفة** **واي** **يوسف** **والصحيح**  
**ان** **الرجعة** **لا** **تقطع** **عند** **ما** **الم** **يفرغ** **منها** **او** **انقضت** **هـ**



المعلقة من الحصة الثالثة ونسبت أقل من عضو **تنقطع الرجعة**  
**ولو عصى** أي ما لم تنقطع وقول أبي يوسف إن ترك المضمضة  
 والاستنشاق وترك عضو كامل وعنه ولو قول محمد لم يغير له ما  
 دون العضو **ولو طلق** أي **ات حمل** وذات **ولد** **قال لم** **اطا** **ها**  
**راجع** أي له أن تراجعها هذا إذا كانت الولادة بعد التزوج  
 في مرة يتصور أن يكون الولد منه ويثبت نسبه منه بأن  
 ولدت تمام سنة أشهر من يوم التزوج أو الزمانا إذا كانت  
 أقل من ستة أشهر لا يكون له الرجعة **وإن خلاها** وأغلق  
 بابا أو رخي ستر **وقال لم** **اجامعها** ثم **طلقها** الرجعة **لعلها**  
**فإن راجعها** والمسئلة بجائها يعني طلقها بعد ما خلاها  
 وقال لم **اجامعها** ثم راجعها ثم **ولدت** بعد **قال لم** **قل من**  
**فأعين** بيوم من وقت الطلاق **صحت** تلك **الرجعة** إذا  
 قال لامرأته **ان ولدت فانت طالق** فولدت ولدا ثم  
 ولدت من بطن آخر أقل من سنتين بيوم أو أكثر **فهي** أي  
 الولادة الثانية **رجعة** وذكر في كتاب الدعوى أن المطلقة  
 طلاقا جعيا إذا ولدت أقل من سنتين بيوم لا يكون رجعة  
 وإن ولدت أكثر من سنتين يكون رجعة ولو قال **لها ولدت**  
**ولدت فانت طالق** فولدت ثانية أو أده في بطن مختلفة  
**قال لولدا** الثاني يصير مراحعا في الطلاق الأول والثالث  
 يصير مراحعا في الطلاق الثاني **رجعة** ويقع الطلاق الثالث  
 بولادة الولد الثالث وجبت العدة بالأول ولا سبيل إلى

الرجعة وإن كانوا في بطن واحد طلقت بالولد الأول والثاني  
 وانقضت العدة بالثالث **والمطلقة الرجعية** تنزل وتنزل  
 في العدة أي تجلو وجهها وتصل خدها هذا إذا كانت المراهقة  
 مراحعة أما إذا كانت تعلم أنه لا تراجعها السنة بعضها وانما  
 لا تفعل ذلك وإنما قيد به لأن المبيتة والمتوفى عنها زوجها  
 تحدد عليهما سجي **وتدب** الزوج **أن لا يدخل عليها حتى يوذنها**  
 ويعلمها بالمباعدة وخفق الفعل **ولا يسافر** الزوج بها أي بالمطلقة  
 الرجعية **حتى يراجعها** وقال زفره أن يسافر بها **والطلاق الرجعي**  
**لجرح الوطى** حتى لو وطئها لا يغرم العتق قال الشافعي يحرم حتى  
 يغرم العتق **وبنك** مبينة بما دون الثالث في العدة **وبعدها**  
**لا المبانة** أي لا ينك المبانة **بالثالث** مطلقا سواء كان في العدة أو لا  
 لو كانت المبانة حرة **ولا ينك** المبانة **بالثنتين** لو كانت أمه  
 حتى يطأها **غير** مطلقا سواء كان في حيض أو تقاير أو حرام  
 ولو صائم أو مي صائمة وسواء أنزل أو لا **ولو كان** ذلك العتق  
**مراحعا** أي صبيا قريبا إلى البلوغ وقال ما بنك **لبيع** بنكاح  
 أي حتى يطأها بنكاح **صح** **وحتى تمضي** عدته أي عدة ذلك الغير  
**لا يملك** **عنه** **أن** وطئ المولى ليس بنكاح وكراه النكاح بشرط التحليل  
 بأن يقول تزوجك علي أن أحلل لك للزوج الأول **وإن حلت** **للأول**  
 عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف النكاح فاسد ولا تحل للزوج  
 الأول **وعند** محمد النكاح الثاني صحيح ولا تحل للأول **وبعد**  
**الزوج الثاني** ما دون **الثالث** يعني إذا طلق الحرة طلقة

ف  
حجة

ل



او طلقتين ومضت عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم عادت الى  
 الزوج الاول عادت بثلاث طلقات ويهدم الزوج الثاني ما  
 دون الثلاث كما عدا الثلاث عندهما وعند محمد وزفر والشافعي  
 لا يهدم ما دون الثلاث ولو اخبرت مطلقه الثلاث بمضي عدتها  
 ومضت عدتها الزوج والحال ان المدة تحمله أي المذكور ولو عدا  
 له أي الزوج ان يصدق بها ان قلت على ظنه صدق قريبا  
 وادنى هذه المدة عند أبي حنيفة شهران ان اقرت بالمضي  
 بالقرار وعند ثمانية سنة وثلاثون يوما وان كانت امه فعدتها  
 نصف ذلك في احدى عشر يوما سنة الحنفيتين وخمسة عشر  
 للظاهر وعنده في رواية محمد في أربعين **باب الايلا**  
 والمناسبة ان الطلاق سبب للحرمة والرجعة رافعة لها  
 فكذلك الايلا سبب للحرمة والفي رافع لها وهو في اللغة اليمين  
 وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى او غير من الطلاق او العتاق  
 او الحج او غيره كذلك في الشرع **وهو الحلف على ترك قريبتها**  
**اربعة اشهر او اكثر كقوله والله لا اقربك اربعة اشهر او والله**  
**لا اقربك قوله قريبتها أي قريبان المنكوحة احتراز عن اليمين**  
**على ترك الوطى لانه من المولى فانه لا يكون ايلا فان وطى**  
**المولى في هذه المدة كفر** ان كان يمينا بالله سبحانه وتعالى وان  
 وان كان يمينا بغيره فاجعله حرا على الخنث وقع وعنده الشافعي  
 يحنث في يمينه ولا تلزمه الكفارة **وسقط الايلا حتى لو مضت**  
**المدة لم يقع الطلاق والاي** وان لم يطا فيها ومضت بانك

بتطليقة

بتطليقه واحدة عندنا وقال الشافعي لا تقع الفقرة بمضي المدة  
 ولكن يتوقف الحكم بعد المدة على ان يفي اليها او ينفارقها فان باي  
 ان يفعل فزوال العاقد بينهما وتويعه تطليقة **وسقط اليمين**  
**بعد ما بان ان لو حلف على اربعة اشهر بقيت اليمين بعد**  
**لو حلف على اربعة اشهر بان قال والله لا اقربك ابدا او حلف من غير**  
**تقييد بان قال والله لا اقربك ولم يقل بعد ابدا او حلف من غير**  
**سألا والى الحال انما مضت المدة بان يلا في بان باخرين**  
**فان نكحها التي وقعت عليها ثلاث طلقات بعد زوج آخر**  
**لم تطلق بذلك الايلا بمضي المدة خلاها لزفر ولو وطئها اي التي**  
**نكحها بعد زوج آخر كفر بقا اليمين ولا ايلا فيما دون اربعة**  
**اشهر في الحرمة حتى لو حلف ان لا يقربها اقل من اربعة اشهر لم يكن**  
**مولىا وقال ابن ابي ليلى يكون مولىا فان تركها اربعة اشهر**  
**بان بتطليقة وهكذا كان يقول ابي حنيفة او لا فلما بلغه**  
**فتوى ابن عباس لا ايلا فيما دون اربعة اشهر رجع عنه ولو قال**  
**والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد شهرين الشهرين يكون ايلا**  
**ولو ملك يوما او ساعة بعد ما قال والله لا اقربك شهرين ثم قال**  
**والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين او قال لا اقربك سنة**  
**للمل يوم او ساعة او قال حال كونه بالبطر والله لا اخل بكم وا**  
**انما هي أي المنكوحة بما لا يكون مولىا في الصور الثلاث خلاها**  
**لزفر في الثانية فان عدا يكون مولىا وان حلف حج او صوم**  
**او صدقة او عتق او طلاق او اي من المطلقة الرجعية وهي**

يا

الحال



في العدة بان قال لها والله لا اتركك اربعة اشهر فهو مؤل في جميع  
 الصور وفي العتوق خلاف ابي يوسف ولو قال اذا اتركك  
 فعلى ملاءة لا يكون مؤلها وعند محمد يكون مؤلها **ومن**  
**المباعدة** اي لو اتي من المباشرة بتطليقة او بتطليقتين  
 وهي في العدة **ومن الاجنبية** لا يكون مؤلها **ومدة ال**  
**الامة شهران** وقال الشافعي اربعة اشهر **وان عجز المولي**  
**عن وطئها بمرضه او قرضها او بالرتق** بفتح التاء انسدا  
 الرحم بعظم او نحو والرتق بالسكون مانع يمنع من سلوك  
 الذكر اما قدة غليظة او لحمة مرتفعة او عظم كذا في  
 الطلية **او بالصعد** او بعد مسافة لا تقطع باربعة اشهر  
**فقيته** اي فرجوعه **ان يقوشت اليها** وقال الشافعي  
 لا في الاجماع وهو مذهب الطحاوي هذا اذا كان المولي  
 مريضا جزا او تمت اربعة اشهر وهو مريض اما اذا كان  
 صحيحا جزا او بقي صحيحا بعد ايلائه مقدار ما يستطيع  
 فيه ان يجامعها ثم مرض بعد ذلك فلم يكن قبلة الا بالجماع **و**  
**زفر قبلة باللسان وان قدر في المرة** بان صح او حقت فقبلة  
**لو طئ وبطل** كذلك قوله **انت علي حرام** **اذا ان نوي**  
**التحريم او لم ينوشيا** وظهر ان نواه اي الظهار وقال محمد  
 لا يكون ظهار وكذب اي هذان **ان نوي الكذب** قبل لا يصد  
 قضا وطلقة **بانه ان نوي الطلاق وثابت ان نواه**  
**الملك وفي الفتاوي** اذا قال لامرأته انت علي حرام

والحال ان الحرام عنده طلاق ولكن لم ينوطا بواقع الطلاق  
 وجعلنا ويا عيا **باب** **المحل** يقال خالعت رجلا اذا  
 افتدت منه بالها والاسم المحل بالضم المناسبة ان لا يكون  
 بنا على نسوز الزوج والمحل بنا على نسوز الزوجه قال الشافعي  
**هو الفضل من النكاح الواقع به وما لطلاق على حال طلاق**  
**باين** وقال الشافعي المحل فسمع حتى لو خالعت بعد الطلقتين  
 لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره عندنا خلافا له وقال بعض الناس  
 يقع بالمحل تطليقة رجعية كذا في الجامع الصغير الحائني  
**ولزمتها المالة وكرة له اخذتني** عوض من المالة في المحل قل او  
 كثر **ان نسر الزوج وان نسر المرأة** لا يكره ولا بأس له اخذ  
 المهر الذي قبضته منه بعينه او مثله وان اراد ان ياخذ منها  
 زيادة على مخرها كره في رواية المبسوط ولا يكره في رواية  
 الجامع الصغير **النسر بالسكون** والحركة المكان المرتفع والجمع  
 نسوز وانشار ومئة نسر المرأة على زوجها فهي ناسرة  
 اذا استعصت عليه وابغضته كذا في المغرب **وما صلت مهرها**  
**صل بدل المحل** **والمالم** يد كره عكسه حيث لم يقل وكل ما لا يجوز  
 ان يكون مهر لا يجوز ان يكون بدلا في المحل لانه ذكر في المبسوط  
 وان اختلعت منه بما في بطن حارسها او بما في بطن عتمها جاز  
 وله ما في بطنها بخلاف المصدوق فان في مثله تحت مهر المثل  
 ما في البطن ليس بالمستوفى في الحال واعلموا مال بعد الانقضا  
 فان خالعتا او طلقها المسلم **بحر او غري او مينة** وقع طلاق



باب في الخلع رخص في غير وقوع الطلاق **مجانا** اي لا يجب له عليها  
 شيء لا المسمى ولا غيره **كما لو عني علي ما في يدي** والحال انه لا شيء في يدها  
**وان زادت بان قالت خالعي علي ما في يدي من مال او مرد را**  
 حينئذ شيء يدها **ردت مهرها في الصورة المولى** وردت ثلاثا  
**درام** في الثانية ثم قوله **ردت مهرها** الشأن الى ان المهر مقبوض  
 لان الرد انما يكون بعد المأخذ وان كانت لم تقبض بعد لسقط وان  
**خلع كل عبد ابى لها علي** اي بربية من شهادته لم يبرأ اي المرأة  
 ضمانه وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسلم قيمته ان عجزت **قالت**  
**طلعتي ثلاثا بالثمن درهم فطلق طلعة واحدة** **كذلك** **ثلاث الف**  
 ومائة ثمانية وثلاثون وثلاثمائة **وثلث درهم وبانت** بواحدة وفي علي  
 الف بان قالت **طلعتي ثلاثا علي الف** وقع رخصي حال كونه **مجانا**  
 عند ابي حنيفة وعندهما وموتوا الشافعي ينعى بطلقة بانية بثلاث  
 الف او قال **طلعتي نفسك ثلاثا بالف او علي الف فطلقت واحدة**  
 لم يقع شيء ولو قال **انت طالق بالف او علي الف فقبلت الف**  
 لزوم للف **وبانت** بواحدة وانما قيد بقولها لانها لو لم تقبل لطلعت  
 ولا يلزمها شيء ولو قال للزوج **انت طالق** **وعليك الف** او قال المهر  
 لعبد **انت حر** **وعليك الف** طلعت في الخلع وعق مطلقا سواء  
 قبل الف او لا **مجانا** وذكروا عند ابي حنيفة وعندهما عليها الف لان  
 قبل وان لم يقبل لا يقع الطلاق والعاق وكذا اذا قالت المرأة  
 لزوجها **طلعتي** **والف درهم** او خالعي وكذا الف درهم ففعل ذلك وقع  
 الطلاق ولا يجب المال عليها عند وعندهما يجب علي المال **وسمى شرط**

الخير

**الخير لها في الخلع لاله** فان طلقها على الف على انها بالخيار ثلاثة  
 ايام فقبلت صح شروط الخار فان ردت الخيار في المدة بطل الخلع  
 ولم يقع الطلاق وان اختارت فالطلاق واقع والمال لها **مردوا**  
 الخيار باطل والطلاق واقع في الحال والمال لها **مردوا** وان خالعا  
 علي انه بالخيار ثلاثة ايام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق  
 بلا تعاق ولو قال لامرأة **طلعتك من الف** **فلم يقبل فبانت**  
**قبلت صدق** **والزوج والقول** **قوله بخلاف البيع** **فانه لو قال لغيره**  
**بعث مثلي هذا العبد بالف اسلم فلم يقبل فقال المشتري قبلت**  
**فالقول للمشتري ويسقط الخلع والمباراة** يقال بارأشريكه  
 اي ابرأ كل واحد منهما صاحبه ومنه قوله المباراة كالخلع وترك  
 الهبة خطأ كذا في المغرب **كل كل واحد من الزوجين على الآخر بما**  
**يتعلق بالنكاح** اي من الحقوق الواجبة في هذا النكاح الثانية  
 عند الخلع فلا تسقط نفقة العدة ومونة السكنى ونفقة  
 الولد ودين واجب عليه بسبب آخر ومهر كان لها عليه في نكاح  
 سابق والحوادث في الدين طاهر الرواية **حي ولو خالعا او با**  
**بالمعلوم كان للزوج ما سميت له ولم اخذ ما قبل صا**  
**د نقوي** ولموا اسم للاذغا والعمال الثانية فلا تنون وجمعها  
 دعاوي بالفتح كالنقوي والفتاوي كذا في المغرب **في المهر**  
**مقبوضا كان او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده**  
 وقال محمد لا يسقط مهر الما سميها واهما كان له قبل صا  
 شيء من المهر رد له عليه وابو يوسف معه في الخلع وسع ابي حنيفة

لا

حتى

راها  
جبه



في المباشرة في انه لا شيء لاحدهما على صاحبه ولا شيء فيها عند ابي حنيفة  
**وان طلع الولي صغيرته مع زوجها ياطلم بحجر الخلع عليها**  
 فلا يسقط المهر ولا يستحق الزوج ما عين الولي من مال الصغير  
 ولكن طلفت ومو الصحيح وفي رواية ما يقع الطلاق له اذا  
 قبلت الصغيرة **ولو خلع الولي صغيرته بالف على انه اي الولي**  
**ضامن طلفت والالف واجب عليه** ولم يرد بهذا الضمان  
 الكفاية عن الصغيرة ولكن المراد بالضمان ههنا التزام المال ابتداء  
 لا بحجة الكفاية والله اعلم **باب الظهار والظهار**  
 ايضا بناء على التشويز ما خوذ من الظاهر **موتى الشئ تشبيه**  
**المنكوحه بحرمة عليه اي على المظاهر مطلقا سواء كانت**  
 المحرمة بنسب او رضاء حتى لو قال انت علي كظهر فلانة وهي  
 ام المزي بها او ابنة المزي بها فانه لا يكون مظاهرا لمن من  
 الفقهاء من يقول ان الحرام من بحر حلالا كذا في شرح الطحاوي  
**على التاميد اي حرمة كانه على التاميد وهو احتراز عن**  
 حرمة اهل التاميد كاخت امراته **حرم الوطى ودواعيه**  
 وهي اللبس والقبيل وخواتمها **بانت على كظهر امي حتى**  
**يكفر** وقال الشافعي الدواعي ليست بحرام فلو وطى المظاهر  
 قبله استغفر ربه فقط ولا شيء عليه غير الكفارة **وعود**  
 اي العود الذي يجب به الكفارة اي يستقر به وجوب غرمه  
**على وطئها** وعنه الشافعي السكوت عن الطلاق عقب الظهار  
 عوده **ويطئها اي اذا قال انت علي كبطن امي وقدرتها**

وفرجها

**وفرجها** فهو مظاهر كما اذا قال انت علي كظهرها فلو قال  
 كيدها او رجلها او عبقها لم يكن مظاهرا **واختد وعنتد**  
**رضاعا كانه ورأسك اي اذا قال اسك على كظري وقول**  
**ووجملك وزفتك ونصفك وتلك كانت على كظري امي**  
 فيكون مظاهرا **وان نوي بانت على مثل امي براءي كرامة**  
 منصوب على انه مفعول نوي او ظهارا او طلاقا **فكان نوي**  
**والاي وان لم ينو شيئا كفي** ما قال قال محمد يكون مظاهرا  
**وبانت اي ان نوي بقوله انت علي حرام كامي ظهارا او طلاقا**  
**فكان نوي** وان لم يكن له نية فظهار وعنده ابي يوسف ايلة  
**وبانت على حرام اي ان نوي بانت على حرام كظري طلاقا**  
**او ايلة فظهار** وعنده ابي حنيفة وعندهما ان نوي الظهارا ولم  
 يكن له نية فظهار وان نوي الطلاق فطلاق **ولاظهار من**  
**وجهه** حتى لو طاهر من امته او مدينته او امر وله لم يكن  
 مظاهرا خلافا لما لا يكون **فلونك امره بلا امرها فظاهر منها**  
**ما جازته اي النكاح يطل الظهار انتن على اي قول الزوج**  
**لزوجاته انتن على كظري امي ظهارا منهن** فيكون ظهارا منهن  
**وكفر كل واحد منهن** وقال مالك تكفيه كفارة واحدة وهي  
 اي الكفارة **تخيير** فبعضها سواء كانت كفارة او مسئلة  
 او ذكر او انثى او صغيرة او كبيرة وسواء كان مقطوع الاذن  
 او الول او البتة او الخصى او المجبوب او الاعور او الاصم او المرن  
 او المردة وكذا الحكم في سائر الكفارات غير ان في كفارة القتل



لا يجوز الكفارة بالنص وقال الشافعي لا يجوز الكفارة وقال  
زفر لا يجوز تحرير مقطوع الاذنين وفي رواية النوادر  
لا يجوز الاصم وقيل لا يجوز الاصم الا على اذ لا بد ان يكون  
اخرس واعاقا والاخرس لا يجوز وعند بعض المشايخ لا يجوز  
اعتاق المرئيه عنها ولم يخرج تحرير المألول الا على ومقطوع  
**اليدين او ايهما منهما اي ايها التي اليد من او الرجلين**  
او اللد والرجل من جانب واحد وتخصيص اليمين من اشارة  
الى انه اذا كان غيرهما يجوز **والمجنون** اي الذي لا يعقل  
والذي يحسن ويعيق تحريمه **والمدنس** وقال الشافعي يجوز  
تحرير المذنب واهل الولد والمكاتب الذي ادى اليامن  
بدل الكتابة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز تحريم  
عنه فان لم يبق شيئا او استعبد قربه الذي يعتق عليه  
بالشر او مودودهم محرما او بالشر الكفارة مطلقا  
سواء كانت الكفارة ظاهرا او غيبا او حر نصف عبد عن  
كفارة ثم حرر باقته عنها قبل الوطى بما صح وقال زفر  
لا يصح في الاولى وقال الشافعي لا يصح في الاولى والثانية  
ايضا والتقييد بالشر اشارة الى انه لو ورثه نائبا  
بالرث الكفارة لم يكفه عنها وان حرر نصف عبد مشترك  
عنها وضمن باقته بان كان موكرا او حرر عنها نصف عبد  
ثم وطى النكاح هدم منها ثم حرر باقته عنها في صورتين  
لا يجوز عند ابي حنيفة وعندهما يجوز فان لم يجد اي لم

يستطع

يستطع ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيها رمضان  
**وايام منية** حتى لو دخل في صومه يوم النحر والفطر  
وايام التشريق ورمضان فعليه استقبال الصوم ولو  
صام شهرين بالامانة جاز وان كان كل شهر تسعة وعشرين  
يوما وان صام بغير الامانة ثم افطر لتمام تسعة وخمسين  
يوما فعليه الاستقبال ولو صام شهرين متتابعين ثم  
قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب  
عليه العتق ويكون صومه تطوعا وان وطئها فيها  
اي في الشهرين **ليلا مطلقا** عامدا كان او ناسيا او يو  
ناسيا استأنف عندهما وعند ابي يوسف لا يستأنف  
او افطر عما مطلقا سواء كان بعد او بغير عذر استأنف  
الصوم فان وطئ نهارا عدا من ظاهرهما او من سواها  
فانه يستأنف الصوم اتفاقا وان وطئ في الليل من سواها  
مطلقا او في النهار ناسيا او اكل ناسيا لم يضره ولم يجر الجهد  
في كفارة الظهار الى الصوم وان كان اطعم او اعتق  
نائبا عنه سيده فان لم يستطع المظاهر الحر الصوم  
اطعم ستين فقيرا كالفطرة اي اطعم كل مسكين نصف  
صاع من بر او دقيقه او سولبة او زبيب او صاعا من  
تمر او شعير او قيمته اي اقدي قيمته وقال الشافعي  
لا يجوز دفع القيمة كافي الزكوات والعشور والصدور والكفا  
فلو امر غيره ان يطعم نائبا عنه من ظاهره ففعل صح

رات  
رته



ولا يجوز للمأثور ان يرجع على الامر في ظاهر الرواية وعري  
يوسف انه يرجع وانما قيد بقوله ان يطعم عنه انه لو قال  
لغيره اعتق عبدك عن طماني ففعل لا يسقط عن الامر كذا في  
الجامع الصغير الثاني ونفع المباحة في الكفارات مكفلة  
الظهار والظهار والظهار وكذا في كفارة اليمين ولو اطعم ستم  
الشيخ الغافق وهو اسم ما يغذي دون الصدقات كالزكاة  
وصدقة الفطر والعشر فانه يشترط فيه التملك والضابط  
ان ما شرع بلفظ الطعام يجوز فيه المباحة وما شرع بلفظ  
المتاع والاداء يشترط فيه التملك وقال الشافعي يشترط  
التملك في الكفارات ايضا والشروط في طعام المباحة عدا  
او عشا ان مشبعان او عدا وعشا والعدا طعام الغداة  
كما ان العشا طعام العشي وفي المجرى عن ابي حنيفة اذا غدي  
سبيل وعشي اخرين يجوز ذكره في الحنط ولو كان في منزلي  
صبي فطيم لا يجوز لانه لا يستوفي كمالا ولا بد من الدوام في جنس  
الشعير وفي جنس اللحم لا يشترط وان اعطي طعاما فقيرا واحدا  
شهرين مع عذنا خلاقا للشافعي ولو اعطي مسكينا واحدا  
في يوم واحد ستم مرة مطلقا سواء بدفعة او دفعات لا  
يجوز الا عن يومه وهذا في المباحة بلا خلاف واما التملك  
من مسكين واحد في يوم واحد بدفعات فقد قيل لا يجوز  
في الحنط هو الصحيح وقد قيل يجوز ولا يستأنف بوطئها  
اي يوطئ المظاهر منها في خلال الطعام ولو اطعم ثمن

آن

كر

ظهارين

ظهارين مطلقا سواء كانا في امرأة او امرأتين ستم نفقة  
كل فقير صاعا من بر صاع عن واحد من الظهارين عندنا  
وعند محمد يجوز عنها وكذا في كفارة اليمين ولو اطعم ستم  
مسكينا في كفارة افطار وظهار لكل مسكين صاعا من بر  
او حرر عبد من عن ظهارين لم يعين عن احدهما معهما  
في الصورتين ومثله الاضام والمطامع يعني لو صام اربع  
اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن ظهارين ولم يعين عن  
احدهما معهما وان حرر عبد او صام شهرين مع  
عنه واحد منهما حتى له ان يجعل ذلك عن ايما شاء وان حرر  
عن ظهارين وقتل لا يجوز عن احدهما وقال زفر لا يجوز عن  
احدهما في الفضلين وقال الشافعي له ان يجعل عن احدهما  
في الفضلين باب اللغات هو مصدر لا عن بلاغي  
ملاعنة ولوانا واضل اللعن الطرد والملاعنة تكون  
بين اثنين وهما اللعن في كالم الزوج وحده وفي كلام  
الزوجة ذكر الغضب وجهه ان هذا من باب التعليل  
كالعز الشمس والقرا وان الغضب يستلزم اللعنة  
فصح تسميته ملاعنة لذلك ولهذا قال في شهادته  
موكرات بل ليمان مكي ونه باللعن مكفيا بذكر الوي  
نار كذا في الغضب قايمة اي الشهادات قايمة مقام  
حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقه  
وعند الشافعي بان موكرات بلفظ الشهادة فيراد



بالشهادة عنده تأكيد اليمين ولا يراد الشهادة **قلوقد** **ف**  
**زوجه الزنا** والحال انهما **حلي** **شاهدين** اي لا اذا  
 الشهادة لانها ان كان صبيين او عذرين او محنوين  
 او محدودين في قذف او كافر فلا لعان فان قيل يشك  
 على هذا جرمان اللعان بين الزوجين لا عذر او الف  
 قلنا هما من اهل الشهادة ولهذا الوقضي القاضى  
 بشهادة هو جاز وقال الشافعي صلاحية الشاهدين  
 ليست بشرط **ومى** **ممن** **يحد** **قاذفها** بان كانت محصنة  
 لانها ان كانت امة او كافرة بان كانت كتابية او صبية  
 او محنونة او زانية فلا حد ولا لعان وقيل اذا كان  
 معها ولد وليس له اب معروف لا يجب اللعان وان كان  
 من اهل الشهادة **او نفي نسب** **وللعان** **وطا** **النسب**  
**بوجوب القذف** وهو الحد **وجب اللعان** عليها وانما  
 اشترط طلبها لانه حتم فلا بد من طلبها كحد القذف فان  
 قيل لا يلزم من نفي الولد الناحي ان يحصل الوطى عن  
 شبهة قلنا اصل في النسب هو الفراش الصحيح لا الف  
 الملتصق به فنفيه عن الفراش الصحيح قذف **فان** **اي** **الزوج**  
**اللعان** **حبس** **القاضي** **حتى** **يلاعن** **او يذب نفسه**  
**فيحد** **حد** **القذف** وقال الشافعي اذا امتنع عنه جحد  
**القذف** **فان** **لا** **عن** **اي** **عن** **الزوج** **وجب** **عليها** **اللعان**  
**فان** **اب** **المرأة** **عنه** **حبست** **حتى** **تلاعن** **او تصدقه**

و...

وذكر الصدر الشهيد في الوسيط انما اذا امتنع جحد  
 الزنا ولكن ليس بهذا مذهبنا بل مذهب الشافعي ثم اذ  
 صدقته لا تحد ايضا لان القرار مرة لا يكفي **فان** **لم** **يصح**  
**الزوج** **شاهد** **بان** **كان** **عبد** **او** **كافرا** **او** **محدودا** **في** **قذف**  
**حد** **وان** **صلى** **الزوج** **والحال** **انما** **ممن** **لا** **يحد** **قاذفها**  
 بان كانت صبية او محنونة او زانية او امة او كافرة  
 او محدودة في قذف **فلا حد** **عليه** **ولا** **لعان** **وصفته** **ما**  
**نطق** **به** **النصر** **وهو** **ان** **يبيد** **القاضي** **بالزوج** **في** **شهاد**  
 اربع مرات بان يقول في كل مرة اشهد بالله اني من الضالقين  
 في ما رويتها به من الزنا ويقول في الخامسة لعنه الله عليه  
 ان كان من الكاذبين فيما رويتها به من الزنا يشهد بها في جميع  
 ذلك ثم تشهد المرأة اربع مرات بان تقول في كل مرة اشهد  
 بالله انه من الكاذبين فيما رويتها به من الزنا وذكر في النوادر  
 عن الحسن بن ابي حنيفة انه لا بد ان يقول انه من الضالقين  
 فيما رويتك به من الزنا ومضى يقول انت من الكاذبين فيما رويتك  
 به من الزنا لانه اقطع لاحتمال **فان** **التعنا** **بانت** **بمقري**  
**الحاكم** **والقاضي** **حتى** **لومات** **احدهما** **بعد** **الزنا** **من** **اللعان**  
 قبل التزويج توارثا عند علمائنا وعند الشافعي تقع العرق  
 بنفس لعان الزوج وعند زفر بن محمد لعانها ثم تكون العرق  
 تطليقة بائنه عند ما وعدها في يوسف والشافعي هو يحرم  
 موبد **وان** **قذف** **بالولد** **نفي** **القاضي** **نسبه** **والحق** **بانه**

و...



اذا نفي في حال الولادة او نحوها كما ياتي وصورة هذا  
 اللعان ان يامر الحاكم الرجل فيقول اشهد بالله انه  
 من الكاذبين فيما رماي به من نفي الولد ولو قد فيها بالزنا  
 ونفي الولد كفي لللعان احسن الزنا ونفي الولد وثبت  
 نفي الولد ضمنها للقضا بالتزويق وعن اخي يوسف ان القضا  
 يفرق ويقول قد الزمت امة واخرجته من نسب الرب  
 حتى لو لم يقل ذلك لا يثبت النسب عنه وذكر في شرح الهداية  
 هذا صحيح ثم ان النسب يثبت في حق التوارث واستحقاق  
 النفقة اما في حق فساد دعوى النسب في اجماعا  
 وكذا في امتناع اداء الزكاة والصدقة وحرمة المثلثة  
 باجماعا كذا في الحواشي **فان الكذب الزوج نفسه**  
 بعد اللعان **حد كذا القذف وله ان ينكحها خلافا**  
 يوسف والشافعي **وكذا انه ان ينكحها بعد اللعان ان**  
**قذف غيرها فحد او زنت فحدت** وفي قوله فحدت  
 نظرا لان الزنا يخرجها من اهلية اللعان فلا حاجة  
 الى تعقيد بالحد والحواشي عنه انه محمول على ترك الكا  
 واما ما هو اوزنت او قذفت فحدت لان القذف لا يخرج  
 عن اهلية اللعان واما يخرج عنها بالحد وهذا يوافق  
 المذكور في المبسوط والجامع الكبير وشرح مختصر الكوفي  
 وشرح الطحاوي او نقول التعقيد بحدت انما في ليس  
 بمقصود اصلي **واللعان بقذف الاخرس** بان اشار

وقال

وقال الشافعي لعان **ونفي الحمل** اي لعان بنفي الحمل بان قال  
 ليس حملك مني مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما يلاعن بنفي الحمل  
 اذا جات به لا قبل من ستة اشهر وعند الشافعي يلاعن  
 قبل الوضع **وتلاعنا برزيت** اي ان قال لها رزيت و  
**الحمل مني** اي من الزنا تلاعنا ولكن لم ينف القاضى **الحمل**  
 وقال الشافعي بنفيه **ولو نفي الولد عند المتينة او**  
**عقب الولادة او ابتاع آله الولادة** صح نفيه **وتعد**  
 اي بعد المذكور من المتينة والسر اي ايض نفيه مطلقا  
 ويثبت نسبه **ولا عن فيها** وقال ابو يوسف ومحمد يصح نفيه  
 في مرة النفاس وان كان غائبا عن امراته ولم يعلم بالولادة  
 حتى قدم له النفي عند ابي حنيفة في مقدار ما يقبل المتينة  
 وعندهما في مقدار مرة النفاس بعد العدم **وان**  
 ولدت ولدين في بطن واحد **نفي اول التوأمين**  
**واقروا** واعترف **بالثاني منها حد الزوج** لانه الكذب نفسه  
**وان عكس** بان اقرب اول التوأمين ونفي الثاني **لا عن** لانه قاذ  
 بنفي الثاني ولم يرجع عنه **ويثبت نسبهما فيها اي في السيلتين**  
 لانها خلقا من ماء واحد **ياوت العينين** والمجبوت  
 والخصي العينين هو الذي لا يقدر على اتيان النساء من غير اذا  
 حبس من العنة وهي خطوة الابل او من عن اذا عرض له  
 يعني بينا وشمالا ولا يقصد وقيل سمي عينين لان ذكره  
 يستخرج فيعين بينا وشمالا ولا يقصد لاني من المراه

وقد

ف



فالعينين **والمؤمن لا يصل الى النساء مع قيام الملة او يصل**  
**الى التيب دون البكار او الى بعض النساء دون البعض**  
 وانما يكون لمريض او لضعف في خلقه او لكبر سنه او لسكر  
 فهو عتري في حرم لا يصل اليها اذا **اذ وجدت زوجها**  
**مجبوا اي مقطوع الذكر والخصيتين من الجب او من الفرج**  
**فوق القاضيين في الحال واجل القاضيين سنة لو كانا**  
**عقينا او خصيا** ولمؤمن كانت له آله قايمة وترعت  
**قان وطي فيها والافبات بالتعريف ان طلبت هذا**  
 متعلق بالجميع وهذا اذا كانت حرة اما اذا كانت اممة  
 فحق الطلب لسيدها عند اي حصة خلافا لابي يوسف قيل  
 محمد مع ابي يوسف والفرقة تطليقة بآية عندنا وعند  
 الشافعي تسع وعن ابي يوسف ومحمد انما كما اختارت نفسها  
 تقع الفرقة بينهما وقالوا في التأجيل بقدر سنة شمسية  
 وابتداء التأجيل من وقت الخصومة وفي ظاهر الرواية بسنة  
 قمرية وقيل بموالمص وعمر الحملوا في الشمسية ثلثماية وخمسة  
 وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم  
 والقمرية ثلثماية واربع وخمسون يوما ويحسب بآياتها  
 وبشهر رمضان ولا يحسب مرضها ومرضه ولها تمام مرضها  
 ان خلى العنبر او الحصى بها ونجس العدة هذا اذا قرأه  
 لم يصل اليها ولو اختلفا في الوطى فان كانت ثيبا فالقول  
 له مع يمينه فان حلف يبطل حقها وان نكل يؤجل سنة وان

كانت

كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن هي بكر اجل سنة وان  
 قلن هي ثيب حلف الزوج فان حلف لاحولها وان نكل يؤجل  
 سنة واذا اجل سنة **فلو قال بعد مضي السنة قد وطئت**  
**فيها وهي بكر في المصل وانكرت الملة وقلن بكر كما كانت**  
**الملة وان قلن هي ثيب حلف الزوج فان حلف فلا خيار لها**  
**وان نكل خبرت وان كانت ثيبا في المصل صدق الزوج بخلاف**  
**وبعد هذا ان اختارته يبطل حقها** فلا يكون لها خيار وكذا  
 لو وطئها مرة ثم عجز لاحبارها ولو لم يكن له ما وجب مع ولا ينزل  
 لا يكون لها حق الخصومة ولو فوق بينهما العدة الوضول ثم وعد  
 الوضول فتزوجها فجز لا خيار لها انما رضى بخلاف ما لو تزو  
 به اخري وهي عالة بحالة لا يكون رضى منها وفي المصل يكون رضى  
 ولو كانت زوجة العنبر او الحصى صغيرة لا يورق وله الاحتمال  
 ان تبلغ فترضي بخلاف المجبوء فانما الووطئ زوجها مجبوا  
 وطلبت الفرقة يجعل وليها خصما والارض بالقاضي عنما خصما وتورق  
 ولا ينتظر بلوغها لعدم القايمة ولو كان زوج البالغة صغيرا  
 او عنيئا او خصيا ينتظر بلوغه **ولم يخير احدهما بعيب**  
 وقال الشافعي ترد الزوجة بالعيوب الخمسة الجنون والجدام  
 والبرص والرتق والعرن وهو ما يمنع من شلوك الذكر في  
 العرج وقال محمد لها الخيار في الجنون والجدام والبرص ثم قيل كيف  
 يعرف انما بكر ام ثيب قالوا يوضع في فرجها اصغر بيضة من  
 بيض الدجاج فان دخلت بلا عنف فثيب والا فبكر وقيل ان

ت

جت



ان تبول على الخدر فبكر ولا فتيب وقيل تكسر البيضة وتصب  
 في فرجها فان دخلت فتيب والا فبكر **باب العدة**  
 لما كانت العدة عقب الفرقة اخرها عن سببها **مقتضى**  
 اي انتظار بلزوم **المرأة** عند زوال النكاح او تبسبه  
**عدة المرأة للطلاق** مطلقا سواء كان باينا او رجعا  
 او الفسخ بعد الطلاق كما في الفرقة بخيار العتق او البلو  
 او ملك احد الزوجين صاحبه بعد الدخول **لثلاثة اقرا**  
**اي حيض** ان كانت حائضا هذه عند ما وعند الشافعي ثلاثة  
 اطهار وفاقية الخلفاء يظهر فيما اذا طلق امراته في طهر لم  
 يحاسبها فيه لا تقضي العدة ما لم تظهر من الحيضة الثالثة  
 انقضت عدتها او **ثلاثة اشهر** ان لم تحض تصغر او يأس  
 او بلوغ بالسنة من غير روية **حيض** وعدة الحرة مطلقا  
 سواء كانت صغيرة او كبيرة او كافرة او مسلمة موطوءة او غير  
 موطوءة **الموت اربعة اشهر وعشر** لئلا يقتناول ما  
 بارأها من ايام **عدة الرمة** والمدة واما الولد والمكاتب  
 في الطلاق والفسخ **قران** اي يحض ونصف **المعدة** ان لم  
 يحض او مات عنها زوجها وقال مالك ثلث **حيض** و  
**الحامل** مطلقا سواء كانت حرة او امه او مطلقه او متوتية  
 عنها زوجها **وضعه** وعدة **زوجة القار** بعد الاجل  
 اي عليها اربعة اشهر وعشر اذا كان اطول من العدة بالحيض  
 وحيض ان كان اقل اطول من العدة بالاشهر وقال ابو يوسف

ثلاث

ثلاث حيض وهذا اذا كان الطلاق باينا اما اذا  
 كان رجعا فعلى عدة الوفاة اجماعا **ومن عتقت**  
**في هذه الطلاق الرجعي** **البائنا** ولا في هذه الموت  
**كالحره** فتنتقل عدتها الى عدة الحر ابرو وقال مالك لا يزداد  
 بالعتق وقال الشافعي عدتها عدة الحر في البائنا والبلو  
 ايضا **ومن عاددهما بعد الشهر الحيض** اي اذا كانت  
 اليسه باعدت بالاشهر ثم زادت الدم انقضت ما  
 مضى من عدتها وعليها ان تستأنفها بالحيض قال صاحب  
 الهداية معناه اذا رأت دما على العادة ان عودتها  
 يبطل لئلا يأس هو الصحيح وقال صاحب المحط لا تقدر  
 في حد اليأس بالسنتين في رواية واياسها على هذه الرواية  
 ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فاذا ابلغت هذا المبلغ  
 وانقطع الدم حكم باياسها فان رأت بعد ذلك ما يكون  
 حيضا على هذه الرواية فيبطل الاعتداد بالاشهر ويظهر  
 فساد النكاح وفي رواية يقدر بخمس وخمسين سنة  
 على اقلها فاذا ابلغت هذا المبلغ وانقطع دمها حكم  
 باياسها فاذا رأت الدم بعد ذلك لا يكون حيضا عند  
 البعض ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر ولا يظهر فساد  
 النكاح وقيل يكون حيضا ويبطل به الاعتداد بالاشهر  
 ويظهر فساد النكاح وقال بعضهم اذا كان القاضي  
 قضي بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقضي بفساد

ت

ية



ذلك النكاح وكان الصدف الشديد يعني بانها لو كانت الدم بعد ذلك  
على اي صفة كانت يكون حضا وكيفي بطلان الاعتداد بالشهر  
ان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالشهر ولا يفتي بطلان  
الاعتداد بالشهر ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالشهر  
ولو خاضت حيضتين ثم انست يبتدأ بالشهر وعدة المتكوحة  
نكاحا فاسدا كالنكاح بغير الشهود والولي **والموكوة بسببه**  
الملك والعقد بان رأت اليه غراما راته او تزوج متكوحة الغير  
ولم يعلم بحالها فوطئها **وامر الولد الحيض للموت وغرم** كالف  
والعتق وقال الشافعي عدة امر الولد خمسة واجرة وان مات  
المولى عنها او اعتقها وهي حامل فعدة ما وضعه **وعدة زوجة**  
**الصغير الحامل** موصوفة زوجة وهذا مع خصوص بالانثى  
كحايض ولهذا لم يوفت **عند موته وضعه** وعدة زوجة  
الصغير الحامل بعد اي بعد الموت **الشهور والنسب** منصف  
من الصغير **فما** وتفسير قيام الحبل يوم الموت ان تلد بعد  
موته اقل من ستة اشهر وانما يعرف بحدوث الحبل بعد موته  
بان تضعه لسة اشهر فصاعدا عند الجمهور وقيل ان تلد  
لاكثر من سنتين وقال ابو يوسف والشافعي عدتها اربعة اشهر  
وعشر في المولي ايضا ولم تعد اي يكتسب كحيض التي **طلو**  
فيه **وحركة** اخرى يوطئ المعتدة بسببه وقد اختلفنا  
اي العدة ثمان مطلقا سواء كان الواطئ اجنبيا او زوجها بان قال  
ظننت ان المطلقة من طلاق بائن تحل قبل النكاح **والمرى** اي ما

تراه

تراه من الحيض يكون محسوبا **منها** وقال الشافعي لا تدخل فيما اذا  
وطئها اجنبى بسببه **ونتم العدة الثانية ان تمت العدة الاولى**  
**ومبدأ العدة** في الطلاق والوفاء **بعدة الطلاق** بعد الموت  
مطلقا سواء حلت الطلاق او الموت او احيى ولم يعلم ومضت  
مدة العدة فقد انقضت عدتها ومثلها يفتون في الطلاق  
بان ابتداهما من وقت وجود الاقرار ولو اخطأ رخصا بطل  
ايضا ثم تعتبر شهور العدة في الطلاق والوفاء بل لا بد ان يكون  
ابتداهما في العدة والمولى لا يامر عتداي خيفة واحدى الروا  
عن ابي يوسف في الطلاق تسعون يوما وفي الوفاة مائة  
ونالون يوما وعند محمد وفي رواية اخرى عتداي يوسف  
يكمل الشهر الاول من الاخير ثلاثين والباقي بل لا بد ان يكون  
في الحارة والدين ومدة العتد بل لا بد ان يكون  
**العدة في النكاح الفاسد بعد التزويج او بعد العزم**  
بان قال صريحنا عتدت علي ترك وطئها او ترك وطئها  
زفونا آخر الوطيات حتى اذا خاضت بعد الوطى قبل التزويج  
او العزم ثلاث حيض فقد انقضت العدة عنده **وان قال**  
**المعتدة مضت عدتي** والمرحى تحمل ذلك **وكذبها الزوج**  
**فالعقل لها مع الحلف ولو نكح معتدته** هي اشارة الى  
انه دخل بها وطلو قبل الوطى وجبت مهرها **وعدة**  
**مستد** اي مستقبلة وهذا عند ما وعند محمد لها نصف  
المهر وعلمها اتمام العدة الاولى وعند زفر بن علي العدة

يبرز

ل

ل



أَصْلًا وَلَوْ طَلَّقَ ذِي ذِمَّةٍ لَمْ تَعْتَدْ عِنْدَ بَعْضِ حَنَفِيَّةٍ وَعِنْدَ  
 بَعْضٍ وَهَذَا الْخِلَافُ إِذَا كَانَ فِي مَعْتَقَدِهِمْ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا  
**فصل** **تحدد** إذا المرأه ترك دينها وخصها بها بعد وفاة  
 الزوج لأنها منعت الحد المنع **معددة** **البنت** أي البنت  
**والموت** مطلقا سواء كانت حرة أو غيرها وقيد بها إذا دُعي  
 الرجوع لأن نكحة النكاح باقية **بترك الزينة والطيب والكحل**  
**والدهن** مما بالغت مطلقا سواء كان مطيبا أو غير مطيب  
**لا يغدر** وقال الشافعي لا حد في الميتة وإن اشتكت  
 رأسها أو غيرها فصبت عليها الدهن أو الكحل لم تحل لعالمه فلا  
 بأس به ولكن لا تقصد به الزينة وكذا الواحاح إلى ليس  
 الحرير لحكمة لا بأس به **ويترك الحنا** **ويترك لبس الثوب المصنوع**  
**والمزعفر** وإن لم يكن لها إلا الثوب المصنوع فلا بأس به ولكن  
 لا تقصد به الزينة قال شمس الدين الحلو أي المراد بالنسب  
 المذكورة الجديدة منها أما لو كان الثوب خلقا لم يقع به الزينة  
 فلا بأس به وهذا الحداد واجبا عليها **أن كانت بامسلة**  
 فلا تجب على الكافرة وإن أبانها مسلم أو مات عنها ولا على  
 صبية وعند الشافعي يجب عليها الحداد في الموت **لا يغدر**  
**العنف** أي تحريم الولد إذا اعتقها مولاها أو مات عنها  
**ولا معدة النكاح الفاسد ولا تخطب معدة** صريحا  
 بأن يقال إنني أريد النكاح **وصح** **التعريض** في الخطبة بأن  
 يقال لها أنت جميلة أو صالحة أو غني أي إن أتزوج وعسي

الله أن ييسر لي امرأة صالحة وتحدد كمن العلم المؤيد  
**تخرج** أي لا يجوز أن تخرج **معددة** **الطلاق** مطلقا سواء كان  
 رجعا أو أبانا **من بيتها** **ولا يملك** **الطلاق** مطلقا سواء كان  
**ومعددة** **الموت** **تخرج** يوما وبعض الليل وعن محمد أنها  
 تخرج أقل من نصف الليل **وتعبد** **أن** أي معدة الطلاق  
**والموت** في بيت وجبت العدة فيه وإن كانت الفرجة  
 بالباين في بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر لا بد من شتره  
 بينهما وكذا هذا في الوفاة إذا كان من زوجته من الشجر  
 لها كذا في المبسوط **المرأه** **تخرج** **المرأه** **أو ينفذ** **ذلك**  
 البيت أو يخاف سقوطه أو خافت الغارة على متاعها  
 وإذا سكنت منزلا آخر لا تخرج من ذلك لا يغدر إذا **أبانت**  
**أومات** عينا زوجها في سفر والحال أن بينها وبين  
 مصرها أقل من ثلاثة أيام رجعت إليه أي إلى مصرها  
 مطلقا سواء كانت في مصر أو غيرها إذا كان المقصد  
 ثلثة أياما إذا كان المقصد أقل من ثلثة أيام  
 فهي محيرة **ولو** كان بينها وبين مصرها ثلاثة أيام  
**رجعت أو مضت** إذا كان المقصد كذلك وهي  
 في المغارة ولكن الرجوع أولى أما إذا كان المقصد  
 أقل من ثلثة أيام تختار له في مصر أو في غيرها  
 بالصورتين **ولو** كانت في مصر وبينها وبين مصرها  
 ومقصد هاتين السفر **تعد** **ولا تخرج** مطلقا



سواء كان لها محرماً أو لا **فتخرج بحرم** بعد مضي العدة وعند ما  
 وهو قول أبي حنيفة أولاً ان كان معها محرماً فلا بأس بان تخرج  
 من المهر قبل ان تعتد وإنما قد يقول بان لا لو طلقها حرة  
 تبعت زوجها ولم تغارقه لقيام الكاح واعلم ان هذه  
 القیود التي ذكرناها هي في هذه المسائل كما لا بد منها **باب**  
**ثبوت النسب من قول ان نكحتا في طلق فنكحها**  
**قولت لستة اشهر منذ نكحتي الزم نسبه منه** وقال  
 زفر وهو قول محمد وأولاً لا يثبت نسبه وهو القياس ولم  
**مهرها** تمامه وفي القياس وهو رواية عن أبي يوسف مهر  
 ونصف مهر أما النصف فللطلاق قبل الدخول وأما المهر  
 كله فبالوطي كما ثبتت النسب وإنما قال لستة اشهر لانه  
 اذا اراد او نقص لا يثبت النسب **ويثبت نسب ولد**  
**معدن الطلاق الرجعي وان ولدت اكثر من سنتين**  
 من وقت الرقة ما لم تغرب بمضي العدة فيديه لانها اذا  
 اقوت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد اقل من ستة اشهر  
 ثبت نسبه وان جاءت لستة اشهر فصاعداً لم يثبت نسبه  
**وكانت الولاء رجعة في اكثر من اى من السنتين الا في**  
**اقل منهما ويثبت نسب ولد معدن البت اقل منهما**  
**والا لا اى وان جاءت بولد لسنتين او اكثر لم يثبت نسبه**  
**ويثبت نسب ولد المرأة حقة المدخول بها لم تغرب**  
 بانقضاء العدة ولم تدع جلا ان ولدت **اقل من تسعة**

اشهر

**اشهر منذ طلقها والا** يثبت مطلقاً سواء كان رجعيّاً او بائناً  
 عندهما وعند أبي يوسف ان ولدت اقل من سنتين منذ طلقها  
 يثبت النسب في الطلاق البائن وفي الرجعي ان ولدت اقل من  
 تسعة وعشرين شهراً يثبت النسب منه وان ولدت اكثر  
 من ذلك لا يثبت هذا ان لم تغرب ولم تدع جلا اما ان ادعت  
 فذلك اقرار منها بائناً بالغة وقولها في ذلك معقول فكانت هي  
 كالكيبة في نسب ولدها وان اقرب بمضي العدة بعد ثلاثة  
 اشهر ثم جاءت بولد اقل من ستة اشهر يثبت نسبه منه  
 وان ولدت لستة اشهر او اكثر لا يثبت نسبه **ويثبت نسب**  
**ولد معدن الموت** اذا ولدت **اقل منها** اى من السنتين  
 ما لم تغرباً بقضاء العدة في المالك ولو قال زفر ان ولدت تمام  
 عشرة اشهر وعشرة ايام من حين مات الزوج لم يثبت **ويثبت**  
**نسب ولد معدن المفرة بمضيها** مطلقاً سواء كانت كبراً او  
 فراهقة وسواء كانت العدة عن الطلاق او الوفاة ان ولدت  
**اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار والا** اى وان ولدت لستة  
 اشهر او اكثر لا يثبت النسب منه مطلقاً وعند الشافعي يثبت  
 ما لم تنزوج **ويثبت نسب ولد المعدن ان جددت ولد**  
**بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجل ظاهر او امرأتين**  
 به اى بالرجل عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يثبت  
 النسب في الجميع بشهادة احرار مقبولة الشهادة **او نصد**  
**الورثة** ان مات بعد النكاح ولم يشهد على الولادة احد

بما  
 في  
 في



هذا في حق المارث ظاهر وفي حق النسب ان كانا من اهل السما  
 بان صدقهما رجلان او رجل وامرأتان منهم وجب الحكم باثبات  
 نسبه ولا يشترط لفظ الشهادة في مجلس الحكم عند البعض والصحيح  
 انه لا يشترط لفظ الشهادة وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال  
 وتصدقوا بالورثة ويثبت نسب ولد **المتكوجة** **لستة اشهر** **قضا**  
 من وقت التزوج **وان سكنت الزوج** او اعترف وان كان اقل  
 منه لا يثبت منه **وان جحد الزوج** الولادة في حال قيام النكاح  
**قبيل شهادة امرأة** مقبولة الشهادة **على الولادة** منه يثبت  
 نسبه منه حتى لو نفي الزوج بعد ذلك عند ما وعده  
 الشافعي بشهادة اربع نسوة وعند مالك وابن ابي ليلى بشهادة  
 امرأتين وعند فروان يثبت بشهادة النساء **ان ولدت ثم**  
**اختلفا فقالت تكفني منذ ستة اشهر** وادعى الزوج **الاقل**  
**فالقول لها وموابة** اي ولده ويجب ان يستخلف عندهما  
 خلافا لابي حنيفة فان خلقت يثبت نسبه منه وان نكحت فلا  
**ولو على طلاقها بعد ما قتالت ولدت** **وشهدت امرأة**  
 قابلة مقبولة الشهادة **على الولادة** لم تقبل ولم تطلق عنده  
 ابي حنيفة وعند ما تقبل فتطلق هذا اذا لم يقر بالجل **وان كان**  
**اقرب الجبل ثم على طلاقها بالولادة** قتالت ولدت وكذبها الزوج  
 طلقت بلا شهادة قابلة عنده وعند ما يشترط شهادة القابلة  
 والزمدة الحمل **سنتين** من وقت التزوج وعند الشافعي اربع سنين  
 واقلها ستة اشهر ولو نكح امه فطلقها فاشتراها فولدت

لاقل

**لاقل من ستة اشهر ميتة** اي من وقت الاشتراك **الزوجة** اي الولد الرجل  
 اي يثبت نسبه منه بلا دعوى **والا** اي وان ولدت لستة اشهر او اكثر  
 لا يثبت منه الا ان يدعيه هذا اذا اطلقها بعد الدخول بها ما بين  
 واحدا او خلع او رجعا اذ لو كان قبل الدخول بها لم يلزمه الولد  
 الا ان تلد لاقل من ستة اشهر من طلقها وان طلقها سنتين حتى  
 عليه حرمة عليقة يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق **ومرث**  
**لا ظلمه ان كان ما يظنك له فهو مني** قتالت ولدت **فشهدت**  
 قابلة مقبولة الشهادة **بالولادة** يثبت نسبه منه بلا دعوى  
**ام ولد** هذا اذا اولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الافراق اما  
 ان ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يلزمه **ومن قال الغلام هو ابني ومن**  
**الغائل فقالت امهانا امرأته** وهو ابنة مني فهي امراته **وموابة** برثا  
 هذا اذا كانت الام معروفة بانها حرة وبانها امر الغلام فان حملت حرة فقال  
**وارثه انت ام ولد ابني** ولست بمنكوجة **ابي** فلا ميراث لها ما بين  
**الحضنة** وهي الرتبة يقال حصنت حضنة اذا حضنت ورث  
**اخي** الناس حضنة **والا للصغير** **الزوجة** **وقد** **ان تكون**  
 حرة او فاجرة غير مأمونة **ثم امرأته** **ان امرأته** وقال في المخت  
 لا بد وامرأته او لا بد او الحالة اخوة من امرأته **ثم المخت** **لا بد**  
**ثم امرأته** وفي رواية الحالة او في المخت لا بد **ثم المخت** **لا بد**  
**ثم المخت** **لا بد** **ثم المخت** **لا بد** **ثم المخت** **لا بد**  
 ختمت اي حق الحضنة وانما قيد بها لكونها محرومة بالحق اذا  
 كان زوجها حيا والصغير والام اذا تزوجت بغير الصغير لا يجل



حتمها ثم يقول حق الحضنة وبالزوجة ثم العصبان واعلم ان كل هذا  
 على سبيل البدلية **والمراد بالزوجة** حتى يستغني فما كان  
 وحده ويشرب ويكس ويلبس وحده ويستغني وحده قيل المراد بالزوجة  
 الوضوء وقيل نفس الاستغناء **وقد** لم يستغنا **سبع سنين** ولو قول  
 الحضاف وعليه الفتوى **المراد بالزوجة** أي بالحارثة **حتى**  
**يحصن** ورؤي عن محمد بن عيسى إذا بلغت حد الشهوة تدفع إلى **الزوجة**  
**حتى ينجس** **تستحي** بان تبلغ مبلغا يجامع مثلها وأنه يختلف باختلاف  
 الأحوال من السمن والجلال والقوة والضعف والفتح والجمال وفي  
 الجامع الصغير حتى يستغني **والمراد بالزوجة** **يعتق** ومولاه  
 لو كان بالولد من الحب حال قيام الكفاح وبعده **والزوجة** **حتى يولد**  
 بان كان زوجها مسلما **المعقل** **بأن** عقله اذيان او خفي  
 ان يالف الكفر من غير منها **والمراد بالزوجة** **مميزا** او لا  
 وسواء كان غلاما او جارية وقال الشافعي اذا صار مميزا خيرا  
 من الام يورث فيكون عند من يختار منها **اولا** **او مطلقا** **يولد** **عند** انقضاء  
 العدة ان كان اصل الكفاح في مصر هي فيه المهر ان يكون بين المصيرين  
 قربا بحيث لو خرج الزوج لمطالبة الولد امكنه ان يبيت في امله  
 فحينئذ يكون هذا كالحال المختلعة ولها ان تتحول من محلة إلى  
 محلة اخرى والقرن مثل المصرا **اي** لا تسافر به **إلى وطنها** **الحال**  
**أنه قد نكحها ثمة** فبذلك أنه اذا لم يكن كفاية ليس لها ان تنقل  
**الولد بالنفقة** وهي مستقاة من النفقة لهلاك او اتقاء  
 الزوج لان بها هلاك المال ولا ينفق في مصراع الحال ونفقة

الغير

الغير على الغير يجب بثلاثة اشياء بالزوجة والعراية والمالك فبدا  
 بنفقة الزوجات لتناسب ما نفقدها وغيرها وأفع استطردا حيث  
 قال **النفقة للزوجة** مطلقا سواء كانت تزف إلى بيت زوجها  
 أو لم تزف وسواء كانت مسلمة او كافرة او غنية او فقيرة موطوءة او غير  
 موطوءة مستقلة إلى بيت الزوج او غير مستقلة **على زوجها** مطلقا سواء  
 كان غنيا او فقيرا حاضرا او غائبا **والكسوة بقدر حالها** **وكانت مائة**  
**نفسها للمهر** **المحل** قال بعض المتأخرين ان المهر في بيت زوجها  
 لا يستحق النفقة ومور رواية عن ابي يوسف وذكر في الميسر  
 وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد يجب لها النفقة وان لم تنقل  
 إلى بيت زوجها وعليه الفتوى وفي المحيط ولا يبيعان واذ انزوح  
 امرأة فطلبت النفقة قبل ان يحولها إلى منزلها فلها النفقة اذا  
 لم ينطأ اليها الزوج بالمستقال قوله بعد حالها أي يجب النفقة  
 والكسوة لها عليه بقدر حالها في اليسار ولا عسار وعليه الفتوى  
 حتى كان لها نفقة اليسار ان كانا مؤسرين ونفقة لا عسار ان كانا  
 عسرين وان كانت هي مؤسرة وموسرة لها عليه فوق ما يورث  
 كانت موسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجه او باجنين وان كان  
 الزوج مؤسرا يفرط اليسار نحو ان تاكل الحلوى والخبز المسوي  
 والباقيات وهي فقيرة كانت تاكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر  
 وباجه او باجنين وقال الكرخي وموطأ هو الرواية وبه قال الشافعي  
 يغير حال الزوج **لا** أي لا يجبان لو كانت **ناشرة** حتى يعود إلى  
 منزلها **الناشر** في اصطلاح الفقهاء أي التي خرجت من منزل الزوج



وَمَنْعَتِ نَفْسَهَا مِنْهُ بِغَيْرِ حَقٍّ بَانَ أَوْ فَاهَا مَمْرُهَا أَوْ كَانَ مَوْحِلًا أَوْ هَبَتْ  
 مِنْهُ **وَلَا يَحِبُّ أَنْ لَوْ كَانَتْ نَفَقَةً لَا تَوْطَأُ** إِيَّاهُ لِتَصْلُحَ لِلْجَمَاعِ مُطْلَقًا سَوَاءً  
 كَانَتْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ أَوْ بَيْتِ الْمَرْءِ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ الشَّامِخِ فِيهَا النَّفَقَةُ وَإِنْ  
 كَانَتْ صَغِيرَةً مِثْلَهَا يَوْطَأُ فِيهَا النَّفَقَةُ **وَلَا لَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً يَدْرِي وَمَعْصُومَةً**  
 أَوْ أَعْصَمَهَا رَجُلٌ كَرِهًا فَذَهَبَ بِهَا **وَلَا لَوْ كَانَتْ حَاجَةً مَعَ غَيْرِ الزَّوْجِ** وَعِنْدَ  
 أَبِي يُونُسَ أَنْ يَحْتَاجَ مَعَ مَحْرَمٍ فِيهَا النَّفَقَةُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَنْ كَانَتْ مَعْصُومَةً  
 فِيهَا النَّفَقَةُ وَالْفَتَوَى عَلَى الْإِذْوَالِ وَلَمَّا قِيلَ يَقُولُهُ حَاجَةً لَهَا لَوْ كَانَتْ مَعْتَمَرَةً  
 أَوْ تَاجِرَةً وَلَيْسَ مَعَهَا زَوْجٌ أَوْ لَمْ يَحِبَّ أَنْ تَعْلَقَ وَفِيهِ يَقُولُهُ مَعَ غَيْرِ الزَّوْجِ  
 لَهَا إِنْ كَانَتْ مَعَ الزَّوْجِ يَحِبُّ أَنْ يَلْزُقَ **وَلَوْ كَانَتْ حَرِيصَةً لَمْ تَرْفُ**  
 إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا مُطْلَقًا وَإِنْ رَفَتْ فَمُرُصَتْ بَعْدَهُ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَغَيْرُ أَبِي  
 يُونُسَ أَنَّهُ لَنْفَقَةٍ لَهَا إِنْ كَانَ مَرْضًى لَطِيقُ الْجَمَاعِ **وَجِبَتْ النَّفَقَةُ لِلْخَادِ**  
 مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ حُرًّا أَوْ مَمْلُوكًا لَهَا أَوْ لغيرِهَا **لَوْ كَانَ مُوسِرًا** إِنْ كَانَ  
 لَهَا خَادِمَانِ أَوْ أَكْثَرُ يُعْزِرُ عَنْهُمَا وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ يُعْزِرُ الْخَادِمَيْنِ  
 وَقِيلَ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَهَا يَسْتَحِقُّ وَالْأَوَّلِيُّ قِيَاوِي سَمَرْتَانِ الْمَرْأَةِ إِنْ  
 كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ وَلَهَا خَادِمٌ يُخَيِّرُ الزَّوْجَ عَلَى نَفَقَةِ خَادِمَيْنِ  
 وَغَيْرِ أَبِي يُونُسَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى إِنْهَا إِذَا كَانَتْ فَانِقَةً بَنَتْ فَإِنْ رَفَتْ  
 رَفَعَ جَمَاعٌ حَدِّهِ كَثِيرَةً اسْتَحَقَّتْ نَفَقَةَ الْخَادِمِ كُلِّهَا وَقَالُوا أَنَّ الزَّوْجَ الْمُسِيرَ  
 يَكْفِيهِ نَفَقَةُ الْخَادِمِ مَا يَلْزِمُ الْمُسِيرَ مِنْ نَفَقَةِ امْرَأَتِهِ قَوْلُهُ مُوسِرٌ إِذَا شَارَعَ  
 إِلَى أَنْ لَا يَجِبَ نَفَقَةُ الْخَادِمِ عِنْدَ عَسَائِرِهِ وَمَوْجُودُ رَأْيِهِ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَمَوْجُودُ خِلَافِهِ الْمَقَالَةُ مُحَمَّدٌ فِي الذَّخِيرَةِ هَذَا إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ خَادِمٌ  
 أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ خَادِمٌ يَنْفَعُ نَفَقَةَ الْخَادِمِ عَلَيْهِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ

مها

فَرَأَى حَاجَتَهَا وَغَيْرَ فَرَأَى نَفَقَةَ الْخَادِمِ وَاحِدَةً مِثْلَ نَفَقَةِ بَيْتِهَا  
 أَوْ تَحْتَ خَادِمًا **وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَهَا بِغَيْرِ النَّفَقَةِ** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ حَاضِرًا  
 وَسَوَاءً كَانَتْ أَوْ لَوْ قَالَ الشَّامِخُ إِنْهَا حَاضِرَةٌ وَطَلَبَتْ غَيْرَ **وَلَوْ مَرَّ بِهَا شِدَّةٌ**  
 عَلَيْهِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا وَفِي قِيَاوِي بِالسَّرَاجَةِ هَذَا إِنْ كَانَ  
 الزَّوْجُ حَاضِرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَمْ يُمْرِدْهُ وَذَكَرَ الْحَاضِرُ إِنْ تَفَسَّيَ  
 عَلَى الزَّوْجِ وَمَا وَالْأَسْلَافَ بِالنَّفَقَةِ لِيَقْضَى لِمَنْ مَرَّ بِهَا **وَلَمْ تَنْفَقْ**  
 أَمَا إِذَا رَضِيَتْ بِهَا فَلَا **وَلَا يَجِبُ نَفَقَةُ مَرْفُوضَةٍ** بَانَ غَائِبًا عَنْهَا شِدَّةً  
 لَوْ كَانَ حَاضِرًا وَاسْتَعْرَضَ لَهَا تَعَاوُفٌ وَقَدْ أَكَلَتْ مِمَّا لَمْ يَنْفَقْهَا **وَلَا بِالْقَضَا**  
 فِي هَذِهِ الْمَرْأَةِ أَوْ الرَّجُلِ فَيَقْضَى لَهُ نَفَقَةُ مَا مَضَى **وَيَمُوتُ أَحَدُهُمَا تَسْقُطُ**  
 النَّفَقَةُ **الْمَقْضِيَّةُ** الْمَرْفُوضَةُ وَعِنْدَ الشَّامِخِ لَا تَسْقُطُ هَذَا إِذَا لَمْ يَأْمُرْ  
 بِالْمُسَدَّدَةِ أَمَا إِذَا أَمَرَهَا بِهِ عَلَيْهِ فَاسْتَدَّ أَنْتُمْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَا يَبْطُلُ  
 مِنْ ذَلِكَ هَكَذَا ذَكَرَ الْحَاكِمُ السَّيِّدُ فِي الْمُخْتَصَرِ وَذَكَرَ الْخَصْفَرِيُّ أَنَّهُ يَبْطُلُ  
 أَيْضًا وَالصَّحِيحُ بِالْأَوَّلِ وَكَذَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ وَكَذَا الْوُطْلُقُ الزَّوْجُ  
 فِي هَذَا الْوَجْهِ سَقَطَ مَا جُمِعَ عَلَيْهِ مِنَ النِّفَقَاتِ بَعْدَ مَرِّ الْعَاضِي  
**وَلَا تَرُدُّ الْمَجْلَةَ** إِيَّاهُ لَوْ عَمِلَ لَهَا نَفَقَةُ مَدَّةٍ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ مَضِيِّ  
 الْمَدَّةِ لَمْ يَرْجَعْ شَيْءٌ عَلَيْهِمَا مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَتْ شِدَّةً أَوْ لَمْ تَكُنْ وَعِنْدَ  
 مُحَمَّدٍ وَالشَّامِخِ يَرْفَعُ عَنْهَا حَصَّةُ الْمَرْأَةِ الْمَاضِيَةِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيُسَوِّدُ  
 مَا قَدْ لَكَ إِنْ كَانَ نَفَقَتَهَا وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْمِلًا يَجِبُ قِيمَةُ الْبَاقِي وَعَلَى  
 هَذَا الْخَلْفُ يَجْعَلُ الْكُسُوفَ وَغَيْرَ مُحَمَّدٍ إِذَا دَفِنَتْ نَفَقَةُ شِدَّةً فَمَا  
 دُونَ ذَلِكَ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ مَضِيِّهَا يَسْقُطُ وَإِنْ كَانَ الشَّامِخُ فَعَلِي

نه

شدة



ما بين من الخلاف **وبين الفرق في نفقة زوجته** لما ان يوديه مولاها وانما  
 قيد بالحق لان المذبح يربح ونفقة تتعلق بكسبه وكذا المالك عالم  
 يعجز وان عجز يباع هذا اذا كان التزوج باذن المولى اما اذا كان التزوج  
 بغير المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر ايضا **ونفقة الامة المنكوحة انما**  
**تجب بالتبوة** مطلقا سواء كانت مدبرة او ام ولد ومي ان تحل بيها  
 وبنيته في منزلها ولا يستعملها ولو طهرته احبنا من غير استخراة  
 فلها النفقة ولو استعملها بعد التبوة سقطت النفقة اما المأنة  
 فهي كالخوة في استحقاق النفقة سواء اها مولاها او لا **واجب السكنى**  
 مصدر سكن الدار وفيها اذا اقام او اسم بمعنى المأوى كالقربى بمعنى  
 المقارب **في بنت خال عن ابيه وابيها** ان يتزوج ويصير **ولهم**  
**اي اهلها النحر والكلام** معها في اي وقت شاؤا وله ان يمنع ولها  
 او ولدها من غير ما لها من الدخول عليها وقيل لا يمنع من الدخول  
 عليها وانما يمنع من القدر وقيل لا يمنع من الخروج الى الموالدين ولا  
 يمنع من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المأوى قد روي  
 وهو الصحيح وعليه الفتوى وقال محمد بن مقاتل الرازي لا يمنع المأوى  
 من الزانية في كل شهر **وقرر لدوحة العائيت في طفله الصغير**  
 الفقير مطلقا سواء كان ذرا او انثى وولد الكفار الرعي الفقرا  
**وابويه** ان كانا محتاجين فحسب في ماله له عند من يقربه **وبالزوا**  
 مطلقا سواء كان ذرية او ضاربة او ذرا وقال زفر بن يحيى باعطا  
 من مال الزوج ذرية وتو من الاستدانة عليه هذا اذا كان المال من  
 جنسهما كالدرهم والدراهم والطاهر والكسوة اما اذا كان من

خلاف

حي

خلاف جنسه فلا يرضى العاضى فيه النفقة وكذا اذا انكح امرأته بغير  
 العاضى النفقة ولا تسمع بينهما على الكسوة ايضا عند علمائنا **الثلاثة ولو**  
**كفيل منها بعد ما اعطيت** حتى انه حضر الزوج واقام بيته على انه اوفى  
 يا مرها العاضى برده ما اخذت وقيل الكفيل ضامن لما اخذت  
 وان لم يكن له بيته وحلفت على ذلك فلا تسرى على الكفيل وان نكح  
 لزمها وله الخيار في مطالبة ايها شاء وذكرني اذ بلغني ان  
 الخصاف ليس عليه ذلك لكنه لو فعل فحس وكذا يجبر الاب فحسب  
 على نفقة امرأه ابنة العايشة ونفقة ولده **واجب النفقة والسكنى**  
 دون الكسوة **لعدة الطلاق** سواء كان رجعا او بائنا  
 وسواء كانت حاملا او لا وقال الشافعي لا نفقة للمبتونة ولها  
 السكنى الا اذا كانت حاملا وانما قلنا دون الكسوة لانها لا تحتاج  
 في مدة العدة الى الكسوة حتى لو احتاجت تفرض كذا في الخزانة  
**في الموت** اي لا يجب شي لمعدة الموت **ومعدة المعصية**  
 وهي التي تجازت الفرقة لمعصيتها كزنا وتبطل ابنة قبل  
 الطلاق **وربها بعد البت** مطلقا سواء كان واحدا او اكثر  
**تسقط نفقته** اذا احتسبت حتى تموت فان لم تحبس بعد بل هي  
 في بيت زوجها فلها النفقة **اي لا تسقط ملكين ابنة**  
 من نفسها بعد البت فيكون لها النفقة في ماله خلافا لغير هذا  
 اذا كان يائنا اما اذا كان رجعا وارادت فحسبت او لا او  
 ملكت ابنة فلا نفقة لها **واجب النفقة لطفله الفقير**  
 ان كان حرا وابوه حرا وان كان الولد عبدا فنفقة على

ض

هنا



مؤولة وإن كان الأب عبداً لم يلزمه نفقة الابن وإن تزوج بآدم  
 المولى لا يقال قد استنفدت هذا من قبل قوله وفرض لطفه لنا  
 نقول ذلك يجب في حال الأب الغائب وهذا يجب عليه مطلقاً يتو  
 كانت شريفة أو لا وعند مالك يجبر أن لم تكن شريفة وأعلم أن  
 الأعمال تجب عليها تدنياً ولا تجبر عليها في الحكم نحو كس البيت  
 وغسل الثياب والطبخ والخبز والارضاع **ويستاجر الأب من**  
**يرضعه عند رها** أن أرادت ذلك هذا إذا وجدت أمها  
 إذا لم يوجد من ترضعه تجبر الأم على الارضاع وقيل لا تجبر  
 للأم في ظاهر الرواية وتأتي له غذا من المايعات والدهن  
 وإلى الأول حال شمس الأمية السرخسي والعنودى وهو الأصح  
 وعليه الفتوى **أما** أي لا يستاجر أم الطفل الارضاع لو كانت  
**منكوحة أو معدة** عن الطلاق الرجعي لترضعه وأما المعدة  
 عن طلاق بائن فذلك في رواية وفي رواية أخرى جاز استئجارها  
 وإن استاجرها وهي منكوحته أو معدته لترضع ولده من  
 غيرها جاز وهي أي الأم **أما** أي ولي به **بعدها** أي بعد  
 انقضاء العدة **فالم تطلب زيادة** ويجب النفقة بولاية  
**واجداً** وجداً أنه لو كانوا فقراً وإن كانوا أغنياً فلا  
**نفقة مع اختلاف الدين الأب الزوجية والولادة** أي الأبوا  
 والجداد والمحدثات والأولاد والأولاد وصورتها أن  
 يتزوج ذمياً ذمياً فولدت ذمياً ولداً ذمياً فلو ولد ذمياً  
 في المشرك ونفقة على الأب أو أسلم الولد ونها **لا يشارك**

الأب

**الأب لا يولد في نفقة ولده وأبوه أحد** وفيه لف ونشر  
 تقديره ولا يشارك أحد من الأقارب الأب في نفقة ولده ولا يشارك  
 أحد من الأقارب الولد في نفقة وألديه وعن أبي حنيفة أن نفقة  
 الولد على الأب والأم إن كانا أحدهما جازباً من أمها هذا إذا كان الأب  
 مؤسراً وإن كان معسراً والأم مؤسرة أمرت بأن تنفق من مالها  
 على الولد ويكون ذلك ديناً على الأب إذا اليسر فإن كان الأولاد  
 مؤسرين فنفقة الأبوين على الذكر والإناث بالسوية في ظاهر  
 الرواية وهو الصحيح وعن أبي حنيفة أن النفقة بين الذكور  
 والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين **ويجب نفقة لغير محرم**  
**ما جاز عن الكسب بعد الراف لو كان مؤسراً** أي لو كان رجل  
 معسراً عازراً عن الكسب وله أخ وأخت مؤسرين يجب نفقة على  
 الأخ والأخت إن كانا ابناً أو ابناً أو ابناً أو ابناً أو ابناً  
 ثم كان أو لا وقال الشافعي لا يجب النفقة على غير الأب والأم  
**وحي** للوالدين **عوضاً** **بند** الغائب **ابن** **عقاره** **لنفقة** **المرا**  
 كان الولد الغائب صغيراً فإنه يصح بيع العقار أيضاً وعند أبو  
 محمد لا يجوز ذلك كله وهذا الخلاف في الأب أما بيع غير الأب فلا  
 يصح إجماعاً وفي حال حضره من يجب عليه النفقة فلا يسر أحد من  
 يسحق النفقة ببيع العزم والعقار إجماعاً **ولو انفق مؤدع**  
**على أبويه** ونفقة ولده **بلا** **مريض** **ومؤنكدة** في موضع النفي  
 فيعم أمر الغاصي وأمر الغائب حي ولو انفق بأمر أحدهما لم يصح  
**ولو انفقما عند ما** **أو انفق ولده** **وزوجه** **عندهما**

لك

دين



من قال ان الغائب اولاد والزوج وهو من حبس قوقهم لا يضمن  
 فلو قضي القاضي بنفقة المولى والقريب ومضت عن طويلا  
 فسقطت المان ياذن القاضي بالاستعانة فاستاذن عليه  
 فحينئذ يصير دينا في ذمته ولا تسقط بمضي المدة وذكر في كاه الجامع  
 ان نفقة المزارع يصير دينا بقضاء القاضي وذكر في كتاب النكاح  
 ان المان يصير دينا بالقضاء وتسقط بمضي المدة فحمل بعضهم المذكور  
 في الخارج على ما اذا قصرت المدة والمذكور في النكاح على ما اذا طال  
 المدة فنفقة المولى يصير دينا بالقضاء اذا طال المدة اما  
 اذا قصرت يصير دينا والقاضي يبين القليل والكثير والشهر والاما  
 قيد بنفقة الولاد والقريب ان نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي  
 لم تسقط طال بها المدة او قصرت كما تقدم في صدر الكتاب **فحجب**  
 النفقة على المولى **لملوكه** مطلقا سواء كان المولى العبد او المنة  
 صغيرا او كبيرا **فان ابي المولى لا يتنازع عليه** وان كان له كسب **ففي**  
**كسبه** اي فنفقة في كسبه **والا** اي وان لم يكن للمولى كسب بان  
 كان عبدا رعا فامة لم يوجر ماله المولى واخبر **بيوه** بخلاف  
 الدواب حيث لا يجبر المالك على نفقة ما يبيع كما ان امتنع من الاتفاق  
 بل يوفى به فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابي يوسف انه يجبر  
 على الاتفاق على اليمين ايضا وهو قول الشافعي والاصح هو الاول  
**كتاب الاعناق** المناسبة ان الاعناق رفع العبد كما ان  
 الطلاق دفع العبد وهو عبارة عن القوة يقال عتق الطائر اذا  
 قوي فطار عن وكره وفي الشرح **مواثبات القوة الشرعية** التي

بها يصير اهل الشهادات والولايات في **الملوك** عند زوال الرق وهو  
 يخرج حكمي لا يقدريه على المنصرفات والولايات والملوك المملوك ويصح  
 الاعناق **مخرج مكلف** عاقل بالغ مطلقا سواء كان كافرا او مسلما **الملوك**  
**بالتحرار** او بما يعبر به **عن البدن** كالراس والوجه والعضو الذي لا يعبر  
 ان كانت امة واما قيد بالبدن لانه لو اضاف الى العضو الذي لا يعبر  
 عن البدن كاليد والرجل لا يعنى عندنا خلافا للشافعي وكذا الدبر لانه  
 لا يعبر به عن البدن **وبانت عتق ومعتق ومجرب وحريمك والفقير**  
 فيعتق عنه الملقاط سواء اواه اي الملقاط او لا ويصح بلاملك  
**لي ولا رقي ولا سبيل لي عليك** وهو متعلق بالجميع **ابن نوي** العتق والام  
 لا وله اخلية سبيلك وعن ابي يوسف انه لو قال اطلقك نوي العتق  
 بخلاف طلقك **يصح بهذا** اي اوهده **اي** مطلقا سواء كان يولد له  
 لمثله او لا وسواء كان معروفا بالنسب او مجهولا بالنسب ولكن في معروف  
 النسب لا يثبت النسب منه في قول ابي حنيفة الاخير بلائيه وفي قولها  
 وهو قوله الاول لا يعتق ان كان لا يولد مثله لمثله وهو قول الشافعي  
 ولو قال للصغير هذا جدي قيل ما هو علي الخلاف الذي مر وقيل لا يعتق  
 اجماعا **وهذا مولاي** اي يصح بهذا مولاي او يا مولاي او يا حرا او يا  
**عتقه** مطلقا سواء نوي او لا وقال زفر لا يصح الاعناق بقوله يا مولاي  
 لابلانية ولو قال عتيت به المولى في الدين او الكذب صدق فيما بينه  
 وبين الله تعالى ولم يصدق فيما لاي **ابن ابي** وعن ابي حنيفة  
 يعتق فيهما ولو قال هذا اخي لا يعتق وهو الحسن عن ابي حنيفة  
 انه يعتق ولو قال للعبد اولايتي هذه ابني قيل على الخلاف



وَقِيلَ لَا يَعْتَقُ إِجَاعًا وَمَا وَالْطَّرَ وَلَوْ قَالَ عَبْدِي أَوْ حَارِي أَوْ دَارِي  
 حُرَّ عَتَقَ الْعَبْدَ عِنْدَ إِخْفَافِ خِلَافِهَا وَمَرَارَ إِحْفَافِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ  
 فَالْحِفْظُ مَا اسْتَدْرَجَ الظُّفَا. چَنُونَكِهْ كَفَتْ أَرَادَ بِأَشَدِّ عِبْدٍ يَدَارُ  
 بِكَوْكَهْ أَرَادَ بِأَشَدِّ عِبْدٍ يَدَارُ **وَلَا سُلْطَانُ** أَيُّ وَلَا يَصِحُّ بِالسُّلْطَانِ  
**لِي عَلَيْكَ وَالْعَاطُ الطَّلَاقُ** مُطْلَقًا سَوَا كَانَ صَرْحًا أَوْ كَمَايَةً وَسَوَا  
 نَوِيًّا وَلَا عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَعْتَقُ بِالْعَاطِ الطَّلَاقُ أَنْ نَوِيَّ **وَأَنْتَ**  
 أَيُّ لَا يَصِحُّ وَيَعْتَقُ بِأَنْتَ **مِثْلُ الْحُرِّ إِلَى الْبَنِيَّةِ وَعَتَقَ بِمَا أَنْتَ الْحُرُّ**  
 سَوِيَ نَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَنْوُ عَتَقَ **بِمَلِكٍ فَرِيدٍ بِحُرِّهِ** مُطْلَقًا سَوَا كَانَ وَلَدًا  
 أَوْ ابْنَةً أَوْ غَيْرَهُمْ وَسَوَا نَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَنْوُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ  
 الْوَالِدَانِ وَالْمَوْلُودُونَ وَقَالَ أَصْحَابُ الظُّوَاهِرِ لَزْمُهُ أَنْ يَعْتَقَهُ  
 يَعْتَقُ قَبْلَ عِتَاقِهِ وَأَمَّا قَيْدُ بَعُولِهِ بِقَرِيبٍ مُحْرَمٍ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ قَرِيبًا غَيْرَ مُحْرَمٍ  
 خَلَّ الْمُنَاحَةَ مَعَهُ كَبَيْتِ الْعَمِّ وَأَمَّا الْعَمُّ أَوْ خَرْمًا لَا يَكُونُ قَرِيبًا لَهُ كَأَنَّ  
 وَأَمَّا رِضَاعًا أَوْ زَوْجَةً ابْنَهُ لَا يَعْتَقُ **وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ جَبِيًّا أَوْ**  
**مَجْنُونًا أَوْ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا فِي أَرْنَا وَأَمَّا قَيْدُ بَنِيَّةٍ لِأَنَّ الْحُرَّ لَوْ مَلَكَ فِي**  
**دَارِ الْحَرْبِ دَارِ حُرٍّ مُحْرَمٌ مِنْهُ لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ وَيَصِحُّ تَحْرِيرُ لَوْجِهَةِ أَنْتَ سَحَابًا**  
**وَاللَّسْطَانُ وَاللَّصْمُ** مُطْلَقًا سَوَا نَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَنْوُ وَيَصِحُّ بِكَرٍّ وَبِكُرٍّ مَلَكًا  
 سَوَا نَوِيٍّ أَوْ لَمْ يَنْوُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَعْتَقُ فِيهَا وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِهَا الْمَكْرُحِيُّ  
 وَالْمُحَاوِي لَا يَنْعَدُ عِتَاقًا لِلَّذِي وَالسُّكْرَانِ **وَأَنْتَ أَصَافُهُ** أَيُّ يَحْتَوِ  
**إِلَى مَلِكٍ** بَأَنَّ قَالَ أَنْ مَلَكَكَ فَانْتَ حُرًّا **وَمُرُطَابَانِ** قَالَ الْعَبْدُ أَنْ خَلَّتْ  
 الدَّارُ فَانْتَ حُرٌّ مَعَ الْأَصَافَةِ فِيهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْأَوَّلِ **وَلَوْ حُرَّ**  
 لِمَا مَدَّ حَالُ كَوْنِهَا **حَامِلًا عَتَقَ** أَيُّ الْحَامِلُ وَالْوَلَدُ مُطْلَقًا سَوَا كَانَ

نَوِي

نَوِيٍّ عَتَقَهَا أَوْ لَمْ يَنْوُ **وَأَنْتَ حُرٌّ** أَيُّ الْحُرُّ عَتَقَ فَقَطْ دُونَ الْحَامِلِ  
**وَالْوَلَدِ يَنْبَغُ الْأَمْرُ فِي الْمَلِكِ وَالْحُرِّ وَالرَّقِّ وَالْمَذْمُورِ وَالْ**  
**وَالْكُفَّارَةِ** **وَوَلَدُ الْأَمَةِ** حَالُ كَوْنِهِ مِنْ سَيِّدِهَا حُرٌّ قَوْلُهُ مِنْ  
 سَيِّدِهَا أَشَادُهُ إِلَى أَنْ وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ حُرًّا أَمَّا لَمْ يَحْتَوِ  
 وَأَمَّا أَوْ رَدَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ وَمَا الْمَلِكُ وَالرَّقُّ لِعَبَائِرِهِمَا  
 مِنْ حُرِّيَّةِ الْكَمَالِ وَالنِّقْصَانِ لِأَنَّ فِي الْمَذْمُورِ وَالْوَلَدِ الْمَلِكُ كَامِلٌ وَأَمَّا  
 نَاقِصٌ وَفِي الْمَلِكِ عَلَى عَكْسِهِ وَإِنْ أَلْمَلُوكِيَّةَ عَامَرٌ فَيَكُونُ  
 فِي بَنِي آدَمَ وَغَيْرِهِمْ وَالْمَرْفُوقَةُ خَاصَّةٌ بِهِمْ فَيَنْتَبِهُنَّ بِهِنَّ أَنْ  
 الْوَلَدُ يَنْبَغُ الْأَمْرُ فِي الْخَاصِّ وَالْعَامَرُ وَأَمَّا قَوْلُنَا أَنَّ فِي الْمَلُوكِيَّةِ  
 الْعَامَّةِ أَيْضًا يَنْبَغُ الْوَلَدُ لِأَمْرِ بَدَلِ لِيلِ أَنْ الْبَقَرُ الْوَحْشِيُّ لَا يَحْجُوزُ  
 فِي الْأَصْحَفَةِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْمَلِكِ يَنْظُرُ أَنْ كَانَ سَلَامٌ  
 وَحَشِيَّةٌ لَا يَحْجُوزُ وَالْحُجُوزُ كَذَلِكَ فِي الْعَتَاوِيِّ الْوَلَدُ الْحُرُّ **بِأَنْتَ الْعَبْدُ**  
**يَعْتَقُ بَعْضُهُ مِنْ أَعْتَقَ بَعْضُ عِبْدِهِ لَمْ يَعْتَقْ كُلَّهُ** أَيُّ لَمْ يَزَلْ مَلِكًا  
 عَنْ كُلِّ بَلٍ يَزُولُ عَنْ ذَلِكَ الْبَعْضُ فَحَسِبَ **يَسْتَعِي** هَذَا الْعَبْدُ أَيُّ  
 لَسِيْدِهِ فِي قِيَمَتِهِ **فِيمَا بَقِيَ** مِنْ عَدَمِ الزَّوَالِ **وَلَوْ** أَيُّ مَعْتَقًا لِبَعْضِ  
 مَا دَامَ رَيْسِي **كَالْحَبَاتِ** هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مَا يَعْتَقُ  
 كُلَّهُ وَلَوْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي إِسْعَادِهِ عَلَيْهِ وَأَصْلُهُ أَنَّ الْإِعْنَاقَ يَحْرِي  
 عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ مَا لَا يَحْرِي **وَأَنْ أَعْتَقَ نَفْسَهُ** مِنْ عِبْدٍ مُشْتَرَكٍ لِنَفْسِهِ  
 وَمِنْ غَيْرِهِ فَلْيُشْرِكْهُ السَّائِلُ أَنْ يَحْجُوزَ أَوْ يَسْتَعِي الْعَبْدُ الْمَعْتَقُ فِي  
 قِيَمَتِهِ نَفْسِهِ مَعْسَرًا كَانَ الْمَعْتَقُ أَوْ مُوسِرًا **وَالْوَالِدُ أَوْ بَنِي**  
**لَوْ مُوسِرًا** أَيُّ وَلْيُشْرِكْهُ أَنْ يَحْرِي أَوْ لِيَسْتَعِيهِ أَوْ يَحْرِي الْمَعْتَقُ

سَيِّلا

لَوْ



قيمة نصيبه لو كان المعتق مؤسراً **ويرجع** المعتق بعد التضمين به  
 أي بما أدى على العبد **والأله** أي المعتق بحسب وهذا كله عند أبي حنيفة  
 وعندهما ليس له إلا الضمان مع الميسر والسفينة مع الأعسر والولا  
 للمعتق في الوجهين ولا يرجع المعتق عليه وعند الساجي إن كان معسراً  
 فليس له أن يستديم الرق في نصيبه ويتصرف فيه كما كان يتصرف  
 من قبل فيباع ويوهب هذا إذا كان الشريك للمعتق معسراً وإن كان  
 مؤسراً يعتق كله ويضمن لشريكه نصيبه فالمعتق عند أبي حنيفة  
 إن كان مؤسراً وإن كان معسراً يتجرب ولا يرى التخرج إلى الحرية بالسفينة  
 ثم المعتق في الميسر إن ملك قدر قيمة نصيب الآخر يوم الاعتاق  
 وبه أخذ عامة المشايخ وعرف أبي حنيفة أن المعتق إذا كان معسراً  
 المشغول بالحاجة كمناع البيت والحادير والمنزل وبيان الجسد  
 وهو المختار فقبل المعتق نصيب حرمان الزكاة والمعتق القيمة  
 في الضمان والسفينة يوم الاعتاق **ولو شهد كل واحد من الشريكين**  
**يعتق نصيب صاحبه سعي العبد** أي لكل واحد منهما في  
 نصيبه مطلقاً سواء كانا مؤسرين أو معسرين أو كان أحدهما  
 مؤسراً والآخر معسراً عند أبي حنيفة وعندهما إن كانا مؤسرين  
 فهو حر ولا سفينة عليه وإن كانا معسرين سعيهما في قيمته  
 وإن كانا أحدهما مؤسراً والآخر معسراً سعي للموسر ولا يسعي للمعسر  
 والولا في جميع ذلك مخوف عندهما إلا أن يتفقا على اعتاق  
 أحدهما ولو علم أحدهما عتقه أي عتق العبد المشتري **فيعمل فلا**  
**عند** أي قال أحدهما إن دخل يده هذه الدار غداً والعبد حر **وعلى**

للآخر إن قال إن لم يدخل فهو حر **ومضي العتق ولم يدبر الفعل** ولا عتقه  
 وقال كل واحد منهما حراً حتى يعتق **نصفه وسعي في نصيبه**  
 للآخر **لها** أنصافاً مطلقاً سواء كانا مؤسرين أو معسرين أو أحدهما مؤسراً  
 والآخر معسراً عنده وعند أبي يوسف إن كانا معسرين فكما قال  
 أبو حنيفة يسعي في نصف قيمته لهما وإن كانا مؤسرين لم يسع لهما  
 منها في شيء وإن كان أحدهما مؤسراً والآخر معسراً يسعي في ربع قيمته  
 للمعسر وعند محمد يسعي في جميع قيمته لهما إن كانا معسرين وإن  
 كانا مؤسرين لم يسع لهما من نصيب قيمته للموسر ولم يسع للموسر ولو  
 وللآخر معسراً يسعي في نصف قيمته للموسر ولم يسع للموسر ولو  
**خلف كل واحد من الرجلين يعتق عبده والمسئلة بحالها لم يفتروا**  
**واحد منهما إجماعاً ولو ملكا بيه مع رجل آخر عتق حظه** أي  
 نصيبه **ولم يضمن** المثل نصيب شريكه **ولشريكه** إن يعتق أحدهما  
 وهذا مطلق سواء كان المالك يارثاً بزوج أمه ابن عمه فولد  
 ولد أم مات سيدها فولد بزوجها وأزعم آخره فإن الولد  
 يعتق على أبيه ولا يضمن لشريكه أو يسراً أو بهينة أو بصدقة  
 أو بوصية وسواء كان المثل مؤسراً أو معسراً وسواء علم الآخر أنه  
 ابن شريكه أو لم يعلم عند أبي حنيفة وعندهما يضمن لأبي في غير  
 المثل نصف قيمته إن كان مؤسراً وإن كان معسراً سعي المثل  
 في نصف قيمته لشريك أبيه وزوي أبي يوسف عن أبي حنيفة  
 أن لم يعلم أنه ابن يضمن أباه **وإن اشترى نصفه لجنبي** أو لا  
 لم اشترى **المثل ما بقي من أبيه** وهو مؤسراً **فله** أي للجنبي



ان يضمن الرب نصف قيمته او **بشئ** الميراث في نصف قيمته  
 وهذا عند ابي حنيفة وعند مالك خيار له وضمن للرب نصف قيمته  
 وان اشترى نصف ابنه من يملك كله لا يضمن لبايعه مطلقا  
 سواء كان مؤسرا او معسرا عند ابي حنيفة وعند مالك ما يضمن ان كان  
 مؤسرا وانما قيد بقوله من يملك كله لانه لو كان مشتركا بين اثنين  
 فباع احدهما نصيبه من ابده وهو مؤسر فللشريك حق التصديق اجماعا  
 عند مشتركي المؤسر يكسر الراد برة واحد منهم او لا وهو مؤسر  
 وخبره آخر وهو مؤسر ضمن الشريك الساكن المدين ثلث قيمته  
 قال ليرسله ان يضمن المعتق والمدين يضمن المعتق ثلث حال  
 كونه مديرا لما ضمن المدين وهو ثلث قيمته قبا هذا عند ابي حنيفة  
 وعند مالك العبد كله مدين للمدين والمعتق باطل وضمن المدين ثلثي  
 قيمته لشريكه مؤسرا كان او معسرا واعلم ان الواجب بينهما ان لا يملك  
 للمدين ثلث المعتق وقيل يضمن المدين المعتق نصف قيمته قبا واليه  
 مال الصدقة الشهيد وعليه الفتوى **ولو قال لا خير لشريكه في امر**  
**ولذلك وانكر الشريك تحريمه** اي الجارية لا يملك لغيره ما يتوقف  
 يوما وتكسب وتتفرغ على نفسها ولا سعاية عليها للمكر ولا سبيل  
 للمعسر عليها وقال ابو يوسف ومحمد ليس للمكر ان يستعبد مملوكا وان  
 يستعبد مملوكا في نصف قيمته ان لم تكن حرة لا سبيل عليها وذكر في الأصل  
 رجوع ابي يوسف الى قول ابي حنيفة طائفا بقيد قوله وانكر لانه لو  
 اقر ضمن لشريكه نصف قيمته **وماله ولو لم يقر فلا يضمن احد**  
**الشريكين باعناهما** هذا عند ابي حنيفة وعند مالكها قيمة

ولكن

ولكن قيمتها ثلث قيمتها قبا فيضمن لشريكه شمس قيمتها قبا فلا يباع  
 عليها ان مات احدهما عنده خلافا لهما وان جات بولد فادعاه  
 ثبت نسبه منه بالدعوى وعقود لم يضمن لشريكه شيئا من قيمته  
 ولا سعاية عليه عنده وعند مالك يضمن نصيب شريكه ان كان مؤسرا  
 ويسوي له الولدان كان معسرا رجل له ثلاثة **عبد** دخل عليه اثنا  
**قال اثنين** في حال الصحة **احد كما خرج** من عنده **واحد** منها  
**ودخل آخر** وهو الثالث **وكرر قوله** وهو واحد كما خرج **ومات** المولى  
**بلا بيان عتق ثلاثة ارباع العبد الثابت** ونصف كل من الآخر  
 وقال محمد يقتضيه الدخول **ولو كان القول في المرض اي مرض موه**  
 فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذلك رقبته وثلاثة  
 ارباع رقبته عندهما وعند محمد رقبته ونصف رقبته او لم يخرج ولكي  
 اجازت الورثة فالحجاب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبيد لم  
 يخرج الورثة **قسم الثلث** من العبيد بينهم **علي هذا** بقدر سهمهم كما  
 وصفتنا بيانه ان نقول حوال الخارج في النصف وحق الثابت في ثلث  
 للارباع وحق الداخل عند ثلثي النصف ايضا فحتاج الى مخرج له  
 نصف ورثته واوله اربعة في حوال الخارج في سهمين وحق الثابت  
 في ثلثه وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة  
 فتجعل ثلث المال سبعة لان العتق في المرض وصية ومحل ثلثها  
 الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر  
 وهي سهام السعاية وصار جميع المال احدى وعشرين وقاله بالثلاثة **عبد**  
 فيصير كل عبد سبعة فيعتق من الخارج سهمان ويسوي في خمسة

ية

ته

دها



ويعتق من الداخل سمان ونسبي في خمسة ويعتق من التاب ثلاثة ونسبي  
في أربعة قبلت سمان الوصية سبعة وسمان السعاية أربعة عشر  
فاستقام الثلث والثلثان وعنده محمد حو الداخل في سهم فكان سمان  
العتق عنده ستة وتجعل كل رقبه ستة وسمان السعاية اثنا عشر وجميع  
المال ثمانية عشر فيعتق من التاب ثلاثة ونسبي في ثلاثة ومن الخارج  
سمان ونسبي في أربعة ومن الداخل سهم ونسبي في خمسة فان قيل  
ينبغي ان يعتق كل واحد منهم ولا ينبغي في شيء خرجوا او امر الثلث  
عند يوسف ومحمد لان الاعتاق عند مال يتجزى فاذا ثبت في سهم  
ثبت في كله قلنا الاعتاق عند مال يتجزى اذا صادف محلا معلوما  
اما اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار المال فلا لانه حينئذ ثبت ضرره  
والثابت بما يتقدر بقدرها ولا يدرى مواضعها **والبيع** مطلقا سواء  
فحيا او فاسدا وسواء مع القبض او بدونه او مشروطا بشرط الحنا  
والموت والتدبير والتحرير والهبة **بيان في العتق الممنوع**  
**الوطي بدون العلوق** وعندها يتعين بالوطي والموت **بيان**  
**في المطلاق الممنوع** صورته اذا قال لامرأته احديكما طالق ثم ما تبي  
احدهما او وطئ احدهما قبل البيان صار بيانا بالجماع فطلقت التاب  
ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة فولدت  
ذكر او انثى ولم يدين الاول يرق الذكر انثى رقيقا وعتق نصف  
لامرأته نصف الانثى هذه المسئلة على وجوه احدها ان يوجد التصاق  
بعده العلم بالمولود او لا والحواب ما ذكرنا والاني ان تدعى الامر ان  
العلم اول وان امر المولي للفق قال النبي في الاول والنبت صغيرة

فالتور

فالعلم المولي مع يمينه ويحلف على علمه فان لم يعتق احد منها المان نعم  
لامرأته البينة بعدد لد على انها ولدت العلم او لا وان نكل عتقت البنت  
والامر الثالث ان يوجد التصاق بأولوية العلم فتعتق الامر والنبت  
ويروى العلم لانه لا حظ له من العتق بحاله والرابع ان يوجد التصاق  
بأولوية النبت فلم يعتق بعدد الخامس ان تدعى الامر بأولوية العلم  
ولم تدع النبت شيئا وهي كبرى فان المولي يحلف فان حلف لم يثبت شيء وان  
نكل عتقت الامر دون النبت والسادس ان تدعى النبت وهي كبرى اولوية  
العلم دون الامر فتعتق البنت دون الامر **ولو شهدا على رجل انه حر**  
**احد عبدين** بغير عينة او شهدا انه اعتق عبده ولم يدع العبد او  
انه حر **احد امته** بغير عينة **لغت** الشهادة بغير عينة وان لم  
تكن الدعوى شرطا في عتق الامه وعندها تقبل شهادتها فيجبر المولي  
على البيان **الامر ان يكون في وصية او طلاق منهم** بان شهد انه طلق  
احدي نسائه تقبل الشهادة ويجبر على البيان اجماعا هذا اذا شهدا  
في صحته انه اعتق احد عبدين فان شهدا انه اعتق بعد عبدين في  
حضر موته او شهدا على تدبيره في صحته او مرضه واد الشهاده في  
مرض موته او بعد موته تقبل استحقاقا والقياس ان لا تقبل ولو شهدا  
بعد موته انه قال في صحته احدا حر فلا يضر فيه قتال بعض شيئا  
لا تقبل ولا يصح انه تقبل **بالخلف** بالامتنان بالخلف بالفتح و  
اللام وليس اللام القسم وبكسر الحاء وسكون اللام العمد وعن قال ان دخلت  
الدار فكل مخلوق لي يومئذ اي يومئذ دخلت الدار فهو حر عتق ما  
يملك بعد اي بعد اليمين به اي بالدخول مطلقا سواء كان ليلا او نهارا

يخا



ولو لم يقل يومئذ والمسئلة جالها لا يعتق الذي ملكه بعد اليقين  
من المملوك **قناول الجمل** مطلقا حتى لو قال امته كل مملوك لم يعتق  
حر لم يعتق حله ولا فرق بين ان تملكه لا قبل من سنة اشهر او اكثر ولو قال  
كل مملوك لي واملكه فهو حر بعد عدا او بعد موته **قناول من ملكه**  
**مذخلف** فقط لا من ملكه بعد اليقين فيكون من ملكه في المسئلة الاولى  
حرا وفي الثانية مدبرا ولكن **بونه عتق** في المسئلة الثانية من ملك  
**بعد** اي بعد اليقين من ثلثة اي من ثلث ماله ايضا اي كما عتق بعد  
الموت من كان وقت اليقين وقال ابو يوسف في النواذر يعتق الذي  
كان في ملكه يوم خلعه لا يعتق الذي ملكه بعد اليقين ولو قال كل  
مملوك لي اذا مت فهو حر على هذا الخلاف **باب العتق**  
**على جعل** بالضم ما يجعل للعامل على عمله والمراد هنا ما يكون عوضا  
عن العتق لو حرر عبده **علي مال** وقيل العبد عتق من قبل  
والمال الذي عليه ودك مثل ان يقول انت حر علي الف او بالف او  
علي الف عليك الف او علي الف تود بها او علي ان تعطيني الف او علي  
ان يجيئني بالف وانما قيد بقوله فقبل لانه لو لم يقبل لا يعتق  
والحاق لفظ المال بقناول النقد والعرض والحيوان كالغنم والخيول  
مثلا وان كانا بغير عينه وكذا الطعام والحال المودون اذا كان  
معلوم الجنس ولا يضر جماله الوصف **ولو على عتقه باءا** **صا**  
**ماذ** وناله في التجارة ولا مكاتب مثل ان يقول ان اوتيت الى الفاف  
جرا او اذ ادت او متي ادت ولكنه يقتصر على المجلس في ان  
ادت وعراحي يوسف انه لا يقتصر كما في التعليق كسائر الشروط

حي

حي اذا باع عبدا اشتراه اجرة الحاكم على قبضه ان احضر المال عنده  
**وعتق بالقبض** وتفسر الجار هنا وفي قبض سائر الحقوق ان العبد  
اذا احضر المال بحيث يمكن للمولى من قبضه وخلي بيته وبين المولى  
نزلا بضا وحكم بعتقه ولو ادي البعض اجبر على القبول ولكن لا يجوز  
ما لم يود الكل وقال زفر بن جبر على القبول فيهما ولو القياس ولو ادي  
من مال الكسبة بعد التعليق يرجع عليه **وان قال لعبد انت حر**  
**بعد موته بالف او على الف** **فالقبول** اي قبول المال من العبد يعتبر  
**بعد موته** اقبلاه ولكن لا يعتق الما بعمارة والوارث **ولو حرره على احد**  
**سنة فقبل عتق في الحال وخدومه** اي لزومه خدمته سنة **فلوما**  
المولى او العبد قبل ان يخدمه سنة **بجب قيمة** عليه عند ما وعده  
بجب عليه قيمة خدمته سنة ولو قول زفر لاني الجاهل الصغير  
الحاقي ولو قال لرجل اعنتها بالف درهم او على الف درهم **علي**  
**ان تزوجهنيها ففعل فابت** الامد ان تزوجه عتقت لهما  
في الحال **مجانا** ولا شيء على امر ولو زاد عتق ياها قال عتق امك  
هذه عني على الف درهم والمسئلة جالها **قسمة الف على قيمتها**  
**ومهر مثلها** ويجب على امر ما اصاب القيمة فقط وما اصاب  
مهر المثل بطل عنه وانما قيد بقوله فابت لانه لو زوجت نفسها منه  
قسمت الف على قيمة الامه ومهر مثلها فما اصاب قيمتها سقط  
الوجه الاول وفي المولى في الوجه الثاني وما اصاب مهر المثل كان مهر  
لها في الوجهين **باب التدبير** واعلم انه يقع من الحر  
البائع العاقل على عبده كما في العتق والتدبير في اللغة هو ان ينظر الى ما

مته



يقول اليه عاقبة في الشرع **هو تعليق العتق بمطلق موته** اي موت  
المولى وانما قال بمطلق موته لانه لو قيد موته بمرض كذا او بمطلق موت  
رجل اخر لكون مديرا خلافا لوقر فيجوز بيعه كما ياتي في هذا الباب  
**كل ذامت فانت حرا او انت حر يوم اموت او انت حر عن دبر**  
**ميتي** اي بعد موتي او انت مديرا ودبرك فلا يباع ولا يوهب  
ولا يرهن ولكن يستخدم ويوجر وتوطا ان كانت امه وتك وقال  
الشافعي يجوز بيعه وحبسه وقد يكون التدبير بلفظ العتق والوصية نحو  
ان يقول ان مت فانت حرا وقال اوصيتك كك بعتقك او ثلث ماله كذا  
لو قال ان مت فلا سهل عليك لاحد يكون مديرا **وموته عتق الميراث**  
**من ثلثه** اي من ثلث ماله ولكن يسقى في ثلثيه لو كان المولى فقيرا  
لو لم يكن له قال سواه بعد موته وسقى في كله لو كان المولى مدثورا  
هذا اذا كان الدين مستغرا لماله وان لم يكن فيقعد الدين من الثلثين ثم قد  
اجل القيمة ولم يبين انه يسقى في قيمته قنا او مديرا قيل انه يسقى في قيمته  
مديرا وذكروا في كتاب الحجاز اذ ابر السقي فيه ثم مات يسقى المالك في قيمته مديرا  
وليس عليه نقصان التدبير كالمصالح اذ ابر ومات وعليه ديون وقيل  
يقوم فاي المنافع التي تفوت بالتدبير واليه اشار محمد وقيل بغير  
قيمتها لو كان قنا وقيل بثلثا قيمته **وباع العبد لو قال ان مت من**  
**مضي هذا او سفرى** او من مرض كذا او قال ان مت **الى عشر سنين**  
فيديبه لانه لو قال الى مائة سنة ومثل لا يعبر اليه غالبا فهو مديرا  
ايضا وقيل هذا مقيده ايضا فيجوز بيعه **او انت حر بعد موت فلان**  
او قال ان مات فلان او مت انا او قال قبل موتي بشهر او بيوم وقال زفر

لا يباع ويكون مديرا **او يعتق العبد** كاعتق المدير من ثلثه **ان وجد الشرا**  
ولو قال من مرضي هذا فهو حر يعتق بخلاف ما لو قال ان مت مرضي هذا  
وله حي فمحول صدها او على عكسه قال محمد هو مرض ولحد ولو دمر عبد  
ثم جرح ليطال ولو اوصى برفقة ثم جرح ومات مجنونا يطل ولو دبره احد  
الشركين فليس لك عتقا في حقيقته تلك حيارات في الموهبة والثبات في  
المفسر كما مر في العتاق **باب الاستيلاء** الاستيلاء في اللغة  
هو طلب الولد مطلقا وفي الشرع هو طلب الولد من الامه فهو من الاستيلاء  
والمنا سبة بين البابين ان في المدير وافر الولد المالك كامل والرق ناقص  
**ولدت امه من السيد لم تملك الامه** وهو قول عامة الصحابة وبه قال  
جمهور الفقهاء وقال بعض العلماء واحباب لطواجر يجوز بيعها وعليها انفا  
وتوطا **ويستخدم ويوجر وتزوج فان ولدت بعدة** اي بعد اعتراف  
منه بالولاء **اول ثبت نسبته منه بلا عوة** مالم يقع فيه خلاف  
الولد **للول** فانه لا يثبت نسبته منه مالم يقر بالنسب وقال الشافعي  
يثبت نسبته منه بلا عوة ان كان مديرا بالوطى **واسقى نسب الولد**  
**الثاني بقضه** مطلقا وعن ابي حنيفة اذ او طئها ولم يعزل عنها وجنها  
فعلية ان يدعي نسب ولدها وليس له ان ينفقه فيما بينه وبين  
الله تعالى ولو عزل عنها ولم يحصنها له ان ينفقه وعن ابي يوسف  
انه اذ او طئها ولم يستبرها بعد ذلك حي ولدته فعليه ان يدعيه  
سواء عزل عنها او لم يعزل احصنها او لم يحصنها وعن محمد انه قال  
لا ينبغي ان يدعي النسب اذ لم يعلم انه منه ولكن ينبغي ان يعتق الولد  
ويستمتع بها ويعتق بعد موته **وعتقت** امر الولد **بموته من كل**

لته

ف



**ماله ولم ينسج لغيره شيئا ولو اسلمت امواله** او مدبرته  
 قومت قيمة عدل و **سعت في قيمتها** وهي كالمكاتب التي تنسج ثوب  
 السعاية وقال رفر تعلق في الحال والسعاية ذنبا عليها وعلى هذا  
 الخلاف فيما اذا اعرض على المولى للإشهاد فاني فان اسلمت على حالها  
 وان مات مولاها عتقت بلا سعاية وانما قيد بامر الولد لانه لو اسلم  
 عبد النضر في اوائمه وعرض على المولى للإشهاد فاني يحضر على بيعه  
 وان ولدت بملكها اي اذا تزوج رجل امه فولدت ثم ملكها  
 بشرا او غيره فهي **ام ولد** عندنا خلافا للشافعي ولو ادعى ولد  
 مشترك بينهما ثبتت نسبه عن المدعي وهي كلها **ام ولد** ولزمه  
 نصف قيمتها ليرثه يوم العلق ولزمه نصف غيرها **لا قيمة**  
 اي قيمة ولزمه وفي المستوط العرق عبارة عن مثل بكم تتاجر  
 على الزنا تفوز بالله مردك مع جمالها لو جاز لم يستجار على الزنا  
 فالعبد الذي قستا جريه على الزنا يجعل غيرها وان ادعى معا  
 ثبتت نسبه **منها** اذا كان العلق في ملكها الم اذا كان احد الشر  
 ابو المخر و كان مسلما والمخر ذميا فحينئذ عوة المخر المسلم  
 او الموقر الشافعي يرجح فيه الى قول القاقه جمع قايين وهو الذي  
 يعرف انا رايها في الميا اي يعرف شبه المولاد مالا وهي ام  
 وكذا ما خلف للشافعي وعلى كل واحد من الشركتين **نصف**  
**المعروف** **وتعاصيا** بماله على المخر ثم يتعاضل الحقان فيستقطان  
 بالمعاصيه فان قيل لا فائدة في وجوب المعرف لانه يصير قصاصا  
 قلنا فيه فائدة وربما يبرئ احد الماخر من حقه فيسوي حق

ي

يكن

لاخر

الآخر فيتوجه المطالبة وورث المان من كل واحد منها **ارثان** كامل وورثا  
 منه اي من المان ارث اب واحد فيقسمانه نصفين ولو ادعى  
 المولى **ام ولد** مكانية وصدقها المكاتب **لزمه** اي المدعي **الغرم**  
**والعقد وقيمة الولد** وعن اي يوسف انه لا يعتد  
 بصديقه ولم تضر الامه **ام ولد** وان كان في المكاتب في النسب لم يثبت  
**النسب** منه ولو ملكه يوما يثبت نسبه منه وسيجي في كتاب المكاتب  
**كتاب اليمان** جمع يمين وهي في اللغة عبارة عن القوة  
 وفي الشرع اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم بمختلف علي  
 اثبات امر ماض او نفيه حال كونه كذبا **اغوس** موقوف  
 بمعنى فاعلم انه يغوس صاحبه في الائم شهر في النار واعلم ان كونه  
 بالماضي انقضى او الكوري لان حلفه على اثبات شي او نفيه في الحال  
 كذبا **اغوس** ايضا وحلفه على ما مضى كذا **اظنا** **لغو** وعنده  
 الشافعي يمين اللغو ان يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الما  
 او في الما لان بان قصد التسبيح فجري على لسانه اليمين **وام** الخالف  
**في المول** فيستغفر ويؤوب **ون الثاني** وحلفه على امرات  
 مستقبل منعقد وفيه **الكفار** عند الحنف فقط لا في الغوس  
 واللعو وعنده الشافعي في الغوس كفارة ايضا ولو كان الخالف عنده  
 الحلف مكرها او ناسيا وقال الشافعي لا ينعقد بيمين ما حثي بحث  
 الكفار او حث **للقاي** ولو حث مكرها او ناسيا بفعل الحلف  
 عليه وكذا اذا فعله وهو معفي عليه او مجنون **واليمين** مشرقة  
**بامه والرحم والرحيم** والحق وعزته وجلاله وكبريائه واقسم

ضي



**واحلف واشهد وان لم يقل في هذه الالفاظ الثلاثة بالله** وقال زفر  
 لم يقل بالله في هذه الفصول لا يكون يمينا **ولعمري الله** اي تعاو **وايم الله**  
 معناه ايم الله عند اهل الكوفة وما وجع يمين وعند اهل البصرة  
 هو من حروف القسم معناه والله ولو كان جمع يمين لما سقطت همزة  
 عند الوصل **وعمد الله وميثاقه وعليه نذر ونذر الله** حتى اذا قال  
 ان فعلت كذا فعلى نذري ان يوتي عربة من العرب التي يصح بها الذبح  
 لزومه ما نوي وان لم يكن له نية فعله كعاره يمين **وان فعل كذا**  
**فهو كافر** او يضاري او يحوي او يهودي او يري من الاشياء وعند  
 الشافعي لا يكون يمينا هذا اذا كان في مستقبل اما اذا كان في  
 الماضي لشي قد فعله فهو الغموس فلا يكفر في المروي عن ابي يوسف  
 وقال محمد بن معاوية يكفر والاصح انه لو كان الضلع لما يعرف انه  
 يمين لا يكفر به في الماضي والمستقبل ولو قال وامانة الله يكون  
 يمينا في رواية الاصل كانه قال وايم الله الرمي وحكي لطيحاوي عن  
 اصحابنا انه ليس يمين **لا يعلم** اي العيني مشروع بالله لا يعلم  
**وعضيه وسخطه ووجهه والبي والعراق والكعبة** ولو قال  
 انا بري من النبي والعراق يكون يمينا ولو قال انا بري من المصحف  
 لا يكون يمينا بخلاف ما لو قال انا بري مما في المصحف فانه يلو  
 يمينا **لا حوال الله** وجهه عنده ما هو رواية عن ابي يوسف  
 انه يكون يمينا **ولا لو قال ان فعلته فعلى غضبه وسخطه**  
**ان فعلته انا زان او انا سارق او انا شارب خمر او انا اكل**  
**ربا اعلم** ان اليمين نوعان بالله سبحانه او صفة ويمن بخير وما

مشروعان

مشروعان ولكن الثاني مكره عند البعض وعند عامة العلماء لم يكره ايضا  
 ثم الاول اما ان يكون باسم من اسماء الله تعالى والرحمن وسائر اسماء عز وجل  
 او بصفة من صفاته كعزته وجلاله وكبريائه فان كان باسم من اسماء  
 صح اليمين مطلقا سواء اراد اليمين او لم يرد وسواء عارف الناس بالخلف  
 به او لم يتعارف وقال بعض اصحابنا كل اسم لا يسمى به غيره لله كالله والرحمن  
 فهو عيني مطلقا وما يسمى به غيره كالعليم والحكيم والقادر فان اراد  
 به يمينا يمين وان لم يرد به يمينا لم يكن يمينا وكذا الصفات لو كان غير  
 الناس بالخلف بما وقال العراقيون من مشايخنا الخلف بصفات الذات كالقوة  
 والعزة والعظمة والجلال والكبرياء واليمين والخلف بصفات الفعل كالرحمة  
 والسخط والعصبة والرحم ليس يمين وقالوا ان ذكر صفات الذات وذكر  
 صفات الفعل ليس كذكر الذات والخلف بالله مشروع دون غيره وهذا غير  
 مرضي عندنا لانهم يقصدون بهذا العرف الاشارة الى مدحهم ان صفات  
 الفعل غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله تعالى لا هو ولا غيره وكلها  
 قديمة والاصح ما قلنا وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر لان الايمان مشيدة  
 على العرف **وحروفه** اي القسم **الباء** نحو بالله **والواو** نحو والله **والتا**  
 نحو تالله فالباء تدخل على المظهر والمضمر والواو لا تدخل الا على المظهر والتا  
 لا تدخل الا على مظهر واحد وهو الله لان الباء اصل والواو ملحوق والتا ملحوق  
 بالواو **وقد تضمن حروف القسم** ويكون خالفا لقوله الله لا افعل كذا ايم عند  
 اهل البصرة يكون منصوبا بنوع الخافض وعند اهل الكوفة يكون مجزوا  
 ليكون الخفض في الاعلى الخفض لو قال اللهم يكون يمينا لان معناه يا الله  
 والباء اللهم يتعاقبان **وكعاره** عربة **قبة** او اطلع ام عشرة **منا**

يمين



فيها اي كالتحرير والاطعام في كفارة **النهار** في انه يجوز تحرير رقبته مطلقا  
 ويجوز في الطعام التملك والباحة وكحومها في انه فلا يسئل البدلية  
 حتى انه لا يكون محيرا **او تسونهم بما يستر عامه الهدن** حتى  
 لا يجوز السر او بل القصير ولا ذر ما يستر به العورة العليقة  
 على فوطها او موالها وعمر حمران اذ ناه ما يستر به العورة العليقة  
**فان عجز عن اخذها صام ثلاثة ايام متتابعة** وعنده الشا  
 ان شاتابع وان شافرق ثم اليسار واليسار يعتبر حالة المدار  
 دون الجوب وعنده الشافق عند الحث حتى لو حث فلو موثر  
 ثم اعسر حاز الصور وبالعكس لا عذبا وعنده فلو العلب **ولا**  
**يكفر قبل الحث مطلقا** سواء كان بالمال او بالصوم وعنده الشافق  
 يجوز التكفير بالمال قبل الحث دون الصوم **ومن حلف على**  
**معصية** مثل ان لا يصلي ولا يكلم اياه او ليقتل فلانا اليوم  
 مثلا **ينبغي ان يحث ان يحث نفسه** ويكفر عن عيئه ايقاله  
 الحث معصية ايضا لثنا حرمة اسم الله سبحانه لان هذه  
 معصية دحضت في الشرع وما ذكرنا من المعاصي ليس من خص  
**ولا كفارة على كافر وان حث** حال كونه **مسلم** وعنده الشافق  
 تكرر الكفارة **ومن حذر ملكه** بان قال خربت علي ثوبي هذا  
**لم يحرم** ولكن ان استباحه على نفسه اي عامل بالمباح **كفر**  
 وعنده الشافق لا كفارة عليه ولو قال **كل حل على حرام فهو** واج  
**على الطعام والشراب** فحسب باكله وشربه وان قال ان ثوبي  
 غير ذلك والقياس ان يحث كافر لانه باشر فعلا حلالا لنفسه

وقع العيدين ونحوهما ولو قول **فرو الفتوى على انه مبين امره**  
**بلاية** اي نية الطلاق وكذا الوفا لجلال يروي حراما او حلالا  
 او حلالا للمسلمين وان قال لم اتوا الطلاق لم يصد وقضا وفي قوله  
 هرجه بدست راست كبري يروي حراما قيل يجعل طلاقا بلاية  
 ولموا خيلك مشايخ سمرقند فالصحيح انه يقتل الحواشي وقيل ان  
 نوي الطلاق يكون طلاقا ولو قال هرجه بدست كبري قيل لا  
 يكون طلاقا الا بالنية وقيل لا يشترط النية ولو قال حلال الله  
 على حرامه فله امران يقع الطلاق على واحد واليه البيان في  
 الاظهر **ومن نذر نذرا مطلقا** بان قال لله على صوم شهر مثلا  
**او معينا بشرط** **ووجد الشرط** فيما علق نذره بشرط **وفي به**  
 في الصورتين مطلقا وعنده الشافق انه يتعين عليه كفارة اليمين  
 وعنده محمد انه اذا علق نذره بشرط يريد كونه كقوله ان شئ الله مرهني  
 اورد غايبي لا يخرج عنه بالكفارة ويحب عليه الوفا وان علقه  
 بشرط لا يريد كونه كدحول الدار ونحوه يتخير بين الكفارة  
 وبين الوفا بما التزم ولو قول الشافق في الجديد وروي ان اي  
 حنيفة رجع الى هذا القول قبل موته بسبعة ايام وانه كان يعني  
 اسماعيل الراهد وشمس ايمه السرحسي مشلح **لم ولو وصل**  
**بخلقه ان شاء الله** بان قال والله افعل كذا ان شاء الله **نحو** والمراد  
 به عدم الاعتقاد اي لا يحث اصلا فلا يكون يمينا **باب**  
**اليمين في الدخول والسكنى والجرع والكرتيا** وفرد ذلك  
 المصل ان الملقاط المستعملة في اليمين مبنية على الوفاء عندنا



وعند الشافعي مبنية على الحقيقة وعند مالك رحمه الله على تعالي  
حكم القرآن أن **حلف أن لا يدخل بيتا لم يحث بدخول الكعبة**  
**والمسجد والبيعة** وهي معبد النصارى **والكنيسة** وهي  
اليهود **والدهليز والظلة والصفة** قال مسأخنا رحمهم الله  
تعالى هذا إذا كان الدهليز جالوا غلق الباب بقي خارج البيت  
فإن كان بحيث لو أغلق لياب بقي داخل البيت وهو مشقق  
يجب أن يحث وكذا الظلة بالضم وهو الساباط الذي يكون على  
باب الدار ولا يكون فوقه بناء وفي عرف أهل الكوفة يحث في الصفة  
**وفي دار بدخولها خربة** أي لو حلف أن لا يدخل دار منكر لا يتردد  
بدخولها حال كونها خربة ولو حلف أن لا يدخل في هذه الدار يحث  
بدخولها وإن كانت بيت دار أخرى مقامها بعلله لم يمتد امر  
وقال الفقهاء أبو الليث أن كان اليمين بالعارضة لا يحث في المنكر  
والشار إليه لا بدخول البيعة كذا في شرح النظم **وان جعلت الدار**  
**المعينة بيتا أو مسجدا أو حماما أو بيتا أو نهرا لم يحث بهذا**  
**البيتا** أي كالمحث أن حلف أن لا يدخل هذا البيت فهو ممتد دخل  
أو بني دار آخر مقامها ثم دخل **والواقف على السطح** أو الجدار  
**داخل** حتى لو حلف أن لا يدخل هذا البيت فوقف على سطحه أو  
جداره خشي المخار أن لا يحث أن كان الخالف من بلاد الحبش وغيره  
الفتوى وإن كان من بلاد العرب يحث وهو جواب إمامنا **وان وقف**  
**في طاق الناب** أي بحيث أغلق الباب كان دخلا بحيث وأما  
إذا كان خارجا لم يحث ولو أدخل راسه أو أحد يديه لم يحث

**ودوام اللبس والركوب والسكنى** كإلشاد وادوام الدخول  
لو حلف أن لا يلبس هذا الثوب أو لا يسكن هذه الدار أو لا يركب هذه الدابة  
أو لا يركبها أو لا يسكن هذه الدار أو لا يسكنها فخرج أو نزل أو نزل  
في الحال لم يحث وقال فرجيت ولو حلف أن لا يدخل هذه الدار ولم  
يكن فيها أبانا لم يحث حتى يخرج ثم يدخل وهو المراد بدوام الدخول  
ولما قال دخول دار وأمره فكيف يستقيم قوله **ودوام الدخول** وقال الشافعي  
رحمته الله يحث ولو حلف أن لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة  
فخرج منها وبقي متاعه وأمله فما وهو يريد أن لا يعود إليها **يحث**  
**بجلاف** ما لو حلف أن لا يسكن في هذه المحلة أو القرية فخرج بنفسه  
وترك ماله ومتاعه فإنه لم يحث قوله **يحث** أي حث مطلقا سواء  
بقي متاعه قليل أو كثيرا وإن كان وقد أورد أبو يوسف رحمه الله  
أن نقل المالك لا يحث وإن نقل المقل يحث وعليه الفتوى وعند  
محمد رحمه الله أن نقل إلى المسكن الثاني ما ينافي له السكنى به لا يحث  
ومسأخنا قالوا هذا إذا كان الباقي مما يقصد به السكنى فأما  
أن بقي مكينة أو ويدا وقطعة خضيرة يبقى ساكنا فلا يحث  
وهذا الإختلاف في نقل المصلحة فأما الممل فلا بد من نقل الكل  
بلا خلاف وينبغي أن يستقل في منزل آخر بلا ما حث حتى يبرأ إذا  
لا ينقل إلى السكنى أو إلى مسجد أو إلى بيت أو إلى مكان في ذلك  
مسكن آخر فترك المصلحة فيها لا يحث في الصحيح إذا لم يفرط  
في الطلب وهذا إذا كان الخالف ذاهبا فإن كان في عيال غير  
أو كان ابنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأة لا يحث بغير ذلك



لما المعتبر هنا سكونه فبعد وهذا اذا كان بالعربية فاما اذا كان  
 بالفارسية من يدن خانه الله ربنا سم فخرج بنفسه بعزمه للعبادة  
 لم يحن وان خرج بعزمه ان يعود حيث قال الفقيه ابو الليث  
 في الدار المستاجرة اذا سلم الدار الى صاحبها يبرؤ ان كان مو  
 والمساكن في النكحة او المسجد كذا في شرح السيد لو حلف لا يخرج  
 من المسجد فخرج الحالف كالكونه محمولا مثلثها بامرو حيث  
 ولو حلف ان لا يخرج واخرج محمولا برضاه لا بامرو واخرج  
 لا يحن فلا يخرج اية كما لا يحن لو حلف ان لا يخرج من داره  
 الى جنة فخرج منها اليها ثم الى حاحه اخرى قال بعض مشايخنا  
 ان خرج برضى قلبه لا بامره حيث والصحيح الاول ولو حلف لا يخرج  
 اولا يذهب الى مكة فخرج من بيت حال كونه يريد هاهنا رج  
 من غير الوصول اليها حنث واعلم انه يشترط للحنث ان يجاوز عمران  
 مصره علمه نية الخروج الى مكة حتى لو رجع قبل ان يجاوز عمران مصره  
 لا يحنث وان كان على هذه النية والذهاب كالحروج في الصحيح قيل  
 لا يحنث فيه ما لم يدخلها وفي لا ياتها اي فيما اذا حلف ان لا ياتي  
 مكة لا يحنث ما لم يدخلها حلف لا ياتها اي فلانا فلم يات حتى  
 مات حنث في آخر حرو من اجرا حيا حلف لا ياتها عدان  
 استطاع فهي استطلا الصحة ان صحه اسباب اليان وسلا  
 الاله وارتفاع الموانع حتى لو لم يمنع عنه مانع من مرض او سلطان  
 او عارض اخر فلم يات حنث وان نوى بها العدة الحقيقية  
 التي يجدر بها الله سبحانه انه للعبد حالة الفعل مقارنه له عند العمل

السنة

السنة دين اي صدق ديانة فيما بينه وبين الله سبحانه لا يقتل  
 حلف لا يخرج امراتي الا باذني شرط الماذن لكل خروج حتى لو اذن  
 لها مرة فخرجت مرة اخرى بلا اذن حنث بخلاف ما حلف لا يخرج  
 الا ان اذن لك وحي ان اذن لك فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت  
 بعد بلا اذن لم يحنث ولو ارادت المرأة الخروج فقال الزوج ان  
 خرجت فانت طالق او اراد ان يضرب العبد فقال ان ضربت  
 فعبي حر تعيد الحلف به اي بذلك الخروج او الضرب حتى لو غلبت  
 ساعة ثم خرجت او ضربت لا يحنث وهذه بين الفور ما خوذ  
 من فارة العذر اذا غلبت فاستعير للسعة ثم سميت بها الحالة  
 التي لا ريب فيها ولا لبس ويقال جافان من فوره اي من ساعته  
 وتعد ابو حنيفة باظهارها ولم يسبقه احد اليها كاجلس  
 كما تعيد الحلف بالود العين فيما اذا قال لي رجل اجلس فتعد عند  
 فقال ان توديت فعبي حر فذهبت الى منزله وتعد لم يحنث  
 وقال الشافعي قد فرج حنث ومركبه مركبه ان ينو والحا  
 انه لا دين له به اضلا او يكون دينا ولكن لم يكن مستغفر  
 حتى لو حلف ان لا يركب دابة فلا يركب دابة عبدا ما دون  
 له وعليه دين مستغرق لم يحنث نوي اولم ينو بخلاف عدم  
 دين وعدم دين مستغرق فانه ما لم ينو لم يحنث هذا  
 عند ابو حنيفة وعند ابو يوسف يحنث ان نوى سوا كان عليه  
 دين او لا وعند محمد يحنث بكل حال وان لم ينو وانما قال عركب  
 عبده لانه ان كركب مركبه كان به لا يحنث عندهم وانما قال

ل



في الحنث لانه في بيان الممان **باب**  
**اليمين في الممان والشر**  
**واللبس والخلع** ولو حلف **لا ياكل من هذه النحلة** او **الكر** **حش**  
 بثمرها اي يحث بالاكل لمرها مطلقا سواء كان نسيرا او طبعا او شرابا  
 طبعيا او دبس يخرج من شجرها او عنده او عصبه وانما قيد به لانه لا يحث  
 بالاكل من النحلة **ولو عني البسر في الرطبة واللبن لا يحث برطبة**  
 فيما اذا حلف لا ياكل من هذه البسر ولا يحث بالاكل شرعا فيما اذا  
 حلف لا ياكل من هذا اللبن ولا يحث بالاكل شيرانه فيما اذا حلف  
 لا ياكل من هذه اللبن وكذا لا يحث اذا اكل عذما في هذه النخل او اما  
 اذا لم يكن لها ثمن فيحث بثمرها **خلافا** ما لو حلف ان لا ياكل هذا  
**الصبي وهذا الشاب ولا ياكل هذا الحمل** وكله بعد ما شاع  
 لو اكل بعد ما صار كيتا فانه يحث **حلف لا ياكل بسرا فاكل**  
**رطبا لم يحث وفيه لا ياكل اي** فيما اذا حلف لا ياكل رطبا او حلف  
 لا ياكل بسرا او حلف لا ياكل رطبا **ولا ياكل حش بالمذهب**  
 اي ياكل للذهب مطلقا سواء كان رطبا مذبا او بسرا مذبا  
 عند ثما وقال ابو يوسف ان حلف لا ياكل رطبا فاكل رطبا مذبا  
 حش وانما بسرا مذبا لا يحث وان حلف لا ياكل بسرا فاكل  
 بسرا مذبا لا يحث وان اكل رطبا مذبا فعلى الخلاف وذكر في  
 الهداية قول محمد مع قول ابي يوسف والنسخ المعين كسبح  
 الجامع الصغير والمتنوس والمظومة والسرار والارضاع  
 وغيرها شتمه لما ذكرت والبسر المذنب بكسر الميم الذي  
 الكره بسره شيء رطبا او طبعا المذنب الذي الكره رطبا شيء

كل

اكل

بسر

بسرا فاحاصل انه اعتبر الغالب اذا المغلوب في مقابلته كالمعدوم  
 عرفا فان الذي عامته رطبا يسمى رطبا عرفا وسرا بسرا اذا  
 العبرة للغالب في الاحكام الشرعية **ولا يحث بسرا كاشيه**  
 اي عنقود بسره رطبا قليل في حلقه **لا يشترى رطبا**  
 به اي بالشر لانه اذا كان اليمين على الكل يحث كذا في الهداية ولا  
 يحث بسرا في حلقه **لا ياكل لحم** استحسننا وقال مالك والشافعي  
 يحث قياسا **ولحم الخنزير والارسان والكر والكر والطحال**  
**لحم** حتى لو حلف ان لا ياكل لحم او اكل منها يحث وقال الزاهد العنا  
 انه لا يحث بالاكل لحم الخنزير والارسان وكذا شرب الخمر فيما اذا  
 حلف لا يشرب شرا لا يحث وعليه الفتوى وقال صاحب المحيط  
 فيما اذا اكل كبدا او كرشا او طحا لا يحث في عرف اهل الكوفة وفي  
 عرفنا لا يحث لانه لا يعد لحم والكرش لكل محتر بمنزلة المعوق  
 للارسان وتوثيقا لغيره وفيما لعين كرش وكرش مثل كبدا  
 وكبد كذا في الصحاح **ولا يحث بشم اي بالاشم** **الطهر في حلقه لا**  
**ياكل شحما** عند ابو حنيفة وهو الصحيح ولا يحث عند ما هو ذكر  
 الطحاوي قول محمد مع في حنيفة ولو كانت يمينه على الشام يحث  
 به اتفاقا وقيل هو على الخلاء ايها وقيل هذا بالقرينة اما لو  
 قال به بالفارسية فلا يقع على شحم الطير بحال واعلم ان الشحم  
 اربعة شحم الطير وشحم تحت لقا بالاعظم وشحم طوطا هو الامع وشحم  
 البطن وانفقوا اقله انه يحث في شحم البطن والثلثة على الخلد  
 ولا يحث بالية في حلقه لا ياكل ولا يشترى **لحم او شحما وبالخنزير**

بي



والسويق في هذا البر عند أبي حنيفة الإقصاء وعند أبي  
إبراهيم يوسف بحث إذا أكل خبرها ولا بحث بسويق وعند محمد  
بحث بسويقه وخبره وإن قصه بحث عندهم والقض للكل  
باطراف اللسان ومنه قض حنطة فأكلها أي مضغها وكسرها  
كذلك في المغرب وفي هذا الدقيق أي فيما إذا حلف لا يأكل من هذا  
الدقيق بحث عنده لا يسفه أي لا بحث بأكل الدقيق مسفوا  
ومع أن يوضع على الكف ويتبع من غير موضع كما هو في الصحيح  
وقيل بحث وإن عني أكل الدقيق بعينه لم بحث بأكل الخبر والخبر  
ما اعتاده بكرة وإذا أخبر البر والشعير في ديار فلا بحث  
بخبر الطمايط إلا أن ينويه وكذا أخبر البر زلانه غير معتاد  
في ديارنا وبحث به في طبرستان والسوا والطبيع على اللحم  
أي لو حلف أن لا يأكل السوا والطبيع ولا شيء له يقع على اللحم  
المسوي دون البادجان والخبر المسوي وخومها وعلى ما يطبخ  
من اللحم والقياس في البطم أن بحث في اللحم وغيره مما هو مطبوخ  
وأما بحث إذا أكل اللحم المطبوخ بالما كما القليلة الباسية  
فلا يسمي مطبوخا والراس ما يكسر في الشاير ومما ساء في مصر  
مستوبا فلا يدخل راس الخرد والعصفور وخوفها تحت ويدخل  
راس الغنم وعليه الفتوى وكان أبو حنيفة يقول ولا يدخل فيه  
راس البقر والغنم لما رأي من عادة أهل الكوفة ثم لما تركوا  
هذه العادة في أهل بلقك بحث براس البقر والغنم خاصة وهما  
رحمهما الله لما شاهدنا عادة أهل بغداد في راس الغنم خاصة وقال

بخبر

بحث الراس الغنم فعلا أنه اختلاف عصر وزمان لاختلاف  
حجة وبرهان والفاكمة التفاح والبطيخ والمشمش والحمض  
والأجاص والميرزا اسم طائر وكل على سبيل التفلة أي التغم  
بعد الطعام وقبله وهذا المعنى ثابت فيهما الطيب والرومان  
والطيب القش وهو خيار بارد نك والخيار هو العروق وفي  
المغرب تفسير القش بالخيار شام والعند الخيار وفي الصحيح  
القش الخيار والعند بنت يشبه الخيار فقال أبو يوسف  
ومحمد بحث في العنب والرومان أيضا فقلون فأكمة  
عندهما وكذا اليا بر هذه الأشياء سمي فأكمة إلا البطيخ وقيل  
هذا اختلاف عصر وزمان فالناس في زمن أبي حنيفة يتفكرون  
بما وفي زمنها يتفكرون فافتي كل حسب ساءا هدي زمانه وقا  
في المحيط العبرة للعرف فيما يؤكل على سبيل التفلة عادة وبعد  
فاكمة في العرف يدخل تحت الميم وما لا لا والرد أمرا على  
به كالحل والملح والزيت أي لو حلف لا يأكل من هذه الأشياء  
فلا يدخل الحل والملح والزيت أي لو حلف لا يأكل من هذه الأشياء  
به لا اللحم والبيض والحب والسمل هذا عند أبي حنيفة  
ومع الطاهر من قتل أبي يوسف وعند محمد ما يؤكل مع  
الخبر غالباً فهو إذا لم يملون البيض واللحم والحب إذا ما  
وهو رواية عن أبي يوسف والعنب والبطيخ ليسا بأداء  
بلا خلاف وقيل على الخلاف والصحيح هو الأول والغدا  
للأكل من طوع الفجر إلى الظهر كذا في العرف والحشانة

ر



أي من الظهر إلى نصف الليل لأن ما بعد الزوال يسمى عشاء وهذا  
 سمي الظهر أحد صلاحي العشاء في الحديث **والتسحور منه أي**  
 من نصف الليل إلى طلوع **الفجر** لأنه مأخوذ من التسحور وفي التفسير  
 توسع ومعناه أكل العدا أو العشاء والتسحور على حذف المضاف  
 وذلك لأن العدا اسم لطعام العداة لاسم كلة وكذلك العشاء  
 بالفتح والمدة اسم لطعام العشاء كذا في المغرب ثم العدا  
 والعشاء ما يقصد به الشبع عرفا ويعبر في حق كل بلد فله نام  
 حتى لو حلف لا يتغدى لا تحت باليمين فالله هو إذا كان يدريا  
 ولو قال **ان لبست أو أكلت أو شربت أو نكحت أو عسلت فعدت**  
**حر أو نوي نوبا معيها أو طعاما أو شرابا أو فلانة أو عز الخا به**  
 المعينة لم يصدق **أضلا** أي لا يأنه واقضا فيكحت إذا لم  
 أي توب كان ولكن يشترط أن يكون قد مر ما يستلزم العورة  
 وأي طعاما أكل وأي شراب شرب وأي امرأة نكح وأي عسل  
 أغتسل وعز أي يوسف يصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
 وبعد هذا الحذف وهو قول الشافعي **ولو زاد نوبا معيها أن**  
**لبست نوبا أو أكلت طعاما معي أو شربت شرابا معي أو عسلت**  
**شرابا معي أو شربت شرابا أو امرأة أو غسلا دين أي صدق**  
 وبأنه لا قصنا لو حلف **لا يشرب من دجلة** انعقد يمينه **على الكرم**  
 ولم يحث إذا شرب لأن ما عند أي خيفة وعندها يحث  
 والكرم تناول الماء بالغم من موضعه **بخلاف** ما لو حلف أن لا  
 يشرب من **دجلة** فإنه يحث بأي وجه شرب اتفاقا ولو

فان

قال إن لم يشرب ما هذا الكوز اليوم فكذا يعني أراقط  
 مثلا والخا أنه لم يما فيه أو كان الماء في ذلك الكوز **فصبت**  
 قبل الليل أو **أطلق** أي لم يذكر اليوم بأن قال إن لم اشرب  
 ما هذا الكوز والحال أنه **لأنما فيه لا يحث** لعدم إمكان الحلف  
 عليه وهو شرط في اليمين والبقاء **أن كان الماء فيه فصبت**  
 حال المراقبة لم نعقد اليمين وفوت البر بمرأاة هذا عند  
 وحش عند أي يوسف في ذلك كلة لعدم شرط الإمكان عنده  
 مطلقا لأن في المطلق يحث في الحال لوجوب البر وجوبا  
 موسعا كما فرغ فاذا أتت وجب عند الفراغ وفي المعقد إذا مضى  
 اليوم وعليه هذا الخلاف إذا كان اليمين بالله تعالى **خلف**  
**ليصعدن السما أو ليقطن هذا** الحرف هنا انعقدت يمينه  
 وحث في الحال وقال زرارة ينعقد لو حلف **لا يكلمه أي ولانا**  
**فناداه ولمونايم** فليقطعه بئذ أنه أو حلف لا يكلمه **لما د**  
**فادن له** والحال أنه لم يعلم الخالف أذنه **فكلمه الخالف**  
**حلف** في الصورتين عندهما خلافا لما في يوسف في الثانية وإنما  
 قيد بقوله فليقطعه لأنه لو لم يوقفه لم يحث في الصحيح وقيد  
 بقوله **لأنه لو علم به ثم كلف لا يحث** اتفاقا حلف **لا يكلمه**  
**فهو ينعقد من حين حلف خلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح أو خلل**  
**لم يحث** مطلقا سواء كان في الصلوة أو خارجها وعليه الفتوى وفي رواية عن  
 علي أنها إن أراقها أو سبح فيها لم يحث وإن قرأ أو سبح أو خلل أو كبر في غيرها  
 لم يحث والمذكور في المتن رواية شيخ الإسلام المعروف بخواهر زادة وألقا

لق

سار  
لم يعلم

س



والعيا سران يحث في الوجوه كلها ولو قال لعبد **يوم اكلم فلانا** فانت  
 حر تفتقد **على الجديدين** أي على الليل والنهار حتى لو كلف ليلًا أو  
 نهارًا حثًا أو ما شئت بها المحدث **فان** **عني** بقوله يوم اكلم  
**النار خاصة صدق** قضا وفي رواية لا يصدق قضا ولو قال  
 لعبد **ليلة اكلم** فانت حر تفتقد **على الليل وحده** ولو قال ان  
 كلفه الما ان تقدم زيدا او حتى يقدم او لا ان ياذن او حتى  
 ان ياذن فكذا أي فعبدي حر مثلاً فكل قبل قدومه في المولى  
 او قبل اذنه في الثانية **حث** **ولبعده** فها أي بعد القدر والملاذ  
 لا يحث وان مات زيد الذي اسند اليمن اليه قبل القدر ومرو  
 الماذن سقط الخلف عندهما وعند أبي يوسف يبقى اليمن لو خلف  
 لا ياكل طعام فلان او لا يد خادرا او لا يلبس ثوبا **او لا يزل**  
 او لا ياكل عند ينظر ان اشار الى المضاف في جميع الصور **وزال ملكه**  
 أي ملك المضاف اليه **وفعل ما كلفه لا يحث** عندهما وعند محمد يحث  
 كافي المحدث أي كافي لا يحث ان تجدد ملك فلان في مثل هذه الاشياء  
 اجماعا بان اشترى طعاما اخر او دارا اخرى او دارا اخرى  
 او توبا اخرى او عند اخرون **لم يستر** الى المضاف  
 واصاف الى فلان هذه الامتياز **لا يحث** ان فعلنا  
 ما قال **عبد الزوال** أي خلف لا يكلم صدوق فلان  
 هذا اوزوجه فلا مئة وكلمة بعد زوال الصلة  
 والروحية خبت اجماعا **في** **عشر** **امساك** **الملك** **نارقال**  
 لا كلف صدوق فلان او زوجه فلان فكل بعد زوال الصلة

ن

لدا

والزوجة

والزوجة **لا يحث** عندهما وعند محمد يحث **وحنث** **بالسنة**  
 بان لم يكن له صدق او زوجه وقت اليمن فاستحدث وكلمة **حنث**  
 عندهما وعند محمد لا يحث ولو خلف لا يكلم **صاحبه هذا الطليق**  
**فاحده صاحبه فكله** الخالف **حنث** اجماعا وان كلف المشتري لغيره  
 للزمان **واليمين ومنكر** **سنة** **اشهر** حتى لو خلف لا يكلم فلانا الزمان  
 او اليمن او زمانا او جينا ولم يتو على سنة اشهر فلو كلف قبل مبني  
 سنة اشهر يحث ويعتد **والدهر** **والله** **الغمر** حتى لو قال ان  
 صمت الدهر او الله فعبدي حر فلو غمر **ودهر** او قال ابو حنيفة  
 لا ادري ما هو وقال هو على سنة اشهر **والايام** **وايام كثيرة** **والسنة**  
 والدهور والجمع والارمنية **والسنة** **عشر** **مئة** **عند** **في**  
 حنيفة وعندهما السنة والدهور والارمنية والجمع على الغمر  
 والشهور على السنة والايام وايام كثيرة على السبعة وقيل يصرف  
 الى سبعة اتفاقا او خلف بالعارسية **ومنكرها الله** **باسم الله**  
**في الطلاق والعاق** المصل ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في  
 حق نفسه وان المول اسم لغو سائر والآخر لغو لا حق ولو قال  
 لم ير ابه او امه **ان ولدت** فلان **فانت كذا** اي طالق او حرة  
**حنث** **الميت بخلف** قوله لا اله الا الله ولدت وله ابواي الولد  
**فولدت ميتا لا يحث** ولكن يبقى اليمن عند ابو حنيفة وعندهما يحث  
 والحلت اليمن بالاجر **الم** ولدت **آخر** **عنه** **حما** **عنه** **الحى** **عنه**  
 خلافا لهما ولو قال **اول عبد امك** فهو حر فكل عند ابو حنيفة  
 ولو ملك عبد **معا** لم ملك عبد اخر لا يعتق واسد منهم ولو زاد

١٤

وحنه



بان قال اول عبدا ملكه وحره فهو حر عتق الثالث ولو قال  
 اخر عبدا ملكه فهو حر فملك عبدا ومات لم يعتق فلو  
 اشترى عبدا ثم عبدا فمات الخالف عتق العبد الآخر  
 هذا ملك عبدا وحنيفة حتى اعتبر من الملك لو قال كل عبدا  
 يشرى بكذا اني محيي محيي مثلا فهو حر فبشر ثلاثة  
 متفرقون عتق الاول فقط وان بشره معا عتقوا  
 وصح شرائيه للكفارة ناويا عنها خلافا لفرقوا الشافعي  
 لا شر امر حلف بعقده للكفارة ولا شر امر ولد للكفا  
 حتى لو قال لامة رجل استولدها بالكماح ان اشترتها فانت  
 حرة عن كفارة بمن فاشترها فانها تعتق ولو وجد الشرط  
 ولم تجز عن الكفارة وانما قيد بامر الولد لانه لو قال لامة  
 ان اشترتها فانت حرة عن كفارة يمين فاشترها فاعتق  
 ويجز عن الكفارة واعلم ان التعبد بالاثبات انما هو لان الحكم  
 لا يحتاج فيه فيشكر كما مر في باب الظهار لو قال ان بشرتك  
 بامة فهي حرة صح هذا الحلف لو كانت لامة في ملكه وقت  
 التمين فعتق بعد الشري والام اي وان لم تكن الحارية في  
 ملكه وقت التمين لا يصح خلافا لفرق حتى لو اشترى لامة  
 بعد فاشترها لم تعتق عند خلافه يقال لشترت  
 ولشريت كما قالوا تظننت وتظنيت اي اتخذتها سرية  
 اي ثوابها بيتا ومنعها عن الخروج فهي فعلية بالضم منسوبة  
 الي البسر الكسر وهو الجماع او الاخفاء لان الانسان يسرية

وانما

وانما ضمت سينه لان اليمين قد تغتر في النسبة خاصة  
 وكان الخلف يقول انما مشقة من السرور لانه يسرها  
 وقيل ما خوذ من السري وهو التسيد لانه اذا اتخذ سرية  
 فقد جعلها سيدة الجوارك كذا في القواعد الطهيرة وذلك  
 عندها وعند ابي يوسف طلب الولد مع الولد بشرط لو قال  
 لو اشترى لي فمات عتق عبيد وامهات او اياه و  
 ولا عتق البعض لان يورثها لو قال النسوة هذه  
 فانه ان يمين الطلاق في ايها شاء وكذا المورث والمقرار  
 بان قال لعبد هذا حر او هذا هو هذا حر عتق الاخر وخبرني  
 المولى بن وبان قال لفلان على الف او لفلان ففلان كان  
 للاخر حسيما به وخبرني سفيان في المولى بن  
**في البيع والشراء والتزويج والطلاق والصلوات وغيرها**  
 والمصل ان كل فعل ترجع حقوقه الى المباشرة لا حيث الخالف  
 بمباشرة المأمور لوجوده منه حقيقة وكما والمحدث  
 ويصير العاقد سفيها والامروا اعلام ما يثبت بالمباشرة  
**باب امر البيع والشراء والحجارة والاسرار والصلوات**  
**مال القسمة والصلوات وضرب الولد حتى لو حلف**  
 لا يبيع ولا يشترى او نحوها فكل من فعل ذلك لم يثبت  
 الا ان يفي ان لا يامر بخير شدد الامر على نفسه  
 بيمينه او يكون الخالف ممن لا يباشر هذه العقود بغير

برو

ابن

ابن



فحينئذ بحث بالتعويض وإن كان يباشر تارة ونفوض أخرى بغير  
 المغالاة وما بحث بها أي بالمباشرة والمباشرة **النكاح والطلاق**  
**والخلع والعنف مطلقا** سواء كان بالمال أو بغيره **والكتابة والصلح**  
**عند مريد والمهنة والصدقة والقرض والاستعاضة وضرب**  
**العبد والذبح والنكاح والحياطة والمستطاع والإعارة**  
**وللاستعارة وقضا الدين وقبضه والكسوة والحمل**  
 حتى لو حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو نحوها فكل ذلك فعل  
 الكل بحث وقال الشافعي لا يثبت في النكاح والطلاق والعنف  
 ولو قل الخالف في التزوج والطلاق والعنف ونحوها نويت  
 أن لا يباشر ذلك بنفسه صدق بيمينه لا قضاء وفي ضرب العبد وزرع  
 الشاة لو عني أن لا يباشر ذلك إلا بنفسه صدق بيمينه وقضاء  
 وقيل ذكر الفقهاء في مسألة العتق بيمينه الطلاق قبضه وقضاء  
 في الفضلين وإنما قال ضرب العبد لأن ضرب الحر ضرب الولد **وذكر**  
**اللازم على البيع** أي على ما يمكن بالعقد كالبيع **والشراء والإجارة**  
**والصاغة والحياطة والنكاح** كان بيعت ثوبا واشترت  
 لثوبا أو نحو ذلك **لاختصاص الفعل** كالبيع بالمخوف عليه  
 كان الفعل باخره أي بأمر المخوف عليه سواء كان الغني  
**ملك أو لا** حتى لو دس المخوف عليه ثوبه في ثياب الخالف ضا  
 ولم يعلم لم يثبت لأن تقدير الكلام أن يوت ثوبا بغيره وكا  
 ولم يوجد **ودخول اللكم على الذول** أي على ما يمكن بالعقد  
 كالدخول بأن قال إن دخلت كذا **والغرف والاكل**

عد  
 للكل

والشرب

**والشرب والمسر والعيث كان بيعت ثوبا** لا يختص  
 به أي لا يختص بالعين بالمخوف عليه **لأن كان ملكه** سواء كان  
 بامر أو لا علم به كذا ولا حتى لو باع ثوبا بموكل المخوف عليه  
 يثبت وإن كان بلا امر **وإن نوي غير صدقة** فيما عليه كاله  
 أي لو نوي بغيره بيعت كذا يابعت ثوبا كذا ويقوله بيعت  
 ثوبا كذا بيعت كذا يابعت صدقة وديانة في قضاء فيما فيه تعلق  
 لا فيما فيه تخفيف وإنما ذكر صورة دخول امرئ على العين دون  
 غيرها لأن تأخير اللكم عن العين شرطه **لاختلاف سائر**  
 الصور لأنه لا فرق بين بقائه على العين وتأخيرها عنها  
 فلا حاجة إلى المثال **لو قال إن بيعت ثوبا** أي اشترت  
**فهو حر فعقد باليمين** أي عتق عتق عبد البيع بخيار  
 الشرط والشرايه وقدما بخيار الشرط لأن خيار العتق والروية  
 لا يمنع زوال المبيع عن ملك البائع **وكذا بالناحية** أي بحث  
 لو باع بيمين فاسد أو المسئلة جالها خلافا لما يروى عن  
 أبي يوسف في الموادر وهذا إذا كان العبد في يد البائع  
 وأن كان في يد المشتري مضمونا عليه لا يعتق وإن اشترى  
 بغيره فاسدا بغيره كان العبد في يد البائع لا يعتق وإن كان  
 في يد المشتري يعتق **وكذا الموقوف** أي بحث بالبيع والشرا  
 الموقوفين بأن اشترى من موقوف ولم يعلم به وأما بيع عبد  
 نفسه موقوفا فلا يتصور **الباطل** بأن ياعه بالمهنة  
 أو اشتراها بيمين **لو قال إن لم أبع** أي لو قال إن لم أبع هذا

يه



العبد فكذا أي مراق طالق مثلاً فاعترف العبد أو دبر حنث لو  
 قال المرأة لزوجها تزوجت علي فلانة فقال كل امرأة طالق  
 طلقت المخلقة وكذا الوفاة تريد أن يتزوج علي فقال كل امرأة تزوجها  
 فهي طالق يتناول المخاطبة حتى تطلو في الحال في المسئلة الموقلة وإذا  
 تزوجها بعد الزبانة في الثانية وعزها يوسف أن المخاطبة  
 لا تدخل ولو نوي غيرها صدقته بانه لا فضا ولو قال علي المني إلى  
 أي لزوجته أو غيره ما شاك في  
 وأب في كل الموقلة  
 فيصدقه بعد ذلك  
 لا فرق بين أن يكون الذ  
 علي المني أو الزنا  
 أو الصفا والمروة أو إلى المسجد الحرم فإنه لا يلزمه شيء عندني  
 حنيفة وعندهما في قوله علي المني إلى الحرم أو إلى المسجد الحرم يلزمه  
 أو عمره لو قال عنده حران لم ينج العام فشهدنا بنحره بالوقوف  
 العام ولو يقول حج لم يعترف عنده وقال محمد يعترف عنده  
 في طيبه ما يلو حنث لا يصوم حنث يصوم سبعة في عمله  
 أن كان بنية وحنث في حلقه لا يصوم سبعة أو يومه ما يلو  
 أي حنث يصوم يوم وحنث في قوله لا يفعل بركة ثامة وثما  
 إذا قيد الركعة بالسجدة وعنده يوسف إنما يحنث إذا قام السجدة  
 والوقوف قدر التشهد وحنث في قوله لا يفعل صلاة يرفع لو  
 قال أن ليست من غزالي هو هدي فذلك القائل قطنا بعد

فخرته

فخرته ونسج ثوب وأبى فهو هدي عند الحنيفة وعندهما  
 ليس بهدي وإنما قال فخرته لأنها إذا كانا في ملكه يوم حلف  
 فهو هدي بالاجماع ومعني الهدي التصديق به بملكه لأنه اسم لما يهدى  
 اليها وأبى لم يصبه فعد ولو لم يصرع أبى حتى لو حلف  
 لا يلبس خليا يحنث بلبس خاتم ذهب عندهم ويلبس ولو هديت ما خلافا  
 ما في حنيفة وإنما قيد ما بعد مريض لأنه إذا كان مريضاً يحنث اتفاقاً  
 والتقييد باللو لو اتفقا في الكري لأن عهد الزمرد والبرجد غير مريض  
 على هذا الخلاف لا يلبس خاتم فضة لو حلف لا يجلس على الأرض فجلس  
 على سباط أو حصيد أو حلف لا ينام على فراش فجلس فوقه  
 فراش آخر فنام عليه أي على فراش آخر فوقه أو حلف لا يجلس على  
 سرير فجلس فوقه سرير آخر لا يحنث في جميع الصور وذكر في الخبر  
 لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجلس فراشاً آخر فوقه فنام عليه أي على  
 فراش آخر فوقه أو حلف لا يجلس على سرير فجلس فوقه سريراً آخر فنام عليه  
 قال أبو يوسف يحنث قبل المذكور في المتن قول محمد ولو جعل فوق  
 الفراش فيما إذا حلف لا ينام على هذا الفراش فنام وهو ستر فيه رقم  
 ونقول يلبس على الفراش وكذلك المرقمة والمركمة أو على السرير  
 يسناط أو حصيد فيما إذا حلف لا يجلس على هذا السرير فنام أو حلف  
 عليه حنث بأبى  
 الحين في الضرب والقتل وغير  
 ذلك والمصل أنه ما يشارك الميت فيه الحي فاليمين وقعت على  
 الحالين وما الحسن به الحي يتعبد بالحياة فعلى هذا لو قال أن  
 ضمتك أو كلمتك أو كسوتك دخلت عليك أو قال لم أراكم



ان وطئت ارضك او قبلك فبعد يحرر **تقيد بالحياة** حتى لو فعل هذه  
 الاشياء بعد الموت لا يحث **بالحلف** **والفصل** **والفصل** بان فان ان  
 غشيتك او حلفتك او مستسكتك فمحرور وكذا البسك فانها لا تقيد  
 بالحياة لو فعل بعد الموت يحث وكعتق لو حلف **لا يفرض امراته** **فقد**  
**بشرها او ثقلها او ثقلها** **او ثقلها** **او ثقلها** **او ثقلها** **او ثقلها**  
 او قرنها **حث** وقال الشافعي لا يحث فيه قال بعض مشايخنا  
 ثم قالوا هذا اذا كانت الافعال في حال الغضب ولو كانت في  
 حال الملاعبة لا يحث وقيل اذا كانت بمينة بالغاربية لا يحث  
 بمدة الافعال لو حلف **ان لم اقبل فلانا** **فلانا** **فلانا** **فلانا** **فلانا**  
**وموئيت** ينظر **ان علم الحالف به** اي بموئيت **حث** **والا لا يحث**  
 عند ما وعده ان يوفى حث **مادونا** **الشهر** **شبه** **لو حلف**  
 لا قضين ديني الا قريت فان قضاء فيما دون الشهر لم يحث  
 وان قضاء بعد مضي الشهر حث **ولو اى الشهر وما فوقه** **بعد**  
 حتى لو حلف لا قضين ديني الا بعيد فهو على الشهر وما فوقه  
 لو حلف **ليقضين دينه** **اليوم** **فقط** **فقط** **فقط** **فقط**  
 رافق عليه الدراهم اى صارت مردودة عليه بغش فيها  
 وقيل هو ما دون النهر حث في الرد اهلا ان الزيف ما يرد به بيت  
 المال والنهر حث ما يرد به التجار **او ينهر حث** **او ينهر حث**  
**وقضاء صا او سبوقه** **يبر** **السبوق** **بالفح**  
 اردي من النهر حث وعن الكرخي السبوق عند ما كان  
 الصرا والخاسر لموا القابل له كثر وفي الرسالة اليوسفة

فلذا

النهر حث

النهر حث اذا غلبها الخاسر لم تؤخذ واما السبوقه فحرار احدها  
 لا ينافي ولا يقبل هو تعريتي سبي يؤقه كذا في المغرب **والبيع**  
**قد اتم الحصة** حتى لو حلف ليقضين دينه اليوم فباع بالدين  
 عبدا من الدان فقد قضاء وتر في مينة ولو حلف ليقضين  
 دينه اليوم فوهبه الدان الدين لا يكون قضاء **فحث** **للقض**  
**دينه** **دما دون** **درهم** **فقط** **بعضه** **اي بعض الدين**  
**لم يحث** **ببقي** **كله** **متفرقا** **اي** **ببقي** **اختياري** **بان قض**  
 بعضه في اول النهار وبعضه في آخره **لا يتو** **ببقي** **وري**  
 بان قضاء دينه في ورستان ولم يتشاغل بينهما لم يعمل الور  
 فانه لم يحث عندنا خلافا للفرق ولو حلف **ان كان له مائة**  
**درهم او مائة** **درهم** **او مائة** **درهم** **او مائة** **درهم** **او مائة**  
**امراة** **طالق** **او عتق** **حر** **ملا** **لم يحث** **سوا** **بملكها** **بتمامها**  
**او بعضها** **وكذا** **اذا لم يملك** **لا حسيين** **لو حلف** **لا يفعل** **الا**  
**تركا** **لدا** **لو حلف** **ليفعل** **لدا** **بسر** **في مينة** **بسر** **فعله**  
**لو حلفه** **والا** **ليعلمه** **اي** **المعلم** **الوالي** **بمحل** **والمحر**  
 حث مفسد يعرفه **تقيد** **للحلف** **ببقي** **او** **ببقي**  
 اي ولاية التوا الى الحلف والروا بالموث او بالعدل في  
 ظاهر الرواية وعن الهويوسف انه يحث الرفع اليه بعد  
 الغزل **بسر** **الحصة** **ببقي** **او** **ببقي** **او** **ببقي** **او** **ببقي**  
 لان فوهبه له لو لم يقبل لم يحث اجماعا ان كان الموهوب  
 غائبا وان كان حاضرا حث استحسانا وقال في قوله



لا بحث ما لم يقبل وفي قول ما لم يقبل ويقبل وعلى هذا القول  
والصدقة ولا طلاق والوصية **مخلاف البيع** أي خلاف ما لو  
حلف ببيع عبد من فلان فقال له بعت عبدك منك فلم يقبل  
لم يبرح حلف **لا يشترط** ما هو اسم له راحة طيبة  
ولا ساق له لغة وعرفا لم يثبت **شتم** و **ورد** **اشبه**  
**والنفس** **واللورد** يقان **في المورق** في عرفنا لم يثبت  
لا يشترط بنفسها أو ورد البيع على الورق قال في الجامع الصغير  
النفس يقع على الدهن **حلف لا يتزوج** فزوج **فصل في**  
**وأجاب بالقول** **حلف** **وما طغى** **بأن** بعت اليها غيرها  
كله أو بعتنه **لا بحث** في الصحيح **ودارة** **بالمالك** **للمائة**  
ولا قارة حتى لو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دارا فسكو  
فلان سوا كانت بملكه أو لغيره أو أمانة **لا يشترط** **في**  
الدار **بما** **أراد** **المالك** **حلف** **بأنه** **أمانته** **وقد كان**  
أي للحال **فدين** **في مجلس** **بالتسديد** **ومور** **حلف** **الحال**  
على المالك **أو** **أو** **أي** **عني** **لم** **بحث** **كتاب** **الحدود**  
والمناصب **بنت** **الكتاب** **من** **الحدود** **وسقط** **المتاع**  
كما أن الممان سبب له الحد لغة المنع ومنه شئ البواب  
حداد المنع الناصر عن الدخول **في الشرع** **المعقود**  
**مقتد** **بحج** **حقانه** **تعالى** **فعله** **مؤذرة** **احتراز** **عن**  
التعذر لعدم التقدير **تعالى** **احتراز** **عن** **العضا**  
لأنه **لحق** **العبا** **وقال** **أصل** **الرجل** **المراة** **فيخرج** **فعل**

الضحي

الضحي في قبل فيخرج الوطى في الدبر **خال** **عن** **ملك** **أي** **ملك** **مبين**  
**ونكاح** **وعن** **شبهة** **فيخرج** **وطى** **معدنة** **الطلاق** **الملك**  
**وأمة** **البويه** **وزوجه** **أن** **ظن** **حلفا** **ويثبت** **للمراة** **عند** **الحاكم**  
**بشهادة** **أربعة** **أي** **أربعة** **رجال** **فلا** **يثبت** **بغير** **القاضي** **وأما**  
**ذكر** **هذا** **العدد** **لأنه** **لا** **يثبت** **بشهادة** **النساء** **بالوطى**  
**والجماع** **فيسأل** **المأمر** **أي** **القاضي** **بعد** **شهادة** **منهم** **عن** **ما** **حدث**  
**بأن** **يقول** **المأمر** **أن** **من** **الناس** **من** **نعم** **أن** **الزنا** **كل** **وطى** **حلم**  
**وليس** **كذلك** **وكيفيته** **بأن** **يقول** **كفرت** **بأن** **أراها** **أو** **أختا**  
**حكما** **إذا** **كان** **بأكواه** **لا** **يحد** **وعن** **مكانه** **بأن** **يقول** **أين** **لدي**  
**لا** **احتمال** **أن** **يكون** **في** **دار** **الحرب** **أو** **في** **عسكر** **الملك** **اليعني** **فلا** **يحد**  
**الحد** **وعن** **زمانه** **بأن** **يقول** **في** **أي** **زمان** **لدي** **لا** **احتمال** **تقدم**  
**عند** **الزنا** **أو** **في** **حال** **الضحي** **أو** **الجنون** **فلا** **يحد** **وعن** **المدينة**  
**بأن** **يقول** **من** **لدي** **لا** **احتمال** **أن** **تدني** **بجارية** **أبنة** **أو** **من** **له** **ملك** **أو**  
**بشبهة** **فلا** **يحد** **الحد** **فان** **بنوه** **أي** **المذكور** **ذكر** **بكله** **أن** **وي**  
**تذكر** **في** **أمر** **عند** **كأن** **لأنه** **فلا** **يثبت** **الزنا** **بالبينة** **وقالوا**  
**راية** **وطى** **أي** **الفرج** **كالميل** **في** **المكحلة** **أي** **وعا** **الكل**  
**وقالوا** **سرا** **وحرا** **أي** **الإمامية** **أي** **بالزنا** **ولا** **يكتفي** **بظاهر**  
**العدالة** **ويثبت** **الزنا** **أيضا** **بأقراره** **أي** **بأقرار الزاني** **أربعا**  
**في** **الحسنة** **الزنية** **الضحية** **في** **الحسنة** **مراجع** **إلى** **المرو** **وقال**  
**بعض** **المعتبر** **مجلس** **القاضي** **ووزن** **المرو** **في** **المرج** **إلى** **والأول** **أمر**  
**وقال** **الشافعي** **يكتفي** **بأقرار** **مرة** **ويعني** **لأنه** **أقر** **بأنه** **القاضي**

بأنه ما قيد الرجل  
لأنه لم يثبت  
ح

را



او الحاكم حتى يذهب ويعيش من بعده ثم يحيى ويعر **وساله بعد**  
ما اقراربع مرات عن ما هيته وكيفيته ومكانه وزمانه **والمز**  
**كاهن** وقيل لا يسال عن الزمان هنا ولا يصح ما في المتن **فان**  
**بينه** اي بين المقام **سالة** **حد** **فان** **ربيع** **المفرغ** **عن** **اقراره** **قبل**  
**الحد** **او** **في** **وسطه** **خلى** **بيته** **وتتركه** **فلم** **يحد** **او** **لم** **يتم** **وقال**  
**الشافعي** **واي** **اي** **ليلى** **يحد** **ولم** **يترك** **للامام** **تلك** **سنة** **تلك** **لك**  
**قلت** **او** **لم** **تست** **او** **وطيت** **بشيء** **او** **تحت** **ما** **كان** **كان**  
**المشهود** **عليه** **بالزنا** **او** **المقرية** **فخصنا** **رجه** **بالجنان** **في** **قطعا**  
**اي** **مكان** **ول** **سبع** **حتى** **يموت** **بندا** **الشهود** **به** **اي** **بالرجم** **وقال**  
**ابو يوسف** **في** **رواية** **والشافعي** **لا** **يشرط** **بداية** **الشهود** **في**  
**ان** **كلهم** **او** **بعضهم** **او** **غائبا** **او** **ماتوا** **او** **ماتت** **بعضهم** **او** **صار**  
**اغنيا** **واخر** **او** **اراد** **او** **قد** **فقد** **سقط** **الرجم** **عندهما** **واما**  
**رواية** **عن** **ابي يوسف** **ثم** **يبدأ** **الامام** **بالرجم** **ثم** **الناس** **ويبدأ**  
**الامام** **به** **لو** **كان** **مقام** **الناس** **ويشعل** **ويكفن** **ويصلى** **عليه**  
**ولو** **كان** **المشهود** **عليه** **بالزنا** **او** **المقرية** **فقد** **مخفف** **جلده** **مائة**  
**ان** **كان** **حرما** **مطلقا** **سواء** **كان** **رجلا** **او** **امراة** **ونصف** **للعبد**  
**ولو** **خسوف** **يصوت** **اي** **يعلن** **بصوته** **لا** **ثمرة** **له** **جلده**  
**متوسطا** **بين** **المبلغ** **المؤلم** **وغير** **المؤلم** **ثمرة** **السوط** **مستعارة**  
**من** **ثمرة** **الشجرو** **هي** **ذبيته** **وطرفه** **كذا** **في** **المغرب** **كن** **المشهو**  
**في** **الكتب** **لا** **ثمرة** **له** **اي** **لا** **اعتد** **له** **وتبرع** **عنه** **ثيابه** **سوي** **لما** **نار**  
**وفوق** **الضرب** **عليه** **بده** **الراسه** **ووجهه** **ووجهه** **وقال**

الشافعي

ان

الشافعي يحصيه بظهره وقال ابو يوسف اخر اضرب بالراس ايضا  
سوطا واحدا **ويضرب** **بالبحر** **خال** **كونه** **قائما** **في** **الحدود** **كلها** **والنقر**  
**حال** **كونه** **غير** **محمد** **ود** **والمراد** **الحلاد** **لا** **يدين** **فوق** **راسه** **وقيل**  
**ويجمل** **مراده** **انه** **بعد** **ما** **وقع** **السوط** **على** **يد** **ن** **المجلود** **لا** **يدين**  
**وقيل** **ان** **يضر** **على** **الوجه** **لا** **يذكر** **خلاله** **لو** **كل** **ذلك** **لا** **يفعل** **لما** **فيه**  
**ممن** **بإداه** **المسحق** **والرجل** **والمرأة** **في** **ذلك** **سواء** **لا** **ينزع** **عنها**  
**ثيابه** **المز** **والزنا** **والجسور** **ونظر** **المرأة** **جالسة** **ويحفر** **لها**  
**في** **الرجم** **الي** **الصدر** **لا** **له** **ولا** **يحد** **المولى** **عنه** **او** **أمته** **بلا** **اذن**  
**امامه** **مطلقا** **وقال** **الشافعي** **له** **ان** **يقم** **الحد** **الذي** **هو** **مخض**  
**حق** **الله** **تعالى** **ان** **عابر** **سببه** **او** **اقر** **بين** **يديه** **وان** **ثبت** **بالبينة**  
**فله** **قولان** **وهذا** **اذا** **كان** **المولى** **من** **يملك** **قائمة** **الحد** **بولاية** **الامام**  
**فان** **كان** **مكاتب** **او** **ميا** **او** **امراة** **فليس** **له** **ولاية** **اقامة** **الحدود**  
**على** **مملوكه** **واحصان** **الرجم** **الحرية** **فلا** **يرجم** **المقوق** **واقل** **كان**  
**او** **ناقضا** **والكليف** **فلا** **يرجم** **المجنون** **والصبي** **والمرء** **سلم** **فلا** **يرجم**  
**الكافر** **وقال** **الشافعي** **في** **السلام** **ليس** **يربط** **او** **مؤذ** **واية** **عرا** **ابي يوسف**  
**والوطي** **بنكاح** **صحيح** **فلا** **يرجم** **ما** **كان** **بنكاح** **فاسدا** **وبشبهة** **وما**  
**بصفة** **المحصان** **زمان** **الذي** **خو** **يملك** **النكاح** **حتى** **لو** **دخل** **بالمنكر**  
**النكاحية** **او** **المجنونة** **او** **الصبي** **او** **المقوق** **لا** **يكون** **مؤمحصنا** **وكذا**  
**اذا** **كان** **الروح** **متصفا** **بحدك** **هذه** **الصفات** **وهي** **حرمة** **بالغة**  
**مسئلة** **بان** **اسلمت** **قبل** **ان** **يظا** **هائم** **وطيس** **الروح** **الكافر** **وقيل**  
**ان** **يبرق** **بينهما** **قائما** **لا** **تكون** **محصنة** **بهذا** **الوطي** **ثم** **في** **الكتاب**

ير



ل

شرط هذه الاوصاف ولا يتعرض الى حيز اقامة الحدود وذكر في  
 المتسوط انه يشترط بقا هذه الاوصاف ما سوى النكاح والذوق  
 حتى لو ماتت امراته الموطوءة او ماتت لمولا يروا احصان واحد  
 منها ثم المتعبد في الدخول الى الباطن في القبل على وجه يوجب الغسل  
 وانما قال احصان الرحم لان احصان حد القذف غير هذا كما سياتي  
 ان شاء الله تعالى **باب جمع بين جلد ورجم** في المحصن بل يرمم  
 وقال اصحابنا بطواهر يجلد ثم يرمم ولا يجمع بين جلد ونفي في غير  
 المحصن والشايفي يجمع بينهما **ولو عرت امرأة اي برة يرمم**  
 المصلحة فيه **رجم** وادار في المهر ووجه الرجم يرمم وادار  
 رجا وكان حد الجلد لا يجلد حتى يبرأ وادارنت الحامل  
**لا تحدد** مطلقا سواء كان حدها الجلد او الرحم وسواء كانت غرضية  
 او لا **حتى يلد وتخرج من نفاستها لو كان حدها الجار فان**  
 كان حدها الرجم يرمم بعد الولادة في الحال وعز في خيفة يوتر  
 الى ان يستعفى الولد عنها اذ لم يكن يريه **باب الوطئ**  
**الذي يوجب الحد والذي لا يوجب الا شبهة الحيا والشبهة**  
 ما تشبه الثابت وليس بيات وتسمى هذه الشبهة شبهة حكمية  
 ودأبقها مدليل الحل في المحل واستمع عمله لما ينع **وان ظن الواطئ**  
**او علم حرمة اي المحل ووطئ امه ولد** فوطئ امه ولد  
**ولد** ووطئ معتد الامانات بان قال لها انت باين او  
 نحو ذلك واراد به البيوتة او الثلث ثم جامعها في غيرها  
 ولا حد **شبهة الفعل ان ظن طه** وتسمى هذه الشبهة

شبهة

بشبهة الشبهة وموان يظن غير دليل الحد ليل او لم يتحقق في حق  
 من اشبه عليه او لم يعلم دون من لم يشبه عليه او يعلم فلا بد من  
 الظن لم يتحقق لا شبهة **معتد الثلاث** اي كوطئ معتد الثلاث  
 كما اذا اطلق امراته ثلاثا صريحا فوطئها في العدة وقال ظننت انها حل  
 وان قال ظننت انها محرمة وكوطئ **امه ابويه وامه زوجة** خلافا  
 لرفق وامه **سنة والنسب يثبت بالدعوة في المسئلة الاولى فقط**  
 اي لا في الثانية وان ادعاه **وحد بوطئ امه اخيه وعمه وان ظن**  
**جله** والتقييد بهما اتفقا في ان الحال لا يختلف في اما سائر المحارم  
 سوى الولاد **وحد بوطئ امرأة وجدها على فراشه** وان قال الوا  
 ظننت انها امراتي **ابا حبيبة** اي لا يحد بوطئ احبوبة **زفت وقيل**  
**في زواجك ولكن فليكن المهر** اي مهر المثل وعليها العدة ولا يحد  
**بجرد نكاحا** مطلقا ولكن يرمم بعقوبة ان علم بذلك عند ابي خيفة  
 وعندهما وعبد الشايفي يحد ان علم بالحرمة والمهر **ولا يحد بلحبيبة**  
**في غير القبل مطلقا وبلواطة** عبد ابي خيفة ولكن بعدد وضع  
 في البطن حتى يتوب وعندهما وموافق الشايفي يحد حد الزنا  
 فيجلد ان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا وذكر في الروضة ان الحد  
 في العالم اما الوطئ امرأة في دهرها حد بلاف والراجح ان الكل على  
 الخلاف نص عليه في الزنا اذ افعول بالاجانب ولو فعل بعبد  
 او امته او زوجته نكاح صحيح او فاسد لا يحد جماعة وقال الشا  
 في قول يفتلان بكل حال لا يحد **بشبهة** عندما لم تكن الدابة  
 محلا لوكل تدخ ثم تحرق ولا تحرق قبل الدخ وضمن الواطئ

طه

في



فَيَمَّا لَمْ يَكُنْ لَعْنُهُ وَأَنْ كَانَتْ يَمَانُ كُلُّ تَدْنَحُ وَتَوَكَّلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا تَحْرُقُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَحْرُقُ وَيُضْمِنُ أَنْ كَانَ لَغَيْرِ  
 وَأَعْلَمُ أَنَّ لِأَحْمَدَ وَالسَّرِيَّ وَأَجِبُوا بِمَا يُفَعَّلُ لِيَا بَعِيدَ الرَّجُلِ وَلَا يَجِدُ  
 يَزْنِي فِي ذَا رَحْبٍ أَوْ يَنْجِي إِذَا خَرَجَ الْبَيْتُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجِدُ فِيهَا  
 وَلَا يَجِدُ يَزْنِي فِي مَسَامِينِ بَدِينَةٍ أَوْ مَسْلَمَةٍ فِي سَفَرِهِ أَيْ الْحَرَامِ  
 وَجَدَتْ الذَّمَّ أَوْ الْمَسْلَمَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَاحِلًا عَلَى  
 كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوْ لَا تَمُرُّ رَجْعًا وَكَانَ يَجُوزُ أَنْ  
 وَلَا يَجِدُ يَزْنِي أَوْ يَحْمِلُونَ مَكْلَفَةً طَاوَعَتْهُ عَلَيْهِمَا وَعِنْدَهُمَا  
 وَالشَّافِعِيُّ يَحْتَجُّ الْحَدَّ عَلَيْهِمَا وَلَهُ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ **خِلَافَ**  
**عَكْسِهِ** أَيْ زَيْنِ عَاقِلٍ بِالْخِ بَحْمُونَةٍ أَوْ صَبِيَّةٍ يَجَامِعُ مِثْلَهَا  
 حُدَّ الرَّجُلُ خَاصَّةً أَجْمَاعًا وَلَا يَجِدُ يَزْنِي **بِامْتِنَانٍ** لِيُزْنِي بِهَا  
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَجِدُ بِالزَّانَا  
**بِالزَّانَا** مِنَ السُّلْطَانِ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ لَا يَجِدُ وَهُوَ قَوْلُ زَيْنِ  
 رَجْعًا وَقَالَ أَحَدُ وَأَنْ أَرَكُهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ حُدَّ عِنْدَهُ وَعِنْدَ  
 لَا يَجِدُ وَلَا يَجِدُ يَزْنِي أَوْ رَوَاهُ مِمَّنْ يَزْنِي مَرَاتٍ أَنْ **أَنْكَرَ** عِنْدَ  
 يَجِدُ وَإِنَّمَا قِيدَ يَقُولُهُ أَنْ أَنْكَرَ لِأَحَدٍ لَأَنَّهُ لَوْ صَدَقَهُ لِأَخْرَجَ يَجِدُ  
 الْمُتْرِبِلَ لِمَتَاقٍ وَمَنْ زَيْنِ بِأَمَةٍ فَتَقَاتِلَا بِفَعْلٍ الزَّانَا **رَمَلَهُ**  
**الْحَدَّ وَالْقِيَمَةَ** وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَجِدُ وَالْخَلِيفَةُ أَيْ إِمَامُ  
 الَّذِي لَيْسَ بِفَوْقَهُ إِمَامًا أَوْ قَتَلَ إِنْسَانًا بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ أَتْلَفَ مَالَهُ  
 إِنْسَانًا أَوْ قَدَفَهُ أَوْ شَرَّبَهُ أَوْ حَقَّقَ **يُؤْخَذُ بِالْقَصَاصِ** **وَبِالْمَوَالِ**  
 وَسَيُتَوَفَّى مِنْ مَالِهِ **لَا يَجِدُ** وَأَنْ أَحْتَاجَ إِلَى الْمَنَعَةِ فَالْمُسْلِمُونَ

موال

منعته

**بابُ السَّادَةِ عَلَى الزَّانَا وَالزَّانِيَةِ** **أَوْ الْمُسْلِمِ**  
 أَنَّ الشَّاهِدَ عَلَى الْحُدُودِ الْخَالِصَةَ نَهَى سَجَانَهُ تَبْطُلُ بِتَقَادُّمِ الْعَهْدِ  
 عِنْدَ نَاوَعٍ الشَّاهِدُ فَحَى لَا يَبْطُلُ وَإِنْ الْإِقْرَارُ الْمَتَقَادُّمُ بِالْحُدُودِ  
 لَا يَبْطُلُ عِنْدَ نَاوَعٍ خِلَافَ الزُّنْفَرَانِ **شَهْدُ وَاحِدٍ** أَيْ بِسَبْعِ حُدُودٍ  
 كَسَرَقَةٍ أَوْ زَيْنٍ أَوْ شَرَبٍ خَمْرٍ **يُؤْخَذُ بِالْقَصَاصِ** **لَمْ يَجِدُ** الشَّخْصُ  
 الَّذِي يَتَقَادَّمُ الْحَدَّ عَلَيْهِ وَلَكِنْ **ضَمِنَ السَّرَقَةَ** أَيْ الْمُسْرُوقَ وَكُلَّ  
 فِي حُدُودِ التَّقَادُّمِ فَقَوْلُهُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ يُعَدُّ حِينَ يُشِيرُ إِلَى سِتَةٍ  
 أَشْهُرَ وَلِلَّهِ إِشَارَةُ الطَّيِّ أَوْ يَابُ حَنِيفَةَ لَمْ يُعَدَّ رَدُّ ذَلِكَ وَهُوَ  
 الْوَرَايَةُ الْعَاصِمَةُ فِي كُلِّ عَصْرِ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَدَرَهُ بِشَهْرٍ  
 رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمَوْلَا الصَّحَّاحِ وَهَذَا إِذَا لَمْ  
 يَكُنْ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةٌ شَهْرًا مَاذَا كَانَ فَتَقْبَلُ شَهَادَتَهُ  
 وَالتَّقَادُّمُ فِي حُدُودِ الشَّرْبِ كَذَلِكَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَهُمَا  
 يُعَدُّ زَيْنُ الرَّاحِلَةِ **وَلَوْ أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ زَيْنًا لَعَابَتُهُ** أَيْ  
 عَابَتُهُ عَنْ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الرَّجُلُ وَكَذَا إِذَا اقْرَأَهُ زَيْنًا لَعَابَتُهُ  
 وَهِيَ عَابَتُهُ حُدَّ الْمَرْءُ **بِخِلَافِ السَّرَقَةِ** أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتَيْنَا أَنَّهُ  
 سَرَقَ مِنْ مَالِ فُلَانٍ وَلَوْ غَائِبٌ لَمْ يَقْبَلْ **وَلَوْ أَقْرَأَ الرَّجُلُ بِالزَّانَا لَعَابَتُهُ**  
 أَيْ بِأَمْرَةٍ لَا يُعْرِضُهَا الْمَرْءُ **حُدَّ الرَّجُلُ** **وَأَنْ شَهْدُ وَاحِدٍ** **لَمْ يَجِدُ**  
 أَيْ بِأَمْرَةٍ زَيْنٍ بِأَمْرَةٍ لَا يُعْرِضُهَا الْمُسْلِمُونَ **لَا يَجِدُ** **بِالْحَدِّ** **كَأَخْلَاقِهِمْ**  
**فِي طَوَعَانِهِ** أَيْ كَمَا لَا يَجِدُ بِهَا فِي اخْتِلَافِ الشُّهُودِ فِي طَوَعَانِهِ قَالَ  
 إِنْسَانٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا وَأَخْرَاجَهَا طَاوَعَتْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَزَيْنِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الرَّجُلُ فَقَطَّ **لَعْنَهُ** كَأَخْلَاقِهِمْ **فِي الْبِلَادِ**

ضنه

تهم

نه



شهدا ان انه زني بها بالبصر واخر ان انه زني بها بالكلية  
 فلهذا علمنا ولا على الشهود وعند زور فوجد الشهود والتقييد  
 بالبلدان في ان الحكم لا يختلف في المكان اذ كان في غير بيت  
 واحد **ولو علم كلنا اي لا حد على الكل في اختلاف المكان ولو**  
**شهدوا على كلنا اربعة** بان شهدا اربعة على رجل انه زني بفلانة  
 بعد اذ اربعة آخرون انه زني بها بالبصر **ولو اختلفوا في**  
**بيت واحد** بان شهدا اثنان انه زني بها في زاوية لهذا البيت  
 وشهدا اثنان انه زني بها في زاوية لغير هذا البيت  
**حد النكاح والمراة** استحسننا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة  
 وهو قول زور **ولو شهدوا على زنا امرأة وهي بكر** بان تطهرت  
 النساء اليها فقلن هي بكر او الشهود فيسقة او شهدوا اي  
 شهدا اربعة فروع **في شهادة اربعة** اصول على رجل وان شهد  
 الا فلول ايضا بعد علم عين ما شهد الفروع لم يحد من الزاني  
 والزانية والشهود في الصورة المذكورة **ولو كانوا غيبا** انا ومحمد  
 حد القذف او كانوا ثلاثة **حد الشهود لا المشهود عليه** في الصور  
 الثلاث وانما قيدنا به لانهم لو كانوا احدى دين بالزنا او الشرب حد  
 تابوا وصاروا عدا ولا تقبل شهادتهم **ولو خط المشهود عليه** فشهد  
**احدهم عبدا او محددا** اني قد فحدوا اي الشهود كلهم **وارش**  
**ضرة** اي ضرب القاضى المشهود عليه **حد زاني** اي يجب على الشهود ولا  
 على بيت المال اذ كان جرحه يسير اليه ذكر المارش فانه دية الجراحة  
 وانما يجب المشهود عليه بان كان محصنا فوجد احد الشهود عبدا او

محدودا

محدودا **افديته على بيت المال** وهذا عند ابي حنيفة وقال ارس الضرب  
 ايضا على بيت المال وعلى هذا الوما من الضرب تجب الدية في بيت المال  
 عندهما خلافا له وكذا الرجوع الشهود وقد جرحته السياط فلا ضمان  
 على الشهود عنده وعندهما ايضا الشهود ارس الضرب فان مات صحتوا  
 الدية ولو ضرب بنفسه لم يجر خطاؤه ويكون ضمانه في بيت المال **ولو**  
**رجع بعد الرجم حد الراجع وحده** وعزم رجع الدية  
 في يجب القتل دون المال وقال زور فحد الراجع ايضا  
**ولو رجع قبله** اي قبل الرجم بعد التقاضي **حدوا اي الشهود ولا رجم**  
 ايضا على المشهود عليه وقال محمد وزور فحد الراجع فقط وان جمع واحد  
 منهم قبل القضا والمضامضا حدوا جميعا ايضا وقال زور حد الراجع فقط  
**ولو رجع** بعد القضا والمضامضا **احد من الخمسة** لا شيء عليه اي على الراجع  
 من الحد والعرامة **فان رجع** آخر من الاربعة الباقية حدوا وعزم رجع  
 الدية ايضا **واضمن المزدحم** يقال مخرجهم ان ظهر واعبد اعند  
 ابي حنيفة وعندهما ضمان عليه ولكن الدية في بيت المال حد اذا  
 رجع المزدحم التركة وقال هم عبدا كفارا انما اتى تعدت التركة  
 مع على عاقلهم واما لو ثبت على التركة وظهر انهم عبدا لم يضمن ولكن  
 الضمان في بيت المال عديم **كالوقتل من امر برجه** اي ضمن المزدحم  
 ضمن دية المقتول من امر برجه فقتله **فقط** **والذلك** اي عبدا او في  
 القياس يجب القضا من في الاستحسان يجب الدية في مال وفي ذلك  
 سين وان رجم المأمور به كما امر به **فوجدوا عبدا مثلا فدينه في**  
**بيت المال ولو قال شهود الزنا** محمدنا العظمى في رجمها محسنة في



يحل لنا اذا الشهادة وتقولوا يا اياه كالميل في المحلة **قلت**  
وحد المشهود عليه وان كان النظر الى المخرج عند انقضاء المشهود  
عليه **الحكم** بعد شهادة المارعة معناه ان لا يجوز بعد وجود  
سائر الشرائط **شمس** اي على الحصان **رجل وامرأتان** اي  
زوجته منه **رجم** وكانا مقربين بان الولد ولد لهما يرمي المشهود  
في الصورة بين خلافه لرفق والشايع في المأوى **باب**  
**الشرب من شرب خمر** اي من المسلمين المكلفين به **باب** شتم  
الذي لا يجد وكذا المسلم اذا شرب بما في ذر الحرب **باب** **رجل**  
**موجود او كان سكران** ولو كان سكره بنسب التمر وشبهه  
او افرقة ورجلها موجود **حدان** علم شربه **طو** او يحكي اي افاق وان  
علم شربه كرها لا يجد وعن النبي يوسف انه يشترط المقرار مرتين  
واما قننا النبيذ بالتمر لانه لو كان من نبيذ العسل وجوز ذلك  
يحد كذا في الهداية واما قننا بشهادة الرجال لانه لا تقبل شهادة  
النساء فيه وان شتمت مع رجل واعلم ان التقييد بالشهادة  
او الاقرار اشارة الى انه لا يجد بمجرد وجود الرخصة كما ياتي  
صريحها في المتن وان اقر بشرب الخمر او شتمه ايه طوعا بعد  
مضي **بما** البعد المسافة او وجد منه **رجل** **باب**  
اي الخمر او رجوع عما اقر قبل اقامة الحد او في وسطه او اقر  
حال كونه سكران بان زال عقله لا يجد في جميع الصور المذكورة  
خلاف المحذور في صورة المقرار والشهادة بعد المضي قوله بان  
زال عقله بيان حد السكران يعني انما يتحقق كونه سكران

ياها

اذا زال عقله فلا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وقال المومن  
يهدى ويخلط حده بمذله ولا يستقر على شيء صواب وخطا  
واليه مال اكثر المشايخ وانما قال لا البعد المسافة لانه لو ذهبت  
رجلها بسبب البعد حد **والشكر** حد شرب الخمر ولو شرب قطرة  
**تأثرون سوطا** الخمر **واللعبد نصفه** وقال الشافعي حد الشرب  
اربعون سوطا خرا كان او عبدا او فرق حد الشرب على يده  
وتنزع ثيابه **حد الزنا** وعن محمد بن كهمنا **باب** **حد**  
**العذف** **مؤكدا** **الشرب كميته** اي من حمة العدة وثبوت بان شتم  
رجلان او افرقة **ولو قد** رجل او امرأة رجلا **حسنا** او امرأة  
**محسنة** **بن** بان قال كنت او انت ران او يار ابي او نحو ذلك  
من صريح الرضا **بطله** اي المعدوف حد **امرا** كما في حد الزنا  
وان لم يطلب لا يحد الى ان يطلب غير المعدوف والذي يقع العذف  
في شبهه كارت المعدوف حد الحاكم ايضا وامامنا من صريح  
الزمان لا يحد العذف لا يجب بالتعريض **باب** **ينزع عنه** ههنا غير  
**الغزو** **الحشو** **واحصانه** **بكونه** مكلفا **حرا** **مسلم** **عقفا**  
**عن** **ما** قوله عن فا احتراز اخر الوطى الحر له في الملك فانه لا يخرج  
الواطي عن ان يكون محصنا **ولو قال** **لغير** **لست** **لا** **قلت**  
**بان** **فلا** **في** **غيب** **متعلق** **بما** **هذا** **انما** **يكون** **قد** **فا** **اذا** **كان**  
**امه** **محصنة** **لانه** **في** **الحقيقة** **قد** **فيما** **في** **غير** **ما** **غير** **الغضب**  
**لا** **يحد** **كنفه** **اي** **كأن** **يحد** **في** **نفه** **عن** **حد** **بان** **قال** **لست** **بان**  
فلان وفلان جن **وقوله** **اي** **كأن** **يحد** **في** **قوله** **لعربي** **يا** **بطلي**

12



**وَأَبْنَى السَّامِ** أَوْ لَسْتُ بِعَزَى أَوْ لَسْتُ مِنْ قَبِيلَةٍ فَلَنْ لَقَبِيلَتِهِ  
 الَّتِي مَوْضِعُهَا وَفِي أَبِي لَيْلٍ يَحْدُ الثَّبْتُ جِيلٌ مِنَ النَّاسِ مَخْتَصُونَ  
 بِالْخُلُقِ الذَّمِيمَةِ وَغَدْرُ الْفَصِيحَةِ **وَلَسْتُهُ** أَيُّ كَلِمَةٍ تُحْدِثُ نِسْبَةً  
 إِلَى عَمٍّ أَوْ جَدٍّ أَوْ زَوْجِ أُمِّهِ **أَوْ خَالِهِ وَرَأْيِهِ** أَيُّ الَّذِي رَأَى لَهُ  
**وَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ يَا ابْنَ الرَّائِيَةِ وَأُمُّهُ مَيْمُونَةُ مُحَصَّنَةٌ فَطَالَ الْوَالِدُ**  
 أَيُّ وَالِدِ الْمَرْمُومِ وَهُوَ جَدُّ الْمُقَدَّفِ وَإِنْ عَلَا سَوَاكَ أَنْ كَانُوا أَوْ عَمُّهُ  
**أَوْ الْوَلَدُ أَوْ وَلَدُهُ** أَيُّ وَلَدِ الْوَلَدِ وَإِنْ سَقَطَ **حَدٌّ** مُطْلَقًا سَوَاكَ أَنْ  
 الْوَلَدُ ابْنًا أَوْ بَنَاتًا كَانُوا أَوْ مَسْبُورًا أَوْ عَمًّا أَوْ سَوَاكَ أَنْ وَلَدَ الْوَلَدُ  
 بِنْتٌ أَوْ بَنَاتٌ وَقَالَ زَيْدٌ رَجُلٌ جَوَزَ الْوَلَدُ الْكَافِرُ وَالْمُحْلُوكُ أَنْ يُطَالَ بِالْجَدِّ  
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَيْسَ لَوَلَدٍ لَبِنْتٍ حَقُّ الْمَطَالَةِ ثُمَّ لَوْلَا الْوَلَدُ حَقُّ  
 الْمَطَالَةِ مَعَ بَقَا الْوَلَدِ خَلْفًا فَالْزَفَرُ ثُمَّ لَا يُطَالَ بِجَدِّ الْقَدَفِ  
 لَمَيَّتْ لَمْ يَرْتَقِ الْقَدَفُ فِي نِسْبَةٍ بِقَدَفِهِ وَهُوَ الَّذِي يُدْرِكُ الْمَيِّتَ  
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُمَيِّتُ حَقُّ الْمَطَالَةِ لِكُلِّ وَارِثٍ **وَلَوْ طَالَ وَلَدُ**  
**وَعِدَا بَاهُ وَسِينٍ** فِيهِ لَفُتْ شَرُّ قَدَرِهِ لَا يُطَالَ بِهِ لَدَامَاهُ وَعَمُّهُ  
 سِينٌ **بِقَدَفِ أُمِّهِ** وَلَوْ كَانَ أَوْ الْفَاصِلَةُ مَكَانَ الْوَلَدِ وَالْفَاصِلَةُ  
 أَوْ كَانَ صَمِيرًا لَنَسَبَهُ مَكَانَ صَمِيرِ الْمَوَدِّ كَانَ أَوَّلَى **وَيُطَالَ بِالْجَدِّ**  
**بِمَوْتِ الْمُقَدَّفِ** مُطْلَقًا سَوَاكَ أَنْ قَبْلَ قَامَةِ الْجَدِّ أَوْ فِي سَطْرِ  
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُطَالَ بِصَلَاةٍ **بِالْوَجْعِ** أَيُّ لَا يُطَالَ بِرَجُوعِ الْقَادِ  
 عَنِ الْإِقْرَارِ **وَالْعَفْوُ عِنْدَهُ** وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُطَالَ بِهَا وَعَنْ أَبِي يُونُسَ  
 فِي الْعَفْوِ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ **وَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ ذُنَابَاتِي فِي الْجَبَلِ وَعَنِّي**  
**الْعَفْوُ عَلَيْهِ** **حَدٌّ** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَدَّ لَا يَحْدُ **وَلَوْ قَالَ يَا ابْنَ أَبِي وَعَكْسُ**

المخاطب

المخاطبُ بَأَن قَالَ لِأَبْلِ أَنْتَ **حَدٌّ** أَيُّ الْمَوْلَى وَالثَّانِي **وَلَوْ قَالَ الْمَرْأَةُ**  
**يَا زَائِنِيَّةً وَعَكْسَتْ** أَمْرَانَهُ بَأَن قَالَتْ لِأَبْلِ أَنْتَ **حَدَّتِ الْمَرْأَةُ** فَقَطْ  
**وَالْعَانُ وَلَوْ قَالَتْ** أَمْرَانَهُ فِي جَوَابِ قَوْلِهِ **يَا زَائِنِيَّةً رَمَيْتُ بِلَيْ**  
**نَطْلًا** أَيُّ الْمَخْدُ وَالْعَانُ وَلَوْ قَالَ لِجَنَابِيَّةٍ **يَا زَائِنِيَّةً** فَقَالَتْ زَيْ  
 مَكْتُحَدِي جَدَّ الْقَدَفِ دُونَ الرَّجُلِ **وَأَنْ أَقْرَبُ لِدَانٍ قَالَ**  
**مَوْلَا بَنِي ثُمَّ نَفَاةً** بَأَن قَالَ لَيْسَ بَأَبِي **يَلَا عَن** **وَأَنْ عَكْسَتْ** بَأَن  
 نَفَى نِسْبَتِ الْوَلَدِ ثُمَّ أَقْرَبَانَهُ وَلَهُ **حَدٌّ** الْقَادِفِ فَقَطْ **وَالْوَلَدُ لَهُ**  
**فِيمَا أَيُّ فِي الصُّورَتَيْنِ وَلَوْ قَالَ لَيْسَ بَأَبِي وَلَا بَأَبِيكَ بَطْلًا** أَيُّ  
 الْمَخْدُ وَالْعَانُ **وَمِنْ قَدَفِ أَمْرَانَهُ** بِالزَّيِّ لَمْ يَدْرَاهُ وَلَدَهَا أَوْ قَدَفِ  
 أَمْرَانَهُ **لَا عَنَّتْ بَوْلَدٌ** مُطْلَقًا سَوَاكَ أَنْ الْوَلَدُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا أَوْ قَدَفِ **رَجُلًا**  
**وَطِيَّ فِي غَيْرِ مَلِكَةٍ** كَأَمَةِ الْغِيَا أَوْ وَطِيَّ أُمِّهِ **مُسْتَرْكَةً** بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ  
 أَوْ قَدَفِ **مُسْتَرْكَةً** فِي خَالِ كَفَرٍ مُطْلَقًا سَوَاكَ أَنْ فِي ذَارِ الْحَرْبِ أَوْ  
 لِلْمُسْلِمِ أَوْ قَدَفِ **مَكَاتِبًا مَاتَ عَنْ** **وَقَالَ** أَيُّ تَرْكٍ لَيْسَ بِبَدَلِ كِتَابَتِهِ  
**لَا يَحْدُ الْقَادِفُ** فِي الصُّورِ كُلِّهَا وَإِنَّمَا قَدَفُ يَقُولُهُ لَا عَنَّتْ بَوْلَدَ لَأَنَّهُ لَوْ  
 لَعَنَتْ بَعْدَ قَدَفِهَا **وَحَدٌّ** قَادِفُهَا **وَحَدٌّ** قَادِفُهَا **وَحَدٌّ** قَادِفُهَا **وَحَدٌّ** قَادِفُهَا  
 أَيُّ حَدٌّ قَادِفُهَا **وَأَمْرَانَهُ** **مَكَاتِبَةً** وَعَنْ أَبِي يُونُسَ وَزَفَرٍ  
 أَنَّ وَطِيَّ الْمَكَاتِبَةِ يَطْلُ الْمَحْصَانُ **وَحَدٌّ** قَادِفُهَا **مُسْلِمَةً** أُمِّهِ فِي  
 خَالِ كَفَرٍ وَوَطِيَّهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خَلَا قُلُوبَهَا **وَحَدٌّ** **مُسْتَرْكَةً** قَدَفِ  
**مُسْتَرْكَةً** بَأَن دَخَلَ دَارًا بِأَمَانَةٍ فَقَدَفِ مُسْلِمًا ثُمَّ الْمُسْلِمُ مِنْ جَدِّ الْقَدَفِ  
 فَقَطْ عِنْدَ مَا وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ يَحْدُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْحَدِّ وَدُونِ جَدِّ  
 الْحَرَمِ إِذَا أَحَدُ الْمُسْلِمِ قَدَفَ مُسْلِمًا وَهُوَ وَإِنْ تَابَ إِذَا أَحَدُ الْكَافِرِ

بعض







بالرسالة في قوله ليس كذلك لا يتعد لا يتعد في جميع الصور  
 المذكورة وقيل في عرفنا يعذر في كل واحد واحد واحدا واحدا  
 وبما يعرف وقيل ان كان المستوب من المشراف كالغفيا  
 والعافية يعذر وان كان من العامة لا يعذر وهذا هو  
**والذي التفرير بسبعة وبلائون سوطا واقلة بالمر**  
 جلدات وتو لا تونو سبعة رواية مبلغ التفرير خمسة  
 وسبعون سوطا وفي رواية تسعة وسبعون ومثل  
 قول في قول محمد بن مضطر في بعض الكتب مع ابو حنيفة  
 وفي بعض ما مع ابو يوسف ثم ذكروا شيئا ان اذناه  
 مضموض الى رأي امام يقيم بعد ما يرى المصلحة فيه  
 وعن ابو يوسف ان التعذر على قدر عظم الحرور وصغر  
 وعنه انه يعرب كل نوع من بابه فيعرب المس  
 والقبلة من حد الزنا والعذف بغير الزنا من حد  
 العذف **وحج حجة بعد الضرب واشد الضرب**  
**التعذر يريد به الشدة في الضرب وقيل بحج**  
**المسواط في عصى واحد ثم حد الزنا ثم حد القذف**  
**ومن حد او عزر باقر الإمام فمات قدمه فهدر**  
 وقال الشافعي يجب بینه في بيت المال بخلاف الزوج  
 اذا عذر من جهة ترك الزينة او ترك الحجة  
 اذا دعاها الى فراشه فمات فانه يجب الدية  
 والمراد بلحاظ التمكن من الوطى ان الدعوة الى الفراش

الشارب ثم حد  
 ٣

كناية

كناية عن الوطى ولاجل ترك الصلاة اي بخلاف الزوج  
 اذا عذر زوجته لترك الصلوة وترك الغسل من الجنابة  
**والخروج** اي بخلاف اذا عذر زوجته للخروج من البيت  
 ولا يجوز لها الخروج اذا قبضت ممرها او وهبت منه  
 اما قبل قبض ممرها لها ان تخرج في حوائجها وان تزور  
 ابويها وشاير محارمها بغير اذن الزوج وفي كتاب  
 العلل في ضرب الولد والزوجة لترك الصلوة وقايتان  
 وذكر في جنائيات الزخيرة انه ليس له ضربها على ترك  
 الصلوة بخلاف اللاب فان له ضرب ابنه على تركها  
 بللحاج **كتاب السرقه** اعلم انه قد مر  
 حد السرقة شرع لصيانة الماشأب والفرش وفيه  
 احيا النفوس لان الولد الذي من الزنا هالك حكما لو  
 من يربيه ثم حد السرقة لانه لصيانة العقول التي  
 بها قيام النفوس ثم حد القذف لانه لصيانة المعوا  
 ثم حد السرقة لانه لصيانة الاموال والاموال وقاية  
 النفس والعقل والعرض **في اخذ مكلف مطلقا**  
 سواء كان مملوكا او حرا او كافرا او مسيلا **خفية قد**  
**عشم دراهم مضروبة** جدير بحرقة بكان كالدر  
 والبوت وحافظ وقار الشافعي ربع دينار وقال  
 ما كد الله درهم درهم والمخافيد بقوله خفية ومحرقة  
 لان المأخذ الم يكن كذلك لا يكون المأخذ سارقا وانما

م  
 ص



قال قدر عشرة دراهم لثنا قل الدراهم وما يبلغ قيمته عشرة  
 دراهم وانما قيد مضروبة حتى لو سرق عشرة من الثياب  
 عشرة مضروبة لا يجب القطع وروى الحسن عن ابي حنيفة  
 ان المضروبة وغيرها سواء والاول اصح وانما زدتنا جيدة لانه  
 لو سرق عشرة ردية لم يقطع عبد ابي حنيفة وزفر وهو رواية  
 عن ابي يوسف وعنه ايضا انه يقطع ان كانت روية ثم المعتبر  
 عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل **ليقطع ان امرأته**  
**حره** عبد مما وعده ابي يوسف لا يقطع ما لم يقر مرتين وعنه  
 انه شرط اقرارين في مجلسين مختلفين وكذا الخلاف في اقرار  
 بشرب الخمر وذكر بشر خوج ابي يوسف مع قولها **او شبهة**  
**اظهار** على السرقة ولو كان السارق جمعا **والمرأخذ**  
**بعضهم قطعوا ان** قسم **واصاب لكل واحد من السارقين**  
**نصابا** وهو عشرة دراهم والقياس ان يقطع للمأخوذة  
 وهو قول زفر والسابع وانما قال نصاب لانه ان اصاب  
 لكل اقل من ذلك لا يقطع واحد منهم خلافا لما كان عليه ان  
 سرق جماعة ثلاثة دراهم قطعوا **وليقطع بخمس** وخلة  
 باصلها **وحشيش وقصب** وسمى مطلقا سواء كان  
 طويلا او مالحا **وطير** سواء كان الطير بطا او دجاجة او حماما  
**وقيد وزينة** **ومغرة** بالسكين هي الطير المأخوذ  
 وقد يحرك المأخوذ **وبورق** وفحمة وانسان فقال  
 الشافعي يقطع بسرقة كل ما يبلغ قيمته نصابا بالتراب

والطير

والطير السرقين وهو رواية عن ابي يوسف ولا يقطع بسرقة  
 فأكمة **وطيرة** او فأكمة **على شجر** ويطعم **ولبن** **وحكم** **وزرع**  
**لم يحصد** وقال الشافعي يقطع في هذه الصور كلها وانما قيد  
 برطوبة لانه في اليابسة يقطع وقد يقول لم يحصد ان الذي  
 حصده واخرز يقطع فيه **ولا يقطع بسرقة اشرته** سواء كانت  
 حلوة او مرة والمراد بهذه الاشرية المشرقة التي لا تشق وتنتسج  
 الى الفساد ولا ما لم يبق وتذخر طرا اجماعا ولا يقطع  
 يقطع بسرقة **طنبور** وما اشبهه من الملاهي **ومصروف**  
**ولو على** بخلية **وباب مسجد** وقال الشافعي يقطع وان  
 بلغت قيمة المصحف نصابا وعراي يوسف مثله وعنه  
 انه يقطع ان بلغت طينة نصابا **ولا يقطع بسرقة ثياب**  
**ذهب** مطلقا سواء كان في المصلي او غير وعنه ابي يوسف  
 ان كان الصليب في المصلي لا يقطع وان كان في بيت في  
 بيت آخر لا يقطع **ولا يقطع بسرقة خنجر** **ونرد** **وجحش**  
**ولو كان معه** **علي** وعراي يوسف يقطع اذا كان عليه طين  
 نصابا وعلى هذا اذا سرق انا فضته نبيذ او زبد والخلاف  
 في صبي لا يشي ولا يتكلم ولا يكون في يد نفسه **ولا يقطع بسرقة**  
**عبد** **كبر** وصغير يعقل ويتكلم **ولا يقطع بسرقة دنانير** مطلقا  
 سواء كانت مشروعة ككتب التفسير والحديث والغفة  
 او غير مشروعة ككتب الشعر والشعر والشعوذة ونحوها  
**خلاصة** سرقة العبد **الصغير** اي الذي لم يعبر عن نفسه

مطلقا



يعقل ولا يتكلم فانه يقطع فيه عند ما خلا فلما جي يوسف  
و**بجلاف دفتر الحساب** والمراد بهاد فارتاضى حسبا بها  
لان ما فيها لا يقصد بالخذوا بما المقصود اللوا غرض فيقطع  
ان بلغت بضابا واختلف في كتب الادب في كل ما ملحوظه بساير  
دفاتر الحسابه قيل بالفقه والتفسير ولا يقطع بسرقة **كل**  
**وقدودف وطيل** هذا اذا كان طيل لهوا ما طيل القراءه  
فاختار المشايخ في وجوب يقطع فيه **وبريط ومن مارو**  
يقطع **بجانه** المودع ما في من الشئ المائون **ونهب**  
**واختلاس** الحلس بالحا المحي والتسليم المله احد الشئ من قاهر  
سرقة **ونهب** النيش استخراج الشئ المدفون من باطل  
ومنه النباش الذي يذهب العتور فقال ابو يوسف والشا  
يقطع فيه ولتختلف مشاخفاه اذا كان العتور في بيت محفل  
والمرح انه لا يقطع سواء نيش الكفن او سرق ما لا اخر امر البيت  
وكذا اذا سرق الكفن من تابوت في القافله وفيه المسله لا يقطع  
في الارواح **ولا يقطع بسرقة مال عامه** كمال بيت المال او مستقر  
بين السارق والمسرقة ومنه **ومثل دينه** اي من له دين على  
آخر فسرق منه مثله والدر حال لا يقطع فان كان مؤجلا يقطع  
قياسا ولا يقطع اشتباها وكذا اذا اسرق زياده على حقه  
لا يقطع وان سرق من خلاف حقه يقطع وعنه ابو يوسف  
انه لا يقطع وان كان دينه دراهم فسرقه ثانيا لم يؤمن  
فالفصح انه لا يقطع **ولا يقطع بشئ قطع فيه ولم يتغير** يعني

سرق

سرق فبينا يقطع فيها فودها ثم عاد فسرقها وهي حالها لم يقطع  
وعنه ابو يوسف والشا في يقطع قبا واما قال لم يتغير  
لانه لو تغيرت غير حالها بان سرق غير لا يقطع فوده قدسيع  
ثم سرقه ثانيا يقطع **ويقطع بسرقة الساج** الساج شجر  
عظيم جدا قالوا ليست اربلا دالهذه كذا في المغرب **وسرقة**  
**العتا اي الروح والابوس والصد** والدار صيني **والعتو**  
**المخضر والياقوت والزرخود واللؤلؤ** وعن محمد لا يقطع في  
الفقره نحوه **ويقطع بسرقة الرواحي والابواب المنزهة**  
**الحسن** قوله المنزهة متعلق بالرواحي ولم يروا وانما انما اذا  
علبت الصنعة على الاصل في الحصيد كما في الحصيد البغدادي  
والجرجاني قالوا يقطع ايضا وتفسير الغلبة ان تزيد قيمة  
الصنعة على قيمه الاصل لانه في شرح القدر وفي الابواب  
المعمولة انما يقطع اذا كان في حرزها ما اذا كان في باب الدار  
لا يقطع وانما يقطع اذا كان خفيفا لا يشغل على الوجه حمله  
**فصل في الحرز** يقال حرزه جعله في الحرز وهو الموضع المحصن  
**ومن سرق من بيت ذي رحم محرم** بوضع لم يقطع مطلقا  
سواء سرق من ماله او مال غيره وقال الشافعي يقطع في غير  
الولاد وعنه ابو يوسف اذا سرق من امره رضاعا لم يقطع  
واما صيدنا بالبيت لانه اذا اسرق مال ذي الرحم المحرم من بيت  
غيره يقطع **ومن سرق من زوجته وسرق من زوجها**  
لم يقطع مطلقا وقال الشافعي يقطع وقال مالك ان سرق من



بيت سوي البيت الذي فيها فيه يقطع والافلا ومن سرق من سيرة  
 وزوجه اي زوجة سيد ومن نزع سيرة ومن مكانته ومن  
 خسته ومن نزع من العنينة ومن حمار ومن بيت اذن  
 للناس في دخوله ويدخل في ذلك كوايت التجار لم يقطع هذا جواب  
 الشرط ومتعلق بالجمع وعند اي يوسف كذا اذا سرق من بيت  
 خسته وصهره يقطع فيها وعن ابي حنيفة اذا سرق ثوبا من تحت رجل  
 في الحمام يقطع وعند مالك يقطع ولو طاهر الذهب وعليه الفتوى  
 هذا اذا اخذها اذ اما اذا اخذ ليل يقطع ومن سرق من المسجد  
 او من غير الحرم متاعا وربيعه حاض قطع وان لم يخرج منه  
 عنه ولا لول والاد بالرب الحافظ وان سرق صيف من امان  
 او سرق من الدار شيئا والحال انه لم يخرج من الدار الى الصحن  
 لا يقطع والخروج من حجرة الى صحن الارز او امان من اهل الجرح  
 حجرة ونقب بيتا فدخل فيه واخذ والشيء شيئا في طريقه وخرج  
 ثم اخرج او حمله ايا المسروق على حمار فساقة واخرج  
 قطع في جميع الصور المذكورة خلافا للفرق في الالتقاء في الطريق  
 لاخذ فان عنده لا يقطع وانما قيد بقوله فدخل لانه اذا لم  
 يدخل فيه بنفسه بل ادخل به فيه واخذ شيئا لا يقطع خلافا  
 لابي يوسف كاشي وقيد بركه واخرجه لانه لو حمل الحمار  
 فخرج السارق وذهب الى منزله ثم خرج الحمار وسجد ذلك في حمار  
 الى منزله لم يقطع وكذا اذا اخذ الحمار قبل خروج السارق  
 كذا في المحظ وان تاوّل اخرج من خارج لو ادخل به في  
 بيت

بيت ولم يدخل هو بنفسه واخذ او طرائي قطع وشيئ صرف  
 ما خوذ من قوته ولا غير ضرورة اي مسدودة حاربه من  
 كم او سرق من قطار الجوار او جلا لم يقطع في جميع الصور  
 المذكورة خلافا لابي يوسف في صورة ادخال اليد وطرف  
 الصرة فان عنده يقطع فيها وانما قيد بقوله حاربه لانه  
 اذا ادخل يد في الكم وقطعها واخذها يقطع كما ياتي في آخر  
 هذا الفصل قوله وان تاوّل اخرج ان اعطي رجل آخر من  
 خارج البيت لا يقطع واخذ منها مطلقا سواء كان اخرج الداخل  
 يد منها ولها الخارج او ادخل الحاربه يد فقتلها من يد الداخل  
 وعمره يوسف ان كان الحاربه ادخل يد حتى تاوّل الاخر المتاع  
 فاقطع عليها وان كان الداخل اخرج يد مع المتاع حتى ياخذ  
 منه الحاربه يقطع الداخل فقط قوله او سرق من قطار جلا  
 او جلا لم يقطع مطلقا سواء كان معه سارق يسوقه او قايد  
 يسوقه او لا لان مقصود القايد والسائق القود والسوق  
 وقطع المسافة دون الحفظ وانما يجب القطع اذا كان المسروق  
 محفوظا مقصودا حتى لو كان مع الاحمال من يتبعها المحفظ  
 يقطع وان سرق الحمار فاخذ منه متاعا او سرق حمارا لقا  
 فيه متاع يبلغ النصاب وربيعه يقطع او نام عليه  
 او بقربه بحيث يكون حافظا له ولو بعد حافظا عنده او  
 ادخل يد في صندوقه في جيب غيره او كنهه فاعخذ  
 المالا يقطع في الصور المذكورة فصل في كيفية

خل

ق



القطع وإثباته وتقطع بين السارق من الغنای الرش  
 وحسن الحس بما المأهله والسين المأهله التي وتقطع وحله  
 البشري من الكعبان عباد إلى السرقه ثانيا فان سرق ثانيا  
 جبرحي بنوب وبعد أيضا ولم يقطع شيء منه وقال الثاني  
 تعلق بين البشري في المرة الثالثة وحله البشري في المرة الرابعة  
 وفي القتاوي لا يبرأ حتى لا يمان أن يبقوله سياسة لمن سرق  
 أي لا يقطع كما لا يقطع عيني من سرق أو أيا ما منه البشري  
 مقطوعة أو أيا ما منه البشري مثلا أو أصحان مما أي من  
 البشري مقطوعان سواء أي سوى المأهله أو وحله البشري  
 مقطوعة وإنما لم يذكر حكم السارق المأهله البشري أو  
 المأهله لأنه لما ذكر الحكم في المأهله المقطوعة والسلا على أنه  
 أنه لم يقطع فيه بطريق الأول وإنما قد يقول أو أصحان  
 لأنه لو كانت أصح واحدة مقطوعة سوى المأهله يقطع البشري  
 ولا يضمن يقطع البشري أيضا **أبطلناه** وهو البشري عند أي  
 حصة مطلقا سواء قطع عدا أو خطا فلا شيء عليه أن  
 قطع وإن قطع عدا ضمن أو شريكه وقال في يضمن في  
 الخط أيضا ولو أخرج السارق بغيره وقال هذه يميني  
 لم يضمن اتفاقا **وطالب السرقه** السرقه بعد حصوله  
 عند الخطي **بشرط القطع** مطلقا سواء كان البشري أو  
 أو الشهاده عند أو عند الثاني لا يشرط المأهله  
 في الإقرار فيقطع وعهد أي ليل لا يشرط الطلب وتقطع

سأ  
أبطل

فيها

فيها ولو كان المسروق منه مودعا أو خاصيا أو صاحبها يمان  
 اشترى عشر درهما بعشرة دراهم وقبضها ثم سرق أو مشعرا  
 أو متاجرا أو مضاربا أو قابضا على سود البشر أو مرقنا وكل من  
 له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي يقطع السارق بطلبه عند  
 زفرو الثاني لا يقطع بخصومة هو إلا ما لم يحضر المالك **يقطع** يد  
 السارق بطلب المالك السرقه **لو سرق منهم** لأن الواهب إنما يقطع  
 بخصومته حال قيام الرهن بعد قبضه الدين لا بغيره في المأهله  
 بالعين بدونه **لا بطلب المالك** أي لا يقطع يد السارق الثاني بطلب  
 المالك بطلب السارق **لو سرق من سارق** بعد القطع أي بعد  
 قطع يد السارق الأول وإنما قد يقول بعد القطع لأنه لو لم يقطع  
 يد الأول يقطع الثاني بخصومة الأول **ومن سرق شيئا وده** السار  
**قبل الخصومة** وقبل المرافعة إلى الحاكم إلى مالكه أو ولده أو دونه  
 رحمه إن كان في عياله أو ولده أو جدته أو جدته أو  
 مكانهم وإن لم يكونوا في عياله أو مكانهم أي ملك السارق المسروق  
 بعد القبض بالقطع بيمينه وتسلیم أو بيمينه أو ادعى أنه ملكه أو  
 نقصت قيمته **من النصاب** بعد القضاء قبل الاستيفاء **يقطع**  
 في المسائل المذكورة كلها وعن أبي يوسف أنه يقطع في المسئلة الأولى  
 والثانية وهو قول زفر الثاني في الثانية وقال زفر الثاني  
 يقطع في الرابعة أيضا وهو رواية عن محمد قوله أو ادعى أي ادعى  
 السارق أن العين المسروقة ملكه بعد ماله شاهد أن  
 بالسرقه لم يقطع مطلقا سواء ثبت باليمين أو قال السارعي

رق



لا يستطع مجرد الدعوى ولو اقر بسرقة ثم قال احدنا هو مالي لم  
**يقطع** مطلقا سواء ادعى قبل القبض او بعده قبل القبض ولو سرقا  
**وكان احدهما وشيئا كحضر الآخر على سرقة ما قطع الآخر الحاضر**  
 عند قول ابو حنيفة للآخر وهو قولهما ولو قال سرقت انا وفلان كذا  
 كذا او فلان ينكر فيقطع المقر خلافا لابي يوسف **ولو اقر عبد بسرقة**  
**قطع مطلقا عند السرقة الى المسرور منه** والمسئلة على وجه  
 لانه لا يخلو اما ان يكون ما ذونا او محجورا او المالا قائما في يده او هاهنا  
 فان كان ما ذونا صاح اقراره في حق القطع والمال فتقطع يده ويرد  
 المال على المسرور منه ان كان قائما وان كان هاهنا كالأرضان عليه صدقة  
 مولاه او كذبة وان كان محجورا او للمال هاهنا لا يقطع ولا يضمن كذبه مولاه  
 او صدقة وان كان قائما وصدقة مولاه يقطع عندهم ويرد المال  
 على المسرور منه وان كذبه وقال المال مالي قال ابو حنيفة يقطع يده  
 والمال للمسرور منه وقال ابو يوسف والشافعي يقطع يده والمال  
 للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى وقال زفر بن ابراهيم اقراره بالمال  
 ان كان ما ذونا وان كان محجورا لا يبيع اقراره بالمال ولا يبيع اقراره  
 في حق القطع ما ذونا وان كان محجورا **ولا يجتمع قطع وضمان** ولكن  
**تعد العين لو كان قائما** اي لا يجتمعان مطلقا سواء هلك او استهلك  
 وسواء كان داما او لا وفي رواية الحسن عن ابو حنيفة انه يحب  
 الضمان بالاستهلاك هذا اذا كان بعد القطع فان كان قبل القطع فان  
 قال المالك انا اضمنه لم يقطع عنه ما ذونا قال الزا اختيار القطع يقطع ولا  
 يضمن عنه وقال مالك ان كان السارق اموالا يضمن في الحال ولو اقر وعنده

الشافعي حيث فيها ويجمع مع الضمان ولو قطع لبعض السرقات بان  
 سرق من شخصين مولا واحدة واحدة منهم وقطع فيه وجا آخر  
 السرقة **لا يضمن شيئا مطلقا** سواء هلك او استهلك والقطع لكل  
 هذا عند ابو حنيفة وعندهما يضمن كل ما الا الي قطع فيها وانما قيدنا  
 بقوله لبعض لانهم اذا ادعوا وحضر او قطعت يده بحضورهم  
 لا يضمن شيئا بالاتفاق في السرقات كلها **ولو شق ما سرق في الدار**  
 نصفين ثم **اخرجه** منها وهو يساوي عشرة دراهم بعد الشق  
**قطع** خلافا لابي يوسف وانما قيدنا بقوله وهو يساوي عشرة دراهم  
 بعد لانه اذا كان يساوي عشرة دراهم بعد لم يقطع اتفاقا  
 واعلم ان هذا الخلاف فيما اذا اختلفت النقصان واحد الثوب  
 فان اختلفت النقصان القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقا وهذا كله  
 اذا كان النقصان قاحشا وان كان يسيرا يقطع اتفاقا **ولو سرق**  
**ثلاثة قبحا في الحوز فخرجها** لا يقطع وان كانت قيمتها مذبوخة  
 عشرة وانما قيدنا بقوله فخرجها لانه لو اخرجها حية من الحوز وقيمتها  
 عشرة ثم ذبحها يقطع وان انتقصت قيمتها بالذبح **ولو وضع المسرور**  
 بان سرق في هبة او فضة فصنع دلا مالا او دنا يقطع وردها  
 على المسرور منه هذا عند ابو حنيفة وقال لا يسبيل المسرور منه  
 على الدراهم والدنا يبرئ وقيل عنه مما لا يقطع **ولو سرق ثوبا وصنع**  
**احمر فقطع يده** لا يرد الثوب المصنوع الى المالك **ولا يضمن قيمته**  
 ايضا هذا عندهما وعند محمد يؤخذ منه الثوب ويعطى ما زاد  
 الصنع فيه **ولو صبغته اسود يرد** الى المالك عند ما خالفا لابي يوسف

ثبت



لكن الفرق بينهما ان عند ابي حنيفة المروق مئة باخذ اللوب  
 ولا يوطي شيئا وعند محمد ياخذ ويغطي ما زاد الصنع فيه  
**باب قطع الطريق** أي قطع المارة عن الطريق وسرقة  
 ان تكون الجماعة ذات منعة ولو اخذ قاصد قطع الطريق  
 قبله أي قبل قطع الطريق **خمس** بعد ما عذر حتى يتوالت  
 اذ ما لا معصوما بان يكون مال مسلم او ذمي قطع يده  
 ورجله **خلاف** كما مر بانه وانما قيد بقوله معصوما لانه  
 اذا اخذ مال الحرب سواء كان مستامنا او لا لا يجد لان  
 ماله ليس بمعصوم **وان قتل** قاطع الطريق ولم ياخذ مالا  
**قتل** اي من جهة الحد لا القصاص **خلاف** الثاني فانه  
 عديم من جهة القصاص **وان على الولي ان قتل واحد الما**  
 ان سأل المأمور قطع يده ورجله من خلاف **وقتل** فصل بعد  
 القطع او قتل من غير قطع او **صلب** من غير قطع وقال لا يقتل  
 او يصلب لا يقطع ثم في ظاهر الرواية لو محير في الصلب  
 ان شافعله وان شاك تركه وعن ابي يوسف انه ليس بالإمام  
 ان يدع الصلب واذا اراد الصلب في ظاهر الرواية  
**يصلب حيا للهامة أيام ويقتل بطنه** أي يشق بطنه حتى  
**يموت** وبه قال الكرخي وعن الطحاوي لا يصلب حيا بل  
 يقتل ثم يصلب وعن ابي يوسف انه يترك على خشبة كذلك  
 حتى يتقطع فيسقط ولا يصح انه يترك مصلوبا ثلثة  
 أيام ثم يخلى بطنه ويبس اهله لينزلوه ويدفنوه **واذا**

قطع

قطع قبل قاطع الطريق **بعضها اخذ** كما في الصغير ان هلك أو  
 استهلك ووردة ان كانه عنده **وعليه** بشر كالمبا شر حتى لو با  
 القتل اذ هم جحد الجميع وعند الشافعي لا يحد المباشرة **والعصا**  
**والحجر كالسيف** حتى لو قتل قاطع الطريق بالعصا أو الحجر فكانه قتل  
 بالسيف فيجزي الحد عليه بخلاف القصاص **وان اخذ** قاطع الطريق  
**ملا جرح المارة** قطع يده ورجله من خلاف **ويصلح الجرح** فله  
 يؤخذ بالجرح **وان جرح فقط** أي لم ياخذ مالا ولم يقتل احدا  
**او قتل فتا** عن قطع الطريق واختلفوا في التوبة قبل موتك  
 قطع الطريق وقبل موت التارك ورد المال الى المالك **او كان**  
**بعض القطع غير مكلف** او كان ببعض المقطاع **ذا رحم محمد بن**  
**المقطوع** عليه او قطع بعض القاطع **بعض البعض** او قطع  
 الطريق ليلا او نهارا **بمحرم** او بين محرم لم يحد في الصور  
 المذكورة **فان والولي** فيما اذا قتل عدا اجد يده او عفا  
 في المقتول فعليه غير مكلف أي ان كان من القطاع صبي  
 او مجنون سقط الحد عن الكل مطلقا سواء باشر غير المكلف  
 لاخذ او القتل او لا عند ابي حنيفة وزفر وقال الثوري  
 ان باشر الصبي والمجنون لاخذ والقتل ولا حد على الباقي  
 وان باشر العقلا احدا بالباقيون وعلى هذا السرقة الصغير  
 ان ولي الصبي اخراج المنياع سقط عنهم وان ولي سواهما  
 قطعوا المالصبي والمجنون قوله ذا رحم محمد أي اذا كان  
 بعض القطاع ذا رحم محمد من المقطوع عليه سقط الحد عن الباقي

شر

بين



مطلقا وقال ابو بكر الرازي رحمه الله المسئلة تحولة على ما اذا كان  
المال مشتركا بين المقتنع عليهم وفي قطاع الطريق يوزع محررين  
لخدمهم ولما اذا لم يكن المال مشترك بينهم فان لم يأخذوا المال الى  
منزلي نعم محرر فكذا ان كان احدوا امنه ولا غير محرر  
والصحيح انه يجري على إطلاقه وانهم لا يجدون بكل حال قولها و  
قطع الطريق لئلا لو كان يصري اذا قطع الطريق في المصير او بين  
المصيرين او قريتين لئلا لو كان لم يلقه حله قطاع الطريق  
مطلقا استحسانا واخذوا المال واذا بوحبس والآخر في  
قتلهم قتل منهم اخرج الى الاوليا وعن ابي يوسف هو قول  
الشافعي بالزمن حد قطاع الطريق قسائرا وعنه انه في المصير  
وقما بين القوي ان قطعوا بالسلاح خدوا وان قطعوا بغيره او  
خشب نهارا او ليل كان ليللاطوا **ومن خنق** اي عضر حلقه  
**في المصير مرة واحدة** اي مرارا **فصل** الخافق به سياسة وانما فيه  
بقوله غير مرة انه لو خنق بطلا مرة واحدة حتى قتله فالدية على عاقلة  
عنه اي حنقه رحمه الله واما عندهما الواجب هو القصاص ولما كان  
المقتصد من الحدود اخلالا للعالم عن المعاصي ومن الجماد اخلوه عن  
راي المعاصي او رد السار عفي الحدود وقال **باب السير**  
**في جميع سيرة** وهي الحالة من السير كالجلسة والركبة للجلوس  
والركوب ثم نقلت الى معنى الطريقة والمذهب ثم غلبت في لسان  
الشع على امور المعاري واما سمي بها هذا التمام لانه ينسب فيه  
سير المسلمين في الطعامة مع الكافرين من اهل الحرب ومع اهل العدل

منهم

منهم من اهل الذمعة والمستامين ومع المرتدين الذين هم خشت الكفار  
بالانكار بعد الاقرار ومع اهل البغي الذين جاهدوا في حال المشركين  
وان كانوا جاهلين **الجماد فرض كفاية ابتداء** اي من غير ان يلزم  
الكفار والجماد هو بدل الطاقة وتحمل المشقة في سبيل الله مقصد  
كاحداث العدو مجاهدة وجمادا اذا حاربه وقايلته **فان قل**  
**به بعض سقط عن العمل والاي** وان لم يقع به احد **الموا اي**  
كل الناس **بتركه** والجملة الشريطة وقعت لتفسير العوض الكفاية  
**ولا يجز على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعود واقطع بنا على**  
**الجماد وفرض غير** اي كل واحد من المسلمين ان هجم العدو **واي**  
ان لو بغته على بلد وحار النفر عاما ولا يتبادر فعمد البقاء لهم  
جميعا فيجب على جميع الناس الدفع **فتخرج المرأة والعبد بلا دن**  
**زوجها وسيد** فيه لفونشر **وكراه العمل ان** وحد في بيت المال  
**فبني** **الالا اي** وان لم يكن فيه قبيح فلا بأس بان يعوي بعضهم  
بعضا الجعل ما يجعل العامل على عمله ثم سمي به ما يعطى الجاهل يستحق  
به على جماده والمراد به هم ما ان يضرب لاما الجعل على الناس الذين  
يخرجون الى الجماد **فان حاصرناهم** اي اذا دخلنا دار الحرب جملنا  
الكفار في حصار ندعوهم **اي الاسلام فان اسلموا** ثم لا حروا **والاند**  
**الي قبول الجزية** وهذا في حق من تقبل منه الجزية كاهل التماس الجوس  
وعبد الاوان من العجم واما المرتدون وعبد الاوان من العرب  
فلا فائدة في دعائهم الي قبول الجزية لانه ما تقبل منهم الجزية فبقا  
الي ان يسلموا **فان قبلوا الجزية فلم** **مالا** من عصم دماهم واموالهم

هم

تاهم  
لهم



وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَلْزَمَ عَلَيْهِمْ مَا يَلْزَمُ عَلَيْنَا وَلَا نَقَاتِلَ مِنْهُمْ بِلَاغَةَ اللَّهِ  
 إِلَى الْأَسْلَافِ وَنَدْعُوهُ إِلَى الْأَسْلَافِ نَدْبَايَ مِنْ جَنَّةِ الدُّنْيَا  
 مِنْ بِلَاغَتِهِ وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِاللَّهِ شُجَانُهُ وَقَالُوا إِنْ لَمْ يَنْقَلِبُوا  
 الْحَرْبُ نَطْلُبُ الْعَوْنَ مِنَ اللَّهِ فَقَالِي **وَنَحَارِبُهُمْ بِبَصِيصِ الْحَارِبِ**  
 جَمْعٌ مَجْنُونٌ فَمَوَالِدِي تَرْمِي بِهِ الْحِجَارَ وَحَرَفُهُمْ وَغَرَفُهُمْ  
 الْغَرَفُ يَفْتَحِينَ مَصْدَرُ غَرَفَةٍ الْمَاءُ إِذَا غَارَ فِيهِ مِنْ بَابِ الْبَسِ  
 فَمَوْغَرٌ فِي فَقَطَعَ الشَّجَارَ رَمَى وَأَفْسَادَ رُؤُوسِهِمْ وَرَمَاهُمْ وَإِنْ  
 تَرَسُّوا بَعْضُنَا إِي تَرْمِي الشَّيْءَ مَرَّ إِلَيْهِمْ وَإِنْ اتَّخَذُوا بَعْضُنَا  
 بِمَنْزِلَةِ الدُّرِّ وَلَكِنْ نَقْصِدُهُمْ بِالرَّمِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَفِيهَا  
 عَنْ إِخْرَاجِ مَصْحُوفٍ وَأَمْرًا فِي سِرِّهِ بِخَافٍ عَلَيْهِمْ سَرِي بِاللَّيْلِ  
 سَرِي مِنْ بَابِ ضَرْبٍ مَعْنَى سَارَ لَيْلًا وَأَسْرَى مِثْلَهُ وَفِيهِ السَّرِيَّةُ  
 لَوْ كُنَتْ السَّرِيَّةُ لَمْ يَكُنْ سَرِي فِي حَفِيَّةٍ وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ السَّرِّ  
 لِاخْتِيَارِ لَمْ يَجْمَعْ مَسْرَاةً مِنَ الْجَيْشِ إِي تَحَارَةً كَذَا فِي الْمَرْبِ  
 وَفِي الْمَسِيرِ الْجَيْشُ الْجَمْعُ الْعَظِيمُ وَكَذَا الْخَنْدُ أَمَّا السَّرِيَّةُ فَتَحْوِي  
 أَرْبَعَةَ بَسْرُوفٍ بِاللَّيْلِ وَتُخَفَّقُونَ بِالْمَارِ وَيُقَالُ خَيْرُ السَّرِيَّةِ  
 أَرْبَعِيَّةٌ وَجَلَّ وَلَا يَأْسُ بِإِخْرَاجِ الشَّيْءِ وَالْمَصَاحِفُ إِذَا كَانَ  
 عَسْكَرٌ عَظِيمٌ يَوْمَ مَرَّ عَلَيْهِ كَذَا فِي سِرِّ الْعَدُوِّ وَفِيهَا عَنْ غَمَرٍ  
 وَعَلَوِ الْعَدُوِّ مَرَكُ الْوَقَا وَالْعُلُولُ وَالْغُلَا الْخَنَانَةُ وَفِيهَا  
 عَنْ مِثْلِهِ الْمَثَلَةُ الْعَقُوبَةُ وَهِيَ قِطْعُ عَصَا مِنْ أَعْصَانِ الْحَيِ  
 وَفِيهَا عَنْ قَتْلِ امْرَأَةٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ إِي صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَشَيْخٍ  
 قَاتِلٍ وَاعْمَى مُقَوِّدًا إِنْ يَكُونُ أَحَدُهُمْ ذَا رَأْيٍ فِي الْحَرْبِ

أَوَّلُهَا

أَوَّلُهَا فَحِينَئِذٍ يَقْتُلُ وَالضَّمِيرُ فِي أَحَدِهِمَا كَوْنُهُ وَالصَّبِيُّ  
 وَالْمَجْنُونُ إِذَا قَاتِلَا فِي الْحَرْبِ جَعَلَا ذَا رَأْيٍ وَقَتْلَا وَخَالَفَتَا  
 الشَّافِعِي فِي الشَّيْءِ وَالْمَقْعَدُ وَالْأَعْمَى وَمَنْ يَجْرِي وَيَقْتُلُ كَالصَّبِيِّ  
 فِي خَالٍ أَقَاتَهُ وَكَذَا لَمْ يَقْتُلْ مَقْطُوعَ الْبَدَنِ وَالرَّحْلُ مِنْ رَأْيِ حَاجٍ  
 كَانَ وَلَا مَقْطُوعَ الْبَدَنِ الَّتِي خَاصَّةٌ وَيَقْتُلُ أَقْطَعَ الْبَدَنِ الْبَسْرِي  
 لَوْ أَحَدِي الرِّجْلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ أَحَدًا كَذَا فِي كِفَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ  
 وَفِيهَا عَنْ قَتْلِ ابْنِ مُشْرِكٍ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ كَالْأَمْرِ وَالْجَدَائِي ثُمَّ شَأْنُ  
 ابْنِهَا إِذَا قُتِلَ أَحَدُهُمْ قَتْلُهُ وَلَا يَكُنُهُ دَفْعُهُ إِي يَقْتُلُهُ  
 فَلَا يَأْسُ بِهِ وَأَمَّا قَتْلُ بِلَاغَتِهِ لَمْ يَكُنْ أَنْ يَبْدَأَ يَقْتُلْ أَحَدًا مُشْرِكًا  
 وَغَيْرَ مِنَ الْحَارِبِ مَسْئُولٍ لَوْ بَرَزَ فَإِنْ عَلُوا **وَلِيَانُ الْإِسْرَافِ**  
 قَتْلُ ابْنِهِ إِنْ أَدْرَكَهُ **لِيَقْتُلَهُ فِيمَ** وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَاتِلَا فَلْيَا بِنَا بِالنَّارِ  
 لَكَانَ أَوَّلِي وَنَصَاحَتُهُمْ وَلَوْ كَانَ الصُّلْحُ **بَالٍ** بَانَ نَاخِذُهُمْ مَا لَانَ  
 الصُّلْحُ خَيْرًا لِيُضْعِفُنَا وَشَوْكَتُهُمْ هَذَا إِذَا كَانَ لَنَا حَاجَةٌ وَإِنْ لَمْ  
 يَكُنْ حَاجَةٌ لَمْ يَجْزُ وَمَا أَحْذِرُفَ فِي مَضَارِفِ الْخِرَافِ وَلَا خَيْرَ فِيهِ  
 إِذَا لَمْ يَنْزِلُوا بِسَاحَتِهِمْ نَلْ أَرْسَلُوا رُسُلًا أَمَّا إِذَا أَحَاطَ الْجَيْشُ بِهُمْ  
 ثُمَّ أَخَذُوا الْمَالَ فَمَوْغَرُهُمْ **وَنَبْدَايَ** نَقْصُ الْعَمِيدِ مَعَ أَرْسَالِ  
 الْعِلْمِ إِلَيْهِمْ لَوْ كَانَ النِّبْدُ خَيْرًا لِلْمُسْلِمِينَ **وَنَقَاتِلُ** أَهْلَ الْحَرْبِ  
 الَّذِينَ صَاحَبْنَاهُمْ **بِلَا بِنْدَايَ** أَعْلَمُ **لَوْ خَافَ** مَلِكُهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ  
 بِاتِّفَاقِهِمْ **وَالْمُرْتَدِّينَ** بِالْمَالِ إِي يُصَاحِبُ الْمُرْتَدِّينَ عَلَى تَرْكِ قِتَالِهِمْ  
 مَرَّةً مَعْلُومَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْخِذَ مِنْهُمْ مَا لَا فَانَ أَخَذَ مِنْهُمْ مَالًا مَعَ  
 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَا يَرُدُّ إِلَيْهِمْ وَلَمْ يَبْعَ سِلَاحًا مِنْهُمْ مَطْلُوعًا قَبْلَ الصُّلْحِ

ب



ولا بعده ولم يقتل من آمنه **حرا أو حرة** وذلك ان كان عاقلا  
بالغاما الصبي الذي لا يعقل فلا يبيع امانه وان كان يعقل نظر  
انه كان مجورا عن القتال فهو كالعبد وان كان مائة وما قيل لا يبيع  
والصح انه يبيع **ونفذ لو شرا** يعني لو امر واحد من الجيش اهل  
حصن وقنه مفسدة ينفذ ايمان وتوديه **وبطل ايمان**  
**ذمي واسير وابحر** دخل عليهم ومسلم اسلم في دار الحرب ولم يجر  
الناس **وعبد مجور عن القتال** عند ابي حنيفة وقال محمد والشبي  
يصح وابو يوسف مع محمد في رواية الكرخي ومع ابي حنيفة في  
رواية الطحاوي وانما قيد بالمجور لانه لو كان مائة وما يبيع امانا  
التفاق **باب الغنائم وقسمتها ما فتح للمسلمين من الاراضي**  
التي للكفار **حنوة** اي قهرا او غلبة فهو بالخيار ان شاخصها  
وقسم الباقي بيننا اي بين الغانمين **واقر اهلها** علمها  
**وقض الجزية** على جميعهم اي دوسهم **والخراج** على ارضهم  
وقال الشافعي يقسم المراضى ولا يترك في ايديهم بالخراج  
وهذا في العقار اما في المنقول المجرد فلا يجوز المزابل  
عليهم بالاتفاق وامر عليهم بالرقاب والاراضي يدفع اليهم  
من المنقولات بقدر ما يثبتها لهم من العمل **وقتل الاسير**  
ان شاى غير الدين فبينما عن قتلهم وهذا اذا لم يسلموا  
واما اذا اسلموا فلا يقتل **واسترق او تركهم احرارا**  
**ذمة** لما غير مشركي العرب والمريدين وحررهم وذهب  
الى دار الحرب **والعدا** اي لا تأخذ منهم فدية بمقابلة

المساري التي في ايدي المسلمين مطلقا اي لا تأخذ مالا ولا اسيرا  
مسلم او قاتلا تأخذ اسارى المسلمين وهو قول الشافعي وقال  
محمد لا بأس باخذ المال وقد اذا كان للمسلمين حاجة **وحرر المن**  
على الاسارى وان يطلقهم تجانا وقال الشافعي يجوز المز وحرر  
**عقر مواشي شق اخراجها** من الحرب مطلقا ما لم يفتح مطلقا  
للشافعي **وخرق وحرر قسمة الغنمة في دارهم** **اللاذع**  
مطلقا وقال الشافعي لا بأس بقسمتها في دار الحرب بغير تمام  
انما امر المشركين فان قسمها في دار الحرب نفذت قسمتها في قوتهم  
لذا في الحاشية ثم قيل موضع الخلاف تربت المحاكم على القسمة ذكر  
قسم المقاتلة عن اجتماع امانا اذا ادى اجتماعه ههنا الى ذلك قسمها  
جازا اتفاقا وقيل مذهبنا كراهة القسمة في دار الحرب لا بطلانها  
**وحرر بيعها قبلها** اي حرر بيع الغنمة قبل القسمة مطلقا للشافعي  
**وشرك الرد والمندفعا** اي مع المقاتل في الغنمة مطلقا للشافعي  
رداه اعانه رد او الرد بالكسر المعون والمندفعا يحده الشيء  
اي يراد ويكثر ومنه امد الجيش بعد اذ امره الله بزيادة  
**لا السوقي** اي لا يشترك سوقي العسكر مع المقاتل فيها **بالاتفاق**  
وفي احد فتاوى الشافعي له سهم **ولا من مات** من الغانمين بعد  
انقضاء الحرب **فيمسا** اي في دار الحرب مع الاحياء حتى يترك وارثه  
وقال الشافعي من مات بعد استقرار الحرب لم يورث نصيبه **وبعد**  
**للاحرار** اي من مات منهم بعد احرار الغنائم **بذل** اي يورث نصيبه  
**ويستفح** فيما اي في دار الحرب **يعلف** للدواب وطعام للاهل

ل



**وخطب** للاحقاق **وسلاح** للاستعمال **ودعن** للادهان **القسمه**  
 اي ينتفع بهذه الاشياء بقسمه بنيت شرط الحاجة في السير الصغير  
 بذكره وبكره الانتفاع بالثبات حتى لو كان بلا حاجة **ولا يبيع** اي هذه الاشياء المذكورة التي  
 يحتاج للانتفاع بها قبل القسمة حتى ان يبيعها احدهم بترد الثمن  
 الى القسمه **وبعد الخروج منها** اي من دار الحرب لا يجوز الانتفاع  
**وما فضل** معه من العلف والطعام ونحوهما من الاشياء المتاحة **رد**  
 الى القسمه وعن الشافعي لا يرد ومن اسلم منهم في دار الحرب  
 آخر نصيبه اي حقه في الحوز وطقله وكل مال معه  
**او دونه عند مسلم او دمي ون** ولله اكبر **وزوجه** حلالا  
 وقال الشافعي ما بطننا مسلمنا سلمنا اليه **ودون عقار** وقا  
 ابو يوسف والشافعي يوله وقيل ما قولك اي حقه ولو يوسف  
**ودون غيره المقاتل** وانما قيدنا بدار الحرب لان المقاتل جازا لنا  
 لا يصير محررا او لاداه وماله باسلاكم في دار الاسلام وقيد ما لو  
 لان ما غصب من مال مسلم او ذمي بعد اسلامه يكون قبيحا  
 عند ابي حنيفة وقيدنا بالانصاف بعد اسلامه لانه لو غصب  
 قبل الاسلام ملكه العاصب مشملا كان او ذميا وانما قيدنا لوديعه  
 يكونا عند مسلم او ذمي لانه اذا اودعه عند حر فيكون  
 قبيحا عند ابي حنيفة خلافا لها وانما قيد العبد بكونه مقاتلا  
 لان من لم يقاتل من عبيده فهو له **فصل** في كيفية القسمة  
 بقسم الامام القسمه في غير خمسة اولا او يقسم ما ورثه بين  
 الغائبين ان يكون للراجل سهم وللنار سهمان ولو

كان له **فرسان** هذا عند ابي حنيفة ورفرو عند صاحبه ولشاه  
 للفرسان ثلثه اسهم وللراجل سهم وقال ابو يوسف ايضا يسهم  
 للفرسان اي له اربعة اسهم للفرسين ان دخل دار الحرب بهما **والراجل**  
**كالعقار** فيكون لصاحبه سهم آخر والبرزون الذي من الخيل  
 وحلافه العوان غنائم الخيل كراعيها جمع عتيق كرباط وربط وهو  
 فرس عربي **والراجل** اي ليسهم لجل الخيل **والعقل** ويكون صاحبها  
 كالراجل **والعبد** **تطراجل** **والنار** **عند المجاورة** اي مجاورة  
 الدرب حتى لو دخل فارسا وقاتل راغلا لصنف المكان يستحق  
 سهم النار سرياقا اما لو دخل فارسا ثم باع فرسه او وجهه  
 او اجره او رهنه ففي رواية الحسن عن ابي حنيفة يسقط سهم  
 فارس وفي ظاهر الرواية يستحق سهم راجل ولو باعه بعد الفداء  
 لم يسقط سهم الفرسان في الموضع ولو باعه في حال المقاتلة  
 سقط سهم الفرسان في الموضع وعند الشافعي يعتبر حال القضا  
 الحرب حتى لو دخل راغلا فاشترى فرسا وقا ثلث فارسا استحق  
 سهم النار وعندنا سهم الراجل ثم قال الخليل الدبري لما بالواضع  
 على السكة وعلى كل مدخل من مدخل الروم من درون ما كذا في  
 المغرب ولكن المراد من الدرب قصتها بموا البرزخ الخارج من الدار  
 اي دار الاسلام ودار الحرب حتى لو جاوزت الدرب دخلت  
 في دار الحرب ولو جاوز اهل الحرب الدرب دخلوا في دار الاسلام  
**والملوك** اذا قاتل مطلقا سواء كان قنا أو مدبرا أو كاهنا **والملوك**  
 اذا كانت تدوا بالبحر حتى تقوم بالمدحني **والسبي** اذا قاتل باذن



المولى والذمي اذا قاتل اودل على الطريق وفيه منفعة عظيمة  
 للمسلمين فحينئذ يتراد على السهم له **واما الجني** فنقسم على ثلاثة  
 اشهم سهم لليتامي والمساكين وابن السبيل وقد مر ذوا القربى  
**الفقر امهم** على ان اي قدم الفقر من ذوى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم  
 على الاصناف الثلاثة المذكورة فيدخل ايتام ذوى القربى في سهم  
 اليتامي ومساكين ذوى القربى في سهم المساكين وابن السبيل  
 ذوى القربى في سهم ابن السبيل ثم يقدم كل صنف منهم على  
 الذين يدخلون فيهم وهو الواضح وهو اختيار الكرخي وقال الطحاوي  
 سقط سهم الفقير منهم **واما غنماهم** اي اغنياء ذوى القربى  
 خلافا للشافعي وذكره تعالى بقوله تعالى فان لله خمسة **لذكر**  
**وسهم النبي عليه الصلوة والسلام** سقط بموته **لاحق** وقا  
 الشافعي يصرف سهم الرسول صلى الله عليه وسلم الى الخليفة الصفي  
 شي نفيس يصطفيه لنفسه من الغنمة مثل درع او سيف او  
 جارية او فرس **واما** قال ذكره تعالى احتراز عن قول ابي العار  
 فان قال يقسم على ستة اشهم سهم لله تعالى فيصرف الى عمارة  
 الكعبة ان كان الغنمة بقربها والى عمارة الجامع في كل بلد  
 هي بالقرب من موضع الغنمة **وان دخل جميع ذوا منفعة ذوا**  
**بلا اذن** من المأوى **حسن** اي ياخذ للمأوى حشر كما اخذوا في  
 ابيوان لم يدخل جماعة بل دخل واحد او اثنان او دخل جمع  
 مغرب متلصصين امنعة لهم بلا اذن للمأوى لا تأخذ  
 الحشر خلافا للشافعي **وللأما** ماري ويجوز للأما ان ينقل

ويحرض

ويحرض به عليه قبل الفتح واجراز الغنمة وقيل ان تضع الحرب  
 اوزارها ولو نقل بعد الفتح والهرم لم يحز اصلا التفتيل على  
 شي ايد على سواها الغنائم والنفل الزيادة **بقوله قتل**  
**فقتلا** تسمية الشيء بالاول اليه **فله سلبه** وللمأوى ان ينقل  
 ويحرض **بقوله للسرقة جعلت لكم الربع** او النصف او ما اسبه  
 ذلك بعد الخمس اي بعد رفع الخمس **وينقل بعد الاحتراز**  
**الحشر فقط** اي لا يزار بعد الاحتراز **واما** قيد بقوله بعد الاحتراز  
 لان قبل الاحتراز ينقل من الكل او من اربعة الاحتراز **والسلب لكل**  
**ان لم ينقل** اي اذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنمة  
 والقاتل وغيره فيه سوا وقال الشافعي السلب للقاتل اذا كان  
 من اهل ان يسهم له وقد قتله مقبلا **وهو** اي السلب مركبه  
 وما عليه من السرج والماله **ويأخذ** وسلاحه **وما معه** على  
 الدابة من ماله في حقيقته او على وسطه لا عبده وما معه على  
 دابته وما عليها وما في بيته **باب استيلاء الكفار**  
**الترك والروم** الترك جمع تركي والروم جمع رومي والتقسيم بها  
 اتفاهي لان المراد بها الكفار من البيكيتين **واخذوا** اي الترك  
**اموالهم ملكوها** وملكها ما جدد من ذلك اي من الاموال المأوى  
 ان غلبنا عليهم اي على الترك فان غلبوا على اموالنا واخروا  
 بدارهم ملكوها وقال الشافعي لا يملكونها والمراد بدارهم  
 دار الحرب لا دار بر غلب علينا حتى ان الترك والهند لو استولوا  
 على مدينته واخروا **واما** فيما بد ارا الهند ثبت الملك للترك كما ثبت

سبي

خوة



للمبتدئين وانما قيد المسئلة بل الحار لان قبل الاجراء بدار الحرب لم  
 يملكوها وان غلبنا عليهم بعد العينة علينا فن وجد منها مائة  
 قبل القسمة اخذ اخذنا اي لا يبدل ونقد ما اي بعد  
 القسمة اخذ بالقيمة واخذ بالثمن لو اشتراه تاجر  
 منهم وان فني عينة واخذ ان شئ وعنده محمد بن المولى  
 يسقط عنه حصة الارض من الغدا وهو الثمن فان نكروا  
 المشرى البقرة ان اسير المشركون عبدا فاشتره بصل آخر بالف  
 درهم فاشروه ثانيا وادخلوه دار الحرب فاشتره رجل آخر  
 بالقدريم واخرجه النيا اخذ المشتري الاول من المشتري  
 الثاني بمائة ان شاء فاشترى المالك القديم ان شاء من  
 المشتري الاول بالثمن اي الثمن الذي اشتراه اول من  
 اهل الحرب بالثمن الذي اخذ من المشتري الثاني ولم يملكو  
 اي اهل الحرب بالاستيلاء حرا ولا مدبريا وامر ولدنا ومكاتبنا  
 واعلم ان في خصصهم اشارة اليك انهم يملكون القير والعينة وكذا  
 ملك عليهم اي على اهل الحرب جميع ذلك المذكور ايضا وان تدانهم  
 الى دار الحرب جلا واخذوه ملكوه والتقييد بالجل اتفاني  
 لانا المراد منه الدابة قد البعير فغردود امره بضر  
 ولو ان يغرس ويبتاع واخذوها فاشترى رجل كله  
 منهم واخرجه النيا اخذ المولى القيم العبد كانا وغيره بالثمن  
 وقال اخذ العبد بما معه بالثمن ان شاء وان ابتاع اي اشترى  
 حربي مستان في دارنا عبدا مؤمنا وادخله دارهم

اليهم فخذوا  
 وقالوا لكونه فطواني

ي

العبد

العبد خلافا لها او امن عبد لحربي ثم راي في دار الحرب  
 فحانا او ظمنا اي غلبنا عليهم عن العبد ثم التقييد بالموت  
 اتفاني لان الحكم لا يختلف في العبد الذي كذا في المقتضاع وانما  
 قيد بقوله فحانا لانه ان لم يخرج النيا بعد المقتضاع فهو  
 على حاله **باب المستامن** المستامن طلب المان من  
 العدو حربيا كان او مسلما دخل تاجرا معه اي في دار الحرب  
 حرم تعرضه لشيء منهم من الموال والموت ما داموا على  
 شروطهم وانما قيدنا به لانه اذا اعدوا ملكهم باخذ ماله او جنسه  
 او غير ذلك يعلم ولم يمنع المالك في هذا يجوز ان يتعرض لهم  
 وانما قيدنا بالتاجر لان المسير يباح له المقتضاع وان اطلقوه طوعا  
 فلو خرج التاجر شيئا من امواله فاشترى النيا ملكا ملكا  
 خبيثا محظورا فينصفه اليه اي يملك الشيء فان ادانه  
 حري او لو ان هذا التاجر حربيا او غصب احدنا مينا  
 اي شيئا من صاحبه في دار الحرب وخرج النيا واستامن الحربي  
 لم يقض لو احد منهما على صاحبه بشي من الدين والغصب وقا  
 ابو يوسف يقضي على المسلم بالدين اذ ان اي باع بملكو واستان  
 اي ابتاع بمو اذ ان يتشدد به الدال اي قبل الدين وكذا اي لم  
 يقض لو احد منهما بشي لو كانا حربيين فعلى كل اي اذ ان  
 احدنا الاخر او غصب احدنا الاخر في دار الحرب ثم استامنا  
 ولو خرجا مسلمين النيا يقضي بالدين بينهما بالالفص  
 اي لا يقضي بالغصب ولكن يؤمر العاصب برده المقتضوع منه

التقضي

حب

ل



يعني فيما بينه وبين الله تعالى **مسلمان مستامنان** في دار الحرب **قتل**  
**أحدهما صاحبه بحب الدنيا في ماله** مطلقا سواء كان عبدا أو خطيا  
ولا يحل القود في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن القود في العمد  
وذكر الإمام قاضي خان هذا المسألة في الجامع الصغير وحمل هذا  
الحكم قول أبي حنيفة ثم قال أبو يوسف ومحمد عليه الفضل  
في العمد كذا في النهاية **وحب الكفار** أيضا في الخطأ وعند الشافعي  
حب الكفار في العمد أيضا **والشيء في الاستبراء** المستبراء إذا  
قتل أحدهما صاحبا في دار الحرب مطلقا سواء كان عبدا أو خطيا  
**سوى الكفار في الخطأ** عند أبي حنيفة وعندهما حب الدنيا  
في العمد والخطأ وعند الشافعي حب الفضل في العمد والدية  
في الخطأ **والشيء في قتل مسلم مسلما** مطلقا سواء كان  
عبدا أو خطيا **سوى الكفار في الخطأ** عند الشافعي بحب الدنيا  
في الخطأ والقود في العمد **فصل** لا يمكن مستامنان أن  
يقيم بين أي في دارنا سنة كاملة وقيل لهم أن اقت سنة  
وضع عليك الجزية **فإن ملكك بعد سنة** أي بعد ما قبل له فهو  
ذي لربك **أفخرجهم منهم** لا يترك لو وضع عليه الجزية  
بأنه دخل حربي **وإنما بآمان** واشتري أرض حرج ووضع عليه  
خراج الأرض لا يوطئ عليه صار ذميا **أو تترك حربيه ذميا**  
**لا عسكراي** أن دخل حربي **وإنما بآمان** فتزوج دميته فرجع  
إلهم أن لا ولا يصير ذميا **فإن أجمع** الحربي المستأمن إليهم وله  
ودعة عند مسلم **وإنما أو عبدا ذميا** أو ذميا عليها

حل

**حل دمه وما في دار الإسلام** من ماله على خطاي شرف الزوال فإن  
أسر الراج أو ظهر عليهم فقتل هذا الراج بعد العاقبة سقط دميته  
ولا يصير فيا وصار ذميا **ودعة** فما وعن أبي يوسف أن الودعة  
تصير مملوكة للمودع **وإن قتل الراج** ولم يظهر عليهم **وإن مات الراج**  
فقروضه **ودعة** لورثته فبره عليهم كما يرد عليه في حياته  
فإن جانا حربي بآمان وقد كان له ذمة **ذمة** وولد  
سواء كان صغيرا أو كبيرا **ومال** أودع بفضه عند مسلم  
وبعضه عند ذمي وبفضه عند حربي **فأشهر** فإني في دارنا  
ثم ظهر عليهم **فأشهر** فإني **وإن أسلمه** فجانا فظهر عليهم  
القبول حرم مسلم **وما أودعه** عند مسلم **وأي ذميا**  
وغيره كالمراة وحملها وأولاده الكبار وماله في يد حربي في  
أي غنمة العامني **ومن قتل مسلما خطيا** والحال أنه لا ولي له  
أصلا لأحضر ولا غائبا أو قتل حربيا جانا بآمان فأسلم فديته  
على عاقبة أي عاقلة القاتل **للأمر** إنما يقيد بقوله لا ولي له لأنه  
لو كان له ولي فله الأمر ويقيد بقوله بآمان وبأنه لو لم يكن  
مستامنا ولم يكن مستامنا أو لم يسلم فقتل الشافعي عليه وفي العمد  
**القتل والدية** بطريق الصلح والتواخي **العفو** في المستأمنين  
**باب العفو والخراج** والخراج اسم لما يخرج من  
غلة الأرض ثم سمي ما يأخذ السلطان خراجا فيقال أدي فلان خراج  
أرضه وأدي أهل الدمة خراج رؤسهم يعني الجزية كذا في المغرب  
أرض العرب كل باعشرية وهي ما بين العذبة أي حناري مو

سي



الى اقصى اليمن في الطول واما العرض فمن رمل يربى الى منقطع السهارة  
 وهي ارض الحجاز وتمامه واليمن ومكة والطائف والبرية اي البادية  
**وما اسلم امة** اي كل ارض اسلم امة بغير قهر او فتح **عنوة** اي  
 قهر او قسمة **من الثمانين عشرا والسواد** اي سواد العراق وهو ما  
 بين العويف وعقبة حلوان في العرض واما في الطول فمن العلبة  
 وقيل من العلق الى عبادان ولما سمي سواد الخفق استجاره وز  
**وما في عنوة** وعلبة وافر امة عليه امة ملية **خر لجة ولو**  
**احي** واصله ودرع ارض موات **يعتبر قرنه** عند ابو يوسف  
 فان كانت بقرب الخراج في خراجة وان كانت تفرق العشرة  
 فهي عشرة وان كانت بين الخراجي والعشري فعشرية وقال  
 محمدان احياها ما السما او عين استبطها او يبرحها او ما  
 الترات ودجلة وريحون واليمن والعظام التي لا يملكها احد  
 فهي عشرية وان احياها نهر جرها الاعاج كنه الملك ونهر نهر  
 فهي خراجة هذا اذا كان الملح مسليا واما اذا كان ذميا فعليه  
 الخراج وان كان في خراج ارض العشرة **البصرة عشرة** اي عشرة  
 وهو المستحسن **خراج جريد** **صلح الدرع** **صاع** مما نذر  
 في تلك الارض **ودرههم** وان لم يصح لعلبة الماء او نحوها لا يجزي  
**وفي جريد اربعة خمسة دراهم** وفي رطل الكرم المتصل **والجريد**  
**المتصل عشرة دراهم** ونعني بالمتصل الذي يتصل بعضها ببعض  
 على وجه تكون الارض مستوية به والجرير ستون دراهم في  
 ستين بدراع كسري فانه يريد على ذراع العامة بقبضة

وهي سبعة قبضات **وان لم تطق ما وطف** **نقص** الوطيفة  
 الى ان تطيق **خلاف الزيادة** اي وان لم تطو الارض الزيادة على  
 الوطيفة التي صدرت عن عمر رضي الله عنه بان كثر بعضها فانه  
 لا يجوز اجماعا واما اذا اراد للمامر توطيف الخراج على ارض  
 تطيق الزيادة او راد على وطيفة عمر رضي الله عنه فانه لا يجوز عنه  
 الى خيفة وهو رواية عن الجريسي وهو الصحيح وعندهم يجوز  
**ولا يخرج ان غلب على ارضه الماء** اي ارض الخراج الماخية مضي  
 وقت الزراعة او انقطع الماء عنها او اصاب الزرع آفة لا يمكن  
 دفعها كالجراد والبرد ونحوها وانما قيدنا به ان في ارضه يكون  
 كاكل الدواب ونحوه لا يسقط الخراج **واعطى ما صاحجا** بان له  
 برر عنها او اسلم صاحبا او اشترى مسيلا ارض خراج **يجز**  
 الخراج في الصور كلها **ولا عشر في خارج ارض الخراج** وقال الشافعي  
 يجمع بينهما **فصل الجريد** **لو وسمعت بتراف** **وصح اي يري**  
 الامام ورضي مروض عليه فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق  
**لا يعدل عنها ولا اي** وان لم توضع بالتراف فانه توضع على **الف**  
**المعتل** وهو الصحيح العاد على الكسب في كل سنة ابتداء من  
**درهما** يؤخذ منه في كل سنة درهم ويوضع على وسط الحال **تعود**  
 وهو اربعة وعشرون درهما **وعلى المكثر** ضعفه وهو مائة واربعون  
 درهما وقال الشافعي يوضع على كل عام دينار او ما يعدل الدينار والفقر  
 والغني في ذلك سواء واعلم ان المعتبر في الغني والفقر الكثر السنة ولو  
 كان غنيا في نصف الحول وفقيرا في النصف يؤخذ منه جرية

فعلها

في



الوسط والغنى من يكل عشرة آلاف فصاعداً والمتوسط من يكل ثمانين  
 درهم إلى عشرة آلاف والفقر من يكل ما بين درهم وقيل من لا يملك  
 من الكسب إصلاح معيشة كذا في شرح القدوري **وتوضع الجزية**  
**على كفاي** يهود يافان أو نصرايين من العرب أو غيرهم **وعلى محمدي**  
**ووثني عجمي** أو وثني عربي **ولا على جبي** **ولا على امرأة مطلقاً**  
 سواء كانت حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبة **ولا عبد ولا**  
**مكاتب ولا زمن ولا اعجمي ولا فقير غير معتل ولا رهاب الخياط**  
 وكذا المفلوج والشيخ الكبير والصبي وقال المشافعي لا توضع على  
 وثني عجمي ولا توضع على فقير غير معتل وغير ذي يوسف إنما تجزى  
 على غير الصبي إذا كان ذا المال وهو المرأة والزمن والاعجمي والمفلوج  
 والشيخ الكبير كذا في شرح القدوري قوله **ولا رهاب الخياط** لا توضع  
 على رهاب الخياط الناس مطلقاً وكذا كرمجار عز أي جنيته  
 أنه توضع عليه إذا كان يقدّر على العمل وهو قول أبي يوسف  
 وأما قيد بقوله لا يخاطب إلا من لا بد له من خاتمة فهو وعظم سوا  
**وكسقط ما دام** أي لو أسلم من عليه الجزية فصل أن تؤخذ  
 منه تسقط عنه مطلقاً وعند الشافعي أن أسلم بغير مال  
 السنة لم تسقط وإن أسلم قبل حلال السنة فله فيه وجهان  
**والفكر** أي وتسقط الجزية بتكرار السنة أي بأن مررت  
 عليه ستون ولم يؤدّها فإتداخلت في التسقط لكل سنة  
**والموت** أي تسقط الجزية بالموت مطلقاً سواء كان  
 بعد مضي السنة أو الغنى وعند الشافعي لا تسقط **ولا**

حدث

**تحدث ببيعة** وهي معبد النصارى **وكليسة** وهي معبد  
 اليهود **في دارها** مطلقاً أي لا في دار مزارع أو في القرى وروى  
 عن أبي حنيفة أنهم لا يبيعون عن أحدائهما في القرى ولكن **بجاء**  
 البيعة **المزبد** والكنيسة المندمة وإنما ذكر البيعة لأن  
 الثاني البيعة للنقل لا للتأنيث **وبميز الذي عناه الذي**  
 أي الباس فلا يلبس رداء أو رعا أو قلنسوة مثل قلنسوتها  
 ولا خفافاً مثل خفافها ولا يمشون عن لباس يخص به أهل  
 العلم والرهدة **وبميز المركب والشرح** فلا يركب خيلاً إلا بعد  
 حاجتها إلى الاستعانة في الحرب فيركب حماراً أو بغلاً أو حوّة  
**ولا يعمل بالسلاح** **ويظهر الكسبي** وهو مخطأ عظيم من الضرب  
 بقدر الأصغر يسره الذي فوق شابه دون الرثار المخذ من الإبر  
 وموفاً ربي مغرب **ويترك سرجاً كالكف** جمع الكاف كالحمار وهو  
 معروف ولو قال سرجاً أو كالكاف لكان أصوب **لا يتحقق**  
**عنه** بالأماني بالمشاع عن آخ الجزية **والزنا** مسألة **وقيل**  
**مسألة** وسب البر صل الله عليه وسلم كل يتحقق بالخاق منه  
 وقال الشافعي يتحقق بسب النبي عليه الصلوة والسلام أو بالغلبة  
**على وضع الحمار وصار بعد ما كالمريد** إلى أنه لو أسلم فيسقط  
 خلاف المريد **وتوضع من أموال تغلب** **وتخمس** بالغنى فهو  
**لكنها** وقال أبو حنيفة من الصبي والصبيبة ومولاة كحولي التز  
 أي إذا اعتولت شي عبداً كالفيل أو خذ منه ولا يعيد حاله  
 بحال مولاة فلذا معتق الغنبي يؤخذ منه الجزية إذا كان كافراً

بسم

شي



ولا يضا علف عليه خلافا لرفرو لما بين علي مر وجب هذا اذ ان  
 بين المصارف فقال في الخراج والجزية ومال التغلبي في هذه  
 اهل الحرب الى الامام وما اخذ منهم بلا قتال يخرج في مصالحنا  
 كسنة الشفور جمع ثغور وموضع الخفاة من العدو وقتنا القنا  
 والجسور والقطرة ما يبنى على الماء لمرور الجسر عام وكفاية  
 القضاة والعامل والعلماء والمقاتلة وذرارهم اي ذري  
 المقاتلة وانما قيد بقوله بلا قتال لان الماخوذ منه بالقتال  
 يخمس ثم يقسم بين الغامنين كما مر واعلم ان الكاف في سنة الثغور  
 اشارة الى انه له مصارف اخر كحارة المساجد والرباطات  
 ورمما الشق من الامهار ومن مات من اهل العطا في نصف  
 السنة حرم عن العدا وانما وضع المسئلة في نصف السنة  
 لانه لو مات في اخر السنة يحجب صرف ذلك الى ورثته فلم  
 ان اهل العطا في زماننا القاضي والمدرس والمفتي ما  
 احكام المرئدين لما فرغ من بيان احكام الكفر المصلي  
 شرع في بيان احكام الكفر العارض يعرفون الاسلام على  
 المرئد مطلقا سواء كان حرا او عبدا او رجلا او امرأة لانه  
 مستحق وتكسب شبهته التي وقعت في امر دينه وخمس  
 ثلاثة ايام اي اذ ابي عن الاسلام بعد العرض وفي الجاه  
 الصغير المرئد يعرض عليه الاسلام فان ابي قتل قتل ما في  
 المتن انه اذا استعمل للكفر فان اسلم فهو المراد والافضل  
 واسلامه ان ياتي بجملة الشهادة ويبدا عن الدين

لها



كلها سيوي دين الاسلام او عما انتقل اليه وكبر قتله قبله  
 اي قبل عرض الاسلام ولكن لم يخمس قاتله ولا يقتل المرتدة  
 مطلقا سواء كانت حرة او امه خلافا للشافعي بل يخمس  
 في عليه في سنة وان كانت امه وطل مولاها دفعت اليه لحيثها  
 في منزله ويخمس على الاسلام ويستخرجها عند الحاجة وكيفية ان  
 تخمس ثم يخرجها في كل يوم ويعرض عليها الاسلام وتضرب اسواط  
 ثم يحبسها هكذا الى ان تقرب الموت ويرزول من المرتدة  
 ماله بركة زوال الموقوفات عند ابي حنيفة وعندهما يرزول  
 بركة فان اسلم عاد ملكه تفسير لقوله زوال الموقوفات وان  
 مات او قتل على يده ورث كسب كسب اسلامه وارثه  
 المسلم بعد قضا دين اسلامه وكسب ماله في بعد  
 قضا دين ماله هذا عند ابي حنيفة وقال الامام ابو ثناء  
 المسلمين قال الشافعي كلاما في وكسب المرتدة لو ثبثت او يورثها  
 زوجها ان اردت وهي عريضة وان كانت حرة لا يرثها وان  
 تحوّل الحرب مرتدا او حكم الحاكم بحاقه به عتق ماله  
 ولين وجل دمه الذي عليه على سبيل التاجيل ونقل ما كتبه  
 في صالة الاسلام الى ورثته المسلمين وقال الشافعي في حاله  
 موقوفات قوله ان حكم بحاقه اشارة الى ان الحكم به شرط التحق  
 احكام الموت ولو طاهر الرواية وفي بعض الروايات تدل  
 للاحكام مجرد الاحاق وقوله عتق ماله اشارة الى ان حكمه  
 يتحقق بمجرد الحكم بالحق ولا يشترط القضا بذلك الاحكام وبه









فانه لم يلحق المرتد المقطوع او حتى ولم يقض لمحاكمه واسلم  
وما تسمى القاطع **الدين** كلما غدر بما وعده محمد ورفق  
بصفاء الدين وكما القياس ولو ارتد مكاتب **وحتى** يدار  
الحرب واكتسب مائلا فاحذر بحاله وعرض عليه الاسلام فاجب  
وقتل على وجه **فما يثمة لمواة وما بقي من بدل الكفاة**  
**لورثته** اي لورثة المكاتب ولو ارتد الزوجان **ولحقا**  
بدار الحرب فولدت قبل اقامتها **ولد له** اي لهذا الولد  
ولد في دار الحرب **قطر عليهم** قال ولدان **قسي** ويحذر  
**الولد على الاسلام** **لا ولد الولد** مطلقا سواء كانت الزوجة  
حلت فيما اوفى دارنا وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يحرم  
عليه انثى **وارتداد** **التصبي العاقل صحيح** **كاستلامه**  
عندهما وقال زفر والشافعي ارتداده ليس بصحيح وانما  
قيد بالعاقل لان غير العاقل لا يصح ردته **ويحذر**  
**التصبي عليه** ولكن لا يقبل ان ابي وفي القياس يقتل  
ثم الجبراع من ان يكون بالحبس وبالهدد او نحوه  
**باب البغاة** لما فرغ من بيان الجهاد مع الكفار  
شروع في بيان الجهاد مع المسلمين من البغاة وهو  
جمع الباغية كالغزاة جمع الغازي وهم قوم من  
المسلمين خرجوا عن طاعة الامام الحق طائفة منهم  
على الحق والامام على الباطل متمسكين في ذلك بتأويل  
فاسد فان لم يكن له تأويل فحكمه حكم اللصوص

جهة

اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة الامام وعلوا  
على بلده **دعاهم** الامام اليه اي الى نفسه اي الى العود  
الى الجماعة **وكشف** **بشيئتهم** فان احابوا ثم المراد حصل  
المالتيار وان قالوا فعلنا الظلم فلما امرهم عن الظلم  
ولم يمتنع وقال لهم فالتاسر لا يعينون الامام ولا البغاة  
ولو قال فعلناه لان الحق معنا وادعوا الولاية فله ان  
يقا تلهم وعلى الناس ان يعينوه **وبدا بقية** **لهي** اي محل الاما  
ان تقا تلهم وان لم يبدأوا بقية لهم اذا تعسروا واجتمعوا  
ودكر العدو في محضهم ولا يبداهم بقتال حتى يبدوه  
فان بدوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم **ولو قول الشافعي ولو**  
**لهو فبينة** اي ولو كان للبغاة جماعة يرجعون اليها  
اجتمعت على جرحهم اي اشرع قتله واعده **وايضا** **مولهم**  
وقال الشافعي لا يجوز في الحالين **والا** اي وان لم يكن  
للبغاة قية لا يتم قتل جرحهم ولا يبيع مولهم **ولم** **تثبت**  
**ذريتهم** اي ذرية البغاة ولكن **جيش مولهم** ولا يقسم  
حتى يتوبوا فان تابوا وقاوا الى امر الله تعالى برد عليهم  
اموالهم **وان احتاج** اهل العدل الى سلاح اهل البغي  
وخيلهم **قاتل بسلامهم** **وتخيلهم** خلافا للشافعي فيهما وان لم  
يحتاجوا الى ذلك حبس عنهم كسائر الموال ويبيع الكراع  
ويحبس منه **وان قتل باع منه** مطلقا سواء كان عمدا او  
خطا **قطر عليهم** اي على اهل البغي اهل العدل **يجب عليه**



أي لا القصاص ولا الدية **فإن غلبوا أي البغاة على مصر** من أمصار  
 أهل العدل **فقتل مصري** غدا **مثله** فظهر أهل العدل على **المقتل**  
 القاتل **بهم** أي بسبب مقتول قصاصا هذا إذا غلبوا ولم يحروا  
 أحكامهم حتى أخرجهم إمام أهل العدل عن المصرا ما إذا أجروا  
 فيه أحكامهم لم يجب شي **وإن قتل عادل باغيا أو قتل** أي للعادل  
**باغ** وكان القاتل فيه مأوارثا **وقال الباغي أنا على حق** أي كنت  
 على الحق فقتلت **وأنما الآن على الحق ورثة** أي القاتل المقتول  
 في الصورتين **وإن قال** أنا أي كنت **على باطل لا يرب** الباغي هذا  
 عندهما وعندهما يوسف لا يرب الباغي في الوجهين وهو قول  
 الشافعي وكرو **بيع السلاح من أهل الفتنة** وفي عساكرهم  
**وإن لم يدركه** أي المشتري منهم أي من أهل الفتنة لا يكره  
**كتاب اللقيط** المناسبة بين الكتابين أن الشرع لمعاني  
 في غيره وهو أخلا العالم عن الفساد وأخذ اللقيط واللقطة  
 شرع لأجل النفس والمال قال الله ومزاجياها فكما أحيانا التا  
 جميعا إلا أن الأول فرض وهذا مندوب في بعض الصور فخرج عن  
 الأول وإنما سمي به باعتبار ماله لما أنه يلقط ولموت في الفتنة  
 ما يلقط أي ما يرفع من الأرض فعيل بمعنى مفعول ثم قلب على الشيء  
 المنبذ لأنه على عرض أن يلقط وفي الشرع أي لم يولد وطرحه إليه  
 خوفا من العيلة أو قرا من تهمته الزنا **ندت النقاط** أي  
 أن لم يخف ضياعه **ووجب أن خاف الضياع وهو حر**  
**ونعقته في بيت المال** كأنه أي كما إذا مات وترك مالا

وليس

وليس له وارث بوضع ميراثه في بيت المال **وكذا جانيته أي**  
 عقل جانيته يؤخذ من بيت المال **ولا يأخذ منه** أي اللقيط  
 من الملتقط **أحد** هذا إذا لم يدع نسبه أما أن ادعى مدعى  
 أنه ابنه فالقول قول المدعي ونسبه منه بدون الحجة  
 هذا إذا لم يدع الملتقط نسبه فإن ادعى نسبه فهو أولى به من  
 الخارج إن كان الملتقط رجلا أما إن كانت امرأة فلا يلقط البها  
**ونسبه من واحد ومن اثنين** أي إذا ادعىها معا لم يلقط  
 قيد تأييده لو سبق دعوى أحد ما فهو نسبه والقياس أن لا  
 يقبل قوله **وإن وضعه أحدهما علامة كائنه به** فيما إذا ادعى  
 لثان **فمواي** أي المدعي الواصف **أحده** ويثبت نسبه من ذي  
 أما إذا ادعى في الاستحسان **وهو مسلم** أن لم يكن اللقيط  
**في مكان أهل الذمة** وأما قنوده لأنه لو وُجد في قرية من  
 قري أهل الذمة أو في كنيسة أو بيعة كان ذميا إن كان الواحد  
 ذميا ثم إن كان الواحد مسلما في هذا المكان أو ذميا في كل من المسلمين  
 اختلف الروايات فيه ففي رواية كتاب اللقيط في المبسوط اعتبر  
 المكان الواحد وفي كتاب الدعوى في المبسوط اعتبر الواحد في  
 المكان وفي رواية محمد بن سماعة عن محمد بن يحيى عن  
 المبسوط اعتبر المسلم سواء كان في الواحد أو بالمكان وما هو وفق  
**ويثبت نسبه من عده** وهو حر **ولا يرب** أي لو ادعى رجل أن اللقيط  
 عبده لا يصدق **له** **ببينة** **وإن وجد معه مال** مشدود عليه  
 وكذا إذا كان مشدودا على دابة أو عليها **فهو له** دون الواحد



اليه باثر القاضى وقيل يصفه بغير اثر القاضى **ولا يصح للملحق**  
**عليه نكاح وبيع واجازة** اي لا يكون له ولاية التزوج وبيع  
ماله ولا يكون له ان يواجره وفي مختصر القدرى له ان يواجره **وسيله**  
**في حرفة وصناعة ويقبض ان وهبه احدا** وما يقبض ما وهبه له  
**كتاب اللقطة** هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه سميت  
به لانها تلتقط غالبا **اللقطة الحرة** امانة **ان اخذها الحر**  
**على ربه او ائتمنه** على ذلك شاهد يرضى او هلك لا يضمن  
وعبد ابي يوسف لا يشترط الاستعداد ولو لم يكن يقدّر على الاستعداد  
او ائتمنه ولم يقدّر على اقامته او خاف انه لو ائتمنه عليه اخذ  
فالم منه فترك الاستعداد لا يضمن ثم يشهد له اظهر من يشهد  
حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن **وقد** في موضع اصابع  
وفي مجاميع الناس والى ان يمسك احد في المسواق والشوارع  
واقم ان الواو فيه ائتمنه لا عاقبة على اخذ واشهد  
**الى ان علم ان ربه لا يملكه** بعد ذلك ان كانت شيئا يبيع فاما  
ان كانت شيئا لا يبيع لو اتي يومه او يومان عرفها الى ان تخاف  
ان يفسد ثم يتصدق بها ان كان غنيا او ياكلها ان كان فقيرا  
وقدر محمد بن الحول من غير تفصل بين القليل والكثير ولو قوت  
مالك والشافعي وما روي محمد بن ابي حنيفة انها اذا كانت عشرة  
دراهم فصاعدا عرفها حولا وان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها  
بحسب ما روي فليس يتقدر لزم ما يحسن الانسان فهو نوعا  
نوع منها يعلم ان صاحبه لا يطلبه كالنوي وقسور الرومان

مخوفا

ومخوفا والحكم فيه ان له ان يأخذه ويتقعر به فان وجد صاحبه  
بعد جمعها فهو احوى بها ونوع منه يعلم ان صاحبه يطلبه  
فعلية ان يحفظه ويعرفه ويوصله الى صاحبه على  
ما ذكر في الكتاب فقوله اللقطة امانة يريد به النوع  
الثاني **ثم تصدق فانما ربه** بعدما تصدق فهو على الخيار  
ان شاء تفرقه او ضمن **الملحق** او المسكين ان كانت هالكه  
وان كانت قائمة اخذها **وجع النطاق البيمية** مطلقا سواء  
كانت بعيرا او بقرا او فرسا او شاة وقال مالك والشافعي  
اذا وجد البعير والبقرة والفرس في الصحرا فالتك افضل  
وان وجدتهما الشاة النقطيا **ومواي** الملحق **ممنوع**  
**الانفاذ على اللقطة** **واللقطة** بغير اذن الى ثم فلا يرجع به على  
الملتقط اذا اكبر ولا على ربه الملقطة ولا يكون له ان يمنعها  
من ربه بل ارجل ما انفق **ولو انفق عليها باذن القاضى يكون**  
النفقة **دينا** عليه وعلى صاحبه اقراره على اللقطة اذا البروى  
ربه الملقطة اذا جاء **ولو كان لها نفع** اجرها القاضى **وانفق عليها**  
اي وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة فتمسكها  
**باعتها القاضى** وامر بحفظ الثمن **ومنعها** اي الملتقط **القول**  
**من ربه حتى ياخذ النفقة ولا يدعيها اليه مدعيها** بلائمة  
**فان بينت** **علاقتها** اي ان لم تقم البينة  
وبين علامتها بان سمي وزن الدراهم وعدد هاووكاها او  
شبهة الدابة وسمنها ان كانت دابة او حلية العبد واسمه

كشعر في



تصديق و

فانما

فلا تخاف عليه حمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى لو رده  
من لم يشهد به وقت الأخذ لأجعل له عندهما **وجعل الرعي** أي لو اتق  
العبد المهرهون رده فاجعل **على المهرتين** هذا إذا كانت قيمته  
مثل الدين أو أقل منه فإن كانت الكرامة فبعد الدين عليه  
والباقى على الراهر **وأمر بفقته كاللقة كتاب المفقود**  
تأسي الحكاين من حيث إن كلامها غايب لم يدرا أثره ثم المفقود  
موجود نظرا إلى أول حاله خفي لم ينظر إلى ماله كالميت  
وحكمه شرعا أنه حي في خو نفسه حتى لا يبلغ عرشه واليقيم  
ماله ولا ينقص إجارته **هو غائب لم يدروا ماله وحياته**  
**وموته وينقب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويؤم**  
**عليه وينفق منه على قريبه ولا إذا**  
أي من جهة الولاد كالأبوين والأجداد والأجدات والأولاد والأولاد  
للأولاد **وعلى زوجيه** فإن كان المفقود نص في كالأخت  
فيما للمفقود على ماله ويحفظ حال عيسته فلا ينقص القاضي  
**ولا يعرف القاصي بيمته** أي بين المفقود وبينهما أي  
وبين زوجته مطلقا لا إختاما لك فإن عنده يعرف بعد معنى  
أربع سنين إن طلب وتعد مدة الوفاة **وعلم القاصي بموته**  
**بعد سبعين سنة** من يوم ولده وعليه الفتوى وفي ظاهر  
الرواية بعد موت أقرانه فإذ الميؤاحد من أقرانه حيا  
حكم بموته ودرك الحس من أبي حنيفة بعد مائة سنة وفي  
المروية عن أبي يوسف بمائة سنة **وإذا حكم بموته تعدد أقرانه**

وعشر



عنه الوفاة **وورث ماله منه جنيده اقبله** اي قسم ماله بين  
ورثته الموحودين في وقت الحكم كانه مات في ذلك الوقت وورثات  
قبله لا يرث منه **وكايرث المفقود من احد** مات في حال فقد يعي  
لا يصير نصيبه للمفقود من الميراث ملكا له ولكن يوقف نصيبه من  
ارث من مات حال غيبته فان ظهر حيا علم انه كان وارثا يورث ماله  
مورثه فالموقوف له وان لم يظهر حتى حكم بموته فالموقوف يرث على  
ورثته صاحب المال **فلو كان مع المفقود وارث يجب به** اي بالمفقود  
جمله الميراث **لم يبعث شيئا وان انتفى حق** به اي حق الوارث  
الذي يجب بالمفقود **يعطى اقل من النصيبين ويوقف الباقي**  
بما به تركت امرأة زوجها واما واثلا يورث واخا له كمفقودا  
فالله الثلث على تقدير حياته وعلى قدر ماله السدس والزوج  
النصف على تقدير حياته وقدر ماله الربع ولذلك لا ارث  
على تقدير ماله وعلى تقدير حياته السبع ويعطى كل واحد منهم  
للاقل ويعتق الباقي من نصيبه ولو مات رجل عن بنتين وابن  
مفقود وارب ابن يعطى البنات النصف وتوقف النصف  
للآخر ولا يعطى ولد الابن لحيته بالمفقود ونظيره الخلف فانه  
يوقف له نصيبه واحد باختيار الفتوى ولو كان معه وارث  
آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بحال يعطى كل نصيبه وان كان مما  
يسقط بالحال يعطى وان كان ممن يتغير به يعطى اقل النصيبين  
كما في المفقود **كتاب الشركة** تناسبا بين من حيث ان  
كاله تنسب الحظ وهي عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا

في كل

بحيث

بحيث لا يعرف احد النصيبين من الميراث يطوق هذا الميراث على  
العقداي عقد الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين او العقد  
سبب له وهي ضمان شركة الملك وشركة العقد **شركة الميراث**  
مثلا **فينا اربا او شبرا** او نحوهما **ول** واحد من الشريكين اجبني في  
قسط متساويين لا يجوز له التصرف فيه المأذن صلاحه وشركة  
**العقدان** يقول **احدهما** شاركتك في كذا او يقبل **الآخر**  
بان يقول قبلت وهي معاوضة ان تضمنت كالة وكهالة بان  
يكون كل واحد من الشريكين وكلا في عمل التجارة وتواين باقر المأخر  
**وكما** المأذن يكون كل واحد منهما كفيلا بضمان التجارة ولو احقهما  
عن المأخر فصار كل واحد من الشريكين مطالبا بسبب تجارة المأخر  
**وتساويا ماله ونصفه او دينا فلا يقع** المعاوضة **بين زوجين**  
**وبالبيع** وبين **سليم وكافر** عند ما وعدا يوسف تجوز وبكرة واعلم ان  
هذه الشركة لا تنفع الا بلعظ المعاوضة والقياس بان لا تجوز شركة  
المعاوضة ولو قول الشافعي وقال مالك الا ذري ما المعاوضة **وما**  
**يشترط** **ل** واحد من الشريكين **يقع** **شركة** **بينهما** **الاطعام** **له** **وكسوته**  
والادارة فانه فيما لا يشتركان استعسما **وكل** **من** **لزم** **احدهما** **بالحا**  
كالبيع والشراة **لجان** **وعند** **كعالة** **بالمال** **بالمأزوم** **الاطلاقا**  
لما في الكعالة ولا يجوز في الغرض ايضا ولو كفل بالغير امر المكفل  
عليه لم يؤخذ به شريكه اتفاقا **ويحطل** شركة المعاوضة ونصيب  
عينا **ان** **وجب** **ل** **احدهما** **وقبل** **وقبض** **او ورث** **ما** **نصيب** **فيه** **الشركة**  
كالسودين ونحوهما **الاخرى** اي لو وهب احدهما العرش او ورثه

بكل اثنين

وكسوته

ع



لا تبطل ولا تصح معاوضة وعنان بغير النقد من مطلقا وقال  
مالك يجوز بالعروض اذا كان الجنس واحدا وبغير النقد والعرض  
**المافقير** وهو ما كان غير مضمون من الذهب والفضة وحل  
وجعل النهر في شركة المصل والجامع الصغير منزلة العروض  
وهو ظاهر المذهب وعند ابن حنيفة وابي يوسف يجوز **ولو باع**  
**كل واحد من الذين ارادوا الشركة نصف عرضه بنصف عرض الآخر**  
حتى صار مال كل واحد منهما مشتركا بينهما شركة مكية **وعقد الشر**  
**صح** هذا اذا كانت قيمة كل واحد منهما مثل قيمة عرض صاحبه  
واعلم ان هذا جواز شركة المفاوضة والعنان بالعروض  
**وعنان ان تضمنت وكالة فقط اي دون الكفالة وتصح شركة**  
**العنان مع التساوي في المال دون النوع وفي حكمة اي مع**  
**تساويها في الزبح دون المال** وقال زفر والشافعي لا يجوز فيها  
**وبعض المال اي يقع ان يعقد كل واحد منهما ببعض ماله**  
**دون البعض بخلاف المفاوضة وتصح مع خلاف الجنس بان**  
**كان مخرجيه احد هادراهم ومخرجيه الآخر دنانير وتصح مع**  
**عدم اختلاف الزفر والشافعي فيها وما اشتراه كل واحد من**  
**شريك العنان للشركة فهو للمشتري بالتمن فقط اي دون**  
**لآخر ورجع المشتري** اذ ادى التمن من مال نفسه على شريكه  
**بحسبه منه اي من التمن وتبطل شركة العنان بملاك**  
**المالين او احدهما قبل البيع** ومالك من مال صاحبه اذا هلك  
قبل الخلط فان هلك بعد الخلط يملك على الشركة **وان اشترى**

ك

احدما

احد ما بماله وملك مال الآخر فالمشتري بينهما ولكن  
رجع المشتري بحسبه **وعنه** على شريكه ولو قال فملك بالغا  
ليدل على التعقيب كان اولى لانه اذا هلك مال احدهما شرا  
اشتراه الآخر بماله ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري  
مشارك بينهما وان ذكر مجرد الشركة ولم يصرحا بآفته فهو  
للمشتري خاصة **وتعقد الشركة ان شرط احدهما**  
**او لغير هادراهم مساهمة من الزبح ولكل واحد من**  
**شريكي العنان والمفاوضة ان يضمن ويتسامن**  
يحفظ المال ويتصرف فيه **وهو** ويضارب وعن ابن حنيفة  
انه ليس له ان يضارب **ويؤكل** من يتصرف فيه بغيره او يبيع  
اي ويدل كل واحد منهما في المال امانة وشركة العقد تفيد  
**ان اشترى كحيطان او حياطا وصبا او نحوهما على**  
**ان يتقبلا الاعمال من الناس باجر ان يكون الكسب**  
**بينهما اي اجرا الكسب** فحوز ذلك به استحسانا عند ما خلافا  
للشافعي وهو القياس ولا يشترط في شركة الصنائع اتحاد  
العمل والمكان خلافا للزفر ومالك **وعلى كل يتقبل احد**  
**يكون ههنا** حتى لو دفع رجل الى احد ما عملا فله ان يتخذ بذلك  
العمل منهما شاء ولكل واحد منهما ان يطالب بالجره العمل والى  
الهادق بربر الجر **وكسبه** **لا يملك** **للمشتري** **لم هذا النوع**  
من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند اجتماع  
شراطينا **وهو** **انما** **شتر** **كالا** **على ان يشتريا**

مما

نوع







بقوة اي مع بقية **والكرمه** جمع الكار وهو المزارع وكذا سائر  
الأت الخراثة عندهما وعند اي حنيفة لا يجوز وضع عندهما  
وقف **مشاع قضح حواره** اي فيما لا يقسم واما فيما يقسم  
فيجوز عند اي يوسف ولا يجوز عند محمد **وصح وقف منقول**  
**فيه تعامل** يعني خربت العادة بوقفه مطلقا سواء كان  
مصحفا او فاسدا او مورا وقد روي او منشرا او جارة او ثيا  
او قدورا او مراحلا او كراعا او سلاحا عند محمد وعليه فامة المشا  
استحسننا وعن اي يوسف لا يجوز في غير الكراع والبلاع **ولا**  
**ملك بعد الصحة ولا يقسم وان وقف على اولاده** اي اذا  
قضى قاض حواره وقف المسئلة بعد قضاءه وصار متعاقليه  
وطلب شريكه القسمة لا يقسم بينهما يوزن عند اي حنيفة  
وقال لا يقسم واجمعوا ان الكل لو كان وقفا على الارباب  
فأرادوا القسمة لا يقسم كذا في المخط **واذا وقف**  
**يهدا من غلبه بجارته** بلا شرط من الواقف ولو كان  
الوقف دارا او مزارعة على من له السكنى ولو اتي اي  
الموقوف عليه وهم السكان عن العجزة او عن عمر الحائض  
بان أجرها وعمر **باجرة** فاذا أمرت ردة الى من له  
السكنى وقضى الحاكم نقضه الى عمارته وان اوجب  
الى النقص **والا اي وان لم يوجب العارة اليه حفظه**  
**لحتاج** فيصرفه فيها والنقص بالضم البناء المنقوض ولا

بقوته

بما  
يح

بقوته اي التقصير بين مسجتي الوقف **وان جعل**  
**الواقف غلة الوقف لنفسه** صح عند اي يوسف وشا  
يلج وعليه الفتوى ولا يجوز على قياس قول محمد وبه قال  
الشافعي والخلاف فيما اذا شرط البعض لنفسه في حياته  
وبعد موته للفقراء وفيما اذا شرط الكل لنفسه في حياته  
وبعد موته للفقراء سواء **او جعل النواية اليه** الوقف  
والشرط عند اي يوسف وهو طاهر المذهب **ويخرج لو**  
**خائنا** اي لو شرط الواقف الولاية لنفسه وكان متهما  
غير مأمون قبل الوقف فللقاضي ان يخرج ماله منه  
**كالوصي** اذا كان خائنا **وان شرط الواقف ان لا يبيع**  
الوقف بمن يره **فصل** لما كان بعض الحكماء هذا  
الفصل مخالفا لاحكام ما سبق عليه في الشروط من اشتراط  
التسليم الى المتولي عند محمروا اشتراط الحكم بالخروج عن ملكه  
عند اي حنيفة ذكره بفصل على حدة **من يبا مسجرا للمير**  
**ملكه عنه حتى يغيره** اي يميزه **عن ملكه بطريقه** بان يجعل  
له طريقا قاصدا الى المسلمين **وحتى ياذن الصلاة فيه** بان  
يقول للناس صلوا فيه بحاجتي اذ احيى لوقا صلوا فيه يوما  
او شهرا او نحوه فصلوا لم يزل ملكه كذا في الواقعات **فاذا**  
**بقي فيه واحرز اليه ملكه** وقال ابو يوسف يزل ملكه بقوله

يح

ل



جعلته مسجداً وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد بشرط الصلوة  
 بجماعة وهو الصحيح كذا في الكافي وبشرط طمع ذلك أن تكون  
 الصلوة بأذن وإقامة جهر لا سر حتى لو صلى جماعة بغير  
 إذن وإقامة أو بها سر لا جهر لا يصير مسجداً عندئذها وإن جعل  
 للمسجد مؤذناً أو مأمراً وهو رجل واحد فاذن وقام وصلى  
 وحده صار مسجداً إلا لا تغاير كذا في النهاية **ومرجع المسجد**  
**تحت سيرة** باب بالكسر وهو مرف سواد به وهو بيت  
 تحت تحت الأرض للتبريد ولو كان السرد اب لمصاح المسجد  
 كما في مسجد بيت المقدس حاز **أو فووم بيت وجعل**  
**بابه إلى الطريق الأعظم وغرله عن ملكه أو اتخذ مسجداً**  
**دأره بالسكون مسجداً أو أذن للناس بالدخول فيه**  
**فله بيعة ويورث عنه** أن مات في الصور كلها وروى  
 الحسن عن أبي حنيفة أنه قال إذا جعل السفل مسجداً أو على  
 ظهر مسكن فهو مسجد وعنه على كسر هذا أو غير أبي يوسف  
 أنه يجوز في العجيين **ومن بني سقاية أو خاناً لهم**  
 الموضع الذي يسكنه بنوا السفل **أورباطاً أو مقبرة**  
**من ملكه عنه حتى يحكم به حاكم عند أو حنيفة** وعند  
 أبي يوسف من قول ملكه بالقول وعند محمد إذا استسقى  
 الناس من السقاية وسكنوا الحان والرباط ودقوا في المقرة  
 قال ملكه **وإن جعل في الطريق مسجداً أصح كوكبيه**  
 بأن جعل بعض المسجد طريقاً لم يضر الطريق كذا في

الذخيرة

الذخيرة وأعلم أن المشروعات أربعة حوائج تعالى خالصاً وحق  
 العبد خالصاً وما اجتماعاً فيه وحوائج غالباً وما اجتماعاً فيه  
 وحوائج غالباً فلما فرغ من الثلاثة شرع في حوائج العبد فقال  
**كتاب البيوع** جمع بيع بمعنى مبيع كضرب الأمر والمبيعات  
 أصناف مختلفة وأجسام متفاوته وجمع مبيع بمفعول المصد  
 وإنما جمع المصد باختلاف أنواعه وهذا الكتاب لبيان أنواعه  
 لا الحقيقة ولما فرغ من العبادات شرع في المعاملات وقد مر البيع  
 لأنه أكثر وقوعاً **هو مباداة المال بالمال بالتراضي**  
**ويؤمر البيع بالبحاؤ** **وبه** أن كانا بلغا المأضي مطلقاً فلا  
 خيار لو أحدهما لم يرض أو بعد مرة وقال الشافعي لكل واحد  
 منه خيار المجلس ما لم يفرقاً به أو أن كان أحدهما ماضياً  
 والآخر مستقبل لا ينفق والإيجاب ما يلفظ به أو السؤال أن  
 من جانب المبيع أو المشتري وإنما سمي بجايلاً لأنه أوجب جواباً  
 على صاحبه **ويؤمر البيع بتعاطي** أي يتناول مطلقاً سواء كان  
 خبيثاً أو نقيصاً وسواء كان الماعط من جانب واحد كالوقال  
 المتأمر كلتي خمسة اقضه بخمسة دراهم فقال قد جيب ما أفنو  
 بيع وإن لم يعطى الدراهم أو من جانبين وعند البعض لا بد من إعطاء  
 الجانبين وعند الحسن الكرخي يجوز التعاطي إذا كان في الخسيس  
**وأي من المتعاقدين إذا أقام من المجلس قبل القول بطل الإ**  
**فلا يبقى للأخر ولاية القول بعده ولا بد من معرفة قدره**  
**من غير مشار** أي إذا كان الثمن غير مشار إليه لا بد من معرفة

يجاب  
صنف



قدرة ووصفه لا يشترط ان اذا كان الثمن مساويا للاحاطة الى  
 معرفة قدره ووصفه في جواز **بيع** **بمن حال** **وموجب**  
**والمحل معلوم ومطلوعه على المقدار الغالب** اي وزن  
 الخلق الثمن في البيع بان ذكر القدر دون الصفة كان على  
 نقد البلد **وان اختلفت النقود في البلد فسد البيع**  
**ان لم ين** احد هذا اذا كان الكل في الرواج سواء وان كان  
 بعض النقود اروج ينصرف الى الاروج **وبيام الطعام**  
 والحبوب **فلا وزن** افا هو مغرب الكراف والجرا في البيع  
 والسر ما يكون بلا كيل ولا وزن هذا اذا باع بخلاف جنسه  
 مجازفة وان باع بجنسه مجازفة لا يجوز **وباع بآثار**  
**بمنه** متعلق بما لم يدرك **قدرة** وروي الحسن عن ابي جعفر  
 انه لا يجوز واعا حق الجرا بالذكر ان المسئلة فيما يحتمل الزيادة  
 والنقصان والجرا كذلك حتى لو باع بورن هذه البطخة او هذا  
 الطين لم يحتمل النقصان بالجفاف ومن هذا اعلم انه يريد  
 بالآثار ان لا يبيع عند الكيل ولا ينقص عند عدمه فانه لا يجوز  
**ومن باع عشرة من الطعام كل سماع بدرهم في البيع في**  
**سما** واحد عند الجعيفة الا ان يسمى جملة ففراها وقال يجوز  
 في الكل سمي او لم يسمى ولو باع كل قفون بدرهم من صبرتي من وسعير  
 لا يبيع عنده في الكل وعند ما يبيع الكل وذكر في المحط والايضاح  
 ان العقد يبيع على قفون واحد منها عنده **ومن باع ثلثة اي قطع**  
 عظم او ثوبا مشارا اليه كل شاة او كل درهم بدرهم فسد البيع في

الكل

الكل اي في كل البيع **ونوعه** **الكل** في المجلس في هذه المسائل فتوافق  
 قوله فسد في الكل او في كل المسائل في جنسها اجماع الى التقدير  
 فلو نقص كل احد حصته او **وان زاد للبائع اي ابيع**  
 صبرة على ثمانية قفون عاية درهم فوجدت اقل فاستمر  
 بالخيار ان شاخذ الموجود بحصته وان شافسح البيع وان  
 وجدها اكثر فالزائد للبائع **ولو نقص ذراع اخذ من الثمن**  
**او ترك وان زاد فليس له** اي ان اشترى ثوبا وارضا  
 على انه عشرة اذرع بعشرة فوجدها اقل فالمشتري  
 بالخيار ان شاخذها بحملة الثمن وان شاترك وان  
 وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري **ولها**  
**البائع ولو قال** بعثت على ثمانية ذراع عاية درهم  
 كل ذراع بكذا اي بدرهم **ونقص** ذراع فالمشتري  
 بالخيار وان اخذ المشتري **بحصته** من الثمن **او ترك**  
**وان زاد ذراع فله** الخيار ان شاخذ كل ذراع بكذا  
 اي بدرهم **او فسخ** البيع **وقصد** ببيع عشرة اذرع من ثمانية  
 ذراع من ذرا او حاتم عنده خلافا لها مطلقا **الاسهم**  
 اي لا يفسد بيع عشرة اسهم من ثمانية سهم من ذرا او حاتم  
 بالجماع وذكر الحصان ولو علم جملة الذرعان يجوز عنده  
 وذكر ابو زر السري وغيره انه فاسد عنده وان علم  
 جملة الذرعان ولموا الصريح **وان اشترى قدرا بالكسر**  
 على انه عشرة الثواب **فنقص** ثوب وزاد ثوب فسد

ي

ر

ي

البيع



ولو من كل ثوب ثمانية قال بعتك هذا العود على انه عشرة  
 اثنان قال ثوب بدرهم ونقص ثوب صم البيع بقدره وحسن  
 المشتري ان شا اخذ الباقي حصته من الثمن وان شا ترك  
 وان زاد ثوب فسد البيع في الكل واكثر من ثمانية على ان  
 الجواز في فصل النقصان قولها واما عند أبي حنيفة فالقول  
 فاسد وقال شمس المنة السرخسي الاصح ان هذا قولهم ومن  
 اشترى ثوبا على ثمانية عشرة اذرع كل ذراع بهرعة واخذ  
 المظن بعشرة دراهم في عشرة ونصف فسلم له نصف  
 ذراع ثمانية بلا خيار عنده وعند يوسف اخذ ثوبان  
 عشرة ان شا وعبد محمد ياخذ بعشرة ونصف ان شا واخذ  
 بنسعة في نسعة ونصف بخيار عنده وعند يوسف  
 ان وجده نسعة ونصف اخذ بعشرة ان شا وعند محمد  
 ياخذ بنسعة ونصف ان شا **فصل فيما يدخل تحت البيع**  
 بلاد كرو فيما لا يدخل وغيره **باب البناء والمغايح اى**  
 مغايح الاغلاف لا مغايح المواقف وما كان متصلا بالبناء  
 في بيع الدار وفي القياس لا يدخل المغايح ويدخل الشجر  
 في بيع الارض **بلاد كرو متعلق بالمسئلين ولا يدخل**  
**الذرع في بيع الارض بلا شجرة** مطلقا وذكروا القدر  
 ولا سيما ان الذرع اما يدخل في بيع الارض بلاد كرو اذا  
 لم يثبت او ثبت وصار له قيمة اما لا يثبت ولم يصر له  
 قيمة بعد يدخل ولا يدخل الثمر في بيع الشجر **باب الشجر**

اي بلا شرط دخوله في البيع مطلقا سواء كان له قيمة او لا  
 من اشترى شجرة او غلبه ثمر لا قيمة له فهو للمشتري وفي القياس  
 يدخل الذرع والتمر **ويقال للبايع في الصورتين اقطعها**  
**وسلم المبيع** وهو الشجر والارض مطلقا سواء كان الزرع والتمر  
 بحال لها قيمة او لا عند الشا فعي ان كان حالها قيمة ثمر  
 بالقطع واللا **ومن باع ثمرة بدي** اي بغير صلاحها **او ابيع** البيع  
 اعلم ان بيع الثمر قبل الظهور لا يبيع اتفاقا وان باع ما بعد ان يضر  
 مستقلا بما يبيع خلافا للمشايعي وان باع ما قبل ان يضر مستقلا  
 بما بان لم يصح لتناول بني ادم وعلف الدواب فالصحيح انه  
 يبيع وقبل لا يبيع **ويقطعها المشتري في الحال** هذا اذا باع  
 مطلقا او بشرط القطع **وان باع وشرط ثمره على التخلل**  
 البيع وهذا اذا لم يتناه عظمها فان تناهى عظمها فباعها بشرط  
 التمر لم يبيع ايضا قياسا عند جماهير استحسانا عند محمد ولو  
 استثنى البايع **اي من الثمرة المبيعة ارجلها معلومة** صح في  
 ظاهر الرواية وهو قول مالك وفي رواية الحسن والطحاوي لا  
 يبيع استثنى ارجلها معلومة **كبيع براري** كما يبيع بيع برخلان  
 جنبه في شمله **ويا قولا في قشره** وكذا الارز والشجر وقال  
 الشافعي لا يبيع بيع الباقي المخرط وكذا الجوز واللوز والقشني  
 في قشره لما قل له في بيع الشجرة قولان **واجرة الحال** والوزان  
 والذراع لا لعداد اذا باع بشرط الكل والوزن والذرع وكعد  
 على البايع **واجرة فقد الثمن** اي يميز الجيد عن غيره واجرة وزنه







او حصة خلافا لها هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع  
 الرد عنده ايضا وكذا اذا قبلها او لمستها او مسته سملوة  
 وكذا لو وطئها غير الزوج في يده **ولو اجاز مزله الخيار بغيره**  
**صاحبه** مع مطلقا سواء كانت الحارة صرحا بان يقول اجرة  
 او نحوه او دلالة بان يتصرف البايع في ثمن المبيع تصرف المالك  
**ولو فسخ** البيع مزله الخيار بغيره صاحبه لا يقع الفسخ عنده  
 خلافا لما في يوسف والشافعي ثم يتوقف الفسخ فان بلغ حار  
 الفسخ في المدة ثم الفسخ عندها ولو بلغ بعد مضي مدة الخيار  
 ثم العقد بمضي المدة قبل الفسخ **وتم العقد** الذي شرط فيه  
 الخيار **بموت** أي موت مزله الخيار **مقتضى** المدة وقال مالك  
 يفسخ فيها وقال الشافعي يورث عنه **والمرغبات** وتوابعه  
 أي ثم العقد باعتاق المشتري أو بالمدبر أو بالكتابة اذا كان  
 الخيار له **والأخذ بشفعة** أي لو اشترى دارا فله ان يشفع  
 ثلثة أيام فباع بطلد أو لجنه ما فاخذها المشتري بشفعة  
 ثم بالأخذ وصح لصد **ولو شرط المشتري الخيار بغيره** مع  
 وقال في بيعه العقد وهو القياس والتقيد به اتفاق  
 لأنه قال في السراجية والشافعي لو شرط أحد المتعاقدين الخيار  
 لغيره صح **وأي من المشتري** والعقد **أجاز أو نقص** كل واحد  
 من الحارة والنقص سمي **أجازا** وفي القياس يجوز ولو قول  
 زفران **أجازا** أحدهما ونقص الآخر فلا يفسخ منهما **أحق**  
 بما فعل **وان** كانا أي الحارة والفسخ معا أو لم يعلم البايع نحا

**فالفسخ** أحق في رواية المداون وقال في بيع المصل تصرف المالك  
 أو لم تصرف البايع نقضا كان أو حارة **ولو باع عندين**  
 بائنا درهم **على أنه** أي البايع أو المشتري **الخيار في أحدهما**  
**أن** فضل من كل واحد منهما **وعين** العبد الذي فيه الخيار  
**فصح** **والأخذ** لم يفضل ولم يعين أو عين ولم يفضل لا يصح في  
 هذه الصور الثلاثة **فسخ خيار التعيين** **فما دون** **الرابعة**  
 حتى لو اشترى أحد الثوبين على أن يأخذ بهما شيئا بعشرة دراهم  
 وتموا الخيار ثلثة أيام فصح وفي الرابعة لا يصح وعند مالك في  
 بيع وعبد رفر والشافعي لا يصح في الكل وهو القياس **فصل**  
 أن يكون في هذا العقد خيارا للشرط مع خيار التعيين والصحة أنه  
 لا يشرط وإذا لم يرد خيارا للشرط فلا بد من توقف خيار التعيين  
 بالثالث أو ما دونه عند حصة وعما شا العاقد أن  
 عندهما **ولو اشترى** عبدا مثلا **على أنهما بالخيار** **وتنص** أحدهما  
 لا يرد **الأخر** عند حصة وعند مالك أن يرد **ولو اشترى**  
 عبدا على أنه خيارا أو كانت **وكان** العبد بخلافه فلم يشتر الخيار  
 أن شا أحده بكل الثمن **ومر كالمبيع** **باب خيار الرؤية**  
 أعلم أن خيار الرؤية يقع ما لم يحكم للخلل في الرضى وخيار الشرط  
 يقع بنفس الحكم فمما أن اقوي في الما بغيره ثم خيار العيب مع لزوم  
 الحكم فكان أضعف من الكل فلذلك قد جعل خيار الشرط على خيار الرؤية  
 ثم قد جعل الرؤية على خيار العيب **شرا** ما لم يره جاز كما إذا اشترى  
 ريشا في رفر أو سرا في حو أو أورد في حقه أو ثوبا في ثمنه



على انه موجود في ملكه ولم يشتري شيئا من ذلك **بيع عبدنا**  
**خلافا للشافعي قوله** أي لمشتري **أن يرد** **هذه أمانة وإن ربي**  
**قوله** بأن قال رضى **والمختار من** **باع ما لم يرد** **من ورث**  
 شيئا فلا يباعه قبل الروية وكان أبو حنيفة يقول **ولا له الخيار**  
 ثم رجع وقال **أخاره** **ويبطل خيار الروية** **بما يبطل به خيار**  
**الشرط وكفت روية وجه الصبرة** **وجه الرقي**  
 مطلقا سواء كان رجلا أو امرأة والنظر إلى غيره من الجسد لا يبطل  
 الخيار **وجه الدابة وكفها** **وشرط بعضهم روية القوام**  
 في ذهاب الركوب وعند محمد روية الوكعة **بما يبطل به خيار**  
 أن النظر إلى وجه الدابة لا يبطل خيار الروية حتى ينظر إلى كفلها  
 أيضا وفي رواية **الحمل** **بمن الحس** وفي رواية **القنينة** **بمن**  
 النظر إلى صرعها **وقما يطعمه** **أبد من الذوق** **وعر** **أخيه**  
 أن في المردون والبغل والحمار يشترط روية الحافر والذنب  
 أيضا **كفت روية ظاهر الثوب** **حال كونه مطويا** **وعند**  
**أبد من شرم روية كله** **فالواحد** **إذا لم يكن في الثوب ما لا يكون**  
 مقصودا **فإن كان فيه ما يكون مقصودا** **فالعلم** **لا يسقط**  
 خياره **مالم يرمض** **العلم** **وكفت روية** **داخل الدار**  
 وفي عامة الروايات **إذا رأى محي الدار** **فلا خيار له** **وإن لم**  
**يرميها** **وكذا إذا رأى خارج الدار** **أو شجار البستان** **من**  
**خارج** **وعند** **فلا بد من روية** **داخل البنيوت** **والمو** **الصحة**  
**وقيل** **فإنه** **أر** **يعتبر روية** **مالم** **المقصود** **حتى لو كان في**

ط  
٢٠

الدار

الدار **بينان** **شتويان** **وبينان** **صيفيان** **وبين** **طائفتي** **شروط روية**  
 الكل **لا يشترط روية الدار** **ولا يشترط روية المطبخ والمزلة والعلو**  
**لماذا كان** **العلو مقصودا** **وبعضهم** **شروط روية الكل وهو المظهر**  
**لذا في المخط** **ونظر** **وكلمة** **بالقبض** **كنظرة** **النظر** **سوله** **حتى لو**  
 اشتري طعاما لم يره **توكل** **خلا** **بالقبض** **فقبضه** **الوكيل** **بعد**  
 ماله **فليس** **المشتري** **أن يرد** **هذه** **الامر** **عيب** **وإن** **أرسل** **رسولا**  
 بقبضه **فقبضه** **الرسول** **بعد** **ماله** **فالمشتري** **أن يرد** **هذه** **وقال**  
 أبو يوسف **ومحمد** **الوكيل** **والرسول** **سواء** **والمشتري** **أن يرد** **هذه**  
 رآه **وهذا** **الخلا** **في** **الوكيل** **بالقبض** **فأما** **الوكيل** **بالشر** **أو روية**  
 تسقط الخيار **أجماعا** **وصورة** **الوكيل** **أن يقول** **المشتري** **لغير**  
 كن **وكلا** **عني** **قبض** **المبيع** **وصورة** **الرسول** **أن يقول** **كن**  
 رسولا **عني** **قبضه** **ومع** **عقد** **الراعي** **مطلقا** **سواء** **كان** **بيعا** **أو** **سرا**  
 وقال الشافعي **لا يصح** **شراؤه** **وسقط** **خياره** **إذا** **اشترى** **الراعي**  
**بجس** **المبيع** **إذا** **كان** **مما** **يعرف** **به** **وشهد** **إذا** **كان** **مما** **يعرف** **به**  
**ودونه** **إذا** **كان** **مما** **يعرف** **به** **وفي** **المعار** **بوصفه** **أي** **يسقط**  
 خيار **الراعي** **إذا** **اشترى** **المعار** **بوصفه** **بالمع** **ما** **يمكن** **إذا** **قال**  
 رضى **وعن** **أبي** **يوسف** **أنه** **يقاد** **إلى** **ذلك** **الموضع** **فإذا** **أصا**  
 حيث **لو** **كان** **بصر** **الدابة** **فقال** **رضيت** **يسقط** **خياره** **وقال**  
 الحسن **بر** **يد** **وهو** **رواية** **عن** **أبي** **حنيفة** **أن** **كل** **بصر** **القبض**  
 فقبضه **الوكيل** **وهو** **ينظر** **إليه** **يسقط** **الخيار** **ومن** **رأى**  
**أحد** **الوثبين** **فأشترى** **أما** **بصفقة** **واحدة** **ثم** **رأى** **الثوب**

ر



المخرجه ردحما ولا يورث خيار الورثة كخيار الشرط حتى اذا مات  
 المشتري قبل الروية بطل خياره فلا ينتقل الى ورثته خلافا للشافعي  
 ومن لا يورث ما راي اي قبل البيع **خيار ان يتغير عن الصفة التي**  
**راه والراي وان لم يتغير خياره وان اختلفا في التغير**  
 فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع  
 يمينه وعلى المشتري البينة وهذا اذا كانت المدة قريبة يعلم  
 انه لم يتغير في مثل تلك المدة فان تعدت المدة بان راي امه شا  
 ثم اشتراها بعد عشر سنة ورغم البائع انهما لم يتغيرا فالقول  
 للمشتري **والمشتري لو اختلفا في الروية فقال البائع رايته قبل**  
 البيع وقال المشتري ما رايته قبل البيع فالقول للمشتري مع يمينه  
 ولو اشترى عدل امر البائع ولم يره فقبضه وباع منه ثوبا  
 او وفت وسلمه ثم اطلع على عيب في الباقي فهو بالخيار ان شاء اشترى  
 وان شأده بعيب **الخيار روية او شرط باب خيار**  
**العيب** وهو ينقص خلافة اصل الفطرة السليمة وهو نوعان ظاهر  
 كالتمزق والما في العين وباطني كالسعال وانقطاع الحيض ثم نقصا عدا  
 والاباء فحكموا واعلم ان المراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره  
 المشتري عند البيع ولا عيبا لم يقبض من وجد بالمبيع عيبا ينقص  
 الثمن فهو بالخيار ان شاء اخذه بكل الثمن او رده وما اوجب  
 نقصان الثمن عند التجار عيب كالحاوي مطلقا سواء كان الزا  
 من المولى او من في يده باجارة او باعارة وان كان غمادون الشفيع  
 اما اذا اعصبه رجل فابن حله الى من يري ولاه فليس بعيب **في قول**

في

**في الزنا والسرقة** في الصغير مطلقا سواء سرق من المولى او من غيره  
 اذا بلغ قد راى الدرع ما لا يسرق الماكول للاكل فليس بعيب ولو سرق  
 للبائع فهو عيب ومذا عيب في الصغير ما لم يبلغ فاما اذا بلغ فليس  
 ذلك لماضي بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ في يد البائع ثم يبيعه  
 فيعأوده في المشتري ومعنى هذا انه اذا اظهرت هذه العيوب  
 عند البائع في صغيره ثم حدثت عند المشتري في صغيره فهو  
 عيب واذا وجدت هذه الاشياء في صغيره فباعتها فوجدت  
 عند المشتري بعد البلوغ لم يردده وان وجدت هذه الاشياء  
 بعد البلوغ عند البائع ثم وجدت عند المشتري يردده به والمراد  
 من الصغير المذكور من يعقل ذكر اكان او انثى وهو الذي ياكل وح  
 ويشرب وحده واما الذي لا يعقل فهو ضال الاقرب وهو ابن سنتين  
 كذا في الخبر **واللهون** يعني اذا اجر عند البائع ثم جنى في يد المشتري  
 فهو عيب فيل اذا اشترى عندا قد جنى عند البائع فله ان يردده  
 وان لم يجنى عند المشتري ولا يجره على انه لا يردده ما لم يعاوده  
 عند المشتري وهو الصحيح ثم كمل المشايخ في قدره قال بعضهم قوله  
 ساعة وقال بعضهم ان كان اكثر من يوم وليلة فهو عيب فقال  
 بعضهم المطبوخ عيب في يوم ليس بعيب وخير المور او سألها  
 كذا في الدجيم **والنهي والدفع والزنا** ولز في المأمة  
 متعلق بالاربعة المذكورة والنهي والدفع ليسا بعيب في الفلهم  
 المان يكونا فالحشيش والزنا ليس بعيب في الفلهم المان يكون  
 عادة له وقال الشافعي الذنا عيب مطلقا والجر بفحشيين

ي



ثلث راحة النعم والدفع بالدال المهملة مصدره فراء اختبر  
 وبالسكون الذن اسم منه وأما الدفر بالدال المعجمة فبالفتح  
 لا يغرو ولو جده الراحة أيا ما كانت ومنه مسكة فروايط  
 وفروايط فريته ذفر الأي صناعته وهو راحة مكروه في الربط  
 وهو مراد الفقهاء في فوطه والبخر والدفر عيب كذا في المغرب  
**والكفر** مطلقا أي في العلم والجارية فلو اشتري عبدا على  
 أنه كافر فوجده مسلما ليس له أن يرده خلافا للشافعي **وعده**  
**الحسين في البايعة والاستحاضة** بالجر على أنه عطف على  
 الباقي ويعتبر في ذلك أقصى ما ينتهي إليه ابتداء المحضر في  
 سبع عشرة سنة لأن ذلك أقصى غاية بلوغ عن عبدا أو حرة  
 وأما نفي هذا بقول الأمة ثم يستحلف البايع مع هذا أن  
 كان بعد القبض فيرد بكونه وإن كان قبل القبض فكذا كف  
 الصيغة وعده محمد بن زيد بل يمين البايع قبله قالوا في ظاهر الرواية لا  
 يقبل قول الأمة في ذلك **والسعال القدم والدين** أي الدين الذي  
 يطالب به في الحال لا دين مؤجل فإنه ليس بعيب كذا في الخبر  
**والشعر والما في العين** والضمهوبة وهي حمى في الشعر عيب  
 إذا انحست بحيث تضرب إلى البياض وكذا الشمط في الصفد  
 وهو اختلاط البياض بالسواد في الشعر **فلو حدث عيب آخر**  
**عند المشتري** وأطلع على عيب كان عند البايع **رجع المشتري**  
**بنقصانه** أو رد أي البيع برضى **بأي عيب** قال مالك يرد  
 بغير رضاه ويرد مع نقصان العيب الحادث في يده وطريق

معرفة

معرفة أن يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب به فإن كان نفا  
 ما بين العيتين العشر رجع بعشر المئتين وإن كان نصف العشر  
 رجع بنصف عشر المئتين وهكذا **ومن اشترى ثوبا فقطعه**  
 ولم يخطه فوجد به عيبا رجع المشتري بالعيب أي بنقصانه  
 العيب **فإن قبله البايع** كذلك أي مطلقا له **فإن**  
**باعه المشتري لم يرجع** بشئ مطلقا سواء كان عالما بالعيب  
 وقت البيع أو لا وهو ظاهر الرواية ومنها أنه يرجع به **فلو فسد**  
**وخاطه المشتري أو صبغه** أحمر أو أصفر أو نحوهما يرد قيمته  
 الثوب أو اشترى سويقا أو ات السويق يمين أو خلطه  
**فأطلع على عيب** كان عند البايع في الثوب أو السويق ولم يكن  
 عالما وقت البيع والكت **رجع المشتري بنقصانه** كما لو  
**باعه بعد روية العيب** أي لو باع المشتري الثوب المخطأ أو الثوب  
 المصبوغ أو السويق الملوّن رجع بنقصانه فكذا هنا أعلم أن  
 الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالـ  
 والجمال وهي لا تمنع الرد إن الزيادة تبع محض باعتبار التولد متصلة  
 غير متولدة كالصبغ والخياطة واللث وهي تمنع الرد بالعيب تعا  
 والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والعمر وهي تمنع الرد وغير متولدة  
 كالكتيب وهي لا تمنع الرد بالعيب **ومات العبد** عطف على باع أي كما  
 لو مات العبد **واعقده** بلاما لم أطلع على العيب رجع بنقصان  
 العيب القياس في الاعتاق أن لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي  
 في بيع شريح الهداية وهو قول زفر والديبيل والإسنيلا كما عا

ص

لعمري

ففي  
ف



فان اعتقه على مال او كاتبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشي وعنه حنفية  
 وموقولا ابو يوسف انه يرجع بنقصان العيب **او قتله او باعه**  
**او كان المشتري طعاما فاكله كله او بعضه او باع كله او بعضه لم يرجع**  
**بشي** متعلق بالجميع وعنه ابو يوسف انه في الاول يرجع وعند ابو حنيفة  
 ومحمد يرجع فيما اذا اكل كله خلافا له واما فيما اذا اكل بعضه ثم علم  
 بالعيب فعنده ابو حنيفة لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما اكل وما  
 بقي وعنه ما انه يرجع بنقصان العيب في الكل ولا يرد الباقي وعنه  
 ايضا انه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وفي بيع البعض عنهما  
 روايتان في احاد الروايتين لا يرجع بشي كما هو مذهب ابو حنيفة  
 وفي الاخرى يرد ما بقي ويرجع بنقصان عيب ما باع كما قال زفر  
**ولو اشترى بفساد او قننا او حوزا او قننا او بطنها وكسره**  
**ووجد فاسدا** افا ان كان ينتفع به مع فساد به بان يصلح لكل  
 بعض الناس او للعلف **رجع بنقصان العيب** ولا يرد مطلقا  
 وقال الشافعي يرد اذا كسر مقدار لا يضمنه للعالم بالعيب مضمون  
 هذا اذا علم العيب بعد الكسر ولو علم قبله فكسر لا يرجع به **والا** اي  
 وان لم يجد فاسدا استغفابا بان واحد غير منتفع به اصلا  
**رجع بكل الثمن** هذا اذا لم يكن يقسم قيمة اما اذا كان يقسم  
 قيمة قبل يرجع بحصة اللب ويصح العقد في القسمة بحصته وقيل  
 يرد القسمة ويرجع بكل الثمن ثم هذا اذا وجد الكل فاسدا واذا  
 وجد البعض فاسدا او هو قليل مع البيع استحبنا وان كان  
 كثيرا لم يصح في الكل ويرجع بكل الثمن بعد رده ثم المراد بالكثير ما

زاد على الثلاثة في قدر المائة لا الكثير الذي هو زائد على النصف  
 وهو المصح وقال بعضهم الكثير ما زاد على النصف حتى لو اشترى  
 مائة بيضة فوجد فيها ثلثة مدرة لا يكون له ان يرجع بشي  
 اتفاقا واما اذا اشترى عشرة من الخبز فوجد فيها خمسة حاوية  
 قيل يجوز البيع في الخمسة الصحيحة بالاتفاق ويرجع بنصف  
 الثمن وقيل يفسد البيع في الكل بالجماع وقيل يفسد البيع في الكل  
 عند ابو حنيفة وصرح البيع في الخمسة الصحيحة عند ما ينصف  
 الثمن كذا في المدخلة **ولو باع المشتري المبيع فرد المبيع عليه**  
**بعضا بان** ان يكون العيب عنده فائتبه بالبينة ولم يتم البينة  
 فخلعه القاضى فالى العيب **ردة** المشتري الاول على باعه اذا  
 برهن ان العيب كان عنده البائع الاول **ولو كان الرد عليه**  
**لا يرد على باعه** والجواب فيما يحدث مثله كالمريض وفيما يحدث  
 مثله رده على باعه سواء كان الرد بقضا او بغيره **ولو قبض**  
**المشتري المبيع وادعى عيبا لم يحرم المشتري على دفع الثمن ولكن**  
**يبرهن** اي يقيم المشتري البينة على ما ادعاه او يحلف بايعة  
 اذا لم يقيم البينة **فان قال المشتري** ثم ودي بالشام دفع  
 يعني اذا كان شهودي عينا فقال المشتري امرتني حتى يحضر  
 شهودي لم يلتفت القاضى اليه ولكن يحلف البائع ويأمره بنقد  
 الثمن **ان حلف بايعة** والمراد فان ادعى المشتري ابا قايما المشتري  
 بالعبد الى البائع وقال يعني ابقام **حلف بايعة حتى يبرهن**  
**المشتري انه ابو عنده** اي عند المشتري برهن المشتري على



انه ايقعنه يثبت العيب في حق الخصومة ثم **خلف** بايعة  
**بالله ما ايقع عندك قطا** او بالله لقد باعه وسلمه الله وما  
 ايقط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعي وان لم  
 يكن للمشتري بنية واراد تخليف البائع ما يعلم انه ايقع عند المشتري  
 يخلف عندهما واختلفا المشايخ على قول ابي حنيفة فقبل بخلف  
 ايضا وقبل لم يخلف عنده وهو الراجح واذا كان الدعوى في ايقاع  
 الكبر يخلف بالله ما ايقع ببيع مبلغ الرمال **والقول في قدر**  
**المقبوض ما اقامه** حتى لو اشترى امانة وتفاضل فوجد بها عيبا  
 فقال البائع بعنا هذه واخرى غيرها وقال المشتري بعني هذه  
 وحدها فالقول قول المشتري وكذا اذا اتفقا على مقدار المبيع  
 واختلفا في مقدار المقبوض فالقول قول المشتري **ولو اشترى عهد**  
**صفعة واحدة وقبض احدهما ووجد باحدهما عيبا**  
**اخذها او ردها مطلقا** سواء وجد بغير المقبوض عيبا وبالا  
 وهو الصحيح وعند ابي يوسف انه اذا وجد بالمقبوض ردة خاصة  
 وكذا انه لم يقبضها اخذها مالا ونقص بينهما الصفقة ضرب اليد  
 على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد **ولو قبضتاهما**  
 وخذ باحدهما عيبا **رد المعيب فقط** وقال في ردها  
 ولو كان المبيع مملوكا او مملوكا من نوع واحد ووجد ببعض  
 الكل كالخنطة ونحوها **او الورق** كالذهب والشكر ونحوها  
**عيبا رده كله او اخذه** وليس له ان يرد المبيع خاصة مطلقا سواء  
 كان الكل في وعاء واحد اما اذا كان قبل القبض او بعد وقبل هذا

اذا كان الكل في وعاء واحد اما اذا كان في وعاءين فهو كعبد  
 حتى يرد البائع الوعاء المعيب دون الآخر **ولو اشترى بعضه**  
 اي بعض الكيل والوزن بعد القبض لم يجز في رده ما بقي مطلقا  
 سواء كان في وعاء او وعاءين وعن ابي حنيفة بخير واما ابي  
 بالقول بعد القبض لانه قبل القبض يرد المشتري الباقي **ولو**  
 كان المبيع ثوبا فاشترى بعضه خيرا ان شاء الله الباقي اورد  
**والبس والركوب والمداواة رضي** بالعيب اي اذا اشترى  
 ثوبا او دابة ثم اطلع على عيب فلبسه او ركب او دأواها فهو  
 رضي بالعيب **الركوب للسقي او للرد او لشر العلف** لها  
 اي ان تكون هذه الاشياء رضي استحسانا والحواري في السقي والرد  
 وشر العلف محمول فلما اذا كان لا يجد ثوبا اما الضعيف  
 اي لكونها جونا لم يرد لولا او لغيره عن المشي ولتكون العلف  
 في عدل او في غيرها واحد حتى لو كان في عهد ابن او املكه السقي  
 في منزله او قريته من غير ركوب وركب فهو رضي وقيل  
 الركوب للرد لا يكون رضي وان امكنه الرد بغير الركوب  
**ولو قطع المقبوض بسبب كان عند البائع ردة واسترد**  
**التمن** اي لو اشترى عبدا قد سرق البائع ولم يعلم المشتري به  
 عند البائع ولا عند القبض فقطع يده في يد المشتري بتلك  
 السرقة يردده ويسترد التمن عنده ابي حنيفة وقال لا يردده  
 ولكن يرجع بحصة النقصان من التمن وعلى هذا الخلاف  
 اذا قتل العبد بسبب جحد في يد البائع **ولو تربي البائع**

ين

خر



من كل عيب عند البيع صح وان لم يسم الكمل الى كل العيب ولا يرد بيع  
فقد خل في هذه الرواية من العيب الموجود عند العقد والعيب الحاد  
بعد العقد قبل القبض عند خا وعند محمد زفر لا يدخل الحادث  
قوله صح اي صح البيع والشرط عند التلاوة وعند الشافعي لا  
تصح الرواية من كل عيب عالم يسم ويصح البيع وعند زفر البيع  
حاضر والشرط باطل **باب البيع الفاسد الصحيح** ما كان  
مشروعا باصل وصحته والفاسد مشروع باصله اوصفته  
ثم هذا البناء يشمل على ثلاثة انواع باطل فاسد ومكروه  
فالباطل ما لم يكون مشروعا باصله ووصفه والفاسد  
ما يكون مشروعا باصله دون وصفه والمكروه مشروع باله  
ووصفه لكن جاوره شيء اخر منهى عنه فالباطل والفاسد  
بهذا التفسير متباينان اذ في تعريف كل واحد قد ياتي تعريف  
للآخر لقب الباب بالفاسد دون الباطل والمكروه لان  
الفاسد وصف شامل للعرض العام لما قلنا ان الباطل  
فايت للاصل والوصف والفاسد فايت الوصف الاصل والكر  
فايت وصف الكمال فم فوات الوصف الكمال كالحركة بالنسبة  
الى الحيوان والنبات الضابط في تغيير الفاسد من الباطل ان  
احد الموضوعين اذ لم يكن ما في ذكر سماوي والبيع باطل  
سواء كان مبيعا او مئنا فيبيع المينة والدور والحر باطل وكذا  
البيع به وان كان في بعض الرديان ما لا دون البعض ان  
امكن اعتبار مئنا فابيع فاسد فيبيع العبد بالحر او

الحر

الحر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فيبيع الحر  
بالدراهم او الدراهم بالحر باطل لم يجز بيع المينة والدور والحر  
**والحر المئنا والحر والولد والمذموم المراجعة المذموم المطلق**  
وهو ان يقال انت مذموم ان مت فانت حر دون المذموم  
المعقد وهو ان يقال ان مت في هذا المرفق فانت حر فانه حر  
بيعه بالمعاق وقال الشافعي يجوز بيع المذموم المطلق لم يجز  
بيع **الحا تاي** الثابت الذي لم يرض ببعده ولو رضى المكاتب  
بالبيع فبيعه روايتان ولا طر الجوار **باب بيع** اي لو باع  
هذه الاشياء وهلكوا **عند المشتري** لم يضمن المشتري عند  
اوج خيفة وقال ايضا في المذموم وامر الولد قيمتها ولو رآه  
عن ابي حنيفة فيضمن في امر الولد ثلثا قيمتها فانه وفي المذموم  
ثلثا قيمته قنا ولم يجز بيع **السمك** في الصيد وكذا الوكان  
في خطيره لا يستطيع الخروج عنها اذا كان لا يوصل الى اصطفا  
ومعناه اذا اخرج ثم القاه في الخطيرة حتى صارت ملكا ولو  
اجتمعت في ملكه باضططاده لم يبع ببيعها سواء امكن اخذها  
اولا وان موضع دخولها محال لا يستطيع الخروج عنها لم يبع  
البيع عند بعض المشايخ وقيل يبيع ان امكن اخذها بلا اضططاد  
وهذا الخلاف فيما اذا لم يهي الخطيرة للاضططاد وانما اذا اهيأ  
ملكها بلا خلاف ولم يجز بيع **الطير في الميوى** مطلقا سواء اخذ  
ثم ارسله او لا وانما قيد به لانه لو اضططاده ثم القاه في الخطيرة  
نظر ان امكن اخذه من غير حيلة جاز ولا ولا **والحمل والنتاج**

ير

ج

ها

س يجوز



والحل ما في البطن والنتاج ما يحل هذا الحل وهو جبل الجبل وقد  
كانوا يعتادون ذلك في الجاهلية **والدين في الضرع واللولو**  
**في الصدق** وقال أبو يوسف يجوز بيع اللولو ويختار إذا رآه **والضوف**  
**في الغنم** وعنه أبو يوسف أنه يجوز بيع هذا الضوف ولم يجز  
بيع **في السقف وذراع من ثوب** مطلقا سواء ذكر موضع  
القطع أو لم يذكره ولو أخرج اليافع الجذع أو قطع الذراع من الثوب  
قبل فتح المشتري العقد انقلب صحيحا **ونظرة القابض**  
الصالحه ولو ما يخرج من الصيد يضرب الشبكة ولم يجز بيع **المزاة**  
مطلقا سواء كان في حصة أو نصف أو فساد أو في فساد  
المزاة يبيع الميز على الحل ثم يحذو مثل كيله خرطا وقال  
الشافعي يجوز فيما دون حصة أو سوي ولا يجوز فيما زاد عليها  
وفي قدر الحصة قولان **والملامسة والقالي** والمناورة وهذه  
بيع كانت في الجاهلية وهو أن يتساووا الرجلان على شلعة  
فإذا لمسها المشتري أو وقع عليها حصاة أو نهها الله التبا  
لزم البيع فلا أول بيع الملامسة والثاني القالي الجرح والثالث المنا  
ور ذكر في المستحق قال أبو حنيفة رحمه الله الملامسة أن يقول الباع  
هذا المثل بكذا فإذا الماسة وجب البيع أو يقول المشتري كذا  
والقالي الجرح أن يقول المشتري ابوا الباع إذا ألفت الحجر وجب  
البيع **وتوب من ثوبين** أن يقول بعثت منك كذا من الثوبين  
**والمرعى والحان** والمرعى جمع مرعى كالمواشي جمع مولى  
والمراد بها الكلاب الثابت مطلقا سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة

بدون الأرض قبل القطع والإحراز وأما لو كان الكلام متبنايان سمي  
الأرض خد الحشيش فثبت بتكليفه جاز ببعده كذا في النصاب  
وأما قيد بدون الأرض لأنه لو باع المملوك له يدخل الكلام في  
البيع كالشجر ولم يجز بيع **الخل** عند مطلقا وعند محمد والشافعي  
يجوز إذا كان مجموعا **وبياع دود القز وبئضه** عند مطلقا  
ظهر القز فيه ولا لأبو يوسف اضطرب في بئضه ولم يجز بيع **البقر**  
**لأنه يبيعه من رعيه أنه عنده ولبن أمراه** ولو في دج مطلقا  
سواء كان لبن حروا أمه وقال الشافعي يجوز مطلقا وقال أبو يوسف  
إذا كان لبن أمه يجوز وللملأوصية في غير مرة عند بعض أصحابنا  
لا يجوز فيل يجوز إذا علم أنه يرسل به الرمد ولم يجز بيع **شعر الخنزير**  
ولكن **يشفع به للخنزير** عند محمد وعنه أبو يوسف أنه يكره ذلك  
والصحيح قول أبي يوسف وعنه بعض السلف أنه كان لا يبرك كعبا  
أو خفا خنزير الشعر الخنزير **وشعر الإنسان** **والاستغفار به**  
أيضا وعند محمد أنه حور الاستغفار به **وحل المية قبل الذبح**  
**وبعده يباع وينتفع به كعظم الميتة وعصا أو صوون**  
**وقرنها ووبرها وشعرها** وفي الإله كل ما يحسنه لا يجوز الاتفا  
بها وبياع عظم الفيل وينتفع به عند ما وعند محمد لا يبيع  
بيعه **والاستغفار به** ولم يجز بيع **علو سقط** أي إذا كان علو  
لا طو وسفل لا طو فسقط أو سقط العلو ونقي السفل فباع  
صاحب العلو موضع العلو لم يجز وإن سقط العلو بعد البيع  
قبل القبض بطل البيع ولم يجز بيع **أمة بين أنه عبد وكذا**



عكسه أي لو اشترى شخصاً على أنه أمة فإذا ما وعده أو علم أنه  
عبد فإذا ما وعده لم يجز استحقاقاً له ولو لم ينفذ بل أمة  
لأنه لو اشترى بيمينه على أنه ذكر فإذا ما وعده أي صح البيع ولم يجز  
**شراً باع بالقل قبل النقص** مطلقاً سواء كان شراً أو شراً  
من الأصحاب شهد أنه له كونه ووالده وزوجه وعبد ومكاتب  
وقال أبو يوسف ومحمد يجوز في غير العبد والمكاتب وسوا  
باع بنفسه أو بيع له بأن باع وكيله وسوا اشترى لنفسه  
أو لعنه من مشريه أو من ولده أو من الموهوب له أو الموصى  
له هذا إذا كان المبيع لم ينقص أو اتا واحد الثمنان حبساً  
وأما إذا انقص المبيع أو اتا في يد المشتري فباعه من البايع بأقل  
من الثمن جائز وإنما قلنا إذا اتا لأنه لو انتقصت قيمته بتغير السعر  
لم يجز شراؤه بالأقل وشرطنا اتحاد الثمينين نسأل الله إذا اشتراه  
بمن آخر غير جنس الثمن الأول يجوز أن كان الثمن الثاني أقل ثم الدنار  
جنس الدراهم حتى لو كان العقد الأول بالدراهم فاشتراه بالدنانير  
وقيمة الأقل من الثمن الأول لم يجز استحساناً أو جوازاً فيقول  
رؤسنا أن هذا يجوز عندنا خلافاً للشافعي ولغظ الأقل لغيره إلى أنه  
لو اشترى بالدينار وعلم أنه جاز **وصح** البيع فيما ضمن الدين حتى لو اشترى أمة  
بحسبها وفيها ثم باعها لآخرى مع ما من البايع قبل بعد الثمن بحسبها  
صح الشراؤه أي لم يسترها من البايع ولم يجز بيع ربيته **أي ربه**  
**بشره** أي بشرط أن يرب الربيته مع طرده ويخرج عنه أي يخرج  
الورث مكان كل طرف بحسين **مطلقاً** وصح البيع لو شرط أن يخلع

عنه

عنه يودن الطرف وإن اختلفا في مقدار وزن الزوق **لعول**  
المشتري مع يمينه ولو أمر مسلم مياً بشراً آخر أو ببيعها صح وقا  
لا يبيع وعليه هذا الخلاف المختار ولم يجز بيع أمة على شرط أن  
**يعتق المشتري** وقال الشافعي يجوز البيع بشرط الاعتاق ولو  
رواية الحسن بن أحمد **أو أن يدر أو يكاتب أو يستبد**  
**أو الإجماع** أي لم يجز بيع أمة للإجماع وفي العبدان نساخ أو  
على أن يستبد منها شراً أو لم يجز بيعه أو على أن يسكن البا  
أو على أن يقرض المشتري البايع **درهما** أو على أن يهدي  
المشتري له أي للبايع أو على أن لا يسلم الثمن إلى كذا أي إلى ذلك  
الشهر ولم يجز بيع ثوب على شرط أن يقطع البايع ويخيطه **فيمسك**  
المشتري **وصح** استحساناً باع **فعل** على شرط أن يحدوه البايع  
ويستوبه **وبشره** تشريكاً للفعل وضع الشراؤه على الفعل وهو  
سعيها الذي ظهر القدر وقال في الجوز وهو القياس **لا**  
**البيع** أي لا يجوز البيع بين مؤجل إلى الغد ومزبور مؤجل  
فما أول يوم من مؤجل الشمس في الحمل وإلى المهرجان وهو أول  
يوم من مؤجل الشمس في الميزان وإلى **يوم من المنصاري** وفطر  
اليهود أن لم يدر المعافاة أن ذلك له أوقات وإنما حصص يوم  
المنصاري وفطر اليهود لهما لهما بيان أنه أن المنصاري يبدو  
الصوم من يثور ويصومون خمسين يوماً ثم يعودون  
واليعودون غير معلوم لا يتعين للبطن وممارسته يعلم النحر  
قرباً خطي ويصيبها إذا دخل صومهم في يوم وفطرهم معلوم

٢

ع

ن



وَأَنَّ الْيَهُودَ يَصُومُونَ شَمْرَ مَعْنَانِ كُلَّهُ وَلَا يَغُطُّونَ يَوْمَ الْغُطْرِ  
 وَيَتَّبِعُونَ صِيَامَهُمْ سُؤَالَ إِلَى تَمَامِ حُسَيْنٍ يَوْمًا ثُمَّ يَغُطُّونَ  
 فَيَعُدُّ دُحُولَ صَوْمِهِمْ لَا يَعْلَمُ يَوْمَ غُطْرِهِمْ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ  
 عِدَّةِ رَمَضَانَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ سُؤَالِ أَوَّلِ  
 وَالْعِشْرِينَ مِنْهُ وَلَمْ يَجْرَأْ إِلَى قَدْرِهِ **وَالْحَاجُّ إِلَى الْخَضَادِ** وَمَوْقُوعِ  
 الزَّرْعِ وَإِلَى الدِّيَارِ **وَالْقَطَافِ** وَالِدِيَارِ فِي الدِّيَارِ فِي الطَّعَامِ  
 أَنْ تَوْطَأَ بَعُولُ الدَّوَابِّ وَالْقَطَافُ قَطْعُ الْعَنْبِ مِنَ الْكُمِّ **وَلَوْ**  
**كُنْ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ** الَّتِي لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الثَّمَنِ **وَالْبَاعِعُ** وَأَنْ  
**اسْتَقْبَلَ** الرَّجُلُ أَيْ لَوْ بَاعَ إِلَى هَذِهِ الْأَجَالِ ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الرَّجُلَ مِنْهُ  
**قَبْلَ حُلُولِهِ** حَقًّا لَمْ يَرْفُ وَالشَّائِعُ وَمَنْ جَمَعَ فِي الْبَيْعِ **بِزَرْعٍ**  
 وَبِزَرْعٍ **ذَكَرَهُ وَصَبَّغَهُ** بَطْلُ الْبَيْعِ فِيهِمَا مُطْلَقًا سَوَاءً  
 سَمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدَ أَوْ حَتِيفَةٍ وَعِنْدَ مَا إِنْ  
 سَمِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَنَاءً حَقٌّ فِي الْعَبْدِ وَالْأَسَاةِ **الدَّكِيَّةِ** وَأَنْ جَمَعَ  
 بَيْنَ عَبْدٍ وَمَدِينَةٍ أَوْ مَكَاتِبَ أَوْ أَمْرٍ وَلَمْ يَبْنِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ  
 وَبَيْنَ مَلِكٍ وَوَقْفٍ **حَقٌّ فِي الْبَيْعِ فِي الْيَقِينِ** وَعِنْدَهُ **وَالْمَلِكُ** الْخَصَّةُ  
 مِنَ الثَّمَنِ خِلَافَ الرُّقُوفِ **فَضْلٌ** فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْبُيُوعِ الْعَاسِدَةِ  
 وَحُكْمِ الشَّيْءِ إِذَا فُيِّعَ الْمَوْزُ وَحُكْمِ الْبَيْعِ الْبَاطِلِ أَنَّهُ أَنْ هَلَكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِ  
 الْمُشْتَرِي فَعِنْدَ الْبَيْعِ يَمْلِكُ أَمَانَةً وَعِنْدَ الْبَيْعِ مَصْمُومًا بِالْقِيَمَةِ  
 وَأَمَّا حُكْمُ الْبَيْعِ الْعَاسِدِ فَمِنْ هَذَا الْفَضْلِ بَيَانُهُ إِذَا **فُيِّعَ الْمُشْتَرِي** **بِزَرْعٍ**  
**فِي الْبَيْعِ الْعَاسِدِ** بِأَمْرٍ **لَا يَبِيعُ** وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عَوَضِيهِ **مَا لَمْ يَكُنْ**  
 الْمُشْتَرِي مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ الْأَمْرُ صَرْحًا أَوْ لَا بَلَّانَ يَقْبَضُ بِحَضْرَةِ الْبَايِعِ

فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ وَلَا يَنْهَاهُ **الْبَيْعُ بِقِيَمَةٍ** فِي ذَوَاتِ الْقِيَمِ  
 وَمِثْلُهُ فِي ذَوَاتِ الْمَثَالِ وَتَعْتَبَرُ قِيَمَةُ يَوْمِ الْعَقْدِ وَقَدْ  
 مَحَلَّ تَعْتَبَرُ قِيَمَةُ يَوْمِ الْمَقْدُورِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَمْلِكُ وَأَنْ يَقْبِضَ  
 يَأْذَنُهُ وَأَمَّا قِيَمَةُ يَوْمِهِ فَيَقْبِضُ لَنْ الْمَلِكِ لَا يَتَّبِعُ فِي الْمُبِيعِ  
 الْعَاسِدِ يَدُونَ الْقَبْضِ وَقِيَمَةُ يَوْمِهِ بِأَمْرٍ **لَا يَبِيعُ** لَنْهُ لَوْ  
 قِيَمَةُ يَدُونَ أَمْرَهُ لَا يَمْلِكُ وَقِيَمَةُ يَوْمِهِ وَكُلُّ مَنْ عَوَضِيهِ  
 مَا لَمْ يَكُنْ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْعَوَضِيَيْنِ مِثْلًا كَالْمِثْلَةِ وَالْأَمْرُ  
 وَالْخَيْرُ يَرْتَبِعُ لَا يَتَّبِعُ الْمَلِكُ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَايِعِ خِيَارٌ  
**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَيَسْقُطُ** قَبْلَ الْقَبْضِ بِحَضْرَةِ الْخَيْرِ وَكَذَا  
 بَعْدَ الْقَبْضِ إِذَا كَانَ الْفُسَادُ فِي صَلْبِ الْعَقْدِ بِلَا بَاعٍ  
 عَبْدُ الْحَجَرِ أَوْ خَيْرُهُ وَإِنْ كَانَ الْفُسَادُ بِشَرْطٍ زَادَ بِلَا بَاعٍ  
 إِلَى أَجْلِ جَمْعِهِمْ قَبْلَ الْفُسْخِ لَمْ يَزَلْ مُنْفَعَةً الشَّرْطِ دُونَ مَنْ  
 عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ مَا كُنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَعَاذِلِينَ **الْفُسْخُ** **الْإِنْ**  
**يَبِيعُ الْمُشْتَرِي** قَبْلَ الْفُسْخِ **أَوْ يَمْسِكُ** الْمُبِيعُ **أَوْ يَجُوزُ** **الْبَيْعُ** **إِنْ**  
 لَوْ يَبِيعُ فِيهِ أَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرَفٍ أَوْ أَشَدَّ أَوْ أَحَدَهَا مَسْجُودًا عَلَيْهِ  
 قِيَمَتُهَا وَتَقْطَعُ حَقَّ الْإِسْتِرْدَادِ عِنْدَ أَوْ حَتِيفَةٍ وَعِنْدَ مَا  
 يَنْقُضُ الْبَيْعَ وَيُرَدُّ الدَّارُ عَلَى صَاحِبِهَا وَيَأْخُذُ السَّفِيْعَ بِقِيَمَتِهَا  
 عِنْدَ أَوْ حَتِيفَةٍ وَعِنْدَ مَا لَا سَفْعَةَ فِيهَا وَالْفَرْسُ عَلَى هَذَا  
 الْإِخْتِلَافِ **وَلَهُ** أَيْ الْمُشْتَرِي **أَنْ يَمْنَعَ** **الْبَيْعَ** **عَنِ** **الْبَايِعِ** **بَعْدَ**  
**الْفُسْخِ** **حَتَّى** **يَأْخُذَ** **الْمُشْتَرِي** **الْثَمَنَ** **مِنْهُ** **أَي** **مِنْ** **الْبَايِعِ** **وَمَا**  
**لِلْبَايِعِ** **مَنْعُهُ** **لَا** **لِلْمُشْتَرِي** **أَي** **لَوْ** **أَشْتَرَى** **أَمَةً** **بِشَرَفٍ** **أَوْ** **أَشَدَّ**



بالف درهم وتقايضاً وزع كل واحد منهما فيما قبض طاب  
 للبائع ما ربح ولا يطيب المشتري ما ربح فيما قبل يتصدق  
 بالزخ **ولو ادعى شخص اخذوا منهم فقصنا لها اياه** ونصر  
 القابض فيه وزع ثم تصاد قال انه لا شيء عليه طاب له  
 أي المدي ربحه **وكره الفحش** بفحشين وهو ان تستام  
 السلعة ما ربح من غشنا وانت لا تريد شرها لئلا يخر  
 فيقع فيه وكذلك في النكاح وغيره وروي بالسكون ايضاً  
 كذا في المغرب **وكره السوم على سوم غيره** وهو ان يرب  
 في الثمن بعد تقرر لارادة الشراء هذا اذا رضى العاقدان  
 قبل من قاما اذا استاوهم بشئ ولم يكن احدهما الى صاحبه  
 فلا بأس للغير ان يساومه ويستثريه لان هذا بيع مزين  
 ولا بأس به **وكره تلقى الجلب** يقال جلب الشئ اذا جاءه من  
 مله الى مله وهو محتمل ان يكون جمع الجالب كالحذر جمع الخا  
 ويحتمل ان يكون بمعنى المنشور فالجواب اذا قرع من بلد ثقل  
 به نحو العامة فيكره ان يستقبله البعض ويستثريه ويبيع  
 العامة غشاً به وهذا انما يكره لدا كان يضرب أهل البلد  
 وان كان لا يضرب أهل فامه لا يكره ماد البس للمشتري والوارد  
 واشترى منهم بارخص من سعر المصروفهم غير عالمين به حينئذ  
 يكره **وكره بيع الحاضر للبادي** هذا اذا كان أهل البلد  
 في محط وهو يبيع من أهل البلد ورغبة في الثمن العالي وقل  
 صورته ان يحجى البادي بالطعام الى مصر فيتوكل الحاضر

المحلور كالنسر يبيع به

للبادي

للبادي ويبيع الطعام ويغلي السعر على الناس فانه منهى عنه  
**وكره البيع عند اذان الجمعة** وبعدة الى ان تتم الجمعة  
 والمعتبر اذا ان المولى بعد الزوال لا يبيع اي لا يكره بيع من  
**يزيد ولا يفرق المبيع من صغير وذي رحم محرمة**  
 فلا بد خل فيه محرمة عن قريب كالوضاع والمضا هرة ولا قرب  
 غير محرمة كالولد العم والعمة **بخلاف الكبير والزوجين**  
 مطلقاً سواء كانا صغيرين أو لا فانه لا يكره تغريقهما  
**المقالة** وهي في اللغة رفع واسقاط وفي الشرع عبارة عن  
 رفع العقد وقيل انه مشتق من القول وهرة للسلب  
 اي ازال القول السابق كما في قسط واقسط اي ازال الجور  
 وهو غلط لانهم قالوا قلت البيع واقلته هي **فسمي في حق**  
**المتعاقدين مطلقاً بيع جديد في حق ثالث** بعد القبض  
 الا ان يمكن جعلها فسخاً يان ولدت المبيعة فتبطل هذا  
 عند اوجيفه وعند ابو يوسف هي بيع جديد الا ان لا يمكن  
 جعلها بيعاً يان كان المبيع منقولاً لم يعبضه فيجعل فسخاً  
 الا ان يمكن ان جعله بيعاً فسخاً يان نقلاً في المنقول قبل  
 قبضه على خلاف جابر الممن الاول فتبطل وقال محمد في فسخ الا  
 اذا انقضى جعله فسخاً فيجعل بيعاً الا ان يمكن تبطل وقايد  
 ان المبيع لو كان هبة في يد البائع فباعه من احداهم ثم نقلاً  
 فليس للواهب ان يوجع فصارت كان الواهب مستراة في  
 حق المبيع كذا في شرح الجاوي **وتصح بمثل الثمن الموقد**



**وشر المالك والاقل بالتعب وجنس اخر لغو وزنه الثمن**  
**للاول** بكل حال قوله بلا تعيب متعلق بقوله والاقل وقوله وجنس اخر  
عطف على المالك بانه اذا باع عبدا بالقدرة ثم وتعالى العقد  
بالقدرة حسانية صححت بالف اتفاقا ويلغوا ذكر حسانية وان  
بحسانية والمبيع بحاله لم يتعيب صححت بالف ويطلب ذكر حسانية وان  
دخله عيب صححت بحسانية والمحطوط اذا العيب وهذا عند ابي حنيفة  
رحمه الله وعندهما في شرط الزيادة يكون بيعا وفي اشتراط الاقل  
لكذلك عند ابو يوسف وعند محمد يكون قسما بالثمن الاول ولو تقا لا  
يغير جنس الثمن الاول فهو قسما بالثمن الاول عند حنيفة ويلغوا  
ذكر جنس اخر وعندهما يكون بيعا **ولكن الثمن يمنع الما قاله**  
**ولكن ملاك المبيع يمنع الما قاله** **ولكن يقضه اي بعض المبيع**  
**بقدره** **باب التولية والمراجه** **المنا سبة بين البايين**  
ان الما قاله نقل المبيع الى الباي بمثل الثمن الاول والتولية كذلك  
نقل البكر الى غير الباي وكل ذلك يقتضي سابقية العقد **بي بيع**  
**بثمن سابق** بلا زيادة ربح **والمراجه** **بيعه** اي بالثمن السابق  
**وبزيادة ربح** ولما سمي تولية لان الباي كأنه يجعل المشتري  
واليما اشتراه بما اشتراه وشرطهما **ثمن الاول مثلا**  
كالملكيات والموزونات حتى لو الم يكن مملوكا بان كان عبدا لو  
توبا لم يحقق المراجه والتولية ولما اي للبايع في المراجه  
ان يضم الى المال اجرة القطار والصنع والطرز  
والقتل والنشر اجرة حمل الطعام وسوق الغنم وان

يقول

يقول قار على بكذا ولا يقول اشتريته بكذا ولا يضم اجرة الرعي  
والتعليم مطلقا سواء كان تعليم القرآن او غيره ولا يضم كرايه  
**الحفظ فان خان الباي في بيع المراجه فالمشتري بالخيار**  
**ان شا اخذ بكل ثمنه** اي الثمن الذي قال الخبير وزده  
على الباي **وحطه** **قد الجناية من الثمن في بيع التولية** وهذا  
عند ابي حنيفة وعند ابو يوسف يحط فيها وعند محمد لا يحط  
فيها ويجمع الاقوال بنظر **ومن اشترى ثوبا قبله ببيع**  
**ثم اشتراه** اي ذلك الثوب **فان باعه بربح لم يحط** **طرح عنه**  
**كل ربح قبله وان احاط الربح بثمنه لم يربح** اي لم يبعه  
مراجه هذا عند ابي حنيفة وعندهما يبعه مراجه على  
الثمن الاخير صورته اذا اشترى ثوبا بعشرة وقبضه ثم با  
عشره عشر وتعاين ثم اشتراه بعشرة يبعه مراجه بحسنة  
ويطرح عنه ما ربح وهو خمسة ويقول قار على خمسة ولا  
يقول اشتريته بحسنة ولو اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشر  
ثم اشتراه بعشرة لا يبعه مراجه اصلا عندنا وعندهما يبيع  
مراجه بعشرة في الفصلين **ولو اشترى مادون مدون**  
يحط دينه بربحيته **ثوبا بعشرة وباع من سيده بحسنة**  
**عشر ببيعة** المولى ببيع مراجه **على عشرة وكذا العكس** اي  
لو اشترى المولى شيئا بعشرة وباعه من عبده المادون المدون  
بحسنة عشر ببيعة للمادون مراجه على عشرة والمكاتب  
كالمادون ولما بين انما اشتراه من عبده المادون المدون

بيع

ع

ن



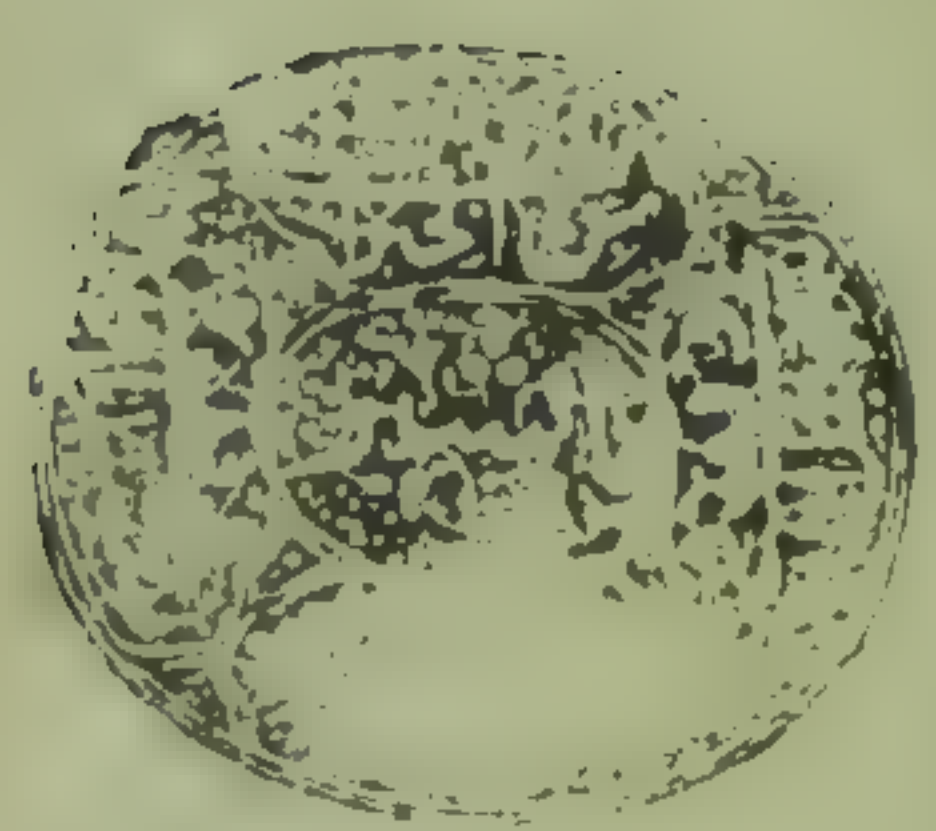
او من مكاتبه له ان يبيعه مراحه على خمسة عشر واقيد بقوله  
 مديون ليصح العقد لكان الذي **لو كان** البائع مديون لكان  
 وهو عشرة دراهم مثلا **مضاربا** بالصفه وباع المضارب المال  
 ما اشترى خمسة عشر مثلاً واراد ان يبيع البائع **مراحه**  
**رب المال** بالشيء **بصفه** هذا البيع يجوز عندنا وعند فرط  
 يبيع رب المال من المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال الا لم يكن  
 في بيع المال ربح **ويراجح** **بلا بيان** **بالتعيب** **وطي الثيب**  
 اي لو اشترى جارية فاعورتها او طهرها وهي ثيب  
 يبيعها مراحه ولا يجب عليه ان يقول اننا اشتريناها سليمة فاعورت  
 في يدي وعندنا يوسف ورفعه بيان هذا والمسئله فيما  
 اذا لم ينعما الوطي **ويراجح** **ببيان** **بالتعيب** **وطي البكر** اي  
 ان فاعورتها بنفسه او فاعها اجنبية واخذت منها او طهرها  
 وهي بكر لم يبيعها مراحه حتى يبين **ولو اشترى شيئا بالقبضه**  
**وباع بربح مائة خاله** ولم يبين انه اشترىه بثمنه فعلم المشتري  
 ذلك **خير** **المشتري** ان شاء رده وان شاء اخذه بكل الثمن **فان**  
**اتلف** **المشتري** **المبيع** **والمسئله** **بها** **فعل** **بذلك** **لزم** **بالقبضه** **ما**  
**ولا يرجع بشي** **وكذا** **التولية** اي ان ولاه رجلا ولم يبين ان الثمن  
 مسئله ثم علم المشتري رده ان شاء او قبله بكل الثمن ان شاء وان  
 اتلفه ثم علم التيمم بالقبضه **ولا يرجع** **على** **البائع** **بشي** **وعندنا** **يوسف**  
 انه رده قيمه العين ويسترد كل الثمن وقيل بقوم الشيء بثلث حال  
 وثلث مؤجل فيرجع المشتري بفضل ما بينهما وعليه فتوى **يوسف**

البلي

البلي وهذا اذا كان الرجل مشروطا في العقد وان لم يكن مشروطا  
 لكنه مشروط متعارف كما هو الرسم بين التجار ان لا يطالبوا بالثمن  
 حمله بل المشتري يؤديه منجأ في كل سبعه ثم ان المشتري ياعده حرا  
 فقبل لا بد من بيان حاله والجمهور على انه يبيعه مراحه بلا بيان فان احب  
 المحيط في باب ذكر الخيارات في الرجل المشروط هذه روايه فيمن اشترى شيئا  
 فصار مغنونا غنا فاحشاله ان مرده على البائع بحكم الغن وقال  
 القاضي ابو علي الشافعي فيه روايتان عن اصحابنا يعني بروايتهم الرد  
 عند الاستلام او البشري يعني بان البائع ان قال للمشتري قيمه مينا  
 كذا او قال مينا مياوي كذا فاشترى بيا على ذلك فظهر خلافه له  
 الرجوع التبرير وان لم يقل ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يقولون به  
 بكل حال والصحيح انه يفي بالرد اذا وجد التبرير ويدينه يعني  
 به **ومن روى** **رطاشيا** **بما قام عليه** اي لو باع منه ثوبه بثلثين  
 قام عليه ولم يعلم المشتري بحكم قام عليه **فسد** **البيع** **ولو علم**  
**المشتري** **بطل** **الثلث** **في المجلس** **خير** **المشتري** **ان** **شأ** **امسكه** **وان** **شأ**  
**رده** **وان** **علم** **بعد** **التبرير** **عنه** **لا** **ينقلب** **صحيحا** **ولا** **يجوز** **الرجوع**  
**فصل** **في** **بيع** **العقار** **قبل** **قبضه** **وقال** **محمد** **ورفرو** **الشافعي**  
**لا** **يصح** **بيع** **العقار** **قبل** **القبض** **اي** **بيع** **المنقول** **اي** **لا** **يصح** **بيع** **المنقول**  
**مطلقا** **سواء** **كان** **طعاما** **او** **غيره** **وقال** **مالك** **يصح** **بيع** **المنقول** **قبل**  
**القبض** **في** **غير** **الطعام** **ولو** **اشترى** **بكيل** **الا حرم** **المشتري** **عنه** **بيع**  
**واكله** **حتى** **يكمله** **المشتري** **ولو** **قاله** **البائع** **بعد** **البيع** **خضر** **المشتري**  
**مرة** **قبل** **لا** **يكفي** **به** **والصحيح** **ان** **يكفي** **به** **وعليه** **الجمهور** **وايضا** **قيد**

حجة

في





بكله لانه لو اشتراه مجازة يجوز له الاكل والبيع قبل ان يكله بعد  
 القبض ومثله الموزون والمعدود والمزروع **عنده** يعني لو اشترى  
 مزرعة على شرط انه كذا ذراعا يجوز للمشتري لبسه وبيعه قبل ان  
 يزرعه **وعنده** اي يوسف ومحمد المعدود كالمزروع **وصح التصرف**  
**في الثمن** اي تصرف البايع في ثمن المبيع قبل قبضه اي قبض الثمن  
 وصح للمشتري الزيادة فيه اي في الثمن للمبايع بعد تعيينه في  
 البيع وصح للمبايع الحط منه للمشتري بعد تعيينه فيه وعنده  
 زقر والشا في لا يصح ان وصح للمبايع الزيادة في المبيع له بعد  
 تعيينه ويتعلق الاستحقاق بكله اي استحقاق البايع والمشتري  
 في الثمن والمبيع والزيادة والمريد عليه **وصح تاحا** **باب** **القرض**  
 لو باعه شيئا بمن حال ثم اخل اخله او ما صار مؤجلا غير القرض  
 فان تاحاه لم يصح يعني لم يزره في لو اخله **عنده** الاقراض مدة معلومة  
 او بعد لا يثبت الاجل وله ان يطالبه في الحال او في مسأله وفي  
 ان يوصي ان يعرض من ماله القدر ثم فلان الى سنة وهي تخرج  
 من تلك ماله يلزم ان يعرضه ولا يطالبه قبل المدة وقال مالك  
 يصح في القرض ايضا **باب** **الربا** تناسل البايعين من حيث ان  
 فها زيادة لكن في المراجعة زيادة هي حلال وفي الربا زيادة هي حرام  
 والمحرار من الشبهة واجب في كل باب ثم الربا في اللغة الفضل يقال  
 هذا ربا على ذلك اي فضل ويسمى المكان المرتفع ربوة لفصله على  
 سائر الاماكن وفي البيع هو فضل مال بلا عوض في معاوضة  
 مال بماله اي عاليلان بيع الدرهم متساوية جنسا واحدا انسيته يكون

ربا والفضل ليس بماله وانما هو فضل منفعة **وعنده** اي علة وجوب  
 المساواة التي يلزم عندها ان الربا او علة كون المال ربا او علة  
 حرمة الفضل **القدر والجنس** والمراد بالقدر الكيل فيما يكال والوزن  
 فيما يوزن وعنده الشا في الطعور في المطعومات والتمسك في الاما  
 والجنسية شرط وقال مالك العلة الاقليات والارادة خارجة **الفضل**  
**والنسا** بما يعني من وجه القدر والجنس حرم الفضل  
 والنسا مطلقا سواء كان في المطعور او غيره فلا يجوز بيع الحنطة  
 بالحنطة متفاضلا او متساويا والنسا بالمد لا غير وهو الناحي  
 كذا في المغرب **وعنده الشا فقط** اي دون الفضل باحد **باب** **البيع**  
 بيع الثمر بالشعر متفاضلا به ابيد بسية وقال الشا في الحبس  
 بانفراده لا يحرم الشا وحلا بعدهما اي حل التفاضل والنسا  
**وصح بيع الكيل كالبر والشعر والتمر والمخ والموزون**  
**كالنودن وما ينسب الى رطل كالدهن** وحقه **بجنسية**  
**متساويا لا متفاضلا** **وجدة كدنية** ولو باع فغير احد  
 من جنطة بغير ردين منها لا يجوز **وبعتبر التعيين**  
**التعاقب** في غير الضرب اي يشترط تعيين البدلين في مجلس  
 العقد فيما يجزئ فيه الربا لا تعاقبهما وقال الشا في التعاقب  
 شرط في بيع الطعام وفي الصرف التعاقب شرط بالاجماع **وصح بيع**  
**الحفنة بالحفنتين** **الحاف** الممثلة قدر ملا الكف وبالجم قدر ملا  
 القصعة وما دون نصف الصاع فهو في حكم الحفنة والتفاحة  
 بالتفاحتين والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين

ن



والتمرة بالتمرين خلافا للشاقي في جميع هذه الصور **والفلس**  
**بالفلسين** باعتبارهما اي صح بيع الجعنة بالجعنين الى اخره  
 حال كونها معينين حتى لو كان احدهما بغير عينه بان يباع  
 فلسين معينين بفلس غير معين او يباع فلسا بعينه بفلسين  
 غير معينين لا يبيع وعند محمد لا يبيع بيع الفلس بالفلسين مطلقا  
 وبيع **الحكم بالجحون** مطلقا عندهما سواء كان من جنسه  
 بان يباع لم شاة بشاة او من خلاف جنسه بان يباع لم بغير  
 بشاة وقال محمد والشاقي اذا كان الحكم من جنسه لا يبيع الى ان  
 يكون الحكم المفروض الحكم الذي في الشاة ليكون الحكم مقابلة ما  
 من الحكم والباقي يار السقط **ومع بيع الكرايس بالقطر** مطلقا  
 سواء كان متساويا او متفاضلا وبيع **الرطب بالرطب** مطلقا  
 او بالتمر **متما لا يبي** كما لا يكل عنده وعند أبي يوسف ومحمد والشاقي  
 لا يبيع وبيع **العنب بالعنب** مطلقا سواء علم التفريق بعد الحفا  
 اولا **والزبيب بالزبيب** مطلقا سواء علم التفريق بالزبيب مطلقا  
 وهل لا يبيع اتفاقا وبيع **الحوم المختلفة ببعضها ببعض**  
**متفاضلا** وبيع لبن البقر والغنم يبيع لبن البقر بلبن الغنم  
 ولبن الغنم بلبن البقر متفاضلا وقل اي حل من الرضا **يحل**  
**العنب وشحم البطن بالامة او بالدهن والخبز بالبر او**  
**الدقيق متفاضلا** متعلق بجميع هذه المسائل وعرضت  
 اخبرني بيع الخبز بالما والعنوي على الاول **ابيع اي** لا يبيع بيع البر  
 بالدقيق او بالسويق مطلقا سواء كان متساويا او متفاضلا

ولا يبيع

ولا يبيع الزيتون بالزيت والسمسم بالشحح حتى يكون الزيت  
 والشحح اكثر مما في الزيتون والسمسم ليكون الدهن بمثله  
 والزيادة بالخبر اعلم ان بيع احد مما بالآخر اقل البع او حله  
 ان علم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر من الزيت المنفصل لم يبيع  
 وكذا ان علم انه مثله وان كان الزيت المنفصل اكثر جاز و هذه  
 الثلاثة بالجماع وان لم يعلم انه مثله او اكثر منه او اقل منه  
 صح عند فروق عند مالك يبيع **ويستقر من الخبز وزنا اعددا**  
 عند أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة لا يجوز  
 مطلقا وعند محمد يجوز مطلقا **واربا بين السيد وعده** حكم  
 هذا اذا كان العدم ماد وبغير مذبون فان كان مذبونا لا يبيع  
**ولاربا بين المسيل والخز** مطلقا لا في يوسف والشاقي والما  
 قيد بقوله انه لو دخل دارنا حربي باثان فباع منه شمس درهما  
 بدرهمين لا يجوز اتفاقا **باب الحقوق** لما وقع من بيانها  
 هو اصل في البيع وهو البيع والحق في هذا الباب ما يتبعها من  
 الحقوق فله مناسبة خاصة ملا ان في بانه بيان فضل  
 هو حرام وهذا بيان فضل على المبيع وهو حلال **العلو لا يدخل**  
**بشرابيت بكل حق** اي لو اشترى بيتا فوقه بيت لخل العلو وان  
 كان قد اشترى بكل حوله ان ينصر عليه لا يدخل **بشرابيت**  
**لما ان يقول اشترى بكل حق موله او عرافة او بكل**  
**قليل وكثير موفيه او منه** فحينئذ يدخل العلو ود  
 بشراد ان كالكيف وهو المستراح **الظلة** يقال لها بالفا

خل  
 رسيه



سَابِطُ أَي لَا يَدْخُلُ الظُّلَّةُ فِي بَيْعِ الدَّارِ عِنْدَ الْخِصْفَةِ مُطْلَقًا  
 أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيْتُ بِكُلِّ حَقٍّ وَعِنْدَهُمَا يَدْخُلُ بِإِذْنِ الْحَقِيقَةِ فَالْبَيْتُ  
 اسْمُ مَنْشَقٍّ وَاحِدٌ لَهُ دُخَانٌ وَاطْمَرَزَ اسْمُ مَا يُشْتَمَلُ عَلَى بَيْتٍ  
 وَحَقٍّ مَنْشَقٍّ وَمُطْعَمٌ وَالدَّارُ اسْمُ مَا يُشْتَمَلُ عَلَى بَيْتٍ وَمَنْزِلٌ  
 وَحَقٍّ غَيْرُ مَنْشَقٍّ فَكَانَ الدَّارُ أَعْمَ مِنْ اخْتِصَامِ الشَّيْءِ لَهَا  
 هَذَا فِي عَرَفِ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَفِي عَرَفِ أَهْلِ الْعُلُوِّ جَمِيعُ ذَلِكَ  
**وَلَا يَدْخُلُ الطَّرِيقُ وَالْمَسْبَلُ وَالنَّسَبُ** بِالْكَسْرِ النَّصِيبُ  
 مِنَ الْمَالِ إِذَا قَالَ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ الدَّارَ بِحَقِّ كُلِّ حَقٍّ  
 فَحَيْثُ يَدْخُلُ خِلَافُ الْجَارَةِ فَإِنَّهَا يَدْخُلُ الطَّرِيقُ وَالْمَسْبَلُ  
 وَالنَّسَبُ بِرُغْبٍ كَقَوْلِهِ بِحَقِّ كُلِّ حَقٍّ **بَابُ الْمُسْتَحَقِّ**  
 وَبَيْعُ الْفَضُولِ سَحَقًا وَالْحَقُّ يَكُونُ بَعْدَهَا إِحَالَةً **الْمُسْتَحَقُّ**  
**حُجَّةٌ مَتَوَلِّدَةٌ** حَقٌّ يَطْرُقُ فِي حَقِّكَ فَهُوَ النَّاسُ إِذَا اشْتَرَى  
 أُمَةً فَأَدْعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهَا حُرَّةٌ الْمَصْلُ وَالْأُمَةُ تَدْعَى وَأَقَامَ الْبَيْتَ  
 عَلَى دَعْوَاهُ تَقْبَلُ بَيْنَهُ وَيَرْجِعُ بِالْمَنْ عَلَى الْبَايِعِ وَإِذَا اشْتَرَى  
 فِي حَقِّ الْبَايِعِ ثَبَتَ فِي حَقِّكَ وَهُوَ النَّاسُ الْبَيْنَةُ فَيُعْلَمُ مِنَ الْبَيْتِ  
 أَوِ الْبَيَانِ كَذَا فِي الْمَقَرِّ **بَابُ الْقَرَارِ** رَأَى الْقَرَارَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مُتَعَدِّةٍ  
 حَقٌّ يَقْتَضِرُ عَلَى الْمَدْعَى كَمَا إِذَا اشْتَرَى أُمَةً وَقَبَضَهَا ثُمَّ ادَّعَى  
 أَنَّهَا مَلَكَ فَلَا يَدْعَى لِيَرْجِعَ بِالْمَنْ عَلَى الْبَايِعِ **وَالنَّاسُ**  
 فِي الْمَدْعَى يَمْنَعُ دَعْوَى الْمَلِكِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى أُمَةً ثُمَّ ادَّعَى  
 أَنَّهَا مَلَكَ فَلَا يَدْعَى بِدَعْوَاهُ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيْنَهُ عَلَى  
 دَعْوَاهُ لَا تَقْبَلُ إِنْ أَقَامَ أُمَةً عَلَى الْبَشَرِ أَقِيلَ عَلَيْهِ أَنَّهَا مَلَكَ

ع  
 قَض

الْبَايِعُ

الْبَايِعُ فَإِذَا ادَّعَى لغيره كَانَ مُنَاقِضًا **لِلْحُرِّيَةِ** أَيِ السَّاقِطِ  
 لَا يَمْنَعُ دَعْوَى الْحُرِّيَةِ **وَالطَّلَاقُ وَالنَّسَبُ** كَمَا لَوْ اشْتَرَى  
 أُمَةً وَقَبَضَهَا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا مُعْتَقَةٌ فَلَا يَدْعَى  
 وَأَقَامَ الْبَيْنَةَ تَقْبَلُ وَيَرْجِعُ بِالْمَنْ عَلَى الْبَايِعِ وَكَأَنَّ  
 اخْتَلَعَتْ نَفْسَهَا مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ أَقَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى أَنَّ  
 زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَلَهَا قَبْلُ الْخُلْعِ فَإِنَّهُ سَمِعَ دَعْوَاهَا وَكَأَنَّ  
 إِذَا ادَّعَى عَبْدًا أَوْ لَدَعْدَنَ وَقَبَضَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ قَالَ الْبَايِعُ  
 هُوَ ابْنِي تَقْبَلُ قَوْلُهُ وَيُثْبِتُ النَّسَبَ مِنْهُ فَلَوْ كَانَتْ  
 مُتَبَعَةً وَلَدَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَاسْتَحَقَّتْ بَيْنَهُمَا  
**وَلَدَهَا وَإِنْ أَقَامَ الْمُشْتَرِي بِالرَّجُلِ وَالْمُسْتَكِلَةَ بِجَاهِهَا لَا**  
 أَيِ لَا يَدْعَى بِأَوْلَادِهَا فَيَرْجِعُ بِالْمَنْ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي  
 عَلَى الْبَايِعِ **وَأَنْ قَالَ عَبْدٌ لِمُسْتَرٍ اشْتَرَيْتُ قَانًا عَبْدًا**  
**فَاشْتَرَاهُ** بِقَوْلِهِ فَإِذَا أَمُوخَرَفَانِ كَانَ الْبَايِعُ حَاضِرًا  
 أَوْ غَائِبًا غَيْبُهُ مَعْرُوفَةٌ مَعْلُومَةٌ بِدَرْي مَكَانِهِ وَبِرُجِي  
 حَضْرَتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ إِلَّا أَيُّ وَانْ لَمْ يَغْبِ غَيْبُهُ  
 مَعْرُوفَةٌ بَانَ غَائِبُهُ مَعْرُوفَةٌ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى  
**الْعَبْدِ بِالْمَنْ وَيَرْجِعُ الْعَبْدُ عَلَى الْبَايِعِ** إِنْ ظَهَرَ بَدْخَلُافُ  
 الرَّهْنِ أَيِ إِنْ أَرَادَ عَبْدٌ مُقْرَأً بِالْعَبْدِيَّةِ فَوَجَدَهُ حُرًّا  
 لَمْ يَرْجِعْ الْمُرْتَنَ عَلَى الْعَبْدِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ الرَّاهِنُ غَائِبًا  
 غَيْبُهُ مَعْلُومَةٌ أَوْ مُتَقَطِّعَةٌ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ لَا  
 يَرْجِعُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْعَبْدِ بِالْمَنْ أَيْضًا وَمَنْ ادَّعَى حَقًّا جَاهِدَ



غير معين في دار فانكر المدعي عليه ذلك **فصريح على ما**  
درهم **فاسحق بعينه لم يرفع** المدعي عليه على المدعي **بني**  
ذلك هذه المسئلة على ان الصلح على المحمول على بدل معلوم  
جايز وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح لان  
دعوى الحق المحمول غير صحي لجهاله الدعوى حتى لو اقام  
البينة عليه لا تقبل الا اذا اعيى قرار المدعي عليه بالحق فيه  
الدعوى والبينة كذا في العوائد الظهيرية وذكر ابو الحسن  
الكرخي ان صحة الدعوى بشرط لصحة الصلح على النكار ولو  
**ادعى كليا** وبالقضية على حالها **رجع** المدعي عليه على المدعي  
**يقسطه** من بدل الصلح **ولو باع ملك غيره** بغير فضول **لما**  
**ان يفسخه** مطلقا صريحا او دالة بان قال فسخت او باع  
المعقود عليه من غيره **وان يجبره** صريحا او دالة بان قال  
اجرت او قبضت من مستثريه **ان يبي المعاقدين** اي البائع  
العضوي والمشتري **والمعقود عليه** وهو المبيع والمعقود له  
وهو المالك **والمعقود به** وهو الثمن **عرضا** قوله ان يبي المعاقدين  
الى اخره متعلق بقوله ويجبره فهذا يدل على ان انعقاد البيع  
غير نافذ ولا راد اذا كان له مجبر عند العقد حتى يجبر اما اذا  
لم يكن له مجبر لا يتوقف وتقع باطلا وقال الشافعي تصرفات  
العضوي كليا باطله ولا يتوقف على الاجارة فاذا اجاز المالك  
كان الثمن عندنا مملوكا للمالك ما نده في يد العضوي والعضو  
ان يصنع العقد قبل الاجارة بخلاف العضوي في المكاح حيث

لا يكون

لا يكون له الصنع قبل الاجارة ثم هذا اذا كان الثمن دينيا فان كان  
عرضا معينا انما يقع الاجارة اذا كان العرض باقيا ايضا على الاجارة  
لحارة نقلا لاجارة عقد حتى يكون العرض الثمن مملوكا للعضوي  
مثل المبيع ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا ولو هلك المالك  
قبل الاجارة لا ينعقد باجارة العارث في الفصلين اي فيما اذا كان  
الثمن دينيا او عرضا ولو اجاز المالك ولم يعلم حال المبيع جاز البيع  
في قول الجوسفي او لا وهو قول محمد بن رجيع ابو يوسف وقال الشيخ  
حتى يعلم قيامه عند الاجارة واعلم ان في قوله وله بعض ثمنه يقول  
لما كان يجبره **وتج** **عق** **مستثريه** **من** **قضا** **سبب** **باجارة** **بيعه**  
اي ان غصب عبد اقباعة فاعقده المشتري ثم اجاز المالك بيع  
الغاصب صح العقد غير المشتري استحسانا هذا عندنا وعند محمد  
وزنوه وهو رواية عن الجوسفي لا يجوز وهو القياس **لا يبيعه**  
اي لا يبيع بيع المشتري من غاصبه وان اجاز المولى بيعه ولو قهر  
**يد** **عند** **المشتري** **فاجبر** **بيع** **الغاصب** **فارشه** **لمشتريه** **و**  
لكن **تصد** **والمشتري** **من** **الغاصب** **بما** **اراد** **على** **نصف** **الثمن**  
من الارض **ولو باع** **عبد غيره** **بغير** **امر** **قهر** **من** **المشتري**  
**على** **اقرار** **البائع** **العضوي** **او** **اقرار** **رب** **العبد** **انه** **لم** **يامره**  
**بالبيع** **واراد** **رد** **المبيع** **وقال** **يعني** **هذا** **العبد** **بغير** **امر** **صاحبه**  
**وحجبه** **البائع** **ذلك** **وقال** **يعني** **بامر** **مالكه** **لم** **تعد** **بيته** **وان**  
**اقر** **البائع** **العضوي** **بذلك** **اي** **بان** **رب** **العبد** **لم** **يامره** **في** **عند** **العا**  
**بطل** **البيع** **اي** **اذا** **طلب** **المشتري** **ذلك** **اي** **بطلان** **البيع** **وتعصيه**

بني



وَمِنْ بَاعٍ دَارٍ غَيْرِهِ وَأَدْخَلَهَا الْمُشْتَرِي فِي بَيْتِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ  
 الدَّارُ لَمْ يَضْمَنْ الْبَائِعُ وَمَوْقُولُ أَبِي يُونُسَ آخَرًا وَكَانَ يَقُولُ  
 أَوْ لَا يَضْمَنْ الْبَائِعُ فِيمَتَهَا وَلَوْ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَهِيَ مَسْئَلَةُ عَصَبِ الْعَقَارِ  
 أَنَّهُ يَلْ يَحْتَقِقُ أَمَّا لَا عِدَّةَ مُحَمَّدٍ وَزَوْفُ الشَّافِعِيِّ يَحْتَقِقُ وَعِنْدَ أَبِي  
 حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ لَا يَحْتَقِقُ **بَابُ السَّلَامِ** أَعْلَمُ أَنَّ بَيْعَ الْعَيْنِ  
 بِالْذَرَعِ عَرْمَةٌ وَبَيْعُ الدَّرَنِ بِالْعَيْنِ وَخَصَّةٌ فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْأَوَّلِ  
 شَرَعَ فِي الثَّانِي وَهُوَ السَّلَامُ السَّلَامُ لَعْنَةُ هُوَ الْأَسْتَحْجَالُ وَشَرَعًا يَبِيعُ الشَّيْءَ  
 عَلَى أَنْ يَكُونَ دَيْنًا عَلَى الْبَائِعِ بِالشَّرَاطِ الْمَعْتَمَرَةِ وَلِخَصِّ هَذِهِ النَّوعِ  
 مِنْ الْبَيْعِ بِهَذَا الْأِسْمِ اخْتِصَاصُهُ بِكَلِمَةٍ يُدْخِلُهَا فِيهِ وَهُوَ تَجَلُّلُ أَحَدِ الْبَدَنِ  
 قَبْلَ حُضُورِ الْبَيْعِ فَالْبَيْعُ يُسَمَّى سَلَامًا فِيهِ وَالْثَمَنُ لَا يَسْرُ الْمَالَ وَالْبَائِعُ  
 مُسْلِمًا إِلَيْهِ وَالْمُشْتَرِي رَبُّ السَّلَامِ وَمَعْنَى قَوْلِنَا السَّلَامُ فِي كَذَا أَيْ السَّلَامُ  
 الثَّمَنُ فِيهِ وَالْهَمزة لِلْسَّلَامِ أَيْ أَرَادَ سَلَامَةً الدَّرَاهِمَ بِسَلَامٍ إِلَى الْخَلِيسِ  
 وَقَوْلُنَا السَّلَامُ وَالسَّلَامُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ **مَا أَكُنَّ صَبْطٌ صِفَتُهُ وَمَعْرُفَةُ**  
**قَدَرِهِ صَحَّ السَّلَامُ فِيهِ وَمَا لَمْ يَكُنْ صَبْطٌ صِفَتُهُ وَمَعْرُفَةُ قَدَرِهِ**  
 كَالْحَيَوَانِ وَالْجَوَاهِرِ وَاللَّائِي فَلَا يَبِيعُ فِيهِ **فَيَبِيعُ فِي الْمَحَلِّ كَيْلًا**  
 وَفِي الْمَوْزُونِ **الْمَثْمَنُ** وَذَلِكَ أَلَّا الثَّمَنُ كَالدَّرَاهِمِ وَالْدَانِيَةِ وَيَبِيعُ فِي  
**الْعَدَدِ الْمُتَعَارِفِ عَدَدًا كَالْحُجُورِ وَالْبَيْضِ** مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ  
 بَيْعُ نَعَامَةٍ أَوْ غَيْرِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ السَّلَامَ لَا يَبِيعُ فِي  
 بَيْضِ النَعَامَةِ كَمَا يَبِيعُ فِي الْمَعْدُودَاتِ الْمُتَعَارِفَةِ عَدَدًا يَبِيعُ كَيْلًا  
 عِنْدَهُ مَا وَقَالَ يَفْرَأُ يَبِيعُ كَيْلًا وَعِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ عَدَدًا **أَيْضًا وَبِيعَ**  
 فِي الدَّرَعِيِّ ذَرَعًا كَالثُّوبِ إِنْ بَيْنَ الذَّرَاعِ وَالصِّفَةِ وَالصُّفَةِ

لَا فِي

**لَا فِي الْحَيَوَانِ** أَيْ لَا يَبِيعُ فِي الْحَيَوَانِ مُطْلَقًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَبِيعُ إِنْ  
 بَيْنَ خَبْثَةٍ وَنَوْعَةٍ وَسَنَمٍ وَصِفَتِهِ **وَلَا فِي اطْرَافِهِ** كَالرُّوسِ  
 وَالْمَكَارِعِ وَهِيَ مَا دُونَ الرُّكْبَةِ مِنَ الْقَوَائِمِ وَلَمْ يَسْلَمْ فِيهِ وَزَنَا  
 اخْتَلَفُوا فِيهِ **وَلَا فِي الْجُلُودِ عَدَدًا** إِمَّا إِذَا بَيَّنَّ الطُّولَ وَالْعَرْضَ  
 وَالصِّفَةَ وَقَالَ مَا لَمْ يَبِيعِ السَّلَامُ فِي رُؤُسِ الْحَيَوَانِ وَاطْرَافِهِ وَجُلُودِهِ  
 عَدَدًا قَوْلُهُ عَدَدًا مُتَعَارِفًا لِلْاطْرَافِ وَالْجُلُودِ **وَلَا فِي الْخَطِّ خَرْمًا**  
**وَلَا فِي الرُّطْبَةِ جَرًّا** إِمَّا إِذَا بَيَّنَّ طُولَ مَا تَشُدُّ بِهِ الْحَرَمَةَ أَيْ شِبْرًا  
 أَوْ ذِرَاعًا فَخَيْمٌ يُدْخِلُ مَا كَانَ يَكُونُ يَدْرَعًا وَلَا يَتَفَاوَتُ وَالْجُرْزُ  
 جَمْعُ جُرْزَةٍ بِتَقْدِيرِ الرَّأْيِ الْمَهْلِكِ عَلَى الرَّأْيِ الْمَجْعُودِ وَهِيَ الْقَبْضَةُ  
 مِنَ الْغَتِّ وَخَوْفُ **وَلَا فِي الْجَوْهَرِ وَالْخَزَنِ** وَفِي صِغَارِ اللَّائِي الَّتِي تَبِيعُ  
 وَزَنَا يَبِيعُ السَّلَامُ فِيهَا **وَلَا فِي الشَّيْءِ الْمُنْقَطِعِ** عَنْ أَيْدِي النَّاسِ مُطْلَقًا  
 سَوَاءً كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ مُنْقَطِعًا عَنْ أَيْدِي  
 النَّاسِ عِنْدَ طَوْلِ الْحُلِّ أَوْ كَانَ مُنْقَطِعًا وَقَبْلَ الْعَقْدِ مَوْجُودًا  
 فِي أَيْدِي النَّاسِ عِنْدَ الْحُلِّ أَوْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْعَقْدِ وَعِنْدَ  
 الْحُلِّ مُنْقَطِعًا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَبِيعُ فِي الصُّورَتَيْنِ  
 الْخَيْرَتَيْنِ وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ إِلَى  
 وَقْتِ الْحُلِّ فَلَمْ يَأْخُذْ بَعْدَ الْحُلِّ حَتَّى يَقْطَعَ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ  
 خَيْرٌ مِنَ السَّلَامِ بَيْنَ أَنْ يَبِيعَ وَيَلْخُذَ بِرَأْسِ الْمَالِ وَيَبِيعَ أَنْ يَنْقَطِعَ  
 وَجُودُهُ فَيَأْخُذَ مَا اسْلَمَ فِيهِ وَقَالَ زَوْفُ السَّلَامِ يَبِيعُ وَيَلْخُذُ بِرَأْسِ  
 الْمَالِ **وَلَا فِي السَّلَامِ الطَّرِي** فِي غَيْرِ حَبْنِهِ وَزَنَا وَعَدَدًا إِنْ كَانَ  
 فِي حَبْنِهِ يَبِيعُ وَزَنَا لَعَدَدًا أَوْ لَوْ كَانَ فِي بَيْدٍ لَا يَقْطَعُ أَمَّا يَبِيعُ فِي جَمْعٍ

د



المجازين وغير الخفيفة ان السلم لا يصح في الكبار من السماك التي تنقطع  
 وزنا **وصح السلم وزنا** لا تعدد **الو ما لحاولا في الحكم** مطلقا  
 عند الخفيفة وعند ما يصح ان يبرجنه ونوعه ونسبه و  
 موضعه وقدره كسأه حتى يتي من من الحبتاية من  
**ولا بمكالم او ذرايح** بعينه لم يدر قدره واذا عرف يصح ولا  
 بدان يكون المكالم ما لا يفيض ولا ينسب كالقصعة وان  
 كان مما ينكس بالكس فيه كالرنبيل والجراب يصح الم الذي قرب  
 الما استحسننا كذا عن ابي يوسف **ويرقرية** اي لا يصح السلم  
 في بقرية معينة **او قرة تحلة معينة** ولو كانت النسبة  
 الى قرية لبيان الصفة للفقير المالك كالحظي البخاري  
 والشاخي بقرعانة يصح ان ذكره لبيان الجودة **فرسطة**  
 اي شرط حوار السلم **بيان الجنس** اي جنس المسلم فيه كقوله  
 شعير **وبيان النوع** كسقية او نجسة **وبيان الصفة** كجده  
 او رديه او وسطه **وبيان القدر** مثل كذا كمالا بمكالم معروف  
 لو كذا وزنا **وبيان الحمل** المعلوم فلا يصح السلم للموطل او قال  
 الشاطبي يصح حال ايضا **واقله شهر** في الموضع وعليه الفتوى  
 وقيل بالثقة ايام وقيل بالثمن نصف يوم **وبيان قدر الميراث**  
**المالك في الميراث والمورثون والمعدود** وان كان مشا  
 اليه وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط معرفة القدر بعد التقنين  
 بالشارح لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كرسو لم يدا  
 وزن الدراهم وقال اسلمت هذا البرقي كذا مائة الرغرا

ولم

ولم يدر قدر الميراث يصح عنده وعند ما يصح واجهوا على ان راس المال لو  
 كان ثوبا او حيوانا يصير معاويا بالاشارة **وسهل بيان مكان الميراث**  
**فيما له حل وموتة من الاشياء** كالبر ونحوه وقال ابو يوسف ومحمد ليس  
 بشرط ولكن ان شرطاه صح وان لم يشرطاه يتعين مكان العقد للتسليم  
**وما لا حل له ولا موتة** كالمسكة والكافور يحتاج الى بيان مكان الميراث  
**ويؤيده حيث شاء** وهو الموضع وذكر في الجامع الصغير ويوم الاصل  
 انه يتعين مكان العقد لا بقا **وشرط قبض راس المال قبل الاقرار**  
 بالبدان وهو شرط بقا العقد على الصحة **وشرط انعقاد العقد على**  
**الصحة** وقال مالك ترك قبض راس المال يوما او يومين جائزا **فان سلم**  
**ما يديهم في كبر مائة دينار عليه** اي على المسلم اليه ومائة  
**نقد او سلم في حصة الدين باطل** وفي حصة النقد يجوز ولا  
 يسع الفساد كما قال زفر هذا اذا كان راس المال والمسلم فيه من نوع  
 واحد اما اذا كان راس المال من نوعين بان اسلم الى رجل في كبر عشرة  
 من الدراهم المقيمة والمقيمة من الدراهم التي عليه فلا يجوز في حق  
 الدينارين اجماعا وفي الدراهم كذا عنده خلافا لها ولما اذا كان المسلم  
 فيه من نوعين بان اسلم ما يدرهم في كبره وكوشعير ولم يبين  
 ان راس المال واحد لا يجوز عنده اكثر من نوعين او القليل ثمانية  
 مائة كذا والمكوك صاع ونصف صاع كذا في المغرب وقيل ان يكون مائة  
**ولا يصح لنصف في راس المال والمسلم فيه قبل القبض شركة او تولية**  
 صورة للسبلة رجل اسلم عشرة دراهم في كرسطة في رجل آخر  
 الى هذا الذي اسلم وقال له حل مني خمسة دراهم واشتريني في كرسطة



التي اسلمت فيها بما اسلمت فيها بما لا يجوز فان تعاقبوا المسلم  
 بعد قبض المال لم يشتر تبطل من المسلم اليه براس المال شيئا  
 استحسانا وعينه زعموا الشافعي يجوز قياسا ثم هذا اذا كان  
 المسلم صحيحا اما اذا كان قاسدا فلو اسلم ان يتصرف في راس المال  
 قبضه كذا في الخواشي تعلل المخرج ولو اسلم في كماله للاحل  
 اشترى المسلم اليه من رجل كل واحد امر المسلم اليه رب المسلم  
 منه قضا الحقة فقبضه رب المسلم لم يبع القضا وفتح القضا  
 لو كان الكرقضا او امره بقبضه له اي صح القضا لو امر المسلم  
 اليه رب المسلم بقبض الكرقضا اليه ثم يقبضه لنفسه ففعل  
 اي فاكاله ثم اكاله لنفسه ولو امره رب المسلم اي لو اسلم في  
 كرقضا للاحل وامر المسلم ان يكميله المسلم اليه في قرقضا  
 اي طرف رب المسلم ففعل وكان له ما يري رب المسلم غايته  
 يكن قبضا مطلقا وعليه ان يكميله ثانيا بحضرته وقال الشافعي  
 المرحع عندي ان يصير قابضا ولو كان في ظرفه طعام رب المسلم  
 وقد كمال المسلم اليه الكرقضه بامره قيل يصير قابضا وقيل لا  
 بخلاف المبيع فانه لو اشترى من آخر طعاما عينا وامره ان يكميله  
 في ظرفه المشتري ففعل وهو غايته فهو قبض ولو اسلم امة في كرقضا  
 من البر او غيره وقبضت امة فتعاقبوا السلم فماتت امة  
 في يد المسلم اليه او ماتت امة قبل الملاقاة بقي الا قاله فيما  
 تعاقبوا فماتت وقيل الا قاله فيما ماتت قبل الملاقاة وعليه اي  
 على المسلم اليه قيمتها يوم قبضها في صورتين وعكسه اي

عكس

عكس الحكم المذكور شرائها بالف صورته اشترى امة بالف ثم تعاقبا  
 فماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تعاقبا بعد موتها قاله  
 باطلة ايضا والقول المذموم الرداء والتأجيل الثاني الوصف اي  
 لا يكون القول المنكر وصف المسلم فيه والاحل مطلقا اي ان يملك  
 كان حي لو قال المسلم اليه شرطت لك روبا وقال رب السلم اشتر  
 شيئا فالقول السلم اليه وفي عكسه بان ادعى رب السلم شرط الرداء  
 وانكر المسلم اليه الشرط أصلا فالقول قول رب السلم عند اي  
 حنيفة وعندهما القول السلم اليه ولو قال المسلم اليه لم يكن  
 له اجل وقال رب السلم كان له اجل فالقول رد السلم عندهم  
 وفي عكسه بان ادعى المسلم اليه الاحل وانكر رب السلم فالقول  
 للمسلم اليه عند اي حنيفة وعندهما رد السلم وفتح السلم وال  
 في خوف وطشت وقم ان كان بالوصف وان كان لا يعرف  
 بالوصف فلا خير فيه قوله والاستصناع اي لو استصنع في شيء  
 من ذلك بغير اجل صح استحسانا صورته ان تقول الخفاف  
 اخبرني خفا في اد يملك يوافق رجلي ويبريه رجله بكذا او اذا  
 عمله الصانع وله الخيار اذ اراه اي المستصنع للصانع وعن  
 اي حنيفة له الخيار ايضا وعن ابو يوسف انه لا خيار لو احدث  
 والصانع يبعه قبل ان يراه وانما قيد به لانه اذا اراه  
 واختاره صار متعينا ولم ينو للصانع فيه حوال المبيع وموجه  
 اي موجه الاستصناع سلم ولو ضرب الاحل فيما لا تعامل فيه  
 صار سائما عند اي حنيفة وعندهما مولا الاستصناع ولو ضرب

استصناع



الرجل فيما لا تعامل فيه صار سلبا عندهم حتى يشترط قبض رأس المال واستقما  
 الوصف ولا يكون له خيار رؤية **المتفرقات** كان من ذاب مل التصيف  
 ذكر ما سئل من الامور في آخر الكتاب **ومع بيع الكلب** عندنا مطلقا سواء كان  
 معلما او غير معلما فضمن متلفه وعنده ابو يوسف لا يبيع بيع الكلب مطلقا العقور  
 وعنده الشافعي لا يبيع بيع الكلب مطلقا **ومع بيع الفهد والسباع** من الهائم  
 والطور والمقلد وغيره سواء في ذلك وذكر في الحواشي على كلامه في البيع هذا  
 اذا كان قابلا للتعليم **والذي كالمسلم في غير الجمل والخزير ولو قار رجل**  
 ببع عبده بربيد بالف درهم على ان يضره ذلك ما يه سوي **المالف**  
**فباع ببيع بالف** واخذ من المشتري **ويبطل الضمان** فلا يبي على العتمين  
 وان زاد قوله **من الثمن** بان قال سوي بالف وبيع فلما لم يضره  
**والما يه على الضمان** خلافا لروا الشافعي **ووطي زوجه الامه** **المسلم**  
**قبض له عبده** حتى لو اشترى امه ولم يقبضها حتى رجعها فوطيها  
 زوجا فوطوه بنوب عن قبض المشتري وان لم يطيها فليس بقبض  
 والعياض ان يصير المشتري قابضا **ومر اشترى عبدا فغاب**  
 المشتري قبل القبض قبل بعد الثمن **وهن البايع** عنده العاخي علي  
 ببيعه وطلب منه ان يبيعه بدينه **وعقبته** معروفة لم يبيع له  
 البايع **والماي** وان لم تكن صبيته معروفة يعفى لا يدري مكانه  
**بيع له بدينه** واعطى الثمن ثم ان كان الثمن الثاني اكثر من الاول لم يسك  
 الفضل للمشتري حتى يحضر وان كان انقص من الاول رجع البايع على  
 المشتري اذا اظهره **ولو غاب** اي لو كان المشتري اثنين وعا  
 احدا للمشتريين قبل بعد الثمن والقبض الحاضر دفع كل الثمن وقبض

وحبس

**وحبس** اذ حبس حتى يتقيد شريكه من الثمن من حصته وهذا قولها وقال  
 ابو يوسف اذا انعقد الحاضر كل الثمن لم ياخذ من نصيبه من العبد وكا  
 متبرعا فيما ادي عن صاحبه فلا يرجع عليه هذا اذا كان الثمن حالا  
 اما لو كان مؤجلا فليس له دفعه وان حل له حل كذا في المحيط **ومن باع**  
**امه بالف مثقالا ذهب وقضه** ولم يعين فيما نصفان اي يجب  
 من كل واحد منهما خمسمائة **وان قضى زيفا** بدلا عن جدي وتلف **فبطل**  
**قضا** اي بطل على اخذ دراهم حيا وقضاها زيفا وهو لا يعلى  
 فانفق او هلك ثم علم فليس عليه شيء وقد تم استيفاءه عندهما وعند  
 ابو يوسف رد القابض عليه مثل زيفه ويرجع عليه بالجاء وان كان  
 قائما له رده واسترد اذ الجاء اذ اتفقا واذا قيدنا بالعلم بعد ملكه  
 انه لو علم لم ينفق كان رصا به فلا يرد مثله بعد بل اتفاق **وان افزع**  
**طيرا او باس او نكس** فلي في ارض رجل فهو اي كل واحد منهما  
**لمن اخذه** لا لرب الارض هذا اذا لم يبي رب الارض رصه له فان  
 هياها له جميع ذلك لرب الارض وانما خضع الطير والبطي لانه اذا  
 غسّل الخلف في ارضه فالعسل لرب الارض وان لم يودها لذلك **ما يبيع**  
**بالشرط الفاسد ولا يبيع تعلقه بالشرط الفاسد** البايع بان باع  
 امه على ان يسجد مما البايع **شرا والقسمه** بين الشريكين اقتسما  
 على ان لا يجدما الصامت وللآخر العوض وقما شاء الى الموت والد  
 على المناس على انه لو نوي شي من الدون يرد اخذ الصامت على شريكه  
 نصفه كانت القسمة فاسدة كذا في القناوي **الخائبة والمجانة**  
 كمن استاجر ارضا للزراعة على ان يرد ها مكروبة **والمجانة** بان

ن

يون



قَالَ اجْرَتُ الْبَيْعِ اِذَا حَارَسَ الشَّيْءَ **وَالرَّجْعَةُ** بَانَ قَالَ اِنْ ضَمِنْتَ  
ضَرَّتْكَ فَقَدْ رَاجَعْتِكَ **وَالصَّلَاحُ** عَنْ مَالٍ بَانَ كَانَ لِحَالِ الْفَقْلِ  
اُخْرَدِيًا فَقَالَ اِنْ قَدِمَ فَلَانَ فَقَدْ صَاحَ لِحَالِكَ عَنِ الْفَقْلِ هَذَا كَوْنُ  
**وَالْمَوَازِنِ الْمَدْرِي** بَانَ قَالَ اِنْ قَدِمَ فَلَانُ فَقَدْ عَمِلْتَكَ عَنِ الْوَكَالَةِ  
**وَالْإِعْتِكَافُ** بَانَ قَالَ اِنْ قَدِمَ فَلَانُ فَسَلِّ عَلَى اِنْ اَعْتَكَفَ جَاءَ  
**وَالْمُزَارَعَةُ** بَانَ شَرْطُهَا عَلَى الْمَاعِزِ الْمَصَادُ وَالِدِيَّاسُ وَالْمَدْرِيَّةُ  
يُفْسِدُ الْعَقْدَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ **وَالْمَاعِزَةُ** بَانَ دَفْعُ الْيَدِ إِلَى حِلِّهَا  
مُعَامَلَةٌ سَنِينَ مَعْلُومَةٍ فَلَا يَنْتَوِي عَلَيْهِ وَيُسْقِيهِ مَا اُخْرِجَ اللَّهُ تَعَالَى  
مِنَ الْخَرَفِ وَبَيْنَهُمَا بَيْعَانِ وَعَلَى اِنْ لَوِيَ لَارِضٍ عَلَى الْمَاعِزِ مَا يَدْرِيهِ  
**وَالْإِقْرَارُ** بَانَ قَالَ لَعَلَّكَ عَلَى الْمَقْدَرِ رَهْمٌ اِنْ اَمْرُكَ السَّمَاءُ اَوْ هَبَّتْ  
الرِّيحُ **وَالْوَقْفُ** صَوْرَةٌ فَسَادُ الْوَقْفِ بِالشَّرْطِ وَقَفْتُ دَارَكَ لَنَا اِنْ  
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ وَمَا لِحَالُ **وَالْمُتَكَلِّمِ** كَوْنُهُ فِي الْإِخْرَاجِ  
اِنْ قَدِمَ فَلَانُ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ فَانَّهُ اَيُّعُ عِنْدَ اَيُّو  
وَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ **وَمَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ اِلَّا بِسَدِّ الرَّغْبِ** بَانَ يَنْقُضُ  
عَلَى اِنْ يَكْتَسِبُ إِلَى صَدِيقِهِ بِكَذَا كَذَا اَحْيَى تَوْفِيهِ دَيْنَهُ **وَالْهَبَةُ** كَأَمْرُهُ  
وَهَبْتُ مَرْحُومًا رَجُلًا عَلَى اِنْ يَطْلُقَهَا وَقَبْلَ الزَّوْجِ صَحَّةُ الْهَبَةِ  
طَلْعُهَا اَوْ لَمْ يَطْلُقْ **وَالصَّدَقَةُ** كَمَا اِذَا اَتَصَدَّقَ عَلَى رَجُلٍ بِدِرْهَمٍ عَلَى  
اِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءًا مِمَّا اَلصَّدَقَةُ جَائِزَةٌ **وَالشَّرْطُ** بَاطِلٌ **وَالنَّكَاحُ** بَانَ  
تَزْوِجُ لَهَا امْرَأَةً عَلَى اِنْ يَنْتَوِي عَلَيْهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ مَا يَدْرِي قَالَ اَبُو حَنِيفَةَ  
النَّكَاحُ جَائِزٌ وَلَهَا نَقْعَةٌ مَسْلُومًا **وَالطَّلَاقُ** بَانَ قَالَ طَلَّقْتُكَ عَلَى  
اِنْ اَنْتَرَوْجِي بَاخْرَ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَقَبْلَ طَلْقِ تَزْوِجَتْ اَوْ اَوْ بَطُلَ

عليه

الشرط

الشرط **وَالخَلْعُ** بَانَ اِنْ خَلَعَ عَيْنَهُ وَجْهًا بِشَرْطِ اِنْ يَكُونَ الْوَلَدُ الصَّغِيرُ  
لَهَا صَاحِبُ الْخَلْعِ دُونَ الشَّرْطِ **وَالْعَتَقُ** بَانَ قَالَ اَعْتَقْتُكَ لِي اِنْ لَا يَكُونَ الْوَلَدُ  
بَيْنَنَا وَقَبْلَ الْعِدَّةِ وَقَبْلَ الشَّرْطِ **وَالرَّهْنُ** بَانَ رَهْنُ عِنْدَ اِنْسَانٍ شَيْئًا  
فَعَالَ الْمُرْتَهِنُ الرَّاهِنَ اخَذَهُ عَلَى اَنْهُ اِنْ صَاعَ بَعِيرِي فَقَالَ نَعَمْ الرَّهْنُ  
جَائِزٌ **وَالشَّرْطُ** بَاطِلٌ **وَالْمُرِيضَةُ** بَانَ قَالَ اَخْرَجْتُكَ مَائَةً دِرْهَمٍ عَلَى اِنْ يَكُونَ  
وَصِيًّا **وَالشَّرْطُ** بَاطِلٌ **وَالْمَايَةُ** وَصِيَّةٌ لَهُ وَوَصِيَّةٌ كَذَلِكَ **وَالْوَصِيَّةُ** **وَالْوَصِيَّةُ**  
بَانَ اَوْصَى بِشَيْءٍ مَالَهُ اَمْ وَلَدَهُ اِنْ لَمْ يَتَرَفَّحْ فَقَبِلَتْ فَانْهَا تَسْتَقْبَلُ  
الذَّاتُ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ **وَالشَّرْكَ** بَانَ تَغَاوَتْ اَلْمَالُ فِي شَرْكَ الْعَيْنِ  
وَشَرْطُ الرِّيحِ وَالْوَصِيَّةُ بَصْفَيْنِ قَالُوا اَلْوَصِيَّةُ قَاسِدَةٌ وَالشَّرْكَ  
صَحِيحَةٌ كَذَلِكَ **وَالْمُضَارَبَةُ** بَانَ شَرْطُ الْوَصِيَّةِ عَلَى الْمَضَا  
صَحَّتْ **وَالْمُضَارَبَةُ** وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ وَيَكُونُ الْوَصِيَّةُ عَلَى بَيْعِ الْمَالِ  
**وَالْقَضَا** **وَالْإِمَارَةُ** وَفِي الصَّغْرِ قَالَ اِذَا اَقْدَمَ فَلَانُ فَاَنْتَ قَاضٍ  
اَوْ امِيرُ هَذِهِ الْبَلَدِ فَجَلَّزْ هَذَا مَسْقُوعٌ عَلَيْهِ **وَالْكَفَالَةُ** بَانَ قَالَ اِنْ  
اَسْتَحَقَّ الْمُبِيعُ قَامًا كَيْفَ عَمِلَ الْبَايِعُ بِالْمَنْحِ صَحَّ الشَّرْطُ وَالْكَفَالَةُ كَذَلِكَ اِنْ  
الْمُحِيطُ **وَالْحَوَالَةُ** بَانَ اَحَالَ حُلَّ خُلَاعِجٍ عَرْمِهِ بِالْفَادِرِ رَهْمٌ فَعَالَ  
الْعَرِيمُ لِلْحُلِّ قَبْلَ الْحَوَالَةِ عَلَى اِنْ تَعَرَّضَ الْفَاخِرُ صَحَّتْ الْحَوَالَةُ  
وَفِي الشَّرْطِ اَوَّلًا **وَالْوَكَالَةُ** بَانَ قَالَ اِنْ هَبَّتْ الرِّيحُ فَانْتَ وَبِحَلِيِّ كَذَا  
يَصِيرُ وَكَلَامُ الْحَالِ **وَالْمَقَالَةُ** بَانَ اَشْتَرَيْتُ رَجُلًا مِنْ اَخِي عِنْدَ اَلْفِ وَتَقَا  
ثُمَّ قَالَ الْبَايِعُ اَقْلَبِي حَتَّى اَوْحَرَ كَالْحَمْنِ سَنَةً فَعَالَ اَوَّلَ جَارَتِ  
لِلْمَقَالَةِ دُونَ التَّخْيِيرِ **وَالْكَفَايَةُ** بَانَ كَاتِبُ الشَّرْطِ اِنْ لَا يَخْرُجُ  
مِنْ الْكُوفَةِ اِلَّا بِاِذْنِهِ فَالْكَفَايَةُ جَائِزَةٌ **وَالشَّرْطُ** بَاطِلٌ وَلَهُ اِنْ

بعية

رب

بعضا



يخرج **وان العقد في التجارة** بان قال لم يسل سوق اذ نت لهذا العقد  
 في التجارة بشرط ان يعلمني صح اقراره **ودعوى الولد** بان قال  
 ان كانت الجارية حاملا فبني فمؤمته مثلها ستوا كانت حاملا  
 او لا **والصلح عن دين المهر** بان قال ان قد مد فلان فعدا  
 عن دين مؤثري علي كذا اصح الصلح **وعن المراجعة** التي فيها  
 الخصام كاللصقة بان قال ان قد مد فلان فعدا صلحك  
 عن الموصحة على كذا احكام او مؤجل ارجع الصلح **وعقلا**  
 بان صاع الإمام علي ما لم يعلم فلان ياخذ ذلك من الرؤس  
 او من الاراضي خاصة لا يصح الشرط **وتعليق الرد بالعيب او**  
**بغير الشرط** وفي الخلاصة اذ اقال ان لم ارد هذا التوب  
 المعيب اليوم عليك فعدت صيت فالشرط بالرد بالعيب باطل  
 وله الرد به واذا اشترى بشرط الخيار لنفسه بالثلاثة ايام  
 فقال ان لم ارد المبيع اليوم عليك فعدت صيت فهو باطل ويحق  
 خيار الشرط **وعن القاضى** بان كتب الخليفة الى القاضي اذ  
 وصل كتابي اليك فانت معزول فوصل يصير معزولا وقال  
 ظهير الدين المرعشي في بحر لا ينفي بجهة تعليق العزل وهكذا  
 كان فتوى عمي وغيره **كتاب الصلح** بالنظر الى المبيع  
 اربعة انواع بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين  
 والدين بالدين فلابن الثلاثة شرع في بيان اربعة وانما  
 اخرها لان بيع الدين بالدين اصنعف البياعات حتى شرط  
 قبض العوضين في المجلس والمناسبة الخاصة بهما وبين

وعزل القاضي

السلم ان راس المال اذا كان دراهم او دنانير يكون بيع دينين  
 والصرف بيع دينين فتناسبا وانما سمي به لحاجة النقل في يد اليه  
 من يد الجيد والصرف هو النقل والرد لغة وفي الشرع **موجب**  
**بعض المثلان ببعض** بان يباع الذهب بالذهب والفضة بالفضة  
 او لحد مما لا يخرق ولو تجاشا كالذهب بالذهب بشرط التماثل  
 في العدد **والتفاضل** في مجلس العقد **وان اختلفا جودة و**  
**والا لاي وان لم يتجاشا** بان يباع ذهبا بفضة بشرط التفاضل  
 دون التماثل **فلو باع الذهب بالفضة مجاز فدهم البيع**  
**ان تعاضا** البدلين في المجلس ولا ينفي به موضع جلو سهما  
 بل المعتبر وجود القبض قبل ان يفتوقا باليد ان حتى لو قاما  
 ومسا فوسحا او ناما في المجلس وانما علىهما ثم تعاضا قبل الاقرار  
 صح العقد وكذا المعتبر ما ذكرناه في قبض راس مال السلم بخلاف  
 خيار الخيرة حيث يبطل بمجرد قيامهما **وايضا** **السرف** في  
**من الصرف قبل قبضه** اي قبل قبض من الصرف **فلو باع دينا**  
**بدينهم ولم يقبضها واشترى بها ثوبا في هذا المجلس فسد بيع**  
**التوب** فقط وغر قرانه يجوز ولو باع امة مع طوقه هبة او  
 فضة في غنيتها **قيمة كل الفاي** قيمة كل واحد الف بالعين وتلا  
**من الفاي** في المجلس فهو اي الف الف المعبوض **من الطوق وان**  
**اشترى اياي** هذه الامة **بالعين الف نقد والف نسئة** فإ  
**من الطوق** وانما قال بالف نقد والف نسئة لانه لو اشترى ايا  
 بالعين نسئة فسد البيع في الكل عند ابي حنيفة وعندهما في الطوق

صياغة

ق

را

لنقد



خاصّة وان باع سيفاً على حليته **حسبون** درهماً بما به  
 درهم **ونقد** من الثمن **حسبن** فهو أي المعبوض **حسبها**  
**وان لم يبين** المشتري عند نقول الف والحقين أنه  
 حصّة الطوق أو الحلية أو قال أي وان قال المشتري عند  
 نقول الف والحقين أنه من ثمنها أي من ثمن الطوق  
 واللمة أو الحلية والسيف ولو افترقا **بلا قبض الثمن**  
**مع البيع في السيف** دونها ان تخلص الحلية عن  
 السيف **بلا ضرر ولا إي** وان لم يتخلص عن السيف إلا  
 بضر **بطلا** أي عقدهما وهذا اذا كانت الفضة المفروقة  
 ازكماً فيه بان كانت فضة الحلية **حسبن** درهماً والفضة  
 المفروقة **حسبن** درهماً فان كانت الفضة المفروقة ثمانية  
 لفضة الحلية في العدة أو اقل بان كانت اربعين درهماً بطل  
 العقد فيهما وكذا اذا لم يعلم قدر الحلية خلافاً للفرق **ولو باع**  
**الفضة بعضه** أو ذهب وقبض الباقي **بعض ثمنه** وا  
 بالبدان **صح البيع فيما قبض** ويطل فيما لم يقبض **والإن**  
**مسترك بينهما وان استحق قبض الإن** والمسئلة بحالها  
 فهو بالخيار ان شاء **أخذ المشتري ما بقي من الإن** بقسطه  
 من الثمن وان قل **أورد** ما اشتراه **ولو باع قطعة نقره**  
 فضة وقبض بعض ثمنها وافترقا **صح العقد فيما قبض**  
 والقطعة **مسترك بينهما** فاستحق **بعضها** **أخذ المشتري**  
 ما بقي من النقر **بقسطه بالخيار** وطرح بعض الصور

استغنى

استغنى بما ذكره قبله ولو لم يجعل هذه المسئلة مثلاً للمسئلة  
 الأولى يقع فيكون حينئذ مسئلة ابتدائية **ومع بيع در**  
**ودينار بدرهم** ودينارين وبيع كرتين وبيع ثوبين **بعضها**  
 استغنى **أوقال زفر** والشافعي لا يقع قياساً **ومع بيع واحد**  
**عشرة درهما بعشرة دراهم** ودينارين **بأن جعلت الحق**  
 مثلاً والدينارين بدرهم **ومع بيع درهم صحيح** ودرهمين  
**غلة بدرهمين** **فحسبن** ودرهم غلة الغلة ما يأخذ  
 التجار ويرده بين المال **ومع بيع دينار بعشرة عليه أي**  
**على الباقي** أو بعشرة مطلقاً **ودفع الدينارين في الصور**  
**وتعاضدا العشرة بالواحدة** فسقط حق المطالبة **ومع المعا**  
 في الثانية استغنى **أوقال زفر** لا يقع وهو القياس **ومع ثوب**  
**الفضة والذهب فضة** وذو ثوب حتى لا يقع **بعضها**  
**الحالية** **بما أي** بقا بالفضة **ولا يقع بيع بعضها ببعض**  
 أو بالحالية أي بيع بعض الدراهم التي عليها الفضة  
 والذهب **لا وزنا** **أوقال الملقن** من الذهب فالفضة  
 ليس في حكم الدراهم **والدنانير فضة** **بمع أي** بيع الدراهم  
 أو الدنانير التي عليها الفضة **بعضها** **بعضها** **بعضها**  
 الجنس إلى خلاف الجنس ولكن بشرط البقاء **ومع الباقي**  
**والاستغناء** **بما يزوج** من الدراهم والدنانير التي عليها  
 عليها الفضة **وزنا** **أو عدد** **أو ثوب** **أو ثوبين** **أو درهم**  
 والدنانير التي عليها الفضة **ماد أم** **تزوج** **بالتعدين** **أو ثوب**

هو

بين  
صه



اثمانا وتعين بالتعين ان كانت لا تروح والمنشأ وي  
 كغالب الغنص في التبايع حتى يصح بيعها بالخالصة الى  
 منشأ وزنا وفي الاستغراض حتى يصح الاستغراض بها  
 له وزنا وفي الصرف كغالب الغنص فيصح بيعها بجنسها  
 متفاضلا ويشتراط التعاقب في المجلس ولو اشترى به اي  
 بغير الغنص او بغيره ففقد اي راحة شيا وكسده وور  
 الناس المعاملة بما قبله فمما الى البائع **يظل البيع** عند فود  
 المبيع اذا كان قائما او لا يرد قيمته وعند اخي يوسف عليه  
 غالب الغنص يوم البيع وقال محمد عليه فمعه اخر ما تعامل الناس  
 وصح البيع بالفلوس النافقة **الراحة وان يعين وبالكاسد**  
 لا يصح حتى يعينها ولو كسدت اي لو اشترى فلوسا فكسدت  
 افلس الرضى يجب ود مثلهما اي مثل اقلس الرضى عند الفدية  
 وعندهما يجب قيمتها ولكن عند اخي يوسف تعتبر قيمته يوم القبض  
 وعند محمد يوم الكساد **ولو اشترى شيا بنصف درهم فلوس**  
 او بدني فلوس صح وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم وخمسه  
 وقال اخي لا يصح في الكل وقال محمد يصح فيما دون الدرهم لافي درهم  
**ولو اعطى رجل صديقا اي صرا فادريما وقال اعطى به اي**  
 بذلك الدرهم بنصف درهم حال كونه النصف فلوسا ونصفا  
**الاحقة مع الصرف ثمان الكفالة** المناسبة بين الكفيل  
 ان البيع بوجه ياتي الذمة والكفالة شرعت وثيقة لا شتيقا  
 الدين غالبا ولها مناسبة خاصة بالصرف لانه ضم ذمة الى

ذمة في الواجب بالسبب والكفالة ضم ذمة الى ذمة في  
 المطالبة وهي في المنة الضم وفي الشرع **في فمذمة الكفيل**  
 في ذمة الاصيل في المطالبة دون الدين فيكون الدين باقيا  
 في ذمة الاصيل كما كان وقال مالك يبرأ الاصيل وقيل في الدين  
 وهو قول الشافعي فيصير الدين الواحد دينين **وتشعربا**  
**فان تعددت** الكفالة حتى لو اخذ من رجل كفلا بنفسه  
 ثم اخذ منه كفلا آخر بنفسه فمما كفلا وكفلا لصاحب  
 اخي ياما شيا او الكلبه ثم المضمون بها احضار المكفول به  
 وهو مذهب الشافعي وعنه انه لا يصح ويصح بالنفس  
 يكفلت بنفسه **وبما عير به عن المدين حقيقة**  
 كالجسد والنفس وعرفا كالروح والوجه والراس **وبخود شيا**  
 كالنصف والثلث **ويضمته** وبطلان **والجواز ان اذم**  
**به وبطلان به** لا اي لا يصح بقوله انا ضامن لمعرفته  
 ولا انا ضامن لك لانه لم يبين المضمون الموثق لنفس او مال  
 بخلاف ما لو قال اشترى فلان بد منشت او قال فلان اشترى  
 يكون كفلا لانه فرقوا بين العربية والفارسية كذا في  
 الاصل **فان شرط في الكفالة تسليمه** اي المكفول في وقت  
 تعيينه احضر فيه ان طلبه المكفول له باحضاره  
**فان احضره فيه فمما والا اي وان لم يحضره حبسه**  
 اي الكفيل الحاكم **فان غاب** المكفول عنه وعلم مكانه **اهمل**  
 الحاكم **مرفق هابده ويا يده فان مضت المدة الي**

لنفس

يع

صت



أمثلة ولم يخضع خبيثه الحكم وان قاب ولم يعلم الكفيل  
 مكانه لا يطالب به ولا يجلس فان احضره وسيله لمحت  
 بقدر المكفول له ان يجا صمه كحبره مطلقا عند سوا  
 كان المير الذي كفله فيه او مير اخر وعندهما ان سله في المير  
 الذي كفله فيه بري ولا وان سله في بري او سواد لمير  
 ولو شرط تسليمه مجلس القاضى سله عنه في ذماتنا وفي  
 المقدم لو سلم في السوق بري وتبطل الكفالة بالنفس  
 بموت المطلوب ولو المكفول عنه والكفيل لا يجوز  
 ان يطالب اي المكفول له بخلاف الكفالة بالمال فانه لا يبطل  
 بالموت وبري الكفيل بدفعه اليه وان لم يقل الكفيل  
 للمكفول له اذا دفعته اليك فانا بري ولا يشترط قبول  
 الطالب التسليم يعني بري بخبر الطلبيه يند ويبر المكفول  
 عنه وبري بتسليم المطلوب نفسه من كفالة الله بان  
 قال سلمت نفسي اليك عن الكفيل ولو لم يقل عن الكفيل لا يبر  
 كذا في الفتاوى الخاينه وبري بتسليم وكيل الكفيل وشره  
 فان قال رجل ان له مائة درهم على آخر فقال رجل ان لم  
 اوات به غدا اي ان ان بالمكفول عنه فهو اي الكفيل  
 ضامن لما عليه فلم يوات به او مات المطلوب اي المكفول  
 عنه قبل مضي الغد ضمن الكفيل المال فتصح الكفالة بان  
 خلافا للسافعي ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال له  
 رجل ان لم اوات به غدا فعليه المائة فلم يوات به غدا

في

فعلية

فعلية المائة مطلقا سوا بر صفتا على وجه يصح الدعوى ولم  
 يبين ذلك وقال الخدان ادعاهما ولم يبينها حتى كفله بمائة دينار  
 ثم ادعى بعد ذلك لا يصح ولا يجبر على الكفالة بالنفس في حد  
 وقدر اي الجبر على اعطاء الكفيل عدا في حقيقته مطلقا سوا  
 الحد قدف او لا وعندهما يجبر في حد القدر والقصاص وانما  
 قيد بالحد لانه في التعذر يجوز للقاضي ان يطلب منه كفلا كذا  
 في الخاينه ولو اعطى الكفيل فيها يجوز اتفاقا ولا تجلس فيها  
 حتى يشهد شاهدان مستورا او شاهد عدل يعرفه القاضي  
 بالعدالة وعندهما في المجلس الحدود والقصاص روايان في رواية  
 يجلس ولا يكفل وفي رواية عكسية وتصح الكفالة بالمال ولو كان  
 المال مجهولا اذا كان دينا صحيحا وموكل دين لا يسقط الا بالاداء  
 او بالبراءة فغيره احتراز عن بدل الكتابة بكفلة عنه بالف وما  
 عليه وما يدركه في هذه البيع وما يابعت فلا فاعلى وما  
 ذاب ووجب لك عليه فعلى وما عصبك فلا فاعلى وظالم  
 الكفيل او المدينون او طالهما اي اذا صححت الكفالة فالمكفول له  
 بالخناد ان شاطا الكفيل به وان شاطا المدينون وقال مالك  
 يبر المدينون الماي فهو محمول اذا شرط البراءة عن المدينون  
 تكون حوالة فيبر المدينون كما ان الحوالة بشرط ان لا يبر بها  
 المحيل كماله فحينئذ يجبر ايضا ولو طال احد ما ولم يأخذ المال  
 له ان يطالب بالآخر ولذا ان يطالهما ويصح تعليق الكفالة بشرط  
 ملايم لها كشرط وجوب الحق كان استحق المبيع فانا ضامن للمع  
 اول نفسه او امكان الاستيفاء اي لا مكان تسليم المكفول عنه عطف

لك



عليه وجوب الحق واللام فيه مقدرة ان الإضافة بمعنى اللام أي  
 كسطر الوجوب الحق كان قد مر زيد وهو أي زيد مكفول عنه أو بعد  
 أي بعد الاستيفاء كان غاب عن المصير فإضافته ولا يصح  
 الكفالة بخوان هبت الريح فإضافته ولكن يصح الكفالة ويجز  
 المال كالمال ولو قال وجب عليه ما تكفل به لبينا ولا النفس  
 لأن أولي فان كفل بماله عليه بأن قال تكفلت بما لك عليه فمهر  
 المكفول له على الف لزوم وإلا أي وإن لم يبرهن المكفول له صدق  
 الكفيل بما اقر بحلفه يعني القول قول الكفيل في قدرها اقر  
 عينه على نفي العذر ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل أي إن  
 قال المكفول عنه له على ما وقد اقر الكفيل بحسب ما به ولا بدنية  
 المكفول له لا يجب على الكفيل الف وإنما يجب ما اقر به بخلاف ما  
 إذا قال ما ذاب لك على فلان فعلى فقال المطلوب لك على الف درهم  
 وقال الطالب لا بل القان ولا بدنية وقال الكفيل ما لك عليه  
 فلهنا القول المطلوب لأنه أنه قد تكفل بما سيجب عليه في  
 المستقبل إن الدوف يستعمل فيه عرفا كذا في الأصل وتصح الكفالة  
 بأمر المكفول عنه وبغير أمره فان كفل بأمره رجع الكفيل بعد  
 ما أدى بما أدى عليه أي إذا أدى ما ضمنه وإن أدى حلافة  
 رجع ما ضمن لا بما أدى حتى لو كفل عن رجل بدها جهاد وأعطى  
 الطالب ونوفار رجع بمثل ما ضمن على الأصل وإن كفل بغير  
 بغير أمره لم يرجع الكفيل عليه بشي خالكا لما لا ولا يطالب  
 الكفيل الأصل بالمال قيل إن يؤدي عنه ان عزيمة الأصل

ولو

وهو المكفول عنه وإن لوزم الكفيل بالمال لازمه حتى يخلصه فان جئ  
 الكفيل جئ المكفول عنه أيضا ويرى الكفيل بأداء الأصل ولو أبرا  
 لب المال الأصل عن الدين وأخر الطالب المطالبة عنه أي عن الأصل  
 يرى الكفيل وأخر المطالبة عنه أي عن الكفيل أيضا فله نظر  
 الأول بالأول والثاني بالثاني ولا ينعكس أي لو أبرا الكفيل يرى  
 لا الأصل وكذا الآخر عن الكفيل لم يكن ما جئ عن الأصل في صورتين  
 وهذا إذا كان الباخر بعد ما كفل حلا أم لو كفل بالمال الحال مؤجلا  
 التي شرفه فانه يتأجل عن الأصل أيضا ولو صاح أحد مما عطلما سوا  
 كان كفيلا أو أصيلا بالمال عن الف على نصفه برأ عن حسيما  
 أخرى فلا يرجع الكفيل إلا بنصف المال على الأصل فيما صاح بخلاف  
 ما إذا صاح الكفيل بالمال على حسي آخر حيث يرجع بكل المال وان  
 قال الطالب للكفيل برئت حال كونه مؤدبا أي من المال الذي كفلت  
 به من فلان رجع الكفيل على المطلوب إذا كفل بأمره وإلا لا لأنه أقار  
 بالاعتبار وفي برئت أو برأتك لا يرجع وعنده أبو يوسف يرجع في برئت  
 وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط بأن قال الطالب الكفيل إذا  
 قد مر زيد فانت برئ من الكفالة وقيل يصح وبطل الكفالة بحدوث  
 معناه بنفس الحد والقود لا بنفس من عليه الحد والعصا ومنه بطل  
 الكفالة بنفس مبيع في البيع الصحيح ومنه بطل الكفالة بحدوث  
 والمستعار ومال المضاربة والشركة والمساخر وعنده أبو يوسف ومحمد  
 الغير في يد المجير المشترك مضمون فتصح الكفالة به عهدهما ولو كفل  
 بتسليم المبيع قبل القبض وتسليم الرهن بعد القبض إلى الراهن أو بتسليم

صين



المتأجر الى المتأجر ببيع **وذكر الكفالة لو كان المكفول يد ثمانية**  
 كفيل عن المشتري بتمنه **ومعصوبا ومقبوضا على ثمنه** **والمشترى**  
 حال كون البيع **فانما** مطلقا سواء كان المقصود ثمننا أو غنا وقال  
 الشافعي لا يصح الكفالة بحل دابة معينة **مستأجرة** **وخدمة** **عبد**  
 معين **استوجر لخدمة** وان كانت بغير غنية صححت الكفالة **بطل**  
 الكفالة بالنفس والمال **بلا قول الطالب في مجلس له** **وعندهما**  
 خلافا لابي يهما **الراي** يصح الكفالة **بلا قول المكفول الا ان يكفل**  
**وارث المورث عنه** صورته ان يقول لو اردت تكفل عني بما علي من  
 الدين لغرمائي فتكفل به مع غيبة الغرماء جازا استحسانا وان كان  
 القياس على قولها انه لا يجوز وهذا التكفيل ايا يصح اذا كان للمورث  
 مال وانما قيد بالوارث انه لو قال لا جني تكفل فتكفل الاجابي فيه  
 قبل يجوز وقبل لا يجوز **وعن ميثم بن عبد الله** اي اذا مات المدينون  
 مغلبيسا فتكفل رجل عنه للغرماء فيصير عنه ثمنه وعنده اي حنيفة ابيع  
 والوارث وفيرم سواء فيه **وبطل الكفالة بالثمن للموكل ورب المال**  
 اذا باع رجل لرجل ثوبا بامر ثم ضمن عن المشتري بالامر وباع المضارب  
 المضاربة ثم ضمن لرب المال لا يبيع **والثمن** **اي بطل الكفالة بالثمن**  
 للشريك **اذا بيع عبد ومفقود** اي اذا باع عبدا من رجل صفقة وا  
 فتم احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان وانما قيد بقوله  
 صفقة لانه لو باع حصته بعقد ثم ضمن لاحدهما لصاحبه حصته  
 من الثمن صح الضمان **وبطل الكفالة بالخدمة** اي ان اشترى عبدا  
 فضمن له رجل بالخدمة والضمان باطل لانه انتم مشترك **والثمن**

اي بطل الكفالة لو ضمن تخلص لمبيع عند اي حنيفة خلافا لها **وما**  
**الكفاية** اي اذا قال رجل للموكل انا كفيل عن هذا المالك بما كان  
 لا يبيع **فصل** **ولو اعطى المالك الكفيل ما ضمن مما لا يتعين كالدر**  
**او مما يتعين كالبر قبل ان يعطى الكفيل الطالب ليسر المطلق**  
**منه** اي من الكفيل مطلقا سواء كان الدفع على وجه الاقتضا او على وجه  
 الرسالة فان ادان بنفسه قبل اداء الكفيل يسترد من الكفيل ما اخذ  
**وما نزع الكفيل في ذلك له ونذبه** **وذكر** **اي ربح المال على المالك**  
 لو كان الربح شيئا يتعين ولا يحزر عليه في الحكم هذا عند اي حنيفة  
 في رواية الجامع الصغير وقال لا ترد في الذي قضاه وهو رواية  
 عنه وعنه انه يتصدق به هذا اذا دفع المال على وجه الاقتضا  
 بان قال له اني لا امر ان ياخذ الطالب منك حقه فانا افضيك المال  
 قبل ان تؤديه بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة باق  
 المطالب للكفيل خذ هذا المال وادفعه الي الطالب فانه لا يطيب له  
 الربح سواء كان المرفوع مما يتعين او مما لا يتعين عند ما خلا لابي  
 يوسف **ولو اضر المكفول عنه كفيلا** **ان يتعين عليه** اي ان اشترى  
 ببيع العينة **حريرا** وهو مكرره والعينة مستقاة من العن سمي بها  
 لانه اعرض بها المال عن الغرض الي بيع العن قبل اياك والعينة  
 فلها العينة وهي مختصة لحل الربا والمراد بالعينة ان ياتي بها  
 الي رجل يستقرض منه عشرة دراهم فلا يقرضه قرضا حسنا  
 طعا في اصابه الفضل الذي لا يناله بالقرض فيقول ابيعك هذا  
 الثوب وقيمة عشرة باي عشرة الي اجل لبيعوه في السوق بعشرة

ل  
 ته  
 هم



فَيُضِلُّهُ لَمْ يَحْ دَرِهَيْنِ **فَفَعَلَ** وَاشْتَرَى حَرِيرًا وَبَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا اشْتَرَاهُ  
**قَالَ شَرُّهُ لِلْكَفِيلِ وَالْبَيْعُ عَلَيْهِ وَمَنْ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ بَمَازٍ أَدْلُهُ عَلَيْهِ**  
أَيُّ مَا وَجِبَ لِلْمَكْفُولِ لَهُ عَلَى الْمَكْفُولِ عَنْهُ **أَوْ قَضَى لَهُ عَلَيْهِ فَعَابَ**  
**الْمَطْلُوبُ فَبَرَهَنَ الْمُدْعَى عَلَى الْكَفِيلِ أَنَّ لَهُ أَيْ لِلطَّالِبِ عَلَيْهِ**  
**الْمَطْلُوبُ الْعَالَمُ تَقْبَلُ بَيْنَتُهُ عَلَى الْكَفِيلِ حَتَّى يَحْضُرَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ**  
فَيَقْضِي عَلَيْهِ وَلَوْ قَالَ الطَّالِبُ إِنِّي قَدِمْتُ الْمَطْلُوبُ بَعْدَ الْكِفَالَةِ  
إِلَى فُلَانٍ الْقَاضِي وَاحْتَمَتِ الْبَيْنَةُ عَلَيْهِ بِالْعَدْرِ رَحِمَ وَتَضَى لِي بِذَلِكَ  
عَلَيْهِ فَصَرَّتْ كَفِيلًا بِذَلِكَ حَتَّى الدَّعْوَى حَتَّى لَوْ أَنْكَرَ الْكَفِيلُ قَامَ  
الطَّالِبُ الْبَيْنَةُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ حَتَّى الْقَاضِي عَلَى الْكَفِيلِ وَالْعَاقِبُ  
بِالْفِ **وَلَوْ بَرَهَنَ رَجُلٌ عَلَى أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْعَاقِبُ كَذَا أَوْ بَرَهَنَ**  
**أَنَّ هَذَا الْكَفِيلَ عَنْهُ بِأَمْرٍ قَضَى بِهِ عَلَيْهِ أَدْعَى الْكِفَالَةَ بِمَا أَمَرَ**  
**قَضَى عَلَى الْكَفِيلِ فَقَطَّ دُونَ الْوَاصِلِ وَلَا رُجْعَ عَلَى الْمَطْلُوبِ وَكَفَالَتُهُ**  
**بِالدَّرَكِ تَسْلِيمُ** أَيْ إِذَا بَاعَ دَارًا فَكَفَلَ رَجُلٌ لِلْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ  
مَا أَدْرَكَهُ فِيهِ مَرَدُّكَ فَكَفَالَتُهُ بِالْمَرَدِّ تَسْلِيمُ لِلْبَيْعِ حَتَّى لَوْ أَدْعَى  
الْكَفِيلُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنَّ الدَّارَ مَلَكَهُ لَمْ تَسْمَعْ دَعْوَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ **وَشَلَا**  
**وَحَمْدُهُ** أَيْ لَوْ كُنْتَ شَهِادَةً عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَحَمْدُهُ عَلَى ذَلِكَ الصِّكِّ  
ثُمَّ أَدْعَى لِشَاهِدٍ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّارَ لَهُ تَضَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَكُونُ الشَّهَادَةُ  
وَالْحَقُّ تَسْلِيمًا وَقَرَارًا أَنَّ الْمَلِكَ لِلْبَائِعِ أَمَّا لَوْ شَهِدَ بِالْبَيْعِ عِنْدَ الْقَاضِي  
وَقَضَى بِشَهَادَتِهِ أَوْ لَمْ يَقْضِ فَادْعَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَضَعُ دَعْوَاهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ  
الْحَوَائِجَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْكِتَابِ مُحْمُولَةٌ عَلَى مَا إِذَا كُنْتُ شَهِيدًا فَلَا بَيْعَ  
وَالشَّاهِدُ أَوْ كُنْتُ جَرِيًّا لِلْبَيْعِ بِشَهَادَتِي وَكُنْتُ أَقْرَبَ بِالْبَيْعِ وَالشَّاهِدُ

عندي

عِنْدِي أَمَّا إِذَا كُنْتُ فِي الشَّهَادَةِ مَا يُوجِبُ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَنَفَادَهُ بِنَ  
كَانَ فِي صِكِّ الْبَيْعِ بَاعَ فُلَانٌ كَذَا أَوْ مَوْلَى مَلَكَهُ أَوْ بَاعَ بِهَا بَانًا إِذَا  
وَلَوْ كُنْتُ شَهِيدًا بِذَلِكَ فَلَا تَضَعُ دَعْوَاهُ أَمَّا إِذَا كَانَ فِي الصِّكِّ  
بَاعَ فُلَانٌ كَذَا أَوْ أَقْرَبَهُ مَلَكَهُ تَضَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَذَا فِي شَرْحِ  
الْمُسْتَوْطِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ قَوْلُهُ وَحَمْدُهُ أَشَارَ إِلَى تَرْفُذِ مَا نَهَى عَنْهُ  
الرَّجُلُ إِذَا كُنْتُ شَهِيدًا فِي صِكِّ الشَّرَاحِمِ فِي آخِرِهِ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ  
عَلَامَةً الْكِتَابَةِ وَلَمْ يَتَوَقَّعْ ذَلِكَ الْعَرَفِيُّ فِي مَا شَاءَ **وَمِنْ صِحَّةٍ عَنْ آخِرِ**  
**خُرَاجِهِ أَوْ هَرَبِهِ أَيْ بِالْخُرَاجِ أَوْ ضَمْنِ نَوَائِيْدِهِ أَوْ قِسْمَتِهِ**  
فِي النَّائِيْبَةِ النَّازِلَةِ الَّتِي تُضَيِّبُ الْإِنْسَانَ بِحَقِّ كَلَرِي تَرْفُذُ شَرْ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَأَمَّا فِي النَّوَائِبِ الَّتِي يَطَالِبُ بِهَا الْإِنْسَانُ تَغْيِيرَ  
كُلِّ جَبَائِلَاتٍ فِي ذِمَّتِنَا وَلَا يَضَعُ الْكِفَالَةَ بِهَا وَقَدْ تَعَيَّنَ تَضَعُ وَ  
قَبْلَ النَّائِيْبَةِ فَيَكُونُ الْعَطْفُ لِلتَّفْسِيرِ وَقِيلَ هِيَ النَّائِيْبَةُ الْمَوْطُوعَةُ  
وَهِيَ الْمَقَاطِعَاتُ الدِّيَوَانِيَّةُ فِي كُلِّ شَرْ وَأَمَّا لَهْئَةَ الشَّرِّ فَيَكُونُ  
عَطْفًا لِحَاضِرِ الْعَامِ **وَمِنْ قَالَ آخِرُ صِحَّةٍ كَلَرِي فَلَا تَعَادِي**  
خَالَ كَوْنَهَا مَوْطُوعَةً **إِلَى شَرْ فَقَالَ الطَّالِبُ هِيَ جَالَةٌ فَالْقَوْلُ الْقَضَاءُ**  
فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ **وَمِنْ شَرَى بِأَمْرٍ وَكَفَلَ لَهُ رَجُلٌ بِالْأَمْرِ**  
**فَأَسْتَحَقَّتْ لَهُ أَمْرًا يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي الْكَفِيلَ بِضَمَانِ الدَّرَكِ**  
**حَتَّى يَقْضِي لَهُ أَيْ لِلْمُشْتَرِي بِالْأَمْرِ عَلَى الْبَائِعِ** وَعَنْ أَبِي يُونُسَ  
أَنَّ الْعَقْدَ يَنْفُسُ بِالْعَقْضِ بِالْأَسْتَحْقَاقِ وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ  
لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَأْخُذَ الْكَفِيلَ بِالْأَمْرِ إِذَا قَضَى عَلَيْهِ بِالْأَسْتَحْقَاقِ  
**بَابُ كِفَالَةِ الْوَجَلِينَ وَالْعَبْدِينَ يَنْبَغِي عَلَيْهَا هُوَ السُّوِيَّةُ**

ك  
لِقِسْمَةٍ



وكل من المدينونين كفل من صاحبه بأمره فما أداه أحد مما من  
 الدين لم يرجع على شريكه وإن عين صاحبه فيكون محسباً عن نصيبه  
 من الدين **فإن زاد المودى على النصف فحينئذ يرجع المودى به**  
 بالزيادة على شريكه ولو كان ما عليه حائلاً وما على الآخر مؤجلاً صح  
 تعينه وإن كفل عن رجل بالثمن وكفل كل واحد منهما بهذا المبلغ  
 عن صاحبه فما أداه أحدهما يرجع المودى بنصفه أي بنصف  
 المودى على شريكه مطلقاً سواء كان قليلاً أو كثيراً **أورجى بالكل**  
**على الأصيل وإن أبرأ الطالب من المطالبة أحدتهما أخذ الطالب**  
 الكفيل الآخر كله ولو افرق وفسخ الشراكة المتفاوضان أخذ  
 القريم أي الدار **أياً شأناً من المتفاوضين بكل الدين ولا يرجع**  
 المودى على شريكه حتى يودي الكثر من النصف وفي الدستور  
 الغريم من له الدين ومن عليه الدين وإن كاتب عليه كتابة  
**واحدة بأن قال كاتبها على ألف إلى سنة وكفل كل واحد من**  
**العدين المكاتبين عن صاحبه فما أدى لأحدتهما يرجع المودى**  
**بنصفه** وهذا العقد يجوز استحساناً ولو حرر المولى لأحد  
 قبل أن يودي شيئاً أخذ المولى **أي شأناً بخصته من لم يعتقه**  
**فإن أخذ المولى المعتق رجع ما أدى على صاحبه** أي الذي  
 لم يعتقه **وإن أخذ الآخر أي الذي لم يعتقه لا يرجع على المعتق**  
 بشئ وما قيد للسئلة بكتابة واحدة لأن كل واحد منهما لو كان  
 مكاتباً على حدة فكفل كل واحد منهما عن صاحبه ببدل الكتابة  
 للمولى لأرضه قياساً واستحساناً كذا في النهاية **ومن ضمن عن**

الغريم

عبد

عبد ما لا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال وإن لم يسمه قوله يؤخذ  
 صفة ما لا أي من ضمن عن عبد ما لا يطالب به هذا العبد بعد عتقه بأن  
 أقواله لا يستعمل كماله كذبة سيده أو فرضه إنسان أو أبعده ولو  
 محجور ولم يسم الضامن حالاً أو غير حال يؤخذ الكفيل حالاً ولو أدى على  
 رجل رقبته العبد في يده فكفل بعد رجل فمات العبد فمات المدي  
 أنه أي العبد كان له ضمن الكفيل قيمته ولو أدى رجل على عبد ما  
 وكفل بنفسه رجل فمات العبد بولي الكفيل ولو كفل عبد عن  
 سيده بأمره فعتق فاداه أو كفل سيده عنه واداه بعد عتقه  
 لم يرجع واحد منهما على الآخر قال في الرجوع كل واحد منهما على الآخر  
 ومعنى الوجه الأول أن لا يكون على العبد بر حتى يصح كفالته بالمال أي  
 المولى بأمره وأما كفالته عن العبد فصححة بكل حال سواء كان العبد  
 مدبوناً أو لا **كتاب الحوالة** المناسبة بينهما أن في كل واحد منهما  
 التزاماً على الأصيل لمران الحوالة تتضمن مראה الأصيل دون الكفا  
 فلهذا أحر الحوالة عنها ثم الحوالة اسم بمعنى المرجح له يقال أحلت  
 زيداً بماله على رجل فاحتمل زيد به على ذلك الرجل فإن المدبون محل  
 وزيد محال ومحتمل والمال محتمل به والرجل محتمل عليه وتعد  
 المحتمل في الفاعل محمول بالسبب وفي المفعول بالفعو وقوله المحتمل  
 المحتمل له لغو لأنه مراد به الحاجة إلى هذه الصيغة كذا في العرب  
 نقل الدين من ذمة المحمل إلى ذمة المحتمل عليه وتصح في الدين  
 لا في العقب رضي المحتمل أي الدار والمحتمل عليه أي الذي يعقل  
 الحوالة وأما رضي المحمل المدبون فليس بشرط فلهذا لم يتعد قوله

ض

له

ير



**ورئي المحجل بالقول من الله** اي يرى من الدين بقبول المحال الحوالة  
 هذا عند يحيى يوسف وعند محمد بن ابي من المطالبة وعند زعفران  
 المحجل منها ولم يرجع بالدين المحال على المحجل اي لم يرد الى الله  
 ان يفي بعهده فاذا اتى المحجل عليه عاد الدين الى دمه المحجل وقال  
 الشافعي لا يعود الى دمه وان توى وهو عند ابي حنيفة احد الامرين  
**اما ان يحجل المحجل عليه الحوالة ويحلف على ذلك ولا يدين له**  
**عليه** اي للطالب على ذلك او بموت المحجل عليه فعلا ولم يترك  
 كفلا وان ترك كفلا كفل عنه بامر او بغير امر لا يعود الى دمه  
 المحجل وقال هذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم باؤلاسية  
 حال حياته فان طلب المحجل عليه المحجل بما احال فقال المحجل  
 اخطت به يري علي بن ابي طالب من المحجل مثل الدين ولا يقبل قوله بل  
 القول قول المحال عليه وان قال المحجل للمحجل اخطتك لتقبضه  
 لي وكنت وكلي في قبض علي فلا ولا شيء كذا في قول المحجل اخطتني به  
 في عليك فالقول للمحجل ولو احال رجل بماله عند زيد وكريهة  
**صح الحوالة فان هلك الوديعة قبل ان يرد ها الى المحجل يري**  
**المودع وكرة السفاح** وهي قرص استغادية المهرض شقوق خطر  
 الطريق وهذا نوع منع استغيد بالقرص السفاح جمع سفح بضم السين  
 وفتح التاء وهو تعريب سفته وهو شيء يحكم او يحجوف سمي هذا القرص  
 بالانه لا حكام امره اولانه يشبهه له بوضع الدرهم في السفاح  
 اي في الاشياء المحجوفة كما جعل الحضا محجوفة وجبا في المال وانما  
 اورد في الحوالة لانه في معنى الحوالة لانه لعل الخطر المتوقع عليه

المستوفى

المستوفى كتاب القضاء وهو عبارة عن الاحكام لغة وعن الامور شرعية  
 ومعناه شريعة فصل الخصومات وقطع النزاعات كذا في التمهيد  
**الماله** اي اهل الضامن هو اهل الشهادة والقاسق اهل للقضاء  
**هو اهل للشهادة** وقال الشافعي لا يجوز قضاؤه ولا يجوز شهادته  
 وعن علي بن النكعة في النوادر انه لا يجوز قضا القاسق وقال بعضهم  
 اذا قلد القاسق ابتداء يصح ولو قلده ولم يعدل ففسق يقول بالقاسق  
**لانه لا ينبغي ان يعدل** لا ينبغي ان يقبل القاسق شهادة القاسق  
 وان قيل صح ولو كان القاسق عدلا ففسق ياخذ بالشوكة بالحكام  
 الثالث لا يعزل به كذا خلافا لبعض علمائنا ولكن يستحق العزل وهذا  
 ظاهر المذهب وقال القاسق في الدين اجموا انه اذا ارشى ينفذ  
 قضاؤه فيما ارشى واذا اشد احد القضايا بالرشوة لا يصير قاضيا  
 فلو قضى لا ينفذ قضاؤه والقاسق يصح ان يكون مقضا وقيل  
**لا ولا ينبغي ان يكون القاسق قاضيا** فافسح الخلق علينا فافسح  
 القلب جبار من جبره على الامر بمعنى اخبره اي لا يجبر عن على ما لا  
 يريد **عنده** اي معاينة اجماعنا الحق معاينة له ولا ينبغي ان  
 يكون موثوقا به في عناه اي كفه عن الحرام وعقله وصلاحة  
**فانعه وعلمه بالسنة** ولا يثابرا اي بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم فلو فعله عند امرين **ووجوه الفقه** اي عالم بطريق  
 الفقه الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص في الدين لكل علم  
 وهو العلم بالمعاني التي تعلقت بالاحكام من قول الله تعالى وسنزل  
 الرسول عليه السلام واجماع الامة ومقتضاها واسرارها **والامتنان**



**شروط المألوقة** شرط الجواز حتى يجوز تقليد الجاهل في الصحيح  
ويعمل بغيره وغيره وقال الشافعي لا يجوز غيره والمألوقة له المحدث ثم لو لم  
يكن جديدا فالماوظ لم يوافق له المألوقة أولى ولو لم يكن حافظا لها فالعدل  
لا يلزم الشهادة أولى **والمعنى ينبغي ان يكون هكذا** أي موثوقا به  
في العفاف إلى آخره **ونكروا التقليد في خاف الخيف** فيه وهو الخوف  
والظلم مرخاف عليه بحيث إذا جازوا **وان أمته** أي بكرة تقلد القضا  
ونكروا الدخول فيه من خاف الجوعنة ولا يأمرون على نفسه الخيف فيه  
وقيل بكرة الدخول فيه محتار وان آمن على نفسه الخيف لا يرى أنه  
استغنى كثير العلماء السعي أو خيفة وقد روي أن أبي حنيفة دعي  
إلى القضاء ثلاث مرات فأوحى خيس وحطه كل مرة ثلاثين سوطا  
قال أبو يوسف لو لم تقبل لمنفعة الناس فنظر إليه شبه المقتضب  
فقال له لو أمرت أن أقطع البحر سباحة لكنت أقدر عليه وكأني  
بك قاضيا **وينبغي أن لا يسأله ولا يطلبه ويجوز تقلد القضا**  
**من السلطان العادل والجاهل** أي الظالم مطلقا سواء كان كافرا  
أو مسلما كذا في الأصل **ومن أهل البغى** أي تقلد يسارديون **فإن**  
**قبله الديوان** أي من قومه دون الكتب إذ أجمعوا وأعلم أن كله  
أن تنسبه على أن تقليد القضا نادرا غير جائز لا يتعلق للمفوض  
بحدوث النفس **وهو الخواطة التي فيها السجلات والمحاضر**  
**وغيرها من نصب الأوصياء والتم في أحوال الوقف** وقد روي في النفا  
والصكوك هذا مجاز إذا الديوان هو الجريدة وأما سبي الخواطة  
ديوانا لم يخال الجرايد **ونظر في حال المحبوسين من أوثقي أو**

قامت

قامت عليه بينة بان انكر الحق **وقامت عليه بينة الذمه** أي  
ذلك المحبوس الحبس **والأمر** أي وإن لم يقر المحبوس بحق ولم تقم عليه  
بينة **نادي مطلقا عليه** أي أمر مناديا ينادي كل يوم إذا جلس  
من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس الفلاني بحق فالحاضر حتى يجمع  
بينه فإن حضر فيها وإن لم يحضر تأتي في ذلك أياما على حسب ما  
يرى القاضي فإن لم يحضر أخذ منه كفيلا بنفسه وأطلقه **وعمل**  
**في الودائع وعلات الوقف بيمينه أو أقراره** لم يعمل المقلد  
**يقول المعزول** وهذه المسائل **المر أن يقره واليد أنه** أي الخو  
سئلها إليه أي الذي البند **فيقبل المقلد قوله** أي قول المعزول  
**فيها ويقضي في المسجد أو داره** أي يجلس في المسجد للقضا  
مطلقا والمسجد الجامع أولى وقال الشافعي يكره الجلوس في المسجد  
وقال مالك إنما بكرة إذا تعد الجلوس فيه لفصل الخصومات  
وأما لو كان في المسجد فقد رآه الخصمان لا بأس بفصل الخصومة  
**وبريد هدية إلا أن تكون الهدية من قريب أو من جرت عا**  
**بذلك** قبل القضاء ولو كان للقريب خصومة لا يقبل هديته  
أيضا وكذا الوراد المهدى على المعتاد برودة الزيادة وكذا أولو  
الخصومة لا يقبل أيضا **وبريد دعوة خاصة** أي لا يحضرها  
إلا أن يكون المضيف قريبا له فحينئذ لا يجيبه هكذا ذكره الحنفية  
بلا خلاف وذكر الطحاوي أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجزى  
الدعوة الخاصة للقريب وقال محمد بن حبيب وأما يجيب الدعوة  
العامة والصحيح أن المضيف لو علم أن القاضي لا يحضرها

دنه



لا يتخذها فهي خاصة وإن كان يتخذها فهي عامة **ويسمى الخيار**  
**ويعود المريض** هذا إذا كان المريض من غير المتحاجين وأما إذا  
كان من المتحاجين لا يعود **وليسوى القاضي بينهما أي بين**  
المدعي والمدعى عليه إذا حضر جلا وساء أو بالأي فيهما من  
جهتهما أي يديه لتسوية النظر من الجانبين **واليتقن من سبانه**  
**أحد ما وأشارته وتلقين حخته وحنيا فته والضحك في**  
**وجبه والمزاج معه أو مع غيره وتلقين الشاهد الشهاد**  
**مطلقا ومعناه أن يقولوا تشهد بكذا وكذا وأما حخته** أسف  
في موضع التهمة **فصل في الحبس** إذا ثبت الحق للمدعي على  
المدعى عليه عند القاضي أمره بدفع ما عليه ولا يحبس على الفور  
هنا إذا ثبت بالقرائن ثبت بالبينة حبسه كما ثبت وإن  
أي من الدفع حبسه في الثمن والقرض والمهر والمجمل وما  
التزمت بالكفالة لا في غيره أي لا يحبس في غير ذلك كضمان  
الغصص أو من الجانيات أن ادعى المدعي عليه الفقر عند الأمر بالدفع  
إلا أن يثبت عجزه عنه بدليل شرعي **فحبسه بما راي من**  
**المصلحة** وعن أبي حنيفة أنه مقدار شهر وعنه بسنة أشهر وعنه  
بأربعة أشهر والصحيح أن التقدير موقوف على رأي القاضي ثم **سبانه**  
عند أي يسأل القاضي الناس عن حاله فإن لم يظهر له ما خلاه  
بعد مضي المدة ولم يخل القاضي بعد ما أخرج منه بئنه وبيت  
عمر ما به ورد البينة لو قامت البينة على فلاسبه قبل حبسه  
عند الجمهور وقيل يقبل وبئنه اليسار أخو أي لو أقام المحبوس

بئنه

بئنه على عسره وأقام رب المال بئنه على يساره فبئنه اليسار  
أولي وكيفيه الشهادة على المفلوس في غير القاضي القاسم أنه قال ينبغي  
أن يقول تشهد أنه مفلوس معذوره ولا يعلم له ما لا يسوي كسوته  
التي عليه وثبات ليله وقد أخبرنا آخره في السر والعلانية كذا في  
شرح السيد للهداية **وأيد حبس المفسر** أي أن يدفع المال إلى المدعي  
**ويحبس الرجل لنفقة زوجته** لا في دين ولو لم يأت إلى  
المرب للمنفاق عليه أي على الولد فحينئذ يحبس هذا إذا كان الولد  
صغيرا لمال له وأما قيد بدين الولد أن الرجل يحبس في دينه وفي غيره  
اشتباهه لأنه يناقض قوله فيما تقدم لا في غيره ولو قال في الأول حبسه  
في القرض وما التزمت بالعقد كالمهر والكفالة لكان أولى أن نفقه  
الزوجة والولد من قبل ما يلزمه بالعقد **باب كتاب القاضي**  
**إلى القاضي وغيره** أي غير كتاب القاضي أو رد هذا الباب بعد فصل  
الحبس لأنه يتم بغير واحد وكتاب القاضي إلى القاضي لا يتم للمنفقين  
والواحد قبل المتعدد لا محالة وفي السراجية كتاب القاضي إلى القاضي  
فيما دون مسيرة السفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف  
أنه لو كان بحال لو عدل إلى بالقاضي لم يمكن الرجوع إلى منزله في  
يومه ذلك يقبل وعليه العتوي **ويكتب القاضي إلى القاضي في**  
**المحقوق كلها غير خذ وقود** ولا يقبل في الأعيان المنقولة كالإسا  
والعبيد والإماء وعن أبي يوسف أنه يقبل في العبيد دون الإماء  
وعنه أنه يقبل فيهما وعن محمد أنه يقبل في جميع ما يتقلد عليه  
المسحرون وقال القاضي لا شيك في العتوي ثم الكتاب

صبي

ب



الى القاضي نعمان احمد بن السجل والقاضي سمي بالكتاب الحكمي **قاب**  
**شهدوا على خصم** اي على خصم حاضر وهو المدعي عليه **حكم بالشهاد**  
**وكتب بحكمه** ليرجع على بايعه **وهو المدعي** **والا اي وان**  
**شهدوا** وبغير خصم **لم يحكم** **وكتب الشهاده** **لحكم المكتوب اليه**  
**بما وهو الكتاب الحكمي** **وقد اى** هذا الكتاب **تقل الشهاده في**  
**الحقيقه** والفرق بينه وبين السجل ان السجل لا يكون الا بعد  
الحكم والكتاب الحكمي لا يكون الا قبل الحكم وحكم القاضي في السجل  
اذا وقع في مسئلة مختلفه ليس للمكتوب اليه ولا لغيره الرد  
بل عليه تنفيذه لان اتصال الحكم به بخلاف الكتاب الحكمي فانه  
خارج للمكتوب اليه رده وقد ذكر كيفية هكذا ان يكتب قاضي  
بخاري الى قاضي سمرقند ان فلانا وفلانا شهدا عندك ان عبدك  
المسمى مبارك الذي جلبته كذا وكذا ابق من مالكه فلان وقع  
بسم قند في يد فلان الى آخر الكتاب وختمه فاذا وصل الى قاضي  
سمرقند يحضر الخصم مع العبد ويفتحه بشرائطه التي تاتي في  
المتن فان لم تكن جلبته كما كتب فتركه وان كان فالخصم ان ذهب  
الى بخاري فيها واليسلم العبد الى المدعي لا على وجه القضاء واخذ  
منه كفيلا بنفس العبد ويجعل في عنقه شيئا وختمه حتى لا يتصرف  
له احد في الطريق انه سرق ويكتب القاضي بخاري جواب قاضي  
كوانه ارسل اليه العبد فاذا وصل اليه الكتاب يحضر الشهود  
الذين شهدوا في عنقه العبد ليشهدوا في حضرته ويشيروا اليه  
انه ملك المدعي لكن لا يحكم ثم يكتب له الى قاضي سمرقند ان الشهود

شهدوا

شهدوا بحضوره وارسله مع العبد اليه ليحكم القاضي بسم قند على  
الخصم ويروي الكيفيل كذا اليه كذا الى اصل ثم يشترط ان يكون الكتاب  
من معلوم الى معلوم في معلوم لمعلوم على معلوم واعلمه هو لا يذكر  
اسمهم ونسبهم الى ابيهم وجدهم او قبيلتهم فان لم يذكر اسم الاب  
ولا الجد لا يحصل التعريف بل يتناقض وان ذكر اسم ابيه ولم يذكر  
اسم جده او قبيلته لا يحصل التعريف ايضا الا اذا كان مشهورا  
باسم العلم **وقرأ اي يجب** ان يقرأ الكتاب **عليهم** او يعلمهم بما فيه  
اذ لم يقرأ **وختم عندهم** مطلقا عند اعيانهم او عند يوسف  
لا يشترط شي من ذلك وقيل اذا كان الكتاب في يد المدعي يفتي  
بان الختم شرط وان كان في يد المشهود يفتي بانه ليس بشرط كذا  
في الاصل **وسلم اليهم** وعمل القضاة اليوم انهم يسلمون الى المدعي  
وعن الجحيفة انه يسلمه الى الشهود **فان وصل الى المكتوب**  
**اليه نظر الى ختمه ولم يقبله** **يلاحض** وشهود فان شهدوا  
انه كتاب فلان القاضي سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه عليها  
**وختمه** فتح القاضي المكتوب اليه **وقرأه على الخصم والزعمه ما**  
**فيه** فمدا عندهما وعند يوسف اذ شهدوا انه كتابه وختمه  
قبله ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح حينئذ فاذا  
شهدوا انه كتاب فلان القاضي الى ان قال فتح ولم يرد وعيدوا فعلم  
بذا انه لا يشترط العدالة للفتح والصحيح انه يفتح بعد ثبوت  
عدالة الشهود كذا اذ كونه الحضاف ثم حضور الشهود عند الفتح  
غير لازم بل هو احتياط كذا ذكره في ادب القاضي الحضاف **ويصل**

ب



الكتاب بموت القاضي الكاتب وقوله ويعذر أهله عن  
 أبي يوسف انه يقبل بعد موته أيضا ويموت **الكتاب** الله وعمله  
 الما يطلع بموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه اي اسم المكتوب  
 اليه والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين فيمنع ان يطلع بموت  
 المكتوب اليه فيقبله من يصل اليه من القضاء وينعذه بخلاف ما اذا  
 كتب القاضي بعد كتابته من يصل اليه فانه لا يجوز عيدها خلافا لابي  
 يوسف **لا يموت الخصم** اي لا يطلع الكتاب بموت الخصم ولما وقع من بيان  
 كتاب القاضي شرع في غيرهما فقال **وتعفى المرأة في غير حدود**  
 كشهادتها ولا يستخاف قاض على لقضاء الا ان يفوض الامام  
 اليه ذلك اي الاستخلاف فيمنع جوزه ان يستخاف بخلاف الامام  
 بالجمعة حيث يجوز له استخلاف غيره وان لم ياذن الامام لا ما روي  
 بالاستخلاف فاذا اذن بالاستخلاف فاستخلف صار استخلفا قاضيا  
 من جهة الامام لا من جهة القاضي حي لا يملك القاضي الاول عمل الكتاب  
 الا ان يقول له الخليفة ولي من شئت واستبدل من شئت فملك عمل  
 الثاني واذا ارفع اليه حكم قاض اجتهاد ان لم يخالف حكمه لئلا يفتي  
 الكتاب والسنة المشهورة والاجماع بان كان قولا لا دليل له  
 وينفذ القضا بشارة الزور في العقوبة ان اعيد على  
 امرأة نكاحا وهي تحمد واقام عليها شاهدي زور وقضى القاضي  
 بالنكاح بينهما وانفسوخ طاهر فتمسك المرأة الى الزوج ويقول  
 لي نفسيك اليه فانه زوجك باطنا فيخل له وطئها وحل لها المكنى  
 فيما بينهما وبين الله تعالى وعند محاميلنا وطئا وهو قول الشافعي

لاني

لاني الاملاك للمرسلة اي المطلقة التي تثبت بدون اسبابها يعني  
 لو قضى بشهادة زور في الاملاك المرسلة اي المطلقة ينقض طاهر الا  
 وفي الهبة والصدقة روايتان عن ابي حنيفة **ولا يقضي القاضي على**  
**غائب** مطلقا وقال ابو يوسف ان اندم غاب يقضي وقال الشافعي  
 يجوز القضا على الغائب بالبيينة **الا ان يحضر من يهود مقامه** كالو  
 عن الغائب **والوصي عنه** او يكون ما يدعي على الغائب ميسما لما  
 يدعي على الحاضر فاستصحب الحاضر خصما عنه كمن ادعى عينا في يد  
 غيره انه اشتراه من فلان الغائب واقام البيينة على ذي اليد  
 وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره ويعرض  
 القاضي حال البيينة فقال الغائب **وبكت الصكاي** نكبت قدرا  
 القدر واسم المستوفى وظهر في ديوانه **لا الوصي** اي لا يقض الوصي  
 مال البيينة **ولا الرب مال** ولين حي اذا اقرض من الرب وعن ابي حنيفة  
 ان الامان كالقاضي **باب التكميل** يقار حكم اي قوض اليه الحكم ادنى  
 مرتبة من القاضي ولذلك مزية واخره عنه بيان على حدة **حماز جازم**  
**بينما حكم** حكم ذلك الرجل **بيينة** او اقرار او قول من البيينة في  
 غير حله وقود ودية على العاقلة بينهما وصياح ذلك الحكم  
**لوصي الحكم** قاضا فلا يجوز حكم المجدد والصبي والمجنون والكافر وحده  
 في العتق وجوبا وانما قد يقول على العاقلة لانه لو قضى بالدية على فلان  
 فيما اقره اقل خطا يجوز حكمه بالدية عليه **فكل من الحكمين ان يرجع**  
**قبل حكمه** عليهما فان حكم من منهما واذا ارفع حكمه الى القاضي اعفى الحق  
 حكمه ان وافق مذهبهم **ولا بطله** وبطل حكمه اي حكم الحكم

طنا

كل

الحكم



لا يمنع أول الزائفة الأولى بخلاف المستدرة أي إن كانت الزائفة  
 الثانية مستدرة قد انفصل طرفها بالمستطيلة يجوز أن يقع بها  
 في أي موضع شاء هذا إذا كانت مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كان  
 أكبر من ذلك لا يقع فيها فالصورة صورتين في الأولى يكون له فتح  
 الباب دون الثانية **أدعي أن لا يدين بل أنه أي هذا اليد وبه**  
**له وسلم إلى الله في وقت معين كرمضان وقبضها لنفسه فقبل**  
**البينة** يعقظ طلب القاضي البينة من المدعي على دعواه **فقال**  
 المدعي لم تكن لي بينة في حق الهبة ولكن لي بينة على السرقة وذلك  
 لأنني طالت بطلي عليه هذا إن انصرف في هذه الدار لئلا يطلي  
 بطريق الهبة والتسليم منه فيريد **محمد بنها** المدعي عليه فاضطرت  
 الجيرة الدار هذه منه فاشترى بها من الواجب **وبه على الشراة**  
**قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة** كسعيان **أقبل الزمان**  
 ولم يقضيله **وبعد** كسوال يقبل ويقضي له **ومن قال لا تراشتر**  
**بني هذه الأمة بالعدو** ثم قالوا لا تراشتر **فقال ما اشترى البائع**  
**أن يطأها أن ترك البائع الخصومة** ومن أقر يقبض عشرة من فلان  
 ثم ادعى أنما زوف أو بمرجة صدق مع يمينه وأما قيد به لأنه لو قال  
 أنها ستوقد لا يصدق ولو أقر يقبض الجهاد أو يقبض حقه أو يلزم شيقا  
 ثم ادعى أنما زوف أو بمرجة لا يصدق **ومن قال لا تراشتر على ألف**  
**قوله** بأن قال المقر لا شيء عليك ثم صدقه فلا شيء عليه أي على المقر  
 ما لم يثبت بالبينة أو بلا قرار بعد الدوام **ومن ادعى على آخر ما لا يقال**  
 المدعي عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على ألف وهو

ذكر في الغاية أن الزائفة **أدعي**  
 إذا المشتعبة غير نافذة وكذا الزائفة  
 باب باب  
 حيث بسكة طويلة غير نافذة وسكة أخرى عن يمينها أو عن شمالها غير نافذة  
 ولكن في الكواكبت لم تعيد الكوي يكون نافذة فلذلك صورها غير  
 الصورة الثانية وأما قيد بقوله غير نافذة لأن المشتعبة لو كانت نافذة

لا يمنع

لا يوجب وطوره وزوجه حكم القاضي وهو لا المذكورين بخلاف حكمه أي حكم  
 المحام عليهم مسائل على من كان القضاة إذا كان العاقل وحل والسفل آخر  
 لا ينفذ وسفل فيه ولا ينفذ كونه بلا رضى **على العاقل مطلقا عند أي**  
 حنفية سواء كانا مضرين أو لا وعند ما يصنع ذو السفل ما لا يضر العاقل  
 فعلق هذا الخلاف إذا أراد صاحب العاقل أن يدين على غلوه ما لم يكن قبل  
 ويخصيخ الوعد والنقض إشارة إلى أنه لا يهدم بالطريق الأولى  
 عدة زائفة أي سكت زافت الشمس مالت سميت بالزائفة  
 من قبلها من طرف إلى طرف مستطيلة **بشعب عنها مثلها في المستطيلة**  
**غير نافذة** منسوبة **بفتح أهل الزائفة الأولى** من خايط دأهده  
 فيه أي في الزائفة المشتعبة **بما قيل** لمنع من المروءة من فتح الباب  
 والصحيح أنه يمنع من الفتح ثم هذا إذا فتح بابا للمروءة أما إذا فتح  
 للاستنصاة أو الرخ لا يمنع صورته هذا من العيني  
 صورة



اي المدعي عليه **برهن على القضا** بالرف او **البر** قبل برهانه وعند  
 زفر **يقبل ولو زاد** المدعي عليه على فعله ما كان كذا على شيء **قطر اعرفك**  
 يقبل ذكر القدرين عن اصحابنا في هذه المسئلة ان بينته على القضا يقبل  
 ايضا وقيل يقبل البينة على البرا في هذا الفصل باتفاق الروايات **ومن**  
**ادعي على آخراته باعة امته** من المدعي عليه **فقال** المخرم **ابن** منك  
**قطر** برهن المدعي على الشرا واخذها **فوجب** المشتري بما عينا كالا  
 الراية وراة ردها **فبرهن** البائع **انه** اي المشتري **بري** الي البا  
 من كل عيب لم تقبل بينة البائع عنده ما وعده اي يوسف تقبل **ويجوز**  
**الصك** بان شاء الله وابطلا اخره لا الجلة حتى اذا اكتسبك المشتري وكتب  
 في سطره وما ادرى فلا يبرق كفعلي فان ظاهره كذا تسليمه ان شاء الله  
 بطل الذكر كله حتى يفسد المشقة والخلص عده وعدها الشرا جائز  
 وقوله ان شاء الله يصرف الي قوله فعلي لان الخلاص استحسانا وان  
 مات دمي فماتت زوجته **اسلمت** بعد موته قبل الميراث **وقالت**  
**الورثة** اسلمت قبل موته ولم يبراث لك **فانقول** لهم **ولم يبراث** الو  
 وعنده زفر القول لها وان قال المودع لرجل هذا **ين موته** وارث  
 له غير دفع المال اليه اي يا امر العا جده فجه اليه وان قال لآخر  
 هذه ابنة ايضا فكتب بالبر الاول وقال ليس لوالدي ابن آخر قضى **للاول**  
 لا لآخر ميراث **فسمي** الغرماء بين الورثة لا يكفل منهم **ولا ميراث**  
 وموشي احتياط به بعض القضاة وموظف عده اي خيفة وقال لا  
 الكفيل من الغرماء والوارث والمسئلة فيما اذا ثبت الدبر للغرماء فخصي  
 العاضي بديوهم واحتمل ان يكون على الميت دين غير ثابت للميراث

بالشهادة

بالشهادة ولم يقبل الشهود لان علم له وارثا غيرهم حتى لو ثبت الدين  
 والميراث بلا قرار يوا الكفيل بالاتفاق ولو قال ان علم له وارثا غيرهم  
 لا يؤخذ منهم كقيل بالاتفاق سواء كان وارثا بحجته حال **اولا ولو ادعي**  
**دارا** ارثا **لنفسه** **ولا** **غائب** **وبرهن** عليه اي على له مات ابو  
 وترك الدار ميراثا بينه وانجبه فلان الغائب ولو وارث له غيرهما  
**اخذ نصف المدعي فقط** وترك النصف المخرم في يد الذي يبي في  
 يد ولا يستوثق من صاحب اليد بكفيل مطلقا عده اي خيفة  
 وعندهما ان كان ذوا اليد منكرا لذلك اخرج نصيب الغائب  
 من يده ووضع في يد عدله حتى يعده الغائب ولا ترك النصف في  
 يده حتى يعده المخرم وانما الخلاف في اخذ النصف الباقي للاخ الثاني  
 وتركه في يد صاحب اليد قبل الاختلاف في جواز القضا بنصفين  
 للغائب فعدهما يقضي به له وعنده لا يقضي به للغائب وقيل  
 لا خلاف في انه يقضي للغائب لكن الخلاف في الترفع من يده والترك  
 فيما كذا في الماصل واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اقامة البينة في  
 الصحيح فيسلم النصف اليه بذلك القضا واما قيد بالدار لانه لو كان  
 الدعوي في منقول فقبل يوجب الكفيل منه اتفاقا وقيل المنقول على الا  
 ايضا **ومن قال مالي او ما املك في المسالك** صدقة فهو يقع **على مال**  
**الزكاة** كالنقود والسوايم وماله القارة مطلقا سواء بلغ النصف او لا  
 والقياس ان يلزمه التصديق بالكل وهو قول زفر وفي رواية لوقال ما املك  
 صدقة في المسالك يتناول كل المال والصحيح انهما اي مالي وما املك  
 سواء بيد كل فيه اي في كل واحد منهما انرض العسر عده اي يوسف ظاهرا

يب



لمجد ولا يدخل ارض الخراج بل ارجاع ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل  
تحت الميماح فيسكن في ذلك قوته وقوت من يجلبه نفقته ثم اذا اصاب  
شيئا بعد ذلك تصدق معه بثل ما امسك ولم يبين في الميسر ما يسكن  
لقوته والمتأخرون قد رواه وقالوا المحقق عسك لنفسه وقبالة  
قوت يوم وصاحب القلة وهو اجر الدار ونحوها عسك قوت شهر  
وصاحب الضيقة عسك قوت سنة وصاحب التجارة عسك مقدار  
ما يرجع اليه ماله ولو اوصى له بثلث ماله فهو يقع على كل شيء  
ومن اوصى اليه اي جعل وصيا ولم يعلم بالوصية فهو وصي وعنده اي  
ابي يوسف لا يكون وصيا حتى يعلم بخلاف الوكيل حتى لو وكل رجلا ببيع  
شيء فباعه بغيره فباع ذلك الشيء قبل العلم لا يجوز بل اتفاق وقت  
اعلم من الناس الوكالة مع تصرفه فلا يثبت عنه الا العقل او مستور  
عنده اي حصة وعنده ما هذا او الاول سواء كان الخبر للسيد بحسب  
عنده والتفيع واليك والمسلم الذي لم يماجر اي اذا اخرج رجلا  
عنده فباعه او اعتقه لا يصير تحتان اللعد اعده الم اذا اخرج عذ  
او مستور ان خلاها واذا اخرج واحد غير مدل وسكت لا يتطل  
شفعته عنده خلاها واذا اخرج واحد غير مدل بالسرايع لا يزل  
عنده خلاها ولو باع القاضي وامينه عبد القرماء واخذ المال  
اي الثمن فضاغ المال في يده قبل قضا الدين فاستحق العبد من  
يد المشتري لم يستحق كل واحد منهما ورجع المشتري على الوصي وهو  
اي الوصي رجع على القرماء ولو قال قاض عدل عالم قضيت على  
بالرحم في الزنا او بالقطع في السرقة او بالضرب في الحد فاعله وسئل

فعله

فعله وقال محمد آخر لا يقبل قوله حتى يبين الحجة وكثير من مشايخنا  
أخذوا برواية محمد في هذا وقالوا ما احسن هذا في زماننا وان  
كان عدلا جاهلا يستفسر فان احسن تفسيره وحب تصديقه  
والا وان كان جاهلا قاسما او عالما قاسما لا يقبل قوله الا ان  
يعلن بسبب الحكم والشهود وان قال قاض عدل لرجل اخذت  
منك الفاد فقت الى يد حال كوني قد قضيت له به عليك  
فقال الرجل اخذته ظلمنا فالقول للقاضي بغير عين وذكر  
في الخبر لا يقبل قول المعزول ويضمن المقضي به وكذا الو  
قال قضيت بقطع يد كذا في حق وقال فعلته ظلمنا قال القاضي  
عصا وبالحال اذا كان المقطوع يد والمأخوذ منه  
المال فقرأ انه فعله وطوقا قاض لوزم المقطوع يد  
والمأخوذ منه ماله انه لم يكن قاضيا يومئذ فاما فعل ذلك  
قبل التقليد او بعد القول فالقول لقاضي ايضا في الصحيح  
**كتاب الشهادات** انما يقبل في مجلس القاضي  
ولا تكون ملزمة بدون القضا فلذلك عقبه بكتاب الشهادات  
في اخبار عن مشاهدة وعيان اعني تخبر اي ظن وحسنا  
ولهذا قيل انما مأخوذة من المشاهدة المبنية على المعاينة  
وقيل من الشهود بمعنى الحضور لان الشاهد يحضر الحادثة  
ثم يحلس القضا لاداء الشهادة فسمي الحاضر شاهدا واداءه  
شهادة **ويلزم** اداء الشهادة بطلب المدعي شيرا الى ان لا  
لواستغ الشاهد عن اداء الشهادة بعد الطلب بان لا

ن



وقد كثر في الذخيرة إنباء ما تم إذا كان في امتناعه تضييع حق المدعي  
 أو كان شهادته أشرف قبولاً والامتناع كان بغير عذر ظاهراً  
**وسترها في الحدود أحب وأفضل ويقول في السرقة**  
**أخذ المال لا سرق أي يقول سرق عتبه لجانب المستر**  
**وشرط للزنا أي لثبوت الزنا أربعة رجال وللقبحة**  
**الحدود كحد الشرب والغضب والسرقة والعصا**  
**أي للعصا من رجلان ولا يغفل في الحدود والعصا من شهادته**  
**النسب وشرط للولادة والجماع وحبو النساء والأما**  
**فيما لا يطلع عليه رجل امرأة واحدة وعند الشافعي**  
**شهادته أربع وقال مالك يستوفى امرأتان ويستوفى لغو**  
**أي لغو امرأتين المذكورة رجلان أو رجل وامرأتان**  
 سواء كان الحوتم أو غيره كالطلاق والعنف والكناع والوكالة  
 والوصية وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء مع الرجال  
 إلا في الأموال وتوابعها كالرجل وشرط الحياض والكفالة  
**وشرط الكل أي جميع ما تقدم لفظ الشهادة** تحقيق لقول أعلم  
 أو اتفق لا تقبل وعن شمس الأئمة الحلواني أن القابلة لو  
 قالت أقول لها وكذا ثم أو أخبرت أنها ولدت كذا **ويستوفى**  
**للعل العدالة** مطلقاً في الحدود وغيرها وعن أبي يوسف  
 أن القاضي إذا كان وجهها في الناس ذميمة تقبل شهادتها  
 والإصحح القول العدالة أي الاستقامة في الدين والعدل  
 من كان محتجباً عن الجار غير مصر على الصغار والعدالة

شرط العمل بالشهادة لا بشرط العقلية **وليس** القاضي عن حال  
**الشهود سراً أو علناً في سائر الحقوق أي في جميعها عند**  
 وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة أنه يقتصر الحاكم على ظاهر  
 العدالة في مسلم ولا يسأل عنها ولا يقض أنها عدل أو غير  
 عدل إلا إذا طعن الخصم أو كان الشهادة في الحدود والقصاص  
 مطلقاً فإنه يسأل في السر ويترقى في العلانية فيها بالرجاء  
 ثم التوكيد في السر إن يعث البياض الذي فيه أسماء الشهود  
 وبسبهم وحليتهم ومساجدهم التي يصلون فيها إلى المعدل  
 حتى يعرف المولى من عرفه بالعدالة يكتب اسمه في البياض  
 أنه عدل جازي الشهادة ومن عرفه بالفسق لا يكتب له تحت  
 اسمه بل يكتب ومن لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب أنه  
 عدل وينبغي أن يكون المذكي عدلاً غير طاع وقصوداً ما كان  
 ذلك في السر إذا لو ظهر بما يخلع المذكي بالمال أو يقرضه  
 التعديل للمخافة وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين  
 المعدل والشاهد في مجلس القضاء فيسأل المولى عن الشهود  
 ويحضر الشهود هؤلاء عدول مقبولون الشهادة ويستترط في  
 المولى العلانية ما يستترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والاعتقل والبصر وأن لا يكون محدوداً في الغضب كذا في الذم  
**وتعديل الخصم** يقع حتى لو قال المذكي عليه الشهود عدول  
 لا يقضي بشهادتهم مطلقاً حتى يسأل من غير الشهود عليه  
 وعن أبي يوسف ومحمد أنه يجوز تركه إن كان عدلاً **والواحد**

لحوية  
 حرق



**يكتفي للتركية واليهودية** من القاضي الى المذكي **والتركية** بفتح الهم  
 اذا كان القاضي لا يكتفي بخعة الشاهد والمثان احوط هذا عندنا  
 وعند محمد لا يكتفي الاثان وقد قالوا يستلزم الاربعة في تركية  
 شهود الزنا عند محمد واعلم ان ما يحمله الشاهد على نوع من نوع  
 يثبت بنفسه بلا شاهد كالبيع وغرم فاذ اسمع الشاهد البيع  
 والافرار وحكم الحاكم او راي الغصب والقفل وسعة ان يشهد  
 وان لم يشهد عليه والله اشار بقوله **وله ان يشهد بما سمع**  
**او راي كالبيع والافرار وحكم الحاكم والغصب والقفل**  
**وان لم يشهد عليه فيه** لعمري لو سمع من وراء الحجاب  
 لم يجز له ان يشهد ولو شهد به وفسر للقاضي لا يقبل الا اذا  
 دخل البيت واعلم انه ليس فيه غرم ثم خرج وقعد على الباب  
 وليس للبيت من دخل غرم فسمع اقرار من في البيت ولا يراه غيره  
 حل له ان يشهد على اقران وله اقلوا اذا سمع الرجل صوت امرأة  
 من وراء الحجاب وشهد حدة اثنان انما فائدة ثبت فلان  
 لا يجوز ان يشهد عليها كذا في المدخنة ونوع لا يثبت حكمه بنفسه  
 كالشهادة على الشهادة فاذ اسمع شاهدا يشهد بشي لم يجز  
 للسامع ان يشهد على شهادته المان يشهد والله اشار  
 بقوله **ولا يشهد على شهادة غرم ما لم يشهد عليه ولا يعمل**  
**بشاهده وقاض وروا بالخطا ان لم يذكره ولا يجوز**  
 للشاهد اذا راي خطه ان يشهد ان تذكر الحادثة وكذا  
 القاضي اذا وجد في بوانه اقرار رجل لرجل بحق من الحقوق

دلو

ومما يتذكر الحادثة ليحكم بذلك وكذا اذا وجد شهادة رجل  
 يشهد لرجل آخر على رجل بحق من الحقوق ومما يتذكر ذلك لا يحكم  
 بذلك ولا ينفذه حتى يتذكر وكذا الراوي اذا لم يتذكر رواية  
 الحديث لا يحمله الرواية قيل هذا قول اخ حنفية وقاله ان  
 يشهد ويقضي بروي اذا علم انه خطه على الحقيقة **ولا يشهد**  
**بما لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية**  
**القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا اخبره بها**  
 اي الشاهد من يتقرب استخسانا والقياس ان لا يجوز للشاهد  
 بالتسامع في شي ويشترط فيما ان يخبره رجلان او رجل  
 وامرأتان وقيل يكتفي في الموت باخبار واحد او واحد واما الوقف  
 فالصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في اصله دون شرائطه وكذا  
 للمامة طهيد الدين الرغيفاني يقول لا بد من بيان الجملة بان يشهد بان  
 بان هذا وقف على المسجد او على المقبرة او نحو ذلك حتى لو لم يتذكروا  
 ذلك في الشهادة لا تقبل شهادتهم فالمراد باصل الوقف ان هذه  
 الصيغة وقف على كذا افيان المصنف داخل فيه اما الشروط  
 فلا كذا في المدخنة ومعنى قوله دون شرائطه اي بعد ما  
 ذكر وان هذا وقف على كذا لا ينبغي له ان يشهد وانما يشهد  
 برقائه فيصرف اليك احي او قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل  
 شهادتهم ثم قصر المستقل على هذه الاشياء الستة اشار  
 اليه لا يجوز ان يشهدوا بالتسامع في غيرها كما لو اوعز  
 ابو يوسف انه يجوز **ومن في يده شي سوي الرقيق** **لكن يشهد**

ن



فان

انه له اي الذي ليد قال انما يحل له ان يشهد بالملك الذي ليد  
 اذ وقع في قلبه انه ملكه فله وقع في قلبه انه ملكه فله  
 ان يشهد بالملك وقال الشافعي دليل الملك ليد مع التصرف فيه  
 قال بعض مشايخنا واما العبد والامة ان كان يعرف انها رقيقا  
 لانهما صغيران لا يعرفان عن نفسيهما فكذلك يحل وان كانا كبيرين  
 او صغيرين يعرفان عن نفسيهما فذلك مصرف المستفنا عن اي  
 حصة واي يوسف انه يحل له ان يشهد فيهما ايضا في المسئلة  
 على اربعة اوجه ان عاين المالك والمالك بان عرف المالك باسمه  
 ونسبه ووجهه وعرف الملك بجدوده وولده في يد بلامنازعة  
 ثم رآه في الخرج المروا وادعى المالك وسعدان يشهد للمالك  
 وان عاين المالك دون المالك بان عاين ملكا بجدوده بنسب الاول  
 ان قلت الفلاني ومولم تعرفه بوجهه ونسبه ثم جاء الذي نسب  
 اليه الملك وادعى ملكية هذا المحدود على تحصيل له ان يشهد  
 وان لم يعاين للملك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان بر طالت  
 في قومه كذا ضيعة خدودها كذا ومولم يعرف تلك الضيعة ولم  
 يعاين يدعيه على ان يشهد له بالملك وان عاين المالك والمالك  
 بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قومه كذا ضيعة ولمولا  
 يعرف تلك الضيعة بعينها لم يسمع ان يشهد وان فسر الشافعي انه  
 يشهد بالتسامع في غير صورة الموت والوقت او بمعاينة اليد  
 لا تقبل ولموا الصحيح وفي صورة الموت والوقت لو فسر تقبل اد  
 اسند الي من يثوبه ومن شهد انه حضر من فلان او صلى على

جوازته

جوازته فهو معاينه حتى لو فسر للمعاينة قبل باب من تقبل  
 شهادة من تقبل ومن لا تقبل شهادة الماعني مطلقا سواء كان بصيرا  
 وقت التحمل او لا وسواء كان فيما يجري فيه السماع او لا وقال زفر  
 رواية عن أبي حنيفة تقبل بما يجري فيه السماع وقال ابو يوسف  
 والشافعي اذا تحمل الشهادة وهو بصير ثم اذا حيا وهو اعرج تقبل  
 وقال مالك تقبل شهادة مطلقا ولو عرج بعد الاداء قبل القضاء مع  
 القضاء حينئذ وما وعند ابو يوسف لا يمنع بل يقضي ما ولا تقبل شهادة  
 المملوك مطلقا سواء كان قنا او مكاتب او مذبذبا والصبي خلاقا  
 لما كان فيما ان يحمله في الوقف والصغر وادنا بعد الحرية  
 والبلوغ وتقبل شهادة المحدود في قذف وان تاب  
 ان يجد الكافر في قذف ثم اسلم فحقيقه تقبل شهادته وقال  
 الشافعي تقبل شهادته اذا تاب وفي المحدود في غير القذف  
 تقبل شهادته ان تاب واما قيد بالكافور انه لو حد العبد  
 المسلم في قذف ثم عتق رد شهادته ولا تقبل شهادة الولد  
 لابويه وجديه وعكسه واحدا الزوجين للآخر والسيده  
 لعبيده مطلقا سواء كان عليه دين او لا او مكاتبه ومالك  
 يحاق القنا في الولد والوالد فهو حوز شهادة كل واحد منهما الصا  
 ولا تقبل شهادة الشريك للشريك فيما يهوى في شركتهما ولو شتمه  
 باليسر من شركتهما تقبل وهذا اظهر في شركتي العناق اما  
 شهادة احد المفاوضين فلا يجوز لصاحبه في غير الحدود  
 والبصائر والكناح كذا في الدخيرة لا تقبل شهادة الحن

جيب



**والتأحية والغنية** ولا فرق بين أن تغني للناس أو لنفسك هذا  
 إذا كان تحننه باختياره بأن يتشبه بالناس في القول والفعل  
 ويجعل نفسه محلا للوطف وما الخشيت الذي في كلامه ليس في  
 أعضائه تكسر خلفه ولم يستعمل بفعل الردي فهو مقبول  
 الشهادة والمراد بالتأحية التي تنوع في مصيبتها غيرها ولا  
 فرق بين أن تكون التوجيه بالمال أو بدونه كذا في المصل  
 ولا تقبل شهادة **العدوان** كانت العداوة **عداوة دينية**  
 وإن كانت عداوة دنيوية لا تمنع قبول الشهادة وفي القضية  
 هذا إذا كان غير عدل وإن كان عدلا يقبل في الصحيح وفي  
 الحرانة العدو من يعرج لحزبه ويجوز تعريجه وقيل  
 يعرف بالعرف **ولا تقبل شهادة مدمن السكر على المأواطي**  
 الشرب ليتناول المشربة الحرة وغيرها لم يسقط العدالة  
 ما لم يسكر بل إذا كان السكر يسقط وقد ذكر أن المراد ما في  
 السنة ومما وإن يشرب وفي غيره أنه يشرب كلما وجد كذا في  
 المصل **ولا تقبل شهادة من يلعب بالطيور** وفي بعض  
 النسخ بالطيور وهو المراد بالنسب أما إذا كان يحسب الحمامة في  
 بيته للاستئناس ولا يطيرها فهو عدل **أو يغني للناس**  
 وأما قال للناس من يغني لدفع الوحشة عن نفسه لا  
 يسقط عدالة أو يترك ما يؤجل الحد أو يدخل الحمام  
**لا أزار أو ياكل الربا** أي لا تقبل شهادته أكل الربا مطلقا سواء  
 كان مشهورا أو لا واشترط في المصل أن يكون مشهورا

**أو يعاير بالبرد والسطح أو تعينه الصلوة بسببها أو غنا**  
 قيد بهما من تحرد اللعب بالسطح ليس يفسق مانع من الشهادة  
 وإن كان مكرها عندنا أو من لعب بالبرد فهو مردود الشهادة  
 بكل حال ولو قال أو يعاير بالسطح ويلعب بالبرد لكان أولى **أو يبول**  
**ياكل على الطريق** متعلق بما أو يظهر **سب السلف** أي الصحابة  
 والعلماء والمجاهدين وتقبل الشهادة لأخيه وعده وأبيه ورضا  
 وامرأته وبناته أي بنت امرأته وزوج بنته وامرأة ابنته  
 وامرأة ابنه وتقبل شهادة **أهل الأموال الخطائية** أي الذين  
 يتبعون الهوى ولا يتبعون مذهب أهل السنة كالخوارج  
 والمسيحية والمعتلة والفرعية والجبرية والروافض وشهادة  
 هؤلاء مقبولة عندنا إذا كان هؤلاء يكفرون صراحة ولا يكون ما  
 كذا في الذخيرة وقال الشافعي لا تقبل شهادة أهل الهوى والبدع والخطائين  
 وهم صنف من الروافض يشبهون إلى أبي الخطاب يعتقدون أن الزنا  
 لكل من خلف عنه ثم أنه محي ويقولون المؤمن لا يكذب ولا يخلف كذا  
 وقيل يرفق الشهادة لشيعةهم ويدينون بشهادة الروافض فيهم  
 مخالفتهم **وتقبل شهادة الذي على مثله** أي على المسلم مطلقا سواء كان  
 ملهما أو جنة أو لا وقال ابن أبي ليلى يشترط اتحاد الملة وقال مالك  
 والشافعي لا تقبل شهادة من على أحد وتقبل شهادة **الحر في مثله**  
**لا على الذمي** وتقبل شهادة **من المضعف** أي أذنب بضعصة  
 صغيرة مشتق من اللين وهو الضعيف أن اجتنب الكبيرة وكذا  
 حسنة أغلب من سيأت به عندنا هو الصحيح في العدالة المعينة وقيل  
 من ترك الكبيرة لا وأصر على صغيرة سقطت عدالة الكبير عند أهل



الحديث سبعة الاشراك بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين  
وقتل النفس غير حق ونهب مال المؤمن قتلنا والمسلم الجوريل  
اكل الربا وكل مال النمامي وقيل الكبيرة ما تسمى فاحشة في  
الشرع كاللواطمة والزنا والمزني المحرم ولم تسم فاحشة ولكن  
شرع عليها عقوبة بنصر قاطع في الدنيا الى دار او الوعد بالنار  
في العقي كالسرقة وكل مال لا يقيم وما لم يسم فاحشة في  
الشرع ولا شرع عليها عقوبة في احدي الدارين كالزنا  
والقبالة فهو صغير وقيل ما كان حراما لعينه فهو كبيرة  
وما كان حراما لغيره فهو صغير والاصح ان ما كان شيقا  
بشر المسلمين وفيه حد حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة  
والصغير هو صغير وتقبل شهادة **الاقلف** اي الذي لم يحن  
وعز ابن عباس انه لا تقبل شهادة واما تقبل عندنا اذا  
تركه بعد الزنا او خوف الهلاك وان تركه على وجهه لم  
عن الغرض او السنة على ما قالوا او الاستخفاف بالدين  
فلا تقبل شهادته ثم لا يد من معرفة وقته قابو حنيفة  
لم يقدر بشي وغيره فان من سبع سنين وتقبل شهادته  
**الحق ولدا الزنا والحنث** لان المشكل لا يشهد مع رجل  
ولا مع امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل كذا في الحز  
واما تقبل شهادته ولدا الزنا مطلقا سواء شهد في الزنا  
او لا وقال مالك تقبل في جميع الحقوق لم في الزنا وفي بعض  
الحواشي انه كور في المتن ظاهر الرواية وقيل لا تقبل مطلقا

عراض

وتقبل

**وتقبل شهادة العال** والمراد بهم عمال السلطان الذين يجزون  
الحقوق الواجبة كالحراج وخوف عند الجمهور قالوا هذا كان في  
عصرهم فاما في زماننا فلا تقبل شهادة من لعلية ظلمهم فالحاصل  
انهم ان كانوا عدولا لا تقبل والاولا لا يورد كشمس الائمة السرخسي ان  
العال اذ كان وجيها في الناس زامروا لا يجازف في كلامه  
تقبل شهادته واما اذا كان ساقط المنزلة عند الناس او مجا  
في كلامه لا تقبل شهادته وتقبل شهادته **المعتق للمعتق** والاول  
مبنى المفعول والثاني مبنى الفاعل **ولو شهد ان اباها الوصي**  
**اليه والوصي مدعي جاز** الشهادة استتسنا والقياس ان لا يقبل  
وان انكر الوصي لا يقبل **كالمو شهد** اي لا يجوز الشهادة كالمو  
شهد ان اباها الغائب **وكله يقضي ديونه وادعي الوكيل**  
**او انكر ولا يسمع العاضي الشهادة** علي جرح مجرد ولا يحكم بذلك  
اي لا يسمع الشهادة على ما يتضمن فسق الشهود من غير ان يتحقق  
ايجاب حق من حقوق المسح او العهد بخوان يشهد وان الشك  
فسقة او زنا او اكله ربا او شربة الخمر او على اقرارهم انهم  
شهدوا بالزنا او على اقرارهم انهم اوجروا على اداء الشهادة  
او على اقرارهم ان المدعي مبطل في هذه الدعوة او على اقرارهم  
انهم لا شهادة له في هذه الحادثة الا اذا شهدوا على اقرار  
المدعي انهم فسقة او شهدوا بالزنا او حو او اقام المدعي عليه  
البينة ان المدعي استأجر الشهود بعشرة دراهم كذا الشهادة  
واعطاهم العشرة من مالي الذي كان في يده او اقام المدعي عليه

رفا



البينة بانهم ذنوا او وصفوا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا  
كذا ولم يتقدم المجدد او انهم عبيد او واحد منهم عبيد او محدودون  
في القذف او اقر المدعي انه استأجرهم على هذه الشهادة فحينئذ  
تقبل ومن شهد ولم يبرح اي لم يفارق مجلس القضا حتى قال او غير  
بعض شهادتي اي اخطأت بذكر زيادة كانت باطلة او اخطأت  
بنسيان ما كان يجب ذكره **يقبل قوله لو كان الشاهد عدلا ولا**  
**لا واما قيد بقوله ولم يبرح** انه لو قام عن المجلس ثم عاد وقال او شهد  
بعض شهادتي لم يقبل ذلك منه وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه  
انه يقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا ثم قيل يقضي بجميع ما  
شهد به وقيل يقضي بما بقى حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في  
حسمائة يقضي بحسمائة واليه مال شمس اربعة الشريسي باب  
**الاختلاف في الشهادة الشهادة ان وافقت الدعوى اي عطا**  
**ومعنى عند ابي حنيفة وعندهما معنى قبلت والافان ادعي**  
**دارا او شرا فشهدا بذلك مطلق لغت ويعكسه اي لو ادعي**  
**دارا مطلقا فشهدا بذلك مقيد بالارث او نحو لا يلغوا فيقبل**  
**ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند ابي حنيفة وعندهما**  
**يعتبر معنى اللفظ والمراد بالاتفاق لفظا بطابق لفظا لفظا فائدة**  
**المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن كدلالة الالفين على الالف فان**  
**شهد احد ما بالالف والاخر بالالفين لم تقبل عنده مطلقا وعندهما**  
**تقبل على الالف اذا كان المدعي يدعي الفين وعلى هذا الاختلاف**  
**المائة والمائتان والثلثة والثلثان والثلاث وان شهد**

الاخر

الاخر بالالف وحسمائة والمدعي يدعي ذلك قبلت الشهادة **على**  
**الالف ولو شهدا بالالف وقال احدكما قضاة فحقا اي المدعي**  
**عليه المدعي من الالف حسمائة تقبل الشهادة بالالف وعن**  
**ابي يوسف انه يوصي بحسمائة ولم يسمع انه قضاة الا**  
**ان يشهد معه اي مع الذي شهد به قضاة شاهد**  
**اخر فحينئذ يسمع وينبغي ان لا يشهد يعني اذا ادعي المدعي**  
**الالف ولم يقر بقض حسمائة ينبغي للشاهد الذي علم**  
**بأد احسمائة اي يمتنع حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا**  
**على رجل بقرض الف درهم وشهدا احدهما انه اي المدعي**  
**عليه قضاة وقال المدعي لم يقضما جازت الشهادة على**  
**الوضع وذكر الطحاوي عن ابيه انه لا يقضي القاضي بالقرض**  
**ولو تولد فولو شهدا بانه قتل زيد ايوما الخمر مائة**  
**وشهد شاهدان اخران انه قتل يوم الخمر مائة**  
**اي الشهادتان وهذا اذا اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا**  
**فان سبقت لحد في اللف او قضى القاضي باحدهما او لا**  
**ثم جازت الاخرى بطلت شهادت الاخرى ولو شهدا على برة**  
**بقرة واختلفا في لونها قطع يد السارق مطلقا اي في جميع**  
**اللونان عند ابي حنيفة ولموا الصويع خالفا لها هذا اذا ادعي**  
**لسرقه برة سودا او بيضا لا يقبل بالاجماع قيل الاختلاف**  
**في لونين يتشابهان كالسواد والخمر او كالضنمة والخمر**  
**اي السواد والبياض فانما لا يتشابهان فلا تقبل الشهادة**

بمكة



كذا في الأصل وإنما بقوله في لونها لونه لو اختلفا في القيمة  
 لا تقبل بالمتفاق بخلاف **الذكور** **والنوتة** أي إذا اختلف  
 الشهادتان في ذكرورة المسمود به والنوتة لا تقبل بهما  
 بالمتفاق ولا يقطع **والغضب** أي بخلاف اختلاف الشاهد  
 في لون العرق الغضب حيث لا تقبل بالمتفاق **ومن شهد رجل**  
**أنه اشترى عبد فلان بثلث وشمداخرانه** اشترى عبد  
 فلان بثلث **وحسبناه بثلث الشهادة** مطلقا سواء ادعى  
 المدعي المالكين أو الترهة إذا اختلف البائع والمشتري  
 قبل تسليم العبد لأن الدعوى حينئذ دعوى الفقد أما بعد التسليم  
 فتكون الدعوى في الدين حينئذ تقبل وفي الغوايب الطهرية  
 أنه إذا اختلفت العتق أو اختلفت في قدره كما في هذه المسئلة  
 فقبل الشهادة بخلاف ما إذا اختلف الجنس بان شهد أحدهما  
 الشئ بالعدوهم وشهد الآخر بما يمتدنيان لا تقبل **وكذا النكاح**  
 أي هي كالبيع **وكذا الخلع** ولم يعلق على مال والصلح غير ذلك  
 العمد إذا كان المدعي هو المرأة والعبد أو العاتل أما إذا كان  
 الدعوى من جانب الزوج أو المولي أو المقتول فهو بمنزلة  
 دعوى الدين **فأما النكاح فيصح بالثبوت** وهو أقل المشهور  
 به عند أبي حنيفة وقال لا يقضي بالنكاح أيضا وهذا مطلق  
 أي سواء كان الدعوى من الزوج أو من المرأة وسواء ادعى لأقل  
 أو لأكثر وقبل الاختلاف فيما إذا كانت المرأة هي المدعية  
 فإن كان المدعي هو الزوج لا يقبل أجماعا والإصحاح الخلاف

في الفصلين ملك المورث متى ثبت لم يقض لو أن به بلاجر  
 بأن يقول الشاهد أنه كان لابيه مات وتركه ميراثا له **أو**  
**أن يشهد بالملك** بملك المورث **أو بين** أو يد مودعه أو  
 يد مستغفيرة **وقت الموت** متعلق بالكل بياضه إذا مات  
 رجل فاقاد وارثه بيعة على دارها كانت لابيه أعارها أو  
 أجزها أو أودعها الذي بي في يده فبأنه يأخذها ولا يكلف  
 البيعة على أنه مات وتركها ميراثا له هذا بالجماع **ولو شهدا**  
**بيد حي من شهد رأت** الشهادة وعند أبي يوسف لا ترد  
 وإنما قيد بقوله حتى لا يتم لو شهدوا بها كانت في يد فلان ما  
 تقبل بالمتفاق كذا في الأصل قوله منذ شهر وجوده كعدمه والخلاف  
 ثابت أيضا بدون ذكره فإنه ذكر التمسك في الجامع الصغير  
 شهد والحي أن العين كانت في يده لا تقبل **ولو أقر المدعي عليه**  
**بذلك** أي بأن العين كانت في يده المدعي أو شهد شاهدان أنه  
 أي المدعي عليه **أقر أنه** أي العين كان في يده المدعي دفع إلى  
 المدعي **باب الشهادة على الشهادة** تقبل فيما لا يستقل  
 بالشبهة بخلاف الحد والعقود وجوارها استحسانا والقياس  
 يابى جوارها أن **شهد رجلان على شهادة شاهدين**  
 بأن شهدا على شهادة ولحد من الأصل ثم شهدا على شهادة الآخر  
 من الأصل وقال الشافعي لا يجوز إلا أربع عن الأصل اثنان **ولا**  
**تقبل شهادة واحد من الفرع على شهادة واحد من الأصل**  
 وعند مالك تقبل **والأشهاد** أن يقول الأصل للفرع **اشهد** على



شهداني ابي اسعدان فلانا **قري عدي بكذا** او يقول اسعد على  
شهداني بكذا او يقول اسعد اني سمعت فلانا يقول فلانا بكذا  
واسعد انت علي شهداني ابي اسعدان فلانا ابر فلان او قد  
عندي بكذا او اسعدني علي نفسه **كفي المقرواد** شهادة **الفرع**  
**ان يقول اسعدان فلانا اسعدني علي شهداني ان فلانا**  
**اقوعده بكذا** او قال المصل لي اسعد علي شهداني بكذا لي  
بان فلانا اقوعدي بكذا افعلنا لفظ اطول من هذا او اقصر منه لكن  
ذكر الوسط الي العدل اقرب وخير للمؤلف وسطها واما الم طول  
فمن ان يقول المصل اسعد بكذا او انا اسعدك علي شهداني فاسعد  
علي شهداني وكيفية حسن شهادات وتقول الفرع اسعدان فلانا  
شهد عدي بكذا او اسعدني علي شهداني بكذا وامري ان اسعد  
علي شهداني وانا اسعد علي شهداني بكذا وكيفية ثمان شهادتين  
والاقصر ان يقول الفرع اسعد علي شهداني فلان بكذا وفيه شهادتين  
ولم طول اختيار بعض المشايخ والاقصر اختيار ابي جعفر  
والابي الليث وشمس الائمة السرخسي وما ذكر في المتن اختيار  
شمس الائمة الحلواني **واسهادة للفرع بلا موت اصله او مرصه**  
**او سؤره** اي لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود  
المصل كلهم او بعضهم او مريضون مرضا لا يستطيعون حضور  
مجلس القاضي ويعتبرون مسيرة ثلاثة ايام وليا لها فصلا  
وعن ابي يوسف انه لم يجعل السر شرطاً ولكنه قال ان كان  
غائبا عن المهر في سافه لوعدا الي القاضي اذ الشهادة لم

يستلم

يستلم ان يثبت بالملك صح الشهادة فان عدل اي المصول **الفرع**  
**مع التعديل والاي** وان تركوا تركتهم **عدوا** وهذا عند ابي  
يوسف وعند محمد لا تقبل شهادة الفرع اذا لم يعلموا عدالة  
المصول **وتبطل شهادة الفرع بانما شاهد المصل**  
**الشهادة** ومعني المسئلة انهم قالوا اما لنا شهادة علي خبره  
الحادثة وما نرا او عايناهم في الفرع يشهدون علي شهدائهم  
عنده الحادثة اما مع حصرهم فلا يلتفت الي شهادة الفرع وان  
لم يذكروا كذا في الكافي **ولو شهد اي شاهد الفرع على شهادة**  
**رجلين على فانه يفت فلان** **الغالبية** باورهم وقال ايها  
الفرع **اخبرنا اي شاهد المصل انها يعرفنا** اي المدعي  
**بامراة وقال اي شاهد الفرع لم يدس اي هذه المرافيل**  
**الملك** قد ثبت الحق على فلانة ثبت فلان الغالبية بشهادة هذه  
الشاهدين ثم **هات شاهدين اخرين** اي هذه المرافيل **فلا**  
تستلث الغالبية **وكذا انما انما** اي المدعي اي اذا وردت كذا  
القاضي الي القاضي وفيه شهد يبر عدي فلان برفل ان لفلان  
ابن فلان علي فلان ابن فلان كذا من المال وانك ذلك الرجل ان يكون  
موقوف ابن فلان فلا يكون كتاب القاضي الي القاضي حجة عليه  
عالم يشهد لفران انه فلان برفل **ولو** اي المدعي انما اي في  
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الي القاضي فانه يستلث  
**التميمية** لم يجر هذه الشهادة **حي يفساها الي محمد** وهو  
القبيلة الخاصة بالنسبة الي ما هو قري من الشعب نحوها قيل

ع

ههنا

ين







حَسْبُ لَشَدَّاسٍ لَنْ كُلِّ امْرَأَتَيْنِ تَقُومُ مَقَامَ رَجُلٍ وَاقِلًا لِرَبْلِ  
 النِّصْفِ وَكُلِّ لَشَدَّاسٍ النِّصْفِ **وَأَنْ شَهَدَ رَجُلَانِ عَلَيْهِ أَوْ عَمِلَا**  
**بِطَلْعٍ يَفْعَلُ مَهْرَ مِثْلِهَا وَرَجَعَا لَمْ يَضْمِنَا أَنْ زَادَ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى**  
**الْمِثْلِ ضَمْنًا هَذَا أَيْ الزَّيَادَةُ لِلزَّوْجِ فِيمَا إِذَا أَدْعَتْ الْمَرْأَةُ الْبَيْعَ**  
**وَالرَّجُلَ جَائِدٌ فَلَمْ يَضْمِنَا فِي الْبَيْعِ إِلَّا مَا فَضَّلَ مِنْ قِيَمَةِ الْبَيْعِ** **بِطَلْعٍ**  
 يَضْمِنَا هَذَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي مُشْتَرِيًا أَمَا إِذَا كَانَ بَائِعًا فَلَا يَضْمِنُ  
 أَيْضًا وَلَا وَرَقَيْنِ هُنَّ يَكُونُ الْبَيْعُ بَائِنًا أَوْ فِيهِ خِيَارٌ الْمَشْتَرِي  
**وَفِي الطَّلَاقِ أَيْ أَنْ شَهِدَ رَجُلٌ بَانَّةً طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الْوُطْئِ**  
 ثُمَّ رَجَعَا ضَمْنًا نِصْفَ الْمَهْرِ وَلَوْ تَضَمَّنَا لَوَكَاتِ الشَّهَادَةِ بِالطَّلَاقِ  
**يُؤَدُّ الْوُطْئُ وَفِي الْفِتْوَا أَيْ لَوْ شَهِدَ رَجُلٌ أَنْهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ثُمَّ**  
**رَجَعَا ضَمْنًا الْقِيَمَةَ وَفِي الْقَضَائِ أَيْ أَنْ شَهِدَا بَقَضَاءِ شَيْءٍ**  
**رَجَعَا بَعْدَ الْقَتْلِ ضَمْنًا الْمَوْتَةَ وَلَمْ يَفْعَلَا وَقَالَ الشَّاهِدَانِ يَفْعَلَانِ**  
**وَأَنْ يَبْعَ شَهْدُ الْفَرَعِ ضَمْنًا لَمْ يَشْهَدَا إِلَّا بِمَنْ شَهِدَ الزَّوْجَ**  
**عَلَى شِمَاتِنَا أَيْ لَا يَضْمِنُ شَهْدُ الرِّجَالِ أَنْ رَجَعُوا بَعْدَ الْقَضَاءِ**  
**فَقَالُوا لَمْ يَشْهَدَا الزَّوْجَ كَلِمَةَ شِمَاتِنَا أَوْ شَهِدَا لَمْ يَشْهَدَا**  
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الثَّانِيَةِ يَضْمِنُ الرِّجَالُ وَلَوْ رَجَعَا الرِّجَالُ وَالزَّوْجُ  
**فِي الزَّوْجِ قَطْعُ دُونَ الرِّجَالِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ**  
 بِالْخِيَارِ أَنْ شَاضِمٌ الرِّجَالُ وَأَنْ شَاضِمٌ الزَّوْجُ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ  
**الزَّوْجِ مَطْلَعًا سَوَاءً قَالِ الزَّوْجُ كَذَبَ الرِّجَالُ أَوْ عَمِلُوا**  
 فِي شِمَاتِنَا وَضَمْنُ الْمَرْأَةِ بِالزَّوْجِ عَنْ التَّرَكِيَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَعِنْدَهُمَا لَا يَضْمِنُ وَضَمْنُ شَهْدِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجُ لَا يَشْهَدُ

١١  
**الإحصان والشرط** أَيْ إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالْبَيْعِ أَيْ قَالَا أَنَّهُ  
 قَالَ لِعَبْدِهِ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَاتَّخَرْتُ شَاهِدَانِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ  
 رَجَعُوا فَالضَّمَانُ عَلَى شَهْدِ الْبَيْعِ وَقَالَ زُفَرِيُّ الْقَرْنِيُّ وَلَوْ رَجَعَ  
 شَهْدُ الشَّرْطِ وَحَدَّثَهُمْ اخْتَلَفَ الْمَسَاجِدُ وَخَالَفَتِ الْقُرُوفُ فِي الإحصانِ  
**كتاب الوكالة** المناسبة بين الشهادة والوكالة أن لا منهما مزية  
 الْوَلَايَةِ عَلَى الْغَيْرِ عَلَى سَبِيلِ الْعَانَةِ فِي الْعَامَلَاتِ مِمَّا يُمْ بِفَعْلِ  
 الْوَأَوْ كَسَرَهَا اسْمُ التَّوَكُّلِ وَهُوَ الْحِفْظُ وَمِنْهُ الْوَكِيلُ فِي اسْمَائِهِ  
 تَعَالَى بِمَعْنَى الْحَافِظِ وَهَذَا قَالُوا إِذَا قَالَ وَكَلْتُكَ بِأَيِّ أَمْرٍ  
 الْحِفْظُ فَقَطْ فَيَكُونُ فِعْلًا بِمَعْنَى فَعَلَ وَقِيلَ التَّرَكِيَةُ لِي عَلَى مَعْنَى  
 الْمَرْعَادِ وَالتَّقْوِيضِ وَمِنْهُ التَّوَكُّلُ يَقَالُ عَلَى امْرَأَةٍ تَوَكَّلْنَا أَيْ فَوَضَّ  
 أَمْرَنَا إِلَيْهِ فَالتَّوَكُّلُ يَقْوِيضُ الْمَضْرُوبَ إِلَى الْغَيْرِ وَسُمِّيَ الْوَكِيلُ بِهِ  
 الْمُوَكَّلُ وَكُلُّ إِلَيْهِ الْغَيْرُ بِأَمْرِهِ أَيْ فَوَضَّ إِلَيْهِ اعْتِمَادًا عَلَيْهِ وَالْوَكِيلُ  
 الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْغَيْرِ فَيَكُونُ فِعْلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ يُوكَّلُ إِلَيْهِ  
 الْمَرْصُوعُ التَّوَكُّلُ وَهُوَ أَمْرُ الْمَعْدُومِ مَقَامَ نَفْسِهِ فِي التَّقْرِيفِ مِنْ  
**بِلَاكِهِ** فَلَا يَبْعُ تَوَكُّلُ الصَّبِيِّ الْمُدِّي لَا يَفْعَلُ وَالْمَجْنُونُ إِذَا كَانَ  
 الْوَكِيلُ مِنْ يَفْعَلُ الْعَقْدُ وَلَوْ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا **المَجْنُونُ** أَيْ مِمَّنْ تَوَكَّلَ  
**بِكُلِّ مَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ** كَالْبَيْعِ وَالشَّرِّ وَالْحَارِ وَالنَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ  
 وَالْحَلِّ وَالصَّغْرِ وَالْمُسْتَعَارَةِ وَالْهَبَةِ قِيلَ هَذَا عَلَى قَوْلِهَا وَأَمَّا عَلَى  
 قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَالْشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّلُ حَاصِلًا بِمَا يَمْلِكُهُ الْوَكِيلُ  
 قَالُوا كَوْنُ الْمُوَكَّلِ بِالْكَالِ التَّقْرِيفِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ حَتَّى يَخُذَ عِنْدَهُ  
 تَوَكُّلَ الْمُسْلِمِ الَّذِي يَشْرُطُ الْحَرَّ وَالْحَنْزِيرَ وَتَوَكُّلَ الْحَرِّ عَلَى الْحَلَالِ

ن

ف



الصبي وقيل المراد به ان يكون ما كان للتصرف في نظر الى اصل التفرق  
 فان امتنع بعارض من بيع الخبز يجوز للمسلم في الاصل وانما يمنع بعارض  
 انتهى وصح التوكيل **بالخصومة** اي يتناول الدعوى والكتاب  
**في الحقوق برضى الخصم** **الا انه يكون الموكل مريضاً** بحيث لا  
 يستطيع ان يمشي على قدميه الى مجلس القضاء ولو امكنه كونه الى  
 والحل عليه ان يبيع الناس بغير موكله بالارضاء وان كان لا  
 يريد الركن برضا في الموضع هذا عند ابي حنيفة وعند ما يبع  
 بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي ثم قيل الخلاف في الصحة  
 والصحيح ان الخلاف في الرد وفي النهاية الصحيح قولها والشرع  
 وفيه سوا فعلى القاضي للارام بغير رضاه **او غائباً مدة**  
**السفر او مريداً للسفر** ولو قال ياتك بخيالك لا يريد السفر قيل  
 يخلفه القاضي وموافق اختيار الخصم ان قيل لا يخلفه بل يتطرق الي  
 محاله فان كان عليه السفر بالزمه التوكيل **الا او محذرة** اي  
 لها التوكيل بالارض والخصم مطلقاً وهي التي لا يراها غير المحاذ  
 من الرجال ولم يخرج عاداتها بالبروز وخصم مجلس الحاكم فاذا توجه  
 اليهم عليها او على الرض بعت القاضي منها تعرض عليها يميناً  
 فاذا عرض فابت ان تخلف عرضيها لان خلاف او تنكح فاذا  
 نكحت امرها ايضا ان توكله وكذا حضر مع خصمها الى القاضي  
 وحضر شاهدان ليسمداوا على نكولها عند القاضي ثم حكم القا  
 بالكل ولو لم يرها ما وجب عليها والمناجرون اختاروا الفتوى  
 ان القاضي اذا علم من الخصم القعت في ابا التوكيل لا يمكنه ذلك

ويقبل

ويقبل التوكيل من الموكل بغير رضاه وان علم من الموكل القصد  
 الى الاضرار لصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضى صاحبه  
 وموافق اختيار مجلس ائمة البصرة جسي وضع التوكيل **بانيها** اي باذنه  
 الحقوق **ما استيفاهما** اي يقضي الحقوق **الم في حد وقود اي**  
 التوكيل باستيفاهما الا في حد وقود **ان طالب الموكل** وقال  
 الشافعي يستوفي للقبض في حال غيبته الموكل والحقوق  
 الكائنه فيما يضيفه الموكل الى نفسه كالبيع **والاجارة** **والصلح**  
 عن اقرار يتعلق بالتوكيل ان لم يكن محجوراً الا بالموكل وقار  
 الشافعي تتعلق بالموكل قوله والحقوق متبدا اجرة تتعلق  
 كتسليم المبيع فيما اذا باع هذا بيا الحقوق **وقبضه** فيما اشترى  
 وقبض الثمن فيما باع **والرجوع** عند الاستحقاق **والخصومة**  
**في العيوض** **المالك** ثبت للموكل ابداً الى الموكل حتى لا يعقوب قريب  
 الموكل **بشرائه** وقال ابو الحسن الكرخي المالك ثبت للموكل بالشر  
 او لا ثم ينتقل الى الموكل والحقوق فيما يضيفه الى الموكل كالشراء  
 والجامع والصلح عن قدر عداد الصلح عن انكاره وتفاوت بالموكل  
 فلا يطاق له كونه بالمرء ولا يطالب وكما يتسلم بالاولى **المشتري**  
**منع الموكل عن الثمن** يعجز اذا باع الموكل بالبيع ثم طالب الموكل  
 المشتري بالثمن يجوز للمشتري ان يمنع الثمن اياه ولا يدفعه اليه  
 وان دفع اليه **ولا يطالبه** اي المشتري **الموكل بانيها** اي  
 الوكالة بالبيع **والامانة** انما قدر التوكيل بالشر على التوكيل بالبيع  
 لان الشرا اجاب الملك والبيع سالب له والجالب اقوى من السالب

لب



فقال **أمره بشرا ثوب نحو ويك أو فرس أو بغل صح سمي ثمنا أو**  
**واحدة في العوان** لأن البيع مقدر عليه ثم إذا اشتري بمثل قيمته  
أو بما يتعاقب الناس فيه نفذ على الموكل وإن اشتراه بغيره  
نفذ على الوكيل **وأمره بشرا عبدا أو دار صح أن سمي ثمنا وإلا**  
**وإن لم يسم** أي لا يصح **وأمره بشرا ثوب أو دابة لا يصح الأمر وإن**  
**سمي ثمنا** وأمره بشرا طعام يقع على البوردة فيه مطلقا  
والقياس أن يقع على كل مطحوم وقيل إن كثرت الدراهم فعلى البر  
وإن قلت فعلى الخبر وإن كانت بين الأمرين فعلى الدقيق والقلة  
مثل الدرهم إلى ثلاثة والوسط مثل أربعة إلى خمسة أو سبعة  
لذا في شرح السيد قلنا لم يدفع إليه شيئا وقال اشتر لي حنطة الخ  
على الأمر والوكيل الرد بالعيب ما دام المبيع في يده **فلو سئل**  
**الوكيل أي الأمر بردة الأمر** وأمره بالوكيل حبس المبيع لئن دفعه  
من ماله **فلو هلك المبيع في يده قبل حبسه** أي الوكيل هلك  
من ماله الموكل ولم يسقط الثمن عن الموكل فيخرج الوكيل عليه  
وإن هلك المبيع في يده بعد حبسه **لاستيف الثمن فهو كما لم يبيع**  
عندما أي يكون مضمونا بالثمن مطلقا قلت قيمته أو كثرت  
وعند أبو يوسف كمالا أو حتى لو كان فيه وطأ بالثمن يسقط  
فلا يخرج بالفضل على الموكل وعند فروك ملك المضمون فعليه  
ضمان مثله **وتعتبر مغارقة الوكيل في العرض والمسلم**  
**دون الموكل** حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل  
العقد هنا إذا كان الموكل غائبا عن المجلس وإذا أجاز

في مجلس العقد يصير كان الموكل صاوب بنفسه فلا تعتبر مغارقة  
الوكيل كذا في النهاية نقل عن خواهر زاده ولو فارق الموكل ابطل  
وللأدب السلم الإسلام ولو أن يوكّل رجلا يسلم دارهم معدودة في  
في كونهما مالا ووكّل المسلم اليه رجلا يقبل الثمن فإنه لا يجوز  
توكيله **ولو ووكّل عشرة أطال لهم درهم فاشترى عشرة**  
**رطلين درهم فمما يباع أي من لحم يباع مثله عشرة أطال درهم**  
**لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم** عند أبي حنيفة وعند ما  
يلزمه العشرون وقول محمد مع أبي حنيفة في بعض النسخ قوله  
مما يباع إلى آخره أي إذا كانت عشرة أطال من ذلك اللحم  
تساوي قيمته درهمان فمما يباع له إذا كانت عشرة أطال  
منه لا تساوي درهمان فمما يباع الكيل بالإجماع **ولو ووكّل**  
**بشرا شي بعينه** أما بالإشارة أو باسمه العلم أو بالإضافة إلى  
ماله لا يشترط لنفسه أي ليس للوكيل أن يشتري لنفسه  
ولو اشترى لنفسه فهو للأمر **فلو اشتراه بغير النقود وأمر**  
**بالنقود أو بخلاف ما سئل من الثمن** بأن ووكّل بشرا بمانه  
فاشترى بعشرة دنانير أو بمانه وعشرين درهم فوقع الشراء **الوكيل**  
**وإن كان بغير عينه فالسئل للوكيل إلا أن ينوي الوكيل للموكل**  
**ويشترى به ماله** أي أن أضاف العقد إلى مال الموكل سواء أضاف  
المن من ماله أو من مال غيره وإنما قيد به لأنه لو أضاف للعقد إلى  
درهم نفسه فهو له وإن أضاف إلى درهم مطلقه فإنها  
للأمر فهو كما نوي وإن نواها لنفسه فهو له وإن تكاد باقية

هم



بحكم النقد اجماعا ان تعدا الثمن من ماله فهو له وان تعد من مال المو  
 فهو له وان تضاعف على انه لم تحضر النية فبعد ابي يوسف  
 بحكم النقد وعند محمد هو للوكيل **وان قال اشترت للامر وقال**  
**للمر اشترت لنفسك ولم يدفع الثمن الى المامور فالقول للامر**  
**وان كان الموكل دفع اليه الثمن فله المامور** اي القول للموكل  
 المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مامورا اياك عند بيعه  
 او بغير عينه وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون الثمن منقودا  
 او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون جيا حين اخبر الوكيل  
 بالشرا او متيا فان كان مامورا اياك عند بيعه فان اخبر عن شرا  
 والعبد قائم حي فالقول للمامور اجماعا منقودا كان الثمن او غير  
 منقود وان كان ميتا حين اخبر فقال هلك عندي بعد الشرا وانكر  
 الموكل وكان الثمن غير منقود فالقول للامر وان كان الثمن منقودا  
 فالقول للمامور مع عينه وان كان العبد بغير عينه فان كان  
 فقال المامور اشترته لك وقال المامور ابل عبدك فان كان  
 الثمن منقودا فالقول للمامور وان لم يكن منقودا فالقول للامر  
 عند ابي حنيفة وعندهما القول للمامور وان كان العبد ميتا  
 وفي مسئلة الكتاب فان لم يكن منقودا فالقول للامر وان  
 كان الثمن منقودا فالقول للمامور **وان قال اجل لاجر يعني**  
**هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر الامر اي امر فلان فاجابوا**  
**وقال انا امرته اخذ فلان ان يقول فلان لم امره به اي**  
**بالشرا فحينئذ لم يكن لفلان ان يأخذ الما ان يسلمه المشتري**

اليه

اليه فان سلم اليه واخذ الذي اشترى له صار بيعا للذي اخذه من  
 المشتري وتكون العدة على المشتري **وان امر بامر عبد بن عيينة لم**  
**يسم ثمنيا فاشترى له اي للوكيل لحد ماله وان امر بامر بامر بالف**  
**وقدما سوا فاشترى احدهما بنصفه او اقل صح** ويقع للامر وان  
 اشترى احدهما بالكثر يصح مطلقا **لان يشتري العبد الباقي بما**  
**بقي من الثمن قبل الخصومة** فحينئذ يصح وقال ابو يوسف ومحمد ان  
 اشترى احدهما بالكثر حسابه بما يتغابر الناس فيه وفيه بقي من الثمن  
 ما يشتري بمثله العبد الباقي **فروا جازروا امره بشرا هذا العبد**  
**يدبر له عليه اي يدبر للامر على المامور فاشترى هذا العبد صح**  
**ولو كان العبد غير معين يعني لو امره بشرا عبد غير معين فاشترى**  
**المامور عبد انقذ على المامور** حتى لو مات العبد عبد المامور ومات  
 من مال المامور والدين عليه فانه قبضه الامر فهو له وهذا عند ابي  
 حنيفة وقال ابو زرعة والامر في الوجهين **وان امره بشرا امه بالف دفع**  
**اليه اي الى المامور فاشترى لامة فقال الامر اشترت بحسابه**  
**وقال المامور اشترت بالف فالقول للمامور** هذا اذا كانت  
 لامة تساوي الف وان كانت تساوي بحسابه فالقول للامر **وان لم يده**  
**للف اليه والمسئلة بحالها فلا امر اي القول له وتلزم لامة المامور**  
**وان امره بشرا هذا العبد ولم يسم ثمنيا فاشتراه فقال المامور اشتر**  
**بالفوصدقة البائع** وقال الامر اشترته بنصفه بحالها  
 اي البائع والمشتري ولو اخبر ابي منصور وقيل لا يخالف ولو  
 اخبر العقيقه اي جعفر والمصحح الاول وان تحالف بامر الشرا

ف

يتر



المأمور ولا يعتبر بصدق البائع في حق الأمر وقد نص محمد في الجامع  
 أن القول للمأمور مع يمينه فإن أمره بئس لنفس الأمر من سيده باللف  
 ودفع العبد الأمر إلى الوكيل فقال الوكيل ليس به اشتريته  
 لنفسه أي لنفسه لك العبد فباعه سيده على هذا أي على أن يشتريه  
 لنفسه عتق العبد **وولاؤه ليس به** وإن قال اشتريته ولم يرد قوله  
 لنفسه فالعبد المشتري واللف لسيد وطالب المشتري **الفتنة**  
 هنا للعبد أي مثل الفدح العبد المنة أن كان ذراهم فدراهم وإن كان  
 ما يبر قد يبر ولما قيل أن يقول قد ذكر فيما تقدم أن الوكيل بشر في  
 بعينه لا يملك ثراؤه لنفسه فلا يجوز أن يكون العبد المشتري يمكن  
 أن يجاب عنه بأن توكيل العبد المشتري ويمكن أن يجاب عنه بأن  
 توكيل العبد بشر لنفسه يكون توكيلا بقبول الاعتاق حقيقة  
 بشر الوكيل لنفسه يكون إثباتا لجنس تصرف آخر **قال رجل**  
**لعبد رجل آخر اشتري نفسي من مؤلاك باللف درهم فقال العبد**  
**للمولي يعني نفسي لفلان باللف درهم ففعل وباع مؤلاه فهو للأمر**  
**وإن لم يفعل العبد لفلان** بأن قال يعني نفسي فلم يرد عليه شيئا  
**عتق** فصل الوكيل بالبيع والشراء يعقد عند أبي حنيفة  
 مطلقا سواء كان بمثل القيمة أو ناقصا مع من يرد شيئا منه له  
 إلا إذا أراد على من المثل في البيع ونقص عن من المثل في الشراء  
 وهو لا يوان ولا إحداد ولا حداث وإن علو والإوداد وإن سفلوا  
 والزوجات والسيد للموكله والمحابب والشريك للشريك وقال أبو  
 ببيعة منهم بمثل القيمة ورعا يتعاب فيه الأمر عن عبد ومكاتبه

وهو

وضع بيعة في الأمر بيع مطلق بما قل من الثمن أو أكثر بالعرض والنسيئة  
 عند أبي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعاب الناس في مثله  
 ولا يجوز له بالدرهم أو الدنانير وموتوا الشافعي والنسيئة يجوز عندنا  
 خلافا للشافعي **وتعبد شراؤه** أي الوكيل بالشر المطلق يجوز شراؤه  
 بمثل القيمة **وزيادة يتعاب الناس فيها ولو ما يبر تحت نفق**  
**المقومين** فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر ثمانية وآخر سبعة  
 فما بين العشرة والسبعة داخل تحت نفق المقومين أما الوايد في  
 الشراء والناقص في البيع فلا وقيل في العوض دة يتم وفي الحيوانات  
 دة بازدة وفي العقار دة دورادة **ولو وكله ببيع عبده فباع**  
**نصفه أو عشره صح** عنده وعند ما لا يبيع وفي الشراء يتوقف  
 ما لم يشتر الباقي فإن اشتري بآتيه لزم الموكل وأرفع التوقف  
**ولو رد المشتري المبيع على الوكيل بالبيع بالعيب مطلقا** سواء كان بحد  
 مثله في هذه المرة أو لا كما لا يصح الوايد والسن الزائدة **بيئته أو**  
**نكول دة** الوكيل على الأمر وكذا باقراره أي ردة الوكيل على الأمر  
 لو أقر الوكيل أن العيب حصل في يده الموكل فيما لا يحد أي ردة  
 لا يحد مثله في هذه المرة وأما قيد به لأنه إن كان مما يحدث  
 ورد باقراره لزم الوكيل دون الموكل **وإن باع الوكيل بالبيع**  
**فقال الموكل أمرتك** بنقد فقال المأمور أطلق الأمر ولم يقيد بشي  
**فأقول للأمر وفي المضاربة المضاربة** يعني أو أخلق المضارب  
 المال فصار للمال أمرتك بالبيع بالنقد وقال المضارب أمرتني  
 بالبيع ولم تزد عليه فأقول المضارب **ولو أمر رجل ببيع عبده فباع**

ع



واخذ الوكيل بالثمن **فهنا فصاع الرهن في يده او اخذ بالثمن**  
**كفلا فتوا مال عليه** اي على الكفيل بان يرفع الرهن الى قاض يرى براءة  
 الراضل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك فيحكم ببراءة الراضل بتوبته  
 المال على الكفيل **لم يضمن** الوكيل في الصورتين وقيل المراد من الكفالة  
 هنا الحوالة لان التوي لم يتحقق في الكفالة وقيل بل الكفالة  
 هي حقيقة فان التوي يتحقق فيها بان مات الكفيل والكفول  
 عنه مغلستين وقد كرر في الجامع الصغير المنهاج التوي على الكفيل  
 بان يموت مغلستا كذا في النهاية **ولا يتصرف احد الوكيلين وحده**  
**الا في خصوصية** فانه لا يشترط حضور صاحبه عند الجمهور وقيل  
 بشرط وهو قول رفيع والسافعي واعلم ان هذا الحكم الذي ذكره  
 فيما اذا وكلها بكلام واحد في دفعة واحدة بان قال وكلتكم ببيع  
 عيدي هذا او بجمع امراتي واماد او وكلتكم بكذا كان لكل  
 منهما ان ينفرد في التصرف كذا في النهاية **وفي طلاق وعناق بلا**  
**بدل** متعلق بهما وانما قيد به لانه لو شرط البدل لم يجوز ان يتصرف  
 احدهما وحده وللمرأة بالطلاق والعناق ان يكونا متجزيين فان  
 قال طلقاها او اعنتها اما لو قال طلقاها ان شيئاً او قال  
 امرها ما يدعيها لم ينفرد احدهما بالطلاق والعناق **وفي رد وجه**  
 قيده لانه اذا وكل رجلين بقبض الودعة ليس لكل واحد منهما  
 ان ينفرد بالقبض واذا قبض به دون الآخر صار ضامنا كذا في النهاية  
**فقضاد بين ولا يوكل وكيلا** فيما وكل فيه للمبادن او باعمل برالك  
 فيعيذ بخوتهم وكل الوكيل بلا اذن الموكل فعقد الوكيل

الثاني **بمحضته** اي بحضرة الوكيل الموكل او باع اجبى فاجاز  
 الوكيل **صح** وقال في المصنف وهو القياس وانما قيد بحضرة لانه لو عقد  
 حال غيبته لم يجز لان يبلغه فيجوز **وان رد وجه عبدا ومكاتب او**  
**كافر صغيرته الحرة المسبلة او باع لها واشترى لم يجز** لانه  
 يتناول الذمي والحربي والمستأمن والمرداء امان على الودعة نحو  
 بالله تعالى **باب الوكالة بالخصوصية والقبض لما كانت**  
**الخصوصية مأجورة** شرعا اخر باب الوكالة بالخصوصية **الوكيل**  
**بالخصوصية** اي باثبات الدين او نحو **والمتعاقب** اي المتعاقب  
 وهو قول رفيع وعليه الفتوى وعند علماءنا الثلاثة يملك القبط  
 والوكيل بقبض الدين **بجمله بالخصوصية** عند ابي حنيفة حتى لو  
 اقام المدين عليه البيعة ان رب الدين استوفى عنه او امره  
 بتقبل بيئته وقال لا يكون خصما وهو رواية عن ابي حنيفة **والوكيل**  
**بقبض العين** يملك بالخصوصية **فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض**  
**ان الموكل باعه** يرضى اليد **وقف امر حريمي بغير الغائب** اي  
 اي اذا وكل رجل رجلا بقبض عبده له وغائب فاقامه ذوا اليد بيعة  
 انه اشتراه من الذي وكله بالقبض لم يقبل بيئته في اثبات الشراء  
 وتسع هذه البيعة لدفع الخصوصية فيتوقف حتى يحضر الموكل **وكذا**  
**الطلاق والعنا** يعفوا كان التعكيل بتقبل المرأة والمملوك من  
 بلد الى بلد فاقامته لراه بيعة على الطلاق او المملوك على العنا  
 لا تقبل على اثبات الطلاق او العنا ويقبل في قصر يد الوكيل  
 حتى يحضر الغائب **ولو اقر الوكيل بالخصوصية** اي ان وكل وكيل

فر

ق



بالخصومة فاقول الوكيل على موكله **عند القاضي** صح اقراره عليه  
**ولما** اي وان اقر في غير مجلس القاضي لا يصح اقراره عليه عند استجواب  
لما انه يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف يصح اقراره عليه وان اقر  
في غير مجلس القاضي وقال زفر والشافعي لا يصح في الوجهين وهو قول ابي  
يوسف اولاً وهو القياس **ويبطل توكيل الكفيل بمال** اي لو كان لرجل  
على رجل مال فكماله به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض المال من المطلوب  
لا يكون وكيلاً له **وتزاد عيانه** ويجوز الغائب في قبضه منه  
**فصدقة الغريم** اي المدين امر بدفعه اليه **فاحضر الغائب**  
**فصدقة الغريم** اي المدين امر بدفعه اليه **فاحضر الغائب**  
**فصدقة الغريم** اي صدق الغائب الوكيل في دعوى الوكالة منه  
ولا شيء على الغريم **ولما** اي وان لم يصدقه في ذلك دفع اليه اي  
المال الغريم الدين ثانياً ورجع الغريم به على الوكيل لو كان  
المودع باقياً في يده **وانضاع** لا يرجع الا اذا اطمئنه عند الدفع  
او لم يصدقه اي المدين الوكيل **على الوكالة** بان سكت او كذب  
ودفعه الغريم اليه **على ادعائه** ولحق ضمه مروي بالتشديد  
والتحقيق لغني التشديد **لو ان** يجزى المدين الوكيل ضامناً  
فالمستكن في ضمه مستند الي المدين والبارز راجع الى الوكيل  
ومعنى التحقيق لو ان يقول الوكيل المدين لو كبح عليك ديني  
ثانياً بئس المال فلنا ضامراً به فالمستكن مستند الى الوكيل والبارز  
الى المدين **ولو قال رجل** اي وكيل بقبض الوديعة **فصد**  
اي الوكيل المودع فيما ادعاه لم يؤمر بالدفع اليه وكذا لم يؤمر

المودع

المودع بالدفع **ولو ادعى المدين** اي لو ادعى انه اشترى الوديعة  
من صاحبه **وصدقه** المودع فيما ادعى **ولو ادعى رجل ان المودع**  
**ما تركه ما بيننا** **فان وكله بقبضه** **فادعى الغريم ان رطل**  
الوديعة اليه **فان وكله بقبضه** **فادعى الغريم ان رطل**  
اي المدينون رطل المال على اخذ واستيفائه **فان وكله بقبضه** **فادعى**  
اي ان وكله برده جارية بسبب عيب فيها **فان ادعى البائع رضي**  
**المشتري** لم يرد المدة عليه اي على البائع حتى يحلف المشتري  
انه لم يرش بالعيب وعنده ابو يوسف ومحمد بن محمد الجواب في الفصل  
اي فصل الرد بالعيب وفصل الدين ولا يؤخر القضاء والحجارية وقبل  
للمخرج عند ابو يوسف انه يؤخر في الفصلين **ومن دفع الى رجل**  
**عشرة بنقشها على امله** **فاتفق عليهم عشرة** من عهده **والود**  
**بالعشرة** والقياس ان يكون متبرعاً فيجب عليه رد ما قبض ما بين  
عزل الوكيل **ويبطل الوكالة بعد له** ان علم اي الوكيل به اي  
بالعقلان لم يبلغه العدل لا يعزل وقال الشافعي يعزل **وموت**  
**احدهما ويؤونه** اي جنون احدهما جونا **فقطبها** اي مستوعباً  
مرفوعاً **طبق** لغيم السأ اي استوعبها وجد الجنون المطبق  
شهر عند ابي يوسف وعنه اكثر مروي بوليته عهده وعن محمد حول  
كامل وهو الصحيح **والموودة** حال كونه **فريد** **وافترق الشريكين**  
اي ويبطل الوكالة بينهما **الشركة** مطلقاً سواء كانت الشركة  
معاوضة او عينا **وسواء** الوكيل كلاًهما **ثالثاً** او احدهما **وعجز**

ة



موكله عن بدل الكتابة لو كان الموكل مكاتباً وجرحه لوماته وناقصه  
 بنفسه أي إذا أوكل رجلاً بشيء ثم تصرف بنفسه فيما أوكل به بطلت  
 الوكالة **كتاب الدعوى** أي إضافة الشيء إلى نفسه حاله المنة  
 وشرط جوارها مجلس لعضا وحكمها وجوب الجواب على المدعي عليه  
 والمدعي من أنه **اترك ترك أي** لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعي  
 عليه بخلافه أي يجبر على الخصومة إذا تركها هذا أحد وجهي **وذكر**  
 تصح الدعوى حتى يترك المدعي شيئاً علم جنسه بأن قال حطه مثلاً  
 وذكره بأن قال عشرة أقدرة مثلاً **فإن كان المدعي غنياً** وهو المال  
 وقوله المدعي به غنياً في يد المدعي عليه كلف المدعي عليه أخضارها  
 ليسير المدعي إليها بالدعوى وكذا في الشهادة **والاستحلاف**  
 أي يكلف المدعي عليه بأخضار المدعي ليسير الشهود بأداء الشهادة  
 والتأجيل عند الاستحلاف والمدعي عليه عند الحلف هذا إذا أمكن  
 أخضار العين في مجلس لقضا كالتبليغ والعبد وإن كان مما يتعسر  
 نقلها كالرحى والحشبة الثقيلة وكوما حضر عندهما الحاكم أو بعث  
 أميناً لسمع شهادة الشهود عند حضره الرحي فأذا سمع يجبر القاضي  
 فيقبض القاضي بأخبار أمينه وحسن كذا في الغيبة **فإن تعذر**  
 أخضارها بأن لم تكن حاضرة **ذكر قيمتها** وقال الفقهاء أبو الليث  
 يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والإمالة وقال القاضي فخر  
 الدين وصاحب الخير فيما وإن كان العين غائباً وأدعى أنه في  
 يد المدعي عليه فأنكر أن بين المدعي قيمة وصفته تسع دعواه  
 وتقبل بينة وإن لم تثبت القيمة وقال غصبت مني عين الدار

ولا أدري أنه هالك أوقايم ولا أدري أنه كم كانت قيمته ذكرني  
 عامة الروايات أنه تسع دعواه **وإن ادعى عقاراً** ذكره وده  
 المربعة مطلقاً سواء كان مشهوراً أو لا وإليه مال الوخيفة وهو  
 ظاهر الرواية وقيل إن كان مشهوراً كدار أو كمل بالكوقة ودار  
 الفضل بخاري يكتفي بذكرها دون الحدود وهو قولها **وكفت ثلاثة**  
 أي لو ذكر ثلاثة من الحدود يكتفي بها مطلقاً ولو فرج خلاف ما إذا علق  
 في الرابعة لا تصح الدعوى **وذكر أسماء أصحابها** وأسماءها **ولا بد**  
**من ذكر الجداي** جد صاحب المكان لم يكن صاحبه مشهوراً  
 وإن كان مشهوراً يكتفي بذكره كذا أنه أي العقار في يد أي في  
 يد المدعي عليه ولا يحتاج إلى هذا العهد في المنقول لأنه شاهد  
 في اليد **ولا تثبت اليد في العقار بتصادقها** بأن ذكر المدعي أن  
 العقار المدعي في يد المدعي عليه وصدر المدعي عليه في ذلك **يل**  
 تثبت اليد ببينة أو علم قاض في الصحيح وقال بعض المشايخ  
 يكفي التصديق بخلاف المنقول فإنه تثبت فيه اليد بتصادقها  
**وذكر أنه يطالبه** ليحضر على القاضي إقامته وقيل إن المطالبة حجة  
 وفيه اشتباه وظني أنه لدفع احتمال التباجل وأعلم أن الدبر إذا  
 كان ورثاً لم يدان بين القدر والجنس كما مر في المكي وإذا كان  
 مضمواً لم يدان بين نوعه نحو بخاري الضرب وإن كان في البلد  
 فتعود مختلفه لا بد بين وصفه بأنه جيد أو ردي كذا في  
 النهاية **به** أي ذكر المدعي أنه يطالب المدعي عليه بالعقار أي  
 يتسليمه إليه لأنه يحمل أن يكون موهوباً في يده أو محبوساً بوجه



شرعي في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة ولهذا قالوا  
في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا في الكافي  
نعلم من هذا ان هذا العبد مراد في المنقول ايضا وان  
كان المدعي دينا في الذمة **ذكر المدعي وصفه وان يطالبه**  
**بهم** ولو ادعى الحنيفة بلاء متا وبين وصارها فقد قيل لا يصح  
فان صحت الدعوى **سأل القاضي المدعي عليه** اي عن الدعوى  
فان اقر المدعي عليه او انكر فبرهن المدعي قضي عليه  
في الموقر بالمداد افعله وفي الثانية بلاء او اللزوم في الموقر  
قضا بل مجازا في الموقر حقيقة في الثانية **قوله** اي وان لم  
يبرهن بان عجز عن البرينة **حلف** القاضي المدعي عليه **بطلبه**  
اي المدعي الحلف وان لم يطلبه لا حلف عليه **ولا ترد عين**  
**على مدع** مطلقا وقال الشافعي اذا لم يكن للمدعي بينة أصلا  
وحلف القاضي المدعي عليه فنكحل يرد اليه على المدعي فان  
حلف قضى له والا لو كذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا او  
عجز عن إقامة شاهدا آخر فانه يرد اليه عليه ان حلف قضى له  
بما ادعى وان نكحل لا يقضي له بشي **ولا بينة لذي الملك**  
**المطلق** اي لا يعتبر بينة الخارج احو او ولي يعق لوادعي  
خارج دارا او متقولا ملكا مطلقا وذو اليد ادها كذلك  
وبرهنا ولم يعرض او ارجا تاريخا واحدا لا يقبل بينة ذي  
اليدين يقضي للخارج لان يكون تاريخ ذي اليد استوفى حينئذ  
يقضي لذي اليد وقوله وبينة الخارج بيان لقوله ولا بينة

لذي

لذي اليد والمراد بالمطلق ان يدعي ان هذا ملكي ويسكن عن  
السبب اما لو ادعى ذو اليد النجاع او ادعى ان ملكي الملك  
واحد فاحدما قابض او ادعى الشرا او ارجا تاريخا وتاريخ  
ذي اليد استوفى فان في هذه الفصول تقبل بينة ذي اليد  
بالمجامع كذا في المبسوط لشيخ الاسلام وقال الشافعي تقضي  
ببينة ذي اليد مطلقا **وقضي** بما لمدعي **ان نكحل المدعي**  
**عليه مرة مرتجا بلا ائلاف** اي بان قال لا ائلاف وهو لنكحل  
الحقيقي **او شكك** وهو النكول الحكمي اذا علم انه لم يكن  
حريرا وصم في الصبح وعند الشافعي لا يقضي به بل يرد  
اليهين على المدعي فان حلف المدعي اخذ المال وان ابي  
انقطعت المنازعة بينهما **وعرض** القاضي اليهين على المدعي  
عليه **ثلا ثانيا** وهو لازم في المروي عن أبي يوسف وكذا  
والجمهور على انه للاحتياط حتى لو قضى بالنكول مرة نكحل  
قضاؤه في الصبح **ولا يستحق في طاع** بان ادعى رجل  
على امرأة او هي نكحها والآخر ينكره في رجعة بان ادعت  
عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في العدة وانكحها  
**وفي في** بان ادعى المولي عليها او هي بعد المدة انه فاني المدعي  
وانكر الآخر **في استيلاء** بان ادعت امه على سيدتها انها ولد  
منه هذا الولد او ولد اقدمت وانكر الآخر **وفي في** بان  
ادعى على كملها انه عبده او ادعى المولى عليه انه عبده  
وانكر الآخر **في نسب** بان ادعى على محمول النسب بانه ابنه

ل



او لم يرد عليه ولا حريكو في **قوله** بان ادعي في معروف انه متعده  
ومو موارة او ادعي المعروفه كد عليه او كان ذلك في ذلك المو  
واله حريكو هذه المسائل كلها عند أبي حنيفة وعندنا ما يخلو  
فيها ولا يستلزم في **حله** **وللعان** صورة اللعان ان امرأه ادعت  
على زوجها انه قد زنا بها الزنا وعليها اللعان وهو منكر وضوء  
الحدا ادعي على آخر ان قد قد قنتي بالزنا وعليها الحد وهو ينكر  
ففي صورتين لا يستلزم اجماعا الى ان اتضمن احدا بان على  
عتق عبده بالزنا وقال ان زنتها فانت حرة فادعي للعبادة قد  
زنا ولم يثبت له عليه استلزم الموت حتى اذا اكمل ثبت الموت  
دون الزنا كذا في ادب القاضي للصمد السعيد **قال القاضي** **عام**  
**في الدين** فان كان **رحمة الله الفتوى** في انه **يستلزم**  
**المتكفي** في **المسألة** فان قيل كيف تكون هذه المسائل ستة  
وهي سبعة قلنا امو مودة الولدنا بعد لبثت النسب  
**ويستلزم السارق** فيما اذا ادعي رجل على آخر انه سرق منه  
**فان نكل** عن البهين ضمن المسروق **ولم يقطع** به **ويستلزم**  
**الرفع** اذا ادعت المرأة **طلاقا** قبل الوطى **فان نكل** ضمن  
**نصف المهر** والتعبد بقبل الوطى تغا في ان الاستحلاف  
يجري في الطلاق مطلقا **ويستلزم** **حاجد القود** فان نكل  
في قتل النفس فلا قصاص ولا دية ولكن خيس حتى يقر او يخلو  
وان نكل **فيما دون** فيما دون النفس **يقتض** منه هذا  
عند أبي حنيفة وعندنا يلزمه الدية فيهما ولا يقضي الاقتصا

**ولو قال المدعي** **بينه حاضرة** في المص **وطلبا** **المعين** **لم يستلزم**  
خلافا لابي يوسف ومحمد في رواية **فان قيل** **لخصه** **اعطه** **كفلا**  
**بنفسك** **ثلاثة ايام** وهذا الاستحسان وبه اخذ ابو حنيفة  
وقال له استخلافه ويجبان يكون الكفيل ثقة معروف  
الدار والمقالة بالنفس جارية عنده خلافا للشافعي والحنفي  
ثلاثة ايام مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح كذا في الكافي  
وفي النهاية وعزاي يوسف انه يأخذ كفلا الى طوس القاضي  
بجلسا آخر وهو حسن وذكر في المقاييس الخاتمة هو الصحيح  
وذكر سمس لامية الحلواني انه يعرض الى رأي القاضي ولا  
فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه والحمير من المال والخطير  
وعز محمد ان الخصم ان كان معروفا او حقيقا والظاهر من حاله  
انه لا يخفى نفسه بكذا العذر من المال لا يجبر على اعطاء الكفيل  
وانما قيد بقوله لي بينة حاضرة لانه لو قال لا بينة لي او يهود  
غيب يستلزم اتفاقا وانما ردنا قولنا في المص لانه اذا احضر  
البينة في المجلس يجوز الحكم بالبينة حينئذ **يلتزم** **قائ**  
**ابي المدعي** عليه اعطاء الكفيل بنفسه **لا ربه** **المدعي** **ي دار**  
**حيث يزار** **المدعي** عليه حتى لا يغيب **ولو كان** **المدعي** **عليه** **غريبا**  
**مستورا** **لا ربه** **قد راي** **مقدار** **مجلس** **القاضي** **وكذا** **المدعي** **كفلا**  
**الى** **المدعي** **المجلس** **واليمين** **المعتد** **ان** **يخلف** **بأنه** **قائ** **ان** **يخلو**  
**بطلاق** **وعتاق** **الاذا** **الح** **الخصم** **حينئذ** **يخلف** **بما** **و مع**  
**ذلكا** **ان** **المدعي** **لما** **يقضي** **لما** **في** **بالسور** **واذا** **افضل** **لا** **ينفذ** **قضا**

ي



وتغلف أي تؤكد اليمين **بذكر أو صافيه** مطلقا أي بذكر أو صافيه  
تعالى بغير حرف العطف نحو قل والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب  
والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما يعلم من الظاهرة ما لا يعلم  
هذا عليك ولا يترك هذا المال الذي أدعاه ولو كذا وكذا ولا شيء  
منه وله أن يزيد في التغلف على هذا وله أن ينقص منه إلا أنه  
يجب أن يغلف على الرجل المعروف بالصالح ويغلف على غيره  
وقيل يغلف في الخطير من المال دون المحتل **برمان** أي لا يغلف  
اليمين على المسلم **برمان** **ومكان** مطلقا وقال الشافعي أن كان اليمين  
في قسامة أو لعان أو في مال عظيم يبلغ عشر مثقال يختص  
بالمكان كما بين الركن والقام في مكة وعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم  
في المدينة ومسجد الجامع في غيرها والمسجدان لم يكن جامع **ويحلف**  
**اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني**  
**بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام والمجوسي بالله**  
**الذي خلق النار والنوبي بالله** وتغلف على كل واحد بما يعتقد  
تغلف اليمين به وعرضه في حصة أنه لا يحلف أحدهما بالله خالصا  
وذكر الحنفية أنه لا يحلف غير اليهودي والنصراني بالله وهو  
اختيار بعض مشايخنا **ولا يحلفون في بيع عبادهم أي معا**  
**ويحلف المدعي عليه على الحاصل لا على السبب أي بالله ما بينكما**  
**بيع قائم وكاح وما يحلف عليك رده وما نبي بآين من ذلك**  
**وقوله لمان يتعلق بالجميع في دعوى البيع والكاح والغصب**  
**والطلاق أي يحلف على الحاصل في هذه الصور مطلقا ثم هذا**

الكلام لف ونشر على الترتيب والاصل أن الدعوى إذا وقعت  
في سبب يرفع بعد وقوعه كالصور المذكورة في المتن فإن  
اليمين فيها يكون على الحاصل لا على السبب عندنا وعند أبي  
يوسف يحلف في الجميع على السبب إلا إذا قال المدعي عليه  
إذا عرض عليه القاضي اليمين أيما القاضي قد يبيع الإنسان  
شيئا ثم يقايله فحينئذ يحلف القاضي على الحاصل وعنده  
أنه ينظر القاضي إلى أنكار المدعي عليه أنه أنكر السبب  
كالبيع وخوفه بخلف على السبب وأن أنكر الحكم بخلف على  
الحاصل وعليه أكثر الأقصاة وقال في الحر لا سلام يفرض إلى  
رأي القاضي وإن كان سببا لم يرتفع برفعه فالتحلف  
على السبب أجمعا كالعبد الملعن إذا ادعى العتق على مولاه  
ويحلف المولى بخلف على السبب **فإن ادعى شفعة بالجار**  
**أو شفعة الميتوته وكان المشتري والزوج لا تراها**  
**أي لا يعتقد هذه الدعوى بأن كان المشتري شافعي**  
**المذهب والزوج كذلك فحينئذ يحلف على السبب اتفاقا**  
**وأما قيد الجوار لأن الشفعة عند الشافعي تستحق سيرة**  
**الشفعة وبالميتوته لأن المطلقة الرجعية تستحق**  
**الشفعة عند الشافعي ويحلف على العبد لو ورث عبد**  
**مثلا فادعاه آخر بأن العبد له ولا يمينه للمدعي وعلى**  
**البيان لو وهب له ولو اشتراه أي يحلف المندر على**  
**القطع لا على العلم لو ملك العبد بالهبة والشر ولو افتد**



المنكر منه او صالحه من علي اي لو ادعي على آخر  
 ما لم كان فاستحق فالتدري يمينه بما لا او صالحه  
 غير يمينه **م** الا قد او الضلع ولم يخلف بعده ثم لا قد  
 قد يكون بما لم مثل المدعي به وقد يكون باقل منه واما العا  
 عنه فاما يكون على مال هو اقل من المدعي به غائبا كذا في  
 الناية **باب الخالف اذا اختلفا في قدر الثمن**  
 او المبيع فان ادعي المشتري ثمنه وادعي البائع الثمنه  
 او اعترف البائع بقدر من المبيع وادعي المشتري اكثر من  
 قضى الحاكم لمن برهن وان برهننا فللمثبت الزيادة  
 مطلقا سواء كان بايها او مشتريا ولو كان الاختلاف في الثمن  
 والمبيع جميعا بان ادعي البائع اكثر مما يدعيه المشتري  
 من الثمن وادعي المشتري اكثر مما يدعيه البائع من المبيع في حالة  
 واحدة فبينه البائع اولى في الثمن وبينه المشتري اولى  
 في المبيع **وان عجز او لم يرضيا بدعوى احدهما تخالفا**  
 اي ان لم يكن لكل واحد منهما بينة قبل المشتري اما ان  
 رضي بالثمن الذي ادعاه البائع والرافضين ابيع وقيل  
 للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع ويجب  
 ان لا يجعل العاضي بالقسط حتى يسال كل واحد منهما عما يتحان  
 وان لم يتراضيا استخلف العاضي كل واحد منهما على نفي دعوى  
 الآخر **ويدي بيمين المشتري** في البيع ولمو المروي  
 عنها ولمو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى وعن الجبوي سنان

يبدو

يبدو بيمين البائع وهذا اذا كان بيع غير بدري فان كان بيع  
 عين او ثمن بيمين بيد العاضي بيمين ايها شاو صفة الخالف  
 ان يخلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ويخلف البائع بالله  
 ما باعه بالف كذا ذكره في الاصل وفي الزيادة ويخلف البائع  
 بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالعين ويخلف المشتري بالله  
 ما اشتراه بالعين ولقد اشتراه بالف **و اذا خالفا في قدر الثمن**  
**البيع بطلب احد** او مو الصحيح وقيل ينقض بنفس الخالف  
**ومن كل منهما عن المير لزمه دعوى الآخر وان اختلفا**  
**في الاجل اي في اجل الثمن** لم يتخالفا وقال زفر والشافعي يتخالفا  
 في اختلاف الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض الثمن  
 او في اصل الثمن او في مكان دفع اليه فيه المسلم فيه او ان  
 اختلفا في قدر الثمن **بعد هذا المبيع** لم يتخالفا والقول  
 المنكر مع يمينه عندهما وعند محمد والشافعي يتخالفا وعن  
 البيع على قيمة الهالك **او بعضه** اي ان اشترى عشرين  
 صفقة واحدة وقبضها ثم مات احدهما واختلفا في قدر  
 الثمن فقال المشتري اشتريتها بالف وقال البائع اشتريتها  
 بالعين لم يتخالفا عند ابي حنيفة الا ان رضي البائع ان يترك  
 حصة الهالك في الجامع الصغير والقول قول المشتري مع يمينه  
 عند ابي حنيفة الا ان يشا البائع ان يأخذ الحظ ولا شيء له وقال  
 ابو يوسف يتخالفا في الحي وينقض العقد في الحي والقول  
 للمشتري في حصة الهالك من الثمن مع يمينه وقال محمد بن النعمان



عليها ورد الحق وقيمة المالك قيمة يوم القبض **أو في بدل الكتاب**  
 أي لو اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتخالفوا والقول  
 قول العبد مع ماله عند أبي حنيفة وعندهما وعند الشافعي يتخالفان  
 وتفسخ الكتابة **أو** أن اختلفت ربة السلم والمسلم إليه **في قدر**  
**المال بعد اقاله السلم** فقال ربة السلم عشرة وقال المسلم إليه  
 خمسة لم يتخالفوا والقول المنكر مع ماله قوله لم يتخالفوا في جوب  
 الشرط ومتعلق بالجميع ولو اشترى امرأة بالف درهم وقبضها  
 ثم تقايلا البع حال قيام المدة ثم اختلفا في مقدار الثمن  
**بعد المدة** قيل ان يعقب البائع المدة بحكم الإقالة كما  
 وكعود البع الأول ولو قبض البائع الأول للمدة بحكم الإقالة  
 بحيث ان لا يتخالفوا ويكون القول المنكر خلافا للمحمد ولو اختلفا  
 في المهر قضى لمن سهره **وأما هنا المرأة** أي قضى لها وان  
 حجرا عن إقامة البينة تخالفنا عند أبي حنيفة ولكن لم  
 يفسخ النكاح بعد بل يحكم بمهر المثل فقضى بقوله لو  
 كان مهر المثل كما قال الزوج أو أقل منه وقضى بقولها  
 لو كان مهر المثل كما قالت المرأة أو الثمن وقضى به  
 أي بمهر المثل لو كان بينهما أي بين قولها بان كان الزمما  
 قاله وأقل مما قاله فقد ذكر الخالفين أو لم الحكم وهو قول  
 الكرخي وعبد الراري يحكم بمهر المثل ثم يتخالفان وقال سمي  
 المية السجاني الأصم قول الكرخي **ولو اختلفا في المهر** قيل  
**المستيف** أي استيف المنة تخالفوا وتفسخ العقد

مطلقا

مطلقا سواء اختلفا في البدل أي لاجرة أو البدل أي النقص  
 أو بينهما بان قال المور أجره سنة بما يتين وقال المستاجر  
 بماية أو ادعي المور أجره سنة بماية وقال المستاجر  
 بماية تخالفوا وإذا اختلفا في وقوع الاختلاف في لاجرة يدرى  
 بيمين المستاجر وإن وقع في المنفعة يدرى بيمين المور  
 وإيها نكل لزمة دعوى صاحبه وإيها أقام البينة  
 تقبل بينة ولو أقامها فبينة المور أولى ان كان إلا  
 في لاجرة وإن كان في المنفعة فبينة المستاجر أولى وإن  
 اختلفا فيها معا كما إذا قال المور أجره سنة بمايتين  
 وقال المستاجر لا بل أجره سنتين بماية وأقام البينة  
 بيمين في سنتين بمايتين **وكن** اختلفا **بعد** أي بعد  
 استيف المنفعة **يتخالفان والقول للمستاجر** مع غيره  
**وأن بعض معيبر بالكل** يعني إذا اختلفا بعد استيف  
 بعض المنفعة تخالفوا ففسخ العقد فيما بقي والقول  
 للمستاجر فيما مضى مع اليمين وإذا اختلف **الزوجان**  
**في متاع البيت** مطلقا سواء كان حال قيام النكاح أو  
 بعد فسخ النكاح وكل واحد منهما يدعي أنه له **فالقول**  
**لكل منهما فيما ضلح له** فما ضلح للرجل كالعمامة والقبا  
 والقلنسوة والكهليسان والسلاح والمنطقة وأ  
 قوله مع ماله وما يصح للشك كالخمار والدرع وال  
 والملحفة والملاة ونحوهن ولها مع ماله لشمادة

خلاف

لكت  
لسوار



الظاهر ان اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول  
 لها بغير رضا الظاهر وكذا اذا كانت المرأة يبيع ما  
 يصح للرجل ان يكون القول له في ذلك **قوله** اي القول  
 قول الرجل مع يمينه **فما صلح لها** كالفرش والواقي واللبان  
 والفتور والمنزل والعتار والمواشي والقود هذا اذا كانت  
 حرة **فان مات احدكما** واختلف عدته مع الآخر  
 فالجواب في غير ما شك على ما مر وما يصح لها **قوله**  
 منها انما كان وهذا الذي ذكرنا قول ابي حنيفة وعن  
 ابي يوسف يدفع الى المرأة من المشكل ما يجزئها من الباقي  
 للزوج مع يمينه او لورثته وقال محمد ما يصلح له فله  
 او لورثته وما يصلح لها فاما او لورثتها وما صلح لها  
 فله او لورثته وقال مالك والشافعي وزفر من يمينها  
 وقال ابن ابي ليلى الكل للرجال ولها ثياب يدينها وقال  
 الحسن البصري الكل لها وله ثياب يدينه هذا اذا كانت  
 حرة **اما لو كان احدكما مملوكا** فلا يخرج في الحياة  
 مطلقا سواء كان المملوك محجورا او ماذونا او مكاتبيا  
 وقالا الماذون والمكاتب كالحرة **والجواب في الموت** اي فيما اذا  
 مات احدهما المتاع له مطلقا وفي رواية محمد والزعزاعي  
 لغيرها **فصل** في كون خصما وفيمن لا يكون لو قال  
 المدعي عليه في حوائج ابيه عينا في يده **هذا الشيء**  
 او دعيه او اجره او اعاريه **فان الغائب**

**او رهنه او غصبه منه وبرهن عليه** **قوله**  
**خصومة المدعي** مطلقا او اقامه واليد بكنه ان  
 المدعي اقرانه لفلان اندفعنا الخصومة عنه وقد يقول  
 وبرهن لانه ما لم يقع البينة لا تدفع الخصومة خلافا  
 لابن ابي ليلى فان عدته تدفع الخصومة بمجرد قوله  
 بغير بينة وقال ابن شيراز لا يخرج من خصومته  
 وان برهن وقال ابو يوسف اذا كان ذوا اليد صالحا تدفع  
 عنه الخصومة اذا برهن وان كان معروفا بالجيل لا تدفع  
 الخصومة بالبينة رجح اليه حين ابتلي بالقضا وعرف  
 احوال الناس هذا الذي ذكرنا اذا عرف شهودا  
 اليد المودع باسمه ونسبه ووجهه فاما اذا قال شئو  
 ذي اليد او دعه لفلان فله ان يعرفه اصلا فلما صح لا يقبل  
 شهاده ثم لا تدفع خصومة المدعي عن صاحبه اليد بالا  
 وان قال الشهود يعرف المودع بوجهه ولا يعرفه باسمه  
 ونسبه لا تدفع الخصومة عنه مجرد وعنده ابي حنيفة تدفع  
 الخصومة عنه وتسمى هذه المسئلة الخمسة كتاب الدعوى  
 املاها خمس صور اولها فيها خمسة اقوال كابينا وان  
 قال المدعي عليه **ابتعته** اي اشتريته **من الغائب**  
 او قال المدعي **شرقني** او قال غصبتني او سرقته **وقا**  
 ذوا اليد او دعيه **فلان وبرهن ذوا اليد عليه**  
 اي على ما قاله ولو المودعة لا تدفع الخصومة وقال

فع

حب

جماع

قر

ل



محمد بن سفيان في قوله سرق مني ولو قال عصب مني لا تدفع وان  
 قال المدعي اتبعته من فلان وقالوا كيدا ودع عنه  
 فلان ذلك سقطت له صومعة بغير بينة **باب**  
**ما يدعيه الرجلان اذا ادعى اثنان عينا في يد احدهما**  
 انما له وبرهنا على ما في يد رجل **الحرف في** ما لم يثبت  
 التخصيص وفي احد قولنا لسا في تهما من البيتين وفي قول  
 يقرع بينهما ويقضي من خرجت عنه ولو برهنا على **نكاح**  
**امراة سقطت** اي البهنا فان هذا اذا كان كالحيا بها  
 وان كانت الدعوى بعد موتها تقبل البيتان لان الميراث يقبل  
 للمشتراك **وهي** اي المرأة **لم تصدقت او سقطت بليته**  
 اي لو ادعى على امرأة نكاحا فخرجت عاقر البينة فقصي بماله  
 ثم ادعى عليها آخر واقام البينة على انها امرأة لا يحكم بها الا ان  
 يوقت السهود وقتا سابقا وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج  
 ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الماعلى وجه السبق  
 ولو عبد فخير رجل ادعى ذلك كل واحد وبرهنا على **الكفا**  
**منه** اي من ذي اليد ونقد الميراث ولم يوقت احد من البيتين  
 وتسا فيكون لكل واحد من المدعين نصفه **بيد له ان شا**  
 ويرجع كل منهما على البايع بنصف الثمن وان شا تركه احد كل  
 الثمن **وبما احدثا** من نصف المدعي بعد **القضاء** بينهما  
**لم يخذ كل واحد** اي لا يجوز الما بالعقد الجديد في النصف  
 الباقي قوله بعد القضاء اشارة الى انه يجوز له ان يخذ كله

قبل

أوارخا

قبل القضاء هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا **ن**  
**أرخا** وتاريخ اخدهما سابقا للسابق وكذا اذا ارفخا  
 ولم يؤرخا لغيره عند اخيه يوسف وان ادعى البس من واحد  
 واحد ما قايضوا تاريخا **فلسابق** **والمراد** ان لم  
 يؤرخا لغيره او أرخا واحد منها **فلذي قبض** **والمراد**  
**احق من الموهبة** **حقا** اذا ادعى اخدهما سيرا او اخره بية  
 وقبضا معناه من واحد واقام البينة ولا تاريخ معهما  
 فالسرا اولى ولو ادعى من اثنين ذلك فانه يقضي بينهما  
 بنصفين **والسرا والمراد** **سوا** **احق** لو ادعى اخدهما سيرا العبد  
 من ذي اليد وادعت امرأة ان ذا اليد تزوجها عليه استوبا  
 فيقضي لكل واحد منهما بالنصف هذا عند اخيه يوسف وعند  
 محمد السرا اولى **والرهن** **احق من الموهبة** **حتى** لو ادعى احدهما  
 رهنا وقبضا والآخره بية وقبضا وبرهنا فالرهن اولى  
 استحسانا وفي القياس الموهبة اولى **ولو برهن الخارجا**  
**على الملك المطلق** **وعلى التاريخ** **ولو تخلفا** **ورهن الخا**  
**على السرا** **من واحد** **فلا سبق** **احق** قوله من واحد اي من  
 غير صاحبه ليداد دعواهما بالسرا من صاحبه ليداد  
 في صدر الباب بالتقدير غير صاحبه ليداد دفع التكرار  
 لم يخرج صاحبه ليدان حكمهما واحد ولو برهن الخارجا  
**على السرا** **من رجل اخر** **وزكر تاريخا** **واحد استوبا**  
 فيكون بينهما ثم يخير كل واحد منهما كما ذكر من قبل **ولو برهن**

ن  
رجان



**الخارج على ملك مطلق مورخ وبارج ذي اليد سبق** فذواليد  
 احق منه وعن محمد بن ابي نعيم بن عبد الله بن ابي  
 ذواليد **على الخارج** فذواليد احق منه وقال عيسى بن ابي  
 سفيان بن عيينة وبنو العيينة في يد ذي اليد لا طريق القضا  
 او برهنا على سبب **لك لا يتكرر** كمنع الثياب القطنية والقول  
 وحمل الملك او برهن **الخارج على الملك المطلق** وبرهن **ذواليد**  
**على الشرائع** اي من الخارج فذواليد احق منه هذا جواب  
 جميع المسائل الواردة وانما قيد بقوله سبب الملك لا يتكرر  
 ان كان سببا يتكرر لا يكون لذو اليد بل الخارج **ولو برهن**  
**على الشرائع** يعني اذ ادعى الخارج انه اشترى منه  
 هذا الدار بكذا او ادعى ذواليد انه اشتراها من الخارج وكذا  
 البينة **ولا يارخ** معها **سقطا** اي البرهانان مطلقا سواء  
 شهدوا بالقبض او لم يشهدوا **وتترك للدائر في يد ذي اليد**  
 بغیر قضا وهذا عندنا وعند محمد بن يعقوب بالبينة في قبض  
 بما لذو اليد ان ذكروا القبض وان لم يذكروا القبض يعقوب  
 بالخارج **ولا يارخ بن يادة عدد الشهود** وعدا البتة حتى  
 لو اقام احد المدعين شاهدين والآخر اربعة فما سوا  
 وعند الامور اعني يعقوب اكثرهما عددا وعند مالك يعقوب  
 لا عدل البينتين **دا في يد رجل آخر** اي حاله مثلا **ادعى**  
**رجل آخر** اي زيد مثلا **ان قبض بها** او ادعى رجل آخر شيئا  
 كلها وبرهنا على ذلك تقسم الدار بينهما ان باعا فلا اول

ولو

ولو مدعى النصف **دعيا والباقي الآخر** اي مدعى الكل وقال  
 تقسم الدار بينهما الثلثا الثلثا الثلثا لها مدعى الكل وثلثها مدعى النصف  
**ولو كانت في ايديهما** اي في ايدي مدعى النصف ومدعى الكل **فهي**  
**للثاني** اي الدار كلها مدعى الكل نصفها على وجه القضا ونسبها  
 على وجه القضا ولو برهننا على **تساع دابة** و**ارخا** تاريخا  
**فهي لمن وافق** بينهما تاريخا اي تاريخ البينة وان اشكل  
 اي لا يعلم بينهما فلها هذا اذا ادعى خارجا اما الله ادعى الخارج  
 وذو اليد التساع واقاما بينة وذكر تاريخا فان وافق سائر الدابة  
 وقت الخارج فضيلة وان وافق وقت ذي اليد واشكل فضلي ذي  
 اليد وان خالف بين الدابة الوقتين اي لا يوافق تاريخ هذا ولا  
 تاريخ ذلك بطلت البينةان هكذا ذكر الحاکم في مختصره وفي المبسوط  
 الدابة بينة في الفصلين **ولو برهن احد الخارجين على الغصب**  
**والآخر على الوديعة** استويا اي اذا كان العبد في يد رجل وقال  
 رجلان عليه البينة احدهما بقصير والآخر بوديعة فهو بينهما نصفان  
**والراكب واللايس احق من اخذ البعير والركاب** اي اذا تنازعاني  
 دابة او قميعا احدهما راكبا والآخر مشيا والآخر متعلقا بالبعير او الكرم  
 فالراكب للامس او لي **وصاحب الحمل والجدوع والاتصال** اي  
**من الغير** اي اذا تنازعاني بعير ولا حدهما عليه حمل فصاحب الحمل هو  
 او تنازعاني حائط ولا حدهما عليه جدوع فصاحب الجدوع اولى  
 واذا كان لرجل حائط متصل بيناه فصاحب الاتصال اخق والمراد  
 بالاتصال مداخلة لبن جدار فيه وليس هذا في جداره وان كان الجدار



من الخشب فلا يقال بان تكون ساجدة احدتها مركبة في الاخرى **فوب**  
 طرفه في يده وطرفه الاخر في يد شخص **الخص** التوابعها  
 صبي في يد رجل يعبر عن نفسه اي يحفل فحوى ما يجري على لسانه  
**فقال الصبي انا خروا نكر صاحب اليد فاقول له اي للصبي**  
**قال الصبي العاقل انا عبد لفلان والذي ملو في يده يدعي انه قبيح**  
 فهو عبد الذي ملو في يده او صبي يعبر عن نفسه فهو عبد لفلان  
 يرمي في المشتلين عشر ايام في ارضي في يده ويثبت في يد رجل  
 آخر ثمانية في الساحة والساحة نصفان بينهما ادعي كل واحد  
 من المذيعين ارضاها في يده ولا بينة لها ولكن ابن احدتها فيها  
 او بني احدتها فيها او حفر في يده باب دعوى النسب  
 ولدت له مبيحة فلان من الحمل اي من سنة اشهر قد  
 بيعت فادعاه البايع فهو ابنه ومي امره وبيع  
 البيع ومرد المي الى المشتري مطلقا والقياس ان لا يثبت  
 النسب من البايع اذا لم يصدق المشتري وبه اخذ فرو الشاه  
 وان ادعاه المشتري معه او بعده وانما قيد بها لانه لو ادعاه  
 المشتري او لم ادعاه البايع لا يثبت النسب من البايع بل من المشتري  
 ولما ان مات المهر فادعاه البايع وقد ولدت له قبل من سنة  
 اشهر ثبت نسب الولد واخذ البايع ويرد المي كله عند ابي حنيفة  
 وعند ما يرد حصه الولد فقط **بخلاف موت الولد اي ان مات**  
 ثم ادعاه البايع والمسئلة محالها لم يثبت نسبه منه **وعتقها**  
**كموتها اي عتق الولد والمبيحة كموت الولد والمبيحة حي لو**

بي  
مبيحة

جلد

حيث امة في يد رجل فباعها فولدت في يد المشتري اقل من سنة  
 اشهر قد باعها واعتق المشتري المهر فادعاه البايع فهو ابنه  
 حكم بحر يده ويرد عليه حصته من المي عندهما وعند محمد يرد  
 بكل المي ولو اعتق الولد فادعاه البايع فدعونه لا يقع في  
 حق الولد ولا في حق الام **وان ولدت امة من سنة اشهر من**  
 وقت البيع واقل من سنتين او على عام السنتين رد في حصة البايع  
**الا ان يصدق المشتري** فيثبت النسب منه ويطلق  
 بيع الامه والولد خروا الامه ام ولد ومن ادعي نسب **الحكم**  
**التوابعين ثبت نسبهما منه** والتوابعان ولدان بين ورا  
 اقل من سنة اشهر **وان** ولدت توأمين ثم باع احدتهما واعتق  
 المشتري ثم ادعي البايع نسب الاخر يطل عتق المشتري يثبت  
 نسبهما منه هذا اذا كان اصل العلوق في ملك البايع وان  
 لم يكن في ملكه والمسئلة محالها يثبت نسب الولد من منه  
 ولا يطل عتق المشتري في الذي عنده ولا يقضي ببعده لان  
 هذا دعوى تحرير لا دعوى استيلاء **صبي عند رجل فقار**  
 الذي ملو في يده **فواين عبيد فلان العايب ثم قال**  
**ذواليد هو ابني لم يكن ابنه ابدا وان محمد فلان ان**  
**يكون الصبا ابنه** ولكن يعنى عليه وان لم يثبت نسبه منه  
 كذا في المسئلة وهذا عند ابي حنيفة وعند ما اذا احمى العبد  
 ان يكون ابنه فهو ابن المولى وعلى هذا الخلافا اذا قال المولى  
 فلان ذلي علي فاشهره ثم ادعاه لنفسه **ولو كان الصبي في يد**

مع

دهما



مسلم وفيه نص في فقال النصارى هو عبدي فهو حر ان  
 النصارى هذا اذا ادعياه معاكما في الظهيرة وفيه اشارة الى  
 انه لو استودع عوي المسلم يكون عبدا له وان كان جسي في يد زوج  
 فرغم ان يقال الزوج انه ابنه من غيرها وزعمت المرأة انه  
 ابنها من غيره فهو ابنها جميعا وان لم يشهد قابلية على الولادة  
 ومراشدي جارية فوطئها ثم ولدت الحارثية المشتراة مشتراة  
 ولدا فاستحققت الامة بالبنية **غرم المراهي** ضمن المشتري  
**قيمة الولد** يوم التخصيم يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال  
 الطحاوي يغير قيمة الولد يوم القضاء وهو اي الولد حر  
 وان مات الولد لم استحققت لم يضمن المراهي **قيمة لو ان**  
**ترك الولد ما لا فيكون** المال ميراثا لا اي وان قتل المراهي  
 الولد غرم المراهي **قيمة** وكذا ان قتله غيره فاخذ دية غيره  
 ويرجع المشتري بالثمن اي من الامة **وقيمته** اي قيمة الولد  
 على ما يجهه بالعقر وقال الشافعي يرجع بالعقر ايضا على البايع  
 وفيه اشارة الى انه لو استحققت اخذ العقر من المشتري **كتاب**  
**المقارن** قال الشافعي اذا ثبتت المقارن لاثبات لما كان منزلا  
 وفي الشارح **لو اخرج من ثوبت حق للمفتر على نفسه اذا**  
**اقر حرم مكلف محض** ولو كان المحمولا كشيء وخوف  
 اي بان قال فلان علي شي او حق وكذا العبد لما دون فانه يبيع  
 اقراره ويحجر المقر على بيانه ويبيح حاله **قيمة** ولو قال  
 له علي حق وقال عيتت به حولا لاسلام نظران قال مفعولا

سائر  
 ما له

عن

عن قوله علي حولا يصدق وان كان موصولا به يصدق كذا في المحيط  
 والقول المتقن مع يمينه ان ادعي المقر له **الكنة** اي ما بين  
 وفي مال اي في ما اذا قال له علي مال لم يصدق المقر في اقل  
 من درهم ومال عظيم نصاب اي لو قال لفلان مال عظيم  
 فان بيننا من الغصة لم يصدق في اقل من مائتي درهم مطلقا  
 هذه اقوالها وقود واية من اوجه حنيفة وعنه انه يصدق في  
 عشرة دراهم وكذا في الامة اليسرى الصحيح عنده ان المقر  
 لو كان فقيرا يصدق في عشرة دراهم وان كان غنيا فعملية  
 ما يناديهم ومن الذهب في اقل من عشرين مثقالا وفي كل جنس  
 من الخشب من مال الزكاة لا يصدق في اقل من قدر النصاب  
 حتى لا يصدق في الخيل بل في اقل من خمس وعشرين وفي غير مال الزكاة  
 لا يصدق في اقل من قدر النصاب **قيمة ولو قال له اموال عظام**  
**لزمت ثلاثة نصيب** من جنس ما سماه ولو قال له **دراهم كثيرة**  
**لزمت عشرة** من الدراهم عند ابي حنيفة وعند ما يجب ما يبان  
 وعلى البعض من حديث امام بان جمع المكثرة اقل عشرة وفيه اشبا  
 ولو قال له علي **دراهم** لزمت **ثلاثة** ولو قال **كذا** ادركها لزمت **دراهم**  
 وقد روي القيمة وقناوي فاضي فخر الدين ولو قال كذا دينار  
 عليه ديناران ولو قال له علي **كذا** ابعير الواد لزمت **احد**  
**عشر** ولو قال **كذا** او كذا او واحد او واحد **لزمت** **احد وعشرون** ولو  
**ثلث** لفظه كذا او او فيكون او ان يراد **مائة** فيجب مائة  
 واحد وعشرون **ولو ربح** لفظه كذا او او فيكون **ثلث** او او

م







استغفر

لَهُ عَلَى الْفَدْرِيمِ الرِّشَاءُ أَوْ ثَوْبًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَصِحُّ فَيُطْرَحُ عَنْهُ  
مَدْرَيْتُهُ الْمُسْتَشْنَى وَلَوْ وَصَّلَ بِأَقْرَارِهِ لَقَطَأَ أَنْ شَأْنَهُ أَيْ بَانَ  
قَالَ عَلَى الْفَدْرِيمِ أَنْ تَمَاتَ بَطْلُ أَقْرَارِهِ وَلَا يُلْزَمُ شَيْءٌ  
وَلَوْ اسْتَشْنَى الْبَيْنَانِ الدَّارَ بَانَ قَالَ هَذَا الدَّارُ لِقَلْبِ الْأَ  
بَاحَا فَإِنَّهُ فِي قَهْمِ الْمَقْرَلَةِ وَأَنْ تَقَالَ سَبَا وَهَالِي وَالْحَرُصَةُ  
الْكُوفَةُ الْبَقْعَةُ الْحَالِيَةُ مِنَ الشَّيْءِ فَكَمَا قَالَ وَلَوْ قَالَ لَقَلْبِ  
الْفَدْرِيمِ عَمْدًا سَقَرِيَّةً مِنْهُ وَلَمْ أَقْبِضْهُ فَانْ عَيْنِ  
الْمَقْرَلَةِ الْعَبْدِ وَسَمِلَ أَيْ الْمَقْرَلَةُ أَيْ لُزْمَةُ الْمَرْفَعِ  
وَالْمَرْفَعِ وَأَنْ لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَهُ عَلَى الْمَقْرَلَةِ الْمَسْئَلَةُ  
عَلَيْهِ وَجَعَهُ أَحَدًا هَذَا أَوِ الْثَانِي أَنْ يَقُولَ الْمَقْرَلَةُ الْعَبْدُ  
عَبْدُكَ مَا بَعَثَكَ وَأَمَّا بَعْدُكَ غَيْرُكَ وَقَدْ قَبِضْتَهُ وَطَعْلِكَ  
الْفَدْرِيمُ مِنْهُ وَفِيهِ الْمَالَ لَا زِمَ عَلَى الْمَقْرَلَةِ الْثَالِثُ أَنْ يَقُولَ  
الْعَبْدُ عَبْدِي مَا بَعَثَكَ وَفِيهِ لَا يُلْزَمُ شَيْءٌ عَلَى الْمَقْرَلَةِ وَالرَّابِعُ  
أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ عَبْدِي مَا بَعَثَكَ وَأَمَّا بَعْدُكَ غَيْرُكَ وَحُكْمُهُ  
أَنْ يَتَحَالَفَا وَإِذَا تَحَالَفَا أَسْتَعِزَّ عَوِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَرَضًا  
فَلَا يَقْضِي عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ وَالْعَبْدُ سَأَلَ لِمَنْ فِي يَدِهِ هَذَا  
إِذَا عَيْنَ الْعَبْدِ وَأَنْ لَمْ يَعْينِ الْعَبْدُ لُزْمَةُ الْمَرْفَعِ مَطْلَقًا  
وَلَا يَصْدُقُ فِي قَوْلِهِ مَا قَبِضْتُ عَنْهُ أَيْ حَبِصْتُهُ وَعِنْدَهُمَا أَنْ  
وَصَلَ حُدُودَهُ لَا يُلْزَمُ شَيْءٌ وَأَنْ قَصَلَ لَمْ يَصْدُقْ وَإِذَا أُنْكَرَ  
الْمَقْرَلَةُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ عَيْنِ الْعَبْدِ وَأَنْ أَقْرَأَهُ مِنْ عَيْنِ الْعَبْدِ  
وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَقْرَلَةِ لَمْ أَقْبِضْهُ كَقَوْلِهِ مِنْ عَيْنِ خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ



هذا متصل بقوله لزمه المالف اي يلزمه هناك كما يلزمه  
 مطلقا فيما اذا قال لقائل على الف درهم من ثمن خمر او خنزير  
 عند ابي حنيفة وعندهما ان وصل صدق ولا يلزمه شيء **ولو قال**  
 له على الف درهم من ثمن متاع باعه مني او قال **ان يوفى**  
 الف درهم وقال **في يوفى او ينهرجه** وقال المقر له  
 جاد لزمه **الحيا او مطلقا** عند ابي حنيفة وعندهما ان وصل  
 صدق وان فصل لا وقال زفر بن بطي اقراره اذا قال المقر له  
 في جاد وخر ابي حنيفة انه يصدق في القرض في الزوف في  
 وصل وانما قيد من متاع وبالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض  
 بان قال لقائل على الف درهم زوف فقط قيل يصدق اجماعا  
 وقيل لم يوافق الخلاف ايضا **بخلاف الغصب والوديعة** اي  
 اذا قال غصبت منه الف او اودعني الف قال في زوف  
 او ينهرجه صدق في الغصب مطلقا وخر ابي يوسف انه اذا قال  
 غصبت ثم قال في زوف لم يصدق اذا فصل **ولو قال في**  
 البيع والغصب والقرض والوديعة ان له على الف **الا انه**  
**ينقص كذا** حال كونه متصلا بقوله صدق المقر له اي  
 وان لم يقل متصلا بل منفصلا **لا يصدق** واعلم انه لو وقع الفصل  
 بين الاستئذان وبين صدق ضرورة انقطاع الكلام بانقطاع  
 النفس وباحثا لسؤال فهو وصل ومن اقرب غصب **عيب و**  
**معي صدق المقر وان قال اخذت منك الف او دية**  
**وهلكت** فان المقر له اجل اخذتها غصبا فهو ضامن

فالعقل

فالعقل قول المقر له مع يمينه وان نكل فيمينه لا يمين المقر **ولو قال**  
**اعطينيها قد دية** فهلكت **وقال المقر غصبت** اي يمين المقر  
 وكان القول قول المقر مع اليمين فان نكل عن اليمين يلزمه الف  
 وان قال زيد لم يورث هذا الشيء كان ودية لي عندك فاخذت  
 منك فقال كذبت ولم يورث اخذت عمو فان قال اجر يا يعزبي  
 او ثوب هذا فلا نافر كنه اوليسه فرده على وقال كذبت  
 بل الثوب والداه لي **فالعقل** عند ابي حنيفة وقال  
 القول للذي اخذ منه الثوب والداه وهو القياس **ولو**  
**قال هذا الف ودية فلان لا يلزم دية لقائل** **قال**  
**لاول وعلى المقر مثله للثاني** اي المقر له الثاني مثل ذلك  
 المقر له عند ابي يوسف ليس عليه شيء **باد اقرار المريض**  
**دين الدين** وما لزمه في مرضه بسبب معروف **قد**  
**على ما اقرب في مرضه** واخر لا رث عنه اي اذا  
 اقر الرجل في مرض موته يد يورث وعليه ديون في صحته  
 وديون لزمته في مرضه باسباب معاومة كالقرض والمساكن  
 والتزويج وعامر السهود **فان** لا سبب فدين الصحة والد  
 المعروفة لا سبب مقدم على ما اقرب في مرضه والاث  
 مؤخر عن دين اقرب في مرضه وقال الشافعي دين المرض  
 ودين الصحة يسويان **وان اقرار المريض لو ارثه** مطلقا  
 سواء اقرب دين او غير **فان** لا اقرار **اي ان يصدق** **قد** **البيع**  
 اي الا ان يصدق بغيره الورثة المريض في الاقرار وقال

ول

يون



الشافعي يجمع **وان اقر الميراث بدرا او عين لا ينجح** **وان اقر**  
**ماله** يعني وان اقر جميع ماله والقياس ان لا ينجح اقران الميراث  
 الثلث **وان اقر الميراث لا ينجح** كقول النسب **ان اقر لبنوه**  
**ثبت نسبه من الميراث وبطل اقراره** **وان اقر الميراث**  
**لا ينجح** ثم نكح صاحبه لا اقراره عند زوال بطل بخلاف **الجنة**  
**والوصية** اي لو وهبها للميراث او وصي لا ينجح ثم تزوج  
 بطل الهبة والوصية **وان اقر لمن طلقها ثلاثا فيه**  
 اي في الميراث فلما اقر حال كونه من الميراث والدبر  
**وان اقر بخلاف كقول النسب** يولد مثله لعله انه  
 ابنه وصدقه الغلام ثبت نسبه من الميراث ولو كان الميراث  
 مريضا ومشارك الغلام الورثة وانما قيد بقوله محمول  
 لانه لو كان له نسب معروف لم يثبت نسبه منه ونقوله  
 يولد مثله لانه لو لم يكن كذلك لم يثبت نسبه منه وانما  
 شرط تعديده لظلاله لان المسئلة في ظاهره يغير عن نفسه  
 فلا بد من تصديقه لانه في يد نفسه اما اذا كان صغيرا لم يغير  
 عن نفسه فلا يعتبر تصديقه قوله ولو مرضا في باب  
 اقرار الميراث لا ينجح **وصح اقراره بالولد بان قال رجل**  
**هذه اولدي والى الوتر** بان قال هذا ابني او امي والى  
 ان كانت المرأة خالية عن نكاح الغير وعدته وان لا  
 يكون تحت الميراث اختا ولا انكح سواها والمولى وصح اقرارها  
 اقرار المرأة بالولد والدين والزوج والمولى والولد ان

شهدت

شهدت قايمة **وصدقها زوجها** اي صدق المرأة زوجها في اقرار  
 ولا بد من تصديقه **وهو لا** اي يعني انما يقع اقراره اذا صدق المقر له  
 المقر في اقراره في المسائل كلها **ومع التصديق** اي تصديق المقر له  
 بعد موت المقر **تصدق الزوج** بعد موته اي ان اقرت نكاحا  
 لرجل وماتت فصدقها الزوج لم يقع تصديقه عند احيائه وعند  
 بطله فعليه مهرها وله الميراث منها **وان اقر بنسب محمول**  
**والعلم لم يثبت** بنسبها من الميراث والجد فان لم يكن له وارث غير قر  
 كالميراث او بعد كمولي الميراث ورثته المقر له **وان كان للمقر وارث**  
 قريب او بعيد لم يرث المقر له من اقراره وله عمة او مولى الميراث  
 فلا يرث المقر له او مولى الميراث **ومن مات ابنه فاقرباؤه شريفة** في الميراث  
 ولكن لم يثبت نسبه منه **وان ترك امين منه** اي لم يثبت على رجل  
 آخر مائة **والاخر خمسة** اي بعد ما حلف بالله ما تعلم ان اياك قبض  
 منه مائة واسم اعلم بالصواب **كتاب الصلح** الصلح اسم بمعنى  
 الصلحة وهو خلاف الخصامة وفي الشرع **لوعقد رفع النزاع**  
 وركبه المراجاة والقبول وشرطه ان يكون البديل اي المصالح عليه  
 مالا معلوما ان احتيج اليه قبضه والملا يشترط معلومية **وهو**  
 اي الصلح **جائزا** اقرار الصلح على نية اضرع منه مع اقرار  
 و صلح مع سكوت **وهو ان لا يقر المدعي عليه** بما ادعاه المدعي ولا  
 ينكره و صلح مع الكا **فكذلك** وقال الشافعي لا يجوز الصلح مع انكار او  
 سكوت فان وقع الصلح عن ماله بال اقراره اعتبر تبعا يعني بغير

ح

يب

ي



فيه احكام البيع فثبت فيه اي في المضاع عنه الشفعة اذا كان  
 عقارا والرد بالعيب وخيار الرؤية اي يرد بخيار الرؤية وخيار  
 الشرط ويفسد جماله البذل اذا كان يحتاج اليه فبطلت الاجارة  
 المضاع عنه وهو المدعي وان استحق بعض المضاع عنه او كله  
 رجع المدعي عليه على المدعي بحصة ذلك اي بحصة ما استحق  
 المضاع عنه حال كون الحصة من العوض او رجع بأكمله ولو استحق  
 المضاع عليه اي بطل المضاع كله او بعضه رجع المدعي على المدعي  
 عليه بكل المضاع عنه او ببعضه وان وقع المضاع عن مال  
 بمنفعة اعتبر اجازة يعني يعتبر فيه احكام الاجارة فيشترط  
 التوقيت اي توقيت استيفاء ذلك المنفعة حتى لو مضى على سني  
 بيتا بذا او حتى يموت المدعي لا يجوز كذا في المحيط ويبطل المضاع  
 بموت احدكما مطلقا اي اذا اهلك المدعي او المدعي عليه ولكنه  
 اذا اهلك محل المنفعة قبل الاستيفاء بطل المضاع قياسا ولو لم  
 يمتد فيعود المدعي على راس المدعي ولو كان بعد استيفاء بعضها  
 بطل بقدر ما بقي ويرجع في دعواه بقدره وقال ابو يوسف ان  
 مات المدعي عليه لا يبطل المضاع والمدعي يستوفيه وان مات  
 المدعي فله ذلك في حقه العبد وشك في المأرور الوارث يقوم  
 مقامه ويبطل في ركوب المداينة وليس الثوب ولو قال يبطل بلاك  
 واحد ليتناول الحمل كان اولي ولما فرغ من مسائل المضاع مع الورث  
 شرع في مسائل المضاع مع سكوت وانكار فقال **والضلع عن سكوت**  
 او انكار رعد الدين وعوض عنه في حق المنكر ومعارضه

حق المدعي فلا شفعة للمجار على المدعي عليه وان صالحه عن  
 دارهما اي بسكوت وانكار وحق الشفعة للمجار على المدعي لو صالح  
 على دارهما ولو استحق المشتري فيه كله بعد الصلح رجع المدعي  
 على المشتري بالخصومة ورد المدعي البذل على المدعي عليه الى الدار  
 في كله او بعضه ولا يملك بطل المضاع بعد التعيين قبل التسليم  
 الى المدعي **لاحقا** اي كما استحقا بطل المضاع في الحكم في الفصل  
 اي في الصلح عن اقرار الصلح عن انكار وسكوت وقد مر حكمها اتفاقا  
 والله اعلم **فصل** واعلم ان ما جاز بيعه جاز صلحه **الصلح جاز**  
**عن دعوى المال والمنفعة** بان ادعي في دار سكني سنة او في عبد  
 خدمة شهر فجدد رب المال او اقرب ثم مات فجدد الورثة فصلا  
 الوارث على شيء من عيني او منفوعة حار **وعند دعوى الجناية** هذا اللفظ  
 يتناول العمد والخطا والفسق ومادونه **بخلاف المدعي** فانه لا يصح  
 الصلح عند دعوى حد حتى لو اخذ رايها او سارقا او ساربا خبر  
 فصاح على مال علي ان لا يرفعه الى السلطان فهو باطل ويرد ما اخذ  
 والصلح جاز **من دعوى النكاح مطلقا ومن الورق كان خلعا**  
**وعتقا** **على مال** والصلح عند دعوى النكاح على وجهين احدهما ان  
 يدعي رجل على امرأة نكاحا وهي تحب فصلا حية على مال جاز  
 هكذا في بعض نسخ المختصر في بعضها قال مال مجز قوله والورق  
 اي الصلح جاز من دعوى الورث اذا ادعي على محمول لانه عبدة فصلا  
 المدعي عليه على مال جاز ويجوز في حق المدعي عليه بطل دفع  
 الخصومة وفي حق المدعي كانه اعتقه على مال لانه لا يملك له

ي



لانكار المدعي عليه المان يقيم المدعي المدعي بينة فيقبل بينة على اثبات  
 الاولون اثبات الملك وان قتل العبد المادون رجلا عدا الم  
 يحرم عليه عن نفسه مطلقا وان قتل عدا له اي عدا للعبد المادون  
 رجلا عدا افسلحه عنه اي صاح العبد المادون عن عدا جاز  
 مطلقا سواء كان المادون مديونا او لا ولو صاح عن الغصب  
 المتلف بما زاد على قيمته او صاح على عوض قيمته اكثر من قيمة  
 المقتضوب المتلف مع عدا اي حنيفة وعدا بما يبطل الفصل على  
 على قيمته بما لا يتجاوز الناصر ويلزم رد الزيادة ولو اعتق مؤثر  
 عدا مشتركا بينه وبين آخر فمسا له اي المعتق المشترك  
 على الكوم من نصفه قيمته لا يصح الصلح في حق الزيادة من نصف  
 قيمته وان صاح على عوض قيمته الكريمة جاز واقيد بقوله  
 مؤثر لانه اذا كان معسرا بحيث سعاية النصف على العبد وموثر  
 رجلا بالصلح عنه اي من الموثر فصاح الوكيل لم يكن الوكيل  
 ما صاح عليه اي بدل الصلح ما لم يسمه الوكيل بل يلزم  
 الموكل ما صاح عليه هه اذا كان الصلح عن ذم العدا وعن  
 بعض ما يدعيه من الدين اما اذا كان وكلة بالصلح عن مال بمال فهو  
 بمنزلة البيع فيكون المطالب بالمال الوكيل دون الموكل وان صاح  
 رجل عنه اي عن رجل بلا امر من ذلك الرجل صح ان يبي الغصب  
 المال او اصاح الى ماله اي الى مال نفسه بان قال صاح  
 على هذه او على عداي هذا ولو قال صاحك على هذه لافهم  
 ينسبه الى نفسه ثم الصلح بقوله ادق صلحك على الفاد

عدا

لان

المالف اليه والاي ان لم يضمن او لم يصف الى ماله او لم يسله  
 المالف الى الملك توقف الصلح وفي الذمة انه يتوقف  
 عند البعض وعند البعض يتوقف على المصاح فان المدعي عليه  
 جاز ولزمه المالف والاي وان لم يجر بطل الصلح باب الصلح  
 في الذمة الصلح عما استحق اي صحت بغيره لا رايته  
 في البيع بالدين ثم ذكر عقد المداينة مع ان الحكم في الغصب  
 لذلك لا امر المسلم على الصلح اخذ لبعض حقه واما سقلا  
 للمبايعة او معاوضة لان مبادلة المالكين لا يجر  
 ولو صاح عن الفاعل على نصفه او على الفاعل جاز  
 الصلح ولو صاح عن العدا رهم موجه على الفاد ناير  
 موجه الى شهر او صاح عن الف موجه او شوبه على نصف  
 حال او ان يضمن المحور فيه لغو نشر فالاول بلا ولا الثاني  
 الثاني ومن له على امر الف فقبل الدائن المديون اذ عدا  
 نصفه على ذلك يجر اي في الحال من الفصل ففعل اي  
 ادي يجر من النصف الاخر والاي وان لم يود اليه حسماية  
 في العدا لا يجر من الفصل وعاد المالف عليه عدا وما وعدا اي  
 يوسف لا يجر ومن قال اخر لا اقولك ما الذي توحته  
 اي مطالبة عدا او يخط بعض المال ففعل هو عليه اي لزمه  
 وليس له ان يطالب المديون في الحال وبما خط هذا اذا  
 قاله سراحي لوقال علانية بحضر الشهود يؤخذ المهر بالما  
 في الحال صل في الدين المشترك ولو ما حصل بسبب عقد

اجاز

يعود



كما لو باع عبداً مشتركا صفقة واحدة أو اشتراكا في شيء كان  
 أو كان الدين مشتركا بين الورثة فإن كان دين بينهم **كما**  
**أحد** بما قرأ أو شكا أو أثار عن نصيبه على ثوب  
 لشركه الآخر أن يبيع ويطلب المثلون بنصفه أو بأخذ  
 نصف الثوب من شركه المان يضمن ربح الدرر خفيف  
 لا يأخذ نصف ولو قبض أحد الشركين نصيبه شركه الشريك  
 الآخر فيه ورغب بالباقي على الآخر ولو أراد أحدهما  
 أن يأخذ حصته ولم يكن لشركه حصه فيها فبضره في  
 التواريل **يبيع من المطلوب** كما من بيت مثلا بعد حصته  
 من الدرر ويسلم الرئيل لم يبرز العزم عن حصته دينه **كما**  
 سمي الربيب ويأخذ ولا هو لشركه في ذلك **ولو اشتري**  
**أحد** بما نصيبه شيئا ضمنه ربح الدرر وبطل صلح أحد  
**رب** علم من نصيبه على ما دفع أي بطلان أسلم إلى كل  
 في طعام ثم صاع أحد بما من نصيبه على من المال لم يجزعهما  
 وعبد في نوسف يجوز فلما حصل أنه يتوقف هذا الصاع عبدا  
 على اجارة صاحبه فإن رد بطل أصلا وكون الطعام المسلم  
 بينهما فلن اجار بعد علمها كما كانا صالحا فيكون يغفر أمر  
 المال بينهما ونصف الطعام المسلم فيه انضاب بينهما وعند هذا  
 جاز على من ياشركه ونصف ربح المال وشركه أن شأ  
 شاركه فيما اقتضى من يتبعان المطلوب بنصف الطعام المسلم  
 فيه فإن شأ سلك له ما قبض ويتبع المسلم إليه بنصف المسلم

فيه للمواد التي ما على المسلم إليه في وجع على الشريك المصاع بالحي  
 أن شادف اليد نصف ما قبض وأن شادف اليد ربع المسلم  
 وإن أخرجت الورثة أحدهم عن تركه عرض أو عقار  
 مال أو عن ذهب بفضة أو بالعكس **صلح** قل المصاع  
 عليه أو كثر فلا يعتبر الشاوي في العذر ويعتبر التقابض  
 في المجلس **وعن تقدير** وغيرهما بأخذ العذر أي ما عطا  
 أحدهما أي لا يجوز مطلقا لم يكن المعطى أكثر من حصة  
 أي من حبس المعطى لليون نصيبه بمثل الزيادة بحقه في نفع  
 التركة ولو كان ما أعطوه أقل أو مساويا لنصيبه أو لا يعلم  
 قدر نصيبه من الدراهم فسد الصاع ولا بد من التقابض فيما عا  
 نصيبه من الذهب والفضة قال الحاشي أنما يطل الصاع على  
 مثل نصيبه أو أقل من طال الرائي حال التصديق وأما في  
 حال المناكحة فالصاع جاز وقيل أنه باطل في الوجهين **ولو في**  
**التركة دين على الناس وأخرجهم** أي إن كان في التركة دين على  
 الناس فصالحوه على أن يخرج المصاع عن الدين **ليكون الدين**  
**له** بطل الصاع مطلقا في الدرر والعين قبل هذا أقول أي حصة  
 وعبد ما يبقى العقد صحيحا فيما وراء الدين وقيل لا قول الكل **في**  
**شرطوا** أي الورثة في هذه المسئلة أن يبرأ الغرماء منه  
 أي من نصيب المصاع من الدين **صلح** ولو على الميت دين  
 محظوظ مستوفى جميع التركة بأن لا يبقى شيء بعد أدائه **بطل**  
**الصلح وانقسمه** وإن لم يكن مستوفى قال يبغي أن يصالحوا



ما لم يعطوا دية ولو فعلوا قالوا يجوز الصلح وذكر الكرخي في القصة  
 انها لا يجوز استحسانا ويجوز قياسا **كتاب المضاربة** في كل مضاربة  
 من حيث انها تقتضي وجود البذل من جانب واحد ثم هي فاعلة  
 من ضرب في الايراد اشار فيما ذكره في الشرع **في شركة المال من جانب**  
**رب المال وعمل من جانب المضارب** والمضارب هو المراد بالشركة في الزرع والمضارب  
**امين** بهذا القيد قبل التصرف **وبالتصرف فيه** ويجوز **الزرع**  
 ان الزرع فهو شرك له في الزرع **والمضارب** اجبر حتى استوجب  
 اجر المثل **وبالحلف** اي اذا خالف المضارب رب المال فمما حلف  
 اليه فهو **عاصب** صامرا وان اجاز بعينه لك حتى ان اشترى  
 ما يفاه عنه ثم باعه وتصرف ثم اجاز له رب المال فانه له ان  
 اجاز له خلافا لما كان ولو اراد رب المال ان يجعله مضربا على  
 المضارب فالجمله ان يعرض المال من المضارب ويشهد عليه ثلثا  
 ثم يخلصه مضاربة بالثالث ثم يدفع الى المستقر يستعين  
 به في العمل حتى لو هلك في ذلك هلك العرض عليه واذا اخرج ولم يملك  
 فالزراع بينه وبين المضارب ان لا يصل **واشترط ان لا يملك له اي**  
 المضارب **مستقر** **واشترط** اي كل الزرع **لرب المال**  
**مستقر** **وانما يقع المضاربة بما يقع به الشراء من الدرا**  
 والدرا من عند محرم وعنده محرم بما وافق العاقلين والفاوغة ولو وقع اليه  
 عرضا وقال له بعه وعمل مضاربة في ثمنه فباع بدهم او يد باير  
 فمضاربة **ويكون الزرع بينهما مستقرا فان شرط احد ما راد**  
**عنه من الزرع على ما شرط** **تفسد المضاربة** **وله اجر مثله** **هـ**

**لا يجوز الاخر** **العقد المشروط** عند ابي يوسف وعند محمد بن اوز  
 ويبلغ بالعامان ويجوز الاخر في المضاربة العارضة وان لم يزوج في المال  
 وعن ابي يوسف ان لم يزوج فلا جزم له **وطر شرط يوجب الجملة في الزرع**  
**يفسده** اي عقد المضاربة وذلك نحو يشترط رب المال على المضارب  
 ان يسكن رب المال داره مدة سنة او ارضه لا ثم يجعل نصف  
 الزرع عوضا عن عمل واخره الدار لصاحب حصته العمل مجزولة فلان  
 وذلك لو رده في الزرع ايضا يفسد عقد المضاربة **ولم يزوج** وان لم  
 يوجب له جملة الزرع لا يفسد العقد **ولكن يطل الشرط الوضو**  
**اي الخسران على المضارب** او عليها ويدفع المال الى المضارب  
**ويبيع المضارب بنفسه ونسيئة** **ويشترى المضارب**  
**ويؤكل المضارب** احدا البسج والشرا **ويشترى المضارب** مطلقا  
 وعن ابي يوسف انه ليس له ان يسافر بلا اذنه وعنه عن ابي حنيفة  
 ان دفع المال اليه في مصر ولم يملك له عند السيرة ان يسافر وان  
 دفع المال اليه في غير مصر فله ان يسافر به الى بلده **ويبيع** اي يبيع  
 المال بضاعة للتجارة **ويؤدع** المال ولا يزوج المضارب من مال  
 المضاربة **عبد ولامنة** وعن ابي يوسف ان يزوج لزمه **ولا ايضا**  
**المضارب لادبانه من مال او بما عمل اي الا ان يقول رب المال اعمل**  
**بما لك ولم يتعد اي لم يتجاوز المضارب عما عينه من بلد** **وكذا ليس له**  
 ان يبيع ما بضاعة في من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج المضارب  
 الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه ضيقه  
 وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه يربى من الثمن وانما جاز



بالبلد لانه لو قال له ان تشتري في السوق ايصح التفتيد به وله  
ان يعمل به في غير السوق بالمطابق لانه لا يتعد عنه من سبله بان  
قال له خذ هذا المال المضاربة على ان يشتري به الطعام ووقت بان  
وقت المضارب وقتا يعينه ومعامل كما في السلكة اي لم يتجاوزها  
عنه من هذه الاشياء كما لا يتعد احد الشريكين في الشركة المتقدمة  
شيئا والمرد بالمعامل بما يل بحسبه لانه لو قال على ان يشتري من  
اهل الكوفة او قال على ان يعمل في الصرف و تشتري من الصيارفة وبيع  
منهم فباع بالكوفة لم يعمل من اهل الكوفة او من غير الصيارفة  
جار ولم يشتري المضارب من يفتقره او يبيع على المالك او  
عليه اهل المضارب انما يرجع متعلق بعوله او عليه وهو في الصورة  
ان فعل ويعتق عليه نصيبه وليس له نصيب رب المال بعده ويعتق  
عندهما وان لم يظن في المال مع ان يشتري من يفتقره وان زاد  
قيمه بعد الشراء حتى لم يرجع عتق حظه منه ولم يضمن المضارب  
لرب المال شيئا وسوى العبد المعتق في نصيبه لرب المال معه  
اي مع المضارب الف لانه مضاربة بالنصف والتشريك في ربه  
قيمة الف فوطر بالمضارب عوله بنصفه فولدت المنة وكذا  
شاهي الولد انما فادعاء المضارب حال كونه موكلا فلو  
جعل له دعوة قيمة الف وخمسها يبيع سعي الولد لرب المال  
في الف ربعه ولو ما يارب وخمسون او عتقه اي رب المال  
فيكون له المال الجاد فان قبض رب المال للمالك من العائد  
بلا سبيل ولا مورا من المال عن المورث اي عتق الفون نصف

فقط

قيمة او اعلم ان قوله مؤسر ليس بعبد لانه لم يذكر لانه لم يضمن  
في العائد مع انه مؤسر قلان لا يضمن ان كان مؤسرا او في ام  
**باب المضارب يضارب ولو حال من المضارب او**  
صفة من المضارب بمنزلة التركة واعلم ان المضارب لا يملك ان  
يضارب الربا فان رب المال فان ضارب المضارب بلا اذن من  
المال لا يضمن بمجرد الدفع ما لم يعمل المضارب الا في مطلقا  
سوانح او لم يزوج وهذا عندنا وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
وقال في رضى عن الدفع عمل او لم يعمل وماور رواية عن ابي يوسف  
وفي رواية عن ابي حنيفة لم يضمن الدفع حتى يزوج حتى لو هلك  
المال قبل المورث الزوج لا يضمن كانهما فان زوج ضمن الاول لرب المال  
هذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن الاول  
وان عمل الثاني فان دفع الاول الى الثاني يابون من رب المال  
بالتك اي دفع بشرط التملك والحال انه قيل له اي للمضارب  
الاول ما رزق الله بينهما نصفان وقد تصرف الثاني وزوج  
فلما اهلك النصف من الزوج وللأول السدس وللثاني الثلث  
ولو قيل له اي للمضارب الاول ما رزق الله بينهما نصفان ودفع  
للول الى الثاني بالنصف وللثاني النصف واستويا اي  
رب المال لاول فيما بقي من النصف فيكون الزوج لرب المال والزوج  
للول ولو قيل له اي للول ما رزق الله فلي نصفه او قيل  
ما كان من فضل بينهما نصفان فدفع المضارب للول  
بالحصص فلما اهلك النصف وللثاني النصف ولا شيء للول



ولو شرط المضارب الأول للثاني ثلثه والمسيئة بحالها فليرب  
 المال النصف والمضارب الثاني النصف **وفيه المضارب الأول**  
 من ماله للثاني السدس من الربح **وان شرط المضارب للمالك ثلثه**  
 ولعبد أي عبد رب المال ثلثه **عليه ان يعمل عبد المالك معه** وشرط  
 لنفسه ثلثه **وتصرف ربح فكان ثلث الربح للمضارب والثلثا**  
 لرب المال **ان لم يكن على العبد دين** وان كان عليه دين فهو للفرع ما هذا  
 اذا كان العاقده هو المولى ولو عقد العبد المادون عقد المضاربة  
 مع اجتهاد شرط العمل على المولى لا يصح **ان لم يكن عليه دين** وان كان  
 على العبد دين ربح عند ائتمانه **ويجوز المضاربة بوقت اجتهاد**  
**وبالجواز المالك اي الحاكم بالجواز المالك اذا اراد الحرف حال كونه**  
 قيدا بالحق لا يقبل الحوقه يتوقف تصرف مضاربة عند ائتمانه  
 ان استلم نقد وان مات او قتل على الارادة بطل وقيد بالمالك لانه لو  
 اراد المضارب والحق بالمضاربة على حالها عندهم ولو لم يملك  
 مرده ثم عاد مشيئا جاز ما فعله مضاربة من البيع والشرا وتبقى  
 المضاربة على ما شرطه كذا في المبسوط **ويجوز المضاربة بعينه**  
**ان علم المضارب العول فبذنه لانه لو لم يعلم به حتى اشترى وباع**  
 فتصرفه جاز وان علم المضارب بعينه والمال عروضا باع ولا ينعى  
 العول عن ذلك **لا يتصرف المضارب في ثمنه ولو افتقر فابغى**  
 فتمت المضاربة **الحال انه في المال ديون ورجح اجبر اي الحاكم**  
 على المضارب **اقتضا الديون اقتضيت منه حتى اخذته** **والا**  
**اي وان لم يكن في المال ربح لم يلزمه الاقتضا ويؤكل المالك عليه اي**

علي

على اقتضا الديون من الغرما **والشمس** **بالكسر الدال فارسي** **عرب**  
**علي المعاصي اي على الحد من المبيع وما عدا ذلك مال المضاربة**  
**الربح اي حلاله** **وان لم يربح** **رأى الحاكم على الربح علم** **المضارب**  
**وان قسم الربح قبل استيفاء راس المال وتبقيت المضاربة ثم هلك المال**  
**كله او بعضه** **فراى اي المالك والمضارب** **الربح لماخذ المالك**  
**ما وما فضل من راس ماله** **او بعضها** **وان تقسم من راس ماله بان كان**  
**المالك اكثر من الربح لم يقسم المضارب** **وان قسم الربح** **فتمت**  
**ثم عقداها اي رب المال والمضارب** **المضاربة ثانيا** **فهذا المال**  
**فالعقد الثاني لم يبرأ** **الاول** **فصل** **ولا تقسده**  
**المضاربة بدفع المال الي المالك** **بضاعة** **والربح بينهما**  
**وقال** **فوقفسد المضاربة ولو دفع المال الى رب المال**  
**مضاربة** **لا يصح المضاربة الثانية** **ولا تقسده المضاربة**  
**لرأى عند ما يكون الربح بينهما على ما شرطه وعند ذفر**  
**تتقسم المضاربة للرأى** **فان سافر المضارب** **فطعامه**  
**وشرايه وتسويده** **ورأى** **مطلقا** **سواء كان ذرا او شرا**  
**وغسل يديه** **بذنه** **واجرة** **اجبر** **خدمه** **وعلف دابة** **يركبهما**  
**والدهن** **في موضع** **يحتاج الى الدهن** **كالحمامة** **واجرة الحمام**  
**والخلاف في مال المضاربة** **مطلقا** **استحسانا** **وقال**  
**التأخي** **ينفق المضارب من ماله** **ففسده** **مطلقا** **وقال** **مالك**  
**ان كثر المال** **ينفق من مال المضاربة** **ولو قال** **من ماله** **ففسده**  
**وان عمل المضارب في المضاربة** **وفي قريته** **ففسده** **في ماله**

رب

رأى

بضاعة



أي مال المضاربة **كالدار** أو عن أي حنفية أن الدار في مال  
المضاربة ولو كان خروج وجه دون خروج السور فإن كان حجره  
يؤخذوا ثم يروح فيبني بأهله فهو بمنزلة السعي في المضار  
وإن كان بحيث لا يثبت بأهله فتعقده في مال المضاربة فإن  
رجع المضارب أخذ المالك ما انتفع المضارب من رأس المال  
وما بقي يكون بينهما على ما اشترطا فتكون النفعة مخرقة إلى  
الرجوع وتكون مخرقة إلى رأس المال فإن باع المتاع مخرقا  
حسبه وإضاف إلى الثمن ما انتفع على المتاع من الحمل ونحوه  
كأجرة الشمار والصباع والقضار ولا يحسب ما انتفع على نفسه  
ويقول قاض علي بكذا ولو كان مع المضارب ألف فأشترى به  
مقاعا ولو قصر أو حمله بألة والحال أنه قيل له أي للمضارب  
أعمال يرايك فهو أي المضارب متطوع متبرع فيما انتفع  
وإن صبغة المضارب صبيعا آخر فهو أي المضارب شريك  
بما زاد الصنيع فيه ولا يضم المتاع قوله فيه أي في قيمة الثوب  
للأبيض حتى لو كانت قيمته غير مصنوع الفاوم مصنوعا الفا  
وما يتبين كان للألف المضاربة وما يتبادرهم المضارب لكل  
ماله وإنما حصر الحجر لأن السواد موجب التقصان وهو لا  
يسأل له لو أن عند أبي حنيفة وأما سائر المالين فمثل الحجر  
لذا ذكر في الإسلام في الجاهل الصغير مع ألف بالمتضمن  
فأشبه المضارب به من التبرع بمتاع البيت وقيل  
يبان الحثان والعطن وبأعد بالعين واشترى المضارب

بما عيّد أو لم ينقد قضا عا أي الالفان في يد أي في المضار  
غرم أي يرب المال المضارب الفا وغرم المالك الفا أيضا  
وحد ربع العبد للمضارب وبأية على المضاربة **ورأ**  
**المال الفان وخمسائة** لأن رأ بالمال دفع مرة الفا ومرة  
الفا وخمسائة **ويروى على الفين** أي لا يبيع المضارب العبد مخرقا  
لأعلى الفين فإن باع العبد بأربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب  
لأنه بدل أهله وثلاثة أرباعه وهي ثلاثة آلاف للمضاربة بدفع  
رأس المال وذلك الفان وخمسائة وتبقى خمسائة بينهما على ما شر  
**وإن اشترى المضارب من المالك بالف عيّد أصغيرا** **اشترى**  
**المالك بنصفه** رابع أي يبيع المضاربة ذلك العبد مخرقا بنصفه  
فيقول شريك بخمسائة معه ألف بالنصف فاشترى به عيّد  
قيمته الفان فقتل العبد جلا خطا أمر بالدفع أو العدا فإن  
اختار الدفع يدفع وتنتهي المضاربة وإن اختار العدا فثلاثة  
أرباع العدا **المالك ربيعة على المضارب** وانتهت المضار  
ثم والعبد لها على المضاربة **يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب**  
**يوما** وأما قيد بقوله قيمته الفان لأنه إذا كان الفان لشيء على المضار  
الفا آخر حتى ينقد المضارب من العبد ثم ولو أي يرجع على مال  
إلى أن ينقد من ولو عشر مرات **ورأس المال جميع ما دفع المالك**  
**إليه معه الفان** فقال المضارب دفعت إلى الفا ووثقت  
**الفا وقال المالك دفعت إليك الفين مضاربة** والقول للمضارب  
وكان أبو حنيفة يقول أو لا القول للمالك وهو قول فرم رجح

دب

س

طا



وقال القول المضارب وهو قولها وإذا اختلفت رب المال والمضارب  
في كل من المال والبيع فقال رب المال إذا اختلفت الفان وشروط  
لك ذلك البيع وقال المضارب رب المال ألف وشروط لي نصف  
فالمقول المضارب في قدر من المال كما مر من الخلاف والقول الثاني  
فيما شرط له من البيع وإنما قالوا بالبينة على ما ادهى من الفضل قبلت  
ولو ادعى المضارب العود في كل مكان وأدعى رب المال خصوصاً  
أو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال المضارب ما سمي لي  
بجارة بعينها فالقول المضارب قال قدر لي من المال **مئة الف**  
المضارب **مئة مضاربة بالنصف** أو قدر لي من المال المضارب  
**قدر لي الف وقال المالك مائة مضاربة أو مائة فاقول المالك**  
والبينة بينة المضارب فإن قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين  
ما إذا انعكس صورة المسألة بأن ادعى رب المال العود والمضارب  
المضاربة بالبينة هناك بينة رب المال والقول المضارب  
وجه الفرق أنه كان العلة أنهما قد اتفقا على أن لا أحد كان  
ورب المال يدعي ضماناً أو موثقاً كذا في الإيضاح **كتاب الوديعة**  
هي أمانة تركت للحفظ والمضاربة للاسترباح وكان الكروخوا  
من الوديعة فلما أخرجها عنهم الوديعة والإيداع تسليط الخو  
على الحفظ أي كان مائلاً أو غير مائلاً أو دعه زيدا مائلاً واستوف  
أياه إذا دفعته إليه لحفظه فانا مودع ومستودع بكسر الدال  
فيهما وزيد مودع ومستودع بالغ فيهما والمال مودع ووديعة  
وكنها الإيجاب والقبول وشروط كون المال قابلاً للربان البكر

ليضمن

ليضمن من حفظه حتى لو أودعه لرباً أو المال الساقط في البحر  
لا يصح وكون المودع مكلفاً بشرط لوجوب الحفظ عليه وحكمه بأوجب  
الحفظ وصيرورة المال أمانة عنده وفي الشرح **الوديعة**  
**أمانة** للأن الفرق بينهما أن الوديعة خاصة ولم أمانة عامة  
**فلا يضمن المودع بالطلاق** وقال مالك بن سرقب الوديعة  
عند المودع ولم يسرق مئة مال آخر من المودع يضمن **والمودع**  
أن يحفظها **بغيره** **بغيره** من زوجته أو ولد أو والديه أو  
أخيه أو العبد في هذا الباب المسألة بالنفقة حتى لو أودع  
وديعته إلى زوجته فلا يضمن وإن لم يكن الزوج في نفقتها وإن  
الكبير إذا كان يسكن مع المودع ولم يكن في نفقته فخرج وترك  
المزول على المودع الوديعة والتلميذ الحاضر الذي استسجد  
مساكنة أو مسكنة دون المياومة فهو من في عياله أما  
الغير يعمل من الأعمال فكسائر المداين يضمن بالدفع إليه **فإن**  
**حفظها بغيره** وأودعها عند غيره من المداين يخاف **الخوف**  
**والفرق** **فليس** **بأن** **يأمر** **أو** **مطلق** **أن** **يقع** **في** **ذلك** **فإن** **خاف** **الفرق**  
خاف على الوديعة فليس لها الجارية أو يكون في ذلك فأن خاف الفرق  
والقاه إلى سفينته أخرى فحينئذ يضمن مطلقاً قيل هذا إذا  
أخطأ الخريف بنزل المودع وإن لم يخطأ بمنزله يضمن ولا يصدق  
على العذر حتى يقيم البينة ذكره في الوديعة الحلولي لودعه إلى  
جاريه مع إمكان الدفع إلى بعض من في عياله يضمن والفرق الفرق

مئة







عندئذ يحنف وبعدهما يسرله السراة اكان ليس له يحمل  
 ومونة وقال الشافعي ليس له ذلك في الوجهين واعلم ان اطلاق  
 قوله ان يسافر يدل على انه لا فرق بين السفر الطويل والعسير  
 وذكر في الجامع الصغير الحاشي والخبرة قال العنيفة له ان  
 يسافر مطلقا وقال محمد بن يسافر مطلقا وقال العنيفة له ان  
 يسافر يسافر قصيرا او سافرا طويلا وهذا الخلاف فيما اذا امكن  
 الحفظ في المضي ان كان بعض عياله معه ولم ينجح الي تعلم اما  
 اذا لم يمكن بعض عياله معه او كان ولكن احيلته الي تعلمهم  
 بل اجماع **ولو ادعاه شيئا وبينة عند رجل فحضر احدهما وطلب**  
**بضميه لم يدفع المودع الي احدهما حظه خوفا من الآخر عند**  
 البينة ولو فعل ضمن بضميه وعندهما يدفع اليه بضميه ولا  
 يضمن والخلاف في الكل والموزون وفي الخبرة ذكر الخلاف في  
 الثياب والدواب ايضا وكذا في الكافي والصحيح ان للاختلاف فيما  
 لموزون وقيل امثال الكيالات والموزونات وفيما عداها من الثياب  
 والدواب والعبيد فليس للحاضر ان يأخذ بضميه بل اجماع **وان**  
**ادع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم كالكيالات والموزونات**  
**والثياب وكذا كل ما لا يتعيب بالتقسيم اقتسماه وحفظ كل واحد**  
**مما نصفه ونودفع احدهما كله الي كل ما في يد الآخر فخصه**  
 عنده ضمن الدافع العاين عنده البينة وقال لا يضمنان به  
**خلاف مما يقسم** اي ان كان الودعة مما لا يقسم كالعبد والثوب  
 الواحد وكل ما يتعيب بالتقسيم جاز ان يحفظه باذن الآخر فلو دفع

الى الآخر ضاع لا يضمن ولو قال المودع له لا تدفع الودعة الي عينا  
 او قال له احفظ في هذا البيت فدفعها الي من لا يداه منه او  
 حفظها في بيت آخر من الدار التي لا يضمن في تلك الدار لم  
 يضمن الدافع وان كان له منه اي من المودع **بد او حفظها في دار**  
**اخر يضمن ومودع العاصب ضامن** حتى لو عصب رجل شيئا  
 فادع عنده رجل فملك عنده ضمن والمالك مخير ان شاء ضمن  
 العاصب وان شاء ضمن المودع ذكر ابو اليسر ان لم يعلم ان المودع  
 عاصب يرجع عليه بعد التضمن وان علم لا يرجع وكذا اشار اليه السر  
**لا مودع المودع** اي لا يضمن مودع المودع بان ادع عنده رجل ودية  
 فادعها المودع عنده شخص آخر غير عياله فملك من الاول دون  
 الثاني عنده البينة وعندهما له ان يضمن ايها شاقان ضمن الاول لم  
 يرجع على الثاني وان ضمن الثاني لم يرجع على الاول **معه العادي**  
**رجلان كل واحد منهما انه له اودعه اياهم فانكروا لم يكن لهما بينة**  
 ثم عرض اليهم عليه فنكل عنهما **كل الف الموجد لها وعليه اي على**  
 المدعي عليه **الف اخرى بينهما** فانما قيد بقوله نكل لهما لانه ان حلف  
 لهما فلا يثبت لهما وان حلف للاول ونكل للثاني فله له وان نكل للاول  
 وحلف للثاني فالاول للاول ولا شيء للثاني ويدين للعاين اي له  
 يقضي بالنكول للاول حتى يحلف للثاني فلو قضى التناهي الاول  
 حين نكل مع انه ليس له ذلك لا يبعد قضاء حتى لو حلف للثاني  
 بعده فنكل يكون للف بينهما ويعزم الف اخرى بينهما والله سبحانه اعلم  
**كتاب العارية** المناسبة بين الكتابين ظاهره ان الاول

لك

خبي



امانة تركت المحظ والنائي امانة رفعت المحظ والامتاع والعا  
 فعلية متشعبة الى العارة اسم من العارة كالعادة اسم للعلم  
 ولا خفاها من العار العيب والعري خطا يقال استعريت منه الشيء  
 فاعارني واستعرتني اياه على كذا والمضاني كذا في المغرب وفي المسوا  
 هي مستفدة من التقاور وهو السائب فكانه يجعل للغير ثوبه  
 في الامتناع بماله فليكن يعود الدوية اليه بالمسترد ادعني شيئا  
**تلك المقعدة** لا عرق قيد بل اول احترام اعني الهبة لمنها فليكن  
 المنفعة بعوض وقال الشافعي والكرخي اباحة الامتناع لا فليكن  
 المنفعة ومرة الاحلاف تظهر في اعارة المستعير عنه مما لا يجر  
 لانه اباحة وعنده ما يعتبر لانه ملك **ونفع الاعارة** **فانما هو**  
 انما هو انما جعلت طاعما لها **ومضيت** اي اعطيتك **ثوبها** او جازي  
 هذه **وتلك** اي هذه اذا اراد به العارية ولم يرد به الهبة  
**واحد** ملك عدي وداري لك ستي وداري لك عمري ستي  
 والعري اسم من الاعمار معناه جعلت سكناها كمن عرك عمري  
 مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمر بها كعمري ستي  
 تحبزه ويرجع المعبر **شقا** والعارية امانة حتى لو هلك  
**لم تعد** **ببشر** مطلقا سواء هلك من استعماله او لو كان  
 الشافعي ان هلك من استعماله المعتاد لم يضمن وان هلك من  
 في حال الامتناع يضمن وان تعدي يضمن بالاجماع نحو ان يحمل  
 ما يعلم ان مثل الاحتمال **ولا توب** العارية **ولا توب** في الود  
 كان الود لينة لا توجروا ترضى فان اجر المستعير نعط

اي

اي هلك ضمن المستعير حين سلمه الى المستاجر وان شأ المعبر ضمن  
 المستاجر فان ضمن المستعير لم يرجع على المستاجر وان ضمن المستاجر  
 يرجع على المستعير انه لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم به لم يرجع  
**ويبيع** المستعير **ما لم يختلف** باختلاف **المستعمل** كالحمل والامتناع  
 والزراعة والسكنى **فلوقيد** **ها** المعبر **وقت** **كثير** **وشهر** **ومنفعة**  
 كما اذا قال لك هذه الدابة او قيد بها **لما جاور** **وما سواه** **وا**  
**الوقيد** في الاعارة له ان ينفع اي نوع في اي وقت **شأ**  
**وعارية** **التمني** اي الدراهم والدنانير **والملك** كالحظوة **والمستعير**  
**والموزون** كالذهب والفضة والعسل **والمعدود** كالخوز والبقي  
**قرص** قالوا هذا اذا اطلق العارية اما اذا عين الجدة بان استعار  
 صير في ذراهم او دنانير ليزين ما دكانه او ليعاير بها ميزانا  
 فانه لا يكون قرصا وان اطارا رصا **للبنا** **والفرض** **صم** **للعارة** **ولم**  
**يرجع** ويكلف المعبر **قلع** **ما** **ولا يضمن** المعبر ما نقص بسبب البنا  
**والفرض** بسبب القلع ان لم يوقت وان وقت المعبر **ورجع قبله**  
**ضمن ما نقص** **منها** **بالقلع** وذكر الحاكم الشهيد انه يضمن ربح  
 الارض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكون له ان يثا  
 المستعير ان يرفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون له ذلك وهذا  
 اذا لم يكن القلع مضر الارض فان كان مضر اياها فالحق ان يرب  
 الارض وان اعارها اي الارض **لغير** **عها** **المستعير** **لا توجده**  
**يحصد** **الزرع** **وقت** **اول** **يوقت** **استحسانا** **احصد** **الزرع**  
**جزه** **حصدا** **وحصدا** **اخر** **ياضي** **ضرب** **وطلب** **كذا** **في** **المغرب**

ن



**مؤنة الرد على مؤنة رد الوديعة على المودع بكسر الدال ومو**  
**رد المودع على المودع وان استعاره آية ثم رد المستعير الدابة**  
 الى اصطلح ما لكها ولم يسلم واستعار العبد ثم رده الى دار  
 المالك بغير من الضمان استحسانا والقياس رآه يضمن بخلاف المصنف  
 والوديعة حتى لو رد المصنوب والوديعة الى دار المالك لم يضمن  
 اليه فضاغا ضمن وان رد المستعير الدابة مع عهده واخرج  
 مشاهرة او مسابمة لم يباوثة او ردها مع عبد رب الدابة  
 او اخرج مشاهرة او مسابمة بغير المستعير في الصور  
 والسئلة النامية مطلقة اي سواء كان عبد يقوم على الدابة  
 غير قيل هذا في العبد الذي يقوم على الدابة في الاول الوجه  
**خلاف الاجبي اي ان ردها مع اجبي فملكك ضمن دلت هذه**  
 المسئلة على ان المستعير لا يملك الدابة من اجبي وقال مشايخ العرف  
 انه يملك الدابة وعلى القوي واؤلوا هذه المسئلة بان موضع  
 المسئلة فيما اذا كانت القارية موقنة وقد انتهت القارئة بانها  
 مدتها فحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الدابة  
 للاتفاق ومزاها راضيا بغير عهدها وارادتها بالصك  
**بالتسليم معاوانا المحتسني من ربه عند في حنفية وعندهما**  
 ملكا لك عرتي وانما قال رصتك اشارة الى انه في امان  
 الارض يكتب طهرتي وفي غيرها يملكك عرتي اجماعا  
**الهيئة المناسبة بين الكتابين ان كلاهما ملكك بغير عوض**  
 ثم في اللقمة هي اتصال النفع الى الغير مالا كان او غير مال وفي

الشرع **معي فملك المعين بلا عوض** قوله بملك المعين احتراز عن الاحتراز  
 وبلا عوض احتراز عن فملك المعين في المعنى بيع ونقص الهيئة  
 بايجاب من الواهب كوهبت ونخلت اي اعطيت واطعتك هذا  
 الطعام وجعلته لك عمتي واعمرتك هذا الشيء ونقص بقوله  
 حملتك على هذه الدابة حال كونه او يابيه الهيئة مطلقا سواء كان  
 السلطان او غير قيد به لانه لو قال حملتك على هذه الدابة ولم يوص  
 الهيئة تكون قارية وقيل هو من السلطان هيئة مطلقا بقوله  
**كسوتك هذا الثوب** بقوله داوي لك عمتي اي رجمة الهيئة  
 قوله تسكنها بدل له في الهيئة حتى لو لم يقل تسكنها تكون هيئة  
 ايضا بقوله داوي لك عمتي **سكني او داوي لك سكتي** هيئة  
**وقبول اي بيع بايجاب وقبول من جانب الموهوب له وقبض**  
**منه في المجلس بلا اذنه واعد** اي يرضع الهيئة ان قبض  
 بلا اذنه اذا كان في المجلس استحسانا وان قبض بعد الافتراق  
 لم يصح الا باذنه وقال مالك يثبت الملك فيه قبل القبض ثم يصح  
 بايجاب وقبول ويثبت الملك في شيء **مخو ومقصور** في شيء  
**مستأجر يقسم اياها يقسم** وقال الشافعي يبيع ويعني بالمخو  
 ان يكون مفرغا عن املاك الواهب وحقوقه وبما ينسب الى الحمل  
 القسمة اي لا يبقى مستغفاه بعد القسمة من حبل لا انتفاع  
 الذي كان قبل القسمة كالبيز الصغير والحمار الصغير والثوب  
 الصغير ونحوه بالمقسوم اي يبقى مستغفاه في الحالين قبل القسمة  
 ولجودها فان وهب شيئا مستغفاه فسدت الهيئة



فان قسمة وسلم الي الموهوب له **فان وان وهب دقيقا**  
**في جراح** وان طهر وسلم اليه **ولذا الله في الشمس**  
**والسني في اللبن** ومك الموهوب بلا قبض جديد لو كان  
 الموهوب في لبن الموهوب له **وهبة له** فله تتم بالهبة  
 اي بقوله **وهبت هذا** الشيء لابي طاهر وافرقت بين  
 هذا الشيء في يدي او في يد مودعة وانما قبض بقوله لطفه لانه لو  
 وهب شيئا لابنه الكبير يشترط قبضه وان كان في عياله ولا يلزم  
 بقبضه عليه عندنا **ولذا** او وهب للطفل امه شيئا وما عياله  
 وابوه ميت **ولا وصي له** جازت الهبة **وان وهبت له اجني**  
**تتم قبضه** ولو لم يكن اولاد بالاب عند قد ماله او  
 وصيته او قبضه **وان اجني** لو كان الطفل في حجرها  
 قيد به لانه لو لم يكن في حجرها لم يتم قبضها بخلاف الولي حيز  
 لم يشترط كونه في حجره **يتم قبضه ان عقل وان وهبت**  
**اثنان** فاما مشتركا بينهما **لو اهدى احد صاحبه** اي  
 لم يصح لو وهب واحد لغيره اثنان عند ابي حنيفة وعند  
 ابي يوسف **ولو اهدى من درهمين** او درهمين **فان وهبت**  
**لواحد من ابي** لم يصح تصدقهما وهبتا الغنيين وقال ابو  
 محمد يجوز كله وانما حصص العشرة بالذوات باعالم المحدثات  
 وضع المسئلة في الجاهل الصغير هكذا **كتاب الرجوع في**  
**الهبة** اذا وهب هبة لاجني **في الرجوع فيها** اي في  
 الهبة اما بالقبض او بالرضي والمراد بالاجني هبة من كس

بدي رجح محرم ولا رجح وقال الشافعي **الرجوع فيها ومنع الرجوع**  
**في الهبة** سبعة اشيا جمعها المصنف في حروف **د مع خرقه**  
**فان ال الزيادة المتصلة** كالعرس بالكسر والبناء **والسني**  
 وغيرهما مما يوجد زيادة قيمة الموهوب له اما اذا لم يزدط **لكه**  
 عليه كما اذا اباد كائنا صغيرا او عرسا لم يعبا به فلا يسقط  
 حق الرجوع كما اذا ازداد زيادة توجب نقصا كلسن الشخصية  
 فانما ينسب زيادة حقيقة بل هي نقصان معني فلا يمنع الرجوع  
 ولو كانت الزيادة منفصلة بان كانت الهبة امه فولدت عند  
 الموهوب له من زوج او فحور الزنا فلا واهب ان يرجع فيها  
 دون الولد وان كانت الزيادة من صغير فله ان يرجع واذا  
 وهب عبد فله الوان او الحرفة او يرجع عبد ابي يوسف  
 وفي قول من يرجع ولو اهدى الموهوب له انه سمن عبدك  
 وكذبه الواهب قال قول الواهب عندنا وعند فقهاء القول  
 للموهوب له **والهبة موت احد المتعاقدين** فان مات  
 الموهوب له او الواهب ينسخ الرجوع من الواهب ولو رثه  
 الواهب **والعين الموهبة** فان قال الموهوب له الواهب  
 حدة عوض عنك او بدلا او عاقا بلم تا فقه كنية  
**الواهب** سقط الرجوع ولو وهب للواهب شيئا لم يقل  
 هذا هبة عن هبة او ما شاكله فلكل واحد منهما ان يرجع  
 اما اذا كانت الهبة الفدرم او دارا او عوضا رجم من  
 تلك الدار او بيت من تلك الدار لا يكون له الرجوع والواهب



ان يرجع في الباقي **وصح من اجني** اي ان عوضه اجني  
 عن الموهوب له **مستبرعا** فقبض الواهب العوض  
 بطل حق الرجوع ثم المستبرع لا يرجع على الموهوب له بما  
 عوضه وان امره به ما لم يضمن له الموهوب صريحا  
**وان استحق نصف الهبة رجع** الموهوب له على الواهب  
**بنصف العوض وبالعكس** اي ان استحق نصف  
 العوض كما يرجع الواهب في الهبة بشي **حتى يبرء**  
 الواهب ما بقي من العوض فحينئذ يرجع فيها وقال  
 زفراد استحق نصف العوض له ان يرجع في الهبة  
 وان كان لا يقبل العتمة **فلو عوض النصف رجع الواهب**  
**علم يعوض** الموهوب له **والخارج رجع الهبة من**  
**الموهوب له** بان باع الهبة او وهب لآخر وبيع  
 نصفه رجع في النصف اي ان وهب دارا وقبضها  
 الموهوب له ثم باع نصفها فللواهب ان يرجع في  
 النصف كعده **بيع شي** اي اذا لم يبع شيئا منها  
 لغيره يرجع في نصفها **والزاي الزوجية** الزاحفها  
 ان تكتب بالياء للزوج بنده وبين الراثة له والعترة  
 لو قت الهبة لا يورث الرجوع **فلو وهب لغيره**  
**ثم نكح رجع وبالعكس** اي ان وهب لزوجته ثم  
 اناها لا يرجع والعراق القرابة المحرمية بالرحم  
 لا بالمصاهرة **فلو وهب لذي رحم محرمة لا يرجع**

فيها

**فيها** قيد به لانه لو وهب لذي رحم غير محرر كان العم له  
 الرجوع فيها **فلو وهب لغيره** اي لغيره القربى  
 عنده وقال ابو يوسف ويجوز ان يرجع في الاول **والها**  
**الهلالة** اي هلاك الموهوب **لو ادعاه** اي الموهوب له  
 هلاك الهبة عند الرجوع **مصدق** بلطف **وانما يصح الرجوع**  
**بما ضمنها او يحكم الحاكم** بالرجوع فلوكات الهبة عتدا  
 قباعة الموهوب له او اعتقه قبل ان يقضي به القاضي  
 للواهب بعد ما امتنع الموهوب له ولو تمتعه بعد الرجوع قبل  
 القضاء لم يضمن وكذا اذا اهلك في يده بعد القضاء يضمن  
 لان تمتعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب وادرجه بالقضا  
 او بالرضي يكون فسخا من المصل فيعود له الملك القديم حتى لا يشترط في  
 الواهب **فان تلفت العين الموهوبة واستحق مستحق**  
**المستحق** الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن والهبة  
**بشرط العوض** بان يمتد عبده لرجل على ان يمتد الموهوب له  
 عبده له **هبة ابتداء** بشرط التقاضي في العوضين  
 في المجلس او نعمة ياديه وتبطل بالتبوع فان وهب لغيره  
 متاعا بشرط العوض لا يجوز بيع انما حتى لو تباعا صاحبه  
 وصار في حكم البيع **فقد بالعيوب وخيار الرؤية وتوجد**  
**بالشفعة** لو كان عقارا وقال زفراد لا يفي بتعقد بيعا ابتداء  
 فانهما حتى يثبت الملك بخر العقد ولا يطله الشئ وقد كمل  
 المخبوء في الجامع الصغير هذا اذا ذكره بكلمة على فاما اذا



ذكره بالبيان قال وهبت منك العبد بئوك هذا أو بالغير  
 وريهم فاصبح استد أو انهما كذا في النهاية **فصل في الاستسكان**  
 والتعليق غيرهما **ومن هبة لهما أو وهبت أمة**  
**على شرط أن يرد لها الموهوب له عليه بوجدين أو على شرط**  
**أن يجمعها أو يستوليها أو وهبت ذاة على شرط أن يرد**  
 الموهوب له عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا من أي يعطي  
 بعض الذاة الموهوبة عوضا عن كل الداركت **الهيئة**  
 في الصور كلها وبطل الاستسكان في الأول وبطل الشرطي سائر  
 الصور ومن قال لم يرد له إذا جاعده فربوك وأنت منه  
 يري أو أن أدب إلى نصفه فلك نصفه وأنت ي  
 من النصف الباقي فهو أي كل واحد من هذه الأوقاف بطل  
 العري للبر بلفظة الفعول حال حياته ولو دونه بعده و  
 أي العري أن يجعل العمدارة له أي للعمر عمر أي مدة عمره وإذا  
 مات العري عليه الوقي أي أن مات قبلك فهو أي لا يبر  
 عند ما خلا إلى يوسف فإن عتده كالعري والصدقة كالم  
 فحينئذ تصح الصدقة للبر بالعقب من المقصد وعليه  
 المجلس بعده بأذنه وعن إبراهيم النخعي والقاضي شرح فيه  
 روايتان في رواية بخوريد وفي القبط وفي رواية بخور وشرط  
 القبط **ولا تصح الصدقة في مع** **عقل القسمة** هذا يستقيم  
 على رواية لراجل مطلقا وعلى رواية الحاج مع الصور مقيد بالقبلي  
 وأما قيد بالقسمة فإن الصدقة تصح في مشاع لم يحتمل القسمة

كالهبة

كالهبة **والرجوع في الصدقة كتاب** **الحجارة** مناسب  
 الكتابين من حيث أن كل واحد منهما يكون تليكا بعوض للبر الجارة  
 على المنفعة بعوض **يبيع منفعة معاومة بأجر معلوم و**  
 كل ما صح أن يكون ثقتنا في البيع صح أن يكون رجة في الجارة كما  
 والدائم والمكمل والموزون وهذا لا يتعكس فإن الثابت والموازي  
 والدواب والعبيد والمأ و غيرهم لم يمان لم تصح ثقتنا وضح  
 اجارة والمنفعة تعلم بأمر ثلاثة الأول بيان المنة أي مدة المنة  
 كالسكنى والبراعة فتصح على مدة معلومة أي مدة كائنت  
 ولم ترد المنة في اجارة للأوقاف على ثلاث سنين في الصحيح عند  
 الشافعي في قول لا تصح في أكثر من سنة واحدة وفي قول يجوز في  
 سنتين وفي قول يجوز أبدان لو وقتنا وقتنا يعثر الله أحدهما  
 غالبا فيلزم يصح ويقل يصح وفي الوقت لواجب أكثر من ثلاث سنين  
 لا يصح عند مشايخ بلخ وغيرهم وقال بعضهم يرفع إلى الحاكم حتى  
 يسطله والجملة في جوابه لئلا يرفع إلى الحاكم حتى يجوز  
 وقبل أن يعقدوا عقودا متفرقة كما في الذخيرة أو بالسمية  
 أي المنفعة يارة تعلم بتسمية العمل الذي تصرف إليه المنفعة  
 وذات بيان محله **لا يستجار على صبيغ الثوب وخياطته** وهذا  
 يشير إلى أنه لا يشترط بيان قدر الصبيغ وقد نص عليه في كتاب  
 الاستصناع وذكر في بعض الكتابة يشترط حتى لو لم يبين قدر  
 الصبيغ لم يجوز أو لئلا يشاره **لا يستجار على نقل هذا الطما**  
 إلى موضع كذا أو لئلا يملك بالعقد ولا يجب تسليمه به عندنا

لدرهم

ستين



عنا كان اودنا بل ملك الحجر بالتجمل من طرفي المستاجر من غير  
 شرط او بشرط اي بشرط التجمل او بالاشتغال اي باستيفاء العقود  
 عليه او بالتكليف اي من العقود عليه بان قسرا الدار فعليه  
 الحجر وان لم يسكنها وكذا لو استاجر دابة ليسكنها الي ملكه وقد  
 با الى ملكه ولم يسكنها فالحجر وقول الشافعي ملك بنفس العقد  
 ويجب تسليمها عند تسليم الدابة الى المستاجر فان **تخص**  
 المستاجر اي من المستاجر يسقط الحجر وهل ينفسخ العقد وذكر  
 الفضل والاعني في حجر الدار في القوي انه لا ينفسخ الاجارة ولكن  
 يسقط الحجر ما دامت في يد الفاضل وذكر في الهداية ان العقد  
 ينفسخ وان وجد الغصب في بعض المدة يسقط بقدره ومن  
 استاجر دارا او ارضاء مدة معلومة فيكون **لرب الدار والمراعي**  
**ملك الحجر كل يوم** ومن استاجر بغير افيكون **الحجر لان يطالبه**  
**كل مرة** اذ لم يبين وقت الاستحوا فان بين بان قال بشرط ان  
 اعطي الحجر بعد شهر يطالب به بعد تمام القصاص والحياط ان  
 يطالبه بعد الفراغ **من عمله والحياط بعد اخراج النور**  
**النور فان اخرج من النور فاحترق من غير فعله له**  
 اي الحمار للحجر **واضوان** على الحمار بالهلاك عند الكوفة كذا القدر  
 في شرحه ان على فوطها يجب الضمان اما لو احترق او سقط  
 من يده قبل الاخراج فالحجر **واللطباع بعد العرف** اي من استاجر  
 طباخا ليطبخ له الطعام للوليمة فالعرف عليه اي اخراج المرق  
 من القدر الى القصاص عليه وان استوجر ليطبخ قدر خاص

هـ

فالعرف

فالعرف ليس عليه للعرف **ولبيان بعد المقامة** اي ان استاجر  
 ليا بالضرر له لينا في ملكه فليسه يستحق الاجارة اقامه عند  
 ابو حنيفة وعند مملو مسبعة حتى يشرجه وعقد اذا ضرب  
 اللعوق ملك المستاجر وان ضربه في ملك نفسه فلا يحسنه اخر  
 عنده لولا العقد عليه اقامته وعند مملو وعنده مملو بالعد عليه  
 بعد التشرع كذا في نظر المزدوسي **ومنه انما في العين**  
**كالسباع والعصاة بحبس الصانع للاجر** عند اخلافنا  
 لوفود كذا في الذخيرة ان العصار اذا قصر بالنسائية  
 او بياض البيض او نحو الخبيث وان ينقص الثوب فقط ليس له حق  
 الحبس في المرق **فان حبس الصانع العين فلا ضمان** عليه عند اي  
 حنيفة وعند مملو يضمن ولصاحبه الخيار ان شاء ضمنه قيمته غير  
 معمول **ولا اجرة** وان شاء ضمنه قيمته يعوز ولا فلاح **ومن**  
**لا اؤامه في العين كالحمار والملاح بحبس الاجر ولا يستحق**  
 للاجر غيره ان شرط على نفسه اي ان قال اجرتك لحيطة عمل  
 او بيدك فليس له ان يسعمل غيره وان اطلق او ان يستعمل  
 بان قال استاجرتك لحيطة الى عهد التوبيد هم قدامك **فيل**  
 اطلاق العمل عرفا وان المذكور حياطة لفظا فله ان يستاجر من غيره  
 فان استأجره **ايحيى بغيره ومات بغيره** اي ان استاجر رجلا  
 لينصب اليه البصر ويحيى بغيره فله ان يبيع بغيره بغيره  
**فما عرفت في الله اجرة بحسب** فطفا فله ان يبيع بغيره بغيره  
 الفقيه ابو جعفر الممدواني هذا اذا قلتم موتك البعض عن مونة

من قبيل

الحل



أما لو استوفيت مؤنتها بان مات الكفار مثلا فله الاجر كله **والاجور** بل  
**الكتاب للحوا** اي ان استاجر رجلا لذهب بكتابه الى فلان  
بالبصرة ويحجي بجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فرد الكتاب على  
المستاجر فلا اجر له عندنا مطلقا وعند محمد له اجر الذهاب  
ودكر القعيد بنو الليث قول ابي يوسف مع محمد وغيره ذكره  
ابن حنبل وانما قيد لتبليغ الكتاب لانه لو استاجر لتبليغ الرسالة  
الى فلان بالبصرة وذهب الرجل ولم يجد المرسل اليه او وجد فلا اية  
لم يبلغ الرسالة وضع فله الاجر بلا حجاج كذا في شرح الهداية **او**  
**طامل الطام** ان رده **الموت** متعلق بالمستلزم اي ان استا  
لذهب بطعامه الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا  
او لم يجد فلا اية او وجد لكن لم يرفع اليه فله فله فله فله  
فوله لاجره وانما قيد بقوله ان رده لانه ان ترك المحمول في ذلك  
المكان وعاد يستحق اجر الذهاب كما في الكتاب وكل اجر طامل  
الطعام بلا حجاج **باب ما يجوز من الاجارة وما يكره**  
**خلافا** بان خالف المستاجر في الاجارة ما اقتضاه العقد  
**صح اجارة الدور والحوانيت** المدة للسكنى وان كان بلا  
بناء ما يجرى فيها والقياس ان لا يجوز ما لم يبين فله اي  
للمستاجر ان يجرى فيها كل شيء مما لا يضرب البناء نحو الوضوء وقيل  
التياب وكسر الخطبة ووضع المتاع ونحو ذلك قوله ان يسكنها  
فوجب له الاصل لانه اي المستاجر يسكن حال كونه حاددا  
او قسما او قسما فالارضى ما يكره وضع اجارة الاراضي

جره

للزراعة

للزراعة وللستاجر الشرب والطريق وان لم يشترطها بخلاف ما لو  
اشترى ارضا فان الشرب والطريق لم يدخل في ذلك **وان يبيع**  
**بزرع** فله انما يقيد به لانه لا يبيع العقد حتى يبين ما  
يبيع قيمته لان ما يزرع فيها يتفاوت وبعضها يضر بالارض  
**او ان قال على الف يزرع ما يشاء** وصح اجارة الاراضي للمساكين  
**والعسر** فان مضى المدة فله ان يستاجر ان لم يرض الموخر  
بتركها وسئل احوال كونها فان رده خالية عنها **الا ان يجرى**  
**الموخر فتمت** اي قيمة كل واحد منها حال كونه معلوما وان  
يملكه الموخر هذا بمنزلة التفسير لقوله ان يجرى الموخر فتمت  
هذا اذا كان صاحب العرس والبناء راضيا ولم يجرى الارض فاما  
اذا اضر الارض فتمت بملكها بغير رضاه **او يجرى** الموخر  
**بتركه** فيكون البناء والشجر لهذا اي للمساكين **والارض** لهذا  
اي للموخر **والوطبة والشجر** حكم القلع والترك على خالفها **والز**  
**ترك** باجره **الموخر** الى ان يدرك اي ان استاجر لارض من الزرع  
فمضى المدة ولم يدرك ترك باجره المثل الى ان يدرك **وصح**  
**الدائنة للركوب** **والاجارة** شرط ان يبين من يسكنها او ما يجرى  
عليها **وصح اجارة النعم** للقبس **وان اطلق** بان قال علي ان يركب  
او يلبس من شاة او يجرى لادب لاطلاقه لانه يستاجر الدابة للركوب  
ويطلقه لاطلاقه لانه لا يجوز نصرة عليه في الدخيرة والمعنى وشرح  
الاجارة ان يركب **والسكنى** من شاة ولكن اذا ركب بنفسه او ركب  
واحد ليس له ان يركب غيره **وان قيد** **والسكنى** **والسكنى**

ع

ن



بانه قال على ان يركبها فلان او يلبسه فلان **فخالف** المسافر ثم  
 عطف ضمن ومثله ما **يختلف** بالمتن **فخالف** المسافر ثم  
 حتى لو استاجر قسطا ما قد دفعه اليه غير لجان او اعان فمض  
 وسكن فيه حتى تلفه من عند ي يوسف وعند محمد لا يضمه  
 ومما **يختلف** به من الاعيان **بجمل** **تعيينه** كالوشرط **سكني**  
 واحده ان ليس في غيرهم وان سمي نوعا آخر وقد راى كذا **نحوه**  
 اي **المستاجر** **جمل** **مثله** في الضم **والضيق** كالشهر والسهم  
**من** **الضيق** **بالمسافر** ان يحمل ما هو اضر من البس **بالمسافر** **والضيق** **ان**  
 استاجر ليجل على ما مقدار من القطن وليس له ان يحمل مثل وزنه حديد  
**وان عطف** **بالمسافر** **ان** **الضيق** **بالمسافر** **ان** استاجرها لركبها  
 فادف معه رجلا فعطيت ضمن نصف قيمتها مطلقا متروكا ان اخذ  
 او اقل هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل اثنين فان علم انهما يطبق  
 ذلك ضمن كل قيمتها ولو ادره فحينئذ لا يستمسك على ضمن ما زاد  
 الثقل وان كان حبيبا يستمسك فهو كالرجل لذاتي القتاوي علم المالك  
 بالخيار ان شاؤ من المستاجر وان شاؤ ضمن ذلك الرجل فان ضمن المستاجر  
 لا يرجع له على ذلك الرجل مستاجر كان او مستوفرا وان ضمن ذلك  
 الرجل يرجع له على المستاجر ان كان ذلك الرجل مستاجرا وان كان  
 مستوفرا لا يرجع له ولو قوما ملأ ارجوه اذ اعطيت بعد البلوغ الى المقصد  
 له في الدابة وان عطف **بالزيادة** على الحمل **المسمى** **ما زاد** اي  
 اذا استاجرها ليجل على ما مقدار من الحمل فحمل عليها الثمن  
 فعطيت ضمن ما زاد الثقل الا اذا كان حمله لا تطيقه مثل تلك

الدابة

الدابة فحينئذ يضمن كل قيمتها ولو استاجرها ليجل على ما مقدار من الحمل  
 حصة تحمل على خمسة عشر محتوما فملك يضمن ثلث قيمتها  
 هذا اذا كانت زيادة الثقل من حصة المسمى اما اذا كانت من غير  
 حصة يضمن جميع القيمة او قدر الزيادة فقط كذا في المصل وان  
 عطف **بالضرب** **والضرب** اي ضرب الدابة وكبحها بالجامع **الضرب**  
 الى نفسه لتقف اذا سرعت في السير فعطيت كل قيمته عند اني  
 حصة وقلا لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا **ونزع السرج** **بالمسافر**  
 اي نزع سرج يعني اذا التى حمارا فنزع السرج **بالمسافر** **بالمسافر**  
 لا يوكف بمثله يضمن اجماعا وان اوكفه باي كلف يوكف بمثله الحمار  
 ضمن كل القيمة عند احواله اذا هلكه عند يها يضمن الزيادة  
**والاسراج** **بالمسافر** **بالمسافر** **بالمسافر** **بالمسافر** **بالمسافر**  
 بمثله يضمن لاد اذا كان زائدا عليه في القدر فحينئذ يضمن  
 الزيادة **وسلول** **بالمسافر** **بالمسافر** **بالمسافر** **بالمسافر** **بالمسافر**  
 رجلا ليجل له متاعا وغيره الطريق فخذ في طريقه اخر بمثل  
 الناس في ذلك ضمن الكل فان كان بمثل يسلكه الناس فملك فلا ضمان  
 عليه اذ لم يكن بين الطريقين تفاوت اما اذا كان بين الطريقين  
 تفاوت بان كان الطريق المسلوك او غرا او بعدا او خوف مما عينه  
 المالك ضمن كل القيمة **وحمله في البحر** **ضمن** **الحمل** **ان** استاجر  
 ليجل متاعا في البحر فحمل في البحر كالحمل الناس وعطيت ضمن الكل  
 قوله الكل متعلق بالسائل المذكور كذا في قوله وبالضرب  
**وان بلغ** **المتاع** **الى المقصد** **فله** **للرجل** **ويرجع** **رطبة** **وقد**

يكاف



اذن بالاي استاجر ايضا البذر مما ترافقه مما يطبخه ضمنه **نقص**  
 من المذنب ولا اجر على المتاجر **وخطاؤه** او قد امر **بمقتضى**  
 اي اذا دفع الى جباة ثوبا وامره ان يحيط بقيصا بدنه **ط**  
 قبا وعمل الخلف فلرب الثوب الخيار ان شأ صمته **فتمت** **توبه**  
 وترك القبا عليه وله اخذ القبا ودفع اجر مثله ان شأ وركب  
 الحسن عن اي حقيقة انه لا خيار له بل الثوب والحياط ضامن فيه  
 توبه **ما من** **للجارح** **القاسم** **نفسه** **للاجر** **الشرط**  
 مثل ان يستاجر رجل ما علم انه ان تقطع ظرا حرقه وله اطلاق  
**اجر** **له** **بعد** **التسليم** **واستيفاء** **المستاجر** **المنفعة** **حال** **كونه** **للمستاجر**  
**به** **اي** **باجر** **المثل** **الاجر** **المستقر** **وقال** **فرو** **الشافعي** **يجوز** **المثل**  
**بالعام** **بلغ** **فان** **اجر** **دار** **اعلى** **من** **طائفة** **من** **العمارة** **ممنوع** **العقد**  
**في** **شهر** **واحد** **فقط** **فتفسد** **في** **بقية** **الشهر** **ثم** **اذا** **انقضى** **الشهر** **الاول**  
**فلكل** **واحد** **منها** **ان** **يقض** **للآخر** **بجدة** **صاحبه** **لان** **اسم** **الكل**  
**اي** **لشهر** **عند** **الحديث** **بيع** **ون** **شهر** **سكن** **ساعة** **مبدا** **العقد**  
**فيه** **اي** **في** **ذلك** **الشهر** **وهذا** **هو** **القاسم** **وقد** **مال** **اليه** **بعض** **المتأخرين**  
**وفي** **ظاهر** **الرواية** **لكل** **واحد** **منها** **الخيار** **في** **البذرة** **الاولى** **من** **الشهر**  
**الداخل** **في** **يومها** **وفي** **الخلاصة** **وفي** **القناتين** **الصغرى** **يجوز** **استاجر**  
**دار** **السكنى** **كل** **شهر** **بكذا** **جار** **ولزم** **في** **الشهر** **الذي** **يليه** **ولا** **يلزمه** **في**  
**سائر** **الشهور** **بلا** **اجماع** **وان** **استاجر** **ها** **اي** **دار** **العشرة** **ذراهم**  
**منه** **في** **العقد** **وان** **لم** **يسم** **اجر** **كل** **شهر** **وانما** **المدة** **وقت**  
**العقد** **ان** **لم** **يسم** **شأ** **وان** **سمي** **بغير** **بسمي** **فان** **كان** **العقد** **بشهر**

الحلال

الحلال اي يوم الغرة **تعتبر** **الليلة** **فشهور** **السنة** **كلها** **بالليلة**  
**الليلة** **وان** **لم** **يكن** **يوم** **الغرة** **بان** **كان** **في** **لثنا** **الشهر** **فباليوم**  
 فشهور السنة كلها بالايام **بلا** **لثنا** **يومها** **عند** **الجمعة** **ومو**  
 رواية عن ابي يوسف وغيره **بلا** **لثنا** **يومها** **عند** **الجمعة** **ومو**  
 الاول بالايام والثاني بالليلة في كل الاول والثاني يومها بالايام  
 للآخر وذكره للخير **اذا** **استأجر** **في** **لثنا** **الشهر** **يعتد** **الكل** **بالايام**  
**بلا** **لثنا** **يومها** **عند** **الجمعة** **ومو**  
 وموضرا به يقال عسب الفحل الناقة **يعتد** **بها** **اذا** **استأجر** **في** **لثنا** **الشهر**  
**المغرب** **الليلة** **اذا** **ان** **والليلة** **والامانة** **وتعلم** **القران** **والقصة**  
 وضوء المسئلة ان يقول استأجرتك **بكذا** **اعلم** **ان** **يجوز** **او**  
 تودن عنى ما اذا امره بالبحر او الماذان من غيره كرا لاجار فيجوز  
 له ان ياصل ثم المذهب عند تان كل طائفة يختص بها المسلم فلا  
 عليه باطل بخلاف بقا السلج والفتاوى **وقد** **الشافعي** **وكل**  
 ملا يتعين على الاجراء فانه قال يستجار **فلا** **يجوز** **للمستاجر**  
 على الصلوة والصوم **وتختص** **بعلم** **القران** **والقصة** **يشترط** **ان**  
 لو استاجر لتعلم الخط او الكتابة او علم اللزب او الشعر او الحسا  
 او الطب **جار** **والقصة** **للمستاجر** **ان** **استأجر** **او** **تعليم**  
**العمارة** **ولكن** **بغير** **التعليم** **بجواز** **الاجارة** **على** **علم** **الفقه** **فانما**  
 يجوز له على دفع المجر الى الماساد وكذا يجوز على الحقوة المستوفى  
 وقال الحنابلة ابو محمد **لا** **يجوز** **في** **لثنا** **الايام** **والمو**  
 والعلم **لا** **يجوز** **كذا** **في** **الخير** **والروضة** **وذكر** **في** **الحانية**

يستجار  
 يستجار

يجزا



واجتوا على ان لا يستجار على تعليم العقد باطل ولا يجوز الاجارة  
 على العنا والزوج والملاهي كالزمار والطبل وقسدا حارة  
 المشاع مطلقا فيما ينقسم وفيما لا ينقسم عند ابي حنيفة ورفي  
 الامر الشريك وعبد مما يجوز وهو قول الشافعي وزود الحسن  
 عن ابي حنيفة انه لا يصح للمهر المبروك والقنوي على قولها كذا في  
 المعنى والحيلة على جواز ذلك قول الكل ان يعقد العقد على الكل  
 او لا ثم يفسخ ان العقد في بعضه بقدر ما ينفع عليه العاقدا  
 وهذا جائز اتفاقا كذا في المصنف صحيح استبحار الطير باجرة  
 معلومة استحسننا وضع بطعامهما وكسوتهما استحسننا عند  
 ابي حنيفة اذا كانت المدة معينة وعبد مما يجوز قياسا وهو  
 قول الشافعي وفي الجامع الصغير فان سمي الطعام دراهم  
 ووصف جلس الكسوة واجلها ودرعها جارا اجماعا ومعنى  
 الطعام دراهم ان تجعل الاجرة دراهم يستبدل بها طعاما يعني  
 يسمى الدراهم المدة بمعاملة طعاما ثم يدفع الطعام عوضا  
 لها ولو سمي الطعام وبن وصفا وقدره جارا ايضا وان استأجر  
 بالثياب او العرق يستقر فيه بيان شرط السلم ولا يمنع المستأجر  
 زوجه او غيره فان اجرت نفسها بغير ادن الزوج فله  
 ان يفسخ الاجارة سواء كان الزوج ممن يشينه ان تكون امرأته  
 ظهرا او لا وهذا اذا كان الزوج معروفا فاما اذا كان لا يعرف  
 انها امرأته لا يقوله فلا يسره ان ينقض الاجارة والمستأجر  
 ان يمنع من غشائها في مثله فان حبلت الطير او مخصنت

ففسدت

فسدت الاجارة وعلمها اصلاح طعام الصبي يريد به المضغ غسل  
 ثيابه وطعام الصبي على ابيه وتيممته على الطير وماده كرمحمد ان  
 الدهن والرياحان على الطير فهذا امر عادة اهل الكوفة فان ارضعت  
 في المدة يلبس ثاة فلا اجر لها ولو دفعه غرض للبينة  
 بنصفه اي بنصف الثوب او ثلثه لم يجز والثوب لا يغزل  
 ولما يكمل اجر المثل وكان ثمن المدة المأوا في يجزى عن استاذة  
 القاضي للمأوا في على البينة انه يعني جواز العقد في داره  
 بنصفه ومشاع اهل بلخ يفتون بجواز هذه الاجارة او استأجر  
 لغيره اهل بلخ الى موضع كذا بقدر مده اي من الطعام  
 الذي يحمله او لغيره كذا اي من الدقيق اليوم بله  
 بحر متعلق بمقتضى المسائل المذكورة وان حل فله اجر مثله لا  
 يجاوز بالاجر قصير او المسئلة الاخيرة فائدة عند ابي حنيفة  
 وعبد مما لا يفسد هذه الاجارة وعن ابي حنيفة انه يصح اذا  
 قال في اليوم وان استأجر ارضا على شرط ان يكونها اي يخلوها  
 للحرث من ثلثه ملك ويؤجره او يسوقها ويؤجره عما يصح العقد  
 فان شرط المستأجر ان يثمنها او يكونها ارضا او يسوقها  
 اي يجعل في المدة السوقي او يثمنها ارضا او يسوقها  
 يجوز في المسائل الاربع خلافا للشافعي في الاخيرة ولو كانت الارض  
 في بلد تحتاج الى تكرار الكراي يخرج الزوج لا يكون هذا الشرط مفسدا  
 للعقد واما ما اشترط عليه ان يسوقها فاما يفسد العقد  
 اذا بقيت مفعلة بعد انقضاء المدة اما اذا لم يسوق فلا يفسد

ض



وليس المراد بكري المنة الجداول في الصحيح فان اشتراط كوي الجدول  
صحيح وانما المراد بها المنة المظلمة قوله ان منهما المنة المظلمة ان  
اجرا رضا للراعي وجعل الاجر راحة ارضه ليعمل بها المستاجر  
**كاجارة السكن بالسكن** بان اجرة ارضه ليسكنه بان يسكن  
المؤجر دارا المستاجر فانه لا يجوز خلاف الشافعي وان استاجر رجل  
**طعاما بغيره فلا اجرة له** اي اذا كان الطعام مشقة كالبزق  
فان استاجر احدنا ما صاحبه ليحمل نصيبه منه الى مكان كذا فحمل  
الطعام كله فلا اجرة له المستاجر والاشافعي لم يسمي  
وان استاجر ارضا ولم يذكر ان له اي المستاجر يرضى او ذكر ان له  
يرى ما لو كان له كراي شي خرج فلا جارة فاسد قولي **مقتضى العمل**  
**فله اي للمؤجر المستاجر** وينقل المنة جارية استحقاقا والقياس  
ان يجب اجر المثل وهو قولنا **وان استاجر جارا بدينار الى**  
**مكة ولم يسم ما يحمل عليه** فالجارة فاسدة فكل عليه ما يحمل  
**المانع** على مثله **فمقتضى** اي هل في الطريق لم يسم وان بلغ مكة  
**فله المستاجر استحقاقا** وفي القياس يجب اجر المثل وان استأجر  
اي ان اختصما الى القاضي **قبل ان يجمع** فلو لم يجمع وقبل الجاه في  
الثانية **تفست للمجاعة** **وقد افسد** ولو تعدي  
**المستاجر** وضمن لا يجب له اجر باب **ضمن الجدير**  
هو فعيل بمعنى فاعل وفي المثل اجرت الرطل هو اجرة اذا جعلت  
له على فعله اجرة والجدير هو ضرب من اجير مشترك واجير  
**خاص** الجدير المشترك **الاجير** **المؤجر** **والجدير** **والجدير**

له  
منها  
من  
اشافعي

**الاجر حتى يجعل كالصباغ والقضاد والمناج في يد غير مضمون**  
**بالهلاك** عند خفيفة وزفر والحسن اي زياد وهو القياس  
مطلقا سوا هلك بغير يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب  
بغير يمكن الاحتراز عنه كالحرق العاقل والغارة العاقل  
والمكاتب وقولنا ان هلك بغير يمكن التحرز عنه فلا ضمان  
عليه وان هلك بغير يمكن التحرز عنه فعليه الضمان استحقاقا  
واختار المتأخرون الفتوى بالضم على نصف القيمة كذا في السراج  
ويقال اذا شرط الضمان على الجير المشترك يصح عند خفيفة  
وهو قول الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث يفتي بانه لو شرط  
عليه الضمان لا يصح **وما تلف المتاع الذي تلف بعمله كتحريق**  
**الثوب** **رذ** **وقد** **وكفساده** **من قصده** **او تسميته** **وزلق الحال**  
**وانقطاع الجبل الذي يشهد به المكارى** **الحمل** **وعرق السفينة**  
**من مرق** **مضمونة** عند باقي الجميع قوله مضمون خبر ما تلف وقا  
زفر الشافعي لا ضمان عليه **ولا يصح به** اي يعرف السفينة بغير  
او حتى لا يصح به من صرف في السفينة وكذا امر يسقط من الدابة  
لا يصح وان كان بسوقه وقوده وكذا امر لا يمسك على الدابة كالر  
**وان انكسرون** **في الطريق** **ضمن** **الحال** **امنه** **في مكان** **الاجر**  
**له** **او** **موضع** **المستاجر** **اجرة** **بحسب** **اي** **ان** **استاجر** **حمارا**  
**ليحمل له** **دنا** **على** **طهر** **او** **دائه** **الى** **موضع** **معلوم** **باجر** **معلوم**  
**محمل** **ثم** **انكسر** **في** **بعض** **الطريق** **فالمالك** **يلتزم** **ان** **شاؤم** **منه** **فمنه**  
**في** **المكان** **الذي** **حمل** **منه** **ولا** **اجره** **وان** **شاؤم** **منه** **محمول** **في**

ضبح

الاجير



الموضع الذي انكسر فيه واعطاه أجره بحسب ما به وكان اذا  
 كسره عمدا فاما لك بالخيار وقاله فان انكسر لا يقضم وان كسره  
 عمدا يقضم قيمته في المكان الذي كسره **ولا يقضم جوارحه**  
**او قصا دلم ينفذ** اي لم يتجاوز الموضع المذكور في الحزم  
 والزرع والقصد وفي المغرب نزع البهائم الدابة اذا شتمت  
 باليد وهو مثل مشط الحمار **والاجرة الى احد من يستحق الاجر**  
**بمسلم نفسه في الجور وان لم يعمل من استوجبه**  
 يدبره **للمدانة او لغيره** الغنم هذه اكلت من العمل اما اذا امتنع  
 عن العمل لا يستحق الاجر من استاجر اجيرا يوما للعمل في الجور  
 كالتجارة الطين ونحوه فمطر ذلك اليوم بعد ما خرج الاجر الى الجور  
 لا اجرة له في الدخيرة وقد يسمى اجيرا واحدا انه لا يمكن ان يعمل  
 في تلك الدخيرة ثم اعلم انه اذا استاجر لري غنمه بدرهم ثم  
 فهو اجير مستقر له ان يقول لم ترع غنم غري فحينئذ يصير  
 اجيرا واحدا وان ذكر المدة او لا بان استاجر لري غنمه شهرا  
 فهو اجير واحد لا يقول لم ترع غنم غري مع غنمي **ولا يقضم**  
**الاجير الخاص ما تلف في يد او ما تلف بغيره** **وتروى الى ج**  
**تروى يد العمل في الثوب ثوبا ورمانا في الماء** اي ان قال  
 الخياط ان خطه فارسي فلك درهم وان خطه روميا فلك نصف  
 درهم فالشرطان جائزان عندهم واي العملين عمل استحق ما سمي  
 اجرة له وقاله الشافعي الشرطان فاسيدان وعلى هذا صح  
 تروى الاجر بالثوب يد في صنع الثوب بعصا ووزعرا وان قال

الخياط

الخياط ان خطه اليوم فلك درهم وان خطه غدا فلك نصف  
 درهم صح الشرط الاول وفسد الثاني عند الشافعي خفيفة حتى لو  
 خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجر مثله لا يتجاوز  
 به درهم في طاهر الرواية ولا ينقص عن نصف درهم وفي رواية  
 النوادر فقال الشرطان جائزان وقاله الشافعي الشرطان  
 فاسيدان وهو العتاس وقد روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لم يرد  
 على نصف درهم ولا يتقص عن نصف درهم فان خاطه في اليوم الثاني  
 فالصحح انه لا يتجاوز نصف درهم عند ابي حنيفة والصحيح عندنا  
 انه ينقص عن نصف درهم ولا يرد عليه هذا اذا قال على سبيل التروى  
 اما اذا قال ان خطه اليوم فلك درهم كان له درهم وان خاطه في  
 الغد وكذا ان قال ان خطه غدا فلك نصف درهم كان له نصف  
 درهم وان خاطه في اليوم كذا في شرح الجامع الصغير البرهان  
 وضع تروى يد العمل في **البيت او كان البيت** اي ان قال اجرتك هذا  
 الدكان او البيت على انك تسكنه فطارا فبدرهم وان سكنته  
 حدا فبدرهمين فالجارية جارية واي العملين عمل استحق  
 فيه وقاله الجارية فيه غير جائز **وضع تروى يد العمل في الدابة**  
**مسافة** اي ان قال اجرتك هذه الدابة اليك فبدرهم وان خا  
 الى المدينة فبدرهمين فهو جائز كرحمة المسئلة ولم يحل فيها  
 خادما فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل العمل الخفيفة وقاله  
**وضع تروى يد العمل في الدابة** **ملا** اي ان قال اجرتك هذه الدابة الى مكة  
 على انه ان حمل عليها كرشين فاجر نصف درهم وان حمل كرشين  
 فاجر درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز **ولا يسافر بعقد اساجر**

ك

ودعها

يجوز



للخدمة بلا شرط فان سافر به فهو ضامن لمولاه ولا اجر عليه وان  
 رده على مولاه بعد ذلك فلا يأخذ المتاجر من عبد محجور اجرا  
 اذا دفعه لعملة انحصارها ولا يقضي فاصلا لعبد ما اكل  
 من اجرة ابي او غضب عبدا فاجرا لعبد نفسه وسلم من العمل  
 صحت الاجارة فان اخذ العبد لاجرة واخذ الفاضل لغيره فأكله  
 لا يقضي عبدا في حقيقته وعندهما انه يقضي ولو وجد زيه اخذ  
 وسقط تقضي العبد اجرة ولو اجر عبده بعد من الشهرين شهر  
 باربعة وشهر بخمسة فتح العقد الشهر الاول يكون  
 باربعة والثاني خمسة ولو اختلفا في ايام العقد  
 وجري ما الرجب في الحال اجروا ساجرا عبدا شهرا بدينار فقبضه  
 في ايام الشهر جازي اجر الشهر والعبد مريض او ابوقا خلتا  
 الباجر او مريض حين اخذته وقال له الباجر ان كان ذلك  
 لمقبل ان ياتي في ساعة فالقول المتاجر ولو كان صحيحا في الحال  
 او غير ابوقا فالقول للوجر والقبول لرب التوب في التوبة  
 الباع والغير والصحة اي فيما اذا قال رب التوب انك  
 ان تحطه فبا وقال الحياط بل قبضنا فالقول لرب التوب وان  
 قال رب التوب الصباغ امرنا ان تصبغه امر فقبضه امر  
 وقال الصباغ بل امرني اصبر فالقول لرب التوب والقول لرب  
 التوب في الحرام عدمه ان قال رب التوب فخلعه لي بغير  
 اجر وقال الصباغ بجر فالقول لرب التوب مطلقا وقال ابو يوسف  
 ان كان الصباغ حر فخلعه اي بينهما اخذوا عطايا كالحياط يحط  
 التوب باجرة ففعل ذلك حرارا فله الاجر والافلاوقا لحدان

كان الصباغ مملوكا بهذه الصفة باجر فالقول بالبيع  
 فسخ الاجارة وتفسر بالعيب يعني اذا سافر دارا فوجد  
 بها عيبا يضر بالسكنى فله الفسخ وخراب الدار وانقطاع الماء  
 عن المضيوة وما الزاوية قد اختلف المشايخ في هذه المسئلة فعمل  
 بنفسه بنفسه او احتج الى الفسخ وتفسر بموت احد المتقاول  
 ان عقد ما لنفسه وقال الشافعي لا يقضي بموتهما وان عود  
 لغيره لا تفسخ بموته كالوكيل والابن والوصي والمتوفى  
 الوقف وتفسر بخيار الشرط والروقة والمعدن عتبت  
 خلاف الشافعي في الاولى والثانية وهو غير العاقد عن نفسه  
 في موجه البيع لا يعلم يستحق به ثم العذر اذا  
 تحقق بنفسه بنفسه العذر عند بعض المشايخ وعند عامة الناس  
 يحتاج فيه الى الفسخ وهو الصحيح ثم الفسخ يحتاج فيما يضر الى  
 القضاء او رضى العاقد الاخر ذكر في الزيادة انه يشترط القضاء  
 والرضي كمن استاجر دخلا ليقطع طريقه فسكن الجمع او  
 ليظلم له طعام الوالدة فاختلعت امراته منه او ماتت  
 او حان تاليته ففسخ او اجرة وارمته دين بعيان  
 او ببيان من المجر او تافرا منه والطاهر ان اخذت  
 من غير من المخر وان المراد بالقرار الى قرار السابق على الاجارة  
 ولا يلزم ان يكون حجة مقعدية ولا مال له سؤال الاستا  
 دابة للسفر فبداله منه اي فظهر له منه راي يعني  
 قد رغبه لا الكافي اي ان يترك المكارى راي منه فانه

قد

ج

جر



ليس بعدد على رواية الاصيل في الكرخي كنهه عند ريسنا  
متفرقة ولو اخرج حرفا يد ارض متسا جرة استعفا  
فاجاز في شئ من الدرع ووجه في ارض غيره لم يضمن  
وضع المسئلة فيهما دون ارض ملكه لانه لما لم يضمن هنا  
فعدم الضمان بالاحراف في ارضه بالطريق الاول والخصم  
جمع حصة اي محصودة اراد ما يبقى في الارض من اصل  
القصص محصودة كذا في المغرب قال الامام الشافعي  
اذا كانت الارض هادئة من عهد اي ساكنة وفي نسخة  
هادئة بالياء من هداها لغير اي سكن حين او قد النار  
لم تغيرت فاما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن ولو  
سقا سقيلا احتمله للارض فتعدي اليها في حارة يضمن  
**ان تعد حياها او صباغا في حانوته من يطرح عليه**  
**العمل بالنصف** صورته خياط او صباغ اتعد  
في حانوته خياط او صباغا على ان ينقل العمل  
ويطرح عليه ويكون الحار بينهما يضمن استسما  
**وان استاجر جلا ليعمل عليه فلا يضمن المليم**  
الاول وكسر الثاني او بالعكس اليهودي الكبير  
**ولا يضمن الى ملكه قوله المحمل المعتاد** وفي القيا  
لا يجوز وهو قول الشافعي **وروي عنه** اي وروي  
صاحب الجلال المحمل **احب** **لمقدار زاد** عطف  
على قوله ليعمل لان معناه لان يحمل اي المحمل يعني

استاجر

استاجر جلا ليعمل مقدار زاده فحمل **فكل منه في الطريق**  
**عوضه** اي جازله ان يرد عوضا لكل وتصح الحارة و  
والمنزلة والمعاملة ونسجها والمضاربة والوكالة  
والكفالة والمرايعة والوصية والقضاء والمارة والطلا  
والعتق والوقف اي يصح هذه الاشياء لثلاثة عشر عندها  
خالف الثاني حال كونه المذكور وكل واحد **مضاف** الي الزمان  
المستقبل **البيع** **واجازته** بان يباع فضولي عند رجل فقال  
لمالك اذا جاءك فقد اجرت **وفسخة** **والقسمة** **والسكك** و  
**والكفاح** **والرجعة** **والصلية** عن طالع قبيدة انه لو كان عن  
دمر العمد يصح **واثر الدين** **كتاب** **المكاتب** اسم مفعول  
من كاتبت به مكاتبه وكتابا قال المازري لم يجد الكتابه يفي  
المكاتبه الا في اساس **الكتاب** **تحرير المملوك** ستوان قيل  
او امر ولد او مديرا **يد في الحال** **ورقته في المال** اي عنده اذا  
البذل قوله يد امنصوب على التميز او على البذل من على المقول  
يدل البعض من العمل يد اتركيبه على الجمع ومنه كتب الكتاب  
لانه جمع الحروف فوضع بعضها الي بعض فسمي هذا العقد كتابا  
لانه لا يخلو عن كتابة الوسيعة عادة فالمكاتب كتب على نفسه  
امر المولي بايقا البذل والمول كتب على نفسه الاعتاق بعد  
البذل لوركتها الى ايجابه العتول وحكمها صيرورة العبد احق  
بفسخه ومنافعه نفسه من سيده حتى لا يبقى له عليه وعلى الكسابة  
سبيل وشرط جوارها قيام الرق في المحل **فلو كانت مملوكة**

فسيحها

ق

الحجة

س  
ية



وَلَمْ يَنْفَعِ الْبَيْعَ وَالشَّرَاءَ **بِالْأَوْثَقِ** بَانَ قَالَ كَاتِبُكَ عَلَى  
 الْفَدْلِ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُارٍ **وَبِجَمْعٍ** بَانَ قَالَ كَاتِبُكَ عَلَى الْفَدْلِ هُمْ إِلَى سِتَّةِ  
 قَدَرِ أَنْ تَعْطِي كُلَّ شَهْرٍ كَذَا مِنْ الْبَيْعِ وَهُوَ الطَّالِعُ ثُمَّ سَمِيَ بِهِ الْوَقْتُ  
 ثُمَّ سَمِيَ بِهِ مَا يُؤَدَّى فِيهِ مِنَ الْوُضْعَةِ ثُمَّ اسْتَعْوَاهُ مِنْهُ فَقَالُوا أَيْمُ  
 الدِّينِ إِذَا أَدَاَهَا حَوْمًا **وَقِيلَ الْمَلُوكُ** عَقْدُ الْكِتَابَةِ وَهَذَا الشَّافِعِيُّ  
 رَجُلٌ كَتَبَ بِهِ الصَّغِيرَ فَقَالَ لَا يَجُوزُ الْكِتَابَةُ لِلْمَوْطَلِ بِهَا وَأَيْمُ  
 قَدْ يَنْفَعُهُ يَعْقِلُ لَهُ تَدْلُومٌ يَعْقِلُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَدْلُومٌ **وَلَا أَنْ قَالَ** الْعَبْدُ  
**جَعَلْتُ عَلَيْكَ الْقَانُونَ** بِهِ **بِجَمْعٍ** أَوَّلُ الْبَيْعِ كَذَا **وَأَمَّا إِذَا**  
 أَدَيْتَهُ قَانَتْ حُرٌّ **وَالْمَالِيُّ** وَإِنْ لَمْ تَوْدُقْ قَانَتْ **قَرْنٌ** الْعَقْدُ  
 اسْتَحْضَانًا **وَجَزْءٌ مِنْ بَيْعِهِ** مَا سَبَقَ أَيُّ يَجْرِي بَعْدَ الْكِتَابَةِ  
 مِنْ بَيْدِ الْمَوْلَى حَتَّى لَا يَبْقَى لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَعَلَى كَسْبِهِ سَبِيلٌ  
 فَلَا يَنْفَعُهُ مِنَ السَّفَرِ وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ  
 الْبَلَدِ دُونَ **مُلْكِهِ** وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يَطْلُبَ مَكَاتِبَهُ فَيَكُونُ لَهَا  
 عَقْرًا **وَجَبَّيَ** الْمَوْلَى عَلَيْهِ أَوْ يَطْلُبَ وَلَدَهَا أَوْ أَتْلِفَ مَالَهَا **وَأَنْ كَانَتْ**  
 الْمُسْلِمَةُ حُرًّا وَخَيْرًا أَوْ قِيمَةً **فَعَلَى سَمِيِّ عَيْنٍ** أَوْ لَهَا عَلَى مَا  
**أُيْرِدُ** **بِجَمْعٍ** أَوْ عَلَى أَنْ الْمَوْلَى عَبْدٌ أَوْ غَيْرُ عَيْنِهِ **قَسْدٌ**  
 عَقْدُ الْكِتَابَةِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَجُوزُ  
 فِي الرَّابِعَةِ حَتَّى لَوْ مَلَكَ ذَلِكَ الْعَيْنَ وَأَدَاهُ إِلَى الْمَوْلَى  
 عَقْبًا وَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَدَائِهِ رَدَّهُ الْمَوْلَى إِلَى الرِّقِّ فَلَوْ  
 أَجَازَ صَاحِبُ الْعَيْنِ ذَلِكَ فَجَعَلَ يَحْدُ أَنْ يَجُوزَ عَنْ  
 أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَنْ أَبِي يَوْشَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَجَازَ

ذلك

ذَلِكَ وَلَمْ يَجْزِ عَيْنَانَهُ عِنْدَ الْحَازِنَةِ حَتَّى يَسْلَمَ عَيْنَهُ  
 وَعِنْدَ عَدَمِهَا حَتَّى يَسْلَمَ قِيمَتَهُ وَرَوَى أَبُو يَوْشَعَ  
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ مَلَكَ تِلْكَ الْعَيْنَ قَادِي لَمْ يَعْتَقِ إِلَّا  
 أَنْ يَكُونَ الْمَوْلَى قَالَ لَهُ أَنْ أَدَيْتَ ذَلِكَ قَانَتْ حُرٌّ  
 فَحِينَئِذٍ يَعْتَقُ وَذَكَرَ فِي اخْتِلَافٍ زُفَرٌ وَيَعْقُوبُ أَنْ يُولَ  
 زُفَرٌ كَذَلِكَ وَمَوْلَا بَيْدِ الْحَسَنِ ابْنُ مَالِكٍ عَنْ أَبِي يَوْشَعَ  
 وَرَوَى صَاحِبُ الْمَلَأِ عَنْ أَبِي يَوْشَعَ أَنَّهُ يَعْتَقُ بِالْمَالِ دَا  
 سَوَا قَالَ لَهُ الْمَوْلَى كَذَا أَوْ لَمْ يَقُلْ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى عَيْنٍ  
 فِي بَيْدِ الْمَالِ وَمَوْلَا كَسْبِهِ بَانَ كَانَتْ مَادُونًا فِي التَّجَارَةِ  
 فَعَيْنُهُ رَوَايَاتُهَا وَلَوْ كَانَتْ عَلَى بَيْدِ الْعَبْدِ مِنْ كَسْبِهِ  
 يَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ الرِّقِّ بِمَا قَبْلَ وَقَالَ أَبُو يَوْشَعَ فِي الْمَسْئَلَةِ  
 الْخَامِسَةِ الْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ وَتَقْسِمُ الْمَالِيَّةَ عَلَى قِيمَتِهِ وَتَقْسِمُ  
 عَبْدًا وَسَطًا فَيَسْطُلُ مِنْهَا حِصَّةُ الْعَبْدِ وَيَكُونُ مَكَاتِبًا  
 بِمَا بَقِيَ **فَإِنْ أَدَى الْحُرُّ** أَيُّ فِي الْمَسْئَلَةِ **الْأُولَى** **عَقْدٌ** مُطْلَقًا  
 وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِأَدَائِ قِيمَتِهِ وَعِنْدَ أَبِي يَوْشَعَ أَنَّهُ إِنْ  
 أَدَى الْمُسْرُوفَ أَوْ قِيمَةَ نَفْسِهِ يَعْتَقُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَنَحْوِهَا أَنَّهُ إِنْ مَاتَ يَعْتَقُ بِأَدَائِهِ عَنِ الْحُرِّ إِذَا قَالَ لَهَا أَدَيْتَهَا قَانَتْ  
 حُرٌّ فِي شَرْحِ الطَّهَوِيِّ وَالثَّمَرِيِّ وَأَيْضًا لَوَادِي الْحُرِّ هُمُ الْمَالِيُّ  
 وَلَوَادِي الْعَمَةِ يَعْتَقُونَ إِذَا عَقِبُوا بِأَدَائِهِ **وَسَمِيَ فِي قِيمَتِهِ**  
**يُقَصَّرُ عَنِ الْمُسْمَى** يَعْنِي إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهُ نَفْسَهُ انْقَصَرَ مِنَ  
 الْمُسْمَى سَمِيحًا فِي قِيمَتِهِ نَفْسِهِ **وَرِيدٌ** عَلَيْهِ يَعْنِي إِذَا



كانت قيمة نفسه اكثر من المسمى سعى في قيمة نفسه بالقيمة ما  
 بلغت هذا وان كان مستغادا من قوله وسعى في قيمته  
 لما انه ذكره بيانا وتأكيدا لدفع وهم نسيان قوله لا ينقض  
 عن المسمى **وصح** عقود الكفاية **على جنون غير موافق** معناه ان  
 يبين الجنس كالقوس او العبد ولا يبين النوع والصفة  
 كالترك والهندى والجند والردى وينصرف الى الوسيط ويكر  
 على قبول قيمته وقال الشافعى لا يجوز وهو القياس **او**  
**كاتب** في اول الكتاب اي مع هذا العقد ايضا او على قوله  
 قال في قوله وكذا ان قال اي يملك الحق ان كان **كاتب كافر عبيد**  
**الكافر** على مقدار حرم معلوم **واي سلم** من المولى والعبد  
 له اي للمولى **باب ما يجوز للمكات** انه يجوز اذ ادى الحضر  
 عتق ايضا كذا في شرح الجامع الصغير وفي شرح الخاوي  
 والتمنا شي لو ادى الحضر يعتق ولو ادى القيمة يعتق **باب ما يجوز**  
**للمكات ان يجعل** ولما لا يجوز **للمكات** البيع والطلاق يتناول  
 بين المثل وبالمجاها وبالنقد والنسيئة والسلف والسفر  
 وان شرط المولى عليه ان لا يخرج من المكات تزويج امر  
 وكذا عتق موافق لغيره الشافعى لا يجوز وهو القياس **والكاتب**  
 اي ولا المكاتب الثاني له اي للمكات **باب ما لا يجوز** اي للمكات  
 الثاني بعد عتقه اي للمكات **باب ما لا يجوز** اي وان اوى الثاني  
 قبل عتق الاول قالوا لا يسير **باب ما لا يجوز** التزويج  
 بلا اذن اي بلا اذن المولى **باب ما لا يجوز** ولو يعوض

لانه

لانه يتبع ابتداء **ولا التصديق** الى **الميسير** اي بصدقه يسيرة  
 وهبة يسيرة ولا يؤكل بها واذكر في الدخنة ان يتصدق  
 ويطلب بعده فلس ورغيفه فضه اقل من درهم وتأخذ  
 الضيافة اليسيرة ويهدي الطعام المنيلا لاكل بقدره  
 ولو وهبها واهدي درهما فضا هذا لا يجوز **ولا التكفل**  
 بنفس او بمال **ولا المقرض** **ولا اعناق عبيده** ولو كان بمال  
**وبيع نفسه** اي لا يجوز بيع نفسه عبيده من عبيده وتزوج  
**عبيده** اي لا يجوز مطلقا اي لا فرق بين ان يزوج عبيده  
 من امته او من امة غيره وينبغي لها مهر الرواية وغيره  
 انه لو تزوج امته من عبيد يجوز **ولاب والوصى في حق**  
**رقبة الصغير** في باب التصرف **للمكات** فملك ان يبيع رقبته  
 الصغير من غيره ونحوها لا تزوجه ولا يبعده من نفسه  
 ولا اعناقهم ولو بمال ويملك ان يزوج امته **ولا يملك** ما ذو  
 ومضارب **وشريك** مطلقا سواء كانت الشركة شركة للمعا  
 او العنان **ثيامنه** اي من المالك كوزعدها وعندها يزوجها  
 له تزويج الامه **ولو اشترى** المكاتب اباه او ابنه فمات  
 عليه اي دخل في كتابته تبعها وانما لم يقل صار مكاتب لانه  
 لو كان مكاتب اصله لم يفت كتابته بعد عجز المكاتب الاصلي  
 وليس له يد حتى اذا عجز المكاتب تبعه **باب ولو اشترى**  
**اخاه فحوة** والعقارة ولو كل ذي ربح محرم ولا يبيعه  
 يدخل في كتابته المكاتبه عند ايصافه **باب ما لا يجوز** له ان

نق

ن  
وضه



يبيعه وعندئذ يدخل ولو اشترى امرؤ له معه بان تزوج  
 امه رجل فولدت منه ثم اشترىها مع الولد لم يجز بيعها  
 ولم تدخل كتابته حتى لا يعتق عليه بعينه فمن غلبه في  
 الميسوط ويدخل ولدها في الكتابة وانما قيد بشر الولد معها  
 لانه لو لم يكن معها الولد يجوزنا لبيع خلافتها وان ولد له  
 اي الكتاب من امته اي من امه الكتاب ولد فكل بيع عليه  
 اي كسبه هذا الولد له اي الكتاب وان زوج الكتاب امته  
 من عبده فكانت امه الكتاب فولدت دخل الولد في كتابتها  
 وكسبه لها مكاتب ومادون نكح باذن مولاه كانت  
 حرة بزعمها فولدت منه فاستحققت فولد لها عمة  
 فلا يأخذ بالقيمة وهذا عندنا وعند محمد ولدها حرة  
 بالقيمة وان وطئ الكتاب والمادون امه ملكها بشر  
 صحيح بعينها من مولاه فاستحققت او بشر فاستحققت  
 للمامه الي بايعها فالعقر في الكتابة اي في الكسوة في الكتاب  
 ولو وطئ الكتاب والمادون امه بكتاب بعينها من الولد  
 فاستحققت اخذ به اي بالعقر من عتق هذا اذا كانت  
 للمامه تملك امالها كانت بكر افاقتضها يؤخذ بالعقر في الحال  
 وكذا لو تزوجها باذن مولاه يؤخذ بالمهر في الحال فصل  
 واذا ولدت مكاتبه من سيد لها مضاعف على كتابتها او  
 عجزت نفسها فامرؤ ولد صورته كانت امه ثم وطئها فولد  
 فهي بالخيار ان شاءت مضت على كتابتها وادت بولدها

واخذت

واخذت العقر والكتابا من مولاها وان شات عجزت نفسها  
 عزاها بدل الكتابة وردها الى الرق وصارت امرؤا لاسوا  
 صده قته في الدعوة او كذبته فان مات المولى عتقت بال  
 وسقط عنها بدل الكتابة وان ماتت وترك مال لا يودي كتابتها  
 منه وما بقي ميراثا لولدها فان لم يترك مال فلا يساعده  
 على هذا الولد وان ولدت ولدا اخر فقتله المولى او لم يرعه  
 فان نسبه لم يثبت منه لانها مكاتبه ولا يحل للمولى وطئها  
 فلا يثبت النسب منه لا بالدعوة فاذا ماتت سعى هذا الولد  
 فيما بقي عليها فلو مات المولى بعد ذلك عتق الولد وبطلت عنه  
 السعاية وان كانت امرؤا او مدبرة صح عقد الكتابة  
 حتى لو ادبها بدل الكتابة قبل موت المولى عتقا بالكتابة وعجزت  
 فحانها بموته وسعى المذبر في ثلثي قيمته او كل البذل بمو  
 اي حال كون المولى فقير او مال له غير عبده وعند ابي  
 يسعي في المقل منها وعند محمد يسعي في المقل من ثلثي قيمته  
 وثلثي بدل الكتابة وقيد بقوله فقير لانه لو مات وترك مال  
 خرج المذبر من الثلث عتق بالمذبر وسقط بدل الكتابة وان  
 دبر مكاتبه صح فان عجز نفسه بقي مديرا واما ان لم  
 يعجز ومضى على الكتابة يسعي في ثلثي قيمته او ثلثي البذل  
 بموته حال كونه المولى معسرا او مال له غير عبده او خيفة  
 وعندهما يسعي في المقل منها وانما قيد بقوله معسرا لانه  
 لو كان مؤسرا او خرج المذبر من الثلث المال يكون ولا يلزمه

سئل

سئل



السعابة وان اعترف مكاتبه عتق ولي سقط عنه البذل  
 وان كاتبه على الف مؤجل فصالحه على نصف حال صح  
 والقياس ان لا يبع مأت مريض كاتب عتقه على الفين مؤجلا  
 الى سنة وقيمة الف درهم ولا مال له غيره ولم تجز الورقة  
 الناجل ادى العبد ثلثي البذل لظلم وادي الباقي الى اجله  
 او رد قتيلا مذكرا عند مائة وعيد محمد يؤدى ثلثي الف ومو  
 القيمة حلا والباقي الى اجله وان كاتبه على الف مؤجلا الى  
 سنة وقيمة الفان ومات ولا مال له سواه ولم يجزوا  
 اي الورقة ادى العبد ثلثي القيمة حلا او رد قتيلا  
 ويسقط عنه الباقي حر كاتب اي اذا قيل الحر المجني  
 عقد الكتابة لمولى العبد مائة عن عهد بالف وادي  
 الحر عنه عتق فان قيل العبد حين يبيع كلامه قبل  
 اذ اياه فهو مكاتب وان قال لا قبله ثم ادى الف  
 لم الف لم يعتق لانه ان يدبره كذا في المنة صورته  
 حر قال لمولى عتق كاتب عتق فلا يملك على الف درهم  
 على ان اذيت البذل الف او حر فكاتبه المولى على  
 هذا الشرط وقيل الرجل ثم ادى الف فانه يعتق بحكم  
 الشرط ولو لم يقل على ان اذيت البذل الف او حر  
 فادى لا يعتق قياسا وفي المسحسان يعتق ولو ادى  
 القايك البذل لا يرجع على العبد وعلى يرجع على المولى  
 ويسترد منه ما ادى ان اذاه بضمين يسير وان

اداه

يل

اذاه بغير ضمان لا وان كاتب العبد الحاضر والغائب معني  
 المسئلة ان يقول للعبد كاتبني على الف على نفسي وعلى فلان  
 الغائب وكانتا على هذا وقيل الحاضر مع العقد علمها استجسا  
 والقياس ان يقع الكتابة على الحاضر حصته من البذل او يتوفى  
 على حوال الغائب على ايجازته وايها ادى عتقا ويجزى المولى  
 على القبول وايها ادى بدل الكتابة لا يرجع على صاحبه شي  
 وان وهب المولى الكتابة للحاضر عتقا وان وهبها للغائب  
 لم يعتقا وان حرر العبد الغائب حصته حلا والارد في  
 اليرق لا يؤخذ العبد الغائب بشي من البذل فتؤله  
 لغوي معني قبل العبد الغائب ولم يقبل فليس ذلك منه بشي  
 حتى لا يجب عليه شي من البذل والكتابة لازمة للشاهد وان  
 كانت الامة عن نفسها وعن ابنه صغيرا حاص  
 العقد وادي بدل الكتابة لم يرجع على صاحبه شي  
 ويجزى المولى على الجار والقبول يعتقون بان كتابته  
 العبد المشترك عتق لها اذ قد اذيت لها صاحبه ان كان  
 خطه اي خط المادون بالف وان يبيع من شرك الما  
 بدل الكتابة فكاتب نصيبه بالف وقيض نصيبه في  
 فالمعتوض للقايض وان ادى الف عتق خطه ولا يضمن  
 لشريكه ولكن يسعي العبد في نصيب الساكن هذا عند  
 وعند ما الكتابة لا يتجزى فيكون الماذن بكتابة نصيبه  
 اذ ما يكتبه الكل فيكون بدل الكتابة بينهما فاذا قبض

تب  
دون

ك



المكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وتعد وانما قد يقوله  
 اذن احدهما لم يولد لولم ياذن له حق الفسخ عند الكل وان لم  
 يفسخ حتى ادى بدل الكتابة عتق خطه عند ابي حنيفة وللشافعي  
 ان يأخذ من الذي كاتب نصف ما اخذ من البذل **امه بينهما**  
**كاتبها فوطيها احدهما فولدت ولدا فادعاه الواطي**  
 صحته دعوته ونسب النسب ثم **وطي** تلك الامه **الشريك الآخر**  
**فولدت ولدا فادعاه** الآخر صحته دعوته ايضا ونسب  
 النسب فخرجت عن المدة **افهي امر ولد للاول** وضمن المستولد  
 لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه الآخر  
 عقرها وقيمة الولد وموالبته **واي من المستولد** دفع  
 العقر الى الكاتبة صح فلا يطالبه ثانيا بعنق قبل العجز واذا  
 عجزت يرد الى المولى وهذا عند ابي حنيفة وعند ما امو ولد  
 الاول وهي مكاتبه كلها له وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي  
 يوسف وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف ما  
 بقي من بدل الكتابة ولا يثبت النسب الاول للآخر من الاخر ولا يكون  
 الولد له بالقيمة ويعبر العقرها **وان دور الامه الشريك الثاني**  
**ولم يطعمها فخرجت بطل المدبر عنه** ثم وهي امر ولد للاول  
 المستولد الاول لشريكه ومو الذي دبرها نصف قيمتها ونصف  
**عقرها والولد الاول** وان دبرها الاول صح في خطه وعند ما  
 صح في الكل ويضمن نصيب الشريك مؤسرا او معسرا **ان كاتبها**  
**فخرجها احد** مما حال كونه المعنق مؤسرا فخرجت عن المعنق

(نزدك)

الشريك نصف قيمتها ورجع بدوي بما ادى عليها عند ابي حنيفة  
 وعند ما لا يرجع عبد له او دبره احد ما ثم حرره الآخر  
 حال كون المحرر مؤسرا للمدبر ان يضمن المعنق نصف قيمة  
 مدبرا وان شاعنق وان شاعسقي وان حرره الآخر  
**لم يضمن المدبر المعنق** ولكن ان شاعنق وان شاعسقي  
 وهذا عند ابي حنيفة وعند ما ان دبر احد ما والا صار كله  
 مدبرا او ملك نصيب صاحبه فيطل تحريرا للآخر فيضمن نصف  
 قيمته فاما مؤسرا كان او معسرا او عند ما ان اعنق احد  
 نصيبه او اعنق كله ويطل تدبير الآخر ويضمن نصف قيمة  
 ان كان مؤسرا ويسعي العبد في ذلك ان كان معسرا **باب**  
**موت المكاتب وعجزه وموت المولى** مكاتب عجز عن قسط  
 ووطيعة من وطايف بدل الكتابة وقد كان له مال سيصل  
 اي ربحه وصوله اليه بان كان ذنبا يقضيه او مالا يقدم  
 عليه **لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام** ولا اي وان لم يكن له  
 مال سيصل وطلب المولى بعجزه **عجزه الحاكم** وفسخ اي  
 الحاكم الكتابة او فسخها سيده برضاة اي برضى العبد  
**وعاد احكام الرق** وما في ذلك **ليسيد** وانما لم يقل عاذني  
 الرق لان في حال الكتابة موقوف ايضا هذا عند ما وعند  
 ابي يوسف ايفسخ ولا يعجزه ولا يرد في الرق حتى يتو الى عليه حيا  
 وفي بعض الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضی العبد  
**وان مات المكاتب له مال لم تفسخ** الكتابة وتودي كماله

(نزدك)



أي بدل الكتابة من ماله ومنكم بعثته في آخر خبر من أجل  
 حياته وما بقي فهو ميراث الورثة وتبعث أولاده الذرية  
 ولدوا من أمه أو اشتراهم في حال الكتابة وهو قول علي وابن  
 مسعود وبه أخذ علي وأبو قال زيد أن مات بنفسه الكتاب  
 بموته وبموت عبدا وما ترك مولاة وهو قول الشافعي وإن  
 مات المكاتب وترك ولدا ولدا في كتابته لا وقفا عطف  
 على قوله ولدا أي لم يترك مالا يعني بدل الكتابة سعي الولد كاتبا  
 في كتابته على جوفه فإذا أدى حكم بعثته أي تمت الولد  
 وعقابه قبل موته ولو اشتري المكاتب فله ثم مات  
 وترك ولدا مستقيا فقط عجل الولد البدل جازا أو رد  
 الولد رقيقا عند إصغفه وعند ما يوديه على جوفه فأ  
 اشتري الكتابة وكذا يرى أن اسمه منه لو كان مولاة بنته  
 مكاتبين كتابته واحدة ولو مات المكاتب وترك ولدا  
 كاتبا من حرة وترك ديناه على الناس فإمكا تبته فحسب  
 الولد فقضى به أي بأمر الجناية على عاقلة الأمر لم يكن  
 له القضا فضا بغير المكاتب وفسخها قيد بالدين له ولو  
 ترك عيالا سأل القضا بالحق بالأمراء عكن الوقا في الحال  
 لذاني شرح السيد وإن اختصم مولى الأمر ومولا إلى المان  
 في حرة أي ولدا المكاتب فقضى به أي بالولاء للمو إلى  
 الأمر فهو أي القضا بالولاء إلى الأمر قضا بالحق والعقبة  
 وما أدى المكاتب إلى مولاة من الصدقات والولي بمنزله

له الصدقة وعجز العبد طاب لسيد هذا إذا عجز بعد أدائه  
 المولى فلو عجز قبل الإداء إلى المولى فكذا كان يطيب وإن كان عتقا  
 عند محمد وكذا في الصحيح من مذهب أبي يوسف وإن جنى عبدا  
 سيد خال كون السيد جازلا أي بالجناية دفع أو فدي أي دفع  
 المولى بنفس العبد أو قيمته إلى ولي الجناية وأما قيد مولاة جازلا  
 لأنه لو كان عالما بما عند الكتابة يصير مختارا للقد أو كذا الودع  
 أو فدا أن جنى مكاتب ولم يقض به أي بأمر الجناية على المكاتب فجز  
 عن الحد فإن قضى به أي بأمر الجناية عليه في حال كتابته فجز  
 المكاتب عن الحد فهو أي قدر قيمته دين على المكاتب إذا كان أرب  
 الجناية الكفو وإن كان أقل فأمر الجناية دين بيع المكاتب فيه  
 أي في حق قدر قيمته المان يقضى الولي عنه هذا عند ما هو  
 قول أبي يوسف الآخر في قوله المولى وهو قول فرادا عجز  
 قبل القضا بيع أيضا وإن مات السيد لم يفسخ الكتابة وي  
 المكاتب المال المودعة على جوفه وإن حرره عتق محابا  
 والقيام وإن لا يعتق وإن حرره البعض لم ينفذ عتقه وقال  
 الشافعي عتقه صحيح كاتبا **كتاب الولاء** وهو من آثار العتق فلو  
 حاصلا من مولاة مملوك من الولي يعني القرب ويقال بينهما أو لا  
 أي قرابة حمية حاصلة من العتق أو من النسب وعنه قوله صلى  
 الله عليه وسلم الولاء لحمية النسب أي حصة كوصية النسب وقيل  
 الولاء والولاية بالفتح النصرة وحصول الثاني بعد الأول بغير  
 فصل واستحقاق الإرث والنصرة تثبت بعد العتق هنا فسمى باسم



الولاء ثم اعلم ان الولاء نوعان ولاعتاقه ويسمى ولا نعمة وسبب هذا  
 هذا القول الاعتاق عند الجمهور والراجح ان سببه العتق على ملك  
 ولا المصلحة وسببه العقد الذي يجري بين اثنين **الولاء بين**  
**العتق ولو كان العتق بغير وكابة واستلاد وملك فري**  
 بان ملكه ارحم محرره منه عتق عليه فطفا سوا كان على او غير  
 مال هذا انه لم يكن العتق خرييا اما اذا اعتق خريي عبدا خرييا  
 في دار الحرب وظلمه في خرج من داره الى المسلمين ثم خرجا مسلمين  
 فلا ولا له عتقه مما وعده ان يوفى الولاء ثم العتق لا يورث  
 من العتق وقال الحسن يورث **وسرط السابغة العتق** لو اعتق  
 وسرط ان لا ولا بينهما فالسرط باطل والولاء لمن اعتق **ولو اعتق**  
**رجل امه حامل من وجهها العتق** لرجل اخر عتقت وعتق  
 حملها ولا ينتقل ولا الحمل عن مولد الى مولد الاب ابد  
 وهذا اذا ولدت اقل من ستة اشهر فان ولدت بعد عتقها  
 لم تكن من ستة اشهر فولاؤه لمولي المار فان عتق العبد  
 في هذه المسئلة خرج ولا ابنه الى مواليه حتى لم يعتقه احد  
**تزوج معتقة** سوا كانت للعرق او للعجم وسوا كانت عربية  
 او عجمية فان ولدت منه ولدا **فولاؤه لها** ولو اهلها وان كان  
 له ابي العجمي **ولا المولاة** تلك والى رجل عتقها وعتق ابيها  
 حكمه حام ابنة حتى لو ترك هذا الولد عتقا او حالة ومعتق  
 امه في مائة لوارثه عنده لا معتق امه وعندهما المعتق اذا  
 لم يترك عصبة بطنه **ولا** انما قيد بالعجمي لانه لو كان

عربيا

عربيا كان الولد منسوباً الى قوم ابائه والتعبيد بالحر اشار الى  
 انه لو كان للاب عبداً يكون منسوباً الى موالي المار **المعتق**  
**مقدم في المذات على وي المار** حتى لو اعتق رجل عبده ثم  
 مات المعتق وترك المعتق وخاله او عتقه او نحوهما يورث  
 المعتق دون الخالة والعهد ونحوهما والمعتق **مخرج**  
**العصبة النسبية** حقوا عتق رجل عبده فمات المعتق  
 وترك ابنا او اخا او عصبة غيرهما وترك المعتق يورث المار  
 او المار دون المعتق وان لم يكن صاحب فرض فله الباقي بعد  
 فرضه وان لم يكن صاحب فرض فميراثه للمعتق قوله عز العظم  
 النسبية احذر ان يغفل عن العصبة النسبية وهو مولد المولاة  
 فان المعتق مقدم عليه **فان مات المولى** بعد الاعتاق ثم  
 مات **المعتق** لم يترك صاحب فرض وعصبة **في مائة** لا في  
**عصبة المولى** اي ترك المولى ابنا وابا يكون ميراثه للاب دون  
 الاب عندهما وعنده ان يوفى للاب السدس والباقي للابن **وليس**  
**للشاة من المولا المولا** اما اعتق بان اعتقت امرأة عبدا  
 ثم مات ولم يترك صاحب فرض وعصبة نسبية او اعتق من  
**اعتق** بان اعتقت امرأة عبدا ثم اعتق معتقها عبدا فمات  
 العبد المعتق ميراث العبد المعتق وتركها فميراثها ميراث  
 من عتق معتقها **او** **ولا من كاتين او كاتين او دبر**  
**او دبر وورث** او جروا معتقهن **فصل** في ولا المولاة  
 ومواليا العتاقه باشيائهما ان في ولا المولاة يتوارث

في الميراث من الميراث

ب



من الجائز ان اذا اتفقا على توديع كل واحد من صاحبه بخلاف ولا  
العاقبة ومنها ان ولا المولاة يحمل الفسخ قبل ان يعقل عنه وكذا  
العاقبة لا يحتمل ومنها انه متاخر عن ذوق المراهق ولا العاقبة  
معدر عليهم فلذلك مبرور بفصل فلو حدة واذا **اسلم رجل على يد رجل**  
**وولاه على ان يبرئه** اي الذي اسلم قال والملك على ان يبرئه اي  
لكم على ان يعقل عنه اي قال ان جئت فعقل عليك وقبل الامر  
منه او اسلم على يد غيره **وولاه** اي الرجل على ما بيننا من العقد **وعمله**  
**على مولاة** اي دية على المولى **وان لم يكن له** اي لا يسفل  
وارث ذكره في موضع النفي فيمن جسد المولى من اصحاب الغرائض  
والعصيات النسبية والسببية ودويلا راضا **وهو** اي مولى  
المولاة **اخر دوى المراهق** في استحقاق الميراث وان مات المولى  
فميراثه اقرب عصيات المولى كاذي ولا العاقبة كذا في الذخيرة  
وقال الشافعي المولاة ليس بشيء شر فالحسن لا يورث ولا يعقل عنه  
وله اي لا يسفل ان ينقل عنه اي عن المولى على **الى غير من**  
**من المراهق** ولا على مالم يعقل المولى عنه اي عن المولى وكذا  
للأعلى ان يبرأ عنه وكذا وانما قيد بقوله مالم يعقل لانه اذا عقل  
المولى من الاسفل وتحمل جانيته عنه او عن غيره لم يكن لا يسفل ان  
يتحول بولاية الى غيره **وليس المعنى** على لفظ اسم المفعول **ان**  
**يولى احد ولو والتموه** فوالدت تبعتها المولاة فيه وقا  
لا يتبعها كتاب **المراهق** المناسبة بين الكتابين من حيث  
القدرة والغرض وهو مقصد المراهق اذا حمل على امر بغيره

ولا يبرئه والكراهة بالفتح اسم منه وفي الشرع **هو فعل يعقله** **نشان**  
**بغيره** **فيقول به الرضا** لم يفسد به اختياره ان كان مراهقا  
ولا لا يفسد ولا يبرئ به اهلية المراهق ولا يسقط عنه الخطأ  
**وشروط قدر المراهق على تحقيق ما عهد به** اي خوف سلطان  
**كان او لصا** والذي قال في الحقيقة ان المراهق لا يتحقق الامر السلطان  
فقد قالوا هذه الاختلاف عصر وتمايز الاختلاف حجة وبرهان  
**خوف المراهق** على لفظ اسم المفعول **وقوع ما عهد به** وذا بان بفعل  
على ظنه ان يفعله ليصير به محمولا على ما ادعى اليه من الفعل وحكمه  
وهو الرخصة او المباحة او غيرهما على ما سياتي مفصلا ان شاء الله تعالى  
ويثبت عهد وجود شرطه **فلو اكره على بيع ماله او سائر السلعة**  
**او اقرار بان الكره** ان يقول لزيد علي الف درهم او اجاز بان  
الكره على ان يوجرد ان **يقول متعلق بآكره او ضرب شديد او يبي**  
**مد يد ففعل جازين ان يضي البيع** او الشراء او اقرار او الجأ  
او يفسخه بخلاف ما اذا اكره بجس يجر او قيد بغيره او ضرب سوط  
لا يكون الكراهة الا اذا كان المراهق صاحب عزم ومريية يعلم انه يسقط  
منه لعقد الرضا قال في المبسوط والخبر في الحبس الذي هو الكراهة ما يجي  
للافتاء البين به وبالضرب الذي هو الكراهة ما جردت المالم الشديد وليس  
فيه حد لا يبرأ عليه ولا يقصر منه ولا يبرأ على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع  
ذلك اليه **ويثبت به** اي بكل واحد من البيع والشراء وخوفا الملك  
سواء كان ملكا من او ملكا من غيره **عند القبض** الفساد اي يثبت  
عند القبض وان كان مكرها عتده لاجل فساد محكن العقد بسبب

نشان

نا

شرطه



فقد ان شرطه وهو التراضي وعنده ذوقا ثبت بلا اجازة وتراض  
 وقبض الثمن طوعا اجاره كالسليم كالكونه طاعا فان هلك  
 المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على القبض والمبيع مكروه  
 على التسليم ضمن المشتري قيمته للمبيع والمكروه اي للمبيع والمكروه  
 ان يضمن المكروه ان شاء ثم يرجع المكروه على المشتري بالقيمة وانما  
 فيه بقوله وهو غير مكروه لانه لو كان مكروها وهلك المبيع في يد  
 من غير تعدا يضمن ويملك امانه كذا في الصغير ولو اكره على  
 اكل لحم خنزير وحل ميتة ودم وشرب جمر والواوات معني  
 او بحبس او غلبة او قيد لم يحل له ذلك وحل المقدام ان اكره قتل  
 وقطع والطوبعني واوصرب يخاف منه التلف فلو نفسه او عضو  
 من اعضائه وانما يصبره اي لا يسعه ان يصبر على ما توعد به فان  
 صبر حتى تلف به يكون انما وعده اي يوسف انه لم اثم وكذا فيما  
 اد اصابته محصنة فلم يتناول من الميتة حتى مات في طاهر الزاوة  
 يكون انما خلا فلا يوسف وفي الذين فان هدد بضرب سوط  
 او سوطين فهو غير معتبر الا ان يقول لضربك على العين او على  
 المذكير فالجواب انه لا يقدر في الضرب بالراي اختلافا لحوال الناس  
 في تحمل الشاق فالمرجح فيه الى غالب السكاي المكروه فانه وقع غالب اياه انه  
 لم يتلف شي منه لا يصبر ملجيا ولا يصبر ملجا فتثبت به الاباحة كذا  
 في الاصل ولو اكره على اللعاب بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالله منه واللعاب ما لم يسلم بقتل وقطع لا بغيرهما كالضرب والجس  
 برخص له اهما دكحة الكفر والتلاف ماله فان اظهر ذلك قلبه فليبين

بلايمان

بلايمان فلا ياتم والتقييد بالتسليم يفيد لوجعل احتوازا غير ما في  
 فانه مباح لكن لا كراهة على المتان بالمباح لا يكون اكرها وانما الذي  
 كالمسلم ولكن يات المكروه على الكفر والتلاف النفس بالصبر بان قتله  
 ولم يظهر منه شيء وانما اذا لم يصبر والتلاف المال للمالك ان يضمن المكروه  
 على لفظ اسم المفعول ولو اكره على قتل غيره بقتل لا يرضى المقدام  
 فان قتله اثم فيما اذا اكره هذا اذا كان محبوسا والدم وان كان  
 مباحا الدم فاكروه على قتله لا يكون اكرها وانما بالترك يكون انما  
 كذا في الجس الناصري وانما فان على قتل لانه لو قال السلطان  
 لرجل اقطع يد فلان ولا تقتلك وسعه ان يقطع يده ويقتل  
 المكروه على لفظ اسم الفاعل فقط اي دون المكروه عند ما وعده اي  
 يوسف لا يجب القضاء على واحد منها وقال في وجب على المكروه  
 دون المكروه وقال الشافعي يجب عليها ولو اكره على اعماق لعبد  
 وطلاق امراته ففعل وقع العتق والطلاق عند ما وقال  
 الشافعي لا ينعان ولو اكره على الاقرار بالطلاق فافق اقراره  
 والفرق انه ما فات بلا كراهة وهو الرضا فانه ليس شرط الصحة الطلاق  
 دل عليه الهابل والغايت بلا كراهة وهو الرضا باعتبار الاقرار ان الاقرار  
 خبر والخبر انما يقبل ويصبر اذا اخرج صدقة على كذبه ولا رجحان عند  
 سلب الرضا به يفيد هذا الفرق ان المكروه على الرضا اذا ارضعت  
 بنت حكمه والمكروه على الاقرار بالرضا اذا اقرت لا يصح اقرارها في العيا  
 ولكن رجع على المكروه بغيره مطلقا سواء كان مؤسرا او معسرا او اسعيا  
 على العبد فلا يرجع المكروه على العبد بالضمان ونصف مخرجها اي مخرج الرزق

عدي

ع



على المكرة ان لم يطاها والمهر مسمى وان لم يكن مسمى يرجع بالمتعة  
وان عوطمها لم يرجع عليه بشئ ولو اكره **على الردة** والعيادة بالله تعالى  
فاظهر المكرة لم تبطل **وخته كتاب الحج** والمناسبة بين الكتابين  
ان كل منهما من العوارض التي تزيل سبب الوكالة والرضي ثم المحر في اللغة  
المفع مطلقا ومنه سمي الخطم حجرا يمنع من الكعبه وسمى العقل حجرا  
لا يسهل منع من القبايع ويقال لذلك في حجر غيره اي كبريته اما بعد للفرق  
وفي الشرح هو منع عن التصرف **قوله الاول لا يصغر ورق وطوبى**  
**فلا يصح تصرفه** يعني ما قل من ان البيع والشراء ان تصرف بشئ غير عاقل  
لا يجوز أصلا وعقد بلا اذن ولي وسيد فيه لغو وشرا والاول بلا اذن  
والثاني بالثاني **قوله تصرف المجنون المغلوب بحال** قوله بحال يجوز  
ان يتعلق بقوله المغلوب بخيمية معني الكلام لا يصح تصرف المجنون المغلوب  
بحال دون حاله اذا تصرف في حاله المجنون سواء اذن له المولى او لم ياذن  
ويجوز ان يتعلق بقوله لا يصح فخييمية معني الكلام لا يصح بحال سواء اذن  
المولى او لم ياذن اذا تصرف في هذه الحالة وعلى التقديرين المراد بالمجنون  
المغلوب الذي يجهل ويفيق وهو المعتوه الذي لا يفيق أصلا كما قالوا  
ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقده منهم وهو عاقل مذكور الاول ان  
الذي لا يفيق أصلا هو مسلوب العقل لا المغلوب ونقول المجنون على  
نوعين مجنون مغلوب وهو الذي اختلط عقله بحيث تمنع جريان  
الافعال **قوله الثاني العقل لا نادرا** وتصرفه لا يصح بحال وغير مغلوب  
وهو الذي يختلط كالمه فسيده مرة كلام ومرة لا وهو المعتوه وكلاهما  
داخل تحت قوله ومجنون فيكون مرجع الضمير مذكورا ضمنا **ومر عود**

منهم

منهم وهو يعقله **بجيرة الولي او يفسخه** اي من باع من مولا  
شيا واشترى وهو يعقل المبيع والمسا ويقصد بالولي والمولى الخيا  
ان شاعرا اذا كان فيه مصلحة وان شاعرا فسخ والمراد بقوله منهم  
الصبي والعبد والمجنون الذي يختلط كلامه كالصبي والعبد بطريق الاطلاق  
الحج ولزادة التشبيه كما قيل دفع الى شبيهه والمراد بقوله عقد عقد  
ه اي بين المنفعة والمضرة والتصرفات ثلثة انواع ضار بحض كالاطلاق  
والعناق والعيبة والصدقة فلا يملك اذن له المولى وبائع محض  
لقول الجبة والصدقة فملك بغير اذنه وذا ايربى النفع والضرر بالبيع  
والشرا والمجان والكراع فيملك بلا اذن قوله وهو يعقله احتراز عن الصغير  
والمجنون الذين لا يعقلان والمراد بقوله يعصده انه يعصدا ثبات  
حكمه وفيه احتراز عن المجازيل فانه لا يعصده حكمه **فان ائلفوا شيئا**  
**من نفيس او مال صنفوا** هذا يفرع على قوله لا فعلا ولا ينفذ اقوال  
**الصبي والمجنون** مطلقا اي لا مال ولا يجد من الحدود ولا بالطلاق  
والعناق **وينفذ اقرار العبد في حقه** لا في حقه سيده ولو اقر  
العبد بمال على نفسه لزمه **بعد الحرية ولو اقر جده او قود لزمه**  
**في الحال لا ينفذه** اي الحجر يمنع عن التصرف بصغر بسفاهة  
ابو يوسف ومحمد وهو احد قولي المشافعي حجر بالسفاهة السفاهة  
الخفة والسفاهة الذي في عقله خفة وقيل السفاهة هو العمل بخلاف  
موجب الشرع اتباعا للمولى وترك ما يدل عليه الحج وترا عاده البتة  
والا يترك في النفقة وان يتصرف تصرفات الغرض او لو فني  
لا يبعد العقل من المل الديانة عرضا مثل دفع المال الى الغاني والمغنا

بين



وشرا الحامه الطياره فمن غالى الغنى في التجار من غير محرم  
 فان بلغ الصبي غير رشيد ومعنى الرشيد ان ينفق المال كما  
 يحل ويحسب عما يحرم ولا يتصرف فيه بالتبذير والاسراف لم  
 يدفع اليه ماله حتى يبلغ غير الرشيد خمساً وعشرين سنة  
 ويخرج الزكاة من ماله السعديه وينفق منه على ولده وزوجته  
 ويرحب عليه نفقته من قوت ويأكل حرام الا ان العاقبي يدفع  
 قدر الزكاة اليه ليصرفها الى المساكين فحضر من امينه ليصرفها  
 الى مستحقها ولو اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولكن يسلم القا  
 النفقة الى نفعه من الحاج ينفعها عليه في طريقه ولو اراد عمره  
 واجد لم يمنع منها استسنا ونقد تصرفه قبله اي تصرف غير الرشيد  
 قبل الاجل المذكور هذا عند ابي حنيفة وعند مالك يدفع اليه اليه  
 حتى لو نكح اي تعلم منه رشده ويجوز تصرفه ويدفع اليه ماله  
 ان بلغ المدة اي خمساً وعشرين سنة حال كونه مفسداً عند خلعا  
 لها وانما قد يقوله غير رشيد لانه لو بلغ رشيداً ثم صار سفهاً  
 لم يمنع عنه المال عند ابي حنيفة وقسوه اي لا يمنع بقسوة مطلقاً  
 سواء كان مصلحاً للمال او مفسداً له وعند ابي يوسف ومحمد اذا  
 كان مفسداً لماله يحجر عليه ثم العسق الاصل والماري سواء  
 فالاصلي ان يبلغ فاستأوا الطاري ان يبلغ عدل ثم يقسوق وقال  
 الشافعي يحجر عليه وعقله اي لا يحجر بعقله وموان اي يكون مفسداً  
 ولكنه سلم العقل بهنك الى التصرفات الرعيه ونحوه في  
 التجار ليعتد بما هو قول الشافعي يحجر عليه ودين وان كان

غرماءه

غرماءه اي غرماء المديون حجرة وحسنه لبيع المديون ماله  
 في دينه فلو كان ماله ودينه دراهم قضى القاضي باخذ بلا  
 اخره اجماعاً ولو كان دينه دراهم وله دنانير او بالعكس  
 الدنانير في الاول والدرهم في الثاني في دينه استسنا عند ابي  
 يوسف ولم يبيع القاضي عرضيه وعقاره في قضاء دينه ولكن  
 يحسن ابد احق يقضي دينه وقيل يبدأ القاضي في البيع في الدين  
 بالمقود ثم العروض ثم بالعقد وقيل يبدأ القاضي ببيع ما يحسنه  
 التوي من عرضه ويتركه دست من شيائيه ويبيع الباقي وعلى  
 هذا المسكن وقيل دستان ليل لا يقعد في خلال بيعه ماله محسوراً  
 اذا غسل ثيابه ثم اذا باع القاضي ماله او امر امينه به كان المدة  
 على المديون لا على القاضي وامينه حتى لو استحق المبيع يرجع بالنظر على  
 المطلوب كذا في شرح الطحاوي واقله اي لا يحجر ما لا يفسد  
 خيفه خلافاً لها فان افسس مبيع اي يشتري يمين اي ان  
 صار ذا فليس واذا دخل في المرافعة وعنده مبيع لرجل بعينه  
 ابتاع المفسس ذلك المبيع من الرجل المعاش فيما بعد اسوة اي مائة  
 للرجل ما حصى مبيع المبيع ويقسم منه بينهم بالحصص وعند الشافعي  
 يكون للبائع حق الفسخ هذا اذا اخطأ رباك الدين او القاضي منه  
 وقسم بينهم بلا اختيار اما المديون لو اشترى بعض الغرماء بعضاً  
 الدين باختياره ذلك فله ذلك كذا في فتاوى الشافعي فصل  
 في حيا المبيع بلوغ العلامة بالاحلام والاحبال والزال اد اوطي  
 والاي وان لم يوجد ذلك قبله وعده موقوف في بيعه في عشرين

وي  
في



عندنا في حقيقته وبلوغ الحارثية بالحيف والخلع والحجل  
**الحارثية** وان لم يوجد ذلك حتى يتم لها سبعة عشر سنة  
وفي بعض النسخ ثمانية عشر سنة على ما قبل الحول والعام  
ولم يدك بعد الا تزال في علامات بلوغ لان انما لها قبل ما يعلم  
بجلائ الصبي **ويسمى بالبلوغ** فيها اي في العاشر والحادية عشر  
عشر سنة هذا قولها وموروثا عن ابن حنيفة وهو قول  
الشافعي واذا في المدة في حقها اثنتا عشرة سنة وفي حقها  
سبع سنين **فان وافقها** اي قاربها الحول واشكل امرها بالبلو  
وقال قد بلغنا صيدا واحكامها **احكام البالغين** فلو اقر الخلام  
وموا ان ثبتي عشر سنة او اقرت الحارثية به بعد ان تم لها تسعين  
يقبل قولها بالاجاع اما قبل ذلك فلا وهم بناء قبيحة اخرى وهي ان  
تستمر بعد بلوغها اثني عشر سنة ان لا يكون بحال لا يحتمل له  
ذكر هذه الدقيقه في قياوي الفضل انتهى **كتاب المادون** المسألة  
بان الكتابين ظاهر ان المادون يقتضي سابقة المجرم لادان  
عليه **المادون** العلم لغة وفي الشرع **قال المجرم** التائب بالوقوع  
الحق عندنا وعند الشافعي وزفر هارثية وانما به وتوكل ثم اراد ان  
يظهر ثمره الخلاص فشرع وقال **لا يوقف المادون** بل ما كان المادون  
حتى لو اذن لعبد يومها او شهرها او مكانا كان مادونا ابدا الى ان  
يجز عليه عندنا وعند زفر يوقف **ولا يخص** بوجع جوع  
حتى لو اذن له في نوع فهو مادون في جميع انواع وعند زفر والسأ  
لا يكون مادونا الا في حكم النوع ولما كان المادون يثبت بالدالة

ع

في

ايضا

ايضا اشار بقوله **ويثبت بالسكون** اراي عبده يبيع ويشترى  
فانه يصير مادونا في غيره ذلك التصرف الذي رآه مولاه فيه وفي  
ذلك لا ينفذ ولو رآه يشترى شيئا مال المولى فلم ينفذ المولى فهو اذن  
منه وينفذ ذلك السلوك الى الخيرة ولا فرق بين ان يبيع العبد عبدا  
مملوكا للمولى او لا يبيعه باذنه او يغير اذنه صحيحا كافرا او قاسدا وقالا  
زفر والشافعي لا يكون اذنا **فان اذن المولى** اذنا **فاما العبد** بان قال  
اذنت له في التجارة **ابشر شي بعينه يبيع ويشترى** اتفاقا كما  
اذا قال اذنت له في جميع انواع التجارة قوله لا يشر شي بعينه لئلا  
يخلط بينا وبينه فزفر والشافعي ضربا والبدل المومر عن اذنه  
علا ما يبيع ويشترى ما به له من انواع المعايين بغير يسير وكذا  
بالغير القاض عند ابن حنيفة خلافا لما سوا كان عليه دين ولا  
ويؤمل المادون **بما ويرهن** شيئا لنفسه ويرهن ويستاجر  
ويضارب ويشترك بشركة غنا **ويؤجر نفسه** خلافا للشافعي  
ويقر دين ولو اقر بدين يلزمه في الحال اذ اقر بغير الولد والوالد  
والزوج ويثبت لقرار مطلقا عند ابن حنيفة خلافا لهما **وعصب**  
**وودعة ولا يزوج** المادون **ولا يزوج** مملوكه مطلقا سوا كان  
عبد او امه وقال ابو يوسف له تزوج المرأة **وانما** المادون  
لان يجيزه المولى ولا دين عليه فحينئذ يجوز الكتابة ويصير الماد  
يا بعبده واما لو كان عليه دين مستغفر فستعرف حكمه فيما اذا  
تصرف المولى في كسب المادون المدينون **ولا يفتقر** ولو مال الا ان  
يجيزه المولى ولم يكن عليه ولو كان مديونا ضمن المولى قيمته لغويا

ون



المادون في قولها كذا في الأصل متعلقان بالبيع **ولا يقدر ولا**  
**يمنع** فلو لم ينعى ولا يتصدق **وعمدي طعاما ليسرا** كالرقيق  
 ونحوه ويصنف من طعامه ويخط من الأمن بجيب مثل ما يخط به  
 المجرى ولا يملك خط الزيادة ولا يملك الخط من غير عيب **وذلك**  
**متعلق برقبته حتى يباع** المادون به أي بسبب الدين أن لم ينفذ  
 سيد بعض الدين بأمر القاضي فإن قدأه لا يباع وقال في الشايعي  
 لا يتعلق بالرقبة وإنما يتعلق بالسبب فلا يباع رقبته في دين التجارة  
 ويباع كسبه وقسم من الغرما عنه **للخصم** وما بقي طوبى به بعد  
**عقده** أي ما بقي من الدين **ويخرج حجره** أي حجر المولى أن علم به أي حجر  
 الكواهل **سوقه** وقال الشافعي يبيع الحجر عليه بغير علم العبد وأهل السوق  
 هذا إذا علم المادون أهل السوق وإن علم رجل أو رجلان أو ثلاثة فالجحر  
 يكون بحضور هؤلاء **وإن يبيع بمادونه** بأن يجرى بيته وجاهه لم يجل بالمدون  
 للمالعبد فالجحر يكون بحضور العبد ولا يبيع إذا كان الحجر في يده بغير  
 محضر منه ثم العبرة لسوق الحجر واشتهاره لا الحجر في السوق حتى لو حذر  
 في السوق وليس فيه لأجل أو رجلان لا يجرى ولو باعه جاز ولا باعه  
 الذي يجرى حجره وإن جري بيته بحضور أهل السوق **ويخرج** ضمنا  
**بموت سيد وجنونه** أي جنون المولى مطبقا **والجور** أي المولى  
 نذر الحرب حال كونه **مريدا** أو أن لم يعلم به أما غير المطبق كما لم يرض فلا  
 يخرج ماديون السنة غير مطبق كذا في الذخيرة ولو اعني عليه لا يصير  
 محجورا **ويخرج للمبايع** وقال الشافعي لا يخرج أن عاده من المبايع بل  
 يعود قيل لا يعود وقيل يعود **والاستيلاء** أي تجميع الرأفة المادون

لها في التجارة إذا أولدت من مولها فادعاه المولى هذا عندنا وعند غيره  
 لا يخرج **بالدين** أي لا يخرج المادون بالدين ولكن ضمن المولى بما  
 أي بالاستيلاء والدين **وقدما** للفرما لو كان على مادي من التجارة **وإن**  
**موقوف حجره** أي في يده **عند** أي حصة معناه أي يقر بما في يده  
 أي إيمانه لعينه أو غصب منه أو يقر بدين على نفسه فينقضي  
 بما في يده وقيل لا يجرى إقراره ويجزئ به بعد العتق وما في يده  
 لمواة وإما عند مادي يدين له لو أقر بالحناية الموجوبة للقطر أو  
 للعبد **ولا يملك سيد مادي يدين له لو أخطأ دينة بماله** **وإن**  
 أي إذا الزمة ديون يخطأ بماله ورقبته لم يملك سيد مادي يدين  
**فيطلق حجره** أي حجر المولى **عنده** أي كسبه عند العتق  
 وقيل يملك مادي يدين من كسبه وينفذ عتقه في عبده وتوفر  
 قيمة للحر **وإن لم يجر** أي وإن لم يكن الدين يخطأ بماله  
 قد رقبته **مخبره** عند كسبه قوله وإن لم يخطأ موقوف على  
 مجموع الشرط والجزا كقوله لو أخطأ ولم يجر **يبيع** أي  
 أي يبيع العبد المادون شيئا من سيده **الربط القيمة** **فإن**  
 إذا كان عليه دين أماد الم يكن عليه دين ولا يجوز بيعه من المولى  
 ولا يبيع المولى منه فإن باعه من المولى ينقضان القيمة لم يجر  
 مطلقا فاحش كان الغن أو ليسير **عند** أي حصة رقبته  
 تعالى وعند ما جاز البيع فاحش كان الغن أو ليسير أو ليسير أو ليسير  
 يخرج المولى يدين بدين الغن ويبرأ من ينقض البيع وهذا الذي  
 ذكره على قول أبي حنيفة وقول بعض المشايخ وقيل الصحيح أن

قصة



قوله كقولها وان باع سده منه بمثل قيمته او اقل صح ويحل  
الثمن للمولى المبيع الى العبد المذون قبل قبضه اي قبل  
التمن بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا مخيف لا يبطل وله حبس  
المبيع بالتمن اي للمولى ان يحبس المبيع ولا يسيله الى العبد  
بسبب الثمن وانما قيد بقوله بمثل قيمته او اقل لانه لو باع  
المولى من عبده باكثر من قيمته بقليل او كثير فالزيادة لا  
تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان شاء نقض المبيع وان  
شأ خط الفضل عن القيمة كذا ذكره شمس الدين الحارثي  
وعلم في شرح المصنوع من غير ذكر الخلافة بحمل ان  
يكون البيع فاسدا عند ابي حنيفة وهو قول بعض المشايخ  
كما في الفصل الاول كذا في الكافي وصح ابعثانه اي ابعثا  
المولى العبد المذون ولكن ضمن المولى قيمته لغرمائه  
اذا كانت مثل الدين او اقل وان كان الدين اقل من القيمة  
ضمن القيمة لا غير وطوائف العبد بما بقي من الدين  
بعد عتقه فان باعه سيده اي العبد المذون وعليه  
دين محبط برتبة وقبضه المشتري وعنده المشتري  
ضمن الغرماء البايع وهو المولى قيمته فان وجد المشتري  
العبد بعد التصحيح ورد العبد عليه اي على البايع يعيب  
رجع بغيره على الذي اخذه منه ويكون حق الغرماء  
في العبد او مشتريه عطف على البايع اي ضمن الغرماء  
البايع او مشتريه او اجازوا لبيع واحد والتمن

ق

ي

ثم

ثم ان ضمنوا المشتري قيمته رجع المشتري على البايع بالتمن  
وايهما اختار الغرماء نظيره بولي الاخر حتى لو تلفت القيمة  
على الذي اختاروه لم يرجعوا على الاخر **فان باع سده** من رجل  
**واعلم** المشتري بالدين ثم جاء الغرماء بطرحا قبض المشتري  
العبد **فللمر ما رد البايع** اذا باع بتمن لا يردونهم اما اذا  
باع بتمن يردونهم فليس لهم ان يردوا المبيع وقايد الم  
سقوط الخيار للمشتري في البيع يعيب **فان باع عبده** الماد  
وسيلة الى المشتري **وعاب البايع** فالمشتري ليس بحصم  
له معناه اذا انكر المشتري الدين عند ما وعده او يرد  
المشتري خصم له فدينه فيسبح بيمينهم عليه ويقضي دينهم  
وانما قلنا معناه اذا انكر انهم اذا اقر المشتري بدينهم  
وصدقهم في دعوى الدين كان الغرماء ان يردوا البيع لا  
خلاى كذا في شرح الهداية نقل عن الامام المحمود في هذا  
الخلافا اذا اشترى دارا فباعها رجلا او وجهها وسلم اليه  
وعاب ثم حضر الشفع **فالمشتري** والموهور له ليس  
بحصم له عند ما خلا له ورثا ابن سماعة عنها مثل  
قول ابو شعبة في مسألة الشفعة ومن قدر مضر او قل  
لما عتق يد فاشترى وباع له منه كل شي من الخمار وا  
على وجهين احدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فصدق  
استحسانا عدلا كان او غير عدل وثانيهما ان يبيع ويشترى  
ولا يخبر بشي وفي الماستحسان يثبت **واذا الرهن** ديون

علم

مسئلة



ولا يفتقر في كسبه وقابل **ببيع الرقبة حتى يحضر سيده** فان  
**حضره** وقرباؤه **ببيع** في الدين والمال وان لم يقر وقال  
 انه محجور لا يباع والعقل قوله وعلى الغرض ما بينه فان اقا  
 يباع ولا لا يطالب به بعد العتق **وان اذن للمعتق الذي**  
**يعمل او المعتوه الذي يعمل البيع والكسب اوله فهو**  
 اي كل واحد منهما في البيع كالعهد **المادون** حتى ينفذ  
 تصرفه ولا يتعبد بنوع دون نوع ويصير ما دونها بالسكوت  
 ويصح اقراره بما في يده من كسبه الى غيره ذلك وقال الشافعي  
 الصبي لا يجوز قتله يعقل اي يتعلم كون البيع سائبا للمالك  
 جالبا للربح كذا في الهداية وذكر في الحاشية معناه ان يعرف ان البيع  
 يزيل الملك ويصرف العتق الناجز واليسير حتى لو لم يعرف ذلك  
 لا يبيع الا اذن واعلم ان ولاية الوصي ثم وصي الاب ثم الجدات الابن  
 وصيته ثم الولد او العاصي او وصيه فاما الامراء وصيتهم فلا يبيع  
 وكذا امير البلدة **كتاب الفصل** في بيع بين الكتابين  
 الفصيص من انواع التجار حتى اذا اقر المادون ببيع كما يبيع  
 التجار ولم يبيع بدين المهر لانه ليس من التجار والعين المضمومة  
 لا يملكها العاصي كالعبد المادون كما يملك ما اكتسبه والعبد  
 كان محجورا من التصرف فيما لو اذنه بدون اذنه وكذلك العاصي  
 لا يملك له شراؤه وهو في اللغة اخذ الشيء ظلما وقهرا اي لا يبيع  
 على الرجل الشيء وعصيته منه وعصيته اياه عصباء وبيع  
 للمعصوب عصبته بسمه بالمصدر وفي الشرع اخذ مال متقوم

محرم

محرم بغير اذن المالك على وجه يزيل يده ان كان في يده وراد في الكافي  
 على هذا قوله ويقصر يده ان لم يكن في يده وقرع على المقصر مسئلة استحل  
 عبدا الغير والحمل على اية الغير وقرعها في الممنوع ناله والغصب  
 شرعا لم يحقق على المينة والحر لانه ليس مال ولا حر في يد المسلم لانه  
 ليست بمنقومة ولا في مال الحربي لانه ليس بمحرم ولا فيما اذن  
 المالك بلحنه كالوديعة ولا فيما يزيل يد المالك عنه كروايد الغنم  
 فالغصب عندنا **ما هو ازالة اليد المحقة باثبات** اي مع اثبات  
**اليد المبطلة** وعند الشافعي هو اثبات اليد المبطلة ولا يشترط  
 ازالة اليد واعلم انه لا بد ان يرد على هذا التعريف لا على سبيل الحق  
 ليخرج السرقة وحكمه المأمون علم ومن الممنوع فائده والعرف هالكه  
 وان كان يدون العلم بان ظن الماخوذ ماله او اشترى عنائه  
 ظهر استحقاقه فالضمان لا غير **فلم يستجد امر** اي استجد امر عبده  
 الغير وحمل الدابة **غصب الجالوس على العساطر** والغال للبرع  
 وروايد الغصب غير مضمون عندنا خلافا للشافعي وقد فرغ  
 على هذا تعقيب المالك من الموصي حتى هلك وامسك الغنم حتى  
 قطعته الاحواض بيه او حبسه حتى ضاع ماله او اهدم داره وهذا  
 غير مستقيم لان ابيات اليد لم يوجب في هذه المسئلة **ويجب** على  
 العاصي **د عيشه** اي عين المعصوب الى المعصوب منه ان كان  
 قائما في مكان غصبه او رد مسئلة ان هلك عند العاصي مطلقا  
 سواء كان بفعله او بغير فعله **وهو مثلي** اي في الحالة ان المعصوب  
 مثلي كالكيل والموزون **وان الضرر** اي انقطع **المثل** عن ايدي الناس

س



فقيمة يوم الخصومة أي بحسب قيمة الغصوب يوم الخصومة عند أبي  
حنيفة وعند أبي يوسف فقيمة يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع  
**ومما أشبهه من الغصوب** كالعدديات المتفاوتة كالشباب والذباب  
والبطيخ والورمان **فقيمة يوم غصبه** وقال مالك يضمن مثل صورة من  
جنس ذلك والحكم غير مقصور على العدديات المتفاوتة فإن كثيرا من  
الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقمح والعدس ونحوها ثم  
ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل يكون معايلته بالثمن مبيعا  
على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصعفة حتى لو اختلفت القيمة  
والقدر فلا يكون مثيلا ثم ملايخلف بالصعفة أما غير مصبوع أو مصبوع  
لا يختلف كالدراهم والدرابمير والفلوس وكل ذلك مثلي وقد فصل الفقهاء  
المثليات فذوات القيم في كتبهم ولا يحتاج إلى ذلك مما يوجد له مثل  
في الأسواق بلافقوت يعقد به فهو مثلي وما ليس له كذا فهو موزون  
القيم ثم معنى العدديات المتفاوتة الشيء الذي يعد وتكون أفراد متفاوتة  
ولا يراد بها ما يمكن معايلته بالثمن مبيعا على العدد كالحبوب مثلا  
فانه يعد عند البيع من غير أن يقال يباع الفهم عشرة بكذا أو أما العدد  
الغير المتفاوت مثل الجوز والبعض والفلس فهو كالمكيل وفائدة التسمية  
كالمكيل وزن الموزون أن من الموزونات ما ليس بمثل كالموزون الذي  
في بعضه ضرر وهو الطشت والقائم ونحوها من المصنوعات كذا في  
شرح المصنف **فإن ادعى الغاصب هلاكه حبسه الحاكم حتى يعلم أن**  
**لا طرفة** أي إذا لم يظهر ثم **فمنه عليه** أي المثل أو القيمة هذا  
إذا لم يرض المالك بالتعذر بالقيمة أما إذا رضي فانه يعرض ولا يلزم

ومن

ومدة التلوم موكل الميزاي العاصي والغصب ثابت فيما ينقل ويحول  
**فإن غصب عقار** أي الصيغة وقيل كل ما كان له أصل كالدار كذا  
في المغرب **وهلك في يده** بأن صار جارا أو سبعة أحوال لم يضمنه  
الغاصب عند أبي حنيفة وموقوف أبي يوسف الآخر وقال محمد يضمنه  
وموقوف أبي يوسف الأول وبه قال المشافعي **وما نقص بسكناه**  
**وعمله** بأن كان عمله لخدمة أو القصار **وزر راعته ضمن النقصان**  
**كما في النقلي** أي يضمن النقصان في المصنوعات يضمن النقصان  
في الغصوب النقلي فيما انتقصت عند الغاصب مطلقا سواء كان فعلا  
أو بغير فعله كالغور والشل وذوهاب السمع والبصر وإنما كان سكوته  
لانه إذا انتدمت الدار بعد ما غصبها وسكن فيها لم يسبب سكوته  
وعمله لأصناف عليه عند أبي حنيفة وفي القول الآخر عن أبي يوسف  
لأنه في غصب المنيوط وقال نصر بن حبيب في نقصان المزارع  
أنه ينظر في تساجر هذه الأرض قبل استعمالها أو يملك تساجر بعد  
استعمالها فتفاوت ما بينهما نقصانها وقال محمد بن سلمة ينظر فيكم  
تسجري قبل استعمالها أو يملك تسجري بعد فتفاوت ما بينهما نقصان  
للأرض كذا في النهاية ثم النقصان أنواع أربعة تراجع السعر ونقصان  
جزء العين ونقصان وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر والبدن والاد  
في العبد والصناعة في الذهب والفضة والخمصة ونقصان معنى  
المرغوب في العين فالأول أن يوجب النقصان في جميع الأحوال إذا رد  
العين في مكان الغصب والثاني يوجب النقصان في جميع الأحوال والثالث  
يوجب النقصان في غير أموال الربا أما في الربا فيجوز أن يعرضه حظه

لث



فغصبت عنه أو أتاها فغصه فممن شتم في يده فصاحبه بالخيار إن  
 شأ أخذ له كالعبيته ولا شيء له غير وأن شأ تركه وضمنه مثله تقا  
 عن الربا وقال الشافعي له أن يضمن النقصان والرابع وهو فوات المعنى  
 المرغوب في المعين كالعبد المحترق فأنسى الحرقه في يد الغاصب  
 أو كان شأ بافشاء في يده يوجب الضمان أيضا هذا إذا كان النقصان  
 قليلا أما إذا كان كثيرا فمخير المالك بين الأخذ وبين تركه مع الأخذ  
 جميع قيمته واستعير الحد الفاصل بينهما في مسألة الحرق بالنسبة  
 والفاحش وهذا إذا أردت في مكان الغصب أما إذا كان في غير مكان  
 الغصب فالمالك بالخيار بين أخذ القيمة وبين الانتظار إلى رده إلى  
 مكان الغصب **وإن استغله تصدق بالغللة** أي إن غصب  
 عبدا فأجره فأخذه جرحه فغصه المستأجر وضمن النقصان  
 وتصدق بالغللة عبدا مما وعده أبو يوسف لا يتصدق **قالو**  
**تصرف الغاصب في المال المقتصوب والمودع في مال المودع**  
 والمستعير في المستعار **وربح** يتصدق بالربح عبدا مما وأن ملكه  
 وعنده أبو يوسف يطيب له الربح وعنده الشافعي لا يملكه **أن غصب**  
**ملك بالرجل انتفاع قبل أد الضمان** وقبل المبرور يضمن الما  
 أو الحاكم القيمة ويؤد وجود واحد منها محل **بشي** بأنه غصب  
 شاة وذبحها وشواها **وطبخ وطبخ** **وربح** بأن غصب حنطة  
 وطبخها أو زرعها **واتخاذ سيف** أو أتاها حال كون الأمانة **بشجر**  
**الحجرين** أي الذهب والفضة هذا كله عبدا نأ وعنده الشافعي لا  
 ينقطع حق المالك وهو رواية عن أبي يوسف ثم القياس وهو

قول

الغصب

قوله فقول الحسن ابن زياد ورواية عن أبي حنيفة للغاصب  
 أن يأكل هذا الرقيق وينتفع به قبل أن يؤدي الضمان  
 وإنما قيد بقوله بغير الحجرين لأنه لو غصب ذهبا أو فضة  
 فصرها دراهما أو دنانيرا أو أنه لم تزل ملك مالكها عند  
 أبي حنيفة ولا شيء للغاصب وقال مالكها الغاصب وعليه  
 مثلها **وبنا** أي ملك بالأجل انتفاع قبل أد الضمان **ببنا**  
**على ساجدة** وزال ملكها للمالك ولو لمز الغاصب قيمتها وقال  
 الشافعي للمالك أخذها ونقص البناء وذكر الكرخي أن وضع  
 المسئلة فيما إذا دخل الساجدة في بناءه بأن يبني حوله لا عليها  
 وأما إذا بنى على الساجدة فيمدهم للرد ولأن هذا ضعيف  
 لأنه في الكافي الساجدة بالجم خسبة مخونة مائة للأساس عليها  
 وخمسة بأن جعلها جذعا أو نحو ذلك وبني عليها **ولو دبح شاة**  
 بغير إذن مالكها **أو خرق ثوبا** مفضوبا **أو خرقا جثيا**  
 يبطل عامة منفعه وقيل بالتشديد لأنه ينبغي على المالك  
 نقال فتح الأبواب وفتح الأبواب **فمن** المالك القيمة **ثم**  
**المقتصوب** أي إلى الغاصب **افغبن النقصان** وأخذ كذا  
 الدابة وكذا إذا قطع يدها أو رجلها هو الطاهر ودون  
 الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يضمنه شيئا ولو كانت الدابة غير  
 مأكولة اللحم فقطع الغاصب طرفها فلا مال له يضمن  
 جميع قيمتها بخلاف ما إذا قطع أذن الدابة أو دنتها يضمن  
 النقصان وبخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ المملوك

لغة



فَعِ ارْثُ الْعُضْرِ الْمُقْطُوعِ وَفِي الْحَرْقِ الْبَيْسِرِ ضَمِنَ نَقْصًا مَوْلَا خِذَ التَّوْبِ  
وَالْعَظِيمُ أَنَّ الْحَرْقَ الْفَاجِسَ مَا يَفُوتُ بِهِ بَعْضُ الْعَيْنِ وَجَنَسُ  
الْمَنْفَعَةِ وَيَتَّبِعُ بَعْضُ الْعَيْنِ وَبَعْضُ الْمَنْفَعَةِ وَذَلِكَ مِثْلُ قَطْعِ التَّوْبِ  
فَمِنْ صَافَاتٍ بِهِ جِنْسُ مَنْفَعَةِ الْقَيْصِ وَالْبَيْسِرِ مَا لَا يَفُوتُ بِهِ شَيْءٌ  
مِنَ الْمَنْفَعَةِ وَلَوْ غَرَسَ رَأْيِي فِي أَرْضٍ الْغَيْرِ قَلْعًا وَرَدَّتْ أَرْضُ الْعَالِمِ  
أَنَا طَلَبُ فِي الْحِطِّ وَالذَّخِيرَةِ وَكَانَ الْعَاصِي أَبُو عَلِيٍّ الْمُسْتَفِي حَكَى عَنْ  
يُحْيَى أَوْ الْحَسَنِ الْكَرْجِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ ذَكَرَ تَفْصِيلًا مَقَالًا إِذَا كَانَتْ  
قِيَمَةُ الْبِنَاءِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَرْضِ لَا يَوْمُرُ الْعَاصِي بِقَلْعِ ذَلِكَ بَلْ يَضْمَنُ قِيَمَةَ  
الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ فَكُلُّهُ أَوْ ذَكَرَ فِي الْكُتُبِ وَقَالَ الْمُسَائِلُ هَذَا قَرِيبٌ  
مِنْ مَسَائِلِ حِفْظِ عَنْ مَحَلِّهَا أَنْ مَرَّ كَانَتْ فِي يَدِهِ لَوْلَا قَسْطُ  
فَاطِمَةَ فَاجْتَابَ أَهْلًا قَانَهُ يَنْظُرُ إِلَى قِيَمَةِ الدَّجَاجَةِ وَالْوَلُوءَةِ  
كَانَتْ قِيَمَةُ الدَّجَاجَةِ خَيْرَ صَاحِبِ الْوَلُوءَةِ بَرٍّ أَنْ يَأْخُذَ الدَّجَاجَةَ  
وَيَضْمِنُ قِيَمَتَهَا وَبَرٍّ أَنْ يَتْرَكَ الْوَلُوءَةَ وَيَأْخُذَ الْقِيَمَةَ **وَأَنْ نَقَصَتْ**  
**لِلْأَرْضِ بِالْقَلْعِ ضَمِنَ مَا لِلْأَرْضِ إِلَّا لِلْعَاصِي الْبِنَاءُ وَالْفَرَسُ** أَيْ  
قِيَمَتُهُمَا أَنْ يَشَاحِلَ كَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْلُومًا وَكَوْنُ كِلَاهُمَا مَعْلُومًا  
يَضْمِنُ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ يَوْمُرُ تَقْلَعُهُ أَوْ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ ثَابِتٍ فِي الْأَرْضِ  
وَأَوْ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ مَعْلُومٍ **وَلَنْ غَضِبَ نَوْبًا ثُمَّ صَبَّحَ لِحَرٍّ أَوْ سَوِيًّا**  
ثُمَّ أَنَّ السَّوِيَّ يُسَمَّى أَيْ بَلَدُهُ وَخَطَطُهُ ضَمَنَهُ الْمَالِكُ قِيَمَةَ تَوْبِ  
أَيْضًا وَمِثْلُ السَّوِيَّ أَوْ لَحْظُهُمَا الْمَالِكُ **وَعَوْرَتُهُمَا أَدَا الضَّحْ**  
**وَالشَّيْءُ** أَيْ زِيَادَةُ الصَّبْغِ وَالْإِضَافَةُ لِمَقْدِيرِهِ بِأَنَّهُ قِيلَ لَمْ  
عَلَيْهِ الصَّبْغُ وَالشَّيْءُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي التَّوْبِ لِلْمَالِكِ أَنْ يَسْكُلَهُ وَيَأْمُرَ

العاصي

العاصي بآزالة الصَّبْغِ عَنْ ثَوْبِهِ بِالْفَسْلِ بَعْدَ الْإِمَّاكَانِ وَضَمَنَهُ  
نَقْصَانُ التَّوْبِ إِنْ انْتَقَصَ بِهِ لَكَ تَوْبُهُ **فَصَلَّ غَيْبُ الْمَغْضُوبِ**  
وَلَوْ قَالَ كَذَلِكَ أَقَابَ الْمَغْضُوبُ لَكَانَ أَوَّلِي **وَضَمِنَ الْمَالِكُ قِيَمَتَهُ**  
**مَلِكُهُ** الْعَاصِي وَكَذَلِكَ أَمْلَكَ بَادَا الضَّمَانِ أَوْ يَحْكُمُ الْعَاصِي عَلَيْهِ بِالضَّمَانِ  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَلْزَمُهُمَا وَلَوْ كَانَ قَرِيبًا لِلْعَاصِي يَفُوتُ عَلَيْهِ بَادَا الضَّمَانِ  
عِنْدَ تَأْوِيلِهِ لَا يَفُوتُ **وَالْعَوَّلُ فِي الْقِيَمَةِ لِلْعَاصِي مَعَ بَيْتِهِ وَبَيْتِهِ**  
**لِلْمَالِكِ** أَيْ إِذَا قَامَ الْمَالِكُ الْبَيْتَ عَلَى زِيَادَةِ قِيَمَةِ الْمَغْضُوبِ تَقْبَلُ بَيْتَهُ  
وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ الْعَاصِي ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَالِكِ بَيْتٌ وَجَاءَ الْعَاصِي  
بَبَيْتِهِ أَنْ قِيَمَتُهُ كَذَلِكَ بِهِ وَبِالتَّوْبِ وَطَلَبَ بَيْنَ الْعَاصِي عَلَى تَقْبَلُ  
بَيْتَهُ الْعَاصِي قَبْلَ تَقْبَلُ وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ تَقْبَلُ بَيْتَهُ لَدَى الْوَصْلِ  
**فَإِنْ ظَهَرَ الْمَغْضُوبُ بَعْدَ التَّحْقِينِ وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرُ مِمَّا أَدَّى الْعَاصِي فِي الْحَالِ**  
**أَنَّهُ قَدْ ضَمَنَهُ يَقُولُ الْمَالِكُ أَوْ بَيْتَهُ** أَقَامَ الْمَالِكُ أَوْ يَكُونُ لِلْمَالِكِ  
عَنِ الْبَيْتِ مِمَّا أَدَّى الْمَغْضُوبُ لِلْعَاصِي **وَلَا خِيَارَ لِلْمَالِكِ فِي أَنْ يَرُدَّ**  
الْقِيَمَةَ وَيَأْخُذَ الْمَغْضُوبَ وَأَنْ يَضْمَنَ بَيْتَهُ الْعَاصِي **فَالْمَالِكُ يَضْمِنُ**  
**الضَّمَانُ** أَوْ يَأْخُذَ الْمَغْضُوبَ وَيُرَدُّ الْعُضْرُ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَلَوْ أَرَادَ  
وَقَالَ الْكَرْجِيُّ إِخْيَارُهُ وَأَنْ يَبَاعَ الْمَغْضُوبُ فَضَمَنَهُ الْمَالِكُ نَقْدَ  
بَيْعِهِ وَأَنْ حَرَّلَهُ ثُمَّ ضَمَنَهُ لَا يَفُوتُ وَزَوَادَةُ الْمَغْضُوبِ أَمَانَةٌ فِي  
يَدِ الْعَاصِي مَطْلَقًا مُتَّصِلَةً كَانَتْ كَالسَّيْنِ وَالْجِوَالِ وَالصَّوْفِ أَوْ مُتَّصِلَةً  
كَوْلَا الْمَغْضُوبَةِ وَاللَّبَنِ وَالْبَيْضِ وَثَمَرَةِ الْبَشْتَانِ الْمَغْضُوبَةِ قَوْلُهُ  
**فَتَضْمِنُ بِالْمُتَّصِلِ** أَيْ مِنَ الْعَاصِي تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَمَانَةٌ أَوْ بِالْمَنْعِ  
**بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ** وَقَالَ الشَّافِعِيُّ زَوَادَةُ الْعَاصِي ضَمْنٌ مَطْلَقًا وَلَوْ بَاعَ



العاصب الأصل والزيادة وسلم والزيادة متصلة فان كان قائما اذ  
 صاحبه وان كان هالكا فهو بالخيار ان شاء من العاصب قيمة يوم  
 الغصب وان شاء من المشتري قيمة يوم الغصب وليس له ان يضمن  
 البايع بالبيع والتسليم قيمة زائدة عند حقيقته وقالة ان يضمن  
 البايع بالبيع والتسليم قيمة زائدة **وما نقصت الجارية بالولادة** في يد  
 العاصب **مضمون** هذا اذا احدث الحمل في يد العاصب من غير المولى  
 والزوج اما اذا كان الحمل من احد المالكين عليه الضمان في النقصان  
 ولا في الهلاك **ولكن يجبر النقصان بولدها** ان كان في قيمة الولد وفا  
 بذلك ولا يسقط ضمانه من العاصب اذا ادرك الولد وكان ذكرا والشيء  
 يجبر النقصان وذكر في الذخيرة لا يسقط في طاهر الرواية وغيره  
 يسقط وكذا اذا قطع توأيم شجر انسان او جرح صوف شاة غيره ثم  
 ثبت مكانها اخرى او حصي عبد غيره فادارت قيمته بسبب  
 الخصى ولو زنى العاصب او غيره **بعضوبة قودت** الى صاحبه  
**فماتت الجارية بالولادة ضمن** العاصب **قيمة ما يوم علق**  
 عند اوجيفته وعند المولى ضمن قيمة الجارية ويضمن نقصان  
 الحمل **ولا يضمن الحرة** اي دية الحرة اذا زنى بها فحملت ثم ما  
 بالولادة **ولا يضمن منافع الغصب** اي المصنوع مطلقا  
 لما ان ينقص استعماله فيغير نقصانه وقال الشافعي ضمنها  
 حتى يجر المثل ولو فارق بين المذهبين فيما صرحا الى نفسه  
 او عطاها على المالك في المثل وقال مالك ان صرح بها الى نفسه  
 تجل جرم المثل وان عطاها لغيره ففي الفسأوي السراجية

اذ اسكن دارا فعنده للعقل من غير استيجار حجة الجيرة عليه  
 القتب ولا يضمن **حجر المثل** او **خزيرة** بالانلاف وضمن المثل  
 لها لو كان لذي وقال الشافعي لا يضمنها للذي ايضا وان غصب  
 من مسلم خراخل او حلة مينة **فدفع فلما اكادها وزد**  
**ما زاد للذباغ** اي رد زيادة الذباغ معناه ان ينظر المصنوع  
 زكيا غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما  
 وللعاصب حصة هي يستوفي حقه **وان ابلغ ما ضمن الخلل**  
**فقط** دون الخلد عند اوجيفته وعند ما يضمن قيمة الخلد  
 مدبوعا ويعطى ما زاد الذباغ فيه ولو هلك الخلد والخل  
 في يد لا يضمن بالاجماع قوله خلل المراد به التحليل بالنقل  
 من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس وبالدباغة الدباغة بماء  
 قيمة كالعرض والعصا وان دبغة بماء قيمة له كالتراب  
 والشمس فلصاحبه ان يأخذ الخلد والشمس عليه وان استملكه  
 العاصب يضمن قيمته طاهرا غير مدبوع وان خلل الخلد  
 بالعلاء الملع فيه فعنده حصة ردة الله صار ملكا للعاصب  
 ولا شيء عليه وعند ما يضمن المالك ويعطى العاصب مثل وز  
 المثل من الخلل وان خلل بصيخل فيها فعن محمد رجة الله ان  
 صار خلد من ساعته يصير ملكا للعاصب ولا ضمان عليه  
 وان لم يصير خلد لم يعد ضمان بان كان الخلل المصنوع عليه  
 قليلا فهو بينه ما على مقدار ملكها وقال بعض المشايخ رحمهم  
 الله للمالك ان يأخذ الخلد في الوجوه كلها بغير شي **ومن كسر**



من عفا أو أرق شكر أو منصفاً المسلم من وضع بيع حين  
المشاهدة عند إحيائه راحة الله وعند ما لا يرضى ولا يصح  
بعضها والمعرف آله الله والسكر بغيره من عصر الرطب  
إذا اشتد والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ وقيل إلى خلا  
في الدف والطل الذي يضرب للهو فاما الطبل الغزاة والدف  
الذي يباح ضربه في العرس يضمن بالمثل من غير خلاف قال  
أبو الليث رحمه الله الدف الذي يضرب في زمان ما مع الصنجات  
يتبع في أن يكون مكرهاً وقيل لا يضمن على الضمان أي في  
حقوقها لا في بيع ذلك وهو اختيار صمد الإسلام وهو الأصح  
ومن غصب امرؤاً أو مذبحة فأنشأ في يد الغاصب ضمن  
قيمة المذبحة بالثبوت لا قيمة امرؤ الولد عند أبي حنيفة وعند  
يضمن قيمته ولو فروق بين المذبحة والمذبحة كتاب الشفعة  
تأنيد الكتابين من حيث أن لا بينهما يقتضي إلى غلظ مال  
للإنسان بغير رضا إلا أن الغصب يصلح سبباً لتلك كل  
مال والشفعة لا تجرى إلا في العقار فلهذا لا يضمن الغصب  
مع كونه غلواً أو مني مشقة من الشفع وهو القيم  
سقط بما لا فيها من قيم المشتري إلى ملك الشفع ومنه  
الشفع الذي هو ضد الوتر لما فيه من الضم ومنه الشفا  
لونه يضم الجاني إلى غير وفي الشفع هي تلك المنفعة  
يجوز على المشتري بما قام عليه أي يملك ما قام عليه  
على المشتري وهو الثمن وحق الدلالة وهي ما لحقه من

الموتة

الموتة بسبب الشراء ويحب الشفعة الحليط في نفس المبيع  
بأن يكون المبيع مشتركاً بين رجلين فباع أحدهما من اجتنى  
ثم الحليط في حق المبيع كالشرب بالكسر وهو نصيب الماء  
وفي الشفع عبارة عن نوبة الانتفاع بالما سقياً للزراعة  
والدواب كذا في المغرب وعن أبي يوسف إن مع وجود الشرف  
في الرقبة لا شفعة لقوله سلم أو استوفى والطريق أن  
كان كل واحد منهما خاصاً والطريق الحاضر أن لا يكون نافذ  
والشرب الخاص أن يكون نهر أو تجري فيه الشفع ثم قيل  
أريد به أصغر الشفع وما يجري فيه الشفع فهو شركة عا  
وهذا عند جماهير يد يوسف رحمه الله الخاص أن يكون نهر  
يسقي منه قراحان أو ثلاثة أروحة والقراح قطعة أرض  
لا سجر فيها وقيل إذا كان شرباً النهر ممن يحصى قدر مائة  
وقيل خمسة وأقل أربعون ما ولا يحصى بخلاف ذلك في  
المصل الخاص ما يتفرق ما وقع بين الشركاء ولا يبقى إذا انتهى  
إلى الآخر ولا يكون له منفذ والمعار بخلافه ثم الحمار الملاقي  
وهو الذي دار على ظهر الدار المشفوعة وبأية في سكة آخر  
وقال الشافعي لا شفعة بالجوار ووضع الخدوع على الحايطة  
فالشريك في خشبة كاشية على الحايطة جاز وتأويله إذا كان  
له حق وضع الخدوع من غير أن يملك شي من رقبته الحايطة  
لونه إذا كان هكذا فله حق الشغل لا غير فكان جازاً لمشارك  
وكذا الشريك في خشبة موضوعة على الحايطة إذا لم يكن له

يك

مة

ي



شيء من البعثة جاز لا يشترط مع الشريك **على عهد الروس**  
 أي بحث الشفعة مقسومة على عدد الروس دون مقادير  
**باب البيع** وقال الشافعي يقسم بينهم على عدد سهمهم حتى لو كانت دار  
 بين ثلاثة أحدهم نصفها والاخر ثلثها والاخر سدسها  
 صاحب السدس نصيبه اجماعا ولحق الشريك بالبيع بالشفعة  
 فعندنا يقسم بينهما بل لا طيس ثلثة احماسه لصاحب النصف  
 وخمساه لصاحب الثلث ولو اسقط بعضهم فهو للباقي على عدد  
 رؤسهم ولو كان البعض غائبا يقضي بالبين الحضور على عدد رؤسهم  
**وتستقر الشفعة بالاشهاد وتلك المأخذ بالتراضي او بقضا**  
**القاضي** فأيته نظر فيما اذا اقامت الشفعة بعد طلب المولى  
 والتقرير او باع داره المستحق بها الشفعة او بيعت دار  
 جبالدار المشفوعة قبل حكم الحاكم او تسلم المشتري بالتوثيق  
 عنه في الصورة المأذون وبطلان شفعة في الثانية والاستحسان  
 في الثالثة لعدم الملك في المشفوعة **باب طلب الشفعة**  
 والخصومة فيها فان علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه  
 ان مجلسه على الطلب لا فائدة له بالبيع من غير توقيف حتى  
 لو بلغه البيع ولم يطلب بطلت شفعة سوا حضر انسان  
 او اودر في الملبوط او اذا علم الشفيع بالبيع وهو محضر في  
 في المشتري فالحق ان يبيها او كلفه ادان ان لا يحضر  
 من الشهود ينبغي ان يشهد بمطلبه وكذلك لو لم يكن بجزء  
 احد جز سمع ينبغي ان يطلب لشفعة والطلب صحيح من غير

ولاك

اشهد

اشهد حتى اذا حلفه المشتري امكنه ان يخلف انه بطلها كما سمع  
 ولو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او في وسطه فمالك الكتاب الاخر  
 بلا طلب بطلت شفعة لاجل الطلوع على هذه اعمامة المشايخ  
 رحمهم الله وهو رواية فخر محمد رحمه الله وعنه ان له مجلس العلم  
 فبطل بطل بالاجل الى آخر المجلس والروايات في التولد وبالثانية  
 اخذ الكرخي وهو اصح الروايتين ثم اشهد **على البايع** لو كان العقا  
**في يد او على المشتري او عهد العقار** ولو لم يكن المبيع في يد البايع ذكر  
 الشيخ ابو الحسن القدوري الناطقي انه يصح الطلب عنده وذكر شيخ  
 الاسلام انه صحيح استحسانا وهذا ذكره في المسام احمد الطوا  
 كذا في شرح الهداية للسيد ثم **الاستقط** الشفعة بعد الطلبين  
**بالاخر** اي تاخير طلب الخصومة مطلقا عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وهو ظاهر الرواية وعن محمد بن كزاد ان شرا بعد المصلحة  
 عند الممرض والحبس وخوفا بطلت شفعة وهو قول زفر رحمه الله  
 ولو علم انه لم يكن في البلد فاجر لا يطل شفعة بالاجرة اتفاقا  
**فان طلب الشفيع عند القاضي الشفعة** قال القاضي المدي  
**عليه فان اقر ملك ما يشفع به او نكل المدي عليه عن المدين**  
**او برهن الشفيع على الدار التي يطلب الشفعة بها** سأل  
 ابي القاضي المشتري عن الشرا فان اقر به او نكل او برهن الشفيع  
 على الشرا فبطلت الشفعة في جميع الصور واعلم ان صور  
 الخاصة ان يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشترى دارا وبين  
 مصرها ومحلها وحدودها وانا شفيق بداري وبين حدودها

يسي

ان



فمنه بتسليمها إلى فقيه ذلك يسأله القاضي أن المشتري هل ينقض  
 الذم لهم أم لا وأما بين يدي أن يسأله بأي شيء يدعي الشفعة  
 وإذا لم يسأله القاضي في علمت بالشئ وكيف صنعت حين علمت  
 قال متناجناهم لم الله والقويح أن القاضي يقول في خبرت  
 بالشئ وكيف أخبرت وأما اختاروا المختار أن العلم لم يثبت  
 للمبدل منقطع به وأما يسأله القاضي عن وقت المرافعة إلى  
 القاضي فحينئذ أبو يوسف ومحمد أن تطاولت المدة فالقاضي لم يلحق  
 المدعى وعاه وقلبه الفتوى ثم إذا سأل عن طلب المولية فقال طلبت  
 حين علمت أو حين أخبرت من غير أن يسأله عن طلب المولية قبل  
 طلب الماشياد فبعد ذلك من غير تأخير وتقصير فإن قال نعم فليسأله  
 عن الذي طالب بحضرة هل كان أقرب إليه من غيره فإن قال نعم تبين  
 أن الماشياد قد دفع ثم إذا تبين ما يصح عنه الطلب فقد دعاه وعاه  
 فبعد ذلك يسأل القاضي للمدعي عليه عن دعوى المدعي فإن أنكر  
 أن يكون شفيعا بأن كان المدعي ادعى الشفعة بسبب الجوار  
 والمدعي عليه أنكر أن يكون الدار المشتراة أو أن يكون الدار المشتراة  
 ملك المدعي فإن عجز عن البينة استحلقت المشتري بالله ما يعمل أنه  
 ملك الذي ذكره فيما يشفع به هذا قول أبو يوسف رحمه الله وعنده  
 محمد رحمه الله يختلف على البتة كذا في شرح السبيل للمدعي أنه **لا يلزم**  
**الشفيع حضار التمر وقت الدعوى بل يلزم الشفيع حضار**  
**بعد القضاء بالشفعة** وهذا ظاهر رواية الأصل وعن محمد أنه  
 ما يقضي في حق الشفيع الثمن ولو رواه الحسن عن أبي حنيفة **و**

الشفيع

الشفيع بطلب الشفعة **البائع لو كان العتار في يده** فإذا أنكر الباع  
 كونه مالكاً الذي ذكر ما يشفع به بعد الخصومة فما المدعي  
 بالبينة **ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري** وفيه نسخ  
 بالرفع أي القاضي **البيع بمسئله** أي بحضور المشتري ويقضي  
 بالشفعة على البائع **والحمد لله** أي ضمان الثمن عند استحقاق  
 الدار **على البائع** بخلاف ما إذا كان الدار قد قبضت حينئذ يشترط  
 حضور البائع فيها صم المشتري وقال المشافعي **الشفعة على المشتري**  
 بكل حال سواء أخذها من يد البائع أو من يد المشتري **والوكيل**  
**بالشفعة** أي إذا وكل رجل رجلاً للمشتري له داراً فاشترى  
 له داراً فالوكيل له حصم **الشفيع مالم يسلم الدار إلى المولى**  
 فإن سلم الله فالمولى هو الخصم وهذا هو ظاهر الرواية وعن أبي  
 محمد الله الشفيع لا يأخذها من يد الوكيل لكن يقال له سلم إلى  
 المولى ثم يأخذها الشفيع من المولى كذا في الحواشي تعلقاً بالشرح  
**والشفيع خلو الروية والعيب وإن شرط المشتري الروية**  
**منه** أي من كل واحد من خيار الروية والعيب **وان لحقت البينة**  
**والمشتري في مقدار الثمن** فقال الشفيع اشترى بها مائة وقال  
 المشتري اشترى بها مائة وعشرين **فالمقول للمشتري** مع مائة  
 لأنه ينكر وجود تسليم البيع بالثمن الأول وإن برهنا فالشفيع  
 وعنده أبو يوسف والمشافعي البينة بينة المشتري وإن ادعى  
 المشتري ثمناً وادعى بآية أقل منه ولم يقض البائع في  
 أخذها أي الدار الشفيع بما قال **البائع من الثمن** مطلقاً سواء

يع

سف



الدار في يده او في يد المشتري كذا في المصباح وانما قد يقول اقل انه  
 لو ادعى البائع ان لا يملك قبل قبض الثمن بمخالفان اي البائع والمشتري  
 ويتراد ان وايها نكل نظر ان الثمن ما يدعيه الآخر في اخذها الشفيع  
 بذلك فان خلفا فسبح للقاضي البيع بينهما وياخذ الشفيع بقول البا  
 ان شاء وان قبض اخذها بما قال **المشتري وحط البعض بنظر**  
**في حق الشفيع** اذ احط البائع عن المشتري بعض الثمن يسقط ذلك  
 عن الشفيع خلافا للشافعي **احط الكل** ولا زيادة اي اذا اراد المشتري  
 في الثمن بعد ما تقدر اليه ان يظهر زيادة الثمن في حق الشفيع وان  
 اشترى بدارا بغيره او بغيره اخذها الشفيع بقيمة اي بقيمة  
 العرض او العقار وقال اهل المدينة ياخذها بقيمة الدار واخذ  
**بمثل** اي بمثل الثمن لو كان الثمن مثليا كالملك والمودون والعدي  
 المتقارب **وكحال لو موطا او يصبر حتى يمضي الاجل** وياخذها  
 اي اذا باع دارا بثلثي موطا فللشفيع الخيار ان شاء اخذها بثلثي  
 حال وان شاء صبر حتى يمضي الاجل ثم ياخذها وليس له ان ياخذ  
 في الحال بثلثي موطا قال قروم مالك والشافعي له ذلك واخذها  
**بمثل الخبز** بقيمة الخبز ان كان الشفيع ذميا وكان الثمن  
 خبزا او خنزيرا واخذ بقيمة ما لو كان الشفيع مسلما وان كان  
 اشترى عرضة اخذها الشفيع بالثمن بقيمة البناء بقيمة  
 العرس مع لو غير لو بثلثي المشتري او غير من وكل في المشتري  
**فلهما** وعن ابن يوسف انه لا يكلف القلع ومخير بين اخذها  
 بالثمن بقيمة والفرق بين ان يتركه به قال مالك والشافعي

الناس

وان

**وان فعلها الشفيع** اي اخذها الشفيع بالشفعة فبني فيها  
 او غرس **فاسقط رجوع الشفيع بالثمن** على البايع او المشتري  
**فقط** اي لا يرجع بقيمة البناء والغرس وعن ابن يوسف فانه يرجع  
 واخذها الشفيع **بكل الثمن ان خربت الدار** مطلقا سواء كان لها  
 او لم يخر او **وجف الشجر من البستان** بغير فعل احد قال الشافعي  
 في قول باخذه بالحصة وياخذ الشفيع **بحصة العروة** من الثمن  
 اذا قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقد ان شاء **ان نقص**  
**المشتري البناء والنقص** بالضم له اي البناء المنقوض للمشتري  
 واخذها بثلثها اي مع ثلثها ان ابتاع ارضا ومطلا ومرا بكل  
 الثمن ان شاء وهذا استحسان والقياس ان لا ياخذ او **انما في يده**  
 اي اخذ مع الثمن بكل الثمن ان ابتاعها وليس في الخيل ثم فاعلم  
 في يد المشتري فان جرد المشتري ثم جال الشفيع لا ياخذ الثمن ولا يملك  
**وان جرد المشتري** في الفصل الاول **سقط** عن الشفيع **حقيقته**  
 اي حصة الثمن من الثمن الحد بالدال المملة القطع ومنه جرد الخيل  
 اي قطع ثمره جدا فلو جاد له في المغرب وان جرد في الفصل الثاني  
 ياخذ الارض والمثل لكل الثمن **باب ما يجب فيه الشفعة وما لا**  
**يجب** **الحاجة** **الشفعة** في غفلا مطلقا ملك بعوض اختار  
 عن الحاجة لا بعوض **موطأ** اختار عن المدة فيما اذا وقع العقار  
 مهورا وقال الشافعي رحمه الله شفعة فيما لا يقبل القسمة الذي  
 ينتفع باقسامه بعد القسمة كالحمام والرجا والبئر والطريق وقال  
 مالك لا شفعة في الما **باب في عرض** اي لا يجب الشفعة في عرض

مستدام



وفلكه فان كانت في الشفع ايضا ولا تجب الشفعة في نيا  
 وتخل بها بلا عروضة ولا تجب في دار جوار مهران مطلقا سواء قبل  
 بيعها او لا حتى لو تزوج امرأه على دار كان رد على الزوج ألف  
 درهم ولا شفعة في شيء من عند أبي حنيفة وعندهما تقسم الدار على  
 مهران مهران وألف درهم فما أصاب لألف تجب فيها الشفعة او اجرة  
 أي حاجب الشفعة في دار جعلت اجرة بان يمساجر بما ذابته وجعل  
 اجرة بما ذابته **او بدل صلح عن دار** وجعلت الدار عوض  
 عن دار عند الشافعي تجب فيها الشفعة والمراة بالدم دم العدة  
 لو صلح بها عن دار الحائض فيه الشفعة او وهبت أي لا تجب  
 الشفعة في دار وهبت **بلا عوض مشروط** خلافا للشافعي فبدله  
 لو وهبت بعوض مشروط تجب فيها الشفعة او بيعت جوار للبايع  
 أي حاجب الشفعة في دار بيعت جوار بالشرط كان استقط الخیار  
 وجب الشفعة ولو كان الخیار للمشتري تجب الشفعة في الحال او  
 بيعت فاسدا أي حاجب الشفعة في دار بيعت بغير فاسدا  
 ما لم يقطع حق الفسخ بالنفاقان بني المشتري فيها ينقطع حق  
 البايع ولو استرد اد وجب على المشتري قيمته ما وجب للشفيع التزو  
 في ما عدا أبي حنيفة وعندهما لم ينقطع حقه في الاسترداد فلا تجب  
 في الشفعة وتخصيص سقوط حق الفسخ بالنفاقان في بركة لو وطأ  
 حق البايع في الفسخ ببيع المشتري یاها من اخر وجب الشفعة ايضا  
 او قسمت بين الاملاك أي حاجب الشفعة لجارهم اذا قسمت بينهم  
 او سلمت شفعة أي حاجب الشفعة في دار اشترى ولم الشفيع

الشفعة

الشفعة ثم ردت بخيار روية او بخيار عيب بقضا يتعلو بالبعد  
 فقط ولا فرق في هذا بين القبض وعدة وحب الشفعة لو ردت  
 بلا قضاء او بغيره لا خلاف في الدفوع مرادة الرد بالعيب بعد القبض لان  
 قبله فسخ من الأصل **باب ما يبطل به الشفعة** وبطلان بطلان  
 الموانية او المقرير حتى لو ترك الشفيع طلب الموانية حين علم بالبيع  
 ولو يقدري في ذلك ان لم يأخذ لحد فقه او لم يكن في العلو بطلت  
 شفعته وكذلك لو طلب الموانية ولم يشهد على احد المتبايعين  
 كل عند العقار ولو طلب المقرير بطلت شفعته وبطلت الشفعة  
 بالقبض من الشفعة على عوض عليه ردة وبطلت جميع ما يشفع به  
 قبل القبض بالشفعة مطلقا سواء علم بالشر او اذ قوله قبل القضاء  
 اشارة الى ان لومات او باعة بعد القضاء بالشفعة لا يبطل ولا  
 شفعة لمن باع مطلقا سواء كان اميلا او وكلا ولا شفعة لمن  
 بيع له ولو لموكل وطأ الوبايع المضارب دار من مال المضاربة  
 ورب مال شفيعها فلا شفعة له او بمن الدرك أي لا شفعة لمن  
 عين الاستحقاق عن البايع ومراعاة او ابيع فله الشفعة أي  
 تحت الشفعة للمشتري مطلقا سواء اشترى باماله او وكاله وكذا  
 تحت الشفعة لمن وكل آخر فالشرقا شترى بامل الموكل والموكل شفيع  
 كان له الشفعة وقايدته انه لو كان المشتري او الموكل بالشر  
 شريكا والدار شريكا لآخر فلا شفعة ولو كان موثريا والدار جار  
 فلا شفعة للجار مع وجوده وان قيل الجميع انما يبيعون بالقبض  
 الشفيع الشفعة ثم علم انما يبيع باقل منه او يبيع بغيره او يبيع



**قيمة ألف أو الفزلة الشفعة** بخلاف ما إذا علم أنها بيعت بغير قيمة  
 الف أو الفزلة بغير التسليم كما إذا علم أنها بيعت بالقرض لم **ألف أو الفزلة**  
 بأن قيل الشفعان إنما بيعت بالف فسلم ثم علم أنها بيعت **بغير قيمتها**  
 ألف أو الفزلة **لا شفعة** وإن كان أقل فهو على شفعية وقال زفره  
 الشفعة في الوجهين وإن قيل له أن المشتري **فلا قسم** فإن أنه  
 غيره فله الشفعة ولو علم أن المشتري لم يجمع غير فله أخذ نصيب  
 غيره وإن أخبر أنها لا يبيع قسم ثم ظهر أنه بيع البعض لا شفعة  
 له وفي عكس هذا لا يطل الشفعة وإن باع بالمدراة أو شيئا  
 عرضا أو تمام الطول في جانب الشفعين **لا شفعة** له وإن باع  
 بينهما شيئا من أي شئ الكل المدراة **ثم باع بغيره** بغيره **فالشفعة**  
 الجارية في السهم **للأول** بما اشترى **فقط** أي دون السهم الباقية  
 وفي المستصحب شرح النافع للعامة الشفعية بأول المسئلة إذا  
 بلغه بيع سهم منها فردة أي فردا الطلب ما إذا بلغه سهم فله  
 الشفعة وتوليل صاحب المدراة هذه المسئلة بقوله إن  
 الشفعين جازيها إلا أن المشتري في الثاني شريك فيقدم  
 عليه بمقتضى الإطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب وإن **أما**  
 من دفع المشتري إلى البايع ثوبا حال كونه عوضا عنه  
 فالشفعة بالثمن **أو الثوب** وذكره الحيلة **لا سقوط الشفعة**  
 والركاة عند أبي يوسف وعند محمد كره ثم الحيلة في هذا البناء  
 ثوبا حيلة لا سقوطها بعد وجوب الشفعة بخلاف يقول  
 المتابع للشفيع أنا أبيع ما منك بما اشتريت فلا فائدة للحي

المأخذ

المؤخذ فيقول الشفعين نعم أو ما يدل على الرضا بطلت شفعية  
 أو يقول له أني وهبت منك المدراة فقبلتني فلما قال قبلت  
 بطل شفعية ثم يمنع عن التسليم فلا تتم الهبة وإن سلم إليه  
 رجع في هيبته فله الحيلة بكونه بطلت شفعية بالثمن فله  
 قبل وجود الشفعة وبني ما عداها في هذا الباب وقيل يعني  
 في الشفعة يقول أبو يوسف ويقول محمد في الركاة كذا في الأصل  
**وأخذ الشفعين جزء البعض بقدر المشتري مطلقا لا بقدر البايع**  
 أي إذا اشترى خمسة مثلاً أن من رجل فللشفيع أن يأخذ نصيب  
 أحدهم ويتكلم الباقي إن شاء وإن يأخذ نصيب الكل إن شاء سواء كان  
 قبل القبض أو بعده وهو الصحيح وروي الحسن عن أبي حنيفة  
 أنه فصل فقال إن أخذ قبل القبض نصيب أحدهم ليس له ذلك بعد  
 القبض ذلك ولكننا نقول قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحدهم  
 إذا تعد الشفعين ما عليه ما لم ينفذ الآخر من المشتريين حصته  
 من الثمن وإن اشترى أحدهما رجل من خمسة أخذ الشفعين كلهما  
 وليس له أن يأخذ البعض دون البعض وقال الشافعي له أن يأخذ  
 حصته أحدهم **وإن اشترى بغيره أو غير مقسوم وأخذ الشفعين**  
 أي النصف **بقسمته** أي البايع مطلقا أي في أي جانب كان أن  
 شاء وترك وليس له نقض القسمة وهو المروي عن أبي يوسف وغيره  
 أبي حنيفة أنه إنما يأخذ إذا وقع في جانب المدراة التي شفع بها أما إذا  
 وقع في جانب الآخر فلا وإنما قال بقسمته لأنه إذا قسم المشتري يكون  
 نقض القسمة **والله أعلم** بغيره **المأخذ** في الشفعة من سيب



كعكسه **الحال** باع العبد المذنب فلم يلاؤه الشفعة بخلاف ما إذا لم  
يكن عليه دين والعبد بايع فانه لا شفعة للمولى اما لو اشترى فلم يلاؤه  
الشفعة **فتح** تسليم الشفعة **بها** **باب الوصي على الصغير** عند ما  
حتى لو اشترى بطل إذا وشفيعا صبي فسلم أبوه أو الوصي بضم  
تسليمه حتى لا يكون للصبيان يأخذها إذا بلغ وقال محمد وزفر لا شيء  
حتى كان له أن يأخذ بالشفعة إذا بلغ **فتح** تسليم الشفعة من  
الوكيل مطلقا أي إذا سلم الشفعة أو أقر على الموكل أنه سلم يأخذ  
أبي حنيفة يصحان في مجلس القاضى ولا يصحان في غيره وقال أبو يوسف  
أو لا يصحان كيف كان ثم رجع وقال يصحان إن كان وقال محمد لا يصح  
تسليمه بحال ويصح إقراره في مجلس القاضى ولا يصح في غيره **كتاب**  
**القسمة** في اللغة اسم للاقتسام ووجه المناسبة أن الشفعة  
شُرعت لدفع ضرر الجار وتكميل منفعة الملك خبر أفكدة القسمة  
شُرعت لتكميل منفعة الملك ويجري فيه الجبر إلا أن في الشفعة كل  
معنى المبادلة فتقدر ثم القسمة في المعاني **هي جمع نصيب شائع**  
**ونصيب معين** وهي تشمل على المبادلة والمبادلة ما مر جرد  
معين الأول مشتمل على النصيبين فكان ما يجتمع في نصيب أحدهما  
بعضه له وبعضه كان لصاحبه فصا له عوضا عما في يد صاحبه  
فكان مبادلة من حيث أنه أخذ عوضا عنه في مبادلة حقه وأقار  
من حيث أنه بعض حقه أيضا **وهو أي المبادلة الظاهر في المثل** كالمبادلة  
والمودعات والعقدات المتقاربة **فياخذ** أي يأخذ الشريكين **خط**  
**حال عينة صاحبه** وهي أي المبادلة الظاهرة في غير ما في

غير

غير المثل كالمودعات والعقدات **فياخذ** أي يأخذ الشريكين نصيبه  
عند عينة صاحبه **ويجوز** القاضى الشريكين على القسمة في متحد **الجنس**  
**عند طلب أحد الشريكين القسمة** في غيره أي لا يجزى غير متحد الجنس  
**ونائب للقاضى** نصيب قاسم رزقه من بيت المال **ليقسم** بلا أجر  
**والله أي وإن لم ينصب** فينصب قاسم يقسم على المتقاسمين **بأجر**  
**الروى** أي بأجر مقسوم بينهم بحسب عدد الروى مطلقا أي على  
الجبر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما على قدر النصيب وهو قول الشافعي  
حيث لو كان مال بين اثنين أحدهما ثلثة وللآخر ثلثاه فالأجر عليهما  
نصفان عندة وعندهما يجب ثلاثا وروى الحسن عن أبي حنيفة أن  
للأجر على الطالب دون الممتنع وقال عليهما ويقدر القاضى أجره  
كأجر الكتاب وفي الذخيرة يجوز للقاضى أن يأخذ على القسمة أجرا  
ولكن المستحب له أن لا يأخذ ولو أصرط لمحو أو لم يرفعوا الأمر إلى  
القاضى واقسموا بأنفسهم برهم جاز لا إذا كان بينهم صغير  
فيحتاج إلى أمر القاضى ورأيه **ويجب أن يكون القاسم عدلا أميناً**  
**عالم بالقسمة** ولا يتعين قاسم ولا عدد أسا جروءة دون غيره  
**ولا يشترك القسام** أي لا يترك القاضى القسام ليشركون في القسمة  
فإذا كان للقاضى أن يقول لكل واحد منهم أسيدات بالقسمة  
بلا استظهار لآخر **ولا يقسم** العقار بين الورثة بأقاربهم أي  
ميراثهم من فرائق مات حتى يتره هو أو على الموت **وعقد الورثة**  
عند أبي حنيفة وعندهما يقسم بينهم ويقسم في الموقوف بين  
الورثة بأقاربهم **ويقسم في العقار** المشتري أي لو حضر كل الشريكين

في



هذا هو الذي ذكره في كتابه في حقه الله في مختصره ان ايهما طلب العسبة يقسم العاقبة وما ذكره الحضاف رحمه الله اصح ويقسم العاقبة العوض حال كونها من جنس واحد جبراً ولا الجنس من جنس آخر فيقسم كل مكمل وموزون كثيراً أو قليلاً والمعدود والمتقلب وغير الذهب والفضة ونحو الحديد والخامس والمثل بالقرابة كما هو الثمن بانفرادها ولا يقسم شاة وبغيرها ونحوها وموزوناً ومجماً ولا يقسم الجواهر مطلقاً والرفيق عبد في حصة رحمه الله وعبد يقسم الرفيق وأما الجواهر فقد قيل اذا اختلف الجنس كاللآلئ والياقوت لا يقسم وقيل لا يقسم الكبار منها وتقسيم الصغار ولا يقسم الحمار والبيتر والرجي وكل ما لا يفتق به بعد القسمة الارضيات

عند العاقبة وفي ايديهم عقار وادعوا انهم اشغروه يقسم بقران وروي عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول ان العاقبة لا تقسم العقار المشقوب بينهم فسوي بين الشرا والارث **ودعوى الملك** اي اذا حضر في ايديهم عقار وادعوا الملك ولم يذكر كيف استعمل اليهم من ارب او بيع او غير قسمه العاقبة بينهم بقولهم دون البينة وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجاه الصغير ارض عارها ولا واقاما البينة انما في ايديها وارادوا القسمة لم يقسم احق بقيا البينة انما لها ثم قيل لم يقل في حصة خاصة وقيل لم يقل الكل ولمولاهم بخلاف المنقول حيث يجب قسمته **ولو برهان** على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعه وارث غائب او وصي قسّم الدار ولكن نصيب ويكمل بقية نصيب الغائب او وصي بقية نصيبه اي نصيب نصيب ولو كانوا اي الذين حضروا عنه العاقبة في ايديهم عقار مشقوب واقاموا البينة على الشراء وغائب خدم او كان العقار في يد الوارث الغائب او يد الوارث او حضر وارث واحد وبرهن على الموت وعدد الورثة والدار في بيع ومعه وارث غائب او وصي لم يقسم في المسائل الثلاث وقسم العاقبة لمال المشترك بطلب احد منهم **وان انتفع كل اي كل واحد من الشرا بنصيبه** بعد القسمة وان نصّر الكل لم يقسم العاقبة الارضيات وان انتفع البعض ونصّر البعض لعلة حظه **ثم بطلب ذي الكثرة فقط** اي بطلب صاحب القليل لئلا ذكره الحضاف رحمه الله وذكر الحضاف رحمه الله على عكس

هذا

هذا او ذكر الحاكم رحمه الله في مختصره ان ايهما طلب العسبة يقسم العاقبة وما ذكره الحضاف رحمه الله اصح ويقسم العاقبة العوض حال كونها من جنس واحد جبراً ولا الجنس من جنس آخر فيقسم كل مكمل وموزون كثيراً أو قليلاً والمعدود والمتقلب وغير الذهب والفضة ونحو الحديد والخامس والمثل بالقرابة كما هو الثمن بانفرادها ولا يقسم شاة وبغيرها ونحوها وموزوناً ومجماً ولا يقسم الجواهر مطلقاً والرفيق عبد في حصة رحمه الله وعبد يقسم الرفيق وأما الجواهر فقد قيل اذا اختلف الجنس كاللآلئ والياقوت لا يقسم وقيل لا يقسم الكبار منها وتقسيم الصغار ولا يقسم الحمار والبيتر والرجي وكل ما لا يفتق به بعد القسمة الارضيات يتعلق بالمسائل الستة **دور مشتركة** او دار وصيفة او دار وكما قسم كل واحد منها **على حصة** بينهم مطلقاً سواء كانت الدور متلازمة او متباينة في حصة او محليتين في مصر ومصرين وقال ان رأي القاضي قسمتها حصة بينهما في الاصح قسمها الثلث وقال ان كانت الدور في مصرين لا يجتمعان في القسمة كما هو مذهبه كذا روي هلال عنها وعن محمد انه يقسم احداهما في الاخرى ان يقسم الدور حال كون الدور في الاخرى وهو قسمة الجمع ثم بقي لانه فضل الدور والبيوت والمنازل الدور عند لا تقسم قسمة واحدة الارضيات سواء كانت متباينة او متلازمة والمنازل ملحقة بالبيوت ان كانت متلازمة والدور ان كانت متباينة وقال في الفضول كلما ينظر القاي الى اعدل الوجه فيمضي القسمة على ذلك **ويصور العاقبة** يقسم

لا



في قولنا بر الحفظه او ليرفع ذلك الى القاضي **ويجوز له** ونسب  
 على سائرهم **ويؤرخه** ليصرف قدره **ويؤمر** بالنال الحجة لله  
 في الآخرة ويصور الذرعان على ذلك القطر برعالم الجذول فكون  
 كذا راع بشكل البنية **ويؤمر** اي يقطع كل نصيب بطريقه **ويؤمر**  
 ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث من اعطى طرفا مثلاً  
 اذا جعل الجاني بالعرف او لا يجعل ما يليه ثانياً ثم يجعل ما يليه ثالثاً  
 إلى آخره **ويكتب** ما يهيم اي اصحاب السهام على القرعة **ويؤمر**  
**من خرج اسمه** او **أولاه السهم** الاول اي يعطى نصيبه من الحجاب  
 العرفي مثلاً من القرعة او اليها الى ان يتم نصيبه **ومن خرج**  
**ثاناً السهم** نصيب الثاني اي يعطى نصيبه متصلاً  
 بالاول الى ان يتم سواء كان الانصبا متساوية او متفاوتة ثم  
 ما بقي نصيب الثالث وطريقه ان يقسم المقسوم باقل الانصبا  
 بان يجعل الثلثان كان للراقل ثلثا او اسداساً لتكمل القسمة  
 كما اذا كان لاجدهم نصف والاخر سدس فيجعل الجميع اسداساً  
 ويلقب الجزء للراقل والذي يليه بالثاني والثالث فان خرج اسم صاحب  
 الثلث فله الجزءان من المولى وان خرج اسم صاحب السدس او اقله  
 الجزء للراقل **ولا يدخل في القسمة الدراهم** الذي ليست بمشتركة ليجر  
 بها نقصان بعض النصيب **البرهان** كما اذا كانت دار بين جماعة  
 فقسماها في نصيب واحد فضل ثانياً فارد احداهم ان يكون عوض  
 السدس درهم واراد آخر ان يكون من النصيب من الدراهم ولا يكلف الذي  
 وقع البناء في نصيبه ان يرد باراً البقا الدراهم الا اذا اعتذر بخيطة

س

للقاضي لك وان قسم بينهم **واحد** من مسئل او طريق في ملكه  
 لم يشترط في القسمة صفة المسئلة والطريق عنه اي عن ملكه الآخر  
 ان امكن ولما اي وان لم يكن **فيسخت القسمة** قوله لم يشترط صفة  
 كل واحد من المسئل والطريق فيده لانه اذا شرط ترك الممسئل  
 على طاهره سفل له علو وسفل جرد بان كان السفل مشتركاً والعلو  
 لغيرهما **وعلو جرد** بان كان العلو مشتركاً والسفل لآخر **وقر كل واحد**  
**منها على جرد** وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك وهو القسمة بالذراع  
 وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعندهما تقسم بالذراع  
 ثم اختلفا في كيفية القسمة قال ابو حنيفة رحمه الله يجب في القسمة  
 ذراع من السفل بذراع من العلو وقال ابو يوسف ذراع بذراع فقول  
 احب كل منهما على عادة اهل زمانه واهل بلد وقيل هو اختلاف على  
 الدليل **وتقبل شهادة القاسمين** مطلقاً سواء كان باجراً او غير باجر  
**ان اختلفوا** اي اذا قسمت الدارين المورثة او المشرية فانكر بعضهم  
 ان يكون استوفى نصيبه فشهد القاسمان اللذان توليا القسمة  
 انه استوفى نصيبه تقبل شهادتهما عند محمد ومحمد والشافعي  
 لا تقبل وهو قول ابو يوسف واذا ذكر الخصم فقول محمد مع قولهما  
 وقاسم القاضي وغيره سواء قال بعض المشايخ اذا قسم باجراً او غير  
 بالجماع والراعي انه يقبل وانما قيد بقوله قاسمين لانه لو شهد  
 قاسم لا يقبل بالجماع **ولو ادعى احد من ان نصيبه شيئ**  
**في يد صاحبه** والحال انه قد اقر المدعي بل لا يستيفه لم يصد  
 فكم تقسّم **البيينة** وان لم يتم البيينة استخاف الشركاء فمن



نكل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما  
 قالوا ينبغي ان لا يقبل دعواه أصلاً لأنه متناقض لأنه اقرب إلى استيفاء  
 وأنه عبارة عن فرض حقه لا ملافاً إذ عمن مما أصابه شيئاً في يد  
 صاحبه يكون منافضاً لمطلب الدعوى والشهادة وإن قال استوفيت  
 أنا حقّي ولكن أخذت أنت مني بعضه وأنت شركه صدق حقه  
 بحلقه أي مع يمينه وإن لم يقبل بالاستيفاء وأدعي أن داخله  
 ولم يسلم نصيبه إلى وكذبه شركه في عقد النصيب مخالفاً  
 وفسخاً للقسم ولو ظهر غير ذلك فاحش بأن كان ما يدعي مقدار  
 الغلط لا يدخل تحت تعوير المقومين في القسمة **تفسخ القسمة**  
 مطلقاً سواء كان القسم بقضا القاضي أو بالتراضي كذا ذكره القائل  
 فخر الدين خان رحمه الله وقيل إذا قسم بالتراضي لا تفسخ وإنما  
 قيد بقوله فاحش لأنه إذا كان ليسير لا يفسخ كذا في المذخبة  
 ولو استحق بعد القسمة بعض شائع من حظه بأن كان نصيب  
 الدار في يد مثلاً استحق نصف ما في يده رجع بقسطه أي  
 بربعه في حظه شركه **ولا تفسخ القسمة** عند أبي حنيفة وقال  
 أبو يوسف تنفق القسمة وما بقي في أيديهما يكون بينهما نصيبين  
 وقول محمد من شرطه الإصحاح مع أبي حنيفة وإن استحق بعض  
 مؤخر لا تفسخ القسمة إجماعاً ولو استحق بعض شائع في الكل قسم  
 اتفاقاً **ولو تمها** أي الهيبة الحالة الظاهرة للشيء والتمها وثوقاً  
 بهما وموان يتواضعوا على أمر فيتراضوا به وحقيقته أن  
 يتراضا الشريكين بميثقة واحدة بأن يتمتع هذا بهذا المصروف

المز

المزود ذلك عند المنيصف أو هذا الحكم في كذا أمر الزمان وذلك  
 بقدر هذه الأول في سكنى الدار والدارين أو خدمة عبد  
 واحد أو عبد يراو غلة دار أو دارين صح استحساناً اتفاقاً  
 ولو تمها في غلة عبد أو عبد يراو يغل أو يغلين أو ركون يغل  
 أو يغلين أو ثمرة شجرة أو لبن غنم أو أي لونهما في غلة عبد أو  
 غلة يغل لا يصح اتفاقاً ولو تمها في غلة عبد يراو غلة يغل أو  
 ركون يغل أو يغلين لا يصح عند أبي حنيفة خلافاً لها في هذه المسائل  
 غير الثمر واللبن ثمانية عشر مسألة في اثنين لا يصح اتفاقاً وفي  
 ستة يصح اثنان والله أعلم **كتاب المزارعة** المناسبة بين المزارعين  
 أن المزارعة شرعاً لحصول منفعة الملك وهي النما كما أن القسمة  
 شرعت لذلك المان القسمة أعم لأنها تجري في العقار وغيره  
 والمزارعة تختص بالأرض ولذا أخرجها عن القسمة ثم هي اتفاق  
 من الزرع وهو الإتيان لفعة والمفاعلة تجري بين اثنين كالمضار  
 وفي الشرع هي عقد على الزرع ببعض الخابج وتصح عندهما  
 خلافاً لغير حنيفة والفتوى على قولها بشرط صلاحية الأرض  
 للزراعة **ولا هليلة العاقد** يعني بشرط أن يكون ربا الأرض  
 والمزارعة عاقلاً بالغاً و**سنان المدة** لأن العقد يرد على منفعة  
 الأرض إن كان البذر من قبل العامل أو على منفعة العامل إن كان  
 البذر من قبل رب الأرض والمراد بالمدة مدة يمكن فيها المزارعة  
 حتى لو بينا مدة لا يمكن من المزارعة لا يجوز وبيان **وبالبدن**  
**وحسنه** وقال الفقيه أبو بكر البلخي يجوز المزارعة بدون بيان

علة



البذر وبيان **حظ الآخر وشرط التحلية بين الارض والعامل**  
 حتى اذا شرط في العقد ما تزول به التحلية وهو عمل الارض مع العامل  
 لم يفسد العقد بشرط **الشركة في الخارج** من الارض عند حصوله بشرط  
 ان تكون الارض والبذر لواحده والعمل والبذر لآخر او يكون الارض  
 لواحده والباقي لآخر او يكون العمل لواحده والباقي لآخر فان كانت  
 للارض والبذر لواحده والبذر والعمل لآخر وكان البذر لواحدهما  
 والباقي لآخر او كان البذر والعمل لواحده والباقي لآخر فسد في  
 ظاهر الرواية وعن الخليل بن يوسف انه يجوز في الاولى والثانية واعلم ان  
 المزارعة على ان يعمد وجهه وهذا لمن ما تقو به المزارعة لربعة  
 وهي الارض والبذر والعمل والبذر بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه  
 اية اما ان يكون الواحد من احد هما والثلاثة من الآخر وهذا على  
 اربعة اوجه وهو ان تكون الارض والعمل والبذر والبذر لواحدهما  
 والباقي من الآخر او ان يجازان والثالث غير جائز والرابع غير مذکور  
 في الكتاب وهو غير جائز ايضا واما ان يكون اثنان من احد هما واثنان  
 من الآخر وهو على ثلاثة اشياء ذلك اما ان يكون الارض مع البذر  
 او مع العمل من احد هما والباقيان من الآخر او ان يجاز  
 دون الآخرين ومن اراد ضبط هذه الاقسام فليحفظ هذا النظم

او شرط لواحدهما فخرنا مسماة او شرط لواحدهما ما على الماذنات  
 والسواقي او شرط ان يرفع للبذر بذر او ان يرفع الخراج والباقي

بينهما

بينهما فسدت جوايل قوله فان كانت هذا اذا كان الخراج خراج توظيف  
 بان تكون ذرايم مسماة اما اذا كان خراج مقاسمة وهو خراج وشايخ  
 في الخارج كالثالث والرابع فلا يفسد بخلاف ما اذا شرط صاحب  
 البذر عشر الخراج لنفسه او للآخر وللمباقي بينهما حيث لا يفسد  
 وهذا هو الجملة في ان يجوز اشتراط رفع صاحب البذر بذر وطبق  
 ان ينظر الى مثل هذه الارض كم تخرج من مثل هذا العقد من البذر  
 فان كانت تخرج عشرة اكار للبذر لم يشترط لنفسه عشر الخراج  
 والباقي بينهما وعلى هذا المياسر والماذنات جمع ما بين وهو  
 اصغر من النهر ولا عظم من الحقل وقيل ما يجمع فيه ما السبل  
 ثم يسقي منه الارض والسواقي جميعا ساقية وهي المزارعة الصغار  
**فكون الخراج لرب البذر والآخر اجر مثل عمله او ارضه** لكن  
**لم يرد المجر على ما شرط** ولو كان البذر من رب الارض فللعامل  
 اجر مثله وان كان من قبل العامل فكلوب الارض اجر مثل ارضه  
 ثم عند المزارعة على ما شرط له بالمزارعة وعند محمد في الفصل له  
 اجر مثله بالعامة ما بلغ ولو كان البذر والارض لواحدهما والعمل  
 لآخر فعلى العامل اجر مثل الارض والبذر وهو الصحيح وقيل بغيره  
 اجر الارض كروية واما البذر فلا يجوز ان يسحق بعقد المزارعة  
 سواء كان العقد صحيحا او فاسدا فاذا فسدت المزارعة والبذر  
 من رب الارض طاب له الخراج كله وان كان من البذر من العامل طاب  
 له قدر بذر وقدر ما جرد من اجر مثل الارض وتصدق بالفضل  
**وامتحت المزارعة بالخارج على الشرط** فان لم يحن شي فلا شيء للباقي

بذر

طاب



بخلافها اذا افسدت المزارعة ولم تخرج الارض شيئا فانه يجب اجر  
 المثل في الثمرة **ومن اخرج العاقد بعد العقد من المضي على ما**  
 التزم من العمل **اجبر العاقد على العمل** الا اذا كان عذر لا يقسم به  
 المزارع **لرب البذر** يعني اذا كان الرب اخرج رب البذر فحينئذ  
 لا يجبر **ويبطل المزارعة بموت احدكما** اي لا امانات احد المتعا  
 بطلت المزارعة فلو دفعها الي ثلاث سنين فلما نبشلت لم يرد  
 السنة الاولى ولم يحصد ثم مات رب الارض تركت الارض  
 في يد المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم بالشرط ويتنقص في سنين  
 التأسيس ولو مات رب الارض قبل المزارعة بعد ما كرس الارض  
 وخطاها لم ينتقضت المزارعة ولم يمس العامل بمعاينة عمله فاذا  
 فسخت المزارعة يدبر قاذح لم يمسح بالارض فاحاج الى بيعها  
 جاز بيع الارض وفسخ المزارعة ثم قبل له اليد للفسخ من العضا او الرضا  
 في رواية الزيات وقيل لا يحاج الى ذلك وهو رواية كتاب المزارعة  
 كذا في شرح الاصل **فان مضت المدة والزرع لم يدر فعمل المزارع**  
**اجر مثل ارضه حتى يدر** ولا يستحصد وينفق الزرع عليها  
**بغير حقنهما كما جرت الخصلة** بالفتح والضم لغتان والرفع  
 بالفتح والكسر لغة وهو ان يرفع الزرع الى البذر بعد الحصاد واليد  
 وهو ان يطر الزرع بقوام الدواب **والثديرة بان شرطها على**  
**العامل فسدت** المزارعة وروي اصحاب المال عن ابي يوسف  
 انه يجوز اذا شرطت المزارعة ان لا يمسح في المزارعة ما هو متراعى  
 لا يفسد **كتاب المساقاة** المناسبة بين الكتابين طاهر ثم هي  
 معاينة من الغنم وهي المعاملة في الشجر **هي معاينة دفع**

قيد

رعة

ياسته

لها

المناجار

للمناجار الى من يعمل فيها على ان الثمرة بينهما وهي كالمزارعة حكما ولا  
 وشروطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الغنم على صاحبها وفي  
 انما باطلة عند ابي حنيفة خلافا لها وفي ان شروطها في كل شرط يمكن  
 وجوده في المساقاة كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والخدمة  
 بين المزارع وبين العامل والخدمة في الخارج اما بيان البذر ونحوه  
 فلا يمكن فيها وقال الشافعي وما كان المعاملة جارية ولا يجوز المزارعة  
 للميت المعاملة وشروط التبعية عند مالك ان يكون المصل ضعيف  
 التبع والمعاملة انما تصح عند اذا شرط المتعاقبات كلها على العامل  
**وتصح المساقاة في الشجر والكرم والرطاب** يريد به جميع الميقول  
**واصول الابدان** وقال الشافعي لا يجوز للميت في الكرم والفحل **فان دفع**  
**خلافيه ثمرة مساقاة** وقد كان الثمرة تريد بالعمل صح وان  
 انتمت الثمرة لا تصح كالمزارعة اي اذا دفع الزرع وهو قبل جازوا  
 استحصده وادرك لم يجز **واذا افسدت المساقاة فللعامل اجر**  
**مثله** اي اجر مثل عمله ولم يرد على ما شرط له من الثمرة وقال محمد  
 اجر مثله بالغاما بلغ ولم يرد هذا الشرط اكتفا بما قاله في صده  
 الكتاب وهي كالمزارعة وهذا الشرط في المزارعة مذكور **ويبطل**  
**بالموت** فان مات رب الارض والخارج بسر القياس ان يتنقص  
 المعاملة ويكون البسرين العامل والورثة نصفين وفي المزارعة  
 لا تنقص وللعامل ان يقوم عليه حتى تدرك الثمرة وان كره ذلك  
 ورثة رب الارض فان قال العامل انا اخذ نصف البسرة فله ذلك  
 لانه لا يملك الحاو الضر بورثة رب الارض فيثبت الجازان

فا



واضروا البسر فقسموه على السبط وان شاءوا اعطوه نصف قيمة البسر  
 وقمار البسر منهم وان شاءوا انفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بنصف  
 نفقتهم في حصته العامل من الثمرة كما في المزارعة وان مات العامل  
 فلورثته ان يقوموا عليه وان كرهه ربا لرضخا ان قالت الورثة نحن  
 نرضيه بسرا ولربما لرضي الخيارات الثلاث كما مر آنفا ولو ماتنا فقلنا  
 لورثة العامل لا الورثة ربا لرضي **وتفسخ بالعذر كما في المزارعة بان**  
**يكون العامل ساردا** فاعرفوا بالسرقه بخلاف عليه سرقه الثمر وسرقه  
 الغصن **او مريضا لا يقدر على العمل** قبل المذكر ان قد ماتا بعد  
 المذكر ان تمت فلا يمكن التفسخ ولو اراد العامل الترك لم يكون عذرا  
 فيه وقايتان وبنا ويل احدهما ان يشترط العمل بيده فيكون عذرا  
 مرجحة **كتاب الدبايح** المناسبة بين الكتابين ان المزارعة لا  
 موجودة في الحال وهو يتبدل باليد لتحصيل النفع في المال من الخارج  
 فذلك الدبايح خلاف الموجود في الحال لينتفع بالمال في الحال ان  
 الماول سبب حصول اقواته كالتاسد اليهايم وهذا سبب حصول عذرا  
 بعض الحيوان وكذا المساقاة لتحصيل الثمرات كما ان الدبايح  
 لتحصيل اللحم **هي جمع ذبيحة وهي اسم لما يدبح** كالذبح بالكسر **والذبح**  
**الذكاة** اختياريا واضطراري فلا اول هو قطع **الارواح** وهو عروق  
 الخلق في الذبح والثاني قطع اى موضع كان من البدن **وحل ذبيحة**  
**مسلم** وكما في مطلقا سواء كان حرييا او ذميا او عربيا او غلبيا  
 وعنه الشافعي لا يحل لو كان غلبيا ثم حل ذبيحة الكتابي فيما اذا لم  
 يذكر وقت الذبح مع اسم الله تعالى عز وجل او اسم المسيح اما اذا ذكر

ذلك

ذلك فلا يحل الا يحل ذبيحة المسلم اذا ذكر وقت الذبح غير اسم الله تعالى  
 وحل ذبيحة **صبي وامرأه ولحرس واقله** هذا اذا كان الذاب عاقلا  
 صابرا بطا فالعاقل هو ان يعقل التسمية وقيل ان يعقل بان الذبيحة  
 انما تحل بالتسمية وقيل ان يعقل انما تحل بقطع الحلقوم والموذاج  
 واما الضابط بان يضبط شرايط الذبح من قطع الموذاج ويحسن  
 القيام به اما اذا لم يكن بهذه الصفة لا يحل ذبيحة وان كان مسلما  
 بالغا **المجوسي وثني ومريدي ومجهر** اي لا يحل ما ذبحه المجوس من الصيد  
 مطلقا سواء كان ذبيحة في الحل او الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من  
 الصيد سواء كان الذبح خلافا او خرا اما **واي ذبيحة** اي لا يحل ذبيحة  
 تارك التسمية حال كونه **عدا وصل** لو كان التلكناسيا وقال الشافعي  
 يحل في العجدين وقال مالكه يل فيهما والمسلم والكافر في ترك التسمية  
 سواء على هذا الخلاف اذا ترك التسمية عذرا رساله البارز ليو الكلب  
 وعنه الرمي اذا اضعج شاة وسمي ثم تركها وذبح شاة اخرى وترك  
 التسمية على الاكل ولو رمي بها الى صيد وسمي فاصاب صيدا اخر  
 او اخط سكين او سمي ثم تركه واخذ سكينه اخرى او ارسل كلبه الى صيد  
 وسمي فترك الكلب ذلك الصيد واخذ غيره حل ولو ذبح تلك الشاة  
 ثم ذبح اخرى بعد ذلك فظن ان تلك التسمية تكفيه لا يحل ولو سمي  
 على سهم ثم رجا غيره صيدا او كل **وكره** ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره  
 نحو ان يقول بسم الله محمد رسول الله **وان يقول عند الذبح اللهم**  
**تقبل من قلبي وان قال هذا القول قبل التسمية والاضحاج** جان  
 بلا كراهية ويجوز ان يكون قوله وان يقول بدل او عطف بهان لقوله



انه يذكر الى اخره يدل عليه قوله في الكافي ويكره ان يذكر مع اسم الله  
 تعالى شيئا غير كونه عند الذبح اللهم تقبل مني فقلت واعلم ان هذا على  
 ثلاثة اوجه احدها ان يذكر موصولا لا مقطوعا فيكره ولا يحرم الذي  
 نحو ان يقول بسم الله محمد رسول الله ان قال بالرفع يحل وان كان بالجذر  
 لا هكذا ذكر في النوازل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف بالشئ وقال  
 بعضهم هذا اذا كان على قياس ما روي عن محمد انه لا يري الخطا في نحو  
 معبر في الصلوة ونحوها لا يحرم الذي يحل في الذبح وذكر الامام  
 الترمذي ان ذكر غير اسم الله تعالى موصولا بعيدا وحل سواء كان  
 بالنصب او بالرفع او بالجذر وما بينهما ان يذكر موصولا على سبيل العطف  
 فان كان بالجذر يحل وان كان بالرفع يحل وان كان بالنصب لا يحل فانه  
 لذي في شرح السيد المدينية والثاني ان يقول موصولا عنده ورد  
 يعني بان يقول قبل التسمية وقبل ان يصيح الذبيحة او بعده وهذا الباب  
 به **والذبح** يكون بين **الخلق واللله** وهو الذبح من الصدر وهو رواية  
 المبسوط وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح وفي الخلق كله وسطة  
 واعلاه واسفله وفي باج الذخيرة فان الذبح اذا وقع اعلا من الخلق  
 واسفل منه حل وفي فتاوى اهل سمرقند قضبان ذبح شاة في ليلة  
 مظلمة فقطع اعلا من الخلق واسفل منه يحرم كلها واذكر في فوائد  
 الامام الرستغيني سئل عن ذبح شاة فبقيت عقدة الخلق مما  
 يلي الصدر فكان يجب ان يبي ما يلي الراس او كل او قال هذا  
 قول العوام من الناس وليس هذا معتبرا فيجوز كلها سواء كان بقيت  
 العقدة مما يلي الراس مما يلي الصدر ان المعتبر عندنا قطع اكثر

لاداع

الاداع وقد وجد كذا في شرح السيد المدينية **والذبح المري** وهو يجري  
 الطعم والماء وقيل يجري النفس **والخقوم** وهو يجري النفس وقيل  
 يجري العلف **والودجان** وهما يجري الدم وقال الشافعي ان قطع  
 الخقوم والمري يحل وان لم يقطع الودجين **لكن قطع الثلاث منها**  
 مطلقا عند أبي حنيفة وهو قول ابو يوسف او لا وعنه انه يشترط قطع  
 الخقوم وعنه انه يشترط قطع الخقوم والمري واحدا الودجين وعن  
 محمد انه لا بد من قطع الكل واحدا من هذه الاربعة وهو رواية عن ابي  
 حنيفة وقال مالك يشترط قطع الكل **ولو بظفر** اي قطع الثلاث كاف  
**ولو بظفر وقرن وعظم وسن مزروع** فالكفة يكره هذا الذبح وقال الشافعي  
 المدبوع بها ميتة قوله **مزروع** متعلق كل واحد **وليطه** وهي قشدة  
 العصب **ومروء** وهي حجر وهو ابيض كالسكين يذبح بها **وما انهر**  
 اي اسال الدم **لا ريسا او ظفرا** اي يذبح غير مزروعين **ويذبح حيا**  
 وكره ان يضجوا ثم يذبح الشفرة **وكره النخ** وهو ان يبلغ بالسكين النخاع  
 وتوكله بجمعة وقيل ان يمد راسه حتى يظهر مذبحة وقيل ان يكسر عنقه  
 قبل ان يسكن من الاضطراب والتخاع عروا بغير خوف عظم الرقبة  
 يمد الى الصلبة **كره قطع الراس والذبح من القفا** هذا اذا ابقية حية  
 ثم قطع اثر العروق **لا يحل ذبح صبيد** استانس فلا يحل بركاة الا يضطر  
 وهو الخرج والعروق جرح **نعم نوحش** او نوحش اي سقط في بئر ووقع  
 العجوز بركاة الاختيار وقال مالك لا يحل بركاة الا يضطر في الوجع  
**وسن بخرا بل وذبح البقر والغنم وكره عكسه** اي ذبح الابل ونحو  
 الغنم والبقر **لكن حل** خلافا لما لا يحل قطع العروق في اسفل العنق



عند الصدر والذخ قطع العروق في أعلا العنق تحت اللحية ولم  
**يتزلزج بين برماة امه** مطلقا حتى لو خرقا قرة أو خرقا قرة أو شاة  
 فخرج من بطنها جبين مبيت لم يؤكل الجبين عند أبي حنيفة وروى  
 وروى الحسن بن زيد اشعر ولم يشعر وقالوا الشافعي اذا تم طقة  
 أو كل ولا فلا **فصل فيما يحل ولا يحل أن يؤكله وناب وخب**  
**من السبع والطير فيه لف ونشر** المقل بالاول والثاني والثاني  
 والاراد بالناب والخب ما له سلاح من هاتين يصد بهما والسبع كل  
 محتلف منتمى بجوارح قابل عاد عاده وذو الناب من السباع  
 المشد والذئب والنمر والفهد والثعلب والضبع والكلب السور  
 البري والارابي والفيل وسباع الهوام والضب والبرقع وانواع  
 والسحاب والثعلب والسور والدلق والهوام التي سكنها في الارض  
 كالقار والورعة والقنفذ والحيات وجمع هوام الارض والارث  
 وذو الخيل من الطيور كالصقر والباري وما أشبه ذلك وكل ما لا  
 دمر له كالزئور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد **وحل غراب الزرع**  
 وهو ما لا يأكل الجيف أصلا **الابقع الذي يأكل الجيف** وهو الذي  
 فيه سواد وبياض والابقع في الطير كالبلق في الدواب ولا بأس بكل  
 العققور كذا في الكافي وفي شرح السيد المنداية ولا بأس بغراب  
 الزرع وفي الدخيرة وأما الغراب البقع والسمود فهو انواع ثلاثة  
 نوع يلقط الحبوب ولا يأكل الجيف وأنه لا يكره ونوع منه لا يأكل  
 الا الجيف وأنه مكره ونوع منه يخلط الجيف باللحم ولا يأكل الجيف  
 مرة والجيف مرة اخرى وأنه غير مكره عند أبي حنيفة رحمه الله

وعند

ص

وعند أبي يوسف يكره الغداف وهو غراب أسود وخم وفي الجاهل  
 والفاخته يؤكل وكذا الدبسي ضم الدال وأما الخفاش فقد ذكر في  
 بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعضها أنه لا يؤكل الى هنا كلامه **ولا يؤكل**  
**الضبع والخب** وقال الشافعي يؤكل الضبع والضب والثعلب ولا  
 يؤكل الزئور والسمك **والحشرات** وهي صغار ذوات الارض  
 ولما كان السمكة من لخب الحشرات خصه بالذكر وان كان ذرا  
 في الحشرات **ولا يؤكل الحمار اهلية** خلا ما ذكره ابو حنيفة **ولا يؤكل البغل**  
 مطلقا عند أبي حنيفة وعند ثمالان قال الغراب لا يؤكل بكرة وان ترا  
 الحمار على الرملة قيل يكره وقيل لا كذا في الحواشي بقاء عن الشيخ **ولا يؤكل**  
**الخنزير** عند أبي حنيفة وما ذكره عند ثمالان وفيه الشافعي لا بأس بالحم  
 وسور طاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وروى الحسن بن علي  
 حنيفة الكراهة في سور كافي لبيته وقيل لا بأس ببيته **وحل الارز**  
**وقدح** **ولا يؤكل لحمه بطر حبه** **وجله الارادي والخنزير**  
 الشافعي الزكاة لا تؤثر في جميع ما لا يؤكل **ولا يؤكل ماي السمك**  
 حال كونه **غير طاف** والمراد به ماي الولد والمعاش دون احد  
 لبعض الطيور انه يؤكل وقال مالك والشافعي وجماعة يؤكل جميع  
 حيوان البحر واستثنى بعضهم الكلب والخنزير والانسان والكلاب  
 في البيع والارث ولحد وقال ايضا لا بأس باكل السمك الطافي وهو الذي  
 مات في الماء خف لفته فيعول ويظهر الطافي اسم فاعل من الطعن  
 يعال طافي الشيء فهو الما يطغى طغوا ذاعل وروى هشام عن  
 محمد انه اذا انخسر الماء عن بعضه فان كان رأسه في الماء

بما



لا يؤكل وإن كان الماء الخس عن رأسه وبقي ذنبه في الماء يقول كذا  
 في شرح السيد وإن مات بأفة وهي أن يحس عليه الماء أو طفل على  
 وجه الأرض أو وجد في بطن طير أو سمك أو ربطة أحد في الماء  
 وإذا اضطر الصيادون جماعة منها إلى مضيق فتراكمت فذلك  
 أول دغته حية أو أصابته حديد أو التي في الماء شيء فأكلة فمات  
 يؤكل وإذا أفتد جرم الماء أو برودة لا يؤكل عند حنيفة كالطافي وعبد  
 محمد يؤكل وهذا الرق بالناس كذا في الخلاصة **وحل السمك بلا ذك**  
**كالجراد** وقال مالك لا يحل الجراد إلا أن يقطع الحذال منه ويسويه ولو  
 ذبح شاة فتحركت وأخرج الدم بعد الذبح **حل والراي** وإن لم يتحرك  
 أو لم يخرج الدم لا يحل إن لم يدر الدار حيايته عند الذبح **وإن علم**  
**حل وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم** كالجراد أي لو ذبح المنخضة أو  
 الموقودة أو المتدنة أو النطحة أو التي تفر الذئب بطنها وبها  
 حياة حل مطلقا في ظاهر المذهب وعن أبي حنيفة أنه إنما يحل  
 إذا كان كالبعير يوم لولا الزكاة وعن أبي يوسف أنه إذا كان  
 كالبعير أكثر من اليوم لولا الزكاة وعن أبي يوسف أنه إذا كان  
 كالبعير أكثر من اليوم لولا الزكاة يؤكل ولا يؤكل لأنه إذا بقي حياته  
 أكثر من حياة المقطع أو فاجه يحل ولا كذا في الثاني وفي شرح الطحاوي  
 خروج الدم لا يدل على الحياة إلا إذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا  
 عند أبي حنيفة وموطأ في الرواية رجل ذبح شاة مريضة لا يعلم حيا  
 ولم يتحرك منها شيء إلا فها قال محمد بن مسلمة أن تحتها هلالا تؤكل وإن صغر  
 تؤكل وكذا في العين أن تحتها لا تؤكل وإن صغر تؤكل وفي الرجل إن

قبضت

قبضت رجلها تؤكل وإن مدت لا تؤكل وفي الشعر إن نام شعرها لا تؤكل  
 وإن قام تؤكل كذا في الخلاصة **كتاب الحنيفة** وهي ما يصح بها أي  
 يذبح وجمعها الأصاحي ويقال صحية وصحايا كهدية وهذا باو وأصحاه  
 وأصحى وبه يسمى يوم الأضحية المناسبة بين الحجابين أن الأضحية من  
 جنس الذبائح إلا أن الأولى أعم والثانية أضيق وأما من هاتين الأول  
 يكاد على حديثه لأنها واجبة تثبت بشرائط ولحامه وسبل خاصته **بحر**  
 عند أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن بن زياد وفي إحدى الروايات عن  
 أبي يوسف وعنه أنه سنة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي أنه على  
 قول أبي حنيفة واجبة على قولها سنة مؤكدة **على خرمنه** مقام في مصر  
 أو قرية **موسر عن نفسه** **لعن طفله** مطلقا وروى الحسن بن علي  
 أنها ج عن ولده الصغير وإن كان للصغير مال يصح عنه البيع أو  
 وصية من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف ويأكل الصغير ما أمكنه  
 ويتباع ما بقي كما ينتفع بعينه مع بقائه كالنوب وقال محمد وزفر  
 والشافعي يصح من مال نفسه لا من مال الصغير وقيل لا يجوز التصرف  
 من مال الصغير في قوته **شاة** أي جيب شاة أو سبع بدنه **في يوم**  
**الحج** وهو العاشر من ذي الحجة إلى **أحرايا** أي أيام الحج وهي  
 ثلاثة أيام عند ما إذا غربت الشمس من اليوم الثالث لم تجز  
 التضحية بعده وقال الشافعي تجوز في اليوم الرابع والبدنة  
 في الغنم من أجل خاصته وفي السبعة المثل والبقر سميت بدنة  
 لأنها تها من بدن بدنة إذا أضحم الموسر هو الذي له ما يتأ  
 درهم وعن شياوي ما في درهم سوى المسكن والخادم والثيا

ب



التي تلبس والمتاع الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقوله ان يدخ الا  
 وفي الهالونيات ان جابود المضحى قوله ما تادرونهم او الكزولة  
 مال له غير فذلك لم يجب المضحى وكذا الوعظ عن الماسن ولو  
 جابود المضحى ولا مال له ثم استفاد ما يبيرونهم وجبت  
 المضحى والفقر والغنى والولادة والموت بما يعتبر في حق  
 المضحى آخر ايام الحى ولو كان له عمار مستغل اخلف  
 المناخرون ففي اضاحى الرعوى تعتبر قيمته لادخله  
 وقال ابو علي الدقاق يعتبر قيمته لادخله كذا في الخلاصة  
 ولا تدخ معصية قبل الصلوة وذبح غير قبلها وقال  
 مالك بن النافع رحمه الله لا يجوز بعد الصلوة قبل نحو  
 ثم المعبر مكان المضحى حتى لو كانت في السواد والمضى  
 في المص يجوز كما انشؤ الفرو ولا يجوز على المجلس البعد  
 الصلوة ويضحي بالحي الى ابي اذن لها والحصى والتول  
 يسكون الواو وهي الجنونة هذا اذا كانت سميكة وتغلف  
 لا العما والعور والعفا وهي المهرولة والعرجا أي التي  
 لا تمشي الى المنسك ومقطوع الكثر لادن والذنب والواو  
 يعق او والعين أي مدهون بالترصو العين او الملهة  
 وفي تقدير الكثر عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان يعر روايا  
 في ظاهر الروايات عنه الرايد على الثلث حتى لو كان الموط  
 الكثر من الثلث لا يجزئ وان كان الثلث اقل بحرية هكذا  
 روي هشام عن محمد رحمه الله وفي رواية بشر عن ابي حنيفة

رحمه الله الثلث حتى لو كان الداهب اقل من الثلث يجوز وان  
 كان الثلث لا يجوز وفي رواية ابي حنيفة عن ابي حنيفة رحمه  
 الله تعالى الربع وفي رواية الرايد على النصف ولو نزلها او  
 يعرف ذهاب قدر النصف او الثلث من العين بان شبه العين  
 المعينة بعد ان لا يعمل لاشاة يوما او يومين ثم يعرف العلف  
 اليها قليلا قليلا فاذا ارادته من موضع اعلم ذلك المكان ثم يقدرا  
 بين الروية الاولى والثانية من المسافة فان كان المسافة  
 بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقي الثلثان وان كان نصفها  
 فقد ذهب النصف **والامضحى من ايام البقر والغنم**  
**وجاز المني من الكل والجذع من الضان** الجوز المحصر  
 في الاربعة ولا يتجاوز عنها ولم يحرك عنها ما دون النقي الى الجذع  
 من الضان فانه يجوز اذا كان عظيما بحيث لو احطط بالثياب  
 لا يمكن التحيز من تعبد الغنم اسم جنس يطلق على الذكر والانثى  
 من الضان والمعز والضان طاق المعز والجذع من الضان الذي  
 اتي عليه البر الحول عيه المثلث وفي مذهب الفقهاء ما عت له ستة  
 اشهر ودل في الملسوط اذ ام له سبعة اشهر فوجد بعد ذلك  
 والشئ ما ثم له ستة وطعن في الثانية وكذا انثى المعز ومن التبر  
 الذي طعن في الحول الثالث عند جمهور الفقهاء ويدخل فيه الجوز  
 ومن اهل بل الذي طعن في السادسة وفي الطلية ما عت عليها الاربع  
 احوال المتولد بين الوحشي والاهلي اذا كانت امه وحشية لا يجوز  
 وان كانت اهلية يجوز ولو نزل الكلب على شاة فولدت قال عامة



العلم يجوز وقال الإمام الخزازي إن كانت تشبه الأم يجوز ولا  
ولو تراشاة على ظي قال الإمام الخزازي العيرة للمساكين كذا في  
الخلاصة **وإن اشترى سبعة بدنة لم يضحوا بها ثم مات أحد**  
**السبعة قبل الخمر وقالت الورثة دمه كإراة يجوز صاعته**  
أي ناو بين عن الميت وعندهم قد يجوزها صح استحسانا والقياس أن  
لا يجوز وهو رواية عن أبي يوسف ولو دبح بالباقيون بغير أدن  
الورثة لا يحرمهم ولو كان واحد من الشركاء صبيا وصح عنه أن يؤم  
أو كان أم ولد وصح عنها ما لاها جاز **وإن كان شرابا لينة**  
وفي بعض النسخ شرابا لينة ولكل وجه يعني أحد السبعة نصرا  
**أو مرثد اللحم أي رجلا نوى** وأراد اللحم لم يجز عن واحد منهم ويا  
مرثم لأحجية ويؤكل من باب فعل غنيا وفعيرا أو يدخر فندب  
**أن لا تنفق الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها أو بعمل منه**  
**خوجوان وعربال ونطع ولا بأس** بأن يشتري به ما ينتفع بعينه  
في البيت مع بقائه ولا يفيط الحرام من الحجة **وندد** أن يذبح  
**بين أن علم المضحي** لك أي الذبح وإن كان أحسنه فالفضل  
أن يسعين بغيره ولكن ينبغي أن يشهد بها **وكره ذبح الكافي**  
معناه إذا لم يأمره دل عليه قوله في الكافي ولو أمر مسلم كتابيا بأن  
يذبح أحجته جاز ويكره أن يذبحا بدون أمر ولو أمر مجوسيا  
فدفع لم يجز **ولو غلطا وذبح كل واحد منهما** **حجة صالحة** فيهما  
خلافا للفرق **لا يقسمنا** استحسانا والقياس أن يقسم وإن أجزبه  
عن الحجة **كتاب الكراهية** هي مصدر كرهت المشي كراهة وكلا

كل

فمنه

فهو مكره إذا لم ترده ولم ترده المناسبة بين الكتابين أن الحجة  
تشمع على الواجب والسنة والكراهية على الإضافات المختلفة وكذا الذي  
تتعلق في المنوع المختلفة المسئلة على الواجب والخطر والباحة  
لغيرها في بعض النسخ بكتاب الخطر والباحة **المذكورة إلى الحرام أقرب**  
عندهما وقال خلف بن يحيى المكره أقرب إلى الحلال ونص محمد أن  
**كل مكره حرام** وأما لم يطلو عليه لقطة لأنه لم يثبت حرمة  
بدليل قطعي كما في الحرام **فصل في الأكل والشرب وغير مأكوه**  
**لبن الأنان** ولحمه ويؤكل بالبل وكره الأكل والشرب وللمد هان  
**والنظير من أن فضة** وذهب الرجل والمرأة قيل صورة  
المد هان المحرمه وإن يأخذ منه الفضة والذهب ونصبت  
به الدهن على الرأس ما إذا أدخل يد فيها وأخذ الدهن ثم صفة  
على الرأس لا يكره كذا في شرح السيد للمدانة **أمر من صاصر** أي لا  
يكره من صاصر **وزجاجة** وبلور وعقيق وقال الشافعي يكره فيها  
أيضا **وحل الشرب من أنما مفضض** والركوب على السبع **المفضض**  
**والجلوس على كرسي مفضض** عيدا بر حنيفة **والذي يتبع موضع في**  
**الفضة** أي يتبع موضع القم وقيل موضع اليد في الأخذ وفي  
السري والشرح موضع الجلوس وقال أبو يوسف يكره ذلك  
وقول محمد يروي مع أبي حنيفة ويروي مع أبي يوسف فضلا  
عنه روايان وهذا الاختلاف فيما يخص فاما الموضوعة الذي لا يخلو  
بأسره بالإجماع **ويقتل قاتل الكافر في الحل والحرم** حتى لو كان  
له أجير مجوسي أو خادم مجوسي فإرساله ليشترى له لحما فاشترى

هية



فاشترى لها وقال شريته من يهودي أو مسلم وسعة أكله وإن كان  
 غير ذلك لا يسعه أن يأكله وأعلم أن قول الكافر لما يقبل فيها أن كان  
 قوله متضمناً لها وأما إذا صرح بها فلا يقبل لأنها من الديانات  
 وقول الكافر لا يقبل في الديانات فلو قال يقبل قول الكافر في شر اللحم  
 من يهودي أو نصراني لكان أولى ويقبل قول **المملوك والقصي**  
**في الهدية والردن** في التحار حتى لو قالت أمه لرجل بعضي الملك  
 مولاي هدية تسعة أن يأخذها ويقبل قول **الفاستوي**  
**المعاملات** مطلقاً سواء كان حراً أو عبداً كرا أو أتى مسلماً أو كافراً  
**إلى الديانات** المعاملة ما يكون بين العباد والديانة ما يكون بين الرب  
 والعبدة والمثل للوكالات والمضاربات والردن في التجارات والثاني  
 كالأخبار رجل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته ووقع في قلبه  
 كفيه جاز التوضي بخلاف العدل كذا في شرح القدوري **ومرد على القيمة**  
 والحال أنه **عنه لعب وعنايما لا يتعدوياً كل** هذا إذا كان الغنا  
 واللعبة في ذلك لأعلى المائدة فإن كانت على المائدة لا ينبغي أن يتعدى  
 وهذا إذا كان الرجل جاهلاً لا يشير الدين فعوده أما إذا كان معتدلاً  
 مشاكساً إليه فلا ينبغي أن يتعدى بل يخرج ويعرض عنهم أن لم يقدروا على النهي  
 والتعذر وهذا إذا لم يعلم ذلك حتى حضر فاما إذا علم بذلك قبل الحضور  
 فإنه لا ينبغي أن يحضر والواشاح استماع القرآن بالالحان معصية  
 والسامع السامع أمانة وروي الصدوق في كراهية الواقعات  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال استماع الملاهي معصية ولو  
 علم ما فسق والسند فيهما من الكفر **فصل في اللبس وغيره حرمة للرجل**

مطلقاً

مطلقاً **المرأة ليس الحرير والديبا** **المرأة** **أربعة أصناف** الحرير لا يسمى  
 المطبوخ ثم سمي المتخذ منه حريراً كذا في المغرب وقال بعض الناس حل  
 للرجال أيضاً وقال بعض الفقهاء ما هو خرافة عليهم أيضاً وقال أبو يوسف  
 ومحمد لا بأس بلبس الديبا في الحرير في الحرير **حل ثوبه وأقر الله** أي حل  
 جعل الحرير وساده وفرشاً عند أبي حنيفة خلافاً لما يقال ثوبه  
 إذا جعلته ختم أسك كذا الخلاف في ستر الحرير وتعليقه على الأبواب  
 والبيطان وحل **لبس سداة حرير وجمعة خرا أو قطن** في الحرير وغيره  
**وعكسه حل في الحرير فقط** أي لا في غيره الخراسم دابة من الحرير ثم  
 سمي الثوب المتخذ من غيره خرا كذا في المغرب **ولا يجلي الرجل بالذهب** **لفضة**  
**إلى الحاتم والمنطقة وحلية السيوف** **الفضة** ويجعل الفصالي باطن كفيه  
 بخلاف النساء حيث يجوز طهر جعل الفصالي المظاهرة الكف **والأفضل**  
**لغير السلطان ولغير القاضي** **فصل في الحرير والخمر والخمر بالحر**  
 مطلقاً سواء كان نيشماً أو غيره **والحرير والصفرة والذهب** وقال بعض  
 الناس لا بأس بالتم بالذهب وقال سمي إلى مية السرخسي لا بأس باليشب  
 كالعقيق واليشبغ اليابس يكون الشين الجعة حريم بل الصفرة  
 يتخذ منه حاتم **وحل سمار الذهب** وهو الذي جعل في حجر العنق أي في  
 ثقبه **وحل شد الشين بالفضة** إذا انحدر لا بالذهب وهذا عند من  
 وقال محمد لا بأس بالذهب أيضاً ومورد الآية عنها **أورد الباسود** **وحرير**  
**صبيحاً إلى الزرقه لوضوء أو مخاطبة** أي لا كرهه حملها للوضوء  
 والمخاطبة ويقال لها بالفارسية استاوجه وفي الحاج الصغير يكره  
 حملها ليمسح بها العرق والصحيح أنه لا كرهه وحاصله أن من فعل شيئاً



تكرار فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة أو ضرورة لا بكرة **ولا الرقة**  
ويسمى ذلك الرقة وهو حيط التذكر ويعقد على الأصبع للحاجة  
وهو عادة **فصل في النظر والمس وغيرهما** اعلم ان مسائل  
النظر أربعة أقسام نظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة والمرأة  
إلى الرجل والرجل إلى المرأة اما نظر الرجل إلى المرأة فاربعة فصول  
نظر الرجل إلى وجهه ومملوكته وإلى ذوات محاربه وإلى أهل القيد  
وإلى الخوة المحببة فبدأ بالفضل المحرم **وقال أنه نظر إلى غير**  
**وجه الخوة المحببة وكفها** مطلقا ولا يحل ان يمس وجهها  
ولا كفها وان كان يامن الشهوة وروي الحسن عن أبي جعفر أنه  
يباح النظر إلى قدميها أيضا وعن أبي يوسف أنه يباح النظر إلى  
ذراعيها أيضا هذا اذا لم يكن النظر عن شهوة فان كان يعلم أنه ينظر  
اشتماء لم يحل النظر إلى شيء منها وهذا اذا كانت شابة تسمى فان كان  
عجوزا فلا بأس بمصافحتها ومس يدها وكذا اذا كان شيخا يامن على  
نفسه وعليها فلا بأس بان يضا فحما وان كان يامن عليها فمران  
تسمى لم يحل له ان يضا فحما والصغيرة اذا كانت لا تسمى يباح  
والنظر اليها **ولا ينظر من اشتمى الخوة جميعها إلى الحاكم** اذا اراد  
الحكم **والشاهد** اذا اراد الشهادة عليها وان خاف يشتمها بها  
ولكن عند النظر ينبغي ان يقصد اد الشهادة والحكم عليها ولا يقصد  
قضا الشهوة واما النظر لتحل الشهادة اذا اشتمى فمقبول مباح  
والمرحانه لا يحل وكذا اذا اراد ان يتزوجها فلا بأس ان ينظر اليها  
وان كان يشتمها **وينظر الطبيب إلى موضع مرضها** ولكن

ينبغي

ينبغي ان تعلم المرأة مداها وما فاد المحذور امرأة تدوي تلك المرأة ولم  
تقدر وأعلى امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخافوا ان يملك أو يصيبها  
بلا أو وجع لا تحمله فلا بأس ان يستر منها كل عضو سوى موضع المرض  
ثم يدوي بها رجل ويغض بصم ما استطاع وكذا ينظر الرجل إلى موضع  
من الرجل عند الحاجة إليه ويجوز الاحتفاظ بالمرض والهرال القاعش  
وأما نظر الرجل إلى الرجال فانه يجوز كما قال **وينظر الرجل إلى كل يد**  
**الرجل إلى العورة** وهي ما بين سترته إلى ركبته وفي رواية ما دون  
سترته إلى ركبته وفي رواية ما دون سترته حتى ياوز ركبته وهذا  
يبين ان السرة ليست بعورة والركبة عورة خلافا للشافعي فيها  
وقال أصحاب الظواهر العورة من الرجل موضع السرة واما الفخذ ليس  
بعورة ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وفيه أخف  
منه في السرة حتى ان من رأى غير مكشوف الركبة يتكر عليه برفق  
ولا ينازعه ان يح وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه ولا يضر  
ان يح وان رآه مكشوف السرة امر بستر العورة وأدبه على ذلك  
ان يح وما يباح النظر إليه من الرجل يباح المسر واما نظر المرأة  
إلى الرجل وإلى المرأة فانه يجوز كما قال **وينظر المرأة للمرأة** **والرجل**  
**بالجمل** **الرجل للرجل** ولا تنظر المرأة ما بين سرة المرأة والركبة  
وفي كتاب الحنفي من الأصل إشارة إلى ان نظر المرأة كنظر الرجل إلى  
ذوات محاربه حتى لا يبلغ لها ان تنظر إلى ظم وبطنه وهذا  
اذا أمنت الشهوة فان كان في قلبها شهوة أو كثر ما بها ان تشتم  
أو شك في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر

حقان

جل



هو الرجل اليما وهو بمنزلة الصفة لم ينظر وعن أبي حنيفة ان ينظر  
المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى ذوات محارمه حتى لا يباح له النظر  
الى ظهرها وبطنها ولأول اصمح وأما نظر الرجل الى امته وزوجه  
فانه يجوز حيث قال **وينظر الرجل الى فرج امته التي يحل لها**  
**وطبها وفرج زوجته** والى سائر بدنها وكذلك المرأة والمرأة الى  
زوجها ومولاهما وأما قيدا بالجل لئلا يباحه النظر الى جميع بدن امته  
مبني على محل الوطئ وفيما يحل له من امته كل امه المجنونة وامته  
التي هي اخته من الرضاعة كان حكمها في النظر كامة الغير كذلك النوا  
وأما حكم نظر السيد الى جميع بدن امته والمرأة الى سيدتها فغير  
معلوم وأما نظر الرجل الى امته محارمه فانه يجوز كاقلا **وجهه**  
**محرمه** اي ينظر الرجل الى وجه محرمه **وراسه وأضراسه** وساقها  
**وعضديه** الى الخمارها وبطنها **وفخذها** ويمس من محرمه **مثل**  
**النظر اليه** وأما يباح النظر والمس إذا أمن الشهوة على نفسه  
أو عليها وأما إذا لم يأمن فلا يحل له ذلك فحمله ان يحاول يمسها  
بمن فاذا احتاجت الى الركاب والركاب فلا بأس بان يمسها  
من راسها وبها ويأخذ بطنها وظهرها دون ما حتمت اذا أمن  
الشهوة وان خاف على نفسه أو عليها يقبضها أو طنا أو سكا ف  
ذلك ثم ان أمكنها الركوب بنفسها يمتنع عن ذلك فضلا وان لم يمكنها  
يتكلف بالثياب كيلا يصبه حرارة عصبوها وان لم يجد الثياب  
يدفع عن نفسه الشهوة بقدر إمكانه فاما النظر الى امته الغير  
فانه يجوز كما بينه بقوله **وامه** غير محرمه **وله** مسترد ذلك

الموضع

الموضع الذي يحل النظر اليه **ان زاد اليسار وان استمر** وذكرني  
الجامع الصغير ايباح المسراة الشهي وان كان النظر اية ذلك  
**ولا تعرض المرأة اذا بلغت في ازار واحد** والمراد ما يستتر به المرأة  
والركبة وقال كجدو كذلك اذا بلغت موضعها جامع وتشهي فلا  
تعرض في ازار واحد **والخصي** اي الذي يتبرع خصيتاه **والجمل**  
مطلقا اي الذي قطع ذكره ايضا **والخنث** في الردى من الرافعا  
**كالنخل** في النظر الى الحميمية وخص بعض مشايخنا في خوف الجوار  
الذي يحف ماؤه للاختلاط بالنساء ولأول اصمح وأما الخنث اذا كانت  
في اعضائه لبن وفي لسانه تكسر ولا يشهي المشا ولا يكون خنثا  
في الردى من الرافعا فقد رخص مشايخنا في ترك مثله مع النساء **عندها**  
**كالأجنبي الخراي** لا يحل له ان ينظر الى وجهها وكفها عند ما  
وقال مالك والشافعي نظره اليها كنظر الرجل الى ذوات محارمه **يعزل**  
الواطي عن امته **بلا اذنها** ان شأ **وعن زوجته** **بلا ان شأ**  
ولو كانت تحت امه لغريم وللأذن الى مولاهما عند أبي حنيفة  
وعندهما اليها وفي الخلاصة يجوز العزل عن زوجته الحق بغيب  
اذنها وعليه الفتوى **فصل في الاستبراء وغيره** استبراء  
المجارية طلب براءة رجمها من الحمل **من كل امه حرمة عليه وطبها**  
**ولمسها والنظر الى فرجها** **بشهوة** حتى تستبراء اي حرمة مطلقا سواء  
يتيقن فراغ رحمها من البائع بان يكون ما كملها المرأة أو صهيما  
أو تكون المجاورة بكرة أو نحو ذلك يتيقن وعن أبي يوسف انه  
اذا تيقن بفراغ رحمها من البائع فليس عليها الاستبراء ثم



الاستبراء في الحامل بوضع الحمل وفي ذوات الحيض حيضة وإن كانت لا تحيض  
 من صغيرها فاستبراءها بشهر وإن حاضت في الثانية بطل الاستبراء ليلا  
 وإن ارتفعت حيضتها بأن صادت ممتدة الطهر وهي ممن تحيض بركبها حتى  
 إذا تبين أنها ليست بحامل وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية إلا أن مشايخنا  
 قالوا يتبين ذلك بشهرين أو ثلاثة أشهر وكان محمد يقول بأربعة أشهر وعشرة  
 أيام ثم رجح وقال يستبرأ بشهرين وخمسة أيام وعليه الفتوى وغيره  
 يستبرأ بأحوالين وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو طهيم يستبرأ  
 بثلاثة أشهر وعن أبي يوسف أنه قد روي ثلاثة أشهر ولا يجتزأ بها الحيض  
 التي اشتراها في أنثائها ولا بالحضة التي حاضتها بعد الشراء أو غيرها  
 أو غيرها من أسباب الحمل قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل  
 القبض خلافاً لما في يوسف ولا بأس بالحيض طمساً للاستبراء عند  
 أبي يوسف خلافاً للمحدث والحيلة إذا لم تكن تحت المشتري حرة أن يتزوجها  
 قبل البيع ثم يستبرأ ولو كانت تحت حرة فالحيلة أن يزوجه البائع  
 قبل الشراء أو المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يستبرأ ويقبضها  
 أو يقبضها ثم يطلو الزوج له **أمانان** أحدهما قبلهما المولى أو لهما **بشوا**  
 أو وطهرهما حره وطلى واحدة منهما على التعيين ودواعيه **خبر**  
**فوج** الآخرى ملكاً أو نكاحاً إلى الغير أو عتق أو كتابة طهره أو إجازة  
 أو تدبير أو عتق البعض وتلك كعتق الكل وتلك أو ما قيد بقوله قبلها  
 لأنه لو قيل أحدهما يحل له وطهرها وتقبلها دون الآخرى المراد بالنكاح  
 صحيح حتى لو زوج أحدهما كحافاً فاسد الرباع له وطى الآخرى لأن بدل  
 الزوج بها فيه **وكره تعجيل الرجل** في الرجل ويده ويسأله مطلقاً وخص

بعض

بعض المتأخرين بتعجيل يد العالم أو المتورع على سبيل التبرك وغيره  
 بتعجيل يد العالم سنة وفي غيره لا يرخص فيه وما يفعلون من تعجيل  
 المراض بين يدي العلماء حرام والقاعل والراضي به أمان وقال  
 الصدوق الشهيد أنه لا يمكن بهذا السجود وقال شمس الأئمة الشريفي  
 السجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر وكرهه **معانقته في**  
**أزار واحد** وذكر الطحاوي أن هذا قولها وقال أبو يوسف لا بأس  
 بالتعجيل أو المعانقة **ولو كان عليه قبض أو جبة جاز كالمصاحفة**  
**أي يجوز بلاكراهة كما يجوز المصاحفة فصل في البيع كره**  
**بيع العذرة** الخالصة وهي جميع المادي **السرقين** معناه لهما  
 بيع السرقين وقال الشافعي لا يجوز بيع السرقين وعن أبي يوسف  
 أنه لا بأس بانتفاع العذرة الخالصة وإنما قيد بقوله العذرة الخالصة  
 لأنه إذا كان مخلوطاً برماد أو تراب غالب علمها بجوز بيعها والانتفاع  
 بها بالقبض في الأرض لا يستكثر الزرع وهو الصحيح **وجوز له شراء**  
**أمة زينة** قال **كره وطلى زيد يبيعها** أي من علم بأمة أنها إن حل  
 فزأى آخر يبيعها حال كونه قال وكل من صاها ببيعها فإنه يسعه أن  
 يشتريها ويطلقها هذا إذا كان البائع نفعه أو الكبرياء أنه صادق  
 فذلك وإن كان التورايه أنه كاذب لم يسعه أنه يتعصر شيء من  
 ذلك كذا لو قال اشتريتها منه أو وهبها لي أو تصدق بها علي  
 وإن لم يخبر بكبريشتي فمأن كان عرفاً المشتري لم يشتريها حتى يعلم  
 انتفاعها إلى كرهه **لرب الدين** أخذ من خبر **بأعما** سلم أي إذا باع مسلم  
 حراً وأخذ ثمنه وعليه دين كرهه **لرب الدين** المسلم أن يأخذ منه بدلاً



عن دينة اذا علم **الا** فأي لا يكره اذا باع ما كان مكره **احتكار** وقوت  
المردى وقوت **الهممة** في **بلد** يقصر **بانه** بان كان البلد صغيرا  
بخلاف ما لم يقصر بان كان البلد كبيرا **احتكار** من اسره الماحتكار  
حبس الحكام للفقلاء من حكر اذا اظلم وتقص وحل بالشئ اذا  
استبد به وجلس من غير وكذا التلبيح على التفصيل وصورته ان يخرج  
من البلد الى القافلة التي جات بالطعام واشتري منها جارج البلد وهو  
يريد به حبسها ويمنع عن بيعها ولم يترك حتى تدخل القافلة البلدة  
قالوا هذا اذا لم يلبس المتقي بغير البلد على التجار فان لبس فهو حكر  
في الوجهين ثم الاحتكار الممنوع عنه في الاشياء التي هو قوت الناس والبهائم  
كالبر والسعير والعنب والتمر والبن والفول وموتها وعلية الفتوى  
وقال ابو يوسف كل ما اضر بالناس حبسه احتكار وان كان دهبيا  
او فضة او ثوبا ثم المرة اذا اضر به يكون احتكارا وان طالت يكون  
احتكارا مكرها وان افاضل ان يكون يوما وقيل الشهر والاصل ان الجحان  
في الطعام غير محبوسة اذا كان على قصد الاحتكار وروى القلاء وقصد  
للاضرار بالناس اما اذا لم يكن من ذلك فهو محبوس **اعلة ضيعته** اي  
كره احتكار قوت لا احتكار غلة ضيعته **وما جلبة من بلد آخر** اي لا يكره  
احتكار ما جلبة من بلد آخر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف كره  
وقال محمد كل بقعة تجلب منها الى مصر في العادة فهو بمنزلة قبا  
المصري الاحتكار فيه بخلاف ما اذا كان البلد بعيدا عن جرج العادة  
منه الى مصر فانه لا يكره وعلية الفتوى **ولا يسقر السلطان**  
اي لا ينبغي للسلطان ولا لما من ان يسقر على الناس مطلقا **الا** ان

يحتكم

يحتكم ويتعدى ويتجاوز **ارباب الطعام** على القيمة **تعد** بافا **جشا**  
بان يبيع قفيزا بماية وهو يسير بحسين وعمر القاضي عن صيانة  
حقوق المسلمين ارباب السعير فلا بأس بالمشورة من اهل الرأي والبطر  
ومن باع منهم بلقدح الامام صم وكل يبيع القاضي على المحكر طعامه  
من غير رضاه قيل لموع على الاختلاف عرف في بيع مال المدون وقيل  
يبيع بالاتفاق وقال مالك يلزم الوالي ان يشترع عام الغلام اذا  
رفع هذا الامر الى القاضي بامر المحكر يبيع ما فصل عن قوته وقوت  
امله على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار ويخرج عنه  
فان رفع اليه مرة اخرى وهو مصر على عادته وعطه وهدده وان  
رجع اليه مرة اخرى حبسه وعذره على ما يرى حتى يمتنع عن شؤعه  
**وجاز بيع العصير من حمار** ذكره عند بعض القلاء **وجاز اجارة**  
**بيت** ليحتد بيت **نارا** وبيعته وهي معبد النصارى او كنيسة وهي  
معبد اليهود او **بياع** اي جاز اجارة بيت لبياع فيه خمر بالسواد من  
المصر متعلق بالركعة المبرجة هذا عند ابي حنيفة وقال لا ينبغي ان يجر  
لشي من ذلك وانما قيد بالسواد لانهم لا يكونون من اتحاد البيوع والحماس  
والطهار بيع المحمود والخازير في الامصار ثم قيل هذا في سواد الكوفة قاما  
في سواد بلادنا فاعلام الاسلام بادية اي ظاهرة فلا يكون فيها ايضا  
وهو الصحيح **وجاز حمل خمر لدني** باجر ويطيب له اجره عند ابي حنيفة  
وعندهما مكره **وجاز بيع ثياب يوت** ملكه بالاجماع **ارضها** عند ما  
وهو احقر الروايتين عن ابي حنيفة **وجاز تفسير المصحف** ونقطة  
بيع النور ولو فصل هذه المسائل مما قبلها كما فصل في الكافي وقال



في الموال فصل في البيع وغيره كان أولى **وَجَازَ حَلَّتْهُ** ثم قالوا في زماننا  
لا بد في العجم من دالة في النفس حفظ المولى وفي النقطة حفظ المال  
فكانا أحسنين **وَجَازَ دُخُولُهُ فِي مَسْجِدٍ** مطلقا سواء كان حرما أو  
غيره وقال مالك في المسجد الحر لم **وَعِبَادَتُهُ** أي جاز عبادته المسلم  
ذميا وأصلعوا في عبادته العاصي طارحا أنه لا بأس به **وَجَازَ خَصْمُ**  
**الْبَيْتِ** دون المردمي ولا بأس بكلي الأغنام وأخصايتها وأخصاها الهرة  
ولا بأس بكلي الصبيات إذا كان لدار **وَأَتَى الْخَيْرَ عَلَى الْخَيْلِ** وقيل  
**هَدِيَّةُ الْعَبْدِ** التاجر واجبة دعوته واستعارته ذابته وكرة  
**كَسْوَتُهُ الثَّوبَ** بالفتح مصدر كسوته الثوب وكرة هديته البدر  
أي العبد التاجر والقياس رأي لا يجوز في الكل وفي المصحف أن يجوز  
الهديّة اليسيرة والدعوى اليسيرة وكرة **اسْتِجْرَامُ الْخَصْمِ** وكسبه  
أخلافه يشير إلى أن مطلق الخدمة مكروه وذكر في الموضع إنما  
يكروه استجرامهم في الخدمة المعهودة وهو الدخول في الحرم  
**وَكُرْهُ الدَّعَايَانِ** يقولون أسألكم **عَفْوُ الْغَرَمِ عَنْ عَدُوٍّ** وعذر  
قال لا بأس به إذا بوا لئلا **فَبَانِ قَالَ** **بِحَقِّ فُلَانٍ** أو نحوها  
ورسلكم لو بحق الميثاق **وَالْمُسْتَعْرِضُ** المهر ولو قال لغيري بحول الله أو بالله  
تفعل كذا الرجب على ذلك الغير أن يأتي بكذا الفعل شرعا وإن كان  
للمواري أن يأتي به **وَكُرْهُ اللَّعِبُ بِالْشَطْرِ** **وَالنُّزْدُ** وكله هو  
وإن قامر بها فهو حرام بالجماع وأباح الشافعي الشطرنج قال  
سمعت بر محمد الصفاة لم ير شيئا من ألعاب الدنيا في إذا سلت يد من  
المحسنين والصلوة من النسيان واللسان من الهديان فهو واجب

ير

بين الخلاف ثم أن قلنا بالشرط سقطت عدايته وردت شهادته  
وأن لم يعاير به وكان متناولا قبلت شهادته وبقيت عدايته  
**وَكُرْهُ جَعْلُ الرَّايَةِ فِي عِنْتِ الْعَبْدِ** وهو أن يجعل في عنق عبده  
طوقا يد مسمى عسما عظيم فيعده من أن يتحرك رأسه وهو  
مقيد بغير الظالمين قالوا هذا في زمانهم وأما في زماننا فلا بأس  
به لغلبة الأباة خصوصاً في الهند كذا في الخلاصة وفي فتاوي  
السياحية قال المامار لم يسيح في لباس الغل إذا خيف منه  
الأباة **وَحَلُّ قَيْدِهِ وَالْحَقْنَةُ** للحل والمرأة للتداوي ولا  
يجوز استعمال المحرم في الحقنة كالحمر ونحوها **وَحَلُّ رِزْقِ الْقَائِمِ**  
**فِي بَيْتِ الْمَالِ** مطلقا سواء كان غنيا أو فقيرا أو قال بعضهم إن  
كان غنيا أخذ حلال وتركه أفضل والإصحاح أن أخذ أفضل  
وإن كان فقيرا احتججا فعليه أي الواجب أن يأخذ رزقه  
كفايته وهذا أعلى وجهين أما أن يكون شرطا أو معاودة كعقد  
للإجارة أو يكون كفاية وموئنة كالنفقة أما الأول فحرام وأما  
الثاني فلا بأس به هذا إذا كان مال بيت المال حلالا لجمع حتى فإن  
كان حراما لجمع يبطل لم يحل أخذه وليس ذلك مال عامه المسلمين  
وتسميته رزقا يدل على أنه مقدر بالكفاية في كل زمان وقد  
جرى الرسم بأعطائه في أو السنة وفي زماننا يؤخذ الخراج في آخر  
السنة فيعطى القاضي في آخرها والمأخوذ من الخراج خراج السنة  
الماضية في الصحيح وعليه الفتوى فإن أخذ الرزق في أول السنة  
ثم عمل قبل مضي السنة لم يجز ذلك رزق ما بقي من السنة وقال

ضي



بعضهم لا يحب الرد وقال بعضهم على قياس قولهم لا يلزمه الرد وعلى قياس  
 محمد لزمه الرد وهو الصحيح روي أن علياً رضي الله عنه رزق شرباً  
 حسياً به درهم كل شهر وكل مسفر لامة وأمر الولد بل محرم قالوا هذا  
 في زمانهم وأما في زماننا فلا وسر أماً لا بد للصغير منه وبعده  
 يجوز العم والام والملتقط لو كان الصغير في حجرهم وتوجرو  
**أمة فقط** أي دون العم والملتقط مطلقاً عند أبي يوسف وعند  
 محمد إذا كان في عيال الغير لا يجوز لها **كتاب أحكام الموات** المنا  
 بين المكاتب من حيث أن في كل منها العمل بالأحسن فحي الموات  
 إنما ترضى بامدة أو أجر المأوى تحت الخيل والشجار وهذا أمر  
 مستحسن فإن نعم العاجلة نموذج نعم الإحالة والمرد بالحياتين  
 أحياءها بالحياة النامية قاله تعالى فاحيينا بعد الأرض بعد  
 موتنا وأما سمي مواتاً لطلان الانتفاع بهما كما لم يستحقوه  
 ولهذا قال **يأيها الذين آمنوا زرعوا في قطع الماعنما ولا تفسدوا**  
**عليها وما أشبه ذلك مما يمنع الزراعة غير مملوكة** قوله غير موقوف  
 بالصيغة **بعيدة من العامري** القرية بحيث إذا وقف النسيان  
 من أقصى العامري فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات وفي الخبر  
 العاجل بين القرية والبعيد مروي عن أبي يوسف قال يقول رجل يهوى  
 الصوت من أقصى العمارات على مكان عال فينادي بأعلى صوته فإن  
 الموضع الذي لا يسمع صوته منه يكون بعيداً عنه في رواية أخرى  
 أن البعيد قد غلوه كذا في شرح السيد ويعتبر عند محمد انتفاع  
 ارتفاعاً على القرية عما حقيقة وإن كان قريباً من القرية هذا إذا

سببه

كانت

كانت غير مملوكة لأحد أما إذا كانت مملوكة لأحد فإن عرف مالكه  
 فهو له وإن لم يعرف مالكه فهو للجماعة المسلمين ولا طمارة مالك يرد  
 عليه ويضمن المزارع نقصانها وذكر العذوري إذا كان قد فرغ من  
 أو كان مملوكاً في الإسلام لا يعرف له مالك بعينه فهو بعيد من القرية  
 فهو موات **ومن أحكامه** أي ومن جعله صالحاً للزراعة **بأذن الإمام**  
**ملكه** وبغير إذنه لا ملكه عند أبي حنيفة وقال مالك **وإن جرح بعد**  
**للأذن لا ملكه** التجرير إلى علم مستقوى من الحجر وهو المانع فإن أعلم  
 في موضع الموات علامة فكانت مفع الغيرة إلى إحياء شيء قد تكون  
 بوضع الحجر عليه وقد يكون بغيرها بأن غرس حولها أعصاناً أو  
 أو نقي الأرض وأحرق ما فيها من الخشب والشوك أو حصده ما فيها  
 من الخشب والشوك وجعلها حولها وجعل التراب عليها من غير  
 يتم المسافات يمنع من الدخول أو حفر من يذر راعاً أو راعين  
 ولو كرمها أو ضرب عليها المسافات أو شولها نهر أو حيا كذا في  
 المسووط وذكر في الهداية ولو كرمها وسقاها نهر محمد أحياء ولو  
 فعل أحدها يكون نجس ولو حفر نهارها ولم يسقها يكون نجساً  
 وإن سقاها مع حفر النهار كان أحياء وإن حوطها وسقها بحيث  
 تقصم الماء يكون أحياء **ولا يجوز إحياء ما قرب من العامر** فترك  
 مرغى أهل القرية ومطرحاً لخصائدهم وقد مر الفرق بين القرية والبعد  
 اتفاقاً **ومن حفر بئر في أرض موات** بأذن الإمام عبدة وبغير إذنه  
 عندنا فله حرمة ما ارتفعون **ذراعاً من كل جانب منه** مطلقاً سواء  
 كان للعين وهي التي يخرج الماء منها باليد أو كان للمنازع وهي التي



ينزح الماء بها بالبعير عند أبي حنيفة وعندهما في الناضح شتون  
 ذراعا من الجوانب الأربع من كل جانب خمسة عشر ذراعا **وحريم العين**  
**جسمانية** من كل جانب وعند بعضهم جسمانية من الجوانب الأربع من كل  
 جانب مائة وخمسة وعشرين ذراعا والاول هو الصحيح والذراع هي  
 الكسرة وهي ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسر  
 منه قبضة وقيل ان التعدي في البئر والعين بما ذكر في ارضهم  
 لصلابتهما وفي اراضيهم يراى لرجاوتها كيانا يتحول الماء الى الثاني  
**من حفر في حريمها منع منه** فان حفر آخر يترافى حريمه الاول  
 فلا اول ان يسد ما احتقره الثاني ولا يضمنه النقصان  
 ولا الاول ان يأخذ بكسبه ما احتقره وقيل يضمنه النقصان  
 ثم يكسبه بنفسه وهذا هو الصحيح وان حفر الثاني ببئرا  
 في غير حريمه الاول وهي قرية منه وذهب ما للبئر الاول وغرق  
 الثاني فلا شيء عليه وللثاني الحريم من الجوانب الثلاث دون الجانب  
 الاول **واللقنة حريم بقدر ما يصلح** مطلقا وعن حماد بن عمار  
 البئر في استحقاق الحريم قبل وهذا عندنا وما عندنا فلا حريم له  
 ما لم يظهر الماء على وجه الارض قالوا وعند ظهور الماء على الارض يترافى  
 غير فواره فيقدر حريمه بخمسائة ذراع وحريم شجرة تقدر على  
 موات خمسة اذرع فلا يضمن في الحريم **وما عدل عنه**  
**القرية** اي مال ولم يحتمل عوده اليه فهو موات اي اذا لم يكن حريمها  
 للعامة وان احتمل عوده لم يكون مواتا ولا حريم للنهر اي يركن  
 له نهر في ارضه فلا يترافى حريمه عند أبي حنيفة الماء في حريمه على

ذلك

ذلك وقلنا انه مساة النهر يمشي عليها وتلقى عليها طسه مساة الشرا  
 بالكسرة **وهو نصيب من الماء** ليس في المزارع او الدواب انما هو العظام  
 وهي نهر بعد اذ **والغرامة** التروفة **ويجوزون** نهر جوارهم **ويجوزون**  
 نهر الترك غير مملوك لاحد ويجوز لكل ان يسقي ارضه وذو اياه مائة ولو  
 قال فكل كان احسن وان يتوضا به ويشربه وينصب الرخ عليه  
 اي يسقي منها **نهر الراية** ليس فيها ان لم يضر العامة وان اضر بهم بان  
 يميل النهر العظيم الى هذا الجانب اذا انكسر صبغته فينفر والقرية  
 والمراعي ونحوه ولا يجوز قوله ان لم يضر العامة متعلق بالار  
 والقرية وكذلك الحكم المذكور في البحار ايضا وفي النهر المملوك  
**والا بارا المملوك والجبايز المملوك** يجوز لكل شربه وسقي ابيه الا ان  
 وان خيف تحريب النهر كثره **البعير يمنع** مطلقا وله ان يمنع من الدخول  
 في ملكه اذا كان يحده ما آخر بعير هذا الماء في غير ملك احد وان كان  
 لا يحده ملك يقال لصاحب النهر ما ان يخرج الماء اليه او يتركه لغيره  
 بنفسه بشرط ان لا يكسر صبغته وقيل هذا اذا احتقر في ارض  
 مملوكه واما اذا احتقرها في ارض موات فليس له منع ولو منع  
 غرقه فهو غاف على نفسه وذاتية العطش له ان يعاين بالسلاح  
 وان كان يحرق في الارض ويحرقها لهلاك غير العطش يعاين بغير السلاح  
**والما الحز بالكوثر** ويرفع الما المملوك ونحوهما **المنفعة** ولو قلبت الار  
 باذن صاحبها الصيد الماخوذ ولكن بقيت فيه شبيهة الشربة حتى لو  
 شرب انسان في موضع بغير وجوده فيه وهو يساوي نصبا لم تقطع  
 يده وكره نهر مملوك يكون **نهر بيت المال** جبر اعلى السلطان ان

كدرلة

ويكره

حي



احتاج اليه فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على كرده لان يخرج  
 له من كان يطيقه ويجعل مؤننه على الميا سير الدبر كما يطيقونه بانفسهم  
 كما في خمير الخبث وكري ما هو مملو يكون على اقله والنهر المملوك يكون خاصا  
 وعاما والقاسيل بينهما ان ما يستحق به الشفعة فهو خاص وما لا يستحق  
 به الشفعة فهو عام فلو كان على المملوك على بيت المال ويجوز ان يبيعهم على كرده  
 مطلقا سواء كان المملوك خاصا او عاما وقيل لا يجبر ان كان خاصا ومؤننه  
 كرى النهر المشترك يكون عليهم اعلا أي مؤننه من اعلاه فان جاوز الكري  
 ارض من ارض الشراكا يرى ذلك الرجل عبدا او خيفة وعندهما الكري  
 عليهم من اقله الى آخره يخصص الشرب والاراضي وزعم بعض المشايخ ان  
 الكري اذا انتهى الى فوهة ارضه من النهر فليس عليه شيء من المؤننه ولا  
 ان عليه المؤننه والاراضي عنده هذا الجلاء جري السهم ان نوحه في  
 الكري من اسفل النهر وترك بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله ولا كرى  
 على اقل الشفعة في الارض المملوكة وهم الذين يسيرون ويسبقون  
 دوابهم ويبيع دعوى الشرب بغير ارض استحقاقا والقياس ان لا يبيع  
 ولا على ذلك ارضي اختصوا في الشرب فهو اي الشرب بينهم على قدر اراضيهم في النهر  
 وقيل يقسم بقدر الجراج وقال الهامه ابو علي الدقاق يقسم بقدر الحاجة  
 وليس لاحد من الشراكا ان يشق منه اي من النهر المشترك **فما ينصب عليه**  
**بحول الارضاهم** والى ان يكون الرجل قصر بالنهر ولا كما لو يكون موضعها  
 في ارض صاحبه بان يكون بطن النهر وحافته مملوكة له والآخر حق  
 التسييل فانه يجوز او ينصب **والله** عليه هي جذع طويل يركب  
 تركيبه من الارز في كاسيه مفر كيرة يسقي بها او ينصب **جسرا** او

قنطرة الجسر اسم لما يوضع ويرفع ويتخذ من الخشب والارواح والقنطرة  
 اسم لما يتخذ من الحجر والحجر ويكون موضعها ليرفع **او ان يوسع في النهر مطلقا**  
 سواء كان القنطرة بالكري او لا وكذا اذا اراد ان يوحدها عن النهر  
 فيجعلها في اربعة اذرع او واحد منه لاحتباس الماء فيه فتراد الحول  
 الماء بخلافه اذا اراد ان يسفل كواه او يرفعها حيث لا يكون له  
 ذلك في الموضع **او ان يقسم الماء بقدر وقعة القنطرة بالكري** الكري ثقبه  
 اليسير للجمع كوي وقد تضم الكاف في المزدوج والجمع وليسعار لمفاع الماء  
 الى المزارع والحدائق فيقال كوي النهر كذا في المغرب وان يسوق شربه  
 الى ارضه **اخرى ليس لها فيه شرب** اي ليس للارض في النهر شربا لارضاهم **ويو**  
**الشرب ويوصي بالانقطاع** به لا بعينه ولا ببيع ولا يوهب له غل وروح  
 امراته على شرب بغير ارض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب  
 ميراثها والصلح عند دعوى الشرب باطل **ولو ملأ ارضه ما قدرت** وخوت  
 ارض جاره او غرقتم لم يضمن قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معينا  
 تحمله ارضه عادة واما اذا سقى سقيا لا يحتمل ارضه فيضمن  
**كتاب المشرية** وهي جمع شراب ومملوك ما يشرب من الماء  
 ويسمى هذا الكتاب بالان فيه بيان احكامها في المناسبات بين الشرب  
 والمشرية ظاهرة لان الشرب في بيان شر الحلال وهذا في بيان  
 الحرام فلذلك فصله واخره عنه وفي المشرية **الشرب ما يسكر والجور منها**  
**المؤل الحز** وهي التي من العنبه اعلا غلها ناكلا ما كان صار  
 اسفله اعلاه **واشد** وقد فبالزيد اي رماه وازاله فانكشفت عنه  
 وسكن وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا اشد صار حرا ولا يشترط

دث

اوبعة



القذف بالزبد وقال بعض الناس كل مسكر حرام والمراد بالاستعداد كونه صالحا  
 لا كونه عاصيا المحرم له التحريم أي لتشدده وقوته **وحرمة قليلها وكثيرها** والمراد  
 من الحرمة عينها وزعم أن الشكر حرام وهذا باطل وكفر منه وقيل لا يحرمها  
 ما لم يسكر منه وقال ثعلب لا يكره الشرب حتى يسكر منه قليلا كان أو كثيرا  
 ويجوز تحليلها وعند الخلفاء السافعي فلو أن المضطر من العطش شرب من  
 مقدار ما يرويه فسكر لا حد عليه ولو شرب زيادة على المقدار ولم يسكر قالوا  
 ينبغي أن يلزمه الحد **والثاني الطلوع والعصر** يراد به النقي من الغيب  
 ذكر في المبسوط أن النبي مر ما العنب يسمى عصيرا **الطبع حتى يذهب** أقل من ثلثه  
 ويسمي الباقى زجرا المنصف وهو الذي طبع حتى ذهب نصفه  
 والكل حرام عندنا إذا غلا واشتد وقدف بالزبد واشتد على الخل  
 وقال الروزاعي مومباح وهو قول أصحاب الطواغر وبعض المعتزلة والتقييد  
 بالطبع باعتبار الغالب أنه لا فرق بين أن يذهب ما ذهب بحر الشمس أو النار  
 لذكر في الفتاوى الحاشية ما قيد بقوله أقل منه أن ذهب ثلثه فما دام  
 خلواجل شربه عند الكل إذا غلا واشتد على شربه عند ما لم يسكر  
 خلافا لحد **والثالث السكر** بعضه وبين وهو النبي مر ما الرطب إذا صار  
 مسكرا فهو حرام **والرابع نقيع الزبيب** وهو النبي مر ما الزبيب والكل في الثلاثة  
 للرجحان حرام إذا غلا واشتد خلافا للروايات في النقيع ولكن حرمتها **دوح**  
**المر فلا يكون مستحلا** ولكن يفضل جلا في الحرق فانه يكون مستحلا كما هو  
 وجاز بيع غير الحرق من هذه الاشربة ولا يجب الحد بشرها ما لم يسكر  
 ونجاستها خفيفة في رواية وطليقة في رواية وفي منسوبة عندنا  
 وقال لا يجوز بيعها ولا يضمن سلفها وعرفا يوسف انه يجوز بيعها إذا كانا

تحليلها

الذهب

الذهب بالطحين الزا النصف دون التلخيص **والخلاص** الزا الأول  
 نبيذ النمر والزبيب إن طبع كل واحد منهما أدنى طبعه **وان اشتد**  
**شرب ما لم يسكر** بلا هو ولا طرب عندنا وعند محمد والسافعي حرام  
 ولو شرب باللهو والطرب فهو حرام بالاتفاق نبيذ النمر يند  
 في حرة الماء وغيرها أي يلقي فيها حتى يغلي وقد يكون من الزبيب والعسل  
 كذا في المغرب **والثاني الخليلجان** وهو أن يجع من ماء النمر وما الزبيب  
 فيطبخ أدنى طبخه ويترك إلى أن يغلو ويشد كذا في شرح السيد  
 نقلا عن أبي بصير **والثالث نبيذ العسل والتين والبر والسعير** **والذهب**  
 عندنا إذا كان من غير لحو وطرب في ظاهر الرواية وفي النواذر  
 عن محمد أن شرب النبي منها بعد ما اشتد لا يحل ولا حد على من  
 شرب ما يتخذ من العسل والبر والسعير والفانيد والشكر والتو  
 والكمري وغير ذلك مسكرا ولم يسكر كذا في المبسوط الشمس المية  
 الشرحي وذكر في الهداية أنه يجد وكذا المتخذ من اللبان إذا  
 اشتد فهو على هذا وقيل على قول أبي حنيفة لا يحل لبن الرمكة  
 والصحيح أنه يحل **والرابع المثلث العنب** وهو خلل وان غلا  
 واشتد وسكن من الغليان أي الذي ذهب ثلثه ونقي ثلثه  
 وهذا عندنا وعند محمد وما كذا والسافعي قليله وكثيره حرام  
 وسئل ابن أبي حنيفة الكبير فقال لا يحل شربه فقال لم خالف  
 أبو حنيفة وأبو يوسف فقال لا لأنها إنما خلل إلى سمرار والتا  
 في زماننا يشربون للعجور والتلبي فعمله أنه حلال فيما إذا قصد  
 التقوي أما إذا قصد به التلبي فلا يحل بالاتفاق وعن محمد

طبع اوله

ت

س



قولها وعنه انه كره ذلك وعنه انه توقف فيه فقال لا حرمه ولا يبيحه  
 ولو طعم الحمر او غيره بعد الاستعداد حتى ذهب ثلثاه لم يحل **وحل الانتباز**  
**اي اتخاذ النبت في الداء** وهو الوقوع وقال ابو عبيدة الدباج دباه وهو  
 القرم **والحنتم** وهو جراحه وقيل جراحه في بياض العين والوا  
 حتمه **والزفت** الوفا المطلق بالزفت وهو القير **والنغير** من نفع الحشيشة  
 اذا حفرها والنغير الحشيشة المنقورة وانما خص هذه الوعنة بالذكر  
 لان المنيعة تستند في هذه الطرقات كالمستند في غيرها **فحل حل الحمر**  
**مطلقا سواء خللت بالعا او في الحمر من المباح** او الخلل او غير او خللت  
 بنفسها من غير القاري قال الشافعي التحليل حرام ثم ان كان بالعا في  
 في الحمر من مباح او خللا لا يحل ذلك للخل قول واحد وان كان التحليل بغير  
 القاري في الحمر بان كان بالنقل من النخل الى الشجر او بما ينادى بالزور  
 منه فله قولان في اباحة تناول ذلك للخل **وكره شرب دردي الحمر**  
**والمنشأ طوبه** ولا ارتفاع به **ولكن لا يحسد شاربه بلا شكر** وقال  
 الشافعي تحيد بلا شكر **كتاب الصيد** المناسبة بين الكاهن ان  
 لا ينهها من اسباب الله والطيبون مما يوجب ان العقلة قال النبي عليه  
 السلام من اتبع الصيد فقد غفل وهو الاصطيد ويطلق على ما يصاد  
 ويحجم على هذا اصيد لا فاما المصدرد قد يطلق على المفعول في اصطفا  
 ثبوت الملك لا الخلل انه حكمه حكم الزكاة في شرط ثبوت الملك كونه الصيد  
 غير مملوك في شرط الخلل ان يكون الصائده من اهل الزكاة وسبب ثبوت الملك  
 المخدم الصيد مباح لغير المحرم في غير المحرم **وحل لا يملك المملوك**  
**والباري** بالتخفيف والتشديد وسائر الجوارح **المعلمة** كالشاهين

والباقي

والباقي والصق والصق وعنه ان يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب  
 وفي الجامع الصغير وكل شيء علمه من ذي ناب من الباع وذي مخلب  
 الطيور فتعلم فلا بأس بصيده وما سوى ذلك لا خير فيه الا ان يذكر  
 زكاته فيركب يديه انه اذا اخذ كل غير معلم صيد او لا خير فيه  
 اذا قتله الكلب الا ان يذكر كذا به وفي معنى الجوارح قولان احدهما  
 ان يكون جارحا حقيقة بنابه او بخلبه فيكون من الجرح بمعنى الجراحة  
 والثاني الكوا سب كقوله تعالى وتعلم ما جرحتم بالنادي كسبتم ويمكن  
 الحمل عليهما فيشترط ان يكون من الكوا سب التي تجرح فيعمل بالجرح بيقين  
**ولا بد من التعليم فيها وهذا يترك لكل** **كتاب المرات في الكلب**  
 عند نما وهو رواية عن ابي حنيفة وابو حنيفة لم يوقت وقتا ولكن  
 فوض الى اجتهاد صاحبه فان كان الكلب اياه انه صار معلما فهو معلم  
 ولا لا فان صاد ظلاله او اكل من الصيد ولم ياكل ما لم يؤكل الاول والثاني  
 وفي الثالث روايتان والاصح ان يحل الثالث كذا في الخلاصة **ودا ما روي**  
**والاجابة اذا دعوه في الباري** مطلقا سواء كان الرجوع بطعم  
 اللحم او لا وقيل لورج بلا طعم اللحم فهو معلم ولا فلا **ولا بد من التسمية**  
**عند المراسل حقيقة** او بقدر ما في الناحية **ولا بد من الجرح في أي**  
**موضع** كان من الصيد وعنه ان يوسف انه لا يشترط فان ارسله بعد  
 التسمية فاخذ وجرحه ثم مات **والكل عينه الباري اكل الباري** وكان  
 القياس ان يحرم الباري وهو لو اكله قولا للشافعي وان اكل الكلب الغنم  
 لا يؤكل الباري وقال مالك والشافعي في القديم لا يحرم ولو شرب الكلب  
 من دم الصيد اكل وان ادركه المرسل حيوانا كان لم يذكر كذا

يب

في

ع



**مات حرم مطلقا** سواء أكل من ذبحه أو أوفق من حيضته وأبى يوسف  
 إذا وقع في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون من المذبح  
 يحل ولو قول الشافعي وهذا إذا كان يتوهم بقاؤه حيا مع الجمع الذي  
 جرحه الكلب أما إذا استقر بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه  
 حيا مات كل تناوله **أو حيضته الكلب** ولم يخرج حرم مطلقا سواء أكل  
 منه عضو أو أكله وحكي أبو يوسف عن علي بن خنيس أنه إذا أكل عصفور  
 فقتله حل أو شاركه كلب غير معلوم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر  
 اسم الله عليه حال كونه **عند حرم مطلقا** للشافعي في الأخير قوله حرم مطلقا  
 بالمسائل الخمسة ولورد بالصيد وعليه الكلب الثاني ولم يخرج معه كذا  
 يخرج للمأول كره أكله ثم قيل كراهة تحريمه ولو اتخذا شمس الأئمة  
 ولورد بالصيد على الكلب مجوسي حتى لا يترك فلا بأس بأكله **فإن أكل**  
**كلبه فوجره مسلم** فانزجر حرم والمأول بالوجر والغراب الصياح عليه  
 وبلا نزاع إذا لم يزد زيادة الطلب وإن لم يرسله أحد ولكنه أبعث  
 الكلب على أثر الصيد بغير إرسال فوجره **مسلم** فانزجر فأخذ الصيد حل  
 والقياس أن لا يحل وكذا أجمع الأحكام في الباني المأنة وضع المسائل في  
 الكلب أنه محل الاشتباه وإن رجيحوا سمي وجرح **أكل وإن أذركه**  
**حيات كاه** وإن لم يذكره ثم مات حرم وقد مر للاختلاف في الكلب فلا  
 يحتاج إلى إعادة وإن وقع سهم بصيد فتأمل التحامل في المشي  
 أن يتكلفه على مسبعة وأعيان يقال تحاملت في المشي وفيه ما يتجامل  
 الصيد ويطير أي يتكلف في الطيران وهو من التحال أي يحمل الصيد بنفسه  
 في تكلف المشي والطيران كذا في المعرب **وعاب** عن النظر **ولم يملك**

مجوسي فانزجر حرمه  
 حل الصيد ولو أرسله  
 مجوسي فوجره

يزله عن طلبه حتى صابه **حل** استحسانا والقياس أن لا يحل وهو  
 قول الشافعي **وإن قعد عن طلبه ثم أصابه الراعي**  
 حال كونه ميتا لا يحل مطلقا وقال مالك إن ماتت أري عنه  
 إذا لم يبق يحل وإذا مات ليلة لا يحل **وإن رجي صيدا فوجره**  
**في ما أوفى سطح أو على جبل أو على شجر أو حائط ثم تودي منه**  
**إلى الأرض حرم وإن وقع على الأرض ابتداء أو على الجبل فاستقر**  
**عليه حل الكله** إذا لم يكن شيء من ذلك محمداً وإن كان محمداً أفا  
 وجرحه لم يحل وأما الطير إذا وقع في الماء فإن كان برياً لم يحل سواء  
 كانت الجراحة قبل أن ينغمس في الماء أو لا فإنه إذا كان بحاله لم  
 يتوهم نجاسة الصيد منها كما إذا ركه ثم وقع في الماء فإن كان الطير حياً  
 فإن كان لم ينغمس في الماء أكل وإن كان انغمس لم يحل **وما قتله المجر**  
**بعضه لم يفسد** بل لا يفسد حتى يعضه أو قتله البندقة  
 وهي طينة مدورة **حرم** وإن قتله المجر من لحم يول وإن رأى  
**صيداً فقطع عضو آمنه ومات أكل الصيد العضو** إذا  
 إذا ألبان شيا بقي المبان منه جابده منه كاللبن والرجل والفخذ  
 وتلته مما يلي القوائم والإقل من نصف الرأس فإن قذبه أضيق  
**أو قطعه أثلثاً أو قد كان الكبر مما يلي الفخذ أو قطع**  
 أو نصف رأسه أو أكثر منه **أكل الكله** فظهر من هذا أن النقيصة  
 بقوله أثلثاً الثاني اللهم إلا أن يقال أنه خصه بالذكور  
 لينتهي بنا قوله وللمأكلة مما يلي الفخذ وهذا كله عندنا وعند  
 الشافعي يحل الجاني والمبان منه في الوجوه كلها إذا مات الصيد

فع

صابه

نيا

سه

له



وَحَرْمُ صَيْدِ الْجَوِيِّ وَالْوُثْيِ وَالْمُرْدُوانِ رَمَى صَيْدًا وَأَصَابَهُ  
فَلَمْ يَجِدْهُ أَيُّ لَمْ يَوْهِنَهُ الرَّمْيُ فَرَمَاهُ آخِرَ قَعْلِهِ فَمَوَّاهُ **الثَّانِي**  
وَحَلَّ الصَّيْدَ فَإِنْ أَخْنَهُ وَأَوْهِنَهُ فَلِلْأَوَّلِ لَكِنْ حَرْمُ الصَّيْدِ  
هَذَا إِذَا كَانَ الرَّمْيُ الْأَوَّلُ بِجَالِ يَجُوزُ بِهِ الصَّيْدُ أَمَا إِذَا كَانَ الرَّمْيُ  
لِلْأَوَّلِ بِجَالٍ لَا يَجُوزُ بِهِ الصَّيْدُ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ الْحَيَاةِ بَقْدَرًا مَا يَبْقَى  
فَالْمَذْبُوحُ كَالْوَبَانِ رَأْسُهُ يَحُلُّ وَإِنْ كَانَ الرَّمْيُ الْأَوَّلُ بِجَالٍ لَا يَجُوزُ  
بِهِ الصَّيْدُ غَيْرَ أَنَّهُ يَبْقَى مِنْ الْحَيَاةِ الْكُلِّ مَا يَكُونُ فِي الْمَذْبُوحِ فَإِنْ  
كَانَ يَبْقَى يَوْمًا أَوْ نَوَاحٍ فَعِنْدَ أَيِّ يَوْشَقٍ لَا يَحْرَمُ وَعِنْدَهُ  
مُحْدَمٌ حَرْمٌ وَمِنْ **الثَّانِي** لِلْأَوَّلِ قِيمَةٌ غَيْرُ مَا نَقَصَتْ جِرَاحُهُ  
أَيُّ مِمَّنْ قِيمَةُ الصَّيْدِ الصَّحِيحِ هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ  
بِالثَّانِي فَإِنْ كَانَ لِلْأَوَّلِ بِجَالٍ يَجُوزُ أَنْ يَسْلُمَ الصَّيْدُ مِنْهُ وَالثَّانِي  
بِجَالٍ لَا يَسْلُمُ الصَّيْدُ مِنْهُ لِيَكُونَ الْقَتْلُ مُضَاقًا إِلَى الثَّانِي وَإِنْ  
عُلِمَ أَنَّ الْمَوْتَ حَصَلَ مِنَ الْجِرَاحِ أَوْ لَمْ يَدْرَجِ مِنَ الثَّانِي مَا نَقَصَتْ  
جِرَاحُهُ ثُمَّ يَضَعُ بَصْفَ قِيمَةِ شَجَرٍ وَكَأَجْرٍ أَجْرَيْنِ وَيَضَعُ  
قِيمَةَ شَجَرٍ وَكَأَجْرٍ وَرَمَاهُ لِلْأَوَّلِ ثَانِيًا وَكَأَجْرٍ فِي حَاكِمِ الْبَاحَةِ  
كَالْجَوَانِ فَمَا لَوْ كَانَ الرَّاكِبُ عَزِمَ وَحَلَّ اصْطِبَادًا مَا يَحُلُّ لِحْمَهُ  
وَمَا لَوْ حُلَّ لِحْمُهُ كَمَا **الرَّهْنُ** يُقَالُ لَهُ الرُّهْنُ الرُّهْنُ الرُّهْنُ  
وَرَهْنَةٌ غَدَرَةٌ وَرَهْنَةٌ لَعَنَةٌ وَرَهْنَةٌ ضَيْعَةٌ فَإِذَا رَهْنَتْهَا  
مِنْهَا لَعَنَتْهَا رَهْنًا وَالرُّهْنُ لِلرُّهْنِ تَسْمِيَةُ الْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ  
وَأَجْرُ رَهْنٍ وَرَهْنٌ وَرَهْنٌ وَرَهْنٌ وَرَهْنٌ وَرَهْنٌ وَرَهْنٌ  
وَالْتَرْكِيبُ عَلَى الثَّبَاتِ الدَّوْلَةِ وَمَوْفِي الْمَلْعَةِ جَعَلَ الشَّيْءَ

مَجْبُوسًا

مَجْبُوسًا أَيُّ شَيْءٍ كَانَ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ ثُمَّ الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ الْكَاثِبِينَ  
أَنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ إِلَّا بِالْأَخْذِ فَلِذَا الرَّهْنُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِالْإِغْثِ  
وَفِي الشَّرْعِ **مَوْحِلٌ شَيْءٌ حَقٌّ يُمْكِنُ اسْتِغَاوُهُ مِنْهُ** أَيُّ مَنْ  
الشَّيْءُ الْمَرْهُونُ كَالَّذِينَ حَيَّيْهِمُ الرَّهْنُ الْأَبْدِيَّ وَاجْتَاطَهُ  
وَيُطْلِقُهُمَا بِدَيْنٍ مَعْدُومٍ فَلَا يَمْلِكُ الرَّهْنُ بِالْمَعْدُودِ وَالْقَضَاءُ  
وَلِذَا لَا يَجُوزُ رَهْنُ الْمَدِينِ **وَلِرْمَةِ** الرَّهْنُ **بِإِجَابِ** الرَّاهِنِ بِأَنْ  
يَقُولَ هُنَاكَ هَذَا الْمَالُ بِدَيْنٍ أَعْلَى **وَيَقُولُ** مِنَ الْمَرْتِنِ **وَيَم**  
**بِقَبْضِهِ** خَالَ كَوْنَهُ **مَجْبُورًا** مَحْشُومًا وَلَا يَجُوزُ رَهْنُ الْمَشَاعِ وَقَدْ  
مَا لَمْ يَلْمِزْ الرَّهْنُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ **مُفْرَقًا** عَنْ مِلْكِ الرَّاهِنِ وَلَا  
يَجُوزُ رَهْنُ رَهْنٍ فَإِذَا مَتَاعُ الرَّاهِنِ **مَجْبُورًا** أَيُّ لَمْ يُمْكِنَ الرَّهْنُ مُتَصِلًا  
بِقَبْضِهِ مُتَصِلًا خَلْفَهُ كَالْوَرَقِ الْمَرْفُوعِ عَلَى رَأْسِ الشَّجَرِ أَوْ  
غَارِضًا كَرَهْنِ الْخِنْطَةِ فِي الْجَوَالِقِ وَرَأْسِ الْجَوَالِقِ **وَالْتَحْلِيَةُ** بَيْنَ  
الرَّاهِنِ وَالْمَرْتِنِ **فِيهِ** أَيُّ فِي الرَّهْنِ **وَفِي الْبَيْعِ** قَبْضُ مَطْلَقًا فِي ظَاهِرِ  
الْوَقَايَةِ وَغَرَابِ يُؤَسِّفَانَهُ لَا يَبْنِي فِي الْمَفْعُولِ إِلَّا بِالْقَبْلِ ثُمَّ أَعْلَمَ  
أَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّ الرُّهْنَ كَجَرِّهِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَخَلْفَهُ فِي الْقَبُولِ قَالَ  
بَعْضُهُمْ أَنَّهُ شَرْطٌ وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَيْثُ وَالْمُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَتَّى لَا يَكُنْ  
مِنْ خَلْفِ الرَّهْنِ بَدُونِ الْقَبُولِ وَأَمَّا الْقَبْضُ شَرْطُ الدَّوْمِ وَقَالَ  
أَخْبَانَا مَوْشَرُ الْجَوَالِقِ **وَيَجُوزُ لَهُ** أَيُّ الرَّاهِنِ **أَنْ يَرْجِعَ مِنَ الرَّهْنِ**  
**مَا لَمْ يَقْبِضْهُ** الْمَرْتِنُ خَلْفًا لِمَا لَمْ يَلْمِزْ **وَلَمَّا** أَيُّ الرَّهْنِ **مَضْمُونٌ**  
يَعْلَمُ الْقَبْضُ **بِأَقْلٍ مِنْ قِيمَتِهِ** وَمِنْ **الدَّيْنِ** فَعَالٍ مَا لَمْ يَلْمِزْ الشَّافِعِي مَوْ  
أَمَانَةً فَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ بِمَلَكَهْ وَقَالَ مَضْمُونٌ يَقْبِضُهُ يَوْمَ

ر



الرهن ولو قال وهو مضمون بالمال فكان أحسن وأظهر لأن من لم يست  
بل لبيان المال فلو جعله المرهون بقيمة مثله أي دين المرتهن  
صار مستوفيا دينه حكما وإن كان الكفوف فيه فالفضل أمانة فلا  
يضمنها ويؤخذ الدين صار مستوفيا وإن كان أقل من دينه صار  
مستوفيا بغيره ورجع المرتهن على الراهن بالفضل بيانه أنه إذا رهن  
ثوبا بقيمة عشرة بعشر فملك عند المرتهن سقط دينه وإن كانت قيمته  
خمسة رجع المرتهن على الراهن بخمسة أخرى وإن كانت قيمته خمسة عشر  
فالفضل أمانة عندنا وعندنا وعند رجع الراهن على المرتهن بخمسة  
وله أي يجوز المرتهن أن يطالب الراهن أي وقت شاء بدينه ويحبسه  
به ليقاضه بعد الرهن فإذا طالب المرتهن الراهن بالدين يوم المرتهن  
بأحضار دينه وإذا حضر يوم الراهن بأداء دينه أو لا ثم يوم المرتهن  
بسلم الرهن هذا إذا كان الدين حلالا أما إذا كان مؤجلا فيطالبه عند  
طوله لأجل ذلك إن طالبه بالدين في غير بلد الرهن وأحمله ولا مؤنة  
فيوم بل حضاره وإن كان له حل وموته يأخذ دينه ولا يكلف المرتهن حضار  
الرهن وإن كان الرهن في يد المرتهن لا يمكنه أي لا يجب على المرتهن أن  
يمكن الراهن من البيع حتى يقبضه أي الراهن المرتهن الدين فإذا  
الراهن سلم الرهن ولا يمنع المرتهن بالرهن استخدا ما أي من جهة الاستخدام  
في العبد وسكنى في الدار ولبس في الثوب وإجاره في العارة في العبد والدار  
والثوب والدارية إلا بأدبه ويحفظ المرتهن بنفسه وزوجه وولده وخاد  
الذي في عياله قوله الذي في عياله متعلق بالجميع والمراد بالولد الولد الكبير  
والخادم الحر الذي أجر نفسه مسامحة أو مشافهة لا مياومة ثم ذلوا أن

العبارة

العبارة في هذا الباب المسألة ولا عبرة للنفقة لم يري أن المرأة إذا  
أودعت ودية فدفعته الودية إلى زوجها لا يضمن وإن لم يكن الزوج  
في نفقة لأنها يسكنان معا لم يري أن المرء الكبير إذا كان ساجدا مع المؤ  
ولم يكن في نفقته فخرج المؤدع عن المنزل وترك المنزل على المرء الكبير  
فانه لا يضمن فعلم أن العبارة لما قلنا كذا في شرح السيد للهداية وضمن  
المرتهن بحفظه أي الرهن بغيره م وضمن بأداء عده وتوذيته قيمته  
ومل يضمن الثاني عند أي خيفة لا يضمن وعنده مما يضمن ولو رهن  
خاتما فجعله في خنصر فهو ضامن لأنه ليس واستعمال ولو جعله في  
بقية الأصابع كان رهنا وأجرة بيت حفظه وأجرة حافظه على المرتهن  
في الروايات المشهورة وعن أبي يوسف أن كرا المأوى على الراهن وأجرة  
مدعيه ونفقة الرهن إن كان دابة أو عبدا والخراج على الراهن  
فقط والعسر فيما يخرج يأخذ المأوى لأن العسر متعلق بالعين فيكون  
معد ما على حق المرتهن قوله على الراهن متعلق بالجميع وعلى الراهن كسوة  
الرقية وأجرة طير ولد الرهن وكري النهر وسقي البستان وتلقيح نخله وحل  
والقيام بمصالحه وعلى المرتهن جعل المأوى إذا كانت قيمة الرهن والدين  
سواء وإن كان قيمة الرهن أكثر فعليه بعد المضمون وعلى الراهن بقدر  
الامانة ومدواة الجروح والقرح ومعالجة الأمراض والوقاية من الجائفة  
تقسم بعد الامانة والضمان باب ما يجوز أن يمانه أي أخذ  
رهنا والمرهون بما أي أخذ الرهن بذلك الشيء وما لا يجوز منه  
لا يصح رهن المشاع فيما ينقسم مطلقا سواء كان الشيوع طارا أو لا  
وقال الشافعي يجوز رهن المشاع الطاري بأن رهن جميع العين ثم تعا

دع

زه

سحا



العقد في النصف ورده المرفق وعرفني يوسف ان الشئوع القادر  
 لا يمنع بقا حكم الرهن ولو لم يكن هو الصحيح ان ما يرجع الى المحل يستوي فيه  
 البع او لا يبدأ ولما قيل ان يقول هذا منقوض بما اذا اوجب شيئا مما يقع  
 ثم رجع في البعض الشايع لا تبطل الهبة مع ان الشئوع في المبدأ فيما يقع  
 مانع والمصلحة في الهداية ولا يقع رهن **الرهن على الخيل** ونما اي دون  
**الخيل وورع الارض ونما** ولا يقع رهن **تخل في ارضه ونما** وكذا لو  
 رهن الارض دون الخيل او دون الزرع او الخيل دون الثمر لم يجز وروى  
 عن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الاشجار يصح **والخروا المذبر والمكاتب**  
**وامر الولد ولا يصح بالامانة** كالودائع والعواري والمضاربات ومال  
 الشراكة وبالذك صورته رجل يبيع شيا وسلمه الى المشتري وقبض منه  
 خاف المشتري الاحتفاظ فاحذر من البائع رهنا بالثمن قبل الدرك فانه  
 باطل حتى لا يملك حبس الرهن اذا اهلك الرهن عنده كان امانة حتى يدفع  
 جميع الثمن عند استحقاق المبيع **ولا يابيع اي اذا باع شيئا ولم يقبض المشتري**  
 المبيع واحذر المشتري من البائع بالمبيع رهنا لا يصح ان البائع ليس بمضمو  
 حتى اذا اهلك المبيع لم يضمن البائع شيئا ولكنه سقط الثمن وهو حق البائع  
**وانما يصح الرهن دين ولو كان موعودا** او موان يقول ههنا هذه التقر  
 القدر ثم قبض الرهن فان هلك في يد المرفق قبل ان يقبضه الغافله  
 يملك مضمونا على المرفق حتى يجب عليه تسليم المرفق الى الراهن اذا كان  
 الموعود متساويا لقيمة الرهن او اقل منه اما اذا كان الدين الموعود  
 اكثر من قيمته يجب على المرفق الدفع بمقدار قيمة الرهن كذا في شرح  
 السيد ويصح الرهن براس مال السلم ومن الصرف والسلم فيه فان هلك

براس

براس مال السلم ومن الصرف في محلس العقد ثم الصرف والسلم وصار  
 المرفق **مستوفيا** براس مال السلم ومن الصرف وان اقر قاضيا على الراهن  
 بطلا وفي الثالثة متى هلك الرهن صار المرفق مستوفيا للسلم فيه ولو فورا  
 فيه ويجوز **لاب ان يرهق بدين عليه عبدا طفلة** والوصي بمنزلة المالك  
 في هذا وعن ابي يوسف ورواه لا يجوز ذلك منها وهو القياس وفي الولد  
 الكبير لا يصح المبادنة فاذا اجاز الرهن يصير المرفق مستوفيا دينه  
 اذا هلك عنده ويصير المالك والوصي مستوفيان ويضمنان للوصي قيمته  
 الرهن فاذا كان القيمة اكثر من الدين يضمنان بمقدار الدين الزيادة وفي  
 المال اذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين يضمن المالك بقدر الدين والوصي  
 بقدر القيمة كذا في شرح السيد يعلق الملام التمر ناسي **وصح رهن الحجر**  
**والمخيل والموزون فان رهن هذه الاشياء بحسن او هلكت هلك**  
**بمثلها من الدين مطلقا ولا عبرة بالجودة** بياها اذا رهن الراهن فضة  
 وزنه عشرة بعشرة وهلك فان كانت قيمته عشرة وزنه عشرة يسقط  
 الدين بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فذلك له عند اوجنيقة  
 وعند ما يضمن المرفق قيمته من خلاف جنسه **ومن باع عبدا على شرط**  
**ان يرهق المشتري بالثمن شيئا بعينه جاز** استحسنانا وكذا اذا باع  
 شيئا على ان يعطيه كعبلا معينيا حاضرا في المجلس فان لم يكن الرهن ولا  
 الكفيل معينيا او كان الكفيل غائبا حتى افرق بفسيد العقد واذا باع  
 على هذا الشرط فامتنع المشتري لم يجبر وقال رفر يجبر واذا امتنع يجوز  
 للبائع فسخ البيع الا ان دفع المشتري الثمن دفعا طرا في الحال او يدفع  
 قيمة الرهن رهنا وان اشترى ثوبا بدينار رهنا وقال المشتري للبائع امسك

بيان



هذا التوب حتى اعطيك المثلين فهو أي التوب رهن وعن يوسف  
وزفر لا يكون رهنا بل يكون ودية ولو رهن عبد بن بالقر ياخذ  
أحدهما بقضاه حصته حتى يؤدي باقي الدين كالبيع أي كالأباع  
والمبيع في يد البايع فنقد المشتري بعض الثمن وإذا كان يأخذ بعض  
المبيع لم يملك ذلك ولو رهن غنيا واحدا عند رجلين بدين لكل واحد منهما  
ضع مطلقا سواء كانا شركين فيه أو لا جميعا رهن عبد كل واحد منهما  
والمعتمون على كل واحد من المرتين حصته دينه فان قضى الراهن  
دين أحدهما قاتل رهن عبد الآخر وبطل دينه كل منهما على رجل أنه  
رهنه عبد وقبضه أي أن كان رجل في دينه عبد فادعاه رجلان كل  
كل واحد منهما يقول الذي لم يقبض رهنتي عبدك هذا بالف درهم وقبضه  
منك واقاما البينة على ما ادعياه ففي القياس لا يقضي على واحد منهما شيء  
ولهذا لا يؤخذ وفي الاستحسان يقضي بينهما رهنا كل واحد كانما ارتهناه  
معا ولو مات رهنه وقد كان العبد في أيديهما قبرا رهن كل واحد  
للمرتين على ما وصفت أي على الراهن رهن العبد عنده وقبض  
المدعي الموهون منه كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا بجمعة هذا  
استحسان وهو قول أبي حنيفة ونحوه في القياس باطل وهو قول أبي يوسف  
كذا في النهاية وفي الكافي القياس قول أبي حنيفة وحمل باب الرهن  
نوضع على بيعه لعله نوضع يجوز أن يكون حاكما أو ضعيفا بأن لو  
اللامزادة ولو وضع الراهن والمرتين الرهن على يد عبد  
خلاف المالك ولا يلزم أحد مما منه أي من العدل ولو هلك في يد مالك  
في ضمان المرتين ولو دفع إلى أحد ما ضمن وإذا ضمن العدل قيمة الرهن

بعد ما دفع إلى أحدهما وقد تلفه المدفع اليد أو تلف في يده لا  
يقدر العدل أن يجعل قيمة الرهن بعد ما دفع إلى يده رهنا ولكن  
لهما أن يأخذاها منه فيجعلها رهننا عنده فان بعد راجعا  
يرفع أحدهما إلى القاض فيفعل كذلك وإذا فعل ذلك ثم قضى الراهن  
دينه وقد ضمن العدل القيمة بالدفع إلى الراهن فالقيمة سالمة له  
وان كان ضمن بالدفع إلى المرتين فالراهن يأخذ القيمة منه فان  
وكل به الراهن المرتين أو العدل أو غيرهما يبيعه عند حلول  
ضع ولو وكل صغيرا يعقل فباعه بعد بلوغه لا يبيع عند أبي حنيفة  
وعند ما يبيع فان شرطت الوكالة في عقد الرهن بأن يقول الراهن  
رهنت عليان يكون فلا وما وكله ببيع الرهن عند حلول أجل فله الرهن  
أن يعزله ولو عزله لم يفعل بعزله ولم يفعل بموت الراهن أو المرتين  
أدالم يكن المرتين وكله للوكيل ببيعة بعد موت الراهن ببيعة ورثته  
ويبطل الوكالة بموت الوكيل ولا ينفذ فديته ولا وصيته مقامه وعن أبي  
أن وصي الوكيل يملك البيعة ولا يبيعه المرتين أو الراهن المبرضي الآخر  
فإن حل الرجل وأبى الوكيل الذي في يده الرهن أن يبيعه وقد غاب  
الراهن أجبر الوكيل على بيعه مطلقا وقيل لا يبيع كالوكيل بالخصومة  
أد أبي حنيفة والجواب وغاب موكله أجبر على ما خلا الوكيل بالبيع فإنه  
لا يجبر إذا امتنع عن البيع وذكره الشيخ في المصنفين إن كان التسليم مشروطا  
في العقد يجبر وإن كان بعد تمام العقد لا يجبر في ظاهر الرواية وعن  
أبي يوسف إن التوكيل بعد تمام العقد يصير كالشروط فيه قال شيخ  
الإسلام حواجر زاده وخبر المصنفين البزدي وهذه الرواية أصح ثم

عنه

جل

هن



كيفية الإيجار ان يجلسه العاجي اياما لبيع فان امتنع بعد الحبس  
 فالعاجي يبيع عليه ثم اعل ان قوله فلا يبيعه المرتهن او الراهن الا  
 برضى الآخر لو اخره على قوله فان حل لا او قدمه على قوله فان وكل  
 المرتهن او العدل ان كان احسن واولى **وان باعه العدل واوفى**  
**قيمة مرتهنه ثمة فاستحق الراهن وضمن العدل بالعدل بالخيار**  
 ان شاء يضمن الراهن قيمته لو ان شاخص المرتهن ثمة الذي اعطاه  
 وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا استحق امان يكون هاهنا  
 او قايما في الوجه الاول المستحق بالخيار ان شاخص الراهن ثمة  
 وان شاخص العدل فان ضمن الراهن نفذ البيع وصح الاقتضاء اي  
 استيفاء المرتهن التمس بدنيه وان ضمن العدل فالعدل بالخيار ان شا  
 رجع على الراهن بالقيمة ونفذ البيع وصح الاقتضاء فلا يرجع المرتهن  
 عليه بشي من الدين وان شارح على المرتهن بالتمن ونفذ بيعه عليه  
 رجع بطل الاقتضاء يرجع المرتهن على الراهن بدنيه وفي الوجه الثاني  
 ولو ان يكون قايما في يد المشتري فالمستحق ان يأخذ منه ثم لا يستر  
 ان يرجع على العدل بالتمن ثم العدل بالخيار ان شارح على الراهن ثمة  
 وان رجع عليه صح قبض المرتهن وان شارح على المرتهن ولو ارجع عليه  
 فيرجع بالدين على الراهن ولو ان المشتري سلم التمن الى المرتهن لم يرجع  
 على العدل ولو كان البوك بعد عقد الرهن غير مشروط في العقد  
 فما حل العدل من العدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن التمن اولا  
**وان مات الراهن عند المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته**  
**بحكم التخيير مات الراهن بالدين وصح الاقتضاء وان ضمن المرتهن رجع**

على

على الراهن بالقيمة وبدنيه **باب التصرف في الرهن والخيار**  
 عليه وجبايته اي الرهن على غيره **ويوقف بيع الراهن على اجازة**  
**مرتهنه او قضاة يديه اي قضا الراهن من المرتهن وعن ابي يوسف**  
 انه نافذ واذا نفذ البيع باجارة المرتهن ينتقل حقه الى التمن  
 في الصحيح وعن ابي يوسف ان المرتهن اذا شرط عند الاجازة ان يكون  
 التمن رهنا فهو رهن والاول وان لم يجز المرتهن البيع وقسحده  
 انفسه في رواية بر جماعة عن محمد حتى لو قفل الراهن الرهن لا  
 يسيل للمشتري عليه وفي اصح الروايات ان يفسخ بفسخه واذا بقي  
 موقوفا فان شا المشتري صرح حتى يفتكه الراهن فيسلم له المبيع وان  
 شارح الامر الى العاجي يفسخ العاجي العقد فان باعه الراهن من رجل  
 ثم باعه بيعا ثانيا غير غيره قبل اجازة المرتهن فالثاني ايضا موقوف **وقد**  
**يعتقد اي عتق الراهن العبد المرهون بلا اجازة المرتهن مطلقا سواء**  
**موسرا او معسرا** وقال الشافعي لا ينفذ اذا كان معسرا وان كان موسرا  
 ينفذ على بعض امواله **وطول بدنيه** لو كان الدين دينيا حالا والراهن  
 موسرا ولا يضمن قيمته **ولو كان الدين دينيا مؤجلا اضمينه اي من الرا**  
**هين** **قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه اي مكان العبد حتى يحل الدين**  
**ولو الراهن معسرا سعى العبد للمرتهن في الاول من قيمته ومن الدين**  
 وقضى به الدين ولكن يرجع العبد به اي يمسى على سيدن اذا استر  
 واتلاف الراهن كاعتاقه في الاحكام المذكورة **وان اتلفه اجبي فالمر**  
**تهن** **يضمنه اي الاجبي قيمته يوم هلك فتكون قيمته رهنا عنده**  
**وخرج الراهن من ضمانه اي ضمان المرتهن باعاريه من رايه يحد**  
**مه**



أو يعلله فلا فله ذلك بعد الإغارة في يد الراهن بذلك الرهن مجازا بغير  
 عوض والمرتين أن يسترده اليده ولله الوهك الرهن قبل الرد على المرتين  
 كان المرتين أحق به من سائر الغرماء ورجوعه إلى المرتين عاد ضمانة  
 على المرتين ولو إغارة أحدهما جنيبا بادن للآخر سقط الضمان لكل  
 من الراهن والمرتين أن يردده رهنا كما كان وإنما قد يقول بادن للآخر  
 لأنه لو كان المعين هو المرتين وقد إغارة بغيره لكان الراهن يقي الضمان  
 على المرتين وحكم ذلك الراهن مرقى المين أنما وحصل الإغارة لأنه إذا  
 أحرقه أو باعته أو وهبه أحدهما من جنيبا بادن للآخر خرج عن الرهن ولا  
 يعود رهنا إلا بعد مقتضى مقتضى الوفاء الراهن قبل الرد إلى المرتين  
 يكون المرتين استوعب الغرماء وأن استعار رجل من غيره ثوبا بالرهنة  
 للإستعارة والمرتني شيء كان وباب يغيره شيئا ومن شيئا في أي بلد  
 شأ ولو عين المعير قدرا بأن قال رهنة بعشرة مثلاً أو جنساً بأن قال  
 رهنة بيدتي أو بكذا أمنا من الخطبة أو الشعير أو بلد بأن قال رهنة  
 بالمدنية مثلاً أو رجلاً فخالف المستعير بأن رهنة بأكثر من العشرة أو أقل  
 أو رهنة بالدرهم لو رهنة في البصر أو رهنة من امرأة فالمعير بالخيار  
 إن شأ ضمن المعير المستعير وثم العقد بينه وبين المرتين أو المرتين  
 ويرجع للمرتين بما ضمن وبالدائن على الراهن فإن وافق المستعير المعير  
 بأن رهنة بما عير في المقدار والجنس والبلد والجل وهذا الرهن  
 عند المرتين صار المرتين مستوفيا بعدد ويرجع بالفضل على الراهن  
 ووجب مثله أي مثل ما سقط عن الراهن للمعير على المستعير وكذلك إذا  
 أصاب عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب مثله لو لبس الثوب على

الراهن

الراهن كما مر آنفاً ولو افقده فله واقتداه فله واقتداه المغير بغير  
 رضا الراهن لا يمتنع المرتين عن دفع الرهن إلى المغير إذا قضى  
 المغير دينه ويرجع المغير على الراهن بما أدى إذا كانت القيمة  
 مساوية للدين وإن كان الدين أكثر منه لا يرجع على الراهن  
 إلا بقدر القيمة ويكون في الزيادة مبدعاً وإذا اختلف الراهن  
 والمغير وقد هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتين وقال  
 المستعير هلك قبل أن رهنته أو بعد ما فكتده فالقول للرا  
 مع المين ولو اختلفا في مقدار ما أمرع بالرهن فالقول للمعير  
 كما إذا انكروا أصله وجناية الراهن والمرتين على الرهن مضمون  
 وجبايته أي الرهن عليه ما وعليها لها هذا عند  
 أبو حنيفة وقال جبايته على المرتين معتبر والمراد بالجناية  
 على النفس ما يوجب المال بأن كان خطافي النفس أو فيما  
 دونها ثم إن شأ الراهن والمرتين أن يطلا الرهن ودفعاً  
 بالجناية إلى المرتين فإن قبله المرتين صار عبداً له وبطل  
 الدين وإن قال المرتين لا يطل الجناية فهو رهن على حاله  
 وجبايته على حال المرتين لا يعتبر بالانقار وإذا كانت  
 قيمته والدين سواء وإن كانت قيمته أكثر من الدين فعز الحقة  
 أنه يعتبر بقدر الممانه وعنه أنه لا يعتبر وإن رهن عبداً  
 يساوي الغالب في مؤجل فرجعت قيمته إلى مائة سواء كانت  
 بسبب نقصان سعر العبد ونقصان عينه فقتله رجل حر  
 خطأ وعمر مائة وحل الإجل فالمرتني يعقب من القاتل المائة

رهن  
 نه



**فَضْلُ مَنْ حَبَسَهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ مِثْلِي مِنْ بَقِيَةِ الْإِلْفِ وَقَالَ زَيْدُ**  
**يَرْجِعُ بِالسَّعْيَةِ الْبَاقِيَةِ فِي الْفَقْدَانِ بِسَبَبِ السَّعْيِ وَلَوْ رَهْنًا**  
**عَبْدًا بِالْفِئَةِ وَبَاعَهُ الْمُرْتَمِنُ بِمِائَةِ دِينَارٍ أَوْ الرَّاهِنُ بِقَبْضِ الْمُرْتَمِنِ**  
**الْمِائَةِ فَضْلُ مَنْ حَبَسَهُ وَرَجَعَ الْمُرْتَمِنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِسَعْيَةِ**  
**مُطْلَقًا وَلَوْ بِأَمْرٍ مُتَعَلِّقٍ بِبَاعِهِ فَقَطْ لَا بِبَاعِهِ بِأَيِّ هَذَا الْبَيْعِ**  
**بِالْإِجْمَاعِ إِذَا كَانَ وَضَعُ الْمُسْئِلَةِ أَنْ سَعَرَ تَرْجِعَ إِلَى مِائَةِ دِينَارٍ وَأَنْ كَانَ**  
**وَضَعُ الْمُسْئِلَةِ أَنْ لَمْ يَنْتَقِضْ بَيْعُ الْبَيْعِ أَيْضًا عَبْدًا أَوْ حَبْسَةً فَسَعَى**  
**عِنْدَهُمَا بَأَنْ قَالَ بَعْ يَمَّا شِئْتَ وَأَنْ قَتَلَ عَبْدٌ قِيَمَةَ مِائَةِ دِينَارٍ**  
**بِحَالِهِادَفَعَهُ إِلَى دَفْعِ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ الَّذِي قِيَمَتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ تَبَدَّلَ الْعَبْدُ**  
**الْمَقْتُولُ الَّذِي يَنْقُضُ قِيَمَتَهُ إِلَى الْمِائَةِ أَفْتَكُهُ الرَّاهِنُ بِكُلِّ الدِّينِ**  
**جَبْرًا وَلَا خِيَارًا لَهُ بَيْنَ أَنْ يَفْتَكَهُ أَوْ يَدَعُهُ بِكُلِّ الدِّينِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ**  
**مُحْدَرَانِ شَا الرَّاهِنُ أَحَدَهُ وَأَدَّى الدِّينَ كُلَّهُ وَأَنْ شَاسِلَ الْعَبْدُ الْمُدْرَجَ**  
**إِلَى الْمُرْتَمِنِ يَدِينُهُ وَقَالَ زَيْدُ بَقِيَّتُهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَنَسَقَطَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَكَذَا**  
**الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا كَانَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ زَائِدًا عَلَى الْمِائَةِ وَأَنْ مَاتَ**  
**الرَّاهِنُ بِبَاعٍ وَصِيَّةٍ الرَّهْنُ وَقَضَى الْوَصِيُّ الدِّينَ فَإِنْ لَمْ يَلَوْ لَهُ**  
**وَصِيٌّ فَصَلَهُ وَصِيٌّ وَآمَرَ كُلَّ الْوَصِيِّ بِبَيْعِهِ فَضْلُ مَنْ تَرَكَ**  
**وَلَوْ رَهْنًا عَصِيرًا قِيَمَتُهُ عَشْرُ بَعِثَةٍ فَتَحْرِمُ هَذِهِ الْمُرْتَمِنُ**  
**تَحْلِلُ بَعْدَ الْحَرْمِ وَمَوْسِيًا أَوْ عَشْرَةَ فَيُؤَدُّ رَهْنًا بِعَشْرَةٍ وَلَا يَبْطُلُ**  
**عَقْدُ الرَّهْنِ كَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَقِضْ شَيْءٌ مِنْ كِلَاهُمَا إِذَا اسْتَقْصَى**  
**مِنْ كِلَاهُمَا بِالتَّخْرِيقِ لَيْسَ يَقْطَعُ الدِّينَ بَعْدَهُ وَأَنْ رَهْنًا شَاءَ قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ**  
**بَعِثَةٍ فَمَاتَ الشَّاءُ فَدَفَعَ الْمُرْتَمِنُ جُلْدَهَا وَمَوْسِيًا وَي**

درهما

**دَرَاهِمًا فَيُؤَدُّ رَهْنًا بِدِينَارٍ فَيَفْتَكُهُ الرَّاهِنُ بِدِينِهِمْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ**  
**كَالْوَلَدِ وَالْأُمِّ وَالْبَنِيِّ وَالصُّوفِ يَكُونُ لِلرَّاهِنِ وَالْمُؤَادِي الْغَنَاءُ رَهْنًا مَعَ الْإِصْلَاقِ**  
**فَيَحْبِسُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الدِّينَ وَلَكِنْ لَوْ هَلَكَ التَّمَا بِمِلْكٍ نَحْنًا فَلَا يَسْقُطُ**  
**شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ بِلَاكِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ التَّمَا لَيْسَ بِرَهْنٍ وَلَوْ قَوْلُ مَا لَمْ يَخْصِفْ**  
**هَذِهِ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ بِالذِّكْرِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِرَهْنٍ مَعَ الْإِصْلَاقِ وَإِنْ**  
**بَقِيَ التَّمَا وَهَلَكَ الْإِصْلَاقُ فَكُلُّ التَّمَا بِحَبْسِهِ بَانَ يَقْسَمُ الدِّينَ عَلَى قِيَمَتِهِ أَيْ قِيَمَةِ**  
**التَّمَا يَوْمَ الْفِتَاكِ وَعَلَى قِيَمَةِ الْإِصْلَاقِ يَوْمَ الْقَبْضِ فَلَيْسَ يَقْطَعُ أَيْ مِمَّا أَصَابَ**  
**الْإِصْلَاقُ يَسْقُطُ مِنَ الدِّينِ حَقُّهُ الْإِصْلَاقُ وَمَا أَصَابَ التَّمَا فَكَالْرَّاهِنِ التَّمَا**  
**بِحَبْسِهِ هَذَا إِذَا كَانَ الدِّينُ مِثْلَ قِيَمَةِ الْحَارِيَةِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَأَقْلَ وَإِنْ**  
**كَانَ الدِّينُ أَكْثَرَ بَانَ كَانَ مِائَةً وَقِيَمَةُ الْأُمَةِ خَمْسُونَ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ عَشْرُونَ**  
**يَقْسَمُ الْقَدْرُ الْمَضْمُونُ عَلَيْهِمَا فَوَ ذَلِكَ سَبْعُونَ فَمَا أَصَابَ الْأُمَةُ سَقَطَ وَفِي**  
**حَبْسِهِ أَسْبَاحُهُ وَمَا أَصَابَ التَّمَا وَفِي ذَلِكَ سَبْعُونَ أَفْتَكُهُ الرَّاهِنُ بِدِينِهِ**  
**وَتَصَحُّ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ بَأَنْ رَهْنًا ثَوْبًا بِعَشْرَةِ قِيَمَتِهِ عَشْرَةً ثُمَّ زَادَ لَا**  
**ثَوْبًا آخَرَ لِيَكُونَ مَرَهُونًا مَعَ الْأَوَّلِ بِعَشْرَةِ لَاحِي الدِّينِ عِنْدَهُمَا وَهُوَ الْقِيَامُ**  
**صَوْرَتُهُ رَجُلٌ رَهْنًا عَبْدًا بِمِائَةِ دِينَارٍ وَقِيَمَتُهُ مِائَتَانِ ثُمَّ أَخَذَ مِنَ الْمُرْتَمِنِ مِائَةً**  
**لَاخَرِيَّ وَجَعَلَ الْعَبْدَ رَهْنًا بِمِائَتَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ الْعَبْدُ رَهْنًا بِالدِّينِ**  
**الْحَادِثِ حَتَّى إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ يَسْقُطُ الدِّينُ لِلأَوَّلِ وَيَبْقَى لِلثَّانِي**  
**بِالرَّاهِنِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الدِّينِ أَيْضًا وَقَالَ زَيْدُ وَالشَّافِعِيُّ**  
**لَا يَجُوزُ فِيهَا وَإِذَا صَحَّ الزِّيَادَةُ فِي الدِّينِ وَتَسْمَى هَذِهِ الزِّيَادَةُ قَصْدِيَّةً**  
**يَقْسَمُ الدِّينَ عَلَى قِيَمَةِ الْأَوَّلِ يَوْمَ الْقَبْضِ وَعَلَى قِيَمَةِ الزِّيَادَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا**  
**حَتَّى لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الزِّيَادَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا خَمْسَ مِائَةٍ وَقِيَمَةُ الْأَوَّلِ يَوْمَ الْقَبْضِ**



والدين الف بقسم الدين اثنان في الزيادة ثلثو الدين وفي المصل ثلثا  
 الدين وان رهن عبدا بالالف دفع عبدا آخر رهنه كان الاول  
 وقيمته كل من العبدين الف فلما الف رهن كما كان حتى يردن الى الراهن  
 فلو هلك قبل الرد يضمن المرمين والمرتهن في العبد الاخر امين حتى يجعله  
 مكان الاول فلو هلك عند قبل ان يرد الاول الى الراهن لا يضمن المرمين  
**كتاب الجنایات** جمع جنایة وهي ما يجنب من الشرائع جرة ويكسبه  
 وهي في المصل مصدر حتى عليه شرا جنایة وهي عامر في كل ما يقع ويؤتى  
 وقد خص بما يحرم من الفعل ولكن في لسان الفقهاء يتراد بالجنایة  
 الفعل المحرم الواقع في النفوس والاطراف واما جمعها باعتبار  
 انواعها رعاية للتناسب بين اللقب والملقب ثم المناسبة بين  
 الكتابين ان الرهن شرع لاجل الدين وقاية له وصيانته عن الهلاك  
 فلذا الجنایة حكمها شرع لصيانة النفوس واجلها كما قال الله تعالى  
 ولكم في القصاص حياة يا اولي الابصار لعل انتم تتقون وسببه مشروعيان  
 والجنایة حكمها مشروع فقدم الرهن عليه القتل على خمسة اوجه  
 عمد وشبه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب موجب  
 القتل حال كونه عمدا ومو ما بعد ضربه بسلاح كالسيف وخو  
 في نوب الاجزاء كالمحدود من الخشب ومن اللينة والنار بالجر عطف  
 على المحدد الملام بالرفع على انه خبر موجب القتل والقود عينها لان  
 يعنى ثم القود واجب عينها وليس للولي اخذ الدية الا برضا القاتل عمدا  
 وهو احد قولي الشافعي وفي قوله الاخر ان موجب القود القصاص والدية  
 وليعين ذلك باختيار الولي وخو العفول اوليا من العصبية وذوي

المرام والزوجين في ظاهرها الرولية وقال الليث بن سعد العفو  
 للعصبية دون غيرها **الاكفارة** اي ليس موجب القتل عدا الكفا  
 وقال الشافعي بجه الكفارة ايضا وموجب **بشمة** اي بشمة قتل  
 العمد وهو ان يتعد ضربه بغير ما ذكرنا باليس سبلا وما  
 جرى مجراه في تعزير الجراعة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي  
 لموان يتعد الضرب باله لا يقتل بملها في الغالب كالعضي والسوط  
 والحجر واليد فلو ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد عند  
 خلافا له ولو ضربه بسوط صغير او الى الضرب حتى مات  
 يقتل عند الشافعي خلافا لثالث الملام بالرفع **والكفارة** وقال  
 صاحب الميضاح وجدت في كتب اصحابنا ان الكفارة في بشمة  
 العمد عند ابي حنيفة والصحيح لموان اول فقد ذكر الطحاوي والجمهور  
 وغيرهما ان الكفارة واجبة عند من يسقط الملام باء الكفارة  
**ودية تعلقطة على العاقلة** في ثلاث سنين لا القود اي ليس  
 موجب بشمة العمد القصاص موجب الخطا وموان يرى  
**شخصا ظمعة صيدا** او شخصا حرييا فاذا هو مسلم او غرضا  
 اي هدا فاصاب السهم او ميا فقتله وموجب قتل ما جرى مجراه اي مجرى  
 الخطا كما ان مقتله على رجل فقتله الكفارة اي موجه الكفارة الملام  
 القتل ولا يعزى عن الملام بترك المبالغة والدية على العاقلة في ثلاث  
 سنين وموجب القتل بسبب كفا في البئر واضع الحجر في غير ملكه  
 متعلق بها الدية على العاقلة اذا اطلقه ادمي **الكفارة** خلافا  
 للشافعي هذا اذا كان البئر على غير الناس وان لم يكن على غير الناس لدية

ن

في

ص

هـ







في البطن يقتصر ان اصابه الحديد مطلقا عندهم سواء اصابه بحجر و  
او اصابه بالحديد وعل في حقيقته انه يجب اذا جرح كذا ذكره الطي اوى والمعلوم  
من الكتاب ان الاول اصح وذكر في الهداية والواقع للحجر **والا** اي وان لم يصبه  
الحديد ولكن اصابه العود لا يقتصر مطلقا عند ابي حنيفة وعند ثمالان  
كانت عصا عظيمة يجب وهو قول الشافعي كذا في الخلاصة ثم قيل هو غير  
عصا كبيرة فيكون قتلا بالمشعل وفيه خلاف ابي حنيفة وقيل هو معتلة  
السوط وفيه خلاف الشافعي وفي مسئلة الموالاة على ما مر **كالخنق**  
**والتفريق** اي لا يجب القصاص في العود ويجب الدية على العاقل كما  
لا يجب القصاص في الخنق والتفريق ويجب الدية فيها على العاقل سواء  
كان الميت حيا او بالفا عبد او حنيفة وعند ثمالان الشافعي عليه  
القصاص غير ان عند ثمالان يستوفي جر او غيره يفرق وقال في المصلح  
خنق ولا يحد حتى مات فعلى قول ابي حنيفة لا قصاص ولكن ان اعاد ذلك  
فلما مات يقتله بسياسة وان تاب قبل ان يقع في يد الما لم يقبل  
توبته ولا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يده لم يترك مقتله وتوبته وهو  
نظير الساحر اذا تاب واما على قولها اذا دام على الخنق حتى مات  
فعليه القصاص كالوقته بحجر عظيم وان ترك الخنق قبل الموت  
مات بعد لكفائه ينظر ان دام على الخنق بعد ان يموت الانسان  
منه غالبا فعليه القصاص وان دام بعد ان يموت الانسان  
فالباقى لا قصاص وذكر شيخ الاسلام في شرح الزيارات المصلح ان من  
فرق انسانا بالمار ان كان الما لا يقتل فيه عالما وجرمه الجاهل  
في الغالب مات برز كذا هو خطأ العهد عندهم جميعا واما اذا كان

الما عيانا ان كان بحيث يمكن النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشدود  
ولا مشغول وهو يحسن السباحة فوات فانه يكون خطا لم عمد وان كان  
بحيث لا يمكن النجاة منه فعلى قول ابي حنيفة هو خطأ العهد **والقصاص**  
وعلى قولها هو عمد محض ويجب القصاص في المنقوع كذا في يوسف ومن  
ابي حنيفة رجل الذي رجا من سفينته في بحر فربس كاهن وغرق  
فعليه ما قلناه الدية وان كان رجلا القاه سبع ساعة ثم غرق فلا دية  
فيه والشافعي شرط لو غرق او يترجل من الغرق كذا في الحديث **ومن**  
**جرح رجلا عمدا قصارا** المجرور **ذا** اي ان لم يزل عليه حتى مات  
يقتص وان مات بفعل نفسه وبفعله زيد واسيد وجدة  
**خمس** زيد ثلث الدية والقياس يقتل ان يصفى دية الدية لكن  
قتله في حق نفسه هدد في الدنيا لا في العقبى حتى ياتم بالاجماع  
ولقد قال فيمن يقتل نفسه انه يقتل ويصلي عليه وقال ابو يوسف  
يقتل ولا يصلي عليه **ومن شتم على المسلمين** سيف او سكين او جب  
قتله ولا شيء على قاتله يقتله **ومن شتم على رجل سلاحا** ليلا  
او نارا في مصر او في غير او شتم عليه عصا سواء كان صغيرا او كبيرا  
ليلا في مصر او نارا في غير فقتله اي الشاهر المشهور عليه **عدا** افلا  
شي عليه اي على المشهور عليه وان شتم عليه عصا نارا في مصر فقتله  
المشهور عليه **عدا** قتله عند ابي حنيفة وعند ثمالان القصاص عليه  
وان شتم المجنون على غير سلاحا فقتله المشهور عليه **عدا** الجب  
الدية في ماله وقال الشافعي شيء عليه وعلى هذا الجاني الضمي  
والدابة حتى اذا شتم الضمي على رجل سلاحا فقتله المشهور عليه

ص



تخالده في ماله واذا حملت دابة على رجل فقتلها يجب عليه الضمان  
 خلافا للشافعي في الصورتين وعن أبي يوسف انه يجب الضمان  
 في الدابة ولو لم يجر في الصبي والمجنون **ولو ضربته الشاهر فانصر**  
 وترك الضربة وكف عنه على وجه لا يضره بانها **مقتلة** اي  
 الشاهر الرجل **للآخر** ولو المشهور عليه **قتل القاتل ومن حمله**  
**غيره ليلافا خرج السرقه** اي الما المسروق **فاتبعه المسروق منه**  
**مقتله** اي المسروق منه السارق عمدا **فلا شيء عليه** اذا كان لا يتمكن  
 بالسرقة او لا بالقتل وان كان يتمكن من السرقة او بالقتل  
 بانه لو صاح او هدد بطرح المال لا يحل له القتل حتى لو قتله قتل  
 ثم اعلم انه اذا قتل بهذا السبب فقال عند القاضي قتله بهذا  
 السبب لا يقبل قوله الا اذا اقام البينة عليه والمصل انه اذا اقر  
 بسبب الضمان ثم ادعى برأيه لا يقبل له بالبينة وفي الزاهد  
 المصل في كل شخص ان اراه مسلما محضاً في انه يحل له قتله وانما  
 يمنع خوف امرائه بقتله ولا يصدق بانه زني **باب القصاص**  
**فيما دون النفس يقتصر بقطع اليد من المفضل** اي من قطع يده  
 عمدا من المفضل بقطع يده هكذا وان كانت يده القاطع الكبر اليد  
 المقطوعة وكذا الرجل وامرأه النفس والاذن يجوز بالرفع عظم  
 على كفه وكذا العين ان ضرب بها رجل ونهب طوقها وهي  
 قائمة يقتصر بنبوها وفي العيون في ملكومة عدل كذا في الخلاصة  
 وطريق الاختصاص في العين ان حكمي لامرأة ثم تقرب منها ويربط على  
 عينيه الاخرى وعلى وجهه قطن رطب ويقابل عينه بالمرأة فيذهب

ض  
 الرجل بالجر على

صوتها

صوتها **ولو قطعها** او اوجأها بالسكين **لا يقتصر** لكن يجب الدية  
 ثم اذا انكر الضارب دهاب الصوت كره في القتل اي انه لا يعرف بظن  
 الطبيب اليه وقيل يستغفل فيصيب في فجأة بين يديه وقيل في المعا  
 يستقبل من السبق فيقع العين ان دمعت عينه فلم انه الصوت  
 باق وان لم يعلم به لم يعين في ذلك الدعوي والى كذا القول  
 الضارب مع يمينه على البتة ولا يقتصر اليسرى باليمين واليمين  
 باليسرى وان كان بعين المجني عليه حول لا يضره اقتصر  
 وان كان حولاً شديداً يقتصر من البصر فيها حكومة عدل وان  
 كان الحول الشديداً يعين الجاني دون المجني عليه بخير المجني عليه  
 ان شاققتروا شافعي نصف الدية كذا في الخلاصة **والسنة**  
 يقتصر به **وان تفاوتا** ولا تؤخذ الم على بالرسف ولا الرسف  
 بالمرء ولا وكذا ان قلع السن فانه لا يقطع سنه قصاصاً ولكن يؤخذ  
 بالمجرد من سنه الي ان ينهي الي الكرم ويسقط ما سواه والترغ  
 مشروع واخذ بالمعروف احيا طاكذ في الخلاصة وطريق القصاص  
 به ان يبرده بالمبرد بقدر ما كسر منه وقصاص في السن الزايدة  
 وانما في حكومة عدل **ولا شجرة يتحقق فيها المماثلة** يقتصر بها  
**ولا قصاص في عظم المراد به** غير السن هذا اذا كان السن عظماً  
 وان كان عصباً كما قال بعض الحكماء لا يحتاج الى هذا **والاقتصاص**  
**في طرفي رجل وامرأة** اي لا قصاص من الرجل والمرأة فيما دون  
 النفس **ولا في طرفي عبيد مطلقا** **ولا في طرفي عبيد** خلافاً للشافعي  
 في جميع ذلك الا في الحر فانه اذا قطع العبد يد خري يقتصر وطرف

تل



المسلم والكافر شيان حتى يكون العصاص بينهما في الطرف **ولا قصاص**  
 في قطع يد من نصف الساع **ولا في جانية الخائفة الطعنة التي**  
 تبلغ الجوف يرى منها قديبه لانه اذا مات منها يجب القصاص **ولا**  
 قصاص في لسانه **وذكر** مطلقا وعن الجيوسف انه اذا قطعها من  
 اصلها يجب القصاص **لان قطع الحشفة** يجب القصاص ولو قطع  
 بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص **وخير** مقطوع اليد ان كان  
 صحيحة او المستحوج **بين العود** اي قطع اليد او اقتصاص مقدار  
 شحمه **فلا يرش ان كان العاطع اسنلا او باصه** **المصاح او كان راس**  
**الشاح الكبر** ومن شج رجلا فاستوعبت الشجة ما بين قرنيه وهي  
 لا تستوعب ما بين قرني الشاح فالمستحوج بالحيار ان شاققت  
 مقدار شحمه يدها يراي الجانبين كما وان شاققت الارش في عصبه  
 بخير ايضا ولذا اذا كانت الشجة في طول الراس وهي باخذ من حشفه  
 الى قفاه ولا تبلغ الى قفا الشاح فهو بالحيار **فصل وان صوح**  
**عزده** على مال وجب للمالك **حار وسقط العود** وينصف ان  
 امر الحر القاتل وسيد القاتل رجلا بالصلع عزدهما على العا  
**ففعول** اي ان قتل حر وعبد رجلا فامر الحر ومولى العبد رجلا  
 بان يصاح عزدهما على الف فصاح قال العا علي والمولى نصفان  
 فان صاح احد المولى خطه على عوض او عني **سقط حق** المولى  
 من القصاص فلن ينج خطه يكون من الدية **وسقط القصاص**  
 ويقتل الجع بالعود والورد بالجمع اي ان حضر اوليا المعتول الكفا  
 ولا شيء من المال فان حضر واحد من اوليا المعتولين قتل الورد له

اي لذك

اي لذك الواحد **وسقط حق البقية** من الاوليا **موت القاتل**  
 وقال الشافعي ان قتلهم على التعاقب يقتل بالاول ويقتل بالديار  
 لمن بعد الاول تركته وان قتلهم معا يقر بينهم ويقتل بالعود  
 لمن خرجت فرعته وبالدية للباقيين في قول قتلهم وقسمت الدية  
 بينهم **ولا يقطع يد رجلين مطلقا** **بند رجل واحد** ولكن **ضنا**  
**دينها** وقال الشافعي يقطع يدها اذا اخذا سكيما من جانب  
 واحد وامراه على يده حتى قطعت اما لو وضع احدهما السكين  
 من جانب واحد من جانب آخر وامراه حي التما السكينا  
 لا يجب القصاص **وان قطع رجل واحد يعني رجلين** فخصرا  
**فلهما قطع يمينه ونصف الدية** يقسماته نصفين مطلقا  
 سواء قطعها معا او على التعاقب وقال الشافعي ان قطعها على  
 التعاقب يقطع بالاول ويقر له رطل الشافعي وان قطعها معا  
 يقرع بينهما ويكون القصاص لمن خرجت فرعته والمرش للآخر  
**فان حضر احد من مقطوع اليدين وقطع يده فلا خير**  
 اي على قطع يمينه **نصف الدية** ولو قضى بالقصاص بينهما شدة  
 عني احدهما قبل استيفاء الدية فلا خير القود عندهما وعند محمد  
 للارش ولو قطع احدهما يد العاطع من المرفق فلها دية **وان اقر**  
**عبد بقتل عمه يقتضيه** مطلقا سواء كان العبد مادونا او  
 غيرم وقال زفر لا يصح اقراره وقيد بالعبد لانه لو اقر بالخطا لم يجوز  
 اقراره **وان روي رجلا رميا عمدا** انتقد السهم منه الى آخر  
 فما شاققت من الراي **للاول والثاني الدية** على عا فله



فصل ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالآخرين ولو لم ار ان  
عدين او خطابين او مختلفين تخلص بينهما برء او هذه الجملة  
صفة لكل واحد من الصور الثالث فان تخلص بينهما برء يعتبر  
كل فعل ويوجد بموجب الفعلين حي لو كان عدي من قبل الولى القطع  
والقتل وان كانا خطابين يجب دية ونصف دية وان كانا احدا  
عدا او لآخر خطا فان القطع عدا والقتل خطا يجب في اليد القود  
وفي النفس الدية وان كان القطع خطا والقتل عدا يجب في اليد  
نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلص بينهما برء وان كان  
احدهما عددا او لآخر خطا يعتبر كالفعل على جهة في الخطا الدية  
وفي العدا القود وان كانا عديين فعند ما يقتل ولا يقطع ويحصد  
او حنيفة للولى الحياران كما قطع وقتل وان شاققت ولا يعتبر  
اتحاد المجلس وتعدده وان كانا خطابين يجب دية واحدة  
انفاقا كما بين بقوله لاري خطابين اي اخذ بالآخرين **لاري خطابين**  
**لم يتخلص بينهما برء ونجدة دية واحدة** بالرفع كمن ضربه اي يجب  
فيه دية واحدة كما يجب فيمن ضربه **ماية سوط فبري من تسعين**  
**ومات من عشرة دية** وليس عليه ضرب تسعين شي من حمة  
الموت وان بقي من حمة التعرير وعن الهويوسف انه وجب فيه  
حكومة عدل ومن حمة انه وجب فيه اخرة الطيبة ومن المردو  
قالوا هذا تحول على ما اذا برئ من تسعين ولم يتوجه اثر اصلا  
فان يتوجه اثر ينبغي ان يجب عليه حكومة عدل ودية القتل  
وان عني المقطوع عن القطع العمد فاما المقطوع من ذلك القطع

عني

ضمن القاطع الدية عند ايجته استحسننا وفي القياس  
ينبغي ان يحك القصاص وعندنا ما لا يضمن الدية ولو عني عن  
القطع وما يحدث منه اي من القطع او عني عن الجنابة لا  
يضمن الدية ايضا **فالحطاي** اي اذا كان القطع خطا والعفو  
يعتبر من الثالث اي تلك العفو فيضمن القاطع ثلثا حلالا والمرد  
يعتبر من كل المال ولا يضمن شيئا وكذا اذا عني عن السجدة ثم سري  
الى النفس وان قطعت امرأة يد رجل عدا فترجى ما مقطوع  
اليدهما عليه ثم مات المقطوع فلها مهر مثلها والدية في مالها  
وعلى عاقبتها اي يجب مهر مثلها في مالها والدية على عاقلة المرأة  
لو كان خطا استحسننا وفي القياس ان يجب القصاص فعوله على  
عاقبتها الخ عطف جملة على جملة لا على قوله في مالها عند ايجته  
وعندنا لا يجب شي واذا وجب لها مهر المثل وعلمها الدية وقطعت  
المقاصة ان استعيا وان فضلت ترده على الورثة وان فصل  
المهر ترده الورثة عليها وان تزوجها على اليد وما يحدث منها  
او على الجنابة فاما منه فلها مهر مثلها ولا شيء لورثة الزوج  
عليها لو كان القطع عدا ولو كان خطا رفع عن العاقلة مهر  
مثلها ولورثة ثلث ما ترك وصية وعاراد على مهر المثل يكون  
وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر المثل من الدية  
فان كان مهر مثلها والدية سواء فالعاقلة لا يعرضون شيئا من  
ذلك لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية يرفع على العاقلة  
مهر المثل وعاراد على ذلك كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا



وان كان لا يخرج من المثلث سقط ثلثه ورد الفضل ولو قطع يده فاقطع  
له من اليد مات **للاول قتل المعتصم منه به** اي بسبب القطع وغيره  
انه يسقط حقه في القصاص وان قطع ولي المقتول يد القاتل العامد  
وعفي ولي المقتول عن القصاص منه **فمن القاطع دية اليد** مطلقا  
سواء قضي له بالقصاص او لا عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه وفي  
القياس انه لا يجب القصاص وقيد بالعقولة اذ لم يعف الا عن  
ولو قطع وما عفي ويري فهو على الخلافة الصحيح ولو قطع ثم حرر  
فيل البر فهو اسبقا ولو حرر قبله بعد البر فهو على الخلافة  
في الصحيح ومن له القصاص في الطرف اذا استوقاه ثم سري  
الى النفس ومات يضمن دية النفس عند ابي حنيفة وعندهما  
لا يضمن شيئا ومقول الشافعي **باب الشبهة في القتل**  
لما كانت الشهادة في القتل شيئا متعلقا بالقتل نفسه او رد  
بعلمه اذ كراهية القتل لان متعلق الشيء كان ادنى درجة  
من نفس ذلك الشيء ولا يعقد ابن حنبل بحجة اذ كان اخوه  
عاما عن خصوصيته ولكن قبلت البيهقي وحبس القاتل فان  
بعد الغائب عن البيهقي لا بد من اعادته اي اعادة الغائب  
البيهقي ليعتلا القاتل عند ابي حنيفة وقال لا يعيد هذا اذا  
كان القاتل عمدا ولو كان خطأ او دينا بان كان الحق دينا  
لا يبرأ على آخره فاما لحدما البيهقي والآخر فاقب ثم حضر لا يعيد  
البيهقي بالاجماع فان ابنت القاتل عفو القاتل لم يعيد بعد  
دخول الغائب ايضا وكذا الوكيل عندهما واحدهما غائب في

الحكم المذكور وان شهد وليان بعفوئيهما لقتلتهما ولو  
عفوئيهما فان صدقهما القاتل بالعفو ولم يصدقهما المشهود  
عليه فالدية كلها لهم **اثلاثا وان كذبهما اي القاتل بعفو والمشهد**  
عليه ايضا فلا شيء لهما **والاخر ثلث الدية** وان صدقهما المشهود  
عليه وحده عزم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه  
لكنه يصرف الى الشاهد من والقياس ان لا يلزم القاتل شيء  
**وان شهد اي الشاهدان انه ضربه عمدا فلم يزل المضر**  
**صاحب من امر حتى مات يقتصر من الضارب ان كان عمدا**  
**اذا شهد انه ضربه بشي جريح وان اختلف شاهد القتل**  
**في الزمان** بان شهد احدهما بان القتل كان في يوم الخميس وشهد  
للمخرانة كان في يوم الجمعة **او المكان** بان شهد احدهما ان  
القتل كان في بلد اخر او فيما بين القتل اي اختلفا في الالة بان  
قال احدهما قتله بالعصى والمخرانة قتله بالسلاح **او قال احدهما**  
**قتله بعصا وقال الآخر قتله ولكن لم اذكر بماذا اقبل بطلت**  
**الشهادة في المسائل كلها وان شهد انه قتله اي فلانا وقال**  
**لم نذكر بماذا اقبلت الدية استحسننا والقياس ان لا يقتل**  
**هذه الشهادة وان اقران كلا اي كل واحد منهما قتله فترد**  
**اي زيدا صلا وقال الولي قتلهما جميعا اي حال الويلهما معوفا**  
**له اي يجوز للولي قتلهما ولو كان مكان الاقران شهادتهما**  
**الشهادة بان شهد ان فلانا قتله وشهد الآخر ان عليا قتله**  
**وقال الولي قتلهما جميعا بطل الكل فصل في اعتبار حالة**



**المعتد حالة الرمي دون الوصول فتجبد الدية برودة الرمي اليه**  
**وقيل الوصول باسقاطه** اي اذا رمي مسلما فارتد الرمي اليه والعيان  
تعالى ثم وقع به السهم عليه فمات فعلى الراعي الدية لو رثه المرن  
عند ابن حنيفة رحمه الله وعندهما الماشي على الراعي وان رمي الى غيره  
فاسلم فوقع السهم عليه فلا شيء على الراعي عند من خلا قال القزويني  
**القيمة بعينه** اي ان رمي عبد او امة فاعتقه مولاة ثم اصابه السهم  
فمات منه فعلى الراعي قيمته للمولى عند من خلا وقال محمد رحمه الله  
عليه فصل ما بين قيمته مرميا الى غيره حتى لو كانت قيمته قبل  
الرمي القاول بعد الرمي ما غايه يلزمه ما يمان وقال قزويني رحمه الله  
عليه الدية **ولا يضمن الراعي برجمه شاهد الرجم بعد الرمي**  
صورة رجل قضى عليه بالرمم فرماه رجل بحجر فخرج احد الشهود  
ثم اصابه الحجر فلا شيء على الراعي **وحل الصيد برودة الراعي**  
**الرمي لا باسقاطه** بعد الرمي **وجب الجزاء بجره لا باخرامه** اي لو رمي  
المحرم صيدا ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمي خلال  
صيدا ثم اخرج فاصابه السهم فلا شيء عليه **كتاب**  
**الدليات** لما كانت الدية احدي موجبي القتل لما ان معني  
المجاني في التعاصير المتقدم بيان القود على الدية ومضى لغه محمد  
من روي القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال بدل عن النفس  
ثم سمي ذلك المال بالدية تسمية بالمصدر والمال في اخرها عن  
عز الوار في اولها كما في العدة والارث للواجب على ما دون النفس  
دية شبه العدماية من المبل ارباعا من بنت مخاض الى جعدة

ايكبر

اي تجب خمس وعشرون من بنت مخاض وخمس وعشرون من بنت لبون  
وخمس وعشرون من جعدة وخمس وعشرون من جعدة في ثلاث سنين  
عند ابن حنيفة وعند محمد والشافعي ثلثون جعدة وثلثون حقة  
واربعون ثنية خلفات في بطونها اولادها والخلفة الحامل **ولا**  
**تغليظ المني المبل ودية الخطاماية من المبل اثمانا ابن مخاض**  
عشرون و بنت مخاض عشرون و بنت لبون عشرون و حقة عشرون  
**وجدة** عشرون و بنت مخاض عشرون و بنت لبون عشرون و حقة عشرون  
كان مخاض او الفاديان او عشر الاف درهم وقال مالك والشافعي  
اشاء عشر الف درهم الدرام ولا تثبت الدية الامر هذه الامور الثلاثة  
عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا يجب من اموال البقر ما يتاقرق ومن الغنم  
الفاشاة ومن الخلال ما يتاحله كل حلة ازار ورده او لوصاع الوقي  
من الدية على الكرم هذه الاشياء قبل لا يجوز ولو قول الكل وقيل لو قولها  
واما عند ابن حنيفة رحمه الله فينبغي ان يجوز وكفارهما ما ذكر في الف  
ولو تحترق رقبته مؤمنه فان لم يجد فصياحه شهرين متتابعين **ولا**  
**يجوز الاطعام والجنين** يعني تحريمه **ويجوز الرصيح** لو كان احد  
**ابويه مسلما او دية المرأة على النصف من دية الرجل في حق**  
**النفس** فيما دونها حتى يثبت في قتل المرأة خطا خمسة الاف درهم  
وفي قطع يدها الفان وخمسمائة درهم وعند من يثبت ثايت رضى الله  
عنه تلك الدية وما فوقها ينصف وما دونه لا ينصف ودية  
الشافعي **دية المسلم والذمي** والستات سواء وقال الشافعي دية  
الكتاب اربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال مالك



دية الكتابي ستة آلاف درهم ولو واحد قولي الشافعي **فصل فيما**  
**يجب فيه الدية في النفس معناه بسبب تلاقيها لا ينصح طرفا لانه**  
**والنفس والمال واللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع**  
**والبصر والشم والذوق والحيية ان لم تنبت وشعر الرأس**  
**وفي العيين واليد والرجل والخصية والحاجبين والرجلين وال**  
**والنيتين وندي المرأة وحليتها الدية مرفوعة بالبدن وخبر**  
 في النفس في أول الفضل أو بالغا عليه والفعل محذوف أي يجب  
 وفي ندي الرجل يجب حكومة عدل وقال مالك والشافعي في  
 الحاجبين يجب حكومة عدل ويجب في بعض اللسان اذا منع الكلام  
 وفي كل واحد من هذه **الدينار** التي هي اثنان في يد الإنسان  
 نصف الدية وفي شفا العيين الدية اذا لم تنبت وفي **أحد**  
 رجبها لم يمتلئان يراى بها الا هذاب مجاز لمن شغل العيين بالضم  
 منبت له هذا يسمى الهذب شغل تسمية الثابت باسم المنبت  
 للجوارح بينهما ولو قطع الجعون باهذابها يجب دية واحدة وفي كل  
 اصبع من اصابع اليدين أو الرجلين **عشر** فما فوق قطع كل اصبع اليد  
 أو الرجلين كالدية وما فيها مفاصل اي في فيما ثلاثة مفاصل في  
 أحد هاتئذ دية اصبع ونصف اي نصف دية اصبع لو فسد **مفصلا**  
 كالأبصار وفي كل من خمس من ليل أو خمسة دية درهم وكل عضو  
 ذهب نفعة فغيره دية كأمه كبد شلت وعين ذهب نفوها  
 بالضربة من ضرب صلب غير فاقطع ماؤه يجب الدية وكذا الواخذ  
 به **فصل في الشجاج** الشجاج يختص بالوجه والرأس لغيرها

تسمى

تسمى جراحة الشجة في الموضع نصف عشر الدية ان كانت خطأ وان  
 كانت عمدا يجب القصاص وفي الهاشمة **عشر** وفي المنقلة **عشر** ونصف  
**عشر** من الدية وفي اللامة **والجائفة** ثلثها وفي الايضاع الجائفة مصل  
 الى الجوف من الصدر والبطن والظهر والجنبين فما وصل من الرقبة الى الموضع  
 الذي اذا وصل اليه الشراب كان مفطرا وما فوق ذلك ليس بجائفة فعلى  
 هذا ذكر الجائفة في مسائل الشجاج اتفاقا وفي الكافي الجائفة تختص في  
 الرأس او جوف البطن فيكون ذكرها في محل فان نفدت الجائفة فليكن  
 جائفتين فثلثاها وفي الحارصة والرامعة والدامية والباربعة  
**والمتلاحمة والسحاق حكومة عدل** اذا كان خطأ واقتصاص في غير  
**الموضحة** وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وقيل الصحيح ان  
 يجب القصاص فيما دون الموضحة من الشجاج وهو طاهر الرقبة وغير  
 هذه شجة أخرى تسمى بالامعة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكر  
 ان النفس لا تبقى بعد هذاهذا فيكون قتلا بالحقيقة لا شجة ثم هذه  
 الشجاج تختص بالوجه والرأس لغة وما كان في غير الوجه والرأس  
 يسمى جراحة والحكم مرتبة في الحقيقة في الصحيح حتى لو تحققت في غير  
 كالأبصار والصدور يجب حكومة عدل والحيان من الوجه عندنا وقيل  
 ليس من الوجه ولو قول مالك والذوق من الوجه اتفاقا واختلفوا في  
 تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي رحمه الله السبيل في ذلك ان يقوم  
 لو كان مملوكا بدون هذا الامر ويقوم مع هذا الامر ثم ينظر ما بين  
 القيمتين فان كان نصف عشر القيمة يجب نصف عشر الدية وان كان  
 يعده ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى وفي اصابع

كرها

ها



اليد الواحدة نصف الدية ولو قطعت الاصابع مع الكف ولو  
 قطعت الاصابع ثم الكف نظران قطعت قبل تحليل البرق الاشئ في الكف  
 ولو قطعت يمين في الاصابع نصف دية وفي الكف حكومة عدل ولو  
 قطعت الاصابع مع نصف الساعد في الاصابع والكف نصف الدية  
 وفي الزيادة حكومة عدل وهذا قولها وهو رواية عن ابي  
 وعنه انما اراد على اصابع اليد والجل فهو تبع الى المنكبة الى العجدة  
 وفي قطع الكف من المفصل وقد كان فيها اصبع واحد او  
 اصبعان عشرها او خمسها اي يجب عشر دية اليد في الاصبع  
 في الاصبعين ولا شيء في الكف وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال ينظر الى ارش الكف وهو حكومة عدل والي ارش ما بقي  
 من الاصابع فيكون عليه اكثر ويدخل الاصل في اكثر ولو قطع اليد  
 وفيها ثلث اصابع فعليه ثلثة اجزاء دية اليد ولا شيء في الكف  
 بالاجماع وفي الاصبع الدارين والسن الرابعة وفي عين الصبي  
 وذكره وليسانه ان تعلم حجة اي حجة كل واحد من الصبي والد  
 واللسان ينظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان يجب  
 حكومة عدل وقال الشافعي في المثلثة لك حرة دية كاملة  
 وكذا ذكر الحنفي والعين حكا وخلافه ان يكون بعد ذلك حكم  
 البالغ في العمد والخطا ومن شئ رجلا موصحة قد ذهب عقله او  
 شعرا سبه دخل ارش الموصحة في الدية اي في دية الذاهب  
 منها فلا يجب ارش بل يجب الدية فقط وقال في رجل يدخل هذا اذا  
 ذهب عقله او شعرا سبه وان دق سمعه او يصر او كلامه لا



يدخل

يدخل الارش في الدية بل يجب ارش الموصحة مع الدية عند ما وعده  
 ابو يوسف يدخل في دية السمع والكلام ولا يدخل في دية البصر ان سبه  
 حال كون السمع موصحة عند اذنه ذهب عنه فلا قود في شيء منها عند ابي  
 حنيفة ويجب الدية فيما واما في الموصحة القصاص وفي البصر الدية ور  
 ابن سماعه عن محمد انه يجب القصاص في الموصحة والعينين او قطع اصبع  
 عند افسلت اصبع اخرى فلا قود فيما وعده ابي حنيفة رحمه الله ويجب دية  
 الاصبعين وعنده مما يجب القصاص في الاولى والارش في الثانية وهو قول  
 زفر والحسن رحمهما الله او قطع المفصل للار على من الاصابع فمثل ما بقي  
 من تلك الاصابع او مثل كل اليد فلا قود ويدعي ان يجب الدية في المفصل  
 الار على وفيما بقي حكومة عدل او كسر عذ انصف سنه فاسود ما  
 او احمر او اصفر او اخضر فلا قود بالاجماع قولة فلا قود متعلق  
 بالجميع وينبغي ان تجل الدية في السن كله فان اصغر من روي  
 ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله ان فيها حكومة عدل  
 وروي جسام في نوادره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة طه الله  
 قال في الحر لا يجب شيء في العبد حكومة عدل وعن محمد رحمه الله  
 فيها حكومة عدل وهو قول ابي يوسف رحمه الله وفي الحر يد لو  
 كسر بعض السن فاسود الباقي او دخله عيب يجب حكومة عدل  
 ولا قصاص فيها وفي الجامع الصغير يجب دية السن خمسماية ولو  
 كسر بعض السن فسقط الباقي لا يجب القود في السن من الزوايا  
 وروي ابن سماعه رحمه الله انه يجب كذا في الخلاصة وان قلع  
 سن فنبت مكانها سن اخرى سقط الارش عند ابي حنيفة رحمه

وي

بقي

الله



مطلقا سواء كان متعلقا بالسبب صبيا او لا وقال عليه المرحوم كاملا ان  
 وان كان صبيا لم يجب له رش وعز اي يوسف انه يجب حكومة عدل  
 وان قلع سن عزم فرد لها صاحبها الي مكانها فثبت عليها اللحم يجب  
 على القالع ارشها وكذا لو قطع اذنه فالصقها فالتحت **وان اوقد**  
**فثبت سن الاول** يجب الدية اي لو نزع رجل من رجل فترغ المتزوج  
 سنة اي سن النزع فثبت سن المتزوج سنة او لا فعلى الذي ثبت  
 سنة لصاحبه خمسين **وان شج رجل رجلا فالتحم ولم يلقه اثر**  
**ونبت الشعر او ضرب رجلا فخرج فبرا وذهب اثره فلا ارش** عند  
 اي خيفة رحة الله عليه قدر ما انقوت في معالجة اي ان يبرا  
 من اجر الطبيب ومن الدقا **ولا قود يجرح حتى يبرا** والمرا دانه  
 لا يحكم بشي على الخارج يجرده ما لم يتحقق الحال ولم يتقرر المال على شي  
 من الشر والهلاك لقوله صلى الله عليه وسلم لم يستأني في الخرجات سنة  
 ولكن العبارة لا تساعده وقال الشافعي يقتصر منه في الحال كما في النود  
 في النفس **وكل عمد سقط قوده بشي كقتل الاب ابنه عمدا**  
**فدیه مال العاقل وكذا اكل ما وجب من المرس صلحا او اعرافا**  
 بقتل الخطا او لم يكمل نصف العشرة كان اقل منه يكون في مال  
 الجاني ثم ما وجب بقتل الاب ابنه عمدا في ماله في ذلك سن وقال  
 الشافعي يجب الدية حال او عمد الصبي والمجنون خطأ ودية اي  
 ودية العمد على عاقلة ما اذ بلغت خمسين فان كان اقل منه  
 ففي اموالها والمعتوه كالمجنون وقال الشافعي عمدها عمد حتى  
 يجب الدية في مالها **ولا تكفير فيه اي في قتلها عمدا ولا حرمان**

المارث وقال الشافعي فيه تكفير بالمال وحرمان المارث **فصل في دية الجنين**  
 الجنين الولد ما دام في الرحم **ضرب بطن امرأة فالت المرأة جنينا ميتا**  
**غرة نصف الدية** اي دية الرجل بان كان ذكرا وان كان انثى عشر  
 دية المرأة وكل منهما خمسين درهم والقياس ان لا يجب فيه شي وقال الشافعي  
 وما كلف في كل منهما ستماية درهم وهي على العاقلة عندنا او قال ما كلف ماله  
 وعندهما يجب في سنة وعنده الشافعي في ذلك سن قوله نصف عشر  
 الدية يجوز ان يكون بدلا من غرة او خير منه احدث في مؤن نصف عشر  
 الدية وذكر في مبسوط شيخ المرحوم رحمه الله انما سمي بدلا للجنين غرة  
 لان الواجب عليه والعبد يسمى غرة اطلاقا واسم الوجه على الكل **وان**  
**القتل حيا فمات الجنين فدية كاملة** فان كان ذكرا فدية الرجل وان  
 كان انثى فدية الانثى **وان القتل ميتا فمات المرفوعة كاملة** بالام  
 وغرة بالجنين وان مات المرفوع من الضرب خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم  
 مات فعليه دية في المرفوعة وفي الجنين **وان مات المرفوع ميتا**  
**فدية فقط** اي دية في المرفوع ولا شيء في الجنين وقال الشافعي يجب  
 الغرة في الجنين وما يجب فيه اي في الجنين من الغرة والدية نور  
 عنه وقال الشافعي وما كلف مؤلما خاصة ولا يرث الصارب  
 فلو ضرب رجل بطن امرأة فالت ابنه ميتا فعلى عاقلة المارث  
 غرة ولا يرث ابوه منها اي من الغرة شيئا وفي جنين المومة لو كان  
 ذكرا يجب نصف عشر قيمته اي قيمة الجنين لو كان الجنين حيا او غير  
 قيمته لو كان انثى بان هذا انه يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا  
 على لونه وصيابه لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكان فيبعد



ان كان ذكر الحجب نصف عشر فمئة وقال الشافعي يجب عشرة فمئة الا ذكر  
كان او اني ثم وجوب البذل في غير الامة قول ابو حنيفة ومحمد وهو الظاهر  
من قول ابو يوسف عنه في رواية انه لا يجب الانتصاف الامة ان يمكن  
فيما نقص فان لم يمكن لا يجب شي في غير الامة هذا اذا لم يكن حلقا من  
مولاها ولا من الموروث لان الحمل من احد ما خرجت العرة ذكره انا او اني  
كذا في شرح السيد فان حرره اي الجنتين سيد بعد ضربه اي ضرب  
للامة فالعنة حيا فان الجنتين ففيه قيمة حيا اي قيمة الجنتين حال  
كونه حيا ولا يجب للديته وان مات بعد العتق وقيل هذا قولها طامه  
محمد رحمه الله فوجب قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب اي يجب  
تفاوت ما بينهما ولا كفارة في اتلاف الجنتين فعند الشافعي يجب الكفارة  
والمرأة ان ضربت بطن نفسها او شربت دوا التطرحه متمردة او عجزت  
فجبا حتى سقطتة ضمن عاقلتها العرة ان فعلت بلا اذن من زوجها  
وان فعلت باذنه لا يجب شي **باب ما يجزئه العقل في كل**  
**مخرج الى طريق العامة كنيفا** اي مسرعا او غيرا او حرقا  
بالجسم والصاد المملة وجعل ليس لغيري اصلي وقد اختلف فيه فقيل  
البرج وقيل مجري ما تركت في الحائط وعن الامام البردوي رحمه  
جده يحجبه الانسان من الحائط الى الطريق لينبئ عليه كذا في الغز  
**او دكانا فكل** اي لكل واحد من المسلمين **نزع** اي نزع ما اخرج مطلقا  
ولا يختص به سكان المحلة فان شئ الامة الشخشي رحمة الله ان الاحداث  
ان كان يضرب اهل الطريق لا يحدث فليكون كان لا يضرب لسعة كذا  
له احداثه ما لم يمنع منه واما الخصومة فقال ابو حنيفة رحمه الله

من بني آدم

من بني آدم ان يمنع من الوضع وان يكلفه الرفع بعد الوضع شي  
كان فيه ضررا ولم يكن اذا وضع بغير اذن الامام وعلى قول ابو يوسف  
لكل احد قبل الوضع ان يمنع منه بعد الوضع وعلى قول محمد رحمه  
الله ليس له ان يحاصمه بالمنع ابدا ولا بالرفع انما اذا لم يكن فيه ضرر  
هذا اذا لم يكن باذن الامام ان كان باذنه فليس جازا ان يبرعه  
ولا ان ينازعه لكن لا ينبغي للامام ان ياذن به اذا اضر بالناس  
بان كان الطريق ضيقا لكن لو راى المصلحة مع ذلك واذن جا  
**وله** اي لصاحب هذه الاشياء **النصف في الطريق النافذ الى**  
**اذا اضر** بالمسلمين فحينئذ كرهه وفي غير لا يتصرف اضرهم  
اولا باذنه فان مات بعد سقوطه اي يسقط من  
الاشياء المذكورة في صدر الباب فديته على عاقلها اي عاقلة  
المخرج وان سقط الميراث ينظر فان اصاب ما كان منه في  
الحائط سقطت له الضمان على احد وان اصابه ما كان خا  
من الحائط فالضمان على الذي وضعه ولا كفارة عليه ولا يجر  
من الميراث ولو اصابه الطرفان وعلم ذلك وجب النصف وهذا  
النصف ان لم يعلم ان طرفا اصابه ففي القياس لا شيء عليه  
وفي الاستحسان يضم النصف **كالو حفر بئرا في طريق**  
**اي** يجب سقوط هذه الاشياء له على العاقلة كما يجب للديته  
اذا حفر بئرا في طريق المسلمين وما بالواقع فيه بالواقع  
وان مات عما بان انفق من هوا البئر او جوعا ولا ضمان  
على الحافر عند ابو حنيفة رحمه الله وعند ابو يوسف رحمه الله

رجا

د



ان مات جوعا فذلك وان مات قما فالخا فمات من له وقا  
 محمد رحمه الله لو ضامن في العجوة كلها او وضع حجر في طريق  
 فتلف به انسان ولو مات بيمينه فضاها في مال له اي مال الفرج  
 ومن جعل بالوعة في طريق عام بامر السلطان او في ملكه او وضع  
 خشبة فيها او وضع منطرة على نهر بلا اذن الامام فتعذر كل  
 بان كان بصيرا للمرور عليها ويحد موضعها آخر للمرور فسقط وما  
 لم يقن اما اذا لم يتعد بان كان اعرج او مريلا يقن اذا وضعت  
 بعد اذن الامام فاما اذا وضعت باذن الامام فلا يقن وكذا اذا حفر  
 في الطريق بعد اذن الامام فسقط وما يقن ومن حمل شيا ومشي  
 في الطريق فسقط المحمول على انسان ومات منه ضمن الحامل الذي  
 ولو كان المحمول رقعا قد لبسه فسقط الردا فعطب به انسان لا  
 يقن مطلقا ومن حفر حمة الله انه اذا البس ثوبا زيادة على قدر الحاجة  
 يقن اذا سقط منه وعطب به انسان وعنه انه اذا البس ثوبا يلبسه  
 في العادة فهو كالحامل مسجد لعشرة فعلق رجل من قنديل او جل  
 فيه بوازي او حصة فعطب به رجل لم يقن وان كان ذلك  
 الفضل من غيرهم ضمن عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يقن  
 كافي الوجه الاول وان جلس فيه رجل منهم اي من اهل المسجد فعطب  
 به احد بان عثر عليه ضمن ان كان في غير الصلوة وان كان فيها  
 لا يقن هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يقن بكل حال ولو كان  
 جالسا لقراءة القرآن او للتعلم او للصلوة او نائم فيه في خلال الصلوة  
 او في غير الصلوة او مر فيه مارا او وقع فيه يتحدث فهو على هذا

الجلد

الخلاف واما المعتكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يقن بالانفاق  
 وان جلس رجل من غير العشرة فيه في الصلوة فتعطل به انسان لا يقن  
 في الصلوة **فصل في الحايطة الحايطة مال الى طريق العامة**  
**ضمن ربه ما تلف به اي بسقوطه من نفس او مال ان طالت بقية**  
**مسلم او ذي رجل كان او امرأة حرا كان او مكاتبيا ولم ينقصه رتب**  
**الحايطة في من يقد على نفسه استحسانا والقياس ان لا يقن وهو**  
 قول الساقية ثم ما تلف من النفوس بحسب الدين في العاقلة والارواح كالدابة  
 والعروض كجسمائها في ماله والشرط التقدير اليه وطلب السقف منه دون  
 المسماد وانما ذكر المسماد ليمكن من اتيانه عنده اكلان وصورة المسماد  
 ان يقول المسمد في التقدير مسلي هذا الرجل في قدر حايطة هذا  
 ولا يقع المسماد قبل ان يميل الحايطة وصورة الطلب ان يقول حايطة  
 هذا اما يكل فاهدمه وتقبل ثمادة رجل وامرأتين على التقدير وان  
**بناء ما يلا الى الطريق لينة ضمن ما تلف بسقوطه بلا طلب**  
**من احد وان مال الحايطة الى دار رجل فالطلب مفوض اليه بها**  
 خاصة وان كان فيها سكان فلم يمان بطالبه فان اجله اي اجل رب  
 الدار رب الحايطة او ابراه منها او فعل ذلك سكانها **الحايطة** ولا ضمان عليه  
 فيما تلف بالحايطة **خلاف** ما اذا مال الى الطريق العام واجله القاضي  
 او من شهد عليه حيث لا يقع ولو باع الدار بعد ما شهد عليه فبعضها  
 المشتري بري من الضمان ولا ضمان على المشتري ما لم يشهد عليه بعد  
 شرايه **حايطة خمسة اشهد على احد من فسقط على رجل فمات**  
**ضمن الذي اشهد عليه خمس الدية** ويكون ذلك على عاقلة وان كان

مشترك بين  
 اثنين



دَارَيْنِ ثَلَاثَةً خَفَرًا جَدًّا مِمَّ فِيهَا بَرٌّ أَوْ بَيْحًا يَطْلُبُ بَعْدَ إِذْنِ  
 صَاحِبِهِ فَصَطَبَ بِهِ رَجُلٌ مِمَّنْ الْحَاذِرُ وَالْبَاقِي تَلْبِي الدَّيَّةَ لِأَنَّهُ  
 مُتَعَدِّ فِي الْحَصِينِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجْمُهُ أَلْفَةً وَعِنْدَ مَالِكٍ عَلَيْهِ  
 نَصْفُ الدَّيَّةِ فِي الْمُسْلِمِينَ وَاللَّهُ لَعَلَّ **بَابُ جَمَاعَةِ الدَّيَّةِ**  
**وَالْجَمَاعَةُ عَلَيْهِمَا وَغَيْرُهَا مِمَّنْ الرَّاكِبُ مَا أَوْطَأَتْ دَابَّتُهُ**  
**بِيَدِهِ وَرَجُلٌ وَلَا سِرٌّ وَلَا وَاتٍ بِعَيْنِي أَوْ كَدَمَتِ الْكَدَمُ الْقَضَى**  
 بِمَقْدَرِ الْإِنْسَانِ أَوْ خِطَّتِ الْخِطَابُ الضَّرْبُ بِالْيَدِ أَوْ صَدَمَتِ الصَّدْمُ  
 ضَرْبُ الشَّيْءِ بِجَسَدِهِ **أَمَّا نَفْسُ** أَيِ الْيَمِينِ مَا نَفَسَتْ الدَّابَّةُ **بِرَجُلٍ**  
 لَمَّا أَذَى أَوْ قَعَى الرَّاكِبُ فِي الطَّرِيقِ فَجِيءَ يُضْمَنُ يُقَالُ نَفَسَتْ الدَّابَّةُ  
 الشَّيْءَ إِذَا ضَرَبَتْهُ بِجَدِّهَا فَهَذَا فِي الصَّحَاحِ **وَأَنْ أَصَابَتْ يَدَهَا**  
**أَوْ رَجُلًا حَصِيَّةً أَوْ نَوَاحِي جِبَالِهَا أَوْ ثَارَتْ غَبَارًا أَوْ جَرَّ**  
**صَفِيرًا خَفِيفًا عَيْنًا أَوْ غَارَهَا بَانَ شَوْكُهَا أَوْ أَفْسَدَتْهَا لَوْنُهُ**  
**يُضْمَنُ وَلَوْ أَثَارَتْ جِرًّا كَبِيرًا يَضْمَنُ فَإِنْ وَائَتْ أَوْ هَالَتْ فِي طَرِيقٍ**  
**يُضْمَنُ مِمَّنْ غَطِبَ بِهِ أَوْ قَعَى الدَّابَّةَ أَوْ قَعَى الْغَيْرَةَ فَطَعَتْ**  
 إِنْسَانًا بَرًّا أَوْ يُولَاهَا يَضْمَنُ وَالْمُرْدُ فَمَا ذَكَرْنَا كَالرَّاكِبِ وَمَا  
 صَحْنَةُ الرَّاكِبِ صَحْنَةُ السَّابِقِ طَلْقَانِدٌ وَهِيَ الرَّاكِبُ الْكَفَارَةُ فِيمَا  
 أَوْطَأَتْهُ الدَّابَّةُ يَدَهَا أَوْ رَجُلًا لَمْ تَضَرْ فِيهِ **أَعْلَى** وَلَا عُلَى  
 الرَّاكِبِ فِيمَا وَرَاءَ الرِّجْلِ أَوْ ذَكَرَ الْقَدْرَ فِي مَخْصَرٍ وَالسَّابِقُ ضَامِنٌ  
 لِمَا أَصَابَتْ يَدَهَا أَوْ رَجُلًا وَالْقَائِدُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ يَدَهُ هَادِرٌ  
 رَجُلًا وَالْمُرَادُ بِالنَّفْحَةِ وَالْمُحِجِّ أَنْ السَّابِقَ لَا يَضْمَنُ النَّفْحَةَ أَيْضًا وَإِنْ  
 كَانَ يَمُرُّ بِرَأْيٍ مِنَ الْكَيِّفِ فَقَالَ السَّالِعِي لَمْ يَضْمَنُوا النَّفْحَةَ وَلَوْ أَصْطَفَى

فَارِسَان

فَارِسَانِ أَيْ ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِنَفْسِهِ **أَوْ مَا شِئَانُ فَمَا يَضْمَنُ**  
**عَاقِلُهُ كَلَدِيَّةُ الْآخَرِ اسْتَحْسَانًا أَوْ قَالُوا زَوْرًا وَالشَّافِعِيُّ رَجْمُهُ أَلْفَةً**  
 عَلَى عَاقِلِهِ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ نَصَفَ دَيْتَهُ صَاحِبِهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ هَذَا إِذَا  
 كَانَ آخِرِينَ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا وَإِنْ كَانَ أَعْبَدُ مِنْ مُبْدِي الدَّمْرِ فِي الْعَمْدِ  
 وَالْخَطَا وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا خَرًّا وَالْآخَرُ عَمْدًا فِي الْخَطَا يَجِبُ عَلَى عَاقِلِهِ  
 الْحَرُّ الْمَقْتُولِ قِيمَةُ الْعَبْدِ فَيُخَذُّهَا وَرَبُّهُ الْمَقْتُولِ الْحَرُّ وَيَبْطُلُ  
 حَقُّ الْحَرِّ الْمَقْتُولِ فِي الدَّيَّةِ فِيمَا رَأَى عَلَى الْقِيمَةِ وَفِي الْعَمْدِ يَجِبُ عَلَى  
 عَاقِلِهِ الْحَرُّ نِصْفَ قِيمَةِ الْعَبْدِ فَيُخَذُّهَا وَلِي الْمَقْتُولِ **وَلَوْ سَاقَ**  
**رَجُلٌ دَابَّتَهُ فَوَقَعَ السِّنْعُ عَلَيْهِ يَجْلُ فُقُتْلُهُ يَضْمَنُ** وَلِذَا عَلِيٌّ هَذَا  
 أَدْوَانُهُ كَاللَّجَامِ وَنَحْوَهُ وَكَذَا مَا جَلَّ عَلَيْهِ وَأَنْ قَادَ قَطَارًا بِالْكَسْرِ  
 الْمُرِيدُ يَقْطُرُ عَلَى نَفْسِهِ وَلِجَدِّ فَوْطَى يُعَيِّرُ الْقَطَارَ إِنْسَانًا يَضْمَنُ عَاقِلُهُ  
 الْقَائِدُ الدَّيَّةَ الْكَامِلَةَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَابِقٌ فَعَلَيْهِمَا الدَّيَّةُ هَذَا  
 إِذَا كَانَ السَّابِقُ فِي جَانِبِ الرِّجْلِ أَمَّا إِذَا تَوَسَّطَ أَوْ أَحْذَرَ مَامَ  
 وَاحِدٌ يَضْمَنُ مَا عَطِبَ بِمَا وَخَطَعَهُ وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِمَا يَبِيتُ يَدَيْهِ  
**وَأَنْ رُبَّ يُعَيِّرُ أَعْلَى قَطَارًا يَجْعَلُ عَاقِلُهُ الْقَائِدَ يَدِيهِ مَا تَلَفَ عَلَى**  
**عَاقِلِهِ الرَّاكِبُ** أَيِ أَنْ رُبَّ رَجُلٍ يُعَيِّرُ بِالْقَطَارِ وَالْقَائِدَ لَا يَعْلَمُ فَوْطَى  
 الْمُرْبُوطَ رَجُلًا فُقُتْلُهُ فَعَلَى عَاقِلِهِ الْقَائِدُ الدَّيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ بِهَا عَلَى  
 عَاقِلِهِ الرَّاكِبُ فَالْوَاهِدُ إِذَا رُبَّ فِي حَالِ سَيْطَرِ الْقَطَارِ أَمَّا إِذَا رُبَّ فِي حَالِ  
 وَقُوفٍ لِلرِّجْلِ ثُمَّ قَادَ هَاصِلًا بِالْقَطَارِ ضَمِنَ الْقَائِدُ فَالْإِسْجَمُ **وَزَارِئُ**  
**بَيْمَةٍ أَوْ كَلْبًا وَقَدْ كَانَ الْمُرْسَلُ سَابِقًا وَخَطَعَهَا فَاصَابَتْ شَيْئًا**  
**فَوْرَهَا يَضْمَنُ وَإِنْ أَرْسَلَ طَيْرًا أَوْ بَارِيًا أَوْ كَلْبًا وَلَمْ يَكُنِ الْمُرْسَلُ سَابِقًا**

قوله



له **أو انفلتت دابة** الم انفلتت خروج الشيء فله أي حجة **فأصا**  
**ملا أو أد من اللأ أو يما** لا يصح المرسل وصاحب الدابة وعن  
 أبي يوسف انه يجب الضمان في كل ما وذكروا في المستوطان ان سل دابة  
 في طريق المسلمين فما أصابت في ثورتها فالمرسل ضمان وان عدل بمينا  
 أو شهما فلا ضمان عليه الا ان يكون له طريق غير الذي أخذت فيه فينبذ  
 يكون ضامنا وكذا اذا وقع ثم سارت بنفسها فلا ضمان عليه وفي  
 فتح باب قبض قطار الطريقه أو باب سطل فخرجت الدابة أو  
 هلك لا يصح العاج وقال محمد رحمه الله **يفض** وفي فقه عن شاه  
 تكون **لغصا** ضمن **التقصان** يجب ما نقصها في فقه **عن يد**  
**الجرار** وفي فقه **عن الحمار والفرس والبغل** يجب ربع القيمة  
 وقال الشافعي يجب فيه **التقصان** أيضا **ما د** **حانة المملوك**  
**والجناية عليه** جنابات المملوك وان كثر لا تجوز ايراد فقه واحد  
 لو كان محلا له أي الدفع بان كان ملكا للمواة وقت الجناية **والل** أي وان  
 يكن محلا له لا تجوز **القيمة** **واحد** فإذا اجنى عبده خطأ لمواة  
 بالخيار ان شاء دفعه **بل الجناية** **فمملكه** وفي الجناية أو فداء بارشما  
 واسك عبده عبدا أو قال الشافعي جناية تكون دينا في رقبته بياغ  
 فيه الا ان يعرض المولى للرأس وقاية الاختلاف اتباع الجاني بعد العتق  
 فبعد ما اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجناية كان تخارا للعدا  
 وعنده لا يظالم المولى بعد العتق بل يظالم العبد ثم لو جلد المصط  
 هو الدفع في الصبح حتى يسقط الموحب بموت العبد وان مات بعد  
 ما اختار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد واعلم ان التعيين بالخطا

هنا

هنا **ما يفيد** في جناية العبد في النفس انه اذا كان عبدا يجب  
 القصاص أو ما يفادون النفس فلا يفيد التعيين بالخطا في هذا  
 الحكم لان خطا العبد وعمره فيما دون النفس على السواء انه يوجب  
 المالك في الحالين ان القصاص لا يجري بين العبد والعبد ولا بين  
 العبد والحر اذ فيما دون النفس **فان فداء** المولى **فجنى** العبد  
 جناية اخرى **فهي** أي هذه الجناية **كل اولي** **ان جنى جاني**  
 فالمولى بالخيار ان شاء دفعه **بما** أي إلى ولي الجاني قبل كان  
 العبد ويقسمها به على قدر جنايته **أو فداء** **بارشما** أي بارس  
 كل واحد منهما **فان اعتقه** المولى حال كونه غير عالم بالجناية  
 سواء كانت الجناية في النفس أو في الاطراف **ضمن** المولى **المقل** **من**  
**قيمه** أي العبد **ومن المقل** **لو اعتقه** حال كونه **عالم**  
**بالزومة** أي المولى **للمرث** **ليجوز** أي كما يجب المرث فيما اذا  
 باع العبد بعد العلم بالجناية وكهنته وتدينه واستلاده  
 وتعلتو عتقه **بقتل** **لان** **ورمي** **وسجده** **ان فعل ذلك**  
 أي ان قال العبد ان قتل فلانا أو رميته أو سجدته فانت حر  
 ففعل العبد شيئا من ذلك فعلى المولى دية القتل وقال زفر  
 بحت الدية وعليه قيمة العبد **عند قطع** **يد** **خرعه** **أو دفع**  
 العبد **اليه** مطلقا سواء كان بقضا أو بغير قضا **وحرره** **ولي** **الجنا**  
**فات الحر** **الميد** **العبد** **ص** **بالجناية** **وان لم يحرره** **والمسئلة** **بجا**  
**رد** **العبد** **على سيده** **ويعاد** **ان** **شال** **الاوليا** **وان** **شال** **والنعوا**  
**عنه** **جنى** **عبد** **ما دون** **مد** **يعن** **جناية** **خطا** **حرره** **سدين**

هنا



بلا علم بالجناية يجب عليه ان ياتي على المولى قيمتان **قيمة لرب الدين وقيمة**  
**لولى الجناية** هذا اذا كانت القيمة اقل من الدين ومن الميراث فان  
 كانت اكثر من الدين والميراث ان اقتتعه بعد العلم فعليه قيمة  
 لرب الدين وارب الجناية لا وليا المجني عليه **امه ماذونة مذبوبة**  
**ولدت في حال المدين بيعت مع ولد لها الدين وان جنت تولد**  
 بعد الجناية لم يدفع الولد ودفعت الامة له عبدة زعم رجاء ان سيده  
 حرة فقتل العبد وولته اي ولي الراعي **خطا لشيء له** اي لو هذا  
 الراعي لا على العبد ولا على العاقلة ولا على المولى وان قتل عبدا بقتل  
 العبد قال معتول رجل قتل حال خطا **انا عبدة** وقال ذلك الرجل  
 بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع ولا يؤخذ به وكذا القول للسيد  
 بعد عتقه احدثت مالك وقطعت يدي وانا عبدة وقال السيد بل قتل  
 بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع **وان حال لها اي لامراه معتقة للعتق**  
**قطعت يدي وانت امي** وقالت الامة كان بعد العتق **والقول لها**  
 ويضمن المهر عتدها وقال محمد رحمه الله القول للمهر ولا يضمن المولى شيئا  
 قايما بعينه فانه يؤمر برده الى امرها **وكذا كلها احد المولى**  
 منها القول لها **الا لاجماع والعلة** اي اذا قال المولى لمعتقة  
 وطيبك واخنت منك كذا من العلة وانت امي فعالت لا بل فقلت  
 ذلك بعد العتق فالقول للمولى ولا يضمن شيئا بالامتنان **عبد محجور**  
**امر صبي اخر باقتل رجل فقتله** مطلقا سواء كان عبدا او خطيا  
**قد يته على عاقلة الصبي** ويرجعون على الامر بعد العتق قيد بالعبد  
 لان الامر لو كان حرا بالغ يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر وبالحجور

لانه

لانه لو كان مكاتب بالغ يرجع عاقلة الصبي عليه بالمرقة من قيمته ومن  
 الدين وان كان الامر صبي او مكاتب صغيرا يرجع على الصبي الامر اذا  
 وان كان الامر عبدا ماذونا يرجعون عليه بعد العتق **وكذا ان امر**  
**عبد المحجور اخو طيب سيد العاتل بالدفع او القذا ولا رجوع له على**  
 المولى في حال الرجوع ان يرجع بعد العتق بالمرقة من القذا وقيمة العبد  
 هذا اذا كان القتل خطا او عبدا والعبد العاتل صغيرا فان كان كبيرا  
 يجب القصاص ولو كانا مكاتبين يجب الضمان على العاتل ولا يرجع على  
 الامر ولو كانا ماذونين يرجع بالمرقة **عبد قتل بجلين عبدا وكلوا**  
 من القتلين **وليان فغني على كل واحد منهما دفع سيده نصفه**  
**الى الآخر** ونما الوليان اللذان لم يعفوا او فداه اي نصف العبد  
 بالدية وفي عشرة آلاف درهم فيكون بينهما نصيبان فان قتل العبد  
 احدهما عبدا او الرجل **الاخر خطا** وكل واحد من المقتولين وليان  
 فغني احداهما العبد فالمولى بالخيار ان شاء فدا بالدية **لولى الخطا**  
**وينصفها** ولو خمسة آلاف **احد على العبد الذي لم يعف او فدا**  
**اليهم الثلاثة** لولى الخطا وتلك الذي لم يعف من ولى العبد  
 عند اي حيف رحمه الله وعند ما يدفع العاتل ارباعا ثلاثة اربا  
 لولى الخطا وربعة لاحد من العبد **عبد قتل عبدا فغني**  
**احدهما عن العبد بطل الكل** اي كل الدم ولا يلزمه شيء عند اي حيف  
 رحمه الله وعند ما يدفع العاتل نصف نصيبه الى الآخر او ثوبه  
 بربع الدية ودكر في بعض النسخ قول محمد مع اي حيفه رحمه الله  
**فصل في المتفرقات قتل عبد قتل خطا بغير قيمة ولكن**

احد

حد

ع



نقص عشرة لو كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر منها أي لو كانت قيمته  
عشرة آلاف أو أكثر منها قضيت له بعشرة آلاف درهم لعشرة دراهم وفي  
الأمة إذا زادت قيمتها على الدية نقص عشرة من خمسة آلاف هذا في  
أظهر الروايتين وفي رواية نقص خمسة وهذا عندها وقال العلوي  
والشافعي يجب قيمته بالغة ما بلغت وفي المفصوب أي لو غصب  
عبد أو أمة وقيمته عشرة آلاف ألفا فملكه ويألفا غاصب بغير قيمة  
بالغا ما بلغت بالإجماع والأصل أن كل قدر من دية الحر قدر  
قيمته لأن القيمة في العبد كالدية في الحر ففي قطع يده نصف قيمته  
بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب في رواية عن محمد رحمه الله أنه  
يجب في قطع يده للعبد خمسة آلاف الخمسة كذا في الميسور قطع  
يد عبد عمدا فخرج منه سيد فملك العبد منه وله أي للعبد المذلول  
ورثة غيره أي غير السيد لا يقضى منه أي من العاطع عندهما وقال محمد  
لأقصاص في ذلده وعلى العاطع أن يرث العبد وما نقصه القاطع إلى أن  
اعتقه ويبتل العتق قال المولى لعبدية أحدكم آخر ولم يغير  
فشجافين العتق في أحد ما قارنهما السيد ولو قتلها بعد التعيين  
بجناية حر وقيمة عبد لو قتل قبل التعيين بغير قيمة المملوكين ومن  
فما عيني عبد فمولاة بالخيار أن شاء دفع سيد عهده المكفوء  
إلى الباقي وأقيمته أو أمسكه ولا يأخذ البعوضان عند أبي حنيفة  
وقال ابن تيمية وأعطاه رقبته وإن شاء أمسكه وضمنه  
ما نقص وقال الشافعي يمسكه ويأخذ كل القيمة وفيه عيني حر يأخذ  
كل الدية وفي قطع إحدى يدي العبد أو في إحدى عينيه يضمن

أخذ

يضمن

بضفا القيمة ويبقى الباقي على ملكه جنانة برأوا ولد ضمن السيد  
المقتل من القيمة أي قيمة الجاني ومن لا يش ولا يلزمه القيمة  
وأحد وإن كثرت الجناية ولكن القيمة مشتركة بين أوليا الجناية  
بعد الحصر ويعتبر قيمة المذنب لكل واحد منهم في حال الجناية عليه  
ولا يعتبر قيمته يوم التدبير حتى لو قتل انسانا خطأ وقيمته العام  
صارته قيمته العا وخمسة ثم قتل آخر خطأ فلا هو على الجناية  
لأولي في هذه الزيادة وهي الثانية فإن دفع المولى القيمة إلى ولي  
الجناية بقض الجاني جانيته أخرى ثانيا لثاني المولى في  
القيمة المدفوعة ولو دفع بغير قضا فالثاني بالخيار أن شاء اتبع  
السيد أو اتبع ولي الجناية عند أبي حنيفة رحمه الله قال الأسي على  
المولى ويتبع لأول سوا كان بقضا أو بغير قضا باب  
غصبا لعبد والمذنب والصبي وأما الولد والجناية في ذلك جعل  
قطع يده عبده فقصبة بعد القطع رجل ومات العبد منه أي  
بسبب القطع في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته حال كون العبد  
أقطع وإن قطع المولى يده في يد الغاصب مات العبد منه  
الغاصب من الضمان غصب عبد مجبور مملوك أي عبدا مجبور أو مملوك  
في يده أي في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته ولكن يؤدي بعد  
العتق مذبوح حتى عند غاصبه ثم رده إلى المولى في عند سيد  
جناية أخرى ضمن المولى قيمته لها أي على المولى قيمة المذنبين  
ولي الجنايتين يضمن ولكن رجع المولى بعد ما أدى قيمته اليها  
بضفا قيمته على الغاصب ودفع المولى ما أحده إلى ولي الجناية

ي



لأولي ثم يرجع المولى به أي بهذا النصف المودى **على الغاصب مرة**  
أخرى هذا عندنا وقال محمد يرجع بنصف القيمة فيسلم له ولا يدفع  
إلى المولى فلا يرجع به على الغاصب **وبعكسه لا يرجع به ثانياً** يعني أن  
عند المولى لا يرجع ولا ثم جنى عند الغاصب غرض المولى قيمة بين  
ولي الخائنين يضمن ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فندفعه  
إلى ولي الخائنة المولى فلا يرجع به على الغاصب في قوله **والقن**  
**كالمدين** في جميع ما ذكرنا في المسائلين حكما وخلافا **غير أن المولى**  
**يدفع العبد الخائني ثانياً** وفيه أي في مسيلها المدين يدفع القيمة  
مدين جنى عند غاصبه فرد أي المدين على المولى **فوضعه ثانياً**  
جنى خائنة أخرى عنده فيجب على سيد قيمته لها أي ولي الخائنين  
نصفه ورجع المولى بقيمة **على الغاصب** ووقع المولى نصفها  
أي نصف قيمة المدين أي ولي الخائنة المولى ورجع بذلك النصف  
**على الغاصب مرة أخرى** ولا يدفعه إلى المدين قبل هذا المسئلة على  
المخلاف كالأولى وقيل على الرضا **عصب** **بشأنه** لا يغير عن  
نفسه مما في يده في حياة أو جنى لم يضمن الغاصب **وإن مات**  
ذلك الصبي جباية أو نثر حبة نذرة الطل أي بحضرة بان  
قبض على حبه ومعه بالتم ونذرة بالشين الخية كذا في المغدب  
**قدية على عاقلة الغاصب** استحسننا والقياس أن لا يضمن  
في الوجدين وموقوف المولى والشا في وإن كان مملوكنا صغيراً  
أو كان يمتد عن نفسه لا يضمن ثم ذكر الغصب في حق المروغ  
جاء فلما ذهب الغائب بالصبي يغير دون وليه **كصبي أودع أي**

بحر

بحال الدية على العاقلة كما يجب قيمة العبد على عاقلة الصبي فيما  
أودع **عند الصبي فقتله الصبي وإن أودع عند صبي طعاماً**  
**فأكله الصبي لم يضمن** وهذا عندنا وقال أبو يوسف الشافعي يضمن  
في الوجدين وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور مالا فاستهلكه أو أخذ  
بالضمان في الحال عندنا ويؤخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف  
والشافعي يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف المروغ والمرا  
والبيع والسليم في العبد والصبي والمخلاف في الصبي العاقل  
في الصحيح حتى لا يضمن غير العاقل بل لا جامع وذكر في شرح  
الطحاوي ومروغ عند صبي مالا فملك في يده ضمان عليه **ع**  
وإن استملك الصبي أن كان الصبي ماله في التجار يضمن المراجا **ع**  
وإن كان محجوراً عليه ولكنه قبل الودعة بأمر وليه ضمن المراجا **ع**  
وإن قبل بغير إذن وليه فلا ضمان عليه في قولهم في الحال ولا بعد  
الميراث وقال أبو يوسف يضمن في الحال واجتمعوا على أنه لو استملك  
مال الغير غيباً لم يضمنه وودعة صفت في الحال كذا في النهاية  
**باب القسامة** هي اسم من الأقسام ثم قيل هي إيمان تقسم  
على أهل المحلة **قتيل وجد في محلة لم يدر قاتله** يجوز أن يكون حالاً  
أو ميتة بعد صفة **حلف** في محل الرفع بأنه خبر قيل **تحتون**  
**رجال منهم** وقال يتحرم المولى بالله بيان لقوله حلف يعني يكون  
قائلاً بالله ما قتلناه ولا علمنا له **قائلاً** هذا على سبيل الحكاية من  
الجمع وأما عند الحلف فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلنا ولا علمت  
ولا علمنا بالله ما قتلناه كذا في شرح السيد **فان حلفوا فعلى عاقلة**



**أهل الحجة الدينية** في ثلاث سنين **ولا يخلف الولي مطلقا** وقال  
 الشافعي إذا كان هناك لوث استخلف الأوليا خمسين مينا وقال  
 زفر القسامة على عاقلة أهل الحجة وإذا علقوا القابل الظهرو  
 ولم يخلعوا وإذا حلفوا وإذا حلفوا قضى على عاقلة أهل الحجة  
 بالدية وقال الشافعي إذا حلفوا بواو **لم يتم العود كقول الخلف**  
**عليهم ليم حسن** مينا أما إذا كان العود كاملا فإراد الولي أن  
 يكون على أحدهم فلا يجوز له ذلك **ولا قسامة على جيب ومجنون**  
**وأمران وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا يرى أي به كالميت**  
**أو يسيل دمه من أنفه أو فمه أو دبره بخلاف فيه يسيل من عنقه**  
**وأذنه** ففيها القسامة والدية والواو يعني أو وإذا وجد دون  
 القتل أو كذا من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الراس في حجة فحلف  
 أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مستقوا بالطول أو وجد  
 أقل من النصف ومعه الرأس أو وجدته أو رجليه أو الراس فلا شيء  
 عليهم فيه وكذا الجنين والسقط إن لم يكن في الحجة وإن وجد قاتل  
**على دية** حال كونه معيا **سائيا أو قبيحا** أو راكبا **فدية على عاقلة**  
 أي السائيا أو القابدا أو راكبا وتناهل الحجة ولو مرت دابة عليها  
 قاتل ولم يكن مع أحد من فرسين **فعل على أيها القسامة والدية**  
 قيل هذا المحمول على ما إذا كان بحيث يبلغ أهلها الصوت أما إذا كان  
 بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم وإن وجد القاتل في راسه فحكم  
 أي فعلى صاحب الدار **القسامة والدية على عاقلة وهي أي القسامة**  
**والدية على أهل الحجة** وهم الذين ملأهم الإمام هذه البقعة بعد

الفتح

الفتح وسما أهل الحجة لأن الإمام قسم بينهم وخط نصيب كل واحد منهم  
 وعينه **دون السكان والمشتري** وهذا على فصول أحدها أنه لا يدخل  
 السكان في القسامة مع الملاك عند ثمنها وقال أبو يوسف رحمه الله أهل  
 الحجة والمشترون والسكان سواء وإنما أنما على أهل الحجة دون المشتري  
 عند ثمنها وقال أبو يوسف المالك مشركون وما لها هذا **فإن لم يتقوا أخذ**  
**منهم أي من أصحاب الحجة** بأن ما عولهم **فعل المشتري** وعن أبي يوسف  
 إنما يجب على السكان والمشتري وإن وجد قاتل في دار مشتريه على  
 التفاوت فهي أي القسامة والدية تكون على عود الرقير وإن بيع  
 دار ولم يقبض المشتري فوجد فيها قاتل وليس في الدار خيار فعلى عاقلة  
 المبيع الدية **وفي الخيار على عاقلة ذي اليد** أي إذا كان في المبيع خيار  
 لأحد مما هو على عاقلة ذي اليد وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال  
 إن لم يكن في الدار خيار فالدية على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فعلى  
 عاقلة الذي تصير الدار له **ولا تعقل عاقلة حتى تسد الشهود ألقا**  
**لذي اليد يعني** أنكرت العاقلة يكون الدار له وقالوا أي ودعيه  
 يده ذكر في الجامع الصغير أنه بالانفاق وذكر في الأذخ أنه على قولها  
 وأما عند أبي يوسف ففيه شك في كاف القسامة والدية والحاجة إلى  
 الشهادة بالملك أن وجد قاتل في الفلك فالدية والقسامة **على**  
**في يمين الركب جميع ركب والملاحدين** ومن يذهبها مطلقا سواء كان  
 مالا أو غير مالا وكذا العجلة وإن وجد قاتل في مسجد فحلف بالقسا  
 والدية **على أهلها** أي ما قيد بالحجة لأنه لو كان المسجد للربان يضيئ فيه  
 العربا والقسامة والدية على ما يبيد كذا في الجواشي نقل عن الشيخ وفي



المسجد الجامع وفي الشارع لا مضافة فيه والدية تكون على بيت المال  
 وكذا الجسور العامة ولو وجد في سوق كان مملوكا فعند أبي يوسف  
 يجب على السكان وعندهما يجب على المالك وإن لم يكن مملوكا كالسور  
 العامة التي يبيت فيها فعلى بيت المال ولو وجد في سجن والدية في بيت  
 المال عندهما وعنده أبي يوسف الدية والقسامة على أهل السجن **وملأه**  
 الدر لو وجد القتل في بيرة ليس يقربها غارة وتفسير القرب مأمر  
 من استماع الصوت هذا إذا لم يكن مملوكا لأحد فأما إذا كانت مملوكه فأما  
 والدية على عاقلة المالك **ووجد في وسط القرية بيرة الما وقال**  
 رفر على قرب القرية القسامة والدية ولو كان القتل محبسا بالشياطي  
**فعلى قرب القرية من ذلك المكان** على التفسير الذي مر في القسامة والدية  
 ولو كان بيرة أصغر القوم معروفين بالقسامة كالدية عليهم هذا  
 إذا كان الشط غير مملوك وإن كان خاصا فهو كالدار وإن كان عاما  
 فهو كالحلة كذا في الخلاصة **ودعوى المولى على واحد من غير أهل الحلة**  
 تسقط القسامة والدية عنهم وعلى معين منهم تسقط وإن  
 اتقى قومه من المسلمين بالبيوف وخاربه ولم يقاتلوا فاجلوا أو انكسروا  
 عن قتل فعلى أهل الحلة القسامة والدية **لأن يدعي المولى على وليك**  
 أي الذين اتقوا أو على معين منهم أي من أولئك الذين اتقوا حينئذ  
 لم يكن على أهل الحلة ولا على وليك شيء حتى يقيم البينة وفي القباوي  
 الصغرى كاذب وروايتي اقتتلوا فوجد قتيلا في مكان فوجب  
 الدية فعلى أهل تلك الحلة كذا في الخلاصة **وإن قتل المستحق منهم أي من**  
**أهل الحلة قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرف قتله قاتلا غير**

أهل زيد

زيد وبطل شهادة بعض أهل الحلة **على قتل غيرهم أي غير أهل الحلة**  
 عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يقبل أو على قتل واحد منهم إذا اتقى  
 الولي القتل **كتاب المعاقلة** لما ذكرنا من موجب غير العمد الدية على العاقلة  
 ذكر في هذا الكتاب تفسيرها وأحكامها المختصة بما ثم **بأي جمع معقولة**  
 بضم المعاقلة كما مر جمع مكرمة **وهي الدية** وتسمى الدية عقلا أو معقولة  
 لأنها تقبل الدية ما من أن يسقط أي يسقط الجاني من سفل الدية **كل دية**  
**وجبت بنفسه القتل** كقتل شهيد العمد الخطأ تكون على العاقلة أي  
 على عاقلة العاقلة قوله بنفسه القتل احتراز عن الدية التي يجب عنه  
 تعذيب القصاص كقتل المأثبة وعن الدية التي يجب بالقرار والضلع  
 فإن فيها يجب الدية على العاقلة **وهي أي العاقلة أهل الدية** وهم  
 الخبيث الذين كتب أسماءهم في الديوان ومملوكي بيرة فوجدنا الكتب إذا جمعا  
 هذا عندنا وعنده الشافعي الدية على أهل العشير **أن كان القاتلا**  
**منهم فوجد من عطاياهم في تلك سنة** من وقت القضاة من وقت  
 القتل العطايا اسم لما يخرج للمجدي من بيت المال في السنة مرة أو مرتين  
 والوزن ما يخرج له كل شهر وقيل يعطى مائة يوم وفي القدر في العطية  
 للمعاقلة والوزن للفقراء **فإن خرجت المعطايا في اليوم ثلاث سنين**  
**أو أقل من ذلك** الواجب من هذا إذا كانت العطايا للسنين المستقبل  
 بعد القضاة بالدية حتى لو اجتمعت العطايا في السنين الماضية قبل  
 القضاة ثم خرجت بعد القضاة لا يؤخذ منها والمراد من ثلاث سنين  
 ثلاث أعطية حتى لو أعطيت لها في سنة واحدة ثلاث أعطيات للمستقبل  
 بعد القضاة يؤخذ من كل الدية ثم إذا كان جمع الدية في ثلاث سنين



وكل ثلث منها في سنة ولو كان عاقلة الرجل احكام الرزق وينقض الرزق  
 عليهم في اربعة في ثلث سنين في كل سنة الثلث ثم ينظر فان كان اربعة  
 خرج في كل سنة وكل ما خرج الرزق يؤخذ منه الثلث وان كانت خرج في كل  
 سنة اثنى عشر خرج بعد الفضا يؤخذ منه سدس الدية وان كانت خرج في  
 كل شهر يؤخذ من كل رزق حصته من الشهر حتى يكون المستوفى كل سنة  
 مقدار الثلث وان خرج بعد فضا القاضي يوم او اكثر يؤخذ من رزق  
 ذلك الشهر حصته الشهر وان كانت طهر اربعة او في كل شهر واعطية في كل  
 فرضت عليهم الدية في عطاياهم دون اربعة وان لم يكن القاتل  
 ويؤايبا فاعطية قبيلة اي عشائر واقاربهم تقسم الدية عليهم  
 في ثلث سنين بانه لا يؤخذ من كل واحد من عشيرته في كل سنة الا  
 درهم او درهمين وثلاث دراهم فلم يرد على كل واحد من عشيرته من كل  
 كل الدية في ثلث سنين في اربعة دراهم او ثلثة كذا ذكره محمد  
 في المبسوط وذكر القذوري في مختصره وتقسم عليهم في ثلاث سنين  
 لا يرد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقض منها هذا الشيو  
 الى انه يرد على اربعة في كل الدية والعجيم مولد اول عام لم تقسم  
 القبيلة لدا ايلاد كمن قسم الدية على كل واحد من اربعة او  
 ثلاثة بان كانوا اقل من اربعة اليهم اقرب القبايل نسباً على ترتيبهم  
 للاخوة ثم ابناؤهم ثم الاعمام ثم ابناؤهم واما المزاب والمناقبيل  
 يخلون وعلى هذا حكم أهل الديوان اذ لم ينسج لثقتهم وان يقسم  
 اليه اقرب الديوان نصرة ثم الاقرب ثم الاقرب وهذا كله عندنا  
 وعنه الشافعي ما يقضي به على كل واحد منهم لا يكون اقل من نصف

دنيا رما لو اخذ الجواب بما يستقيم في حق العربي لان العرب جعلوا انسابهم  
 فامكننا احكام العقل الى اقرب القبايل من حيث النسب اما في حق العجم  
 يستقيم لان العجم قد ضيعوا انسابهم فلا يمكننا احكام العقل على اقرب  
 القبايل من القبايل نسباً فبعد ذلك اختلف المشايخ قال بعضهم يعتبر المال  
 والعرب الاقرب عالم اقرب وقال بعضهم يجب الباقي في مال الجاني والقابل  
**كأحد** فاما يودي مطلقاً سواء كان امرأة او صبياً او مجنوناً وقيل لا  
 يدخل المارجل عاقلة وقال الشافعي ليس على القاتل شيء من الدية وعاقلة  
 المعتق قبيلة مولاة ويعقل اي يوطئ عن مولى المولدة مولاة و  
 وفيه خلاف الشافعي ولا تعقل عاقلة جناية العبد وجناية  
 العمد حتى يوجني عبد على خطا فمن على مولاة او قتل رجل على افعى  
 بعض الاولاد لا ينسب اليه الباقين ماله ويجب على القاتل في ماله  
 على العاقلة ولا تعقل عاقلة ماله من ضلماً او اعتراً او حجة الدية  
 في ماله ان يصدق قولي لا يجب في صورة الاعتراف الدية لان  
 يصدق العاقلة المعتق فيما اعترف به فحينئذ يجب على العاقلة  
 وان جني حر بان قتل على عبد خطا فمن اي بدل الجناية على عاقلة  
 وفي احد قولي الشافعي يجب على القاتل هذا الذي ذكره فيما اذا كان  
 الجاني عاقلة اما اذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت الماردي عن  
 ابي حنيفة رحمه الله ان يكون في مال الجاني والله اعلم **كتاب الوصايا**  
 اراد هذا الكتاب في اواخر الكتب طاهر الناسب لان الاشياء  
 مبداء ومعاد او الوصية معاملة وقت المعاد فاسباب ارادة في  
 منتهى الكتاب على ان لها اختصاصاً بالجنائيات لانها تقضي الى الموت

قبيلة



الذي هو وقت الوصية ثم يجمع وصية والوصية والوصايا اسمها  
 في معنى المصدر مأخوذ من وصي الشيء بالشيء إذا وصله به والموصي يوصل  
 الموصي له بالوارث ثم تسمية الموصي به وصية محاذ ثم ركن الوصية قوله  
 أو وصيت بكذا الفلان وأوصيت فلانا أو شرطها كون الموصي أهلا للملك  
 والموصي له أهلا للملك والموصي به بعد موت الموصي ما لا  
 قابلا للملك وحكمها أن يملكه الموصي له ملكا جديدا وفي الشرع  
**الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت وهي مستحبة استحسانا**  
 والقياس أنها لا تجوز وقال بعض الناس واجبة على كل من له نسيار  
 وقيل هي مباحة وقيل إن كان عليه شيء من الواجبات كالحج ونحوه  
 فالوصية واجبة ولا فهو بالخيار **ولا يقع الوصية بما زاد على الثلث**  
 للأجنبي إذا أجازت الورثة **ولا يقع لغيره مطلقا** سواء كان  
 عمدا أو خطأ بعد أن كان متباشرا وقال مالك والشافعي رحمهما الله  
 تقع صورة الوصية للمعاقل إن المخرج إذا أوصى للخائض وعلى هذا  
 الجلالة إذا أوصى لرجل ثم أنه قتل الموصي بطل الوصية عندنا  
 وعندنا فلا وإن أجازت الورثة جازت عندنا وعند أبي يوسف  
 لا تجوز **وأرثته إن لم يجز الورثة وإن أجازوا بعد الموت وهم**  
 كجارية وقال مالك والشافعي ليس هذا إن يرد يوم بعد موته لأنهم  
 قد بطلوا أحق وليس هذا إن رجعوا بعده وإن أجازوا في حال  
 الحياة فلم إن يرجعوا بعد الموت ثم المراد بالوارث الوارث بالفعل  
 لا بالقوة حتى لو كان له أب وأخ وأبناخ فأوصى لأخ أو لأبناخ  
 جاز ثم اعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية

كذا في شرح العتوري **ويوصي المسلم للذمي وبالعكس وقبولها يكون**  
**بعد موته وبطلان ردها وقبولها في حياته أي لا يعتبر ردها**  
 وقبولها في حال الحياة حتى لو قال في حياة الموصي لا قبل ثم قبل  
 بعد موته صح القبول عندنا وعندنا فلا يقع **وقد بطلان**  
**من الثلث أي يثبت أن يوصي الإنسان بأقل من ثلث ماله شيء**  
 الوصية بأقل من الثلث ولو ترك ما إذا كانت الورثة أغنياء يستغنون  
 بنصيبهم وإن كانت الورثة فقرا أو لا يستغنون بما يرزق  
 فالترك ولو لم يملك الموصي به **يقبضه** فإن قبل الموصي له الوصية  
 بعد موت الموصي ثبت الملك له في الموصي به قبضه أو لم  
 يقبضه وإن رد الموصي له الوصية بطلت وصيته بطلت عندنا  
 وقال في رد وقاية والشافعي رضي الله عنهما في قول لا يطل  
 إلا في مسألة واجزة **وملوان يموت الموصي له بعد موت الموصي**  
**قبل قبضه** أي قبولا للموصي له الوصية فدخل الموصي به في ملك  
 ورثة الموصي له استحسانا أو القياس إن يبطل **ولا يقع وصية**  
**المذنبون إذا كان دينه عيضا ماله إلا أن يرد المذنب أو لا**  
 يقع وصية **البعي** مطلقا وقال الشافعي يقع إذا كان في  
 حرم الحرم ولا يقع وصية **المكاتب** وإن تركوا وقيل على  
 قول أبي حنيفة رده الله لا يقع وعندنا يقع الصبي المملوك  
 إذا بلغ وعنت وأجازت بغير طريق المبدأ **ولا يقع الوصية**  
**للجمل** إن قال وصيت بهذا الجمل فلا نه وبه أي بالجمل إن  
 قال وصيت بجمل جاريي عتقهم لفلان ويقع في صورتين



ان ولدت لاقل مدته وهو سنة اشهر من وقت الوصية وانفع  
الحصة له اي الحمل وان اوصى بامه الاحكام بان قال اوصيت  
لفلان بهذه الحاربه الاحكام وصحت الوصية فتكون الامه للموصي  
ولاشكنا فيكون الحمل للورثة الموصي وله اي يبيع للموصي الرجوع  
عن الوصية قوله بان قال رجعت عن وصيتي به له وفعل  
بان باع او وهب او قطع الثوب الموصي به او ذبح الشاة الموصي  
بها والجور من الوصية لا يكون رجوعا كذا في الجامع الصغير وذكر  
في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع الصغير نحو ان  
الجور عند خصر الموصي له وعند خصره يكون رجوعا وقيل في المسألة  
روايتان وقيل ما ذكر في الجامع الصغير قول محمد وما ذكر في المبسوط  
قول ابي يوسف وهو الصحيح **باب الوصية بثلاث المال**  
ونحوه اوصى لثلاث ماله ولاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة  
فقلته لها نصفان فان اوصى لآخر ثلث ماله فالثلث بينهما  
الثلاث ثلث الثلث للموصي له بالثلث والثلث للموصي له بالثلث  
وان اوصى لاحد مما يجز ماله ولاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة  
فقلته لهما نصفان بعد ابي حنيفة رحمه الله وعند ما الثلث  
بينهما على اربعة اسهم ثلثة للموصي له بالثلث واسهم للموصي له بالثلث  
وامسلة ان يضرب الموصي له بالثلث من الثلث اذ المخرج الورثة  
عند ابي حنيفة رحمه الله الم في الحاباه بان باع المريض شيئا وحاباه  
فيه حاباه مئى اكثر من الثلث واوصى لآخر ثلث ماله فان حاباه  
الحاباه يضرب في الثلث جميع الحاباه وفي السعاية بان اعق

الموصي

المريض

المريض عدا قيمته مثل نصف ماله واوصى لآخر ثلث ماله ولم تجز  
الورثة فان العبد يضرب بقيمته في الثلث بالغاما بالغ وفي المرسلة  
**المرسلة** بان اوصى لرجل بالثلث ولاخر ثلث ماله ولم تجز الورثة  
فالوصي له بالثلث يضرب في الثلث بالثلث والوصي له بثلث ماله  
يضرب في الثلث بثلث ماله فيكون الثلث بينهما الثلث والثلث والوصي  
**بنصيب ابنه** فان قال اوصيت لفلان بنصيب ابني من ميراثي بطل  
هذا اذا كان له ابن وان لم يكن له ابن فالوصية جائزة وقال  
زفر جاز مطلقا ولو اوصى بثلث نصيب ابنه صح فان كان له  
ابنان فله اي للموصي له الثلث ولو اوصى بسهم او جزء من  
ماله فالبيان منقول الى الورثة فتعطيها ما شاء وهذا الذي  
ذكره اختيار المشايخ رحمهم الله تعالى يتلوه على غيرهم ان السهم  
كالجور واما اصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا اوصى  
لرجل بسهم من ماله فله مثل اخص سهمه ورثته الا ان يكون  
اخص السهم اكثر من السدس فلا يراى اذ عليه في قول ابي حنيفة  
رحمه الله وقال في الجامع الصغير له اخص سهمه الورثة الا ان  
يكون اقل من السدس فيمنع يعطى له السدس فعلى رواية الا  
جواز ابو حنيفة رحمه الله النقصان عن السدس ولم تجز  
الزيادة عليه وعلى رواية الجامع الصغير جواز الزيادة على  
السدس ولم تجز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصي له  
اخص سهمه الورثة الا ان يزيد على الثلث فيمنع له الثلث  
كذا ذكره شيخ الاسلام حواشي زاده في مبسوطه **قال رجل شهد**

م

صل

س



مالى لفلان وصية ثم قال في ذلك لو في مجلس آخر له ثلث مالى  
 واجازت الورثة له ثلث ماله وقد دخل السدس فيه وان قال  
 سدس مالى لفلان ثم قال له سدس مالى له السدس وان  
 اوصى بثلث دراهمه او بثلث غنمه وبعك ثلثاه وتبقى  
 ثلثه ولو خرج من ثلث ما تبقى من ماله لكل ما تبقى من الدراهم  
 او الغنم وقال في فرضه الله له ثلث ما تبقى هذا اذا كان الموصي  
 به دراهم او غنما ولو كان الموصي به رقيقا او ثيابا او دورا  
 وهكذا ثلثاه وتبقى ثلثه ولو خرج من ثلث ما تبقى من ماله له  
 ثلث ما تبقى من الرقيق او الثياب او الدورا ثم له ثلث ما تبقى من  
 الرقيق عند ابي حنيفة رحمه الله وعند هاهنا كل ما يبقى من  
 العبد ثم قالوا هذا اذا كانت الثياب من جنس واحد فمن يترك  
 الدراهم وكذلك المكيل والموزون يتركها والدور المختلفة  
 كالثياب المختلفة عند ابي حنيفة رحمه الله وان اوصى بالثوب  
 اى الموصى مال عين اى تعد ودين على الناس فان خرج  
 للاف الموصى به من ثلث العين دفع للاف اليه اى الموصى به  
 والاى فان لم يخرج فثلث العين اى دفع ثلث العين وكلما  
 خرج اى حصل شي من الدين له ثلثه اى للموصى به ثلث ما حصل  
 حتى يستوفى الموصى به للاف وان اوصى بثلثه لزيد وعمرو  
 وهو ميت اى وقت الوصية فيكون لزيد كله مطلقا وسوا  
 علم الموصى موت عمرو ولا وعنه اى يوسف انه اذا لم يعلم بموت  
 فله نصف الثلث اما اذا كان عمرو حيا ثم مات فلزيد نصف

اجاب عن مختلفه فان كانت  
 الثياب من جنس

الثلث

الثلث والنصف الى الورثة الموصى ان مات عمرو قبل الموصى وان  
 مات بعد فوصيته من الثلث لورثته ولو قال ثلث مالى بين  
 زيد وعمرو فاذا عمرو ميتا لزيد نصفه ولو اوصى بثلثه له و  
 كان لامل له اى للموصى له ثلث ما ملكه اى للموصى له عند  
 موته ولو اوصى بثلثه لامرات اولاده والحال ان هن ثلث  
 للفقراء والمساكين يقسم ثلث ماله على خمسة اسهم لثلاثة  
 من خمسة وسهم للفقراء وسهم واحد للمساكين هذا عند  
 وعند محمد رحمه الله يقسم على سبعة اسهم للفقراء سهران ولحن  
 ثلاثة اسهم وان اوصى بثلثه لزيد والمساكين بان قال  
 اوصيت بثلث مالى لزيد والمساكين لزيد نصفه فله نصف  
 عند هاهنا وعند محمد ثلثه لزيد وثلثاه للمساكين والوجه ما ذكرنا  
 ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مسكين واحد عند هاهنا  
 محمد لا يصرف الى اثنين ولو اوصى بما يقدر على وجاية  
 اخرى اى اوصى لفلان ثلث اشركك ماله اى  
 للثالث ثلث كل مائة فتكون له ستة وستون وثلثا درهم  
 وكل واحد منها كذلك لو اوصى باربعائة له وبما يتولى اخر  
 فقال الموصى لفلان ثلث اشركك ماله اى الثالث نصف  
 ما لك منها فيكون الاول مائتان والثاني مائة والثالث ثلثمائة  
 وان قال لورثته لفلان على دين قصدي اتم فيما تبقى للثاني  
 ثم مات الموصى ولم يصدق فانه يصدق الى الثلث لادعي  
 الدين الثلث هذا في المسحان والقياس ان يصدق فان اوصى

قد

موصى



**وصايا** بعد ما قال الوارث لعلنا على دين فصدقوه **عزل الثلث**  
 من ماله **اصحاب الوصايا** وعزل **الثلثان للورث** وقيل لكل  
 واحد من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما بينهم فاذا صدقوا  
 اخذوا الدارين المصدق بينهما وما بقي من الثلث المعزول لاصحاب الوصايا  
**فليوصوا** يا وما بقي من الثلثين فليورثوه لا يشاركهم فيه صاحب  
 الدين ثم على كل فريق منهما التمس على العلم اذا ادعى المقر له الوارث  
 على ذلك لو ادعى **اجنبي وارثه** بشئ ولا وارث له غير  
 ثم مات فيكون له اي للاجنبي نصف الوصية ويبطل  
**وصية الوارث** وان كان له وارث غيره واجاز ان يبطل  
 وان لم يجز تبطل ايضا ولو ادعى **بنيان متناوئة لثلاثة**  
 فان قال وصيت لثلاث بهذا التوب الجيد ولعلنا بهذا التوب  
 الوسط ولعلنا بهذا التوب الردي ثم مات الوصي **فضاع**  
**توب ولم يدبر اي من الشيا** ضاع والوارث يقول لكل واحد من  
 اصحاب الوصايا **هلك حقل بطلت الوصية** الا ان يشاء ما بقي  
 من الشيا بخينيد صحة ويقسم بينهم **فلذي الجدة ثلثا** اي ثلثا  
 الجدة من التوبين **ولذي الردي ثلثا** اي ثلثا الردي من التوبين  
**ولذي الوسط ثلث كل اي** كل واحد من التوبين يعني ثلث الجدة  
 وثلثا الردي ولو ادعى **بنيان عتق من دار مستبرلة** بين الوصي  
 وبين الاخر مات الوصي وقسم الدار ووقع البيت المعين **فخطبه**  
**فهو اي البيت للموصي له والارث** وان لم يقع البيت للموصي  
 في نصيب الوصي فليوصي له **مثل د رعه** فيما اصاب الموحي الدار

وهذا

وخذ احدهما او عند محمد رجة الله له نصف البيت ان وقع  
 في نصيبه وان لم يقع في نصيبه فله مثل ربع نصف البيت **لاقرار**  
**مثله** اي مثل الوصية في الحكم الذي من قبل مو علي هذا الخلا  
 في المرح انه على الاتفاق ولو ادعى بالثاني عين من مال رجل اخر  
**فلجاء الوصية رب المال بعد موت الموصي ودفعه** صر وجر  
 له المنع ايضا **بعد المراجعة** وصح اقرار احد البنين **بعد القسم**  
**بوصية ابيه في ثلث نصيبه** استحسانا وقال في رجه الله  
 يقع في نصف نصيبه وهو القياس فيعطيه نصيبه ولو ادعى  
 بامه فولدت بعد موته ولد قبل القسمة **وقد خرجا من**  
**ثلثه** اي من ثلث ماله **فماله** اي للموصي له والارث وان لم يجز  
 من ثلث ماله **احد اي** اخذ الموصي له ثلث ماله منها ثم ان فضل  
 شي اخذ منه اي من الوارثين اخذ اخذ جنة رجة الله وعندنا  
 تنفذ وصيته منها على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقيل  
 قبولا للموصي له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي  
 له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذر العتوري انه لا يصير  
 موصي به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع  
 ماله كالوولدت بعد القسمة ومساخنا رحمهم الله قالوا مو  
 به حتى يعتبر خروجه من الثلث كالوولدت قبل القبول وان  
 ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي له لم يدخل  
 تحت الوصية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا والمصل في  
 هذا الباب كما مر ان كون الموصي له وارثا او غير وارث يعتبر

صي



يوم الموت لم ينع الوصية وفي الموقر يعتبر كون المقر له وارثا  
او غير وارث يوم الموقر ولو اوصى **ابنه الكافر او الرقيق**  
**في مرضه** اي مرض موته **فاسلم الكافر او اعقب الرقيق** قبل موته  
**بطل هبته واقراره** اي بطل ايضاؤه كما بطل هبته المرضي له  
الكافر والرقيق اقراره له اذا اسلم او اعقب ورؤي ان الهبة  
تصح وفي عامة الروايات الهبة في مرض الموت بمنزلة الوصية  
فلا تصح **والمعقد والمفلوج** يقال فلجبت الشيء فلججت او شققته  
ينصفين ومنه المفلوج مرانه واهب النصف لذاتي **والاشل**  
**والمستولاي** المذوق ويجوز ان يكون المراد به المسلول الذي  
شل انبياه اي تزعت خصيئته **ان تطاوله ككلمة مخففة**  
**الموت** بان استحكم وصار بحيث لا يزداد بعده **هبته** اي هبة  
كل واحد من المذكورين تعتبر **من كل مال ولا** اي وان لم يتطاول  
وبخاف منه الموت بان كان بحيث يزداد المرض حاله الى ان  
يكون اخره الموت **من الثلث** ومدة التطاول مقدرة بسنة  
والمراد منه الخوف الغالب لانفس الخوف ولو صار صاحب فراش  
بعده صار بمنزلة حدوث المرض **باب العتق في المرض** اي  
مرض الموت **تحريره في مرضه ومحاباته في البيع وهبته وصيته**  
في حق الاعتبار من الثلث **ولم ينع العبد ان اجير** حتى لو ترك  
ابن ومائة درهم وعبد اقيمة مائة وقد اعنته في مرض موته  
فاجاز الوارثان العتق لم ينع في شيء **فان جابا فخر رقيقا** اي  
من العتق صورته اذا باع رجل في مرض موته عبدا من رجل بالف

درهم

درهم وقيمة الفان ثم اعتق عبدا آخر يساوي الباوي لماله غير ما فالحا  
اولي من العتق فيم العبد المشتري بالعتق يسوي العبد في قيمته للورثة **وعكسه**  
**استقيا** اي ان اعتق حبا والصورة باقية على حالها فمات مسودا ليس  
العبد في نصفه خمساية ويعتق النصف له خراجا وتكون المجابا بقدر  
خمساية وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقيل العتق اولي في المسلمين وقال  
نفرجه اسلا في اولي **وان اوصى بان يعقب ثانيا عنه بمئة المائة**  
**عبد للموصي** فملك منها درهم لم تنفذ الوصية فلم يعقب عنه بما بقي عند  
ابي حنيفة رحمه الله وقال يعقب عنه بما بقي **بخلاف** اي اوصى بان يعقب  
بمئة المائة فملك منها درهم بخ عنه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يملك شيء  
بخ عنه بما وان بقي شيء من الحجة يرد الى الورثة **وان اوصى بعتق عبده** فاما  
الوصي فحجي العبد ودفع اليه في الحجة **بطلت الوصية وان فدى الورثة** لم  
تبطل الوصية **وان اوصى بثلثه لو زيد ثم مات وترك عبدا او مالا وارثا فادى**  
**زيد عتقه** اي عتق العبد في صحته وادى الوارث عتقه لكن في مرضه فلتقول  
لوارث مع يمينه **ولا شل زيد الا ان يفضل من ثلثه** اي ثلث ماله شيء  
على قيمة العبد فيزيد يكون الفاضل لزيدا **ويبرهن** هو الموصي له **على دعواه**  
وموأنه اعتق العبد في صحته فيكون لزيد ثلثه سايرا ماله يسوي بالعبد ولو  
ترك وارثا وعبد او دعي **مد يدنا على الميت** ادعى العبد عتقا في صحته  
فصدقهما اي بالدين والعبد الوارث **سوي العبد في قيمته** عند ابي حنيفة  
رحمه الله وعندهما يعقب فم ليسوي ويدفع القيمة الى الورثة ولو اوصى  
**بعتق فدية** الله تعالى قد تمت الغرائف منها وان اخرها اي الموصي  
في الوصية كالحج والزكاة والكمالات وان تساوت الحقوق في القو

بأه



يدعي بما يدايه الموصيان من أفعالها الثالث واختلف الروايات في  
 أبي يوسف في الحج والركاة في رواية عنه يبدو بالحج وإن أخره وفي  
 رواية عنه أنه يقدم على الركاة بكل حال ثم يقدم الركاة والحج على الكفا  
 وفي الحسن عن أصحابنا أن العتق بعد الركاة وبعد الحج وكذا وصي  
**بحجامة ليلام أجوا** أي يعتقوا للحج نائبا عنه **نظام من يكره** أي يكره  
 الموصي حال كونه **بحج** وكما قد به لأنه لا يكره أن يحج نائبا **والأبي**  
 وإن لم يبلغ الثلث النفقة من يكره **من حيث يكره** أجوا عنه حسنا  
 وفي القياس لا يحج عنه **ومخرج من يكره** حال كونه **حائرا** في الطر  
**وأوصي أن يحج نائبا عنه** يحج عنه من يكره عند أبي حنيفة وزفر  
 رحمه الله وعندهما يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وقد يقول  
 حال كونه لو خرج للعبارة فإنه يحج عنه من يكره بالاتفاق **والحاج**  
**عن غيره مثله** أي مثل مخرج من يكره حائرا حكا وظلا **باب**  
**الوصية للأقارب وغيرهم جيرانه ملاصقوه** حيا وأوصي  
 لجيرانه يدخل الملاصقون لداره عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله  
 وهو القياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يسكن  
 تحلقا لموصي ويحتمل مسجد المحلة وقال الشافعي رحمه الله الحوار إلى  
 أربعين منزلا ثم قالوا يستوي فيه الساكن والملاصق والذكر والأنثى  
 والسلم والذمي والصغير والكبير ولا يدخل منه العبيد والأمسا  
 والمذنب وأما ما ثبت لأولاد والمكاتب يدخل كذا ذكر في الكفا **باب**  
 والمحيط من غير كطلاق وذكر في الهداية ويدخل فيه العبد الساكن  
 عنده ولا يدخل عندهما وأما **عن ذي** **مخرج من يكره**

هذا

بهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبيد رحمه الله مؤكدا يدخل  
 فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة ابنه وزوجة كل  
 ذي رحم محرم منه وأما يدخل تحت الوصية من موصي الموصي  
 يوم موته بأن كانت المرأة منكوبة له عند الموت أو عند  
 عنه بطلاق رجعي لو مات الموصي والمرأة في نكاحه أو عدته  
 طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية وإن كانت في عدة من طلاق  
 بائن أو ثلاث لا يستحقها **وأخاها زوج** كذا **باب** **رحم محرم**  
 كالأولاد البنات والإخوات والعلمات والحالات وكذا كل ذي رحم  
 محرم من أرواح هؤلاء كذا ذكره محمد رحمه الله قيل هذا في عرفهم  
 وفي عرفنا لا يتناول إلا أرواح المحارم ويستوي فيه الحر والعبد  
 والمقرب والمبعد **فأهل زوجة** حتى لو أوصى له بالوصية  
 لزوجته عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لم يكن في عبالة  
 ونفقة **والأهل بيمينه وجنسه** **أهل بيمينه** ولو أوصي  
 بجنسه أو لأهل بيمينه أو لأهل يدخل فيه كل من ينسب إليه من  
 قبل أبيه إلى أفضى أب له في الإسلام والمقرب والمبعد والذكر  
 والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير سواء لا يدخل فيه أولاد  
 البنات وأولاد الإخوات وأحد من قرابة أم الموصي والملاصق  
 لو كان حيا لا يدخل تحت الوصية ولو أوصت المرأة بجنسها  
 أو لأهل بيمينها لا يدخل ولها إلا أن يكون أبوه من قومها **وأن أو**  
**أقارب** **لأولاد** **وأقارب** **أو لأقارب** **أو لأقارب** **أو لأقارب**  
 حنيفة رحمه الله للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه

حي

خل



فيه الجدة الحرة وولد الولد في ظاهر الرقابة عن ابي حنيفة رحمه الله  
وعن ابي يوسف ان الجدة وولد الولد لا يدخل ولا يدخل فيه **والوالدان**  
**والولد والواحدة فيكونان الاثنين فصاعدا** وليستوى فيه  
الصغير والكبير والحرة والعبد والامني والذكو والمسلم والكافر وعند  
يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الا اؤثر قبل الام  
الي اقصى اب له في الاسلام يستوي فيه القرب والام بعد الواحد والجمع  
والكافر والمسلم وكل يشترط اسلام اقصى اب قبل يشترط وقيل لا ولكن  
يشترط ادراكه الاسلام عند وعندها ان يكون له اقصى اب في الاسلام  
وعند الشافعي رحمه الله الماب الذي **فان اوصى لا قاربه وكان**  
**له عمن وخالان فيمما لم يوصى** عدا ابي حنيفة رحمه الله وعندهما  
يقسم بينهما ارباعا ولو كان له عم وخالان له النصف والعم  
**التصيف ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث ولو كان له عم وعم**  
**وخال وخاله استويا** اي العم والعممة ويكون بينهما نصفان وان لم  
يكن للموصي دونه محرم في هذه المسائل فالوصية باطلة عند ابي  
حنيفة رحمه الله ولو اوصى لذي قرابة لا يشترط فيه الجمع حتى لو كان  
له عم وخالان فالكل للمعم عنه **ولو اوصى لولولان فالوصية للذكر**  
**والانثى على السوا** ولم يكن لفلان الاولاد واحد كان الثلث كله له  
**ولو اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين**  
**باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة وتصح الوصية**  
عند ابي حنيفة رحمه الله **عامة** عده وسكنى ان من  
معلومة **وايد** وان اوصى بخدمة مطلقة غير موقفة يتناول الاب

وان

وان اوصى بسنين يتناول ثلاث سنين وكذا الوصية بعلة العبد  
والدار وان اوصى بخدمة عبد رجل من معلومة **فان خرج**  
**العبد من ثلثه** بان كان قيمة العبد مثل ثلث ماله او اقل **سكنى**  
**اليه** اي الي الموصي له **ليخدمه والامني** وان لم يخرج من الثلث  
بان كان له مال غير **مخدة العبد الورثة يومين والموصي**  
**له يومان** حتى يستكمل الموصي له مقدار ما عينه الموصي من الزمان  
وليس للموصي له بالخدمة والسكنى ان يواجر العبد والدار وقال  
الشافعي رحمه الله ذلك وليس له ان يخرج العبد من ماله  
ان يكون الموصي له واهله في غير مصر فيخرجهم الى اهله للخدمة  
هناك اذا كان يخرج من الثلث **وبورته** اي بموت الموصي له **يعود**  
**العبد او الدار الى الورثة الموصي ولو مات الموصي له في حياة**  
**الموصي بطلت الوصية** ولو اوصى بسكنى دار مدة معينة وخرج  
الدار من الثلث يسكنها ووجه هذه المدة فان لم يخرج ولا مال له  
غيرها يقسم الدار اثلثا يسكن الموصي له ثلثها والورثة الثلثين  
حتى يستكمل الموصي له مقدار ما عينه ولو خرب ما في يد من الدار  
كان له ان يراجع الورثة فيما في ايديهم فلو اقسموها الدار مما يان  
من حيا الزمان يجوز ايضا ان الاول هو اعدوا ولي وليس للورثة  
بيع ما في ايديهم من ثلث الدار وعن ابي يوسف انه يجوز ذلك  
**ولو اوصى بتمرة يستأنه** بان قال اوصيت بتمر يستأني لفلان فما  
الموصي فقد كان فيه تمرة له اي للموصي له **هذه التمرة** وحدها فقط  
**وان زاد ابدان** قال اوصيت بتمر يستأني لفلان **له هذه وما**

العبد

ت



يُسْتَقْبَلُ مَا عَاشَرَ الْعَلَةَ بِنِسَانِهِ أَيُّ يَكُونُ لِلْمَوْصِي لَهُ التَّمَرُّعُ الْمَوْجُودُ  
 وَمُرْتَبَهُ فَمَا يَسْتَقْبَلُ مَا عَاشَرَ كَمَا يَكُونُ لَهُ الْعَلَةُ الْعَائِدَةُ وَقَلْبُهُ فَمَا  
 يُسْتَقْبَلُ مَا عَاشَرَ فَمَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِالْعَلَةِ بِنِسَانِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ يَد  
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ عِزٌّ كَانَ لَهُ ثَلَاثُ الْعَلَةِ وَالْتِمُّ وَأَعْلَى قَدِّ بَقُولِهِ  
 وَقَدْ مَرَّةً مَرَّةً إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَرَّةً فَلَهُ مَرَّةً فَمَا يَسْتَقْبَلُ مَا عَاشَرَ  
 الْمَوْصِي لَهُ كَمَسْئَلَةِ الْعَلَةِ كَذَا فِي شَرْحِ السَّيِّدِ لَوْ أَوْصَى بِصَوْتٍ غَنَمِهِ  
 لِكُلِّ وَوَلَدَهَا وَلِبَنَاتِهَا مَاتَ لَهُ الْمَوْجُودُ عَلَى ظَهْرِ غَنَمِهِ وَفِي بَطْنِهَا  
 وَمَا فِي ضَرْعِهَا مِنَ اللَّبَنِ عِنْدَ مَوْتِهِ فَيَكُونُ لَهُ سَوَاقُ الْبَدَنِ **أَوَّلًا**  
**بَابُ وَصِيَّةِ الذِّي ذِي جَعْلٍ أَرَى بَيْعَهُ** وَهُوَ مَعْبِدُ النَّصَا  
 أَوْ كَلِيسِيَّةً وَهُوَ مَعْبِدُ الْيَهُودِ فِي صَحْتِهِ فَمَاتَ الذِّي ذِي مِيرَاثٍ  
 لَهُ نَزْلَةُ الْوَقْفِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَالْوَقْفُ عِنْدَهُ لَا يَلْزَمُ قُبُورُهُ وَكَذَا هَذَا  
 عِنْدَ مَا خَلَا بَنُو هَذَا بَعْنِي فَلَا تَقْعُ أَوْ بَنِي بَارٍ وَهُوَ مَعْبِدُ الْحَيُّوسِ **وَأَنْ أَوْصَى**  
**بِذَلِكَ** أَيُّ أَنْ أَوْصَى بِأَنْ تَجْعَلَ دَارَهُ بَيْعَهُ أَوْ كَلِيسِيَّةً لِقَوْمٍ مُشْتَرِكِينَ فِيهِ  
 أَيْ لِمِصْرَ بَايَزِيدِ الثَّلَاثِ فِي الْغُرْبَا مَا فِي الْمِصْرِ فَلَا يَكُونُ بِالْإِتِّفَاقِ كَذَا  
 فِي الْإِنْيَاةِ وَأَنْ أَوْصَى بِدَارِهِ أَيْ يَجْعَلُ دَارَهُ كَلِيسِيَّةً أَوْ بَيْعَةً لِقَوْمٍ غَيْرِ  
**مُشْتَرِكِينَ** صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعِنْدَ مَا بِي بَاطِلَةٌ  
 إِذَا كَانَ يَكُونُ لِقَوْمٍ يَأْتِيهِمْ **كُوصِيَّةٌ حَرَمِيَّةٌ** أَيْ صَحَّتْ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ  
 كَصَحَّتِ وَصِيَّةُ حَرَمِيَّةٍ **مُسْتَأْذِنٌ** أَوْصَى بِكُلِّ مَالِهِ **لِشَيْءٍ أَوْ ذِي** فَمَاتَ  
 قَبْلَ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَرَثَةٌ مَعَهُ فِي دَارِهِ أَوْ أَصْلًا مَا إِذَا كَانَتْ الْوَرَثَةُ  
 مَعَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبَازَتِهِمْ وَلَوْ أَوْصَى بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ اخْتَذَتِ الْوَصِيَّةُ  
 وَرَدَ إِلَيْهَا فِي عِلْوِ رِشَّةٍ وَلَوْ أَوْصَى فِي دَارٍ لِلْإِسْلَامِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَرْتَدَّ

له

الذي

يجز

يَجْزِي لَوْ أَوْصَى لِمُسْتَأْذِنٍ سَلَّمَ أَوْ ذِي وَصِيَّةٍ جَازٍ كَذَا فِي شَرْحِ  
 السَّيِّدِ **بَابُ الْوَصِي** وَمَا يَمْلِكُهُ **أَوْصَى إِلَى خَلٍّ أَيْ فَوْضَ إِلَيْهِ**  
 النَّصْرُ فِي مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَقْبَلُ الْوَصِيَّةَ عِنْدَ أَيِّ عِنْدِ  
 الْمَوْصِي **وَرَدَ** الْوَصِي الْوَصَايَا **عِنْدَهُ** أَيُّ عِنْدَ الْمَوْصِي **يُرِيدُ**  
**وَالْمَالُ** أَيُّ وَإِنْ رَدَّهَا فِي غَيْرِ وَجْهِهَ أَيُّ فِي غَيْرِ عِلْمِ الْمَوْصِي **لَهُ**  
**يُرِيدُ** **وَلِبَيْعَةٍ تَرْكَةً** يَبْعُدُ مَوْتَهُ كَقَوْلِهِ الْوَصَايَا  
 فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي وَيَقْدَرُ الْبَيْعُ سَوَاءً عَلِمَ بِأَيْصَانِهِ حِينَ بَاعَ  
 أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمْ يَرُدَّ حَتَّى مَاتَ الْمَوْصِي فَلَمْ يُولَ الْخِيَارُ  
 أَنْ يَسْأَلَهُ أَنْ يَسْأَلَ **وَأَنْ مَاتَ** الْمَوْصِي فَلَمْ يَرُدَّ فِي حَيَاةِ  
 حَيَاةِ **فَقَالَ** أَيُّ الْمَوْصِي إِلَيْهِ بَعْدَ مَحَابَةِ **لَا أَقْبَلُ** الْوَصَا  
**تُمْ قَبْلَ صَحِّ الْقَبُولِ** **أَنْ لَمْ يَخْرِجِهِ قَاضٍ مَذْقًا** **لَا أَقْبَلُ**  
 الْوَصَايَةَ فَحِينَئِذٍ لَا يَبْعُدُ إِذَا أَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَالَ تَفَرَّانُ قَالَ  
 فِي غَيْبَتِهِ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ لَا أَقْبَلُ تُمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ  
 وَصِيًّا وَلَوْ أَوْصَى **إِلَى عَيْنِهِ** أَيُّ عِنْدَ عَيْنِهِ **وَكَا فَرَقًا سَوَ**  
**بَدَلُ** الْوَصَايَا **بِغَيْرِهِمْ** وَشَرْطُ الْإِصْلَاقِ أَنْ يَكُونَ الْقَا  
 مَتَا مَخَوِّقًا مَنَّهُ فِي الْمَالِ ثُمَّ التَّيْدِلُ بِشَيْءٍ إِلَى حُجَّةِ  
 الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَذَلِكَ مُحْدَثٌ  
 الْإِصْلَاقُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ بِأُطْلُةٍ قَبْلَ مَعْنَاهُ سَيِّطَلُ فِي جَمِيعِ  
 هَذِهِ الصُّوَرِ وَقَبْلُ فِي الْعَيْنِ مَعْنَاهُ بِأُطْلُةٍ خَفِيفَةٍ  
 لِعَدَمِ رُؤْيَاهُ وَفِي غَيْرِهِ مَعْنَاهُ سَيِّطَلُ وَقَبْلُ فِي الْخَافِ  
 بِأُطْلُةٍ أَيْضًا وَلَوْ أَوْصَى **إِلَى عَيْنِهِ** **وَوَرِثَتُهُ** كَلِمَةُ صِفَانِ

سوق



الوصية **والا** وان لم يكن الورثة صغارا بل كلهم كبارا وبعضهم  
كبار وبعضهم صغار ويصح عندنا في حنفية رحمه الله وعندنا لا يصح  
في الوجيز وهو العياض وقيل قول محمد بن طرب يروي عن مع أبي  
حنيفة وثارة مع أبي يوسف **ومن عجز عن العياض بما ضم القاض**  
**غير اليه** ولو شكى اليه الوصي لك لا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة  
ولو ظهر عند القاضي عجز أصلا استدعى به وان كان قادرا على  
التصرف امتناعا فليس للقاضي ان يخرج منه ومن اوصى اليه ان لم  
يكن احدهما ان يتصرف عندنا في حنفية ومحمد بن صالح  
المزني اشياء معدودة وقال ابو يوسف ينفرد كل واحد منهما في جميع  
الاشياء كما نبه بها حيث قال **ويبطل فعل احد الوصيين** مطلقا  
سواء اوصى الي كل واحد منهما على التفراد او اوصى كل واحد منهما  
ينفرد كل واحد منهما بالتصرف ان اوصى الي كل واحد منهما على  
التفراد كالوكيلين اذ كل واحد منهما على التفراد والاول اصح  
**في غير التجهيز وفي غير شرائك** وفي غير شرائك الصفا  
من الباسر والطعام وفي غير الباسر اي قبول الهبة لهم وفي  
غير رد ودفع عين وغير رد الموقوف والمستدي شرا فاسدا  
وفي غير حفظ الاموال وفي غير قضاء دين وفي غير تنفيذ  
**وصية معينة** وفي غير عتق عبد عين وفي غير بيع ما  
يسارع الى الفساد وفي غير جميع الاموال الضاربة وفي  
غير المحضومة **في حقوق الميت** واقا قيد بدو دفع عين  
وتنفيد وصية معينة وعتق عبد حين لانه لا يحتاج فيها

الي

الى الراي بخلافه اذا كانت غير معينة فانه لا ينفرد احدهما بتنفيذ  
وكومات واحدهما وقد اوصى الى الحي فله ان يتصرف في طاهر الرواية  
وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الحي لا ينفذ بالتصرف **وصي الوصي**  
**وصي في التركيب** حتى اذا مات الوصي واوصى الي اخره فهو وصية في  
تركته وتركه الميت له ولورثته او عند الشافعي يكون وصيا في تركه  
الميت الاول فلهذا القول جعلته وصي بما اراد صار وصيا بتركته  
وتركه مؤصية في طاهر الرواية وعن ابي يوسف ومحمد بن صالح  
في تركته فقط **وتصح قسمة** ما بينا عن العروة مطلقا سواء كان  
الورثة صغارا او كبارا عينا مع **الموصي له** حتى لو ملك حصه الورث  
فيهم لم يرجع الورثة على الموصي له بشي **ولو عكس الوصي** بان قسم  
التركة مع الورثة عن الموصي له الغاي لا يصح **ولو قاسم الوصي**  
**الورثة** واخذ نصيب الموصي له فضاغ نصيبه رجع الموصي له على  
الورثة **بثلث ما بقي** من التركة في يد الورثة ان كانا في ايديهم  
هذا اذا كانت القسمة بغير امر القاضي اما لو قسم بامر جاز فلا يرجع  
كما ياتي في المقود كذا ما امر المحبوبي بخلافه في مسقط بيع الاسلام  
ان تقاسم الموصي له عن الورثة جائزة في العروض والعقار جميعا  
اذا كانت الورثة صغارا كلهم وكذا اذا كانت كبارا عينا جائزة في العروض  
دون العقار واما تقاسمته مع الورثة عن الموصي له باطلا في  
العقار والعروض جميعا سواء كان الوصي صغيرا او كبيرا حاضرا او غائبا  
كذا في شرح السيد وان اوصى لميت بحجة فقا سم الوصي التركة الورثة  
واخذ ما له **فذلك ما في يد** اي الوصي الج اودع المال الى من يبيع

يا



عنه اي عن الموصي فمضاع المال في يده اي يد الحاج حج في الصور  
نايبا عن الميت بثلث ما بقي من التركة مطلقا وقال ابو يوسف ان كان  
مستغرا للثلث لم يرجع بشي ولا يرجع تمام الثلث وقال محمد بن ابراهيم  
وصح قسمة العاقبة مع الورثة عن الموصي له وصح اخذه خط الموصي  
له ان غاب حتى لو هلك عند العاقبة ثم حضر الموصي له لم يكن له على الورثة  
سبيل وصح بيع الوصي عبدا من التركة بغيره العرقا وصح بيع الوصي  
التمن ان باع عبدا او وصي الموصي ببيعوه ويتصدق بغيره بين الفقهاء  
مثلا ان استحق الموصي به واخذ بعبده لثمنه عنده اي عنده  
الوصي ولكن يرجع الوصي في جميع تركه الميت وكان ابو حنيفة يقول  
لا يرجع ثم رجع الى ما ذكره عن محمد انه يرجع في الثلث فان كانت التركة  
قد هلكت او لم يكن بها وقام يرجع بشي ويرجع الوصي في مال الطفل ان  
باع الوصي عبدا واستحق العبد واحد المشتري الثمن ومالك الثمن  
في يده اي يد الوصي وهو اي الطفل يرجع على الورثة بما ضمن الوصي في  
حصته وصح احتماله بماله اي صح قبول حواله الوصي بمال الطفل  
لو كان الاحتيال خيرا له ولموان يكون الثاني املا من الاول اي وقد  
وان كان الاول املا لا يبيع وان كانا سوادا لم يبيعا ولا يجوز في الذخيرة  
ان كان الثاني قبل الاول في الملاءة فقد خلت المشايخ كذا في شرح السيد  
وصح بيعه وشرائه بما يتعارف الناس في مثله وصح بيعه على الكبير  
العائس من الورثة في غير العتار مطلقا سوا حيف هلاك بياؤه اولا  
وقيل بملكه في هذه ولا يبيع والقياس ان لا يملك الوصي بيع غيره العتار  
ايضا ثم في حق الصغير يملك بيع العتار ايضا هذا جوابا للسلف اما

جواب

جوابا لما خرب انه يجوز باخذ شروط ثلاثة اما ان يرغى المشتري  
فيه بضعف القيمة او للصغير حاجة الي ثمنها او يكون على الميت  
دين ولا خلاف في ذلك وقال السيد الشهيد وبه يعني كذا في شرح السيد  
ولا يتجر الوصي في ماله ووصي الاب اخو مال الطفل من الجد وقال  
الشافعي الجد اخو فان لم يوصر لغيره لم يوصر له الجد ولا يوصر  
في الشاهدين لو شهدا الوصيان ان الميت وصي اليه يد معهما اي  
مع الوصيين للشاهدين لغت الشهادة لان يد يد في هذا لا يقبل  
استحسانا والقياس ان لا يبيع ولذا شهادة الابن وكذا الوصيان  
اي الوصيان لو اوصيا صغيرا بمال مطلقا سواء كان مال الميت او غيره فشهدا  
بأجله او كبر بمال الميت فشهدا لا يثبت ان شهدا بمال غير الميت يقبل  
هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في العتار ولو شهد  
لرجلني على ميت بدني الف وشهدا لآخر انهما السهود لهما الاول  
وهما الشاهدان بمثله اي بدني الف على الميت يقبل شهادة العتارين  
وان كانت شهادة كل فريق آخر بوصية الف لا تقبل وهذا هو  
وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا وذكر الحنابلة انه على قول  
ابو حنيفة وابو يوسف لا يقبل وعلى قول محمد يقبل كما في  
الحنفي تركه يدل على الدين والتكثير يقال خشت الشفا فاختت  
اي شاة فانتني في مئة الخشت لم يتركه فوج وذكر فان بال من  
الذكر فعلام ويرث ميراث العلم وان مال من الفرج فانتني ويرث  
ميراث الميراث فان بال مئة فالحكم للاسبق خروجا وان استويا  
في السبق فممثل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال في نسب الى الترمي

دتها  
ن  
لبن  
لها



ولامعة بالكرة عند حيفة رجة الله وان استويا في الخروج والكرة  
 فشكل بله اتفاق هذه العلامات قبل الموضع **فان بلغ وخرجت له حية**  
**او وصل الى النساء او احل كما يحل الرجل او كان له ندي مستوف** **جل**  
**وان ظهر له ندي كندي للمرأة او لبن في نديه او حاضا او جل او**  
**امكن وطيه فامرأة وان لم يظهر الخنثى علامة من هذه العلامات**  
**او ظهرت وتعارضت هذه العلامات فشكل** وما فرغ من تعريفه  
 شرع في احكامه حيث قال **فيقف في الصلوة بين صف الرجال والنساء**  
 فلا يخلط الرجال حتى لا يفسد صلاته فان قام في صف النساء بعد  
 صلاته احتياطا وان قام في صف الرجال فصلاته تامة وتعيد الله  
 عن عيبه وعن عيبه ومن خلفه خذابه صلاته احتياطا وصلاته  
 بقناع احب وان صلى بقناع يعيد استحيانا وان لم يعدها  
 جاز وبتناع له اي يشترى من حاله **امة تحبته فان لم يكن له**  
**مال فمن بيت المال تشوي ثم بتاع** المومة بعد الحق ورد ثمنها  
 الى بيت المال وله اي الخنثى **شكل اقل النصيبين** يعني سوا  
 الحالين عند ابي حنيفة رجة الله وهو قول عامة الصحابة رضي الله  
 عنهم وعليه الفتوى **فلو مات ابو له وترك لنا وخنثى مشكلا والمأ**  
**بينها الثلثان له سهران وخنثى سهم** وهو نصيب الميت وفي قول  
 ابو يوسف اخر الة نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى **مسا**  
**شي ايما الاخرى وكتابته كالبيان بخلاف معتقل اللسان**  
**في وصيته متعلق بفعله كالبيان ونكاح وطلاق وبيع وشرا**  
**وقود وقصاص منه وله لا في حد عليه ان كان قاذفا بل لا يشارع**

او الكتاب

او الكتابه ولا حد له على العنوان كان معذوفا كذا في النهاية اعتقل  
 لسانه على ما لم يسم فاعلة اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر عليه المراد  
 بل اخر من صلى على العارضي اعلم انه اذا اقرى على اخر من كتاب  
 وصية فقبل له ان شهد عليك بما في هذا الكتاب فاعلى براسه  
 اي نعم او كتب نعم فاذا اجاز ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز  
 ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصية فاشار براسه اي نعم  
 او كتب نعم فهو باطل وقال الشافعي هما سوا الاقربين العارضي  
 والمصلي واسارة المعتقل لا تعتبر اذا لم تكن له اشارات معروفة  
 معلومة حتى لو اعتقل لسان المريف وامد وكما رت له اشارة  
 معلومة يجب الحكم به كما في الاخر من الكتابه على الله او جوده  
 مستبين من شوراي معقول اي مصدر بالعنوان ولو ان كتب  
 في صدره من فلان الى فلان ولو جري جري المنطوق في الحاضر والغائب  
 على ما قالوا ومستبين غير من شور كالكتاب على الجدار ولو ارف  
 الى اشارة وليس حجة الا بالنية والبيان وغير مستبين كالكتاب  
 على الهوي والمأ وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم  
**عن مذبوجة وفيها مينة** ولا يعرف المذبوجة من الميتة ولا يعرف  
 لكرها وقلتها **فان كانت المذبوجة الكرخي فيها واكل والا اي ان**  
**تكن المذبوجة الثوبان كانت الميتة الكراو كاتا بصفيان** **او تكلو**  
 في حال الاختيار بان يجد ذكية يتعينها ما في حال الضرورة تحري  
 واكل سوا كانت المذبوجة الكراو اقل وقال الشافعي لا يحل الاكل في حال  
 الاختيار وان كانت المذبوجة الكراو **توب بخس ليس في توب**

ف

هذا

هر



يا من فطر طوبته على ثوب طاهر لكن لا يسئل لو عسر له يتجسس وهو  
 الصحيح واسر شاة متلطف بالدم احرق الرأس وزال عنقه الدم  
 فاحذ منه مرقه جاز وطهر وكما لحسل سلطان جعل الحراج لرب  
 الارض جاز اذا صلح مصرفا وان جعل السلطان العسر لرب الارض لا  
 يجوز هذا بالاتفاق ولودفع السلطان المراضى المملوكة الى قوم  
 يعطوا الحراج جاز وتفسيرها اراضي الامالك لها وطريق ذلك ان  
 يعينهم المام مقام المالك في الزراعة وتوزيع المام حجة لارض  
 او آخرها جاز وهو لا يملكون البيع لانهم قاموا مقام المالك في الزراعة  
 واعطا الحراج لا غير وقيل يجوز البيع قول النبي يوسف محمد صم الله  
 وقيل قول الكل كذا في الخزانة ولو نوي قضاء رمضان ولم يعين  
 اليوم صح ولو نوي عن قضاء رمضان في قضاء الصلاة صح  
 وان لم ينو المصلي اول صلاة او اخر صلاة عليه علم ان المراد  
 من قوله ولو نوي من قضاء رمضان قضاء احد رمضان وان لم ينو  
 الصيام او رمضان او اخر رمضان ولم يرد جمعها في النية لان نوي  
 الغيبين في الصور متين فاليتأمل ابلع صائم براق غير  
 كفر لو كان الغير صدقة ولا اي وان لم يكن صدقة لا يجب  
 عليه النكاح قتل بعض الحاج في طريق مكة عذر للناس في ترك  
 الحج تؤذن من شدي فقالت شدي لم يقع النكاح خوشتني  
 واذن من كود ايندي فقالت كود ايندا شدي وقال الرجل  
 بد برفتم ليعقد النكاح وختر خوشتني رابيس من اذني  
 داسني فقال داستم ليعقد منعها زوجها عن الدخول

عليها

عليها واما قد كان يسكن الزوج معها في بيتهما نشوز ولو  
 سكن الزوج في بيت الغصب قامت نفقة زوجته منه لم  
 قالت الزوجة للزوج لا اسكن مع امك وقالت اريد بيتا  
 على حدة ليس لها ذلك فبدا ينهاها وقالت لا اسكن مع امك  
 واولادك ومع زوجك واريد بيتا على حدة لها ذلك وقالت  
 المرأة للزوج مرا طلاق ده فقال دانه كبر وكوده كبرا  
 وداده باذوكوده يازنوي مبي المفعول اي يوكل الي  
 نية فان كانت له نية بيع رجعا والاول منهم من شرط  
 النية ولو قال داه است بيع نوي او لو قال داه  
 انكار كوده انكار لا بيع وان نوي ولو قال رجل في خواب  
 من ذكر زوجته عنده وي من انشاء تا قيامت او هذه  
 عمره لا بيع للنية ولو قال رجل له امرأته حيلة ركان كن  
 يعني زوجي بزواج اخر حتى تحلين لي اقرار بالثالث ولو قال حيلة  
 خويش كن لا يكون اقرار بالثالث لو قالت امرأة لزوجها ما بين  
 ترا جشيد من فرا ارجلك بازدار ان طلعتا في المجلس سقط  
 المهر ولا ايدوان طلعتا في غير المجلس لا يسقط قال المولى العبد  
 يا ما لك يا امة انا عيبدل لا يعقو لو قال بومن سو كذا  
 كه اين كان كنتم اقرار باليمين بالله تعالى وان قال بومن  
 سو كذا است بطلاق لومة ذلك هي لو فعل ذلك طلعت امرأته  
 فان قال المالك قلت ذلك اي مرا سو كذا است بطلاق كذا  
 لا يصدق هي لو باشركا الفعل يقع الطلاق ولو قال امرأته

ست



كذا خاتمة است كذا ان كان تكتم فهو اقرار باليمين بالطلا  
 ولو قال للبائع يبارك بآذنه فقالا للبائع به ثم يكون قسحا  
 للبائع العقرارا المتنازع لا يخرج من يده ذي اليد مالم  
 يبرهن المدعي على وقوع دعواه فبذلك العقرارا انه ذكر في القياوي  
 الصغرى اذا اطلب المدعي بنفس الدعوى من القاضي وضع المنقول على  
 يد عدل ولم يكتف بالكفيل بالنفس فان المدعي عليه عدا ليجب  
 القاضي وان كان فاستجابته وفي العقرارا ولا يجيبه المولى في الشجر  
 الذي عليه الثمر ان الثمر ينقل **عقار في ولاية القاضي كذا**  
**قضاؤه فيه** وفي فصول لم يسترو شي لو ادعى على رجل في بلدة  
 ما والدا في غير تلك البلدة فاقا له المدعي البينة قبلت وقضى بها  
 للمدعي وخار قضاؤه وان لم يكن الداعي في ولاية هذا القاضي هكذا  
 حكي في فصل الدور والاراضي في دعوى قياوي قاضي خان اذا  
 قضى القاضي في حادثة ببينة ثم قال ذلك القاضي رجعت  
 عن قضا ان قال يدالي اي ظهر لي كذا اي غير ذلك او قال  
 رجعت في تلبس اليهود او قال ابطال حكمي ونحو ذلك  
 لم يقبل قول القاضي في الصور كلها والقضا ما مضى انما  
 بعد دعوى بحجة وهي ما يتعلق بها احكامها من احضار  
 الخصم والمطالبة بالجواب واليمين بالبينة **وسمى مستقيمة**  
 وهي شهادة العدول اذا استجعت شرائط الصحة احرازها  
 عما اذا قال له بعد دعوى فاستد او شهاد غير مستقيمة يعتبر  
 قوله ويبطل به القضا وصورة الدعوى الفاسدة انه اذا ادعى

محدودا

محدودا ولم يثبت انه كرم او ارضه الشهود يهدوا لذلك خيا قوما  
 ثم سأل رجلا عن شي فامر المسئول عنه به اي بذلك الشيء ولم  
 اي المجنون يرويه ويسمونه كلامه اي كلام الرجل وهو  
 اي الرجل المسئول عنه لا يراهم جازت شهادتهم وان يسموا  
 كلامه ولم يرويه لا يقبل شهادتهم باع رجل عقارا وبعض  
 اقراره حاضرا فعلم البائع ثم ادعى البعض لا تسمع دعواه  
 وان لم يعلم البائع تسمع دعواه ولو وهبت المرأة مهرها الزو  
 فانت المرأة فطلب ورثتها مهرها منه اي من الزوج وقالوا  
 اي الورثة سمات الهبة في عرض مهرها وقال الزوج لا بل  
 في الصحة فالقول له لو اقرت بدين او غير ثم قال كنت كاذبا  
 فيما اقرت وطالب به المقر له خلع المقر له علي ان المقر  
 كان كاذبا فيما اقرت ولسن يبطل فيما يدعي عليه بعد اعنه  
 ابو يوسف وعليه الفتوى وعنده اي حنفية رخصة الله ومحمد بن  
 يسلم المقر به الي المقر له اقرار ليس بسبب الملك ولذا قالوا  
 لو اقر رجل مال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اخذ منه  
 عن كره فيما بينه وبين الله تعالى ان ان يسله بطيئ فيكون  
 ملكا مستدا **قال لا خروا كلتيك ببيع هذا فسكت الخاطب**  
 ولم يقبل ولم يرد صار وكلا حتى لو كانت في صلح لم يقبل  
 بعنه كما مر في باب الرهن او وكل اي وكل رجل امره بطلا  
**لا يملك الزوج عنهما مطلقا** وكان التوكيل دورا او غير يقره  
 قريه وهو متفقون كما لو قال لفلان اطلق نفسك كذا في الجانبية

ج







أي وإن لم تدفع اليه المال قطع يديك أو اضرب بك حسيين سوطاً قد  
 لم يضمن الدافع مطلقاً بقيد السلطان لأن المراه عند أبي حنيفة رخصة  
 الله لا يتحقق له منه حتى لو قال له غير ذلك قد دفع يميني عنده وعندهما  
 أن كان المكره قد راعى ابتاع ما توعد به لا يضمن **وضع من خلاستان** محل  
 أي واسع الطعن في الصحيح البصير به عار وحش وسمى عليه  
 في اليوم الثاني ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لم يؤكل كره  
 من الشاة الجاهل أي الفرج والخصية والفخذ والمثانة والمرار  
 والدم المستفوح والذكر ورازاد حفظ هذه الأشياء في الحفظ هذا  
 . . . . . إذا كنت شاة فكلتها سوي سبع فغيره في الوال .  
 . . . . . طام عاتة غين ودال ثم ميمان ودال .  
 ويجوز للعاصي أن يعرض مال الغائب ومال الطفل واللقطة  
 بالنصب حتى تستغنى طاهر بحسنه لو رأى إنسان مخموراً  
 والحال أنه لا تقطع طهر ذكره إلا بتشديد تركه جازاً كشيء  
 وقد قال أهل البصر لا يطبق الشيخ الحتان ووقته سبع أي أنه  
 وقته سبع سنين ودكر في الدخيرة أقصى وقته اثني عشر سنة **والمسا**  
**بالزهر والابل والرجل والرحى بجائزة** هذا الذي لم يبلغ غايته لا  
 يتحملها المرء والرجل وخمر شرط الجعل من الجاهلين **أمن أحد**  
**الخاصين والقياس** أن لا يجوز فيه أيضاً علم أن هذه المسائل أوردت  
 في باب الكراهية فلا يحتاج إلى إعادتها ولا يصلي على قبر النبي وآله  
 عليهم الصلوة والسلام **الربط** هو البيع بأن يقال اللهم صلى على محمد وعلي  
 محمد وآل عطاياهم البروز والمهرجان ومسح اليد بالسكين بالخبر

وضع

ووضع الجن تحت القصبعة والمملحة واستطاد المذلة إن حضر المذلة  
 وشتم الطعام ونفخة **الجور** وفي الحاشية فكرهه وفي المقنية نفعاً عن  
 شرح الحلواني كذا للجائر وقال حوان أن يمتا يوه **ولباس بليس**  
**الغلاب** يسمي لفظ الجمع يسمي قطنسوة الحرير والذهب والفضة والكر  
 والسواد والحر أو القطنسوة ما يوضع تحت العمام **ويديك بليس**  
**السواد** مطلقاً جبهه كانت أو عمامة **ويديك** أي اليدان العمامة  
 بين كففيه **اليد وسط الظهر** ويجوز للناس للعالم أن يتعد  
**على الشيخ الجاهل** ويدينه في الحاشية **القرآن** أن يحتمل في أربعين  
**يوم** قال أبو الليث رحمه الله ينبغي أن يكون لكل سنة حتمان  
 كذا في الفتاوى السراجية جعل شي من الطرقي مسجراً ومن المسجور  
 طريقاً صريحاً خزاناً اتخذها لوتاً في وسط البرازين منع منه ولما  
 فرغ من بيان نصف العلم شرع في بيان النصف الآخر منه حيث قال  
**كتاب الغرائب** هي جمع فريضة وهي السهم المقدر نحو  
 النصف والثلث ولهذا سمي أصحاب السهم بأهل المقدرة أصحاب  
 الغرائب والمناسبة بين القبايل أن الوصية أخت الميراث ثم تعلل  
 مدون إليه كان قرض كفاية **يبدأ من تركه الميت** المتعلق  
 بتركه الميت حقوقاً بعد مرتبة فيبدأ من تركه الميت **تجديد**  
 وتكفينه اعتباراً بحاله الحياة غير تبيذير ولا تقصير وتعليق  
 منه أجرة الغسل والحال والخمار والتأبوت أن وقعت الحياة  
 إليه وليس من يلبس إلا أن يؤذي في حفرته هذا في الصحيح وفي  
 بعض الروايات أنه إذا تعلق بما تركه الميت حق غير الدين

باس

مر

بقه

بكرة



والموصي له والولد من العباد بان يكون موهوبا او مستاجرا  
او مستقفا بسبب الجناية او مسقيا فمات مستريه قبل التوفيق  
واذا التمس فهو مقدر على التجهيز **ثم بقضاء دينه** من جميع  
ما بقي من ماله ان وقت التركة به فيها وان لم ينف يوجر ما ثبت  
في المرض باقراره قسائر الديون وبالي الديون سواء اخذ كل  
واحد بقدر حقه واجمع للمدة على تقدير الدين على الوصية  
وان تقدم مري عليه في الآية لان تقدير ما والله اعلم بهتم به  
لتفريقها حيث يهاون الناس فيه **ثم بتقيد وصيته** من ذلك  
ما بقي من التركة بعد التجهيز والتكفين وقضاء الدين **ثم بقسم الباقي**  
**بين ورثته** وهم بالثمة اصناف اثنى اربع الفريض والعصبة  
ودواجرهم فينزل اذي الفريض ثم بالعصبة النسبية ثم  
السببية وموتوا في المعاقبة ثم الرد على ذوي الفروض النسبية  
بعد جفوتهم ثم ذوي الميراث ثم مولي المولادة ثم الميراث بالنسبة  
على الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات  
الموصي على اقراره كما اذا اقر باخ او اخت ثم الموصي له بجميع المالك  
بما لمال فينبذ بالنصف الميراث حيث قال **وهم ذوو فحاي ذواتهم**  
**مغير فلال السدس مع الولد او ولد الابن** وان سفل فان  
كان الولد ابنا فللاب فريضة وهو السدس فقط والباقي للابن وان  
كان الولد بنتا فللاب السدس وللبنات النصف والباقي للاب  
بالعصبة والتعصيب عند عدم الولد وولد الابن وان سفل  
**والجد كالاب ان لم يتخلل في نسبه** الى الميت **ام كتاب باب**

الميت

الميت وهذا هو الجذر الصحيح وان دخل في نسبه ام فهو فاسد  
كتاب الاب والجد كتاب اباب ام للاب فانية من ذوي الارحام  
ثم الجذر الصحيح للاب عند عدم الاب **الم في ردها** اي رد الام  
**الى تلك ما بقي في حجب ام للاب** كما ساقى ان شاء الله تعالى  
**في حجب الاخوة** وللأخوات كلما عند أبي حنيفة رحمه الله  
وعليه العتوي وعندنا وعند الشافعي وما لك جهنم الله الجذر  
افضل الميراث مع بني المعبان والعلات اما المقاسمة وموت  
يجعل الجذر كالأخوة في القسمة وهو العللات يدخلون  
في القسمة واذا اخذ الجذر نصيبه يخرجون بغير شيء اما تلك  
كل المال بيانه ان ترك جذا او اخلط واما مال بينهم  
بضمان والمقاسمة حنبله من الثلث ولو ترك جذا او اخوين  
فالثلث هما والمقاسمة سواء ولو ترك جذا او ثلثة لهن الثلث  
هنا خير المقاسمة لان بالمقاسمة يحصل له الربع ولو ترك جذا  
واخت للاب واما مال بينهما المذكور مثل خط المنيين وان كان  
مع الجذر والرخ ذو فر من فضل الجذر افضل للموت الثلاثة بعد فرض  
ذي السهم اما المقاسمة كزوج ووجد واج للزوج النصف والباقي  
بين الاخ والجذر بضمان فضل الجذر مع المال وثلث الباقي يكون  
سدس جميع المال واما تلك ما بقي كزوج ووجد واخوين للاب  
وامرأ ولاب واخت الجدة السدس والجذر ثلث ما بقي له حنبله  
فقط يخرج الثلث في ستة فباع ثمانية عشر للجدة مقدسها  
ثلاثة بقي خمسة عشر ثلثها الجذر بقي عشرة اربع لكل اخ وللأخت

ن











لا يرث منه وارثه الذي والدار اما مختلف باختلاف المنفعة  
والملك لا يقطع العصمة بينهم ثم اجتمعوا لموانع في هذا النظم  
هـ اختلاف دين دار وبني است ان مكلف مؤثر كراحي حبه مطلقا  
والكا فريث منه بالسبب كالبنوة والسبب كالزوجية اذا  
كانت غير محرما لمسلم اي لا يرث المسلم بالنسب والسبب ويرث  
الكا فريث بالسبب كالسليم بان ترك ابني عم احد هاهنا فرأى  
وقال الشافعي اذا اجتمع في المحسوس قرابات او كثر يرث بالمقوي  
وسقط اعتبار الاضعف وعندها ان امكن الجمع بينهما في الميراث فترث  
بهما ولو جاز احد هاهنا اي احد السببين يعني لحد القرابتين الاخرى فبها  
اي فترث كما لو مات وترك بنتي خالة احدهما لاخته لانت قلها  
المال كله فردا وردا اما ان احدي القرابتين وهي كونه اختا لم يرث  
تحت الحاري وهي كونه بنت خالة فترث بالحاجية لانها محرمة  
ببانه انه اذا تزوج محسوس ببنته فولدت منه ابنا فمهد الولد  
ابن المحسوس وابن بنته فترث منه بالبنوة والبنوة البنت لان اي  
البنت لا يرث مع الاب والراة ترث منه بالبنوة والبنوة البنت لان اي  
اخر هذا الولد واخته قلها الثلث منه بالامومة والنصف بالاختية  
عندها وعنده بالامومة لا غير ويرث ولد الزنا وولد الزنا ولد  
المعان حجة المرأة اي من حجة الام وقرايتها فقط فلا يرث من الاب  
وقرايته ولا يرث الاب ولا قرابته من هذا الولد وانما يكون ميراثه للام  
واولادها وقرايتها ووقف الحمل خط اي نصيب ابنة احد الزوجين  
عن ابي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعنده ابي حنيفة رحمه الله انه

يا  
بها

يوقف

يوقف الحمل نصيبا بعينه وعنه رحمه الله نصيبا بعينه ولو مات وترك  
ابنا واحدا واد ولد حاملا يكون المال نصفين على القول المختار فيوقف  
الحمل للنصف ويعطى الاب النصف ولو ترك امرأة حاملا وابنتا  
فالمرأة الثلث والاب نصف ما بقي فتصح المسئلة من ستة عشر ولو ترك  
امراة حاملا وحسها الثلث ولو ترك معها ابنة لها السدس ولو  
ترك معها اخا او عملا يعطى شاة منه يسقط اذا كان الولد ابنا الى  
في مسائل الحمل انه اذا كان الولد لمحرما من يتغير فرضه بحاله  
يعطى اقل النصيبين فان كان من يتغير فرضه بحاله يعطى فرضه  
على الكمال وان كان يسقط لا يعطى شيئا ويرث الحمل ان خرج الكثرة  
فما لا قلها اي لا يرث ان خرج اقله ثم مات ثم ان خرج مستقيما  
فالمعتبر صدره يعني اذا خرج الصدر كله يرث وان خرج منكوسا  
فالمعتبر سره وانما يعرف كونه موجودا في وقت موت المورث  
اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الموت ان كان النكاح قايما  
وقت الموت وان كان في العدة وقت الموت فانها اذا ولدت لاقل  
سنتين يعلم انه كان موجودا وقت الموت وعلاوة خروجها حيا  
ان يستعمل ولموان يستعمل منه صوتا او عطاسا وكذا تحرك شيء من  
اعضائه ثم الماصل في تصحيحه ان تقع على تقدير ان اي على تقدير  
الحمل ذكر وعلى تقدير ان انثى ثم الطريقتين المسيلتين فان توافقت  
فاصير بوقت احد هاهنا في جميع الاحرف فالباع تصح المسئلة ثم اضر  
من كان له شيء من مسئلة ذكره في مسئلة انثى او في وقتها  
ومن كان له شيء في مسئلة انثى في مسئلة ذكره كما في الحثي ثم انظر

صل



في الحاصلين من الضرب ايها اقل تعطي لذلك الوارث والفضل بينهما  
 موقوف من نصيبه كذا لو كان قد اظهر الحمل فان كان مستحقا  
 لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فباخذ ذلك البعض  
 والباقي مقسوم بين الورثة ويعطى كل واحد من الورثة  
 ما كان موقوفا من نصيبه **ولا توارث بين القرني والحرقي**  
**لما اذا اقليم ترتيب الموتى** بل ما كان لكل واحد منهم مورثة الحياة  
 فلو فرق نوطان وترك كل واحد منهما اخا فاما اخها وماله  
 له فيه وكذا الوقع حايظ على جماعة وما تواجعا ولم يدرا بهم  
 مات او لم يرث بعضهم من بعض ولما فرغ من التصنيف الثاني  
 شرع في التصنيف الثالث فقال **وذو رحم عطف على قوله ذو قر**  
**في اول الكتاب وهو قريب ليس يدي سهم ولا عصبه ولا**  
**يرثع ذي سهم ولا عصبه سوى مع احد الزوجين بعد**  
**الود عليها** وقال يدين ثابت رضى الله عنه لم يرث لذوي الرحم  
 وتوضع في بيت المال ويماخذ ما كان والشافعي **وتتبعهم كترتيب**  
**المصبات** ثم ذوى الرحم اربعة اصناف صنف ينتمى الى  
 الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمى اليهم  
 الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدان  
 وصنف ينتمى الى ابوي الميت كبنات الاخوات ثم وائمه  
 اولاد واولاد الاخوة لا يروا اولاد الاخوات كلها وصنف  
 ينتمى الى جدى الميت وهم كالا عمه لا يروا اولادهم والعمات  
 واولادهن والاحوال والخلات واولادهم وبنات العمات لا يروا

وايم

وايم اولاد اولادهم فمولا كلهم ذوو الرحم واولادهم بالمترابى  
 المولى وان كان ابعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب  
 العصبات فيقدم اولاد البنات على اولاد الابنة كذا لو كانوا  
 اناثا او مختلطين ثم الاجداد الساقطون والجدات الساقطات  
 ثم اولاد الاخوات كلهن وبنات الاخوة كلهم واولادهم ثم العمات  
 ثم والعمات والاحوال والخلات وبنات العمات كلهم ثم اولاد  
 مولا مولا مولا خوذ **والترتيب ترتيب الدرجة** كبت البنت ابنة  
 من بنت بنت الابن ثم يكون **الامثل وارثا** ان استووا في الدرجة  
 فولد الوارث اولى سوا كان ولد عصبه او ولد صاحب فريض  
 كبت البنت ابنة من ابنة بنت الابن وابت بنت ابى من ابى  
 بنت بنت وعنده اختلاف جهة القرابة فلقاربة **المزوجة**  
**قربة المزدك** ابى ابى الاب وكاب اب ابى المزدك الثلثان  
 المزدك من جهة الاب والثلث من جهة المزدك **وان اتفق المصول**  
**فالقسمه على المزدك** ان اى وان استووا في القرب وليس بينهم  
 ولد وارث فالمال يقسم بينهم على السوا ان كانوا ذكورا كلهم  
 او اناثا كلهن فان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين  
 وهذا بالا اختلاف ان اتفقت صفة المصول اى المزاب والامهات  
 والذكورة والاموثة **والام** اى وان خلفت صفة المصول  
**فالحد منهم والوصف من بطن** **اختلف** عند محمد رحمه الله  
 وعند ابو يوسف رحمه الله يعتبر ايدان الفرع ويقسم المال  
 بينهم على السوا ان كان الكل ذكورا او اناثا وان كانوا مختلطين







وان

قد وسهم كايوز وعشر بنات اصل المسئلة من ستة وتصح من ثلثين  
وعوطا ان كانت عايلة كزوج وابوز وست بنات اصلها من اثني عشر  
وتقول الى خمسة عشر وتصح من خمسة واربعين **فان** لم يكن بينهم  
ورؤسهم موافقة **والعدد** اي عدد رؤس من انكسر عليهم **في الع** **يضة**  
كزوج وخمس حوايت لان اصلها من ستة وتقول لسبعة وتصح من خمسة  
وثلثين **فالمبلغ** المصروب **مخرج** المسئلة في الصورتين **وان تعدد الكسر**  
فاربعة بين الرؤس والرؤس وهي التماثل والداخل والتوافق  
والتباين وقد كد على تعدد الكسر بان يكون الكسر على طائفتين  
او اكثر فان تعدد الكسر **فماثل** اعداد الرؤس الموقوفة اي  
يكون كل واحد منهما مقسوما على الآخر **فماثل** من المعداد في  
اصل المسئلة كست بنات وثلث جدات وثلثة اعمام اصلها  
من ستة وتصح من ثمانية عشر **وان** تعدد الكسر **وتداخل** بعض  
المعداد في البعض بان يعدا قليا اكثر اي يغنيه **فماثل** اي ضرب  
الكل المعداد في اصل المسئلة كاربوع زوجات وثلث جدات واثني  
عشر عماء اصلها من اثني عشر وتصح من مائة واربعة واربعين  
**وان** تعدد الكسر **وتوافق** بعض اعداد الرؤس بعضها بان لا يعد  
اقلها اكثر ولكن بعد مما عدد ثالث كالثمانية مع العشر من بعد  
اربعة **فالوفق** اي ضرب وفواحد المعداد في جميع الثاني ثم ما  
يلج في فوق الثالث ان وافق المبلغ الثالث ولم فالبلغ في الثالث  
ثم الرابع كذلك ثم المبلغ في اصل المسئلة كاربوع زوجات واثني عشر  
بنات وخمسة عشر حوايت وست اعمام اصلها من اربعة وعشر بنات وحيات

المن

المن ثلثة لم يستقم عليهم فباخذ عدد رؤس من اربعة والبنات  
الثلثان ستة عشر لم يستقم عليهم ولكن بين العدد من موا  
بالتصف فاخذنا نصف عدد من تسعة والجدات الستين  
اربعة ولم يستقم عليهم ولا موافقة بين العدد من فاخذنا جميع  
عدد رؤس من خمسة عشر ولا اعمام الباقي منهم ولم يستقم  
عليهم ولا موافقة بينهم وبين الستة فاخذنا جميع عدد رؤسهم  
ستة فحصل معنا اربعة ستة تسعة خمسة عشر وثلثا الوفاق  
بين اربعة وستة فوجدنا بينهما موافقة بالتصف فصرنا  
نصف اجداتهما في المخرج فبلغ اثنا عشر وبئر المخرج التسعة  
موافقة بالثلث فصرنا ثلثا اجداتهما في جميع المخرج فصار المبلغ  
ستة وثلثين ثم طلبنا الوفاق بينهم وبين خمسة عشر فوجدنا بينهما  
موافقة بالثلث فصرنا ثلثا اجداتهما في جميع المخرج فصار مائة وثان  
فصرنا في اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرون تبلغ اربعة طراف  
وثلاثمائة وعشرين فبما تصح المسئلة **فماثل** وان لم يتماثل ولم  
يتداخل ولم يتوافق بان تبانيت المعداد بعضها بعضا  
بان لا يعد المعداد من عدد ثالث كالتسعة مع العشرة **والعدد**  
يضر كل في جميع **العدد الثاني** ثم ما بلغ في جميع الثالث **المن**  
ما بلغ في جميع الرابع **ثم المبلغ في المربعة** كاربوع وست  
جدات وعشر بنات وتسعة اعمام اصلها من اربعة وعشرين  
للمرايين ثلثة لم يستقم عليها ولا موافقة بينهما فاخذنا عدد  
رؤسهما اثنان والبنات الثلثين ستة عشر لم يستقم عليهم وبئر العدد

فقه

س

نيت



موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم خمسة والحداد  
 السدس أربعة لا يستقيم عليهم وبين العدد موافقة بالنصف  
 فاخذنا نصف عدد رؤسهم ثمانية والاعمال الباقى سهم لم يستقم  
 عليهم ولا موافقة بين الواحد والسبعة فاخذنا عدد رؤسهم  
 سبعة فحصل معنا اثنان ثالثة خمسة سبعة وبين هذه المعدل  
 مائة فاضربنا اثنين في الثالثة ثم المبلغ في الخمسة ثم المبلغ في  
 السبعة ثم المبلغ وهو مائة اثنان وعشرون في اصل المسئلة وذلك أربعة  
 وعشرون تبلغ خمسة آلاف واثنين ومنها نتج المسئلة **وتصريح**  
**عولها** ان كانت عالية كزوج وتسع حداد وخمسا خوات فان  
 اصلها من ستة ونقول الى ثمانية ونضع من ثمانية وستين الزوج  
 مائة وخمسة فالبعضون ثم طريق معرفة الموافقة والمباينة  
 بين المقادير المختلفين ان ينقص من العدد بعد اقل من  
 الجانبين مرارا حتى اتفقا في درجة فاذا اتفقا في واحد فلا فرق  
 وان اتفقا في عدد فلهما موافقان في الاثنين بالنصف وفي الثلاثة  
 بالثلث هكذا الى العشرة وفيما وراء العشرة يتوافقان بحزب  
 من ذلك العدد داي في احد عشر وفي خمسة عشر فاعتبر هذا **وما في**  
**فصل** في فرض ذوي الزوج ولا مستحق له **يرد عليه ذي الزوج**  
**بقدر سهمهم الى الزوجين** عندنا ولو قول عامة الصحابة  
 رضوان الله عليهم اجمعين وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه القائل  
 لمبيها مال ولا يرث عليهم وبه قال مالك والشافعي وفي القنية بيان  
 المغترة ووالا رجا منه يرتفع في زماننا اذا لم يكن للمعتق ورثة

وكذا

وكذا اراد على الزوج والزوج في زماننا **فان كان من ماله عليه**  
**جنسا واحدا** مسايل الاربعة اقسام احدها ان يكون جنس  
 واحد من يرث عليه عند عدد من لا يرث عليه **فالمسئلة من رؤسهم اثنين**  
**اثنين** واثنين فاصل المسئلة من اثنين **والا** اي وان لم يكن  
 الورثة جنسا واحدا بل جنسين او اكثر **فمن بينهم امر** اي لو خذنا  
 من سهمهم **فمن اثنين** بدل من فعله فمن بينهم امر **لو اجمع سدس**  
 كجدة واخيه **لو اصل** المسئلة من ستة ونضع من اثنين للجد سهم  
 وللأخت سهم **ومن ثلاثة** لو اجمع **سدس** وثلاث كجدة واخين  
 لو اصلها من ستة ونضع من ثالثة للجد سهم وللأختين سهمان  
**ومن أربعة** لو اجمع **نصف** وسدس كنبية ونسابة **ومن خمسة**  
**لو اجمع** ثلاثان وسدس كنبية وامر **او خمسة** لو نصف وسدس  
 كاخين وامر واخيه **لو نصف** وثلاث كاخين وامر  
 وامر وهذا النوع الثاني من الاربعة ولما فرغ منها شرع في الثالث  
 فقال **ولو كان مع النوع الاول** وهو ما اذا كانوا جنسا واحدا  
 من طرده عليه **اعطاف خمسة** اي فرض من لا يرث عليه من اهل محاربه  
 ثم اقسام الباقي من خرج فرض من لا يرث عليه **على رؤسهم من يرث عليهم**  
 فان استقامت فلا حاجة الى الضرب **كزوج وثلاث بنات** فاقبل  
 خرج فرض من لا يرث عليه اربعة فاعط الزوج ربعا سهمها يعني لا  
 يستقيم على رؤس البنات فتصح المسئلة من اربعة **وان لم يستقم** فإ  
**وافق رؤسهم** الباقي من فرض من لا يرث عليه كزوج وست بنات  
 فاضرب دفع رؤسهم في مخرج فرض من لا يرث عليه فالمبلغ تصح

ن

نه

ن

ت

المسئلة



فاقبل مخرج فرض من يرد عليه أربعة اعط الزوج ربعا سهما ومووا  
 بقى الثلثة على ستة وهي لم تستقم على عدد روبر النيات ولكن بينها  
 موافقة بالثالث فاضرب وفق عدد روبران ومووا اثنان  
 في مخرج فرض من يرد عليه ومووا اربعة تبلغ ثمانية فبها تضع المسئلة  
 كان الزوج من مخرج فرض سبعة فاضربها في المضروب اثنين فصا  
 اثنين فموله والباقي ثلثة اضربها في المضروب فصا رسة  
 فهو نصيب البنات لكل بنت سهم **والا** اي وان لم يوجد بين  
 الباقي من مخرج فرض من يرد عليه وبين عدد روبر من يرد عليه  
 موافقة **فا ضرب كل عدد روبر في مخرج فرض من يرد**  
**عليه** فالبلغ تصحيح المسئلة **كزوج وحسن بنات** اعط فرض  
 من يرد عليه من اجل مخرج ومووا اربعة ربعا سهم استقام  
 عليه وما بقي لم يستقم عليها كما موافقة بينهما فاضرب كل عدد  
 روبرين خمسة في مخرج فرض من يرد عليه تبلغ عشرين فبها  
 تصح المسئلة كان الزوج سهم فاضربها في المضروب تبلغ  
 خمسة فموله والباقي ثلثة اضربها في المضروب تبلغ خمسة  
 عشرين فاقسم عليها لكل بنت الثلثة **ولو وقع الثاني من يرد عليه**  
**فا قسم ما بقي من مخرج فرض من يرد عليه على مسئلة من يرد**  
**عليه** فاذا استقام فبها الحاجة الى الضرب **كزوجة وابع**  
**جدات وبنات اخوات ام** فخرج فرض من يرد عليه اربعة  
 اعط الزوجة ربعا سهما بقى الثلثة ومسئلة من يرد عليه من  
 الثلثة من الجدات السدس والاخوان اربعة الثلث اصل

فلا

المسئلة

المسئلة من ستة سدسها واحد وثلثها اثنان فيكون الكل الثلثة فعمل  
 من مسئلة من يرد عليه من ثلثة فالثلثة الباقية من مخرج فرض من يرد  
 يرد عليه يستقيم على هذه الثلثة فبها الجدات وسهام الاخوة  
 للام فان اردت تصحيح المسئلة فاعمل فيه ما بيناه في تصحيح المسائل  
 بلا زيادة ولا نقصان **وان لم يستقم الباقي من مخرج فرض من يرد**  
**عليه على مسئلة من يرد عليه فاضرب سها جميع من يرد عليه في**  
**مخرج فرض من يرد عليه** فالبلغ مخرج فرض الفريقين **كاربعة زوجات**  
**وتسع بنات وبنات جدات ام** اضرب سها من يرد في مخرج  
 من يرد عليه وسها من يرد عليه فبها بقى من مخرج فرض من  
 يرد عليه فاحصل فهو نصيب كل واحد من الفريقين اعط فرض  
 من يرد عليه من اجل مخرج ومووا ثمانية ثمانية واحد بقى سبعة  
 ومسئلة من يرد عليه من خمسة لان الفرضين اثنان وسدس  
 فيكون الكل خمسة والباقي من مخرج فرض من يرد عليه وهو سبعة لم يستقم  
 على خمسة ولم موافقة بينهما فاضرب خمسة في الثمانية مخرج فرض  
 الزوجات تبلغ اربعين فهو مخرج فرض الفريقين ثم اضرب سها  
 من يرد عليه في مسئلة من يرد عليه في خمسة لان المضروب مسئلة  
 من يرد عليه تبلغ خمسة في نصيب الزوجات من المربعين وسها  
 من يرد عليه فبها بقى من مخرج فرض من يرد عليه والبنات من  
 مسئلة من يرد عليه اربعة فاضربها في الباقي من مخرج فرض من  
 يرد عليه تبلغ ثمانية وعشرين فبها الجدات وسها فاضرب  
 في السبعة تبلغ سبعة فبها **وان انكسر على البعض**



المسئلة بالاصول المذكورة كما مر ولما فرغ من بيان مسائل الرد  
 شرع في مسائل المناسجة فقال **وان مات البعض من الورثة**  
**قبل القسمة فصح مسئلة الميت الاول على ورثته واحدا**  
**سما مر كل وارث من التصحيح ثم صح مسئلة الميت الثاني على**  
**ورثته وانظر بين ما في يد من التصحيح الاول وبين التصحيح**  
**الثاني ثلاثة احوال فان استقام ما في يد من التصحيح**  
**للاول على التصحيح الثاني فلا ضرب اي فلا حاجة الي الضرب**  
**وصح اي المسئلتان من تصحيح الميت الاول وان لم يستقم**  
**في يد الميت الثاني على التصحيح الثاني فانظر فان كان بينهما اي**  
**ما في يد وبين التصحيح الثاني موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني**  
**في كل التصحيح الاول فالبلغ يخرج المسئلتين متعلقين وان**  
**مات ثلاث اواربع فاجعل المبلغ مقام التصحيح الاول واجعل بقية**  
**الميت الثالث مقام تصحيح الميت الثاني في العمل في الرابع والخامس**  
**لذلك لا يغير النهاية ولما فرغ من تعريف التصحيح شرع في تعريف**  
**نصيب كل واحد من المسئلتين واضرب سهام ورثة الميت الاول**  
**في التصحيح الثاني اذا كان بين ما في يد الميت الثاني وبين التصحيح**  
**الثاني مباينة او في وقعة ان كان بينهما موافقة واضرب سهام**  
**ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني اذا كان بين ما في يد**  
**الميت الثاني وبين التصحيح الثاني مباينة او في وقعة عند الواقعة**  
**وتعرف خط كل فريق من التصحيح بضرب ما كان لكل فريق من**  
**اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة كما تقدم كان للرا**

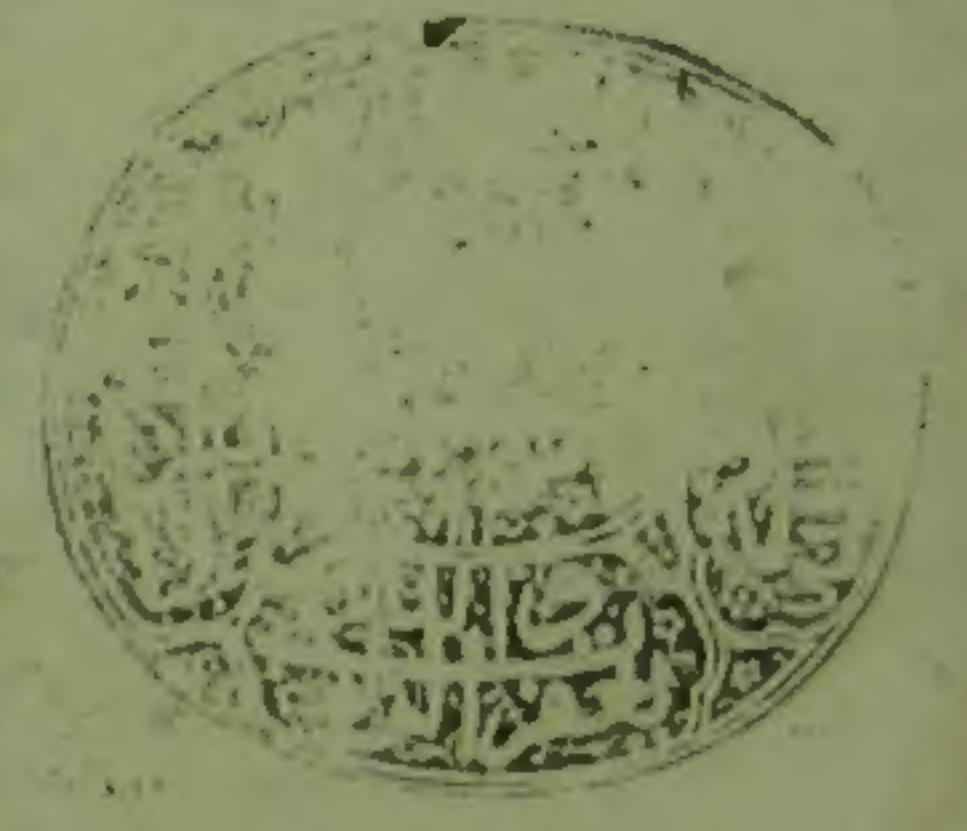
من

من اصل المسئلة للثلاثة اسهم فاضربها في المضروب وذلك ما بيان  
 وعشرة فبلغ ثلاثة آلاف وثمانمائة وستين فهي للبنات وكان للميت  
 النبعة فاضربها في المضروب وذلك ما بيان وعشرة يكون ثمانية واربين  
 فهي للبنات وكان للاخوة سهم فاضرب في المضروب وكان ما بين ورثتهم  
 يكون مائة وستين وعشرة فهي لهم ولما فرغ من تعريف نصيب كل فريق من التصحيح  
 شرع في تعريف نصيب كل فرد من افراد الفريق من التصحيح فقال **وتعرف**  
**خط كل نفس فرد بنسبة سهام كل فرد في أصل المسئلة الى**  
**عدد رؤسهم من انهم يعطى بمثل ذلك النسبة من المضروب كل**  
**فرد من افراد الفريق كما في هذه المسئلة فان نصيب سهام المراتب وهي ثلاثة**  
**اليها فكان النسبة مثلا ونصفا فاعط كل منها مثل المضروب ومثل**  
**نصيبه وذلك ثمانية وخمسة عشر ثم ان نصيب سهام البنات وهي ستة عشر**  
**الى عدد رؤسهن وذلك عشرة فيكون مثلهما ومثل ثلثه اقسامهما**  
**فاعط لكل نصيب مثل المضروب ومثل ثلثه اقسامه وذلك ثمانية وستة**  
**واللون ثم ان نصيب سهام البنات وهي اربعة على عدد رؤسهن وذلك**  
**ستة فيكون مثل ثلثها فاعط لكل واحدة مثل ثلثي المضروب وذلك ثمانية**  
**واربعون ثم ان نصيب سهام الاخوة اربعة رؤسهم وذلك سبعة فيكون**  
**سبعون فاعط لكل سهم المضروب وذلك ثلثون ولما فرغ من تعريف التصحيح**  
**وتعرف نصيب كل فرد وتعرف نصيب كل فرد من التصحيح شرع في تعريف**  
**قسمة التركة بين الورثة والغرماء فقال **وان اددت قسمة التركة****  
**بين الورثة او الغرماء فاضرب سهام كل وارث او غريم من التصحيح**  
**في كل التركة ثم اقسيم المبلغ على التصحيح اي صح المسئلة ثم اطلب**

لك



بين الصحيح وبين التركة فان كان بينهما مائة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح في كل التركة ثم اقسّم المبلغ على الصحيح فاحصل فهو نصيب الواحد من الورثة من التركة كزوج وابوين وابنتين والتركة سبعة عشر ديناراً فتصح المسئلة من اثني عشر الزوج ثلثة تستقيم عليه وللابوين السدسان اربع يستقيم عليها والاولاد الباقي خمسة لا يستقيم على عدد رؤسهم وذلك لثلاثة نفقات او اموالهم بينهما فاضرب للزوج في اصل المسئلة سبع ثمانية واربعين فيصير الزوج اثني عشر وكل واحد من ابوين ثمانية وللأبن عشرة وكل بنت خمسة ثم اطلب الوقفين ثمانية واربعين وبين التركة وهي سبعة عشر ولا واقعة بينهما فاضرب سهام الزوج وهي اثني عشر في التركة سبعة واقسم الحاصل وهو مائة وان على الصحيح وذلك ثمانية واربعون يخرج اربعة دنانير وربع دينار في الزوج من التركة ثم اضرب سهام الاربعين الصحيح وذلك ثمانية في سبعة عشر واصل الحاصل وهو مائة وستة وثلاثون على ثمانية واربعين يخرج ديناراً وخمسة أسدس دينار وهي الاثني عشر التركة وكذا الامر ثم اضرب سهام الاربعين في سبعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وسبعون على ثمانية واربعين يخرج ثلثة دنانير ونصف دينار وهي الاثنان من التركة ثم اضرب سهام كل بنت وهي خمسة في سبعة عشر واقسم الحاصل وهو خمسة وثلاثون على ثمانية واربعين يخرج ديناراً وثلثة ارباع دينار وجمدة وهي كل بنت من التركة وان كان بين الصحيح وبين التركة مائة فاضرب سهام كل وارث من الصحيح والحاصل نصيب ذلك الوارث في



فقنا

فقنا الدينون دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ومجموع الدينون بمنزلة كل الصحيح اذا لم تبق التركة بالدينون والغريم الكثر من واحد فانظر بين مجموع الدينون وبين التركة فان كان بينهما مائة فاضرب كل غريم في جميع التركة ثم اقسّم الحاصل على مجموع الدين فاحصل نصيب ذلك الغريم ولما فرغ من القسمة شرع في المتحارج وقاب **ومن ضاع من العدة على شيء فاطرح سهامه من الصحيح ومن اصل المسئلة فاجعل كان لم يكن واقسم ما بقي من التركة على سهام من بقي من الورثة أي صحح المسئلة مع وجود المضاع ثم اطرح سهامه من الصحيح واقسم ما بقي على سهام بقية الورثة كزوج وامرؤم وضاع الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من الصحيح وهي ثلثة واقسم باقي التركة بين المهر والعم ان ذلك بعد سهامهما سهمان للام وسهم للعم من اصل المسئلة من ستة للزوج النصف للثمة وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي سهم فلما طرحت سهام الزوج بالتحارج بقي سهمان للام وسهم للعم فينقسم باقي المال بينهما اثلثة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وهو حسي ونعم الوكيل وقد تم الكتاب المبارك بعون الله الملك العجاب وكان القارع من كتابته والبعث المبارك السلام على من سلك طريقه**



النايا شمس  
سنة  
١٠٨٣  
وعلني الله على سيدنا محمد  
ملاوه وصحبه وسلم



102

Notary	Notary
Haci Beşir Ağa	
	259